تسجيل التكرار في شرح الاحمرار

تكملة في النحو والصرف

!!!! !!

محمدفال (اباه) بن عبد الله العلوي الشنقيطي

!! !!!! !!!! !! !

! !!!!! !! !

!!!! !! !!!! ! !!!!!! !!!!!! ! ! !! !! !!!! !! ! !

المختار بن بونه الجكني الشنقيطي

المتوفى: 1220 هجرية رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي رفع درجات أهل العلم بين العالمين، وخفض من أعرض عن شرعه المطهر إلى أسفل سافلين، ونصب موازين العدل بجوازم البراهين، وامتن بمظهرات النعم ومضمراتها، مما نعجز عن الإخبار عن مبتدآتها، فضلا عن إحصاء جملها ومفرداتها، والصلاة والسلام على الفرد العلم، المستحق لصدر الكلم، قائد الغر المحجلين وإمام المتقين وسيد الخلائق أجمعين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فهذا تعليق كتبته على احمرار الإمام الأجل، شيخ الدول، المختار بن بونه الجكني رحمه الله تعالى الذي وشح به الخلاصة، واقتضى غنى بها بلا خصاصة، فجمع من زوائد المسائل وعوائد الفوائد "جمعا لانظير له" مما لم يتعرض له في الخلاصة، وإن استوفى الكلام عليه في الكافية الشافية والتسهيل ومنه نظم ما استدرك هنا من المسائل في الغالب واحتاج الطلبة الدارسون لهذه المنظومة إلى ما يرجعون إليه في تسهيل فوائدها وتذليل مقاصدها ، فالشيخ ابن بونه هو المراد بقولي "الناظم"، ومرادي بالطرة طرره على جامعه، وبالمصرح الشيخ خالد الأزهري صاحب التصريح، أما المصنف فالمراد به ابن مالك . وكنت كتبت هذا التعليق في حال استعجال واشتغال بال ثم أعدت النظر فيه، والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

محمد فال بن عبد الله

الكلام وما يتألف منه

وَهْــوَ لِعَــيْنٍ أَوْ لِمَعْنًــى وَهْــوَ فِــي حَالَيْــهِ وَصْــفًا وَسُــمًا أَيْــضًا يَفِــي

يعني أن الاسم إما أن يكون اسم عين وهو ما يدل على ذات بلا قيد نحـو رجـل وزيد، بخلاف قائم فإنه دال على ذات باعتبار كونها مقيدة بالقيام، أو اسم معنى وهو مـا دل على غير ذات بلا قيد نحو: قراءة وفهم، بخلاف جلي وخفي فإنه يدل على معنى غـير ذات باعتبار كونه قائما بذات أو وصفا لاسم عين كقائم أو وصفا لاسم معـنى كجلـي وخفي، ويجمع الأقسام مثال الطرة: ضرب زيد العاقل ضربا شديدا. ويحتملـهما قولـك: شيء حسن.

وقد عقد الناظم هنا قول ابن مالك في التسهيل: "وهو لعين أو معنى اسما أو وصـفا" وبين المصنف في الشرح أنه أراد بذلك بيان ما وضع له الاسم على سبيل الإجمال. قال أبو حيان: قوله: "اسما أوصفة" أطلق الاسم ويريد به قسيم الصفة والاسم المقسم هـو قـسيم الفعل والحرف فهما معنيان مختلفان ولولا الاختلاف في المدلول لما صح أن يقول: الاسـم ينقسم إلى اسم وصفة اهـ.

قول الناظم: "وهو في حاليه"، أي حال كونه اسم عين أو اسم معنى، ولو قال:

وهـو لعـين أو لمعـنى وكمـا يـأتي كـذا يجـيء وصـفا لهمـا

لكان أوضح.

تنبيه: قد يكون الوصف صالحا للذات والمعنى نحو نافع وضار، تقول رجـل نـافع وعلم نافع. وتصلح للعين والمعنى بعض أسماء الضمائر وبعـض أسمـاء الإشـارة وبعـض الموصولات نحو هو وهذا والذي، وبعضها قد يختص بالعين نحو هم وهن والذين. قاله أبـو حيان في شرح التسهيل.

وَثَلِّـثِ الهَمْـزَةَ وَاحْـذِفْ وَاقْـصُرَا مُثَلِّـثَ الـسِّينِ سُـمَاةً اذْكُـرَا

قوله: وثلث الهمزة..إلخ يعني أن من لغات الاسم تثليث همزته وحذفها من غير قصر مع تثليث السين وحذفها مع القصر وتثليث السين أيضا، وسماة فتلك عشر وقد جمعها الأشموني بقوله:

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزة والقصر مثلثات مع سماة عشر

وزاد بعضهم تثليث سماة وسمة وسماء، فبلغت ثمانية عشر.

بِالهمْزِ جَا لمفْرَدٍ تَكَلَّمَا وَالنُّونِ إِنْ شَارَكَ أَوْ قَدْ عَظَّمَا
وَالتَّا إِذَا خُوطِبَ مَا لَهُ اسْتَنَدْ وَنَحْوُ هِنْدَانِ وَهِنْدُ قَدْ وَرَدْ
وَالْيَا لِمَا قَدْ غَابَ أَوْ مَا غِبْنَا وَمَعْ هُمَا لِلاثْنَتَيْنِ عَنَّا

قوله: "بالهمز جا لمفرد تكلما" يعني أن المضارع يفتتح بهمزة للمتكلم مفردا عن غيره نحو أقرأُ وأكتبُ، واحترز بقوله للمتكلم مما إذا لم تكن للمتكلم كأَكرمَ وأَفكلٍ.

قوله: "والنون إن شارك.. إلخ" أي ويفتتح المضارع بالنون إن كان المتكلم مشاركا في الفعل أو معظما نفسه سواء كان عظيما في الواقع أو بالادعاء، مثال الأول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي ونُمِيتُ﴾، ومثال الثاني نقوم، بخلاف نون لا تكون للمتكلم كنرجسَ الدواء.

قوله: "والتا إذا خوطب ما له استند" أي ويفتتح بتاء للخطاب نحو تقوم يا زيد وأنت يا هند تقومين وأنتما يا زيدان تقومان أو يا هندان تقومان وأنتم تقومون وأنتن تقمن. قوله في الطرة: مطلقا، أي مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مؤنثا كان أو مذكرا، واحترز بقوله: التا إذا خوطب مما إذا لم تكن للخطاب نحو تكلمَ وتنضبٍ.

قوله: "ونحو هندان..إلخ" يعني أن التاء ربما أتت للغائبة والغائبتين نحو تقوم هند وتقوم الهندان ومجازي التأنيث كحقيقيه في هذا، تقول: تنفطر السماء وتدمع العينان.

قوله: "واليا لما قد غاب" أي يفتتح المضارع بياء للمذكر الغائب نحو يقوم زيد – بخلاف ياء ليست كذلك، نحو يرنأَ على وزن دحرج أي صبغ باليرناء أي الحناء – ويقوم الزيدان ويقوم الزيدون، قوله في الطرة: مطلقا، أي مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره. قوله "أو ما غبنا" أي وللغائبات نحو يقوم الهندات والهندات يقمن عاقلا كما مر أو غير عاقل نحو:

﴿السموات يتفطرن﴾. والهنود يقمن والأعين يدمعن، ومذهب البصريين أن نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية كمفرده.

قوله: "ومع "هما" للاثنتين عنا"، أي لفظِ "هما" كالهندان هما يقومان. قال الدماميني: لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول هما تفعلان؟ بتاء فوقية تعني امرأتين، حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى، ونظرا إلى أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها وهو قول ابن أبي العافية تلميذ الأعلم، أو تقول هما يفعلان بياء تحتية رعيا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش والمرجح الأول وجاء به السماع، قال:[1]

أقص على أختيَّ بدء حديثنا ... وما لي من أن تعلما متأخر

لعلهما أن تطلبا لك مخرجا ... وأن ترحبا صدرا بما كنت أحصر

اهـ. ومثله: ﴿أتينا طائعين﴾، ذكر صفة السماء والأرض وهي "طائعين" لما تقدمت عليها "نا" لأنها مشتركة بين الذكور والإناث.

وَاجْعَلْ فِي الاسْتِقْبَالِ الامْرَ وَاقِعَا ... وَقُلْ بِهِ وَالْحَالِ فِي مَا ضَارَعَا

قوله: "واجعل في الاستقبال الامر واقعا" يعني أن الأمر لا ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات، هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل نحو: ﴿يا أيها المدثر قم فأنذر﴾، ودوام ما حصل نحو: ﴿يا أيها النبيء اتق الله ﴾.

قوله "وقل به إلخ". أي والمضارع صالح للحال والاستقبال، وهذا مذهب الجمهور، ولو نفي بلا خلافا لمن خصها بالمستقبل. ومن وروده مع "لا" للحال قوله تعالى: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا﴾، لأنها جملة حالية، وهي لا تصدر بدليل استقبال اهـ. على ما في ذلك مما سيأتي إن شاء الله تعالى في باب الحال. قوله والحال بالجرعطف على الضمير من غير إعادة الجار.

وَرَجِّحِ الْحَالَ إِذَا مَا جُرِّدَا ... وَبِكَآنِفٍ وَلامِ الابْتِدَا

---

[1]- البيتان من الطويل وهما لعمر ابن أبي ربيعة ديوانه ص 123 ط دار الكتب العلمية

أحصر :من الحصر وهو الحبس. الشاهد فيه: افتتاح تطلبا بالتاء بعد "هما" من لعلهما

وَنَفْيِــــهِ بِلَــــيْسَ مَـــا وَإِنْ وَجَـــبْ ... ...

قوله "ورجح الحال إلخ.." يعني أنه يترجح الحال على الاستقبال عند التجريد من القرائن الدالة على الاستقبال. قال الدماميني: وهذا ينافي الاشتراك الذي أفهمه المصنف في المتن وباح به في الشرح، فبين كلامه تدافع، لكنه رحمه الله حاول في الشرح الجواب عن ذلك بأن قال: للمشترك هنا شأن ليس لبقية المشتركات، وهو أن له معنيين قريبا وبعيدا، أعني بعيد المسافة وقريبها من زمن التكلم، بل بعيدها وحاضرها؛ والحمل عند التردد على القريب أولى وفيه نظر فتأمله اهـ من الدماميني. وقد سبقه لبيان المناقضة في كلام المصنف أبو حيان في شرحه، قلت: وقد قال ابن مالك أيضا في شرح تسهيله : إنه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة جبرا لما فاته من الاختصاص.

قوله في الطرة: " إذا ما جرد المضارع من القرائن المخلصة للاستقبال أو الحال"، قيل صوابه أن يزيد "أو الماضي" أو يقتصر على قوله "المخلصة". قلت: وقد يجاب بأن التخليص إنما هو لأحد المدلولين أو المدلولات بالوضع، وليست دلالة المضارع على المضي بالوضع حتى يعبر عنها بالتخليص بل الأحسن حينئذ أن يعبر عن ذلك بالانصراف، كما سياتي عن ناظر الجيش عند قول الناظم: "انصرافه مضيا قد ورد" والله تعالى أعلم.

قوله "وبكآنف.."إلخ أي ويتعين الحال عند الأكثر بمصاحبة وقت حاضر كآنف وما في معناه كالآن والساعة والحين، وزعم بعضهم أنه لا يتعين وهو ضعيف؛ ويتعين أيضا عند الأكثر بلام الابتداء نحو: إن زيدا ليقوم. قال الدماميني واعترضه المصنف بقوله تعالى: ﴿إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ وقوله: ﴿إني ليحزنني أن تذهبوا به﴾ فإن الذهاب كان مستقبلا، فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره.

والجواب أن الحكم في ذلك محقق الوقوع فينزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير في الآية الثانية قصد أن تذهبوا به، والقصد حال وقدره أبو حيان قصدكم أن تذهبوا، وحكاه المرادي في شرحه عن بعضهم. قال ابن هشام في مغنيه: وهو مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل، لأن أن تذهبوا منصوب على تقديره.

ويتعين الحال بنفي المضارع بـ"ليس" و"ما" و"إن" نحو: إن يقوم زيد ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد﴾ الآية. قال المصنف: ولا يمتنع استقباله ففي المنفي بليس، كقوله:[2]

وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبل

قلت: الذي يظهر لي أن الاستقبال في البيت مستفاد من الظرف "الدهر" لأن المراد نفي المثل عن الممدوح في الزمان الشامل للحاضر والمستقبل والله تعالى أعلم. وفي استقبال المنفي بما كقوله:[3]

له نافلات ما تغب ونائل وليس عطاء اليوم يمنعه غدا

أقول: لعل الاستقبال فيه مستفاد من قرينة المدح، و في استقبال المنفي بإن كقوله:[4]

فإنك إن يعروك من أنت محسب ليزداد إلا كان أظفر بالنجح

أي ما ينزل بك من أحسبته بالعطاء أي أعطيته عطاء كافيا ليزداد على الكفاية إلا كان أظفر بالنجح، فمعنى إن هنا مستقبل لا محالة.

تنبيه: قد بقي مما يخلص للحال أن يعطف على الحال أو يعطف الحال عليه نحو يقوم زيد الآن ويخرج ويقوم زيد ويخرج الآن. وكذا وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاء زيد يضحك. ذكره أبو حيان مستدركا على المصنف في التسهيل، وأجاب ناظر الجيش عن الأول بأن المصنف استغنى عن ذكره لأنه يشترط في عطف الفعل على الفعل اتفاقهما في الزمان، وعن الثاني بأنه واضح فلذا لم يتعرض له المصنف. قلت: وفي جعلهم مما يخلص المضارع للحال وقوعه في موضع نصب على الحال التباس الحال الاصطلاحية بالحال الزمنية كما سياتي لهم نظيره في باب الحال إن شاء الله تعالى.

---

[2]- البيت من الطويل و القائل حسان ابن ثابت في مدح الزبير ديوانه ص 199 شرح المصنف للتسهيل ج 1/ 28.
يذبل :جبل معروف.

[3]- البيت من الطويل والقائل الأعشى ديوانه ص 51 وروايته: له صدقات... إلخ. السيوطي شرح شواهد المغني 704/2 ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل للنابغة الجعدي ﷺ 29/1
ما يغب :يقال فلان لا يغبنا عطاؤه أي يأتينا كل يوم.

[4]- البيت من الطويل وهو لرجل من طيئ شرح المصنف للتسهيل 29/1
يعروك:يقال عراه يعروه: غشيه طالبا معروفه

وبقي مما يعين المضارع للحال الإنشاء، تقول: أقسم لأضربن عمرا، فإنه إذا كـان يصرف الماضي للحال أي كما سيأتي في قول الناظم: وما مـضى في الحـال إلخ.. فـلأن يصرف المضارع أولى وأحرى. ذكره أبو حيان أيضا وقد أورد ناظر الجيش على الموضعين أنه ليس الكلام هنا في نقل صيغ الفعل من معنى إلى معنى ، إنما الكلام في تغيير الزمان مـع بقاء معنى الصيغة،وإذا أريد بالفعل الموضوع للخبر معنى الإنشاء فقد نقلت الـصيغة عـن معناها إلى معنى آخر.

... ...   وَبِــإِذَا وَباقْتِـضَائِهِ الطَّلَـبْ
وَالْوَعْـدِ قُـلْ فِيـهِ بِالاسْـتِقبَالِ   وَبِكَـأَنْ لَعَـلَّ إِنْ لا الحَـالِ
إِسْـنَادِهِ لِمُتَوَقَّـعٍ وَلَـوْ   وَنُـونِ تَوْكِيـدٍ وَتَنْفِـيسٍ كَـسَوْ

قوله: "وبإذا وباقتضائه الطلب والوعد إلخ.." يعني أنه يتخلص المضارع للاستقبال إذا كان مصاحبا لظرف مستقبل كإذا، سواء كان ذلك الظرف معمولا للفعل أو مضافا إليـه، كأزورك إذا تزورني فأول الفعلين مستقبل لعمله في إذا والثاني كذلك لإضـافة إذا إليـه، وباقتضائه الطلب كالوالدات يرضعن ويغفر الله لك قال ناظر الجيش : هكذا قال المـصنف وقد علمت أن صيغة الفعل في مثل هذا خرجت عن معناها الموضوعة هي له وهو الخبر إلى معنى آخر وهو الطلب وإذا كان كذلك فليس هذا موضع إيراد هـذا الحكـم اهـ .أو باقتضائه وعدا أو وعيدا نحو ﴿يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء﴾، لكن الناظم أطلق الوعد في البيت مرادا به مايعم الخير والشر تبعا للتسهيل.

قوله: "وبكأن لعل إن..إلخ" أي وبمصاحبة أداة نصب ظاهرة نحو: ﴿لن نبرح عليـه عاكفين﴾ وأريد أن أخرج أو مقدرة نحو ﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾ أو بمصاحبة أداة ترج نحو ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾.

قال الدماميني: لا حاجة إلى ذكر الترجي للاستغناء عنه بالطلب فإنه يشمله والتمني والتحضيض وكل ما يقتضي طلبا ومن جملة ذلك الاستفهام إذا كان بهل اهـ. أو مصاحبة

أداة مجازاة نحو ﴿إن يشأ يذهبكم﴾ فيتخلص المضارع معها للاستقبال لا للحال؛ قوله "إسناده لمتوقع" أي ومما يخلص المضارع للاستقبال أيضا إسناده لمتوقع غير حاصل كقوله:[5]

يهولك أن تموت وأنت ملغ   لما فيه النجاة من العذاب

فيهولك مستقبل لإسناده إلى الموت الذي هو متوقع، إذ لو أريد به الحال لزم المحذور السابقُ ذكرُه عند قول الناظم: "ولام الابتدا " في جعل "يحزن" من قوله تعالى: ﴿إني ليحزنني أن تذهبوا به﴾ للحال، وهو سبق الفعل لفاعله في الوجود. ويجاب بأن التقدير توقع أن تموت فهو للحال ولا محذور أي يهولك الآن توقع أن تموت في المستقبل، لكن البيت مجرد مثال، والشأن لا يعترض المثال... إلخ

قوله "ولو" أي وبمصاحبة لو المصدرية نحو ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ و﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾، وعلامتها أن يحسن في موضعها "أن".

واحترز بالمصدرية من الامتناعية فإنها تصرف المضارع إلى المضي نحو: لو يقوم زيد لقام عمرو؛ قوله "ونون توكيد إلخ.." أي وكذلك نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة نحو ﴿ليسجننَّ وليكونا من الصاغرين﴾ أو حرف تنفيس وهو السين نحو سيقوم أو سوف نحو سوف يقوم، أو سف نحو سف أقوم، حكاها الكوفيون أو سو نحو سو أقوم، حكاها الكسائي عن ناس من أهل الحجاز أو سي وهذه أغرب اللغات وحكاها صاحب المحكم. قاله أبوحيان .قال: ولا يعرف البصريون غير السين وسوف. قال الدماميني: وسوف أكثر تنفيسا من السين، وخالف المصنف في ذلك معتمدا على السماع بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد نحو قوله تعالى: ﴿سوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما﴾ وقوله: ﴿أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما﴾ وهو مردود، طالع الدماميني. قال:[6]

فإن أهلك فسو تجدون فقدي   وإن أسلم يطب لكم المعاش

---

[5]- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 29/1 والبحر المحيط لأبي حيان 246/6ط دار الفكر وهمع الهوامع 8/1

[6]- البيت من الوافر وهو لعدي ابن زيد ضرائر الشعر ص110 ط دار الكتب العلمية

تنبيه: بقي من القرائن التي تخلص المضارع للاستقبال عطفه على المستقبل وعطف المستقبل عليه، نحو قولك سيأكل زيد ويشرب أو يأكل زيد وسيشرب، قاله أبو حيان في شرح التسهيل. وأورد عليه تلميذه ناظر الجيش نظير ماتقدم عنه في القرائن الحالية وهو أنه يستغنى عن ذلك باشتراط اتفاق الزمان في عطف الفعل على الفعل.

بِلَمْ وَلَمَّا رُبَّمَا وَإِذْ وَقَدْ لَوِ انْصِرَافُهُ مُضِيًّا قَدْ وَرَدْ

قوله: بلم ولما..إلخ يعني أن المضارع ينصرف باعتبار زمانه إلى المضي بلم، سواء جزمت أم لم تجزم وهي لغة قوم وعليها جاء قوله:[7]

فأمسوا بهاليل لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلع

وقوله:[8]

لو لا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ولما الجازمة نحو لما يقم زيد، احترازا من التي بمعنى إلا فإنها لا تدخل إلا على ماض لفظا مستقبل معنى، نحو أنشدك بالله لمَّا فعلت، أي إلا فعلت، وقوله تعالى: ﴿إن كل نفس لَّما عليها حافظ﴾ في قراءة من شدّد الميم، ومن التي هي حرف وجود لوجود نحو لما جاء زيد أكرمته، فإنها لا تصحب إلا ماضيا لفظا ومعنى. نحو﴿ فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾ ومن العرضية نحو:[9]

قالت له بالله ياذا البردين لما غنثت نفسا أو نفسين

7- البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر ص 241/والخزانة 226/3

بهاليل: ج بهلول السيد الجامع لكل خير

8- البيت من البسيط وهو في خزانة الأدب 626/3 و لم يعرف قائله والسيوطي في شرح شواهد المغني 674/2 لم يسم قائله، وكذا العيني في شرح شواهد الألفية بهامش الخزانة 446/4 ويروى: من ذهل بدل من نُعم.

الصليفاء :موضع.

9- البيت بلا نسبة في المغني ص/871 وشرح الشواهد للسيوطي 683/2 ولسان العرب (غنث)

غَنِث غَنَثاً شرب ثم تنفس.

ومن المركبة من لن وما نحو:[10]

لمـــا رأيــت أبـــا يزيـــد مقـــاتلا   أدع القتـــال وأشـــهد الهيجـــاء

قال الدماميني: وإذا تأملت لم تجد موقعا للاحتراز فإن "لما" لا تدخل على المـضارع إلا جازمة.

وأصل هذا الإيراد لأبي حيان في شرحه ،قال ناظر الجيش : والجواب أن المصنف لم يحترز بذلك من شيء بل نبه على أن لما جازمة وغير جازمة وأن المضارع يختص بالجازمـة دون غيرها ويشعر بذلك قوله : وقيدها بالجازمة لأنها إذا لم تكن جازمة لايليها فعل ماض و لم يقل احترازا من كذا وكذا.

وبعد ربما كقوله:[11]

ربمـا تجـزع النفـوس مـن الأمـــ   ـــر لـه فَرجـة كحـل العقـال

ومن النادر قوله:[12]

فـإن أهلـك فـرب فـتى سـيبكي   علـي مهـذب رخـص البنـان

تنبيه: غلبت السين في البيت فصرفت للاستقبال على رب الصارفة للماضي لقربها ولأنها ترده للأصل "وقل به والحال فيما ضارعا" والله تعالى أعلم. لكن ذكر في المساعد في باب حروف الجر أن البيت خُرِّج على أن سيبكي صفة والعامل ماض محذوف أي لم أقض حقه بدليل قوله بعد:[13]

و لم أك قـد قـضيت حقـوق قـومي   ولا حـق المهنـد والـسنان

10- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في تكملة ابن المصنف لشرح المصنف للتسهيل 344/3 وشرح شـواهد المغـني للسيوطي 683/2.

11- البيت من الخفيف وهو لأمية ابن أبي الصلت ديوانه189 دار صادر خزانة الأدب 541/2 وقد نـسب إلى أميـة وآخرين كما في شرح السيوطي لشواهد المغني 707/2

الفرجة بالفتح في الأمر المعنوي، وبالضم ما يرى من الحائط ونحوه.

12- البيت من الوافر وهو لجحدر ابن مالك السيوطي في شرح شواهد المغني 407/1 الشاهد فيه: استعمال رب مـع المستقبل وهو قوله: سيبكي.

13- البيت لجحدر أيضا، الأمالي ص/268 مؤسسة الكتب الثقافية

وأما ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ الآية فلتحقق الوقوع والقرب نزل منزلة الماضي. وإذ نحو: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾. وقد إن كانت للتقليل، فتصرفه إلى المضي كقوله:[14]

قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

وأما إن كانت قد للتحقيق فلا تصرف إلى المضي كقوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ وقوله:[15]

وقد تدرك الإنسان رحمة ربه ولو كان تحت الأرض سبعين واديا

وقد تخلصه للمضي كقوله تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾.

فإذن تصرفه التقليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع.

تنبيه: التقييد المتقدم بكون قد للتقليل هو ما فهمه المصنف من إطلاق سيبويه أنها بمعنى ربما، قاله أبوحيان، و لم يبين سيبويه الجهة التي فيها بمنزلة ربما وعدمُ التبيين لايدل على التسوية في الأحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهم منه المصنف وهو أن "قد" تكون بمنزلة ربما في التكثير فقط ويدل عليه إنشاد البيت لأن الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة. قاله أبو حيان في شرحه على التسهيل.

وبعد لو الشرطية غالبا نحو: ﴿ولو يواخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة﴾ وقوله:[16]

لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة ركعا وسجودا

قوله غالبا احترازا من التي بمعنى إن الشرطية فتصرفه إلى الاستقبال كقوله:[17]

---

[14]- البيت من البسيط وهو لعبيد ابن الأبرص خزانة الأدب 502/4 ونسبه سيبويه في الكتاب لشاعر هذلي الكتاب 224/4 واصفرار الأنامل كناية عن الموت والفرصاد: صبغ أحمر.

[15]- البيت من الطويل وهو لأمية ابن ابي الصلت ديوانه ص/150 ط دار صادر

قوله سبعين واديا بدل بعض من تحت الأرض أوظرف متعلق به

[16]- البيت من الكامل وهو لكثير ديوانه ص 97 ط دار صادر

[17]- البيت من الكامل قال السيوطي في شرح شواهد المغني 646/2 لم يسم قائله. الشاهد فيه: استعمال لو الشرطية مع المستقبل وهو تكون لأنه قيد في النهي وهو قوله: لا يلفك.

لا يلفك الراجون إلا مظهرا   خلق الكرام ولو تكون عديما

قول الناظم "انصرافه مضيا" إنما عبرهنا بالانصراف دون التعين أو التخليص لأن المضارع لا دلالة له على المضي بالوضع فكأنه انصرف عن مدلوله بالوضع وهو الحال والاستقبال إلى مدلول آخر بقرينة بخلاف ما إذا تعين لأحد مدلوليه الذي هو موضوع لهما. قاله ناظر الجيش في شرح التسهيل

تنبيه: بقي من القرائن التي تصرف المضارع إلى المضي عطفه على الماضي نحو: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾ أي فأصبحت، وعطف الماضي على المضارع كقوله:[18]

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

أي لقد مررت، ووقوع المضارع خبرا لكان وأخواتها. قاله أبو حيان في شرحه للتسهيل.

وَمَا مَضَى فِي الْحَالِ الانْشَاءُ جَلا   وَالْتَزِمًا بِالْوَعْدِ أَنْ يَسْتَقْبِلا

قوله: "الانشاء" مبتدأ و"جلا" خبره و"ما مضى" مفعول جلا متقدم أي وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء غير الطلبي وهو في الاصطلاح إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كبعت واشتريت، قاصدا إنشاء البيع والشراء. قال ناظر الجيش : وقد علمت مما تقدم أن الكلام هنا ليس في نقل الصيغ من معنى لآخر إنما هو في تغيير زمانها مع بقائها على المعنى الذي هي موضوعة له.

قوله: "والتزما" بنون التوكيد الخفيفة، أي وينصرف الماضي إلى الاستقبال بالوعد، والمراد به الإخبار بوقوع أمر لم يقع بعدُ مع ملاحظة الإرادة لتحقيق الخبر. وليس المراد قسيم الوعيد، قاله الدماميني، قلت: وهو خلاف ما يفيده عطف الوعيد عليه في الطرة فلينظر. وقد مثل فيها للوعد بقوله تعالى ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ وأصله للمصنف في شرحه

---

[18]- البيت من الكامل وقد نسبه سيبويه في الكتاب 24/3 لرجل من بني سلول مولّد وانظر خزانة الأدب 173/1. الشاهد فيه: انصراف أمر إلى الماضي لعطف الماضي عليه وهو مضيت.

فقد مثل بها وبقوله تعالى ﴿وأشرقت الأرض بنور ربها﴾ قال ناظر الجيش ويمكن أن يقال إنه ليس وعدا وإن الإعطاء قد حصل فليس نظير﴿وأشرقت الأرض بنور ربها﴾.

وَإِنْ وَلا مِنْ بَعْدِ إِيلاءِ طَلَبْ عَطْفٍ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ لَدَى الْعَرَبْ

قوله: "وإن ولا..إلخ" يعني أنه ينصرف الماضي إلى الاستقبال بالنفي بلا وإن بعد القسم كقوله:[19]

ردوا فوالله لا ذدناكم أبدا ما دام في مائنا ورد لوراد

وقال أبو حيان: الاستقبال فيه إنما استفيد بالظرف، قال الدماميني: وفيه نظر لأن وقوع الظرف المستقبل هنا ليس هو المؤثر للاستقبال حتى أنه لو لم يكن لانتفى الاستقبال، ألا ترى أنه إذا قيل والله لا فعلت كذا يفهم منه المستقبل ولهذا لم تكرر لا كما لا يلزم تكرارها مع المستقبل. وكقوله تعالى: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾.

قوله : طلب أي وينصرف الماضي أيضا إلى الاستقبال بالطلب وهو يشمل الدعاء والأمر وغيرهما، فالأول نحو: غفر الله لك، والثاني نحو: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه، ويدل على ذلك جزم يثب، والثالث نحو: عزمت عليك إلا أن تفعل كذا في المستقبل قال الدماميني: وفي كلام المصنف إيهام أن الطلب ليس من أقسام الإنشاء .

قوله: "عطف على مستقبل.. إلخ" أي وينصرف إلى الاستقبال بالعطف على ما علم استقباله نحو: ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾ ﴿ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات والأرض﴾.

وَسَوِّيَنْهُ وَالْمُضِيَّ تَسْوِيَهْ بِحَرْفِ تَحْضِيضٍ وَهَمْزِ تَسْوِيَهْ

قوله: "وسوينه والمضي..إلخ" يعني أن الفعل الماضي يحتمل المضي والاستقبال بعد حرف التحضيض نحو هلا ضربت زيدا، إن أردت المضي كان توبيخا أو الاستقبال كان

[19] - البيت من البسيط وهذه رواية أبي حيان في الارتشاف 487/2 ورواية شرح المصنف للتسهيل (ما دام في مائنا ورد لنزال)36/1 وكذا في شرح الكافية 2م844 والمساعد 17/1 وتعليق الفرائد 116/1 بلانسبة في الجميع. والشاهد فيه: انصراف ذدناكم للمستقبل لاقترانه بلا بعد القسم.

أمرا . **قلت:** كذا في المساعد والصواب العكس في العبارتين لأن المعاني هي التي تراد وقد تنبه لذلك الشيخ خالد الأزهري في شرحه على التسهيل فعكس العبارة فقال: "إن أردت التوبيخ كان ماضيا وإن أردت الأمر كان مستقبلا".

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة﴾ أي لينفر. قوله "وهمز تسويه" أي وكذلك بعد همزة التسوية نحو سواء أقمت أم قعدت وقوله:[20]

سواء عليك القفر أم بت ليلة بأهل القباب من نمير بن عامر

قال الدماميني: والحق أن ما بعد همزة التسوية محتمل للثلاث ومطلقِ الزمان الذي هو أعم من ذلك كماأن المصدر الذي الفعل في تاويله كذلك فلا وجه لتقييده بأحد الأزمنة.

وَكَوْنِهِ وَصْفًا لِما قَدْ عَمَّمَا أَوْ صِلَةً أَوْ حَيْثُ فَادْرِ كُلَّمَا

أي ويحتمل الماضي الاستقبال والمضي إذا كان صفة لنكرة عامة كقوله:[21]

رب رفد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقتال

فهذا مثال بقاء الماضي على مضيه عند وقوعه صفة لنكرة عامة، ومثال انصرافه إلى الاستقبال وهو وصف نكرة عامة قوله:«نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»[22] لأن المراد الترغيب في السماع والنقل وهما مستقبلان.

تنبيه: المراد بالعموم هنا العموم اللغوي لا الاصطلاحي إذ ليست النكرة في سياق الإثبات من العام في الاصطلاح والله تعالى أعلم. كذا ظهر لي ثم وقفت على نحوه في شفاء الغليل شرح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي تلميذ الشيخ أبي حيان.

20- البيت من الطويل وهو في البحر المحيط 249/5 غير منسوب وشواهد العيني بهامش الخزانة 179/4 قال لم أقف على قائله وروايتهما سواء عليك النفر. الشاهد فيه: كون "بت" في ام بت "صالحة للماضي والمستقبل لوقوعه بعد همزة التسوية المقدرة

21- البيت من الخفيف وهو للأعشي ديوانه ص 143 الدرر 79/1 الرفد بالفتح القدح الضخم. والأقتال: جمع قتل بالكسر: العدو.

22- الحديث رواه أبو داود في كتاب العلم رقم: 3660 والترمذي في أبواب العلم رقم: 2658

وقد رد أبو حيان الاستشهاد بقوله رب رفد إلخ بأن رفدا ليست بنكرة عامة إذ رب للتقليل وهو ينافي العموم وبأن الشاعر لم يرد ذلك وبأنه لا يتعين أن يكون هرقته صفة لرفد على مذهب من لا يشترط وصف مخفوض رب اهـ. بخ قاله في شرح التسهيل. قال ناظر الجيش : ولاتتوجه هذه المناقشة على المصنف لأنه يرى أن رب للتكثير وقد استشهد في باب حروف الجر على ذلك بأبيات منها البيت المذكور، على أنا نقول ليس المراد بالعموم هنا عموم الشمول بل المراد أن النكرة باقية على صلاحيتها لكل مسمى لم يتخصص بشيء من مخصصات النكرة، قال: وأما قوله إن هرقته لايتعين أن يكون صفة فمسلم ولا يضر المصنف ذلك لأنه إنما استشهد بذلك على تقدير أن يكون الفعل صفة فإذا لم يقدر صفة فلا يكون الفعل الماضي وقع صفة للنكرة العامة في البيت المذكور فيطلب الاستشهاد بغيره.

قوله: "أو صلة " كقوله تعالى: ﴿الذين قال لهم الناس﴾ فهذا مثال المضي، ومثال المستقبل ﴿إلا الذين تابوا﴾.

قوله: "أو حيث" أي ويحتمل الماضي الوجهين أيضا بعد حيث نحو ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ فهذا مثال المضي، ومثال الاستقبال ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ قوله "كلما" أي ويحتمل الماضي الوجهين بعد كلما فمثال المضي نحو: ﴿كلما جاء أمة رسولها كذبوه﴾ ومثال الاستقبال: ﴿كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها﴾.

تنبيه: ظاهر النظم تبعا للتسهيل استواء الاحتمالين في هذه المسائل الست. والذي يظهر الحمل على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه حتى يقوم دليل على أنه ماض أريد به الاستقبال قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

المبني

حَرِّكْ مِنَ اجْلِ وَحْدَةٍ وَالسَّاكِنِ وَالشَّبَهِ المَبْنِيَّ وَالتَّمَكُّنِ
وَافْتَحْ لِخِفَّةٍ وَلِلأَصْلِ كَذَا فَرْقٌ وَإِتْبَاعٌ فَرَاعِ المَأْخَذَا

قال في الخلاصة: (والأصل في المبني أن يسكنا) لأن السكون أخف من الحركة فلا يعدل عن الأصل إلا لسبب وهاهي أسباب تحريك المبني يذكرها ابن بونه زيادة على التسهيل وقد نبه عليها الأشموني، وهي كون المبني على حرف واحد كتاء الضمير وغيرها من بعض المضمرات وكبعض الحروف كواو العطف وباء الجر وهذا ما يعني بقوله "حرك منَ اجْل وحدة" قوله "والساكن" أي أو لأجل التقاء الساكن مع آخر كأمس قوله "والشبه" أي ولشبه المبني بالمعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وجوابَه وبناؤه على الحركة أقرب للإعراب من بنائه على السكون، ومن هذا شتان وهيهات إذ هما بمعنى الماضي. وقوله "المبني" بالنصب مفعول به لقوله "حرك" وفي المواهب: وشبه المبني بإضافة المصدر إلى فاعله وحذف متعلقه هـ. قوله "والتمكن" أي ومن أسباب تحريك المبني أن يكون للكلمة أصل في التمكن أي حالة في التمكن بأن تعرب في بعض الأحوال كاسم لا والمنادى والظروف المنقطعة عن الإضافة. قوله "وافتح لخفة وللأصل" أي وحيث حرك المبني لسبب من هذه الأسباب فيقدم الفتح على غيره من الحركات لأسباب كذلك وهي كون الفتح أخف الحركات كضرب وأين أو لكونه الأصل كيا مضارَ ترخيم مضارَر اسم مفعول على لغة من ينتظر. قال الصبان ونظَّر فيه الشنواني بأن هذه حركة بنية لا بناء وإلا كان المنادى مبنيا على الفتح وحركة بنائه إنما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم. قوله "كذا فرق" أي ويفتح المبني للفرق بين معنيين مؤديين بأداة واحدة كلام المستغاث، نحو: يا لَزيد لِعمرو، بفتح لام زيد للفرق بينه وبين لام المستغاث له،واعترض بأن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب بمناسبة وهي هنا أن المستغاث منادى كضمير الخطاب ومثَّل بعضهم للفرق بتاء المخاطب للفرق بينه وبين المتكلم والمخاطبة، واعترضه الدماميني بأن الفتح هنا للتخفيف. قوله "وإتباع" أي

ويبنى على الفتح إتباعا ككيف، بنيت على الفتح إتباعا لفتحة الكاف. قوله : "فراع المأخذا" تتميم.

وَاكْسِرْ لِذِي الثَّلاثِ وَاضْمُمْ وَاكْسِرَا لِلْحَمْلِ وَالسَّاكِنِ مِنْ حَيْثُ يُرَى
تَنَاسُبٍ وَاضْمُمْ لخُلْفِ المعْرَبِ وَكَوْنِهِ كَالْوَاوِ فَاعْلَمْ تُصِبِ

قوله : "واكسر لذي الثلاث" يعني أنه يبنى على الكسر لهذه الأسباب الثلاثة وهي الأصل والفرق والإتباع، أما الأصل فكيا مضارِ ترخيم مضارِر اسم فاعل على لغة من ينتظر، ويقال فيه ما قال الشنواني في مضار اسم مفعول؛ والإتباع نحو ذه وته إشارة لمؤنث، فأتبعت الهاء للذال والتاء في كسرهما؛ والفرق كلام الجر لغير المستغاث، كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، وكضمير المخاطبة.

قوله "واضمم" أي واضمم المبني لذي الثلاث أيضا، وهي لكون الضم حركة الأصل كيا تحاجُ، أصله تحاجُج مصدر إذا جعل اسما ورخم؛ ويقال فيها ما قيل في مضار وللفرق بين معنيين كتاء المتكلم ضمت للفرق بينه وبين المخاطب والمخاطبة أو للإتباع كمنذ.

قوله "واكسرا للحمل" أي وربما يكسر المبني للحمل على مقابله، كلام الأمر كسرت حملا على لام الجر لأنها في الفعل نظيرتها في الاسم، أو لالتقاء الساكنين نحو أمس و﴿قم الليل إلا قليلا﴾. قلت: كذا مثَّل في الطرة وقد يقال إن ما هنا مناف لما علم من تعريف البناء وهو أنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين فإن ذلك يفيد أن حركة التخلص من التقاء الساكنين ليست للإعراب ولا للبناء وهو ظاهر، فإن البناء في قم على السكون وإنما الكسر عارض بملاقاتها للساكن بعدها. وقد اختار الصبان في الجواب عن هذا أن يكون عدهم التخلص من أسباب البناء على حركة محله فيما إذا كان الساكنان في كلمة واحدة كأمس فإن كانا من كلمتين كقم الليل لم تكن الحركة حينئذ للإعراب ولا للبناء كما عرف من تعريف البناء. قاله في صدر المعرب والمبني ويؤيده أن الأشموني لم يمثل هنا إلا بأمس، لكن ظاهر تمثيل الطرة يقتضي الإطلاق فلينظر والله تعالى أعلم.

قوله "تناسب" أي ويكسر المبني أيضا لمناسبة العمل كباء الجر ولامه لمناسبة عملهما.

قال الصبان: ونقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه. إلا أن يقال المـــراد مناســـبة الحرفِ اللازمِ للحرفية عملَه اللازمَ له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لأنهما لا يلزمهما الجر إذا كانتا للعطف والخطاب مثلا.

قوله "واضمم لخلف المعرب" أي ويضم المبني لخلف المعرب أي لكون الضم حالـــة مخالفة لحالة الكلمة في حال إعرابها نحو: من قبل ومن بعد، فإنهما لا يرفعان بل ينـــصبان أو يجران، ويحمل عليهما حيث ويا زيد، أما حيث على لغة ضمها فمن جهـــة أنهـــا كانـــت مستحقة للإضافة للمفرد فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد،ومن جهة كونها لايظهـــر جرها للجملة التي أضيفت لها فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة وأما يا زيد فقيل من جهة أن الضمة لا تكون له حالة الإعراب وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه نحو يـــا عبد الله ويا لزيد لعمرو في الاستغاثة.

قال الأشموني: ومن أسباب البناء على الضم مشابهة الغايات نحو: يا زيد قال الصبان وهي الظروف المنقطعة عن الإضافة سميت بذاك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية في النطق وإنما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف إليه وهو التنـــوين. قال: أي الصبان قوله: يعني الأشموني نحو يا زيد فضمة زيد لمشابهة الغايات وأما أصل بنائـــه فلتضمنه لمعنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلأن له أصـــلا في التمكن. انتهى

قوله "وكونه كالواو" يعني أن من أسباب البناء على الضم كونه في الكلمة كـــالواو في نظيرتها، ووجه الشبه بين الضمة والواو كون كل منهما علامة رفع ولأنهمـــا مـــن واد واحد وذلك كنحن فإنه ضمير لجماعة الحاضرين وهُمُو ضمير لجماعـــة الغـــائبين، فهمـــا نظيرتان، فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الـــضمة لتناســـب الـــواو في نظيرتها، ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاســـتحقت واوُها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له قاله الصبان. وقيل الأصل في نحن نحُنْ بالسكون فنقلت ضمة الحاء إلى النون.

قوله وكونه كالواو أي المبني كالواو في الدلالة على الجمع كنحن، ويمكن عود الضمير على الضم أي كون الضم مناسبا للواو.

فالحاصل أن ما بني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بني؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاث أسئلة: لم بني؟ و لم حرك؟ و لم كانت حركته كذا؟ وما بني من الحروف والأفعال على السكون لا يسأل عنه، وما بني منها على حركة فيه سؤالان: لم حرك؟ و لم كانت حركته كذا؟

الباب الأول من أبواب النيابة

وفُهْ بِفَمٍّ وفَمٍ وبفَمَا مُثَلَّثًا وَأَتْبِعِ الْفَا فَاعْلَمَا

يعني أنه من لغات فم فَمٌّ بتشديد الميم وفَمٌ بالتخفيف وفما بالقصر مثل عصا مثلث الفاء فيهن، وأتبع الفاء العين في حالة الإعراب من رفع ونصب وجر و اعلم بأن فصحاهن فتح فائه منقوصا.

أَخْوًا وَتَشْدِيدًا لِخًا أَب كَذَا حمٌوٌ وحَمْءٌ حَمًأٌ في ذي خُذَا

وَشَدِّدًا هَنًا كَمَا تَقَدَّمَا وَاقْصُرْ يَدًا دَمًا وَشَدِّدَادَمَا

قوله : "أخوا" بالنصب مفعول به لقوله خذا في آخر البيت وقوله "كذا حمو..إلخ" جملة معترضة بين الفعل ومفعوله المتقدم يعني أن من لغات أخ أخوا كما في قوله :[23]

ما المرء أخوك إن لم تلفه وزرا على الكريهة معوانا على النوب

قلت: وقد يستدل بهذه اللغة على مذهب سيبويه والجمهور في إعراب هذه الأسماء بالحركات المقدرة على الأحرف، لأن الظهور في بعض المواضع يدل على صحة التقدير وإن لم أر من ذكر ذلك والله تعالى أعلم.

---

[23]- البيت من البسيط وهو بلانسبة في شرح المصنف للتسهيل 49/1 والدرر108/1 وكذا خالد الأزهر ي في شرح التسهيل 28/1 ونسبه أبوحيان في شرح التسهيل لرجل من بني طئ 158/1.

قوله "وتشديدا" أي وقد تشدد خاء أخ وباء أب حكاهما الأزهري، يقال استأببت فلانا اتخذته أبا واستأخخته اتخذته أخا. قوله "كذا حمو..إلخ" أي ومن لغات حم حمو كدلو وحمء ساكنة الميم مهموزة كقرء، وأنشد عليه قول القائل:(24)

قلت لبواب لديه دارها   تيذن فإني حمؤها وجارها

ويروى حمها بترك الهمزة ومنها حمأ كرشإ. قوله "وشدداً هنا" أي وتشدد نون هن كقوله:(25)

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة   وهنّي جاذ بين لهزمتي هند

قوله "واقصر يدا دما" أي وربما قصر يد ودم، قال:(26)

يا رب سار بات ما توسدا   إلا ذراع العنس أو كف اليدا

قال أبوحيان :ويحتمل أن يكون تثنية على لغة من يلزم المثنى الألف وحذفت النون على حد قولهم "بيضك ثنتا وبيضي مائتا" فلا يكون فيه حجة. قال ناظر الجيش :فعلى ماقاله يكون المراد وكفَّي اليدا ويبعد أن يكون المراد ذلك فإن المتوسد لايتوسد كفين وإنما يتوسد كفا واحدا، ففي ما ذكره الشيخ تكلف من جهة اللفظ وبُعد من جهة المعنى.

وقوله:(27)

غفلت ثم أتت تطلبه   فإذا هي بعظام ودما

24- الرجز لمنصور ابن مرثد الأسدي ،العيني 444/4.

25-البيت من الطويل وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل 49/1 والمساعد 29/1 ورواية الجوهري بين لهزمتي هن وكذا للسان والتاج (هنو)والأزهري في شرح التسهيل 28/1 وكذا السليسلي 119/1 والدماميني في تعليق الفرائد 145/1 و لم يسم أي من هؤلاء قائله ونسبه بعض المعلقين لعبد بني الحسحاس و لم أجده في ديوانه ولا في ترجمته في الأغاني 303/22 وابن قتيبة 243 والجمحي 156. والشاهد فيه: تشديد هن في قوله وهني

اللهزمتان :ناتئتان تحت الأذنين وفي إضافتهما إلى الهن مجاز

26- الرجز في خزانة الأدب 355/3 قال: لم أقف على قائله

العنس :الناقة القوية. الشاهد فيه: قصر اليد على الألف, قال ابن الأنباري في الأضداد: هذا مذهب أصحابنا, وقال غيرهم موضع اليد نصب بكف وكف فعل ماض. ص/ 119-120

27- البيت من الرمل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 50/1 وفي مجالس العلماء للزجاجي وروايته غفلت ثم اتت ترشقه 249 وفي خزانة الأدب 352/3 وروايته "ترقبه"

قوله "وشدداً دما" أي وربما تشدد ميم دم كقوله:[28]

أهان دمَّك فَرِغا بعد عزته يا عمرو بغيك إصرارا على الحسد

وقوله:[29]

حيث التقت بكر وفهم كلها والدمّ يجري بينها كالجدول

وكذلك قد تشدد دال يد أيضا كما في القاموس فلغاتها ثلاثة، قال بعضهم: فالأولى لو قال "وشددهما" بضمير التثنية أي يدا ودما.

وهذا الحكم ذكره هنا استطرادا تبعا لأصله التسهيل. قال أبو حيان وليس من الضروري ذكر لغات هذه الأسماء فضلا عن ذكر ما شبهت به ولا هو داخل في علم النحو اهـ من شرحه على التسهيل.

الباب الثاني من أبواب النيابة

وَأَلحقُوا أَكْثَرَ مِنْ إِثْنَيْنِ نَحْوَ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ

وألحقوا بالمثنى في الإعراب ما كان على صورته ومدلولُه أكثر من اثنين، فقد يراد به التكثير نحو: ﴿فارجع البصر كرتين﴾ أي كرات كثيرة لأن البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة.قال ناظرالجيش :ولقائل أن يقول إن كرتين إنما دل على اثنين والكثرةُ إنما فهمت من السياق وفائدة العدول عن لفظ الجمع وهو كرات إلى لفظ التثنية الدلالة على أن المقصود إتباع كل رجعة من رجع البصر بأخرى فالمراد نظرة تتبعها نظرة ثم نظرة تتبعها نظرة،قال وكذا كل ماذكر أنه يراد به التكثير يمكن تخريجه على هذا وإذا كان كذلك فهو مثنى حقيقة لا محمول عليه. ومن هذا النوع قولهم لبيك وحنانيك ، وقوله:[30]

28- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 50/1 والبحر المحيط لأبي حيان 449/1 وتعليق الفرائد 149/1

فرغا :يقال ذهب دمه فرغا بالكسر ويفتح أي هدرا منصوب على الحالية

29- البيت من الكامل وهو لتأبط شرا أمالي ابن الشجري 29/2 خزانة الأدب 351/3. الشاهد فيه: تشديد دم من قوله والدم.

30- الرجز لخطام المجاشعي على الأصح لالهميان ابن قحافة خزانة الأدب 374/3. الشاهد فيه: استعمال صيغة المثنى لأكثر من اثنين وهو ما يقتضيه مقام الفخر

مرتين : تثنية مَرْتٍ المفازة بلا نبات والقذف محركة وبضمتين يقال فلاة قذف أي بعيدة.

ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين

وقد لا يقصد به التكثير وإنما يكون جمعا في المعنى كقوله تعالى ﴿فأصلحوا بين أخويكم﴾ ومنه قوله:[31]

تُلقي الإوزون في أكناف دارتها بيضا وبين يديها التبن منثور

و قد ألحقوا بالمثنى أيضا أقل من اثنين أي مفرد المعنى نحو المقصين والجلمين ونحو الأبهرين وحواليك والقسم الأول لا يجرد عن التثنية والثاني المعتاد تجريده عن التثنية ولا يعطف عليه لفقدان مثلٍ. قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

كَذَا الَّذِي سَمَّوْا بِهِ مِنْهُ رُفِعْ وَاعْرِبْهُ مَانِعًا لِصَرْفِهِ تُطِعْ

قوله: "كذا الذي سموا به منه رفع" يعني أن ما سمي به من الملحق بالمثنى يكون إعرابه كإعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا، وإن أعربته بالحركة على النون ومنعته من الصرف فحسن للعلمية وزيادة الألف والنون، وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة قال:[32]

ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان

ومحل هذا إذا لم يجاوز سبعة أحرف كاشْهِيبابَيْنِ تثنية اشهيباب للسنتين المجدبتين المتواليتين، واستخراجين فيعرب بالحروف ليلا يجاوز الاسم سبعة أحرف بغير علامة. قوله: (واعربه) بحذف همزة القطع للضرورة.

وَثَنِّ مَا التَّرْكِيبَ وَالْبِنَا عَدِمْ وَمِنْ تَخَالُفٍ والاسْتِغْنَا سَلِمْ
وَلَمْ يَكُن مُثَنًّى اوْ جَمعًا وُضِعْ عَلَى الَّذِي لَمْ يَكُ فِي الْفَرْدِ سُمِعْ

قوله : "وثن ما التركيب.. إلخ" يعني أن من شروط الاسم المثنى أن يعدم التركيب الإسنادي اتفاقا والمزجي على الأصح. وقيل يثنى المزجي مطلقا، وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا،

31- البيت من البسيط وهو للنابغة مختار الشعر الجاهلي 218/1. الشاهد فيه: استعمال صيغة المثنى يديها في أكثر من اثنين

الأوزون جمع إوز طائر معروف

32- البيت من الطويل وهو لتميم ابن مقبل خزانة الأدب 275/3 الملوان الليل والنهار أمل عليه الملوان، طال اختلافهما عليه. الشاهد فيه: جر السبعان بالكسرة وهو علم منقول من التثنية.

وفيه إشكال لأن ويه زادت له البناء مع التركيب لأنها صوت الباكي وأسماء الأصوات مبنية، وأما الإضافي فيكتفى بتثنية المضاف وجمعه كعبد الله. ومن شرطه أيضا أن يكون عادما للبناء، وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للتثنية وليست من المثنى حقيقة على الأصح، ومنان ومنين فالزيادة فيهما ليست للتثنية بل للحكاية،و لا يرد يا زيدان ولا نحو لا رجلين لأن البناء وارد على المثنى فهو من بناء التثنية لا من تثنية المبني قوله "ومن تخالف" أي ومن شروط التثنية أن يسلم من تخالف في اللفظ غالبا ومن غير الغالب العمران لأبي بكر وعمر قال:[33]

ما كان يرضى رسول الله فعلهم والعمران أبو بكر ولا عمر

والزهدمان لزهدم وكردم ابني قيس قال:[34]

جزاني الزهدمان جزاء سوء وكنت المرء أجزي بالكرامه

والأبوان للأب والأم أو الخالة قال تعالى: ﴿ورفع أبويه على العرش﴾ والأُمَّان للأم والجدة، قال:[35]

نحن ضربنا خالدا في هامته يا ويح أميه وويح خالته

والقمران للشمس والقمر، قال:[36]

أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع

والحسنان للحسن والحسين. وأن يسلم من التخالف في المعنى خلافا لابن الأنباري تمسكا بقولهم القلم أحد اللسانين واللبن أحد اللحمين، قال:[37]

33- البيت من البسيط وهو لجرير ديوانه ص197 ط دار الكتب العلمية وروايته ما كان يرضى رسول الله دينهم والطيبان أبو بكر ولا عمر

34- البيت من الوافر وهو لقيس ابن زهير الأغاني 151/11 اللسان (زهدم)وروايتهما يجزي بالبناء للمفعول الزهدمان :زهدم وكردم أخوان من عبس

35- الرجز في جمهرة اللغة 567/1 غير منسوب وروايته نحن ضربنا مخلدا...إلخ.

36- البيت من الطويل وهو للفرزدق ديوانه ص 360 ط دار الكتب العلمية

37- البيت من الخفيف وهو للحريري من قصيدة أو ردها في المقامة العاشرة (الرحبية)المقامات ص/97 دار الفكر العين الآولى النقدية والثانية الباصرة

جــاد بــالعين حــين أعمــى هــواه عينــــه فــــانثنى بــــلا عيــــنين

وقوله:[38]

ألمَّ وفي جفـــني وفي جفـــن منــــصلي غــــراران ذا نــــوم وذاك مــــشطب

وليس ما احتج به بصريح لأنه لا يقال للقلم لسان ولا للبن لحـــم ولا للخـــال أب، وإنما أطلق عليهن في حال التثنية تغليبا، ولذا لم يطلق عليهن في غيرها اهـــ.لكن قـــديكون منه غراران, وعينين.

قوله "والاستغنا" أي ومن شروط التثنية عدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره كـــسواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي، وأما قوله:[39]

فيـــا رب إن لم تجعـــل الحـــب بيننـــا سواءين فـــاجعلني علـــى حبـــها جلـــدا

فضرورة. وكبعض استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء، وكأجمع وجمعاء عنـــد البـــصريين استغناء بكلا وكلتا.قال في الخلاصة :

واغـــن بكلتـــا في مـــثنى وكـــلا عـــن وزن فعـــلاء ووزن أفعـــلا

قوله "ولم يكن مثنى" أي ومن شروط المثنى أن لا يكون مثنى من قبل أو مجموعا على حده، فلا يثنى الزيدان علما ولا الزيدون علما لئلا يجتمع حرفا إعراب في لغة من أعربهمـــا بالحروف، ولذا تجوز على لغة إعرابهما بالحركات، وهذا إذا كانا علمين وإلا فالمنع من غير تفصيل. قوله "أو جمعا وضع إلخ.." أي ولا يثنى جمع وضع على الوزن المرتجل الذي لم ينقل من الجمعية إلى التسمية به كمساجد ودنانير، فإن سمي بهما ثنيا كما في الدماميني، ولا تثنى

---

[38]- البيت من الطويل و في شرح الدماميني قول أبي العلا 191/1 و لم أجده في سقط الزند ولا اللزوميات الغرار النـــوم الخفيف وحد الرمح والسيف.

[39]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 412/1 ونسبه في اللسان (سوى) لقيس ابن معاذ برواية إن لم تقسم وكذا في الخزانة 331/4

أسماء العدد استغناء بالضعف إلا المائة والألف كما سياتي. وفي اسمي الجنس والجمع وجمع التكسير خلاف، والصحيح تثنيتهن عند قصد اختلاف أنواعهن كقوله:[40]

همــا ســيدانا يزعمــان وإنمــا يســودانا أن يســرت غنماهمــا

وقوله:[41]

تبقلــــت في أول التبقــــل بــين رمــاحي مالــك ونهــشل

وقوله:[42]

وكــل رفيقــي كــل رحــل وإن همــا تعــاطى القنــا قوماهمــا أخــوان

وجمع التكسير يجمع جمع مقابله من المفردات ولذا لا يكسر الجمع المتناهي ويجمع بالسلامة نحو لأنتن صواحبات يوسف[43] وقوله:[44]

قــد مــرت الطــير أيامنينــا

لأنه لا يشترط موافقته للمفرد و لم تَبِن علة عدم تثنيته عند اختلاف نوعيه

وقد رد ناظر الجيش أسباب منع التثنية إلى ستة أمور فقال : إن ذلك إما لأمر يرجع إلى المعنى وهو عدم الفائدة لو ثني نحو كل وبعض ،وإما لأمر يرجع إلى اللفظ وهــو إمــا الاستغناء عن تلك الكلمة بغيرها كأجمع وجمعاء في مذهب البصريين للاستغناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بلفظ موضوع للمعنى الذي تقصد الدلالة عليه بالاسم الذي تــراد تثنيتــه كأسماء العدد فإنه استغني عن تثنية خمسة بعشرة ،وإما لمشابهته ما لا يثنى كأفعل من فإنــه

40- البيت من الطويل وهو لأبي سيده الدبيري العيني بهامش الخزانة 2 /403 يسرت الغنم كثر لبنها أو نسلها. الشاهد فيه: تثنية اسم الجمع وهو قوله غنماهما

41- القائل ابو النجم اللسان (بقل)شرح المفصل 153/4 الخزانة 401/1 والشاهد فيه: تثنية جمع التكسير وهو قولــه رماحي. تبقل: خرج يطلب البقل.

42- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 628 شرح شواهد المغني 536. الشاهد فيه: تثنية اسم الجمع وهو قوماهما.

43- الحديث أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب المناقب، الحديث رقم: 3672 ، ولفظه: صواحب يوسف.

44- الرجز بلا نسبة في اللسان وفي تاج العروس (يمن) وذكر متصلا به الشاهد المعروف: قالت وكنت رجلا فطينا ..إلخ. وقد نسبه العيني لأعرابي صاد ضبا وأتى به إلى أهله . العيني 2/ 425. الشاهد فيه: أنه جمع يمينا على أيمان ثم جمعه على أيامين ثم جمعه بالواو والنون . تاج العروس (يمن).

جار مجرى فعل التعجب ،وإما لكون الكلمة مطلوبة الحكاية كالجمل المسمى بها نحو تـأبط شرا ،وإما للاستثقال كما في المثنى والمجموع على حده لاستلزامه إعرابين في كلمة ، وإما لأنه لايشبه المفرد كالجمع الذي لانظير له في الآحاد.

الباب الثالث من أبواب النيابة

وَاكْسِرْ مِنَ الْبَابِ جميعَ مَا انْفَتَحْ فَاءً وَكَسْرُ جمعِ مَكْسُورٍ رَجَحْ

الباب هو باب سنة من كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، فإذا جمعته بالواو والنون قلبت فتحته في المفرد كسرة في الجمع وجوبا كسنة وسنين وحكى ابن مالك سُنون بالضم ويبقى المكسور منها على كسره كمائة ومئين وعزة وعزين وعضة وعضين وقال تعالى: ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾ ورئة قال:[45]

فغظناهم حتى أتى الغيظ منهم قلوبا وأكبادا لها ورئينا

قوله رجح أي على ضمه فقد حكى مئون وعزون

مَا ضُمَّ فَاءً مِنْهُ جمعُهُ نُمِي بِضَمِّهَا وَكَسْرِهَا فَلْتَعْلَمِ

يعني أن ما ضم فاؤه من هذا الباب فيه وجهان: سلامة الضمة وقلبها كسرة كُثِبة وثُبين وقُلة وقلين بضم القاف والثاء وكسرهما. قلت: ظاهره تساوي الوجهين والذي يقتضيه النظر أن موافقة الأصل أولى لاسيما أن المسألة مذكورة في باب سلامة الجمع. والله أعلم.

وَثَنِّ وَاجمعْ لا تُعَاطِفًا بِلا ضَرُورَةٍ جميعَ مَا قَدْ قَبِلا
إِلا مَعَ الْفَصْلِ أَوِ التَّكْثِيرِ مِثْلَ الأَسِيرِ الجلْدِ وَالأسِيرِ

قوله : "وثن واجمع لا تعاطفا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه لا يغني العطف عن التثنية والجمع دون ضرورة إلا مع قصد التكثير أو فصلٍ ظاهر أو مقدر، فلا يقال زيد وزيد بل يقال الزيدان وجوبا وإن كان العطف هو الأصل.

[45] – البيت من الطويل وهو للأسود ابن يعفر شرح شواهد الإيضاح لعبد الله ابن بري 533

قوله: "بلا ضرورة" كقول الراجز:(46)

ليث وليث في مجال ضنك كلاهما ذو جرأة وفتك

إن يكشف الله قناع الشك فهو أحق منزل بترك

و قوله:(47)

كأن بين فكها و الفك فأرة مسك ذبحت في سك

وقوله:(48)

كأن حيث تلتقي منه المحل من جانبيه وعلان ووعل

وقوله:(49)

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس

وهذا البيت يسأل عنه أهل الأدب فيقولون: كم أقاموا؟ فيقال: ثمانية، لأن "يومًا" الأخيرَ رابع قد وصف بأن يوم الترحل خامس له فيكون يوم الترحل هو الثامن لأول يوم. انظرالمغني في الكلام على الواو قال الأمير في حاشيته عليه: "قوله ثمانية " كأنه أدرج يوم الترحل فيها لإقامة بعضه وإلا فهي سبع.

وقوله:(50)

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمانِ عشرة واثنتين وأربعا

قوله: "إلا مع الفصل" أي فصلٍ ظاهر نحو مررت بزيد الكريم وزيد البخيل، ولو ثنيت وأخرت الصفتين متفرقتين لجاز، ومثله الأسير الجلد والأسير الجزع، وفي رواية لبيت

46- الرجز لواثلة ابن الأسفع أورده له الكلاعي في السيرة النبوية وورد في كتاب المحاسن والمساوي لجحدر ابن مالك الحنفي والرواية في الكتابين كلاهما ذو أنف ومحك خزانة الأدب 341/3

47- الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي خزانة الأدب 343/3 دار صادر.

والسُّك بضم السين المهملة ضرب من الطيب. وذبحت: شقت

48- الرجز للرماح ابن ميادة ديوانه 80 المحل جمع محالة للفقرة من فقر البعير.

49- البيت من الطويل وهو لأبي نواس ديوانه 467/2 دار الكتاب اللبناني.

50- البيت من الكامل وهو للأعشى في اللسان (ثمن) وليس في ديوانه ط دار الكتب العلمية.

الناظم: (مثل الأمير الجلد والأمير) لكن الجزع أنسب بالأسير، أو فصلٍ مقدر كقول الحجاج وقد نعي له محمد ابنه ومحمد أخوه في يوم واحد: سبحان الله محمد ومحمد، أي محمد ابني ومحمد أخي؛ وإياهما يعني الفرزدق بقوله:[51]

إن الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد

وقول بعضهم وقد قيل له ما يجبر كسرك؟ فقال: ألف وألف وألف، ثم ذكر لكل ألف وجها يصرفها فيه بقوله: ألف لديني وألف لعيالي وألف أشتري بها عقارا. والسائل عبد الملك والمجيب إسمعيل بن الجهم وقيل إن وجه العدول عن التثنية في كلام الحجاج وبيت الفرزدق هو أنه فات شرط من شروط التثنية وهو التنكير لبقاء الاسمين على علميتهما وقيل إنه رجوع إلى الأصل لضرورة الشعر. قاله أبو حيان . قوله: "أو التكثير" كقوله:[52]

تخدي بنا نجب أفنى عرائكها خمس وخمس وتأويب وتأويب

وقوله:[53]

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم ميتا وأبعدهم عن منزل الذام

وقوله:[54]

إن النجاة إذا ما كنت ذا بصر عن ساحة الغي إبعاد فإبعاد

قلت: فيؤخذ من هذا أن التثنية كما قد يقصد بها التكثير مجموعةً كما تقدم في قوله: (وألحقوا أكثر من اثنين) يؤخذ منها مفرقةً كما هنا.ثم وقفت على ذلك في شرح المصنف على التسهيل فقال في الكلام على مسألة ثم ارجع البصر كرتين وهذا النوع قد يغني عنه التجريد وعطف مثله عليه كقوله لو عد قبر وقبر إلخ انتهى ، أقول: ولعل التفريق أصرح في

51- البيت من الكامل وهو للفرزدق ديوانه 146

52- البيت من البسيط وهو لجرير ديوانه 37 دار الكتب العلمية. عرائكها جمع عريكة: السنام الخمس: ظمء من أظماء الإبل أن ترد ثلاثة أيام وترعى الرابع والتاويب :إتصال سير الليل بسير النهار.

53- البيت من البسيط وهو من ابيات أربعة أوردها ابو تمام والأعلم الشنتمري وصاحب الحماسة البصرية في حماساتهم لعصام ابن عبيد الزماني شاعر جاهلي، خزانة الأدب 3 /345 وأوردها الجاحظ في البيان و التبيين لهمام الرقاشي 169/2

54- البيت من البسيط وهو للأفوه الأودي ديوانه 68 أمالي القالي 471 وروايتهما: عن أجَّة والأجّة: الاختلاط.

الدلالة على التكثير ولذلك جاز والله تعالى أعلم قال المصنف أيضا: وقد يغني في هذا النوع التكريرُ دون عطف، ومنه قوله تعالى: ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا﴾ أي دكا بعد دك وصفا بعد صف .

قول الناظم: "وثن واجمع لا تعاطفا" أي وجوبا والوجوب هنا وجوب العربية المقابل للحن لاالوجوب شرعا فإن اللحن إذا لم يكن في آية ولا حديث ولم يقصد به التخليط فمكروه وإلا فحرام . راجِعْ حاشية الصبان آخر باب النكرة والمعرفة.

وَغَلِّبِ العَاقِلَ وَالمذَكَّرَا عَلَى الَّذِي سِوَاهُمَا وَنَدَرَا
تَغْلِيبُ مَا أُنِّثَ مِثْلَ الضَّبُعِ إنْ لَمْ يَكُ الضَّبُعُ لِلْغَيْرِ وُعِي

قوله : "وغلب العاقل.. إلخ" يعني أن العاقل والمذكر يغلبان على غيرهما في التثنية والجمع نحو رجل وامرأة سابقان، وامرأتان ورجل سابقون، ورجل وفرس سابقان، ورجل وفرسان سابقون. ويشترط في هذا التغليب اتحاد المادة أي اللفظ ، أما عند اختلافها فلا يجوز، فلا يقال في امرأة ورجل رجلان. لكن تغليب العاقل إنما يكون في الجمع خاصة لأن العقل لا تظهر له فائدة إلا في الجمع لعدم اشتراطه في التثنية وهل يغلب العاقل المؤنث على مذكر غيره خلاف.

قوله "وندرا تغليب.. إلخ" أي وندر ضَبُعان في ضَبُع وضِبعانٍ من حيث تغليب المؤنث على المذكر وهو ضِبعان، وكذلك فعلوا في الجمع فقالوا ضباع ولم يقولوا ضباعين، وحكى ابن الأنباري أن ضبعا يقع على المذكر وعليه فلا تغليب. قلت: بل لا يظهر التغليب ولو لم يك الضبع إلا للمؤنث لأن شرطه اتفاق اللفظ كما سبق قريبا والضبع والضبعان لم يتفقا في اللفظ وإن اتفقا في الحروف الأصلية، فالذي ينبغي أن تكون تثنيتهما من تثنية المتخالفين، وقد يدل لذلك أن السيوطي في الهمع جعل ضبعانا للمذكر مما لا يثنى للاستغناء بتثنية ضبعٍ اسمِ المؤنث عن تثنيته والله تعالى أعلم.

الباب الرابع من أبواب النيابة

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّا وَمَا لَنْ يَعْقلا مُصَغَّرًا أَوْ صِفَةً وَمُسْجَلا
فيمَا كَهِنْدَ وَالَّذِي كَصَحْرَا لا مَا كَحَمْرَاءَ وَلا كَسَكْرَى

إلا إِذَا لاسميَّـــــــةٍ قَــــــدْ نُقِـــــلا وَالنَّقْلَ فِـــي غَيْـــرِ الَّـــذي مَـــرَّ اقْــبَلا

قوله : "وقسه في ذي التا" يعني أن الجمع بالألف والتاء يقاس فيما فيه تاء التأنيث مطلقا علما كفاطمة وطلحة أو اسم جنس كسنبلة، ويمتنع الجمع بالتاء في ألفاظ جمعها المرادي بقوله:

في شــفة أمــة شــاة مــع امــرأة وقلــة لا يجــوز الجمــع بالتــاء

وقلت:

وأمــة ملــة كــذاك عــدهما مــن كــان يعــنى بتــدريس وإفتــاء

وقد أورد أبوحيان هذه الأسماء على إطلاق المصنف في التسهيل، قال ناظر الجيش: ويمكن الجواب عن المصنف بأن يقال ما لم يجمعه العرب لايلزم استثناؤه لاسيما ما لم يكن فيه مانع يمنعه من الجمعية. ونقل الدماميني عن ابن سيده في المخصص شفهات في شفة، وعنه في المحكم أَمَوات في أمة. قوله "وما لن يعقلا إلخ.." أي ويجمع هذا الجمع مصغر المذكر مما لا يعقل نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات، ويؤخذ من تعديد المثال عدم التقييد بكونه غير ثلاثي قال ناظر الجيش :قال المصنف في شرح الكافية واطرد هـذا الجمـع في تصغير غير الثلاثي من أسماء المذكرات التي لاتعقل نحودريهمات اهـ و لم يذكرهذا القيـد هنا-يعني في التسهيل وشرحه-ولم يذكره غيره أيضا والظاهر أن التقييد بغير الثلاثي غـير معتبر فليتأمل ذلك اهـ أو صفة لمذكر مما لا يعقل نحو: ﴿جبال راسيات﴾ قوله "ومسجلا فيما كهند" أي ويقاس الجمع بالتاء في علم مؤنث ولو بلا علامة فيه ظاهرة كزينب وزينبات وهند وهندات،وقد أورد أبوحيان على هذا باب حذام في لغة أهل الحجاز فإنه لايجوز جمعه بالألف والتاء، قال ناظرالجيش: ولايرد ذلك على المصنف فإن الاسم المبني لايجوز جمعه إذ من شرط الجمع أن يكون الاسم معربا.

قوله "والذي كصحرا" أي والمؤنث بالألف المقصورة والممدودة اسما كان كبهمى وصحراء، أو صفة كحبلى، أو علما كسلمى وعفراء. قوله "لا ما كحمراء" أي ولا يجمع هذا الجمع فعلاء مؤنث أفعل كحمراء وأحمر فلا يقال حمراوات. ومقتضى ذلك أن فعلاء إذا لم يكن لها أفعل من حيث الوضع كامرأة عجزاء أي كبيرة العجز، أو من حيث الخلقة

كامرأة عذراء لم يمتنع جمعها بالألف والتاء، وعلل بأن المنع في حمراء تابع لمنع التصحيح في أحمر وهو منتف هنا. قوله "ولا كسكرى إلا إذا.. إلخ" ولا يجمع هذا الجمع فعلى مؤنث فعلان كسكرى مؤنث سكران، فلا يجمع على سكريات إلا إذا كان فعلاء على أفعل وفعلى على فعلان منقولين إلى الاسمية حقيقة، كما لو سميت بسكرى أو حمراء امرأة فتقول سكريات وحمراوات وأصل هذا التمثيل لأبي حيان والأحسن أن يمثل لنقل فعلاء إلى الإسمية الحقيقية بحواء كما للمصنف أو حكما كبطحاء فإنه صفة مقابلة في الأصل لأبطح، لكن غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء. قوله "والنقل في غير.. إلخ" أي وما عدا هذه الخمسة فمقصور على السماع كسماوات وأرْضات – بسكون الراء في سائر نسخ القاموس وهو مضبوط في الصحاح بفتحها. انظر التاج - وسجلات وحمامات وسرادقات وكاعبات فيحفظ نحو هذا ولا يقاس عليه.

تنبيه: ذكر في الطرة هنا مما جمع سماعا بالألف والتاء مع فقد الشروط ضفدعات و لم نجد له سلفا في ذلك مع أن ضفدعات جمع ضفدعة فهي على القياس.

ويمتنع هذا الجمع أيضا في ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وفي الأوصاف الخاصة بالمؤنث الخالية من التاء كحائض، وقد قلت:

لا ما كحمراء ولا كسكرى ... أو كصبور وجريح يدرى

أو كان وصفا بالمؤنث يخص ... دون علامة كحائض تقص

والألف في قوله لاسمية قد نقلا راجع على حمراء وسكرى

الباب الخامس من أبواب النيابة

وَحَذْفُهَا لِنُونِ تَوْكِيدٍ وَجَبْ ... وَفِي كَمِثْلِ تَامُرُونِيَ غَلَبْ

وَرُبمَا فِي هَذِهِ قَدْ أُدْغِمَتْ ... وَشَذَّ حَذْفُهَا إِذَا مَا أُفْرِدَتْ

قوله : "وحذفها لنون توكيد وجب" يعني أن نون الرفع تحذف لنون التوكيد كراهة لتوالي الأمثال نحو: ﴿ليسجُنَنه﴾، ﴿فلا ينازعُنَّك﴾. قوله "وفي كمثل تامروني.. إلخ" وتحذف نون الرفع لنون الوقاية نحو: ﴿أفغير الله تأمرونِي﴾ و﴿أتحاجونِي﴾ بتخفيف النون على المعتمد خلافا للأخفش والمبرد مستدلّين بأن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال

فكانت أولى بالحذف، وبأن نون الرفع علامة إعراب فالمحافظة عليها أولى، ولأنها لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه، قال أثير الدين: لا استحالة في ذلك وإنما المستحيل كون الأثر لا عن مؤثر، ألم تر إهمال بعض العوامل كقوله: أن تقرآن على أسماء..إلخ وقوله: لم يوفون بالجار.

قلت: قوله في الطرة (خلافا للأخفش والمبرد): الذي للمصنف في شرح التسهيل موافقة الأخفش لسيبويه لكن ما فيها موافق لما لأبي حيان في شرحه وذكر ممن وافق المبرد أيضا ابن جني، وقد نظّر ابن زكري في شرحه على فريدة السيوطي في استدلالهم بأن نون الوقاية حصل بها التكرار قائلا وفيه نظر لأن نون الرفع وإن سبقت لفظا فهي الطارئة حقيقة لأن نون الوقاية ثابتة مع الأفعال الثلاثة ونون الرفع مختصة بالمضارع فنون الرفع هي التي حصل بها الاستثقال. ونظَّر أيضا في قولهم بلزوم وجود مؤثر بلا أثر بأن نون الرفع وإن حذفت فهي مقدرة كما في لتبلون فلا يلزم بقاء مؤثر بلا أثر. وأَورد على قولهم إن نون الرفع علامة إعراب فالمحافظة عليها أولى، أن ذلك إنما يكون لو كان الإعراب لتمييز المعاني. وقد سبق أن إعراب المضارع إنما هو لأمر لفظي وهو مشابهته للاسم في الحركات والسكنات وعدد الحروف على الصحيح، وأما المعنى فهو بيِّن بدونه اهـ منه باختصار.

قوله في الطرة على المعتمد أي عند ابن مالك تبعا لسيبويه لأن نون الرفع قد تحذف دون سبب وياء المتكلم لا تأتي مع الفعل إلا ومعها نون الوقاية، وحذفُ ما عهد حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا نحو: ﴿وما يشعركم﴾ في قراءة من سكن، ولأنها جزء وحذفُ الجزء أسهل من حذف الكل، ولأنها إذا حذفت لا يحتاج لحذف آخر للجازم والناصب ولا إلى تغيير ثان بكسر ما بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين، ولأنها تحذف لنون التوكيد. قوله "وربما في هذه قد أدغمت" أي وربما تدغم نون الرفع في نون الوقاية نحو:﴿أتحاجونّي﴾ بالتشديد في قراءة، وشذ حذف نون الرفع مفردة في النظم والنثر، قرئ ﴿ساحران تظّاهرا﴾ أصله تتظاهران

فأدغمت التاء في الظاء وحذفت النون. وفي الصحيح (لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا)[55] خلافا لمن خص حذفها بالنظم كقوله:[56]

أبيت أسري وتبيتي تدلكي   وجهك بالعنبر والمسك الذكي

والأصل تبيتين وتدلكين، لكن قوله "تبيتي" يحتمل كونه منصوبا بأن مضمرة في جواب استفهام وحذفت همزته تقديره أأبيت وقوله:[57]

كل له نية في بغض صاحبه   والحمد لله نقلوكم وتقلونا

أصله تقلوننا، وسهَّل حذفها مجاورة نقلوكم. **قلت:** لكن العلة وهي كراهة توالي الأمثال كما شملت نون الوقاية تشمل النون في "نا" والله تعالى أعلم. ثم وقفت على نحوه لأبي حيان في شرح التسهيل عند الكلام على مسألة "فليني" فقد نقل عن ابن جني أن من قرأ ﴿أتحاجونا﴾ فالمحذوف نون الرفع لأن الثانية ضمير، قال: هذا ومذهبه أنه يجوِّز حذف نون الوقاية إذ اجتمعت مع نون الرفع فقياسه أن يحذف الثانية في "أتحاجوننا" لكنه اعتل بكونها ضميرا، فكذلك ينبغي في "فليني" أن تكون المحذوفة نون الوقاية لكون الأولى ضميرا.



55– أخرجه مسلم في كتاب الإيمان الحديث رقم 194 ولفظه: لاتدخلون الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا.

56– الرجز بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص85 وصرح صاحب الخزانة بأنه لم يقف على قائله 525/3 الشاهد فيه: حذف النون ضرورة من قوله تدلكي .

57– البيت من البسيط وهو للفضل ابن عباس ابن عتبة ابن أبي لهب حماسة أبي تمام شرح الأعلم 311. الشاهد فيه: حذف النون ضرورة من قوله تقلونا

الضمائر

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ نُونٌ يَاءُ وَتًا بِهَا مَرْفُوعَةً قَدْ جَاءُوا
وَقَرَنُوا التَّاءَ بِمِيمٍ وَأَلِفْ مَضْمُومَةً لاثْنَيْنِ وَالِمِيمُ أُلِفْ
مُتَّصِلا بِهَا لجمْعٍ ذُكِّرَا وَالنُّونُ مَشْدُودًا لهنَّ ذُكِرَا

قوله: "وألف والواو.. إلخ" البيت يعني أن ألف الاثنين والاثنتين مخاطبا كان أو غائبا ضمير رفع وكذلك الواو لجمع المذكر العاقل مخاطبا أو غائبا، وقد تأتي لغير العاقل إذا نزل منزلة العاقل نحو﴿يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم﴾ وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وكذلك النون للإناث مخاطبات أو غائبات وكذلك الياء للواحدة المخاطبة، وكذا تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة. قوله "وقرنوا التاء ..إلخ" يعني أنه تقرن التاء حال كونها مضمومة بميم وألف للاثنين المخاطبين كقمتما يا زيدان وقمتما يا هندان، وضمت التاء فيهما إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج، قيل والضمير هو التاء، والميم والألف زائدتان للتقوية، قوله والميم ألف.. إلخ يعني أن الميم يتصل بالتاء للجمع المذكر كضربتم بتسكين الميم وضمها ممدودة أو غيرها. قوله "والنون مشدودا لهن ذكرا" أي وتوصل التاء بنون مشددة للمخاطبات نحو قمتن يا هندات فجيء بحرفين في المؤنث كما جيء بحرفين في المذكر، وقيل إن أصل ضربتن ضربتمن فأدغمت الميم في النون. قال الدماميني: ويستثنى من قول المصنف: وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة إلى آخره أرأيت بمعنى أخبرني، واعلم أن هذه الكلمة يجوز أن تتصل بها الكاف وأن لا تتصل بها، فإن لم تتصل بها وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع وإفراد، وإن اتصلت بها وجب للتاء الفتح والإفراد، واكتفي عن إلحاق علامة الفروع بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله﴾، وكذا يقال للاثنين أرأيتكما وللمؤنث أريتك وللجمع أريتكن، هذا كله إذا أردت معنى أخبرني وإلا فالمطابقة واجبة اهـ وقوله لهن أي الإناث لأنهم يكرهون التصريح بأسمائهن.

تَسْكِينُ مِيمِ الجمعِ إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا ضَمِيرٌ رَجَّحُوا بِهِ حُظِلْ

يعني أن تسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل نحو قمتم، أرجح من ضمها بإشباع واختلاس. قوله: به حظل، أي وإن ولي الميم ضمير متصل لم يجز التسكين خلافا ليونس فإنه جوز التسكين قبل المضمر، وظاهر كلام سيبويه أن التسكين كثير معروف كأعطيتكمْه، وفي غريب الحديث لابن الأثيرمن قول عثمان ﷺ : (أراهمْني الباطل شيطانا)، وقرئ ﴿أنلزمكمْها﴾ بإسكان ثانية الميمين تخفيفا.والضمير في قوله: "به حظل" يمكن رجوعه على الاتصال المفهوم من الكلام أو على الضمير.

وَرُبمَا الْيَاءُ مَعَ التَّاءِ اجْتَمَعْ وَمُضْمَرُ الجمعِ لِغَيْرِهِ وَقَعْ

قوله: "وربما الياء مع التاء اجتمع" أي وربما اجتمع الياء والألف مع التاء المكسورة للمخاطبة والمفتوحة للمخاطب قال الدماميني: وحكي في لغة ردية لربيعة وصل فتحة تاء الضمير وكافه بالألف، فتقول قمتا ورأيتكا، ووصل كسرتهما بياء وقد اجتمعا في قوله:[58]

رميتيه فأقصدتي فما أخطأت في الرميه

بسهمين مليحين أعارتكيهما الظبيه

وقوله ﷺ : (لو راجعتيه)[59] في زوجها، وفي الأثر (إن كنت قرأتيه فقد وجدتيه).[60] قوله "ومضمر الجمع الخ" يعني أنه يأتي ضمير الجمع لغيره تعظيما،نحو﴿قال رب ارجعوني﴾،ونحو﴿هذان خصمان اختصموا﴾ على تأويل الخصمين باثنين، وأما على تأويلهما بالمسلمين والكفار فلا شاهد فيه. ونحو﴿وإن طائفتان من المومنين اقتتلوا﴾ والراجح أن الواو في محله لأن طائفتان جمع معنى فلا تشهد إلا باعتباراللفظ . ومن وقوع ضمير الجمع المذكر للجمع المؤنث قوله:[61]

وإن شئت حرمت النساء سواكمُ وإن شئت لم أطعم نقاخا ولابردا

---

[58]- البيتان من الهزج وهما في خزانة الأدب 401/2 بلانسبة.

[59]- أخرجه البخاري في كتاب الطلاق الحديث رقم 5283 ولفظه: لو راجعته (بدون ياء).

[60]- من كلام ابن مسعود رواه البخاري في كتاب التفسير الحديث رقم 4886 ولفظه: لئن كنت قد قرأتيه لقد وجدتيه.

[61]- البيت من الطويل وهو للحارث بن خالد المخزومي من قصيدة له في الأغاني 333/3 ونسبه صاحب اللسان للعرجي و اسمه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان. لسان العرب (نقخ).

النُّقاخ: الماء البارد العذب الصافي الذي يكاد ينقخ الفؤاد ببرده.

وقوله:[62]

رميم التي قالت لجارات بيتها ضمنت لكم أن لا يزال يهيم

ومن وقوع ضمير الجمع المذكر للمفرد المؤنث قوله:[63]

كلثم أنت الهم ياكلثم وأنتم دائي الذي أكتم

وكذا مضمر المفرد يقع للجمع كقوله:[64]

فإني رأيت الصامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخي من وعائيا

وقوله: [65]

لو عاينت رهبان دير في القلل لأقبل الرهبان يمشي ونزل

وللتثنية كقوله:[66]

خليلي قوما في عطالة وانظرا أنارا ترى من نحو يبرين أم برقا

وكذا مضمر الاثنين نحو﴿ألقيا في جهنم﴾ ونحو﴿يرسل عليكما شواظ من نار﴾

وكذا مظهرالجمع كقطعت رؤوس الكبشين وشابت مفارقه ،وكذا مظهر المفرد كقوله:[67]

تداركتما الأحلاف قد ثل عرشها وذبيان قد زلت بأقدامها النعل

62- البيت من الطويل وهو لأبي حية النميري ديوان الحماسة شرح الأعلم 824/2 دار الفكر المعاصر ونسبه في معجم البلدان لعمر بن أبي ربيعة.

63- البيت من السريع وهو لإسماعيل بن يسار النسإي (العهد الأموي) الأغاني 416/4 الشاهد فيه: إعادة ضمير جمع المذكر وهو: "وأنتم" على الواحد المؤنث.

64- البيت من الطويل وهو لمنظور الدبيري اللسان (ح ظ ل). الشاهد فيه: عود ضمير الواحد في يموت على الجمع وهو الصامرين.

الصامر: البخيل, والرضخ :العطاء غير الكثير

65- الرجز بلا نسبة في لسان العرب (رهب) وروايته: لو كلمت. الشاهد فيه: هنا رجوع ضمير المفرد في قوله: (نزل) إلى (الرهبان) وهي جمع ، واستشهد به صاحب اللسان على أن (الرهبان) قد ياتي للواحد.

66- البيت من الطويل وهو لسويد بن كراع العُكلي. طبقات ابن سلام الجمحي ص: 148 ط/ دار المعارف. الشاهد فيه: رجوع ضمير المفرد في ترى على المثنى خليليَّ. يبرين: اسم موضع.

67- البيت من الطويل وهو لزهير مختار الشعر الجاهلي ص/238 والشاهد فيه: استعمال النعل في محل النعال.

ونحو قطعت رأس الكبشين ، وسياتي هذا في باب التكسير عند قوله ورجح الجمع فالافراد الخ الأبيات،وكذا مظهر الاثنين نحو حنانيك ولبيك وقوله :[68]

لمن زحلوقة زل   به العينان تنهل

وسياتي أيضا.

وَرُبمَا اسْتُغْنِيَ بِانضِمَامِ   عَنِ أُخْتِهِ مَا الْيَاءُ لِلإِعْلامِ

قوله "وربما استغني بانضمام عن أخته "أي وربما استغني بالضمة عن الواو مع الماضي كثيرا والأمر والمضارع المجزوم قليلا كقوله:[69]

فلو أن الأطبا كانُ حولي   وكان مع الأطباء الأُساة

قال أبو حيان: وهو ضرورة لا نادر، وقوله:[70]

إذا ما شاءُ ضروا من أرادوا   ولا يألوهمُ أحد ضرارا

وقوله:[71]

إذا ما الأقربون من الأداني   أمالُ علي صفاحا وطينا

وقوله:[72]

لو أن قومي حين أدعوهم حُمِلْ   على الجبال الشم لانهد الجبل

شبوا على المجد وشابوا واكتهل

---

[68]- البيت من الهزج وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل 108/1 لأمرئ القيس وليس من رواية الأعلم.

الزحلوقة: الأرجوحة, زُلٌّ: يقال مقام زُلٌّ ومقامة زُلٌّ وزلل محركة يزل فيه أي يزلق.

[69]- بعده:

إذاً ما أذهبوا ألما بقلبي   وإن قيل الأساة هم الشفاة

والبيتان من الوافر في خزانة الأدب 385/2 386 قال: و لم يعزهما الفراء ومن بعده إلى أحد، الشاهد حذف الواو من قوله كان حولي

[70]- البيت من الوافر وهو من شواهد المغنى ص 716 بلا نسبة و لم يعلق عليه السيوطي 897/2

[71]- البيت من الوافر وهو بلانسبة في التذييل والتكميل لأبي حيان قائلا أنشده الكسائي 138/2

الصفاح: حجارة عراض رقاق.

[72]-الرجز بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص 100 الشاهد فيه: حذف الواو من حمل ،واكتهل

قال أبو حيان: يحتمل أنه راعى معنى القوم أوّلا فقال أدعوهم ثم راعى اللفظ ثانيا فقال حمل لأن اسم الجمع يجوز أن يخبر عنه إخبار الواحد، بل هذا الاحتمال أرجح هـ. وقوله:[73]

إن ابن الاحوص معروف فبلغُه   في ساعديه إذا رام العلا قصر

أراد فبلغوه، قال أبو حيان: يحتمل أنه أتبع حركة الغين حركة الهاء هـ. قال في النتائج: وأنت خبير بما في هذا من التكلف والضعف الموجب طرحه هـ. وقوله:[74]

وإذا احتملت لأن تزيدهمُ تقى   فروا فلم يزدادُ غير تماد

وربما حذفت الواو لاما كقوله:[75]

من كان لا يزعم أني شاعر   فيدن مني تنهه المزاجر

قوله "ماالياء للإعلام" يعني أنه ليس الياء والنون والواو والألف علامات كتاء التأنيث في قرأت هند والفاعل مستكن خلافا للمازني فيهن، ووافقه الأخفش في الياء على أنها علامة كتاء التأنيث، ووافق الجمهور في النون والألف والواو على أنهن ضمائر، وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فعَل وفعَلت استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يفرق المذكر والمؤنث بالياء أول الفعل للغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث. وأبطل المصنف القولين بأنها لو كانت حروفا لما التزمت كما أن تاء التأنيث لم تلزم في نحو قوله:[76]

فإما تريني ولي لمة   فإن الحوادث أودى بها

73- البيت من البسيط بلانسبة في الخزانة 588/4 قائلا أنشده الفارسي وروايته: أن ابن أحوص. الشاهد فيه: حذف الواو من من قوله "فبلغه "إذ الأصل فبلغوه.

74 -البيت من الكامل بلا نسبة في الدرر 180/1 الشاهد فيه: حذف الواو استغناء بالضمة في المضارع المجزوم وهو قوله "يزداد"

75- الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب 70/2 وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص/ 117 وروايته: الزواجر. استشهد به على حذف لام الأمر من قوله: (فيدن) والشاهد هنا: في حذف الواو من يدنو لدلالة الضمة عليها.

76-البيت من المتقارب وهو لأعشى ميمون ديوانه ص28 وروايته: ألوى بها. وانظر خزانة الأدب 579/2

لأن العلامة لاتلزم،وبأنها لو كانت حروفا لزم أن تكون نون الإناث ساكنة وأن لا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث.

تنبيه: أشار في الخلاصة إلى رد قول الأخفش والمازني المذكور بتمثيله بياء سليه في قوله:

... ... والياء والها من سليه ما ملك

ففيه إشارة إلى أنها عنده ضمير لا علامة كتاء التأنيث قاله يس في حواشيه على الألفية.

هَا بَعْدَ كَسْرَةٍ وَأُخْتِهَا كُسِرْ وَالاخْتِلاسُ بَعْدَ سَاكِنٍ كَثُرْ

قوله "ها بعد كسرة إلخ.." يعني أن الهاء للغائب تكسر لزوما إتباعا إن وليت كسرة أوأختها وهي الياء الساكنة نحو: ﴿قال لأهله امكثوا﴾، ﴿ما عاهد عليه الله﴾ وهذا عند غير الحجازيين كما مثلنا، وأما الحجازيون فيضمونها مطلقا، وبلغتهم قرأ حفص: ﴿وما أنسانيهُ إلا الشيطان﴾، ﴿وأعانه عليهُ﴾، وقرأ حمزة ﴿لأهلهُ امكثوا﴾ وانظر إليهُ، ومررت بهُ بضم الهاء. قوله "والاختلاس..إلخ" أي ويختار اختلاس حركة الهاء إن كانت بعد ساكن مطلقا سواء كان الساكن حرف علة نحو يرضوه وفيه أو صحيحا نحو منه وعنه، ويقل فيه الإشباع ولو صحيحا وفاقا لأبي العباس المبرد وسيبويه إذا لم يكن الساكن حرف لين وبيانه أن الساكن إذا كان لينا قل الإشباع باتفاق سيبويه وأبي العباس، وإذا كان صحيحا قل عند أبي العباس لا سيبويه.

وَسَكَّنُوا وَاخْتَلَسُوا مِنْ بَعْدِ مَا حُرِّكَ إِنْ فُصِلَ خَيِّرْ وَاحْكُمَا
لِهَا وَلِلكَافِ بِمَا أَوْلَيْتَ تَا وَكَسْرُ ذِي مِنْ بَعْدِ يَاءٍ ثَبَتَا

قوله "وسكنوا واختلسوا من بعد ما حرك" يعني أنه قد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عُقيل وبني كلاب اختيارا، قال الكسائي: سمعتهم يقرأون: ﴿إن الإنسان لربهْ لكنود﴾ واضطرارا عند غيرهم كقوله:[77]

وأشرب الماء ما بي نحوه ظمأ إلا لأن عيونهْ سيل واديها

[77]- البيت من البسيط وهو في الخصائص 128/1 بلا نسبة وضرائر الشعر 96 وروايتها: عطش. وفي الدرر 182/1

وقوله:[78]

عسى ذات يوم أن يعود بها النوى　　على ذي هوى حيران قلبهُ طائر

وقوله:[79]

إنه لايبرئ داء الهُدَبِدْ　　مثلُ قَلايا من سنام وكبد

قوله "إن فصل خير" أي وإن فصل المتحرك بساكن حذف جزما أو وقفا نحو: ﴿يؤده إليك﴾، الأصل فيه قبل دخول الجازم يؤديه إليك، وقوله تعالى: ﴿فألقه إليهم﴾، الأصل ألقيه جازت الأوجه الثلاثة وهي: الإشباع والاختلاس والتسكين، فالإشباع نظرا إلى اللفظ إذ الضمير بعد حركة، والاختلاس نظرا إلى الأصل لأنه بعد ساكن، والإسكان نظرا إلى حلول الهاء محل المحذوف وحقه الإسكان لو لم يكن معتلا ،وقرئ بهذه الأوجه الثلاثة. والمراد بالوقف هنا حذف آخرالأمرالمعتل للبناء.

قوله "واحكما لها وللكاف..إلخ" أي ويلي الهاء والكاف في التثنية والجمع للمذكر والمؤنث ما ولي التاء، فتقول ضربكما غلامكما وضربكم غلامكم وضربهما غلامهما وضربهم غلامهم وضربهن غلامهن. قوله "وكسر ذي.. إلخ" يعني أنه ربما كسرت الكاف بعد الياء الساكنة في التثنية والجمع نحو فيكِما وفيكِم وفيكِن، وربما كسرت الكاف بعد كسرة، وهي لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، قال وهي رديئة جدا، ورويت في قوله:[80]

وإن قال مولاهم على جل حادث　　من الأمر ردوا بعض أحلامكِم ردوا

ويُشْبِعُونَها إِذَا مَا أُفْرِدَتْ　　وَالشِّينُ قَدْ تَخْلُفُهَا إِنْ أُنِّثَتْ

---

[78]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المساعد 92/1. والشاهد فيه: اختلاس حركة هاء الضمير من قوله "قلبه"

[79]-الرجز أنشده الجوهري في الصحاح ولم يسم قائله وكذا في اللسان. والشاهد فيه: اختلاس حركة هاء الضمير في قوله: "إنه". الهدبد: ضعف العين.

[80]-البيت من الطويل وهو للحطيئة ديوانه 76 ط دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: كسر الكاف من قوله: أحلامكم بعد كسرة الميم.

يعني أنهم قد يشبعون الكاف إذا أفردت عن اللواحق قبل الهاء ودونه كأعطيتكاه وأعطيتكيه،وأعطيتكا وأعطيتكي. وأنه قد تبدل الكاف المكسورة للمؤنث شينا نحو: أكرمتش في أكرمتك وهي كشكشة تميم، وقرئ: ﴿قد جعل ربشِ تحتشِ سريا﴾ وقوله:[81]

فعيناشِ عيناها وجيدشِ جيدها ولكن عظم الساق منشِ دقيق

وَكَسْرُ مِيمِ الجمعِ بَعْدَ مَا كُسِرْ هَاءٌ قُلَ اقْيَسُ وَغَيْرُهُ شُهِرْ

يعني أن كسر ميم الجمع، – ولا فرق بين أن تكون ضمير رفع أو نصب أو جر، بعد الهاء المكسورة نحو عليهم باختلاس قبل ساكن نحو: ﴿بهم الأسباب﴾ و﴿عليهم القتل﴾، وبإشباع دون ساكن نحو فيهم إحسان – أقيس من ضمها قبل الساكن لثقل الخروج من ضم إلى كسر ومن إسكانها قبل المتحرك لأن الصلة هي الأصل. قال الدماميني: في قوله في التسهيل أقيس نظر وإنما حقه أن يقول أسهل وإلا فالأقيس الضم لأنه أصل حركة واو الجماعة؛ وما كان أحسن اللفظ والمعنى لو قال في الأول أيسر وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر، انتهى كلامه. وقد وجه أبو حيان أقيسية الكسر بقوله: وإنما كان كسرها أقيس من الضم لأجل الإتْباع، وإذا كانوا يتبعون في الكلمتين مع انفصالهما فلأن يتبعوا فيما هو كلمة واحدة أولى هـ من شرحه على التسهيل. فمثال ضمها قبل ساكن قراءة الأكثرين: ﴿بهمُ الأسباب﴾ بضم الميم، ومثال إسكانها قبل متحرك قراءة الأكثرين: ﴿صراط الذين أنعمت عليهمْ غير المغضوب عليهمْ ولا الضالين﴾، ولكن ما ذكر هو الأشهر في الوجهين قرأ به الأكثر، وربما كسرت ميم الجمع قبل ساكن مطلقا أي وإن لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة كقوله:[82]

فهُمُ بطانتهم وهم وزراؤهم وهُمِ القضاة وفيهمِ الحكام

81–البيت من الطويل وهو لمجنون بني عامر قيس بن الملوح ديوانه ص 205 وخزانة الأدب 595/4

82– البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 132/2 بهذه الرواية

وفي تعليق الفرائد للدماميني 56/2

وفي الخصائص لابن جني 132/1 ومنهم الحكام

وكذا شرح المصنف للتسهيل 130/1 وروايته في همع الهوامع: وهم الملوك ومنهم الحكماء ولم يسم قائله في كل هذه الأصول. والشاهد فيه: كسر الميم من "هم"في عجز البيت

وقوله:[83]

ألا إن أصـــحاب الكنيـــف وجـــدتهم هـــم النـــاس لمـــا أخـــصبوا وتمولـــوا

قوله " بعد ما كسرهاء "، يحتمل أن ما موصول حرفي وعليه فالهاء نائب كسر، أي بعد كسر الهاء، أو اسمي وعليه فهاء حال من الضمير الذي في كسر أي بعد الذي كـــسر حال كونه هاء أو نكرة وهاء بدل منها أي بعد شيء كسر هاء، أفاده بعضهم.

فصل

وَكَـــضَمِيرِ ذَاتِ غَيْبَـــةٍ جُعِـــلْ ضَـــمِيرُ جمـــعٍ وَكَغَائِـــبٍ يَقِـــلْ

يعني أنه يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرامطلقا أي مصححا أومكـــسرامذكرا أومؤنثا لتأويله بالجماعة لا على وجه الحقيقة كقـــولهم: "الرجـــال وأعـــضادها والنـــساء وأعجازها"، ونحو: ﴿وإذا الرسل أقتت﴾ وكقوله:[84]

قـــد علمـــت والـــدتي مـــا ضـــمت إذا الكمـــــاة بالكمـــــاة التفـــــت

وقوله:[85]

وقـــال الله قـــد يـــسرت جنـــدا هـــم الأنـــصار عرضـــتها اللقـــاء

قال أبوحيان: وإطلاق هذا القول من المصنف إنما يصح على قول الكوفيين، وأمـــا البصريون فيمنعون في جمع السلامة الزيدون قامت كما يمنعون قامت الزيدون، وهو موافق لهم في ذلك الباب، وكان ينبغي أن يوافقهم هنا فلا يطلق. ويرده قوله:[86]

دعـــا المحرمـــون الله يـــستغفرونه بمكـــة شـــعثا كـــي تمحَّـــى ذنوبهـــا

83- البيت من الطويل وهو لعروة ابن الورد ديوانه 91 ط دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: كسر ميم الجمع من "هم الناس"

84- الرجز لجحدر ابن ضبيعة الجاهلي شرح المفصل لابن يعيش 96/4. الشاهد فيه: عود ضمير الغائبة علـــى الجمـــع المذكر في قوله "التفت"

85- البيت من الوافر وهو لحسان ابن ثابت ﷺ ديوانه 20. الشاهد فيه: عود ضمير المؤنث في عرضتها علـــى الجمـــع المذكر وهم الأنصار، القاموس: هو عرضة ذلك مُقرن له قوي عليه.

86- البيت من الطويل وهو للمجنون ديوانه 40 المكتبة العصرية. الشاهد فيه: عود ضمير المؤنث في ذنوبها علـــى جمـــع المذكر السالم وهو المحرمون

ولقائل أن يقول برجوع ضميرالغائبة لقوله شعثا. قوله "وكغائب يقل" أي ورجوع ضمير الغائب على الغائبين قليل لتأويلهم بواحد يفهم الجمع أو سد واحد مسدهم، فالأول كقوله:[87]

فـــإني رأيـــت الـــصامرين متـــاعهم   يموت ويفـــنى فارضـــخي مـــن وعائيـــا

فيؤول البيت المذكور أن الصامرين بمعنى من ثم أو من ذكر، وهو واحد يفهم الجمع، فعاد الضمير عليه بهذا الاعتبار كما يدل عليه كلام سيبويه،وخرج أبوحيان البيـــت علـــى وجه آخر وهو أن يكون متاعهم بدلا من الصامرين والخبر يموت كما تقـــول إن الزيـــدين برهم واسع. وكنى عن نفاد متاعهم بالموت على سبيل المجاز والتقدير فإني رأيـــت متـــاع الصامرين يبيد ويفنى. قال ناظر الجيش ولايخفى ضعف هذا التخريج اهـــ. والثاني وهو سد واحد مسدهم وهو تأويل الفارسي كقولهم: "هو أحسن الفتيان وجها وأجمله"، لأنه بمعـــنى أحسن فتى، فأفرد الضمير حملا على المعنى، وقوله:[88]

تعفـــق بـــالأرطى لهـــا وأرادهـــا   رجـــالٌ فبـــذت نبلـــهم وكليـــب

فيؤول الرجال بالجمع أي أرادها جمعهم. واحتج الكسائي بهذا البيت على حـــذف الفاعل لأنه أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال أرادوها لأنه عائد على جمع.

وَبَعْـــدَ تَفْـــضِيلٍ كَـــذَاكَ مُـــضْمَرُ   لاثْنَـــيْنِ وَالمؤَنَّثَـــاتِ يَكْثُـــرُ

يعني أن مجيء ضمير الاثنين والمؤنثات بعد أفعل التفضيل كذاك أي كضمير الغائـــب المفرد المذكر كثير، فمثال الأول وهو ضمير الاثنين بعد أفعل التفضيل قوله:[89]

وميـــة أحـــسن الـــثقلين جيـــدا   وســـالفة وأحـــسنه قـــذالا

87– تقدم تخريجه.

88– البيت من الطويل وهو لعلقمة مختار الشعر الجاهلي 420/1. الشاهد فيه: عود ضمير الواحد الغائب في تعفق على الجمع وهو رجال. تعفق :استتر والكليب :جمع كلب

89– البيت من الوافر وهو لغيلان ديوانه ص/ 199 ط دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: عود ضمير الواحد الغائـــب في اسم التفضيل وهو أحسنه على المثنى وهو الثقلين، السالفة: ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط إلى قلة الترقـــوة والقذال :جماع مؤخر الرأس

فأفرد الضمير في أحسنه وهو راجع إلى الثقلين، قال أبو حيان: لا دليل في هـذا لأن معنى أحسن الثقلين جمع إذ معناه الخلائق فلا يجوز هذا أحسن ولديك وأنبله، وقـال إن دعوى الكثرة بوجود بيت أو بيتين غير سديد. ومثاله في ضمير الإناث بعد أفعل التفـضيل قوله ﷺ: «خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولده في صغره وأرعاه علـى زوج في ذات يده وأرضاه بالقليل من النفقة »[90]. قوله أحناه أي أحنى هذا الصنف وأحـنى مـن ذكرت. قال أبو حيان: وأين كثرة هذا وهو لم يذكر منه إلا هذا الأثر مع احتمال النقل فيه بالمعنى. ويقل ذلك في التثنية دون أفعل التفضيل كقوله:[91]

أخو الذئب يعوي والغراب ومـن يكـن شريكيه تطمـع نفـسه كـل مطمـع

فلم يقل ومن يكونا شريكيه أي الذئب والغراب، فكأنه قال ومن يكن هذا النوع. قال ابن الشجري: جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد لأنهما كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف.

لجمـعِ غَيْـرِ الْعَاقِـلِ الَّـذِي يجِـبْ لِـذَاتِ إِفْـرَادٍ وَجمعِهَـا وَجَـبْ

يعني أنه وجب أي ثبت وجاز لجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحـو: ﴿وإذا النجـوم انكدرت﴾، ﴿وإذا الجبال سيرت﴾ الآية، أو ما للغائبات نحو: ﴿إنا عرضـنا الأمانـة علـى السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها﴾ فالوجهان جائزان، لكن فعلـت ونحـوه مـن ضمائر المفرد المؤنث والحال والخبر والنعت أولى من فعلن ونحوه من ضمائرالجمع المؤنث بأكثر جمع غير العاقل، فالجذوع انكسرت أولى من انكسرن، وأما أقله والعاقلات مطلقا فبـالعكس،

90- رواه البخاري في كتاب النكاح الحديث رقم 5082 ولفظه: «خير نساء ركبن الابل صالح نساء قريش».

91- البيت من الطويل وهو لامرأة اسمها غضوب من رهط ربيعة ابن مالك أخي حنظلة تهجو سبيعا والبيت ثاني ثلاثـة أبيات في نوادر أبي زيد 119 وقبله:

لا تنـه عـن شـح سـبيعا فإنـه مـتى ينكـئ الـشاة الـسبيعي يرضـع

الشاهد فيه: عود ضمير الواحد الغائب في يكن على الإثنين مع غير اسم التفضيل وهما: الذئب والغراب. وأخو الـذئب خبر مبتدء محذوف أي هو أخو الذئب والمراد به سبيع المذكور في البيت قبله.

ففعلن ونحوه للعاقلات أولى من فعلت. قوله: مطلقا أي سواء كان جمع قلة أو كثرة نحو ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن﴾ ومن الوجه الآخر ﴿ولهم فيها أزواج مطهرة﴾ وقوله:[92]

ولست بسائل جارات بيتي أغياب رجالك أم شهود

و لم يقل رجالكن، وقوله:[93]

تركنا الخيل والنعم المفدى وقلنا للنساء بها أقيمي

و لم يقل أقمن.

قلت: قال الدماميني: وينبغي أن يبحث عن وجه الفرق أقول: لعل وجه هذا التفصيل هو أنه كان الأولى في العاقلات مطلقا رجوع ضمير الجمع لشرف العقل، فرجوع ضمير الواحدة فيه هضم لحقهن، وكان أقل جمع غير العاقلات مثل العاقلات لضعفه باجتماع الخستين فيه ورجوع ضمير الواحدة عليه يزيده ضعفا، وكان الأولى في أكثر جمع غير العاقل رجوع ضمير الواحدة لأن له قوة لدلالته على الكثرة وضعفا بكونه لغير العقلاء فتبعنا فيه الأخس وهو وجه ضعفه فقلنا الأولى فيه فعلت ونحوه أي ولا يضره ذلك لأن له قوة من جهة أخرى بخلاف جمع القلة لغير العقلاء والله تعالى أعلم. أقول: ولينظر هل اسم الجمع في غير العاقل ملحق بأقل جمعه أو أكثره، أما في العاقل فحكمهما واحد.

وقد يجيء ضمير جمع غير العقلاء كضمير غائب كقوله تعالى: ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه﴾ ونحو:[94] مثل الفراخ نتفت حواصله.

بِفَعَلُوا فَعَلْنَ قَدْ أَتَى كَمَا حَدُثَ بَعْدَ قَوْلِهِمْ مَا قَدُمَا

قوله: "بفعلوا" الباء للبدل وهو متعلق بقوله "أتى" الذي هو خبر قوله "فعلن". يعني أن فعلن قد تقع موقع فعلوا طلبا للمشاكلة كما روي في الحديث: "اللهم رب السماوات السبع

92- البيت من الوافر وهو لعقيل بن علفة المري شرح الحماسة للأعلم 197/1 وهو أحد شعراء الدولة الأموية ترجمته في الخزانة 278/2. الشاهد فيه: رجوع ضمير الواحدة وهو الكاف في رجالك على جمع المؤنث وهو "جارات".

93- البيت من الوافر وهو لجرير ديوانه 374 ,وروايته: منعنا الجوف والنعم..

94- الرجز بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص: 347. والشاهد فيه: أنه أعاد على الفراخ ضمير الواحد لأنهما في معنى الفرخ إذا أريد به الجنس والكثرة.

وما أظللن ورب الأرضين السبع وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن"[95] وكان القياس أن يقول ومن أضلوا لكن لما تقدم عليه أظللن وأقللن قال أضللن مكان أضلوا طلبا للمناسبة والمشاكلة اللفظية، وربما وقع فعلن موقع فعلوا دون طلب المشاكلة أيضا كقوله:[96]

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

وعكسه قوله:[97]

لها النظرة الأولى عليهم وبسطة وإن كرت الأبصار كان لها العقب

وقد يسوغ طلب المشاكلة للكلمات غير ما لها من الأحكام والأوزان نحو:"لا دريت ولا تليت"[98] وقوله ﷺ: «أيتكن صاحبة الجمل الأزبب تنبحها كلاب الحوأب»[99] أراد الأزب فأظهر الإدغام لأجل الحوأب، وكقولهم: أخذه ما قدم وما حدث بضم الدال من حدث فغيروه عن وزن فعل بفتح العين إلى وزن فعل بضمها لطلب المشاكلة.

وَأَعْطِ مِيمَ الجمعِ فِي انفِصَالِ جميعَ مَا لها في الاتِّصَالِ

يعني أنه يثبت لميم الجمع في حالة كونه ضميرا منفصلا ما ثبت لها في حالة كونها ضميرا متصلا فيثبت لميم أنتم ما ثبت لميم ضربتم من جواز السكون والضم والاختلاس والإشباع، ومحل هذا إذا لم يتصل بها ضمير كما سبق هـ.بل لا يجري هنا خلاف يونس في ضربتموه إذ لا يتصل بها الضمير.

95- الحديث في سنن النسائي الكبرى كتاب عمل اليوم والليلة الحديث رقم 10377

96- البيت من الطويل وهو من شواهد الكتاب 115/1 ونسبه السيرافي في شرح شواهد الكتاب لرجل من همدان 340/1 ونسبه العيني للأحوص ونقل عن الحماسة البصرية أنه لأعشى همدان ثم قال وقال الجوهري قال جرير يمرون بالدهنا والأظهر ما قاله في الحماسة . العيني 46/3 وانظر الحماسة البصرية 2/ 262وروايتها: "ويخرجن" وكذا المبرد في الكامل 146/1 – 147. الشاهد فيه: وقوع ضمير المؤنث وهو النون من يرجعن موقع الواو بجر:جمع ابجر وهو المملوء.

97- البيت من الطويل وهو لجميل. ديوانه ص/ 14 ط/ دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: وقوع ضمير الجمع المذكر "عليهم" موقع ضمير الجمع المؤنث والعقب : بالضم العاقبة.

98- الحديث في البخاري كتاب الجنائز الحديث رقم 1338و في سنن أبي داود رقم 4751

99- رواه البزار انظر فتح الباري ج 55/13 والذي فيه "الأدبب" قال : بهمزة مفتوحة ودال ساكنة ثم موحدتين الأولى مفنوحة. وهكذا أيضا في غيره. أما رواية الطرة "الأزبب" فلم نجدها في كتب الحديث، والمعنى واحد.

تَسْكِينُ هَا هُوَ وهِيَّ بَعْدَ فَا وَالْوَاوِ وَاللامِ وَثُمَّ قَدْ وَفَى
وَبَعْدَ همزَةٍ وَكَافٍ نَدَرَا ... ...

يعني أنه قد ورد تسكين ها هي وهو بعد الفاء والواو واللام وثم نحو: ﴿فهْو وليهم﴾، ﴿وهْو معكم أينما كنتم﴾ وبه قرأ البصري والكسائي وقالون ﴿إن هذا لهْو القصص الحق﴾، وقراءة الأخوين حمزة والكسائي:﴿ثم هْو يوم القيامة﴾، وقد تسكن بعد همزة الاستفهام نادرا كقوله:[100]

فقمت للطيف مرتاعا فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم

وبعد كاف الجر كقوله:[101]

وقد علموا ما هي كهي وكيف لي سلو ولا أنفك صبا متيما

قال المصنف في الشرح: و لم يجئ التسكين بعدهما إلا في الشعر.اهـ، وإنما جاز تسكينها بعد الواو وما ذكر معها لأنهما صارا على وزن فعل با لضم والكسر وهو يجوز تخفيفه بالإسكان وإنما جاز بعد ثم لطول الضمير بها لأن العاطف يمتزج بالمعطوف.

... ... وَسَكَّنُوا الْوَاوَ وَيَاءً ويُرَى
تَشْدِيدُ هَذَيْنِ في الاختِيَارِ وَحَذَفُوهما في الاضطِرَارِ

قوله: "وسكنوا الواو وياء" يعني أن واو هو وياء هي قد تسكنهما قيس وأسد كقوله:[102]

أدعوته بالله ثم غدرته لو هو دعاك بذمة لم يغدر

وقوله:[103]

---

[100] - البيت من البسيط من قصيدة لزياد ابن حمل وقيل لزياد ابن منقذ وقيل لمرار ابن منقذ وفي الأغاني أنها لبدر أخي المرار ابن سعيد السيوطي شرح شواهد المغني 134/1

[101] - البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 140/1 والمساعد 100/1

[102] - البيت من الكامل وهو لمتمم ابن نويرة الكامل للمبرد 271/3

[103] - البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 140/1 وروايته لو تخالي أي تخالل بقلب اللام الثانية ياء وهو للهذلي في لسان العرب (خلل). الشاهد فيه: تسكين الياء من هي في قوله حبذا هي.

إن سلمى هي التي لو تراءت حبذا هي من خلة لو تحابي

فائدة: وجه بناء هو وهي على حركة هو القصد إلى امتيازهما عن ضمير الغائب المتصل لكونه هاء مضمومة لفظا وواوا ساكنة أو هاء مكسورة وياء ساكنة، فلو سكن آخرهما التبس المنفصل بالمتصل اهـ من شرح المصنف. قوله "ويرى تشديد هذين في الاختيار" يعني أنه تشدد الواو والياء من هو وهي اختيارا، حكى الكوفيون هوَّ وهيَّ بالتشديد ونسبه في التسهيل لهمدان كقول شاعرهم:[104]

وإن لساني شهدة يشتفى بها وهوَّ على من صبه الله علقم

وقوله:[105]

والنفس إن دعيت بالعنف آبية وهيَّ ما أمرت بالرفق تأتمر

قوله "وحذفوهما في الاضطرار" أي وتحذف الواو والياء من هو وهي اضطرارا، قال:[106]

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقوله:[107]

بيناه في دار صدق قد أقام بها حينا يعللنا وما نعلله

وقوله:[108]

سالمت من أجل سلمى قومها وهم عدى ولولاهِ كانوا في الفلا رمما

---

[104]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 843/2 وفي شواهد العيني يقال إنه لرجل من همدان 451/1 وكذا في التصريح 148/1 والشاهد فيه: تشديد الواو في "هو" والشهدة بالضم ضرب من العسل.

[105]- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الارتشاف 274/3 وروايته باللطف تأتمر وفي الدرر 193/1

[106]- البيت من الطويل وهو للعجير السلولي أو للمخلب الهلالي خزانة الأدب 2/ 396وقال الصواب ذلول بدل نجيب لأن الأبيات لامية وقال ابن بري الصواب طويل اللسان (هدبد)

الملاط:ككتاب جانبا السنام.

[107]- البيت من البسيط وهو في الكتاب 31/1 ولم يعزه ولا عزاه السيرافي في شرح شواهد الكتاب 368/1. الشاهد فيه: حذف واو هو في قوله بيناه

[108]- البيت من البسيط وهو في المساعد 101/1 ولم أقف على قائله. الشاهد فيه: حذف ياء هي في قوله ولولاه.

رمما:جمع رمة العظم البالي.

قلت: قد يدل هذا الحذف لزيادة الواو والياء فيهما لبيان الحركة لأن بعض الكلمة لا يحذف للضرورة إلا على سبيل الترخيم، والله تعالى أعلم.

فصل

وَيُفْصَلُ الْعَامِلُ فِيهِ مُبْتَدَا أَوْ ابْتِدًا أَوْ حَرْفُ نَفْيٍ أَوْ نِدَا

يعني أنه ينفصل الضمير العامل فيه مبتدأ وجوبا إذا كان فاعلا سادا مسد الخبر نحو: أقائم أنت؟ أو كان خبرا نحو: القائم هو، لأن الخبر لا يتصل بالمبتدإ بخلاف حبيك شديد، فقوله: "العامل فيه مبتدا" ليس على إطلاقه إلا إن قلت بصفة كونه مبتدأ، وفي المثال المذكور عمل بصفة المصدرية. أو كان الضمير مبتدأ نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾ لأن الابتداء عامل معنوي، والمعنوي لا يتصل به الضمير، أو كان عاملا فيه حرف نفي نحو: ﴿ما هن أمهاتِهم﴾، ﴿وما أنتم بمعجزين﴾ وقوله:[109]

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقوله:[110]

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا

قال الدماميني: وإنما انفصل هنا لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفردا غائبا مثلا بعد تقدم ذكر زيد، فيقال زيد ما قائما على أن يكون في ما ضمير زيد فيؤدي إلى استتار الضمير في الحرف، واللازم باطل لأنه خلاف لغتهم. ولا يخفى أن هذا الموجب إنما هو على لغة من أعمل الحرف وهم الحجازيون وأهل العالية في إنْ؛ وأما التميميون فموجب انفصال الضمير عندهم في هذه الصورة كون عامل الضمير معنويا لأنه مرفوع عندهم بالابتداء اهـ. قال ابن زكري في قوله: "واللازم باطل" لا نسلم بطلان اللازم، وقوله:

109- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في البحر المحيط 441/1 وفي خزانة الأدب 143/2 قال لم يعلم له قائل وكذا العيني 113/2 الشاهد فيه: انفصال الضمير "هو" لأنه معمول حرف النفي "إن".

110- البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي ديوانه 186

شرح شواهد المغني للسيوطي 613/1

"لأنه على خلاف لغتهم" حاصله أنه لم يسمع وأنهم لم يرتكبوا في كلامهم الاتصال بالحرف والاستتار فيه وهذا هو المحتاج للتوجيه، فالأوجه أنه إنما امتنع ذلك لأن الحرف فضلة وخارج عن أركان الكلام فلم يجعل ما هو عمدة وركن أعني الضمير المرفوع كالتتمة له، وساغ ذلك في المنصوب وإن كان عمدة في المعنى كاسم إن، لأن صورته صورة الفضلة والله تعالى أعلم اهـ من شرح الفريدة باختصار يسير.

قوله: "أو ندا" أي وينفصل الضمير بعد حرف النداء نحو: يا إياك ويا أنت قاله المصرح، لأنه إنما أعمل لنيابته عن الفعل، والنائب لا يبلغ درجة المنوب عنه. وأما على أن العامل هو الفعل فهو داخل تحت قوله الآتي ومضمر إلخ..

أَوْ تِلْوَ إِمَّا وَاوِ مَعْ وَمُضْمَرُ   وَمَا يُرَى مِنْ بَعْدِهِ وَمَصْدَرُ

أُضِيفَ وَالَّذِي مَعَ اللامِ جُعِلْ   أَوْ إِنما وَمَا بِمَتْبُوعٍ فُصِلْ

قوله "أو تلو إما إلخ الشطر" أي ويفصل الضمير بعد إما نحو: قام إما أنا وإما أنت، وقوله:[111]

بك أو بي استعان فَلْيَلِ إما   أنا أو أنت ما ابتغى المستعين

فـ"أنا" فاعل قوله "فليل" و "ما ابتغى" مفعوله وفصلت لوقوعها بعد إما لأن إما تفصل ما قبلها عن ما بعدها، ويفصل الضمير الواقع بعد واو المصاحبة وهي التي بمعنى مع كقول أبي ذؤيب الهذلي يخاطب ابن أخته إذ أفسد عليه محبوبته:[112]

فآليت لا أنفك أحدو قصيدة   تكون وإياها بها مثلا بعدي

وقبله:

تريدين كيما تجمعيني وخالدا   وهل يجمع السيفان ويحك في غمد

وقد أورد ابن زكري أنهم استدلوا على أنها غير عاملة بالانفصال بعدها فيكون ثبوت عدم عملها متأخرا عن وجوب الانفصال لأنه مستفاد منه فإذا وجه وجوب الانفصال بأنها غير عاملة لزم الدور. قال وجوابه والله تعالى أعلم أن المتأخر عن وجوب الانفصال هو

---

[111] - البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 147/1 وفي العيني بهامش الخزانة 299/1

[112] - البيتان من الطويل وهما لأبي ذؤيب الهذلي الدرر 601/1 الشاهد فيه: انفصال الضمير إياها لوقوعه بعد واو مع

العلم بكونها غير عاملة لا نفس ذلك الكون في نفس الأمر والمتقدم عليه هو نفس ذلك الكون لا العلم به فانفكت الجهة اهـ من شرح الفريدة.

قوله ومضمرُ أي ويفصل الضمير إن عمل فيه عامل مضمر أي محذوف، قال:[113]

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

فقوله "أنت" فاعل فعل مقدر مطاوع لقوله: "ينفعك" تقديره "فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك" وذهب ابن عصفور إلى أن التقدير فإن ضللت لم ينفعك علمك فأضمر ضللت لدلالة لم ينفعك علمك عليه فهو فاعل فعل محذوف يفسره المعنى وليس من باب الإشتغال. نقله المرادي. ومن هذا: إياك والشر وذلك لتعذر الاتصال بالمحذوف. قوله "وما يرى من بعده" أي يجب الانفصال كذلك في الضمير الذي يرى العامل فيه من بعده نحو ﴿إياك نعبد﴾، قوله "ومصدر أضيف" أي ويفصل الضمير إن رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو عجبت من ضربك هو، وقوله:[114]

بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

فـ"نصر" مصدر أضيف إلى مفعوله، وفاعله "نحن"، والتقدير كنتم ظافرين على العدا بنصرنا إياكم، وسواء كان مفعوله ضميرا كما في المثال أو اسما ظاهرا كعجبت من ضرب زيد أنت، وإن أضيف إلى فاعله المضمر فالوجهان مع ترجيح الفصل كعجبت من ضربكه أو ضربك إياه.وإن أضيف إلى فاعله الظاهر وجب فصله كعجبت من ضرب الأمير إياك، ويرد عليه قوله:[115]

فإن كان النكاح أحل شئ فإن نكاحها مطرٍ حرام

113- البيت من الطويل وهو للبيد. الدرر 600/1 في الخزانة 451/1 وروي فيها أيضا: فإن أنت لم تصدقك نفسك... إلخ 339

114- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شواهد العيني 289/1 والدرر 198/1

115- البيت من الوافر وهو للأحوص ديوانه 147

وروايته: فإن يكن النكاح أحل شيئا... إلخ. الشاهد فيه: أن الضمير لم ينفصل مع إضافة المصدر لفاعله الظاهر وذلك لفصل الضمير بين المتضايفين.

على رواية الجر فمطر فاعل أضيف إليه المصدر وفصل بينهما بالمفعول الذي هو الضمير واتصل وروي البيت أيضا برفع مطر ونصبه.

قوله "والذي مع اللام جعل" أي ويفصل الضمير الواقع بعد اللام الفارقة بين النفي والإثبات يعني بين إن النافية والمخففة من إن الثقيلة نحو: إن ظننت زيدا لإياك وقوله:[116]

إن وجدت الصديق حقا لإيا ... ك فمرني فلن أزال مطيعا

وهذه اللام الفارقة بين النفي والإثبات ليست هي لام الابتداء عند أبي علي الفارسي وأبي الفتح بن جني وجماعة هـ. قاله الدماميني.

قوله "أو إنما" أي ويفصل الضمير الواقع بعد إنما، قال:[117]

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

خلافا لأبي حيان القائل بعدم وجوبه بعدها، ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿قل إنما أعظكم بواحدة﴾ وقوله: ﴿إنما أشكو بثي وحزني إلى الله﴾، لأن المحصور غير الضمير، والمراد بإنما الموجبة للانفصال التي تحصر الضمير، ومعنى الآيتين إنما أعظكم بواحدة لا باثنتين وإنما أشكو بثي وحزني إلى الله لا إلى غيره. وفي هذا مناقشة ذكرها الدماميني. قوله "وما بمتبوع فصل" أي ويفصل الضمير أيضا إن فصل عن عامله بمتبوع نحو: ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾ و﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾، وقوله:[118]

مبرأ من عيوب الناس كلهم ... فالله يرعى أبا حفص وإيانا

116- البيت من الخفيف وهو في شواهد العيني بهامش الخزانة بلا نسبة 301/1 الشاهد فيه: انفصال الضمير من لإياك لوقوعه بعد اللام الفارقة بين النفي والإثبات.

117- البيت من الطويل وهو للفرزدق ديوانه 288 ط دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: انفصال الضمير وهو أنا لوقوعه بعد إنما. الذمار:ما يلزم الإنسان حفظه وحمايته

118- البيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب 356/2 ولم يذكره السيرافي من شواهد الكتاب. الشاهد فيه: انفصال الضمير إيانا للفصل بينه وبين عامله وهو "يرعى" بمتبوعه وهو "أبا حفص"

بخلاف إن لم يفصل نحو: ﴿وإياي فاتقون﴾، قال أبو حيان: إياي مفعول متقدم والياء في اتقون توكيد، فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا و لم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا، وهي مسألة غريبة قاله الدماميني.

تنبيه: ويفصل الضمير الواقع بعد إلا كقوله تعالى: ﴿أمر ألا تعبدوا إلا إياه﴾ وقوله:[119]

قد علمت سلمى وجاراهما ما قطَّر الفارس إلا أنا

وقد أفهم هذا في الخلاصة في قوله: ولا يلي إلا اختيارا أبدا.

وكذلك يفصل الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها كقوله:[120]

غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان أو كربا

لقول الخلاصة: وأبرزنه مطلقا حيث تلا..إلخ.

وقال الرضي: الضمير البارز بعد الصفة إذا جرت على غير من هي له تأكيد للمضمر المستكن فيها.

فصل

وَالأصْلُ أَنْ يُؤَخَّرَ المفَسَّرُ وَبِسِوَى الأقْرَبِ لا يُفَسَّرُ

يعني أن الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب عليه لأن الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فإن ذكرته و لم يتقدمه ما يفسره بقي مبهما لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعدُ وذلك على خلاف الأصل، وإنما حملهم على مخالفته مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه في بعض المواضع قصدُهم التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أوَّلا شيئا مبهما ثم تتشوف نفس السامع إلى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس، وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالإجمال أوَّلا والتفصيل ثانيا فيكون آكد. قوله "وبسوى الأقرب..إلخ" أي ولا يفسر غير الأقرب إلا بدليل نحو: جاء زيد وبكر ضربته أي ضربت بكرا. وينبغي أن يراد بالأقرب غير المضاف إليه كقوله تعالى﴿وإن تعدوا

119- البيت من السريع وهو لعمرو ابن معدي كرب. شرح شواهد الكتاب للسيرافي 141/2 الشاهد في قوله إلا أنا حيث انفصل الضمير لوقوعه بعد إلا وقطره على فرسه: ألقاه على قطره.

120- البيت من البسيط وينسب لغيلان وهو مفرد في ديوانه 38 دار الكتب العلمية.

نعمة الله لاتحصوها ﴾، أما إذا كان الأقرب مضافا إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل عليه كقوله تعلى﴿فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا﴾ ، وعليه قوله:[121]

أفاضل الناس أغراض لذا الزمن   يخلو من الهم أخلاهم من الفطن

وفي معنى الشطر الأخير قوله:[122]

وصاحب العقل في الدنيا أخو كدر   وإنما الصفو منها للمجانين

ومثال رجوعه على غير الأقرب بدليل قوله تعالى: ﴿ووهبنا له إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوءة والكتاب﴾ فالضمير في ذريته عائد على إبراهيم لا على إسحاق ولا على يعقوب لأن المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها هو إبراهيم عليه السلام، ونحو جاء عالم وجاهل فأكرمته، وقوله تعالى: ﴿آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ فإن فاعل جعلكم ضمير غيبة يعود إلى أبعد مذكور وهو اسم الله تعالى لوجود الدليل عليه.

وَقَدِّمَنّهُ إِذَا مَا كَمَّلا   مَعْمُولَ كَالْفِعْلِ وَهَذَا نُقِلا

فِيمَا بِرُبَّ جُرَّ أَوْ مَا ارْتَفَعَا   بِأَوَّلِ اللَّذَيْنِ قَدْ تَنَازَعَا

أَوْ نِعْمَ أَوْ مَا أُبْدِلَ المَفَسِّرُ   مِنْهُ وَذَا فِي الشَّأْنِ أَيْضًا يُذْكَرُ

قوله "وقدمنه إذا ما كملا معمول كالفعل" يعني أنه يقدم الضمير المكمل عمل فعل أو شبهه على مفسره كثيرا إن كان مؤخر الرتبة نحو ، ضرب غلامه زيد، وغلامه ضرب زيد، وضرب غلام أخيه زيد، وغلام أخيه ضرب زيد، فهذه أربع صور شملها قوله المكمل معمول فعل، لأن المضاف إليه مكمل المضاف، أما الأولى فجائزة بإجماع لأن الفاعل مقدم الرتبة، وأما الثانية فحكى المصنف عن الكوفيين منعها والصحيح أنها جائزة، وأماالثالثة فكالأولى، وأما الرابعة فحكى المصنف عن الكوفيين منعها والصحيح الجواز وحكى غيره عن الكوفيين إجازة ذلك اهـ من شرح المرادي على

---

[121]- البيت من البسيط وهو للمتنبي ديوانه ص 112. الشاهد فيه: رجوع الضمير من أخلاهم على المضاف إليه ما قبله وهو الناس

[122]- البيت من البسيط وهو لابن هشام القرطبي نفح الطيب 543/12

التسهيل. ومنه قولهم: في بيته يؤتى الحكم، وقوله تعالى: ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾ ومنه قوله:[123]

شـــرَّ يوميهـــا وأغـــواه لهـــا ركبـــت عنـــز بحـــدج جمـــلا

فشر يوميها ظرف لركبت، وهذا داخل تحت معمول فعل، ومثال المكمل معمول شبه الفعل نحو: أضارب غلامه زيد، وأضارب غلام أخيه عمرو، وأما إن كان الضمير مقدم الرتبة وشاركه صاحب الضمير في عامله فقليل كقوله:[124]

كسا حلمـه ذا الحلـم أثـواب سـؤدد ورقى نـداه ذا النـدى في ذرى المجـد

قال في المساعد: والمصنف في إجازة هذه المسألة تابع لابن جني، وأجازها قبلهما الأخفش من البصريين وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وخص بعضهم جوازها بالشعر، والمشهور فيها المنع هـ.وذكر المصنف في شرح التسهيل أيضا من أمثلة المكمل مأراد أخذ زيد لأن معمول الصلة يكمل الموصول كتكميل ما الموصولية هنا بفاعل أراد وهو ضمير راجع على زيد، وضرب جارية يحبها زيد لأن معمول الصفة مكمل الموصوف فجارية معمول ضرب ويحبها صفتها وفاعله ضمير راجع على زيد.

قوله وشاركه صاحب الضمير إلخ.. احترازا من أن لا يشاركه صاحب الضمير في العامل نحو ضرب غلامها جار هند، فصاحب الضمير الذي هو هند لم يشارك الفاعل الذي هو غلامها في العامل ضرورة، فالأول مضاف إليه والثاني مضاف، ولا مشاركة بين عامليهما قطعا وإنما فرق بينهما فأجيزت الأولى ومنعت الثانية لأن صاحب الضمير إذا شاركه في عامله أشعر به لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فإذا افتتح الكلام بفعل ووليه مضاف إلى ضمير علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوبا ومفعول إن كان المضاف مرفوعا، فإذا لم يشاركه في عامله لم يكن قبله ما يشعر به فيتأكد

---

[123]– البيت من الرمل وهو لبعض شعراء جديس اللسان (ع ن ز) وفي معجم البلدان 475/4 نسبته لتُبَّع
عنز: امرأة من طسم سبيت فحملوها في هودج وألطفوها بالقول والفعل فقالت هذا شر يومي. وفي معجم البلدان أنها قالت: شر يوميَّ الذي أركب فيه الجملا. 476/4.

[124]– البيت من الطويل وقد ذكره السيوطي في شرح شواهد المغني 875/2 بلا نسبة.

المنع. قوله "وهذا نقلا فيما برب جر إلخ.." أي وهذا التقديم أيضا نقل فيما جر برب نحو ربه رجلا، قال:[125]

ربه فتية دعوت إلى ما   يورث المجد داعيا فأجابوا

أو رفع بأول المتنازعين كقوله:[126]

جفوني و لم أجفُ الأخلاء إنني   لغير جميل من خليلي مهمل

أما إن رفع بثانيهما كما في: (وقد بغى واعتديا عبداكا) فليس من هذا الباب لرجوع الضمير حينئذ إلى متأخر في اللفظ فقط دون الرتبة لأنه معمول للعامل المتقدم فكأنه متقدم على الأصل. قوله "أو نعم أو ما أبدل إلخ.." أي أو رفع بنعم كقوله:[127]

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة   إلا وكان لمرتاع بها وزرا

وبئس رجلا زيد وظرف رجلا عمرو وساء مثلا، وكذلك إن أبدل المفسر منه كزره خالدا و نحو ما حكى الكسائي اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، وهذه المسألة أجازها الأخفش ومنعها غيره قاله أبوحيان. قال الدماميني: وحكى ابن كيسان الإجماع على جواز هذه المسألة فيما نقله عنه المصنف اهـ منه. و لم نقف على هذا النقل في شرح التسهيل، والله تعالى أعلم. وكذلك إذا جعل المفسر خبرا لضمير المفسر نحو قوله تعالى: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾ قال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إنِ الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع الضمير موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها. قال ومنه: هي النفس تحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت اهـ. قال المصنف: وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لإمكان كون النفس والعرب بدلين اهـ، أي وتحمل وتقول خبرين. قال أبو حيان: وليس في كلام الزمخشري مايدل

---

125 - البيت من الخفيف ذكره العيني. بهامش الخزانة 259/3 قال: لم أقف على قائله وكذا السيوطي في شرح شواهد المغني 874/2 وروايتهما: دائبا.

126 - البيت من الطويل ذكره السيوطي شرح شواهد المغني 874/2 لم يسم قائله.

127 - البيت من البسيط وقد ذكر منه ابن هشام في أوضح المسالك نعم امرء هرم وأكمله الأزهري بلا نسبة التصريح على التوضيح 95/2 وأهمله العيني وأنشده الأشموني 24/3 بلانسبة أيضا والمساعد 114/1.

على ماذهب إليه المصنف لأنه قال: "وضع هي موضع الحياة" فلم يقل موضع "حياتنا الدنيا" الذي هو الخبر، وقوله: "لأن الخبر يدل عليها..إلخ" يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المفسر هو الحياة اهـ. ولعل هذا القول هو ما عبر عنه بعضهم بأن الضمير عائد على ملازم في الذهن. والله تعالى أعلم. قال ابن هشام في المغني: وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة.

قلت: و لم يذكر ابن هشام هذا الوجه الأخير في الآية: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾ لعدم إمكانه إذ لا يفسر ضمير القصة بمفرد. ففي تمثيل السيوطي بالآية لضمير القصة في شرح عقود الجمان في آخر المسند إليه نظر وإن تبعه الشيخ محنض بابه في طرته على العقود و لم نجده لغيرهما والله تعالى أعلم. ونص كلام السيوطي : وكذا -أي من وضع المضمر موضع الظاهر- ضمير الشأن والقصة نحو هو الله أحد وإن هي إلا حياتنا الدنيا .

قول الناظم: وذا في الشأن الخ يعني أن تقدم المفسَّر على مفسِّره يذكر أيضا في ضمير الشأن كما سماه البصريون وسموه أيضا ضمير القصة، قال ابن الخباز وضمير الأمر وضمير الحديث. وسماه الكوفيون ضمير المجهول لأنه لا يدرى عندهم على ما ذا يعود، وهو ضمير غائب يأتي صدر جملة خبرية يدل على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه.

فصل

وَاسْتَغْنِ عَنْ مُفَسِّرِ الضَّمِيرِ ... بِالْكُلِّ وَالجزْءِ وَبِالنَّظِيرِ

يعني أنه قد يستغنى عن التصريح بذكر المفسر بذكر ما هو له كل كقوله:[128]

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى ... إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

فالضمير في حشرجت وبها عائد على النفس، لكن استغني عنها بذكر ما هو كل لها وهو الفتى، وقال ابن هشام الخضراوي: لم يتقدم للنفس ذكر لكن الحشرجة وضيق الصدر دلا عليها هـ. نقله أبو حيان في شرح التسهيل. وقوله:[129]

---

[128]- البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي. خزانة الأدب 163/2

حشرجت النفس ترددت عند الموت

[129]- البيت من الكامل وهو لكعب الغنوي. الأمالي 550 وروايته: فاعلم أنه.

وإذا سئلت الخير فاعلم أنها قربى تخص بها من الرحمن

فاعلم أنها أي المسألة، واستغني عنها بسئلت لأنها مصدر وهو أحد مدلولي الفعل، فهو جزء والفعل له كل. وقوله:(130)

إذا نهي السفيه جرى إليه وخالفه السفيه إلى خلاف

فالضمير في إليه يعود على السفه وهو جزء من مدلولي السفيه لأنه ذات متصفة به، فاستغني عنه بذكر كله. قوله "والجزء" أي وربما استغني عنه بذكر جزئه كقوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها﴾ أي الكنوز، وقد استغني عنها بذكر جزئها وهو الذهب والفضة، وإنما خصهما لأنهما اللذان يذابان وتكوى بهما الجباه؛ وإنما قدم الوجه على الجنب والجنب على الظهر لأن أول ما يفعله اللئيم تقطيب الوجه ثم الإعطاء بالجنب والظهر. وقوله:(131)

ولو حلفت بين الصفا أم معمر ومروتها بالله برت يمينها

فأعاد الضمير إلى مكة لكون الصفا جزء منها. قوله "وبالنظير" أي وربما استغني عنه بذكر نظيره نحو علي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر، فعاد الضمير إلى نظير المذكور لا إلى عينه، وقوله تعالى: ﴿ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾ أي عمر معمر آخر، وفيه مناقشة ذكرها الدماميني، قال:(132)

وكل أناس قاربوا قيد فحلهم ونحن فككنا قيده فهو سارب

أي قيد فحلنا، وقوله:(133)

كأن ثياب راكبه بريح جرين وهي ساكنة الهبوب

130- من الوافر أنشده الفراء في تفسيره وثعلب في أماليه وابن جني في شرح الحماسة، ولم يعزه الفراء إلى أحد. خزانة الأدب 383/2 ونسب في إعراب القرءان المنسوب للزجاج إلى أبي قيس بن الأسلت الأنصاري 902/3

131- البيت من الطويل وهو بلانسبة في شرح المصنف للتسهيل 154/1 وهو لأبي أحمد ابن جحش ابن رئاب كما في سيرة ابن هشام انظر الروض الأنف 292/2 وروايته: أم أحمد.

132- البيت من الطويل وهو للأخنس ابن شهاب حماسة أبي تمام. شرح الأعلم 152/1 السارب: الذاهب على وجهه في الأرض.

133- البيت من الوافر أنشده أبوحيان في البحر المحيط في تفسير قوله تعالى: ﴿ وإن تخفوها فهو خير لكم ﴾ 338/2. وروايته: "خريق" ولم يسم قائله والشاهد فيه: رجوع الضمير من قوله وهي على نظير المذكور وهو الريح بالمعنى الحقيقي.

وقوله:[134]

قالـــت ألا ليتمـــا هـــذا الحمـــام لنـــا   إلى حمامتنـــــا ونـــــصفه فقـــــد

وقد نسب الدماميني جواز الاستغناء بالنظير للمصنف وجماعة، وأنكر ذلك صـــاحب النتائج قائلا إن المصنف لم يقل ذلك ولا مثَّل به، وإنما قاله أبو حيـــان ومقلـــدوه، وإن ابـــن الصائغ قال هو خطأ إذ ليس الذي عليك نصف درهم آخر، وإنما المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على ما قبله لفظا ومعنى إلخ.. انظر النتائج. قلت: قوله: "إن المصنف لم يقل ذلك" لعله يعني أنه لم يرده وإلا فهو في متن التسهيل لكنه لم يفسره في الشرح وإن ذكر الآيـــة ﴿ومـــا يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾ إلا أنه جعل الضمير فيها عائدا على غـــير المعمـــر لأن ذكر المعمر مذكر به لتقابلهما، قال: فكان صاحَبه في الاستحضار الذهني.

أقول: وأما قوله:[135]

فـــسقى الغـــضا والـــساكنيه وإن هـــم   شـــبوه بـــين جـــوانحي وضـــلوعي

وقوله:[136]

وللغزالـــة شـــيء مـــن تلفتـــه   ونورها مـــن ضـــيا خديـــه مكتـــسب

فليس من باب الاستغناء بل من باب الاستخدام، والفرق بين البابين اتفاق اللفـــظ والمعنى في الأول واختلاف المعنى في الثاني والله تعالى أعلم.

وَمَـــا لَـــهُ صَـــاحَبَ مِثْـــلَ مَـــا لَـــزِمْ   مِنْـــهُ وَبِالحُـــضُورِ كَالَّـــذِي عُلِـــمْ

134- البيت من البسيط وهو للنابغة مختار الشعر الجاهلي 153/1. خزانة الأدب 297/4 الشاهد فيه: رجوع الـــضمير من قوله ونصفه على نظير الحمام المذكور .

135- البيت من الكامل وهو للبحترى ديوانه 170/1 وهذه هي الرواية المشهورة في كتب البلاغة ورواية الديوان هكذا:

فـــسقى الغـــضا والنازليـــه وإن هـــم   شـــبوه بـــين جـــوانح وقلـــوب

الشاهد في قوله شبوه حيث أعيدت الهاء على الغضا باعتباره شجرا والمذكور اسم موضع.

136- البيت من البسيط وهو في عقود الجمان لم يذكر قائله ص 116 وكذا في خزانة الأدب للحموي 10/2 الـــشاهد فيه: عود الضمير من قوله ونورها على الغزالة بمعنى الشمس بعد استخدامها بمعنى أنثى الغزال.

قوله "وما له صاحب مثل ما لزم منه" أي ويستغنى عن مفسر الضمير بمصاحبه بوجه ما وذلك كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم كقوله تعالى: ﴿فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان﴾ فعفي يستلزم عافيا والضمير في إليه عائد عليه، وقوله:[137]

لكالرجل الحادي وقد تلع الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع

فالحادي يستلزم محدوات، فضمير فوقهن عائد على الإبل المحدوة. قوله "وبالحضور" أي ويستغنى عنه أيضا بالحضور حسا نحو: ﴿هي راودتني عن نفسي﴾ كذا مثَّل المصنف، وقال أبو حيان إنها لما كنت عن نفسها بقولها "بأهلك" و لم تقل بي كنى هو عنها بضمير الغيبة على سبيل الأدب، قوله "كالذي علم" أي علم المراد منه و لم يكن له مفسر متقدم ولامتأخرعنه نحو: ﴿أنزلناه في ليلة القدر﴾ ونحو: ﴿ماترك على ظهرها من دابة﴾ ونحو: ﴿ حتى توارت بالحجاب﴾ ونحو: ﴿وأوحى إلى عبده ما أوحى﴾. قيل الضميران لله وقيل الضمير في أوحى الأولى لجبريل أي أوحى جبريل إلى النبي ﷺ ما أوحى إليه الله لأن الضمائر التي قبل ذلك كلها لجبريل ورجع الضمير في أوحى الثانية على الله للعلم به.

ويستغنى عن ذكر صاحب الضمير بما لازمه استحضارا كقوله:[138]

وما أدري إذا يممت أرضا أريد الخير أيهما يليني

وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له نحو: ﴿إنا جعلنا في أعناقهم أغلالا فهي إلى الأذقان﴾ فضمير هي للأيدي لمصاحبتها للأعناق في الأغلال، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها، ونحو: ﴿فأثرن به نقعا﴾ أي البلد لأن إثارة النقع يلزم منها البلد.

137- البيت من الطويل العيني بهامش الخزانة 524/3 قال: لم أقف على قائله تلع النهار: طلع والضحى انبسطت.

138- البيت من الوافر للمثقب العبدي خزانة الأدب 339/4 حماسة الظرفاء ص 155. والمفضلية رقم 76.

فصل: في الكلام على ضمير الشأن

وَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا فِي الشَّأْنِ قُلْ قَدْ أَنَّثُوا كَثِيرَا
قَبْلَ المُؤَنَّثِ وَمَا قَدْ شُبِّهَا بِهِ وَبِاسْتِكْنَانِ هَذَا نُبِّهَا
فِي بَابِ كَانَ كَادَ حَتْمًا ... ...

قوله "والتزموا الإفراد والتذكيرا في الشأن" يعني أنه يلتزم إفراد ضمير الشأن لأنه عائد إلى مفرد وهو الشأن والحديث والأمر، وقال في الطرة "لأن مفسره مضمون الجملة إلخ.."

قلت: أي داع إلى العدول عن كونها مفسرة بنفسها إلى تأويلها بمفرد فإن الجملة لا تنافي الإفراد المراد هنا وهو المقابل للتثنية والجمع وإنما تنافي الإفراد المقابل للتركيب. والله تعالى أعلم. وقد صور الرضي مضمون الجملة بمصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله. ويلتزم أيضا تذكيره ما لم يله مؤنث نحو إنها هند حسنة، أو مذكر شبه به مؤنث نحو إنها قمر جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث نحو ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ فيرجح تأنيثه في هذه الصور باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن، والمعني بالقصة والشأن واحد فأنث في الصور المذكورة رعاية للقصة لمناسبة لفظية يحسن بها الكلام لا أنه راجع إلى ذلك المؤنث، وهذا هو ما يعني بقوله "قل قد أنثوا كثيرا إلخ.." ولا عبرة بما ولي الضمير من مؤنث شبه به مذكر، فلا يقال إنها شمس وجهك، ولا بتأنيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تأنيث، فلا يقال إنها قام جاريتك هـ. ومن غير الأكثر قوله:[139]

وإلا يكن لحم غريض فإنه تكب على أفواههن الغرائر

والتفصيل المذكور مذهب الكوفيين، وأما البصريون فيجيزون تانيثه مطلقا.

139- البيت من الطويل وهو لأبي طالب عم النبي ﷺ يرثي أبا أمية ابن المغيرة خزانة الأدب 177/2 الشاهد فيه: تذكير ضمير الشأن في "إنه"قبل فعل مسند لمؤنث وهو "تكب".

اللحم الغريض :الطري الغرائر :جمع غرارة بالكسر الجوالق.

تنبيه: قال المرشدي عند قول السيوطي في عقود الجمان "أوضمير الشان ليثبت التاليه في الأذهان" إن ضمير الشأن يرد بصيغة الجمع كقوله:[140]

أتت تشتكي عندي مزاولة القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلي
فقلت كأني ما سمعت كلامها هم الضيف جدي في قراهم وعجلي

وهو عجيب من مثله للإجماع على أن ضمير الشأن يلازم صيغة الإفراد.

قوله "وباستكنان هذا نبها في باب كان كاد حتما" يعني أنه يستكن الضمير في بابي كان وكاد كقوله:[141]

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وقيل من رفع كان للجزئين، وقوله:[142]

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول

وقوله تعالى: ﴿من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾ في قراءة حمزة وحفص بالياء للغائب في يزيغ وحينئذ يتعين أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل يزيغ، ولا يجوز أن يكون اسما لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ بياء الغائب وبابُه الشعر.

... ... وَبَدَا في بَابِ إنَّ ظَنَّ مَا وَالابْتِدَا

140- البيتان في كتاب التبيان في علم المعاني والبيان للطيبي ص: 295 طبعة عالم الكتب ، بلا نسبة وقد نسبهما بعض المعلقين لحاتم الطائي وليسا في ديوانه، والشاهد فيهما عند المرشدي: جمع ضمير الشأن في قوله "هم الضيف".

141- البيت من الطويل وهو للعجير السلولي شواهد الكتاب للسيرافي 223/1 خزانة الأدب 653/3 ورواية أبي زيد في النوادر

إذا مت كان الناس صنفين شامت ومثن بصرعي بعض ما كنت أصنع

ولا شاهد فيها النوادر 156 الشاهد فيه: استتار ضمير الشأن في "كان" من قوله: إذا مت كان الناس، والناس مبتدأ وصنفان خبره.

142- البيت من البسيط وهو لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة الكتاب 71/1 ، السيوطي شرح شواهد المغني 704/2. الشاهد فيه: استتار ضمير الشأن في ليس صدر عجز البيت.

قوله: "وبدا في باب إن ظن" يعني أن ضمير الشأن يبرز في باب إن جوازا نحو: ﴿وإنه لما قام عبد الله﴾ وربما حذف كقوله:[143]

إن من لام في بني بنت حسا ... ن ألمه وأعصه في الخطوب

وقوله:[144]

إن من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جآذرا وظباء

لأن من الشرطية لا تعمل فيها إنَّ. ويبرز في باب ظن أيضا جوازا كقوله:[145]

علمته الحق لا يخفى على أحد ... فكن محقا تنل ما شئت من ظفر

وقد يحذف كقوله:[146]

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

قوله "ما والابتدا" أي ويبرز وجوبا حال كونه اسم ما الحجازية كقوله:[147]

وما هو من ياسو الكلوم وتتقى ... به نائبات الدهر كالدائم البخل

أو مبتدأ كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ على أحد القولين، والثاني أنه راجع إلى الرب فإنهم قالوا يا محمد صف لنا ربك فنزل: ﴿قل هو الله أحد﴾.

وَفَسِّرَنَّه بِذَاتِ خَبَرِ ... مُصَرَّحًا بِهَا جميعًا تَظْفَرِ

يعني أن ضمير الشأن يفسر بجملة خبرية مصرح بجزأيها، فلا يفسر بمفرد ولا بجملة إنشائية ولا طلبية، فلا يقال هو اضرب زيدا ولا هو والله لأفعلن، قال في المساعد كذا قيل وفيه نظر.

143– البيت من الخفيف وهو للأعشى خزانة الأدب 2/ 463. الشاهد فيه: حذف ضمير الشأن المنصوب بإن صدر البيت قبل من الشرطية.

144– البيت من الخفيف وهو للأخطل. خزانة الأدب 119/1 شرح شواهد المغني للسيوطي 122/1. الشاهد فيه: كما قبله.

145– البيت من البسيط وهو بلا نسبة في المساعد 117/1 وفي الدرر اللوامع 223/1

و لم أقف على قائله. الشاهد فيه: بروز ضمير الشأن المنصوب بعلم في قوله علمته.

146– البيت من البسيط وهو لكعب بن زهير ﷺ شرح بانت سعاد لابن هشام ص/44 خزانة الأدب 7/4 العيني 412/2 الشاهد فيه: حذف ضمير الشأن بعد خال في قوله: وما إخال.

147– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المساعد 117/1 والدرراللومع 222/1 الشاهد فيه: قوله: وما هو حيث برز ضمير الشأن اسما لما.

أقول: وقد صحح الشيخ خالد الأزهري في تصريحه عند الكلام على تخفيف أن المفتوحة جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية، و لم أقف عليه لغيره صريحا وإن كان بعضهم أطلق في الجملة فسكت عن اشتراط خبريتها كابن مالك في الكافية، لكن قال ابن هشام في الباب الخامس من المغني إنه ينبغي أن يستثنى من اشتراط الجملة الخبرية في ضمير الشأن الجملة الدعائية في خبر أن المفتوحة المخففة و لم يبين وجهه، ولعله لكونها خبرية في الصورة وإن كانت طلبية في المعنى فاغتفر فيها ذلك نظرا للفظ. والله تعالى أعلم.

قلت: وقول الطرة هنا "وفسرنه بجملة" لا يعارض ما تقدم له من كون مفسره مضمون الجملة لأنه مفسر بالجملة لفظا وبمضمونها معنى. قوله "مصرحا بها جميعا" أي ولا يفسر بمحذوف أحد جزأيها عند البصريين لأن ضمير الشأن مؤكد لمدلول الجملة ومفخم له وذلك مناف للحذف كما لا يجوز ترخيم المندوب، وخالف الكوفيون والأخفش في نحو ظننته قائما زيد فإنهم يجعلون الهاء ضمير الشأن وقائما مفعولا ثانيا لظننت ويرفعون زيدا بقائم وفسروا ضمير الشأن بذا، ولا يخفى أن هذا تفسير بمفرد لأن الصفة ومرفوعها إذا لم تعتمد على نفي أو استفهام لا تخرج عن الإفراد، ورد بأنه لم يثبت أن سمع نظير هذا في كلام العرب، وخُرِّج على أن زيدا مبتدأ مؤخر وظننته قائما خبر مقدم والهاء عائد على زيد، وهو السابق للفهم. وخالف الكوفيون في إنه ضرب بالبناء للمفعول وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار، والأمر والشأن لايضرب ولا يقوم، والبصريون يمنعون ذلك لما تقدم ولامتناع حذف الفاعل ونائبه عندهم.

فائدة: هذا الضمير لا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه. قال الرضي: كل ذلك لئلا يزول الإبهام المقصود. قال في المغني: ولا يعطف عليه. قال الشمني: أما البيان فلئلا يزول الإبهام وأما النسق فلأن الجملة المخبر بها عنه لا تحتاج لرابط لكونها نفسه، فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الإخبار بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من الرابط وهو ممنوع اهـ. قال ابن زكري: هذا إنما يبين امتناع عطف غيره عليه لا عطف مثله ..إلخ. انظر شرح الفريدة.

وهو اسم خلافا لابن الطراوة، قال إنه حرف مؤكد ورد بدخول الناسخ عليه.

وَغَلِّـــب الأخَـــصَّ بِالإجمـــاعِ مِـــنَ الـــضَّمَائِرِ في الاجْتِمَـــاعِ

يعني أن أعلى المضمرات اختصاصا المتكلم ويليه المخاطب ثم الغائب، فيغلب الأخص على غير الأخص، فتقول أنا وأنت فعلنا ولا تقول فعلتما، وأنت وهو فعلتما ولا تقول فعلا.

فصل: في الكلام على ضمير الفصل

والكلام عليه من خمسة أوجه: حقيقته وموضوعه ومحله وفصليته وفائدته.

وَسَـــمِّ فَـــصْلا مُـــضْمَرًا قَـــدْ وَقَعَـــا مُنفَـــصِلا بِلَفْـــظِ مَـــا قَـــدْ رُفِعَـــا

يقول: ومن المضمرات المسمى عند البصريين فصلا لأنه فصل بين المبتدإ والخبر نحو زيد هو القائم، وقيل لأنه فصل به بين الخبر والنعت، وقيل لأنه فصل بين الخبر والتابع، فالإتيان به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا لما قبله. فإذا قلت زيد المنطلق تعينت الخبرية. وسماه الكوفيون عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة لأنه يبين أن الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم الكلام أي يقويه، وقال الرضي لكونه حافظا لمابعده حتى لايسقط عن الخبرية كالعماد الحافظ للبنيان من السقوط هـ. ويقع ضمير الفصل بلفظ الضمير المنفصل المرفوع. وقوله مضمرا ومابعده إلى قوله أوكمعرف مفعول أول لقوله سم وفصلا مفعول ثان .

مسألة: لا يقع ضمير الفصل بين الخبرين فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لأن الثاني ليس بالمعول عليه وحده وقيل بدخوله بينهما اهـ. من شرح أبي حيان على التسهيل.

مُطَابِقًـــا مُعَرَّفًـــا كَـــثِيرَا مَحْمُولُـــهُ قَـــدْ زَايَـــلَ التَّـــنْكِيرَا
أَوْ كَمُعَـــرَّفٍ ... ...

قوله "مطابقا معرفا كثيرا" يعني أن ضمير الفصل مطابق في إفراد وجمع وتثنية وتكلم وخطاب وغيبة – نحو: ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾ ﴿إنا لنحن الصافون﴾ – مبتدأً قبله معرفا كثيرا ثابت الابتداء نحو زيد هو القائم أو منسوخه نحو: ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾ فقول الناظم "معرفا" نعت لمحذوف وهو مفعول قوله "مطابقا" يعني أنه يطابق مبتدأ معرفا قبله، فلو كان قبل الفصل منكر نحو ما ظننت أحدا هو القائم، وكان رجل هو القائم،

امتنع على رأي سيبويه والبصريين وأجازه الفراء وهشام هـ نقله أبوحيان قال : والمعروف من قول الكوفيين إجازة مثل قوله: (ولايك موقف منك الوداعا). فعلى هذا يجوز فيه الفصل كما ذهب إليه هشام والفراء.

قوله "محموله قد زايل..إلخ" أي خبر ذلك المعرف معرف أيضا نحو زيد هو القائم أو كالمعرف في امتناع دخول أل عليه نحو زيد هو أفضل منك أو مثلك فلو كانت النكرة قابلة لأل امتنعت المسألة هـ. وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف كقوله:[148]

وكائن بالأباطح من صديق   يراني لو أُصبت هو المصابا

فإن يرى داخلة على المبتدإ الذي هو ياء المتكلم وهو ضمير فصل غير مطابق له إذ حقه أن يقول يراني أنا، لكن راعى وقوعه موقع المضاف إذ الأصل يرى مصابي. وفي خزانة الأدب وجملة لو أصبت معترضة بين مفعولي يرى وهما الياء والمصاب، أي لو أصبت يراني المصاب بمعنى أنه لا يرى المصاب إلا إياي دون غيري. كأنه لعظم مكانته عنده وصداقته تتلاشى مصائب غيره فلا يرى المصاب غيره ولايرى المصاب إلا إياه. وفي المغني :وقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو الذي أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لأنه نفسه في المعنى وقيل ليس هو فصلا وإنما هو تاكيد للفاعل في يراني.

تنبيه: ما زال العلماء قديما وحديثا يستنكرون استعمال الألفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويعدونه من التخليط هـ انظر يس على التصريح في ترجمة باب الكلام فقد بسط في ذلك.

... ... وَرُبما وَقَعْ   مِنْ بَيْنِ ذِي حَالٍ وَحَالٍ وَاتَّسَعْ
وُقُوعُهُ بَيْنَ مُنَكَّرَيْنِ   قَدْ ضَاهَيَا عَنْهُمْ مُعَرَّفَيْنِ

قوله "وربما وقع من بين ذي حال وحال" أي وربما وقع ضمير الفصل بين حال وصاحبها نحو: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾ في من قرأ بنصب أطهر لأن نسبة الحال إلى

[148] – البيت من الوافر و هو لجرير ديوانه ص 23/ خزانة الأدب 2/ 454 شرح شواهد المغني 875/2.

صاحبه كنسبة الخبر إلى المبتدإ، وحكى الأخفش أن بعض العرب يقول: ضربت زيدا هـو ضاحكا وهو لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه. قاله في المساعد. قال الدماميني: وقـد خُرِّجت القراءة على أن هؤلاء بناتي جملة وهن إما توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتـدأ ولكم الخبر وعليهما فأطهر حال. قال ابن هشام: وفيهما نظر أما الأول فلأن بناتي جامـد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين. قلت: قد يمنع كونه غير مؤول بالمشتق إذ هو في معنى مولوداتي، قال وأما الثاني فلأن الحال لا تتقدم على عاملـها الظـرفي عنـد أكثرهم. اهـ كلام الدماميني. قوله "واتسع وقوعه بين منكرين.. إلخ" أي وأجاز بعـضهم وقوع ضمير الفصل بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول أل عليهما، فتقول مـا أظـن أحدا هو خيرا منك وما أجعل أحدا هو مثلك بنصب خير ومثلٍ ومثلُه حكاه سيبويه عـن أهل المدينة؛ وزعم يونس أن أبا عمرو جعله لحنا.وقيل إن أحدا لما فيه من العموم أشـبه ذا الأداة الجنسية.

وأجاز الجرجاني وقوعها قبل المضارع لأنه يشبه الاسم محتجا بعطفه على الخبر الواقع قبله ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هـو الحق ويهدي﴾ ويمكن أن يكون معمولا لمحذوف أي يرونه يهدي فيكون من عطف الجمل لكن لايسلم أن وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه خبرا إذ يغتفر في الأواخر ما لا يغتفر في الأوائل وجَعل منه ﴿إنه هو يبدئ ويعيد﴾ وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ، وقولَه تعـالى: ﴿ومكر أولئك هو يبور﴾.وهو عند غيره مبتدأ .

تَقْدِيمُهُ مَعَ تَقَدُّمِ الخَبَرْ ... محلُّهُ مَنْعُهُمَا قَدِ اشْتَهَرْ

يعني أن ضمير الفصل يمنع أن يتقدم مع الخبر المقدم، فلا تقول هو القائم زيد ولا هو القائم كان زيد ولا هو القائم ظننت زيدا، وحكى الفراء وغيره عن الكسائي إجازة ذلك، وحكى عنه هشام المنع وهو قول الجمهور ومنهم هشام والفراء، قاله في المساعد، وذلـك لأن فائدة الفصل صون الخبر عن كونه تابعا ولا توهم مع تقدمه ضرورة أن التابع لا يتقدم على المتبوع فتكون فائدته إذ ذاك منتفية، فتمتنع المسألة، كذا قال المصنف. وفيه نظر للزوم

امتناع الإتيان به حيث انتفت تلك الفائدة، واللازم باطل بدليل كان زيد هو القائم بالنصب. اهـ من الدماميني.

قال ابن زكري: قلت: تقدم أنه كان مقتضى القياس أن لا يدخل هناك لكنهم توسعوا فيه، وإذا كان كذلك فهذا لم يثبت عنهم فيمتنع ولا يدخل في المنع نحو زيدا هو القائم ظننت لأنه لم يتقدم مع الخبر وحده. قال ابن قاسم فلو تقدم الأول وتأخر الثاني نحو زيدا ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر اهـ من شرح الفريدة.

والكلام على محل ضمير الفصل يأتي قريبا في شرح قوله: (وبابتدا عن بعضهم قد أعربا).

وَافْصِلْ إِذَا أَوْلَيْتَهُ مَنْصُوبَا ... بِاللامِ مَقْرُونًا بِهِ وُجُوبَا

أَوْ تَالِيًا لمظْهَرٍ قَدْ نُصِبَا ... ...

يعني أن الضمير تتعين فصليته إذا وليه منصوب وقرن باللام نحو إن كان زيد لهو الفاضل، إذ يمتنع جعله مبتدأ لنصب ما بعده وتابعا لدخول اللام عليه، فلو لم يله منصوب لم تتعين الفصلية بل يجوز كونه مبتدأ نحو إن زيدا لهو القائم وزيد هو القائم، وكذا إن وليه منصوب و لم يقترن باللام وكان ما قبله غير منصوب نحو كان زيد هو القائم لجواز كونه بدلا. وكذا تتعين الفصلية إن ولي ظاهرا منصوبا ووليه منصوب نحو ظننت زيدا هو القائم لامتناع كونه مبتدأ لنصب ما بعده والبدلية لنصب ما قبله. والذي في التسهيل "أو ولي ظاهرا" قال في المساعد: ويحتاج المصنف أن يقول أو ولي ظاهرا منصوبا، لأنه إذا لم يكن منصوبا لم تتعين الفصلية نحو: كان زيد هو القائم إذ يجوز كون "هو" بدلا كما سبق. قلت: ونحوه للدماميني أيضا وأصله لأبي حيان لكنه يتوقف على جواز إبدال المضمر من الظاهر ، وسيأتي قوله: (لم يبدل المضمر مما أضمرا ولامن الظاهر..إلخ) فالصواب في تعليل تعين الفصلية في المثال أن يقال: لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده والتوكيد لأن الضمير لا يؤكد الظاهر.

قوله: "لمظهر قد نصبا..إلخ" لم تظهر فائدة اشتراط النصب – وإن تبع فيه المساعد – لأنه لا يجوز إبداله من الظاهر ولا توكيده نصب أم لا فالظاهر إطلاقه في التسهيل. وأما إن تلا مضمرا فلا تتعين فصليته لجواز تاكيده به بدليل قوله في الخلاصة:

ومضمر الرفع الذي قد انفصل   أكد به كل ضمير اتصل

والصواب في المثال السابق إن كنت لأنت القائم إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب مابعده ولا توكيدا لدخول اللام عليه فالأحوال أربعة : إنك أنت القائم يحتمل التوكيد والفصل والابتدائية، وإنك لأنت القائم يحتمل الفصل والابتدائية، وإن كنت أنت القائم يحتمل الفصل والتوكيد ،وإن كنت لأنت القائم لا يحتمل إلا الفصل.

... ...   **وَبابْتِدًا عَنْ بَعْضِهِمْ قَدْ أُعْرِبَا**

الأصح كون ضمير الفصل لا محل له من الإعراب لأن الغرض منه الإعلام من أول الأمر بكون ما يليه خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يأت إلا لمعنى في غيره فلم يكن له موضع من الإعراب. وفي شرح الكافية أن محله باعتبار ما قبله عند الفراء، وباعتبار ما بعده عند الكسائي. وغيره عكس هذا النقل، ومن قال له موضع فهو عنده اسم والقائل إنه لا موضع له فهو حرف عنده فقد استعظم الخليل القول بأنه اسم ملغى قال لأن إلغاء الاسم ليس بهين كإلغاء الحرف. نقله ابن زكري ثم فَرَّق بين ضمير الفصل وغيره مما فيه معنى الحرف و لم يلغ كأسماء الشرط بأن معنى الحرف مدلول لكل الأسماء ضمنا لا مطابقة بخلاف ضمير الفصل وكذا كاف الخطاب فإن معنى الحرف مدلول لهما مطابقة و لم يؤت بهما إلا له اهـ من شرح الفريدة. وبعضهم يعربه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده، وحكى الجرمي أنها لغة تميم وحكي عن أبي زيد أنه سمعهم يقرؤون: ﴿ تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظم أجرا﴾ بالرفع، وقال:[149]

أتبكي على ليلى وأنت تركتها   وكنت عليها بالملا أنت أقدر

[149]– البيت من الطويل وهو لقيس بن ذريح . شواهد الكتاب للسيرافي 278/1 وروايته: تُبَكَّي على لبنى. وكذا في شرح المفصل لابن يعيش 112/3 الشاهد فيه: قوله أنت أقدر فـ(أنت) ضمير صالح للفصلية وقد جعل مبتدأ بدليل رفع ما بعده ولو كان ضمير فصل لقيل أقدر بالنصب خبرا لكان.

وقال سيبويه: بلغنا أن رؤبة يقول أظن زيدا هو خير منك، وقرئ ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾.

وَالحصْرُ بِالضَّمِيرِ ذَا قَدْ حُقِّقَا كَكُنْتَ أَنْتَ الْعَالِمَ المحَقِّقَا

قال في المغني: فائدة ضمير الفصل ثلاثة أمور، الأول لفظي وهو: الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع، الثاني معنوي وهو: التأكيد وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل، الثالث معنوي أيضا وهو: الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه اهـ. قال السهيلي: إنما فائدته الاختصاص فإذا قلت كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه: ﴿إن شانئك هو الأبتر﴾ أي المختص بالأبتر دونك، ﴿وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيى﴾ أي المختص بالإماتة والإحياء دون غيره هـ. والحصر هنا في مثال الناظم مأخوذ من تعريف الجزئين وضمير الفصل مؤكد له وصوبه بعضهم بقوله :

والحصر بالضمير ذا قد ينجلي كالمصطفى هو أجل رجل
وهو لتأكيد انحصارٍ حققا ككنت أنت العالم المحققا

فصل في الكلام على نون الوقاية

وَكَلَعَلَّ فِي التَّجَرُّدِ بجلْ أَتَى وَمِنْ لَعَلَّنِي لَيْتِي أَقَلْ

يعني أن بجل كلعل في كون حذف نون الوقاية منها أعرف من إثباتها، وهي بمعنى حسب،قال المصنف وذلك لأنها أشبه بحسب من قد وقط لأنه ثلاثي مثله ولمساواته في اشتقاق فعل منه إذ قيل أبجله وأحسبه بمعنى كفاه اهـ. ومن حذفها قوله:[150]

ألا إنني شربت أسود حالكا ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجل

وقوله:[151]

فمتى أهلك فلن أحلفه بجلي الآن من العيش بجل

---

[150]– البيت من الطويل وقائله طرفة ابن العبد ديوانه بشرح البطليوسي 122 وروايته من الشراب.

[151]– البيت من الرمل وهو للبيد ابن ربيعة خزانة الأدب 34/3.

تنبيه: ظاهر المغني أن محل الإثبات بندور إذا كانت بمعنى يكفي لا إذا كانت اسما مرادفا لحسب، إذ قال: وهي على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب، ويقال على الأول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي اهـ بلفظه. لكن قال شراحه إن قوله "وهو نادر" راجع للاستعمال الأول وهو كونها بمعنى يكفي لا للمقول وهو بجلني لأن لحاق النون لها حينئذ لازم.

قلت: ولامانع من أن يكون المراد ندورهما معا بأن يكون إثبات نون الوقاية خاصا بما إذا كانت بمعنى يكفي وهو استعمال نادر كما قال –أي ابن هشام– فيلزم من ذلك ندور لحاق نون الوقاية وإن كان لازما في الحقيقة لأن ندوره ليس بالنسبة لحذفها مع كون بجل اسم فعل بل إنما هو لندور استعمالها بمعنى يكفي فأما إذا كانت بمعنى حسب فلا تلحقها نون الوقاية أصلا، وحاصله أن يقال إن الأعرف تجردها من نون الوقاية نظرا للاستعمال الغالب وهو كونها بمعنى حسب وإن من ألحقها نظر للاستعمال النادر وهو كونها بمعنى يكفي كما هو المختار عند أبي حيان فيها وفي قد وقط أيضا والله تعالى أعلم.

قوله: ومن لعلني.. إلخ يعني أن إثبات نون الوقاية مع لعل أقل منه حذفها مع ليت.

وَهْيَ الَّتِي أَبْقَيْتَ فِي فَلَيْنِي وَقِيلَ بِالْعَكْسِ بِغَيْرِ مَيْنِ

يعني أن نون الوقاية هي الباقية في فليني من قوله:[152]

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني

وليس المحذوف الأولى وهي نون الإناث وفاقا لسيبويه بناء على أنه إذا دار المحذوف بين كونه أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى لأن الأواخر بمرصد، والصحيح أن المحذوف نون الوقاية لأن النون الأخرى فاعل والفاعل لا يجوز حذفه، وفي البسيط: كون المحذوف نون الوقاية أمر مجمع عليه، والمصنف نقل الخلاف كما رأيت اهـ من الدماميني. وحذف

---

[152] – البيت من الوافر وقائله عمرو ابن معدي كرب خزانة الأدب 2/ 445

الثغام: كسحاب نبت واحده ثغامة

نون الوقاية هو مذهب المبرد وهو الموافق لما قرره البصريون من أن الفاعل لا يحذف اهـ من المساعد. قلت: ولينظر هل حذف الفاعل لعلة صرفية كاجتماع الأمثال كحذفه في غير ذلك.

وَمَعَ تَفْضِيلٍ وَفَاعِلٍ عُني بِقِلَّةٍ مِثَالُهُ أَخْوَفُني

يعني أن نون الوقاية قد تلحق اسم الفاعل وأفعل التفضيل حملا على الفعل بطريقة التشبيه كقوله:[153]

وليس الموافيني ليرفد خائبا فإن له أضعاف ما كان أملا

فألحق نون الوقاية بالموافي وهو اسم فاعل، وكقول الحارثي:[154]

وما أدري وظني كل ظن أمسلمني إلى قومي شراحي

فألحقها بمسلم، وقيل إنه تنوين لحقه شذوذا وكسر لالتقاء الساكنين. وكقوله:[155]

ألا فتى من بني ذبيان يحملني وليس حاملني إلا ابن حمال

وقوله ﷺ: «غير الدجال أخوفني عليكم» [156] والأصل أخوف مخوفاتي فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، واتصل أخوف بالياء معمودة بالنون، قاله المصنف في شرح تسهيله. وفي أخوفني ثلاث نوادر: صوغها من فعل مبني للمفعول وإضافة أفعل إلى ما ليس بعضه وإتيان نون الوقاية مع الاسم. ويجاب عن الأول بأنه على حد "أشغل من ذات النحيين" أو أنه من أخاف أو خاف ويكون من وصف المعاني بما توصف به الذوات كشعر

153- البيت من الطويل أنشده ابن هشام في المغني ص 451 و لم يذكره السيوطي وذكره العيني بهامش الخزانة قائلا لم أقف على قائله 387/1.

ليرفد: ليعطى.

154- البيت من الوافر وهو ليزيد ابن مخزم الحارثي السيوطي شرح شواهد المغني 770/2 وذكر عن أبي محمد أنه إنما ذكره الفراء على هذا النمط ليجعله بابا من النحو وأن الصواب في البيت: أيسلمني.

وشراحي: أصله شراحيل إسم رجل لحقه الترخيم.

155- البيت من البسيط وهو في خزانة الأدب 185/2 قال من أبيات لم أرها إلا في كامل المبرد قال أنشدنا أبو محلم السعدي والرواية التي صدر بها المبرد وليس يحملني إلخ ولا شاهد فيها ثم ذكر رواية الشاهد الكامل 427/1.

156- أخرجه مسلم في كتاب الفتن، الحديث رقم 7373.

شاعر، وتكون غير على حذف مضاف أي خوف غير الدجال وعن الثاني بأنه على حذف مضاف أي أخوف مخوفاتي في الأول أو مخيفاتي في الثاني أو خوفي في الثالث عليكم. ويجاب عن الثالث بأن التفضيل والتعجب متفقان لفظا ومعنى والشيء يحمل على موافقه في اللفظ أو موافقه في المعنى فقط وأحرى موافقه فيهما اهـ من الدماميني بالمعنى، وقد نقله ابن زكري في شرح الفريدة. وقال عقبه: وهو كلام حسن محتاج إليه الغاية في تنزيل لفظ الحديث على معناه. أقول: لكن ظاهر الدماميني أن المصنف اقتصر على الاستدلال بالحديث مع مايرد عليه مما تقدم، وليس كذلك بل المصنف أشار إلى جميع الإيرادات المذكورة وتضمن كلامه الجواب عنها.

تنبيه: إنما لم يقل "أنا من غير الدجال أخوف عليكم من الدجال" لأن غير الدجال هو المحدث عنه والمقصد المهم الذي جرى الكلام لأجله فجيء به مسندا إليه مبتدأ به.. إلخ, قاله ابن زكري.

وهذا الفصل متقدم في بعض النسخ على قوله: (والأصل أن يؤخر المفسر..إلخ)



العلم

ونَكَّرُوا الأعْلامَ قُلْ قَدْ أَذْهَبُوا تَعْيِينَهَا بِالجمعِ قَدْ لا يَذْهَبُ

قوله "ونكروا الأعلام" أي وقد ينكر العلم فيجري مجرى النكرات فيكون اسم لا التبرئة، ويجر بمن الزائدة ويصرف إن كان ممنوعا كرب إبراهيمٍ رأيت، ولا يتأخر الحال عنه كما في نكرة غيره ويصح دخول أل عليه.

ينكر تحقيقا حيث يقع الاشتراك كما من زيد مثل زيد بن ثابت، و«ليس موسى بني إسرائيل وإنما هو موسى آخر»[157] وقد ينكر تقديرا حيث لا يقع اشتراك كقول أبي سفيان: لا قريش بعد اليوم، وقول بعض العرب: لا بصرة لكم، وقيل: على إضمار مثل ويرده قوله:[158]

أتبكي على زيد ولا زيد مثله سليم من الحمى بريئ الجوانح

وقيل معناه لا واحد من مسميات هذا الاسم بعد اليوم ويرده الحديث «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده» [159] والتأويل الحسن أن يقال لا واحد من مسميات هذا الاسم يصدق عليه الاسم كصدقه على هذا بعد اليوم.

وأما قوله:[160]

أزمان سلمى لا يرى مثلها الـ راؤون في شام ولا في عراق

فليس من هذا وإنما هو من الشام والعراق انتزعت أل منهما وبقيا على علميتهما. قوله "قل قد أذهبوا تعيينها بالجمع" يعني أنه يسلب العلم التعيين بالجمع والتثنية لتغيير الصورة التي وقعت التسمية بها كما سبق، ولا فرق بين كون الجمع مكسرا أو صحيحا مذكرا أو مؤنثا فيجبر بحرف التعريف إن أردت تعريفه كقوله:[161]

---

[157]- الحديث في البخاري كتاب العلم الحديث رقم :122

[158]- البيت من الطويل بلا نسبة في خزانة الأدب 98/2 وروايته: بريئ من الحمى سليم الجوانح. الشاهد فيه: تنكير العلم بجعله اسم لا النافية للجنس في قوله: لازيد مثله.

[159]- رواه البخاري في كتاب المناقب، الحديث رقم 3619.

[160]- البيت من السريع بلا نسبة في الكامل للمبرد 312/1 ويكثر ذكره غير منسوب في كتب العروض .

[161]- البيت من الطويل وهو للأسود بن يعفر نوادر أبي زيد ص/160 لسان العرب (جحا) الشاهد فيه: جبر العلمية في الخالدان بأل لما زالت بالتثنية.

وقبلـــي مـــات الخالـــدان كلاهمـــا عميـــد بـــني جحـــوان وابـــن المـــضلل

وقال زيد بن ثابت لعمر رضي الله عنهما هؤلاء المحمدون بالباب محمد بن أبي بكـــر ومحمد بن طلحة ومحمد بن حاطب ومحمد بن مسلمة، أو بالإضافة كجاء زيدُوكُم، وإن لم ترد تعريفه فلا جبر كقوله:(162)

رأيـــت ســـعودا مـــن شـــعوب كـــثيرة فلم تر عيني مثـــل ســـعد بـــن مالـــك

فائدة: اختلف في جبر التعريف المذكور بحرفه إن أردته فقال ابـــن الحاجـــب يجب وقال الرضي إن الاستقراء يقويه مع القياس وقال ابن يعيش لا يجب. واعلم أن أل هذه عهدية واكتفي في جبر التعريف الفائت بتعريف آخر وإن كـــان التعريفـــان متغايرين لأنه غاية المجهود قاله الرضي وقال ابن زكري إنها إذا كانت عهدية فهـــي مشار بها إلى مسمى العلم الأصلي قبل التثنية والجمع فالمآل واحد اهـــ باختصار من شرح الفريدة. وفي شرح المرادي: أن هذا ليس جبرا في الحقيقة بـــل هـــو كـــسائر النكرات مرادا تعريفها.

وقد يذهب تعيين العلمية أيضا بالإضافة كقوله:(163)

علا زيـــدنا يـــوم النقـــا رأس زيـــدكم بـــأبيض ماضـــي الـــشفرتين يمـــاني

قوله: "قد لا يذهب" أي وقد لا يذهب التعيين في الجمع والتثنية كعمـــايتين وهمـــا جبلان لهذيل متقاربان اسم كل منهما عماية، وجماديين لشهرين معروفين الأولى والآخـــرة وعرفات، قال في المساعد: والدليل على إبقاء العلمية فيهن أنهن لا يـــضفن ولا تـــدخل أل عليهن اهـــ. وأصله لأبي حيان.

162- البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد ديوانه بشرح البطليوسي ص/76 الشاهد فيه: عدم جبر العلمية في ســـعودا وقد زالت بالجمع.

163- البيت من الطويل ونسبه المبرد في الكامل لرجل من طيء 3/3 وروايته: ..يوم الحمى.. بأبيض مشحوذ الغرار.. وكذا العيني 371/3 خزانة الأدب 327/1 ونسبه أبو تمام في الوحشيات لعمير بن الحباب السلمي. ص/82

الشاهد فيه: قوله: زيدنا حيث ذهبت العلمية بالإضافة وقد حصل الجبر أيضا بكونها لمعرفة.

تنبيه: قال الدماميني إن عرفات ليس جمعا لعرفة وإنما هما مترادفان ورده ابن زكري بكلام الرضي إذ قال إنها كأبانين كل واحد منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع. انظر شرح الفريدة.

وَاجْعَلْ مِنَ الأَعْلامِ مَا وَزَنْتَ بِهْ فَأَعْطِيَنْهُ مَا لها فَلْتَنْتَبِهْ

يقول: ومما قد يكون من الأعلام الجنسية دون الشخصية الأمثلة لا أن كل موزون به علم. قال الدماميني: ثم إجراء الأمثلة مجرى الأعلام هو اصطلاح من النحاة مخترع من غير أن يقع ذلك في كلام العرب. وإنما تكون كذلك إذا عبر بها عن موزوناتها و لم يدخل عليها ما يقتضي تنكيرها ككل ورب ومن الاستغراقية وغيرها من علامات التنكير فتعطى ما للأعلام من الأحكام كالصرف ومنعه إن كان فيه مع العلمية سبب آخر كزيادة الألف والنون وألف التأنيث في فعلان وفعلاء ونحوهما وإلا صرف كفاعل ونحوه قال:[164]

تعرض ضيطار فعالة دوننا وما خير ضيطار يقلب مسطحا

فعالة كناية عن خزاعة والضيطار: الرجل الذي لا غناء فيه، وقال:[165]

كأن فعلة لم تملأ مراكبها ديار بكر و لم تخلع و لم تهب

والأكثر أن لاتجري مجراها إن كان موزون هذه الأسماء معها قاله الرضي.

وَقَدْ يُرَى كَوَصْفِ مَا قَدْ سَبَقَهْ وَهَكَذَا الأَعْدَادُ مِنْهَا المطْلَقَهْ

يقول: وإن قرن مثال بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه في الصرف وعدمه تقول: مررت برجل فاعلٍ تكني به عن فاضل مثلا فيصرف لأن حكم المكنى عنه الصرف، وتقول مررت برجل أفعلَ تريد أفضل مثلا فتمنعه من الصرف وإن كان نكرة لأنه كناية عن صفة لا تصرف، ويدل على أنه في موضعها أن موقعه هنا موقع النعت إذ لا يتأتى أن يكون علما هنا لأن العلم لا يوصف به ولأن المعرفة لا تكون صفة للنكرة، وهذا مذهب

164– البيت من الطويل وهو لعوف بن مالك. القاموس المحيط (ف ع ل).

165 –البيت من البسيط وهو للمتنبي. ديوانه ص/278 ط/ دار صادر خزانة الأدب 111/3

فعلة كناية عن اسم المرثية وهي خولة أخت سيف الدولة.

سيبويه وخالفه المازني فقال هو مصروف وانتصر له السيرافي بأن أفعل أقصى أحواله أن يكون كأربع إذا وصف به فهو اسم وصف به، وما هو كذلك لا يمنع من الصرف ورده ابن الضائع بأن أربعا وضع على أن يكون اسما ووصفا فعرضت له الوصفية فلم يعتد بها، وأفعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسما ولا صفة فينبغي أن يراعى له حكمه العارض له اهـ من الدماميني. وابن الضائع المذكور هو بالضاد المعجمة والعين المهملة شيخ أبي حيان فقد نقل كلامه في شرحه، أما ابن الصائغ بالصاد المهملة وإعجام الغين فهو تلميذه. قوله: (وهكذا الأعداد..إلخ) يعني أن الأعداد المطلقة عن المعدود أي التي لم تتقيد بمعدود مذكور ولا محذوف وإنما تدل على مجرد العدد، تحسب من علم الجنس كالأمثال الموزون بها فلا تنصرف إن انضم إلى العلمية سبب آخر، كقولك ستة ضعف ثلاثة وثلاثة نصف ستة فيمتنع هذا ونحوه للعلمية والتأنيث. والذي في التسهيل: "وكذا بعض الأعداد المطلقة" لكن قال ناظرالجيش في شرحه: واعلم أنني لم يظهر لي اقتصار المصنف على بعض الأعداد لأنه إن ثبت أن الأعداد المطلقة محكوم بعلميتها فلأي شيء قصر الأمر على بعض الأعداد، وكان الأولى أن يقول وكذا الأعداد المطلقة. أي كما قال الناظم هنا.

قال في المساعد: والمصنف وافق الزمخشري في هذه المسألة و لم ينقلها عنه بل نقلها غيره وهو صاحب رؤوس المسائل، وقال بعض الشيوخ هي مصروفة.

قلت: ويخيل لي أن هذه المسألة أيضا كإجراء الأمثلة مجرى الأعلام، مما اخترعه النحاة واصطلحوا عليه إذ لا تأتي العرب -فيما أظن- بالأعداد مطلقة بل مقيدة إما لفظا أو تقديرا.

وَعَنْ كَهِنْدَ كَنِّ مِنْ فُلانَهْ وَعَنْ سَكَابِ كَنِّ بِالفُلانَهْ

يعني أنهم يكنون بفلانة عن علم مؤنث عاقل كهند وبفلان عن علم مذكر عاقل كزيد؛ قال:[166]

166 -البيت من الطويل وهو لعروة بن حزام ديوانه ص/42 وروايته: ألا لعن .

ألا قاتـــل الله الوشـــاة وقـــولهم فلانـــة أمـــست خلـــة لفـــلان

ويجريان مجرى العلم فلا تدخلهما اللام، ويمتنع صرف فلانة، وكنوا بالفلانة عن علم مؤنث لا يعقل كسكاب وهو علم فرس من السكب وهو الجري ونحو كساب علم كلبة، وندر قول سودة ماتت فلانة تعني شاة. وكنوا بالفلان عن علم مذكر لا يعقل كلاحـق، وزادوا فيهما أل فرقا بين علم من يعقل وعلم ما لا يعقل. وجعلوها في علم ما لا يعقل لأن علميته دخيلة على من يعقل لأن أصل الباب له فكانت زيادتها في الأقل أولى منها في الأكثر تقليلا للزيادة قاله ابن الحاجب، وقال الرضي إن كناية أعلام البهائم أولى باللام لأن إنـس الإنسان بجنسه أكثر فهو عنده أشهر من أعلام البهائم فكأن فيها نوع تنكير اهـــ، وقـد جعل ابن الحاجب فلانا وفلانة موضوعين لحقيقة أعلام من يعقل إذ لها حقيقة ذهنية كمـا ذلك لجنس الأسد ونقضه الرضي بقول الشاعر:[167]

وإذا فـــلان مـــات عـــن أكرومـــة رقعـــوا معـــاوز فقـــده بفـــلان

وقوله:[168]

وحتى سألت القرض عنـد ذوي النـهى ورد فـــلان حـــاجتي وفـــلان

قول الناظم: (كَنِّ من فلانه) من فيه بمعنى الباء.

وَهَنَـــةً لأَمَـــةٍ قَـــدْ ذَكَـــرُوا وَأَذْهَبُـــوا التَّـــاءَ لمـــا قَـــدْ ذَكَّـــرُوا

يعني أنهم كنوا بهنة عن اسم جنس مؤنث غير علم من ذوات العقل كأمة، وبهن بلا تاء عن اسم جنس مذكر كرجل. قوله: وأذهبوا راجع إلى الثلاثة: فلانة والفلانــة وهنــة، وقيل إنما يكنى بهنة عما يستقبح وقيل عن الفرج خاصة، ولا يكنى بهن عن علم عاقــل ولا غيره كأسامة إلا ما ندر كقوله:[169]

الله أعطـــاك فـــضلا مـــن عطيتـــه على هن وهـــن في مـــا مـــضى وهـــن

---

[167]- البيت من الكامل و قد رواه الأصمعي من قول مرار الفقعسي. تعليق الفرائد، 167/2

[168]- البيت من الطويل وهو لمعن بن أوس. خزانة الأدب 255/3.

[169]- البيت من البسيط وهو لابن هرمة. خزانة الأدب 259/3

يخاطب الحسن بن زيد، وكنى عن عبد الله وحسن وإبراهيم، والصحيح أنهن كنايات عن أسماء أجناس.

وَقُلْ بِقَدْ جامَعْتَ قَدْ هَنَيْتَا وَبِحَدِيثٍ كَيْتَ كَيْتَ ذَيْتَا

قوله: (وقل بقد جامعت..إلخ) قال في التسهيل: "وبهنيت عن جامعت ونحوه" أي ولما كان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن فعل الجماع ونحوه من الأفعال التي يقصد سترها بهنيت كما كنوا عن الفرج بهن. قوله: "ونحوه" أي كلامست ومسست وباشرت ورفثت وباضعت.

قول الناظم: (وبحديث كيت..إلخ) أي وكنوا بكيت بسكون الياء مخففة، وكيت بتشديد الياء وبذيت وذيت بتخفيف الياء من الأولى وتشديدها من الثانية عن الحديث، ولا يستعملان إلا مكررين، ولا تستعمل ذيت إلا بعد كيت وهما مبنيان لنيابتهما عن الجملة فتقول جاءني فلان وقال لي كيت وكيت؛ ومحل كيت النصب وإن كان مفردا لأنه كناية عن جملة، وفي كلام الفارسي إذا قلت كان من الأمر كيت وكيت، فكان شأنية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما كما لا يكون اسمها جملة؛ قال ابن هشام: لله در هذا الإمام ما أتم نظره اهـ من الدماميني.

وَافْتَحْ أَوِ اكْسِرَنْ أَوِ اضْمُمَنْ إِذَا خَفَّفْتَ وَالتَّشْدِيدَ مَعْ فَتْحٍ خُذَا

يعني أن التاء من كيت وذيت مثلثة فتفتح وتكسر وتضم إذا خففت الياء وليس مع التشديد إلا الفتح. قال الرضي: وإنما بنيتا لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملةُ من حيث هي لا تستحق إعرابا ولا بناء لأنهما من عوارض الكلم وأورد أنه كان يجب أن لا تكون مبنية أيضا كالجمل، وأجاب بأنه يجوز خلو الجمل عن الإعراب والبناء لأنهما من صفات المفرد، ولا يجوز خلو المفرد منهما مثلها فبقي على الأصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه وهو البناء إذ بعض المبنيات يكفيه عريه عن سبب الإعراب سببا للبناء كما قيل: عدم العلة علة العدم؛ وقد نقل صاحب النتائج كلام الرضي المذكور وقال إنه مدفوع بأصالة الإعراب في الأسماء اهـ. وبناؤهما على الفتح استثقالا للياء كأينَ وعلى الكسر والضم تشبيها بجيْرِ وحيثُ.

وَجَـــوَّزُوا الْعَطْـــفَ وَغيْـــرَهُ كَـــذَا مُكَـــرَّراً بِـــالْعَطْفِ لا غَـــيرُ كَـــذَا

يعني أنه يجوز العطف في كيت المكررة وفي ذيت أيضا وترك العطف فتقول كيـــت وكيت وذيت وذيت أو كيت كيت وذيت ذيت.

وتكون كناية عن مفرد معرفة، لقول بعض أئمة اللغة قيل لبعضهم: "أما كان بمكان كذا وجذ؟ قال: بلى وجاذا" منصوب بأعرف مضمرة، أو نكرة ومنه الحـــديث: «يقـــال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا» [170]. وعن العدد كما يأتي، وتكون مركبة مـــن كاف التشبيه وذا الإشارية نحو: رأيت عمرا قائما وزيدا كذا، وقوله:[171]

وأســـــلمني الزمـــــــان كـــــذا فـــــــلا طـــــــرب ولا إنـــــــس

انظر المغني. ومثل كيت وذيت في كونهما كنايتين كذا حال كونه مكررا بالعطف لا بغيره. فـــ"كذا" الأولى في بيت الناظم مبتدأ، والثانية خبرها وقوله "لاغـــير" أي لا غـــير العطف وهو الإفراد.



170– انظر صحيح مسلم كتاب الإيمان، الحديث رقم 467.

171– البيت من مجزوء الوافر في المغني 431/1 السيوطي شرح شواهد المغني 514/2 لم يعلق عليه. الشاهد فيه: قولـــه: كذا ذا اسم إشارة والكاف للتشبيه.

اسم الإشارة

لا تَلْحَقُ الْكَـافُ سِوَى ذِي تِي وَتَـا   مِـنَ المؤَنَّـثِ وَمَعْهَـا ثَبَتَـا
كَتَلْـكَ تَالِـكَ وتِلْـكَ تَيْكَـا   وَتِيـكَ تِيلِـكَ وذِيـكَ ذَيْكَـا

يعني أن الكاف لا تدخل على شيء من الألفاظ التي يشار بها للمؤنث إلا هذه الألفاظ وهي: ذي وتي وتا كتلك بتاء مفتوحة ولام ساكنة، وتالك بتاء فألف فلام مكسورة، قال:[172]

تعلم أن بعد الغي رشدا   وأن لتالك الغمى انقشاعا

وأصلهما تا فإن حركت اللام ثبتت الألف وإلا حذفت لالتقاء الساكنين.

وتلك بتاء مكسورة فلام ساكنة وهي الفصحى قاله أبوحيان وتيك بكسر التاء وتيك بفتحها وتيلك بتاء مكسورة فياء ساكنة فلام مكسورة، حكاها الفراء وأنشد عليها:[173]

بآية تيلك الدمن الخوالي   عرفت منازلا لو تنطقينا

وأصل الأربعة تي بإلحاق الكاف وحدها مع كسر التاء أوفتحها أومع اللام فإن حركت ثبتت الياء وإلاحذفت لالتقاء الساكنين.

وذيك بكسر الذال وأنكرها ثعلب. قال في المواهب: ولم أر من تعرض لذيك بفتح الذال.

قوله (ومعها ثبتا) أي لا تلحق الكاف سوى الكلم الثلاث ومعها ثبتت الكاف فهو تاكيد لمفهوم قوله (لا تلحق الكاف) إلخ.

وَرُبمَـا أُلاَّكَ قِيـلَ آلِـكْ   كَمَـا يَقُولُـونَ هُـلاَءِ ذَائِـكْ
وَقَـدْ رَوَى ابْـنُ مَالِـكٍ ذَانِيكَـا   عَـنْ بَعْـضِهِمْ وَهَكَـذَا تَانِيكَـا

---

172 – البيت من الوافر وهو للقطامي. خزانة الأدب 2/4.

173 – البيت من الوافر وهو في تعليق الفرائد 313/2 وروايته: عجبت منازلا ...إلخ وفي الدرر 232/1 بلا نسبة فيهما

أي وربما أشاروا للمتوسط بألاك همزة مضمومة فلام مشددة، حكاها بعض أهل اللغة، وعليه قوله:[174]

من بين ألاَّك إلى ألاَّك

ويقولون في ذلك آلك همزة مفتوحة ممدودة بعدها لام مكسورة. قال الدماميني: وينبغي أن يكون كل من الهمزة والذال أصلا وأن لا يكون أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما اهـ.

وقد يقال هلاء والأصل ألاء فأبدلت الهمزة هاء كقولهم في إياك هياك. وقد يقال هوْلاء كتوراب، حكاها أبو علي الشلوبين عن بعض العرب، وأنشد:[175]

تجلد لا يقل هَوْلاء هذا بكى لما بكى أسفا علينا

وبحث فيه الدماميني. وقد تبدل لام ذلك همزة فيقال ذائك. قوله: وقد روى ..إلخ أي وقد روى محمد بن مالك في التسهيل ذانيك في ذانّك بالتشديد بإبدال آخر المثلين ياء وهكذا تانيك في جواز إبدال نونها الثانية.

وَبِأَرَيْتَ وَبِـ"هَا" قَدِ اتَّصَلْ ذَا الْكَافُ وَالنَّجَا رُوَيْدَ حَيَّهَلْ

حَسِبْتَ نِعْمَ بِيسَ كَلاَّ وَبَلَى أَبْصِرْ وَلَيْسَ قُلْ بِهَا قَدْ وُصِلا

يعني أن هذه الكاف تتصل بأريت موافقة أخبرني مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء وليس الإسناد إليها مزالا عن التاء خلافا للفراء. قاله في التسهيل. قوله: "موافقة أخبرني" أي لا بمعنى علمت فإن همزتها للاستفهام والكاف فيها ضمير منصوب تجب مطابقته للتاء نحو أريتك ذاهبا وأريتماكما ذاهبين وأريتموكم ذاهبين وأريتك ذاهبة وأريتماكما ذاهبتين وأريتكن ذاهبات لأن ذلك جائز في أفعال القلوب لقوله الآتي: (وأضمر الفاعل والمفعول.. إلخ) ويقال في جوابه نعم أو لا اهـ.

174- الرجز بلا نسبة في المساعد 185/1 وفي الدرر 235/1

175- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 136/2 وروايته : أسفا وغيظا وفي خزانة الأدب 2/ 270 قائلا : وذكر عن الشلوبين في حاشية المفصل رواية أخرى: ...... أسفا عليكا، ورواية المصنف في شرح التسهيل : حذرا عليكا 235/1 والمثبت هنا رواية الدماميني 2/ 320. الشاهد فيه: قوله: هَوْلاء بسكون الواو.

والتي بمعنى أخبرني منقولة من رأى بمعنى علم عند ابن هشام فمـــا بعـــدها ظـــاهرا أومقدرا مفعوله الأول والاستفهام ظاهرا أومقدرا مفعوله الثاني ومن رأى البـــصرية عنـــد الرضي وجملة الاستفهام مستأنفة وماقبلها مذكورا أو مقدرا مفعوله.

قوله: "خلافا للفراء" لأنه يرى أن التاء حرف خطاب وأن الكاف فاعـــل لكونهـــا المطابقة للمسند إليه. ورده المصنف بأن الكاف يستغنى عنها والتاء لا يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية، والتاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجمـــاع، والكـــاف بخلاف ذلك. وقال الكسائي إن التاء فاعل والكاف مفعول ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو أريتك زيدا ماصنع لأنه المفعول الثاني ولكن الفائدة لاتتم عنده فلا يجـــوز الاقتصار عليه، ورجع ابن مالك في التوضيح إلى مذهب الفـــراء فخَـــرَّج «ماعـــسيتهم أن يفعلوا» على أن الهاء والميم فاعل والتاء حرف خطاب وأن يفعلوا سد مسد مفعولي عـــسى لتضمنها معنى حسب .

وتتصل الكاف أيضا بها بمعنى خذ فيقال هاك، وبالنجا بمعنى أسرع فيقال النجـــاك، قال:[176]

فيـــا رحمـــة الله النجـــاك النجـــا لـــك أنالـــك غـــوث المـــسنتين أنالـــك

ورويد بمعنى أمهل، فيقال رويدك وحيهل بمعنى أقدم أو أقبل أو أعجل فيقال حيهلك أسماء أفعال احترازا من أن يكون النجا ورويد مصدرين. وتتصل الكاف أيـــضا بحـــسبت وحمل عليه أبو علي الفارسي قوله:[177]

لـــسان الـــسوء تهديـــه إلينـــا وجئـــت ومـــا حـــسبتك أن تجينـــا

بفتح التاء من حسبتك ليلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل يحتمل كـــون أن وصلتها بدلا من المفعول الأول وهو الكاف وأغنت عن الثاني كما قيل في قراءة حمـــزة:

176– البيت من الطويل و لم أقف عليه.

177– البيت من الوافر وهو في شرح شواهد المغني 42/1 بلا نسبة و لم يعلق عليه السيوطي. ورواية المغني: وحنت من الحين: الهلاك.

﴿ولا تحسبن الذين كفروا أن ما نملي لهم﴾ بالخطاب، ويحتمل أن تكون الكاف مفعولا أول و"أن" زائدة على مذهب الأخفش.

وتتصل بنعم فيقال نعمك وبيس فيقال بيسك وكلا التي هي حرف زجر وردع فيقال كلاك. وتتصل ببلى فيقال بلاك، وبأبصر فيقال أبصرك زيدا تريد أبصر زيدا وليس فيقال ليسك زيد قائما. كقوله:[178]

ألستك جاعلي كابني جعيل هداك الله أو كبني جناب

قوله قد وصلا أي قليلا جدا.

وَفَصْلُ "هَا" بِكَأَنَا قَدِ اطَّرَدْ وَبِسِوَاهُ نَادِرًا أَيْضًا وَرَدْ

يعني أنه يطرد فصل ها التنبيه من اسم الإشارة المجرد من الكاف بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كقوله:[179]

أحولي تنفض استك مذرويها لتقتلني فها أنا ذا عمارا

وها نحن أولاء، وفي حديث السائل عن أوقات الصلاة: «ها أنا ذا يا رسول الله»[180]. وفصلها بغير ضمائر الرفع المنفصلة نادر كقوله:[181]

تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك

ففصل بين ها وذا بقوله لعمر الله، وقوله:[182]

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها ها وذا ليا

178– البيت من الوافر والشطر الأول بلا نسبة في التذييل والتكميل 205/3 والبيت للحطيئة في ديوانه ص/49 ط/دار الكتب العلمية وروايته: ألست بجاعلي...إلخ ولاشاهد

179– البيت من الوافر وهو لعنترة ديوانه شرح البطليوسي ص/ 57 الشاهد فيه: ها أنذا حيث فصل بين ها التنبيه واسم الإشارة بأنا.

المذروان: أطراف الألية.

180– الموطأ: كتاب وقوت الصلاة، الحديث الثالث.

181– البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى ديوانه شرح البطليوسي ص/ 103 خزانة الأدب 475/2

الذرعُ: الطاقة.

182– البيت من الطويل ونسبه الأعلم والأندلسي للبيد خزانة الأدب: 2/ 481

ففصل بينهما بالعاطف أي وهذا ليا. قال الدماميني: كذا قالوا، وفيه تعسف بتقديم ما في حيز العاطف عليه، ويظهر لي أن ها هذه اسم فعل بمعنى خذ ولا غبار عليه، ويظهر أيضا في كلام المصنف انتقاد من جهة أن لنا صورتين يقع فيهما الفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة وليس ذلك شيئا من أنا وأخواته، ومع ذلك هو كثير لا قليل، أحدهما الكاف نحو: ﴿أهكذا عرشك﴾ وقوله:

ما هكذا يا سعد تورد الإبل[183]

والثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لا ها الله.

قال أبوحيان: وليس من هذا قوله:[(184)]

ها إن ذي عذرة إلا تكن نفعت..إلخ

لأن ذي اسم إن وعذرة الخبر لأنك لو قلت هذي إن عذرة لم يكن كلاما فـ"ها" هنا لم تدخل على اسم الإشارة اهـ.

قال تلميذه ناظر الجيش: و لم يظهر لي ماقاله والمصنف أورد هذا البيت على أن الأصل فيه (إن هذي عذرة) فقدم ها التنبيه قال :وهذا واضح ولاأعرف كيف قدر الشيخ إن مؤخرة عن إسم الإشارة ولا ما الموجب له.

وَقَدْ تُعَادُ بَعْدَ أَنْ قَدْ فُصِلَتْ لأَجْلِ تَوْكِيدٍ لما قَدْ وُضِعَتْ

وقد تعاد ها التنبيه بعد الفصل توكيدا لما له وضعت من التنبيه كقوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾.

قال أبو حيان وهو مخالف لظاهر كلام سيبويه إذ استدل بالآية على أن "ها" في ها أنت ذا قد تكون غير مقدمة بل تدل على التنبيه مع غير اسم الإشارة كما تدل عليه معه،

---

[183] ـــ الرجزلمالك بن زيد مناة وصدره : (أوردها سعد وسعد مشتمل) والشاهد فيه الفصل بكاف التشبيه بين ها التنبيه واسم الإشارة. مجمع الأمثال للميداني 125/1 ط: دار الكتب العلمية .

[184]- البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني، وتمامه: فإن صاحبها مشارك النكد. مختار الشعر الجاهلي 1/ 155 خزانة الأدب 478/2.

قال: فلو كانت ها المقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء، قال أبو حيان: وهو استدلال واضح اهـ من شرحه على التسهيل.

يعني أنه إذا لم تكن "ها" مقدمة بل أتي بها ابتداء لم يتجه أنها قد تعاد بعد الفصل توكيدا إذ لا إعادة ولا فصل لأنهما اثنان. انظر بحث ناظر الجيش في المسألة .

أَشِرْ لِعَظْمَةٍ لِما قَدْ قَرُبَا ... بِما لِضِدِّهِ يَجِي وَأَوْجَبَا
حِكَايَةَ الحَالِ إِذَا بِنَحْوِ ذَا ... كُنْتَ مُشِيرًا لِبَعِيدٍ تَنْفُذَا

قوله: "أشر لعظمة لما قد قربا بما لضده يجي" يعني أنه قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير كقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ ولعظمة المشار إليه نحو: ﴿فذلكُنّ الذي لُمْتُنَّني فيه﴾ بعد أن أشار النسوة بهذا حيث قلن: ﴿ما هذا بشرا﴾ والمجلس واحد، وذلك لأن يوسف عند امرأة العزيز أعظم منزلة منه عند النسوة فأشارت بما يشار به للبعيد إجلالا وإعظاما.

قوله "وأوجبا حكاية الحال ..إلخ" أي وينوب ذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال نحو: ﴿هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾. وحكاية الحال أن تنزل ماهو واقع في الماضي كأنه واقع الآن .قال في المغني إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لإحضاره في الذهن كأنه مشاهد حالة الإخبار.

قوله "أشر لعظمة" العظمة محركة وسكنها للضرورة.

أَشِرْ بِما يجِي لِوَاحِدٍ إِلَى ... جمعٍ أَوِ اثْنَين وَلَكِنْ قَلِّلا

يعني أنه قد يشار بما للواحد إلى جمع وتثنية وهو قليل كقوله:[185]

ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس كيف لبيد

أي سؤال هؤلاء الناس، وقوله تعالى: ﴿لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك﴾ أي بين الفارض والبكر، وقوله:[186]

185- البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة. خزانة الأدب 339/1

186- البيت من الرمل وهو من قصيدة لعبد الله بن الزبعرى. السيوطي شرح شواهد المغني 549/2 ورواية الأغاني: لكلا ذينك وقت وأجل، ولا شاهد فيها 177/15

إن للخــــــير وللــــــــشر مــــــدى   وكـــــلا ذلــــك وجـــــه وقَبَـــــل

والقبل بفتحتين المكان المرتفع أي كلا ذين الأمرين الخير والشر.

قال الدماميني: ولا يخفى أن هذه الشواهد محتملة للتأويـــل فـــلا تثبـــت الـــدعوى بمجردها. وأصله للمرادي

وَرُبمـــــا تَعَاقَبَـــــا إِنْ وَقَعَـــــا   قَبْلَهُمَـــا الَّـــذِي لَـــهُ قَـــدْ وُضِـــعا

يعني أن ما يشار به للبعيد وما يشار به للقريب يتعاقبان مشارا بهما إلى مـــا وليـــاه كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى عليه السلام: ﴿ذلك نتلوه عليك من الآيـــات والـــذكر الحكيم﴾ ثم قال: ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾. فأشار بذلك إلى ما أشـــار إليـــه بهـــذا، ومذهب الجرجاني أن ذلك يكون للحاضر بمعنى هذا، وأنكر هذا السهيلي. انظر شرح أبي حيان.

قلت: ولعل النكتة البلاغية في الآية هي أن إشارة البعد أوَّلا لتعظيم القصة ثم جيء بإشارة القرب على الأصل والله تعالى أعلم.



الموصول الحرفي

وهو اسم مفعول في الأصل من وصلت الشيء بغيره إذا جعلته من تمامه، قال:[187]

في ليل صول تناهى العرض والطول ... كأنما ليله بالليل موصول

واصطلاحا اسمي وسيأتي، وحرفي وهو المبوب له هنا وإنما عقد له فصلا هنا لمشاركته للاسمي في الاسم وإلا فالكلام في المعارف وإنما قدمه لقلة الكلام عليه.

قولنا: الحرفيُّ، يدخل فيه جميع الحروف لكن المراد بالحرفي ما يؤول مع صلته بالمصدر وهذا الذي خصه بهذه التسمية، وبالاسمي ما يفتقر إلى جملة وعائد فخرج ماعداهما.

مَوْصُولُنَا الحَرْفِيُّ مَا أُوِّلَ مَعْ ... صِلَتِهِ بِمَصْدَرٍ حَيْثُ وَقَعْ

يعني أن المراد بالموصول الحرفي ما أول مع صلته بمصدر حيث وقع و لم يحتج إلى عائد، فخرج ما أول دون صلته نحو ﴿على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ أي العدل أقرب للتقوى، أو ما أولت صلته دونه نحو ﴿ومن حيث خرجت﴾ أو ما أول مع الصلة لكن بغير مصدر نحو: جاء الذي قام أبوه، أو ما أول مع صلته بمصدر لاحيث وقع كهمزة الاستفهام فإنها تؤول مع صلتها بمصدر لكن بقيد كونها بعد سواء نحو ﴿سواء عليهم آنذرتهم﴾ أي إنذارك إياهم، أو ما أول مع صلته بمصدر حيث وقع لكن احتاج إلى عائد نحو ضربت الذي ضربته أي ضربك الذي ضربته فالذي موصوف به مصدر محذوف

قال يس في حاشيته على التصريح: قال اللقاني: يرد على هذا الحد – يعني حد صاحب التصريح لأنه لم يذكر حيث وقع – همزة التسوية نحو ﴿سواء عليهم آنذرتهم﴾. وأجاب الشهاب القاسمي بأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل أن الإنذار لا استفهام فيه؛ وفيها استفهام.

قوله "ما أول.. إلخ" مبتدأ خبره "موصولنا الحرفي" إذ لوكان موصولنا مبتدأ لم يدخل شيء من المخرجات.

---

[187]– البيت من البسيط وهو لحندج بن حندج. الأمالي ص/105 ط/ مؤسسة الثقافة.

وَذَاكَ أَنْ وَالْوَصْلُ فِعْلٌ صُرِّفَا   وَكَيْ بِمَا ضَارَعَ لِلَّامِ قَفَا

والموصولات الحرفية ستة منها: أن الناصبة مضارعا لا المخففة من الثقيلة نحو﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ ولا المفسرة نحو﴿وأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا﴾ ولا الزائدة نحو﴿ولما أن جاء البشير﴾ وصلتها فعل متصرف لا جامد كعسى سواء كان مضارعا نحو أريد أن أقوم، أو ماضيا نحو أعجبني أن قمت، أو أمرا نحو كتبت إليه بأن قم، حكاه سيبويه، وخالفه أبو حيان في وصلها بالأمر وقال إن كل شيء سمع من ذلك فأن فيه تفسيرية واستدل بدليلين أحدهما أنه إذا قدر بالمصدر فات معنى الأمر ،ورد بأنها مع الماضي والمضارع كذلك، الثاني أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا؛ فلا يصح: أعجبني أن قم، ولا كرهت أن قم، كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع،ولما فيه من اجتماع أداتي استقبال، ورد بحكاية سيبويه: كتبت إليه بأن قم، لأن حرف الجر لا يدخل على جملة صريحة، وأجاب بأنها محتملة للزيادة مثلها في قوله:[188]

هن الحرائر لا ربات أخمرة   سود المحاجر لا يقرأن بالسور

وهذا وهم لأن حروف الجر زائدةً أو غيرَ زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله، قاله الدماميني.

وقول الطرة: (ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا) أما بالمضارع فمجمع عليه وأما حكاية الاتفاق بالماضي ففيها نظر لأن ابن طاهر مخالف فيها مدعيا أن الموصولة بالماضي ليست الموصولة بالمضارع لأن "أن" الناصبة تخلص المضارع للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، ولأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، وقد أجاب ابن هشام عن الأول بانتقاضه بنون التوكيد فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد ، وبأدوات الشرط فإنها

188- البيت من البسيط وهو للراعي النميري واسمه عبيد بن حصين، لقب الراعي لكثرة وصفه للإبل. شرح شواهد المغني 336/1 الشاهد فيه: زيادة الباء في قوله: بالسور.

أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق ،وعن الثاني بأنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله.

وقد استشكل الشيخ المحقق أبو عبد الله المسناوي تصور الخلاف بين ابن طاهر وغيره فكتب إلى فقهاء الوقت وطلبته في ذلك ،وحاصل إشكاله أن الكل يتفق على أنه لا عمل لها باعتبار المحل وعلى صحة التأويل بالمصدر فلم يظهر أثر لكونها عين الداخلة على المضارع أو غيرها مع عدم ذكر ما يردها إليه المنكر للعينية من بقية أقسامها المعروفة بل لا تقبل فيما يظهر الرد إلى واحد منها. فأجاب عنه تلميذه ابن زكري بما ضمنه شرحه للفريدة، وحاصل جوابه، أنه لا يلزم من الاتفاق على ما ذكر في السؤال الاتفاق على غيره، وأنها عند ابن طاهر من قبيل المشترك وضعت مع غير المضارع للسبك وحده ومع المضارع له وللتخليص للاستقبال، وعند الجمهور من قبيل المتواطئ وضعت مع المضارع وغيره للمعنى المصدري ليس غير ودلالتها مع المضارع على الاستقبال عارضة فلا تضر في ادعاء العينية، فظهر ما يختلف فيه القولان وليس ظهور الأثر بحسب الأحكام اللفظية شرطا في تحقق الخلاف النحوي، قال: وعُلم أنها عند المنكر للعينية هي المصدرية نفسها لأنه وافق على التأويل مع غير المضارع وبه يتحقق القسم ولا يتوقف ذلك على التخليص ولا على النصب اهـ بتصرف.

قوله: "وكي بما ضارع" أي ومنها كي وتوصل بفعل مضارع مقرونة بلام التعليل لفظا، نحو جئت لكي أقرأ، ويتعين كونها مصدرية إذ لا يدخل حرف جر على مثله أو تقديرا نحو جئت كي أقرأ، ويحتمل حينئذ أن تكون حرف جر والنصب بأن مقدرة، ولا تستعمل كي وصلتها مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بالإضافة ولا بحرف غير لام التعليل بخلاف أن.

وَأَنَّ وَالْوَصْلُ ابْتِدَاءٌ وَخَبَرْ ... وَمَا بِذِي تَصَرُّفٍ لا مَا أَمَرْ

قوله: "وأنّ والوصل ابتداء وخبر" يعني أن من الموصولات الحرفية أنّ بفتح الهمزة وتشديد النون وتوصل بمعموليها وهما اسمها وخبرها فتؤول بمصدر خبرها مضافا إلى اسمها نحو بلغني أن زيدا قائم فتأويله بلغني قيام زيد، وكذا بلغني أنك في الدار أي استقرارك فيها

لأن الخبر في الحقيقة المنوي من استقر أو مستقر، وكذا إن كان الخبر جامدا نحو بلغني أنك زيد، قال الرضي: أي زيديتك فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفارسية والضاربية والمضروبية. وقال ابن هشام: يقدر بالكون أي كونك زيدا، لأن كل خبر جامد تصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون. قوله "وما بذي تصرف.. إلخ" أي ومنها "ما" وتوصل بفعل متصرف احترازا من الجامد كعسى ونعم، وسمع وصلها بليس شاذا كقوله:[189]

أليس أميرَيْ في الأمور بأنتما   بما لستما أهل الخيانة والغدر

وقوله "أميري" بحذف النون تشبيها له بالمضاف.

ولا توصل بفعل أمر وأكثر ما توصل بالماضي نحو: ﴿وضاقت عليهم الأرض بما رحبت﴾ ونحو﴿بما نسوا يوم الحساب﴾. واشترط السهيلي أن يكون الفعل عاما نحو أعجبني ما صنعت، لا خاصا نحو أعجبني ما جلست ووافقه صاحب البسيط، وترده الآية. وأن يكون المحل صالحا لما التي هي موصول اسمي. وتختص بنيابتها عن ظرف زمان وتسمى هذه ما المصدرية الظرفية نحو أكرم زيدا ما دام صديقك أي مدة دوامه صديقك، فحذف الظرف وخلفته "ما" وصلتها كما جاز في المصدر الصريح كجئتك صلاة العصر وقدوم الحاج،وتكون موصولة في الغالب بفعل ماضي اللفظ مثبت نحو: ﴿ما دمت حيا﴾ أو مضارع منفي بلم كقوله:[190]

ولن يلبث الجهال أن يتهضموا   أخا الحلم ما لم يستعن بجهول

ومن غير الغالب وصلها بمضارع مثبت كقوله:[191]

189- البيت من الطويل و لم يسم قائله. السيوطي شرح شواهد المغني 717/2

190- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر 254/1 وفي تعليق الفرائد 277/2 وقد نسبه البحتري في الحماسة لكعب بن سعد الغنوي ص/201 وكذا في الخزانة 6/3 ونسب في الحماسة البصرية لمالك بن حريم الهمداني 44/2. الشاهد فيه: وصل ما المصدرية بالمضارع المنفي بلم في قوله ما لم يستعن. التهضم : الظلم.

191- البيت من الوافر وهو للبُرج بن مُسهر. السيوطي شرح شواهد المغني 1/ 281. الشاهد فيه: وصل ما المصدرية الظرفية بغير ماض في قوله: ما يطوف.

يطوف ما يطوف ثم يأوي ذوو الأموال منا والعديم

قوله: "وتختص بنيابتها عن ظرف..إلخ" خلافا لابن جني فقد ذهب إلى أنَّ أنْ تشاركها في هذا المعنى. وتبعه الزمخشري، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أن آتاه الله الملك﴾ ونحو: ﴿أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله﴾ وقوله :[192]

فوالله ما إن شهلة أم واحد بأوجع مني أن يهان وحيدها

قال في المغني: والتعليل في الآيات والبيت ممكن وهو متفق عليه فلا عدول عنه اهـ. وليست ما المصدرية اسما فتفتقر إلى عائد خلافا للأخفش وابن السراج. فإذا قلت أعجبني ما صنعت فتقديره عند سيبويه والأكثرين صنعك ولا ضمير أصلا. والتقدير عندهما الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله: (بما لستما أهل الخيانة والغدر) لأنه لا يتأتى فيه تقدير رابط وتوصل بجملة اسمية على رأي طائفة، منهم الأعلم الشنتمري والسيرافي وابن خروف وجعل منه قوله:[193]

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب

والبيت متأول على أن ما كافة. والشاهد الصريح قوله:[194]

واصل حبيبك ما التواصل ممكن فلأنت أو هو عن قريب ترحل

تنبيه: قول الطرة: "وليست اسما فتفتقر إلى ضمير..إلخ" كذا في التسهيل باللفظ لكن الخلاف المشار إليه عام في المصدرية لا في خصوص الظرفية كما يوهمه سياقهما فكان حقهما التصريح بذلك، قاله الدماميني. قال في النتائج وقد سبقه إليه ابن عقيل بسبك اللفظ وأبو حيان والمرادي بالتصريح به.

وَلَوْ كَمَا بِتِلْوِ مُفْهِم التَّمَنْ وَمَنْ يَزِدْ فِيهِ الَّذِي فَمَا وَهَنْ

192- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المغني ص/431 وروايته:

وتالله .... بأوجد مني أن يهان صغيرها.

وفي شرح الشواهد للسيوطي 716/2.

193- البيت من البسيط وهو للكميت بن زيد. معاهد التنصيص 88/3

الكلب: مرض يصيب من عضة الكلب.

194- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 221/1 وروايته: ذاهب, وفي تعليق الفرائد برواية الشرح 281/2 غير منسوب . الشاهد فيه: وصل ما المصدرية الظرفية بالجملة الإسمية في قوله : ما التواصل ممكن.

قوله: "ولو كما بتلو مفهم التمن" يقول: ومنها لو التالية غالبا مفهـــم تمـــن، قـــال المرادي: وهو يشمل ودّ وأحب وتمنى واختار والمسموع ودَّ كقوله تعالى: ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾. أي تعمير. وقوله: ﴿ودوا لوتدهن فيدهنون﴾. قال الدماميني: وعدُّ ابـــن قاسم –يعني المرادي– من ذلك أحب واختار فيه نظر، لأنه لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى، لأنه قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله، إما لعارض له في طلبـــه أو لأنـــه حاصل عنده بالفعل. فأنى يكون أحب واختار من مفهم التمنى؟ .اهـــ ومن غير الغالب أن لا تكون بعد مفهم تمن، كقول قتيلة:[195]

مـــا كـــان ضـــرك لـــو مننـــت وربمـــا مـــن الفـــتى وهـــو المغـــيظ المحنـــق

قلـــت: لكن الاستفهام مما قد يفهم التمني فلا يخرج البيت عن الغالب والله تعـــالى أعلم. وقوله:[196]

وربمـــا فـــات قومـــا جـــل أمـــرهم من التواني وكـــان الحـــزم لـــو عجلـــوا

قال الدماميني: وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذي أثبته الفـــراء والفارســـي وأبو البقاء والتبريزي والمصنف. ويقول المانعون في نحو ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾ إنها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير، لو يعمر لسره ذلك. ولا يخفى ما فيه من التكلف.

وقد تغني لو المصدرية عن التمني فينصب بعدها المضارع مقرونا بالفاء، كقوله:[197]

ســـرينا إليهـــم في جمـــوع كـــأنـــها جبـــال شـــرورى لـــو نعـــان فننهـــدا

---

[195]– البيت من الكامل وهو لقتيلة وقيل ليلى بنت النضر شرح شواهد المغني للسيوطي 648/2

المحنق: المُغْضَب.

[196]– البيت من البسيط وهو للقطامي. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص/1009 وقد نسبه ابـــن هـــشام في المغـــني ص/350 والدماميني في تعليق الفرائد للأعشى وليس في ديوانه.

[197]– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للزجاج 443/2 وروايته: تُعان, وفي العيني 413/4 وشرورى : جبل لبني سليم, ننهدا: ننهض.

الأصل وددنا لو نعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه فأشبهت لو ليت في الإشعار بمعنى التمني فنصب جوابها كما ينصب جواب ليت، وقيل إن فننهدا من باب العطف على المصدر لأن قوله "لونعان" يقدر بالمصدر كأنه قال وددنا الإعانة فننهض إلى الأعداء.

وصلة لو كصلة ما فتوصل بفعل متصرف غير أمر نحو: وددت لو تقوم، أو لو قمت. قوله: "ومن يزد فيه الذي..إلخ" أي كالفارسي، قال: ويقوي هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة كما في قوله:[198]

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحلجين

فنصب "مثل الجديلين" وجعله صفة لـ"اللذين" اهـ على نقل المصنف قال: وبه أقول. قلت: ولعل وجه التقوية ثبوت الاشتراك في "الذي" بذلك حيث خرجت عن كونها موصولة إلى كونها موصوفة فإنه إذا ثبت خروجها عن باب النص من الموصول الاسمي إلى باب المشترك منه فلا يبعد حينئذ أن تجيء مصدرية كما جاءت "ما" للأقسام الثلاثة وقد يشهد لما ذكرنا قول الفارسي في الشيرازيات زيادة على ما نقل المصنف عنه "قد جاءت موصوفة غير موصولة كما جاءت ما" فقوله: " كما جاءت ما" فيه إيماء إلى أنه إذا ثبت اشتراكها بمجيئها موصوفة غير موصولة لم يبعد مجيئها أيضا مصدرية كما. والله تعالى أعلم. إلا أنه قد يقال إن موصوفيتها لايلزم عليها محظور لأن الاشتراك في الاسمية معهود بخلاف الاشتراك بين الاسم والحرف فهو خلاف الأصل لايثبت إلا بدليل كما سيأتي قريبا عن أبي حيان.

وإلى تقوية المصنف لقول الفارسي أشار الناظم بقوله: "فما وهن" أي لم يضعف، لكن ضعفه أبو حيان قائلا إنه ليس بشيء لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل وقد ثبتت اسميتها فلا يعدل عنها لشيء لا يقوم عليه دليل قاله في شرح التسهيل. وجعل المصنف من مجيء الذي موصولا حرفيا قولَه تعالى: ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده﴾. قال أبو حيان: والأحسن أن يكون التقدير ذلك الذي يبشره وأصله يبشر به فلما صار منصوبا حذف، إذ مجوز الحذف فيه موجود.

---

[198]- الرجز بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 213/1 وفي شرح الكافية 267/1 وخزانة الأدب 531/1.
والجديل حبل من أدم أو شعر والمحملج: من حملج الحبل فتله شديدا.

ومنه قول الجمحي:[199]

يا ليت من يمنعُ المعروف يُمْنَعُه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم قوتا كقوت ووسعا كالذي وسعوا

أي كوسعهم وقوله تعالى: ﴿خضتم كالذي خاضوا﴾ أي كخوضهم، والمانع يدعي أن الأصل كالذين خاضوا فحذفت النون على لغة، أو أن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذي خاضوا، فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وخاضوا باعتبار معناه.

فائدة: قال ابن هشام إن قوله: يا ليت من يمنع المعروف يمنعه.. إلخ. من أدل الدليل على ذلك، ولم يسلم قوله ابن زكري فقال إنه لا دليل فيما ذكر إلا على إرادة المعنى المصدري. ولا يلزم من قبول التأويل به كون الذي من الموصولات الحرفية. وقد تقدم الفرق بين ما يلزمه قبول ذلك وما لا عند قوله: "كيف وقع". ثم قال: وقد علمت من هذا التقرير قوة مذهب الجمهور وضعف مخالفه، ففي قوله "فما وهن" نظر. اهـ من شرح الفريدة، وقال فيه إنه رفع إليه سؤال في بيان توجيه القولين والصحيح منهما فأجاب بما ضمنه الشرح المذكور فليرجع إليه فيه.

وأبيات هذا الفصل من فريدة السيوطي في النحو استعان بها الناظم هنا.



199- البيتان من البسيط وهما لأبي دهبل الجمحي التصريح 130/1 وقوتا ووسعا حالان.

الموصول الاسمي

وَالْيَاءَ ضُمَّ وَاكْسِرًا مُشَدِّدا   وَاحْذِفْهُ كَاللَّتِ أَوِ اللَّذْ ذَادَ دَا

قوله: "والياء ضم واكسرن مشددا" يعني أن الياء من الذي والتي يضم ويكسر مشددا، والكسر لالتقاء الساكنين أما الضم فلا يظهر وجهه ، فمن ضمها قوله:(200)

اغض ما اسطعت فالكريم الذيُّ   يالف الحلم إن جفاه بذيُّ

ومن كسرها قوله:(201)

وليس المال فاعلمه بمال   وإن أرضاك إلا للذيِّ

ينال به العلاء ويصطفيه   لأقرب أقربيه وللقصي

وصرح الجزولي بأهما مع التشديد معربان بأنواع الحركات كما في أيّ. قال الرضي: ولا وجه لإعراب المشدد، إذ ليس التشديد موجبا للإعراب. وجزم المصنف بالبناء أماعلى الكسر فلالتقاء الساكنين وأما على الضم فبعيد، على أنه يجوز في قوله: وليس المال فاعلمه إلخ أن تكون الحركة حركة إعراب كما قال الجزولي لكنه روي: (وإن أنفقته إلا اللذيِّ تنال به العلاء.. إلخ) على الخطاب في قوله: "تنال" وبقوله: "أقربيك" فيكون الذي واقعا على المال لا على الشخص، أي وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا المال الذي تنال به العلاء.. إلخ، ففي هذه الرواية دليل على البناء. أفاده أبو حيان في شرح التسهيل.

قوله "واحذفه إلخ" أي وقد تحذف الياء منهما مكسورا ما قبلهما كقوله:(202)

لا تعذل اللذِ لا ينفك مكتسبا   حمدا وإن كان لا يُبقي ولا يذر

وقوله:(203)

شغفت بك التِ تيمتك فمثل ما   بك ما بها من لوعة وغرام

200- البيت من الخفيف بلا نسبة في المساعد 138/1 وهمع الهوامع 82/1

201- البيتان من الوافر وهما في خزانة الأدب 498/2 قال: لايعلم قائلهما.

202- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 158/1 والمساعد 139/1 وتعليق الفرائد 186/2

203- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في المساعد 139/1 وتعليق الفرائد186/2

وقد تحذف الياء ساكنا ما قبلها كقوله:[204]

وكنت والأمر الذي قد كيدا   كالذْ يزبّي زبية فاصطيدا

وقوله:[205]

أرضنا التْ أوت ذوي الفقر والذل   فأضحوا ذوي غنى واعتزاز

وقوله:[206]

فلم أر بيتا كان أحسن بهجة   من الذْ به من آل ضبة عامر

و كل ما ذكر من التشديد في الياء أو الحذف مع الكسر أو التسكين ليس مختصا بالشعر بل هي لغات نقلها أئمة العربية. قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

وَاسْتَغْنِ عَنْهُ بِالَّذِي وَيَكْثُرُ   فِي غَيْرِ تَخْصِيصٍ وَفِيهِ يَنْدُرُ

يعني أنه يستغنى عن الذين بالذي في غير تخصيص كثيرا أي إذا كان المراد الجنس لا أفراد منه على الخصوص، فيأتي "الذي" بصيغة الإفراد كثيرا موصوفا به مفرد اللفظ مجموع المعنى كقوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾ أي الجمع أو الفريق الذي جاء بالصدق فله جهتان بحسب اللفظ والمعنى فروعي اللفظ فوصف بالمفرد، وروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة وكذا قوله: ﴿كمثل الذي استوقد نارا﴾ فحمل على اللفظ أي الجمع ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الآية مخففا من الذين محذوف النون لم يجز إفراد العائد إليه.

204- الرجز لرجل من هذيل خزانة الأدب 2/ 498

الزبية: حفرة الأسد وزبَّاها تزبية وتزبَّاها : حفرها.

205- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 186/1.

206- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 185/1وروايته: من آل عزة .وكذا في الإنصاف 671/2 والدرر 257/1.

قلت: و حيث اجتمعا يراعى اللفظ أوَّلا إيناسا لها ثم المعنى بعد ذلك كما يعلم بالاستقراء وإلا فقد يقتصر على مراعاة المعنى كما سياتي. قوله "وفيه يندر" أي واستغني عنه في التخصيص للضرورة قليلا كقوله:[207]

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم   هم القوم كل القوم يا أم خالد

أراد قوما مخصوصين لوصفه لهم بما لا أبلغ منه. وقوله:[208]

فبت أساقي القوم إخوتي الذي   غوايتهم غيي ورشدهم رشدي

قال أبو حيان: ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل بل أنشدوا البيتين على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة.

وَجِيءَ بِاللائِينَ كَالَّذِينَا   وَنَطَقُوا بِالْوَاوِ رَافِعِينَا

قوله "وجيء باللائين.. إلخ" يعني أنهم نطقوا باللائين كقاضين رفعا ونصبا وجرا وهذه لغة أكثر هذيل، وربما قالوا اللاؤون رفعا وهي لغة لبعض هذيل ومنها قوله:[209]

هم اللاؤون فكوا الغل عني   بمروِ الشاهجان وهم جناحي

فائدة: قال في معجم البلدان إن "مرْوا" بالعربية الحجارة البيض التي يقتدح بها، قال: إلا أن هذا عربي، ومرو ما زالت عجمية ثم لم أر بها من هذه الحجارة شيئا البتة، وأما الشاهجان فهي فارسية معناها نفس السلطان، لأن الجان هي النفس أو الروح والشاه هو السلطان، سميت بذلك لجلالتها عندهم. اهـ منه. قلت: قوله في البيت

207- البيت من الطويل وهو للأشهب بن رميلة. خزانة الأدب 507/2 والشاهد فيه: استعمال الذي بمعنى الذين في غير إرادة الجنس

فلج: موضع بين البصرة وضرية.

208- البيت من الطويل وهو قريب من بيت للعديل بن الفرخ من قصيدة مذكورة في الحماسة وهو:

ظللت أساقي الهم إخواني الألى أبوهم أبي عند الحفاظ وفي الجد

شرح الحماسة للأعلم 189/1 ولاشاهد في هذه الرواية.

209- البيت من الوافر وقد نسبه ابن الشجري في الأمالي للهذلي 58/3وكذا ابن هشام في المغني /ص:535

ومروالشاهجان مرو العظمى أشهر مدن خراسان والنسبة إليها مروزي على غير قياس والثوب مروي على القياس.

الشاهجان: فارسية معناها نفس السلطان / معجم البلدان: 112/5.

"بمرو الشاهجان" هو بكسر الواو لأنه مركب إضافي لا بالفتح كما قد يتوهم. والله تعالى أعلم.

وقد تحذف النون في اللائين كقوله:[210]

هم اللائي يعود الحلم فيهم ويعطون الجزيل بلا حساب

وقرأ ابن مسعود ﴿واللاء آلوا من نسائهم﴾ وحكى الكسائي اللاءو صنعوا كذا.

وَرُبمَا قَالُوا لَذِي لَذَانِ لَذِينَ مَعْ لاتِي لَتِي لَتَانِ

قوله: "وربما قالوا لذي.. إلخ" أي وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي بحذف الألف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات. قال أبوحيان: ولم يذكر ابن مالك شاهدا على تخفيف الذي وفروعه إلا قراءة أعرابي حكاها أبو عمرو: ﴿صراط لذين﴾، فلا ينبغي أن يقاس على الذين بقية الألفاظ. قلت: مع أنه إن كان دليله القياس فالقياس ليس بسماع حتى يسوغ أن يقال قالوا لذي لذان.. إلخ، ولندور هذا جدا أطلق ابن مالك في قوله: (وقد تزاد لازما كاللات.. إلخ) لأن الندور جدا لا ينافي اللزوم.

وَهَكَذَا اللَّوَاءِ وَاللاَّ وَاللوَا وَاللايِ واللايُ جميعُهُمْ رَوَى

يقول: وتجمع التي أيضا على اللواء بالمد والكسر، واللا بلا همز وبلا ياء، كقوله:[211]

وكانت من اللا لا يعيرها ابنها إذا ما الغلام الأحمق الأم عيرا

واللوا بالقصر، كقوله:[212]

---

[210]- البيت من الوافر و رواية المصنف في شرح التسهيل (من اللائي) ولم ينسبه 189/1 ويحتمل أن يكون اللائي بمعنى الذين كقوله: علينا اللائي قد مهدوا الحجورا. وكذا يقال في قراءة ابن مسعود.

[211]- البيت من الطويل وقد نسبه المصنف في شرح التسهيل للكميت 190/1.وكذا في لسان العرب (لتا).

[212]- الرجز ذكره صاحب المحكم واللسان والتاج في مادة (شرف) قالوا وشرف الناقة كاد يقطع أخلافها بالصرِّ عن ابن الأعرابي وأنشد:

جمعتها من أينق غزار من اللوى شُرِّفن بالصرار

ولم يسموا قائله.

عكار : لم أجد هذه الصيغة في مادة عكر.

جمعتهـــــا مـــن أينـــق عكــــار مـــن اللـــوا شـــربـــن بـــالـــصـــرار

قال المصنف: والأظهر عندي أن الأصل في اللوا اللواء وفي اللا اللاء اهـ. و"اللايِ" بياء محضة مكسورة، و"اللايْ" بسكون الياء وحركت للوزن، فينبغـي أن تقـرأ بـالرفع للعطف على ما قبلها، ثم لا تثبت هذه اللغة بقوله: "اللاي يئـسن" لإمكـان أن يكـون السكون لأجل الإدغام. قاله أبو حيان في شرح التسهيل. قال المرادي: وليس كـذلك لأن الذي قرأ بالإسكان لم يدغم.

كَـذَلِكَ الـــلاءَاتُ بِـالْبِنَـــاءِ أَوْ بِالضَّمِّ وَالْكَـسْـرَةِ مُعْـرَبًـــا رَوَوْا

وتجمع التي أيضا على اللاءات مكسورا دائما كسرة بناء أو معربـا إعـراب أولات بالضمة رفعا وبالكسرة جرا ونصبا وروي بالوجهين قوله:[213]

أولئك إخوانـي الـذيـن عـرفتهم وأخْواتـك الـلاءات زيـن بـالكتم

قلت: ولعل وجه الإعراب مع قيام سبب البناء، هو ما عارضه من كثرة التغيير في الصيغة فهي جمع جمع. والله تعالى أعلم.

تَقَعُ مَـنْ شَـرْطًـا أَوِ اسْتِفْهَـامَـا نَكِـرَةً مَـوْصُوفَـةً كَـذَا مَـا

يعني أن من تقع شرطية نحو: ﴿من يعمل سوء يجز به﴾. وكذلك ما نحو: ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها﴾ وتقع من وما كذلك استفهاميتين نحو: ﴿من إله غـير الله﴾. ﴿قال فرعون وما رب العالمين﴾. ونكرتين موصوفتين بمفرد وجملة نحو مررت بمـن معجب لك، ومررت بما معجب لك، وقوله:[214]

ألا رب من تغتشـه لـك نـاصـح ومؤتمن بـالغيـب غـير أمـين

وقوله:[215]

213– البيت من الطويل وهو بلانسبة في تعليق الفرائد للدماميني 196/2 وفي الدرر 266/1

الكَتَمُ: نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر.

214– البيت من الطويل وهو لعبد الله ابن همام السلولي , حماسة البحتري / ص:209

215– البيت من الطويل وهو للأسود ابن يعفر / نوادر أبي زيد ص:24

تحية مـــن لا قـــاطــــع حبـــل واصـــل ولا صارم قبـــل الفـــــراق قـــرينــــا

فقد أنشد المفضل هذا البيت بخفض قاطع ورواه الكسائي بالرفع وقـــال: إن مـــن موصولة بتقدير من لا هو قاطع ، لكن رواية المفضل لا تندفع بروايته. قاله أبـــو حيـــان. وقوله:[216]

إنـــي وإيـــاك مذ حلــــت بـــــأرحلنا كمن بواديه بعــــد المحـــل ممطـــــور

وخَرَّجه الكسائي على أن من موصولة وصلتها بواديه وممطور بدل من "من" قال أبو حيان: وهو ضعيف لأنه مشتق والبدل بابه أن يكون بالجوامد، وقوله:[217]

ربمـــا تكـــره النفـــوس مـــن الأمـــــ ـــــــر لـــه فَرجـــة كحـــل العقـــال

فتكره صفة لما، والعائد محذوف أي رب شيء تكرهه النفوس. وقوله:[218]

لما نافـــع يسعى اللبيــــب فـــلا تكـــن لشـــيء بعيد نفعـــه الـــدهر ساعيـــا

أي لشيء نافع يسعى.

انْفِ بمـــا وَزِيـــدَ مَـــا لاَ مـــَنْ وَصِـــفْ بما تمـــامُ مَـــا وَمَنْ عَنْهُـــــمْ عُـــــرِفْ

قوله: "انف بما وزيد ما" يعني أن ما تأتي نافية نحو: ﴿ما هذا بشرا﴾. وتزاد كـــثيرا بعـــد أدوات الشرط نحو حيثما وكيفما وإذما نحو ﴿إذا ما جاءوها﴾، ونحو ﴿أينما تكونوا﴾. ويقولون ماحرف يولي ويعزل،سؤال وجواب. وما الزائدة نوعان: كافة وغير كافة؛ فالكافة إما عن عمـــل الرفع، وتتصل بقلّ وكثر وطال، أوعن عمل النصب، وهي المتصلة بإنّ وأخواتها، أوعن عمل الجر وتتصل بأحرفه نحو: ربما وكما ولبما ومما، وغير الكافة نوعان: عوض نحو: أمـــا أنـــت منطلقـــا انطلقت، والأصل انطلقت لأن كنت منطلقا، قدم المفعول له وحذف الجار وكان، وجـــيء بمـــا للتعويض ونحو افعل هذا إما لا، وأصله إن كنت لا تفعل غيره. وغير عوض وتقع بعد الرافع نحـــو شتان ما زيد وعمرو، وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم، وبعد الجـــازم نحـــو: ﴿أيـــا مـــا

---

[216]- البيت من البسيط وهو للفرزدق، ديوانه/ص:190 وروايته ...إن بلغن أرحلنا وهو كذلك في الكتـــاب 106/1 وشرح السيرافي ، أبيات الكتاب 414/1. الشاهد فيه: كون من في قوله "كمن" نكرة موصوفة بقوله "ممطور"

[217]- تقدم الكلام عليه.

[218]- البيت من الطويل وقد ذكره السيوطي شرح شواهد المغني 707/2 و لم يعلق عليه.

تدعوا﴾. وبعد الخافض حرفا نحو: ﴿فبما رحمة من الله﴾، أو اسما نحو: ﴿أيما الأجلين﴾، ولاسيما يوم. و قبل الخافض نحو ماخلا زيد، وبين المتبوع والتابع نحو: ﴿مثلا ما بعوضة﴾.

قوله "لا من" أي ولا تزاد من خلافا للكسائي فإنه قال بزيادتها. و لم يتحاش من القول بالزيادة مع كون من اسما جريا على قول أهل الكوفة إن الأسماء تزاد، واستدل على مذهبه بقوله:[219]

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

وقوله:[220]

يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

وقوله:[221]

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددا

وأجيب بأن الأولين نكرة موصوفة أي على قوم غيرنا، ويا شاة إنسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة أي مقتنص. وعددا إما صفة لمن، على أنه اسم وضع موضع المصدر وهو العد أي الأثرون قوما عددا أي قوما معدودين. وإما معمول ليعد محذوف صلة أو صفة لمن، ومن بدل من الأثرون. قوله "وصف بما" أي ويوصف بما على رأي كقولهم "لأمر ما جدع قصير أنفه"؛ وأعطه شيئا ما للفخامة والحقارة أو للتنويع نحو اضربه ضربا ما، وفي الجملة تؤكد ما أفاده تنكير الاسم قبلها، قال المصنف: والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لأن زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت.

219- البيت من الكامل وهو لكعب بن مالك ﷺ وقيل لحسان بن ثابت وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك شرح شواهد المغني للسيوطي 337/1 خزانة الأدب 545/2 العيني 686/1. الشاهد فيه: وقوع (من) من قوله: (على من) زائدة .

220- البيت من الكامل وهو لعنترة بن شداد. مختار الشعر الجاهلي 378/1 خزانة الأدب 549/2. الشاهد فيه: زيادة (من) في قوله: (من قنص). القنص: المصيد.

221- البيت في خزانة الأدب 548/2 و لم يعرف قائله، وكذا في شرح شواهد المغني للسيوطي 742/2. الشاهد فيه: زيادة (من) في قوله: الأثرون من..إلخ.

قوله: "تمام ما ومن" أي وتستعمل من وما تامتين، أما "ما" فتكون نكـــرة تامـــة، قـــال الدماميني عند قوله في التسهيل "وأفردت ما نكرة": أي خالية عما تقدم من كونها موصـــولة أو موصوفة أو شرطية أو استفهامية وهذه هي التي تسمى تامة، وتقع في التعجب نحو ما أحـــسن زيدا؛ المعنى شيء حسَّن زيدا. وبعد نعم وبيس نحو غسلته غسلا نعما أي نعم شيئا؛ فما نصب على التمييز؛ وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة. وقولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحـــد بالإكثار من فعل كالكتابة إن زيدا مما أن يكتب أي أنه مخلوق من أمر، ذلك الأمر هو الكتابـــة، فما بمعنى شيء وأنْ وصلتها في موضع خفض بدلا منها، أي مبالغة على حد ﴿خلق الإنـــسان من عجل﴾ على أحد التأويلين، وجعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها. وزعم الـــسيرافي وابـــن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء، وأنْ وصـــلتها مبتـــدأ والظرف خبره والجملة خبر إن. قال ابن هشام: ولا يتحصل للكلام معنى طائـــل علـــى هـــذا التقدير. اهـــ وكذلك "من" عند أبي علي فتكون نكرة تامة كقوله:[222]

فنعم مـــزكأ مـــن ضاقت مـــذاهبـــه ونعم مـــن هـــو في ســـر وإعـــلان

أي نعم إنسانا هو. قال العيني: من تمييز، وهو مخصوص بالمدح وقيل من موصـــولة فاعل نعم، وهو مبتدأ خبره هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هـــو في ســـر وإعـــلان، والمجرور متعلق بهو المحذوف لأن فيه معنى الفعل أي ونعم من هو الموصوف بالفـــضائل في حالتي السر والإعلان. قال ابن هشام: ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمـــدح خبره الجملة قبله، قال الدماميني: ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره قـــال الصبان: وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا.. إلخ فانظره.

وَمَعْ كَـ"مَـا" يُـرَجَّـحُ اللفْـظُ وَمَـعْ لَبْسٍ وَقُبْحٍ مُطْلَقًـا قَـدِ امْتَنَـعْ

قوله: "ومع كـــ"ما" يرجح اللفظ" يعني أنه يرجح اعتبار اللفظ على اعتبار المعـــنى فيما يلازم الإفراد والتذكير لفظا كما موصولةً أو شرطية أواستفهامية. قال في التـــسهيل:

222- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 213/1 وفي خزانة الأدب 115/4 و شرح شواهد المغـــني للسيوطي 741/2 والعيني 487/1. زكأ إليه: لجأ واستند.

ومن وما في اللفظ مفردان مذكران، فإن عني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ في ما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى. أي من مراعاة المعنى لأنه الأكثر في كلام العرب نحو: ﴿ومنهم من يومن به﴾، ومن اعتبار المعنى ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾. وقوله:[223]

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان

قوله "ومع لبس وقبح.. إلخ" أي وتجب مراعاة المعنى حيث يلزم من مراعاة اللفظ لبس أو قبح صورة اللبس نحو: أعط من سألك لا من سألتك، بإلحاق علامة التأنيث للفعل الثاني إذ لو لم تلحقه مع إرادتك للمؤنث حصل الإلباس. كذا في المواهب وظاهره أن الفعلين في تركيب واحد. والذي في التصريح نحو أعط من سألتك أي بتاء التأنيث. قال ولا تقل من سألك أي بدون التاء. اهـ والخطب سهل.

وأما القبح فمثل من هي حمراء أمتك، فإنك لو راعيت اللفظ فقلت من هو أحمر أمتك، أو من هو حمراء أمتك، لكان في غاية القبح،لأن الموصول وصلته كشيء واحد فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبح في من هي أحمر أمتك ومن هو حمراء أمتك أشد من نحو من أحمرأمتك لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره، وأما في الثالث فالتخالف في الموصول وخبره فقط ، فتجب مراعاة المعنى حينئذ مطلقا سواء كانت الصفة مما يفرق بين مؤنثها ومذكرها بتاء التأنيث كمحسنة أولا كحمراء خلافا لابن السراج في نحو من هي محسنة أمتك. فإنه لا يوجب رعاية المعنى بل يجوز رعاية اللفظ والمعنى، فتقول على مذهبه: من هي محسنة أمتك أو من هو محسن أمتك. وشُبهتُه أن محسنا شبيه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من علامة بخلاف أحمر فإن إجراءه على المؤنث لم يقع، وهو مردود بأن أفعل كذلك كما في نحو هند أفضل من غيرها وبأن في هذا من القبح ما هو قريب مما في من هي أحمر أمتك، وهو يوافق على منعه فوجب اجتناب هذا أيضا. فإنْ حُذِفَ هي سهل التذكير، فتقول من محسن أمتك وفاقا لابن السراج إذ ليس فيها من القبح ما هو فيها قبلها.

223– البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ص: 628 ط دار الكتب العلمية وروايته: "واثقتني" والشاهد فيه: اعتبار معنى من لإعادة ضمير التثنية عليها في قوله: "يصطحبان".

وَرَجِّحِ المعْنَى إِذَا مَا عُضِّدَا بِسَابِقٍ وَبَعْدَ لَفْظٍ وُجِدَا
بِكَثْرَةٍ وَاللفْظَ بَعْدَ ذَلِكْ بِقِلَّةٍ إِعْتَبَرَ ابْنُ مَالِكْ

قوله "ورجح المعنى إذا ما عضدا.. إلخ" أي ويرجح مراعاة المعنى إذا عضد بسابق سواء سبق على الموصول كقوله:[224]

وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض حولها وتصوح

أوْلا كقوله تعالى: ﴿ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا﴾. بالمثناة من فوق حملا على المعنى لسبق قوله منكن. قوله "وبعد لفظ وجدا..إلخ" أي ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا كقوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمومنين﴾ وقوله تعالى: ﴿ويعبدون من دون الله ما لايملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون﴾ وقوله تعالى: ﴿ومنهم من يقول ايذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا﴾ وقوله تعالى: ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن﴾ الآية، وعكسه نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك، لكن الأحسن البداية باللفظ وهذا كثير مع الفصل وأما دونه كمن يقومون وينظر فجائز عند البصريين وممنوع عند الكوفيين. وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك قليلا نحو: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزؤا أولئك لهم عذاب مهين وإذا تتلى عليه ءاياتنا﴾، وقوله تعالى: ﴿ومن يومن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا﴾. وقوله:[225]

لست ممن يكع أو يستكينو ن إذا كافحته خيل الأعادي

لَنْ يُتْبَعَ الموْصُولُ مِنْ قَبْلِ الصِّلَهْ بِتَابِعٍ وَكُلُّهُمْ لَنْ يَفْصِلَهْ
عَنْهَا بِالاسْتِثْنَا وَلا بِمَا الخَبَرْ وَلا بِالاجنَبِيِّ إِلا مَا نَدَرْ

224– البيت من الطويل وهو لجران العود العيني 492/1 ورواية الديوان:

ولسن بأسواء فمنهن روضة تهيج الرياض غيرها لا تصوح

ص: 40 ولا شاهد فيها. التصوح: التشقق.

225– البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 209/1 وفي المساعد 162/1. الشاهد فيه: اعتبار اللفظ أولا في "يكع" ثم اعتبار المعنى في "يستكينون" ثم اعتبار اللفظ في "كافحته". كع: تأخر، كافحته: واجهته.

قوله: "لن يتبع الموصول من قبل الصله بتابع" يعني أنه لا يفصل بين الصلة والموصول بتابع للموصول قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها فلا يجوز مررت بالضاربين وإخوتك زيدا ولا بالضاربين كلهم زيدا ولا بالضاربين المحسنين زيدا ولا بالضاربين إخوتك زيدا بيانا قدَّرتَه أو بدلا وذلك لأن الموصول والصلة كجزئي اسم وأشبهُ الأسماء بهما المركب المزجي لمباينة المفرد لهما إفرادا والمضاف والجملة بتاثير الصدر في العجز فلهما ما لجزئي الاسم من ترتيب ومنع فصل بأجنبي، وأما قوله:[226]

لسنا كمن جعلت إياد دارها تكريت تمنع حبها أن يحصدا

فمؤول بأن دارها منصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور والتقدير لسنا كمن جعلت إياد جعلت دارها قال ابن هشام: وهو مشكل لأن جعلت فعل عام لا يصح أن يُعرَّف به الموصول بخلاف ضربت وأكلت ونحوها من الأفعال الخاصة، ولا يقال إن الإبهام قد زال بالجملة الثانية لأنا نقول شرط الصلة أن يتعرف الموصول منها وأما أنه يتعرف من جملة أخرى فليس بكاف. قاله الدماميني. وقد نقل ابن زكري كلام ابن هشام المذكور. وقال عقبه: والظاهر أن البيت ضرورة اهـ من شرح الفريدة. أي والظاهر أن إياد بدل مِن مَن في رواية من خفض وبدل من الضمير المستكن في جعلت في رواية من رفع فقد أبدل على الأول من الموصول قبل تمام الصلة لكنه قدر التمام. قوله "وكلهم لن يفصله عنها بالاستثنا ولا بما الخبر" أي ولا يستثنى من الموصول قبل تمام الصلة فلا يجوز جاء الذين إلا زيدا أكرمتهم، وإنما تقول جاء الذين أكرمتهم إلا زيدا. ولا يخبر عن الموصول قبل تمام الصلة فلا يجوز الذي زيد أكرمته يعني أن الذي أكرمته زيد. قوله "ولا بالاجنبي" أي لا يفصل بينهما بأجنبي وهو ما ليس معمولا للصلة، وأما غير الأجنبي فيجوز الفصل به كالجملة الاعتراضية كقوله:[227]

ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما يحظيك بالنجح أم خسر وتضليل

226- البيت من الكامل وهو للأعشى ديوانه ص: 54. الشاهد فيه: الفصل بالبدل من الموصول وهو إياد بين أجزاء الصلة. إياد: حي من معد، وتكريت: بلدة بين بغداد والموصل.

227- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 226/1 والدرر 287/1. الشاهد فيه: الفصل بالجملة الاعتراضية وهي: ولا عيب في المقدور بين الصلة والموصول.

والقسمية كقوله:[228]

هذا الـــذي وأبيك يعـــرف مـــالكـــا   والحق يـــدفـــع تـــرهـــات البـــاطل

قال المرادي: والقسم في التحقيق من الجمل الاعتراضية. اهـ والنداء كقوله:[229]

وأنت الذي يا سعد أبـــت بمـــشـــهـــد   كريم وأبـــواب المكـــارم والمجـــد

وتالي النداء هنا مخاطب أي هو المنادى في المعنى، فلو لم يكن بعد النداء مخاطب عـــد الفصل به أجنبيا، ولا يجوز إلا ضرورة كقوله:[230] (نكن مثل من يا ذئب يصطحبان).

والصحيح أن هذه المسائل أجنبية مغتفرة. ولعل وجه اغتفارها أن الاعتراضية شـــأنها ذلك، وأما القسم والنداء فلما يفيدانه من تأكيد الصلة والتنبيه على مضمونها.

وندر الفصل بالأجنبي كقوله:[231]

وأبغـــض مـــن وضعـــت إلي فيـــه   لـــســـانـــي معـــشر عنهـــم أذود

فإلي متعلق بأبغض، وفصل به بين وضعت ومعموله وهو أجـــنبي مـــن وضـــعت، والأصل وأبغض من وضعت فيه لساني إلي.

وَقَدْ تَلِي أَكْثَـــرَ مِـــنْ مَـــوْصُـــولِ   وَقَدْ يَلِـــي المـــوْصُـــولَ كَـــالمفْعُولِ

غَـــيرَ كَـــأَنْ وَأَلْ وَرُبمَـــا حُـــذِفْ   مَا مِنْهُمَـــا وَمَـــا مِـــنَ اجْلِهَـــا عُـــرِفْ

قوله: "وقد تلي أكثر من موصول" أي وقد تلي الصلة أكثر من موصـــول واحـــد مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف، ومن الأول قوله:[232]

228– البيت من الكامل وهو لجرير ديوانه ص: 325 وروايته:

هذا الذي وأبيك يعرف مالكا والحق يعرف ترهات الباطل

الترهات: جمع ترهة، كقبرة: الباطل.

229– البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت من قصيدة يرثي بها سعد بن معاذ ﷺ كما في سيرة ابن هشام انظر الروض الأنف 478/3. الدرر 289/1

230– تقدم الكلام عليه

231– البيت من الوافر وهو لعقيل بن علفة المرِّي، شرح الحماسة للأعلم 198/1 وبلا نسبة في الدرر 286/1، الشاهد في قول: من وضعت إليَّ فيه، حيث فصل بالجار والمجرور المتعلق بأبغض بين أجزاء الصلة.

232– الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 559/2

من اللواتي والتي واللاتي ... يزعمن أني كبرت لداتي

وقوله:[233]

بعد اللتيا واللتيا والتي ... إذا علتها أنفس تردت

فهو مما يحتمل الإشتراك والحذف. ومن الثاني قوله:[234]

وعند الذي واللات عدنك إحنة ... عليك فلا يغررك كيد العوائد

أي عند الذي عادك فهي متعينة الحذف لعدم صلاحية الصلة لهما. قال الدماميني: ويحتمل أن يكون هذا من باب قوله: (ويرجعن من دارين بجر الحقائب)[235]

بل أولى هنا للاختلاط، وسهَّله أنه تغليب للأكثر المجاور على الفرد المنفصل عن الصلة اهـ منه. وقوله:[236]

صل الذي والتي متّا بآصرة ... وإن نأت عن مدى مرماهما الرحم

فقوله: "متا" اشترك فيه الذي والتي وكان قياسه "اللذين" بترك العطف وتغليب المذكر، لكنه أفرد ليوضح المذكر والمؤنث ففيه تفريق التثنية للتوضيح, والاشتراك هنا متعين.

قوله: "وقد يلي الموصول كالمفعول " يعني أنه قد يلي الموصول معمول الصلة كالمفعول والحال كقوله :[237]

إن الذي وهو مثر لا يجود حر ... بفاقة تعتريه بعد إثراء

233- الرجز للعجاج، الكتاب 347/2 وشرح الشواهد للسيرافي 68/2

234- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 227/1 و المساعد 177/1 ومغني اللبيب ص: 816 وقد أهمله السيوطي في شرح الشواهد. الإحنة: الحقد.

235- تقدم تخريجه.

236- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 227/1 وفي المساعد 177/1

الآصرة: الرحم.

237- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 227/1. الشاهد فيه: الفصل بالجملة الحالية (وهومثر) بين الذي وصلتها: (لايجود).

قوله: "غير كأن وأل" أي إن لم يكن حرفا أو الألف واللام مثل جاء الذي زيدا ضـــرب، فإن كان حرفا أو الألف واللام لم يجز، وعلل المصنف ذلك بأن امتزاج الحرف بصلته أشـــد مـــن امتزاج الاسم بصلته، فلو تقدم معمولها كان بمنزلة وقوع كلمة بين جـــزأي مـــصدر، وكـــذلك امتزاج الألف واللام، فلا يقال (ال زيدا ضارب) لامتزاجها بالصلة. قال المـــرادي: ولم يُفَـــصِّل المصنف بين الحرف العامل وغيره وفصَّل غيره فأجاز ذلك في غير العامل نحو عجبت ممـــا زيـــدا تضرب، ومنع في العامل نحو أنْ أي لما فيه من الفصل بين الحرف المصدري وصـــلته الـــتي هـــي معموله. قال: وتعليل المصنف يقتضى إطلاق المنع اهــ.قال ناظر الجيش: والحق أن هذا يتوقـــف فيه على السماع فإن ورد الفصل مع غير العامل قبل وإلا فالقول ماقاله المصنف.

قوله "وربما حذف ما منهما وما منَ اجْلها عرف" أي وربما يحذف ما علم منهما أي الموصول الاسمي غير الألف واللام والصلة بشرط كونه معطوفا على مثله نحـــو: ﴿بالـــذي أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾. وقوله:[238]

ومـــن يهجـــو رســـول الله منكـــم ويمدحـــه وينـــصره ســـواء

أي ومن يمدحه. وقوله:[239]

ما الـــذي دأبـــه احتيـــاط وحـــزم وهـــواه أطـــاع يـــستويـــان

أي والذي هواه أطاع وهذا مذهب الكوفيين والبغـــداديين والأخفـــش ومـــذهب البصريين المنع وما ورد من ذلك مخصوص بالشعر، والآية مؤولة. قاله في المـــساعد. ومـــن حذف الصلة قوله:[240]

نحـــن الألى فـــاجمع جمـــو عـــك ثم وجههـــم إلينـــا

---

[238]- البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت ﷺ، ديوانه ص: 20 ورواية ابن هشام في السيرة: أمن يهجو..إلخ الـــروض الأنف 188/4

[239]- البيت من الخفيف وهو لبعض الطائيين، شرح المصنف للتسهيل 229/1-230 وبلا نسبة في مغني اللبيب 816 وقد أهمله السيوطي.

[240]- البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد بن الأبرص، ابن الشجري 43/1 العيني 490/1 خزانة الأدب 322/1

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة والنجدة، وفهمت هذه الصلة من قوله فاجمع جموعك.. إلخ، وقوله:[241]

دافع عني بنقير موتتي بعد اللتيا واللتيا والتي

إذا علتها أنفس تردت ... ...

أي بعد التي بلغت من الشناعة ما لايعبر عنه، ومثل ذلك فيما بعدها.

ومثال ما عرف من أجلها قوله:[242]

أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

فقد دلت الصلة وهي عن بين جنبيك على حذف عن قبل التي إذ التقدير فهلا تدفع عن التي بين جنبيك. فحذفت عن الداخلة على الموصول وزيدت "عن" قبل "بين" وهي متعلقة بالصلة لأن الصلة فعل مقدر أي استقرت بين.. إلخ فصارت "عن" المحذوفة معروفة بالمتعلق بالصلة لأنها دل عليها بعن الداخلة على بين.

وَمَعَ أَلْ مِنْ بَعْدِ مِنْ ذَا يَكْثُرُ وَمُطْلَقًا مَعْ مَا سِوَاهُ يَنْدُرُ

قوله: "ومع أل من بعد من ذا يكثر" يعني أنه يكثر ذا أي حذف ما علم من أجل الصلة مع أل الموصولية حال كونه "أل" من بعد "من" التبعيضية ونص التسهيل: ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها نحو: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾. ﴿إني لعملكم من القالين﴾. ﴿وإني لكما لمن الناصحين﴾. ﴿وأنا على ذلكم من الشاهدين﴾. فحرف الجر في هذه وأمثالها متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة، وليس متعلقا بصلتها إذ لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، والتقدير زاهدين فيه من الزاهدين وقالٍ لعملكم من القالين وناصح لكما من الناصحين وهذا تخريج المبرد وابن السراج وابن جني اهـ من المساعد. قال الدماميني: وغير المصنف يقدر أعني وليس بجيد. ثم قال: وكلام ابن الحاجب صريح في أن التعليق في مثل ذلك بنفس الصلة لا بشيء محذوف.

241- تقدم تخريجه. نقير: موضع.

242- البيت من الطويل وهو لزيد بن رزين بن الملوح، شرح الشواهد للسيوطي 436/1 والشاهد فيه: حذف عن قبل التي لدلالة عن المتعلقة بالصلة عليها.

قوله "ومطلقا مع ما سواه يندر" أي ويندر تعليق حرف جر قبل الموصول بمحذوف تدل عليه الصلة في الشعر مع غير أل من الموصولات مطلقا أي سواء جر الموصول بمـــن أم لم يجر بها فالأول كقوله:[243]

لا تعـــذلـــوا مـــســـورا فـــــإنه لكـــم   مـــن الـــذين وفـــوا في الـــسر والعلـــن

فالأصل فإنه واف لكم من الذين وفوا والثاني كقوله:[244]

وأهجو من هجانـــــي مـــن سواهـــــم   وأعـــرض مـــــنهم عمـــن هجـــاني

والأصل وأعرض عمن هجاني منهم عمن هجاني منهم على سبيل التوكيد ثم حذف منهم من المؤكد وحذف ما سواها من المؤكد. وقيل التقدير عن هاجيَّ منهم إذ تقدير اسم فاعل أسهل من حذف موصول وصلته. واستحسنه أبو حيان.

ويندر كذلك مع أل غير مجرورة بمن التبعيضية، وعلل بأن في ذلـــك إشـــعارا بـــأن المحذوف بعض المذكور، فتقوى الدلالة عليه بخلاف المجرور بغيرهاكقوله:[245]

تقـــول وصكـــت صـــــدرها بيمينـــها   أبعلي هـــذا بـــالــــرحى المتقـــــاعس

فـــ"بالرحى" متعلق بمحذوف يدل عليه "متقاعس" صلة أل، التقـــدير: متقـــاعس بالرحى، وقوله:[246]

فتى ليـــس بـــــالراضي بـــأدنى معيـــشة   ولا في بيـــــوت الحـــــــي بـــــالمتولج

فتـــى يمـــلأ الشيـــزى ويـــروي ســـنانه   ويضـــرب في رأس الكـــــمي المـــدجج

أي ولا بمتولج في بيوت الحي، ففي بيوت متعلق بمتولج محذوف.

---

[243]– البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 232/1 وروايته: لا تظلموا...إلخ وفي الدرر 291/1

[244]– البيت من الوافر لهدبة بن خشرم، شرح الحماسة للأعلم 385/1 وروايته: سأهجوا من هجاهم من سواهم ...إلخ, وبلا نسبة في الدرر 292/1

[245]– البيت نسبه أبو تمام لأعرابي من بني سعد مناة، الحماسة شرح الأعلم 426/1. المتقاعس: المتأخر.

[246]– البيتان للشماخ بن ضرار، ديوانه ص: 82 وروايته: أبل فلا يرضى...إلخ، والبيت الثاني قبل الأول في الديوان. الشيزي: خشب أسود للقصاع.

تنبيه: منعُ تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول يُفهِمه قول الخلاصة: (وكلها تلزم بعده صله). قاله الأشموني.

لم تحذَفَ الْ وَوَصْلُهَا حَرْفٌ وَلا وَصْلٌ لَهُ مَعْ حَذْفِ مَا فِيهِ اعْمِلا

قوله: "لم تحذفَ ال ووصلها" يعني أن أل الموصولية لا يجوز حذفها، فلا تقول الضارب زيدا ومكرم عمرا، تريد والمكرم عمرا. ولا تحذف صلة أل. قوله "حرف" بالرفع عطف على أل بحذف العاطف أي ولا حرف. يقول: ولا يجوز حذف الموصول الحرفي أي إلا "أنْ"، نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. وإذا حذفت "أنْ" فتارة يبطل عملها وهو الكثير نحو: ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾، وتارة يبقى كقوله:[247]

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

في رواية من نصب أحضر.

ولا تحذف صلة الموصول الحرفي إن حذف معمول الصلة فإن بقي معمولها جاز حذفها كقولهم لا أفعله ما أنَّ حراء مكانه ولا أكلمه ما أنَّ في السماء نجما أي ما ثبت في المثالين، فحذف الفعل منهما وهو ثبت، وهو صلة ما وبقي معمولها وهو أنَّ وصلتها.

تنبيه: من هذا نحو: (أما أنت برا فاقترب) حذفت كان وهي صلة أنْ وأبقي معمولاها ومنه قول العرب: كل شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرَهن أي ما عدا النساء. أفاده أبو حيان في شرح التسهيل.

قوله: "لم تحذف أل ووصلها.. إلخ" أي لم تحذف أل ولا وصلها ولا حرف مصدري ولا وصله مع حذف معموله.

وَجَوِّزِ الغَيْبَةَ فِي ضَمِيرِ عَادَ عَلَى خَبرِ ذِي حُضُورِ
سِوَى مُشَبَّهٍ بِهِ تَأَخَّرَا وَإِنْ عَلَى الضَّمِيرِ زِدْتَ آخَرَا

[247]– البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد، مختار الشعر الجاهلي 317/1 الشاهد فيه: حذف الموصول الحرفي وهو أن المقدرة قبل أحضر.

قوله: "وجوز الغيبة.. إلخ البيت" يعني أنه يجوز الحضور والغيبة في ضمير الموصـــول المخبر به أو بموصوف الموصول أو غيره عن مبتدإ حاضر متكلما أو مخاطبا تقـــدم، وإنمـــا يكون ذلك في الذي والتي وفروعهما. فتقول أنا الذي فعلت كذا أو فعل كذا اعتبارا لحال الموصول وحال المخبر عنه لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد، واعتبار حال الخبر أكثـــر وأقيس ومنه قوله:(248)

وأنت الـــذي أمســـت نـــزار تعـــده لـــدفع الأعـــادي والأمـــور الـــشدائد

وقوله:(249)

نحن اللـــذون صبـــحوا الـــصباحـــا يـــوم النخيـــل غـــارة ملحـــاحـــا

ومن اعتبار حال المخبر عنه قوله:(250)

أنا الـــذي فـــررت يـــوم الحـــره والحـــر لا يفـــر إلا مـــره

وقوله:(251)

وأنـــت الذي تلوي الجنـــود رؤوســـها إليـــك وللأيتـــام أنـــت طعامهـــا

وقوله:(252)

وأنت الذي إن شئت أنعمـــت عيـــشتي وإن شئـــت بعـــد الله أنعمـــت باليـــا

248- البيت من الطويل وهو للفرزدق، ديوانه 151 الشاهد في قوله: تعده. حيث اعتبر الموصول و لم يعتبر ضمير الحضور الذي قبله.

249- الرجز لرؤبة بن العجاج وقيل لجاهلي من بني عقيل، وقيل لليلي الأخيلية العيني 426/1 الشاهد قولـــه: صـــبحوا حيث لم يقل صبحنا. النخيل بالتصغير: موضع.

250- الرجز لعبد الله بن مطيع القرشي، حماسة البحتري ص: 57 والاستيعاب 597/1 الشاهد في قوله فررت باعتبـــار ضمير الحضور.

251- البيت من الطويل وهو للفرزدق، ديوانه 555 الشاهد في قوله: إليك حيث اعتبر المخبر عنه الـــذي هـــو ضـــمير الحضور دون الموصول.

252- بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل وروايته: نعمت... وهو في ديوان جميل 89 و روايته: وأنت التي إن شئت... إلخ وبهذه الرواية أيضا منسوبا للمجنون في الأغاني 69/2.

الشاهد في قوله شئت بالحضور.

ومثال الإخبار بموصوف الموصول أنت الرجل الذي فعلت، أو فعل كذا؛ ومن اعتبار حال المخبر عنه قوله:[253]

وإنا لقوم ما نرى القتل سبة إذا ما رأته عامر وسلول

وقوله تعالى: ﴿بل أنتم قوم تفتنون﴾ وظاهر كلام المصنف التعميم في الموصولات، وقد خص أبوحيان هذا الكلام بالذي والتي وفروعهما، ولا يجوز في غيرهما عنده إلا الغيبة، وجعل التعميم وهْما.

تنبيه: حكم الموصول والنكرة الواقعين خبرا للناسخ حكمهما إذا وقعا خبرا للمبتدإ نحو قوله:[254]

أحار بن بدر قد وليت ولاية فكن جرذا فيها يخون ويسرق

يروى بالتاء والياء، وقال:[255]

وكنا أناسا قبل غزوة قرمل ورثنا الغنى والمجد أكبر أكبرا

وفي الحديث: «إنك امرؤ فيك جاهلية» [256] أفاده أبو حيان في شرح التسهيل.

قوله: "سوى مشبه به" يعني أن محل جواز الوجهين ما لم يقصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به، فتتعين الغيبة حينئذ نحو أنا في الشجاعة الذي قتل مرحبا، وأنت الذي قتل مرحبا، وذلك لأن المعنى على حذف مثل، ولو صرح بها تعينت الغيبة، قوله: "تأخرا" أي أو ما تأخر يعني أنه كذلك تتعين الغيبة إن تأخر الضمير الذي كان مبتدأ في المُثل السابقة، نحو الذي قام أنا أو أنت، وهو مذهب الفراء، ومقتضى أصول البصريين؛ قال أبوحيان:

253- البيت من الطويل للسموأل، شرح الحماسة للأعلم 262/1 وله أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في شرح المرزوقي.110/1. الشاهد في قوله: نرى بضمير الحضور. السُّبة: العار.

254- البيت من الطويل لأنس بن أُنيس, الكامل للمبرد 373/1 ، الشاهد في قوله: يخون باعتبار الغيبة بعدما يشبه الموصول وهو النكرة الموصوفة بالجملة. الجرذ بضمتين: ضرب من الفار.

255- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 60/1 قرمل كقنفذ و جعفر هو ابن الحميم ملك من ملوك اليمن.

256- رواه البخاري في كتاب الإيمان. الحديث رقم 30.

وهو الصحيح لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام، وأجاز الكسائي ذلك مع التأخير.

قوله: "وإن على الضمير..إلخ" مبالغة في جواز الغيبة والحضور. فلو قال:

وإن على الضمير زدت آخَرا سوى مشبه به أو أُخِّرا

لكان أوضح. يعني أنه يجوز الوجهان الحضور والغيبة إن وجد ضميران أو ضمائر راجعة إلى الموصول المخبر به عن حاضر كما أنهما يجوزان إن اتحد الضمير الراجع إلى الموصول نحو: أنا الذي قام وأكرمتُ زيدا، وأنت الذي قام وأكرمتَ زيدا، وأنت الذي قام وأكرمتُه، وتعكس فتقول أنا الذي قمتُ وأَكرمَ، وأنت الذي قمتَ وأَكرمَ، والأحسن البداءة بالحمل على اللفظ، كقوله:[257]

نحن اللذون بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا

وقوله:[258]

أأنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والأرحبي المعلف

والكوفيون يمنعون الجمع بين الأمرين، حيث لا فاصل، وذكر أبوحيان أن السماع يشهد لهم.

مَا كَاسْتَقَرَّ صِلَةً أَوْ خَبرَا أَوْ صِفَةً فَحَذْفُهُ قَدْ حُظِرَا

إِنْ كَانَ مخْتَصًّا وَيحذَفُ إِذَا أُعْمِلَ فِي الموْصُولِ كَالمخْتَصِّ ذَا

يعني أن ما كاستقر في كونه متعلقا للظرف والمجرور الواقعين صلة أو خبرا أو صفة، فحذفه قد حظر أي منع إن كان مختصا بأن كان استقر معناه عدم التزلزل، أو كان ذا حدث خاص لا يحتمل غيره نحو: ضحك مثلا، فلا يقال جاء الذي عندك أو في الدار، أي ضحك عندك، أو في الدار لعدم الدلالة عليه ما لم يعمل مثله في الموصول، أو الموصوف به كنزلنا الذي البارحة، أي نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة أو أمس أو آنفا، فإن كان ذلك

257– الرجز نسبه المصنف في شرح التسهيل لبعض الأنصار 206/1

258– البيت من الطويل وهو بلا نسبة، شرح المصنف للتسهيل 206/1 وفي تعليق الفرائد للدماميني 235/2

الأرحبي: نسبة إلى أرحب، قبيلة أو فحل أو مكان.

جاز حذف المتعلق الخاص كما قال الناظم: "ويحذف إذا أعمل.. إلخ" وقوله: "كالمختص" الكاف نائب أعمل فهي اسم بمعنى مثل وقوله: "ذا" بدل من المختص. ثم جواز الحذف بشرط أن يكون الظرف قريبا من زمن الإخبار فإن كان بعيدا من زمن الإخبار لم يجز حذف العامل، فلا يقال نزلنا المنزل الذي عام أول، قاله الكسائي. لكن اعتبار هذا القيد يمنع من قياس المجرور على الظرف إذ لايتصور فيه قرب ولابعد، ومحل السماع أيضا إنما هو فيما عمل مثله في الموصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل الذي البارحة فلم يسمع فيما عمل مثله في الموصول وهذا خارج عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه. قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَاماً اَيٌّ وَقَعَا وَصِفَةً وَقُلْ بِأَنْ لا تَقَعَا
نَكِرَةً تُوصَفُ وَالأخِيرُ بِالحَذْفِ في اسْتِفْهَامِهَا جَدِيرُ

قوله: "شرطا أو استفهاما اي وقعا..إلخ" يعني أن أيا تقع شرطية نحو: ﴿أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى﴾، وقوله ﴿أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي﴾، واستفهامية نحو: ﴿أي الفريقين أحق بالأمن﴾ وصفة لنكرة مذكورة غالبا، كقوله:[259]

دعوت امرأ أي امرئ فأجابني وكنت وإياه ملاذا وموئلا

ومررت برجل أيِّ رجل، أيْ كامل في الرجولية. أو واقعة حالا بعد معرفة كقوله:[260]

فأومأت إيماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى

قال أبو حيان: لم يذكر أصحابنا كون أيٍّ تقع حالا وأنشدوا البيت بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدإ وقدروه أيُّ فتى هو.

ومن غير الغالب أن تقع صفة لنكرة محذوفة كقوله:[261]

إذا حارب الحجاج أي منافق علاه بسيف كلما هز يقطع

---

[259]-البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 215/1 وفي الدرر 305/1

[260]- البيت من الطويل وهو للراعي النميري، العيني 423/3 الشاهد في قوله: أيما حيث وقعت أي حالا وما زائدة.

[261]- البيت من الطويل وهو للفرزدق، ديوانه ص: 360 الشاهد في قوله أي منافق حيث حذف موصوف أي وتقديره منافقا.

أي منافقا أي منافق، وهذا في غاية الندور لأن المقصود بالوصف بأي التعظيم، والحذف مناف لذلك، قاله أبوحيان. قال: وإنما لم توصف بها المعرفة لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضا مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة إذ هي أبدا الموصوف لا بعضه.

قوله: "وقل بأن لا تقعا نكرة توصف" أي ولا تقع أي نكرة موصوفة خلافا للأخفش، فإنه أجاز وقوعها كذلك، نحو مررت بأي معجب لك، وهذا هو الذي جزم به ابن الحاجب. قال المصنف: ولاحجة له –يعني الأخفش– إلا القياس على "ما" و"من"، والقياس في مثل هذا ضعيف.

قوله "والأخير بالحذف.. إلخ" يعني أنه يحذف ثالث "أي" في الاستفهام كقوله:[262]

تنظرت نصرا والسماكين أيْهما علي من الغيث استهلت مواطره

وكذا في شرطيتها وقرئ (أيْما الأجلين). قال بعضهم: فلو قال الناظم:

... ... والياء الأخير بالحذف في الشرط وتلوه جدير

لأفاد ذلك.

قلت: وبقي من أقسام "أي" أن تكون وصلة للنداء و لم يذكره الناظم، لكن لعله اكتفى عن ذكره بما في الخلاصة من قوله: (وأيها مصحوب أل بعد صفه.. إلخ) وفيه أن الشرطية يأتي ذكرها أيضا في الجوازم. كذا ظهر لي، ثم وقفت على نحوه في نتائج التحصيل مع بسط فلينظر.



262– البيت من الطويل وهو للفرزدق، ديوانه، ص: 246 الشاهد في قوله أيهما حيث خففت ياء أي.

المعرف بأداة التعريف

وَسَمِّهَا عَهْدِيَّةً إِذَا عُهِدْ   مَدْلُولُ مَا صَحِبَهَا وَإِنْ وُجِدْ

سَوَاءَ مَعْهُودٍ وَكُلاًّ خَلَفَتْ   حَقًّا فَبِالشُّمُولِ مُطْلَقًا أَتَتْ

قوله: "وسمها عهدية إذا عهد مدلول ما صحبها..إلخ" يعني أن أل تسمى عهدية إن عهد مدلول صاحِبِها بحضور حسي، بصَريا كان كما تقول لشاتم رجل تشاهده بحضرتك: لا تشتم الرجل، أو سمعيا، نحو: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول﴾ ونحو: ﴿فيها مصباح المصباح في زجاجة﴾ ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس، وعبرة ذا أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها قاله في المغني. أو حضور علمي نحو: ﴿إذ هما في الغار﴾. ﴿إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾. وإن لم يعهد مدلول مضمونها بشيء مما تقدم، فجنسية نحو: ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾. فإن خلفها كل حقيقة دون تجوّز، فهي للشمول والاستغراق نحو: ﴿عالم الغيب والشهادة﴾. أي كل غيب وشهادة، وهذا ما يعني الناظم بقوله: "سواء معهود.. إلخ".

قوله: "فبالشمول مطلقا" مثله في التسهيل. قال الدماميني: أي حال كونه مطلقا وهو شمول الأفراد فإنه هو المراد من الشمول إذا استعمل مطلقا، وأما إذا استعمل مصاحبا لقرينة تدل على إرادة الخصائص فليس المراد منه شمول الأفراد ضرورة وجود المانع من إرادته، وإنما هو لشمول الخصائص الذي قامت القرينة عليه، وتنزيل كلام المصنف على هذا حسن لولا أنه فسره بأن المراد بالإطلاق ما هو باعتبار الأفراد والخصائص، أي فهي للشمول سواء تعلق بالأفراد أو بالخصائص، وهو غير جيد. اهـ كلامه. والشمول حقيقي كما مر، وعرفي نحو: جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده ﴿أو ينفوا من الأرض﴾. أي أرضهم ﴿وفضلكم على العالمين﴾. أي عالمي عصركم، فإن لم تخلفها كل فلبيان الحقيقة نحو: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾. ونحو: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب، ولذا يقع الحنث بواحدة وبواحد. ونحو ﴿أكله الذيب﴾.

فائدة: قد سئل ابن زكري عن وجه كون أل للحقيقة في الآية: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ فلينظر جوابه عن ذلك في شرحه للفريدة، فقد بسط فيه، وحاصله أنها

ليست للعهد الخارجي وهو بَيِّنٌ ولا للعهد الذهني وليست للاستغراق لما بَيَّنه هو مما يطول جلبُه، فلم يبق إلا أن تكون للحقيقة. قال: والجعل لايدل على إرادة الأفراد من مدخولها لعدم توقفه عليها كما في جعل أفراد الإنسان من حقيقته، وكونُه من مياه مخصوصة إنما هو اتفاقي لاعقلي يوجبه النظر.

وإن خلفت أل كل مجازا فهي لشمول خصائص أفراد الجنس مبالغة، نحو: أنت الرجل علما، قال:[263]

ليس على الله بمستنكر   أن يجمع العالم في واحد

والصيد كله في جوف الفرا.

وَاسْتَثْنِ مِنْ مَصْحُوبِها وَرَجَّحُوا   فِيما لَهُ اللَّفْظَ وَمَعْنى صَحَّحُوا

قوله: "واستثن من مصحوبها" يعني أنه يستثنى من مصحوب أل الجنسية نحو: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾. فلولا اقتضاء الأداة شمول الإحاطة بأفرادها لم يستثن منها لأن الاستثناء معيار العموم، والظاهر أيضا صحة الاستثناء من مدخول التي لشمول الخصائص، إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل إلا في الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل إلا في ذلك. ذكره الدماميني.

أما التي لا يصح أن يخلفها كل فلا يصح الاستثناء منها قطعا. قوله "ورجحوا فيما له اللفظ" أي وإذا أفرد مصحوب أل فاعتبار لفظه فيما له من نعت وحال وخبر أولى من اعتبار معناه، ومن اعتبار اللفظ قوله تعالى ﴿والجار ذي القربى﴾، ﴿لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى﴾. وقولك تصدق بالدينار صحيحا، ومن اعتبار المعنى وهو قليل قوله تعالى ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾. ومثله ما حكى الأخفش: أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض، وتقول هذا الدينار حمرا، أي هذه الدنانير، وإنما قال في التسهيل وإذا أفرد لأن مصحوب أل الجنسية إن كان مثنى نحو نعم الرجلان الزيدان، أو

---

[263]- البيت من السريع وهو لأبي نواس في مدح الرشيد ديوانه:349/1 وروايته: وليس لله بمستنكر. وهو مثال من حيث المعنى لا الصناعة.

مجموعا نحو: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾. لم يجز في مالَه من نعت أو غيره إلا اعتبار اللفظ. اهـ من المساعد.

وَجَوِّزَ انْ تَقُومَ فِي غَيرِ الصِّلَهْ مَقَامَ مُضْمَرٍ وَبَعْضٌ حَظَلَهْ

يعني أنه قد تقوم أل في غير الصلة مقام ضمير رابط نحو زوجي المس مس أرنب أو غيره نحو: مررت برجل حسن الوجه أي وجهه. وقوله تعالى: ﴿فإن الجنة هي المأوى﴾. وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين. قوله: "وبعض حظله" هو ابن خروف، ومن منعه جعل الضمير محذوفا أي حسن الوجه منه و «زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب» [264]. أي المس منه. ولا يختص هذا بضمير الغيبة، بل يكون فيه كما رأيت وفي غيره نحو: ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين﴾. أي يميننا أي قوتنا إذا لم تجعل الباء زائدة ونحو ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ أي رأسي. وقد تقوم مقام الظاهر عند الزمخشري نحو: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾. أي أسماء المسميات بدليل ﴿أنبئوني بأسماء هؤلاء﴾ ليتحقق مرجع الضمير في قوله ثم عرضهم. قوله: "في غير الصلة" احترز به من الصلة، فلا تقوم أل فيها مقام الضمير فلا يقال: جاء الذي ضربت الظهر والبطن أي ظهره وبطنه. وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدري أي عنه، فلا يطرد قاله ابن مالك، قال أبوحيان وليس المثال المذكور مما قامت فيه أل مقام الضمير في الصلة بل القائم مقامه هو الاسم الذي فيه أل .

وَلامُهَا المظْهَرُ مِيمًا يُجْعَلُ وَفِي الْقَرِيضِ مُدْغَماً قَدْ يُبْدَلُ

يعني أنه قد تبدل لام أل ميما في لغة حمير. وفي الحديث: «ليس من امبر الصوم في السفر» [265]وإنما الإبدال في البر فقط إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر، قاله الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب انظر التصريح. وقال بعض الطائيين:[266]

---

[264]- رواه البخاري في كتاب النكاح الحديث رقم 5189.

[265]- أخرجه مسلم في كتاب الصيام الحديث رقم 2612 ولفظه: ليس من البر أن تصوموا في السفر. ورواية النحاة بهذا اللفظ عن النمر بن تولب ﷺ. مغني اللبيب. ص: 71.

[266]- البيت من الطويل قال العيني قائله بعض الطائيين لم أقف على اسمه 222/1. الأولق: الجنون.

أأن شمت من نجد بريقا تألقا تبيت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا

قوله: "وفي القريض.. إلخ" يعني أن لامها يبدل ميما في الشعر وإن كان مدغما كقوله:[267]

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وبامسلمه

أي بالسهم والسلمة وهي الحجارة. قلت: وانظر ما وجه اختصاص هذا بالشعر فإن الوزن لا يختلف. وقد اشتهرت نسبة هذه اللغة إلى حمير وهي لاتختص بهم فقد نسبها المصنف في شرح التسهيل إلى أهل اليمن ومن والاهم ونقل المرادي عن ابن عصفور أنها لغة طيء وعلى هذا اقتصر الأشموني عند قوله في الخلاصة: (وجر بالفتحة ما لاينصرف.. إلخ)، ويدل لعدم اختصاصها بحمير البيت المتقدم (ذاك خليلي.. إلخ) فإن قائله من طيء لا من حمير.

فصل

مَدْلُولُ الاعْرَابِ لِلاسْمِ فَانتَبِهْ مَا كَانَ عُمْدَةً أَوِ الفَضْلَةَ بِهْ

أَوْ بَيْنَ ذَيْنِ وَلِعُمْدَةٍ وَجَبْ رَفْعٌ وَغَيرُ عُمْدَةٍ قَدِ انْتَصَبْ

مَنْصُوبُ كَانَ إِنَّ ظَنَّ مُلْحَقُ بِهِ وَلِلثَّالِثِ خَفْضًا حَقَّقُوا

قوله: "مدلول الاعراب" إلى قوله: "وبين ذين" أي مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما. فالعمدة ما لا يتم الكلام دونه لفظا أو تقديرا. قوله: "ما.. إلخ" أي شيء كان الاسم به عمدة أي بذلك الشيء عمدة، فـ"ما" نكرة موصوفة بمعنى شيء. قال المصنف: العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، والفضلة عبارة عن ما يسوغ حذفه إلا لعارض.

قوله: "ولعمدة وجب رفع" أي فيجب الرفع للعمدة لشرفها والاهتمام بها، فجعل لها الرفع لأن علامته الضمة، وهي أظهر الحركات لكونها من الواو، ومخرجها من الشفتين وهو المخرج الظاهر، ولإمكان الإشارة إلى الضمة بالإشمام؛ قوله "وغير عمدة قد انتصب" أي لأنه لَمَّا جعلت الضمة للعمدة والكسرة للمتوسط تعينت الفتحة للفضلة، وقال السيوطي:

267– البيت من المنسرح وهو لبجير بن غنمة أحد بني بولان، العيني: 464/1. السَّلِمة: الحجارة.

إن الفضلة لما كانت كثيرة أعطيت ما علامته الأصلية الفتحة وهي أخف الحركات، والعمدة لقلتها أعطيت ما علامته الأصلية الضمة، وهي أثقل الحركات.

فالعمدة المبتدأ و خبر المبتدإ أو إنّ، والفاعل و نائبه واسم كان وأخواتها، وهل أصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل؟ أقوال. وتظهر ثمرة الخلاف في قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم﴾ الآية، فمن قال بالأول قدر الله مبتدأ محذوف الخبر، ومن قال بالثاني قدره فاعلا بفعل محذوف. قوله "وغير عمدة قد انتصب" أي والنصب للفضلة وهي مفعول مطلق أو مقيد كالمفعول به أو له أو معه أو فيه أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به، والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه كما قال الناظم "وللثالث خفضا حققوا"، وإنما كان بين العمدة والفضلة لأنه يقع في موقع يكمل العمدة نحو: جاء عبد الله، وفي موضع يكمل الفضلة نحو أكرمت عبد الله، ويقع في موضع عمدة نحو: يعجبني قيام زيد، وفي موضع فضلة نحو: هذا ضارب زيد، وخص بالجر لأن علامته الأصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين.

قوله: "منصوب كان ظن..إلخ" يعني أنه ألحق من العمد بالفضلات المنصوبُ في باب كان وإنَّ ولا وظن، لأنه مبتدأ أو خبر في الأصل.



المبتدأ والخبر

وَزِدْ في الاخْبَارِ عَلَى الماهِيَّةْ إنْ وُجِدَتْ في المبْتَدَا جَلِيَّةْ

هذا البيت ساقط من بعض النسخ ومؤخر عن المسوغات في بعضها، ويغني عنه تمثيله في الطرة لتمام الفائدة بمتعلق الخبر بالآية ﴿بل أنتم قوم تفتنون﴾. يعني أنه إذا فهمت ماهية المبتدإ حال كونها جلية فيه لم يصح الإخبار عنه بها إلا مع زيادة متعلق تتم به الفائدة، كالصفة في الآية المذكورة آنفا، ولهذا إذا قلت زيد رجل صالح مقدرا أن صالحا صفة جاز أو خبرا ثانيا لم يجز، وكذلك نحو العنقاء طائر يغتال الصبيان، وعلى هذا فيبطل قول بعضهم في ﴿هذا كتاب أنزلناه مبارك﴾ أن أنزلناه خبر ثان لأنه ليس الغرض الإخبار عن المشار إليه أنه كتاب لأن المخاطبين عالمون بكونه كتابا. انظر حواشي يس على الألفية.

أَخْبرْ بِغَيرِ خَبرِيَّةٍ بِلا إضْمَارِ قَوْلٍ وَبِهِ قَدْ نُقِلا

يعني أن الجملة الطلبية ربما تأتي خبرا نحو: زيد اضربه، وقوله:[268]

قلب من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام

خلافا لابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وينبغي أن يمنع الإنشائية أيضا لهذه العلة، وهذا غلط نشأ عن اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الإنشاء وبين خبر المبتدإ قاله الدماميني، وقد أشار إليه ناظر الجيش. وقد رد المصنف في الشرح قول ابن الأنباري أيضا بالإجماع على وقوع الخبر هنا مفردا وهو لايحتمل الصدق والكذب والجملةُ واقعة موقعه فلا يمتنع كونها مثله بالقياس لو كان غير مسموع قال : ومع ذلك فهو شائع في كلام العرب.

قوله: (بلا إضمار قول.. إلخ) أي ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج. فإذا قيل زيد اضربه فالتقدير عنده زيد أقول فيه اضربه وذلك القول المقدر

---

[268]- البيت من الخفيف وقد نسبه المصنف في شرح التسهيل لرجل من طيء 296/1

عيل الصبر: من قولهم عال الشيء فلانا غلبه

الشاهد فيه: الإخبار عن المبتدأ وهو قلب بجملة طلبية استفهامية وهي كيف يسلو.

هو الخبر، والجملة الطلبية محكية به، فهي في محل نصب على هذا التقدير. ويخبر بالجملة القسمية خلافا لثعلب، ويرده قوله تعالى ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم﴾ ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾.

قال الدماميني: قال ابن هشام: وعندي في هذا تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدإ المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن﴾ التقدير والله ليمسن، إن لم ينتهوا يمسن.

تنبيه: قد يعرض للجملة الخبرية ما لا يسوغ وقوعها خبرا كدخول لكن عليها أو بل أو حتى، وبعض الجمل غير الخبرية لا يجوز أن تقع خبرا وذلك جملة النداء فلا يجوز زيد يا أخاه. أفاده أبو حيان في شرح التسهيل.

وَرَابِطًا نُصِبَ مَفْعُولاً وَإِنْ عَادَ عَلَى سِوَى كَكُلٍّ وَزُكِنْ
احْذِفْ قِيَاسًا حَذْفُ مَا جُرَّ بِفِي أَوْ مِنْ وَ مَا تَقَدَّمَ الْمِثْلُ يَفِي

قوله: "ورابطا نصب" مفعول قوله "احذف قياسا"، يعني أنه يحذف الضمير العائد إن "زكن" أي علم بأن تعين للربط ونصب بفعل أو وصف وعاد على ككل في إفادة العموم والافتقار إلى متمم سواء كان موصولا أو غيره كأسماء الشرط والاستفهام والنكرة الموصوفة، بل يجوز حذفه وإن كان المبتدأ غير كل وشبهه فمثال ما نصب بفعل قوله:[269]

ثلاث كلهن قتلت عمدا وأخزى الله رابعة تعود

أي قتلتها.

[269]- البيت من شواهد الكتاب 86/1 ولا يعرف قائله ولا ما قبله ولا ما بعده، وهو في الخزانة 177/1
الشاهد فيه: حذف رابط الجملة المخبرة في قوله: "قتلت".

وقرأ أبو عمرو ﴿وكل وعد الله الحسنى﴾ أي كل واحد منهم، ونحو أيهم سألني أعطي بناء على أنها موصولة، ورجل يدعو إلى الخير أجيب، ومثال ما نصب بصفة قوله:[270]

غني نفس العفاف المغني   وخائف الإملاق لا يستغني

يحتمل أن يكون غني نفس مبتدأ، والعفاف مبتدأ، والمغني خبره، أي غني نفس العفاف المغنيه، والجملة خبر للأول، وأن يكون غني نفس خبر المغني، وهما خبر العفاف، أي الذي أغناه العفاف غني النفس. والوجه الأول أظهر وأقل تكلفا، قاله أبو حيان. ونحو: الدرهم أنا المعطي، ومنع الكوفيون حذفه، والخبر غير كل وشبهه اختيارا، فينصبون ذا النوع على المفعولية، وعليه قراءة: ﴿أفحكمَ الجاهلية يبغون﴾ وأجازه البصريون على ضعف، ومنه قراءة الأسلمي: ﴿أفحكمُ الجاهلية﴾ بالرفع، وقوله:[271]

وخالد يحمد ساداتنا   بالحق لا يحمد بالباطل

برفع خالد وساداتنا أي يحمده ساداتنا بخلاف الزيدان قاما وزيد هو قائم لعدم النصب وزيد إنه فاضل للنصب بحرف، وزيد ضربته في داره فلا يحذف إذ لا يدرى أحذف شيء أم لا؟ لعدم تعينه للربط. قوله: "حذف ما جر بفي أو من" أي وكذلك يحذف جوازا العائد من الجملة المخبر بها على المبتدإ إن جر بفي الظرفية كقوله:[272]

فيوم علينا ويوم لنا   ويوم نساء ويوم نسر

أي نساء فيه ونسر فيه؛ وقولهم شَهرٌ ثَرَى وشهرٌ تَرَى وشهر مَرْعَى، أي ترى فيه النبات، قال الشمني: لم ينون مرعى لمناسبة ترى.

أو جر بمن التبعيضية كقولهم السمن منوان بدرهم، أي منه، وقول الخنساء:[273]

---

[270]- رواية المصنف في شرح التسهيل غناء نفس ... إلخ، 297/1 ولم ينسبه لأحد، وهو برواية الشرح في تعليق الفرائد غير منسوب 98/2

[271]- البيت من السريع وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 298/1 وفي شرح الكافية 348/1 ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر للأسود بن يعفر ص: 139

[272]- البيت من المتقارب وهو للنمر بن تولب الصحابي ديوانه 65 طبعة دار صادر.

[273]- البيت من المتقارب وهو للخنساء في ديوانها ص: 59 طبعة دار صادر

عزَّ: غلب، بزَّ: سلب. و "عزَّ بزَّ" مثل أول من قاله جابر بن رألان الطائي الميداني. 363/2.

كـأن لم يكـونـوا حمـى يتقـى إذ النـاس إذ ذاك مـن عـز بـزا

أي من عز منهم، وقيد بعضهم ذلك بأن لا يؤدي حذف المجرور إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه فلا يجوز: الرغيف أكلت، وأنت تريد منه لأن المجرور لو حذف لم يعلم لجواز أكلته وأكلت منه.

قوله: "وما تقدم المثل" أي ويحذف العائد كذلك جوازا إن جر بحرف مماثل لفظا ومعمولا كقوله:[274]

أصخ فالذي توصَى بـه أنـت مفلـح فـلا تـك إلا في الـصلاح منافسا

أي أنت مفلح به، بحذف العائد المجرور لكونه جر بحرف سابق عليه مماثل لفظا ومعمولا وهو الباء الجارة للضمير، إذ الحرف الجار هو الباء والمجرور ضمير الغيبة فلو جر بحرف غير ذلك امتنع حذفه؛ قال أبو حيان: وهو نظير قوله ﴿أيحسبون أن ما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات﴾ أي نسارع لهم به اهـ. ويحذف إن جر بإضافة اسم الفاعل كقوله:[275]

سـبل المعـالي بنـو الأعلـين سـالكة والإرث أجدر مـا يحظـى بـه الولـد

أي سالكتها، لأنه حينئذ فضلة وذلك يسوغ له الحذف بخلاف غير العامل والاسم غير الوصف نحو: زيد أبوه قائم وأنت أمس ضاربه، ومنع بعضهم حذفه مطلقا إذا جر.

قوله في آخر البيت: "يفي" خبر قوله "حذفُ ماجر بفي.. إلخ"

بِالمبْتَـدَا المفْـرَدُ قَـدْ يَتَّحِـدُ مَعْنى فَقَـطْ كَمِثْـلِ هَـذَا أَحمَدُ

يعني أن الخبر المفرد قد يتحد مع مبتدئه معنى ويغايره لفظا نحو زيد قائم وهذا أحمد، قال الدماميني: وذلك لأن حق الخبر أن يكون صادقا على المبتدإ على معنى أن ما يقال لـه المبتدأ يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو هو اهـ. وأما الخبر الجملة فقد يتحد بمبتدئه أيضا كما في قول ابن مالك: (وإن تكن إياه معنى.. إلخ).

وَمُطْلَقـاً وَافَقَـهُ وَمُطْلَقَـا خَـالَفَـهُ مُـسَـاوِيـاً أَوْ مُلْحِقَـا

274- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الدماميني للتسهيل 101/3

275- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 298/1

مَعْنــىً بِعَـــينٍ أَوْ بِـــهِ عَيْنًـا وَقَــدْ مَكَــانَ ذِي إِضَــافَـــةٍ أَيْــضًـا وَرَدْ

قوله: "ومطلقا وافقه" يعني أنه قد يتحد الخبر والمبتدأ لفظا ومعنى دالا على الـــشهرة وعدم التغير، كقوله:[276]

خليلـــي خليلـــي دون ريـــب وربمـــا ألان الفتـــى قـــولا فظـــن خليــــلا

أي خليلي من لا أشك في صحبته ولا يتغير في حضوره وغيبته؛ وقوله:[277]

(أنا أبو النجم وشعري شعري).

أي شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك، وقوله:[278]

فما خُـــذَّلٌ قـــومي فأخـــضعَ للعـــدى ولكـــن إذا أدعـــوهـــم فهـــمُ هـــــمُ

أي هم الكاملون في الشجاعة؛ قوله "ومطلقا خالفه مساويا" أي وغاير الخبر المبتـــدأ لفظا ومعنى دالا على التساوي حقيقة نحو: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾ أي مساويات لأمهاتهم في التحريم والاحترام حقيقة، أو التساوي مجازا كقوله:[279]

ومجاشـــع قـــصب خلـــت أجوافهـــا لـــو ينفخـــون مـــن الخـــؤورة طـــاروا

أي مساوون للقصب الخاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ وهذا التساوي ليس حقيقة وإنما هو مجاز.

قوله: "أو ملحقا معنى بعين أو به عينا" أي وخالف الخبر المبتدأ في حال كونه مشعرا بلزوم حال تلحق المعنى بالعين نحو نهاره صائم وليله قائم؛ ومنه قولـــه تعـــالى: ﴿والنـــهار

---

[276]- البيت من الطويل وقد نسبه المصنف في شرح التسهيل لرجل من طيء 291/1

[277]- الرجز لأبي النجم، خزانة الأدب 211/1

[278]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 325/1 وفي العيني 95/2 وروايتهما: "وما خذل.."

[279]- البيت من الكامل وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل 292/1 والرواية في ديوان جرير:

لا يخفـــينَّ عليـــك أن مجاشـــعا لـــو ينفخـــون مـــن الخـــؤور لطـــاروا

ص: 156 طبعة دار الكتب العلمية. ولا شاهد في هذه الرواية والشاهد هنا ملفق من بيتين لجرير أحدهما هذا البيت، والآخر:

ومجاشـــع قـــصب هـــوت أجوافـــه غـــزوا الـــزبير فـــأي جـــار ضـــيعوا

الديوان ص: 259

القصب: كل نبات ذي أنابيب، والخؤور: الضعف.

مبصرا﴾ أو مشعرا بلزوم حال تلحق العين بالمعنى نحو: زيد صوم، إذا جعلته نفس الصوم، مبالغة، ولا يصلح أن يكون التقدير ذو صوم لأن هذا يصدق على من صام ولو يوما، وذاك إنما يصدق على المدمن للصوم. قوله: "وقد مكان ذي إضافة.. إلخ" يعني أن الخبر المخالف لمبتدئه لفظا ومعنى قد ورد قائما مقام مضاف هو الخبر، نحو: ﴿هم درجات عند الله﴾ أي ذوو درجات ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾ أي بر من آمن بالله. قال الدماميني: ولا يختص الحكم بالخبر المفرد، بل يأتي في الجار والمجرور، قال الفارسي في ﴿أجعلتم سقاية الحاج﴾ الآية، التقدير: أهل سقاية الحاج، أو كإيمان من آمن بالله، لتشبيه ذات بذات أو حدث بحدث، وقال بعضهم في ﴿والعاقبة للتقوى﴾، التقدير لذوي التقوى.

قال أبو حيان في شرحه: وهذا التقسيم في الخبر المفرد تكثير من المصنف.

وَزَمَنٌ نُكِّرَ ذُو مَعْنى وَقَعْ بجمْعِهِ قَدْ غَلَّبُوا أَنِ ارْتَفَعْ

قوله: "وزمن نكر ذو معنى" أي اسم زمان مخبر به عن مبتدإ اسم معنى، فإن وقع اسم المعنى في جميع الظرف أو أكثره، وكان نكرة يغلب رفعه على نصبه وجره بفي نحو: ﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهرا﴾، ﴿وغدوها شهر ورواحها شهر﴾؛ ﴿الحج أشهر معلومات﴾. فالخبرية يرجحها التنكير والظرفية يضعفها استغراق كله. والتزمه الكوفيون ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، فإن كان معرفة جاز الرفع والنصب نحو: قيامك يوم الخميس أو اليوم والصوم رمضانَ أورمضانُ والغالب النصب.

وَرُبَّ مَوْقُوعٍ بِبَعْضِه رُفِعْ وَفِي المكَانِ بَعْدَ عَينٍ ذَا سُمِعْ

قوله: "ورب موقوع ببعضه رفع" أي وربما رفع الزمان الموقوع في بعضه الذي هو غير الأكثر فيصدق على النصف فما دونه، ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة نحو: ﴿موعدكم يوم الزينة﴾، وميعادك يوم أو يومان، وروي بالوجهين قوله:[280]

280- البيت من الكامل للنابغة الذبياني، مختار الشعر الجاهلي 183/1 الشاهد فيه: جواز الرفع والنصب في الزمن المنكر المخبر به وهو غد بعد معنى واقع في بعضه وهو رحلتنا.

الغداف: غراب القيظ والنسر الكثير الريش.

زعم الغداف بأن رحلتنا غدٌ وبذاك خبرنا الغداف الأسود

والنصب أقيس، وهشام يوجب الرفع؛ قوله "وفي المكان.. إلخ" أي وقد يرفع بعد اسم عينٍ المكانيُّ المتصرف لاغيره كعند، المبهم لا المختص لأنه لا ينصب على الظرفية فلا يخبر به فلا يقال زيد دارك، وهذا الرفع راجح إن كان المكاني نكرة نحو: المسلمون جانب والمشركون جانب؛ والنصب جائز عند الفريقين ولكنه مرجوح بالنسبة إلى الرفع، بخلاف ما إذا كان المبتدأ اسم معنى نحو الخير أمامك فيجب النصب.

ورَجِّحاً عَلَيْهِ فِي ذِي مَعْرِفَهْ وَاخْتِيرَ فِي سِوَاهُ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

أي ورجحاً – بنون التوكيد الخفيفة- النصب على الرفع إن كان الظرف المكاني معرفة نحو: زيد خلفك وداري خلف دارك بالنصب، وهو الراجح، والرفع مرجوح؛ والكوفيون لا يجيزون الرفع إلا في الشعر، أو إذا كان المخبر عنه اسم مكان نحو داري خلف دارك. قوله: "واختير في سواه.. إلخ" أي في سوى المعرفة وهو النكرة كالمسلمون جانب كما تقدم.

تنبيه: لا محل لاستشهاد الطرة هنا بقوله:[281]

ألم تر أني قد حميت حقيقتي وباشرت حد الموت والموت دونها

لأن الكلام في الإخبار بالظرف المكاني المتصرف عن اسم عين والموت اسم معنى والله تعالى أعلم. ثم هو محذوف في بعض النسخ القديمة كما هو الصواب.

ومَا مِنَ الظُّروف حُدَّ يُرْفَعُ مِنْ بَعْدِ ذِي عَينٍ وَرَفْعٌ يمَنَعُ

في نحو مِنِّي أنت فَرسخين نَاوٍ مِنَ اشْيَاعِيَ فَرْسَخَينِ

قوله: "وما من الظروف حد يرفع من بعد ذي عين" يعني أنه يرفع الظرف المحدود بكثرة بعد اسم العين زمانيا، أو مكانيا بشرط التصرف مقدرا إضافة بُعد إليه. نحو زيد مني يومان أو فرسخان بالرفع أي بُعده كذلك، وقد أوجبه ابن العلج. قال الدماميني: ولا يصح أن يحمل الفرسخان على البُعد لأنهما ليسا إياه، فتحتاج إلي تقدير مصحح أي مسافة بعدك مني فرسخان، وقيل بتقدير مضافين من الخبر أي ذو مسافة فرسخين، قاله الفارسي، والأول

281- البيت من الطويل وقد نسبه أبو تمام في الحماسة لموسى بن جابر الحنفي، شرح الأعلم 371/1

للأخفش جريا على قاعدة تقليل المحذوف ما أمكن. اهـ باختصار. لكن قوله: ولا يصح أن يحمل الفرسخان على البعد..إلخ رده الشمني بأن البعد مصدر مراد به هنا محله فيصح حمل فرسخان عليه وتعلق المجرور به لما علم أن الظروف كافية فيها رائحة الفعل .

قوله: "ورفع يمنع في نحو مني.. إلخ" يعني أنه يتعين النصب في نحو: أنت مني فرسخين بمعنى أنت مني ما سرنا فرسخين اهـ من التسهيل. وإنما تعين لأن مني خبر عن أنت نظيره ﴿فمن تبعني فإنه مني﴾ أي أنت من أشياعي، فينصب فرسخين على الظرفية بخلافه على تقدير البعد، فلا يكون خبرا لنقصانه. وقدر سيبويه ما دمنا نسير فرسخين. لكنه تفسير معنى لا إعراب لما فيه من حذف ما ودام وخبرها وإبقاء معمول الخبر. قاله أبو حيان.

خَمْسَتُهُمْ عَشْرَتُهُمْ مَعْ مُبْتَدَا ... رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِيهِمَا قَدْ وُجِدَا

يعني أن خمستهم وعشرتهم إن جعلتها خبرا عن المبتدإ جاز لك فيها الوجهان: الرفع على الخبرية والنصب على الظرفية ذهابا بهما مذهب وحدهم قاله الكسائي. فالنصب في نحو القوم خمستهم باعتبار أن الخمسة مظروفون لغيرهم والرفع باعتبار أن غيرهم غير موجود .

وَالْيَوْمُ مَعْ كَجُمْعَةٍ يَنْتَصِبُ ... لا مَعْ كَالاثْنَيْنِ وَقَالُوا يُنْصَبُ

مَا أَخْبَرُوا بِهِ مِنَ الأَسْفَلِ عَنْ ... كَالظَّهْرِ وَارْفَعْهُ جَوَازًا حَيْثُ عَنْ

قوله: "واليوم مع كجمعة ينتصب لا مع كالاثنين" يعني أن اليوم ينصب مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا لأن في الجمعة معنى الاجتماع، والسبت لأن فيه معنى القطع، والفطر لأن فيه معنى الإفطار والعيد لأن فيه معنى العود فتقول اليوم السبت، برفعه ونصبه. ولا يجوز ذلك مع الاثنين ونحوه كالأحد والثلاثاء والأربعاء والخميس مما لا يتضمن عملا فتقول اليوم الأحد برفع اليوم ولا يجوز النصب لأن الأحد هنا بمعنى الأول والاثنين بمعنى الثاني والثلاثاء بمعنى الثالث، والأربعاء بمعنى الرابع والخميس بمعنى الخامس. فيتعين الرفع في الجميع، والنصب إنما هو على معنى كائن فيها شيء ولا شيء كائن فيها بخلاف الجمعة ونحوها فإنه متضمن للاجتماع وهو كائن في اليوم فيكون ظرفا له فينصب. قال الرضي: والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين، وخالف الفراء وهشام في هذا التفصيل، وأجازا الرفع والنصب في النوعين، فتقول على رأيهما اليوم الأحد رفعا ونصبا، فإذا رفع جعل نفس ما بعده وإذا نصب جعل اليوم بمعنى

الآن، فكأنك قلت الأحد واقع في هذا الوقت الذي هو الآن. وهو ضعيف لأن النصب إنما هو على كينونة الشيء ولاشيء فيها كائن. قوله: "وقالوا ينصب ما أخبروا به.. إلخ" أي وينصب جوازا الأسفل مخبرا عن مبتدإ كالظهر فيقال ظهرك خلفك بالرفع على جعل الظهر نفس الخلف، والنصب على جعل الخلف محلا له، وظرفا اشتمل عليه. ومثله رجلاك أسفلك، وقرئ بالوجهين ﴿والركب أسفل منكم﴾.

قوله: "من الأسفل" أي ونحوه من الظروف المتصرفة، فإن لم يتصرف كفوق وتحت وجب النصب لأنهما لا يخرجان عن الظرفية، وقد وقع في بعض روايات البخاري: «وفوقه عرش الرحمن» [282] برفع فوق، وإنما ينبني على القول بتصرف فوق.

وَرُبَّما اسْتُغْنِيَ بِالمعْمُولِ عَنْ خَبرٍ كَالحالِ وَالمفْعُولِ

يعني أنه ربما استغني بالمعمول عن الخبر وجوبا فيما هو نحو كائن واستقر، وما كضربي العبد مسيئا، وجوازا في ما عدا ذلك، ويكثر إن كان قولا نحو: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم﴾، أي يقولون ما نعبدهم ونحو: ﴿وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ أي يقال فيهم أكفرتم. ومنه والعامل غير قول، قول بعض العرب: إنما العامري عمامته أي يتعهد عمامته، ونحو: كنت أحسب العقرب أشد لسعا من الزنبور فإذا هو إياها أي يساويها على أحد الأقوال في هذا المثال المشهور في مناظرة سيبويه والكسائي المشهورة. قال ابن لب في نظم الألغاز:

وقد يرى مبتدأ خبره في الرفع والنصب له حالان

قال شارحها: ومما يدخل تحت هذا قول ابن قتيبة: إن الطبع بياض في الشفتين وأكثر ما يعتري ذلك السودان، برفع "السودان" على أنه خبر "أكثر" ونصبه على أنه مفعول "يعتري" وأغنى عن الخبر اهـ. فهذه أمثلة إغناء المفعول به عن الخبر، ومثال الحال قراءة ﴿ونحن عصبة﴾ بالنصب أي نرى، وخُرِّج عليه قوله: [283]

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا

282- أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير .الحديث رقم: 2790

283- تقدم تخريجه.

أي لا أنا أوجد حال كوني باغيا، ومقابله أنها خبر لا، أو أنا نائب فعل محذوف تقديره أرى وحذف الفعل وانفصل الضمير.

كَعَطْفِ صَالِحٍ لِلابْتِدَا عَلَى مُنَكَّرٍ وَالْعَكْسُ هَكَذَا انجَلَى
أَوْ أَنْ تُبَيَّنَ بِـهَا الحقِيقَةْ وَكَوْنِها لِكَالدُّعَا مَسُوقَةْ

قوله: "كعطف صالح للابتدا" يعني أن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يعطف عليها صالح للابتداء، كقولهم: طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما فطاعة سوغ لها كون المعطوف عليها صالحا للابتداء، لكونه نكرة موصوفة، وقوله:[284]

غراب وظبي أعضب القرن ناديا بصرم وصردان العشي تصيح

والعكس هو عطف النكرة على صالح للابتداء نحو: ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾. قال الصبان: وإنما كان العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به مسوغا لأن حرف العطف مشرك يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر اهـ. وظاهر كلام المصنف في الشرح أن مطلق العطف مسوغ وجعل من ذلك قولهم: شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى، وقوله:[285]

عشية سعدى لو تراء ت لراهب بدومة تجر دونه وحجيج

وعند غير المصنف أن المسوغ هو التفصيل، وقد أغفله هو في المسوغات كما سيأتي التنبيه عليه. قال أبو حيان: وقد ذكره أصحابنا. أي كابن عصفور، فقد استظهره في شرح الجمل ووجه ابن زكري التسويغ في ذلك بأن المبتدآت المتعددة في قوة مبتدإ عام فلينظر.

قوله: "أو أن تبين بها الحقيقه" أي ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن تبين بها الماهية من حيث هي، فكان وجودها في فرد غير معين وليس فرد أولى من غيره فتفيد العموم،

---

[284]- البيت من الطويل وهو لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أحد فقهاء المدينة السبعة. أمالي القالي، ص: 411-412 طبعة دار الثقافة. صردان: جمع صرد، طائر ضخم الرأس.

[285]- البيت من الطويل وقد نسبه ابن مالك في شرح الكافية للراعي النميري 1033/3 ونسبه سيبويه في الكتاب لأبي ذؤيب الهذلي 111/1 وليس في أشعار الهذليين وقد أهمله السيرافي في شرح شواهد الكتاب، والشاهد فيه: تسويغ العطف على تجر للابتداء بها. دُومة: موضع معروف.

كرجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة، وهو من كلام عمر حين سأله محـــرم عـــن جرادة قتلها[286].

قوله: "وكونها لكالدعا مسوقه" أي أو أن تكون النكرة دعاء نحو: ﴿سلام علـــى آل ياسين﴾ ونحو: ﴿ويل للمطففين﴾ أو التعجب كقوله:[287]

عجـــب لتلـــك قـــضيـــة وإقـــامـــتي فيكم على تلـــك القـــضيـــة أعجـــب

وربما يكون اغتفر الابتداء بالنكرة هنا لوقوعها موقع الفعل فكانت مسندا في الحقيقة لا مسندا إليه، وهي دقيقة ينبغي التنبه إليها. هكذا ظهر لي ثم وقفت على نحوه في شرح ابن زكري على الفريدة، لكنه قال إنه غير كاف في بيان جهة التسويغ ونقل عن ابن الحاجـــب أنه اختص بنسبته إلى الفاعل لأن المعنى سلمت سلاما وكذا نظائره. قال الرضي: وهو غير مطرد إذ ليس معنى ويل لك ويلي لك، وإنما المراد مطلق الهلاك لك فـــالأولى أن تـــنكيره لرعاية أصله. اهـــ من شرح الفريدة باختصار.

وقول الشاعر: "عجب لتلك قضية " روي بجر قضية على البدلية من تلك وبالنصب على التمييز وبالرفع على أنه خبر مبتدإ محذوف.

إِبْهَـــامُـــــها الإِخْبَـــــارُ بالمحـــــالِ وَكَـــوْنُهَـــــا مُبْتَـــــدَأً فِي الحـــــالِ

وَبَعْـــــدَ لَـــوْلا كَـــمْ إِذَا لامِ ابْتِـــــدَا أَوْ مَـــا جَـــوَابـــاً لِكَـــ"أَيٍّ" وُجِـــدَا

قوله: "إبهامها" أي ومن مسوغات الابتداء بالنكرة كونها مقصودا إبهامها لأن البليغ قد يقصده فلا يَرِد أن إبهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مـــسوغا؟ وهو كقوله:[288]

مـــرسعـــــــة بـــين أرســـاغـــــه بـــه عـــســـم يبتغـــــي أرنبـــــا

---

[286]– في الموطإ كتاب الحج باب من أصاب شيئا من الجراد، ولفظه: لتمرة..إلخ. بلام الابتداء.

[287]– البيت من الكامل وهو لهنيء بن أحمر الكناني، الكتاب 319/1 شرح شواهد الكتاب للـــسيرافي 272/1 خزانـــة الأدب 241/1.

[288]– البيت من المتقارب وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 99/1

العسم: يبس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد والقدم.

فمرسعة هي التميمة المشدودة في الرسغ، والمسوغ أن النكرة إذا لم يُرَد بها معين ساغ الابتداء بها إذ لا يريد مرسعة دون مرسعة و لم يبين جنسها لأنها تحتمل أن تكون من السيور، ونحو: ما أحسن زيدا، فما نكرة مبتدأ سوغ لها الابتداء الإبهام، وقيل المسوغ فيها معنى التعجب.

قوله: "الإخبار بالمحال" أي وكذلك إن كان في خبرها خارق من خوارق العادات كبقرة تكلمت، وشجرة سجدت، وحصاة سبحت[289]، فقد أفادت لاشتمالها على أمر غريب وبه يعلم أن الخبر متى قيد بما يصير الإخبار مفيدا كان مسوغا.

قوله: "وكونها مبتدأ في الحال" أي وكذلك كون النكرة مبتدأ في أول جملة حالية بواو أو دونه كقوله:[290]

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق

وقوله:[291]

الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي

في رواية رفع مدية.

قوله: "وبعد لولا" أي أو كانت النكرة تالية لولا، كقوله:[292]

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن

ولعله لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدإ فيها بالنكرة، ثم وقفت على ذلك في حاشية الصبان وعلله ابن هشام في توضيحه بشبه تالي لولا بتالي النفي قوله: "كم" أي أو كانت بعد كم كقوله:[293]

289- حديث تكلم البقرة: أخرجه البخاري بلفظ: "بقرة تتكلم" في كتاب أحاديث الأنبياء رقم 3471 . وحديث سجود الشجرة: في جامع الترمذي في كتاب الصلاة الحديث رقم 579 .وحديث تسبيح الحصا: أخرجه البزار والطبراني في الأوسط ، انظر الخصائص الكبرى للسيوطي 74/2.

290- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 282/1 وتعليق الفرائد 54/2 والعيني 546/1 وشرح شواهد المغني للسيوطي 863/2

291- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في حماسة أبي تمام، شرح الأعلم 186/1 وشرح شواهد المغني للسيوطي 864/2

292- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 532/1

293- البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه، ص: 312 وشرح الشواهد للعيني 550/1 الفدع: إعوجاج الرسغ من اليد.

كم عمـــة لـــك يـــا جريـــر وخالـــــة فـــدعـــاء قد حلبـــت علـــي عـــشاري

و لم يلح فيه شاهد لأن عمة موصوفة بلك لفظا وتقديرا بفدعاء، وإن نصبت عمة أو جرت تمييزا لكم لم يلح أيضا، لأن فيه المبتدأ كم، والمسوغ للابتداء العموم في الأول وعمل الجر في الثاني، وعلى رفع عمة، فكم خبرية، أو للاستفهام التهكمي في محل النصب علـــى الظرفية أو المصدرية، ومميزها محذوف أي كم وقت أو حلبة بجره إن كانت خبرية ونـــصبه إن كانت استفهامية وناصبها حلبت. قوله: "إذا" أي أو كانت النكرة تالية لإذا الفجائيـــة بناءً على أن إذا حرف كما يقول الأخفش، ولعله لأن ما تدل عليه من الفجأة وصف لهـــا معنى، كقوله:[294]

حـــسبتك في الـــوغى بـــردي حـــروب إذا خـــور لـــديك فقلـــــت سحقـــــا

لا على أنها ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كمـــا يقـــول الزمخشري تبعا للزجاج، فعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ للابتداء بقوله "خور" وصفه بـــ "لديك".

قول الشاعر: "بُرْدي حروب" تثنية برد على ما نقله الصبان عن بعضهم، وفيـــه أن البرد من ثياب الزينة فالظاهر أن الرواية "مِرْدى".

قوله: "لام ابتدا" أي أو كانت تالية لام الابتداء نحو لرجل قائم، ولعله لما تقتـــضيه من التأكيد فهو مخصص لمدخولها، قوله: "وما جوابا لكأي وجدا" أي أو كانـــت جوابـــا لسؤال سائل بكـــ"أي" من أدوات الاستفهام، كأن يقول لك: ما عندك؟ فتقول: رجـــل، أي رجل عندي. ولا يجعل التقدير عندي رجل إلا على ضعف لأن الجـــواب ينبغـــي أن يسلك سبيل السؤال. قاله المصنف في شرح التسهيل، وقد نَظَّر أبو حيان في قوله "إلا على ضعف" قائلا: إن عدم مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب لا نقول هو ضعيف بـــل هـــو جائز وإن كان الأرجح المطابقة. اهـــ وقال سم: هذا الدليل يقتضي أن لا فرق بين المعرفة

294- البيت من الوافر بلا نسبة في شرح الأشموني 217/1 وسحقا مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره: اسحق.

والنكرة في السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره. اهـ من الصبان. والرمز بـ"سم" إلى ابن قاسم العبادي صاحب الآيات البينات.

تتمة: و مما ذكروا من المسوغات أيضا أن تكون النكرة محصورة نحو إنما في الدار رجل، أو للتفصيل كما استظهره ابن عصفور في شرح الجمل نحو: الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته وقوله:[295]

وأقبلت زحفا على الركبتين   فثوب نسيت وثوب أجر

وقولهم شهر ثرى.. إلخ، أو بعد فاء الجزاء نحو: إن مضى عيْر فعير في الرباط،[296] وفيهن نظر أما الأولى فالابتداء فيها صحيح قبل مجيء إنما، وأما الثانية فلاحتمال رجلٍ البدليةَ مثل قوله:[297]

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة   ورجل رمى بها الزمان فشلت

ويسمى بدل التفصيل، ولاحتمال شهر الأولى الخبرية والتقدير أشهر الأرض الممطورة شهر ذو ثرى أي تراب نَدٍ وشهر ترى فيه الزرع وشهر مرعى، ولاحتمال نسيت وأَجُرُّ للوصفية والخبر محذوف أي من أثوابي ثوب نسيته ومنها ثوب أجره، وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخر ثم حذفت الصفة. اهـ من المغني.

وَالأَصْلُ أَنْ تُنَكَّرَ الأَخْبَارُ   وَلَيْسَ فِي تَعْرِيفِهَا ضِرَارُ

يعني أن الأصل في الخبر التنكير، قال الرضي: لأنه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير لأنهما من عوارض الاسم، ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف، وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه، والفعل يختص بكونه مسندا لا غير، فصار الإسناد لازما له دون الاسم. قال وأما قول النحويين أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي

295- البيت من المتقارب وهو لامرئ القيس. مختار الشعر الجاهلي 117/1 و رواية الأعلم للشطر الأول: فلما دنوت تسديتها ..

296- مثل يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب ولفظه في الميداني: إن ذهب العير..إلخ. 56/1

297- البيت من الطويل وهو لكثير ديوانه ص/ 68 دار صادر.

أن يكون مجهولا فليس بشيء لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد، واستنادها إليه لا نفس الأخوة. قوله: "وليس في تعريفها ضرار" أي وقد يُعَرف الخبر نحو: ﴿الله ربنا وربكم﴾ ومحمد رسول الله. وقد أخبر سيبويه بالمعرفة عن النكرة في نحو: كم مالك؟ واقصد رجلا خير منه أبوه، وكان القياس نصب خير نعتا للنكرة لكن منع من ذلك أن اسم التفضيل لا يرفع الظاهر في الصحيح إلا في مسألة الكحل، ولم يوجد مسوغ لابتدائية خير قال الدماميني: ولم أر فيه ما يثلج الصدر.

قوله: كم مالك؟ لأن أكثر ما يقع بعد الاستفهام النكرات والظروف والجمل، فتعين إذ ذاك كون الاستفهام مبتدأ نحو: من قائم ومن عندك ومن قام؟ فحكم على كم بالابتدائية وعلى المعرفة بالخبرية إجراء للباب على سننه حملا للأقل على الأكثر.

فِي خَبرٍ للشَّأْنِ أَوْ مَعْ فَا وَقَعْ   فِي نحوِ مَنْ يَأْتِي فَلِي فِيهِ طَمَعْ

قوله: "في خبر للشأن" يعني أنه يمنع تقدم خبر الشأن أو شبهه في كون الجملة الواقعة خبرا هي نفس المبتدإ نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾. وهو زيد قائم لأن تقديمه يوهم كون الضمير مؤكدا لضمير الخبر لا ضمير الشأن، ولأن تأخير ضمير الشأن يخرجه عما وضع له من تعظيم الأمر وتفخيمه، ومثال شبه ضمير الشأن: نطقي الله حسبي وكلامي زيد منطلق، فلو أخر المبتدأ هنا لم يفد شيئا لأن قولك زيد منطلق يعلم منه أنه كلامك لا كلام غيرك، فإذا قلت بعد ذلك كلامي فكأنك قلت كلامي كلامي، كذا قال المصنف. وفيه نظر إذ قد يقال إنه يفيد أن ذلك كلامك لا كلام غيرك فإن ما يتلفظ به الإنسان قد يكون كلام غيره، وحكاه هـ من الدماميني. قال في النتائج: وهو مردود بأنه خلاف الأصل سيما وليس هنالك ما يقتضي الحكاية.

قوله: "أو مع فا وقع.. إلخ" أي ويمنع كذلك تقديم خبر مقرون بالفاء نحو: من يأتي فلي فيه طمع والذي ياتيني فله درهم، تشبيها للمبتدإ باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقباله

ولخبره بجواب الشرط لترتيبه عليه والجواب لا يتقدم على الشرط ، ونظرا إلى ماتفيده الفاء من التعقيب أي الترتيب بلامهلة.

وَجَـــــوَّزُوا فِي دَارِهِ زَيْـــــدٌ وَقَـــــدْ   يَجُـــوزُ مَعْهَـــا عَبْـــــدُ هِنْـــــدَ إِذْ وَرَدْ

قوله: "وجوزوا في داره زيد" يعني أنهم أجمعوا علي جواز تقديم الخبر المتلبس بضمير المبتدإ عليه قال الدماميني: وإنما كان كذلك لأن الخبر منوي التأخير بالأصالة، فهو مـــؤخر رتبة وإن تقدم لفظا، ومفسر الضمير وهو زيد مقدم الرتبة، ولا يشترط أن يجتمع له الأمران التقدم رتبة ولفظا نحو في داره زيد. اهـــ وقد قال البصريون ومنهم الأخفش إنه يجوز تقدم الخبر المتلبس بضمير ما أضيف إليه المبتدأ مطلقا كفي داره قيام زيد، وورد في كلام العرب: في أكفانه درج الميت.

قوله: "مطلقا" أي سواء كان المبتدأ صالحا للسقوط كما في مثال الطرة وهو أســـهل لأن الضمير فيه كأنه راجع إلي المبتدإ، أو غير صالح له كما في مثال النص أي قوله: "معها عبد هند". والكوفيون يمنعون ذلك، ووجه الجواز أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه كان المضاف إليه مقدر التقديم معه ولا إشكال.

وَجَوَّزُوا زَيْـــــدًا أَبُـــــوهُ ضَـــرَبَـــــا   أَوْ ضَـــارِبٌ وَ بَعْـــضُهُمْ ذَيْـــنِ أَبَـــى

يعني أنهم جوزوا تقديم مفسر ضمير أضيف إليه المبتدأ عاملا فيه الخبر نحو زيدا أبـــوه ضرب أو ضارب، وبعضهم منع ذين التركيبين وهم الكوفيون إلا هـــشاما فإنـــه وافـــق البصريين في جوازهما ووافقهم الكسائي في مسألة اسم الفاعـــل لا في مـــسألة الفعـــل لأن المعمول عنده لا يحل إلا حيث يحل العامل، والخبر هنا لا يصح تقديمه لقول الخلاصة: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا).

قال أبوحيان: والصحيح مذهب البصريين بل مسألة الفعل أولى بالجواز لأنه الأصل في العمل اهـــ. وحجة المانعين أن لا يفصل العامل من معموله بأجنبي ويرده قوله تعـــالى: ﴿في النار هم فيها خالدون﴾. والحجة عليهم السماع، كقوله:[298]

298– البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 290/1

خـــــيرا المبتغيـــــــه حـــــــاز وإن لم يقـــض فالـــسعي في الرشـــاد رشـــاد

وقوله:[299]

كعبـــا أخـــــوه نهـــى فانقـــاد منتـــهيا ولـــو أبى بـــــاء بالتخليـــد في ســـقرا

قلت: وبهذا السماع يُعلَم أنه لا يلزم من جواز تقديم المعمول جواز تقـــديم العامــــل كما اشتهر من قواعدهم، فقد تقدم معمول الخبر هنا ولايجوز تقدم الخبر. ثم وقفت علـــى نحو ذلك في شرح المصنف للتسهيل قال: وهذه شبهة اشتهرت عند النحويين وفيهـــا إذا لم تقيد ضعف لأن تقديم معمول العامل العارض منعُ تقديمه مُنبِّهٌ على ما كان له مـــن جـــواز التقدم قبل عروض العارض فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه.. إلخ. فـــانظره في بـــاب المبتدأ قُبيل الكلام على الخبر.

وَقَـــدَّمُوا كَـــــذَاكَ مَـــا كَـــانَ خَـــبرْ عـــَنْ أَنَّ بِـــالْفَتْحِ وَمَـــا بَعْـــدُ اسْـــتَقَرْ

يعني أنه يجب تقدم الخبر على المبتدإ حيث كان مسندا دون أما إلى أنَّ وصلتها نحو: ﴿وآية لهم أنا حملنا ذرياتهم﴾.

قوله: "ما كان خبر..إلخ" أي عن مصدر منسبك من أنَّ وصلتها، ولا يجـــوز أنـــك منطلق عندي وهذا مذهب سيبويه والجمهور. واختلف في تعليل ذلك فقيل لـــئلا تلتـــبس "أنَّ" المفتوحة بإن المكسورة خطا فقط لأن الموقع موقع المكسورة لأن لها صـــدر الكـــلام بخلاف المفتوحة، لكن متى كان خوف اللبس خطا معتبرا في كلام العرب الأميين؟ وقيـــل خوف اللبس بأن بمعنى لعل لفظا وخطا وفيه أن "أن" بمعنى لعل قليلة الاستعمال فلايتوهمها السامع إلا بقرينة، وقيل لئلا يتعرض للأول النواسخ ومن جملتها أنَّ فيستثقل اجتماعهما.

وأجاز تقدم الخبر هنا الأخفش والفراء وأبو حاتم، قياسا على نحو: ﴿وأن تـــصوموا خير لكم﴾. فإن كانت أنَّ تالية لأما جاز بلا خلاف كقوله:[300]

عنـــدي اصـــطبار وأمـــا أنـــني جـــزع يـــوم النـــوى فلوجـــد كـــاد يـــبريني

---

[299]- البيت من البسيط وقد نسبه المصنف في شرح التسهيل لرجل من طيء 84/2

[300]- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 536/1.

فـ"أنني جزع" مبتدأ خبره "فلوجد" تأخر لانتفاء المحذور، لأن الجملة التامة لا تتوسط بين أما وفائها، فالمكسورة والتي بمعنى لعل لا يدخلان هنا لأن كلا منهما جملة مستقلة.

قوله: "وما بعد استقر" أي أنَّ بالفتح وما استقر بعدها وهو صلتها.

وَهَكَذَا مَا جَاءَ بِالتَّقَدُّمِ بِمَا إِذَا أَخَّرْتَهُ لم يُعْلَمِ

يعني أنه يجب تقديم الخبر حيث كان دالا في التقديم على ما لا يفهم منه إذا أخر كلله دره فارسا، فإنه لا يفهم منه التعجب إلا بالتقديم، ونحو: سواء علي أقمت أم قعدت إذ لو قدم لأوهم الاستفهام الحقيقي، ويكون المعنى أقمت أم قعدت، وذلك سواء علي فتكون سواء خبر مبتدإ محذوف فلايفيد التسوية .

وَالحالَ ذَا ارْفَعَنَّ بَعْدَ أَفْعَلا أَضَفْتَهُ لما بِكَانَ وُصِلا

يعني أن الحال الذي سد مسد خبر المصدر العامل في مفسر صاحبها أو سد مسد خبر العامل في ذلك المصدر يُرفع جوازا إن كان بعد أفعل على أنه خبر عن أفعل تجوزا للمبالغة، ومحل هذا إذا أضفت أفعل لما وصل بكان أو يكون، فتقول: أخطب ما يكون الأمير قائم بالرفع. قال الدماميني: وهذا عند الأخفش والمبرد ومنَعه سيبويه واختار المصنف القول بالجواز لأنك لما جعلت الكون أخطب مجازا لأن الأخطب من صفات الأعيان، جاز جعله قائما أيضا على جهة المجاز، ولا يجوز ذلك في مصدر صريح فلا تقول: ضربي زيدا قائم إذ لا مجاز في أول الكلام اهـ. ففي الكلام ارتكاب مجازين؛ إضافة أخطب مع كونه من صفات الأعيان إلى الكون، والإخبار بقائم وهو من صفات الأعيان عن أخطب ما يكون الأمير مع كونه في المعنى كونا لكون اسم التفضيل بعض ما يضاف إليه قصدا للمبالغة المفتوح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها. قال أثير الدين: ومن ثم امتنع رفع قائما في ضربي زيدا قائما، إذ لم يفتتح أول الجملة بالمجاز.

وَيَرْفَعُونَهَا في الاضْطِرَارِ بَعْدَ صَرِيحٍ لا في الاخْتِيَارِ

يعني أنهم يرفعون الحال في الضرورة على أنها خبر مبتدإ محذوف، والجملة حالية سدت مسده بعد مصدر صريح نحو: ضربي العبد مسيء، إذ يجوز رفعه على أنه خبر لمبتدإ

محذوف تقديره وهو مسيء، والحال سدت مسد الخبر لا في الاختيار، فلا يجوز لمشابهته لجاء زيد راكب، ولا يجوز أن يكون مسيء خبرا عن ضربي لأن مسيئا من صفات الأعيان، وإن كان يوهمه قول الناظم: "ويرفعونها.. إلخ" كقول المصنف في التسهيل: (وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع) فقوله: دون ضرورة مشعر بأن ذلك يجوز في الضرورة وهو أن يكون خبرا عن المصدر الصريح، وليس كذلك والذي كان ينبغي أن يصرح بمنع الرفع فيها فإن أدت الضرورة إليه خُرِّج على إضمار مبتدإ مقرون بواو الحال. قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

لا تَمْنَعَنَّ كَوْنَهَا فِعْلاً وَلا مُبْتَدَأً أُخْبِرَ عَنْهُ مُسْجَلا

قوله: "لا تمنعن كونها فعلا" قال الأشموني: وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه، ومنه قوله:[301]

ورأي عيني الفتى أباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا

وقوله:[302]

عهدي بها في الحي قد سربلت بيضاء مثل المهرة الضامر

و في المواهب أن سيبويه موافق للفراء في المنع قال: هربا من كثرة المخالفة للأصل لأن سدها خلاف الأصل كما أن وقوع الفعل موقعها كذلك، ويردهما قول رؤبة: ورأي عيني الفتى..إلخ. قلت: وهي رواية عنه ذكرها المرادي، وذكر أيضا أنه حكى ابن خروف عن الفراء الجواز.

قوله: "ولا مبتدأ..إلخ" أي ولا يمنع أيضا كون الحال المذكورة مبتدأ أخبر عنه أي جملة اسمية مقرونة بالواو أم لا وفاقا للكسائي مطلقا. وفي الحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[303] وقوله:[304]

301- الرجز لرؤبة بن العجاج، الكتاب 191/1 وعليك اسم فعل وذاك مفعول به.

302- البيت من السريع وهو للأعشى. ديوانه ص/188 دار صعب – بيروت. وروايته: هيفاء.

303- أخرجه مسلم في كتاب الصلاة. الحديث رقم 1083

304- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 268/1 وشرح الشواهد للعيني 579/1

خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان

وتقول ضربي زيدا هو قائم خلافا للفراء قائلا: السماع إنما ورد بالواو، وسيبويه يمنعه. قال المرادي: ولم يذكر المصنف في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال خلافا بل حكى عن ابن كيسان مايقتضي الجواز في كل الأقوال، وفي ذلك خلاف أجازه الكسائي والفراء وهو الصحيح ونقل عن سيبويه والأخفش منعه.

وَيُتْبَعُ المـصْدَرُ وَاللَّذْ قَسَمُ خَبرُهُ فَحَذْفُهُ مُلْتَزَمُ

قوله: "ويتبع المصدر" يعني أن المصدر المحدث عنه بكونه مبتدأ ناصبا لمفسر صاحب الحال يجوز إتباعه بنعت نحو ضربي زيدا الشديد قائما، أو بتوكيد نحو شربي السويق كله ملتوتا، وحجة مجوِّز الإتباع القياس، وحجة المانع أن الموضع موضع اختصار.

قوله: "واللذ قسم خبره..إلخ" يعني أنه يحذف وجوبا المبتدأ الذي خبره قسم صريح، كفي ذمتي لأفعلن، كقولها:[305]

تساور سوارا إلى المجد والعلا وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا

فإن قيل: في ذمتي ليس بقسم صريح، فالجواب أنه يكون صريحا بذكر الجواب أي في ذمتي عهد أو ميثاق لا يمين لأن اليمين لا يكون في الذمة. والمراد متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستقر في الذمة.

أَوْ مَصْدَرٌ أُبْدِلَ مِنْ فِعْلٍ وَإِنْ بما عَطَفْتَهُ عَلَى ابْتِدًا قُرِنْ

فِعْلٌ لِكُلٍّ مِنْهُمَا فَالخَبرُ ذَا الْفِعْلُ عَنْهُمَا وَذَا لا يُحْظَرُ

قوله: "أو مصدر أبدل من فعل" أي يحذف المبتدأ المخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة أي أمري سمع وطاعة لأن الأصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة المصدر عليه، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدإ

---

[305]– البيت من الطويل وهو لليلى الأخيلية ورواية الديوان، ص: 96

تنافر سوارا إلى المجد والعلا وأقسم حقا إن فعلت ليفعلا

ولا شاهد فيها، ورواية الشرح في الكتاب 512/3 والعيني: 569/1.

المساورة: المواثبة، وسوار: رجل.

إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب، إذ يجب فيها حذف الفعل؛ أفاده زكرياء. اهـ من الصبان وإنما كان المقام للفعل لأن المبتدأ في هذا ونحوه أمري وشأني والشأن هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيده إلا الجمل فالتزم كون المصدر بدلا من الفعل لأنه كالفعل في المعنى ألا ترى أن ضمير الشأن لايخبرعنه إلا بجملة، وقيل المحذوف الخبر ،وقيل لاحذف لاشتماله على المسند والمسند إليه. ومنه قوله:[306]

وقالت حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

وقوله:[307]

شكى إلي جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى

قال أبو حيان: وقد جاء إظهار هذا المبتدإ في الشعر، أنشد ابن جني في الخصائص:[308]

فقالت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفت ما لم أعود

قال ناظر الجيش: ولقائل أن يقول إن طاعة في هذا البيت لم يكن الرفع فيه عن نصب إذ لايتعين أنه كان منصوبا على أنه مصدر ثم عدل به إلى الرفع بل طاعة أتى به مرفوعا من أول الأمر، ومعنى أمرك طاعة أمرك مطاع وإذا كان كذلك فليس هذا الذي في البيت مما نحن فيه.

تنبيه: ذكر الناظم هنا موضعين من مواضع وجوب الحذف للمبتدإ، وقد عدها ابن مالك في غير الخلاصة أربعة، الثالث: ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ذم أو ترحم، الرابع: ما أخبر عنه مخصوص نعم وبئس المؤخر إذا قدر المخصوص خبرا. وقد ذكر الوجهين في الخلاصة في موضعيهما منها ولعل الناظم لم يذكرهما هنا لذلك، والله أعلم.

306– البيت من الطويل وهو لمنذر بن درهم الكلبي، شرح شواهد الكتاب للسيرافي 273/1

307– رواية الكتاب: "يشكو إلي" 321/1 والرجز للملبد بن حرملة من بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان، شرح شواهد الكتاب للسيرافي 310/1

308– البيت من الطويل وهو لعمر بن ربيعة، ديوانه، ص: 112 طبعة دار الكتب العلمية.

ويجب حذف المبتدإ أيضا بعد لاسيما، وفي قولهم من أنت زيد أي مذكورك زيد وهذا التقديرأولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لأن المعاني لايخبر عنها بالذوات ولأن زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام، وروي بالنصب أي تذكر زيدا وهذا الكلام يفيد تعظيما وإجلالا لزيد وتحقير المخاطب وإذلاله.

قوله: "وإن بما عطفته.. إلخ" تقريره: وإن قرن فعل أيْ أو وصف باسم عطفته بالواو خاصة على مبتدإ والفعل أو الوصف يصلح لكل منهما أي المبتدإ وما عطف عليه فالخبر عنهما ذا الفعل. قوله: "لكل منهما..إلخ" بأن كان مسندا إلى ضمير أحدهما واقعا على الآخر أو على ملابسه. قال في التسهيل ممزوجا بشرح الدماميني: وإن ولي معطوفا بالواو دون غيرها من حروف العطف على المبتدإ فعل وكذا وصف لأحدهما واقع على الآخر أو على ما لابسه نحو: عبد الله والريح يباريها، ونحو زيد والمنية شارب بعقارها صحت المسألة عند البصريين على إضمار الخبر وسد الحال مسده، أي يجريان يباريها وعند الكوفيين حملا على المعنى أي يتباريان فيكون يباريها في موضع رفع خلافا لمن منع المسألة، ووجهه أن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر، ولا يصح ما حمله البصريون عليه لأن الجملة حينئذ حال من ضمير يجريان، فإذا أولت الحال بالوصف كان التقدير مباريا لها، وذلك لا يكون حالا من ضمير يجريان ولا يطرد ما حمله الكوفيون عليه في نحو قولك: والمنية شارب بعقارها، فالمنع متجه كما قيل. قال الدماميني: قلت: والذي يظهر لي صحة قول الكوفيين عليه، وما ذَكر من عدم اطراده ليس بصحيح إذ يمكن تأويل مثل زيد والمنية شارب بعقارها بقولك زيد والمنية متلبسان وهذا لا يعوزك في مكان أصلا وإنما قال المصنف معطوف لأن المسألة لو كانت بغير عاطف نحو عبد الله الريح يباريها صحت إجماعا، ولو كان العطف بغير الواو لم يجز قولا واحدا. اهـ منه باللفظ.

قوله: "وذا" أي التركيب "لا يحظر" أي خلافا لمن منعه لبقاء أحدهما بلاخبر كما تقدم.

وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر نحو: راكب الناقة طليحان أي والناقة، وقيل الأصل أحد طليحين بحذف المضاف وقام الثاني مقامه.

ثم شرع الناظم في ذكر تعدد المبتدآت بعد ماذكر في الخلاصة تعدد الأخبار فقال :

أَخْبِرْ عَنِ الأَخِيرِ إِنْ تَوَالَى مُبْتَدَآتٌ وَاعْلَمَ انْ يُقَالا

أَنَّ الأَخِيرَ وَالَّذِي قَدْ جُعِلا خَبَرُهُ خَبَرُ مُبْتَدًا تَلا

وَالمبْتَدَا وَمَا بُعَيْدَهُ خَبَرْ عَنِ الَّذِي تَلا وَذَا كَذَا اسْتَقَرْ

أَضِفْ وُجُوبًا غَيرَ مَا تَقَدَّمَا إلى ضَمِيرِ مَا تَلا أَوُ احكُمَا

مُعَاكِسًا بِأَنْ تجِي الرَّوَابِطْ أَوَّلُهَا بِذَا الأَخِيرِ نَائِطْ

قوله: "أخبر عن الأخير..إلخ" يقول: وإن تعددت مبتدآت أخبر عن آخرها مجعولا هو وخبره خبر متلوه والمتلوُّ مع ما بعده خبر متلوه إلى أن يخبر عن الأول بتاليه، ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، نحو: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم، فقائم في هذا المثال خبر عن أبوه، ويجعل أبوه وقائم خبرا عن متلوه الذي هو أخوه، وأخوه مع ما بعده خبر متلوه وهو خاله وهكذا، وكل واحد من المبتدآت غير الأول مضاف إلى ضمير متلوه كما رأيت، فيكون المعنى: أبو أخي خال عم زيد قائم.

قوله: "أواحكما معاكسا..إلخ" أي وربما يجاء بعد خبر الأخير بروابط المبتدآت أول لآخر وتال لمتلوه معاكسا لترتيب الروابط، كبنوك الزيدان هند الدرهم أعطيته إياها عندهما في دارهم. والمعنى: الدرهم أعطيته هند عند الزيدين في دار بنيك، فأول الروابط الذي هو الهاء المتصل بأعطيت للمبتدإ الأخير الدرهم وهكذا وهو واضح. قال في النتائج: ويتفرع عن الطريقين ثالث مركب منهما وهو ضربان: أحدهما أن يتقدم بعض المبتدآت المعرى، ويتأخر بعض غير معرى فتحتاج الأولى إلى ضمائر أخيرة نحو: زيد عمرو هند أبوها أخوه منطلق من أجله عنده. وتلخيصها: أخو أبي هند منطلق من أجل عمرو عند زيد ، والثاني عكسه نحو: زيد غلامه أبوه عمرو العمران منطلقان من أجله عنده. وتلخيصه: العمران منطلقان من أجل عمرو عند أبي غلام زيد اهـ. وهذه مسائل موضوعة للتمرين والامتحان ولا نظير لها في كلامهم وإنما اقتضتها الصناعة.

تنبيه: قول الناظم: "واعلم أن يقال" لعل العلم هنا ليس على ظاهره بل ضمنه معنى الاستفادة ليسوغ النصب بأن بعده.

فصل فيما يجوز دخول الفاء فيه على الخبر وما لا يجوز

والأصل في الخبر أن لا يقرن بالفاء لأن نسبته من المبتدإ كنسبة الفعل من الفاعل والصفة من الموصوف، فكما لا يقال قام فزيد لا يقال زيد فقائم إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فجاز اقتران خبره بالفاء.

وَقَرَنُوا بِفَا جَوَازًا خَبرَا عَمَّا كَمَا شَرْطٍ وَمَنْ شَرْطٍ يُرَى

قوله: "كما شرط" أي مبتدإ كما شرط، يقول: و تدخل الفاء على خبر المبتدإ جوازا بعد مبتدإ واقع موقع ما الشرطية أو مَن أختها في العموم والإبهام وترتيب ما بعده عليه نحو: الذي تفعله فهو حسن والذي يأتيني فله درهم، فالمبتدأ تارة يكون لمن يعلم بمعنى الشرط فيكون واقعا موقع من الشرطية وتارة يكون لما لا يعقل متضمنا لمعنى الشرط فيكون واقعا موقع ما الشرطية. وإذا تقدم الخبر امتنعت الفاء نحو: له علي درهم الذي يأتيني.

كَمَا بِظَرْفٍ أَوْ بِفِعْلٍ يَصْلُحُ لِلشَّرْطِ مَوْصُولا ... ...

أي تدخل الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ كـ"ما" حال كونه موصولا بظرف أو جار ومجرور، كقوله:[309]

ما لدى الحازم اللبيب معارا فمصون وماله قد يضيع

وقوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ ومن له حزم فسعيد، أو موصولا بفعل صالح للشرطية نحو: ﴿وما أصابكم فبما كسبت أيديكم﴾ فما فيه موصولة لا شرطية بدليل سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر. وكذا تدخل الفاء على خبر المبتدإ الموصوف بذلك أي الموصول نحو: ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح﴾ على قول الفراء ومنعه بعضهم وتأول الآية على أن اللاتي خبر والقواعد والصحيح المنع، وقد

309- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 312/1 الشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء بعد مبتدإ موصول بظرف وهو "ما لدى".. إلخ.

مثَّل في الطرة هنا بقوله تعالى: ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه﴾ الآية، وفيه أن المبتدأ هنا دخلت عليه إنَّ فمحل التمثيل به قوله الآتي: (وامنعه بعد مبتدا قد اقترن..إلخ).

وكذا تدخل الفاء أيضا على خبر المبتدإ المضاف إلى الموصول نحو: غلام الذي يأتيني فله درهم، وغلام الذي عندك أوفي الدار فله درهم. ومثَّل في الطرة أيضا هنا بقوله:[310]

يسرك مظلوما ويرضيك ظالما   وكل الذي حملته فهو حامله

وفيه أن المبتدأ كل فمحل التمثيل به عند قوله الآتي: "وبعد كل قد ألف".

بخلاف الموصول بجملة اسمية كالذي أبوه محسن مكرم فلا تدخل الفاء على الخبر خلافا لابن السراج.

قوله: "أو بفعل يصلح للشرط" أي لكونه عاما مستقبلا وخاليا من أدوات الاستقبال، وقد، وما النافية، بخلاف الموصول بفعل ماضي اللفظ والمعنى نحو الذي أتاني أمس له درهم.

... ... وَذَاكَ رَجَّحُوا
فِي خَبَرٍ عَنْ أَلْ بِمَا يُسْتَقْبَلُ   مَوْصُولَةً وَبِاتِّفَاقٍ يُقْبَلُ
مَعْ مَا بِظَرْفٍ أَوْ بِفِعْلٍ قَدْ وُصِفْ   مُعَمَّمًا وَبَعْدَ كُلٍّ قَدْ أُلِفْ

قوله: "وذاك رجحوا" أي دخول الفاء على الخبر عن مبتدإ واقع موقع ما أو من الشرطيتين وهو أل الموصولة بمستقبل عام لا بماض ولا حال ولا خاص نحو: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾؛ ﴿والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ حملا لأل على غيرها من الموصولات وللوصف على الفعل. ومنع الجمهور دخول الفاء في خبر أل وخرَّجوا الآية ونحوها على حذف الخبر أي فيما يتلى عليكم السارق والسارقة وفيما يتلى عليكم الزانية والزاني أي حكمهما وقوله فاقطعوا، أوفاجلدوا جملة أخرى لأن هذا

310- البيت من الطويل وهو لزينب بنت الطثرية، شرح الحماسة للأعلم 545/1 أو للعجير السلولي كما في أمالي القالي 262 طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، وفي الأغاني نسبه لزينب أو لأم يزيد بن الطثرية ويقال إنه لوحشية الجرمية. 182/8

ليس بظرف ولاعديله. والمبتدأ أل خاصة كما أطبقوا عليه وظهر إعرابه في صلتها، وقيل المبتدأ هي وصلتها.

فإن قصد بصلة أل مضي أو عهد فارق شبه من وما فتمتنع الفاء.

قوله: "وباتفاق يقبل مع ما بظرف" أي ويقبل دخول الفاء باتفاق على خبر مبتدإ نكرة عامة موصوف بظرف أو شبهه أو بفعل نحو: رجل عندك أو في الدار فله درهم، وامرؤ يتقي الله فسعيد. قوله: "وبعد كل قد ألف" أي وقد تدخل الفاء على خبر "كل" المضاف إلى نكرة موصوفة بأحد الثلاثة كالأمثلة السابقة إن دخلت عليها "كل" نحو كل رجل له حزم فسعيد وكل عبد للكريم فما يضيع وكقوله:[311]

نرجو فواضل رب سيبه حسن   وكل شيء لديه فهو مبذول

وتدخل الفاء كذلك على خبر "كل" مضافا إلى غير موصوف لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام نحو: كل نعمة فمن الله، أو مضاف إلى موصوف غير الثلاثة نحو قوله:[312]

كل أمر مباعد أو مدان   فمنوط بحكمة المتعالي

وَبعْدَ مَا بِذِي مُضِيٍّ وُصِلا   وَالْفَاءَ بَعْضٌ مُطْلَقًا قَدْ قَبِلا

قوله: "وبعد ما بذي مضي وصلا" يعني أن الفاء قد تدخل على خبر موصول غير واقع موقع من أو ما الشرطيتين نحو: ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله﴾. فإن مدلول ما معين ومدلول أصابكم محقق المضي، فانتفت مشابهته الشرط معنى لكنه اعتبر فيه مجرد الشبه اللفظي فإن ما الموصولة شبيهة بـ:"ما" الشرطية. وأولت الآية على معنى التبين أي ما تتبين إصابته إياكم.

---

[311]- البيت من البسيط وهو لعبدة بن الطبيب في المفضليات شرح أبي محمد القاسم الأنباري 367/1 وروايته: وكل خير لديه فهو مقبول.

وفي الهمع عجزه غير منسوب برواية: وكل خير لديه فهو مسؤول 109/1 والشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء وهو: فهو مبذول بعد كل.

[312]- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص: 583 وبلا تعليق في شرح الشواهد للسيوطي 847/2

قوله: "والفاء بعض مطلقا قد قبلا" أي وبعضهم وهو الأخفش أجاز دخولها على الخبر مطلقا أي أشبه أداة الشرط أم لا تمسكا بقوله:[313]

وقائلة خولان فانكح فتاهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وهو محمول عند سيبويه على أن خولان خبر مبتدإ محذوف تقديره هذه خولان أو هؤلاء، وقوله:[314]

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي أمر تصير

وحملوه على أن أنت فاعل فعل مقدر يفسره المذكور وقوله:[315]

ويحدث ناس والصغير فيكبر

ووافق الفراء الأخفش فيما إذا كان الخبر طلبا أمرا كقوله:[316]

يا رب موسى أظلمي وأظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

وقائلة خولان.. البيت. أو نهيا نحو زيد فلا تضربه.

وحاصل هذا أن ما يقترن خبره بالفاء جوازا اتفاقا ثلاثة عشر: المبتدأ الموصول بظرف أو شبهه أو فعل يصلح للشرط وفي كل إما موصول أو موصوف به أو مضاف إليه، فتلك تسع أو نكرة موصوفة بأحد الثلاث أو خبر عن كل، وأما خبر أل والجملة الاسمية فاختلف فيهما، فالجملة خمسة عشر نوعا، متفق على ثلاثة عشر، ومختلف في اثنين.

---

[313]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب 139/1 ولم ينسبه السيرافي ونص البغدادي في الخزانة على أنه من الخمسين 218/1. الشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء وهو: فانكح بعد مبتدإ لا يشبه الشرط وهو: خولان. الأكرومة: الكرم، الخلو: التي لا زوج لها والتقدير وذات الأكرومة.

[314]- البيت من الخفيف وهو لعدي بن زيد الكتاب 140/1 شرح الشواهد للسيرافي 363/1 شرح شواهد المغني للسيوطي 469/1 الشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء وهو: فانظر بعدما لا يشبه الشرط وهو: أنت.

[315]- البيت من الطويل وصدره: يموت أناس أويشب فتاهم.

استشهد به المصنف في شرح الكافية 1256/3 ولم ينسبه وكذا ابن عصفور في الضرائر. ص: 57 والخزانة 588/3 والشاهد فيه: قوله: "فيكبر" حيث اقترن الخبر بالفاء بعدما لا يشبه الشرط وهو: الصغير

[316]- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 311/2، والشاهد فيه: اقتران الخبر الذي هو أمر بالفاء في قوله: "فاصبب".

وَامْنَعْــهُ بَعْـــدَ مُبْتَــدًا قَــدِ اقْتَــرَنْ   بِمَـــا سِـــــوَى إِنَّ وَلَكِـــــنَّ وَأَنْ

يعني أنه لا يجوز دخول الفاء على خبر لمبتدإ دخل عليه ناسخ من نواســخ الابتــداء سوى إن ولكن وأن، ويجوز معها على الأصح، خلافا للأخفش نحو: ﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم﴾، ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فــأن لله خمــسه﴾، وقوله:[317]

فــو الله مـــا فــارقتكم قاليــا لكــم   ولكن مــا يقضى فــســوف يكـــون

وقوله:[318]

بكل داهيــة ألقـــى العـــدو وقــد   يظـــن أنيّ في مكــري بهـــم فــزع

كلا ولكنَّ ما أبديـــه مــن جــــزع   فكي يُغَــرُّوا فيـــغريهم بيَ الطمـــع

قال في التسهيل: وتزيلها نواسخ الابتداء إلا أن وإن ولكن على الأصح فــلا يقــال كأن الذي يأتيني فله درهم وإنما جاز في الثلاثة لأنها لم تغير الجملة عن معناها الذي كان في الابتداء، ومقابل الأصح أنه لا يجوز معها لزوال شبه المبتدإ باسم الشرط لعمل ما قبله فيه، وهو محجوج بما ذكر من السماع. اهــ وقد أفهم كلام المصنف أن باقي النواسخ لاخلاف في أنه لاتدخل الفاء معها، قال أبوحيان: وفي ذلك تفصيل وخلاف، فذكر أن منهم مــن ألحق "لعل" بما لايغير معنى الابتداء فأجاز دخول الفاء معها، وأن ما فيه تحقيق مما ينــصب المفعولين نحو علمت، ظاهرُ قولِ ابن السراج جوازُه فيقول: علمت الذي يأتيني فله درهم، قال: والظاهر أنه لايجوز لأن الفاء إذا دخلت على الخبر فهو إنــشاء للــشرط والــسبب، والإخبارُ بأنه معلوم أو مظنون إخراج له عن الإنشاء لأن القصد بدخول هذه تعريف كيفية الخبر عندك أو في اعتقادك فليس إنشاء حينئذ. قال: أما ما لا تحقيق فيه نحو ظننت فالمنع فلا يجوز ظننت الذي يأتيني فله درهم والأخفش يجيزه على زيادة الفاء، وأما "كان" فإن كـــان

317– البيت من الطويل وهو لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان، تاج العروس(برد)، ومعجم البلدان 378/1. والشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء وهو: "فسوف يكون" بعد المبتدأ المنسوخ بلكنَّ.

318– البيتان من البسيط وهما بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 315/1 وشرح الكافية 377/1، والشاهد فيه: كما قبله ومحل الاستشهاد "فكي يغروا".

بلفظ الماضي فلا يجوز أو بلفظ "يكون" فظاهرُ قولِ ابن السراج الجوازُ. اهـــ باختصار من شرح أبي حيان على التسهيل.

مسألة: وإن أعملت هذه العوامل في اسم آخر جاز دخول الفاء نحو إنه الذي يأتيني فله درهم وإنَّ زيدا كلُّ رجل يأتيه فله درهم. اهـــ من شرح أبي حيان على التسهيل.

وتجب الفاء بعد أما كما في فصلها من الخلاصة.



كان وأخواتها

كَـصَـارَ آضَ حَـارَ رَاحَ قَعَـدَا تحـوَّلَ اسْتَحَـالَ وَارْتَـدَّ غَـدَا

يعني أنه كصار في رفع الاسم ونصب الخبر والمعنى "آض" كقول الراجز:(319)

ربيتـه حتـى إذا تمعـددا وآض نهـدا كالحـصان أجـردا

قلت: ومن الغريب أن ذلك لم يقع إلا في مقام الذم وكفران النعم، بل نصوا على أنها لاتكون إلا في الذم.

ومثلها "حار" كقوله:(320)

ومـا المـرء إلا كالـشهاب وضوئـه يحـور رمـادا بعـد إذ هـو سـاطع

وتعمل عملها "راح" و"غدا" كما ذهب إليه قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء، واستشهدوا على ذلك بقوله ﷺ: «لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم كما ترزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا»(321)، وعندي في الاستشهاد به وقفة إذ الظاهر بقاؤهما على معناهما، والله تعالى أعلم. بل قال المصنف: والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لايوجد إلا نكرة. اهـ وكذا تلحق بصار "قعد" مثل قوله:(322)

لا ينفـع الجـاريـة الخـضاب ولا الـوشـاحـان ولا الجلبـاب

مـن دون أن تلتقـي الأركـاب ويقعـد الأيـر لـه لعـاب

وأرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة. وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فتقعد مذموما مخذولا﴾، وقيل لايجوز إلحاقها بصار مطلقا، ولابن الحاجب أنه إن صدر خبرها بكأنَّ جاز وإلا فلا. و"تحول" كقوله:(323)

319- الرجز للعجاج، خزانة الأدب 562/3-563

تمعدد المهزول: أخذ في السمن, والنهد: الجسيم، الأجرد: السبَّاق.

320- البيت من الطويل وقائله لبيد بن ربيعة، مختار الشعر الجاهلي 413/2 حماسة الظرفاء ص: 216

321- الحديث في جامع الترمذي، كتاب الزهد، رقم: 2344

322- الرجز بلا نسبة في البيان والتبيين 106/3 وفي شرح المصنف للتسهيل 330/1 وروايته: "لا يُقنع.. إلخ".

323- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 86/1

وبدلت قرحا داميا بعد صحة   لعل منايانا تحولن أبؤسا

و"استحال" كما في الحديث: «فاستحالت غربا» [324] وقوله: [325]

إن العداوة تستحيل مودة   بتدارك الهفوات بالحسنات

ومثلها "ارتد" -لا مطاوع رد، بمعنى صير- كقوله: [326]

فرد شعورهن السود بيضا   ورد وجوههن البيض سودا

كقوله تعالى: ﴿فارتد بصيرا﴾.

وقد زاد الشيخ محنض بابه "يأتي" كما في قوله تعالى: ﴿يأت بصيرا﴾. واستعمل ابن مالك "بقي" بمعنى صار في قوله : (في اذان وازدد وادكر دالا بقي).

وَعَادَ آلَ ثُمَّ جَاءَ رَجَعَا   وَنَى وَرَامَ مِثْلَ زَالَ وَقَعَا

أي ومما يعمل عمل صار "عاد" كقوله: [327]

وكان مضلي من هديت برشده   فلله مغو عاد بالرشد آمرا

و "آل" كقوله: [328]

وعروب غير فاحشة   ملكتني ودها حقبا

ثم آلت لا تكلمنا   كل حي معقب عقبا

أي صارت لا تكلمنا، ومحتمل أن تكون آلت بمعنى حلفت، و "جاء" كقول الخوارج لابن عباس حين أتاهم رسولا من علي ﷺ (ما جاءت حاجتك)، فهي في هذا التركيب بمعنى

324- أخرجه البخاري في كتاب التعبير الحديث رقم 7019 ولفظه: فاستحالت في يده.

325- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 329/1

326- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 329/1 وهو في حماسة أبي تمام لعبد الله بن الزَّبير الأسدي شرح الأعلم 498/1 وفي شرح الشواهد للعيني 417/2 وخزانة الأدب 344/1 وفي ذيل الأمالي نسبته للكميت بن معروف وروايته: .... ورد خدودهن..... ص: 662

327- البيت من الطويل وهو لخنافر بن التوأم الحميري، أمالي القالي ص: 136 ط/مؤسسة الكتب الثقافية. والشاهد فيه: استعمال عاد بمعنى صار، في قوله: "عاد بالرشد آمرا".

328- البيتان من المديد وهما بلا نسبة في تعليق الفرائد للدماميني 194/1-195 وفي لسان العرب انشده ابن الأعرابي. (عقب) العروب: المتحببة لزوجها.

صار، ويروى بالرفع، فما استفهامية في محل نصب على أنها خبر قدم لأجل الاستفهام، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك، ويروى بالنصب على أنها خبر جاءت واسمها ضمير ما وصح تأنيثه للإخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك؟ قال أبو حيان: ويقتصر بها على هذا المثال وطَرد بعضهم ذلك فجَعل منه قولهم جاء البر قفيزين وصاعين، والصحيح أن هذا حال. و "رجع" كالحديث: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض».(329)

قوله: "ونى ورام مثل زال..إلخ" يعني أنه وقع ونى ورام مثل زال معنى وعملا كقوله:(330)

لا يني الخب شيمة الخب ما دا م فلا تحسبنه ذا ارعواء

وقوله:(331)

إذا رمت ممن لا يريم متيما سلوا فقد أبعدت في رومك المرمى

وقدح أبو حيان في الاستدلال بالبيت الأول باحتمال نصب شيمة على إسقاط الخافض والأصل عن شيمة الخب وفي الاستدلال بالبيت الثاني باحتمال نصب متيما على الحال. لكن قال ناظر الجيش إن معنى البيت الأول ينبو عن تخريجه فالظاهر ماقاله المصنف.

كَكَانَ أَسْحَرَ وَأَفْجَرَ لَدَى بَعْضٍ وَأَظْهَرَ كَذَاكَ وُجِدَا

أي وككان "أسحر" و "أفجر" عند بعض وهو الفراء، وكذلك "أظهر" عنده أيضا حملا لهن على أمسى وأصبح ولم يذكر لذلك شاهدا، قال في التسهيل: والأصح أن لايلحق بهن آل ولا قعد مطلقا وأن لايجعل من هذا الباب غدا وراح ولا أسحر ولا أفجر.

وظاهر الطرة اختصاص إلحاق "أظهر" بالأخفش دون الفراء، وليس كذلك كما في الدماميني والمساعد و الهمع، بل اقتصروا على العزو للفراء في الجميع.

تنبيه: لم يحصر سيبويه الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر بل أعطى قانونا

329- أخرجه البخاري في كتاب العلم. الحديث رقم 121.

330- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 317/1 وتعليق الفرائد للدماميني 158/3، والشاهد في قوله: "لايني الخب" أي لا يزال.

الخِب بالكسر: المكر والخديعة، وبالفتح: الماكر.

331- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 317/1. الشاهد فيه: استعمال: لا يريم بمعنى لا يزال.

كليا يعرف به ذلك وهو كون المرفوع لا يستغنى به عن الخبر، ولهذا ألحق النحويون بها أفعال المقاربة. أفاده أبو حيان في شرحه. **قلت**: وقد يدل هذا لما تقدم عن الشيخ محنض بابه في زيادة "يأتِ".

كَصَارَ كَانَ ظَلَّ أَضْحَى اسْتَعْمَلُوا   وَهَكَذَا أَصْبَحَ أَمْسَى نَقَلُوا

يعني أن "كان" تأتي بمعنى صار كقوله: ﴿وفتحت السماء فكانت أبوابا﴾، وقوله:[332]

بتيهاء قفر والمطي كأنها   قطى الحزن قد كانت فراخا بيوضها

وكذلك "ظل" كقوله تعالى: ﴿ظل وجهه مسودا﴾، و"أضحى" كقوله:[333]

ثم أضحوا كأنهم ورق جف   ف فألوت به الصبا والدبور

و"أصبح" كقوله تعالى: ﴿فأصبحتم بنعمته إخوانا﴾، وقوله:[334]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

لكن في الاستشهاد بهذا البيت على ذلك نظر للإخبار عنها بفعل ماض وهو ممتنع كما يأتي قريبا في قوله: (ما قبل صار..إلخ). و"أمسى" كقوله:[335]

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا   أخنى عليها الذي أخنى على لبد

والاستشهاد به إنما هو باعتبار "أمست خلاء" لا باعتبار "أمسى اهلها احتملوا" إذ لو كان بمعنى صار لم يخبر عنه بالماضي.

332- البيت من الطويل وهو لعمرو بن أحمر الباهلي، خزانة الأدب 31/4 وله أو لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح ص: 525 ، والشاهد فيه: استعمال كان بمعنى: صار، في قوله: "قد كانت فراخا بيوضها".

333- البيت من الخفيف وهو لعدي بن زيد، شرح شواهد المغني 469/1-470 والدليل على أن أضحى بمعنى صار أن رواية الأغاني 139/2: ثم صاروا كأنهم. ألوت به: ذهبت به.

334- البيت من البسيط وهو للفرزدق، ديوانه ص: 167

335- البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني، مختار الشعر الجاهلي 149/1 أخنى عليها: أهلكها.

تنبيه: زعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وقال المصنف إنه ليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء. قال المصنف: ومن أصلح ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قوله:[336]

أجنّي كلما ذكرت كليب   أبيت كأنني أطوى بجمر

لأن كلما تدل على عموم الأوقات وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل. اهـ من شرحه للتسهيل.

وَكَانَ ضَاهَى لم يَزَلْ كَثِيرَا   كَاللهُ كَانَ عَالمًا بَصِيرَا

يعني أن "كان" بصيغة الماضي خاصة ترادف لم يزل كثيرا فتفيد الدوام والاستمرار نحو: ﴿وكان الله على كل شيء قديرا﴾. قال:[337]

وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة   أسب بها إلا كشفت غطاءها

قال الدماميني: وفيه نظر إذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل وإنما لم يمكنه أن يفسرها بدام لأن نقصانها مشروط بتقدم ما الظرفية، فإن قال بمرادفة مادام فتكون ناقصة في تأويل المفرد وإن قال دام فلا تكون ناقصة.

مَا قَبْلَ صَارَ مُطْلَقًا قَدْ أَخْبَرُوا   عَنْهُ بِفِعْلٍ قَدْ مَضَى وَيُخْبِرُ

نَزْرًا بِهِ عَنْ لَيْسَ لا تخْبِرْ بمَا   كَأَيْنَ عَنْ دَامَ وَمَنْفِيٍّ بِمَا

يعني أن ما قبل صار من هذه الأفعال وهي كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى قد أخبروا عنه بفعل ماض اقترن الفعل بقد أم لا، واشترط الكوفية في الجواز اقتران الماضي بقد إما لفظا نحو كان زيد قد قام أو تقديرا نحو: ﴿إن كان قميصه قد من دبر﴾ لأن كذبها ثابت إن

336- البيت من الوافر وهو لعمرو بن قيس المخزومي، أشعار الهذليين 226/2

قوله: أجني: أراد من أجل أني. الشاهد فيه: استعمال بات بمعنى صار، في قوله: أبيت كأنني.. إلخ.

337- البيت من الطويل وهو لقيس بن الخطيم الأنصاري، حماسة أبي تمام، شرح الأعلم 104/1.

والشاهد فيه: استعمال كنت بمعنى لم أزل، في قوله: "وكنت امرءا".

كان قُدَّ من دبر مطلقا قريبا من الحال أم لا، وقوله تعالى: ﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾ فتقدير "قد" فيه مخل بالمعنى لأن الله يعلمه إن قاله قريبا من الحال أم لا، وكقوله:[338]

ثم أضحوا لعب الدهر بهم   وكذاك الدهر حالا بعد حال

ولعله لا يمكن تقدير قد هنا لقدم القصة فلا تكون للتقريب، اللهم إلا إن قصد إحضارها في الذهن لتشاهد، فلقائل أن يقول ذلك. واحتج المشترطون لقد بأن هذه الأفعال إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطيه لم يحتج إليها، ألا ترى أن معنى زيد قام وكان زيد قام واحد، فاشتُرط الاقتران بقد تقريبا للماضي من الحال فتحصل فائدة لا تفيدها كان والصحيح خلافه لكثرة وروده غير مقرون بقد ولقلة الاقتران بها.

أقول: وتكون الأفعال حينئذ مؤكدة لما أعطاه الخبر فهي غير ضائعة، والله تعالى أعلم.

قوله: "ما قبل صار..إلخ" أي بخلاف صار وما بعدها، فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي. قال السيرافي: لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا بخلاف الأوصاف كصار زيد عالما لأنها حقيقة في الحال ومجاز في غيره.

قوله: "ويخبر نزرا به عن ليس" أي ويخبرون بالماضي نزرا عن ليس إن كان اسمها ضمير الشأن قاله ابن مالك. وحكى سيبويه: ليس خلق الله أشعر منه وليس قالها زيد أي الأمر والشأن، وقيل: ملغاة بمنزلة ما وهي حينئذ حرف. وقيل: إن اسمها ضمير شيء تقدم ذكره.

قوله: "ولا تخبر بما كأين..إلخ" أي ولا تخبر بأين وغيره من كل مفرد طلبي كمن وما الاستفهاميتين عن دام ومنفي بما لامتناع تأخير كل منهما سواء كان مما شرطه النفي أم لا،

338- البيت من الرمل وهو لعدي بن زيد العبادي، الكامل للمبرد 122/2 وروايته: "عصف الدهر" وهو برواية الشرح في المساعد بلا نسبة 259/1 وروايته في الحماسة البصرية:

ثم أضحوا عصف الدهر بهم   وكذاك الدهر يؤدي بالرجال

وبعده:

وكذاك الدهر يرمي بالفتى   في طلاب العيش حالا بعد حال

408/2

الشاهد فيه: الإخبار عن أضحى بفعل ماض في قوله: "ثم أضحوا لعب الدهر بهم".

فلا يقال أصحبك كيف ما دام زيد ولا أين ما زال زيد، لازدحام كل من النفي والطلـــبي على طلب الصدرية فإن أعطيها أحدهما حصل الإخلال بحق الآخَر، ولتقديم معمول الصلة في ما دام.

ويفهم من قوله ومنفي بما أنه يجوز في المثبت نحو: أين كان زيد.

تنبيه: قد تقدم في الطرة صدر الباب منعُ الإخبار عن هذه الأفعال بجملة طلبية فمفهومه جواز أن يخبر عنها بمفرد طلبي، وفي ذلك تفصيل يفهم من قوله هنا: "لا تخبر بما كأين..إلخ" وهو تخصيص الجواز بغيرهما.

وَأَخِّـــــرِ الخَـــــبرَ إِنْ تَـأَخَّـــــرَا　　مَرْفُوعُـه وَسَبْـقُـــهُ قُبْحَـــا يُـرَى
إِذَا الَّذِي مُنْتَـصِـبٌ بِـــهِ وُجِـــدْ　　مُـؤَخَّـرًا مَا لَم يَكُـــنْ ظَرْفًـا يَـرِدْ
أَوْ مُـــشْبِهـاً ظَـــرْفاً وَلا يمتَنِـــعُ　　تَقْدِيمُـــــهُ مُـــشَـارِكـاً وَيَقَـــــعُ
هُـــــنَا وَفِي إِنّ مُعَرَّفًـــا خبَـــــرْ　　عَنِ الَّـذِي مُنَكَّـــرًا قَبْـلُ اسْتَـــقَرْ

قوله: "وأخر الخبر إن تأخرا مرفوعه" يعني أن خبر هذه الأفعال كلها إن كـــان مـــشتقا رافعا لفاعله وتأخر فاعله فلا يجوز تقديمه أي الخبر عن الاسم، فلا تقول قائما كان زيـــد أبـــوه فالخبر قائما وقد رفع الظاهر وهو أبوه، والعلة هي الفصل بين العامل والمعمـــول الـــذي هـــو كالجزء منه بأجنبي وهو أبوه، ولا يقال أيضا كان قائما زيد أبوه، وأما إن تقدم معه أو توســـط فيجوزتقديمه وتوسيطه نحو: قائما أبوه كان زيد، و كان قائما أبوه زيد، والحاصـــل أن للخـــبر ستة أحوال: وجوب التاخير نحو: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾ ووجوب التوســـط نحو: يعجبني أن يكون في الدار ساكنها، ووجوب التقديم نحو: أين كان زيد، ومنع التقديم فقط نحو: يعجبني أن يكون في الدار زيد، ومنع التاخير فقط نحو: كان في الدار ساكنها، الـــسادس جواز الأوجه الثلاثة نحو: كان زيد قائما، وأما منعُ التوسط فقط فغير موجود.

قوله: "وسبقه قبحا يرى..إلخ" أي ويقبح تأخير منصوبه نحو: آكـــلا كـــان زيـــد طعامك، ولا يمتنع لأنه ليس كالجزء من عامله لأنه فضلة ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجـــوز

نحو: مسافرا كان زيد اليوم، وراغبا كان زيد فيك لأن الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما.

قوله: "ولا يمتنع تقديمه مشاركا" أي ولا يمتنع تقديم خبر مشارك للاسم في التعريف والتنكير إن ظهر الإعراب ولا توسيطه نحو: كان زيدا أخوك وما كان خيرا منك أحد، فإن خفي الإعراب وجب كون المقدم الاسم نحو كان أخي صديقي، ولم يكن فتى أزكى منك، قلت: والذي يظهر لي جوازه عند قصد الإجمال كما أجازوا تصغير عمرو وعمر، نظير ما قاله ابن الحاج في مسألة: (وأخر المفعول إن لبس حذر) فقد نقل في الطرة هناك احتجاجه بمثل هذا، بل ذَكرأنه احتَج أيضا بأن الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فما زالت تلك دعواهم﴾ كونُ تلك اسمها ودعواهم الخبر والعكس، خلاف ما هنا من تقييد الجواز عند المشاركة في التعريف أو التنكير بظهور الإعراب، وأصله في التسهيل وسَلَّمه شراحه إلا المرادي فإنه قال هنا: وتقدم كلام ابن الحاج في النقد، يُحيل إلى ما سبق له نقله من قوله إن هذا اللبس لا يلتفت إليه ...إلخ، فالظاهر أن المصنف لا يُسلِّم ما نقله الزجاج كما ذكره الصبان في الكلام على مسألة الفاعل، ثم الأظهر هنا ما لابن الحاج. والله تعالى أعلم.

قوله: "ويقع هنا..إلخ" أي وقد يخبر في هذا الباب وباب إنَّ بمعرفة عن نكرة اختيارا وذلك لشبه المرفوع هنا بالفاعل والمنصوب بالمفعول، ومنه قوله:[339]

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي منك، وقد حمل هذا الشبه المذكور على جعل الاسم في باب إنّ نكرة والخبر معرفة كقوله:[340]

339- البيت من الوافر وهو للقطامي، الكتاب 243/2 خزانة الأدب 391/1

340- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 338/1 وفي تعليق الفرائد 209/1 منسوبا للفرزدق وكذا في خزانة الأدب 64/4 وهو في ديوان الفرزدق لكن روايته:

وليس بعدل إن سببت مقاعسا بآبائي الشم الكرام الخضارم

ص/606

ولا شاهد فيها. الشاهد فيه: تنكير اسم إن وهو: حراما, وتعريف خبرها، وهو: أن أسب لأن المصدر المؤول معرفة.

الخضارم: جمع خضرم الجواد المعطاء والسيد الحمول.

وإن حراما أن أسب مجاشعا ... بآبائي الشم الكرام الخضارم

تنبيه: قال أبو حيان في شرحه إن المصنف أجحف في هذا الباب بكيفية الإخبار بالمعرفة عن المعرفة وعن النكرة بالنكرة وعن المعرفة بالنكرة وعن النكرة بالمعرفة قال: ونحن نذكر ما تيسر. ثم بسط في ذلك فليراجع.

وَكَانَ فِي التَّمَامِ مِثْلُ كَفَلا ... حَدَثَ مَعْ ثَبَتَ ثُمَّ غَزَلا

يعني أن كان في حال تمامها تكون بمعنى كفل ككنت الصبي كيانة بمعنى كفلته، وتكون بمعنى حدث كقوله:[341]

إذا كان الشتاء فأدفئوني ... فإن الشيخ يهدمه الشتاء

وكان زيد قائما يحتمل التمام أي ثبت حال كونه قائما بخلاف كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة إلا أن يجعل كان بمعنى كفل، وتكون بمعنى ثبت نحو: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ وجوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرمائكم، ويرده أن الخبر في هذا الباب لا يحذف. وكان بمعنى غزل ككنت الصوف بمعنى غزلته مصدرها الكون.

قوله: "حدث مع ثبت" قد اقتصر في التسهيل على ثبت، وقال في الشرح ما نصه: وثبوتُ كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه، وتارة يعبر عنه بحدث كقوله: (إذا كان الشتاء..إلخ البيت) وتارة يعبر عنه بحضر كقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ وتارة يعبر عنه بقدَّر أو وقع نحو: ماشاء الله كان اهـ منه. قال الدماميني: والتعبير بقدَّر مشكل لأن شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب.

وَصَارَ مِثْلُ ضَمَّ يَقْطَعُ رَجَعْ ... وَظَلَّ لِلدَّوَامِ وَالطُّولِ وَقَعْ

أي وصار في حال تمامها بمعنى ضم نحو: ﴿فصرهن إليك﴾ ومضارعه يصور ويصير وصار بمعنى قطع نحو: صرت الحبل بمعنى قطعته ومضارعه يصور ويصير وصار بمعنى رجع نحو: ﴿ألا إلى الله تصير الأمور﴾، قوله: "وظل للدوام..إلخ" أي وظل تامة بمعنى الدوام والإقامة نهارا، نحو: لو ظل الظلام لهلك الأنام، وظل بالقوم أي أقام بهم نهارا وظل النبت والظِّل طالا.

---

[341]- البيت من الوافر وهو للربيع بن ضبع الفزاري، أمالي القالي 749 ط/ مؤسسة الثقافة. وخزانة الأدب 306/3

فائدة: ذكر في المصباح أن ظل النهار يظِل من باب ضرب ظلالة دام ظله. وبهذا يعلم أن قول الشيخ الحسن بن زين في طرة اللامية (ظل يقرأ) قد يكون احترازا من ظل هذه وإلا كان تطويلا بلا حاجة. والله تعالى أعلم.

تنبيه: ليس تعدي بعض هذه الأفعال ككان بمعنى كفل أو غزل وصار بمعنى ضم ينافي تمامها لأن المراد بالاكتفاء في قول الخلاصة: (وذو تمام ما برفع يكتفي) هو أن يستقل به الكلام حتى يكون جملة من فعل وفاعل وأما الفضلة فمستغنى عنها في الإسناد. قاله الشاطبي.

وَبَاتَ لِلنُّزُولِ لَيْلاً وَانْطِقِ بِدَامَ مُشْبِهًا لِيَسْكُنُ بَقِي

أي وبات تأتي تامة بمعنى نزل ليلا، قال:[342]

فبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

ودام تأتي تامة بمعنى سكن نحو: « نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الماء الدائم»[343] أي الساكن، وبمعنى بقي نحو: ﴿خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض﴾ أي بقيت.

دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ مِثْلُ أَصْبَحَا ذَهَبَ مَعْ ظَهَرَ مِثْلُ بَرِحَا

يعني أن أصبح تأتي تامة بمعنى دخل في الصباح وأمسى دخل في المساء وأضحى دخل في الضحى، قال تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ قال:[344]

ومن فعلاتي أنني أحسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

وبرح بمعنى ذهب وظهر، وبهما فسر برح الخفاء وإن كانت بمعنى ظهر فالخفاء بمعنى المخفى وإلا فعلى بابها، وقال تعالى: ﴿وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح﴾ أي لا أذهب.

وَمِثْلُ يَفْتُرُيَنِي وَكَذَهَبْ رَامَ وَفَارَقَ وَهَكَذَا طَلَبْ

342– البيت من المتقارب وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 132/1

العائر: ما يسقط في العين فيؤذيها.

343– أصله في البخاري: لايبولنَّ أحدكم في الماء الدائم. باب الوضوء الحديث رقم 239.

344– البيت من الطويل وهو لعبد الواسع بن أسامة، شرح المفصل لابن يعيش 103/7

الشاهد فيه: استعمال أضحى تامة بمعنى دخل في وقت الضحى في قوله: "أضحى جليدها" الجليد: ما يسقط على الأرض من الندى.

قوله: "ومثل يفتريني" أي وتأتي ونى تامة بمعنى فتر. قوله: "وكذهب رام.. إلخ" يعني أنه تاتي رام بمعنى ذهب كقوله:[345]

أبانا فلا رمت من عندنا فإنا بخير إذا لم ترمْ

وبمعنى فارق يقال رمت فلانا أي فارقته، و بمعنى طلب كقوله:[346]

ومن هاب أسباب المنية يلقها ولو رام أسباب السماء بسلم

وهذه الأخيرة واوية فقط.

وَانْفَكَّ كَانْفَصَلَ مَعْ خَلَصَ عَنْ فَتَأَ مُشْبِهًا لأَطْفَا وَسَكَنْ

قوله: "وانفك كانفصل مع خلص" يعني أن انفك تأتي تامة بمعنى انفصل كفككت الخاتم فانفك أي انفصل ويقال فككت الأسير فانفك أي خلص، قوله: "عن فتأ مشبها..إلخ" أي وفتأ بالفتح تأتي تامة بمعنى أطفأ وسكن، حكى الفراء فتأْتُ النار أي أطفأتها، وفتأْتُ عن الأمر أي سكنت وذهب أبو حيان إلى أن فتأ تامة بمعنى كسر يقال فتأته عن الأمر أي كسرته. وقول الناظم: "عَنّ" في آخر المصراع الأول بمعنى عرض، وهو كلام مستانف بدليل نصب "مشبها" أي عرض مجيء "فتأ" حال كونه مشبها "لأطفا" خلاف ما في المواهب، فقد جعله من تمام ما قبله لقوله: "عَنّ" أي عرض مجيء انفك بمعنى انفصل ...لخ، فإنه يلزم على تقريره المذكورتقدير ناصب لقوله: "مشبها" والأصل عدم التقدير. والله أعلم.

وَالخَبرُ المنْفِي بِـإِلاَّ يُقْرَنُ إنْ قُصِدَ الإيجَابُ وَهْوَ ممكِنُ
وَبِالَّتِي كَزَالَ ذَا لا يُفْعَلُ وَمَا أَتَى مِنْهَا كَذَا يُؤَوَّلُ

قوله: "والخبر المنفي..إلخ" يعني أن الخبر المنفي يقرن بإلا إن قصد إيجابه سواء كان النفي بحرف نحو: ما كان زيد إلا قائما، أم بفعل نحو: ليس زيد إلا قائما، ودخل في الخبر

---

[345]– البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في المساعد 254/1 وفي تعليق الفرائد 180/1 وهو للأعشى ميمون، ديوانه، ص: 155 وخزانة الأدب 359/1 ولسان العرب (ريم) والشاهد فيه: استعمال رام في قوله: "لا رمت" تامة بمعنى ذهب.

[346]– البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي 234/1

مفعولا ظننت نحو: ما ظننت زيدا إلا قائما، وثالث مفاعيل أعلم نحو: ما أعلمت زيدا فرسك إلا مسرجا.

قوله: "وبالتي كزال..إلخ" أي ولا يفعل ذلك بزال وبرح لأن نفيهما إيجاب، فلا يقال ما زال زيد إلا عالما كما لا يجوز كان زيد إلا عالما، وما أتى منها كذلك فمؤول كقوله:[347]

حراجيج لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

فيؤول على أن ينفك تامة وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله، فكأنه قال ما تتخلص أو ما تنفصل عن السير إلا في حال إناختها على الخسف وهو حبسها على غير علف، يريد أنها تناخ معدة للسير عليها فلا ترسل من أجل ذلك في المرعى، قال ابن هشام في المغني: وهو فاسد لبقاء الإشكال إذ لايقال جاء زيد إلا راكبا، أو على زيادة إلا، وقيل ناقصة وخبرها على الخسف. وقيل أخطأ ذو الرمة، وهذا قول من لا يستشهد عنده بكلامه، ومنهم الأصمعي قال إنه كثرت ملازمته الحاضرة ففسد لسانه، والجمهور على الاحتجاج به. قاله أبو حيان. وقيل عيب هذا على ذي الرمة، فلما فطن قال إنما قلت آلا أي شخصا. وإلى هذه التأويلات أشار بعضهم بقوله:

وزد وتمن ولحن صحف وأخبرنَّ بعلى الخسف تفي

وقد استشكل ابن عاشر القول بأن الأصل إلا مناخة والإل الشخص بأنه مفرد فكيف يسوغ كونه خبرا عن ضمير الحراجيج وهو جمع التكسير مع قوله بعد مناخة. قاله في نتائج التحصيل.

قوله: "وهو ممكن" أي الإيجاب ممكن، بخلاف ما كان مثلك أحدا وما كان زيد يعيج بالدواء مما يلازم النفي.

---

[347]– البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه 86 والشاهد فيه: إيجاب الخبر بإلا في قوله: "إلا مناخة" بعد ما كزال وهو قوله: "ما تنفك".

حراجيج: جمع حرجوج، الناقة السمينة الطويلة على وجه الأرض.

الخسف: الحبس على عدم العلف.

فرع: ما امتنع فيه دخول إلا امتنع فيه دخول الباء، فلا تقول ما زال زيد بقائم لأن الباء إنما تدخل تأكيدا للنفي والخبر هنا مثبت. اهـ من شرح أبي حيان على التسهيل.

وَمَعَ لَيْسَ ذَاعَ إِسْقَاطُ الخبرْ　　إِذَا المرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

قال في التسهيل: عاطفا على ما تختص به ليس (وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة) قال في المساعد: يريد على كون الاسم -أي اسم ليس- نكرة عامة لأنه بذلك يشبه لا فيجوز أن يساويه في الاقتصار عليه، ومنه قوله:[348]

ألا يا ليل ويحك خبريني　　فأما الجود منك فليس جود

أي ليس منك جود أو عندك جود، وحكى سيبويه ليس أحد أي ليس هنا أحد، وخصه المغاربة بالضرورة.

وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة نحو: ليس أحد قائما وذلك لأن النفي من مسوغات الابتداء بالنكرة و "ليس" موضوعة له مع تنكير خبرها وإنما اشتُرط هذا الشرط هنا ليلا يكون هذا تكرارا مع قوله: "ويقع هنا وفي إن..إلخ" كقوله:[349]

كم قد رأيت وليس شيء باقيا　　من زائر طرق الهوى ومزور

وتشاركها في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله:[350]

إذا لم يكن أحد باقيا　　فإن التأسي دواء الأسى

وقوله:[351]

فلو كان حي في الحياة مخلدا　　خلدت ولكن لا سبيل إلى الخلد

348- البيت من الوافر وهو لعبد الرحمن بن حسان الكتاب 386/1 وروايته: نبئينا.

349- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 340/1 والشاهد فيه: مجيء اسم ليس نكرة محضة في قوله: "ليس شيء".

350- البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 341/1 والشاهد فيه: كون اسم كان المنفية نكرة محضة في قوله: "لم يكن أحد".

351- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تعليق الفرائد للدماميني 217/3 و في شرح المصنف للتسهيل برواية أخرى:

ولو كان حي في الحياة مخلدا　　خلدت ولكن ليس حي بخالد

والشاهد فيه: تنكير اسم كان الواقعة بعد شبيه النفي وهو الامتناع في قوله: "فلو كان حي".

لِفعْلِهَـــا عِنْـــدَ تَمِيـــمٍ تَـــرْكُ   في نَحْـوِ لَـيْسَ الطِّيـبُ إِلاَّ المِـسْكُ

يعني أن رفع ما بعد إلا في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم قال أبو عمرو بن العـلاء: ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ولا حجازي إلا وهو ينصب، ولا ضمير في ليس خلافا لأبي علي بل هي على هذه اللغة حرف نفي لا عمل لها وهو قول الجمهور، فكما أن ما تحمل علـى ليس إذا استمر نفيها تحمل عليها ليس أيضا في الإلغاء عند فقد النفي لاقترانهـا بـإلا، وخَـرَّج الفارسي ذلك على أوجه منها أن الطيب اسمها وإلا المسك نعت أوبدل والخبر في الوجود مقدرا، ومنها أن "ليس" فعل واسمها ضمير الشأن والجملة من الطيب والمسك خبرها، ورد بأنه لو كـان كما زعم لقيل ليس إلا الطيب المسك كما يقال ليس كلامي إلا زيد منطلق، ولم يقـل لـيس الطيب إلا المسك كما لا يقال ليس كلامي زيد إلا منطلق. قال أبو حيان: وإذا ثبت أن ذلك لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا يمكن التأويل لأن التأويل لا يكون إلا في مخالف الجادة وقال إن أبا علي لم يبلغه نقل أبي عمرو أنها لغة تميم، وقيل المسك مبتدأ خبره أجوده مقدرا.

وَقَـرَنُـوا بِـالْـوَاوِ مَعْهَـا خَـبرا   إِنْ كَـانَ جمْلَـةً بِـإِلاَّ حُـصِـرَا
وَكَـانَ مَـعْ نَفْـيٍ كَـذَا وَرُبمَـا   لجمْلَـةِ الإِخْبَـارِ ذَا هُـنَـا انْتَمَـى

قوله: "وقرنوا بالواو..إلخ" يعني أن خبر ليس يقرن بالواو جـوازا إن كـان جملـة موجبة بإلا كقوله:[352]

ليس شـيء إلا وفيـه إذا مـا   قـابلته عـين البـصير اعتـبار

قال أبو حيان: هذا لايجوز عندنا لأنه خبر للمبتدإ في الأصل فكما لايجـوز دخـول الواو على خبرالمبتدإ إذا كان بهذه الصفة كذلك لايجوز إذا وقع خبرا لليس لـيلا يكـون الفرع أكثر تصرفا من الأصل، وقدح في الاحتجاج بالبيت باحتمال أن يكون من حـذف الخبر والجملة حالية كما تقدم في قوله: (ومع ليس ذاع إسقاط الخـبر..إلخ). وأن تكـون الجملة خبرا والواو زائدة قال: والأول أحسن. قال ناظر الجيش: والذي قال الشيخ ظـاهر

---

[352]– البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 340/1 والشاهد فيه: اقتران الخبر الموجب بإلا بالواو في قوله: "إلا وفيه"..إلخ.

من حيث الصناعة النحوية وينبغي التعويل عليه لأن فيما قاله المصنف خرقا للقواعد. قوله: "وكان مع نفي كذا" أي وكذلك كان إن كانت بعد نفي فيقترن خبرها بالواو إن كان جملة موجبة بإلا كقوله:[353]

إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراج لنا إلا ووجهك أنور

وقوله:[354]

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة لكن الآجال تختلف

قوله: "وربما لجملة الإخبار ذا..إلخ" أي ذا الحكم الذي هو اقتران الواو بالجملة الواقعة خبرا، يعني أنه ربما شبهت الجملة المخبر بها من ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا سواء بعد كان أو ليس أوغيرهما بعد نفي أم لا وحمل عليه قوله:[355]

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله:[356]

فظلوا ومنهم سابق دمعه له وآخر يثني دمعة العين بالمهل

وهذا لا يعرفه البصريون وإنما أجازه الأخفش، والخبرعند غيره محذوف تقديره هنا بخيلين وحزينين والجملة حال من باب قوله فيما تقدم: "وربما استغني بالمعمول..إلخ"، أو الفعلان تامان والجملة حالية أيضا.

وَيحْذِفُونهَا وَيُبْقُونَ السُّمَا نَزْرًا وَيحْذِفُونهَا مَعَهُمَا

أي ويحذفون كان مع خبرها ويبقون الاسم دالا عليهما قليلا وذلك حيث يحسن مع إن ولو الشرطيتين تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك مما يسوغ جعله خبرا، ويروى: المرء مقتول

353- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب 94/2 وفي المساعد وروايته:

إلا و وجهك نورها 266/1 والشاهد فيه: كما قبله.

354- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 341/1 وتعليق الفرائد 217/3 والشاهد فيه: كما قبله.

355- البيت من الطويل وهو لأعشى تغلب، أمالي ابن الشجري 187/1

نفح فلانا بشيء: أعطاه.

356- البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه ص: 219

بما قتل به إن خنجر فخنجر وإن سيف فسيف أي إن كان معه سيف وإن كان معه خنجر.
وإلايصحَّ تقدير فيه أو معه تعينَ حذف الاسم وبقاء الخبر نحو: أسير كما تسير إن راكبا فراكب وإن راجلا فراجل، قوله: "ويحذفونها معهما" أي ويحذفونها مع الاسم والخبر بعد إنْ معوضا عنها ما أم لا كقوله:[357]

أمرعت الأرض لو ان مالا لو أن نوقا لك أو جمالا
أو ثلة من غنم إمالا

التقدير إن كنت لا تجدين غيرها، وقولهم إفعل هذا إما لا أي إن كنت لاتفعل غيره فما معوض من كان واسمها وأدغمت نون إنْ فيه لتقارب المخرجين ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ماقبله عليه وتقديره فافعله، وكقوله:[358]

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

أي وإن كان فقيرا معدما.

فتختص كان بثلاثة أمور: بمرادفتها لم يزل كثيرا، وزيادتها، وحذفها وهو على أربعة أوجه: حذفها فقط، أو مع الاسم، أو مع الخبر، أو معهما، وأما حذفهما دونها أو أحدهما فغير جائز.



357- الرجز بلا نسبة في شرح المصنف 348/1 المساعد 275/1 والهمع 386/1
الثلة بالفتح: الجماعة من الغنم.
358- الرجز لرؤبة بن العجاج، خزانة الأدب 630/3

ما ولا ولات وإن النافيات المشبهات بليس

أَجَازَ أن يُغْنِيَ عَنْ مَرْفُوعِ مَا الْبَدَلُ الموجَبُ بَعْضُ الْعُلَمَا

يعني أن بعض العلماء وهو الأخفش أجاز أن يغني عن اسم ما بدلٌ موجَبٌ، فيجوز عنده في نحو: ما أحد قائما إلا زيد؛ ما قائما إلا زيد بحذف اسم ما استغناء ببدله الموجب بإلا. قال المصنف: ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرا بالرد، وذَكَر أن ذلك لعدم تعين المحذوف، إذ يحتمل أن يكون المحذوف ما ذكر وأن يكون الأصل ما كان قائما إلا زيد اهـ. وحُكي عن الأخفش جواز هذه المسألة على وجه آخر وهو أن تكون إلا داخلة على الاسم والمنصوبُ المقدم خبرها.

قول الناظم: "البدل" فاعل قوله "يغني"، وقوله "بعض العلما" فاعل "أجاز".

وَنَفْيِ فِعْلٍ نَاسِخٍ وَأَنَّا مَعْ أَوَ لم يَرَوْا وَبَعْدَ إِنَّا

(ونفي) بالجر معطوف على قول ابن مالك في الخلاصة : (وبعد لا ونفيِ كان) يعني أن الباء قد تزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء كقوله:[359]

دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد

وبعد "أو لم يروا أن" وشبهه، والمراد به دخولها بعد أن المسبوقة بأو لم يروا كقوله تعالى: ﴿أو لم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر﴾، وجاز ذلك نظرا إلى المعنى إذ معنى "أولم يروا أنّ"؛ "أو ليس"، بدليل ﴿أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر﴾ الآية، أوشبهه نحو: ماظننت أن زيدا بقائم.

وقبل خبر "إنّ" كقوله:[360]

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب

---

[359]- البيت من الطويل وهو لدريد بن الصمة، العيني 121/2 والشاهد فيه: اقتران الخبر بالباء في قوله: "بقعدد" بعد فعل ناسخ منفي وهو: لم يجدني.

القعدد: كجندب وقنفذ: الجبان اللئيم القاعد عن المكارم.

[360]- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 44/1

قال أبو حيان: ولا يتعين هذا لجواز تعلق "بالمجرب" بقوله مما أحدثت وهو الخبر ويكون قوله "فإنك" على حذف مضاف أي فإن نأيك مما أحدثت أي بسبب ما أحدثت بالمجرب.

وَبَعْدَ لَكِنَّ وَلَيْتَ يَنْدُرُ هَذَا وَلَكِنَّهُمُ لم يحظُرُوا

أي ويندر بعد "لكنّ" كقوله:[361]

ولكن أجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

وبعد "ليت" كقوله:[362]

تقول إذ اقلولى عليها وأقردت ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

قوله: "ويندر هذا..إلخ" أي تندر زيادة الباء في خبر إن ولكن وليت و لم يمنعوا ذلك لوروده، بخلاف زيادتها بعد أن الواقعة بعد أو لم يروا فليست نادرة.

وَبَعْدَ الاسْتِفْهَامِ ذَا الْبَاءُ يَفِي وَرُبَما جَرُّوا بِهِ حَالاً نُفِي

وَاسماً مُؤَخَّرًا لِلَيْسَ وَاخْفِضِ أَوِ انْصِبَنَّ تَابِعَ الْمُنْخَفِضِ

أي وتزاد الباء بعد الاستفهام والمراد به هل خاصة كما روي البيت المتقدم : (ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم).

وربما زيدت في الحال المنفية كقوله:[363]

فما رجعت بخائبة ركابٌ حكيم بن المسيب مُنتهاها

وقوله:[364]

---

[361]– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 160/4 العيني 134/2

[362]– البيت من الطويل وهو للفرزدق، العيني 135/2 والتصريح 202/1 و لم أجده في نسختي ديوانه اللتين بيدي

والشاهد فيه: اقتران خبر ليت بالباء وهو: بدائم.

اقلولى الطائر وقع على أعلى الشجرة.

[363]– البيت من الوافر وهو للقحيف العقيلي، شرح شواهد المغني للسيوطي 339/1 خزانة الأدب 249/4 دار صادر.

والشاهد فيه: زيادة الباء مع الحال المنفية في قوله: "بخائبة".

[364]– البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 368/1 وشرح شواهد المغني للسيوطي 340/1

والشاهد فيه: زيادة الباء مع الحال المنفية في قوله: بمزؤود. المزؤود: المذعور، وكل محركة عاجزٌ.

كائن دعيت إلى بأساء داهمة   فما انبعثت بمزؤود ولاوكل

وخرَّجهما أبو حيان على أن التقدير بحاجة خائبة وشخص مزؤود.

وربما جروا أيضا اسما مؤخرا لليس كقوله:[365]

أليس عجيبا بأن الفتى   يصاب ببعض الذي في يديه

وقرئ: ﴿ليس البرَّ بأن تولوا وجوهكم﴾ بنصب البر لكن شرط زيادتها في الاسم أن يتأخر إلى موضع الخبر. قلت: والاسم في المثالين مؤول فيحتاج إلى سماع في الاسم الصريح.

قوله: "واخفض أو انصبن..إلخ" أي ويخفض تابع المخفوض بالباء نظرا إلى اللفظ وينصب نظرا إلى محل المتبوع والمختار الأول، فيقال ليس زيد بقائم ولا قاعد ولا قاعدا، قال:[366]

وليس بمعروف لنا أن نردها   صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا

وأما إن كان مرفوع المحل فيرفع أو يجر.

وَجُرَّ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا نُصِبَا   يَصْلُحُ لِلْجَرِّ بِبَا وَغَيرِ بَا

أي وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للجر بالباء مع سقوطها، وهذا هو العطف على التوهم ولا ينقاس خلافا للفراء، ومنه ما أنشد سيبويه، كقوله:[367]

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة   ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

---

[365] - البيت من المتقارب وهو منسوب لمحمود الوراق في البيان والتبيين 100/3 ولمحمود النحاس في شرح السيوطي لشرح شواهد المغني 338/1 ونسب في أمالي المرتضى لمحمد بن حازم 609/1 والشاهد فيه: زيادة الباء مع اسم ليس المؤخر وهو قوله: "بأن الفتى".

[366] - البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي، الكتاب 64/1 والشاهد فيه: نصب "مستنكرا" لأنه معطوف على ما محله النصب وهو الخبر المجرور بالباء الزائدة في قوله: "بمعروف".

[367] - البيت من الطويل وهو للأحوص اليربوعي، خزانة الأدب 140/2 وفي شرح شواهد الإيضاح لابن بري للأحوص الرياحي ص: 589 وكذا في الحماسة البصرية 289/2 والشاعر لقبه الأخوص بالخاء المعجمة واسمه زيد بن عمرو، ومن أجداده رياح بن يربوع، فتارة ينسب إلى رياح وتارة ينسب ليربوع، انظر ترجمته في الخزانة 143/2 الشاهد فيه: جر ناعب عطفا على مصلحين على توهم الباء.

ومنه قوله:[368]

ما الحـــازم الشهم مقــداما ولا بطـــلٍ إن لم يكــــن للـــهوى بالعقــل غلابــا

وقوله:[369]

بدا لي أني لست مــدرك مـــا مــضى ولا سابق شــيئا إذا كـــان جـــائيـــا

واحترز بقوله: "يصلح للجر" مما لا يصلح، فلا يقال ليس زيد إلا قائما وذاهب بجر ذاهب، ويقدر ذلك بعد غير ليس وما كقوله:[370]

ومـــا كنــــت ذا نــيرب فيهـــم ولا منمــــش فيهـــم منمـــل

بجر "منمش" على توهم دخول الباء في خبر كان المنفية وهو "ذا نــيرب"، وهــذا لايحسن لقلة دخول الباء على خبر كان المنفية بخلاف ليس وما.

قوله: "وغير با" يعني أنه قد يفعل الجر التوهمي في العطف على ما يصلح للجر بغــير الباء كمنصوب اسم الفاعل المتصل كما في قوله:[371]

فظل طهاة اللحم مــــن بــين منــضج صفيــف شــواء أو قـــدير معــــجل

بجر قدير على توهم جر صفيف بالإضافة لأن منصوب اسم الفاعل يجــر بالإضـــافة كثيرا بخلاف إن فصل بينهما بما يمنع الجر فلا يجوز العطف عليه نحو أن يقال بــين منــضج بالنار صفيف شواء لأن الانفصال يمنع توهم الإضافة. وكقوله:[372]

368- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل، وفي المغني و لم يعلق عليه السيوطي في شرح الــشواهد 869/2 والشاهد جر المعطوف وهو: "بطل" على توهم الباء في: "مقداما".

369- البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي 282/1 والشاهد فيه: التوهم في عطف ســابق على:"مدرك".

370- البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 371/1 وشرح شواهد المغــني للــسيوطي 869/2 والشاهد فيه: جر "منمش" على توهم الباء في ذا نيرب.

النيرب: الشر والنميمة، والمنمش: الذي يمشي بالنمش هو النميمة. والمنمل: الماشي بالنملة مثلثة وهي النميمة.

371- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 32/1

الطهاة: جمع طاه، الطابخ. القدير: اللحم المطبوخ في القدر.

372- البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي 289/1 والشاهد فيه: زيادة الباء في: "بجقلــد" على توهم التوهم وهو أنه قال: ليس بمكثر.

تقـــــي نقـــي لم يكثـــر غنيمــــــة   بنـــــــهكة ذي قـــربى ولا بحـــــــقلد

قال في المغني: سألني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا على ما عطف "بحقلد" فقلت له حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرْنا فإذا هو سيء الخلق، فقلت هو معطوف على شيء يتوهم إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقد قلت في الفرق بين عطف التوهم والعطف على المحل:

عطـــــفٌ علـــى المحـــل فيـــه العامـــلُ   وُجـــد والأثـــرُ منـــــه خـــــاملُ
وفي التـــــوهم وجـــــــودُ أَثَـــــرِهْ   معَ اســــتتار غـــير ذا مـــن خَـــبرِهْ

يعني أنه يوجد في العطف على المحل العامل دون أثره كما تقدم في ليس زيد بقـــائم ولاقاعدا بالنصب، فالعامل وهو "ليس" موجود دون الأثر وهو النصب في خبرهـــا، أمـــا عطف التوهم فبالعكس، يوجد فيه العمل كالجر في قول زهير "ولاسابق " دون العامل وهو الباء التي تدخل على خبر ليس فهي مفقودة هنا أي في قوله: (بدا لي أني لست مدرك..إلخ البيت). وقد ذكر الصبان هذا الفرق في أول العطف، لكن لم يبينه.

لِلاتَ قَدْ يُـضَـافُ حِـــينٌ وَيَـــرِدْ   إِغْنَـــاؤُهُمْ بِالتَّـــاءِ عَـــنْ لا إِنْ فُقِـــدْ

يعني أن لات قد يضاف إليها حين لفظا كقوله:[373]

وذلـــــك حــــين لات أوان حلـــــم   ولكــــــن قبلـــــها اجتنبــــوا أذاتي

أو تقديرا كقوله:[374]

تـــذكر حـــب ليـــــلى لات حينـــــا   وأمسى الشيـــب قـــد قطـــع القرينــــا

أي حين لات حين تذكر، قال الدماميني: لأن الجملة لا يمكن أن تكون حالية لعدم الرابط فلابد من تقدير مضاف اهـــ. وسَهَّل حذفه ذكر الحين الثاني فتكون في موضع جر،

النهكة: النقص والإضرار. والحقلد: البخيل ضيق النفس.

373- البيت من الوافر وهو للطرماح بن حكيم، ديوانه/ ص: 58

374- البيت من الوافر وهو لعمرو بن شأس، تذكرة النحاة/ ص: 734

ورُد هذا التقدير بالاستغناء عنه لاستقامة المعنى بقوله: تذكر حب ليلى لات حينا أي ليس الحين حين تذكر.

قوله: "ويرد إغناؤهم بالتاء.. إلخ" أي وربما استغني مع التقدير عن "لا" بالتاء وخَرَّج المصنف عليه قول الشاعر:[375]

العاطفون تحين ما من عاطف والمنعمون يدا إذا ما أنعموا

أي العاطفون حين لات حين ما من عاطف فحذفت حين ولا، قال أبو حيان: وهذا لا يتعقل لأنه يكون المعنى هم العاطفون وقت ليس الحين حين ليس ثَم عاطف اهـ. ويحتمل أن يكون الأصل العاطفونه بهاء السكت ثم أثبتوها وأبدلوها تاء، وقيل تاء تزاد في أول الظروف كقوله:[376]

نَوِّلي قبل نأي دار جمانا وصليني كما زعمت تلانا

وَأَهمِلاً لاتَ عَلَى الأَصَحِّ في وَلاتَ هَنَّا حَنَّتي فَلْتَقْتَفِ

قوله: "وأهملا" بنون التوكيد الخفيفة، أي وتهمل لات على الأصح إن وليها هَنَّا كقوله:[377]

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنت

ومن إهمالها قوله:[378]

لات هنا ذكرى جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال

---

[375]- البيت من الكامل وهو لأبي وجزة، اللسان (حين) وخزانة الأدب 147/2 وذكر فيه رواية أخرى:

.... والمطعمون زمان اين المطعم

وأبو وجزة اسمه يزيد بن عبيد توفي بالمدينة سنة 130

[376]- البيت من الخفيف وهو لابن أحمر، خزانة الأدب 149/2

[377]- البيت من الكامل وقد اختلف في قائله قيل شبيب بن جعيل وقيل حجل بن نضلة وهما جاهليان، خزانة الأدب 158/2 والشاهد فيه: إهمال لات وهنا خبر متقدم. وحنت مبتدأ على تقدير أن.

[378]- البيت من الخفيف وهو للأعشى، ديوانه، ص: 23 خزانة الأدب 157/2

إذ المبتدأ هُنَا ذكرى وليس بزمان وهَنَّا خبره وتحتمل هَنَّا الزمان والمكان، أي ليس في هذا المكان والزمان ذكرى جبيرة وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل.

وأصل لات لا النافية ثم كسعت بالتاء ليقوى شبهها بالفعل الذي هو ليس فإنها بسبب لحاق التاء صارت بوزن ليس وعدد حروفها، ومعنى كسعت أوتي بها في آخرها، والكسع ضرب الرَّجُل مؤخرالرَّجُل بظهر قدمه، وكسْعُ التاء فيه لتانيث اللفظ كما في ربت لكن زيادة التاء فيها أحسن منها في ربت لأن لا محمولة على ليس ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إنَّ، وقيل للمبالغة في النفي، وقيل مأخوذة من لاته إذا نقصه، واستعملت في النفي، قال تعالى: ﴿ولا يلتكم من أعمالكم شيئا﴾ وقيل أصلها ليس وأبدلت السين تاء كما في سدس حيث قيل فيه ست.

قوله: "على الأصح" مقابله لابن عصفور، وقال إن (هَنَّا) اسمها، و (حنت) خبرها على حذف مضاف تقديره: وليس هنا ذلك الوقت وقت حنين، وما قال يُرَد من ثلاثة أوجه: الأول خروج هَنَّا عن الظرفية، والثاني عمل لات في المعرفة ولا يعترض بتقدير أحدهما معرفة لأن الذي يجب تنكيره من معموليها هو ما ذكر منهما، الثالث ذكر معموليها، بل حنت مؤول بالمصدر على حذف أن مقدرة مبتدأ خبره هَنَّا كما للفارسي، والتقدير حنت نوار ولا هنالك حنين.

وَبَعْدَ مَا مَوْصُولَةً أَلاَ جُعِلْ إِنْ زَائِدًا وَقَبْلَ الانْكَارِ قُبِلْ

يعني أن إن تزاد قبل صلة ما الموصولة اسميةً أو حرفيةً كقوله:[379]

يرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

أي الذي لا يراه، أو ما الحرفية حملا عليها نافية كقوله:[380]

ورج الفتى للخير ما إن علمته على السن خيرا لا يزال يزيد

وبعد ألا الاستفتاحية نحو قوله:[381]

---

[379]- البيت من الوافر وهو لجابر بن رألان في خزانة الأدب 567/3 وفي شرح شواهد المغني للسيوطي له أو لإياس بن الأرت 85/1.

[380]- البيت من الطويل وهو للمعلوط القريعي، شرح شواهد المغني للسيوطي 86/1.

ألا إن سـرى ليلـي فبـت كئيبـا أحـاذر أن تنـأى النـوى بغـضوبا

والإسناد في سرى ليلي مجازي، و"قَبْلَ" مدة "الانكار" كقول بعضهم -وقد قيل له أتخرج إن أخصبت البادية؟-: أنا إنيه، مُنكِرا أن يكون على خلاف ذلك، والأصل أناه وزيدت إن قبل المدة فالتقى سكون المدة مع نون إنْ فكسرت النون وأبدلت المدة ياء لمجانسة الكسرة.



[381]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 354/1 وشرح شواهد المغني للسيوطي 86/1.

أفعال المقاربة

وَارْفَعْ ضَمِيرَ الاسْـمِ حَتْمًـا بِالخَـبرْ   وَرَفْعُـــهُ ذَا سَـــبَبِيَّةٍ نَـــدَرْ

يعني أن الخبر هنا يرفع ضمير الاسم نحو: ﴿وما كادوا يفعلون﴾، ومنه ﴿يكاد زيتها يضيء﴾، وذلك أن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الـذي تلـبس بالفعل أو شرع فيه لاغيره فلابد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك.

قوله: "ورفعه ذا سببية..إلخ" أي وندر رفع الخبر ذا سببية وهو الاسم الظاهر المتصل به ضمير يعود إلى الاسم، ومع ندوره لا يقع إلا مؤولا قال في التسهيل: ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم وكونُ الفاعل غيرَه قليلٌ. قال في شرحه: ولايكون ما ورد على قلة إلا مؤولا بأنه هو. اهـ وظاهره أن هذا عام في جميع هذه الأفعال -كما هو ظـاهر الـنظم- لكن قيَّده أبوحيان بما إذا وقع مع غير عسى، وأما عسى فإنه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي كقوله:[382]

وما ذا عسى الحجـاج يبلـغ جهـدُه   إذا نحـن جـاوزنـا حفـير زيـاد

روي بنصب جهده ورفعه أي طاقته.

قلت: ففي قول الطرة (ندر في عسى خاصة) نظر، فظاهرها الندور في عسى وعدم السماع في غيرها وليس كذلك كما علمتَ، على أن ابن هـشام الخـضراوي صـاحب الإفصاح أطلق القول في جميع الأفعال فكان موافقا للمصنف، وعليه فيؤول البيت المذكور كما أُوِّل ذلك مع غير عسى، قاله ناظر الجيش. ومثاله مع غير عسى كقوله:[383]

382- البيت من الطويل وهو لمالك بن الريب، ضرائر الشعر لابن عصفور ص: 119 خزانة الأدب 321/1 وفي الخزانة 176/3 برواية لا شاهد فيها وهي: فماذا ترى الحجاج يبلغ ...
وهو في ديوان الفرزدق ص/ 145 وروايته: خلَّفنا بدل جاوزنا.
والشاهد في رواية الشرح رفع خبر عسى وهو: يبلغ لسببي وهو جهده.
حفير زياد: موضع على خمس ليال من البصرة.

383- البيت من البسيط وهو لأبي حية النميري، وقيل للحكم بن عبدل الأعرج من شعراء الدولة الأموية، شرح شواهد المغني للسيوطي 91/2 والرواية في شرح شذور الذهب: "نهض الشارب السكر" وكـذا في خزانـة الأدب94/4 منسوبا لعمرو بن أحمر الباهلي. والشاهد فيه: رفع خبر جعلت وهو: يثقلني للسيي وهو ثوبي.

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

وقوله:[384]

وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني أحجاره وملاعبه

فأحجاره وثوبي بدلان من اسمي جعل وكاد، أي بدلا اشتمال أو هو في الثاني بدل بعض إن كانت الأحجار والملاعب جزءا من الربع، لا فاعلان ليثقلني وتكلمني، وقيل إن الأصل جعل ثوبي يثقلني فحذف المضاف الذي هو ثوب وأقيم الثاني مقامه، وقام الظاهر مقام المضمر أو الخبرُ في الحقيقة أنهض أي جعلت أنهض نهض..إلخ، لكن أقام السبب مقام المسبب. قلت: ولعلهم لم يكتفوا هنا بالفاء مع تنزيلها للجملتين منزلة الجملة الواحدة كما اكتفوا بذلك في خبر المبتدإ وغيره، لأن الباب هنا أضيق بدليل اطراد الاكتفاء بالسببي في باب المبتدإ و لم يكتفوا به هنا إلا في عسى على ما تقدم، فظهر أن ليس المراد في هذا الباب مطلق الربط بل ماهو أخص من ذلك. والله تعالى أعلم.

وأما قوله :[385]

عسى فرج ياتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر

فقد يقال فيه بحصول الربط بالهاء من قوله: "ياتي به الله" فيقتضي ذلك أنه لايشترط السببي بالمعنى المتقدم بل تكفي ملابسة الضمير بأي وجه ولا يخلو عندي من تكلف. وانظر حاشية الخضري.

والنادر في هذا الباب أربعة: المفردُ، والجملةُ، والفعلُ الماضي والمضارعُ المقترنُ بأنْ بعد كاد المجردُ منها بعد عسى، والرافعُ لغير ضمير الاسم.

وَأَخِّرِ الخَبَرَ عَنْهَا وَيَقِلْ مَعْ غَيرِ كَادَ النَّفْيُ لَكِنْ قَدْ قُبِلْ

---

[384]– البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه ص: 22 والشاهد فيه: رفع خبر كاد وهو: تكلمني لسببي وهو أحجاره.

[385]– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 381/1 وفي شرح الشواهد للعيني 214/2.

الشاهد فيه: حصول الربط بالهاء من قوله: "ياتي به الله" فلم يرفع الخبر هنا ضمير الاسم ولا سببيه بالمعنى المتقدم.

أي أخر الخبر عن أفعال هذا الباب وجوبا، فلا يقال يعطي طفق زيد على أن الخبر جملة يعطي لأن الأخبار هنا خالفت الأصل بلزوم كونها أفعالا فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها، قاله المصنف. قال السيوطي في الفريدة:

خبرها وسط ولا تقدم   وأجز الحذف له إن يعلم

وذكر شارحها ابن زكري أن التعليل في منع التقديم بازدياد مخالفة الأصل، يَرِد عليه أن خبر كان يقع جملة ويتقدم، إلا أنه أجيب بأن التزام كون الخبر هنا جملة خروج ثالث عن الأصل. وأَوْرد على التعليل بالجمود أن كاد وأوشك متصرفان، وأجاب عنه بأن تصرفهما ناقص إذ لا يستعمل منهما أمر.

وقد يتوسط خبر هذه الأفعال نحو طفق يخرجان الزيدان، وكاد يهلكون العصاة ، ولا فرق في التوسط بين المجرد وغيره نحو عسى أن يقوما الزيدان، وفي الثاني خلاف فقد أجازه الجمهور ومنعه الأندلسي، ولهذا قال في روض الحرون: إن صواب ما في الطرة (وجوبا اتفاقا إن كان غير مقترن بأن ويجوز معها على الأصح) اهـ منه.

وصَوَّب ابن زكري قول المانعين، لما في تجويز ذلك من التباس اسمها بالفاعل لما في ذلك من تكرير الإسناد اهـ.

قوله: "ويقل مع غير كاد..إلخ" أي ويقل النفي مع غير كاد كقول أنس ﷺ «فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت» [386]، ويكثر مع كاد نحو: ﴿وما كادوا يفعلون﴾، ﴿ولم يكد يراها﴾، وقول ذي الرمة:[387] إذا غير النأي المحبين لم يكد ... إلخ.

وَنَكَّرُوا الاسْمَ هُنَا تَنْكِيرَا   مَحْضًا وَفِي لَكِنَّ لا كَثِيرَا

يعني أن الاسم في هذا الباب يرد قليلا لاكثيرا نكرة محضة كقوله:[388]

عسى فرج يأتي به الله إنه   له كل يوم في خليقته أمر

386- أخرجه البخاري في الاستسقاء الحديث رقم: 1033

387- البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه ص: 43 الرسيس: ابتداء الحب.

388- تقدم تخريجه، لكن الشاهد هنا في تنكير اسم عسى من قوله: "عسى فرج".

وفيه أيضا رفع الخبر لغير ضميرالاسم وسببيه وهو "الله"، كما تقدم.

وكذلك في اسم لكنَّ كقوله:[389]

ولكن أجـــرا لـــــو فعلـــــت بهـــــين وهل ينكر المعروف في النـــاس والأجـــر

و في إنَّ كقوله:[390]

وإن شفاء عـــبرة لـــــو سفحتـــهـــــا وهـــل عند رســـم دارس مـــن معـــول

والغالب كون الاسم هنا مختصا بأن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة لأنه مخبر عنـــه كقوله تعالى: ﴿فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده﴾، ونحو: عسى سائل ذو حاجـــة أن يفتح الله عليه.

وقد يحذف الخبر في هذا الباب إن عُلم، قاله في التسهيل، ومنه قوله تعالى: ﴿فطفـــق مسحا بالسوق والأعناق﴾ أي يمسح حذفه لدلالة مصدره عليه ومنه الحديث: «من تـــأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد»[391]. قال السيوطي في الفريدة: (وأجز الحذف له إن يُعلم).

وَتَمِّمًا عَـــسَـــى كَثِـــيرًا وَكَـــرَبْ وَاجْعَلْهُـــمَا كَـــاشْتَدَّ مَـــعْنى وَقَـــرُبْ

يعني أن عسى وكرب تأتيان تامتين، فتاتي عسى بمعنى اشتد، كقوله:[392]

لـــولا الحياء وأن رأســـي قـــد عـــسى فيـــه المشيـــب لـــــزرت أم القـــــاسم

و بمعنى قارب معنى وعملا فتكون فعلا متعديا، أوقرب فتكون فعلا قاصـــرا نحـــو: عسى زيد أن يقوم، أي قارب أن يقوم على الأول وقرب من أن يقوم على الثاني وحـــذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد، وقيل بمعنى قرب فقط و "أنْ" والفعل بعدها بدل

389- تقدم الكلام عليه, والشاهد هنا تنكير اسم لكن في قوله: "ولكن أجرا".

390- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 24/1. الشاهد فيه: تنكير اسم إن في قوله: "إن شفاء".

391- أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط عن عقبة بن عامر الحديث رقم 3082 ج223/2 ط/ دار الكتب العلمية.

392- البيت من الكامل وهو لعدي بن الرقاع، شرح شواهد المغني للسيوطي 492/1 الحماسة البصرية 84/2. والشاهد فيه: استعمال عسى بمعنى اشتد، في قوله: "عسى فيه المشيب".

اشتمال من فاعلها وهذا مذهب الكوفيين، وأما كرب فتستعمل قاصرةً بمعنى قرب كقولهم كرب الشتاء، وخُرِّج عليه قوله:[393]

أبني إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

ومقابله أن كارب ناقصة والخبر محذوف أي يأتي، ومتعديةً بمعنى ضيق كقوله:[394]

اردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذا يرد وقيد العير مكروب

وَرُبما ضَميرُ نَصْبٍ اتَّصَلْ اسماً بها وَهِيَ حَرْفٌ كَلَعَلْ

يعني أن عسى قد يتصل بها ضمير نصب اسما لها نحو عساني أن أفعل وعساك وعساه، والحال أنها حرف عند سيبويه حملا على لعل بجامع الترجي والإشفاق، وخبرا مقدما عند المبرد، فالياء عنده في موضع نصب خبرا لعسى تقدم على اسمها وهو أنْ والفعل فأبقاها على ما استقر من العمل لكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس، ونائبا عن المرفوع عند الأخفش، فتبقى عسى على رفعها الاسم ونصبها الخبر، فزعم أنه وُضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، فالياء وأخواتها عنده في موضع رفع اسما لعسى وأنْ والفعل في موضع نصب خبرا لها ووَضعُ ضميرٍ موضعَ ضمير ثابتٌ في قولهم: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا. ويُبطل مذهبَه تصريحُهم بالاسم موضع أنْ والفعل في مثل هذا التركيب مرفوعا، كقوله:[395]

فقلت عساها نارُ كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها

393- البيت من الكامل وهو لعبد القيس بن خفاف البرجمي يوصي ابنه جبيلة، اللسان (كرب) وانظر نوادر أبي زيد، وروايته: أجبيل ص: 114 وكذا حماسة الظرفاء ص: 129. والمفضليات 305/2 وفي الحماسة البصرية قال قيس بن خفاف 16/2. والشاهد فيه: استعمال كارب من كرب بمعنى قرب.

394- البيت من البسيط وهو لعبد الله بن غنمة الضبي، الكتاب 14/3 اللسان (كرب) والشاهد فيه: استعمال مكروب بمعنى مضيق.

395- البيت من الطويل وهو لصخر بن الجعد الحضرمي، العيني 227/2 وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي وكأس اسم امرأة 446/1

والشاهد فيه: استعمال "عسى" مثل "لعل" والهاء اسمها ونارُ خبرها.

ورُد أيضا بأن إنابة ضمير عن ضمير خاص بضمائر الانفصال نحو: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا وما أنا كإياك ولا أنت كإياي وأما قوله :(396)

ياابـــن الـــزبير طالمـــا عـــصيكـــا وطـــــالما منيتنـــــا إليكـــــا

فهو إبدال تصريفي لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك.

قال في الكافية وأجاد :

ولـــدليل اســـتجز حـــذف الخـــبر هنـــا ومنـــه قـــول بعـــض مـــن غـــبر
يـــا أبتـــا علـــك أو عـــساكا ونائب التـــا الكـــاف فـــاعرف ذاكـــا
هـــذا اختيـــاري تابعـــا أبـــا الحـــسن منظـــرا مـــا قـــال شـــاد ذو علـــن
يـــا ابـــن الـــزبير طالمـــا عـــصيكا وطالمـــــا منيتنـــــا إليكـــــا
والعملـــين ســـيبويه عكـــسا مـــسويا هنـــا لعـــل وعـــسى
والآخراســـم والمقـــدم الخـــبر عنـــد أبي العبـــاس فـــاعرف الـــصور

قول الناظم: "وهي حرف كلعل" أي كما أن لعل حملت عليها في الاقتـران بـأن كالحديث: «لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته..إلخ» (397).

قوله في الطرة: (على الأصح لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف) أي ولا نظير لـذلك قاله المصنف. قال أبو حيان: عدم النظير ليس بدليل فكم من أحكام لكلمات لا نظير لهـا. فإذا قلت قلما يقوم زيد فكأنك قلت ما يقوم زيد فهذا لا نظير له وهو من كلام العـرب. وقال تلميذه ناظر الجيش: إن الإيراد إنما يلزم لو لم يكن للفعل عمل أصلا، ولكن الفعل هنا وهو "عسى" عمله ثابت غاية ما في الباب أن معمولا أوقع موقع معمول حملا على الحرف الذي هو "لعل" فلم يحمل الفعل على الحرف في العمل.

396- الرجز لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير، شرح شواهد المغني للسيوطي 446/1

397- أخرجه البخاري في كتاب المظالم. الحديث رقم 2458 ولفظه: فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض.

والحاصل أن "عسى" قيل إنها فعل مطلقا أو حرف مطلقا أو إن عملت عمل لعل فحرف وإلا ففعل، والخلاف إنما هو في عسى الجامدة.

وَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ نَزْرًا وَتَرِدْ زَائِدَةً كَادَ وَضُعْفُهُ اعْتُقِدْ

أي وربما اقتصروا على الضمير الموضوع للنصب قليلا كقوله:[398]

ولي نفس تنازعني إذا ما أقول لها لعلي أو عساني

وقوله:[399]

تقول بنتي قد أنى إناكا يا أبتا علك أو عساكا

وهذا الاقتصار يرُدُّ قول المبرد، لأن العرب لا تقتصر على فعل ومنصوبه، وكذا الإخبار عن عسى بالمفرد. **قلت**: قد يجاب عن المبرد في الاقتصار على المنصوب بأنه مخبر عنه في المعنى فجاز حينئذ الاقتصار عليه كالمرفوع. والله أعلم.

قوله: "وترد زائدة كاد" أي وتزاد كاد على مذهب الأخفش مستدلا بقوله تعالى: ﴿إن الساعة آتية أكاد أخفيها﴾، وهو مؤول بأن المعنى أكاد أخفيها، فلا أقول هي آتية. وقيل أكاد بمعنى أريد كما أن أريد تأتي بمعنى أكاد، قال تعالى: ﴿يريد أن ينقض فأقامه﴾، وقيل الجدار يوصف بالإرادة مجازا كقوله:[400]

إن دهرا يلم شملي بسعدى لزمان يهم بالإحسان

وقيل أخفيها: أزيل خفاءها. الجوهري: الخفاء بالكسر الغطاء، وأخفاه أزال خفاءه كأقذاه أزال قذاه.

---

[398] - البيت من الوافر وهو لعمران بن حطان الخارجي، الكتاب 375/2 وروايته:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

وهي رواية المصنف في التسهيل 383/1 وكذا في خزانة الأدب 435/2. والشاهد فيه: الاقتصار على الضمير المنصوب في "عساني".

[399] - الرجز لرؤبة، شرح شواهد المغني للسيوطي 443/1. والشاهد فيه: الاقتصار على الضمير المنصوب في عساني. أنى إناه: حان أجله.

[400] - البيت من الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص: 398

قال ابن زكري: يمكن أن يكون المعنى إني لم أخف إتيانها أي أتحقق وقوعها على الخلق، ولكن كدت أن أخفيه عنهم حيث لم أجعله نصب أعينهم ومستحضرا لهم في جل أوقاتهم، وإنما أعطيت ذلك لأهل الخصوصية والقرب منهم..إلخ فانظره في شرح الفريدة.

وَأَثْبِتًا كَادَ إِذَا مَا أُثْبِتَتْ عَلَى الأَصَحِّ وَانْفِهَا إِنْ نُفِيَتْ

يعني أن كاد نفيها نفي وإثباتها إثبات، ولذا كان قوله:[401]

إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

فصيحا بليغا، كذا في الطرة. وفيه عندي أن ذكر البلاغة يغني عن ذكر الفصاحة لأنها شرط فيها فلا يكون الكلام بليغا إلا إذا كان فصيحا. والذي في الأشموني والمواهب (صحيحا) بحائين من الصحة، وكذا في بعض نسخ الطرة أيضا، فلعل غير ذلك تصحيف. والله أعلم. وأما قوله تعالى: ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾، فكلام تضمن كلامين مضمون كل منهما في وقت غير وقت الآخر.

قال في الكافية :

وبثبوت كاد ينفى الخبر وحين تنفى كاد ذاك أجدر

فكدت تصبو منتف فيه الصبا ولم يكد يصبو كمثل إن صبا

وغير ذا على كلا مين يرد كولدت هند ولم تكد تلد

قول الناظم: "على الأصح"، مقابله: أن نفيها إثبات وإثباتها نفي وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري لغزا فقال:

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود

إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام الجحود[402]

---

401 – تقدم تخريجه.

402 – أجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله:

نعم هي كاد المرء أن يرد الحمى فتأتي لإثبات بنفي ورود

وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

وأجابه الشهاب الحجازي بقوله:

لقد كاد هذا اللغــز يــصدئ فكـــــرتي وما كـــدت منـــه أشتـــفي بـــــورود

فهذا جواب يرتــضيه أولـــــو النـــهى وممتنع عـــن فهـــــم كـــــل بليـــــد

وقيل هي مع الماضي المنفي منها إثبات ومع غيره فعلى قياس الأفعال نقله أبو حيـــان في شرحه على التسهيل.



إن وأخواتها

وَقُــلْ لَعَــلَّ عَــلَّ عَـــنَّ ولَعَـــنْ   لأَنَّ أَنَّ وَرَغَـــــــنَّ وَرَعَـــــــنْ
لَغَنَّ غَــنْ رَعَــــلَّ مَــــعْ لَعَلَّـــتِ   وَأَنْ مَــعَ الخَـــبرِ عَنْـــهَا عَنَّـــتِ

يعني أنه يقال في لعل عَلِّ بحذف اللام الأولى كقوله:[403]

عل صـروف الـــدهر أو دولاتـــها   يــــدللنا اللمـــة مـــــن لماتـــــها
فتسـتريح الـنفس مـن زفـراقمـا

وتفتح لامهما وتكسر.

ويقال أيضا عَنَّ بحذف اللام الأولى وإبدال اللام الثانية نونا، ولَعَنَّ بالتغيير في طرفها الثاني بالإبدال حكاها الفراء قال :[404]

هـــل انتـــم عـــائجون بنـــا لعنـــا   نـــرى العرصـــات أو أثـــر الخيـــام

و َلأَنَّ بتغيير الوسط والطرف الأخير دون الأول، كقوله:[405]

عـوجـا على الطلـل المحيـــل لأننـــا   نبكي الديـــار كما بكـــى ابـــن حـــذام

وأَنَّ بتغيير الثلاثة ومنه ﴿وما يشعركم أنها﴾ بالفتح، و رَغَنَّ بتغيير الثلاثة بالإبـــدال، و رَعَنَّ بتغيير الطرفين فقط بالإبدال، و لَغَنَّ بتغيير الوسط والآخر، وغَنَّ بـــالغين المعجمـــة والنون، و رَعَلَّ بالراء بدلا من اللام الأول، و لَعَلَّتْ ذكرها أبو علي كما في ربت وثمـــت، ومن لغاتها لعاءِ بالمد، وأنشد عليه:[406]

لعـــــاء الله فـــــضـــلكم علينـــــا   بـــشيء أن أمـــــكم شـــريـــــم

403– قال السيوطي في شرح شواهد المغني: أنشده الفراء و لم يعزه إلى أحد 454/1
يدلننا، الإدالة: الغلبة.

404– البيت من الوافر وهو للفرزدق، ديوانه ص: 597 وشرح شواهد المغني للسيوطي 693/2 وشـــرح المـــصنف للتسهيل 428/1 وروايته: "ألستم" وخزانة الأدب 39/4 وهو في ديوان جرير ص: 423.

405– البيت من الكامل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 91/1 والشاهد فيه: استعمال لأنّ في قولـــه: "لأننـــا" بمعنى "لعل".

406– البيت من الوافر وهو بهذه الرواية في خزانة الأدب 368/4 بلا نسبة. الشريم: المفضاة.

قال الأشموني: ولا يجوز تخفيف عل على اختلاف لغاتها.

قوله: "وأن مع الخبر عنها عنت" أي وقد يقع خبر لعل "أن يفعل" بعد اسم عين، ومنه قوله:[407]

لعلك يوما أن تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك أخرعا

وقوله:[408]

لعل الذي ساق النوى أن يردها إلينا وقد يدنو البعيد من البعد

وذلك حملا على عسى لاشتراكهما في الدلالة على الترجي على سبيل الإنشاء، هذا إذا كان اسم عين كما ذكره المصنف، وأما بعد اسم معنى نحو: لعل اعتقاد زيد أن أقوم، فلا إشكال فيه ولا هو خاص بها.

وهذه المسألة التي في المتن من أقوى دليل على أن مجيء خبر عسى مقرونا بأن لا يلزم منه خروجها عن باب النواسخ إلى باب الفعل والفاعل والمفعول. اهـ من الدماميني. وقد يقرن خبر لعل وعسى بالسين قال:[409]

فقولا لها قولا رفيقا لعلها سترحمني من زفرة وعويل

وقوله:[410]

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الجوى والجوانح

وَانْتَصَبَا بِهِنَّ وَامْنَعْ مَا امْتَنَعْ مَعْ دَامَ مَعْهُنَّ وَرُبَما وَقَعْ

خَبرُ إِنَّ طَلَبًا وَهَبْهُمَا مَا قَدْ وَهَبْتَ قَبْلَهُنَّ لهمَا

407– البيت من الطويل وهو لمتمم بن نويرة، شرح السيوطي لشواهد المغني 567/2 خزانة الأدب 433/2 يروى بالخاء والراء من الخرع بفتحتين: الضعف. والشاهد فيه: اقتران خبر لعل بأن في قوله: "أن تلم".

408– البيت من الطويل وهو للعديل بن الفرخ،شرح الحماسة للأعلم 189/1 والشاهد فيه: اقتران خبر لعل بأن في قوله "أن يردها".

409– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 695/2 وخزانة الأدب 434/2. والشاهد فيه: دخول السين على خبر لعل في قوله: "سترحمني".

410– البيت من الطويل وهو لقسام بن رواحة، شرح شواهد المغني للسيوطي 445/1 وخزانة الأدب 87/4. الشاهد فيه: كما قبله ومحله "ستطفئ".

قوله: "وانتصبا بهن..إلخ" أي وينصب الاسم والخبر معا بهذه الحروف، بهن جميعا عند بعض الكوفيين، وبليت خاصة عند الفراء، قال:[411]

إن العجــــوز خبــــة جــــروزا تــأكــــل في مقعــــدها قفيــــزا

وقيل خبة حال من الضمير في تأكل، وهي الخبر، وكقوله:[412]

مــرت بنــا سحرا طــير فقلــت لهــا طــوبــاك يا ليــتني إيــــاك طوبــاك

وقيل أي أُشبهُك، فحذف الفعل وانفصل الضمير، وقال:[413]

كــــأن أذنيــــه إذا تــــشــوفا قــادمــــة أو قلــــما محرفــــا

وقيل الرواية: تخال أذنيه، وحكي أن أبا عمرو لحن الشاعر، بحضرة الرشيد، قال أبو حيان: ومما يدل على بطلان الحكاية أن أبا عمرو لم يجتمع مع الرشيد وهو متقدم الوفاة. وقال:[414]

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وأُوِّل بأن التقدير عادت رواجع، فخبر ليت محذوف، ورواجع منصوب على الحال. وقال :[415]

ليت الشباب هو الرجيع على الفــتى والشيــب كــان هــو البــدئ الأولا

ويؤول بأن الأصل: كان هو الرجيع، فحذف الفعل وانفصل الضمير بدليل: كــان بعده، وكقول ورقة بن نوفل: «يا ليتني فيها جذعا»[416].

411- الرجز بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 391/1 وفي النوادر لأبي زيد ص: 172. الجروز: الأكول.

412- البيت من البسيط وهو لابن المعتز، خزانة الأدب 291/4 من قطعة أولها:

يــا نفــس صــبرا لعــل الخــير عقبــاك خانتك مــن بعــد طــول الأمــن دنيــاك

413- الرجز للعماني الراجز، شرح شواهد المغني للسيوطي 515/2 وخزانة الأدب 429/2 والعماني: اسمه محمــد بــن ذؤيب كان راجزا متوسطا من شعراء الدولة العباسية، انظر ترجمته في الأغاني 311/18 وقيل لأبي نخيلة، وهو يعمر بن حزن. والشاهد فيه: نصب معمولي كأن وهما: أذنيه و قادمة.

414- الرجز للعجاج، طبقات ابن سلام ص: 65 وقد نص البغدادي في الخزانة على أنه من الخمسين 290/4

415- البيت بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 390/1

416- أخرجه البخاري برواية النصب في كتاب التفسير الحديث رقم 4953.

وقوله:[417]

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

والبصريون يجعلون ذلك من باب: وربما استغني بالمعمول..إلخ.

قوله: "وامنع ما امتنع..إلخ" أي وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الحروف، فلا تدخل على مبتدإ خبره مفرد طلبي نحو: أين زيد، أوجملة طلبية نحو هل رأيته؟ والمبتدأ الذي يلزم التصدير أوالحذف أو عدم التصرف أوالابتدائية بنفسه أوبمصحوب لفظي أو معنوي لاتدخل عليه هذه الأحرف، ومن هنا يعلم أن جملتي نعم وبيس خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى: ﴿إنهم ساء ماكانوا يعملون﴾ وقوله تعالى: ﴿إن الله نعما يعظكم به﴾. قال في التسهيل: وما لا تدخل عليه دام لاتدخل عليه هذه الأحرف. قال ناظر الجيش: وقد استدرك بعض الفضلاء على المصنف هنا فقال: إن "دام" لاتدخل على ماخبره فعل ماض ولاشك في جواز دخول إنَّ عليه وهو استدراك لطيف.

قول الناظم: "وربما وقع..إلخ" أي وربما وقع خبر إن طلبا إذا كان استفهاما أو نهيا، حكي إن أين الماء والعشب؟ جوابا لمن قال: إن في موضع كذا الماء والعشب. وقال:[418]

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وقيل التقدير: مقول فيهم ذلك.

قوله: "وهبهما..إلخ" أي ويوصف الاسم والخبر في هذا الباب بما يوصف به المبتدأ والخبر قبل دخول هذه الأحرف من تقسيم المبتدإ إلى عين ومعنى، والخبر إلى مفرد وجملة، واشتمالها على ضميره، وجواز حذفه لدليل كقوله:[419]

417- البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة، شرح شواهد المغني للسيوطي 122/1 ولم أجده في ديوانه، طبعة دار الكتب العلمية.

418- البيت من البسيط وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك، خزانة الأدب 297/4

419- البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه 119 ورواية المصنف في شرح التسهيل: لا يفي, بدل:لايني 393/1 وفي بعض روايات الديوان: "له" بدل "لك" وهي أوضح من جهة المعنى ولا شاهد فيها.

وإن الـــذي بيـــــني وبيـــــنك لا يـــني   بـــأرض أبا عمرو لـــك الـــدهر شـــاكر

أي به أو منه كما في الطرة. والذي للمصنف في شرح التسهيل: وإن الـــذي بـــيني وبينك (لا يفي). بالفاء لا بالنون، قال: أراد لايفي به أو من أجله.

وَمُطْلَقـــاً إِحْـــذِفْ هُنَـــا مَـــــا عُلِمَـــا   إِنْ شِئْـــتَهُ مِـــنْ خَـــبرٍ وَمِـــــنْ سُـــمَا

يعني أنه يجوز في هذا الباب حذف ما علم من الاسم والخبر، كقوله:[420]

ســـوى أن حيـــا من قـــريش تفـــضلوا   على النـــــاس أو أن الأكـــارم نهـــشلا

أي تفضلوا، وقوله:[421]

إذا قيـــل ســـيروا إن ليـــــلى لعلـــــها   جرى دون ليلى مائل القـــــرن أعـــضب

أي لعلها قريب. وقوله:[422]

أتوني وقـــالوا يـــا جميـــل تبـــدلــــت   بثيـــــنة أبـــــدالا فـــقـــــلت لعلـــها

أي تبدلت. وقوله:[423]

إن محـــــــــــلا وإن مـــــــــــرتحلا   وإن في الـــسفـــر إذ مـــضـــوا مهـــــلا

أي إن لنا محلا في الدنيا ما كنا أحياء ومرتحلا إذا متنا. ومن حذف الاسم قوله:[424]

420- البيت من الطويل وقد نسبه الصيمري في التبصرة للأخطل/ ص: 114 وكذا ابن الشجري في أماليـــه 63/2 و لم أجده في ديوانه، انظر خزانة الأدب 385/4 والشاهد فيه: حذف خبر أن في قوله: "أو أن الأكارم نهشلا".

421- البيت من الطويل وهو بهذه الرواية في أمالي ابن الشجري 127/2 غير منسوب وكذا في مغني اللبيب ص/826 ، وفي تذكرة النحاة 573 وروايته: إذا قلت سيروا نحو ليلى لعلها .. والشاهد فيه: حذف خبر لعل أي لعلها قريبة.

422- البيت من الطويل وهو بهذه الرواية غير منسوب في شرح المصنف للتسهيل 389/1 وهو لجميل في ديوانـــه ص: 62 وروايته:

وقالوا نراها يا جميل تبدلت وغيرها الواشي... والشاهد فيه: حذف خبر لعل أي لعلها تبدلت.

423- البيت من المنسرح وهو للأعشى ميمون، خزانة الأدب 381/4 والشاهد فيه: حذف خبر إن.

424- البيت من الطويل وهو للفرزدق شرح شواهد المغني للسيوطي 701/2 خزانة الأدب 378/4 ورواية الأغاني: فلو كنت قيسيا إذا ما حبستني ولكن زنجيا غليظا مشافره. 332/21 و لم أجده في ديوانه.

قال في الخزانة: وقد اشتهرت القافية هكذا عند النحويين والصواب: "ولكن زنجيا غلاظا مشافره" والشاهد فيه: حـــذف اسم لكن، أي: "لكنك".

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

وقوله:[425]

ولكن من لا يلق أمرا ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل

وقوله:[426]

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

وإنما لم تجعل مَن هنا اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله، وحكي: إن بك مأخوذ أخواك، وإن بك زيد مأخوذ أي إنك، وعليه يحمل «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» [427]، فقد رواه الثقات بالرفع، - كما قال المصنف وجَعَله من قوله عليه السلام، وجعَلَه ابنُ عصفور من قول العرب كما أفاده أبو حيان- فيحمل على أنه حذف الاسم وهو ضمير شأن لا على زيادة مِن خلافا للكسائي في إجازة زيادتها في الإيجاب، ورد بأن زيادة مِن مع اسم إنَّ غير معروفة، وبأنه يلزم عليه أن المصورين أشد عذابا من الكفار وليس كذلك، وإنما تكلف الزيادة لأن مذهبه منعُ حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف ما يصلح عملها فيه كالمصورين.

قوله: "ومطلقا" رد بالإطلاق على من زعم اختصاص حذف الاسم بالشعر، أو كونه ضمير شأن، و على من اشترط في جواز حذف الخبر تنكير الاسم، وتكرير إنَّ كقوله: إن محلا ..إلخ. وهو مقابل الأصح، والصحيح مذهب سيبويه. وقال في التسهيل: وقلما يكون إلا ضمير شأن، فمن حذفه وهو غير ضمير شأن في الشعر: فلو كنت ضبيا..إلخ. ومن حذفه في الاختيار: وإن بك مأخوذ أخواك.

425- البيت من الطويل وهو لأمية بن أبي الصلت، ديوانه ص: 97 , شرح شواهد المغني 702/2. والشاهد فيه: حذف اسم "لكن" أي ولكنه...إلخ.

426- تقدم تخريجه.

427- أخرجه البخاري في كتاب اللباس الحديث رقم 5950 ولفظه: إن أشد الناس. وفي بعض رواياته: إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله. الحديث رقم 5525.

قوله: "احذف هنا" يوهم أنه لايحذف هناك في المبتدإ وليس كذلك لقوله: (وحذف مايعلم جائز..إلخ) قال السيوطي في الهمع هنا ما نصه: يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره. قلت: لكن قد يقال إنه للاحتراز من باب كان فإن اسمها لايحذف لأنه بمنزلة الفاعل، وكذا خبرها تعويضا لها عن نقص دلالة الحدث. قال السيوطي في فريدته:

لكن هنا يمنع حذف الخبر ولو دليل وعلى الشعر اقصر

وقوله: (ولو دليل) بالرفع فاعل يثبت مضمرا.

تنبيه: حكى ابن الناظم في باب ظن من شرح الخلاصة الاتفاق على جواز حذف خبر كان فلينظر مع ما تقدم.

فائدة: ذكر في دلائل الإعجاز من خصائص "إنَّ" أن لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها، ومنها تهيئة النكرة لأن تكون مبتدأ وإن كانت النكرة موصوفة تراها مع إنَّ أحسن، ومنها حذف الخبر نحو إن مالا وإن ولدا فلو أسقطت إنَّ لم يحسن الحذف و لم يجز. نقل ذلك في المطول، و لم يوجهه وكذا لم يتعرض لتوجيهه المحشون. وقد روجع في السؤال عن توجيهه ابنُ زكري مدة مديدة لم يلح له في ذلك شيء، ثم لما أخذ في شرح هذا المقام من الفريدة لاح له ما يوضح الحال ويزيل الإشكال فراجعه فيه.

وَحَذْفُهُمْ خَبرَ لَيْتَ بَعْدَمَا قَدْ نَصَبَتْ شِعْرِيَ قَدْ تحَتَّمَا

يعني أنه يجب الحذف في ليت شعري مردفة بالاستفهام، كليت شعري هل كان كذا، وقوله:[428]

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواد وحولي إذ خر وجليل

والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل. قال المرادي: وإنما التزم الحذف لأن الاستفهام يسد مسد الخبر، وجملة الاستفهام في محل نصب بشعري. وذهب المبرد

---

[428] – البيت من الطويل وهو لبلال بن حمامة ﷺ. معجم البلدان 315/3 الحماسة البصرية 131/2 وقيل لبكر بن غالب وبلال إنما أنشده. الإذخر و الجليل: نباتان.

والزجاج إلى أن جملة الاستفهام هي الخبر، وموضعها رفع. ونسبه في الإيضاح إلى سيبويه. وقال في المساعد: والأصل شعرة كذربة، وحذفوا الهاء. قلت: وهذا ما يأتي في باب الإضافة في قوله: (وقد تزال منه تاء إن أمن لبس..إلخ) وقد أطبقوا عليه. والأظهر عندي ـــ إذ لم أجد هذا الأصل في بيت واحد ـــ أن لا داعي لتكلفه، فالشعر يأتي مصدرا بمعنى العلم. والله تعالى أعلم. ثم وقفت على ما ظهر لي في التاج عن شيخه وسياتي الكلام عليه بمحله إن شاء الله تعالى.

وَافْتَحْ إِذَا أَتَتْكَ مَفْعُولاً بِلا تَرَدُّدٍ أَوْ مُبْتَدًا أَوْ فَاعِلا

يعني أن همز إن يفتح إذا أتت في محل المفعول به نحو: ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم بالله﴾ أي شرككم، أو له نحو: جئت أني أجلك، أو معه نحو: يعجبني جلوسك، وأنك تحدثنا، والاستثناء نحو: يعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس، لا فيه ولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا. قاله الصبان. أو مبتدأ نحو: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض﴾ أي رؤيتك، أو مبتدأ في الأصل نحو: كان عندي أنك فاضل وقيل إنها في الآية فاعل الظرف. أو فاعل فعل ظاهر نحو: ﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا﴾. أو فعل مقدر نحو: ﴿ولو أنهم صبروا﴾ أي ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين واختاره المحققون، وأكثر البصريين على أنه مبتدأ محذوف الخبر.

وَإِنْ أَتَتْ مجْرُورَةً أَوْ نَائِبَا أَوْ خَبرًا عَنْ غَيرِ قَوْلٍ وَأَبى
خَبرُهَا عَنْهُ كَذَا مَا أُتْبِعَا جمِيعَ مَا ذَكَرْتُهُ فَاسْتَمِعَا

قوله: "وإن أتت مجرورة أو نائبا" يعني أن همزة أن تفتح إذا جرت بحرف نحو: ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾، أو بإضافة نحو:﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾. إذا كان المضاف يخص المفرد أي لايضاف لغيره وإن لم تختص بشيء كحين ووقت، جاز الوجهان، وإن اختص بالجملة يجب الكسر، أو نائبا نحو: ﴿قل أوحي إلي أنه استمع﴾،

قوله: "أو خبرا عن غير قول..إلخ" أي أو أتت خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو: اعتقادي أنك فاضل، فيجب فتحها لأنها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لأن فاضل لا يصدق على الاعتقاد في هذا التركيب. والتقدير اعتقادي فضلك أي معتقدي و لم يجز الكسر على أنها مع معموليها خبر

لعدم الربط، بخلاف اعتقادُ زيد إنه حق، فيجب كسرها لأن خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد، ولا تكون بالفتح خبرا عن القول نحو: قولي إن زيدا فاضل، ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدإ في المعنى. والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره. والمراد بقوله: "أبى خبرها عنه" أن خبرها امتنع أن يصدق على اسم المعنى المخبر بجملة "إنَّ" عنه فالضمير في قوله "عنه" ليس للقول بل لموصوفِ "غيرِ قول" المقدرِ، وما في المواهب هنا غير ظاهر. والله تعالى أعلم. ونصه : "وأبى خبرها عنه" أي امنع أن تكون بالفتح خبرا عن القول ...إلخ.

قوله: "كذا ما أتبعا..إلخ". يعني أنه يجب فتح همزة أن إذا وقعت تابعة لشيء مما تقدم في قوله: "وافتح إذا أتتك مفعولا..إلخ" نحو: ﴿واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾، فأني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به أي واذكروا نعمتي وتفضيلي، أو مبدلة نحو: ﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾، فأنها لكم بدل اشتمال من إحدى، والتقدير إحدى الطائفتين كونها لكم.

أَوْ وَلِيَتْ حَيْثُ وَإِذْ وَتَنْكَسِرْ صِفَةً اَوْ خَبرَ غَيرِ مَا ذُكِرْ

قوله: "أووليت حيث وإذ" أي وتكسر همز إنَّ إن وليت حيث نحو: جلست حيث إن زيدا جالس، قال أبو حيان: وقد أولع عوام الفقهاء في قراءتهم بفتحها، يقولون: من حيث أنه بالفتح، وبعد إذ نحو: جئت إذ إن زيدا أمير. قال الصبان: والصحيح جواز الفتح عقب حيث. وإنما التزم الكسر فيهما لأن ما بعدهما لا يكون إلا جملة. قوله: "وتنكسر صفة" أي وتكسر إذا وقعت صفة لاسم عين نحو: مررت برجل إنه فاضل لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصدر، وهي لا توصف به إلا بتأويل وذلك مفقود مع أن، بل المصدر المؤول لاينعت به، بخلافها في حشو الصفة فإنها تفتح نحو: مررت برجل عندي أنه فاضل لأن الوصف بالجملة لا بالمصدر.

قوله: "أو خبر غير ما ذكر..إلخ". بأن كانت خبرا عن اسم عين كزيد إنه فاضل، أو عن اسم معنى في المواضع الآتية كقولي إني مؤمن وإنه حق، ولذا وجب كسرها في نحو أعجبني الذي أبوه إنه فاضل، وإن كانت حشوا لأنها خبر عن اسم عين. ويجب

كسرها إن كانت خبرا عن اسم معنى في ثلاثة مواضع: أحدها أن تكون خبرا عن اسم معنى يصدق عليه خبرها نحو: اعتقادُ زيد إنه حق، الثاني: أن تقع خبرا عن قول وخبرها غير صادق عليه نحو: قولي إن زيدا فاضل، والثالث: أن تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو: قولي إنه حق.

وَمَوْضِعَ التَّعْلِيلِ أَوْ بَعْدَ أَمَا حَتى وَ وَاوٍ مُفْرَدٌ تَقَدَّمَا
يَصْلُحُ لِلْعَطْفِ عَلَيْهِ رُجِّحَا مِنْ بَعْدِ لاَ جَرَمَ أَنْ تَنْفَتِحَا

قوله: "وموضع التعليل" أي ويجوز الوجهان إن جاءت في موضع التعليل نحو: ﴿إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم﴾، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أي لأنه، وحرف الجر إذا دخل على إن لفظا أو تقديرا فتحت همزتها، وقرأ الباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف بياني، وهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: إنا كنا من قبل ندعوه، قيل لهم لم فعلتم ذلك؟ قالوا: إنه هو البر الرحيم، فهو تعليل جمْلي مثل ﴿وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم﴾ بكسر إن على أنه تعليل مستأنف، وكقوله:[429]

بلاد بنات الفارسية إنها سقتنا على لوح شربا مروقا

قوله: "أو بعد أَمَا" أي ويجوز الوجهان بعد أمَا، فتفتح بعد أما بمعنى حقا نحو: أما أنك ذاهب، وروى سيبويه كسر إن على جعل أما للاستفتاح كألا. فإن كسرت بعد أما فهي حرف استفتاح، وإن فتحت فهي ظرف بمعنى حقا خبر عن المصدر، كقوله:[430]

أحقا أن جيرتك استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق

تقديره أفي حق وجاء مصرحا به في قوله:[431]

429- البيت من الطويل وهو ليزيد بن مفرغ، الأغاني 290/18 وروايته: معتقا. والشاهد فيه: الكسر والفتح في "أنها" لوقوعها، موقع التعليل.

اللُّوح بالضم: العطش والمروَّق المصفَّى.

430- البيت من الوافر وهو للمفضل بن معشر البكري، شرح أبيات الكتاب للسيرافي 146/2 الأصمعيات، ص: 140

431- تتمته: بمالي ثم يظلمني السريس

وهو لأبي زبيد الطائي، خزانة الأدب 309/4

والسريس: الذي لا يأتي النساء.

أفـــــي حــــق مواســـاتي أخـــاكــــم

وظاهر كلام المصنف أن "أما" بجملتها بمعنى حقا، وقال غيره إن الهمزة للاستفهام، وما بمنزلة حق، وذلك أن ما عامة، فتجعلها بمنزلة شيء، وذلك الشيء حق. أفاده أبو حيان في شرحه على التسهيل.

قوله: "حتى" أي وكذا يجوز الوجهان بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والفتح بالعاطفة والجارة كعرفت أمورك حتى أنك فاضل.

قوله: "وواو مفرد تقدما..إلخ" أي ويجوز الوجهان بعد واو واقعة بعد مفرد تقدم عليها يصلح ذلك المفرد الذي تقدم على الواو للعطف عليه نحو:﴿إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾، فقرئ بالفتح على عطف المفرد على المفرد، وهو أنْ وصلتها، والكسر من عطف الجملة على أخرى، وهي جملة إن لك، واحترز بقوله: يصلح إلخ من نحو: إن لي مالا وإن عمرا فاضل فلا يصح أن يقال إن لي مالا وفضل عمرو، فيجب كسر إن.

قوله: "رجحا من بعد لاجرم..إلخ" يعني أنه يغلب الفتح بعد لا جرم نحو: ﴿لا جرم أن لهم النار﴾، وعند سيبويه أن جرم فعل بمعنى حق، ولا نافية رد على الكفرة لإجرامهم، وقيل فعل بمعنى كسب ولا مزيدة أي كسب لهم عملهم الندامة. وأن وما في حيزها على هذا القول في موضع نصب، وعلى الأول في موضع رفع. وقيل لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناهما حقا وعليه أكثر المفسرين، وقيل لا جرم معناها لا بد فكثر استعمالها فصارت بمعنى حقا، تقول لا جرم لآتينك. فالفتح في أن لجرها بمن مقدرة، أو فاعل جرم، والكسر على أن جرم بمعنى اليمين، فتكون مكملة له. قال في المساعد بعد كلام: وعلى هذا فلا وجه لكسرها إلا ما حكى الفراء أن من العرب من يجريها مجرى اليمين.

تنبيه: قال يس في حواشيه على الألفية إن الناظم ــ يعني ابن مالك ــ أجاد حيث لم يذكر "حتى" و "لاجرم" و "أما" فيما يجوز فيه الوجهان لأن الذي يفتح فيه غير الذي يكسر بخلاف المواطن التي ذكر في النظم، قال:وإن ذكرها في التسهيل وتبعه ولده اهــ منه قبيل قوله: (وفي بدء صله). لكن نبَّه ناظر الجيش في شرح التسهيل علــى حــسن صــنيع

المصنف في ذكرها حيث لم يذكرها مع المسائل التي يجوز فيها الوجهان بل أتى بها في آخر الفصل تنبيها على أن لكل منها معنى إذا فتحت "إن" بعدها غير المعنى الذي تكسر فيه قال: وقد كان في غنية عن ذكرها اكتفاء بالضابط الذي ذكر في الفصل ولكنه قصد الإرشاد والإيضاح والتنبيه على ما قد يغفل عنه.

تتمة: قال أبو حيان في شرحه: أغفل المصنف وقوع أنَّ بعد مذ ومنذ، فنقول اتفق النحويون على فتح أن بعدهما، فتقول ما رأيته مذ أن الله خلقني. واختلفوا في جواز الكسر، وحجة المجيز وقوع الجملتين بعدهما. اهـ المراد منه فليراجع.

وَمَعَ شَرْطٍ وَجَوَابٍ تُمْنَعُ وَالْوَاوِ وَالتَّنْفِيسُ مَعْهُ تَقَعُ

قوله: "ومع شرط.. إلخ" أي ولا تدخل لام الابتداء على أداة الشرط فلا يقال: إن زيدا لئن تأته يأتك خوف التباسها بالمؤذنة بالقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيرا نحو: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما﴾. وحق المؤكِّد أن لا يلتبس بغير المؤكِّد، ونص على منع المسألة الكسائي والفراء والمغاربة. اهـ من المساعد. ولا تدخل خلافا لابن الأنباري على جواب الشرط لأنه ليس بخبر بل جزء منه على خلاف، فلا يقال إن زيدا من يأته ليكرمه لأنه غير مستعمل، ونص على المنع الكسائي والفراء. ولا تدخل على واو المعية المغنية عن الخبر خلافا للكسائي، فقد حكى عنه ابن كيسان: إن كل ثوب لو ثمنه. قال:[432]

فدع عنك ليلى إن ليلى وشأنها وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

قال الدماميني: وكأن هذا مبني على قولهم إنه لا حذف، وإن قولك وضيعته في المثال المشهور خبر المبتدإ لأن الواو بمعنى مع فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، وأنت إذا صرَّحت بمع لم تحتج إلى تقدير فكذلك مع الواو التي بمعناها.

قوله: "والتنفيس معه تقع" أي وقد يلي لام الابتداء حرف تنفيس نحو: إن زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين لأن لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال عندهم، كما أن حرف التنفيس مخصص له بالاستقبال، فيمنع عندهم للتناقض،

432- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 397/1

والبصريون يجيزون ذلك لأن اللام باقية عندهم على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيده إذا دخلت على المبتدإ.

وَاسْمِيَّةٌ أَوَّلُهَا بِهَا أَحَقْ   وَقَبْلَ مَحْمُولٍ بِهَا قَدِ الْتَحَقْ

يعني أن دخول لام الابتداء على أول جزئي الجملة الاسمية المخبر بها أحق وأولى من دخوله على ثانيها نحو: ﴿وإنا لنحن الصافون﴾، وقوله تعالى: ﴿إنا لنحن نحيي ونميت﴾، وقوله:[433]

إن الكريم لمن يرجوه ذو جدة   ولو تعذر إيسار وتنويل

ومن دخولها على الثاني قوله:[434]

وإنك من حاربته لمحارب   شقي ومن سالمته لسعيد

قال الدماميني: وعلى هذا يصح تخريج إن هذان لساحران إذا قدرت إن مؤكدة شأنية على أن اللام دخلت على ثاني الجزئين، ولا يحتاج إلى تقدير مبتدإ، لكن صرح الشارح بأن دخولها على ثاني الجزئين شاذ وهو ظاهر. قال في المساعد: فقولك إن زيدا لوجهه حسن أولى من إن زيدا وجهه لحسن، وذلك لأن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية، وهذا التعليل يقتضي منع دخولها على ثاني جزئي الجملة الاسمية كما في الفعلية ولهذا قال المصنف في الشرح إنه شاذ.

قوله: "وقبل محمول..إلخ" أي وقد تدخل على ما قبل المحمول أي على معمول خبر قد التحق أي اقترن ذلك المحمول أي الخبر باللام يعني أنها قد تدخل على الخبر ومعموله.

وقد تقدم في الكلام على ضمير الفصل عند قوله: (محموله قد زايل التنكيرا) أن استعمال الألفاظ المنطقية في صناعة النحو تخليط. ولعله هنا لضرورة الوزن. قال في

---

433 – البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 242/2

434 – البيت من الطويل وهو لأبي عزة عمروبن عبد الله. العيني:245/2 وهو من أبيات يمدح بها النبي ﷺ كما في سيرة ابن هشام . الروض الأنف:112/3. والشاهد فيه: دخول لام الابتداء على الجزء الثاني من الجملة الإسمية المخبرة عن إن وهو لمحارب.

التسهيل: وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد به. اهـ مثل: إني لبحمد الله لصالح، حكاه الكسائي والفراء عن العرب، وحكى قطرب عن يونس: إني لبك واثق، قال الشارح: والصحيح جوازه لوروده نظما ونثرا، وصحح ابن عصفور المنع.

وَبَعْدَ لَكِنَّ وَأَمْسَى وَأَرَى وَأَنَّ مَا زَالَ وَمُبْتَدًا تُرَى
زَائِدَةً وَمُطْلَقًا قَدْ جُعِلَتْ مِنْ قَبْلِ همْزِ إِنَّ إِنْ هَا أُبْدِلَتْ

قوله: "وبعد لكنّ" أي وأجاز الكوفيون دخول اللام بعد لكن كقوله:[435]

ولكنني من حبها لعميد

ونقل السيوطي عن الأئمة أن هذا الشطر لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير. اهـ وقيل صدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي.

قال في التسهيل: ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة. قال في الشرح: فلا حجة فيه لشذوذه إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راو عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته، قال: والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف، ثم ذكر أيضا أنه لو صح لحمل على أن اللام زائدة. اهـ قال الدماميني: ولا نظير له.

قول المصنف: إذ لا يعلم له تتمة ..إلخ، قال أبو حيان: وهذا لايقدح في الاحتجاج بل متى روي أنه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله، وأما كونه لاتتمة له فلا يقدح في ذلك لأنه إنما وقع الاعتناء بمكان الشاهد، وأما قوله: ولا عدل يقول..إلخ فكفى بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه عن العرب كما نكتفي بنقل سيبويه واستشهاده. اهـ من شرحه على التسهيل.

قوله: "وأمسى وأرى" أي وتزيد اللام بعد أمسى كقوله:[436]

435- البيت من الطويل ولايعرف قائله ولاتتمته. العيني:247/2 خزانة الأدب:343/4 شرح شواهد المغني للسيوطي:605/2

العميد: الذي هده العشق

436- البيت من البسيط وهو بلانسبة في خزانة الأدب:330/4 وشرح الشواهد للعيني:310/2

الشاهد فبه دخول اللام على خبر أمسى وهو لمجهودا.

مـــروا عجالا فقـــالوا كيـــف ســـيدكم   فقال مـــن ســـألـــوا أمـــسى لمجهـــودا

وبعد أرى كقوله:[437]

رأوك لفـــي ضـــراء أعيـــــت فثبتـــوا   بكفيك أســـباب المـــــنى والمـــــآرب

قوله: "و أنَّ ما زال" يعني أنه قد زيدت اللام أيضا بعد هذه الثلاثـــة فقولـــه "مـــا" معطوف على "أن" بحذف العاطف وكذا قوله "زال" معطوف على "ما" بحذفـــه أيـــضا، فزيادتها بعد "أن" كقوله:[438]

لقـــــد علمـــــت أســـــــد أنـــنــــــا   لهـــم يوم نـــــصر لنعـــــم النـــصــير

قال المصرح :هي لام قسم و لم تعلق.

وبعد ما كقوله:[439]

أمـــسى أبان ذليـــــــلا بعـــــــد عــــــزته   وما أبـــان لمـــــــن أعـــــــلاج ســـودان

وقيل ما استفهامية، وتم الكلام عند أبان ثم ابتدأ لمن أعلاج سودان بتقدير لهو مـــن أعلاج سودان. وذهب الكوفيون إلى أن اللام بمعنى إلا فلا شاهد فيه وهـــذا المعـــنى هـــو المناسب لأن المقام للذم. وبعد زال كقوله:[440]

437– البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل :411/1. الشاهد فيه: دخول اللام على الثاني من مفعولي رأى وهو لفي ضراء

438– البيت من المتقارب وهو بهذه الرواية في التصريح نقلا عن الغرة لابن الدهان :255/1 وهو في ديـــوان أوس بـــن حجر برواية لاشاهد فيها هنا وهي:

.... لهـــم نُصـــر ولنعـــم النُّصُـــر. ص/ 31

439– البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل :412/1 والمغني:306 وذكره السيوطي في الـــشواهد بلا تعليق :604/2. الشاهد فيه: دخول اللام على الخبر بعد ما وهو لمن أعلاج.

440– البيت من الطويل وهو لكثير عزة في ديوانه ص:117 من قطعة أولها :

ولمـــــا رأت وجـــــدي بهـــــا وتبينـــــت   صـــــبابة حـــــران الـــــصبابة صـــــاد

وروايته : بكل مذَادِ وكذا في خزانة الأدب :330/4 قائلا المذاد مصدر ميمي من الذود

وبرواية الشرح في شرح شواهد المغني :605/2 ناقلا عن المصنف في شواهده : لكثير عزة بيت يشبه هذا وهو

ومازلـــت مـــن ليلـــى لـــدن أن عرفتـــها   لكالهـــــائم المقـــــصي بكـــــل ســــبيل

قال: فلا أدري من الآخذ من صاحبه . وفي العيني :249/2 قائلا : ولكنها لامية وموضع مراد سبيل. ورواية الأمالي:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المُقصَى بكل مراد

قوله: "ومبتدا" أي وتزاد اللام مع خبر المتبدإ مجردا من إن كقوله:(441)

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

قوله: "ترى زائدة " الضمير في "ترى" ضمير استخدام إن كانت الزيادة على بابها لا إن كان المراد بزيادتها دخولها على ما لاينقاس دخولها عليه. والله تعالى أعلم .

قوله: "ومطلقا قد جعلت..إلخ" يعني أن اللام تزاد قبل همزة إن بالكسر المبدلة هي أي الهمزة هاء مع اقتران الخبر باللام، أو تجريده عنها كقوله:(442)

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

وقوله:(443)

ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم

وإنما اقترن اللام بإن لذهاب صورتها بالإبدال هاء، وقيل اللام لام جواب قسم محذوف. واستدل صاحب هذا القول بنحو: لهنك من عبسية لوسيمة، قال: فلو كانت اللام في لهنك لام "إن" لم يؤت باللام بعد ذلك في الخبر، ولم يستبعد ناظر الجيش هذا القول عن الصواب لكن نقل أبوحيان رد هذا القول بأن لام القسم معناها التوكيد فينبغي أن لا تجتمع مع إن.

وإنما لم تدخل اللام في خبر غير إن لأن إنَّ تدخل على الجملة، ولا تغير معناها ولا حكمها، بخلاف أخواتها، فليت تُدخِل في الخبر التمني ولعل الترجي وكأن التشبيه، ولكن

... لي اليوم كالمقصي بكل سبيل. ص: 328 ط: مؤسسة الثقافة، ولاشاهد فيها. الشاهد فيه: دخول اللام على خبر زال وهو قوله لكالهائم.

441- الرجز لعنترة بن عروس وقيل لرؤبة العيني: 535/1 خزانة الأدب : 228/4. الشاهد فيه: دخول اللام على خبر المبتدإ وهولعجوز. والشهربة العجوز الكبيرة.

442- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 412/1 خزانة الأدب :4 /334. الشاهد فيه: دخول اللام على إن بعد إبدال همزتها هاء.

443- البيت من الطويل وهو في أمالي القالي ص: 213 لفتى من بني نمير لم يسم وبلا نسبة في خزانة الأدب 334/4 ونسب في الحماسة البصرية لرجل من بني بكر بن كلاب 91/2 الشاهد فيه: كما قبله.

تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام، وأن تصير الجملة في تأويل المفرد. اهـ من حواشي يس على الألفية.

وَبَعْدَ كَانَ بَعْدَ إِنَّ وُجِدَا ... ذَا اللامُ غَيرَ زَائِدٍ قَدْ وَرَدَا

يعني أن لام الابتداء ربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن إن كقول أم حبيبة رضي الله عنها: «إني كنت عن هذا لغنية» [444]، قالته أمنا أم حبيبة بعد موت أبيها أبي سفيان بثلاثة، أخذت صفرة فمسحت عارضيها وذراعيها فقالت: إني كنت عن هذا لغنية ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث إلا على زوج فأربعة أشهر وعشرا» [445] قال أبو حيان: وهذا من استدلال المصنف بما نقل من الآثار، وقد أطلنا الكلام معه في الاستدلال بذلك في كتابنا التكميل فيوقف عليه هناك.

وَبَعْدَ لَيْتَ مَوْضِعَ الجزْئَيْنِ حَلْ ... أَنَّ وَالاَخْفَشُ يَرَى كَذَا لَعَلْ

يعني أن أن قد تتصل بليت سادة مسد معموليها وهو شاذ في القياس لكنه كثير في السماع قال الفراء: جاز ذلك لأن معناها وددت..إلخ كقوله:[446]

فيا ليت أن الظاعنين تلفتوا ... ليعلم ما بي من جوى وغرام

وقوله:[447]

فيا ليت أني يوم تدنو منيتي ... شممت الذي ما بين عينيك والفم

فسدّت أن ومعمولاها مسد معمولي ليت على نحو ما يقع ذلك في باب ظن. قال أبوحيان: وفي البسيط: إن فيه الخلاف الذي في ظننت أن زيدا قائم، فرأى الأخفش أن

444- الحديث بهذا اللفظ في شواهد التوضيح لابن مالك ص/151ط/عالم الكتب. ولفظ مسلم: والله مالي بالطيب من حاجة. الحديث رقم 3725. وهو بدون هذا اللفظ في صحيح البخاري في كتاب الطلاق الحديث رقم 5334

445- أخرجه البخاري في كتاب الطلاق الحديث 5339 ومسلم في كتاب الطلاق. الحديث رقم 3726.

446- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 1 /420 وكذا في تعليق الفرائد للدماميني برواية : تلبثوا ليعلم. 68/4. الشاهد فيه: دخول ليت على أن وصلتها في قوله : فياليت أن الظاعنين..

447- البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ص:369 وروايته : حين تدنو ... الشاهد فيه: كما قبله.

الخبر محذوف كما أن المفعول الثاني محذوف، ورأي سيبويه أنها سدت مسد المفعـــولين في ظننت فكذلك هنا.

قوله: "والاخفش يرى..إلخ" يعني أن لعل كذلك في رأي الاخفش فأجاز أن يقال: لعل أن زيدا قائم قياسا على ليت وهو ضعيف.

وأما وقوع معمولي أنَّ اسما لعوامل هذا الباب مفصولا بالخبر نحو: إن عندي أنـــك فاضل فالصحيح جوازه.

وَمَـــا سِـــوَى الْبَدَلِ يُـــشْبِهُ النَّـــسَـــقْ بِإِنَّ ظَـــــنَّ عِنْـــــدَ بَعْـــــضٍ الْتَحَـــقْ

قوله: "وما سوى البدل..إلخ" يعني أن ما سوى البدل وهو النعت وعطـــف البيـــان والتوكيد كالمنسوق في جواز رفعه إتباعا لمحل الاسم المنصوب عند الجرمي والزجاج والفراء لكن الجرمي والزجاج يجيزان ذلك بعد ذكر الخبر لا قبل ذكره نحو: إن زيدا قائم وعمـــرو أو العاقل أو بطة أو نفسه، فيجوز في الجميع الحمل على المحل، والفراء إنما يجيز ذلك بشرط خفاء الإعراب، ويحتمله قوله:[448]

وإن يـــك جثماني بـــأرض سواكـــــم فـــإن فؤادي عنـــدك الـــدهر أجمـــــع

قال الزجاج: علام الغيوب في قوله تعالى: ﴿قـــل إن ربي يقـــذف بـــالحق عـــلام الغيوب﴾، صفة ربي، نقله عنه ابن الحاجب في شرح المفصل، ثم قال: ويمكن حمله على غير ما ذكره بأن يكون خبرا بعد خبر، وخبر مبتدإ محذوف، أو بدلا من الضمير في يقذف، أو فاعلا به ولا ضمير فيه. اهـــ من حواشي يس على الألفية. ولم يصرح في التسهيل بإخراج البدل وإنما ترك ذكره، قال الرضي: ولم يذكروا البدل، والقياس كونه كسائر التوابع. وندر قول العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وندورهما على مذهب البـــصريين الذين يمنعون رفع تابع اسم إن قبل ذكر الخبر، كما في الخلاصة: وجائز رفعـــك معطوفـــا على..إلخ.

448– البيت من الطويل وهو لجميل بن معمر ديوانه ص: 47 خزانة الأدب :190/1. الشاهد فيه: رفع توكيد إسم إن بعد استكمال الخبر.

أما عند الفراء والكسائي فلا ندور فيهما، وخرَّجهما المصنف على تقدير المؤكَّد في الأول أي إنهم هم أجمعون ذاهبون، وعلى تقدير المعطوف عليه في الثاني أي إنك أنت وزيد ذاهبان.

تنبيه: لا شك أن من أجاز رفع الثلاثة – أي النعت والتوكيد وعطف البيان- يلزمه أن يكون معتبرا محل الاسم أي موضعه من الرفع قبل دخول "إن" وعلى هذا لايحتاج في المنسوق أن يجعله مبتدأ بل معطوفا على الاسم باعتبار المحل. قاله ناظرالجيش.

وقد أشار إلى هذا المصنف في شرح التسهيل في الكلام على مسألة العطف.

قوله: "بإن ظن عند بعض..إلخ" أي وأجازبعضهم وهو الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إن خفي إعراب الثاني سواء كان خفاء إعرابه بكونه تقديريا وهو من المعربات نحو: ظننت زيدا صديقي وعمرو، أو محليا وهو من المبنيات نحو: ظننت زيدا من يكرمني وبكر.

وَإِنْ يَكُ الخَبرُ فِعْلاً فَافْصِلا بِلَمْ وَقَدْ كَمَا بِأَنْ قَدْ فُعِلا

يعني أن خبر كأن المخففة إن كان فعلا أي جملة فعلية فافصل بينهما بلم نحو: ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾، وقوله:[449]

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

أو قد في الماضي المثبت كقوله:[450]

لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما

وقول النابغة:[451]

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

---

[449]– البيت من الطويل وهو للحارث بن عمرو بن مضاض الجرهمي معجم البلدان 186/5. الشاهد فيه: الفصل بين كأن المخففة والخبر الفعل وهو يكن.

[450]– البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 426/1 العيني 306/2 الشاهد فيه: الفصل بين كأن المخففةوخبرها الفعلي بقد في قوله : كأن قد ألما.

[451]– البيت من الكامل وهو للنابغة. مختار الشعر الجاهلي 182/1 الشاهد فيه: الفصل بين كأن المخففة وخبرها المقدر بقد في قوله: كأن قد.

قوله: "كما بأن..إلخ" أي كالفصل الذي فعل بأن لقول الخلاصة: فالأحسن الفصل بقد أو نفي..إلخ، وذلك لأنها محمولة عليها في عملها، وللفرق بينها وبين أن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر.

تنبيه: تخصيص الفاصل هنا بلم وقد من الأمور الثلاثة التي تخالف فيها كأن المخففة أن. والثاني: أن خبرها يجوز كونه مفردا حتى ولو حذف الاسم نحو: كأن ظبية..إلخ ولهذا لما كان حكم الخبر على الأصل لم يحتج للتنبيه عليه. والثالث: أن اسمها يجوز ظهوره في اللفظ، فحذف غالبا لا واجبا. اهـ من حواشي يس على الألفية.

لَكِنَّ إِنْ خَفَّفْتَهَا فَأَهْمِلا وَيُونِسٌ مجَوِّزٌ أَنْ تَعْمَلا

يعني أن لكن إن خففتها أهملت لزوال اختصاصها بالأسماء، إذ قد يليها الاسم والفعل. وعلله المصنف بمباينة لفظها لفظ الفعل ويونس أجاز عملها مخففة قياسا على أن وعليه قراءة ﴿ولكن الله قتلهم﴾ بتخفيف لكن، وحكى يونس عن العرب: ما قام زيد لكن عمرا قائم. لكن في شرح الشيخ خالد على التسهيل أن حكاية العمل عن يونس رواية لا تعرف.

لا تحْذَفُ النُّونُ في الاخْتِيَارِ مِنْهَا إِذَنْ لَكِنْ في الاضْطِرَارِ

يعني أن نون لكن إن خففت لا تحذف اختيارا، ولكن تحذف اضطرارا قبل ساكن كقوله:[452]

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل



452- البيت من الطويل وهو للنجاشي الحارثي الكتاب 27/1 خزانةالأدب :367/4 الشاهد فيه: حذف نون لكن قبل ساكن في قوله : ولاك اسقني.

لا الـتي لنفي الجنس

وَكَوْنُ مَـا عَـامِلَـةً كَـلا عُـرِفْ كَمِثْـلِ مَـا بَـاسَ عَلَـيْكَ أَنْ تَقِـفْ

يعني أن ما تعمل عمل لا النافية للجنس كقوله:[453]

فمـا بـاس لـو ردت علينـا تحيـة قليـلا لدى من يعـرف الحـق عابهـا

ويحتمل أن يكون باس فعل خففت همزته بعد تسكين عينه كما سـكنت العـين في قوله:[454]

فإن أهجه يضجر كما ضـجْر بـازل من الأدم دبْـرت صفـحتاه وغـاربه

وعليه فلا شاهد فيه، والقواعد لاتثبت بالمحتملات.

وَلْتَفْـصِلِ المـضَـافَ بِـالـلامِ إِذَا إِلى مُـعَرَّفٍ أُضِـيفَ تَـنْـفُذَا

أي ولتفصل المضاف المنصوب باللام الزائدة لتوكيد معنى الإضافة وليلا يضاف المـضاف إلى معرف صريح كلا أبا لك، وهذه اللام معتد بها من وجه وغير معتد بها من وجه.

أما وجه الاعتداد فلأن اسم لا لا يضاف إلى معرفة، فاللام مزيلة لصورة الإضـافة، وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالألف، وإنما يعـرب إذا كـان مـضافا أو شبهه. قال:[455]

قـد هـدموا بيتـك لا أبـا لكـا وزعمـوا أنـك لا أخـا لكـا

وأنـا أمـشـي الـدألى حوالكـا

453– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المغني 399 وشرح الشواهد للسيوطي 2/ 715 الشاهد فيه: استعمال ما بمعنى لا في قوله : فما باس.

454– البيت من الطويل للأخطل. الكامل للمبرد 19/3 و لم أجده في ديوانه ط: دار الكتب العلمية

دبْرت مخفف دبر كفرح أصابته الدَّبَرة بالتحريك قرحة الدابة.

455– الرجز بلا نسبة في الكتاب 351/1 وروايته : أهدموا قال المبرد في الكامل: حدثني أبوعمرو الجرمي قال: سـألت أبا عبيدة عن قول الراجز :

أهدموا بيتك لا أبا لكا ..إلخ فقلت : لمن هذا الشعر؟ قال: تقول العرب هذا يقوله الضب للحسل أيام كانت الأشـياء تتكلم . الكامل 2/ 215 الشاهد فيه: الفصل بين لا واسمها باللام في قوله : لا أبالك

الدألى : مشية فيها ضعف أو عدو ...

وهذه اللام تسمى المقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين. هذا مذهب الجمهور. قال في المساعد: ورده المصنف بقول العرب: لا أبا لي ولا أخا لي من جهة أنها لو كانت مضافة كما زعموا لكسروا الباء والخاء فقالوا: لا أب لي ولا أخ لي إشعارا بأنها متصلة بالياء تقديرا. اهـ وذهب هشام وابن كيسان إلى أن هذه الأسماء مفردة وليست مضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف ونُزِع التنوين ونونا المثنى والمجموع على حده تشبيها للموصوف بالمضاف واختاره المصنف. قال في التسهيل: وقد يعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون إن وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر اهـ. نحو: لا غلام لك ولا بني لك ولاعشري لك.

قال في المغني: وهل انجرار ما بعدها بها أوبالمضاف قولان. اهـ وبكون الانجرار باللام أجاب أبو حيان عما تقدم للمصنف من رده مذهب الجمهور بقول العرب: لاأبا لي، ولم يكسروا الباء لأجل الياء، فقال: إنهم لم يقولوا ذلك لأن العامل للجر في الضمير من نحو لا أبا لك هو اللام لا الإضافة، لأن اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل، وليلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل. قال: وإذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لأجل الياء، لأنه لم يباشر آخر الأب والأخ بالإضافة حتى يلزم كسره. اهـ بالمعنى.

وَقَدْ يُقَالُ لا أَبَاكَ وَامْتَنَعْ لا مُذْنِبِي الْيَوْمَ لَنَا أَوِ اتَّسَعْ

قوله: "وقد يقال لا أباك" أي وقد يقال في الشعر خاصة لا أباك بحذف اللام ضرورة كقوله:[456]

وقد مات شماخ ومات مزرد وأي كريم لا أباك مخلد

وقوله:[457]

أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباك تخوفيني

456- البيت من الطويل وهو لمسكين الدارمي الكتاب 279/2 وروايته: يمتع قال ويروى: مخلد وبلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 444/1 وروايته : بخالد. الشاهد فيه: حذف اللام الفاصلة بين لا والمضاف إليه ضرورة في لاأباك.

457- البيت من الوافر وهو لأبي حية النميري. خزانة الأدب : 118/2 ونسبه ابن الشجري في أماليه للأعشى 2/ 128 ولم أجده في ديوانه . الشاهد فيه: كما قبله.

واللام عند ابن مالك مقدرة وإن كانت مقحمة عند التلفظ بها حال الإضافة إصلاحا للفظ فصار الإتيان بها كأنه الأصل فلما اضطر إلى إسقاطها قدرت فوجب خفض الضمير بها لأن المقدر كالثابت.

قوله: "وامتنع لامذنبي اليوم..إلخ" "لا مذنبي" بحذف النون، أي وامتنع أن يفصل المضاف عن اللام بجار آخر أو بالظرف اختيارا خلافا ليونس، فلا يقال لا يدَي بها لك ولا يديْ اليوم لك، ولا غلامَي عندي لك. هكذا قال المصنف والذي في الكتاب أن يونس إنما يجيز الفصل في فصيح الكلام بالظرف الناقص فكأنه لما لم يستقل الكلام به لم يذكر وأما التام فلا يجيز الفصل به، ورَدَّ عليه سيبويه لعدم التفريق بينهما في باب إن وكان. أفاده أبوحيان في شرحه قال وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض فقال لا أبا فاعلم لك.

قوله: "أو اتسع" إشارة إلى القول المنسوب ليونس.

وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي المضَاهِي لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنَ امْرِ اللهِ

أي قد يحمل على المضاف مشابهه في العمل فينزع تنوينه، فيقال: لا ضارب زيدا بنزع تنوين ضارب، وتنوينه هو الوجه وهو لازم عند الجمهور، وخلافه مؤول كقوله تعالى ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾. وتأويله: لا عاصم يعصم اليوم، وترك التنوين أحسن. فقيل إنه مبني على الفتح، وبه قال الكوفيون، وقيل إن الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه، وهو مذهب البغداديين، وعندهم أن اسم لا عامل فيما بعده. وعند القائلين بالبناء أنه مركب محذوف بعده الفعل خبرا معموله من أمر الله في المثال. وعندي أن ترك التنوين هنا قد يكون لإجرائه مجرى المفرد لعدم الاعتداد بمعموله حيث قيل إنه متعلق بمحذوف فهو بالنظر إلى هذا الاحتمال مفرد والله تعالى أعلم، ثم وقفت على نحو ما ظهر لي في الهمع عن ابن كيسان.

وَكَرِّرَنَّ لا إِذَا مَا انْفَصَلَتْ عَنِ اسمها أَوْ كَانَ مَا تَقَدَّمَتْ
مُعَرَّفًا أَوْ إِنْ تَلاهَا مُفْرَدُ كَخبرٍ وَلاضْطِرَارٍ تُفْرَدُ

يعني أن "لا" تكرر وتهمل إذا فصلت عن اسمها لأنه حينئذ مبتدأ نحو: ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾. وشذ لا منها بدَّ من وجهين: الإعمال وعدم التكرار، أو كان ما

بعدها معرفة. ويبطل عملها بإجماع نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، و﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار﴾. وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها وهو قليل. قال:[458]

وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم

أفاده أبوحيان في شرح التسهيل.

قوله: "أو إن تلاها مفرد..إلخ" يعني أنها تكرر كذلك إن وليها مفرد كالخبر والحال والنعت نحو: زيد لا كاتب ولا شاعر، وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا كقوله:[459]

سأبكيك لا مستبقيا فيض عبرة ولا طالبا بالصبر عاقبة الصبر

ونحو: ﴿وظل من يحموم لا بارد ولا كريم﴾. وقد تفرد هنا اضطرارا كقوله:[460]

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

وقوله:[461]

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائية من أمرنا شاني

وقوله:[462]

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

---

458 – البيت من الطويل وهو لزهير ابن أبي سلمى مختار الشعر الجاهلي 232/1 الشاهد فيه: إغناء لم في قوله : ولم يتجمجم عن تكرار لا . يتجمجم: يتردد.

459 – البيت من الطويل من أبيات في حماسة أبي تمام لم يسم قائلها .شرح الحماسة للأعلم 606/1 الشاهد فيه: تكرار لا الداخلة على الحال في المفرد في قوله: لا مستبقيا ولا طالبا.

460 – البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب 298/2 وفي أمالي ابن الشجري 531/2 ونص البغدادي في الخزانة على أنه من الخمسين 88/2 الشاهد فيه: إفراد لا ضرورة مع الفصل بينها وبين الاسم وتعريفه في قوله لا إلينا رجوعها .

461 – البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 325/2 الشاهد فيه: إفراد لا الداخلة على المعرفة في قوله: لا أنت.

462 – البيت من الطويل وهو غير منسوب في شرح المصنف للتسهيل 477/1. الشاهد فيه: إفراد لا الدخلة على حال مفرد في قوله: لا مستعينا.

وقوله:[463]

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا   حياتك لا نفع وموتك فاجع

قال أبوحيان: وسهَّل هذا هنا أن (وموتك فاجع) في معنى ولا موتك يسر. اهـ من شرحه على التسهيل. وأفردت في: لا نولك، لتأويلها بلا ينبغي، فلا حجة فيه للمجيز، لأنها داخلة على المضارع تقديرا، وحينئذ لا يلزم تكريرها، وحكمها مع المضارع أن لا تكرر لأنه في معنى النكرة، وكذا الماضي إن كان للدعاء كقوله:[464]

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى   ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وقوله:[465]

لا بارك الله في الغواني هل   يصبحن إلا لهن مطلب

أو للاستقبال كقوله:[466]

رِدوا فو الله لا ذدناكم أبدا   ما دام في مائنا ورد لوراد

وإلا فحكمها التكرير غالبا نحو: ﴿فلا صدق ولا صلى﴾، ومن غير الغالب ﴿فلا اقتحم العقبة﴾

قوله: "إذا ما انفصلت عن اسمها" في تسمية ما بعدها في حالة إهمالها اسما تسامح.

قوله: "أوإن تلاها مفرد" احتراز من الجملة الفعلية فلا يلزم التكرار.

463- البيت من الطويل وهو لرجل من بني سلول. الكتاب:2/305

وقال البغدادي: وهذا البيت نسبه شراح الكتاب لرجل من بني سلول ونسبه العسكري في كتاب التصحيف والأديب إبراهيم الحصري في زهر الآداب للضحاك بن هنام الرقاشي . خزانة الأدب : 2/ 89. الشاهد فيه: إفراد لا قبل الخبر المفرد من قوله : حياتك لا نفع.

464- البيت من الطويل وهو لذي الرمة ديوانه: 102. الشاهد فيه: عدم تكرار لا الداخلة على الماضي لأنه للدعاء .

465- البيت من المنسرح وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه 40، وروايته : لابارك الله في الغوان فما يصبحن إلا لهن مطلب. الشاهد فيه: كما قبله.

466- تقدم الاستشهاد به.

قال الدماميني: وأما لزوم التكرار مع الفصل فإنه جُعِل تكريرها منبها على كونها للجنس لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة وأما مع المعارف فالتكرير جبرا لما فات من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة، وأجاز ابن كيسان والمبرد عدم تكريرها في الموضعين.

مَنْ جَعَلَ الْمُضْمَرَ وَالمشَارَ لَهْ اسمينِ في ذَا الْبَابِ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

يعني أن الضمير واسم الإشارة لا يكونان اسمين في هذا الباب، وهو باب لا النافية للجنس فلا يقال لا إياه، ولا لاهذا خلافا للفراء، فإنه جوز إجراء المعرفة في ذلك مجرى النكرة بالتأويل كما في الأعلام وهو بعيد غير مسموع. قال الدماميني: قلت: وقد يؤخذ من قول الفراء هذا أن الكاف من ذلك ونحوه ضمير مضاف إليه لا حرف خطاب كما يقوله الجماعة لقيام المسوغ للإضافة على رأيه فتأمله. اهـ وشذ قولهم لا هذين ولا هاتين. قال في المساعد: وتاويله ممكن. اهـ إذ قد يؤول غيرعبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل معاملتها، ولو كان عبدَ الله لم يعامل بذلك للزوم أل، وكذا عبد الرحمن على الأصح لأن أل لا ينزع منه إلا في النداء والإضافة، وأجاز بعض الكوفيين لاعبد الله إجراء له مجرى النكرة.

وَيحْذِفُونَ الاسْمَ مِنْ دُونِ الخبرْ كَلا عَلَيْكَ وَاغْتَفِرْ مَا يُغْتَفَرْ

يعني أنه ربما حذف الاسم وأبقي الخبر كقولهم: لا عليك أي لا باس عليك و لم يسمع إلا فيه قال ابن خروف لايقال لا بك ولا إليك. وإنما قلَّ لأن لا تنزلت من النكرة منزلة مِن منها في السؤال فكما لا يجوز حذف النكرة وإبقاء مِن فكذلك لا يجوز حذف النكرة وإبقاء لا بل ما سمع من ذلك حفظ و لم يقس عليه. أفاده أبو حيان في شرحه.

قوله: "واغتفر ما يغتفر" أي من قول بعضهم بجواز حذف الجزئين معا، وعليه خَرَّج بعضهم قوله:[467]

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا

[467]- البيت من الوافر وهو لزهير بن مسعود الضبي نوادر أبي زيد : ص/21 العيني: 520/1 وفي اللسان (ل و م) نسبته للفرزدق وليس في ديوانه. الشاهد فيه: حذف اسم لا وخبرها في قوله: يا لا أي لافرار لكم.

وذلك أن الفراء وأصحابه قالوا: إن "يالا" أصلها يا آل، فقال هذا الْمُخــرِّج: لا دليل فيه لجواز أن يكون الأصل يا قوم لا فرار فحذف المنادى وجــزءا "لا"، لأن كل واحد ثبت له جواز الحذف، فلا ضير إذا جمع جائز إلى جائز، أفاده الــدماميني. ومثله في التصريح.



ظن وأخواتها

وَقَبْلَ مَا صَاحَبَ سَوْفَ عَنَّا مُلْغىً وَبَينَ تَالِيَينِ إِنَّا
وَبَينَ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهْ ... ...

يعني أنه يقع الفعل الملغى بين سوف ومصحوبها وبين معمولي إن، فالأول كقوله:[468]

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

والملغى إخال. قال الدماميني: قلت: يرد هذا على قولهم إن الإلغاء ترك العمل لا لمانع، ضرورةَ أن العمل هنا غير ممكن فتأمل، والثاني كقوله:[469]

إن المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

(وبين معطوف ومعطوف عليه) كقوله:[470]

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر

... ... لم يجبِ الإلْغَاءُ عِنْدَ سِيبَوَيْهْ
إنْ وَقَعَ الْعَامِلُ قَبْلَ فَاعِلِ وَبَعْضُهُمْ لِذَاكَ غَيرُ قَابِلِ

يعني أن إلغاء الفعل الواقع بين الفعل وفاعله جائز لا واجب، خلافا لبعضهم وهم الكوفيون والأخفش قد أوجبوه حينئذ، ورجح الخضراوي وأبو حيان قولهم، وذلك أنه لا ينتصب إلا ما كان مبتدأ قبل مجيء ظننت وليس هنا كذلك ، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدم الفعل إذ لايتقدم الخبرالفعلي، قال الدماميني: وهي حجة ظاهرة، لكن قال ناظر الجيش: ولك أن تقول إن الموجب لامتناع تقديم الخبر في نحو: زيد يقوم إنما هو خوف لبس تركيب

468- البيت من الوافر وهو لزهير ابن أبي سلمى مختار الشعر الجاهلي 270/1. الشاهد فيه: إلغاء إخال لتوسطها بين سوف ومدخولها.

469- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في العيني 418/2. الشاهد فيه:إلغاء علمت لتوسطها بين معمولي "إن".

470- البيت من الطويل، وهو لحكيم بن قبيصة شرح الحماسة للأعلم 2/ 1127 والخزانة 5/4 وروايته:
ولكن دعاك الخبزوالتمرأحسب. ولاشاهد فيها. والشاهد فيه: إلغاء أحسب لتوسطها بين معطوف ومعطوف عليه وهما الخبز والتمر.

بتركيب، ولاشك أن النصب هنا قرينة مزيلة للبس اهـ. واستدل البصريون بالسماع لقول الشاعر:[471]

شجاك أظن ربع الظاعنينا ولم تعبأ بقول العاذلينا

فإنه يروى برفع ربع ونصبه، وإنما يتأتى ذلك على قولهم، وقد نوزع فيه بأنا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف إليه، فعلى تقدير رفع الربع يكون شجاك مبتدأ وربع الظاعنين خبره، والعامل ملغى لتوسطه بين المعمولين وهو جائز بلا قبح، وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك -أي حزنك أي سبب شجاك- منصوبا بفتحة مقدرة على الألف على أنه مفعول مقدم، وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل. قال الصبان: ولعل المراد بالفاعل في قولهم قبل فاعل ما يصلح أن يكون فاعلا، لا المرفوع بالفعل، وكيف يدعي أحد جواز الإلغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده فاعله.

وَنَصْبُ مُلْغىً مَصْدَرًا إنْ أُضْمِرَا أَوْ كَانَ ذَا إشَارَةٍ قَدْ نَدَرَا

يعني أن نصب الفعل الملغى ضمير مصدر أو اسم إشارة نحو: زيد أحسبه منطلق، أو أحسب ذلك منطلق نادر، قال في التسهيل: وهو أقل ضعفا أي مما سيأتي. قال في الشرح: فيكتسي بعض الحسن بكون المصدر ضميرا أو اسم إشارة. قال الدماميني: وإنما كان ذلك أقل ضعفا لأن الضمير واسم الإشارة ليسا بصريحين في المصدرية اهـ منه. وظاهر كلام سيبويه أن اسم الإشارة أضعف في الإلغاء من الضمير، لأنه اسم ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر، وعَكَس الزجاج، وقيل هما سواء. انظر التذييل والتكميل شرح أبي حيان على التسهيل.

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلى الْيَا أَضْعَفُ وَمَا سِوَى المذْكُورِ قُبْحًا يُعْرَفُ

يعني أن نصب المضاف إلى الياء أضعف من نصب الملغى ضمير المصدر واسم الإشارة نحو: زيد ظننت ظني منطلق، قال المصنف: لأن عدم ظهور النصب يزيل بعض القبح.

---

[471]- البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 806/2 وفي شرح الشواهد للعيني 419/2 الشاهد فيه: إلغاء الظن لوقوعها بين شجاك وفاعلها وهو ربع.

قوله: "وما سوى المذكور..إلخ" يعني أن توكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيحٌ نحو: زيد ظننت ظنا قائم، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي. قاله الدماميني.

فالحاصل أن سبب القبح تقوية الفعل بإعادة مصدره صريحا وظهور أثره لفظا وهو النصب صريحا، وأما المضاف إلى الياء فيسقط منه الثاني وأما اسم الإشارة والضمير فسقط منهما الأول والثاني جميعا.

تنبيه: يؤخذ من هذا أن من شروط الإلغاء أن لا يؤكد الفعل بصريح المصدر، وهذه المسألة كلهم يذكرها ومثلها مسألة تأكيده بالتكرار وقل من يذكرها وقد ذكرها في شرح الكافية. اهـ من حواشي يس على الألفية.

وقد أشار الناظم هنا للفرق بين الندور والضعف والقبح، نظيرما سياتي في باب الصفة المشبهة.

بمصْدَرٍ أُبْدِلَ مِنْ فِعْلٍ أُكِدْ وَأَهمِلاً وَقُبْحَ سَبْقِهِ اعْتَقِدْ

قال في التسهيل: وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فيلغى وجوبا اهـ. نحو: زيد قائم ظني أو ظنا. قال في المساعد: خلافا للمبرد والزجاج وابن السراج. اهـ وأجاز الأخفش والفراء إعماله في الأمر والاستفهام نحو: ظنا زيدا قائما فهو بمنزلة ضربا زيدا وأظنا زيدا قائما، وذلك لقرب الأمر والاستفهام من الفعل لأنهما طلبه والاستفهام عنه. قال الدماميني: وهذا لاينبغي أن يكون قول هذين فقط بل قول الجميع لكونه قياسا في الباب وغيره كقوله:[472]

أعلاقة أم الوليد بعدما   أفنان رأسك كالثغام المخلس

قوله: "وأهملا" بنون التوكيد الخفيفة، أي فيلغى المصدر المذكور لأنه من جملة أخرى كما أن المصدر في زيد ابني حقا كذلك، وحينئذ فلا تسلط له على ما قبله، ولأنه جيء به

472– البيت من الكامل وهو لمرار الأسدي الكتاب 116/1. المخلس: الذي خالط بياضه سواد.

بعد تمام تلك الجملة لتوكيدها ورفع الاحتمال عنها، والعامل لا بد من تصور كونه سابقا على معموله. اهـ من الدماميني.

قوله: "وقبح سبقه اعتقد" أي ويقبح تقديم المصدر، فخرج التوسط فلا قبح فيه قاله الدماميني. قال المصنف: وإنما قبح تقديمه لأن ناصبه فعل تدل عليه الجملة فكما يقبح تقديم حقا من قولك زيد ابني حقا، يقبح تقديم هذا، ولذلك لم يعمل لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل والتأخير بالتأكيد، واستحقاق شيء واحد تقديما وتأخيرا في حال واحد محال. قال أبوحيان: وهذا القبح الذي هنا هو بمعنى أنه لايجوز، وأجاز ذلك الأخفش.

وصوب بعضهم البيت بقوله :

أكد بمصدر من الفعل بدل وأهملاً وسبقه قبحا حصل

وَعَلَّقُوا بِلَوْ وَقَدْ يُعَلَّقُ بِإِنَّ وَالتَّعْلِيقَ أَيْضًا حَقَّقُوا

مِنْ بَعْدِ أَبْصَرَ تَفَكَّرَ نَظَرْ سَأَلَ وَالتَّعْلِيقُ فِي نَسِي نَدَرْ

أي وقد يعلق بلو الشرطية، ذكرها المصنف في شرح التسهيل. كقوله:[473]

وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

وأنَّ ومعمولاها هنا فاعل ثبت محذوفة.

وزاد أبوحيان "لعل" قال وهو شيء أهمله النحويون و لم أجد فيه نصا لبصري ولاكوفي، كقوله تعالى: ﴿ وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلي حين﴾ قال: وإنما كانت من أسباب التعليق لشبهها بأدوات الاستفهام حتى قيل إنها للاستفهام. نقله ناظرالجيش.

وقد يعلق أيضا بإنّ كعلمت إن زيدا قائم، حكاه ابن الخشاب، ورد بأن المعلق لام مقدرة في الخبر، وأجاز الفراء الفتح إذا طال الكلام، وأنشد:[474]

وأعلم علما ليس بالظن أنه إذا ذل مولى المرء فهو ذليل

473- البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي ديوانه: ص/24 الشاهد فيه: تعليق علم بلو. الوفْر: المال الكثير.

474- البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد. مختار الشعرالجاهلي 339/1 الشاهد فيه: فتح همزة أن المعلقة في قوله أنه لطول الكلام.

قوله: "والتعليق أيضا حققوا..إلخ" أي وقد يُعلَّق ما لا يُعلَّق كأبصر ونحوه لكن بشرط كون معلِّقه مما له أصالة في التعليق كالاستفهام، وقد يُعلِّق ما لا يُعلِّق كلو لكن بشرط كون معلَّقه مما له أصالة في هذا الباب كعلم ونحوه نحو: ﴿فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون﴾ فأيكم علقت يبصرون و هي مبتدأ والباء زائدة قبل المبتدإ كما لسيبويه. قال أبوحيان: ويحتمل جعل أي موصولة والباء زائدة وصدر الصلة محذوف أي أيكم هو المفتون فلا تعليق إذا اهـ. وقوله:[475]

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن

قال أبوحيان: والأظهر هنا أنها من الإبصار بالعين اهـ. وتفكر كقوله تعالى: ﴿أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة﴾ قال الصبان: ما نافية وتفكر لازم علق بما عن المجرور أو استفهامية بمعنى النفي أيْ أيُّ شيء بصاحبكم من الجنون أي ليس به شيء منه. اهـ وكقوله:[476]

حزق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آإياه يعنون أم قردا

ونظر القلبية والعينية كقوله تعالى: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾، ونحو: ﴿فانظري ما ذا تأمرين﴾، وانظره مع ما في حاشية يس على التصريح في باب الموصول من أن "ما ذا" لاتستحق صدر الكلام. قال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير: لم يذهب أحد إلى تعليق انظر يعني البصرية سوى ابن خروف وتبعه أبو الحسن يعني ابن عصفور. اهـ. وسأل نحو: ﴿يسأل أيان يوم الدين﴾ ونحو: ﴿يسأل أيان يوم القيامة﴾. وكذا ما وافقهن في الدلالة أو قاربهن كقولهم: أما ترى أي برق هاهنا بمعنى أما تبصر حكاه سيبويه. قاله المصنف، لكن قوله: بمعنى أما تبصر من تمثيله لا من تمثيل سيبويه، وهو مذهب المازني خاصة، وحمله غيره على

---

475 - صدر بيت من الطويل في بائية أمرئ القيس . وعجزه : سوالك نقبا بين حزمي شعبعب مختار الشعر الجاهلي 1/ 44 وصدر بيت في معلقة زهير، وعجزه: تحملن بالعلياء من فوق جرهم.

مختار الشعر الجاهلي 1/ 228. الشاهد فيه: تعليق تبصر بـ (هل).

476 - البيت من الطويل وهو لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي. شرح شواهد الشافية للبغدادي. ص/349. الشاهد فيه: تعليق تفكر بهمزة الإستفهام. الحُزُقُّ: القصير.

أن "ترى" فيه بمعنى تعلم وهو أولى، لأن التعليق بابه أن يكون في أفعال القلوب. قاله أبوحيان. ونحو: ﴿ويستنبئونك أحق هو﴾ أي يستعلمونك فهو طلب العلم، و﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ لأن المراد بالبلوى الاختبار وهو سبب العلم فهو قريب منه. قال أبو حيان: أيكم موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل من ضمير المخاطب بدل البعض اهـ. لا ما لا يوافقهن ولا يقاربهن خلافا ليونس، وجعل منه: ﴿لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾.

قوله: "والتعليق في نسي ندر" أي وقد يعلق نسي نادرا كقوله:[477]

ومن أنتمُ إنا نسينا منَ انتم   وريحكمُ من أي ريح الأعاصر

قال المصنف: وعُلِّق لأنه ضد علم والضد قد يحمل على الضد. قال الدماميني: واعترض بأن ضد العلم الجهل لا النسيان والنسيان ضده الذكر، ولم يذكر المغاربة تعليق نسي. وأصل هذا الاعتراض لأبي حيان، قال تلميذه ناظر الجيش: والذي يظهر أن المصنف عبر عن أحد المتلازمين بالآخر إذ لايخفى التلازم بين العلم والذكر، قال: وإنما احتاج إلى ذلك لأن علم قد ثبت أنه يعلق بخلاف ذكر. اهـ وقد جوز أبوحيان أن تكون مَن في البيت موصولة مفعول "نسينا"، وقوله "أنتم" خبر مبتدإ محذوف، والجملة صلة مَن، والتقدير: إنا نسينا من هم أنتم. قال: وإذا احتمل البيت التأويل لم تكن فيه حجة.

تنبيه: تعليق هذه الأفعال لا يَرِد على قول الخلاصة: (وخص بالتعليق..إلخ) إما لأن التخصيص بالنظر للمجموع من التعليق والإلغاء أو هو بالنظر لهبْ وما بعده. اهـ من حواشي يس على الألفية.

وَالنَّصْبُ فِي كَمَا عَلِمْتُ جَعْفَرَا   مَنْ هُوَ أَوْلَى ... ...

يعني أن نصب مفعول علمت جعفرا أبو من هو أولى من رفعه أي المفعول المستفهم عنه في المعنى لأن عامل النصب سُلِّط عليه ولا مانع يمنع من عمله فينصب وهو المختار، ولكن يجوز

477- البيت من الطويل وهو لزياد الأعجم. شرح الأعلم للحماسة 1059/2. الشاهد فيه: تعليق نسي بمن الاستفهامية. الأعاصر جمع إعصار: الريح التي تثير السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب من الأرض كالعمود نحو السماء.

رفعه على الصحيح وهو مذهب سيبويه ووجهه أن الاسم المذكور مستفهم عنه من حيث المعنى لأن المعنى: علمت أبو من جعفر فعومل معاملته. وقد ورد السماع بمذهب سيبويه، قال:[478]

فوالله لا أدري غريم لويته   أيشتد إن قاضاك أم يتضرع

يروى برفع غريم وإن كان الأولى نصبه، وزعم ابن عصفور أن التعليق أولى لأن الاعتناء بالمعاني أولى من الاعتناء بالألفاظ.

... ... وَسِوَاهُ حُظِرَا
بَعْدَ أَرَيْتَ اخْبرْ لما يُعَلَّقُ   عَنْهُ احْكُمًا بمَا اقْتَضَى المعلَّقُ

قوله: "وسواه حظرا.. إلخ" يعني أن سوى النصب وهو الرفع حظر أي منع بعد أريت بمعنى أخبرني، **قلت**: ولعل وجهه ضعفها بالجمود والنقل والله تعالى أعلم، قال أبو علي في التذكرة: لا تعلق أريت بمعنى أخبرني، فلا تقول أريت زيدا أبو من هو لأنه بمعنى أخبرني أي بمعنى ما لا يعلق. اهـ فقد نظر إلى المعنى الذي نُقلتْ إليه وهو طلب الإخبار، وأما بالنظر إلى أصل معناها فينبغي الجواز. والله تعالى أعلم. وقال بعضهم: إنها تعلق بدليل قوله تعالى: ﴿قل أريتكم إن أتاكم عذاب الله﴾ الآية وقوله تعالى: ﴿أريت إن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى﴾، وأجيب بأن المفعول محذوف اختصارا لدليل، والتقدير قل أريتم عذابكم فلا تعليق.

وأريت بمعنى أخبرني نقلت من الاستفهام إلى الأمر، وبهذا ألغز الشيخ محمد فال بن محمذٍ في ماينسب إليه بقوله:

ما كلمة سلبت إنشاءها فغدت   موصوفة بعد إنشاء بإنشاء

فقلت مجيبا :

ياسيدي أرأيت إن أجبتكم   بها على رغم تقصيري وإعيائي

---

[478] - البيت من الطويل وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل غير منسوب 22/2. والشاهد فيه: رفع المعلق عنه في المعنى وهو غريمٌ. وهو في ديوان كثير عزة برواية:

فوالله ما يدري كريم مطلته   أيشتد إن لاقاك أم يتضرع

ولا شاهد فيها. ص/158. لويته: مطلته.

قوله: "بما يعلق..إلخ" يعني أن المعلق عنه العامل وهو مفعول الفعل يحكم عليه بما اقتضاه المعلَّق وهو الفعل فإن كان لم ينصب مفعولا فهو في محل مفعوليه نحو: علمت من زيد، فمن مبتدأ وزيد خبره وهو في محل مفعولي علم، وإن كان نصب مفعولا فالجملة في محل الثاني نحو: علمت زيدا من هو، وإن كان يتعدى إلى مفعوليه بحرف الجر فهو أي المعلق عنه منصوب بنزع الخافض نحو: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾، فأي مبتدأ وأزكى خبره ومفعول نظر إنما يتعدى بإلى وهي هنا مقدرة أي إلى أيها.

وَعَدِّيًا بِالْبَا دَرَى وَعَلِمَا وَلِدَرَى كَثْرَةُ ذَا قَدِ انْتَمَى

يعني أن درى وعلم يتعديان بالباء كدريت بزيد ﴿ولا أدراكم به﴾ وقوله:[479]

علمت بأن الله لا رب غيره وأن شفيع المذنبين محمد

والتعدي بالباء إلى واحد أكثر في درى منه في علم. حتى قيل بشذوذ نحو:[480]

دريت الوفي العهد ياعرو..إلخ

وإن دخلت عليه همزة النقل تعدى بنفسه إلى واحد وإلى الثاني بالباء نحو: ﴿ولا أدراكم به﴾.

وَمَوْضِعَ الجزْئَينِ في ذَا الْبَابِ حَلْ أَنَّ وَأَنْ مَعَ الَّذِي بَعْدُ اسْتَقَلْ

يعني أن أفعال هذا الباب تسد مسدَّ مفعوليها أنّ وأنْ بالتشديد والتخفيف كقوله[481]:

فقلت تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيعها فإنك قاتله

وقوله:[482]

479- البيت من الطويل و لم أقف عليه بهذا اللفظ وهو يقرب من بيت لكعب بن مالك ﷺ وهو:
شهدنا بأن الله لا رب غيره وأن رسول الله بالحق ظاهر
الروض الأنف 3/ 189. الشاهد فيه: تعدي علم بالباء.

480- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 373/2 وتمامه: فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد.

481- البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى. مختار الشعر الجاهلي 1/ 243. الغِرة: الغفلة

482- البيت من الطويل وهو لكثير عزة ديوانه 133 دار صادر العيني 2/ 380

وقـد زعمـت أني تغـيرت بـعدها ومـن ذا الـذي يـاعز لا يتغـير

وقوله:[483]

سبتني الفتاة البـضـة المتـجرد الـ لطيفة كشحيه وما خلـت أن أسـبى

ونحو: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾ وذلك للطول واشـتمالها علـى المـسند والمسند إليه ولا حذف عند سيبويه، وقال المبرد والأخفش: الخبر محذوف تقديره ظننت أن زيدا قائم ثابتا أو مستقرا. **قلت**: وينبغي أن يكون على هذا القول واجب الحذف لأنـه لم يوجد في كلام العرب مصرحا به. والله تعالى أعلم.

وَأُضْـمِرَ الْفَـاعِـلُ وَالمفْـعُـولُ مُتَّـحِدَيْ مَـعْنى وَذَا مجْـعُـولُ

في صَاحِبِ الْفُـؤَادِ مَهْمَـا يَنْـصَرِفْ وَلِرَأَى الـرُّؤْيَـا وَالابْصَـارِ أُلِـفْ

يعني أن الأفعال القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية تختص بجواز كون فاعلـها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو: ظننتني وعلمتني ورأيتني وكذا بقيـة أفعـال القلوب المتصرفة، قال تعالى: ﴿إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى﴾ وقوله :[484]

ما خلتنـي زلـت بعـدكم ضمـنا أشكـوا إلـيكم حمـوة الألـم

قوله: "مهما ينصرف" أي يتصرف احترازا من هب وتعلم، فلا يقال هبك محسنا ولا تعلمْك منطلقا، وفي تعبيره بالانصراف عن التصرف تسامح. قال أبو حيان: وفي منع هبك محسنا نظر وما أظنه إلا مستعملا في لسانهم. **قلت**: وقدجزم الرضي بجوازه، ويؤيده قـول الشاعر: [485]

فهـبك ابن هنـد لم تخنـك أمـانة ومـا المـرء إلا عقـده ومـواثقه

483 – البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 623/3. الشاهد فيه: سد أن وصلتها مـسد مفعـولي خلت. البضة: الناعمة.

484 – البيت من المنسرح وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 386/2. الشاهد فيه: كما قبله، ومحله خلتني. الضَّمِن: العاشق ، وحموة الألم كفتوَّة سورته.

485 – البيت من الطويل وهو من قصيدة لعارق الطائي يخاطب عمرو بن هند /ديوان الحماسة شرح الأعلـم 1097/2 ط: دار الفكر المعاصر. ورواية الحماسة: لا تعد لبانةً.

قوله: "ولرأى الرؤيا..إلخ" أي ألف ذلك أيضا في رأى الحلمية نحو: ﴿إني أراني أعصر خمرا﴾ ورأى البصرية كقول عائشة رضي الله عنها: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء»[486]، وهذا في رأى البصرية شاذ ومنه قوله:[487]

فلقد أراني للرماح دريئة   من عن يميني مرة وأمامي

وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الأول نحو: ظننت نفسي عالمة خلاف، قال ابن كيسان: نعم، والأكثرون: لا. نقله أبوحيان في شرحه، قال ناظر الجيش: وكونه ممتنعا عند أكثر النحويين يحتاج إلى نظر.

ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال فلا يقال ضربتُني ولا ضربتَك ولا زيد ضرب باتفاق بخلاف أفعال القلوب فإن مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحاده مع الفاعل، وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو: ﴿قال رب إني ظلمت نفسي﴾ وقال المبرد: ليلا يكون الفاعل مفعولا، وقال غيره: ليلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد أحدهما رفع والآخر نصب، وقال الفراء: لما كان الأغلب تغاير الفاعل والمفعول لم يقع فعله على اسمه إلا بالفصل.

وَقَدْ يُعَامَلُ بِذَلِكَ فَقَدْ   وَهَكَذَا عَدِمَ أَيْضًا قَدْ وَرَدْ

أي وقد يعامل بذلك أي كون فاعلها ومفعولها ضميرين متحدي المعنى عدم وفقد كقوله:[488]

ندمت على ما كان مني فقدتني   كما يندم المغبون حين يبيع

486- الحديث بهذا اللفظ في شواهد التوضيح لابن مالك ص 143 ط/ عالم الكتب وأصله في البخاري الحديث رقم 6459 ومسلم الحديث رقم 2972

487- البيت من الكامل وهو لقطري بن الفجاءة العيني 3/ 305. الشاهد فيه: إضمار الفاعل والمفعول متحدي الرتبة مع رأى البصرية. الدريئة: الحلقة يتعلم الرمي والطعن عليها.

488- البيت من الطويل وهو لقيس بن ذريح أو قيس المجنون الأمالي 138 وفي الحماسة البصرية نسبته لقيس بن الملوح 198/2.
الشاهد فيه: اضمار الفاعل والمفعول متحدي الرتبة في فقدتني. ونسبه في الأغاني 27/2 للمجنون وروايته: ندامةً، ولا شاهد فيها.

وكقوله:[489]

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما ألاقي منهما متزحزح

وإنما جاز في فقد وعدم لأنهما ضدا وجد في أصل الوضع فحملا عليها.

وَالاتحادَ امْنَعْ إِذَا مَا الْفَاعِلا فَسَّرَهُ مَفْعُولُهُ مُتَّصِلا

أي ويمتنع الاتحاد عموما في كل فعل قلبيا كان أو غيره إن أضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول، فلا يجوز زيدا ظَن قائما تريد ظن نفسه، ولا زيدا ضرب تريد نفسه، فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد نحو: ما ظن زيدا قائما إلا هو، وما ظن زيد قائما إلا إياه، وما ضرب زيدا إلا هو، وما ضرب زيد إلا إياه.

قول الطرة: (والاتحاد امنع مطلقا) أي في القلبي وغيره، لما فيه من توقف العمدة على الفضلة.

وَرُبما فُسِّرَ مِنْ مَعْمُولِ مَفْعُولِهِ أَوْ صِلَةِ الموْصُولِ

أي وربما فسر الفاعل المتصل من معمول مفعوله أي فسره معمول مفعول فعل ذلك الفاعل المتصل، كما إذا كان المفعول مضافا إلى ظاهر مفسر للفاعل المتصل نحو: غلام هند ضربتْ وهو مضاف إلى مفسر الفاعل وهو هند فهي معمولة للمضاف الذي هو المفعول لأن المضاف إليه مجرور بالمضاف، ونقل ابن عصفور منع هذه المسألة عن البصريين والصحيح الجواز، قال:[490]

أجل المرء يستحث وما يدري إذا يبتغي حصول الأماني

ففي يستحث ضمير المرء المضاف إليه المفعول الذي هو الأجل، والمعنى المرء في وقت ابتغاء الأماني يستحث أجله ولا يدري.

قوله: "أوصلة الموصول" أي أو فسره معمول فعل صلة الموصول المفعول لفعل الفاعل المتصل نحو: ما أراد زيد أخذ، فأخذ ناصب للموصول وفاعلُه ضمير مستتر عائد على زيد

489- البيت من الطويل وهو لجران العود ديوانه ص/ 35 شرح المفصل: 88/7. الشاهد فيه: كما قبله ومحله عدمتني.

490- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 85/1

وزيدٌ فاعل أراد، وجملةُ أراد صلة ما فأَوقعَ فعلَ مضمرٍ متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر. كقوله:[491]

ما حبت النفس مما راق منظره رامت ولم ينهها يأس ولا حذر

ففاعل رامت ضمير متصل يفسره النفس الذي هو فاعل فعل صلة ما، وما مفعول رامت، والتقدير رامت النفس ما حبت كما أن التقدير في المثال أخذ زيد ما أراد.

عَلِمَ لِلْعُلْمَةِ جَا وَكَضَرَبْ أَشَارَ أَبْصَرَ رَأَى وَكَذَهَبْ

وَخَالَ لِلعُجْبِ وَمَعْنى ظَلَعَا حَسِبَ لِلْبَيَاضِ جِدًّا وَقَعَا

قوله: "علم للعلمة جا" يعني أنه يقال علم بالكسر إذا كان أعلم أي مشقوق الشفة العليا علمة بالضم، وأما مشقوق الشفة السفلى فأفلح، قال الزمخشري:[492]

وأخرني دهري وقدم معشرا لأنهم لا يعلمون وأعلم

ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني أنا الميم والأيام أفلح أعلم

وهي لازمة، وأما علَمه بالفتح بمعنى شق شفته العليا فمتعد لواحد.

قوله: "وكضرب أشار أبصر رأى" أي وجاء رأى بمعنى ضرب نحو: رأيت الصيد بمعنى ضربته في رئته وهو متعد إلى واحد، و بمعنى أشار نحو: رأى زيد كذا أي أشار به، وبمعنى أبصر كرأيت الشيء بمعنى أبصرته، و بمعنى ذهب كرأى أبو حنيفة حلية كذا والشافعي حرمته. قلت: قد تعدت رأى هنا بنفسها بخلاف مرادفها وهو ذهب فيدل ذلك على أن العرب قد تخص أحد المتساويين ببعض الأحكام اللفظية كما قال من رأى ترادف عرف وعلم. والله تعالى أعلم.

قوله: "وخال للعجب..إلخ" أي التكبر، ومصدره الخيلاء والمخيلة، قال الدماميني: قلت: وقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿إذا خوله نعمة﴾ خال الرجل يخول إذا

491- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 1/ 85

492- البيتان منسوبان للزمخشري في مقامة الراعي التي أوردها ابن حمدون في حاشيته على المكودي 1/ 187 وفي تاج العروس (ع ل م) الشطر الأخير منسوبا للزمخشري كذلك ولم أجدهما في ديوانه ولا في ما وقفت عليه من تراجمه. الشاهد فيه: استعمال أعلم من العُلمة في البيت الثاني.

احتال وافتخر اهـ. وخال الفرس إذا ظلع ومضارعها يخال، وقيل تأتي بمعنى نظر ومضارعها يخيل.

قوله: "حسب للبياض جدا..إلخ" قال المصنف: وحسب الرجل إذا احمر لونه أو ابيض كالبرص، وكذا إذا كان ذا شقرة فذا فعل لازم.

وَكَأَصَابَ ائْتِ بِأَلْفَى وَوَجَدْ وَذَا لِلاسْتِغْنَا وَحُزْنٍ وَحَقَدْ

يعني أن ألفى تأتي بمعنى أصاب ، يقال ضاع لي شيء فألفيته أي أصبته، ووجد تأتي أيضا بمعنى الإصابة ويتعدى حينئذ لواحد نحو: وجد فلان ضالته وجدانا ووجودا،ومنه قوله:[493]

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

وللاستغناء نحو: وجد فلان أي استغنى ومصدره جدة بالكسر، ووجد الرجل إذا حزن ومصدره الوجد بالفتح، ووجد إذا حقد ومصدره الموجدة، كقول عمر: «كنت على أبي بكر أشد موجدة من عثمان»[494].

وذكر في التاج ثلاث لغات في وجد بمعنى حزن الفتح وقال إنه هو المشهور وعليه الجمهور والكسر الذي اقتصر عليه المصنف يعني صاحب القاموس، والضم حكاه اللحياني.

وقد تبع الشيخ الحسن في طرة اللامية صاحب القاموس فاقتصر على الكسر، والله تعالى أعلم.

حَجَا كَرَدَّ سَاقَ أَيْضًا وَحَفِظْ غَلَبَ مَعْ أَقَامَ يَكْتُمُ حُفِظْ

يعني أن حجا تأتي كرد كحجوت السائل رددته، وساق كحَجَت الريح السفينة إذا ساقتها، وحفظ كحجوت الحديث حفظته، وحجوت زيدا إذا غلبته في المحاجاة، وأقام كحجوت بالمكان إذا أقمت فيه، وكتم نحو: حجوت الحديث إذا كتمته.

وَهَكَذَا وَقَفَ يَبْخَلُ قَصَدْ زَعَمَ مِثْلَ رَاسَ قَالَ قَدْ وَرَدْ
طَمِعَ مَعْ كَفَلَ يَسْمُنُ هَزَلْ كَذَا لِلايجَادِ وَالايجَابِ جَعَلْ

---

[493]- البيت من الكامل وهو للمتنبي ديوانه ص/369. الشاهد فيه: استعمال وجد بمعنى أصاب.

[494]- أصله في البخاري، ولفظه: (وكنت أوجد عليه -يعني أبا بكر- مني على عثمان) كتاب النكاح الحديث رقم: 5122.

قوله: "هكذا وقف..إلخ" أي وتستعمل حجا أيضا بمعنى وقف وبخل وقصد كقوله:[495]

فهن يعكفن به إذا حجا بربض الأرطى وحقف أعوجا

وحجوت بالمال بخلت به وحجوت بيت الله بمعنى قصدته.

قوله: "زعم مثل راس..إلخ" يعني أن زعم تأتي بمعنى رأس أي صار زعيما أي رئيسا، قال:[496]

ومخرق عنه القميص تخاله بين البيوت من الحياء سقيما

حتى إذا رفع اللواء رأيته تحت اللواء على الخميس زعيما

ومثل قال، ومنه قوله:[497]

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا حقا فماذا يرد القول يا لهفي

قال أبوحيان: وإذا قال سيبويه في كتابه: (و زعم الخليل) قيل: فإنما يستعمله فيما انفرد به الخليل وكان قويا اهـ. وبمعنى طمع، كزعمت في غير مزعم كقوله:[498]

علقتها عرضا وأقتل قومها زعما ورب البيت ليس بمزعم

و بمعنى كفل، نحو: الزعيم غارم أي الكفيل ومصدره الزعامة، وزعم بمعنى سمن وهزل ضدٌّ كزعمت الشاة لهما.

495- الرجزللعجاج ديوانه 276. الشاهد فيه: استعمال حجا بمعنى وقف. الربَض بالتحريك مأوى الغنم والناحية.

496- البيتان من الكامل وهو من قطعة لحميد بن ثور الهلالي. أمالي القالي ص/238. الشاهد فيه: استعمال زعيم من زعم بمعنى رَأَسَ.

497- البيت منسوب في التصريح 250/1 وفي اللسان وفي تاج العروس في مادة (أمر) ومادة (لحف) ومادة(زعم) لأبي زبيد الطائي من قصيدة يرثي بها عثمان بن عفان ﷺ لكن كلهم يرويه هكذا:

يالهف نفسي إن كان الذي زعموا حقا وماذا يرد اليوم تلهيفي

وبعده في اللسان:

إن كان عثمان أمسى فوقه أمر كراقب العون فوق القبة الموفي

وكذا في خزانة الأدب 3/4. والشاهد فيه: استعمال زعم بمعنى قال.

498- البيت من الطويل لعنترة بن شداد. مختار الشعر الجاهلي 370/1. الشاهد فيه: استعمال زعما من زعم بمعنى طمع.

قوله: "كذا للايجاد..إلخ" يعني أن جعل للإيجاد والإيجاب نحو: ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ وقوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بحيرة﴾، وجعل الله الزكاة.

وَهَكَذَا سمعَ إِنْ تَعَلَّقَا بِالْعَينِ وَالخبرُ صَوْتاً حُقِّقَا

أي وتلحق برأى الحلمية سمع المتعلقة بالعين أي الذوات نحو: سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع فإنها لا تتعدى إلا إليه نحو: سمعت كلاما، ومنه: ﴿حتى يسمع كلام الله﴾، ولا يخبر بعد سمع إلا بفعل دال على صوت كما في المثال قال الرضي: وأنا لا أرى منعا من نحو: سمعتك تمشي لجواز سمعت أنك تمشي اتفاقا كقوله:[499]

سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

وما ذكره المصنف من أن سمع المتعلقة بعين متعدية إلى اثنين هو مذهب الأخفش والفارسي وابن بابشاذ، واختاره ابن الصباغ وابن أبي الربيع وابن عصفور في شرح الإيضاح، ومذهب الجمهور أن سمع لا يتعدى إلا إلى واحد في التحقيق كقولك: سمعت كلاما وشبهه، وقد يتوهم أنه متعد إلى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال. انظر الدماميني. ولا يلحق بأفعال هذا الباب ضرب مع المثل على الأصح قال تعالى: ﴿واضرب لهم مثلا أصحاب القرية الآية﴾ ولا عرف ولا أبصر خلافا لهشام ولا أصاب ولا صادف قال:[500]

صادفن منها غرة فأصبنها إن المنايا لا تطيش سهامها

ولا غادر خلافا لابن درستويه بدليل قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس ضرب مثل﴾ لأنها بنيت للنائب، واكتفت بمرفوعها ولو كانت من هذا الباب لم يكن كذلك قاله المصنف.

قال أبوحيان: وهذا استدلال ظاهر ويمكن تأويله على أن يكون المفعول حذف لدلالة الكلام عليه أي ضُرِب مَثلٌ ما يُذكر ويدل عليه ﴿فاستمعوا له إن الذين تدعون﴾الآية. قال: وقد يقال إن ضرب تكون بمعنى صير لا مع المثل خاصة بل في نحو:

[499]- البيت من الوافر وهو لذي الرمة ديوانه ص/201. الشاهد فيه: على رواية نصب الناس عمل سمع عمل أفعال القلوب مع أن المفعول الثاني غير دال على صوت وهو: ينتجعون. صيدح: اسم ناقة ذي الرمة.

[500]- البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة. مختار الشعر الجاهلي 390/2

ضربت الفضة خاتما, إذ المعنى صيرت إلا أنه ينبغي أن يستثبت في هذا الباب أهو من كلام العرب أم من كلام المولدين.

قال الدماميني: وهذه الأفعال ثبتت تعديتها لواحد، فإن جاء بعدها منصوب فعلى الحال والدليل على ذلك التزام تنكيره كذا قال الشارح, وهي دعوى لم يقم عليها دليل بل قام على خلافها في بعض هذه الأفعال كغادر فقد حكي منصوبه الثاني معرفة بمقتضى شاهد عربي لا أستحضره الآن.

وَأَعْطِ لِلْجزئيْنِ مَنْصُوبَينِ   مَا لهمَا كَانَا مجَرَّدَيْنِ

أي للمفعولين المذكورين من جواز التقديم والتأخير ومنعهما ما لهما من ذلك مجردين عن هذه الأفعال، فيكون الأصل تقديم المفعول الأول لأنه المبتدأ وتأخير الثاني لأنه خبر، وقد يعرض ما يوجب تقديم الأول وتاخير الثاني نحو: ما ظننت زيدا إلا قائما وكتساويهما تعريفا وتنكيرا كظننت زيدا صديقك وظننت خيرا منك فقيرا إليك، وما يوجب تقديم الثاني نحو: ما ظننت قائما إلا زيدا، وحيث ينتفي الأمران جاز التقديم والتأخير على ما هو مفصل في باب المبتدإ.

فصل في الكلام على القول
وما يتفرع منه من الأفعال وغير ذلك

بالْقَوْلِ تُحْكَى وَفُرُوعِهِ الجْمَلْ   إعْمَالُهَا في كَالحدِيثِ يحْتَمَلْ
وَأُعْمِلَتْ في مُفْرَدٍ أُرِيدَ بِهْ   مُجَرَّدُ اللَّفْظِ فَقَطْ فَلْتَنْتَبِهْ

المراد بالقول المصدر ومعناه اللفظ اللساني أي يحكى بالقول وفروعه وهي الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول، الجملُ اسمية أو فعلية خبريةً أو إنشائية نحو: يعجبني قولك إن زيدا فاضل، ونحو: ﴿قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم﴾، ونحو: ﴿يقولون ربنا آمنا﴾، ونحو: ﴿قولوا آمنا﴾، ونحو: ﴿والقائلين لإخوانهم هلم إلينا﴾، وقوله:[501]

[501]– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 26/2. الشاهد فيه: حكاية الجملة بصيغة اسم المفعول من القول وهو: مقول.

تواصوا بفعل الخير حتى عبيدهم مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل

واسم المصدر نحو مقالك: الله ربنا إقرار بالربوبية.

قوله: "إعمالها في كالحديث..إلخ" أي ينصب بها المفرد المؤدي معناها كالقصة والحديث والشعر والخطبة والكلام، ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل عليها ذلك المفرد كما تقول مثلا: قلت كلاما حقا أو باطلا، أو كلاما حسنا إذا قلت: زيد قائم مثلا ثم تقول زيد قائم كلام حق أو باطل أو كلام حسن.

قوله: "وأعملت في مفرد..إلخ" أي وينصب به أيضا المفرد المراد به مجرد اللفظ. قال المصنف: كقولك قلت كلمة أي هذا اللفظ، وهذا النوع مختلف فيه وقد ساقه سوق المجمع عليه، وإنما استُنبِطتْ إجازةُ الزجاج من قوله في كتابه المسمى بالجمل: "وإنما قلنا الكل والبعض". وإجازةُ الزمخشري له من قوله في الآية: ﴿يقال له إبراهيم﴾ إن إبراهيم مفعول لم يسم فاعله ، وقد رجَّحه على كونه منادى أو خبرا أي هذا إبراهيم لسلامته من دعوى الحذف، ولشموله لكل استعمال يستعمل فيه هذا اللفظ. انظر الدماميني. وقد حكى أبو حيان في الآية قولا رابعا وهو أنه مرفوع على الإهمال قال: وهذا مذهب الأعلم، **قلت**: ولينظر الفرق بين الإهمال والإلغاء فإني لم أر من تعرض له والذي يظهرلي في وجهه أن يقال إن الإلغاء يوجد معه العامل لكن عرض ما يُجَوِّز ترك عمله من تأخير نحو: زيد قائم ظننت, أو توسطٍ نحو: زيد ظننت قائم، أما الإهمال فهو من العوامل حيث لا يوجد عامل أصلا كما يؤخذ من قول أبي حيان هنا: وزعم بعضهم أنه-يعني ابراهيم في الآية- مرفوع بالإهمال لأنه لم يتقدمه عامل يؤَثر في لفظه فبقي مهملا, والمهمل إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو: واحد اثنان, برفع واحد إذا عدوا و لم يدخلوا عاملا في اللفظ ولا في التقدير. اهـ المراد منه, فالحاصل أن الإلغاء في الجمل والإهمال في المفردات, والله تعالى أعلم.

قال الصبان: قول الأشموني وإما جملة فتحكى به يقتضي كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام وإلا لم يكن حكاية وهو كذلك، وأما الحكاية لما لم يتلفظ به كقول ابن مالك: قال محمد هو ابن مالك.. إلخ فمجاز.

وَأَلْحَقُوا بِالْقَوْلِ مَا أَشْبَهَهُ حِكَايَةً وَالْقَوْلَ نَنْوِي مَعَهُ

قال في التسهيل: ولا يلحق بالقول ما في معناه بل ينوى معه القول خلافا للكوفيين.

قوله: "ما أشبهه" من الدعاء والنداء والإخبار نحو: دعوت زيدا اعجل وناديته: أقبل وأخبرته: زيد قائم.

قوله: بل ينوى معه القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محذوف أي دعوت زيدا قلت له اعجل وناديته قلت له أقبل وأخبرته قلت له زيد قائم. قوله خلافا للكوفيين أي في جعلهم هذه الجمل محكية بما قبلها إجراء له مجرى القول، والتصريحُ بعد النداء بالقول دليل على صحة القول بتقديره وذلك نحو: ﴿ونادى نوح ربه قال رب﴾ الآية، ﴿إذ نادى ربه نداء خفيا قال رب إني وهن العظم مني﴾.

قوله: "والقول ننوي معه" أي نحن معاشر البصريين. فظهوره في بعض المواضع دليل على صحة التقدير. واستظهر أبوحيان مذهب الكوفيين قال لأنه ليس فيه إضمار وأما حيث صرح بالقول فيضطر إذ ذاك إلى جعل الجملة محكية بالقول، قال: والذي يدل على عدم الإضمار مجيء "أن" التفسيرية بعد هذه الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا﴾ ولو كان القول مضمرا لما جيء بأن التفسيرية لأنها لاتاتي بعد القول. نقله ناظر الجيش في شرحه مسلما له.

وَرُبمَا قَوْلٌ وَقَائِلٌ إِلَى مَحْكٍ أُضِيفَ ... ...

أي وقد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي نحو: أعجبني قول لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ وقائل لا إله إلا الله وقوله:[502]

قول يا للرجال ينهض منا   مسرعين الكهول والشبانا

وقوله:[503]

وأجبت قائل كيف أنت بصالح   حتى مللت وملني عوادي

---

[502]- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 29/2 وشرح شواهد المغني للسيوطي 837/2. الشاهد فيه: إضافة القول إلى المحكي في قوله: قول ياللرجال.

[503]- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 2/ 837 والعيني 503/4. الشاهد فيه: إضافة الوصف من القول وهو قائل إلى المحكي .

ويروى قوله "بصالح" بالجر وهو واضح وبرفعه، والتقدير بقول أنا صالح بحذف القول والمبتدإ، قاله المصنف.

وقد يستدرك ما هنا على قولهم إنه لايضاف جوازا للجمل غير الظروف فإنهم لم يذكروه ولعل وجه عدم ذكرهم له أن الإضافة فيه إلى جملة مؤولة بالمفرد لأن المقصود لفظها فلم تتمحض جمليتها، ولذلك صح أن تقع الجملة المراد لفظها مبتدأ. والله تعالى أعلم.

... ... مَا مِنَ المَحْكِي انجَلَى
احْذِفْ وَعَكْسُ ذَاكَ مِنْهُ أَكْثَرْ وَإِنْ حُكِي المفْرَدُ فَلْيُقَدَّرْ
نَاصِبُهُ أَوْ خَبرٌ أَوْ مُبْتَدَا مِثَالُهُ قَالُوا سَلاماً وُجِدَا

قوله: "ما من المحكي انجلى احذف" أي وقد يغني القول في صلة وفي غيرها عن المحكي لظهوره مثاله في الصلة:[504]

لنحن الألى قلتم فأنى ملئتم برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أي لنحن الألى قلتم نقاتلهم فاستغني بالقول وحذف المحكي عن المقول لدلالة ما بعده عليه. ومثاله في غير الصلة قال زيد ولو رآني لفر أي قال يغلبني بدليل ما بعده كما دل ما بعد القول على المقول.

قوله: "وعكس ذاك منه أكثر" أي وعكس ذاك وهو الاستغناء بالمقول عن القول أكثر نحو: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ أي فيقال لهم أكفرتم، ونحو: ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم﴾ أي قائلين سلام عليكم، ونحو: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم﴾ أي قائلين ما نعبدهم.

قوله: "وإن حكي المفرد فليقدر..إلخ" قال في التسهيل: وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى الجملة ولا يراد به مجرد اللفظ حكي مقدرا معه ما يكون به جملة اهـ.

---

[504]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 2/ 30 الشاهد فيه: حذف المحكي في الصلة من قوله: الألى قلتم ..إلخ

قوله: لا يؤدي معنى الجملة، كما في قولك قلت كلاما قوله: ولا يراد به مجرد اللفظ نحو: ﴿يقال له إبراهيم﴾ نحو: ﴿قالوا سلاما قال سلام﴾، فيقدر مع الأول فعل ناصب أي سلمنا سلاما، ويقدر مع الثاني إما خبر فيكون مبتدأ، والتقدير عليكم سلام، أو مبتدأ فيكون خبرا، والتقدير تحيتكم سلام.

والحاصل أنه لا ينصب بالقول مفرد على أنه مفعول به إلا إذا كان على أحد الوجهين المذكورين وإنما قلت على أنه مفعول به احترازا من نحو: قلت حقا أي قولا حقا، فإن هذا من باب المفعول المطلق. اهـ من الدماميني. وأما المفرد المؤدي معنى الجملة أو المرادُ به مجرد اللفظ فينصب كما تقدم نحو: قلت حديثا.

تنبيه: يقع المفرد بعد القول على أحد خمسة أوجه كما قال الرضي، أحدها: أن يكون مؤديا لمعنى الجملة فقط، ثانيها: أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو: قلت كلمة عبارة عن زيد، ثالثها: أن يكون لفظا يصح التعبير به عن المفرد والجملة نحو: قلت لفظا، بنصب هذه الثلاثة لأنها ليست أعيان اللفظ المحكي حتى تراعى. رابعها: لفظ غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد نفسه فتجب حكايته ورعاية إعرابه نحو: قال فلان زيد إذا تكلم بزيد مرفوعا، خامسها: مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود في نفسه فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة نحو: قال سلام أي عليكم. قال يس في حواشيه على الألفية: وبقي سادس وهو: المفرد المراد لفظه نحو قلت زيدا.



أعلم وأرى

وَزَادَ الاخْفَشُ أَظَنَّ أَزْعَمَا   أَحْسَبَ أَوْجَدَ أَخَالَ فَاعْلَمَا

أي وزاد الأخفش أظن وأحسب وأوجد وأزعم وأخال، فتقول على رأيه: أظننت زيدا عمرا قائما، وكذا الباقي، ومستندُه القياس على أعلم وأرى، ولا سماع له، واختار هذا المذهب أبو بكر بن السراج، ومقتضى مذهب سيبويه منعُه. اهـ من المساعد.

وذكر يس في حواشيه على الألفية قولا ثالثا في المسألة لابن هشام اللخمي في شرح الدريدية، وهو أشعر وأدرى لأنه ذكر شعر ودرى مما يتعدى لمفعولين. قال يس: وهذا غريب وكذا من الغريب النقلُ عن الأخفش أن التضعيف كالتعدية بالهمزة في التعدي لثلاثة.

تم بعون الله تعالى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني – إن شاء الله تعالى– وأوله باب الفاعل



الفـهرس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الفاعل

لا يُحْـذَفُ الفاعِـلُ إلاّ وهْـوَ مَـعْ رافِعِـه اللـذْ حَذْفُـه قَـدِ اتسَـعْ
ومَصْـدَرًا نَـواهُ أوْ كَـذلِكْ إنْ حَذْفُـه تُـوُهِّمَ ابـنُ مالِـكْ

قوله: "لا يحذف الفاعل ..إلخ" يعني أنه لا يحذف الفاعل وحده، بل مع رافعه الذي جاز حذفه، بأن كان في جواب نفي أو استفهام كما قال في الخلاصة: (ويرفع الفاعل فعل أضمرا ..إلخ) كقولك: عمرا لمن قال: من أكرم زيد؟

قوله: "ومصدرا نواه ..إلخ" أي وموهم حذفه دون رافعه أوله ابن مالك بأن الفاعل ضمير مصدر منوي، فقوله: "ابن مالك" فاعل "نواه"، و"حذفه" نائب فاعل "توهم" محذوفا يفسره المذكور، و"مصدرا" حال من مفعول "نواه"، وقد تبع التسهيل في جعل المنوي مصدرا، والأولى أن يقال: "ضمير مصدر" كما سيأتي. ثم الغالب أن يكون المنوي ضمير مصدر الفعل المسند، كما في قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ...﴾ الآية، أي: بدا لهم البداء المفهوم من "بدا" كما صرح به في قول الشاعر: [1]

لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك من تلك القلوص بداء

---

[1]- البيت من الطويل، وقائله محمد بن بشير الخارجي، وكان رجل وعده قلوصا فمطله بها، ومن هذه الأبيات في مدح زين العابدين بن الحسين بن علي، رضي الله عنهم:

دعوت وقد أخلقتني الوأي دعوة لزيد فلم يضلل هناك دعاء
لأبيض مثل البدر عظم حقه رجال من آل المصطفى ونساء

انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 810/2، وللبغدادي: 193/6، والأغاني: 123/16.

أي ظهر لك فيها رأي. قال المصنف: ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأي مثل ظهر وبان وتبين.

وخرّج أبو حيان الآية على أن الفاعل ضمير مستكن عائد على المصدر المفهوم من قوله: ﴿ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين﴾، ويدل عليه أيضا قوله: ﴿قال رب السجن أحب إلي﴾؛ قال: وأما من قرأ "السجن" بفتح السين على أنه مصدر فقد اتضح عود الضمير إليه.

قوله: "أو كذلك" أي ونحو ذلك من ضمير غير المصدر، كما في قوله تعالى: ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾، ففاعل "أخرج" ضمير الواقع في البحر ولم يجر له ذكر، لكن سياق الكلام يدل عليه. قاله المصنف، قال أبو حيان: وليس كما ذكر بل هو يعود على محذوف مضاف إلى "ظلمات"، التقدير: "أو كذي ظلمات" فحذف "ذي" لدلالة المعنى. وكحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن" [2] أي لا يشرب الخمر شاربها، فالفاعل ضمير الشارب دل عليه "يشرب" بالالتزام، وحسَّن ذلك تقديم نظيره وهو "لا يزني الزاني"، وليس براجع إلى الزاني لفساد المعنى. وكقوله: [3]

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ... إلى قطري لا إخالك راضيا

أي الحال المشاهدة، وقيل "حتى" في البيت بمعنى "إلا" و"تردني" صلة "أن" مقدرة، أي "فإن كان لا يرضيك إلا أن تردني" وعليه فلا شاهد فيه؛ لكن كون "حتى" بمعنى "إلا" هو أقل معانيها وقل من يذكره كما في المغني. وكقولهم: "إذا كان غدا فأتني" أي ما نحن

---

[2]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الحدود رقم: 6772

[3]- البيت من الطويل، وقائله: سوار بن المضرب، وقد هرب من الحجاج خوفا على نفسه، وقبله:

أقاتلي الحجاج إن لم أزر له ... دراب وأترك عند هند فؤاديا

وبعده:

إذا جاوزت قصر المحيرين ناقتي ... فباست أبي الحجاج لما ثنانيا

أيرجو بنو مروان سمعي وطاعتي ... وقومي غنم والغلاة ورائيا

انظر: العيني: 2/471-472.

عليه الآن من السلامة، و"كان" في الشاهدين تحتمل التمام والنقصان، فإن كانت تامة ف"غدا" ظرف متعلق بها، و"لا يرضيك" حال من فاعلها، وإن كانت ناقصة كانا خبرين. وحكى سيبويه: "إذا كان غد" بالرفع على أنه فاعل "كان"، وقد قيل: النصب لتميم والرفع لغيرهم .

وفي الدماميني ممزوجا بنص التسهيل: "ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه" نحو: "بلى زيدا" في جواب: "لا تكرم أحدا ممن أساء إليك"، والكسائي يجيز حذف الفاعل لا مع الرافع له في باب التنازع وغيره، وقد أشار المصنف إلى وجه تأويل ما استدل به بقوله: "ويرفع توهم الحذف إن خفي الفاعل جعله مصدرا منويا" كقوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾ أي بدا لهم البداء، والأولى أن يقال: ضمير الفعل المسند، لأن الظاهر لا ينوى بل يحذف، ولأن المصدر أعم من مصدر الفعل المسند وغيره، وإضمار مصدر الفعل أكثر وأقيس فيخص أولا بالذكر، ثم ياتي بقوله بعد هذا: "أو نحو ذلك"، لأعم من مصدر فعل آخر أو غير ذلك مما ليس مصدرا، فهذا أحسن بلا شك، مثال ذلك: قام القوم خلا زيدا، فيجعل "خلا" متحملا لضمير عائد إما على مصدر غير فعله، وهو مصدر الفعل المتقدم أي جانب قيامهم زيدا، وإما القائم أو البعض المفهوم مما تقدم أي جانب القائم منهم أو بعضهم زيدا. اهـ المراد منه

والحاصل: أن الفاعل لا يحذف وحده بل مع رافعه، لأنهما كجزئي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛ وموهم ذلك مؤول. وهذا قول الجمهور لا قول ابن مالك وحده كما قد يتوهم من النظم، والمنقول عن الكسائي إجازة حذفه وحده، وقد رجح قوله السهيلي وابن مضاء؛ واحتُج للجواز بأن حذف الاختصار لا يخرج الكلام إلى غير الإفادة، وبأن الاختصار يكون في المتلازمين كالمبتدإ والخبر فكذلك هنا؛ واحتج المصنف للمنع بأنه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان بخلاف خبر المبتدإ. قال في الهمع: ولأن من الفاعل

ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار، بخلاف الخبر.

قوله في الطرة: "في غير المسائل الآتية" أي التي تجيء متفرقة في أبوابها، يعني بها: النائب كضُرب زيد، والمصدر كقوله تعالى: ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾، واسم المصدر نحو: عجبت من عطاء الدنانير، والحصر على ما قاله يس نحو قوله: [4]

ما ضر قلبي وأضناه وتيمه ... إلا كواعب من ذهل ابن شيبانا

ففاعل "ضر" و"أضنى": إنما هو "إلا كواعب" محذوفا لعدم إمكان التنازع هنا، على بحث في ذلك يأتي في بابه إن شاء الله تعالى؛ وأفعل في التعجب نحو: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾؛ قال بعضهم:

وحذف فاعل أتى في أربع ... مسائل على القياس فاسمع
في الحصر والنائب ثم المصدر ... ونحو أسمع بهم وأبصر

وأما حذفه لنون التوكيد نحو: ﴿ولا يصدنك﴾، وفي التفريغ نحو: ما قام إلا زيد، وقبل الحال السادة مسده نحو: فتلقفها رجل رجل، فغير مسلم لأنه في الأول: محذوف لعلة تصريفية وهو كالملفوظ، وفي الثاني: الفاعل ما بعد إلا، وفي الأخيرة: "رجل" الأولى فاعل، والثاني تابع على النعت أو العطف بحذف العاطف. وللصبان في حاشيته بحث في هذه المسائل يرجع إليه فيها.

تنبيه: قد يغني عن الفاعل استحضاره في الذهن بذكر فعل ناصب لما لا يصلح إلا له، كقول الشاعر[5]

---

[4]- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 105/2، وفي التصريح: 319/1، والدرر: 320/5.

[5]- البيت من المتقارب، وبعده:

بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك هناك تكون الثمالا

البيتان لجنوب أخت عمرو ذي الكلب، العيني: 282/2.

لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبر أفق وهبت شمالا

فأغنى عن إظهار الريح استحضارها في الذهن بـ"هبت" ونصبُه "شمالا على الحال، فكان ذلك بمنزلة تصريحه بالريح. قاله المصنف.

وسَبْقَه امْنَعًا إذا أنّ وُجِدْ ومُطْلَقًا في غَيْرِ ذاكَ يَطّرِدْ

قوله: "وسبقه امنعا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يمنع تقديم المفعول على فعله، إذا وجد مصدرا منسبكا من أن وصلتها مشددة أو مخففة، كقوله تعالى: ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ...﴾ الآية، وقول الشاعر:[6]

سبتني الفتاة البضة المتجرد الـ لطيفة كشحيه وما خلت أن أسبى

لما سبق عند قوله: (وقدموا كذاك ما كان خبر .. إلخ) وهو: خوف التباسها بالمكسورة خطا، والتي بمعنى لعل لفظا وخطا، إلا أن يسبقها "أما" فيجوز نحو: أما أنك فاضل فعرفت. قال أبو حيان: وقياس ما أجازه هشام والفراء من الابتداء بـ"أن" المشددة نحو: "أنك منطلق يعجبني"، أن يجوز "أنك منطلق عرفت". قال ابن زكري: وإنما لم يلتفتوا للإلباس في "أنك فاضل أكرمتك" لأن المعنى لا يتفاوت على الفتح والكسر، إذ التعليل المقصود مستفاد في الفتح من اللام المقدرة وفي الكسر من الاستيناف المقتضي كون الجملة جواب سؤال مقدر.

وهذه المسألة ذكرها في التسهيل في باب تعدي الفعل ولزومه، كسائر مسائل تقديم المفعول على الفعل نظرا لكونه أمس بها؛ أما مسائل تقديم المفعول على الفاعل فذكرها في باب النائب، نظرا إلى أن حكم النائب عن الفاعل في المرتبة بالنسبة إلى مفعول آخر يذكر معه حكم الفاعل بالنسبة إلى مفعول فعله، وهو نظر صحيح. قاله ناظر الجيش

تنبيه: مقتضى كلام التسهيل من الاقتصار على المشددة والمخففة أن الثنائية الوضع وهي الناصبة لا يجب تأخيرها، فيجوز أن تقول: "كرهت أن تقوم"

6- تقدم الكلام عليه في باب ظن وأخواتها.

و"أن تقوم كرهت". قال الدماميني: فحرر الكلام فيه. **أقول**: قد نقل كلامه ابن زكري في شرح الفريدة وقال: إن الظاهر ما اقتضاه التسهيل إذ لا موجب فيما ذكر للتأخير.اهـ

ويدل لما استظهره من جواز التقديم في الناصبة تجويزهم له هناك في باب المبتدإ نحو: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾، حتى إن الأخفش قاس عليها هناك المخففة والمشددة فأجاز تقديمهما أيضا.

لكن رأيت ناظر الجيش نبه على "أن" الناصبة للفعل حكمها في وجوب التأخير عن العامل إن وقعت مع صلتها مفعولا به، حكم "أن" المشددة والمخففة نحو: "أريد أن تقوم". قال: فلو قرنت في الذكر بأختيها لكان أولى. فالحاصل أنهم اختلفوا في اعتبار مفهوم الاقتصار على ذكر المشددة والمخففة فاعتبره الدماميني وابن زكري، ورأى ناظر الجيش إلغاءه. والله تعالى أعلم

قول الناظم: "ومطلقا ..إلخ" أي ويطرد جواز تقديم المفعول في غير ما تقدم مطلقا يعني في المسائل الخمس التي منع الكوفيون وغيرها، وهذا ما لم يمنع مانع كما سياتي

والمسائل التي منع الكوفيون فيها التقديم - والحجة عليهم السماع - هي: نحو: "زيدا غلامه ضرب" لتقديم المفعول الذي هو معمول الخبر على المبتدإ، قال: [7]

كعبا أخوه نهى فانقاد منتهيا ولو أبى باء بالتخليد في سقرا

لكن نبّه الدماميني على أن الكوفيين يمنعون نحو هذه المسألة البتة، لا أنهم يمنعون التقديم فيها فقط. قال: ويمكن تعليل منعهم هذا بأنه يُلزم عمدية الفضلة، وفصل العامل من معموله بأجنبي.

وهذه المسألة قد تقدم للناظم ذكرها في باب الابتداء قال: (وجوزوا زيدا أبوه ضربا ..إلخ)، نظرا إلى أن فيها تقديم معمول الخبر على المبتدإ وهو من أحكام باب الابتداء، وأعيدت هنا نظرا إلى أن فيها تقديم المفعول على الفعل وهو من أحكام هذا الباب.

---

[7]- تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ.

ونحو: "غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد"، من كل مفعول مضاف إلى ضمير يفسره الفاعل، والأصل "ضرب زيد غلامه أو غلام أخيه"، قال: [8]

رأيـــه يحمـــد الـــذي يـــالف الحـــز م ويشـــــقى بســـــعيه المغـــــرور

وكقوله: [9]

شـــــر يوميهـــــا وأغـــــواه لهـــــا ركبـــــت عنـــــز بحـــــدج جمـــــلا

إذ لا فرق بين المفعول والظرف إذ كل منهما منصوب بالفعل.

ونحو: "ما أراد أخذ زيد"، من كل مفعول موصول وفاعل صلته مفسر بفاعل الفعل الناصب له، فالمفعول هنا "ما" وفاعل صلته المتحمل في أراد مفسر بفاعل الفعل الناصب للموصول وهو زيد، قال:[10]

مـــا شـــاء أنشـــأ ربي والـــذي هـــو لم يشـــأ فلســـت تـــراه منشـــأ أبـــدا

والمنع عندهم في هذه المسائل الثلاث لما فيها من تقديم المفعول على الفعل والمفسَّر على مفسِّره.

ونحو: "ما طعامك أكل إلا زيد"، من كل فاعل منحصر تقدم مفعوله عليه، لما فيه من الفصل بين المحصور والمحصور فيه، قال: [11]

مـــا المـــرءَ ينفـــع إلا ربـــه فعلـــى م تســـــتمال لغـــــير الله آمـــــال

ومحل الاطراد ما لم يمنع مانع من تقديمه، بأن كان العامل تعجبا نحو: ما أحسن زيدا، أو موصولا به حرف عامل نحو: أعجبني أن تضرب زيدا، فإن كان غير عامل جاز

---

[8]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 84/2.

[9]- تقدم الكلام عليه في باب الضمير منسوبا لبعض شعراء جديس أو تبع، وقد نسبه الزمخشري في المستقصى لعامر بن المجنون: 130/1.

[10]- البيت من البسيط، الشاهد فيه تقدم المفعول الموصول وهو ما وفاعل صلته ضمير مفسر بالفاعل، وهو ربي. أنشده المصنف في شرح التسهيل: 85/2، بلا نسبة ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

[11]- البيت من البسيط، الشاهد فيه تقدم المفعول وهو المرء على فعله المحصور في فاعله وهو ربّه، أنشده المصنف في شرح التسهيل بلا نسبة: 85/2، ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

نحو: عجبت مما زيدا تضرب، أو مقرونا بلام الابتداء نحو: ليحب الله المحسنين، هذا إذا لم توجد "إن" فإن وجدت جاز نحو:إن زيدا عمرا ليضرب، أو قسم نحو: والله لأضربن زيدا.

لكن معمول المقرون بلام الابتداء أو القسم إنما يمتنع تقديمه على الأداة نفسها، أما تقديمه على العامل فجائز نحو أن تقول: " لَلمحسنين يحب الله"، و"والله لَلحق أقول". انظر شرح ناظر الجيش

وقد ذكر في الخلاصة مما يمنع تقدم المفعول ثلاثة مسائل: الحصر فيه نحو: إنما ضرب زيد عمرا، والتباسه نحو: ضرب موسى عيسى، وكونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربني زيد.

قال الصبان: ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشددة ومعموليها، إلا أن يسبقها أما نحو أما أنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها، وكونه معمول فعل تعجبي، أو واقع صلة حرف مصدري ناصب، بخلاف غير الناصب فيجوز: عجبت مما زيدا تضرب، ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالناصب، أو مجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضا، فيمتنع: لم زيدا أضرب، ويجوز: زيدا لم أضرب، وكذا المنصوب بـ"لن"، أما المنصوب بـ"أن" أو "كي" فمن الواقع صلة حرف مصدري ناصب، وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا، وأما المنصوب بـ"إذن" فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده، وأما تقدمه عليه وعلى "إذن" معا فقال أبو حيان: لا أحفظ فيه نصا للبصريين، ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائي؛ أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بـ"إنّ"، بخلاف المسبوقة بها فيمتنع: عمرا ليضرب زيد، ويجوز: إن زيدا عمرا ليضرب، أو لام قسم، أو قد، أو سوف، أو قلما، أو ربما، أو نون توكيد. هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني.اهـ

ثم منعُ التقديم فيما ذكر إما لأنه لا يصح تسليط العامل عليه كالواقع صلة "أن"، وإما لضعف العامل ككونه فعل تعجب، وإما للاهتمام كمدخول نون التوكيد،

وإما لاستحقاق الصدر كالمقرون بلام الابتداء أو القسم. وقد جمع بعضهم هذه العلل في بيت واحد فقال:

لعدم التسليط والضعف والاهـ ـتمام واستحقاق صدر فانتبه

على أن تقديم المفعول على مدخول نون التوكيد كثير في النظم، ومنه قول الناظم هنا: "وسبقه امنعا".

ويمنع تأخير المفعول إن استوجب التصدير، أو أضيف إلى ما يستوجبه، نحو: مَن ضربت، وغلام مَن ضربت، أو نصبه جواب "أما" ملفوظا به أو مقدرا، غير مفصول عنها بغيره، بخلاف: ﴿وأما اليتيم فلا تقهر﴾، ونحو: ﴿وربك فكبر﴾، وأما إذا فصل بغيره فلا يمنع التأخير، نحو: وأما اليوم فاضرب زيدا.

ورَفْعُ مَفْعولٍ به عَنْهُمْ نَدَرْ ونَصْبُ فاعِلٍ إذا القَصْدُ ظَهَرْ

يعني أنه قد يرفع المفعول وينصب الفاعل إذا ظهر المعنى، سمع من كلامهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وقوله: [12]

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر

وقوله: [13]

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصح والشيب وازع

أي عاتبني المشيب، وجعله ابن الطراوة مقيسا لقراءة ابن كثير: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾، بنصب "آدم" ورفع "كلمات"، ويمكن حمله على الأصل لأن من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر، وقد حمل بعض النحويين على هذا قوله تعالى: ﴿ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة﴾ حكى ذلك الفراء، ورجح كون الباء معدية كما هي في قوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾ أي أذهب الله نورهم.

---

[12]- البيت من البسيط، وقائله الأخطل من قصيدة يهجو بها جريرا، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 972/2، والبغدادي: 125/8. والهدَّاج: المرتعش في مشيه، الشاهد فيه نصب سوآتهم وهو الفاعل، ورفع هجر وهو المفعول.

[13]- البيت من الطويل، وقائله: النابغة الذبياني، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 156.

وهذه المسألة هي المعروفة بالقلب، وحكي للنحاة فيها أقوال: أحدها: أن ذلك يجوز عند أمن اللبس في الضرورة والسعة، الثاني: أنه لا يجوز إلا في الضرورة، الثالث أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب، الرابع: أنه لا يجوز في القرآن ويجوز في غيره، وأما البيانيون ففي التلخيص أن السكاكي قبله مطلقا، وأن غيره رده مطلقا، قال ـ أي صاحب التلخيص ـ : والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا قبل، وإلا فلا. والمسألة مشهورة، وهي في باب النائب من التسهيل.

ثم إن بعضهم أنكر رفع المفعول به ونصب الفاعل في هذه المسألة، فادعى في "كسر الزجاج الحجر"، أن "الزجاج" هو الفاعل و"الحجر" هو المفعول، اعتبارا للفظ وإن كان المعنى بخلافه. نقله يس في حواشيه على الفاكهي قال: ويؤيده ما قيل إنه من القلب، وإن الإعراب أبدا على حسب العلامة التي تكون في المعرب، ألا ترى أن "القرية" في ﴿واسأل القرية﴾ إنما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الأصل.

وقد ينصب الفاعل فقط كقوله: [14]

يبسط للأضياف وجها رحبا ... بسط ذراعيه لعظم كلبا

وارْتَفَعَا وانتَصَبَا فيما انتَظَمْ ... وخُصِّصَ الفاعِلُ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

قوله: "وارتفعا ...إلخ" يعني أن الفاعل والمفعول ربما يرفعان وينصبان في النظم خاصة، ولم ينص المصنف في التسهيل على ذلك، لكن ذكره أبو حيان في شرحه.

---

[14]- الرجز أنشده في المغني بلا نسبة، ص: 185، ولم ينسبه البغدادي في شرح شواهده: 151/7، ولم يعلق عليه السيوطي: 890/2، استشهد به هنا على نصب الفاعل وهو كلبا، والذي في المغني أنه من القلب، أي نصب الفاعل ورفع المفعول وأن الأصل كما بسط ذراعاه كلبا ثم جيء بالمصدر للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل، ذكره في صدر الباب الخامس، ورواية الرجز من التاج واللسان "صفح":

يصفح للقِنَّة وجها جأبا ... صفح ذراعيه لعظم كلبا

ومنه قوله: [15]

إن مـــن صـــاد عقعقـــا لمشـــوم كيـــف مـــن صـــاد عقعقـــان وبـــوم

لكن قال الشمني: لا دليل فيه لإمكان الجري على لغة من يلزم المثنى الألف، و"بوم" مبتدأ خبره "معهما" محذوفا. وقوله: [16]

قـــد ســـالم الحيـــات منـــه القـــدما الأفعـــوان والشـــجاع الشـــجعما

في رواية نصب الحيات، فقد أنشده ابن جني وقال: نحن نرويه برفع الحيات ونصب القدم، ورواه البغداديون بنصب الحيات، وقالوا: أراد "القدمان" فحذف النون للضرورة، كما في قوله: [17]

همـــا خطتـــا إمـــا إســـار ومنـــة وإمـــا دم والقتـــل بـــالحر أجـــدر

أي خشنت قدمه وصلبت فلا تؤثر فيها الحيات.

قال في هداية السبيل: والرواية المشهورة رفع الحيات واستشهدوا به على نصب "الأفعوان" وما بعده بفعل مضمر تقديره: "وسالمت القدم الأفعوان والشجاع"، لأن المسالمة إنما تكون من اثنين، وكان القياس رفعهما على البدل من الحيات، ثم نقل عن الفراء مثل ما تقدم عن البغداديين، ونقل عن المصنف قوله في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل: إن الاسمين في نحو: "ضارب زيد عمرا" ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب، قال: ـ يعني المصنف ـ ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز

---

[15]- البيت من الخفيف، قال البغدادي في شرح شواهد المغني، هذا البيت لم أقف على قائله ولا على تتمته مع شدة الفحص عنه مدة عشرين سنة ولا رأيته في كتاب نحو يعتمد عليه، ومثل هذا مما جهل قائله لا يجوز الاستشهاد به لاحتمال أنه من شعر المولدين: 128/8.

[16]- الرجز نسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب للعجاج: 201/1، وقيل: لأبي حيان الفقعسي، وقيل: لمساور بن هند العبسي، وقيل غيرهما، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 973/2، والبغدادي: 127/8، والعيني: 80/4، والشجعم: الجريء المسلط.

[17]- البيت من الطويل، وقائله: تأبط شرا، انظر: خزانة الأدب: 356/3، وقبله:

أقـــول للحيـــان وقـــد صـــفرت لهـــم وطـــابي ويـــوم ضـــيق الحجـــر معـــور

الشاهد فيه حذف نون المثنى وهو خطتا لغير إضافة.

وأنشد البيت المذكور، وقال: فنصب "الأفعوان" وهو بدل من الحيات، وهو مرفوع لفظا منصوب معنى، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير: "قد سالمت القدم الأفعوان".

والكتاب المذكور شرح للتسهيل لم يكمل، ألفه الشيخ عبد القادر بن أبي القاسم العبادي المتوفى تقريبا سنة عشرين وثمانمائة. ذكر ذلك كله صاحب كشف الظنون. وهو مكي مالكي؛ فليس هو العبادي المشهور أحمد بن قاسم صاحب الآيات البينات في الأصول، بل شارح التسهيل متقدم عليه. وقد ظفرت بنبذة من هذا الشرح إلى المفعول المطلق، فرأيته نبه في مقدمته على اعتنائه بالأمثلة.

ومن نصب الفاعل والمفعول كذلك قوله:[18]

أمسى بأسماء هذا القلب معمودا إذا أقول صحا يعتاده عيدا

فـ"عيدا" فاعل يعتاده منصوب.

قول الناظم: "وخصص الفاعل ..إلخ" يعني أن الفاعل كالمبتدإ، إذا كان نكرة فلا بد له من مسوغ من مسوغات الابتداء، خلافا للشيخ محنض بابه رحمه الله، واستدل بـ"قالت نملة" و"جاءهم رسول" و"حان مشيب"، ورد بأن الأول من باب الإخبار بالمحال، والثاني على حد "عندي درهم"، والثالث على حذف "منك".

وصوَّب بعضهم قوله: "وخصص الفاعل" بـ "وسُوّغ الفاعل"، وهو تصويب ظاهر لأن التسويغ أعم من التخصيص كما يعلم من استقراء المسوغات في باب المبتدإ.

قال العلامة اجدود ابن اكتوشن العلوي رحمه الله:

وقول من يستوجب التخصيصا لفاعل ليس يرى منصوصا

وإن يكن أحمد بابا قد جزم به فما تخصيصه بملتزم

---

[18]- البيت من البسيط، وقائله: يزيد بن الحكم يمدح سليمان بن عبد الملك. انظر: الأغاني: 28/12، وتاج العروس: عود-.

وقد ألف العلامة أحمد بابا التنبكتي رحمه الله تأليفين في مسألة تسويغ الفاعل ذكرهما في ترجمته لنفسه في كتابه كفاية المحتاج، ذكر أن عنوان أحدهما: غاية الإجادة في مساواة الفاعل للمبتدإ في شرط الإفادة، والثاني: سماه النكت المستجادة.

ولينظر في قول اجدود: " ليس يرى منصوصا" فظاهره أنه لم يسبق إليه، مع ما سيأتي عن الرضي، ونحوه قول صاحب التنبيه في شرح قول الناظم: "وخصص الفاعل .. إلخ" قال: هكذا وجدناه بهذا اللفظ في نسخ الشيخ المختار ابن بونه رحمه الله، وبه قرأنا على شيخنا عبد الودود عن شيخه بلا عن شيخه المختار رحم الله الجميع، قال: ولم أقف على وجوب تخصيصه لكن شواهده كثيرة، وشواهد عدم تخصيصه قليلة ومحتملة للتأويل، ونقل قول الرضي في قولهم: "لا يبتدأ بنكرة": عللوه بأنها محكوم عليها، والحكم على الشيء لا يفيد إلا بعد معرفته. ثم ذكر أنه وقعت مناظرة بين الشيخين محنض باب الديماني وبُلّا الشقروي رحمهما الله في شأن ذلك فتكافآ، قال: والتقيت ذات ليلة مع محنض بابه رحمه الله فقال: أنت كأشياخك في إيجاب تخصيص الفاعل قلت: نعم، قال: ما تقول في قوله تعالى: ﴿بلى قد جاءنا نذير﴾ فقلت: لعل تقديم المفعول من المسوغات فلم يسلم ولم يعب، فلما كان بعد ثلاث أتاني فقال من غير ترجمة: [19]

طحا بك قلب في الحسان طروب ... بعيد الشباب عصر حان مشيب

فقلت: لعله موصوف تقديرا أي مشيب منك، فسكت. ثم جلب صاحب التنبيه أدلة من القواعد النحوية تنصر مذهب أشياخه، فلتنظر فيه.

وصوّب من لا يرى وجوب التخصيص قول الناظم: "فهو ملتزم" بقوله: "وهو ما التزم".

فإن قلت: قد أجاز النحاة كون الفاعل نكرة، ولم يجيزوا ذلك في المبتدإ إلا إذا كان بمعنى الفاعل، فقد قال سيبويه في مثاله: "شيء جاء بك"، وإنما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى "ما جاء بك إلا شيء"، قالوا: يريد أن المبتدأ هنا بمعنى الفاعل، والفاعل يجوز

---

[19]- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة التميمي، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 418.

أن يكون نكرة، فالجواب: أن الفاعل لا ينفك عن التخصيص لتقدم الفعل المشتمل على الحكم عليه، فكأنه موصوف بالحكم المتقدم، فهو كالمبتدإ المتقدم عليه الظرف والجار والمجرور والجملة، قال التفتازاني في المطول بعد كلام: وهذا التقديم واجب في ما إذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو: "في الدار رجل"، ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم، كالفاعل فإنه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو: "قام رجل".اهـ

أقول: وأصل هذا الفرق لابن الحاجب، وقد جوّد بيانه ابن حمدون في حاشيته على المكودي، فقال في تعليلهم منع الابتداء بالنكرة بأن المبتدأ محكوم عليه والحكم على غير معين لا يفيد ما نصه: فإن قلت: هذه العلة مطردة في الفاعل ولم يشترطوا فيه تعريفا ولا تخصيصا، فالجواب: أن الأهم مقدم فلما كان المبتدأ مقدما في الرتبة على الخبر علمنا أنهم اهتموا به والاهتمام إنما يكون بالمعلوم، ولما كان الفعل لا يكون إلا مقدما على الفاعل علمنا أنهم اهتموا بالفعل، فإذا ذكر الفاعل ولو منكرا فقد حصل المقصود. قال: فإذا قلت "جاء" مثلا فقد استفدنا حصول مجيء واحتمل أن يكون الجائي رجلا أو امرأة أو دابة أو غير ذلك، فتتشوف النفس إلى بيانه فإذا قيل "رجل" مثلا فقد حصلت فائدة وهي معرفة جنس الجائي، فلهذا جاز كون الفاعل نكرة.

وقد حكى يس في حاشيته على الألفية الاتفاق على وقوع الفاعل نكرة.

لكن ما فرق به ابن الحاجب بين الفاعل والمبتدإ قال الرضي إنه وهم، فاختار التسوية بينهما في وجوب التخصيص.

قال: لأنه إذا حصل تخصيص الفاعل بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قالوا إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته.اهـ كلامه أي الرضي، وقد نقله عنه الفاكهي في شرح القطر مسلما له، وصرح ابن زكري بأنه هو التحقيق؛ لكن قال يس في حاشيته على الفاكهي:

إن اعتراض الرضي على ابن الحاجب بما تقدم، مدفوع بأن الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا. فيؤخذ منه اختياره لما قاله ابن الحاجب، وفي حاشيته على الألفية أيضا ما يفيد ذلك.

ثم إن الرضي فرق بين المبتدإ والفاعل من وجه آخر، وهو كون المبتدإ لو نكر لتوهم في الخبر الوصفية لأن أصله التنكير، بخلاف الفاعل فإن فعله لتقدمه وجوبا لا يشتبه بصفته.

وقد رأيت أيضا لناظر الجيش تفريقا آخر بينهما، وهو أن الفاعل كالجزء من فعله، والفعل مختص بأحد الأزمنة، فيتخصص الفاعل بذلك كما يتخصص المبتدأ النكرة بالوصف.

والحاصل في مسألة تخصيص الفاعل: أن النحاة قبل الرضي لم يصرحوا باشتراط التخصيص فيه كالمبتدإ، حتى جعل ابن الحاجب من مسوغات الابتداء بالنكرة كونها فاعلا في المعنى. بل حكى يس الا تفاق على وقوع الفاعل نكرة أي من غير مسوغ. وبهذا تمسك من علمائنا الشيخان: محنض بابه واجدود رحمهما الله ومن وافقهما.

لكن لما كانت علة إيجابهم التخصيص في المبتدإ مطردة في الفاعل، أشكل الفرق بينهما فأجاب ابن الحاجب بأن لزوم تقديم الحكم في الفاعل كاف في تخصيصه؛ أي وإذا كان كذلك فلا يحتاج للتصريح باشتراط التخصيص فيه لأنه غير قابل لضده، ولا يشترط في المحل شيء إلا إذا كان قابلا لضده. لكن لم يرتض الرضي هذا الفرق فأوجب تخصيص الفاعل مثل المبتدإ طردا للعلة السابقة، ونصر قوله ابن زكري والشيخ أحمد بابا. وبهذا تمسك من علمائنا الشيخ المختار ابن بونه ومن وافقه.

فالخلاف عندي يكاد يكون لفظيا، إذ لا يختلف في وقوع الفاعل نكرة من غير مسوغ ظاهر كما تقدم عن يس، وإنما الخلاف حينئذ في وجه تسويغ ذلك فيه دون المبتدإ، فقال ابن الحاجب لتقدم الحكم عليه، وقال الرضي لعدم التباس فعله بالصفة،

وقال ناظر الجيش: لأن الفاعل كالجزء من فعله، والفعل مختص بأحد الأزمنة، فيتخصص الفاعل بذلك كما يتخصص المبتدأ النكرة بالوصف. والله تعالى أعلم.

النائب

وشَـذّ أنْ يُقالَ في تُفُوعِلا   بِلا خِلافٍ عَنهُمُ تِفِيعِلا

أي شذ كسر التاء والفاء من "تفوعل" إتباعا للعين، وتقلب الواو ياء فيقال: "تِفِيعل"، حكى الأخفش أن من العرب من يقول في "تعولم": "تِعِيلم".

وجَوِّزَ انْ يَنُوبَ في اخْتارَ بِلا   تَرَدُّدٍ والمَنْعُ عَنْهُمْ نُقِلا

قوله: "وجوز" في بعض النسخ: "وجاز"، وفي بعضها: "وشذ"؛ يعني أنه تجوز نيابة المفعول الثاني المنصوب بإسقاط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، فيجوز على هذا أن تقول في "اخترت زيدا الرجال أي من الرجال": "اختير الرجال زيدا" برفع الرجال ونصب زيد وبالعكس

وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور تعين رفع زيد ونصب الرجال، وهو الصحيح لأن السماع إنما ورد بنيابة الأول، كقوله: [20]

ومنا الذي اختير الرجال سماحة   وجودا إذا هب الرياح الزعازع

وهذه المسألة لم يهملها المصنف في الخلاصة كما نبه عليه يس في حواشيه عليها، لأنها تفهم من قوله: (ولا ينوب بعض هذي ..إلخ)، قال: فإن قلت: إنما ذلك حيث ذكر الجار، قلت: وإذا حذف فهو مقدر لأنه الأصل.

وقد نص عليها في التسهيل قال: "ولا تمنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقا للأخفش والكوفيين" لكنه لم يتعرض لها في الشرح، واقتصاره في المتن على عدم المنع يدل على أنه قول الأكثر

---

[20]- البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، ديوانه:418/1 انظر خزانة الأدب: 3/ 672، والشاهد فيه نيابة المفعول الأول من مفعولي اختار وهو ضمير مستتر في اختير عائد على الذي، والثاني منصوب بنزع الخافض وهو الرجال.

إن لم يكن متفقا عليه. فلهذا قال الدماميني: وكان ينبغي للمصنف هنا أن يقول خلافا لأكثرهم، فإن الجمهور على منع المسألة، قال: فإن قلت: لا حاجة إلى ذلك، لأنه سيقول بعد المسألة الثانية الآتية: "وفاقا للأخفش والكوفيين" وهو راجع للمسألتين جميعا، فيشعر بأن من عداهم من النحويين قائل بالمنع، قلت: الظاهر أنه إنما يريد بالوفاق المسألة الثانية، ولولا ذلك لقال: في المسألتين كما هو دأبه كثيرا، كما يشهد به استقراء طريقته في هذا الكتاب، وحينئذ فيوهم كلامه أن الأولى ـ وهي مسألتنا التي نتكلم فيها ـ عارية من الخلاف وليس كذلك، بل المنقول فيها الجواز عن الفراء والمنع عن الجمهور، وهذا مما يقتضي التوقف في جعل الوفاق راجعا للمسألتين جميعا، فإنه لم يتحقق أن الكوفيين جميعا يقولون بجواز الأولى، وإنما الجواز منقول عن الفراء كما ذكرنا.اه

وقد قصر الرضي القول بالجواز على الجزولي، ولكن نصره قائلا: والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح. وقد حكى الناظم هنا القولين الجواز والمنع مصدرا بالجواز، لكن انظر قوله: "بلا تردد" مع حكايته للخلاف.

وقد أشار أبو حيان إلى أن الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في نيابة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح، لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر. قاله في الهمع

ومُفْرَدٌ كانَ بِها مَنصُوبا والحالُ والتمييزُ لنْ تَنُوبا

قوله: "ومفرد كان بها" أي بلفظ "كان" فهو ضمير استخدام، يعني أنه لا ينوب خبر "كان" المفرد خلافا للفراء فيما حكاه السيرافي عنه في شرح الكتاب، فإنه أجاز في "كان زيد أخاك": "كين أخوك"، ورد بثلاثة أمور: أحدها: أنه لم يسمع، والثاني: أنه لا فائدة فيه، والثالث: أنه يستلزم وجود خبر عن غير مخبر عنه لا مذكور ولا مقدر وهو اسمها المحذوف، إذ معنى "كين قائم" حصل كون لقائم، ومعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم، وتوهم انتفاء المحذور بأن يقال: حذف للعلم به كما حذف الفاعل في "أنزل المطر"، يندفع بأنه لا بد من تقديره، ضرورة أنه لا بد للخبر من مخبر عنه لفظا أو تقديرا، وصيغة الفعل تأباه.

وقد نسب الجواز أيضا لسيبويه، لقوله: "فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب"، فقوله: "مكون" إنما هو مفعول من "كين"، وسأل أبو الفتح أبا علي عن قول سيبويه: "مكون"، فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب؛ وكان أيضا يقول: ﴿وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون﴾، وحكي عنه أيضا أن سيبويه إنما قصد أن يبين أن هذا الفعل متصرف، ف "مكون" لم يمتنع من حيث عدم التصرف بل إنما امتنع لأمر آخر من خارج. انظر شرح أبي حيان هنا فقد بسط الكلام على المسألة.

وكذا لا ينوب الحال ولا التمييز، ومثلهما المفعول لأجله مطلقا عند أبي علي وابن جني، وبقيد كونه منصوبا عند بعضهم بناء على جواز إقامة المجرور. فلا يقال: "جيء راكب" في قولك: "جاء زيد راكبا"، ولا "طيب نفس" في قولك: "طبت نفسا"، ولا "جيء إجلال لعمرو" في "جاء زيد إجلالا لعمرو"؛ وذلك لكونها مبنية على سؤال مقدر فكان كل واحد منها من جملة أخرى.

قال الصبان: لم يتضح الفرق بينها وبين المفعول به، لأنه كما يجوز أن يقدر: "كيف جئت؟" و"لم جئت" في قولك: "جئت راكبا محبة"، يجوز أن يقدر: "من ضربت؟" في قولك: "ضربت زيدا"، ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا لمنع نحو: "يقام لإجلال زيد" و"يهتز من اشتياقه" مما هو كلام مفيد.اهـ

وقد علل الرضي منع إقامة التمييز والمفعول معه وله والمستثنى المنصوب والحال مقام الفاعل، بكون النائب من ضروريات الفعل من حيث المعنى كما أن الفاعل من ضرورياته، فما لم يكن من ضرورياته لا ينوب، من ثم لم ينب المفعول له إذ رب فعل بلا غرض، ولا معه إذ رب فعل يفعل بلا صاحب، وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته. قال: والحال وإن كان من ضرورياته، لكن قلة ورودها في الكلام منعت أن تنوب عما لا بد لكل فعل منه أي الفاعل.اهـ

وخالف الكسائي في التمييز محتجا بكونه فاعلا في الأصل، فإنه أجاز في: "امتلأت الدار رجالا": "امتلئ رجال"، واستدل بأن العرب قالت: "خذه مطيوبة به نفسه"

وقالت: "من الموجوع رأسه والمسفوه رأيه والموقوف أمره؟" قال الدماميني: قلت: ومجيء ذلك في الصفات دون الأفعال وفي السببي دون الأجنبي، دليل على أن الرفع عن نصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز، ويؤيد ذلك أن كون التمييز معرفة لم يثبت على الصحيح، ولمانع أن يمنع كون المثال الأخير وهو "الموقوف أمره" من هذا الباب.اهـ
ومنع ذلك البصريون والفراء، قال في الكافية:

وقول قوم قد ينوب الخبر   في باب "كان" مفردا لا ينصر
وناب تمييز لدى الكسائي   لشاهد عن القياس ناء

ولم ينص في التسهيل على مسألة الحال والمفعول لأجله، لكن ذكرهما أبو حيان في شرحه، وبيَّن الخلاف في الثاني عند كلامه على نيابة الجار والمجرور، ولم يذكر خلافا في الأول ولم أقف عليه أيضا لغيره، بل ظاهر كلامهم الاتفاق على منع نيابته. والله تعالى أعلم

تنبيه: تمتنع نيابة المجرور بباء الحال نحو: "خرج زيد بثيابه"، كما أن الحال لا ينوب. قاله المرادي في شرح الخلاصة

ولا تُجِزْ كِيدَ يُقامُ وجُعِلْ   يُفْعَلُ والتجْوِيزُ عَنْ بَعْضٍ نُقِلْ

قوله: "ولا تجز كيد" بالدال كما في أكثر نسخ النظم، وفي بعضها: "كين" بالنون وهي أوضح، والمآل في الروايتين واحد؛ لأن الكوفيين يجيزون بناء أفعال المقاربة للمفعول كما يجيزونه في كان، نص على ذلك ناظر الجيش في شرحه؛ وبه يعلم ما في تخطئة صاحب التنبيه لرواية "كيد" بالدال، لأنه بناها على أن الخلاف المذكور في "كان" لا في "كاد"، وهو عجيب منه لقول الناظم: "وجعل يفعل".

يعني أنه لا يجوز في نحو "كان زيد يقوم": "كين يقام" بنيابة الجملة، وهو مفهوم قوله: "ومفرد كان بها ..إلخ" ولا في نحو"جعل زيد يفعل": "جعل يفعل" بتركيب الأفعال الأربعة للمجهول، لأن "جعل" هذه من أفعال المقاربة فهي من أخوات "كاد"،

وإنما نص عليها لقصد التصريح بجريان القول بالتجويز الآتي فيها؛ وعلة المنع استلزام وجود خبر بلا مخبر عنه، وأيضا الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر ولا معنى لـ"كيد القيام".

قوله:"والتجويز عن بعض نقل" كالكسائي والفراء لجواز كون الفاعل عندهما جملة، والنائب مثله؛ وفي شرح المصنف أنهما اختلفا في توجيه ذلك، فالكسائي يخرجه على أن في "يقام" ضمير المجهول، والفراء يخرجه على الاستغناء عن المسند إليه.

وهذا مشكل من الفراء لأنه أنكر على الكسائي في باب التنازع لما قال إنه إذا أعملنا الثاني حذفنا فاعل الأول، فقال: إن الفاعل لا يصح الاستغناء عنه، ولا يقال: إنما يقال ذلك لأن الفعل هناك مبني للفاعل وأما هنا فهو مبني للمفعول، لأنا نقول: هو يقول ذلك أيضا في نحو: "ضربا وقتل غلاماك".

تنبيه: إنما تعرض الناظم لحكم نيابة الخبر في باب "كان" مفردا أو جملة وهو المنع عند الجمهور، فقد يتبادر من هذا منع بناء "كان" وأخواتها لما لم يسم فاعله في مذهب الجمهور، وليس كذلك بل نص أبو حيان في شرح الألفية على جواز بنائها للمفعول في قول الجمهور، لكن ذكر أنه اختلف حينئذ فيما يقام مقام المرفوع؛ وقد أوضح ذلك السيوطي في الهمع، قال: فقيل ضمير مصدرها ويحذف الاسم والخبر وعليه السيرافي وابن خروف، وقيل ظرف أو مجرور معمول لها بناء على أنها تعمل فيهما ويحذف الاسم والخبر أيضا وعليه ابن عصفور، وجوز الفراء إقامة الخبر أي كما أشار إليه الناظم في قوله: (ومفرد كان بها منصوبا) وقوله هنا: (ولا تجز كين يقام ..إلخ).

الاشتغال

ورُبَّمـا رَفَعَـهُ مـا أُضْـمِرا   مُوافِقًـا مَعْنًـى لِمـا قـدْ أُظْهِـرا

ذكر في الخلاصة أن الاسم السابق يجب نصبه إذا تلا ما يختص بالفعل كأدوات الشرط والاستفهام غير الهمزة والعرض والتحضيض، في قوله:

والنصب حتم إن تلا السابق ما   يختص بالفعل كإن وحيثما

وذكر الناظم هنا أن الاسم السابق في هذه الحالة ربما رفعه فاعلا عامل مضمر مطاوع موافق للعامل المظهر في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، فمراد المصنف بوجوب النصب منع الرفع على الابتداء، فهو وجوب إضافي فلا ينافي الرفع على الفاعلية بفعل مقدر. قاله يس في حواشيه على الألفية

وذلك كقوله: [21]

لا تجزعي إن منفس أهلكته   وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

على رواية الكوفيين أي إن هلك منفس أهلكته، فـ"هلك" مطاوع "أهلكت"، وأما رواية البصريين فهي بنصب "منفس" على إضمار الموافق أي أهلكت منفسا أهلكته، والمنفس: المال الكثير، وكقوله: [22]

وإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب   لعلك تهديك القرون الأوائل

فـ"أنت" فاعل "لم تنتفع بعلمك" مضمرا، لكونه مطاوع ينفع، والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه؛ أي إن لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب إلى أجدادك تجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية. نقله الصبان

وقوله: [23]

أتجزع إن نفس أتاها حِمامها   فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

ولا يصح تقدير المضمر موافقا للفظ الظاهر إلا بجعله لازما ليصح إسناده للاسم، أي "هلكت نفس" فهو مطاوع بحسب المعنى لـ"أتاها حمامها" فرفع "نفس" بـ"هلكت" لكونه لازم إتيان الحِمام، وقيل: "أنت" و"منفس" و"نفس" في الأبيات الثلاثة مرفوعة

---

[21]- البيت من الكامل، وقائله: النمر بن تولب رضي الله عنه، انظر: العيني: 535/2، وخزانة الأدب: 410/4، يقال: مال منفس كمحسن ومكرَم.

[22]- تقدم الكلام عليه في باب الضمير.

[23]- تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

بالابتداء، بل خُرِّج قوله: (فإن أنت لم ينفعك ..إلخ) على وجهين آخرين، الأول منهما للسهيلي وهو: أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب، كما وقع العكس في الحديث: "من خرج إلى الصلاة لا تنهزه إلا إياها"[24]. قال العبادي: يقال "نهزه" كمنعه نهوزا وهو النهوض لتناول الشيء. والتخريج الثاني لابن عصفور وهو: أنه مرفوع بإضمار فعل يفسره المعنى ولا يكون من باب الاشتغال، والتقدير: "فإن ضللت لم ينفعك علمك" فأضمر "ضللت" لفهم المعنى وبرز الضمير لما استتر الفعل. لكن قال ناظر الجيش: إن الذي خَرَّج عليه المصنف أسهل من تخريج غيره وأشمل لأنه يتمشى مع الأبيات الثلاثة ولا تكلف فيه فهو أولى.

بَعْدَ كَهَلْ ولَمْ وشَرْطٍ يُمْنَعُ   ألاِشْتِغالُ واضْطِراراً يَقَعُ

قوله: "بعد كهل" أي يمنع الاشتغال اختيارا بعد أدوات الاستفهام جميعها غير الهمزة كـ"هل"، ولا يختص ذلك بـ"هل"، لكنهم قد يخصونها بالذكر لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها، وطارىء عليها بالتطفل على الهمزة. قاله الصبان أما الهمزة فالغالب أن تدخل على الأفعال، وإنما لم يجب لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها.

أقول: وما للنحاة من المنع إلا في الضرورة مخالف لما يذكره البيانيون من الجواز دون قبح، قال في عقود الجمان:

... ...   ونحو هل زيدا ضربت القبح أم

إذ أفهم التقديم تصديقا حصل   بالفعل نفسه خلاف ما اشتغل

على أنه لم يأت البيانيون ولا النحاة بشاهد على وقوع ذلك ولو اضطرارا. لكن لعل البيانيين أجازوا لكون نظرهم إلى المعاني فلا يبالون بعدم إيلاء الفعل لـ"هل" لفظا، بخلاف النحاة فإن نظرهم إلى الألفاظ فيجب عندهم ذلك، ولعلهم اكتفوا في تجويز ذلك

---

[24]- الحديث في سنن الترمذي رقم: 603 وفي كنز العمال: 20304.

ضرورة ـ وإن لم يسمع ـ بثبوت ضرورة الاشتغال في جنس المختص بالفعل كما سيأتي في "لم"؛ وإن كان لا يظهر أن الضرورات محل قياس لاسيما إذا قل استعمالها في كلام العرب، وإن كان جواز القياس هنا هو الذي يتبادر من قول سيبويه: "وإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب". والله تعالى أعلم

ثم رأيت في كتاب الاقتراح للسيوطي أنه يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة، ونقل قول أبي علي: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما لا فلا. اهـ منه

فنقول على هذا إن الضرورات أجازت للعرب الاشتغال بعد بعض ما اختص بالفعل كأداة الجزم، فنقيس عليه غيره كـ"هل" هنا؛ على أن ابن الطيب نقل في شرح الاقتراح عند كلامه على القياس منع بعضهم لكثير من الضرائر قائلا إنها لا تجوز إلا للعرب ولا يجوز لنا اقتفاء أثرهم فيها، قال: وارتضاه إمام الصنعة حازم. اهـ

يعني الأديب البارع المتفنن أبا الحسن حازم بن حسن بن حازم الأنصاري، أحد مشايخ ابن رشيد صاحب الرحلة ذكره فيها وأثنى عليه، له كتاب منهاج البلغاء بسط فيه الكلام على الضرائر وهو كتاب مشهور بين أهل الأدب فائق في معناه. انظر شرح الاقتراح في الكلام على الضرورات.

قول الناظم: "ولم وشرط" أي وكذا يمنع الاشتغال بعد أدوات الجزم والنصب كـ"لم" و"لن" وبعد أدوات الشرط، وذلك لشدة مطلوبيتهن للفعل فلم تقبل الدخول إلا على صريحه إذا رأته في حيزها، وهذا تبيين لقول المصنف في الخلاصة: (والنصب حتم .. إلخ)، لما فيه من الإجمال حيث اقتضى جواز الاشتغال بعد كل ما يختص بالفعل، لاسيما أنه قد سوَّى بين "إن" و"حيثما"، وإنما أراد التسوية بينهما في وجوب النصب لا في جميع الوجوه، وإلا فإنه لا يقال اختيارا: "حيثما زيدا لقيته"، كما لا يقال: "هل زيدا لقيته" ولا "لم زيدا ألقه"؛ وقد يقع ذلك ضرورة كقوله: [25]

---

[25]- البيت من الطويل، أنشده في المغني بلا نسبة، ص: 367، ولم يعلق عليه السيوطي في شرح شواهده: 676/2، قال البغدادي في شرح شواهد المغني: البيت مشهور في كتب النحو، ولم أقف على قائله، ولا على تتمته: 144/5، 145، وأنشده بلا نسبة في خزانة الأدب: 3/ 627.

ظُننـــت فقـــيرا ذا غـــنى ثم نلتـــه فلـــم ذا رجـــاء ألقـــه غـــير واهـــب

أي "فلم ألق ذا رجاء لم ألقه"، و"فقيرا" حال من نائب "ظننت"

قال في المواهب: وأما أداة النصب فلم أقف على ما يدل على منع الاشتغال بعدها ولا على جوازه.

أقول: قد ذكر أداة النصب المصنف في شرحي التسهيل والكافية، فقال في شرح التسهيل عند قوله في مرجحات النصب: "أو حرف نفي لا يختص" إنه احترز بقوله "لا يختص" من "لن" و"لم" و"لما" النافية، فإنه لا يلي واحدا منها الاسم إلا في ضرورة .. إلخ، وتبعه الشراح على ذلك كابن عقيل والمرادي، وقد نص عليها الرضي أيضا، وذكرها الشيخ خالد في تصريحه والصبان في حاشيته؛ لكنا لم نقف على شاهد لوقوع الاشتغال بعدها ضرورة، كما سمع ذلك في أداة الجزم، والضرورات ليست محل قياس فيما يظهر كما تقدم البحث فيه قريبا.

تنبيه: مراد الناظم بالشرط ما سوى "إن" و"إذا" بدليل ما في البيت الآتي قريبا، على أنه استشكل اللقاني ذلك بقوله تعالى: ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ بنصب ثمود، فإنه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده و"أما" من أدوات الشرط، لكن أجيب بأن جواز الاشتغال بعدها مستثنى كما صرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التي في جوابها فيما قبلها، مع أنه قيل بأن "أما" ليست أداة شرط. انظر حواشي يس على الفاكهي

وبَعْـــدَ إنْ واقِعَـــةً قَبْـــلَ المُـــضِي ومُطْلَقًـــا بَعْـــدَ إذا قَـــدِ ارْتُـــضي

قوله: "وبعد إن ..إلخ" أي يقع الاشتغال بعد "إن" الشرطية واقعة قبل ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط في الاختيار، نحو: "إن زيدا لقيته فأكرمه، وإن زيدا لم تلقه فانتظره"، ويمتنع في الكلام بعد "إن" الجازمة لفعل التفسير لفظا، نحو: "إن زيدا تلقه فأكرمه"، لأن "إن" لما جزمت الفعل قوي طلبها له.

قوله: "ومطلقا ..إلخ" أي قد ارتضي وقوعه بعد "إذا" مطلقا في الاختيار قبل ماض وغيره، لأنها غير عاملة، نحو: "إذا زيدا تلقاه أو لقيته فأكرمه".

وهذا استثناء من أدوات الشرط المشار إليها في بيته السابق، كما تقدم التنبيه عليه آنفا.

وقد جوز بعضهم رفع الاسم السابق بعد "إذا" في باب الاشتغال على الابتداء، قال الروداني: ومثل "إذا" في رفع الاسم بعدها على الابتداء كل أداة شرط لا تجزم ك"لو"، نحو: "لو ذات سوار لطمتني"، "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة".

أوْ أُسْنِدَ الفِعْلُ لِمُضْمَرٍ عَلَى   سَابِقِ فِعْلٍ عائِدٍ مُتّصِلا

أي يجب رفع الاسم السابق على الابتداء إذا أسند الفعل المشغول إلى ضمير متصل عائد عليه، أي عائد على الاسم المشغول عنه، نحو: "زيد ظنه نجيبا" أي ظن نفسه نجيبا، ففاعل "ظن" ضمير عائد على زيد ومفعوله ضمير شاغل عن زيد؛ وذلك لأنه يلزم منه تفسير الفاعل بالمفعول، ولم يوجد في باب من الأبواب تعدي فعل الفاعل المضمر إلى ظاهره لما فيه من توقف العمدة على الفضلة، وقد تقدم هذا عند قوله في باب ظن وأخواتها: (والاتحاد امنع ..إلخ)، بخلاف: "زيد لم يظنه نجيبا إلا هو" فيجوز، لأن المنفصل كالأجنبي، فهو كالظاهر ك"زيد لم يظنه نجيبا إلا عمرو".

ورَجِّحِ النصْبَ إذا ما يُوجَدُ   في الرفْعِ مُوهِمٌ لِما لا يُقْصَدُ

أي يرجح النصب على الرفع إذا كان الرفع موهما لما لا يقصد، أي كان يوهم وصفا مخلا بالمقصود، نحو:﴿إنا كل شيء خَلَقْنَاهُ بقدر﴾ خلافا لسيبويه، ووجه الإيهام: أنه إذا رفع "كل" احتمل "خلقنا" أن يكون خبرا له، فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كان أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، واحتمل أن يكون "خلقنا" صفة لشيء، و"بقدر" خبر "كل"، والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له، فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر، فيوهم أن ثم مخلوقا لغيره تعالى، وهو مذهب المعتزلة، لأن الشر عندهم غير مخلوق لله تعالى، فرجح النصب في الآية لرفعه احتمال غير الصواب، وقد قرئ بكل منهما، لكن المشهور النصب، وسيبويه لم يعتبر إيهام الصفة مرجحا للنصب، بل جعل النصب في الآية مرجوحا مثله في "زيدا ضربته".

وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب لـ"كل" على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره "خلقناه"، إذ يمتنع جعله صفة لـ"كل شيء"، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملا في هذا الباب، ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾.

وفي ترجيح قراءة النصب برفعها للإيهام نظر، لأن المعتبر في القراءة الثبوت المعتبر بشروطه المعروفة في فنها، أما ترجيح قراءة على قراءة لدفع إيهام مذهب لا يراه الخصم، فهذا مما لم أفهمه الآن، مع أنه لا عبرة بإيهام ناشئ عن دليل الخطاب في الصفة، مع ما علم من ضعفه واختلاف العلماء فيه، لاسيما إذا عارضته الأدلة القطعية نقلية وعقلية كما في هذه المسألة، فالصواب أن يرد الإيهام بالمعارض الأقوى أو يؤول كما هوِ شأنهم في مثله، نعم لو كان هذا في غير القرآن لكان ظاهرا، نحو: كل عبد لي اشتريته بدرهم. والعلم عند الله تعالى

وقد مثّل الرضي للمسألة بما إذا أردت أن تخبر أن كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا، وأنك لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك أنت بهذا الثمن، فقلت: "كلَّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين" بنصب "كل"، فهو نص في المعنى المقصود لأن التقدير: "اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين"، فلو رفعت لفظ "كل" احتمل أن يكون "اشتريته" خبرا له، وقولك "بعشرين" متعلقا به، أي كل واحد منهم مشترى بعشرين، وهو المعنى المقصود؛ واحتمل أن يكون "اشتريته" صفة لـ"كل واحد"، وقولك "بعشرين" هو الخبر، أي "كل من اشتريته من مماليكي فهو بعشرين" فرفعه إذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو ليس بمقصود ومخالف للوجه الأول، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني مَن اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل أو بأكثر، وربما تكون لك منهم جملة بالهبة أو بالوراثة، وكل هذا خلاف مقصودك، فالنصب إذن أولى لكونه نصا في المقصود، والرفع محتمل له ولغيره.

وردَّ - أي الرضي - التمثيل لهذه المسألة بالآية السابقة وهي: ﴿إنا كل شيء **خَلَقْنَٰهُ** بقدر﴾ كما للمصنف تبعا لابن الحاجب، بقوله: وهذا المثال المورد من الكتاب العزيز لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في المثال المتقدم، سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة، فلا يصلح إذن للتمثيل، وذلك لأن مراده تعالى بكل شئ: كل مخلوق، نصبت "كل "

أو رفعته، وسواء جعلت " خلقناه " صفة مع الرفع أو خبرا عنه، وذلك أن قوله تعالى (خلقنا كل شيء بقدر) لا يريد به تعالى: خلقنا كل ما يقع عليه اسم " شيء "، لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية، ويقع على كل واحد منها اسم شيء، فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿والله على كل شيء قدير﴾، لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه، فإذا تقرر هذا قلنا: إن معنى ﴿كل شيء خلقناه بقدر﴾ على أن "خلقناه " هو الخبر: "كل مخلوق مخلوق بقدر"، وعلى أن " خلقناه " صفة: "كل شئ مخلوق كائن بقدر"، والمعنيان واحد، إذ لفظ "كل شيء" في الآية مختص بالمخلوقات، سواء كان خلقناه صفة أو خبرا. اهـ كلام الرضي

قال الشهاب القاسمي بعد نقله: انظر هل على هذا يكون الرفع أرجح إذ لا طالب لغيره ولا مسوي.اهـ على نقل يس في حواشيه على الفاكهي

أَوْ أنْ بِهِ يُجابَ عَمّا نُصِبا مِنْ قَبْلِهِ واجْتَنِبًا ما اجتُنِبا

أي يرجح النصب أيضا إذا كان الاسم السابق أو ما أضيف إليه جوابا عن اسم منصوب قبله نحو: "زيدا ضربته" جوابا لمن قال: "من ضربت؟"، و"ثوبَ زيد لبسته" جوابا لمن قال: "ثوب من لبست؟" ليطابق الجواب السؤال في الفعلية، أما إذا كان الاستفهام بغير ما ذكر اختير الرفع، نحو: "أيهم ضربته" برفع "أيهم"، "وغلام أيهم ضربته"، فإنك تجيب بالرفع فتقول: "زيد ضربته" و"غلام زيد ضربته" بالرفع راجحا ليطابق الجواب السؤال في الجملة الاسمية، وجوز الأخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد "أيهم ضربته" كما يجيز الوجهين في: "زيد ضربته وعمرو أكرمته" إجراء للجواب مجرى العطف. انظر التذييل والتكميل

ونص التسهيل: ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه ..إلخ

قال ناظر الجيش: ولم يظهر لي تقييد قوله: "استفهام بمفعول" بقوله: "ما يليه"، ولا عرفت ما فائدته؟ ولا عن أي شيء احترز به؟ ويظهر أنه لو اقتصر على قوله "استفهام بمفعول" كان كافيا، فإن ذلك يخرج الاستفهام بغير مفعول كالاستفهام بمبتدإ كما تقدم.

وقد قال ابن غازي ناظما هذه المسألة والتي قبلها:

كـذا إذا النصـب نفـى الإيهامـا أو طـابق الجـواب الاسـتفهاما

وقد اعترض على المصنف في تركه لهاتين المسألتين ــ وإن كان لا يلزمه استيفاء المسائل في مثل هذا المختصر ــ لأن عدم الاستيفاء هنا موهم غير الصواب، وهو اختيار الرفع فيهما لقوله بعد: "والرفع في غير الذي مر رجح". قاله الشاطبي في شرحه.

لكن المسألة الأولى توجد في بعض نسخ الخلاصة، قال ابن هشام: وجدت في نسخة بعد قول المصنف (وبعد عاطف ..إلخ):

وانصـب إذا مـا خيـف مـن أن يلتـبس مفسـر بالوصـف مختـارا وقـس

نقل ذلك عنه يس في حواشيه على الألفية.

ولا تُجِـزْ كخالِـداً ذُهِـبَ بِـهْ ومَـنْ يُجِيـزُه فـلا يُعْبَـأُ بِـهْ

قوله: "ولا تجز كخالدا .. إلخ" وفي بعض النسخ "أخالدا" بالهمزة بدل الكاف، أي ولا تجز نصب الاسم المشغول عنه فعل مبني للمفعول نحو: "أخالدا ذُهب به"، على أن النائب ضمير مصدر منوي تضمنه الفعل أي ذُهب به هو أي الذهاب، وأن المجرور في محل نصبٍ شغَل العامل عن نصب الاسم السابق، فيكون التقدير "أخالدا ذُهب الذهاب به" فيكون المجرور في محل النصب، فينصب "خالد" لحصول الشرائط؛ بل "خالد" في المثال مرفوع بفعل محذوف على المختار لمكان الهمزة، والتقدير: "أَذَهَب خالد ذُهب به"، و"به" نائب "ذهب" ويجوز رفعه بالابتداء.

قال في التسهيل: "ولا يجوز في نحو: "أزيد ذهب به" الاشتغال بمصدر منوي ونصب صاحب الضمير خلافا للسيرافي وابن السراج". وقوله: "أزيد ذهب به" من أمثلة سيبويه. وقوله: "الاشتغال" عبارة موهمة في هذا الباب أن الفعل اشتغل بضمير المصدر عن نصب الاسم السابق، وليس كذلك فصواب العبارة أن يقول: "إسناد الفعل إلى ضمير المصدر"، فمراده الاشتغال عن الإسناد إلى الضمير المجرور بالإسناد إلى ضمير المصدر. وقوله: "ونصب صاحب الضمير" أي الضمير المجرور. وقوله: "بمصدر منوي" أي ضمير مصدر، إذ المنوي ضمير المصدر لا المصدر. انظر الدماميني

والباء في قول الطرة تبعا للتسهيل: "بمصدر منوي" سببية أي "بسبب نيابة ضمير مصدر"، لا معدية وإلا فسد المعنى.

قول الناظم: "ومن يجيزه .. إلخ" أي ومن يجيز ذلك كالسيرافي وابن السراج ووافقهما المبرد، فلا يعبأ برأيه لضعفه، و ذلك لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله، لأن الفعل إنما يدل على مصدر غير مختص وهو لا ينوب وأحرى ضميره، إذ الإسناد إليه منطوقا غير مفيد، فكيف إذا كان غير منطوق؟ قاله المصنف، لكن قال أبو حيان: إنه لما أسند إليه قدر عائدا على المصدر معرفا بـ"أل"، حتى إذا جعل المظهر مكانه فإنما يكون معرفا بـ"أل". قال: ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ لو صرح هنا بالمظهر لكان: "العدل أقرب للتقوى".اهـ

فإن قيل: لم لا يجوز النصب بتقدير مناسب آخر ينصبه مثل "يلابسه" أو "أذَهَب" على صيغة المعلوم، فيكون التقدير: "زيد يلابسه الذهاب" أو "يلابسه أحد بالذهاب"؟ قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد المسند إليه، والاتحاد فيما ذكرته مفقود. اهـ من حواشي يس على الفاكهي

قوله في الطرة: "ومن يجيزه كالفارسي ..إلخ" كذا في أكثر النسخ، والصواب: "كالسيرافي" كما يوجد في بعض النسخ، فهو الذي وقفت على نسبة القول المذكور إليه في التسهيل وشروحه وغيرهما، ولم أقف على نسبة هذا القول إلى الفارسي في غير الطرة. والله تعالى أعلم

وجَوَّزُوا زيدًا أخاهُ تَضْرِبُهْ وبَعْضُهُمْ تَجْوِيزُه مُجْتَنِبُهْ

قوله: "وجوزوا زيدا ..إلخ" أي وجوزوا أن يفسر عامل المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله أي قبل الاسم المشغول عنه الظاهر، إن كان سببيه أي كان هذا الاسم الثاني سببيا للأول بأن أضيف إلى ضميره، وكان المشغول مسندا إلى غير ضميريهما، بأن كان مسندا إلى ضمير المتكلم أو المخاطب، نحو: "زيدا أخاه تضربه" بنصب "زيدا" بعامل محذوف يفسره عامل الاسم وهو "أخاه" الذي شغل عنه العامل الظاهر وهو "تضربه"، والمسند إليه الفعل الظاهر ضمير المخاطب، وليس راجعا لواحد من الاسمين

المشغول عنهما، فتقدير الكلام: "تهين زيدا تضرب أخاه تضربه"، فإن رفعت الاسمين جعلتهما مبتدأين، وخبر الثاني الجملة بعده، وهو وخبره خبر الأول.

وإلا يكن الاسم المشغول عنه سببيا لما قبله، فلا يجوز ذلك نحو: "زيد عمرو تضربه"، لأن الأول لم ينصب ضمير الاسم السابق ولا ما لابسه فهو أجنبي، وإن أسند إلى ضمير أحدهما فصاحب الضمير المسند إليه مرفوع، وصاحب الضمير المنصوب منصوب؛ فإذا قلت: "زيد أخوه يضربه" وجعلت الفاعل ضمير زيد والهاء للأخ، رفعت "زيدا" ونصبت "أخاه"، فالمرفوع للمرفوع والمنصوب للمنصوب، فقلت: "زيد أخاه يضربه" أي يضرب زيد أخاه يضربه، و إن جعلت فاعل "يضربه" للأخ والهاء لزيد، رفعت الأخ ونصبت زيدا، فقلت: "زيدا أخوه يضربه" أي يضرب زيدا أخوه يضربه. لكن ينظر في جواز الاشتغال في هذا المثال مع الفصل بين الاسم السابق والمشغول؟

قوله:"وبعضهم تجويزه مجتنبه" يعني أن بعض النحاة ذهب إلى أنه لا يجوز في الأول إلا الرفع، لأن المفسَّر بالفتح لا يكون مفسِّرا بالكسر، فيمتنع عنده نصب زيد في المثال على الاشتغال، لما فيه من استحقاق العامل المتوسط الضعف والقوة في آن واحد، لأنه مفسر لما قبله وهو مفسر بما بعده، واحتج المجيز بأن المضمر الذي وقع على الأخ قد عرف إذ فسره الظاهر واستبان حتى كأنه ملفوظ به، فكيف لا يفسر ويكون هذا المظهر تفسيرا لهما ؟ وقد نصر أبو حيان منع النصب في الأول قال: وهذه المسألة ليس نصب "زيد" فيها سماعا من العرب وإنما هي مسألة قياسية، والقياس منع النصب في "زيد" .اهـ وأما الاسم الثاني فيجوز نصبه على الاشتغال بلا خلاف.

تنبيه: مسألة النظم أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل؛ وأما أن يعمل المقدر في أكثر من واحد نحو: "زيدا درهما أعطيته إياه"، فمقتضى قول المصنف: (إن مضمر اسم) منعه، إذ المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة في سياق الإثبات، ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسما واحدا، وعليه لا يجوز أن يقال ما تقدم في المثال السابق لأنه لم يسمع؛ وقد أجازه الأخفش. انظر الصبان

والـربْطُ فـي النعْـتِ وفـي المَوْصُـولِ   والحـــالِ والخَبَـــرِ كالمَشْـــغُولِ

لما أشار في الخلاصة بقوله: (وعلقة حاصلة بتابع ..إلخ) إلى أن ملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل كملابسته بدونهما، أشار الناظم هنا إلى أن ذلك لا يختص بباب الاشتغال بل يجري في غيره، فيجري في النعت نحو: "ضربت امرأة قام رجل يحبها"، وفي صلة الموصول نحو: "جاءت التي قام عمرو أخوها"، والحال نحو: "جاء زيد راكبا عمرو أخوه"، والخبر نحو: "زيد قام عمرو أبوه"، فلو كررت العامل أو عطفت بغير الواو لم يجز.

قوله: "كالمشغول" أي الاشتغال، فاسم المفعول بمعنى المصدر، وفي بعض النسخ:

ومضـــمر في غـــير هـــذا البـــاب في   بعـــض الـــذي مـــر بـــه ربـــط قفـــي

وأما ملابسته بنعت معمول لنعت أجنبي من المعمول نحو: "مررت بزيد العاقل رجل يحبه"، أو بنعت معمول الصلة الأجنبي من الموصول نحو: "مررت بالذي جاء رجل يحبه"، أو نعت معمول الحال الأجنبي من صاحبها نحو: "جاء زيد ضاحكا غلام يملكه"، أو نعت معمول الخبر الأجنبي من المبتدإ نحو: "زيد قائم رجل يحبه"، فالظاهر من كلامهم عدم الجواز لتخصيصهم الجواز بملابسة الضمير بالمعطوف دون النعت ودون عطف البيان. قاله في المواهب

تعدي الفعل ولزومه

بِـأنْ يَكُـــونَ حاضِـراً والوعْـدِ بِـهْ   أوْ بِالسُّـــؤالِ عَنْـــهُ أوْ بِسَـــبَبِهْ

أوْ طَلَـــبٍ أوْ رَدِّ مَـــنْ قـــدْ أَمَـــرا   بِنَفْيِـــه أوْ غَيْـــرِهِ أوْ أَخْبَـــرا

ذكر في الخلاصة أنه يجوز الاقتصار على الفضلة دون عاملها، قال: (ويحذف الناصبها إن علما)، فذكر الناظم هنا مواضع يستغنى فيها عن ذكر العامل للعلم به، فلولا أن هذا حشو بيت لأدخل البيتين هناك. أي وذلك مصور "بأن يكون حاضرا والوعد به ..إلخ" بالجر في قوله "الوعد" عطفا على المصدر المسبوك من "أن" وصلتها، يعني أنه من هذه المواضع: حضور معناه كقولك لمن شرع في ذكر رؤيا: "خيرا" أي اذكر خيرا، أو مقارنته كقولك لمن تأهب لسفر: "مكةَ" أي تريد مكة، وللمواجه للهلال إذا كبر:

"الهلالَ" أي رأيت الهلال، و"القرطاسَ" لمن سدد سهما أي أصب، و"حديثَك" لمن قطع حديثه أي أتمم.

ومنها: الوعد به أي بمعناه أي العامل كقولك: "زيدا" لمن قال: "سأطعم"، أي أطعم لأن الإطعام موعود به. والسؤال عن العامل بلفظه كقولك: "زيدا" لمن قال: هل رأيت أحدا؟ أو بمعناه نحو: "وجاذا" لمن قال: "أفي موضع كذا وجذ؟" أي أعرف لأن معنى "أفي موضع كذا وجذ": أتعرف، فالسؤال وقع بمعنى الفعل لا لفظه، إذ السؤال وقع بالاستفهام، والمراد استفهام المسؤول عن معرفة المكان، ولا شك أن الاستفهام على هذا الوجه ليس بلفظ المعرفة وإنما هو بمعناها؛ والوجذ: النقرة في الجبل تمسك الماء ج : "وِجذان ووِجاذ" بكسرهما.

وعن متعلقه نحو: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا﴾ أي أنزل، أو عن سببه كقوله: [26]

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ... ولو تسليت عنها أم عمار

أي ذكرت أم عمار، لأن التهييج سبب الذكر. كذا قال المرادي تبعا لأبي حيان، قال الدماميني: وتقدير الفعل هكذا بلا عاطف لا يرتبط معه الكلام ولا ينتظم، ولو قدر بالعاطف إما بالواو أو بالفاء لارتبط، ولا يقال: إذا قدر: "وذكرت" بالواو لزم عطف المسبب والسبب بالواو، لأنا نقول: إذا لم يرد الإعلام بالسببية جاز مثل: ﴿فاستجبنا له وَنَجَّيْنَٰهُ من الغم﴾، أما إذا قدر بالفاء فواضح، لكونه نحو: "ضربته فبكى". قال: والذي يظهر أن "هيجني" في البيت ضمن معنى "ذكرني" فتعدى لاثنين، ولا يقدر "هيجني وذكرني أو فذكرني" لأن فيه دعوى حذف عاطف ومعطوف، وهو فعل وفاعل ومفعول، فأسهل من حذف أربعة تضمين فعل معنى فعل آخر، فإن قلت: وقوع الحذف في العربية أكثر من وقوع التضمين فالحمل عليه أولى، قلت: هذا إذا تعارض حذف شيء وتضمين شيء معنى شيء آخر، أما إذا تعارض هذا مع حذف أشياء فلا نسلم الترجيح به.اهـ كلام الدماميني

---

[26]- البيت من البسيط، وهو من شواهد الكتاب، لم ينسبه سيبويه ولا الأعلم في شرح شواهد الكتاب: 1/ 200، وهو للنابغة الذبياني من قصيدته التي مطلعها:

عوجوا فحيوا لنعم دمنة الدار ... ماذا تحيون من نؤي وأحجار

ديوانه، ص: 203.

قوله: "أو طلب أو رد من قد أمرا ..إلخ" أي ومنها: طلب العامل نحو: "اللهم ذيبا وضبعا" أي اجمع فيها. لكن هذا مثَل أو شبهه فهو من مواضع وجوب الحذف، لا جوازه الذي الكلام فيه لما تقدم من تعلق قول الناظم: "بأن يكون حاضرا ..إلخ" بقول المصنف في الخلاصة: "ويحذف الناصبها إن علما" ففي ذكره هنا تخليط. والله تعالى أعلم.

فإن قيل: إنما تبع في ذلك المصنف في التسهيل، قلنا: كلام المصنف في التسهيل لا يخص مواضع الجواز، بل هو شامل لها ولمواضع الوجوب، ولهذا قال بعد سردها ما نصه: "فإن كان الاقتصار في مثَل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم".

ومنها: الرد على آمر به نحو: "لا بل زيدا" لمن قال: "اضرب عمرا"، أو الناهي عنه نحو: "بلى من أساء" لمن قال: "لا تضرب أحدا"، وهذا مراد الناظم بقوله: "أو رد من قد أمرا بنفيه" يعني من نهى "أو غيره" أي غير النفي وهو الإثبات، يعني من أمر؛ فالصواب لو قال:

أو طلب أو رد من قد أمرا   أو من نفى أو من نهى أو أخبرا

قوله: "أو أخبرا" أي أو بالرد على من أخبر بالنفي كـ"بلى زيدا" لقائل: "ما ضربت أحدا"، أو بالإثبات نحو: "لا بل عمرا" لقائل: "ضرب زيد بكرا".

وقد يكون الرد على وفق المعنى دون اللفظ، ومنه في الرد على الأمر بالفعل: ﴿وقالوا كونوا هودا **أَوْ نَصَـٰرَىٰ** تهتدوا قل بل ملة إبراهيم ...﴾ الآية، فأضمر "فاتبعوا" لأن معنى "كونوا هودا أو نصارى": "اتبعوا ملة اليهود أو النصارى".

وجُعِلَ المَنصُوبُ في الأصْلِ خَبَرْ   أوْ مُبْتَدًا فَحَذْفُ غَيْرِهِ اسْتَمَرْ

يعني أن المنصوب بعامل محذوف في المثل وشبهه في كثرة الاستعمال الذي أشار في الخلاصة إلى أنه يجب حذف عامله بقوله: (وقد يكون حذفه ملتزما)، قد يرفع على أنه مبتدأ حذف خبره، أو خبر حذف مبتدأه، فيلزم حذف أحد الجزئين. ولعلهم لم يذكروا ذلك في باب الابتداء عند ذكرهم مواضع لزوم حذفهما، لكون الرفع هنا عارضا والأصل المفعولية والله تعالى أعلم. وذلك نحو: "الكلابُ على البقر" أي مرسلة،

و﴿انتهوا خير لكم﴾ أي ذلكم، و"كلاهما وتمرا" أي مرادي أو لي وزدني تمرا، وزعم الفراء أنه على لغة من يلزم المثنى الألف، وقوله: [27]

ديـــار ميـــة إذ مـــي تســـاعفنا ولا يـــرى مثلهـــا عجـــم ولا عـــرب

على أنه لم يتبادر لي وجه وجوب الحذف في "ديار مية" بخصوصها، لأن شبه المثل ينبغي أن يكون كلية لا قضية جزئية، ثم وقفت في الهمع على ما نصه: وأما "ديار الأحباب" فمعناه: "اذكر"، قال أبو حيان: إن أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج إلى سماع ولم نقف عليه، وإن أراد لفظ "ديار" مضافا إلى اسم المحبوبة فكثير، قال ذو الرمة: (ديار مية إذ مي تساعفنا)، وقال طرفة: [28]

ديـــار ســـليمى إذ تصـــيدك بـــالمنى ... ...

قال: وفي البسيط ما نصه: ومنها ذكر الدار فإنه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفعل كقوله: (ديار مية) أي اذكر، ومثله ذكر الأيام والمعاهد والدمن لأنه يستعمل عندهم كثيرا .اهـ

فظهر أن المراد نحو "ديار مية" من ذكر الديار أو الأيام ونحوهما مما يستعمل كثيرا لشبهه المثل في كثرة الاستعمال.

ومـــا كـــأعْوَرَ وذا نـــابٍ نُـــصِبْ بعامِـــلٍ تَلَفُّـــظٌ بِـــه اجتُنِـــبْ

يعني أن ما نطقت به العرب منصوبا بلا ناصب ظاهر مما يفيد المفعولية والمصدرية من أسماء الأعيان والصفات كـ"أأعور وذا ناب "، ينصب مفعولا به بفعل محذوف وجوبا، أي "أتستقبلون" والمقصود في هذا المثَل الإنكار، وهو قول رجل من بني أسد في يوم معروف التقى فيه بنو عامر وبنو أسد، وكان بنو عامر جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملا أعور مشوه الخلق ذا ناب وهو المسن، والعرب تكره البعير الأعور إذا رأته

---

[27]- البيت من البسيط، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 3.

[28]- تمامه: وإذ حبل سلمى منك دان تواصله- البيت من الطويل، وقائله: طرفة بن العبد، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 354/1.

في معسكر عدوّها، ففعلوا ذلك ليتطير به الآخرون، فيكون سببا في انهزامهم، فلما رأوه قال بعض بني أسد: "أأعور وذا ناب"، فأنكر عليهم استقبالهم إياه فلم يسمعوا منه، فقضي أن قومهم هزموا، وكأنه تطير بالعور لأنه نقص، وتخيل من الناب العض والشدة، فكأنه قال: أتستقبلون من الأمر ما فيه نقص وشدة.

ومثله: "تربا وجندلا" في معنى "تربت يداه" أي لا أصاب خيرا، قال سيبويه: جعلوه بدلا من قولهم: "تربت يداه"، ويقال: "فاها لفيك" في معنى دهاه الله، وضمير "فاها" للداهية عند سيبويه، وللخيبة عند بعضهم. قال: [29]

فقلت له فاها لفيك فإنها قلوص امرئ قاريك ما أنت حاذره

أي ألصق الله فاها لفيك، فظاهر كلام سيبويه أن هذه الأسماء كلها منصوبة نصب المفعول به، وذكر المصنف أنه الأصح، وهو تأويل الأكثرين، والتقدير: "أتستقبلون أعور وذا ناب"، و "ألزمك الله أو أطعمك تربا وجندلا"، و"ألزم الله فاها لفيك، أو جعل فاها لفيك"، أي "ألصق الله فاها لفيك"، مع وجوب حذف العامل، وذهب الشلوبين وغيره إلى أن "تربا" و"جندلا" انتصبا انتصاب المصدر، بدليل جواز اللام فتقول: "تربا لك" كما تقول: "سقيا لك"، ولا حجة في هذا لأن اللام إنما هي للتبيين وهي متعلقة بمحذوف، والتبيين محتاج إليه هنا كما يحتاج إليه في "سقيا" ونحوه، وذلك أن التقدير كما ذكر سيبويه: "أطعمك الله أو ألزمك تربا وجندلا"، فلما حذف العامل المشتمل على المقصود بهذا الدعاء احتيج للبيان كما احتيج إليه في "سقيا"، وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أن "أعور وذا ناب" حال، وجعلا تقدير سيبويه: "أتستقبلونه أعور"، قال ابن عصفور: لأنهم إذا استقبلوه أعور فقد استقبلوا الأعور، ومستندهما في كلام سيبويه على ذلك أنه لم يذكر في الباب الذي ذكر هذا فيه مفعولا.

---

[29]- البيت من الطويل، وقائله: أبو سدرة الأسدي، وقبله:

تحسَّبَ هواس وأقبل أنني بها مفتد من صاحب لا أغامره

انظر: شرح شواهد الكتاب، للسيرافي: 1/ 284، وخزانة الأدب: 279/1.

تنبيه: ذكر الناظم في الطرة الصفات ولم يمثل لها، ومثالها قولهم "عائذا بك" و"أقائما وقد قعد الناس" و"هنيئا لك". وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في آخر المفعول المطلق.

قوله في الطرة: "نصب مفعولا به على الأصح" قال الشيخ عبد الودود بن عبد الله رحمه الله تعالى في روض الحرون: اعلم أن ابن بونه رحمه الله تعالى لم يذكر هذه المسألة في الباب المذكورة فيه في التسهيل، ولا على الكيفية المذكورة عليها فيه، لأنه ذكرها في باب المفعول المطلق، ثم بيّن أن مقابل الأصح هو قول الشلوبين بالانتصاب على المفعولية المطلقة، وأبناء خروف وطاهر وعصفور بالحالية.اهـ منه

وإنما ذكرها المصنف في التسهيل في المفعول المطلق بناء على القول بانتصابها انتصاب المصدر، وهو ما درج عليه في الكافية بقوله:

وناب غير مصدر عن مصدر يجيء منصوبا بفعل مضمر

كقولهم تربا له وجندلا وعائذا بالله من كل بلا

لكن لما كان الأصح كون هذه الأسماء مفعولا به كما في التسهيل، قال: "والأصح كون الأسماء مفعولات"، ذكرها الناظم هنا.

وعلى أن انتصاب أسماء الأعيان على المفعولية المطلقة، فهي مثل "ضربت سوطا"، أي من قيام الآلات مقام المصادر، أي رميت رميا بترب وجندل.

ويجوز في هذه المسألة الرفع على الابتداء و"لك" الخبر،كقوله: [30]

وقد ألب الواشون ألبا بجمعهم فترب لأفواه الوشاة وجندل

وهو في الرفع بمعنى النصب من الدعاء، لكنه لا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها، لأن الدعاء بالاسم قليل. ولا يقاس هذا الباب لا يقال: "أرضا و لا جبلا" بهذا المعنى.اهـ أفاده أبو حيان في شرح التسهيل

[30] - البيت من الطويل، وهو من شواهد الكتاب: 1/ 315، ولم ينسبه سيبويه ولا السيرافي في شواهده: 1/ 347، ولا الأعلم في شرح أبيات الكتاب: 1/ 220، ألَب يألب إذا سعى ومشى.

وأُلْــزِمَ الفِعْـــلُ المُعَــدّى إنْ وُجِــدْ مُـــضَمَّنَ الـــلازِمِ والعَكْـــسُ يَـــرِدْ

قوله: "وألزم الفعل ..إلخ" يعني أن الفعل المعدى قد يلزم بتضمينه معنى فعل لازم، فلهذا قال بعضهم في قول الخلاصة: (فانصب به مفعوله ..إلخ) إنه كان حقه أن يقول: (إن لم ينب عن قاصر نحو سمعت للكتب) ليكون إشارة إلى أن محل نصبه للمفعول إذا لم يضمن معنى فعل قاصر، وإلا فلا ينصب نحو: "سمع"، فإنه في الأصل متعد لكنه لما ضمنه معنى "أصغى" و"أصغى" لازم صار لازما، ولذلك عدي باللام للكتب. قاله ابن حمدون في حاشيته على المكودي

والتضمين: إشراب لفظ معنى آخر وإعطاؤه حكمه، بشرط اشتراكهما في معنى، قال الأشموني: لتكون الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين، قال الصبان: فيكون اللفظ مستعملا في مجموع المعنيين، نحو: ﴿وأصلح لي في ذريتي﴾ أي بارك، ﴿وليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ أي يخرجون، ﴿ولا تعد عيناك عنهم﴾ أي تنب، ﴿أذاعوا به﴾ أي تحدثوا به، ﴿لا يسمعون إلى الملإ الأعلى﴾ أي لا يصغون، ومنه: "سمع الله لمن حمده" أي استجاب، ومنه قوله: [31]

وإن تعتذر بالمحض من ذي ضروعها على الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

أي يعث أي يفسد، وقوله: [32]

هن الحرائر لا ربات أحمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

أي يتبركن. وقد أطال في الكلام على مسألة التضمين يس في حاشيته على التصريح في أوائل حروف الجر.

---

[31]- البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه: 490، وخزانة الأدب: 1/ 384.

[32]- البيت من البسيط، وقد وقع في شعرين أحدهما للراعي النميري والآخر للقتال الكلابي، انظر: خزانة الأدب: 669/3، وعلى الأول اقتصر السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 336، وقوله: أحمرة بالحاء المهملة جمع حمار، وخصها لأنها رذال المال . قاله الجواليقي في شرح أدب الكتاب كما في الخزانة. قال: وقد صحف الدماميني في الحاشية الهندية هذه الكلمة بالخاء المعجمة، قال: والأخمرة جمع خمار وهو ما تستر به المرأة رأسها، وتبعه من بعده.

فائدة: يختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدى "ألوت" بقصر الهمزة بمعنى "قصرت" إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا، وذلك في نحو قولهم: "لا آلوك نصحا" لما تضمن معنى "لا أمنعك"؛ وعدى "أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ" إلى ثلاثة لما تضمنت معنى "أعلم وأرى" بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار. قاله في المغني

ومن أسباب لزوم الفعل المعدى أيضا: مطاوعة المتعدي لواحد؛ والضعف عن العمل إما بتأخير العامل نحو: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾، أو بفرعيته نحو: ﴿فعال لما يريد﴾؛ و التحويل إلى فعُل بضم العين كضرُب الرجل، والضرورة كقوله: [33]

... ... تسقي الضجيع ببارد بسام

قوله: "والعكس يرد" أي كما أن اللازم قد يتعدى بتضمينه معنى المتعدي، نحو قول نصر بن سيار: "رحُبكم الدخول في طاعة الكرماني" أي وسعكم، وقول علي رضي الله عنه "إن بسرا قد طلُع اليمن" أي بلغه، وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف جر فيصير يتعدى بنفسه، نحو: ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾ أي لا تنووا، لأن "عزم" إنما يتعدى بعلى.

وفي انقياس التضمين خلاف، فمن النحويين من قاسه لكثرته، ومنهم من قصره على السماع لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال، والمشهور أن التضمين مطلقا ليس بقياس، وإنما يذهب إليه إذا كان مسموعا من العرب.

ويتعدى اللازم بعشرة أمور، أحدها: حرف الجر قال في الخلاصة: (وعد لازما بحرف جر ..إلخ)

---

[33]- أوله: تبلت فؤادك في المنام خريدة- البيت من الكامل، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، من قصيدة له في بدر ديوانه، ص: 213، والروض الأنف: 190/3، والشاهد فيه لزوم تسقي للضرورة وتعديتها بالباء.

والثاني: إسقاط الجار توسعا قال: (وإن حذف فالنصب للمنجر)، وذلك نحو: ﴿ولكن لا تواعدوهن سرا﴾ أي على سر أي نكاح، ﴿أعجلتم أمر ربكم﴾ أي عن أمره، ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ أي عليه.

والثالث: تضمينه معنى فعل متعد كما تقدم آنفا في قول الناظم: "والعكس يرد"

والرابع: تضمينه معنى الغلبة، وإليه أشار الناظم بقوله:

وعَدِّ إنْ ضُمِّنَ مَعْنَى الغَلَبَهْ ثُلاثِيًا وذا انضِمامٍ اجْلُبَهْ

يعني أن الفعل يتعدى إن كان ثلاثيا دالا على غلبة فاعله لغيره في معناه، ويكون مفتوح العين في الماضي لفظا أو تقديرا مضمومها في المضارع، نحو:"كرَمتُ زيدا أكرُمه" أي غلبته في الكرم، وقال: [34]

إن الفرزدق صخرة ملمومة طالت فليس تنالها الأوعالا

أي طالت الأوعال أي فاقتها.

وقوله: "ذا انضمام اجلبه" هو بحذف نون التوكيد الخفيفة أي اجلبنه، ويعني به أن الغلبة من جوالب ضم مضارع "فعَل" بفتح العين، وهذه المسألة إنما ذكرت استطرادا، لأنها من تصريف الأفعال لا من هذا الباب.

والخامس: دخول همزة النقل، كما أشار إليه بقوله:

ونَقَلُوا اللازِمَ والمُعَدَّى لِواحِدٍ بِالهَمْزِ نَحْوُ مَدّا

يعني أن الثلاثي اللازم ينقل بالهمز إلى التعدي لواحد، والمتعدي لواحد ينقل به إلى التعدي لاثنين، وهل يقاس مطلقا كما قال الأخفش، أو لا مطلقا كما قال المبرد، أو يقاس إلا في باب "علم"، والحق أنه مقيس في القاصر سماعي في غيره، وهو ظاهر قول سيبويه. وقد نظم الشيخ عبد الودود رحمه الله هذه الأقوال معزوة لقائليها بقوله:

---

[34]- البيت من الكامل، قائله رباح بن سبيح الزنجي يجيب جريرًا لما قال:

لا تطلبن خؤولة في تغلب فالزنج أكرم منهم أخوالا

الكامل للمبرد 2 / 300 وروايته الأجبالا وكذا نسبته في الحماسة البصرية 1 /180وروايتها صخرة عادية .

أقـــــوال تعـــــديتك الثلاثـــــي بـــالهمز واحـــد مـــع الـــثلاث
يقـــاس أو لا مطلقـــا وأســـند هـــذين للأخفـــش والمـــبرد
وعمـــرو الظـــاهر مـــن تعبـــيره يقـــاس في الـــلازم لا في غـــيره
ولأبي عمـــرو يقـــاس مســـجلا إلا علمتـــه ونحـــوه فـــلا

قال في روض الحرون: قولي "مطلقا" راجع للقولين قبله، أي قيل يقاس مطلقا وقيل لا يقاس مطلقا، وهما للأخفش والمبرد، وهو لف ونشر مرتب.اهـ وأما المتعدي لاثنين نحو"كسا" فلا تدخله الهمزة اتفاقا.

ومن الأفعال ما جاء ثلاثيا متعديا وبالهمز قاصرا خلاف المألوف،كأكب الرجلُ وكببته أنا، وأقشع الغيمُ وقشعته الريح، وأنسل ريشُ الطائر ونسلته أنا، وأنزف البيرُ ونزفتها أنا، وأمْرت الناقةُ ومريتها، وأجفل الظليمُ وجفلته.

والسادس: تضعيف العين، وإليه الإشارة بقوله:

تَضْــعِيفُكَ العَــيْنَ مِــنَ الهَمْــزِ بَــدَلْ ما لَمْ يَكُــنْ هَمْزًا وفي ذِي الحَلْقِ قَلّْ

أي يتعدى الثلاثي بالتضعيف كما يتعدى بالهمز، قياسا عند غير سيبويه،

وفي المغني: والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر نحو: ﴿قد أفلح من **زَكَّىٰهَا**﴾ وفي المتعدي لواحد نحو: علمته الحساب، ولم يسمع في المتعدي لاثنين، وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقا، وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد.

وظاهر كلام المصنف أن المعنى واحد عند معاقبة التضعيف الهمزة، وذهب الزمخشري والسهيلي ومن وافقهما إلى أن التعدية بالهمزة لا تدل على التكرر وأن التعدية بالتضعيف تدل عليه، ولهذا جاء: ﴿إنا **أَنزَلْنَٰهُ** في ليلة القدر﴾ لأنه أنزل فيها لسماء الدنيا دفعة واحدة، وجاء: ﴿فإنه نزله على قلبك﴾ و﴿**وَنَزَّلْنَٰهُ** تنزيلا﴾ أي شيئا بعد شيء على مهل. والقول الأول هو الصحيح لقوله: ﴿لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة﴾ وقوله: ﴿وقد نزل عليكم **فِي ٱلْكِتَٰبِ**﴾ وأجمع المفسرون على أن المراد: ﴿وإذا رأيت الذين يخوضون **فِيٓ ءَايَٰتِنَا**﴾ وإنما نزلت مرة واحدة، وأيضا كثرة تعاقب الهمزة والتضعيف يدل

على أنهما بمعنى. لكن استظهر الصبان الثاني، قائلا: إن محل الخلاف حيث لا قرينة و"جملة واحدة" قرينة، فهو محل وفاق. قال: ثم رأيت في الكشاف ما يصرح به حيث قال في تفسير هذه الآية: "نزّل" ههنا بمعنى "أنزل" لا غير كخبّر بمعنى أخبر، وإلا كان متدافعا.اهـ

أقول: ولعل صاحب هذا القول الثاني لحظ مناسبة اللفظ للمعنى، وهو أنه لما تكررت فيه العين ناسب ذلك أن يدل على تكرار الحدث والله تعالى أعلم.

ثم بعد كتبي هذا وقفت عليه في كتاب الاقتراح للسيوطي، قال في كلامه على مناسبة الألفاظ للمعاني ما نصه: وكذلك جعلوا تكرير العين دالا على تكرير الفعل نحو فرَّح وكسَّر، فجعلوا قوة اللفظ لقوة المعنى؛ قال: وخصوا بذلك العين لكونها أقوى من الفاء واللام إذ هي واسطة لهما ومكنوفة بهما فصارا كأنهما سياج لها.اهـ المراد منه

قوله في الطرة: "تضعيفك العين من الهمز بشرطه" أي كون الفعل ثلاثيا.

قوله في البيت: "ما لم يكن همزا" أي ما لم تكن العين همزة، فلا يعدى الفعل حينئذ بالتضعيف بل بالهمزة، فلذا لا يقال: "نأّيته"بل "أنأيته"، لأدائه إلى أن الهمزة تدغم أو يدغم فيها.

وقد جاء التضعيف فيما عينه همزة شاذا كقوله: [35]

قطاة ككردوس المحالة أشرفت إلى سند مثل الغبيط المذأب

أي الموسع، و"غلام مذأّب" له ذؤابة.

قوله: "وفي ذي الحلق قل" أي ويقل التعدي بالتضعيف في حلقي العين غير الهمزة كقعّدته وبعّدته ودخّلته.

وتعدي الفعل بالتضعيف كثير لكنه أقل من الأول، وهو التعدي بدخول الهمزة. لكن في جعله بدلا منه كما للناظم نظر، إذ مقتضى ذلك أن يكون فرعا عنه وليس كذلك، بل الظاهر أنه طريق مستقل من طرق التعدية يعاقب الهمز، ويدل لذلك قول المصنف في التسهيل: "ويعاقب الهمز كثيرا ويغني عنها قليلا"، فجعل التضعيف

---

[35]- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 436.

معاقبا للهمز كثيرا ومغنيا عنه قليلا لا أنه بدل منه، وقد أهمل الناظم هنا مسألة الإغناء، ومثالها: " قرّبته وهيّئته"؛ لكن لنا أن نقول إنما جعل الناظم الهمز أصلا للتضعيف في التعدية، لكونه أوسع بابا حيث لم يمتنع في المهموز ولم يقل في الحلقي، والشأن أن يتوسع في الأصول أكثر. والله تعالى أعلم

والسابع: كونه على وزن استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء، كما إليه الإشارة بقوله:

وعَـــدِّيًا مُمـــاثِلاً لِاسْـــتَفْعَلا ذا طَلَـــبٍ أوْ نَسَـــبٍ كاسْتَسْـــهَلا

قوله: "وعديا" بنون التوكيد الخفيفة، أي ويتعدى الثلاثي بالسين والتاء، على وزن "استفعل" للطلب أو النسب، فإن كان ثلاثيه لازما يتعدى لواحد، وإن كان متعديا لواحد يتعدى لاثنين، كاستسهلت الأمر نسبته للسهولة أو طلبت سهولته، واستحسنت العدل، واستقبحت الظلم، واستغفرت الله الذنب أي طلبت الله المغفرة، واستكتبت زيدا الكتاب، والأصل: غفر الله الذنب وكتب زيد الكتاب، فنقلتهما صيغة "استفعل" للتعدي لاثنين.

وقوله "ذا طلب أونسب" احترز به من ذي الصيرورة كاستحجر الطينُ.

والثامن: تغيير حركة العين، والتاسع: تضعيف اللام، والعاشر: ألف المفاعلة، وإليها أشار بقوله:

وغَيِّـــرَنّ العـــينَ لامًـــا ضَـــعِّفِ مُعَـــدِّيًا وفـــي كجـــالَسَ يَفِـــي

أي غيرنّ شكل عين الفعل معديا له إلى واحد إن كان لازما، أو إلى اثنين إن كان متعديا إلى واحد، نحو "كسي" ك"فرِح" لازم، قال: [36]

---

[36]- البيت من الوافر، وقبله:

لقـــد زاد الحيـــاة إليَّ حبًّـــا بنـــاتي إنهـــن مـــن الضـــعاف

مخافـــة أن يـــرين البـــؤس بعـــدي وأن يشـــربن رنقـــا بعـــد صـــافي

الأبيات نسبها المبرد في الكامل لأبي خالد القناني، انظر: الكامل: 11/3، ونسبها أبو تمام في الوحشيات لعيسى بن فاتك الخارجي، ص: 90، وقيل: لعمران بن حطان كما في الأغاني: 115/18، وكما في شرح شواهد المغني، للسيوطي: 2/ 888.

وأن يعـــرين إن كســي الجـــواري فتنبـــو العـــين عـــن كـــرم عجـــاف

فإذا فتحت عينه صار بمعنى "ستر" و"غطى" فيتعدى إلى واحد، قال:(37)

وأركـــب في الـــروع خيفانـــة كســـا وجههـــا ســـعف منتشـــر

أو بمعنى "أعطى" فيتعدى لاثنين، وهو الغالب ككسوته جبة. ونحو: "شترت عينه" انقلب جفنها، فتقول: "شتر الله عينه". وعدِّ اللازم أيضا بتضعيف اللام ك"صعر الله خده" و"صعررته"، وهو من الصعر وهو الميل في الخد خاصة.

وعَدِّه كذلك بألف المفاعلة ك"جالس"، قال: (38)

إذا ســـايرت أسمـــاء يومـــا ظعينـــة فأسمـــاء مـــن تلـــك الظعينـــة أملـــح

وهذه الأربع الأخيرة من قول الناظم "وعديا مماثلا ..إلخ" معديات غير مطردة، ولهذا لم يذكرها في التسهيل. بل أنكر أبو حيان القول بتعدية الفعل بالسين والتاء وبألف المفاعلة، قائلا: إن الحرف الذي يحصل به النقل إنما يجاء به لمجرد النقل فلا يجاء به لمعنى آخر كما في "أذهب الله الرجس"، ولا شك أن السين والتاء يفيدان معنى غير النقل، وكذا ألف المفاعلة جيء بها لمعنى مقصود، قال: والتحقيق في هذا أن "استفعل" غير "فعل"، لأنه بناء مستقل صيغ الفعل عليه ليفيد أحد المعاني المقصودة منه، وكذا "فاعَل" أيضا فليس ذلك من باب النقل والتعدية في شيء.



[37]- البيت من المتقارب، وقائله: امرؤ القيس، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 119/1.

[38]- البيت من الطويل، وقائله: جرير، ديوانه :107 ص والعيني: 52/4.

التنازع

واحْكُمْ إذا تَنازَعَتْ أكْثَرُ مِنْ إثْنَيْنِ بالذي لِلاثْنَيْنِ زُكِنْ

أي يحكم في تنازع أكثر من عاملين بما ذكر في الخلاصة من ترجيح الثاني لقربه أو الأول لسبقه بقوله:

والثان أولى عند أهل البصره واختار عكسا غيرهم ذا أسره
وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما

فتقول على إعمال الثالث: "ضرباني وضربت أو ضربتهما ومر بي الزيدان"، وعلى إعمال الثاني: "ضرباني وضربت ومرا بي الزيدين"، وعلى إعمال الأول: "ضربني وضربتهما ومرا بي الزيدان".

ومقتضى كلام المصنف فيما سبق أنك تقول على رأي الكسائي في الأولى والثانية: "ضربني" بحذف الألف، وتقول على رأي الفراء في الأولى: "ضربني وضربت ومر بي الزيدان هما"، وفي الثانية: "ضربني وضربت ومرا بي الزيدين هما"، بتأخير فاعل "ضرب" وحده في الصورتين. قاله في المساعد

قال في التسهيل: "ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو بالسبق"، قال الشيخ خالد في شرحه: وسكت عن الأوسط والظاهر أنه يسمى أقرب بالنسبة إلى ما قبله، وأسبق بالنسبة إلى ما بعده. اهـ وقال في التصريح: سكتوا عن وسط الثلاثة فهل يلحق بالأول أو بالثالث؟ لم أر فيه نصا.اهـ

قال ابن كيران في حاشيته على التوضيح: هذا قصور ففي التسهيل: "ويحكم في تنازع أكثر من عاملين ..إلخ" وهذا صادق بالوسط فهو عند البصريين أولى من الأول لأن له حظا من القرب لكن الثالث أولى منه، وعند الكوفيين أولى من الثالث لأن له حظا من السبق لكن الأول أولى منه. قال: فالحاصل أن الوسط وسط عند الفريقين.اهـ المراد منه

وكذا يحكم في تنازع أكثر من عاملين بحذف الضمير حيث يجب حذفه في قوله: (ولا تجئ مع أول ..إلخ)، وبذكره حيث يجب أن يذكر.

ومن تنازع أكثر من عاملين قوله: [39]

تمنت وذاكم من سفاهة رأيها أن اهجوها لما هجتني محارب

فأعمل "أهجو" في الضمير المنصوب على المفعولية، وبقي كل من "تمنت" و"هجت" يطلب فاعلا، فيعمل أحدهما فيه والآخر في ضميره، وقوله: [40]

كساك ولم تستكسه فاشكرا له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

فالأفعال الثلاثة "كساك" و" لم تستكسه" و"اشكرا له" متنازعة في أخ، فأعمل الأخيرين في ضميره بالنصب والجر، وأعمل الأول فيه بالرفع على الفاعلية، وفي الحديث: "تسبحون وتحمدون وتكبرون الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين" [41] فتنازعت الأفعال الثلاثة في المفعولية والظرفية والمفعولية المطلقة، وقد أعمل الأخير، إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني والثالث فيه "إياها"، ولو أعمل الثاني لأضمر ذلك عقب الثالث؛ لكن قد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره في التسهيل. انظر الصبان وكقوله: [42]

سئلت ولم تبخل ولم تعط نائلا فسيان لا ذم عليك ولا حمد

فالتقدير على إعمال الأول: "سئلت نائلا فلم تبخل به ولم تعطه"، وعلى الثالث: "سئلته ولم تبخل به ولم تعط نائلا.

39- البيت من الطويل، وقائله: ابن ميادة، انظر: الأغاني: 330/4، وروايته : أظنت...

40- البيت من الطويل، وقائله: أبو الأسود الدؤلي، انظر: فصل المقال لأبي عبيد البكري، ص: 367، والتصريح: 1/ 316، وقال: يس في حاشيته: وناصر- في جميع النسخ التي وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون، والذي رأيته بخط المصنف في الحواشي ياصر بالياء المثناة.

41- أخرجه البخاري 289/1، ح 807-، ومسلم 416/1، ح 595-، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

42- االبيت من الطويل، وقائله: الحطيئة، ديوانه: 79، وبعده:

وأنت امرؤ لا الجود منك سجية فتعطي وقد يعدي على النائل الوجدُ

وللبيتين خبر مذكور في الأغاني: 2/ 168.

قال ابن هشام: ولم يرد السماع بتنازع أكثر من ثلاثة، وفي الارتشاف كذلك.

لكن في شرح الدماميني أنه أنشد بعض شراح كافية ابن الحاجب على تنازع أكثر من ثلاثة قول الشاعر: [43]

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني قعدت ولم أبغ الندى بعد سائب

فقوله: "بعد سائب" يجوز أن يكون العامل فيه كل واحد من الأفعال المجتمعة، وهي "طلبت" و"أدرك" و"قعدت" و" لم أبغ"، والمعنى: "بعد موت سائب"، لكن أنشد الأشموني هذا البيت برواية: "عند سائب" فلم يتنازع فيه حينئذ إلا ثلاثة، وهي "طلبت" و"أدرك" و" لم أبغ" كما صرح به الصبان، قال: والمتنازع فيه "الندى" و"عند". أي و أما "قعدت" فلا تطلب "عند" من جهة المعنى.

وحيث تجاذب أكثر من عاملين، فزعم ابن خروف في شرح الكتاب والمصنف أن العمل للثالث لا غير، ومنه: تمنت وذاكم ..إلخ فتنازع "تمنت" و"أهجوها" و"هجتني" "محارب" على الفاعلية للأول والثالث، وعلى المفعولية للثاني فأعملنا الثالث .اهـ

ولكن لم لا يقال: أعمل الأول إذ لو أعمل الثالث لوجب حذف الضمير من الثاني لقوله: (ولا تجئ مع أول قد أهملا ..إلخ؟) فلينظرفي ذلك، إلا أن يكون ذكره ضرورة كقوله: [44]

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ... ...

واعترض ما قاله ابن خروف والمصنف بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة، كما في قوله: (كساك ولم تستكسه ..إلخ)، قال أبو حيان: ولا يحفظ من كلامهم

---

[43]- البيت من الطويل، وقائله: محمد بن بشير الخارجي، انظر: شرح ديوان الحماسة للأعلم: 1/ 453.

[44]- تتمته: جهارا فكن في الغيب أحفظ للود- وبعده:

وألغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير إفساد ذي عهدِ

البيتان من الطويل، الشاهد هنا إثبات ضمير النصب ضرورة في قوله: ترضيه والبيتان غير منسوبين في شواهد العيني: 21/3، ونص العدوي في فتح الجليل على أنه لا يعرف قائلهما، ص: 114.

إعمال الثاني لكن نص الإجماع على جوازه. وقال: حكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الثلاثة قبل أن يخلق ابن خروف وهذا المصنف.

قال المرادي: وجعل المصنف من إعمال الثالث قوله: [45]

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا عفوا وعافية في الروح والجسد

وهو الظاهر، ولا يتعين ذلك، بل يجوز في البيت أن يكون العامل هو الأول، والتقدير: أرجو الله وأخشاه وأدعوه، وأن يكون هو الثاني والتقدير: أرجوه وأخشى الله وأدعوه؛ لأن حذف الضمير غير المرفوع جائز كما سبق، يشير إلى مذهب المصنف واختياره في التسهيل.

وقد يكون المتنازَع فيه متعددا كالمتنازِع،كما في قوله ﷺ: "تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين"[46]، فتنازع الأفعال الثلاثة في اثنين على هذه الرواية التي لم يذكر فيها اسم الجلالة، وهما: الظرف وهو "دبر"، والمصدر وهو" ثلاثا"، فأعمل الأخير لقربه، فنصب "دبر" على الظرفية و"ثلاثا" على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر، وأعمل الأولين في ضميريهما وحذفهما لأنهما فضلتان، والأصل: "تسبحون فيه إياها"، وهكذا. وفي رواية: "تسبحون وتحمدون وتكبرون الله" وحينئذ تنازعت الثلاثة في ثلاثة.

وجَوِّزًا فـي عامِلَيْ تَعَجُّبِ تَنازُعًا وامْنَعْ بِحَصْرٍ تُصِبِ

قوله: "وجوزا في عاملي ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في قوله: "جوزا". يعني أنه يجوز التنازع بين فعلي التعجب نحو: "ما أحسن وأجمل زيدا" إذا أعملت الثاني، و"ما أحسن وأجمله زيدا" إذا أعملت الأول، نص على ذلك المبرد في المدخل ورجحه الرضي، ويغتفر الفصل عندهما لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان؛ وشرط المصنف في الشرح في الجواز إعمال الثاني حتى لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله، فتجوز الصورة الأولى وتمنع الثانية، ويجوز: "أحسن به وأعقل بزيد" ويمتنع: "أحسن وأعقل به بزيد"

---

[45]- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف، للتسهيل: 2/ 107.
[46]- هذه الرواية أخرجها مسلم في كتاب المساجد رقم: 1347.

للفصل، أي لزوم فصل ما لا يجوز فصله لو أعمل الأول، إذ لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله، وناقشه أبو حيان بأن شرط باب الإعمال جواز إعمال كل من العاملين في المتنازع فيه، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع. لكن بحث معه ناظر الجيش بأن المراد من تنازع العاملين صحة تسلط كل منهما من حيث المعنى على ذلك المعمول، ثم إنه قد يعرض مانع لفظي من عمل أحدهما، فيتعين إعمال الآخر كما في هذه المسألة، فإن كلا من العاملين طالب للمعمول من حيث المعنى، ولكن يمنع من إعمال الأول ما يلزم من الفصل بين فعل التعجب ومعموله، قال: وعلى هذا يستقيم كلام المصنف.

ويجوز على أصل الفراء: "أحسن وأعقل بزيد"، فتكون الباء متعلقة بالفعلين معا. قاله المصنف، واعترض بأن مذهب الفراء أن "بزيد" في موضع نصب على أنه مفعول به أيضا.

تنبيه: لا يمتنع على مذهب البصريين أن يقال: "أحسن وأعقل بزيد" على أن يكون الأصل: "أحسن به وأعقل بزيد" ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها، ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني في قوله: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ إلا أن الاستدلال بالأول على الثاني أكثر من العكس. قاله المصنف

قول الناظم: "وامنع بحصر تصب" أي امنع التنازع في المحصور، وظاهر البيت الإطلاق في أداة الحصر وفي المحصور، لكنه خص ذلك في الطرة بالمحصور بـ"إلا" المرفوع، قال في التسهيل: ونحو: "ما قام وقعد إلا زيد" محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم.اهـ أي لأنه لو كان من التنازع للزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب، لعدم صيرورة الفعل الملغى موجبا بمقارنة إلا معموله لأنه بفرض التنازع لم تقارن إلا معمول الملغى لا لفظا ولا معنى، فيلزم بقاؤه منفيا والمقصود خلافه، وللزم في نحو: "ما قام وقعد إلا أنا" إعادة ضمير غائب على حاضر، وأن يقال في: "ما قام وقعد إلا نحن" إعمالا للثاني: "ما قاموا وقعد إلا نحن"، وإعمالا للأول: "ما قام وقعدوا إلا نحن"؛ ويحمل ما ورد مما يوهم التنازع على أنه من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه، والتقدير: "ما قام أحد وقعد إلا زيد" فحذف "أحد" وهو الفاعل كما حذف في قوله: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾

ونحوه، وأسند "قعد" إلى ضمير "أحد"، و"إلا زيد" بدل، بل زعم ابن عصفور في شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين، وهذا التركيب مسموع من العرب، قال[47]

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه   إلا كواعب من ذهل ابن شيبانا

وقال: [48]

ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة   إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا

وهو مقيس، وتخريج المسألة على مذهب الفراء في "قام وقعد زيد" ضعيف، لضعف المذهب المذكور، وهو رفع الاسم بالفعلين، وتخريجها على حذف "إلا زيد" مثلا من الأول لدلالة الثاني عليه، والتقدير: "ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد" فيه أيضا حذف الفاعل، فما تنفك المسألة عن إشكال. قاله في المساعد. لكن ذكر الصبان أنه أجيب عن ذلك بأن الذي سوغ حذف الفاعل في هذه المسألة هو وجوده معنى باعتبار المذكور. قال: وفيه ما فيه فتأمل.اهـ وبه يعلم أن ما تقدم من عدها في المواضع المستثناة من منع حذف الفاعل محل نظر.

وقيل: يجوز التنازع في المحصور مطلقا، وقيل يجوز إن كان ظاهرا، ولعل الحامل على هذا التفصيل ما تقدم في تعليل المنع مطلقا من لزوم إعادة ضمير غائب على حاضر والله تعالى أعلم. قال ابن هشام: فينتظم في صحة التنازع في الاسم مقرونا بـ"إلا" في نحو التركيب المذكور ثلاثة أقوال، ثالثها: إن كان ظاهرا جاز وإلا منع .اهـ

وظاهر كلامه تخصيص الخلاف المذكور بالمحصور بـ"إلا" كما في الطرة، ولم أقف على التصريح بخلاف ذلك، بل قد يدل للجواز فيها بلا خلاف قول الروداني: إنه لم يقف على أحد يستشكل التنازع بعدها، بانيا على ذلك تجويز التنازع بعد "إلا" لأنها مثلها. انظر الصبان

47- تقدم الكلام عليه في باب الفاعل.

48- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 2/ 105.

وأما تنازع العاملين في المحصور المنصوب نحو: "ما أكرمت ولا ضربت إلا زيدا"، فجائز بلا خلاف على ما هو المتبادر من تخصيص الخلاف بكونه في المرفوع لا غير. قاله في المواهب

أقول: وليحرر فإنه لا يظهر فرق، قال الصبان: صرح الرضي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع، أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو "ما ضربت وأكرمت إلا زيدا". وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع، ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا، ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع إلا، وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة، وأنه يقتضي الامتناع إذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو: "ما علمت وظننت إلا زيدا قائما"، ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن.

وجَوِّزَنَّهُ بِدُونِ عَطْفِ وقِيلَ أيْضًا بِالْتِزامِ العَطْفِ

قوله: "وجوزنه بدون عطف" أي يجوز التنازع دون تعاطف كقوله: [49]

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته ولم أتخذ إلا فناءك موئلا

وقوله: "عهدت": بالتركيب مسندا إلى ضمير الخطاب، وكقوله: [50]

تمنت وذاكم من سفاهة رأيها ... ...

لكن لا بد من ارتباطهما أي المتنازعين، إما بعاطف، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو:﴿وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا﴾ ﴿وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا﴾، أو كون ثانيهما جوابا للأول إما جوابية الشرط نحو:﴿تعالوا يستغفر لكم رسول الله﴾ ونحو:﴿ ءَاتُونِيٓ أفرغ عليه قطرا﴾، أو جوابية السؤال نحو:﴿يستفتونك قل الله يفتيكم فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ ﴾، أو نحوذلك من وجوه الارتباط اهـ قاله في المغني.

49- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 2/3، والشاهد فيه: تنازع مغيثا ومغنيا بدون تعاطف.

50- تقدم الكلام عليه.

قوله: "أو نحو ذلك" أي ككونهما معمولي عامل واحد نحو: عهدت مغيثا مغنيا ..إلخ

قال ناظر الجيش: وليعلم أن المقتضي لذكر معمول واحد مع معمولين هو قصد الاختصار، فالحاصل أنه إن أريد الإطناب والتعظيم تعدد المعمول كقوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾، وإن أريد الإيجاز وُحِّد المعمول مع تعدد العامل كقوله تعالى: ﴿وإنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا﴾.

قول الناظم: "وقيل أيضا بالتزام العطف" وفي رواية: "باشتراط"، والقائل هو الجرمي، ففي التصريح ما نصه: واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمي.اهـ منه، وقد ذكر قول الجرمي هذا أيضا الشاطبي في شرح الألفية، فقال في قول المصنف: "اقتضيا" إنه لم يقيد بكون أحدهما معطوفا على الآخر بالواو أو غيرها، فدل ذلك على جواز الإعمال عنده من غير تقييد خلافا لمن اشترط العطف وهو الجرمي، قال الفارسي: فاحتججنا عليه بقوله تعالى ﴿ءَاتُونِيٓ أفرغ عليه قطرا﴾ فأعمل الثاني وليس بمعطوف بالواو. قال الشاطبي: وحكي عنه أنه يقول في مثل هذا بعمل الأول وحذف المفعول من الثاني لدلالة الكلام عليه، وسلّم الفارسي هذا التأويل.

ثم إن الشاطبي رد قول الجرمي بأن مثل هذا كثير جدا، فإن تأوله كما فعل في الآية السابقة لزمه أن ينكر باب التنازع أجمع، لأن ذلك التأويل يمكن فيما وجد منه ولم يقل به. قال: فالصحيح جواز ذلك مع العطف بالواو وغيره.

ونقل أبو حيان في شرح التسهيل عن ابن عصفور أن التنازع لا يقع إلا على وجهين: إما العطف أو كون الثاني معمولا للأول، ورد عليه بشواهد منها قوله:[51]

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيما أن يكون أصاب مالا

---

[51]- البيت من الوافر، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 441، والشاهد فيه تنازع أمدح وأرضيه دون ارتباط بعطف ولا عمل، والظاهر أن ثمت ارتباطا بعمل لأن لأرضيه متعلق بأمدح.

لكن تعقب عليه ناظر الجيش قائلا: إن عبارة ابن عصفور تعطي عدم الانحصار في الوجهين، فهو إنما قال: "لا بد أن يشترك العاملان وأدنى ذلك بحرف العطف أو يكون الفعل الثاني معمولا للأول" فالذي ادعاه ابن عصفور إنما هو أن يشترك العاملان، والاشتراك أعم من أن يكون بعطف وعمل وبغيرهما، بل ذكر ابن عصفور أكثر الشواهد التي رد عليه بها أبو حيان.اهـ

تنبيه: ظاهر كلام المصنف في الشرح اشتراط أن يكون العطف في التنازع بالواو، لإخراجه منه قول الشاعر: [52]

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

قال: فلو كان العطف بـ"أو" أو نحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان في العمل وأنشد البيت، لكن تعقبه ناظر الجيش بأن مبنى الباب على أن كل عامل من الفعلين يطلب معمولا وليس معنا إلا واحد، ولا نظر إلى كون العاطف يجمع بين الشيئين أو لا يجمع؛ قال: وقد أنشد ابن عصفور هذا البيت على أنه من هذا الباب.



[52]- البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 332.

المفعول المطلق

مــا وَكَّــدَ الــنفْسَ أوِ الغَيْــرَ مُنِــعْ   تَقْدِيمُـــــهُ وقيــــلَ أيْضًــــا مُتَّسِـــعْ

يعني أن المصدر المؤكد لنفسه ـ وهو المؤكد لجملة هي نص في معناه ـ أو غيره وهو المؤكد لجملة تحتمل غيره فتصير به نصا، لا يجوز تقديمه على الجملة على الأصح، وهذا قول الزجاج ومن أخذ بمذهبه، فلا تقول: "اعترافا له عليَّ دينار" ولا "حقا هو ابني"، قال المصنف: لأن مضمون الجملة يدل على العامل فيهما ولا يتأتى ذلك إلا بعد تمام الجملة. أي أعترف بذلك اعترافا، وأحقه حقا، فأشبه ما عامله معنى الفعل، فكما لا يتقدم ذلك على معنى الفعل لا يتقدم هذا على الجملة المفسرة عامله، قال الرضي: وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين، لإفادتهما معنى الفعل كما ذكرنا، فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل، فلا يكونان حينئذ من هذا الباب.

وقيل يجوز تقديمه، واستدل من أجاز ذلك بقولهم: "أحقا زيد منطلق"، وأوله من منع على أن "حقا" منصوب على الظرفية، والمعنى: "أفي حق زيد منطلق"، وقد نص سيبويه في: "أحقا أنك منطلق" على أنه ظرف خبر المبتدإ المنسبك من "أن" وصلتها.

أما توسطه فقد أجازه الزجاج، وعلل بأنه إذا تقدم جزء فلا بد له من جزء آخر فقد تقدم ما يدل على الفعل. قال أبو حيان: ويدل للزجاج قوله: [53]

وكـــــذاكم مصـــــير كـــــل أنــــاس   ســـــوف حقـــــا تفنـــــيهم الأيـــــام

قـــال في اختصـــار المواهـــب: قلـــت: لا دليـــل فيـــه للزجـــاج لتقدمـــه فيـــه على كلا جزئي الجملة، ولا اعتبار بتأخره عن حرف التنفيس لكونه فضلة مستغنى عنه، فهو بالدلالة على تقدمه على الجملة كلها كما يراه الفارسي أجدر.

53- البيت من الخفيف، وقبله:

لا أعـــد الإقتـــار عـــدما ولكـــن   فقـــد مـــن قـــد رزئتـــه الإعـــدامُ
مـــن رجـــال مـــن الأقـــارب بـــانوا   مـــن جـــذام هـــم الـــرؤوس الكـــرامُ
ســـلط المـــوت والمنـــون علـــيهم   فلهـــم مـــن ســـوى المقـــابر هـــام

والشعر لأبي دؤاد الإيادي في الأغاني: 226/17، وخزانة الأدب: 438/3.

ويدل له قوله:[54]

يـــادار عاتكـــة الـــتي أتعـــزل حـــذر العـــدا وبـــه الفـــؤاد موكـــل
إني لأمنحـــــك الصـــــدود وإنـــــني قســـما إليـــك مـــع الصـــدود لأميـــل

وقوله: [55]

أمـــــا ورب القـــــائم المهـــــدي مازلـــت حقـــا يـــا أبـــا عـــدي
أخـــــا اعـــــتلال أو علـــــى أدي ... ...

وجـــازَ إتْبـــاعٌ لَـــه وإنْ وُضِـــعْ مَوْضِـــعَه الوصْـــفُ فَراجِحًـــا رُفِـــعْ

بعد ما ذكر في الخلاصة أنه يجب حذف عامل المصدر المشعر بالحدوث ذي التشبيه الواقع بعد جملة أو مؤول بها حاوية معناه، وفاعل ذلك المعنى غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه، بقوله:

كـــذاك ذو التشـــبيه بعـــد جملـــه كلـــي بكـــا بكـــاء ذات عضـــله

ذكر الناظم هنا أن هذا المصدر يجوز إتباعه مع استيفاء الشروط المتقدمة، نحو: "له صوت صوت حمار أو صوت الحمار" بالرفع في المعرفة والنكرة، وهو عند ابن خروف دون النصب، وهو والنصب عند ابن عصفور متكافئان، والرفع في المعرفة والنكرة على الخبرية لمبتدإ محذوف، أي هو صوت حمار أو صوت الحمار، أو على البدلية، وتزيد النكرة بالنعتية.

قول الناظم: "إتباع له" أي إتباعه واللام زائدة؛ والصواب لوقال: "وجاز أن ترفعه" لأن الإتباع في حال الرفع غير لازم كما تقدم، بل يجوز أن يكون الرفع على الخبرية كما صرح به في الطرة، والخبر ليس تابعا.

---

[54]- البيتان من الكامل، وهما من قصيدة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز، انظر: خزانة الأدب: 1/ 217، والشاهد فيهما توسط المصدر المؤكد للجملة و هو "قسما" على الجملة.

[55]- الرجز بلا نسبة في التذييل والتكميل 211/7 قال: أدي : أي سفر، وفي الدرر 76/3

قوله: "وإن وضع موضعه الوصف ..إلخ" أي إن وقعت صفة موقعه مع استيفاء الشروط أفاد تشبيها أم لا، فإتباعها أولى من نصبها، فالرفع أولى من النصب في نحو: "له صوت مثل صوت الحمار"، أو "له صوت أيما صوت"، وقوله: [56]

... ... فيــــه ازدهـــــاف أيمـــــا ازدهـــــاف

لأن "أيا" و"مثلا" فيهما معنى الوصف، وكذا "له صوت صوت حسن"، نص على ذلك سيبويه. قال أبو حيان: لأنك إنما أردت الوصف فذكرت صوتا توطئة له.اهـ والنصب على تقدير: "يصوت أيما صوت"، و"يصوت مثل صوت الحمار"، و"يصوت صوتا حسنا"، فالنصب على المفعولية المطلقة والرفع على النعت. وقال في النتائج: إن المصدر إذا لم يكن للتشبيه يجب رفعه، لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول، ولو لم تكن معه الصفة كان تأكيدا لا غير. قال: وقال الرضي: لا منع عندي من كون الثاني . أعني: "له صوت صوت حسن" تأكيدا لفظيا. انظر المواهب

وربّمـــا رُفِـــعَ مـــا عَـــنِ الطّلَـــبْ أُنِيـــبَ مُبْتَـــدًا بِـــهِ لَـــدَى العَـــرَبْ

أي وقد يرفع المصدر النائب عن فعل الطلب، نحو: ﴿فصبر جميل﴾، وقوله: [57]

شـــكا إلي جملـــي طـــول الســـرى صـــبر جميـــل فكلانـــا مبتلـــى

ويجوز كونه مبتدأ حذف خبره، تقديره: صبر جميل أجمل، ويجوز كونه خبر مبتدإ محذوف، أي أمري صبر جميل، وبه جزم المصنف في باب المبتدإ، فعده من المبتدآت

---

[56]- الرجز من أرجوزة طويلة تزيد على ثمانين بيتا، لرؤبة بن العجاج، يعاتب بها أباه، وقبله:

أقحمـــني في النفنـــف النفنـــاف في مثـــل مهـــوى هـــوة الوصّـــاف
قولـــك أقـــوالا مـــع الـــتحلاف فيـــــــه ازدهـــــــاف ... إلخ
والله بـــن القلـــب والأضـــعاف

انظر: شرح شواهد المغني، للبغدادي: 59/8.

[57]- الرجز للملبد بن حرملة، من بني ربيعة بن ذهل بن شيبان، انظر: شرح شواهد الكتاب، للسيرافي: 1/ 311، وروايته يشكو إليّ .

الواجبة الحذف، خلافا لما له هنا إذ قال: وقد يرفع مبتدأ المفيد طلبا، وقال الأعلم: هو مبتدأ لا خبر له، لأنه بمعنى المنصوب. قال: لأن الكلام قد تم واستقل. ورد عليه ابن الضائع، فقال: إن أراد أن المعنى تام فمسلم، وعلة ذلك الخبر المقدر، ويلزمه في النصب أن لا يقدر ناصبا، لأن المعنى تام. ورد عليه ابن خروف فقال: لم يرد مبتدأ لا خبر له إلا وفي اللفظ ما يسد مسده، قال: والسادّ في: "حسبك ينم الناس" الفعل المجزوم. واستشكل رده لأنه يقال: "حسبك"، ولا يؤتى بفعل بعده، فإن كان يقدر الخبر هنا فليقدره مع الفعل المجزوم أيضا.

تنبيه: قوله في الطرة: "وربما رفع قياسا على الأصح" كذا في بعض النسخ، وهو ساقط من نسخة الشيخ عبد الودود رحمه الله تعالى، فلذا لم يتعرض في روض الحرون لمقابل الأصح هنا، مع أنه يغني عنه الكلام على الأصح الآتي قريبا عند قوله: (ورفع المحصور)، لأن المسألة واحدة كما يؤخذ من نص التسهيل وكلام شراحه والله تعالى أعلم.

ورُفِعَ المَحْصُورُ والمُكَرَّرُ مُؤَكِّدٌ لِنَفْسِهِ والخَبَرُ

قوله: "ورفع المحصور ..إلخ" يعني أن المصدر المحصور والمكرر والمؤكد لنفسه – وكذا المؤكد لغيره عند الفراء والمبرد – أي التي ذكر في الخلاصة أنها يجب حذف عاملها بقوله:

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند

ومنه ما يدعونه مؤكدا ... ...

قد ترفع قياسا على الأصح كما في الطرة على بحث فيه سيأتي إن شاء الله تعالى، فيرفع المحصور على أنه خبر مبتدإ مذكور نحو: "ما أنت إلا سير"، و"إنما أنت سير"، و كقول الخنساء:[58]

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

[58]- البيت من البسيط، وهو من قصيدة للخنساء في أخيها صخر، انظر: ديوانها: ص :39 وخزانة الأدب: 207/1، والشاهد فيه: رفع المصدر المحصور وهو قوله: إقبال وإدبار لحصره بإنما.

والمؤكد لنفسه أو لغيره على أنه خبر مبتدإ محذوف عند غير سيبويه وعلى أنه مبتدأ عنده، نحو: "إنما أنت سير"، و"أنت سير سير"، ونحو: "له علي ألف اعتراف" أي هذا الكلام اعتراف، و"ابني أنت حق" أي هذا الكلام حق.

وكذلك المفصل المشار إليه بقول الخلاصة: وما لتفصيل كإما منا ..إلخ نحو: "إما من"، فلو قال الناظم: (مؤكد مفصل ..إلخ) لوفى بالمراد. أفاده بعضهم

قوله: والخبر" أي وكذلك المصدر المفيد خبرا إنشائيا كقوله:[59]

عجب لتلك قضية وإقامتي ... فيكم على تلك القضية أعجب

والتقدير: أمري عجب لتلك القضية، ولما أبهم ميز بقوله: "قضية"، ويجوز أن يكون "عجب" مبتدأ خبره "لتلك"، وجاز الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل؛ أو المفيد خبرا غير إنشائي كقوله:[60]

فقالت حنان ما أتى بك ههنا ... أذو نسب أم أنت بالحي عارف

أي أمري حنان، وقال سيبويه: سمعنا من يوثق به وقيل له: كيف أصبحت؟ فقال: حمد لله وثناء عليه، ومنه: سلام عليك، وويل له، وقوله: [61]

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة ... لأول من يلقى وشر ميسر

والكلام في رفع "خيبة" كالكلام في رفع "عجب"، والتقدير على جعله خبرا: "الأمر أو الواقع خيبة" وكلام سيبويه على أنه مبتدأ، قال: وقد يرفع بعض هذا رفع مبتدإ ثم يبنى عليه، وأنشد: عجب لتلك قضية ..إلخ

ثم كلام سيبويه يدل على أن الرفع غير مطرد، وهو ظاهر المصنف في قوله:

59- تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ.

60- البيت من الطويل، وقائله المنذر بن درهم الكلبي، انظر: خزانة الأدب: 1/ 277، والشاهد فيه: رفع المصدر المفيد خبرا غير إنشائي، وهو قوله: حنان.

61- البيت من الطويل، وقائله: أبو زبيد الطائي، انظر: الكتاب: 1/ 313، وشرح شواهد الكتاب، للسيرافي: 1/ 229، والشاهد فيه: رفع خيبة، وهو مصدر أصله النصب على المفعولية المطلقة.

"قد يرفع"، وبه صرح صاحب البسيط قال: وقد يرفع بعض هذه، وليس بقياس إذا أردت معنى النصب. فلهذا تعقب الشيخ عبد الودود رحمه الله قوله في الطرة هنا: "قياسا على الأصح"؛ لكن رأيت في حاشية الصبان أن الأوجه الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور. قال: و"جاء" في كلام سيبويه بمعنى "ورد"، وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه.

ثم إن الرفع حين تعريف هذه المصادر بـ"أل" أحسن من النصب، ولهذا كان الجمهور على قراءة ﴿الحمد لله رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ بالرفع، على أن إدخال "أل" ليس مطردا وإنما هو سماع. قاله ناظر الجيش

فائدة: صاحب البسيط المتقدم الذكر هو ابن العلج، وكان أبو حيان يعظمه ويقبل كلامه ويستكثر نقله. كذا في شرح ناظر الجيش، في مباحث الوصف بـ"إلا" من باب الاستثناء. ونحو ذلك في بغية الوعاة للسيوطي، قال في باب الكنى والألقاب والنسب والإضافات ما نصه: صاحب البسيط: ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه. ولم أقف له على ترجمة.اه وهذا الباب من كتابه المذكور مهم كما نص هو عليه، قال: وهو باب مهم تشتد إليه الحاجة، يذكر فيه من اشتهر بشيء من ذلك لينظر اسمه ويسهل الكشف عليه من بابه.

قوله في الطرة: "وخُرّج عليه قوله: عجب لتلك .. إلخ وقوله: أقام وأقوى .. إلخ" قال في روض الحرون: هكذا في الطرر تعاطف البيتين على أن كلا منهما مخرج، والحاصل أن البيت الأول مما رُفِع فيه المصدر المفيد خبرا إنشائيا أي لفظه لفظ الخبر ومعناه إنشاء التعجب، ولم أجد في المساعد ولا الدماميني من خرّجه على غيرذلك، إلا أن الدماميني ذكر أن رؤبة أنشده بالرفع، ففهم منه أن ثم من يرويه بالنصب؛ فصواب العبارة: "وروي عليه قوله: عجب لتلك .. إلخ"

قال: وأما البيت الثاني فهو مما رُفِع فيه المصدر المفيد خبرا غير إنشائي أي لفظه لفظ الخبر ومعناه الخبر أيضا، وهذا قول السيرافي وعليه فالتقدير: الأمر الواقع خيبة لأول من يلقاه هذا الأسد الجائع، فهو عنده خبر محض؛ ومقابله: قول سيبويه لأنه إنما ذكره في مصادر الدعاء. اه من روض الحرون

خاتمة: اعلم أن المصدر اللازم إضمار عامله قد ينوب عنه صفات مجعولة أحوالا مؤكدة لعاملها، كـ"عائذا بالله"، و"هنيئا لك"، و"كلوه هنيئا مريئا"، و"أقاعدا وقد سار الركب"، و"أقائما وقد قعد الناس"، أي أعوذ عائذا، وأقوم قائما، فـ"عائذا وقائما وقاعدا" أسماء فاعلين على فاعل، وأجاز المبرد أنها مصادر جاءت على فاعل كالعاقبة؛ و"هنيئا" صفة مبالغة، تقول: هنأني الطعام أي ساغ لي وطاب واسم الفاعل هانئ، ويستعمل معه لا دونه "مريء"، والمريء: ما يساغ في الحلق، ويحتمل الوجهين المتقدمين في "هنيء"، لكن لا يقال: "مرأني" إلا مع "هنأني" إتباعا له، فإذا أفردوا قالوا "أمرأني" رباعيا. وزعم بعضهم أن "مريئا" يستعمل وحده غير تابع لـ"هنيء"، ويجوز أن يكون "هنيء" اسم فاعل من هنؤ كشرف فهو شريف. وجوز في الكشاف في: "فكلوه هنيئا مريئا" كونه نعتا لمصدر محذوف أي "أكلا هنيئا"، أو مفعولا مطلقا أي "هنأكم ذاك هنيئا"، أو حالا من ضمير المفعول، قال أبو حيان: وهو مخالف لقول أئمة العربية سيبويه وغيره، فعلى ما قاله الأئمة يكون "هنيئا مريئا" من جملة أخرى غير قوله: "فكلوه" ولا تعلق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى. وقيل: "هنيئا" و"مريئا" مصدران جاءا على فعيل كالشهيق قاله أبو البقاء. قال الدماميني: فتلخص فيهما من الخلاف هل هما صفتان أو مصدران؟ وهل فعلهما قاصر أو متعد؟ وهل هما مفعول مطلق أو حال؟ وهل يكون عاملهما مذكورا أو لا؟ وإذا قيل بأن انتصابهما على المفعولية المطلقة فهل هو بالأصالة بناء على مصدريتهما كما قال أبو البقاء، أو على سبيل النيابة كما في "عائذا بك" على أحد القولين؟.

المفعول له

ويَسْـتَوِي الأمْـرانِ فـي المُـضافِ بِـلا تَـرَدُّدٍ ولا خِـلافِ

لما ذكر في الخلاصة أن المفعول له إذا استكمل شروط النصب لا يمتنع جره باللام، لكن المجرد من "أل" يكثر نصبه ويقل جره، والمقرون بها بالعكس، بقوله:

.... وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع

وقل أن يصحبها المجرد والعكس في مصحوب أل ... ...

فاقتضى ذلك التسوية بين الأمرين في المضاف، حيث لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسيميه، صرح الناظم به فقال: "ويستوي الأمران في المضاف"، وهذا لفظ التسهيل، والشطر الثاني كله تتميم، يعني أن كلا من نصب المضاف وجره كثير، فمن النصب: ﴿ابتغاء مرضات الله﴾، و﴿ **وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ** ﴾، وقوله:[62]

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

وقوله: [63]

فبكى بناتي شجوهن ونسوتي والظاعنون إلي ثم تصدعوا

ومن الجر: قوله تعالى ﴿**لِإِيلَٰفِ** قريش﴾؛ واجتمعت الثلاثة في قوله:[64]

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور

والهول من تهول الهبور ... ...

عاقر: رمل لا ينبت، جمهور: الرمل العظيم، زعل: نشاط، المحبور: المسرور، الهبور: جمع هُبر ما انخفض من الأرض.

62- البيت من الطويل، وقائله: حاتم بن عدي الطائي، انظر: العيني: 75/3. والشاهد فيه: تجريد المفعول له المضاف من حرف التعليل، وهو ادخاره.

63- البيت من الكامل، وقائله: عبدة بن الطبيب، انظر: المفضليات، رقم: 27، وشرح المفضليات، للأنباري: 1/ 384، وروايته والأقربون إليَّ... إلخ.

64- الرجز للعجاج، انظر: خزانة الأدب: 1/ 488، و الشاهد فيه: مجيء المفعول له مجردا في قوله: مخافة، ومضافا في قوله: وزعل المحبور، ومعرفا بأل في قوله: والهول.

وقد رُفع إلى ابن زكري سؤال عن وجه التفصيل المتقدم بين المجرد من "أل" والمقرون بها والمضاف، فأجاب: بأن القصد من المفعول له بيان علة الفعل، وذلك حاصل بالنكرة فكان الأصل تنكيره كالحال حتى قيل بلزومه، لكن لما كان بعض العلل حدثا مقيدا لزمت إضافته إلى قيده، ثم إنهم قصدوا الجنس في بعض المواضع فعرفوه بـ"أل" الجنسية، فما جاء نكرة على الأصل لا يخفى فيه قصد التعليل قبل التصريح معه بما يفيده، وما تعرف بـ"أل" وخرج عن الأصل بذلك احتيج معه إلى التصريح بما يوضح المراد منه، والمضاف: الحدث فيه مقيد، وكثيرا ما يراد التعليل بالحدث المقيد فلا يخفى معه المراد، لكنه شارك المعرف بـ"أل" في التخصيص فاستوى لذلك - أي لظهور المراد والمشاركة المذكورة - الوجهان.اهـ باختصار من شرحه للفريدة لكني رأيت الرضي عزا التفصيل المذكور للمصنف، ثم قال: هذا قوله والأولى أن يحال ذلك على السماع ولا يعلل.اهـ

تنبيه: ذكر أبو حيان في شرح الألفية في آخر باب التمييز: أن علم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية، فليس في الحقيقة يحتاج إلى تعليل. قال: كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل، فلا يقال: لم جاء هذا التركيب في قولك: "زيد قائم" هكذا، كما لا يقال: لم يقال للعين الطرف ولليل الليل؟ قال: والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع.

فائدة: يمنع تعدد المفعول له في حالتي جره ونصبه. ذكر ذلك السيوطي في كتبه تبعا لأبي حيان في الارتشاف من غير توجيه. قال ابن زكري في شرح الفريدة:وهي مسألة غريبة لي فيها كلام ذكرته فيما لي من تفسير عند قوله تعالى:﴿ما أنزلنا عليك **ٱلْقُرْءَانَ** لتشقى * إلا تذكرة لمن يخشى﴾ وقد رأيت إثباته هنا، فأثبتّه برمته في الشرح المذكور، وقد نقل فيه عن البيضاوي التصريح بأنه لا يجوز في الآية المذكورة أن يكون "تذكرة" مفعولا له، فإن الفعل الواحد لا يتعدى لعلتين، وأعقبه بقوله: قلت: الذي أراه أن المنع مقيد بما إذا لم يختلفا نفيا وإثباتا، فإن اختلفا كما هنا فلا منع. وقد بسط في بحث المسألة فليراجع كلامه في الشرح المذكور.

ولكن في الباب الخامس من المغني في الكلام على قوله تعالى: ﴿يجعلون **أَصَٰبِعَهُمْ** في آذانهم من الصواعق حذر الموت﴾ ما يقتضي جواز التعدد مطلقا، لأن الأول تعليل للفعل المطلق والثاني تعليل له مقيدا بالأول فاختلفا.

الظرف

كقَبْلَ بَعْدَ فَوْقَ تَحْتَ ولَدَى عِندَ ومَعْ لَدُنْ وحَوْلَ وُجِدا

أحْوالَ حَوْلَيْ وحَوالَ وانجَعَلْ كذا حَوالَيْ وكهُنَّا وبَدَلْ

قوله: "كقبل بعد ..إلخ" هذا مثال للظروف غير المتصرفة المشار إليها في الخلاصة بقوله: (وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية ..إلخ) فلا تخرج عن الظرفية وشبهها، وسيأتي الكلام على بعضها كـ"لدى" و"عند" و"لدن"، وأجاز بعض النحويين التصرف في "فوق" و"تحت" نحو: "فوقك رأسك، وتحتك رجلاك"، برفعهما، بخلاف ما فوق الرأس كـ"فوقك قلنسوتك"، وما تحت الرجل كـ"تحتك نعلاك"، تفرقة بينهما؛ وشذ جر "فوق" بالباء وبـ"على"، فالأول كقوله: [65]

كلفوني الذي أطيق فإني لست رهنا بفوق ما أستطيع

والثاني كقوله: [66]

فأقسم بالله الذي اهتز عرشه على فوق سبع لا أعلمه بطلا

ووقع في بعض روايات البخاري: "وفوقه عرش الرحمن"[67] برفع "فوق"، و"يتوقد تحته نارا"[68] برفع "تحت"، وإنما يخرّجان على التصرف.

---

[65]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر: 117/3، وعجزه في الارتشاف: 3/ 1542.

[66]- البيت من الطويل، وقائله: أبو صخر الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 2/ 959، الشاهد فيه جر فوق بعلى في قوله: على فوق سبع.

[67]- أخرجه البخاري في كتاب الجهاد 19/4 ح 2790-

[68]- أخرجه البخاري في كتاب الجنائز رقم: 1386

واعلم أن الأصل في الظروف التصرف لأنها أسماء. هذا قول الجمهور، وقال بعض النحاة: إن الأصل فيها أن تكون غير متصرفة وأن تلزم طريقة واحدة. قال ناظر الجيش: ولا معول على هذا القول، ويكفي فيه أنه قول مخالف لقول الجمهور.

قول الناظم: "ومع" أي نحو: ﴿هذا ذكر من معي﴾، لكنه يشترط في ظرفيتها كونها مضافة، فإن أفردت كانت بمعنى "جميعا" وتكون حالا غالبا.

قوله: "وحول وجدا ..إلخ" أي ووجد منها "حول" نحو: ﴿فلما أضاءت ما حوله﴾ أي جانبه، و"أحوال" جمع "حول"، قال: [69]

فقالت سباك الله إنك فاضحي ألست ترى السمار والناس أحوالي

و"حولي" تثنية "حول"، قال[70]

أإبلي ما ذأمه فتأبيه ماء رواء ونصي حوليه

و"حوال"، قال: [71]

قد هدموا بيتك لا أبا لكا وزعموا أنك لا أخا لكا

وأنا أمشي الدألى حوالكا ... ...

كذا "حوالي" وهي تثنية "حوال"، وفي الحديث: "اللهم حوالينا ولا علينا"[72]

---

[69]- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 38.

[70]- الرجز للزفيان السعدي، وروايته في نوادر أبي زيد:

يا آبلاً ما ذأمه فتأبيه ماء رواء ونصي حَوْلَيَهْ

هذا بأفواهك حتى تأبَيَه حتى تروحي أُصُلاً تباريَه

تَبارِيَ العانة فوق الزازيه

الزازية: المكان المرتفع. والياءات مفتوحة في القوافي. انظر: النوادر، ص: 97.

[71]- تقدم الكلام عليه في باب: لا.

[72]- أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، رقم: 1013.

وقال مرقش: [73]

حواليهـــا مهـــا بـــيض التراقـــي وغـــــــزلان وآرام رقـــــــود

وليس المراد بذلك حقيقة التثنية والجمع، بل المعنى فيها واحد، فيصلح أن يقال فيها على سبيل المحاجاة: أين اسم إذا ثني أو جمع لا يزداد مدلوله؟

وقد عد صاحب البسيط "حواليك" من المصادر المثناة كـ"لبيك"، قال: بمعنى الإقامة والقرب، كأنه أراد الإحاطة من كل جهة لأنه يقال "أحوالك"، ويحتمل أن يريد إطافة بك بعد إطافة، وليس له فعل من لفظه.اهـ انظر الارتشاف في باب المفعول المطلق

ومن الظروف غير المتصرفة أيضا – وقد أهمل ذكره أكثر النحويين – "شطر" بمعنى "نحو" قال تعالى: ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾، وقال: ﴿فولوا وجوهكم شطره﴾، وكقول الشاعر: [74]

أقـــول لأم زنبـــاع أقيمـــي صـــدور العـــيس شـــطر بـــني تمـــيم

والشطر أيضا نصف الشيء، والشطر أيضا الجزء من الشيء، فهو مشترك بين هذين وبين الجهة، وربما جر بـ"من" كقول الشاعر: [75]

وقـــد أظلكـــم مـــن شـــطر ثغـــركم هـــول لـــه ظلـــم يغشـــاكم قطعـــا

انظر التذييل والتكميل والارتشاف.

قول الناظم: "كهنا وبدل" أي وكذلك في لزوم الظرفية وعدم التصرف "هنا" وأخواتها

73- البيت من الوافر، وهو من قطعة لمرقش الأكبر، أولها:

ســـرى لـــيلا خيـــال مـــن ســـليمى فـــأرقني وأصـــحابي هجـــود

فبـــت أديـــر أمـــري كـــل حـــال وأذكـــر أهلهـــا وهـــمُ بعيـــد

علـــى أن قـــد سمـــا طـــرفي لنـــار يشـــب لهـــا بـــذي الأرطـــى وقـــود

وهي اثنا عشر بيتاً مذكورة في الأغاني: 132/6

74- البيت من الوافر، وقائله: أبو جندب بن مرة الهذلي، قال الأصمعي: ويروى لأبي ذؤيب، انظر: شرح أشعار الهذليين: 1/ 363، ونسبها في الأغاني لأبي جندب: 224/1.

75- البيت من البسيط وهو من قصيدة للقيط بن يعمر الإيادي .أمالي المرزوقي، ص: 246.

المذكورة في باب اسم الإشارة، و"بدل" بمعنى مكان لا بمعنى بديل، نحو: جعلت هذا بدل هذا؛ و مثل "بدل"ما رادفه من لفظ "مكان"، تقول: "هذا مكان هذا" أي بدله، فلا يستعمل المكان هذا إلا ظرفا، بخلاف: "جلست مكانك" فإنه يتصرف لأن المراد به حقيقة المكان؛ قال ابن خروف: البدل والمكان إذا استعملا بمعنى واحد لا يخرجان عن الظرفية، فإذا ذكر كل منهما في موضعه، بأن كان "بدل" بمعنى بديل، وكان "مكان" لا بمعنى بدل، ولم يحمل أحدهما على الآخر في المعنى، رفعا نحو: "هذا مكانك" يشير إلى المكان، و"هذا بدل من هذا" لأنك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو، قال: وإنما انتصب البدل والمكان ولم يجز فيهما الاتساع، حين أخرج كل منهما عن موضعه، فلزم طريقة واحدة.

أضِفْ بُعَيْداتٍ لِبَيْنٍ وامْتَنَعْ تَصْرِيفُه حِينَئِذٍ حَيْثُ وَقَعْ

يعني أن "بعيدات بين" لا تتصرف نحو: لقيته بعيدات بين، أي مرارا قريبا بعضها من بعض متفرقة، و"بعيدات" جمع "بعد" مصغرا، و"بين" بمعنى فراق، فدل التصغير على القرب، إذ تصغير الظرف يراد به التقريب، والجمع على المرار، قال الجوهري: "بعيدات بين" أي بعيدات فراق، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه، قال: لقيته بعيدات بين.اهـ فهي مما ينصرف لوجود معاقب التنوين وهو الإضافة، ولا يتصرف، ولا يجر بمن.

وقد علل بعضهم عدم تصرفها بكون جمعها جاء على غير قياس، لأن "بعد" مذكر وكذلك الظروف كلها مذكرات إلا قداما ووراء، وقياس المذكر إذا جمع وليس فيه تاء أن لا يجمع بالألف والتاء. قالوا: فلما كان الأمر فيها على غير قياس لزمت الظرفية، وقال ابن عمرون: لما صغر "بعد" وجمع وأضيف إلى "بين" لزم طريقة واحدة. قال ناظر الجيش: وما قاله ابن عمرون هو الظاهر.

وهَكَذا تَصَرُّفُ اللذْ رُكِّبا وذا لِما كذاتِ يَوْمٍ وَجَبا

قوله: "وهكذا تصرف ..إلخ" أي هكذا في المنع من التصرف مركب الأحيان،كـ"صباح مساء" و"يوم يوم"، فتقول: "زيد ياتينا صباح مساء، ويوم يوم" بالتركيب كـ"خمسة عشر"، لتضمنه معنى حرف العطف، أي صباحا ومساء، فلا يكون

حين التركيب إلا ظرفا، فلا تقول: "سير صباح مساء"، قال:[76]

آت الـــرزق يـــوم يـــوم فأجمـــل طلبـــا وابـــغ للقيامـــة زادا

وقيّد ذلك في التسهيل بما لم يضف، لكن لا حاجة إلى هذا القيد، إذ لا يجتمع التركيب والإضافة. فإن أضيف صدره إلى عجزه، استعمل ظرفا وغير ظرف، فيجوز: "سرنا صباح مساء"، و"سير عليه صباح مساء" برفع صباح، ومن تصرفه قوله: [77]

فلـــولا يـــوم يـــوم مـــا أردنـــا جـــزاءك والقـــروض لهـــا جـــزاء

وإن عطفت أحدهما على الآخر، زال التركيب وجاز أن يكون غير ظرف، فتقول: "فلان يزورنا صباحا ومساء" و"سير عليه صباح ومساء" بالرفع، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد، أي كل صباح وكل مساء، صرح بذلك السيرافي، وقيل: معنى المعطوف واحد من هذا وواحد من هذا، وقيل: المراد مع الإضافة نحو: "زيد ياتي صباحَ مساءٍ" أنه يأتي في الصباح وحده، كما يختص الضرب في قولك "ضربت غلام زيد" بالغلام دون زيد. قاله الحريري، لكن رد عليه بأن الفرق بينهما واضح وهو أنه لو لم يكن مرادك أن الإتيان وقع فيهما أي الصباح والمساء لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة. فظهر أنه لا فرق في المعنى بين أن يكون صباح مضافا إلى مساء أو مركبا معه. انظر شرح المرادي على التسهيل.

وكذا مركب المكان مثل "بين بين"، قال: [78]

نحمـــي حقيقتنـــا وبعـــض القـــوم يســـقط بـــين بينـــا

أي بـين هـؤلاء وهـؤلاء؛ قـال في التسـهيل: دون إضـافة. قـال في المسـاعد:

---

[76]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 2/ 131، والدرر: 82/3.

[77]- البيت من الوافر، وقائله: الفرزدق، كما في الكتاب: 303/3، وخزانة الأدب: 108/3، ولم أجده في ديوانه

[78]- البيت من مجزوء الكامل مرفل وقائله عبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها امرأ القيس بن حجر. انظر: خزانة الأدب: 1/ 322.

فإن أضيف إليها تعين زوال الظرفية، ولذا خطّأ ابن جني من قال: "همزة بين بين" بالفتح، وقال: الصواب "همزة بين بين" بالإضافة؛ وإن أضيف صدر "بين بين" إلى عجزها جاز بقاء الظرفية نحو: "من أحكام الهمزة التسهيل بين بين"، وجاز زوالها نحو: "بينُ بين" أقيس من الإبدال .اهـ

قوله: "وذا لما كذات ..إلخ" يعني أنه ألحق غير خثعم من جميع العرب "ذا" و"ذات" مضافين إلى زمان بما سبق، فيمنعان من التصرف، فتقول: "سير عليه ذا صباح" أي صباحا، و"ذات يوم" أي يوما بالنصب، كقوله: أقام وأقوى ذات يوم وخيبة ..إلخ

وقوله: [79]

إذا انشق العصابة ذات يوم وقام إلى المجالس والخصوم

وحكى سيبويه عن خثعم التصرف فيجوز الرفع، قال شاعرهم: [80]

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يُسوَّد من يسود

فتقول: "سير عليه ذات اليمين"، فيجوز الرفع في "ذات"؛ و"ذا" بمعنى صاحب و"ذات" تأنيثها، والتقدير: "وقتا ذا صباح" أي صاحب هذا الاسم، و"قطعة ذات يوم"، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، فلذا لم يتصرف.قاله ابن أبي العافية، وقال ابن هشام الخضراوي: وهو موافق لكلام سيبويه، لأنه لا يجيز في صفات الأحيان إذا قامت مقام الظروف إلا أن تكون ظروفا.

وإنما حكم غير خثعم بمنع التصرف فيهما، من جهة أن صفات الأحيان يقبح تصرفها كما سيأتي قريبا، وأن الإضافة فيهما من قبيل إضافة المسمى للاسم وهي قليلة في كلامهم فلم يتصرفوا فيهما لذلك. وزعم السهيلي أن "ذات مرة" و"ذات يوم"

79- البيت من الوافر، وقائله: أبو قيس بن الأسلت يمدح سعيد بن العاص، انظر: الدرر: 84/3.

80- البيت من الوافر، وقائله: أنس بن مدركة الخثعمي، قوله: يسوَّد بالبناء للمجهول يريد أن الذي سوده قومه لا يسودونه إلا لشيء من الخصال الجميلة والأمور المحمودة . انظر: خزانة الأدب: 1/ 476.

لا يتصرفان لا في لغة خثعم ولا غيرها، وأن "ذا" يتصرف إلا أن يكون محذوفا من "ذات". قال المرادي: وهذا من دعاويه الواهية.اهـ **أقول**: إذ القياس أن لا يفرق بين "ذات" و"ذا"، لكن إنما استشهدوا لتصرف "ذا" دون "ذات".والله تعالى أعلم

وفي شرح أبي حيان على الألفية: أن السهيلي زعم أنه ليس في قول الشاعر: "عزمت على إقامة ذي صباح" حجة لأن "ذا صباح" عنده يراد به اليوم لأن كل يوم ذو صباح، فإذا قال: "عزمت على إقامة ذي صباح" فكأنه قال: "عزمت على إقامة يوم". قال أبو حيان: وما توهمه السهيلي من أن تصرف "ذات" إنما أخذ من البيت السابق ليس كذلك، بل قد حكي عن خثعم أنهم يقولون "سير عليه ذات مرة" بالرفع، وأما "عزمت على إقامة ذي صباح" فمعناه ومعنى صباح واحد، وكأنه قال: "عزمت على إقامة وقت ذي صباح" أي مسمى بهذا الاسم هو صباح.اهـ من شرحه للألفية

واسْتَقْبَحَ الجَمِيعُ أنْ تُصَرِّفا   وصْفَ زَمانٍ عارِضًا ما وُصِفا

أي واستقبح جميع العرب التصرف في صفة زمان عرض قيامها مقامه ولم توصف، فيقبح عند العرب الرفع في نحو: "سير عليه طويلا أو قديما أو حديثا"، فكل من هذه الألفاظ المنصوبة صفة حين، إذ المعنى: "سير عليه حينا طويلا أو قديما أو حديثا"، فحذف الموصوف الذي هو "حينا"، وقامت هذه الصفة مقامه على جهة العروض، إذ هذه الصفة تستعمل مع موصوفها كثيرا، وإنما عرض في هذا التركيب قيامها مقامه، ولا يخفى أن هذه الصفة لم توصف بشيء، بخلاف ما إذا لم يكن قيامها مقام الموصوف عارضا، بل كانت في الأصل صفة ثم استعملت ظرفا، كما استعمل الأبطح والأجرع استعمال الأسماء، نحو: "قريب وملي"، فإنه يحسن تصرفهما نحو: "سير عليه قريب وملي"، والملي: القطعة من الدهر، قال تعالى: ﴿واهجرني مليا﴾ أي طويلا، وملي من النهار: ساعة طويلة، وبخلاف: "سير عليه طويل من الدهر"، فيحسن التصرف أيضا، لأن كثرة جريان الصفة مجرى الأسماء كما في الأول، ووصفها كما في الثاني يخرجانها إلى شبه الأسماء. نص على ذلك سيبويه، وأجاز الكوفيون: "سير عليه طويل أو قديم".

وحكم سيبويه بأن الثاني ــ وهو الصفة الموصوفة ـــ أحسن من الأول، وهو الذي لم يعرض قيامه مقام الموصوف في التصرف، فإنه قال: وقد يحسن "سير عليه قريب"، لأنك تقول: "لقيته مذ قريب"، وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم. فإذا قلت: "سير عليه طويل من الدهر" كان أحسن، لأن الموصوف في الأصل هو الأسماء .اهـ وقالوا: وصف الصفة يخرجها إلى شبه الأسماء، وعند غيره أنها كالأول في حسن التصرف.

قول الناظم: "عارضا" أي لم يستغن به عن موصوفه.

وقد صوّب الشيخ عبد الودود رحمه الله البيت بقوله:

وصـــــفة عارضـــــة لم توصـــــف لـــــــزمن قبيحـــــــة التصـــــــرف

قصدا للإيضاح.

وقَــطٌّ لِلماضِــي وعَــوْضُ اسْــتُقْبِلا مُعَمّمًــا ومِثْــلَ قَــطُّ اسْــتُعْمِلا

قوله: وقط للماضي ..إلخ" أي و"قط" للوقت الماضي عموما، أي لاستغراق جميع ما مضى من الأزمنة، فإذا قلت: "ما رأيته قط"، فمعناه: "ما رأيته فيما مضى من عمري"، من ثم قيل: إنه بني لتضمنه معنى "في" و"من" الاستغراقية على اللزوم كما سيأتي قريبا؛ و"عوض" للوقت المستقبل عموما نحو: "لا أفعله عوض".

وبني "قط" لتضمنه معنى "من" الاستغراقية و"في" لزوما، وبني على حركة لأن له أصلا في التمكن، لأنه نقل من القط وهو القطع عرضا، فمعناه في ما انقطع من الزمن، لأن الماضي منقطع؛ وكانت ضمة تشبيها له بـ"قبل" لدلالته على ما تقدم من الزمان مثله، أو لأنه لو فتح لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسر لتوهم الجر بـ"من" المضمر معناها وزوالُ التنوين لكثرة الاستعمال؛ وبني "عوض" لتضمنه ما تضمن "قط"، وبني على حركة ليلا يلتقي ساكنان، وعلى الضم لكونه مقطوعا عن الإضافة، بدليل إعرابه مع المضاف إليه. قاله الرضي، بل بني على الحركات الثلاث ما لم يكن مضافا، كما سيأتي عند قوله: "وما تثليث عوض بالغلط"؛ وهو مأخوذ من العوض، وسمي الزمان عوضا لأن الزمن كلما مضى منه جزء خلفه آخر عوضا عنه، وقيل: بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض أي يأخذ ويعطي.

قوله: "ومثل قط استعملا" أي وقد تستعمل "عوض" للماضي مثل "قط"، قال[81]

ولم أر عاما عوض أكثر هالكا ووجه غلام يشترى وغلامهْ

وألْزِمَنْهُما الذي قدْ نُفِيا وقَطُّ بَعْدَ مُوجَبٍ قَدْ رُوِيا

يعني أن "قط" و"عوض" ملازمان للنفي، وربما استعمل "قط" دونه لفظا ومعنى، كقول بعض الصحابة: "قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وآمنه" [82] وكقول الزبير: "كان عبد الله أحسن رجل ريء في قريش قط"، أو في الإيجاب لفظا لا معنى، مثل ما روي أن أبيا قال لعبد الله: كائن تقرأ سورة الأحزاب؟ قال عبد الله: ثلاثا وسبعين، قال أبي: كانت كذا قط، أي ما كانت.

وكذلك أيضا "عوض"، قال: [83]

ولولا دفاعي عن عِفاق ومشهدي هوت بعِفاق عوضُ عنقاء مغرب

لكنه هنا منفي معنى لكونه في جواب "لولا"، وقال: [84]

تبصر إن أصابك قبل عوض وضاق عليك متسع البراح

أضِفْ لِعائِضِينَ عَوْضُ وأَضِفْ إسْمًا لَهُ وأعْرِبَنْهُ مُنصَرِفْ

أي قد تضاف "عوض" لـ"عائضين"، كلا أفعله عوض العائضين كدهر الداهرين، ومعنى الداهر والعائض: الذي يبقى على وجه الدهر، وكأن المعنى: ما بقي في الدهر داهر،

81- البيت من الطويل، ضربه محذوف، أنشده أبو حيان في الارتشاف بلا نسبة: 1426/3، وورد غير منسوب لقائل معين في خزانة الأدب: 211/3.

82- أخرجه البخاري في كتاب الحج، رقم: 1656.

83- البيت من الطويل، وهو غير منسوب في خزانة الأدب: 205/3، وعفاق بكسر العين المهملة بعدها فاء اسم رجل، الشاهد فيه: استعمال عوض في عجزه في سياق الإيجاب.

84- البيت من الوافر، وهو من أبيات للحسن اليوسي، نسبها لنفسه في زهر الأكم: 2/ 183، فهو هنا مثال لا شاهد.

وبالعكس كـ"لا أفعله عائضي عوض"، وقد يضاف إليه اسم غيره، قال:[85]

ولـــــــولا نبـــــــل عـــــــوض في حظبـــــــــاي وأوصـــــــــالي
لطاعنــــــت صــــــدور الخيـــــــ ـــــل طعنــــا لــــيس بــــالآلي

وأعربه في الحالتين – أي إذا أضيف أو أضيف إليه – مصروفا أي منونا، وإنما أعرب في الحالتين لمعاملته بما لم يعامل به مقابله مما هو خاص بالاسم فاستحق مزية عليه.

قال الدماميني: فإن قلت: من أين لهم أن الحركة في "عوض العائضين" حركة إعراب؟ وهلا قيل: إنها فتحة بناء، قلت: يجاب بأنهم متفقون عند الإضافة على الفتح، وعند عدمها مختلفون، فمنهم من يفتح، ومنهم من يكسر، ومنهم من يضم، وأيضا الإضافة الظاهرة إلى المفرد تبعد شبه الحرف، فلم يقو مقتضي البناء لأن يؤثر أثره عند عدم المعارض.

وقــدْ يُقــال قَــطُّ قــُطُّ قَــطُ قَــطْ قَــطِّ ومــا تثْليــثُ عَــوْضُ بــالغَلَطْ

قوله: "وقد يقال قط ..إلخ" أي وقد يقال: "قَطُّ" بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة كما تقدم؛ و"قُط" بضم القاف إتباعا لضم الطاء المشددة؛ و"قَطُ" بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة لنية المحذوف، وحكى الجوهري أن منهم من يتبع في المخففة أيضا، فيقول: "قُطُ" بضم القاف والطاء، وهي قليلة؛ و"قَطْ" بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة لعدم نية المحذوف؛ و"قَطِّ "بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على أصل التقاء الساكنين، حكى هذه اللغة المصنف في الشرح.

قوله: "وما تثليث عوض ..إلخ" قال ابن السيد: زعم المازني أنه أي "عوض" يضم ويفتح ويكسر.اهـ

فالضم حملا على "بعد"، والفتح كراهة اجتماع الواو والضمة، والكسر

---

[85]- البيتان من الهزج، وهما من أبيات ثمانية للفند الزماني، أوردها أبو تمام في الحماسة، انظر: شرح الحماسة للأعلم: 1/ 305، وذكر فيه أن اسمه شهيل بالشين المعجمة، وأنه ليس في العرب من اسمه شهيل غيره، وذكر الأبيات البغدادي في خزانة الأدب: 200/3.

على أصل التقاء الساكنين كـ"أمس"، وروي بهن قوله: [86]

رضيعي لبان ثدي أم تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرق

قال الرضي: وأكثر ما تستعمل في القسم، وأنشد البيت.

وعِندَ لِلحُضُورِ والقُرْبِ وقَدْ تُضَمُّ عَيْنُها وفَتْحُها وَرَدْ

يعني أن "عند" لمكان الحضور الحسي أو المعنوي، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قال الذي عنده علم **مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ**﴾، ﴿فلما **رَءَاهُ** مستقرا عنده﴾ إذ استقرار العرش غير مشاهد بالبصر.

وتأتي للقرب أي مكان القرب الحسي والمعنوي، فمن القرب الحسي قوله تعالى: ﴿عند سدرة المنتهى * عندها جنة المأوى﴾، ومن المعنوي قوله: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾، ومنه قولك: "عندي مائة" تريد أنها ملكك وإن كان موضعها بعيدا، قال ابن زكري: والفرق بين الحضور والقرب أن الحضور أخص، فالقرب لا يستلزم الحضور أي كما في المثال المذكور آنفا.

وقد يكون مظروفها معنى فيراد بها الزمان كقوله ﷺ: "إنما الصبر عند الصدمة الأولى" [87] وهي معربة ولا تخرج عن الظرفية إلا بالجر بـ"من" خاصة، نحو: ﴿فإذا برزوا من عندك﴾، ومنعت من التصرف لكونها أشد توغلا في الإبهام من "خلف" و"أمام" وأخواتهما، بدليل صدق "عند" على الجهات الست.

قوله: "وقد تضم ..إلخ" يعني أنها مثلثة العين، والمشهور فيها الكسر.

لَدَى كعِندَ وكهَلْ ولا تُرى عَنِ اسْمِ مَعْنًى أوْ بَعِيدٍ خَبَرا

قوله: "لدى كعند" يعني أن "لدى" بمعنى "عند" لا بمعنى "لدن" على الأصح.

---

[86]- البيت من الطويل، وهو من القصيدة المشهورة التي يمدح بها الأعشى المحلق، ديوانه، ص: 126، وخزانة الأدب: 209/3، وعوض ظرف لقوله: لا نتفرق، ولا يمنع منه أن لا في جواب القسم مستحقة للصدر كما نص عليه ابن هشام في المغني، ص: 769.

[87]- أخرجه البخاري في كتاب الجنائز رقم: 1283، ومسلم رقم: 2139.

قاله سيبويه، وذلك أن "لدن" لابتداء الغاية كما سيأتي، و"عند" و"لدى" يكونان لابتداء الغاية وغيرها، ولأنهما يخبر بهما كقوله تعالى: ﴿وعنده مفاتح الغيب﴾، ﴿ولدينا كِتَٰبٌ ﴾، ولا يخبر بـ"لدن". قال في المغني: تعاقب "عند" كلمتان: "لدى" مطلقا، و"لدن" إذا كان المحل محل ابتداء غاية، نحو: جئت من لدنه؛ ولا يحسن "لدن" في نحو: ﴿وما كنت لديهم﴾ لأنه ليس محل ابتداء؛ وذكر أنها تفارقهما من وجه ثان، وهو أن "لدن" لا تكون إلا فضلة بخلافهما، بدليل قوله تعالى: ﴿ولدينا كِتَٰبٌ ينطق بالحق﴾، ﴿وعندنا كِتَٰبٌ حفيظ﴾.اهـ منه **قلت**: ولينظر هذا مع ما قال صاحب القاموس: إن "لدى" لغة في "لدن".

تنبيه: لم يعقد ابن هشام في المغني فصلا لـ"لدن" ولا لـ"لدى" في باب اللام، استغناء بذكره فروقهما مع "عند" في الفصل الذي عقده لها.

واعلم أنه تفترق "لدى" و"عند" في أن "عند" تجر بـ"من" بخلاف "لدى" .

قوله: "وكهل" أي وقد تأتي "لدى" كـ"هل" نحو: لدى لزيد مال؟ ولم يذكر ذلك في التسهيل، لكن ذكره صاحب القاموس قال في كلامه على "لدن" ما نصه: وسمع "لدى" بمعنى "هل". قال في التاج: نقله أبو علي في التذكرة عن المفضل، وأنشد: [88]

لدى من شباب يشترى بمشيب   وكيف شباب المرء بعد دبيب

قلت: والظاهر أنها حينئذ حرف لا اسم، لأن الأصل التوافق. والله تعالى أعلم

قوله: "ولا ترى عن اسم معنى ..إلخ" يعني أن "لدى" لا يخبر بها عن مبتدإ اسم معنى، فلا يقال: "لدي علم"، ورد هذا بقوله تعالى: ﴿ولدينا مزيد﴾. وكذا لا يخبر بها

---

[88]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تاج العروس واللسان لدن- ويقرب منه ما في بيتين في حماسة الظرفاء ص201 للحارث بن حبيب وهما :

ألا هل شباب يشترى بمشيب   يدل عليه الحارث بن حبيب

فمن لسواد الرأس بعد بياضه   ومن لاعتدال الظهر بعد دبيب

عن اسم عين بعيد، فلا يقال: "لديّ مال" إلا إذا كان حاضرا، بخلاف "عند" فإنها تكون خبرا عنهما.

قوله في الطرة: "لدي مال بالبصرة" أي بالنسبة للناظم ومن نقل عنه، وإلا فإن معرفة البعد في المثال المذكور متوقفة على علم مكان المتكلم.

وغالِبًا أَلِفُها يًا انقَلَبْ مَعْ مُضْمَر وفي إلَى عَلَى غَلَبْ

أي الغالب في ألف "لدى" إذا أضيفت لضمير أن تقلب ياء، وتسلم مع الظاهر، نحو: ﴿إذ القلوب لدى الحناجر﴾ ومن غير الغالب قلبها مع الظاهر، فيقال: "لدي زيد"، وأنشد الفراء:[89]

باتت تشيم لدي هرون من حضن آلا يضيء إذا ما مزنه ركدا

وإقرارها مع المضمر.

وكذلك في الغالب ومقابله "إلى" و"على" الجارتين مع جر الظاهر والضمير، ومن غير الغالب في الجميع قوله: [90]

إلاكم يا خزاعة لا إلا نا عزا الناس الضراعة والهوانا

ولو برئت نفوسكم علمتم بأن دواء دائكم لدانا

وذلكم إذا واثقتمونا على أن اعتمادكم علانا

لَدُنْ تَجِي لأوَّلِ الزمانِ كَما تَجِي لأوَّلِ المَكانِ

يعني أن "لدن" تجي لأول غاية زمان أو مكان، فالأول نحو: ما رأيته من لدن

---

[89] - البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب: 3/ 1453. و"حضن" بالتحريك جبل بأعلى نجد.

[90] - الأبيات من الوافر، وهي بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 146/2، والدرر: 96/3، وروايتهما خناعة وهو اسم قبيلة سموا باسم أبيهم وهو خناعة بن سعد من هذيل، ورواية الشرح في المساعد: 1/ 635

ظهر الخميس، والثاني نحو: ﴿**وَعَلَّمْنَاهُ** من لدنا علما﴾ أي من جهتنا ونحونا؛ قال الدماميني: فمسماها نفس الأول من الزمان والمكان، ولذا لم يقل: لابتداء الغاية، ومن ثم كانت اسما لا حرفا، بخلاف "من" و"منذ" و"مذ" فإنهن لنفس الابتداء لا لأول الشيء. كذا قيل، وفيه بحث. اهـ

ويجر ما يليها بالإضافة لفظا إن كان مفردا، قال: [91]

تنتهض الرعدة في ظهيري   من لدن الظهر إلى العصير

وكسرة النون في البيت يحتمل أن تكون إعرابا على لغة قيس الآتية، وأن تكون لالتقاء الساكنين وهي مبنية.

ويجر تقديرا إن كان جملة، قال: [92]

صريع غوان راقهن ورقنه   لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وكان القياس أن لا تضاف إلى الجمل لأن ذلك لا يوجد في غيرها من ظروف المكان إلا في "حيث". قاله أبو حيان

وهي مبنية لشبهها الحرف في لزومها استعمالا واحدا، وهو كونها مبدأ غاية، وامتناع الإخبار عنها وبها، بخلاف "عند" و"لدى" لعدم لزومهما ذلك، وقيل: "عند" لما هو حاصل أو في تقديره فيقال: "هذا عندي" وإن لم يكن حاصلا، و"لدن" للحاصل المتصل.

وقد نظم الشيخ عبد الودود رحمه الله الفوارق بينها وبين "عند"، فقال:

لدن كعند ولكن زادتَ انّ لها   معنى ابتداء وجرا غالبا بمن

وبالإضافة أحيانا إلى جمل   وبالبناء وقيس أعربت لدن

كذاك إفرادها من قبل غدوة مع   وقوعها فضلة لا غير فاستبن

---

[91]- الرجز، لرجل من طيء، انظر: العيني: 429/3، والدرر: 136/3

[92]- البيت من الطويل، وقائله: القطامي، انظر: خزانة الأدب: 188/3، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 1/ 455، والدرر: 137/3.

وقَلَّمـــا تَعْـــدَمُ مِـــنْ ويُوجَـــدُ لَـدَنْ لَـدِنْ لَـدْ لَـدْنِ لُـدْ لُـدْنَ لَـدُ

قوله: "وقلما تعدم من" يعني أنه قلما تعدم "لدن" الجر بـ"من"، كقوله: [93]

... ... لـدن غـدوة حـتى دنـت لغـروب

وقوله[94]

صـريع غـوان راقهـن ورقنـه لـدن شب حتى شاب سود الذوائب

ولم تقع في القرآن دونها، نحو: ﴿فهب لي من لدنك وليا يرثني﴾.

قوله: "ويوجد ..إلخ" يعني أنه يوجد في "لدن" لغات، منها: "لَدَنْ" بفتح اللام والدال وسكون النون، و"لَدِنْ" بكسر الدال، و"لَدْ" بفتح اللام وسكون الدال، و"لَدْنِ" بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، و"لُدْ" بضم اللام وسكون الدال، و"لُدْنَ" بضم اللام وسكون الدال وفتح النون كـ"قلن" خففوا العين وجعلوا حركة النون فتحة مبالغة في التخفيف. قاله الدماميني، وأصل الضبط المذكور للمصنف في الشرح، فلينظر ما مستند صاحب المساعد في ضبط هذه اللغة بفتح النون واللام وسكون الدال؟ و"لَدُ" بفتح اللام وضم الدال، وبقيت على الناظم "لُدْنِ" بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، وفي بعض نسخ التسهيل "لَتِ"، وعلق ابن عقيل في المساعد على صحتها كون اللغات عشرا. **قلت**: فإن صح ما تقدم عن المساعد من وجود "لَدْنَ "بفتح النون واللام وسكون الدال، كانت اللغات إحدى عشرة.

وأَعْـرِبِ الأُولَـى ونَقْصَـها اجْبُـرِ بِنُونِهـا مُـضافَةً لِمُـضْمَرِ

أي وأعرب الأولى – وهي "لدن" بالصيغة المشهورة مثل عضد – في لغة قيس وربيعة،

93- صدره : وما زال مهري مزجر الكلب منهم ، البيت من الطويل ، صرح العيني بأنه لم يقف على قائله 492/3 ولم ينسبه الأزهري في التصريح 46/2 ونسبه في الدرر لأبي سفيان ، قال: وقبله:

فلـو شـئت أبجتـني كميـت طمـرة ولم أجعـل النعمـاء لابـن شـعوب

. الدرر 3 /138 -139

94- تقدم قريبا.

وبها قرأ أبو بكر عن عاصم: ﴿من لدنه﴾ بكسر النون وإسكان الدال مشمة الضم، والأصل من "لدنه" بضم الدال. قال الدماميني: نقل بعضهم عن الفارسي أن الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست إعرابا بل هي لالتقاء الساكنين، وذلك أنه سكن الدال كما أسكنت الباء من سبع، والنون ساكنة، فالتقى ساكنان.

وحكى أبو حاتم "من لدُنِه" بضم الدال وكسر النون، وتقول في النصب "لدنه" بفتح النون، والدال مضمومة أو ساكنة مشمة الضم.

وقد تقدم أنه يحتمل أن يكون من هذه اللغة قول الراجز: (من لدن الظهر إلى العصير).

قول الناظم: "ونقصها اجبر ..إلخ" أي تجبر المنقوصة مضافة لمضمر، فلا يقال في "لد": "لدك"، ولا "من لده" ولا "من لدِي" بحذف النون، بل تثبت النون نحو: من لدنك. قاله سيبويه، ولقائل أن يقول: إنها لا تضاف إلا تامة.

قال الرضي: ومَن حذف نون "لدن" لم يجوز حذفها مع الإضافة، فلا يقول: "من لده" بل "من لدنه".

وفي بعض النسخ بدل البيت:

ولـــــدن اعـــــربنّ والمنقوصـــــه   بـــالجبر قبـــل مضـــمر مخصوصـــه

وإنّمـــا تَقَـــعُ إذْ عَلَـــى المُـــضِي   إضـــافةُ الحِـــينِ لَهـــا قـــدِ ارْتُـــضِي

أي ومن الظروف المبنية لا للتركيب، بل لافتقارها إلى جملة، ولوضعها على حرفين، أي للشبه الافتقاري والوضعي،"إذ" للوقت الماضي غالبا، ملازمة للظرفية، فلا تخرج عنها إلا أن يضاف إليها زمان، إما مخصص لها لأنها لمطلق الماضي كيوم وساعة، فتقول: "يومئذ" و"ساعتئذ"، أو مرادف لها في الدلالة على زمن مطلق كحين، فتقول: "حينئذ"، وكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية.

ومن أدلة اسميتها: الإخبار بها مع دخولها على الفعل في نحو: "قدوم زيد إذ قدم عمرو"، وإبدالها من الاسم الصريح نحو: "رأيتك أمس إذ جئتك"، وتنوينها في غير ترنم نحو: ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾، وقال:[95]

نهيتك عن طلابك أم عمرو   بعاقبة وأنت إذ صحيح

والإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ...﴾ الآية.

وغوالبها أربعة: اسميتها، وظرفيتها، ووقوعها على المضي، وملازمتها للإضافة إلى الجمل.

وافْعَلْ بِها وباغِتًا وعَلِّلِ   حَرْفًا بِها ودُونَ بَيْنا فاحظُلِ

مَجِيئَها مُباغِتًا وبَيْنَما   بَيْنا الزمانِيةَ قِدْمًا لَزِما

قوله: "وافعل بها" أي تقع "إذ" مفعولا به، نحو: ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾، وهو كثير في التنزيل في أوائل القصص نحو: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأٓدَمَ﴾، ﴿وإذ فرقنا بكم البحر﴾، ويقدرون فيه "اذكر"، ولم يجعلوه مفعولا فيه لأن المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه فيتعين أن يكون مفعولا به.

وذهب إلى وقوعها كذلك جماعة منهم الأخفش والزجاج خلافا للجمهور، وقد تقع بدلا من المفعول به، نحو: ﴿واذكر فِي ٱلْكِتَٰبِ مريم إذ انتبذت من أهلها ...﴾ الآية، فهي هنا بدل اشتمال على حد قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عن الشهر الحرام قتال فيه﴾، قال أبو حيان: والذي أراه عدم جواز استعمالها مفعولا به، لفقد نحو: "أحببت إذ قدم زيد" و"كرهت إذ قدم"، وتخريج ما يوهم ذلك كالآية أن تكون ظرفا لمفعول محذوف مدلول عليه بالمعنى، أي "واذكر حالتكم"، و"اذكر شأن أو قصة مريم"، بدليل وجود ذلك

---

[95]- البيت من الوافر، وقائله: أبو ذؤيب الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 1/ 181، وخزانة الأدب: 147/3، والشاهد فيه: قوله: وأنت إذ بتنوين إذْ وذلك دليل اسميتها، وقوله: بعاقبة، يذكر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء الأمر فيقول: دفعتك عن هذه المرأة بعاقبة أي بآخر ما وصيتك به. وفي رواية: "بعافية" أي حال كونك متلبسا بها.

مصرحا به في قوله تعالى: ﴿واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء ...﴾ الآية، فيحمل المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول على ما صرح به، لتجري المحالّ على سنن واحد. قال: وهذا أولى من إثبات حكم كلي بمحتمل بل بمرجوح.

ولا تقع "إذ" فاعلا ولا مبتدأ، فلا يقال: "حضر إذ جاء زيد" أي وقت مجيئه، ولا "إذ جاء زيد مبارك" أي وقت مجيئه مبارك.

قوله: "وباغتا وعلل ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في قوله: "باغتا"، أي تأتي "إذ" كذلك للمباغتة أي المفاجأة وللتعليل، حال كونها حرفا في الحالتين على الأصح، أما التعليل فقد حكى الشلوبين عن بعض المتأخرين أنها تستعمل لمجرد السبب معراة من الظرفية، وأنه نسبه لسيبويه، كقوله في "أما أنت منطلقا" أن "أن" بمعنى "إذ"، واستدل بقوله تعالى ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾، ورد عليه الشلوبين بأن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج عن الظرفية، قال: وكلامُ سيبويه لا دليل فيه على ما ذكروا، وإنما مراده أنها بمعناها في السببية لا غير، وأول الآية على حذف عامل "إذ"، والتقدير: "ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب وجب لكم ذلك إذ ظلمتم"، فـ"إذ" ظرف ماض فيه معنى التسبب. قال ناظر الجيش: ولا يخفى بعد هذا التخريج. واستدل أيضا المصنف بقوله تعالى: ﴿وإذ اعتزلتموهم﴾، و﴿وإذ لم يهتدوا به﴾، وبقول الشاعر[96]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقال: إن سيبويه أشار إليه. قال ناظر الجيش: ولم يظهر لي قول الشلوبين أن كلام سيبويه لا دليل فيه بل كلام سيبويه ظاهر الدلالة على ما ساقه المصنف له، والحق الوقوف معه إلى أن يؤتى لسيبويه بنص آخر يقتضي مخالفة ما ذكره في هذا الموضع، فحينئذ يجب الانقياد له.

96- تقدم الكلام عليه في النواسخ.

وأما المباغتة فنحو: "بينا أنا كذلك إذ جاء زيد"، فهذا لما يوافقه ويهجم عليه. قاله سيبويه، ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه: "بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل"[97].

ولا تأتي "إذ" للمباغتة إلا بعد "بينا" و"بينما"، وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة خلافا لبعضهم، قال المصنف في الشرح: والمختار عندي الحكم بحرفيتها، وهو ما ذهب إليه أبو علي في أحد قوليه. قال أبو حيان: والذي نختاره نحن خلاف قوله، وأنها ظرف زمان على حالها التي استقرت لها، ولا نخرجها إلى الزيادة ولا إلى الحرفية ولا إلى كونها ظرف مكان، لأنه يمكن إقرارها ظرف زمان.اهـ قال ناظر الجيش بعد نقله: ولم أر في كلامه دليلا على هذه الدعوى.

وترك "إذ" بعد "بينا" و"بينما" أقيس من ذكرها معهما، نحو: "بينا أو بينما زيد قائم قام عمرو"، وذلك لاستفادة المعنى دونها ولوضوح العامل في "بينا" و"بينما" وهو ما يشبه الجواب كما سيأتي، وكلاهما عربي لكن الكثير الفصيح أن لا يؤتى بها.

فمثال تركها بعد "بينا" قوله: [98]

فبينا نحن نرقبه أتانا معلق وفضة وزناد راع

والوفضة: الجعبة. وقوله: [99]

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

أي "بينا هو". ومثال ذكرها بعدها قوله: [100]

97- أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، وهو الحديث الأول.

98- البيت من الوافر، أنشده سيبويه في الكتاب، ولم ينسبه السيرافي: 1/ 378، ولا الأعلم: 137/1.، وأنشده ابن هشام في المغني على أن تعيين كون الجملة اسمية أو فعلية متوقف على بينا والشاهد فيه هنا: ترك إذْ الفجائية بعد بينا . والشعر نسبه الزمخشري وابن خلف إلى رجل من قيس عيلان، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 798/2، وشرح شواهد المغني، للبغدادي: 172/6.

99- تقدم الكلام عليه في الضمائر.

100- البيت من الطويل وهو لامرأة بحمى ضرية لم تسم ، أمالي القالي ص533

وكنـــت كفـــيء الغصـــن بينـــا يظلـــني ويعجبــــني إذ زعزعتــــه الأعاصــــر

ومثال تركها بعد "بينما" قوله: [101]

بينمـــا نحـــن مـــن بلاكـــث بالقـــ ـــاع ســـراعا والعـــيس تهـــوي هويـــا

خطـرت خطـرة علـى القلـب مـن ذكـ راك وهنـــا فمـــا اســـتطعت مضـــيا

ومثال ذكرها بعدها قوله: [102]

بينمــــا نحــــن بــــالأراك معــــا إذ أتــــى راكــــب علــــى جملــــه

وقوله: [103]

اســـتقدر الله خـــيرا وارضـــين بـــه فبينمـــا العســـر إذ دارت مياســـير

وإذا لم تذكر فناصب "بينا" و"بينما" هو ما يشبه الجواب، أي الفعل الذي تدخل عليه "إذ" لو وجدت، قال أبو حيان: وبعضهم يطلق عليه جوابا، وليس بجيد لأن ذلك ليس بشرط، ولو كان شرطا لم يسغ أن يعمل فيه الجواب.اهـ وأما إذا ذكرت فكذلك إن قلنا إن "إذ" زائدة، وإلا فهو فعل محذوف يفسره ما بعد "إذ"، فالعامل في "بينا وبينما زيد قائم إذ قام عمرو": "قام" محذوفة. قاله ابن جني، وذلك لأنه لا يمكن أن يعمل ما بعد "إذ" في ما قبلها سواء كانت حرفا أو ظرفا، أما الحرفية فلأن المفاجأة لا يعمل تاليها في متلوها، وأما الظرفية فلإضافتها إلى ما بعدها، والمضاف لا يعمل في ما قبله، فمن ثم نصبوهما بمقدر مفسر بمذكور بعد "إذ". قاله أبو حيان

وأما العامل حينئذ في "إذ" فقال ابن جني: العامل فيها الفعل الذي بعدها

101- البيتان من الخفيف، وقائلهما: أبو بكر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة، وبعدهما:

قلـت لبيـك إذ دعـاني لـك الشـو ق وللحــــاديين حثـــا المطيـــا

بلاكث: اسم ماء، والقاع: بطن الأرض. انظر: شرح الحماسة للأعلم: 2/ 860.

102- البيت من الرمل محذوف، وقائله: جميل بن معمر، انظر: خزانة الأدب: 199/4.

103- البيت من البسيط، وقائله: عثير بن لبيد، وقيل: حريث بن جبلة، وله قصة غريبة، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 1/ 244. وشرحها للبغدادي: 2/ 168، والدرر: 100/3.

لأنها غير مضافة إليه، وهذا دليل ابن جني على جعلها للمفاجأة ولم يجعلها ظرفا، وأما الشلوبين فإنه حكم بإضافتها إلى الجملة بعدها، وإذا كان كذلك امتنع عمل الفعل الذي بعدها فيها كما امتنع عمله في "بينا" و"بينما"، والذي يفهم من كلامه أن عامل "بينا" ما يفهم من معنى الكلام، و"إذ" بدل من "بينا"، أي حين أنا كذلك حين جاء زيد وافقت مجيء زيد. انظر شرح ناظر الجيش

وقيل: "بينا" خبر، وتقديره في "بينا أنا قائم إذ جاء عمرو": "بين أوقات قيامي مجيء عمرو"، ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بـ"جاء عمرو"، وقيل: مبتدأ و"إذ" خبره، والمعنى: "حين أنا قائم حين جاء عمرو". حكى القولين في المغني

قوله: "وبينما بينا ..إلخ" أي تلزم "بينا" و"بينما" الظرفية الزمانية، وقوله: "قدما" مجرد تتميم. وأصل "بين" المكان بمعنى "وسط"، فلما لحقتها ما والألف صارت للزمان، وليست "بينا" محذوفة من "بينما"، ولا ألفها للتأنيث خلافا لزاعم ذينك، بل ألفها للإشباع.

أَضِفْهُما لِجُمْلَةٍ بَيْنَا أَضِفْ لِمَصْدَرٍ لا بَيْنَمَا كَذا أُلِفْ

أي أضف "بينما" و"بينا" لجملة، إما اسمية، كقوله: (بينما نحن بالأراك ...إلخ)، وإما فعلية كقوله: [104]

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

وليس هذا على إضمار مبتدإ، أي "فبينا نحن نسوس" خلافا لبعضهم لكثرة وجوده، فموضع الجملة بعدهما خفض بالإضافة، وقيل: هما مضافان إلى مقدر مضاف إلى الجملة، أي "بينا أوقات زيد قائم"، لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولأن "بين" تقع على أكثر من واحد فلا بد من اثنين فما فوقهما، ورد هذا القول بأن العرب لا تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه إلا في المفردات، وأما القول بأن "بينا"

104- البيت من الطويل، وقائله: حرقة بنت النعمان بن المنذر، وبعده:

فأف لدنيا لا يدوم نعيمها تقلب تارات بنا وتصرف

انظر: خزانة الأدب: 178/3، والدرر: 3/ 119.

إنما تضاف إلى شيئين فصاعدا، فيجاب بأنها قد تضاف إلى الواحد المتجزئ كالمصدر نحو: "بينا قيام زيد". انظر التذييل والتكميل وقيل: ليستا مضافتين لأن "ما" والألف كافتان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب؛ وقيل "ما" كافة لا الألف.

وقد تضاف "بينا" لمصدر، كقوله: [105]

بينا تعانقه الكماة وروغه يوما أتيح له كمي سلفع

روي بخفض "تعانق" بالإضافة، وروي أيضا برفعه على الابتداء والخبر محذوف. والذي وقع في شعر أبي ذؤيب "تعنقه" بدون ألف، قيل: وهو الصواب لأن "تعانق" لا يتعدى إلى مفعول.

ولا تضاف إلى جثة، فلا يجوز في الجثة بعدها إلا الرفع، والسبب في أن "بينا" لا تضاف إلا إلى جملة أو مفرد مصدر: استدعاؤها جوابا، فاستدعت ما يعطي معنى الفعل، وهو الجملة والمصدر.

والصحيح أن "بينما" لا تضاف لمصدر إذ لم يسمع، وأجازه بعضهم.

تنبيه: قد يحذف الخبر الذي للمبتدإ في هذا الباب لدلالة المعنى عليه، كقوله: (فبينما العسر إذ دارت مياسير). قاله أبو حيان

إذا لِلاسْتِقْبالِ والشَرْطِ وقَدْ تَجِي كَإذْ وكَإذا إذْ قَدْ وَرَدْ

قوله: "إذا للاستقبال والشرط" يعني أن "إذا" للزمان المستقبل، نحو: ﴿إذا جاء نصر الله ...﴾ الآية، ويدل على اسميتها: الإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: "القيام إذا طلعت الشمس"، وإبدالها من اسم صريح نحو: "أجيئك غدا إذا طلعت الشمس" كما للمصنف في الشرح هنا، وإن اقتصر على عكسه في بيانه لما يعتبر به الاسم، لكن نبه عليه ناظر الجيش هناك ناقلا عن المصنف هنا.

وتتضمن معنى الشرط، ولذا تجاب بالفاء نحو: ﴿فسبح بحمد ربك﴾، وقد تخلو

---

[105]- البيت من الكامل، وقائله: أبو ذؤيب الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 1/ 37.

من تضمن معنى الشرط، فتكون لمجرد الظرفية في المستقبل، نحو: ﴿والليل إذا يغشى﴾، وذلك لأنها لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا كما في "آتيك إذا أتيتني"، فيكون التقدير: "إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم، أقسمت" وهو ممنوع، لأن الجواب خبري فلا يدل عليه الإنشاء، لتباين حقيقتيهما. لكن بقي الكلام في العامل في الظرف ما هو؟ قال ناظر الجيش: لم أر في كلام المصنف ولا في كلام الشيخ – يعني أبا حيان – تعرضا لذكره، وقال أبو البقاء: العامل فيه فعل القسم المحذوف والتقدير: "أقسم بالنجم وقت هويه"، وما قاله غير ظاهر فإن وقت هويه مستقبل لأن "إذا" هي الدال عليه وهي للاستقبال، والفعل المضارع يتعين استقباله بعمله في ظرف مستقبل، فيلزم استقبال "أقسم" وهو فعل إنشائي لا محالة، وقد عرفت أن وجود معنى ما هو كذلك يجب أن يكون مقارنا لوجود لفظه، والذي يظهر أن يكون الظرف المذكور في موضع الحال فيكون العامل فيه إذ ذاك محذوفا، والتقدير: أقسم بالنجم كائنا وقت هويه.اهـ المراد منه

قوله: "وقد تجي كإذ ..إلخ" أي وربما وقعت موقع "إذ" نحو: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ...﴾ الآية، ﴿وإذا رأوا **تِجَـٰرَةً** أو لهوا انفضوا إليها﴾. وربما وقعت "إذ" موقع "إذا" نحو: ﴿فسوف يعلمون * **إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ**﴾، ﴿إذ قال الله **يَـٰعِيسَى** ابن مريم﴾ فـ"إذ" بدل من "يوم يجمع الله الرسل" وهو مستقبل، والصحيح عند المغاربة خلاف ما ذكر، فلا تقع "إذ" موقع "إذا" ولا "إذا" موقعها، بل وقوع "إذ" بعد المضارع صارف له للمضي، ووقوع "إذا" بعد الماضي صارف له للاستقبال، والتأويل متطرق إلى جميع ما استدل به من مجيء "إذ" كـ"إذا" وعكسه، فالتأويل في الآية الأولى حكاية حالهم حين ابتدأوا في الفعل، فالمحل حينئذ محل "إذا" لا "إذ"، وفي الثانية – وهي آية الجمعة – حكاية ما كانوا عليه مما هو شأنهم من أنهم كانوا إذا رأوا تجارة ..إلخ، والتأويل في الأخيرتين تنزيل الواجب الواقع منزلة ما وقع.

وافْعَلْ بِها بِقِلَّةٍ وانخَفَضَتْ   أيْضا بِحتّى وابتِداً قدْ وَقَعَتْ

قوله: "وافعل بها بقلة" أي وقد تخرج "إذا" عن الظرفية، فتكون مفعولا به كقوله ﷺ

لعائشة رضي الله عنها: "إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبى"[106]، وأول بحذف مفعول "أعلم" لدلالة المعنى عليه، فتكون ظرفا على بابها والتقدير: "إني لأعلم حالك معي إذا كنت راضية"،كما نصبت "إذ" بالحديث في قوله تعالى: ﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه ...﴾ الآية.

قوله: "وانخفضت أيضا بحتى" أي وربما جرت بـ"حتى"كقوله تعالى: ﴿حتى إذا **جَآءُوهَا**﴾، ودخول "حتى" على الجملة المصدرة بـ"إذا" الشرطية كثير في القرآن وكلام العرب، وجوز الزمخشري فيها أن تكون جارة لـ"إذا" بمعنى الوقت، وتبعه المصنف، قال ابن مالك: انفردت "إذا" بدخول "حتى" الجارة، كما انفردت "إذ" بلحاق التنوين، فهي عندهما خارجة عن الظرفية صائرة مع تاليها في حيز المفرد، وليس هناك إذ ذاك جملة شرطية مستدعية جوابا، لصيرورتها حينئذ وما بعدها غاية لما قبلها معمولة له. وجوز الزمخشري أيضا أن تكون "حتى" حرف ابتداء، فتبقى "إذا" على هذا على ما استقر لها من الظرفية، وقال أبو البقاء: هي هنا مفيدة معنى الغاية ولا عمل لها في "إذا"، بل "إذا" في موضع نصب بجوابها، وتقدير الغاية على ما ذكره الزمخشري والمصنف: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا﴾ إلى وقت مجيئهم لها، وقوله: "فتحت" استيناف بياني، أي جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: "ما جرى إذ ذاك" فقيل: ﴿فتحت**أَبْوَٰبُهَا**﴾، وعلى ما ذكره أبو البقاء تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتبا على الشرط، والتقدير المعنوي: "إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق".

قوله: "وابتدا قد وقعت" أي وقد وقعت "إذا" مبتدأ، فقد أعرب ابن جني: "إذا وقعت" في قراءة من نصب ﴿خافضة رافعة﴾ مبتدأ، و"إذا رجت" خبره، و"ليس لوقعتها" و"خافضة" و"رافعة" أحوال ثلاثة، والتقدير: "وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة لقوم رافعة لآخرين وقت رج الأرض"، قال المصنف: وهو صحيح، وما قاله غير متعين،

---

[106]- الحديث أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصلاة رقم: 6285.

إذ يجوز كونها باقية على ظرفيتها، و"إذا" الثانية بدل منها، والجواب محذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، مقدرا قبل "وكنتم" أي انقسمتم أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة، أو بعده أي عرفتم منازلكم؛ أو الجواب: وكنتم أزواجا على زيادة الواو كما في "وفتحت أبوابها"؛ أو الجواب "فأصحاب الميمنة" وما بعده، أي "فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم، وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم"، وهذا أقوى الاحتمالات لعدم الحذف.

وخالف الجمهور في الجميع فأولوا الحديث والآيتين بما تقدم من احتمال بقاء "إذا" على ظرفيتها.

تنبيه: إنما قيد تخريج ابن جني السابق بقراءة من نصب "خافضة رافعة" لأنه في قراءة مَن رفعهما – وهي القراءة المشهورة – لا يحتاج إلى ذلك التخريج بل تبقى "إذا" على ظرفيتها، وتنتصب إما بـ"ليس" كقولك: "يوم الجمعة ليس لي شغل"، أو بـ"خافضة رافعة" أي إذا وقعت خفضت أو رفعت، أو بمحذوف دل عليه "ليس لوقعتها كاذبة" أي إذا وقعت لم تكذب؛ و"خافضة رافعة" خبر مبتدإ محذوف أي هي خافضة قوما رافعة آخرين. انظر الدماميني والشمني

وباغِتًا حرْفًا بِها لِلابْتِدا وبَعْدَ بَيْنا بَيْنَما قدْ وُجِدا

قوله: "وباغتا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن "إذا" تأتي للمفاجأة، نحو: خرجت فإذا الأسد، ولا تحتاج لجواب لعدم تضمنها الشرط، ولا تقع إلا بين جملتين وذلك لدلالتها على فجأة ما بعدها لما قبلها فلا بد من تقدم شيء قبلها، ومعناها الحال لا الاستقبال أي أن ما بعدها حال مع ما قبلها كما أشار إليه الشمني، وإن كانا ماضيين نحو: "خرجت أمس فإذا الأسد". قاله الأمير، والأكثر التوافق قال سيبويه: وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها. قال الفراء: وقد يتراخى كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون﴾، والفاء في "فإذا الأسد" ونحوه زائدة لازمة عند المازني، عاطفة عند أبي بكر مبرمان، داخلة على حد دخولها في جواب الشرط عند الزجاج.

قوله: "للابتدا" أي فلا يليها إلا جملة ذات مبتدإ، وقيل: تدخل على الفعل مطلقا، وقيل إن اقترن بقد، لأمن اللبس بينها وبين الشرطية.

قوله: "حرفا" أي وهي في هذه الحالة حرف في قول الأخفش والكوفيين، بدليل وقوعها رابطة نحو: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾، فلو كانت ظرفا لزم اقتران الجملة بالفاء، وبدليل كسر همز "إن" بعدها، كما في قوله:[107]

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم

والظروف – أي غير المضافة للجمل – لا تقع "إنّ" مكسورة بعدها بل يجب الفتح نحو: "عندي أنك فاضل"، والقائل باسميتها يقول: التقدير في "خرجت فإذا إن زيدا منطلق": "فإذا انطلاق زيد إنه منطلق"، فتكون خبر مبتدإ محذوف، فهي معمولة لكون مقدر، والجملة من "إن" وخبرها مفسرة لمحذوف.

ويرجح حرفيتها نحو: "خرجت فإذا إن زيدا بالباب"، لأن "إن" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها، ولذا اختاره ابن مالك واستدل عليه في الشرح بثمانية أوجه، لكن ناقشه أبو حيان في جميعها، حتى إنه عارض قوله بعد سرد أدلته: "فثبت الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الاسمية" قائلا: "فثبت الاعتراف بالاسمية وانتفاء الحرفية"، لكن أعرض تلميذه ناظر الجيش عن ذكر هذه المناقشات معتذرا بخشية الإطالة، ومنبها على أنه ليس تحته فائدة يخشى فواتها. وقال المبرد: إنها ظرف مكان، وهو مذهب الفارسي وأبي الفتح ونسب لسيبويه، وقال الزجاج والرياشي – وهو ظاهر كلام سيبويه – إنها ظرف زمان، ونسب للمبرد أيضا واختاره الشلوبين، إبقاء لها على ما استقر لها، واختار هذا القول أيضا الزمخشري، قال في المغني: وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى:﴿ ثم إذا دعاكم دعوة ...﴾ الآية: إن التقدير: "إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت"، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها الخبر المذكور في نحو: "خرجت فإذا زيد جالس"، أو المقدر في نحو: "فإذا الأسد" أي مقبل.

---

[107] – البيت من الطويل، وهو من شواهد الكتاب. قال سيبويه: سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت: 144/3، ونص البغدادي في الخزانة على أنه من الخمسين، والدليل فيه: كسر همز إن بعد إذا في قوله: "إذا إنه".

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحا به نحو: ﴿فإذا هي حية تسعى﴾، ﴿فإذا هم خَٰمِدُونَ﴾، وإذا قيل: "خرجت فإذا الأسد" صح كونها عند المبرد خبرا أي فبالحضرة الأسد، ولم يصح عند الزجاج لأنها ظرف زمان و"زيد" جثة، إلا أن يقدر مضاف أي في الزمان حضور زيد، ولا عند الأخفش القائل بحرفيتها. وللدماميني هنا بحث فليراجع فيه.

وغوالب "إذا" خمسة، جمعتها في قولي:

اسمية ظرفية شرطية وإضافة للفعل واستقبال

قوله: "وبعد بينا ..إلخ" أي وقد تقع بعد "بينا" و"بينما"، كقول الشاعر: [108]

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

وقوله: [109]

فبينما المرء في الأحياء مغتبط إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير

وقوله: [110]

بينما المرء في فنون الأماني فإذا رائد المنون مواف

وأشعر قول الناظم: "قد وجدا" بقلة ذلك، قال الأصمعي: "إذ" و"إذا" في جواب "بينا" و"بينما" لم يأت عن فصيح لكثرة مجيء جوابها بدونها، لكن رد قوله الرضي بأن الأكثرية تقتضي أنه أفصح، وهذا لا ينافي أن غيره فصيح أيضا، كيف وقد سمع ذلك من كلام البلغاء؟

وجيءْ بِالآن مَبْنِياً ويَغْلِبُ مَجِيئُهُ ظرْفاً ونَزْرًا يُعْرَبُ
وكَوْنُهُ لِحاضِرِ الجَمِيعِ والبَعْضِ واجِبٌ لَدى الجَمِيعِ

108- تقدم الكلام عليه.

109- البيت من البسيط، وقائله: عثير بن لبيد وقيل حريث بن جبلة، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 244/1، وللبغدادي: 166/2.

110- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 143/2

قوله: "وجئ بالآن" بنقل حركة الهمزة، "مبنيا" بتخفيف الياء للضرورة، والواو في قوله: "والبعض" بمعنى "أو". يعني أن "الآن" من الظروف المبنية غالبا، وإنما بني لتضمنه معنى حرف الإشارة، لأن معنى الآن: هذا الوقت قاله الزجاج، ورده الرضي بأن عامة الأعلام هكذا؛ أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، فلا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين وزمان، ورده أبو حيان بلزوم بناء كل اسم كذلك، والأظهر عندي في رده كون ذلك أثرا للبناء فيلزم على جعله سببا فيه الدور وهو محذور؛ وقيل لتضمنه معنى "أل" غير التي فيه كـ"أمس" قاله أبو علي، ورده المصنف بأن تضمين اسم معنى حرف اختصار ينافي زيادة ما لا يعتد به. قال: هذا مع كون الزائد غير المضمن معناه، فكيف إذا كان إياه؟ وذهب الفراء إلى أنه مبني لأنه نقل من فعل ماض فبقي على بنائه، وسيأتي ذكر مذهبه إن شاء الله تعالى.

قوله: "ويغلب مجيئه ظرفا" أي وتغلب عليه الظرفية وليست لازمة، ومن غير الغالب خروجه عنها كقوله ﷺ – وقد سمع وجْبة – "هذا حجر رمي به منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار فالآن حين انتهى إلى قعرها" [111]، فـ"الآن" هنا في موضع رفع مبتدأ و"حين" خبره، وبني لتصدير الجملة بالماضي، وقال الشاعر: [112]

فإلى الآن لا يبين ارعواء ... لك بعد المشيب هذا التصابي

قوله: "ونزرا يعرب" عبارة التسهيل: "ويعرب على رأي"، واحتج قائله بقوله: [113]

كأنهما م الآن لم يتغيرا ... وقد مر للدارين من بعدنا عصر

أي "من الآن"، فحذف النون لالتقاء الساكنين، ويحتمل كون الكسرة للبناء، كـ"شتان" يبنى على الفتح والكسر إلا أن الفتح أشهر. قاله المصنف، ولكن نظّر فيه الدماميني، قال ابن زكري: ووجهه أي النظر ظاهر.

111- أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رقم: 7167.
112- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة، في الدرر: 105/3.
113- البيت من الطويل، وقائله: أبو صخر الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 2/ 957.

وقال السيوطي في الهمع: والمختار عندي القول بإعرابه لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية وإن دخلته "من" جُر؛ وخروجه عن الظرفية غير ثابت، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة. أي من احتمال كونه مرويا بالمعنى.

قال: وفي شرح الألفية لابن الصائغ أن الذي قال بأن أصله "أوان" يقول بإعرابه كما أن أوانا معرب.

وليس منقولا من فعل خلافا للفراء في زعمه أنه منقول من "آن" بمعنى حان، وبقيت فتحته كما بقيت في "أنهاكم عن قيل وقال"[114] و"مِن شب إلى دب"[115]، ورد بدخول "أل" عليه ولا تدخل على ما ذكر، ولو كان مثل المذكور لاشتهر إعرابه وبناؤه كما اشتهرا في ذلك.

وذكروا أن ألفه مقلوبة عن واو لقولهم في معناه الأوان، وقيل: عن ياء من "آن يئين" قرب. قال ناظر الجيش: وفي ذلك نظر، لأن هذه الكلمة مبنية فلا مدخل للتصرف فيها، وقد علم من قواعد التصريف أن الألف في الحروف والكلمات المبنية محكوم لها بالأصالة.

قول الناظم: "وكونه لحاضر ..إلخ" أي وكون الآن ظرفا لمظروف حاضر جميعه أو بعضه، واجب عند جميع العرب؛ يعني أن "الآن" اسم موضوع للزمن الحاضر كلا، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به، نحو قولك: "العبد بعتكه" قاصدا إنشاء البيع، أو حاضر البعض، كقوله تعالى:﴿ ٱلْـَٰٔنَ خفف الله عنكم﴾ وقوله تعالى: ﴿فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا﴾، وكقول النبي ﷺ: تصدقوا فيوشك الرجل أن يمشي بصدقته، فيقول الذي أعطيها: لو جئتني بالأمس لأخذتها، وأما الآن فلا حاجة لي بها"[116]،

---

[114]- الحديث في كنز العمال رقم: 449.

[115]- يقال: "أعييتني من شب إلى دب" وهو مثل يضرب لمن يكون في أمر عظيم غير مرضي فيمتد فيه أو يأتي بما هو أعظم منه، أي من لدن كنت شاباً إلى أن دببت على العصا. مجمع الأمثال 7/2

[116]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة رقم: 1411.

وكقول الشاعر: [117]

فـــإني لســـت خـــاذلكم ولكـــن سأســـعى الآن إذ بلغـــت إناهـــا

قلت: ولينظر في قول سلطان المغرب مولاي عبد الحفيظ العلوي رحمه الله في القول المختار هنا ما نصه: وههنا اضطرب كلام الدماميني وصاحب الطرر، فلا معول على كلامهما. فإني لم أقف لهما في هذه المسألة على اضطراب. والله تعالى أعلم

وحَيـــــثُ ثَلّثَنّهـــــا وانقَلَبـــــا واوًا قَلِـــــيلا ياؤهـــــا وأُعْرِبـــــا

وقـــدْ تَصَـــرَّفُ وربّمـــا وُجِـــدْ كبَـــيْنَ لِلوقـــتِ وضـــعْفَه اعْتَقِـــدْ

"حيث" ظرف نادر التصرف، مبني لتضمنه معنى حرف الشرط إن كانت للشرط، نحو: "حيثما تكن أكن"، ولشبهها الحرف في الافتقار والإبهام إذ لا تستعمل إلا مضافة إن لم تكن للشرط، وقد ذكر أبو حيان أن شرط الجملة التي تضاف لها كونها خبرية، اسمية أو فعلية، مصدرة بماض أو مضارع، مثبتين أو منفيين بـ"لا" أو "لم". قال: وأما قوله: [118]

وإنـــي حيثمـــا يثـــني الهـــوى بصـــري مـــن حيـــث مـــا ســـلكوا أدنـــو فـــأنظور

فـ"ما" مصدرية على رأي من يجر بـ"حيث" المفرد، ومن لم يُجز ذلك قال: إنما جاز ذلك ضرورة، أو يجعل "ما" زائدة أي "من حيث سلكوا". وبنيت على حركة ليلا يلتقي ساكنان، وعلى الضم تشبيها لها بالغايات كـ"قبل" و"بعد" وسائر الجهات الست، فشبهت بها وهي مقطوعات عن الإضافة و"حيث" مضافة، لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، لعدم ظهور أثرها الذي هو الجر؛ وقد تفتح طلبا للتخفيف، وتكسر على أصل التقاء الساكنين، وهذا ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "وحيث ثلثنها"

قوله: "وانقلبا ..إلخ" أي وقد تخلف ياءها واو، كقوله: [119]

يـــا رب إن كنـــت لزيـــد ربـــا فابعـــث لـــه مـــن حـــوث شـــئت ركبـــا

---

[117]- البيت من الوافر، وقائله: عنترة بن شداد، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 402.

[118]- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 1/ 58، وقبله:

الله يعلـــم أنـــا في تلفتنـــا يـــوم الـــوداع إلى أحبابنـــا صـــور

[119]- الرجز لما أقف عليه.

وقوله: (120)

وأنـــني حيثمـــا يثـــني الهـــوى بصـــري مـــن حـــوث مـــا ســـلكوا أدنـــو فـــأنظور

قولــه: "وأعربــا" أي وتعــرب علــى لغــة فقعســية، حكــى ذلــك الكســائي، يقولـون: "جلسـت حيـث كنـت" بـالفتح، و"جئـت مـن حيـث جئـت" فيجرونها بـ"من" فصارت عندهم كـ"عند".

وندرت إضافتها لمفرد، كقوله: (121)

أمـــا تـــرى حيـــث ســـهيل طالعـــا نجمـــا يضـــيء كالشـــهاب لامعـــا

وقوله: (122)

ونطعـــنهم تحـــت الحبـــا بعـــد ضـــربهم ببـــيض المواضـــي حيـــث لي العمـــائم

في رواية الجر، وهو عند البصريين نادر لا يقاس عليه، قال الشمني: والأشهر بقاؤه على بنائه على الضم، لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

قوله: "وقد تصرف" أي وقد تصرف "حيث" نادرا، وجعل منه المصنف قوله: (123)

إن حيـــث اســـتقر مـــن أنـــت راجيـــ ـــــه حمـــى فيـــه عـــزة وأمـــان

120- تقدم قريبا.

121- الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني، للسيوطي، ص: 390، وخزانة الأدب: 155/3، والدرر: 124/4، وروايتهما كالشهاب ساطعا-، والشاهد فيه: إضافة حيث- للمفرد، في قوله: حيث سهيل- قال البغدادي: ولا يخفى أن إعراب هذا الشعر مشكل، والذي أراه أن الرؤية بصرية وحيث مفعول به لترى وسهيل مجرور بالإضافة، وطالعا حال من سهيل، ومجيئ الحال من المضاف إليه، وإن كان قليلا فقد ورد منه كثير في الشعر . قال تأبط شرا:

ســـلبت ســـلاحي بائســـا وشـــتمتني فيـــا خـــير مســـلوب ويـــا شـــر ســـالب

122- البيت من الطويل، وقد ذكر العيني أنه نسب للفرزدق، وليس في ديوانه: 3/ 387، وكذا في شرح شواهد المغني، للسيوطي: 389/1، وقال البغدادي في شرح شواهد المغني: إنه لا يعرف قائله: 143/3. وهو بلا نسبة في الدرر: 123/3، والشاهد فيه: إضافة حيث إلى المفرد من قوله: حيث لي العمائم.

123- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني، للبغدادي: 139/3.

فـ"حيث" اسم "إن" و"حمى" خبرها، وخطأه أبو حيان بأن كونها اسم "إن" فرع كونها مبتدأ، ولم يحفظ: "حيث فيه زيد فسيح" أي المكان الذي قعد فيه زيد فسيح، ولا حجة له في البيت لجواز تقدير "حيث" خبرا و"حمى" اسما. وصوب المرادي هذا الاحتمال، قال في المغني: فإن قيل: يؤدي إلى جعل المكان حالا في المكان، قلنا: هو بمنزلة: "إن في مكة دار زيد"، ونظيره في الزمان: "إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة". لكن قال ناظر الجيش: ولا أعرف كيف يتوجه الخطأ على المصنف؟ لأن الغرض أن تصرف "حيث" نادر، واتفق أن التصرف النادر الذي حصل لها هو أن وردت اسما لـ"إن"، فكيف يقال: إن هذا موقوف على ورودها مبتدأ وهي لا يتصرف فيها إلا بما سمع، ثم إن هذه الكلمة إذا ندر وقوعها اسما لـ"إن" فقد ندر وقوعها مبتدأ. قال: وأما تخريجه البيت فإنه ينافي مراد الشاعر لأن مقصوده أن يحكم على مكان من يرعاه الممدوح بأنه حمى فيه عزة وأمان، لا أن يحكم على حمى المذكور بأنه كائن حيث استقر من يرعاه الممدوح، وحاصله أن هذا التخريج يعكس النسبة المقصودة للشاعر من كلامه.

وكقوله: [124]

في حيث أودع جبريل رسالته ... وحيا إليه بتوفيق وإرشاد

وقوله: [125]

فشد ولم تفزع بيوت كثيرة ... لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم

وكقوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رِسَالَتَهُ﴾ على قول.

قوله: "وربما وجد ..إلخ" أي وربما وجد "حيث" للزمان عند الأخفش،

---

[124] - البيت من البسيط وقائله أبو عبد الله محمد بن أبي الخصال الغافقي الأندلسي من قصيدة مطلعها:

قلبي إلى طيبة ذو غلة صاد ... إلى البشير النذير الخاتم الهادي

الاكتفاء للكلاعي 83/2

[125] - البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى: 1/ 232، لم تفزع: لم تغث، أم قشعم: المنية أو الحرب.

واستدل بقوله:[126]

للفتى عقل يعيش به ... حيث تهدي ساقه قدمه

ورد باحتمال أنها باقية فيه للمكان، إذ المعنى: حيث مشى وتوجه. واستدل عليه ابن هشام في المغني بقوله: [127]

حيثما تستقم يقدر لك اللـ ... ـه نجاحا في غابر الأزمان

قال الدماميني: وفيه نظر أي لعدم القطع بكونها في البيت للزمان. قال الأمير: والحق أنه لا مانع من بقائها فيه للمكان. وقد تبع في ذلك الدماميني، لكن قال الشمني: مراد المصنف – يعني ابن هشام – أن "حيث" في البيت ظاهرة في الزمان، ونفي القطع لا ينافي ذلك.اهـ

وقد تعقب صاحب روض الحرون على الناظم في استشهاده بهذا البيت في الطرة، قائلا: إنه لم يذكره صاحب المساعد ولا الدماميني، وإن المصنف في التسهيل لم يذكر مجيء حيثما للزمان، قال فيه: "وحيثما وأينما وهما ظرفا مكان"، ثم نقل نحو ذلك عن الشلوبين وصاحب الصحاح، قال: فهؤلاء كلهم متضافرون على أن حيثما من ظروف المكان، إلا أن ابن هشام ذكر في مغنيه أنها تأتي للزمان واستدل بالبيت، قال الدماميني: وفيه نظر.اهـ من روض الحرون، وحاصله التنظير في مجيء "حيثما" الشرطية للزمان، وهو ظاهر.

قوله: "كبين" أي ومثل حيث "بين"في أنها قد تصرف وقد تكون للزمان، فهو من التشبيه لإفادة الاشتراك في حكم، نحو الحديث: "ساعة الجمعة بين جلوس الإمام على المنبر وانقضاء الصلاة"[128]، ونحو: ﴿ولقد تقطع بينكم﴾، ونحو: ﴿شَهَٰدَةُ بينكم﴾، ونحو: ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾، وكقولهم: هو بعيد بين المنكبين، نقي بين الحاجبين.

---

[126]- البيت من المديد، وقائله: طرفة بن العبد انظر: مختار الشعر الجاهلي: 1/ 337، وخزانة الأدب: 162/3.

[127]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد الكبرى للعيني: 4/ 429، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 1/ 391، وشرح شواهد المغني للبغدادي: 3/ 153.

[128]- لم أقف عليه بهذه الرواية، ومعناه في صحيح مسلم كتاب الجمعة

ومنه قول الشاعر: [129]

يـــديروني عـــن ســـالم وأديـــرهم وجلـــدة بـــين العـــين والأنـــف ســـالم

قوله: "وضعفه اعتقد" أي واعتقد ضعف مجيء "حيث" و"بين" ظرف زمان، وخص في المواهب اعتقاد الضعف المذكور بـ"حيث"، قال: وأما "بين" فلم ينصوا على ضعف استعمالها ظرف زمان.اهـ ولينظر ذلك مع قول المرادي بعد نقله عن المصنف أنها قد تكون ظرف زمان ما نصه: وهو غريب.

ومِثْــلُ حيْــثُ وَسْــطَ فــي التصَــرُّفِ وغَيْـــرِهِ وهكـــذا دُونَ يَفِـــي

يعني أن "وسط" بسكون السين، مثل "حيث" في التصرف وهو الخروج عن الظرفية قليلا بل قال المصنف إنه عزيز لا يكاد يعرف، وفي غيره وهو بقاؤها على الظرفية كثيرا. قال في المواهب: وأما البناء فلم أر من تعرض له في "وسط" والظاهر أنها معربة.اهـ **أقول**: وظواهر كلامهم تدل على ذلك أيضا، فإنه لم يذكرها السيوطي في الهمع وقد عقد فيه فصلا للظروف المبنية قال إنه لم يسبق لجمعه واستيفائه؛ ولعلهم لم يتعرضوا لذلك صريحا لكونه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه. والله تعالى أعلم

ومن تصرفها قوله: [130]

وســـطه كـــاليراع أو ســـرج المجـــ ـــدل طـــورا يخبـــو وطـــورا ينـــير

برفع "وسط" مبتدأ وخبره "كاليراع"، ويروى "وسطه" بالنصب على الظرفية على أنه خبر مقدم، والكاف مبتدأ. ومنه قوله: [131]

أتتـــه بمجلـــوم كـــأن جبينـــه صـــلاءة ورس وســـطها قـــد تفلقـــا

129- البيت من الطويل، وهو من أبيات لزهير بن أبي سلمى يرثي بها ابنه سالما. انظر: خزانة الأدب: 2/ 403، وروايته يديرونني عن سالم وأريغه، وقد تمثل به عبد الله بن عمر رضي الله عنه في ابنه سالم.

130- البيت من الخفيف، وقائله عدي بن زيد العبادي، انظر: شرح التسهيل، لناظر الجيش: 2018/4، والدرر: 88/3.

131- البيت من الطويل، وقائله الفرزدق كما في خزانة الأدب: 478/1، والدرر: 88/3 ولم أجده في ديوانه.

قاله المصنف، لكن كلام ابن عصفور في البيتين يقتضي أن "وسط" فيهما اسم لا حرف، أي أنها محركة السين في الأصل وإنما سكنت للضرورة، قال ناظر الجيش: وما قاله ابن عصفور أظهر مما قاله المصنف.اهـ

ومحركة السين تتصرف كثيرا، فتأتي ظرفا كجلست وسط الدار، وغير ظرف كقولك: "وسط الدار حسن". قال الجوهري: يقال: "جلست وسط القوم" بالتسكين لأنه ظرف، و"جلست وسط الدار" بالتحريك لأنه اسم، وكل موضع صلح فيه "بين" فهو "وسط" بالتسكين، وإن لم يصلح "بين" فهو وسط بالتحريك، وربما سكن وليس بالوجه.اهـ والكوفيون لا يفرقون بينهما، ويجعلونهما ظرفين.

قوله: "وهكذا دون يفي" أي وهكذا "دون" في ندور التصرف، كقوله: [132]

ألم تريا أني حميت حقيقتي وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع، ويحتمل أنه اسم بمعنى أحقر، كما يقال: "فلان دون هذه الحال" أي أحقر منها، ويحتمل أنه ظرف رفع مجازا، وجعل الموت مكانا على غاية التقريب.

والذي عليه سيبويه وأصحابه أنه لا يتصرف فيه، حقيقة كان نحو: جلست دون زيد، أو مجازا نحو: هو دونك في الشرف، ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلا، والسماع يدل على ذلك بندور. قاله في المساعد، والندور غاية القلة فاقتضى كلامه مغايرة قول الأخفش والكوفيين لقول المصنف، إذ هو يقول بالندور وهم قالوا بالقلة، لكن ظاهر كلام المصنف في الشرح يقتضي اطراد تصرفها عند الأخفش، فتكون الأقوال فيه ثلاثة: ندور تصرفها كما للمصنف، واطراده كما هو ظاهر نقله عن الأخفش، ومنعه كما لسيبويه وأصحابه.

ثم كل هذه الأقوال مطلقة في الحقيقة نحو: "جلست دون زيد" والمجاز نحو: "زيد دون عمرو في الشرف"، وهنالك قول رابع لابن عصفور بمنعه في المجاز وندوره في الحقيقة، لكن رده ناظر الجيش في شرحه، بل إذا فرعنا على مغايرة الندور للقلة تكون الأقوال خمسة، والقول بالقلة دون الندور للكوفيين كما تقدم عن المساعد، ومثله في الارتشاف. والله تعالى أعلم

---

[132] - تقدم الكلام عليه في المبتدأ.

وأما "دون" بمعنى رديء فإنه لا يكون ظرفا، قال: [133]

إذا مـــا عـــلا المـــرء رام العـــلا ويقنـــع بالـــدون مـــن كـــان دونـــا

وكُـــنْ لِأمْـــسِ بانِيًـــا وقَلَّـــلا بِناءَهـــا بـــالفَتحِ لَكِـــنْ قُـــبِلا

"أمس" لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما قرب منه مما مضى، مبني على الكسر عند جميع العرب إذا استعمل ظرفا، وبني لتضمنه معنى لام التعريف، ونسب للخليل وسيبويه، وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه، وكان في الأصل نكرة ثم لما أريد أمس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي، كما هي عادة كل اسم قصد به واحد من بين الجماعة المسماة به، ثم حذف اللام تخفيفا لتبادر فهم كل من يسمع "أمس" مطلقا من الإضافة إلى أمس يوم التكلم فصار معرفة؛ وإنما لم يبنوا "غدا" مع قصد غد يومك، تفضيلا لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر الوجود، لأن التعريف فرع الوجود، ووجوده ذهني فكذا تعريفه، بخلاف "أمس" فقد حصل له وجود وإن كان منفيا عند المتكلم، وقال ابن كيسان: بل بني لوقوعه موقع الفعل الماضي، وأعرب "غد" لكونه في معنى المستقبل؛ والفرق بين "أمس" و"سحر" أن "سحر" لما عدل عن "السحر" لم يضمن معنى الحرف، بل أنيب مناب السحر المعرف فصار معرفة مثله بالنيابة، كما صار عمر معرفة بالنيابة عن عامر العلم. أفاده أبو حيان في شرح التسهيل

وقيل: بني "أمس" لشبهه الحرف لافتقاره في الدلالة على موضوعه إلى اليوم الذي أنت فيه، وكسر لالتقاء الساكنين، وزعم الكسائي وجماعة أنه لا مبني ولا معرب، بل محكي تسمية بفعل الأمر من الإمساء، كما لوسمي بـ"أصبح" من الصباح فهو محكي. وأجاز الخليل في "لقيته أمس" أن يكون التقدير: "لقيته بالأمس" فحذف الحرفان الباء و"أل"، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب. نقله أبو حيان

133- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في تاج العروس واللسان "دون".

وجميع الحجازيين يبنونه على الكسر، وإن كان غير ظرف في الرفع والنصب والجر، فيقولون: "ذهب أمس"، و"أحببت أمس"، و"ما رأيته منذ أمس"، وكقوله: [134]

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس

قوله: "وقللا بناءها ..إلخ" أي وقل بناء "أمس" على الفتح مطلقا، نصبا ورفعا وجرا، وليس بناؤه على الفتح لغة خلافا للزجاجي، وحكاه ابن عصفور عن الزجاج أيضا، وقال ابن الباذش: خرج الزجاجي عن إجماع النحاة، ولاحجة في الرجز ــ يعني (لقد رأيت عجبا مذ أمسا) ــ على ذلك، لاحتمال إعرابه غير منصرف أي كما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى وهو ظاهر كلام سيبويه في الرجز.

وربّما رُفِعَ غَيْرَ مُنصَرِفْ إعْرابُه كالرفْع عَنْ بَعْضٍ أُلِفْ

يعني أن "أمس" يعرب ممنوعا من الصرف في حالة رفعه في لغة تميم، ويبنونه على الكسر في حالة النصب والجر، فيقولون: "ذهب أمس" بالرفع بلا تنوين، وعلى لغتهم قوله: [135]

اعتصم بالرجاء إن عن يأس وتناس الذي تضمن أمس

قوله: "إعرابه كالرفع ..إلخ" يعني أن بعض تميم يعربه في النصب والجر ممنوعا من الصرف كحالة الرفع. حكاه الكسائي.

134- البيت من الكامل أحذ مضمر، وقائله أسقف نجران أو تبع بن الأقرن التصريح: 226/2، والدرر: 106/3، وقيل: روح بن زنباع، تكميل المرام في شرح شواهد ابن هشام لمحمد الفاسي وهو شرح لشواهد التوضيح ط حجرية اللوحة: 322.

135- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في التصريح: 226/2، والدرر: 107/3، وتكميل المرام في شرح شواهد ابن هشام في التوضيح، ط حجرية، اللوحة: 322.

وعليه قوله: [136]

لقـــد رأيـــت عجبـــا مـــذ أمســـا　　عجـــائزا مثـــل الســـعالي خمســـا
يـــاكلن مـــا في رحلهـــن همســـا　　لا تـــــرك الله لهـــــن ضرســـــا

ومنعه من الصرف للعلمية المقدرة، والتانيث باعتبار المدة.

وهذا التفصيل إنما هو في حالة خروجه عن الظرفية، ومنهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه مطلقا، ومن العرب من ينونه وهو مبني على الكسر.

فتلخص فيه حال الظرفية لغتان: البناء على الكسر والفتح، وفي حال خروجه عن الظرفية خمس لغات: البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا، وبناؤه على الكسر بتنوين مطلقا، وإعرابه منصرفا مطلقا، وإعرابه غير منصرف مطلقا، وإعرابه غير منصرف رفعا وبناؤه على الكسر نصبا وجرا.

أَعْرِبْـــهُ إنْ أُضِـــيفَ أوْ بِـــألْ قُـــرِنْ　　أوْ إنْ يُنَكَّـــرْ والبِنـــا مَـــعَ الْ زُكِـــنْ

يعني أن "أمس" يعرب إن أضيف نحو: "أمسنا يوم مبارك"، وكذا إذا ثني أو جمع كأمسين، وأموس قال: [137]

مـــرت بنـــا أول مـــن أمـــوس　　تمـــيس مثـــل ميســـة العـــروس

وآمُس وآماس، وكذا إن صغر قاله المصنف في شرح الكافية. قال أبو حيان: وهو مخالف لنص سيبويه وغيره على أن "أمس" لا يصغر كغد، واستغنوا عن تصغيرهما

---

[136]- الأبيات من الرجز، أنشدها أبو زيد في النوادر قائلا: قال الراجز، ص: 57، وأنشد سيبويه في الكتاب البيت الأول بلا نسبة: 284/3، ولم ينسبه الأعلم في شرح أبيات الكتاب: 596/2، وقال البغدادي: البيتان من رجز في نوادر أبي زيد ... إلخ ونص على أن هذا الشاهد من الخمسين، انظر: خزانة الأدب: 221/3.

أقول: وبقول أبي زيد. قال الراجز: ... إلخ يتضح أن الأبيات من الرجز لا من السريع خلافا للدماميني وإياه تبع الفاسي في تكميل المرام اللوحة رقم: 221.

قال أبو زيد: الهمس أنْ تأكل الشيء وأنت تخفيه، والسعالي جمع سعلاة وهي أيضا سعلاء بالمد والقصر: أنثى الغول.

[137]- البيت من السريع، مخبون مكشوف أو من الرجز بناء على أن له ضربا مخبونا مقطوعا، وهو بلا نسبة في الدرر: 109/3، لسان العرب أمس-.

بتصغير اليوم والليلة. **قلت**: قد سبق المصنف إلى القول بتصغير "أمس" المبرد وغيره، لكن كل ذلك ذهول عن نص سيبويه عند أبي حيان. قال ناظر الجيش: والعذر للمصنف في ذكر المصغر أن جماعة من النحويين أجازوا تصغيره، وقد نقل الشيخ أنه مذهب المبرد، فكأن المصنف مشى في شرح الكافية على قول المجيز للتصغير، وأما في التسهيل فعول على مذهب سيبويه، فلهذا لم يتعرض لذلك.

وكذا يعرب إن نكر نحو: مضى لنا أمس حسن، وقولهم: "كل أمس صائر غدا"، أو قرن بـ"أل" نحو:﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ و"إن الأمس ليوم مبارك"، وربما بني المقرون بـ"أل" كقوله: [138]

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ... ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر سين "أمس"، قال المصنف: والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام لغير تعريف، واستصحب تضمين معنى المعرفة واستدام البناء، وأجاز أيضا أن تكون هي المعرفة وقد زال البناء لزوال التضمين فتكون الكسرة كسرة إعراب لا بناء، على تقدير حذف الباء باقيا أثرها بقاء أثر "من" المحذوفة في رواية من روى بالجر قوله: [139]

ألا رجل جزاه الله خيرا ... يدل على محصلة تبيت

واسْتَغْرَقَ الآتِي جَوابًا لِكَمِ ... مَظْرُوفُهُ كالصيْفِ والمُحَرَّمِ

يعني أنه يستغرق الزمن الآتي جوابا لـ"كم" أي الذي يصلح جوابا لها، مظروفه أي العمل الواقع في الظرف تعميما أو تقسيطا، فإذا قلت: سرت يومين أو ثلاثة لم يجز أن يكون السير واقعا في بعض المذكور، بل لا بد من وقوعه في كل من اليومين أو الثلاثة، إما

---

[138] - البيت من الطويل، وقائله نصيب، لسان العرب أمس-. وروايته وإني حبست، وهو بهذه الرواية في الدرر: 109/3، ولم ينسبه.

[139] - البيت من الوافر، وهو من أبيات الكتاب، ولم ينسبه الأعلم في شرح أبياته لأحد: 419/1، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني: 214/1، والبغدادي في خزانة الأدب: 459/1، لعمرو بن قعاس المرادي وأراد بالمحصلة امرأة تحصل الذهب من تراب المعدن، والشاهد فيه جر رجل على تقدير من، وروي بالنصب على تقدير تروني وروي بالرفع على الابتداء.

تعميما فيعم السير الجميع، وإما تقسيطا فيقع في بعض كل من اليومين أو الثلاثة، وقد يتعين التعميم كما في "صمت يومين"، أو التقسيط كما في "أذنت يومين"، والمراد بما يصلح جوابا لـ"كم": المعدود ولو معرفة كاليومين المعهودين، ومنع ابن السراج وقوع هذا في جواب "كم"، وكلامُ سيبويه على خلافه.

قول الناظم: "الآتي" مفعول"استغرق" على حد: (ولو أن واش)، و"مظروفه" فاعله، وقوله: "كالصيف والمحرم" تمثيل لمعدود يصلح جوابا لـ"كم"، ومختص يصلح جوابا لـ"متى". هذا ما يفيده كلام الدماميني، وهو في المحرم واضح لأنه من جهة تعريفه مختص ومن جهة دلالته على آحاد معدود، وأما الصيف فإنه نص ناظر الجيش على أن الصيف والشتاء والربيع من قبيل الظروف المختصة غير المعدودة. قال: لأنها أسماء واقعة على فصول معلومة من السنة ولم يقصد بها العدد، فيجوز أن يكون العمل في جميعها وأن يكون في بعضها. قال سيبويه: سمعنا العرب الفصحاء يقولون: "انطلقت الصيف" والانطلاق إنما يكون في بعض الصيف، وتقول: "سرت الصيف" وأنت تريد التعميم لأن السير مما يمتد.اهـ.

قلت: لكن في الارتشاف التصريح بأنها من المعدود، قال: والمعدود ما له مقدار من الزمان معين، نحو: سنة وشهر ويومين والمحرم وأسماء الشهور والصيف والشتاء.اهـ بل صرح في موضع آخر منه بأن فصول السنة مما يصلح أن يكون جواب "كم" وجواب "متى".

وهَكَذا الأَبَدُ والدهْرُ إذا عُرِّفَ والنهارُ والليْلُ كذا

يعني أن مظروف الأبد والدهر والنهار والليل، إذا عرفت بـ"أل" الاستغراقية، يستغرق ظرفه فيكون واقعا في جميعه، فلا يعمل فيه إلا ما استغرقه كالسير وإلا فلا، قال سيبويه: ولا تقول: "لقيته الدهر" وأنت تريد يوما فيه. فإذا لم تقرن بـ"أل" نحو: سرت ليلا ونهارا، تحتمل الوجهين: التعميم، وعدمه. وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل، فتقول: "سير عليه الأبد"، وإن كان لم يقع السير في جميعه، لكن تقصد المبالغة تجوزا، كما تقول: "أتاني أهل الدنيا" وإنما أتاك ناس منهم.

قوله: "النهار والليل" يعني النهار معطوفا عليه الليل، كقوله تعالى: ﴿يسبحون الليل والنهار﴾ أي الدهر، قال الرضي: فأما إذا قلت: "سير عليه النهار" أو "سير عليه الليل" مشيرا إلى نهار وليل معينين، فيقعان جوابا لـ"متى".

تنبيهان: الأول: "الأبد" وما بعده نقل الرضي عن سيبويه أنه لا يصلح إلا جوابا لـ"كم"، وظاهر التسهيل أنه لا يصلح جوابا إلا لـ"متى"، وقال المرادي: لم لا يقال: إنه صالح لجوابهما.

الثاني: ذكر في روض الحرون أنه يوجد في بعض النسخ: "وهكذا الأبد والدهر" مطلقا.وتعقب ذلك بعدم وجود هذا الإطلاق في التسهيل والشارحين الدماميني والمساعد، قال: ونص التسهيل "وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالألف واللام" فأين هذا من الإطلاق؟ اهـ المراد منه

وليس الإطلاق المذكور أيضا في شرح المصنف ولا أبي حيان ولا المرادي ولا ناظر الجيش ولا الشيخ خالد، وليس في الارتشاف ولا الهمع؛ وقد صرّح صاحب المواهب بأن الأبد إذا لم تعرفه كما في قولك: "سرت أبدا" لم يقتض التعميم. قال: لأن أبدا لاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة، تقول: "صام زيد الأبد" فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته، ولا تقول: "صام أبدا".

وذا لِما قدْ كانَ لِلشهْرِ عَلَمْ إنْ لَمْ يُضَفْ شَهْرٌ لَهُ قدِ انحَتَمْ
وإنْ يُضَفْ لِعَلَمٍ شَهْرٌ أُبِي ذا فيه نحوُ صُمْتُ شَهْرَ رَجَبِ

قوله: "وذا لما قد كان للشهر ..إلخ" أي كذا في الاستغراق مظروف ما يصلح جوابا لـ"متى" إن كان علما على شهر ولم يضف إليه، فإذا قيل: "ساروا المحرم" لزم كون السير واقعا في جميع الشهر تعميما أو تقسيطا، وكذا بقية أسماء الشهور لأن كلا منها اسم لثلاثين مثلا .

وما يصلح جوابا لـ"متى" الظرف المختص بصفة أو تعريف، معدودا كان أو غيره، لكن إن كان معدودا فالعمل في جميعه وإلا فهو محتمل، وما كان غير مؤقت ولا مختص لا يصلح جواب "كم" ولا "متى"، لأن المراد بـ"كم" السؤال عن العدد، و"متى" الإعلام بالوقت، وذلك كحين ووقت، فالعمل قد يكون في جميعه أو بعضه.

قال الدماميني: الزمان على أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف

والشتاء، فيقع جوابا لـ"كم ولـ"متى"؛ ولا مختص ولا معدود، فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت؛ ومعدود غير مختص، فيقع جوابا لـ"كم" فقط نحو: يومان وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول؛ ومختص غير معدود، فيقع جوابا لـ"متى" دون "كم" نحو: يوم الخميس وشهر رمضان وشهر ربيع الأول.

وهذا هو الذي نظم الشيخ محمد فال بن محمذ العاقلي رحمه الله بقوله:

ما كالشتا وجمادى والخريف أتى	لكم جوابا كما أتى جواب متى
وما كدهر وحين لا يجاب به	وما كخمس ليلات لكم ثبتا
أما متى فبما كالأربعاء أتى	جوابها وبشهر إن أضيف أتى
وليس كل فتى يدري حقيقة ذا	إن التناوة تطفي فهم كل فتى

والتناوة بالكسر: ترك المذاكرة، وهجران المدارسة، كالتناية. قاله في القاموس

قول الناظم: "وإن يضف لعلم ..إلخ" أي فإن أضيف إلى أسماء الشهور لفظ شهر نحو: شهر رمضان، " أبي" أي منع فيه وجوب الاستغراق، فجاز كون العمل في جميع المذكور وكونه في بعضه. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وزعم الزجاج أن رمضان كشهر رمضان، فيجوز عنده كون العمل فيهما في بعض المذكور أو جميعه، وسيبويه ناقل عن العرب وهو الثقة، ويحتاج مخالفه إلى أن يأتي من كلامهم بمثل "قدم زيد رمضان"، مع أن القياس مع سيبويه، إذ الشهر خرج بالإضافة إلى العلم عن كونه للعدد المخصوص، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه، وصار حينئذ كزمن، فشهر رمضان كوقت رمضان، وهذا لا يقتضي تعميما، وكذا إذا أفرد فقيل: "ساروا شهرا أو الشهر المعروف" لم يكن العمل إلا في جميعه، لدلالته حينئذ على العدد المخصوص. قال صاحب الإفصاح: ومن غلط سيبويه في هذا فقد أساء، لأنه موضع سماع وإن أعطى القياس خلافه. وقد نقل أبو حيان أنه مما يدل على أن شهر المحرم قد يكون العمل فيه كله وقد يكون في بعضه، قوله تعالى: ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه **ٱلْقُرْءَانُ**﴾، وإنزال القرآن إنما هو في بعضه بدليل: ﴿ إنا **أَنزَلْنَٰهُ** في ليلة القدر﴾، وقوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون شهر رمضان﴾

في قراءة من نصب، والصيام إنما هو في جميعه، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: "من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه"[140] إذ فهموا أن هذا الثواب الجزيل إنما جعل في مقابلة القيام في جميع رمضان لا في بعضه.

تنبيهات: الأول: يفهم من قول صاحب الإفصاح: "ومن غلط سيبويه في هذا فقد أساء" تغليط الزجاج لسيبويه في هذه المسألة، وقد ذكروا في باب الموصول عند الكلام على بناء "أي" الموصولة قول الزجاج: لم أر أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما. وقد طال بحثي عن الموضع الثاني ولم أقف على التصريح به، فلعله يكون هذا . والله تعالى أعلم. بل **أقول**: لعله لا مفهوم لقوله: "موضعين"، فقد رأيت في باب الظرف من شرح أبي حيان أنه غلط سيبويه في جعله مغارا من قول الشاعر: [141]

وما هي إلا في إزار وعلقة   مغار ابن همام على حي خثعما

اسم زمان، مع أنه عداه بـ"على". ثم رأيت في بعض حواشي الطرة أن الموضع الثاني: (ونصب غدوة بها عنهم ندر) من غير عزو، لكني لم أقف على مخالفة للزجاج هنا. والله تعالى أعلم

الثاني: جعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور، فـ"سرت الجمعة" عنده للتعميم كـ"سرت المحرم"، و"سرت يوم الجمعة" محتمل له وللتبعيض كشهر المحرم، ومنع لهذا: "لقيتك الخميس" وأجاز: "لقيتك يوم الخميس"، والصواب خلافه لأن ذلك إنما قيل في أسماء الشهور لأن المحرم مثلا بمنزلة الثلاثين يوما، ولو قال: "سرت ثلاثين يوما" لم يحتمل تبعيضا إذ العدد نص في مدلوله، فمن سار يوما لا يقول: "سرت يومين"، وكل من الجمعة والسبت وسائر أيام الأسبوع ليس كذلك، فلا فرق بين ما أضيف إليه يوم منها وما لم يضف إليه.

---

[140]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم رقم: 2009

[141]- البيت من الطويل وقائله حميد بن ثور الهلالي ، شرح شواهد الكتاب للسيرافي1/326 العلقة: الملحفة، وابن همام هو عمرو بن همام بن مطرف

الثالث: انتصاب ما وقع مظروفه في جميعه على الظرفية عند البصريين، وعلى التشبيه بالمفعول به عند الكوفيين، لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير "في"، وإذا عم الفعل الظرف امتنع تقديره عندهم بـ"في" لأنها تقتضي عندهم التبعيض، ولم يجعلوه مفعولا به لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة؛ ورد عليهم أبو حيان بقوله تعالى: ﴿فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا في أيام نحسات﴾، فأدخل " في" على الأيام، والفعل واقع في جميعها بدليل:﴿سخرها عليهم سبع ليال **وَثَمَٰنِيَةَ** أيام حسوما﴾. انظر الهمع

ولَمْ يُضَفْ شَهْرٌ لَدَى الجَمِيعِ إلاّ لِذِي القُرْآنِ والرِبِيعِ

أي لا يضاف لفظ شهر لدى جميع النحاة إلا لذي القرآن ــ وهو رمضان ــ وربيع أي الأول والأخير، قال: [142]

به أبلت شهري ربيع كليهما وقد مار فيها نسئها واقترارها

وسود ماء المرد فاها فلونه كلون النئور فهي سوداء سارها

وكون لفظ "شهر" لا يضاف إلا لأحد هذه الثلاثة صرح به ابن عصفور، وهو المشهور بين الناس كما في شرح ناظر الجيش، لكن مقتضى كلام المصنف جواز إضافة "شهر" إلى جميع الشهور وهو قول أكثر النحويين، وقيل يختص بما في أوله راء، وقد استعمل سيبويه خلاف ذلك، فقال: ولو قلت: "شهر رمضان" أو "شهر ذي القعدة" صار بمنزلة "يوم الجمعة".اهـ وقد مثل ابن أبي الربيع بشهر المحرم وشهر صفر. فانظر هذا مع قول الناظم: " لدى الجميع" وقد سبق أن قال: "صمت شهر رجب" في مثاله السابق؛ إلا إذا كان مراده أنه لا يضاف إضافة متفقا عليها عند جميع النحاة إلا لهذين، فإنه لا قائل من النحاة بمنع إضافة شهر إليهما كما هو ظاهر من حكاية الخلاف،

---

[142] - البيتان من الطويل وقائلهما أبو ذؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 72/4، قوله: "أبلت" أي اكتفت بالنبات الرطب عن الماء. مار: ذهب وجاء. نسؤها: بدء سمنها، واقترارها: تتبعها من بطون الأودية ما لم تصبه الشمس فبقي رطبا، المرد: النضيج من ثمر الأراك ، النؤور: بفتح النون شيء يشبه الإثمد. أدماء: بيضاء، سارها: يريد سائرها.

بخلاف "ذي القعدة" مثلا فإنه لا يجيز إضافة شهر إليه إلا من أطلق الجواز، وبخلاف "رجب" فإنه يقول بالمنع فيه من خصص بالثلاثة السابقة الذكر وإن كان في أوله راء. والله تعالى أعلم

ثم رأيت صاحب روض الحرون تعقب قول الناظم: "لدى الجميع"، منبها على أن ماذكره هو قول القليل، وعلى أنه متدافع مع قوله في الطرة "على الأصح".

ونَصَبُوا ضَمِيرَهُ لَفْظًا بِما لَمْ يَكُ ذا ثَلاثَةٍ قَدْ عُلِما

اعلم أنهم يتوسعون في الظرف المتصرف، سواء كان للزمان أو للمكان كـ"يوم" و"ميل"، فيجعل مفعولا به مجازا لا حقيقة، كـ"سرت ميلا أو يوما" بنصبهما على التوسع نصب المفعول به، كما تفعل ذلك في المصدر المتصرف، فتقول: "ضربت الضرب زيدا" بنصب الضرب مفعولا به مجازا، ويسوغ حينئذ الإضافة والإسناد إليه"، كقوله: [143]

يا سارق الليلة أهل الدار ... ...

وقولهم: "سير عليه يومان"، وكذا يسوغ في هذه الحالة إضماره غير مقرون بـ"في"، وهذا هو مراد الناظم في البيت، أي فإذا اتسعت في الظرف المتصرف ثم أضمرته لم تأت بـ"في"، وإن كان حقه أنه يقترن بـ"في" إذا أضمر لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ولهذا يقول: "لدنه" و"لم يكنه" من يقول: "لد" و"لم يك"، وذلك لأنك لم ترد كونه ظرفا بل أردت كونه مفعولا به مجازا لا حقيقة، وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: "ونصبوا ضميره لفظا" أي لا معنى، فتقول في ظرف الزمان: "اليوم سرته" إن توسعت، و"اليوم سرت فيه" إن لم تتوسع. أما غير المتصرف فإنه لا يجوز فيه التوسع، لأن التوسع مناف لعدم التصرف قاله المرادي، وفي البسيط: التوسع في ظرف المكان لا يطرد بخلاف الزمان. لكن ظاهر كلام المصنف اطراده فيهما بشرط التصرف. فمن التوسع في ظرف الزمان قوله: [144]

---

[143] - الرجز من شواهد الكتاب ولم ينسبه سيبويه: 175/1، ولم يذكره الأعلم ولم ينسبه البغدادي في خزانة الأدب: 475/1، الشاهد فيه إضافة سارق إلى الليلة توسعا.

[144] - البيت من الطويل من شواهد الكتاب ولم ينسبه سيبويه: 178/1، ولا الأعلم: 143/1 لأحد، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل لرجل من بني عامر: 46/2، والنهال وصف للطعن أي مرتوية بالدم.

ويوما شهدناه سليما وعامرا قليلا سوى الطعن النهال نوافله

أي شهدنا فيه، وقوله: [145]

يا رب يوم لي لا أظلله أرمض من تحت وأضحى من عله

أي لا أظلل فيه. ومثال التوسع في ظرف المكان قوله: [146]

ومشرب أشربه وشيل لا آجن الطعم ولا وبيل

أي أشرب فيه، فالضمير في "أشربه" عائد على "مشرب" وهو مفعل من الشرب أي مكان شرب. قاله أبو حيان، والظاهر عند ناظر الجيش أن المراد بمشرب في البيت المصدر، وأريد بالمصدر المفعول. قال: وإذا كان كذلك فلا يتم الاستدلال بهذا البيت على الاتساع في ظرف المكان.

وإنما اتسع في هذه الظروف لعدم قصد الظرفية وإلا لم تضمر إلا مقرونة بـ"في"، فعلم أن ضمائر الظروف غير منتصبة على الظرفية، ومن ثم لا تقع أخبارا للمبتدإ منصوبة كما يقع الظرف، تقول: "يوم الجمعة سفري فيه"، ولا تقول: "سفري إياه" قاله ابن هشام الخضراوي. انظر التذييل والتكميل

قال في النتائج: ومن ثم منع الأخفش: "أما الليلة فالرحيل إياها"، للجمع بين اتساعين: حذف العامل الاستقراري وحذف "في"، وهما خلاف الأصل. انظر المواهب

فائدة: لا يجوز الاتساع في الظرف إذا كان العامل فيه حرفا أو اسما جامدا بما فيهما من معنى الفعل. واختلف هل يتوسع فيه مع "كان" وأخواتها، وهو ينبني على الخلاف في عملها في الظرف، فإن قلنا لا تعمل فيه فظاهر، وإن قلنا تعمل فيه فقال ابن عصفور: يجوز معها الاتساع، والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز. انظر التذييل والتكميل

145- الرجز نسبه العيني: 545/4، والبغدادي في شرح شواهد المغني: 353/3 لأبي ثروان، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني، لأبي الهجنجل: 448/1.

146- الرجز لم يسم قائله، وهو في شرح ناظر الجيش: 2032/4، والدرر: 47/3، وشيل: قليل، ووبيل: وخيم.

قوله: "بما لم يك ذا ثلاثة ..إلخ" أي بعامل لازم كاليوم سرته، أو متعد إلى مفعول واحد كاليوم ضربته، أو مفعولين كاليوم أعطيته زيدا درهما، لا إلى ثلاثة مفاعيل، لأن الاتساع في اللازم له ما يشبهه، وهو المتعدي إلى واحد، والمتعدي إلى واحد وإلى اثنين لهما ما يشبهان به، وهو المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة، بخلاف المتعدي إلى ثلاثة إذ ليس لنا فعل متعد إلى أربعة فيشبه به. هذا اختيار المصنف ونسب إلى المبرد، وقال ابن عصفور إنه قول أكثر النحاة؛ وقال الأخفش: يجوز، وهو ظاهر كلام سيبويه و نسب للجمهور، ولا مبالاة بعدم النظير، وإلا لم يجز في اللازم إذ لم يعهد نصبه المفعول، ولأن التوسع يجوز، ولا نسلم احتياجه إلى ما يشبه به؛ وقيل يمتنع في المتعدي لاثنين، لأنه لا يوجد متعد إلى ثلاثة بالأصالة لأن باب "أعلم" و"أرى" متعد بالنقل فهو فرع ولا يحمل عليه، قال ابن عصفور: وهذا هو الصحيح قياسا وسماعا؛ فالأقوال في المسألة ثلاثة.

المفعول معه

ونَصَبُوا في نَحْوِ حَسْبِي وعُمَرْ حُبُّ النبِيِّ المُصْطَفَى بِما اسْتَتَرْ

لا ينصب المفعول معه العامل المعنوي كالجار والمجرور واسم الإشارة، لأنه كالمفعول به ولا ينصبه معنوي، وهذا مذهب سيبويه، وأجاز الفارسي في قوله:[147]

لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت هذا ردائي مطويا وسربالا

أن يكون العامل في "وسربالا": "هذا"، وهذا خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل قوله: "مطويا".

ونصبوا الاسم مفعولا به لعامل محذوف على الأصح، إذا كان العامل المذكور فيه معنى الفعل دون حروفه، كما هو مراد الناظم هنا، نحو: "حسبي وعمر حب النبي المصطفى ﷺ"، فـ"عمر منصوب بـ"يحسب" منويا، وكذا: "كفْيُك وزيدا درهم" أي ويكفي زيدا، و"يحسب" مضارع "أحسب فلانا" إذا أعطاه حتى قال: حسبي، و"كفْيُك"

[147]- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 173/2، وشرح الشواهد الكبرى، للعيني: 86/3، وعجزه في التصريح: 343/1.

كحسبك وزنا ومعنى، وكقوله:[148]

وحسبك والضحاك سيف مهند وقد يقتني بسيفه البطل المجدا

أي ويحسب الضحاك، وفاعله ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة، والواو عاطفة جملة على جملة، هذا إن قلنا إن "حسب" صفة مشبهة بمعنى كاف، مبتدأ خبره "سيف" وهو قول الجمهور، لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه فضمته إعرابية، وإن قلنا إن "حسب" اسم فعل بمعنى "يكفي"، والكاف في محل نصب مفعوله و"سيف" فاعله والضمة بنائية، فالضحاك منصوب على أنه مفعول معه، والعامل هو "حسبك"، وهذا قول الزمخشري وأيده الزجاج وابن عطية، وهذا هو مقابل الأصح. لكن الزجاج يوافق الزمخشري في كون "حسب" اسم فعل، ورد بدخول العوامل عليه كقوله تعالى: ﴿فإن حسبك الله﴾، وقول العرب: "بحسبك درهم". وأما ابن عطية فهو يوافق الجمهور في كونها صفة مشبهة، لكن رد ما ادعاه بأن كون الكاف حينئذ في موضع نصب لا يصح، لأن إضافة "حسب" محضة. انظر التذييل والتكميل

وروي ـ كما في المغني ـ جر الضحاك أيضا ورفعه، فالجر قيل بإضمار حسب أخرى قال: وهو الصواب، وقيل بالعطف؛ والرفع على أن الأصل: "وحسب الضحاك" فحذف "حسب" فخلفه المضاف اليه.

وعلى عمل اسم الفعل في المفعول معه قوله:[149]

فقدني وإياهم وإن ألق بعضهم يكونوا كتعجيل السنام المسرهد

فالواو واو معية، أي يكفيني وإياهم. كذا في المواهب وهو ظاهر،

---

[148]- البيت من الطويل وصدره بلا نسبة في شرح الأشموني: 138/1، وهو عجز بيت أورده القالي في أماليه، وهو:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

ص: 504، قال: أي يكفيك ويكفي الضحاك. ولم أجده منسوبا لأحد.

[149]- البيت من البسيط، وقائله: أسيد بن أبي إياس الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين: 628/2، والعيني: 84/3.

لأن دخول نون الوقاية على "قد" يرجح كونها اسم فعل، فلا حاجة لتقدير عامل ينصب المفعول معه، بخلاف "حسبك" في البيت الأول فإن الجمهور على كونها صفة مشبهة لا اسم فعل بدليل دخول العوامل عليها كما سبق؛ والحاصل أن اسم الفعل ليس من العامل المعنوي حتى يمتنع عمله في المفعول معه، بل هو مما جرى مجرى الفعل كما تقتضيه ظواهر كلامهم وبه صرح الصبان، بخلاف الصفة المشبهة؛ واستشكل الفرق بينهما، وقال الصبان إنه رأى في المغني ما يؤخذ منه وجهه، حيث قال: وقد أجيز في "وحسبك وزيدا درهم" كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار "يحسب"، وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به.اهـ وقد تقدمت الإشارة إلى هذا صدر كلامنا على بيت الناظم، لكن بقي أن رسمهم للعامل المعنوي بأنه هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه يشمل "قدني". أشار إلى ذلك الصبان أيضا، وقد يقال إنه مستثنى من العامل المعنوي لقوة شبهه بالفعل حيث كان اسما له. والله تعالى أعلم

والنصبُ في وَيْلاً لِمَنْ لا يَعْتَرِفْ　　بِحُبِّهِ ومَنْ طَغَى بالمُنحَذِفْ

أي والنصب في "ويلا لمن لا يعترف بحبه ﷺ ومن طغى"، و"ويله وأباه"، و"ويلا له وأخاه" بعامل محذوف، والتقدير: "ألزمه الله ويله أو ويلا له" كذا قدر سيبويه، فـ"من طغى وأباه وأخاه" معطوفات على مفعول "ألزم" الأول، وليست من المفعول معه.

فإن قيل: ما المانع من نصبه حينئذ على المعية، أي بهذا العامل المقدر، ويكون التقدير: ألزمه الله ويله مع أبيه؟ قلنا: لعله لما يلزم على ذلك من حذف عامل المفعول معه فإنه لا يطرد، بخلاف العامل في المفعول به. والله تعالى أعلم. فهكذا ظهر لنا إشكالا وجوابا، ثم وقفنا على الإشكال في حاشية يس على الألفية عن ابن هشام، وسيأتي نص كلامه إن شاء الله تعالى.

وإذا رفعت المصدر فقلت: "ويل له وأباه"فالأب منصوب بـ"ألزم" مبنيا للمفعول مضمرا كما للمصنف، قال في التسهيل: "والنصب في ويلا له بناصب المصدر وبعد ويل له بألزم مضمرا." وسيبويه قدّر بعد "ويل له": وألزم الله الويل أباه، فيكون الأب مفعولا به لا مفعولا معه.

قال الدماميني: وتسمية المصنف له مصدرا بمعنى أنه اسم للحدث، لا بمعنى أنه مفعول مطلق، لأن تقديره يأبى ذلك.

وقد قال ناظر الجيش: إنه تعذر عليه فهم هذا الموضع كما ينبغي، وإنه لم يجد في كلام المصنف ولا في كلام الشيخ في ذلك ما يكفي، ثم بعد بحث طويل في المسألة انفصل عن الإشكال في كلام المصنف بما حمله عليه الدماميني.

وفي حاشية يس على الألفية عن ابن هشام أن في مسألة "ويلا له" إشكالا من وجهين: أحدهما: أن "ويلا" نصب على المفعول المطلق، وحين قدروا عامله قدروه تقدير المفعول به؛ والثاني: أنهم هلا قدروا "وأباه" مفعولا معه عامله ذلك الفعل المقدر، ولم يقدروه معطوفا على المفعول به، أو هلا أجازوا الوجهين كما أجازوهما في نحو: "رأسك والحائط"، وفي نحو: "شأنك والحج"، وفي نحو: "امرأ ونفسه". قال: على أن الحق عندي في هذه الأمثلة أن الذي بعد الواو مفعول معه لا معطوف، لأن المراد معنى المعية قطعا.

وَأَفْرِدِ الحالَ إذا ما أُخِّرا عَنهُ كذا الخَبَرُ والعَكْسُ يُرَى

قوله: "وأفرد الحال إذا ما أخرا عنه" أي عن صاحب الواو، يعني أن الحال الواقعة من الاسم المفرد الكائن قبل الواو وتاليها، تفرد إذا أخر الحال عنه أي المفعول معه، كـ"جاء البرد والطيالسة شديدا" فلا تثنى مراعاة للمفعول معه وصاحبه.

قوله: "كذا الخبر" يعني أن الخبر المؤخر عن المفعول معه كالحال، فإنه يطابق المبتدأ الواقع قبله، كـ"كان زيد وعمرا متفقا"، فلا يعتبر المفعول معه في المثالين كما لا يعتبر إذا تقدما عليه، نحو: "جاء البرد شديدا والطيالسة"، و"كان زيد متفقا وعمرا"، ولا يقال: "شديدين" ولا "متفقين".

قوله: "والعكس" أي عدم الإفراد " يرى" يعني أنه قد يعطى الحال والخبر حكم ما بعد المعطوف بالواو، نظرا إلى أن أصل هذه الواو العطف، فيجعل الحال أو الخبر مطابقا للمفعول معه وما قبله مطابقته للمتعاطفين، فتقول: "كنت وزيدا أخوين"، و"جئت وعمرا ضاحكين"، هذا مذهب الأخفش واختاره المصنف، وقال ابن كيسان: إنه لا يجوز

إلا مطابقة الأول فقط. قال أبو حيان: والذي نختاره مذهب ابن كيسان، لأن باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن يقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب.

فائدة: في إجراء "مع" مجرى الواو العاطفة فيراعى مجرورها مراعاة المعطوف خلاف؛ أجاز الكسائي وهشام: "عبد الله مع جاريته قاعدان" على أن "مع " محمولة على الواو، والتقدير: "عبد الله وجاريته قاعدان"، وأبطل هذا الفراء. وأجاز الكسائي وأصحابه: "اختصم زيد مع عمرو" بمعنى: "اختصم زيد وعمرو" ولم يجزه الفراء. انظر التذييل والتكميل.



الاستثناء

ومُضمَرُ المُبْدَلِ مِنهُ أُتْبِعا مَرْجُوحاً انْ بِالِابْتِداءِ رُفِعا

لما قال في الخلاصة: (وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل ..إلخ) ذكر هنا أنه إن عاد ضمير قبل المستثنى بـ"إلا"، الصالح للإتباع على المستثنى منه، والعامل فيه الابتداء نحو: "ما أحد يقول ذلك إلا زيد" أو أحد نواسخه نحو: "ما ظننت أحدا يقول ذلك إلا زيد"، أتبع الضمير جوازا. قاله المصنف في التسهيل. فيجوز في "زيد" الرفع على أنه بدل من الضمير المستتر في "يقول"، وسواء في هذا المتصل والمنقطع نحو: "ما يقيم أحد بدارهم إلا الوحش" و"ما حسبت أحدا يقيم بها إلا الوحش"، والظاهر أن هذا لا يختص بالمعرفة وإن كانت أمثلتهم إنما جاءت بالمعرفة دون النكرة، وإنما يعني المصنف أنه يجوز عند قصد الإتباع أن تتبع أيهما شئت، ولا يريد أنه يجب الإبدال ويمتنع النصب.

قال أبو حيان: والمسائل التي يجوز فيها الإبدال من الضمير يجوز فيها النصب على الاستثناء، والبدل أحسن من النصب. نص عليه السيرافي وغيره وهو ظاهر كلام سيبويه، ويظهر من كلام ابن عصفور أنهما مستويان.

تنبيه: الضمير في الأمثلة السابقة واقع في خبر ذلك الظاهر إما في الحال وإما في الأصل، وقد يقع الضمير في صفة الظاهر نحو: "ما فيهم أحد اتخذت عنده يدا إلا زيدا" فيجوز في زيد الرفع إتباعا للمبتدإ والخفض إتباعا للضمير الواقع في صفته لأن المعنى: "ما اتخذت عند أحد يدا إلا زيد"، وكذا "ما ظننت فيهم أحدا يقول ذلك إلا زيدا".

وقد احترَز المصنف بقوله: "قبل المستثنى" من أن يكون بعده نحو: "ما أحد إلا زيدا يقول ذلك"، فإنه لا يأتي فيه ما ذكر بل ينصب على الاستثناء.

وقوله: "بإلا" يخرج ما استثني بغيرها، فإن المستثنى حينئذ إما أن يجر وإما أن ينصب، لكن يصح أن يعامل "غير" معاملة ما بعد "إلا"؛ فإن قلت: "ما أحد يقول ذلك غير زيد" جاز في "غير" ما كان يجوز في "إلا زيد"، ولم يمثل النحويون هنا إلا بـ"إلا"، ولكن عموم قولهم إن "غيرا" يعرب بما يعرب به الاسم الواقع بعد "إلا" يعطي ذلك.

وخرج بقوله: "الصالح للإتباع" ما كان استثناء منقطعا لا يمكن أن يتوجه عليه العامل ولا يفرغ له، نحو: "ما أحد ينفع إلا الضر" و"ما رأيت مال زيد يزيد إلا النقص"، فلا يجوز في هذا إلا النصب على الاستثناء، ولا يجوز إبداله من الظاهر ولا من الضمير؛ وكذلك يخرج ما لا يصلح للإتباع لكونه موجبا لفظا نحو: "الناس يقولون ذلك إلا زيدا" أو معنى نحو: "ما زال الناس يأتوننا إلا زيدا"، فلا يجوز الإبدال لعدم شرطه وهو اشتمال الكلام على ما يدل على نفي أو نهي.

واحترز بقوله: "العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه" من أن لا يكون العامل شيئا من ذلك، نحو: "ما شكر رجل أكرمته إلا زيد"، إذ لا تأثير للنفي فيما اتصل به لأن المعنى: "ما شكر ممن أكرمتهم إلا زيد"؛ قال الدماميني: لكن لا يعلم من ذلك هل يجوز الإبدال من أيهما شئت لكن ينتفي الراجح والمرجوح فيستوي الأمران، أو أنه يتعين الإبدال من الظاهر وهذا هو المنقول، فلا يجوز أن تقول: "ما ضربت أحدا يقول ذلك إلا زيد" بالرفع بدلا من ضمير "يقول"، لأن القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب، بخلاف: "ما أحد يقول" فإنه بمنزلة "ما يقول أحد"، وكذلك: "ما ظننت أحدا يقول" فإنه بمنزلة "ما يقول ذلك أحد في ظني".

ثم نقل عن الرضي ما نصه: قال سيبويه: إذا قلت: "ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا" و"رأيت" بمعنى أبصرت، وجب نصب المستثنى لأنه ليس من نواسخ الابتداء. هذا قوله وأنا لا أرى بأسا مع غير نواسخ الابتداء أيضا، بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه، إذا شمل النفي عامل الضمير نحو: "ما كلمت أحدا ينصفني إلا زيد"، لأن المعنى: "ما أنصفني أحد إلا زيد"، ومنه قوله:[150]

---

[150]- البيت من المنسرح، وقائله أحيحة بن الجلاح، انظر: الأغاني: 36/15، وخزانة الأدب: 30/2، وشرح شواهد المغني للبغدادي 233/3 ونسبه ابن السراج في الأصول 295/1 لعدي بن زيد وكذا الأعلم في شرح شواهد الكتاب 419/1 ،والسيوطي في شرح شواهد المغني 417/1 ،الشاهد فيه: أن كواكبها بالرفع بدل من الضمير في يحكي الراجع إلى أحد مع أن مرجع الضمير غير معمول للابتداء وروايته في الأغاني :لا يُرى بها أحدٌ بالبناء للمفعول ولا شاهد فيها هنا.

في ليلــــة مـــا نـــرى بهـــا أحـــدا يحكـــــي علينـــــا إلا كواكبهـــــا

و"كواكبها" استثناء منقطع، وذلك لأن "نرى" بصرية، وكونها قلبية كما ذهب إليه سيبويه مخالف لظاهر البيت، والإنصاف والحكاية منفيان معنى. قال الرضي: بلى لو قلت: "لا أوذي أحدا يوحد الله تعالى إلا زيدا" لم يجز الإبدال من ضمير "يوحد" لأن التوحيد ليس بمنفي بل الأذى فقط.

تنبيه: الفرق بين المبتدإ وغيره هنا: أن النفي قبل المبتدإ منصب على ما بعده بخلاف غيره.

قول الناظم: "ومضمر المبدل منه" تسميته الظاهر الآن بالمبدل منه مجاز من باب تسمية الشيء بما كان عليه، لأن الإبدال انتزع منه للضمير.

وقوله: "أتبعا مرجوحا" أي وأتبع هو أي الظاهر راجحا، وإنما كان راجحا لأن الإتباع أتاه من جهة النفي، والاسم المتقدم أقرب للنفي المسوغ للابتداء، ووجه المرجوح أن الضمير بمعنى الاسم.

فائدة: اختلف هل تجري الحال مجرى الصفة في ما ذكر نحو: "ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلا زيد"، فيجوز أن يكون زيد بدلا من الظاهر وأن يكون بدلا من الضمير المستكن في عاتبين. قال أبو حيان: في جواز ذلك نظر، والقياس يقتضيه لأن الحال متوجه عليها النفي في المعنى. انظر التذييل والتكميل

وأَتْبِــــعِ المُـــــضافَ والمُــــضافا لَـــه المُــــضافُ عادِمًـــا خِلافـــا

يعني أن ما جرى من جواز الإبدال من الضمير وصاحبه بشرطه يجري في المضاف والمضاف إليه، نحو: "ما جاء أخو أحد إلا زيد" برفع "زيد" إتباعا للمضاف وجره إتباعا للمضاف إليه، وهذا إنما يكون فيما يصح فيه الإخراج من كل منهما كما في المثال، لأن كلا من المتضايفين عام، فإن أحدا من صيغ العموم، والأخ اكتسب العموم من إضافته لضمير "أحد"، ولو قلت: "ما جاءني أخو زيد إلا فلانا" لم يجز البتة نصبت أو أبدلت إذ لا شمول للمستثنى منه، فبطل الاستثناء لعدم اسم عام يستثنى منه. قاله ابن هشام،

قال الدماميني: بل يجوز النصب والإبدال من الأخ، وذلك لأنه اسم جنس أضيف فيعم على المختار كما هو مقرر في أصول الفقه.

وقد قال ناظر الجيش: إن توجيه جواز الخفض في الإضافة يحتاج إلى فضل تأمل.

أقول: والذي يظهر أن إطلاق تجويز الوجهين هنا إنما هو باعتبار الصناعة، وأما باعتبار قصد المتكلم فقد يتعين أحدهما كما لا يخفى. والله تعالى أعلم

ونحوُ ما في دارِ زيدٍ رَجُلُ   إلاّ أخوكَ صالِحٌ يُحْتَمَلُ

تَرْجِيحُ نَصْبِهِ وتَرْجِيحُ البَدَلْ   ولَوْ يُسَوّيانِ لَمْ يَلْزَمْ خَلَلْ

لما ذكر في الخلاصة أن المستثنى إن تقدم على المستثنى منه فحكمه النصب، بقوله: (ولكن نصبه اختر إن ورد)، وأنه إن تأخر فحكمه الإتباع، بقوله: (وبعد نفي ...إلخ)؛ ذكر هنا حكمه إذا توسط المستثنى منه، فذكر أنه يحتمل ترجيح نصبه أي كما للمازني والمبرد، مراعاة لتأخير الوصف فتقدمه على الوصف كتقدمه على الموصوف وحكمه النصب؛ وترجيح البدل أي كما لسيبويه، مراعاة لتقديم الموصوف ولا عبرة بالصفة؛ قال المصنف: "ولو يسويان لم يلزم خلل"، وذلك لأن لكل منهما مرجحا، فمرجح البدل تقدم الموصوف، ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة؛ والبيتان من الكافية استعان بهما الناظم هنا، وجرى في التسهيل على ما اختاره سيبويه قال: وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب خلافا للمازني في العكس.اهـ قال في المساعد: فإذا قلت: "ما جاءني أحد إلا زيد خير منك"، و"ما مررت بالقوم إلا زيد الشعراء"، كان إتباع "زيد" أولى من نصبه على الاستثناء. قاله سيبويه واختاره المبرد، وأجاز المازني الوجهين واختار النصب في المشهور عنه، واختلف عن ابن عصفور فنقل عنه اختيار النصب كما للمازني، ونقل عنه وجوب النصب. ووجه ترجيح الإتباع: أن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقدم عليها، ووجه خلافه: أن حكم البدل التأخر عن الصفة، ويعارض هذا أن البدل مبين كالنعت، فالفصل به بين النعت والمنعوت أسهل من الفصل بالاستثناء بينهما، لأن الاستثناء لا يشبه النعت.اهـ

لكن لم يسلم ناظر الجيش كون حكم البدل هنا التأخر عن الصفة. قال: والذي يظهر أن حكم البدل في باب الاستثناء ليس جاريا على أحكام البدل في غيره، وتسميته بدلا إنما هو باعتبار عمل العامل فيه وصحة حلوله محل المبدل منه. قال: وبهذا يندفع الإشكال.اهـ وقد يشهد لما ظهر له ما نقله السيوطي في كلامه على إبدال الاسم بعد "إلا" في النفي عن ابن الصائغ، وهو قوله: لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجها، وهو الحق.اهـ

ثم إن أبا حيان نقل عن شيخه أبي الحسن الأبذي مثل ما للمصنف في الكافية من التسوية بين الوجهين. قال: من لحظ أن الصفة هي في المعنى الموصوف، فإذا تقدم الاستثناء عليها فكأنه تقدم على الموصوف، نصب؛ ومن لحظ أن المستثنى منه قد تقدم على المستثنى أجاز البدل كما أجازه في مثل قولك: "ما قام القوم إلا زيد"؛ والوجهان متكافئان.اهـ من التذييل والتكميل

قال في الارتشاف: والظاهر أن الخلاف المذكور قائم إذا وقع المستثنى بين صفتي المستثنى منه، نحو: "ما مررت بأحد خير من زيد إلا أبيك بر بوالديه"؛ قال: أما على رأي سيبويه فلأنك لم تقدمه على المستثنى فالإبدال، وأما على رأي المازني فلأنك قد جئت بصفة بعد المستثنى، وإذا تأملت تعليله وجدته متجها.

فائدة: الأبذي المتقدم الذكر في كلام أبي حيان في شرحه للتسهيل هو بالذال المعجمة في الشرح المذكور وكذا في بغية الوعاة، والذي في التصريح والصبان إهمال الدال كما هو المشتهر على الألسنة، ولعل ذلك لأنه اختلف في "أبدة" المنسوب إليها الشيخ – وهي كقبرة بلد بالأندلس – فقد جعلها في القاموس بإهمال الدال، ونقل في التاج عن الحافظين ابن حجر والذهبي وغيرهما أنها بالإعجام.

تنبيهان: الأول: ظاهر ما تقدم نقله عن المساعد أنه لم يختلف النقل عن المبرد في هذه المسألة كما اختلف عن المازني وعن ابن عصفور، وليس كذلك فقد اختلف النقل عنه مثلهما، فنقل عنه المصنف في شرح الكافية ما تقدم من اختياره النصب، ونقل غيره عنه اختيار البدل. انظر شرح المرادي للتسهيل

الثاني: يعلم مما هنا جواز الفصل بين النعت والمنعوت بالاستثناء وإن لم يصرحوا به في باب النعت، لكنه داخل في ما لم تتمحض مباينته للمتبوع، وقد نص في التسهيل على جواز فصل التابع من المتبوع بما لم تتمحض مباينته. قال الدماميني: وهو الذي تعلق لا من جهة العمل بل من جهة المعنى، وذكر أمثلة لذلك ستأتي إن شاء الله تعالى في باب النعت عند قول الناظم: (وصل مبينا لكل ما انبهم ..إلخ) وليس ما هنا منها، لكنه مثلها. والله تعالى أعلم

ومَنَعُوا تَقَدُّمَ المُسْتَثْنَى جُمْلَتَهُ وشَذّ حيْثُ عَنّا

المستثنى يتقدم على المستثنى منه ويتأخر، ويتوسط بينه وبين صفته، كما عرف؛ فذكر هنا أنهم منعوا تقدم المستثنى على جملته، أي على المستثنى منه والعامل فيه معا، أي بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز، سواء كان العامل متعديا أو لازما، نحو:"جاء إلا زيدا القوم"، و"القوم إلا زيدا ضربت".

وما سمع من ذلك شاذ لا يقاس عليه أو ضرورة، خلافا للكسائي والزجاج وطائفة من الكوفيين، كقوله:[151]

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

وقوله:[152]

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي

فـ"خلا الله" استثناء من "سواك"، و"خلا الجن" استثناء من "إنسي"، وهو استثناء منقطع فلينظر مع قولهم إن أفعال الاستثناء لا تستعمل في المنقطع، وقد قلت في ذلك:

أفعال الاستثناء لا يستثني منقطع بها بغير استثنا

151- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 137/3، والتصريح: 363/1.

152- الرجز للعجاج: خزانة الأدب: 2/2، قوله: طوري: بمعنى أحد، ملازم للنفي، وهو في الأصل منسوب إلى طور الدار وهو ما يمتد معها من فنائها وحدودها.

ثم رأيت ابن كيران في حاشيته على التوضيح أورده على القاعدة المذكورة، لكنه قال: إنه من النوادر ومما لا يكاد يسمع له نظير.

وقال ابن مالك: ويمكن أن يقدر المستثنى منه مقدما، فيقدر أنه قال: "سواك خلا الله لا أرجو" فاستجاز مع المقدر ما يستجاز مع المحقق، وكذا في قول الراجز يقدر "ولا بها إنسي خلا الجن"، وهو استثناء منقطع. وقيل بالتفصيل إن لم يتقدم على حرف النفي جاز وإلا فلا.

قال الشيخ خالد: وإنما لم يقس عليه لشذوذه وقلته، مع أن القياس المنع لأن "إلا" شبيهة بـ"لا" العاطفة وواو "مع"، ولا يتقدمان فكذلك ما أشبههما.

قول الناظم: "تقدم المستثنى جملته" مصدر مضاف لفاعله مكمل بنصب مفعوله، قال في المصباح: "وتقدمت القوم سبقتهم".

وهنا مسألة وهي أن يقدم المستثنى على المستثنى منه والعامل، لكنه يتقدم عليه بعض الجملة، ففي ذلك ثلاثة أقوال: المنع مطلقا تصرف العامل أم لا، فيمتنع: "القوم إلا زيدا قائمون" و"القوم إلا زيدا قاموا" و"القوم إلا زيدا في الدار" لمضارعة "إلا" واو المعية بناء على رأي من يرى عامل المستثنى الفعل أو ما في معناه، والجواز مطلقا وصححه بعضهم بناء على أن الناصب تمام الكلام، كقول ذي الرمة:[153]

معرسا في بياض الصبح وقعته   وسائر الليل إلا ذاك منجذب

فـ"إلا ذاك" مستثنى من مستكن في "منجذب"، والتفصيل بين كونه متصرفا فيجوز كـ"القوم إلا زيدا جاءوا" إذا جعل "زيد" مستثنى من الواو في "جاءوا"، أو لا فيمنع كـ"القوم إلا زيدا في الدار" لعدم ورود السماع إلا في المتصرف قال:[154]

153- البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة، ديوانه: 7.

154- تمامه: * وكل نعيم لا محالة زائل * وقائله لبيد بن ربيعة، العيني: 6/1.

ألا كـــل شـــيء مـــا خـــلا الله باطـــل ... ...

فَـــرِّغْ لِغَيْـــرِ مَصْـــدَرٍ بِـــه أُكِـــدْ وعامِـــلُ المَتْـــرُوكِ حَذْفُـــه وُجِـــدْ

قوله: "فرغ لغير مصدر..إلخ" هذا من تمام قوله في الخلاصة (وإن يفرغ سابق إلا ...إلخ) يعني أنه يفرغ العامل لجميع المعمولات سوى المصدر المؤكد لعامله، فلا يفرغ العامل للعمل فيه لعدم الفائدة، ولأن فيه تناقضا بالنفي أوّلا والإثبات ثانيا. قال الصبان: ومثله الحال المؤكدة، وكان عليه أن يستثني المفعول معه، فلا يقال: ما سرت إلا والنيل .اهـ منه

وقد علل الرضي منع التفريغ في المفعول معه بأن ما بعد "إلا" كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله، لمخالفته له نفيا وإثباتا وكذا الواو، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل. قال: ولهذا لم يقع من التوابع بعد "إلا" عطف النسق، فلا يقال: "ما قام زيد إلا وعمرو". اهـ المراد منه

وأما قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظنا﴾ فمؤول بأنه نوعي بدليل ما بعده، وهو: ﴿وما نحن بمستيقنين﴾، فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض، أو على تضمين "نظن" معنى "نعتقد" فيكون مفعولا به، أو على وضع "إلا" في غير موضعها، والتقدير: "إن نحن إلا نظن ظنا".

قوله: "وعامل المتروك ..إلخ" أي وعامل المستثنى منه المتروك في حالة التفريغ قد يحذف على رأي، كقولك: "إلا زيدا" جوابا لمن قال: "هل قام أحد؟"، ونحو: زيد لا يسري إلا نهارا، فتالي "إلا" غير منصب عليه الفعل قبلها، لعدم صلاحيته للعمل فيه من حيث امتناع وقوع السرى إلا ليلا، فيحتاج إلى تقدير صالح له أي ولا يسير إلا نهارا أي زمنا إلا نهارا، فترك الأول وفرغ العامل للثاني ثم حذف. وكقوله:[155]

تنـــوط التمـــيم وتـــأبى الغبـــو ق مـــن ســـنة النـــوم إلا نهـــارا

155- البيت من المتقارب، وقائله الأعشى، ديوانه: 114/5.

يصف المرأة بالتنعم وإيثار الراحة، فتأبى الغبوق لئلا يمنعها من النوم؛ خرّجه الفارسي على أنه يريد: "لا تتغذى الدهر إلا نهارا" فحذف "تتغذى" وهو عامل في المستثنى منه المتروك وهو "الدهر"، قال المصنف: وأولى من هذا التقدير أن يكون "وتأبى الغبوق والصبوح إلا نهارا" فحذف المعطوف وأبقى المعطوف عليه وهو كثير.اهـ والنهار من طلوع الشمس بخلاف اليوم فهو من طلوع الفجر.

وكالحديث الذي أخرجه مالك في الموطأ: "إذا وقع البلاء بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا إلا فرارا"[156]، أي: إذا لم يكن خروجكم إلا فرارا. وانظر الدماميني

ومن العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف، فينصب ما بعد "إلا" على الاستثناء، وهذا إذا اقتضى منصوبا أو مجرورا أو مرفوعا وكان غير فاعل، نحو: "ما ضربت إلا زيدا" و"ما مررت إلا زيدا"، فـ"زيد" في المثالين منصوب على الاستثناء، ومعمول الفعل محذوف لأنه فضلة. ومن ذلك قوله:[157]

هل هو إلا الذيب لاقى ذيبا كلاهما يطمع أن يصيبا

روي برفع الذيب على التفريغ، وروي بنصبه على تقدير: "هل هو شيء إلا الذيب"، وهذا مثال حذف مرفوع هو خبر، ومثال حذف مبتدإ قول الشاعر:[158]

يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء إلا ثمانيا

إذا كانت "ما" في البيت نافية، وأما إن قدرت استفهامية فلا حذف. انظر شرح ناظر الجيش

أما إذا اقتضى مرفوعا وكان فاعلا، فيجب التفريغ حينئذ ولا يجوز النصب على الاستثناء، فلو قلت: "ما قام إلا زيد" لم يجز النصب لأن الفاعل لا يحذف. ولما كان الكسائي يجيز حذفه أجاز في هذا النصب على الاستثناء.

156- الحديث أصله في الموطإ في باب ما جاء في الطاعون.

157- الرجز بلا نسبة في ارتشاف الضرب: 1505/3.

158- البيت من الطويل، وقائله عروة بن حزام، خزانة الأدب: 30/2.

قال ناظر الجيش: وقد يقوي مذهب الكسائي قولهم: "ما قام إلا هند" بحذف التاء من الفعل، إلا أن يعلل بأنه في معنى كلام لا تلحق التاء فعله، وهو: ما قام أحد إلا هند" وليس بالقوي.

وعَرِّفَـــا أوْ عَمِّمَـــا أوْ عَـــدِّدِ ما منـــه مُـــسْتَثْنىً بِـــلا تَـــرَدُّدِ

أي عرف المستثنى منه، أوعممه معرفة كان أو نكرة، أو اجعله عددا، نحو: "قام القوم إلا زيدا" و"ما ضربت أحدا إلا زيدا" و"له علي عشرة إلا ثلاثة". وإنما اشترط كون المستثنى منه أحد الثلاثة لعدم الفائدة في الاستثناء مما سواها، وقد صرح المصنف في التسهيل عند تعريفه للمستثنى باشتراط الفائدة. قال في الشرح: ونبهت باشتراط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد، فلا يقال: "جاء قوم إلا رجلا" لعدم الفائدة، فإن دخلت فائدة جاز كقوله تعالى: ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما﴾

وقوله: "وعرفا أو عمما" كلاهما بنون التوكيد الخفيفة، والأفعال الثلاثة في البيت متنازعة في قوله: "ما منه مستثنى". ولينظر في اشتراطه أن يكون المستثنى منه أحد الثلاثة السابقة مع ما في الارتشاف، وهو أنه لا يستثنى من النكرة غير العامة النكرة المجهولة عند السامع، نحو: "قام رجال إلا رجلا" لا على الاتصال ولا على الانقطاع؛ قال: فإن تخصصتا جاز نحو: "قام رجال كانوا في دارك إلا رجلا منهم".اهـ المراد منه، فمقتضى كلامه جواز الاستثناء من النكرة المخصصة، وهو مقتضى ما في الهمع أيضا، وبذلك صرح أيضا يس في حاشيته على التصريح.

وقد يقال: إن النكرة المخصصة في معنى المعرف بـ"أل" العهدية، فلذلك جاز الاستثناء منها. على أن المصنف في التسهيل إنما اشترط حصول الفائدة كما تقدم. والله تعالى أعلم

فائدة: قد اختلف النحويون في الاستثناء من العدد على مذاهب، أحدها: الجواز مطلقا واختاره ابن الضائع بإعجام الضاد شيخ أبي حيان، والثاني: المنع مطلقا واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له، والثالث: المنع

إن كان عقدا نحو: "عندي عشرون إلا عشرة" والجواز إن كان غير عقد نحو: "له عشرة إلا اثنين"، ورد هذا وما قبله بقوله تعالى: ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما﴾ وقال أبو حيان: لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة، قال: ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد، والآية خرجت مخرج التكثير. انظر الهمع فإنه جوّد تلخيص المسألة من شرح أبي حيان على التسهيل.

وأَبْدِلِ الأَوَّلَ والثاني اجْعَلِ مُنتَصِبًا بِعامِلٍ لا يَنجَلِي

في نَحْوِ لَمْ أُعْطِ عَرِيبًا زارا لَياداً الّا أحْمَدًا دِينارا

يعني أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، فلو قلت: "قام القوم إلا زيدا وعمرا" جاز، ولو قلت: "أعطيت الناس إلا عمرا الدنانير" قال ابن السراج: لم يجز لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد، بل تقول: "أعطيت الناس الدنانير إلا عمرا".اهـ فإذا كان المستثنى منه شيئين، وكان البدل يصح منه، فأبدل الأول منهما فيه، والثاني اجعله منتصبا بعامل محذوف، قال في التسهيل: لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لا بدلان.اهـ

فإذا قلت: "ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا"، و "لم أعط عريبا ليادا أي شيئا إلا أحمدا دينارا" وأردت الاستثناء لم يجز؛ وإن جعلت "عمرا" بدلا من "أحد" و"أحمد" بدلا من "عريبا"، وأضمرت للثاني ناصبا، أي "أعطيته دانقا أو دينارا" في المثالين، جاز كما يقدر خافض للثاني في قوله: [159]

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

ولا يبدل في المثال المذكور "أحمدا" من "عريبا" و"دينارا" من "ليادا"، لأن البدل على نية تكرار العامل، و"إلا" دخلت لإيجابه بالنسبة للمذكور بعدها، وإنما امتنع أن يكونا بدلين لأن البدل من المنفي إذا قصد إيجابه لزم اقترانه بـ"إلا"، فأشبهت "إلا" العاطفَ

---

[159]- البيت من المتقارب، وقائله: أبو دؤاد جارية بن الحجاج الإيادي: العيني: 445/3، والشاهد فيه: تقدير كل قبل نار لأن عطف نار على امرئ يلزم منه عطف اسمين على معمولي عاملين مختلفين.

المقتضي للإيجاب بعد النفي ك"بل"، ولا يقع بعد عاطف معطوفان فلا يقال: "جاء زيد وخالد بكر"، كذلك لا يقع بعد "إلا" بدلان. قاله المصنف، فلا ينصب "دينار" بدلا بل بعامل مضمر. وأما "ضرب زيد عمرا وبكر خالدا" فيجوز أن يقال فيه ما قيل في سابقه من النصب بمضمر أي "ضرب خالدا"، ولا يكون قد عطف بعاطف واحد معطوفان، بل يكون المعطوف بالواو "بكر" وحده، و"خالدا" من جملة أخرى هي جواب سؤال مقدر، كما في "دينارا" في المثال السابق، وستأتي هذه المسألة في باب العطف.

وقد خالف قوم في منع جعل "أحمدا" و"دينارا" مستثنيين، بناء على جواز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان؛ وقوم في منع جعلهما بدلين وهو ما ذهب إليه ابن السراج، والمنع رأي الأخفش والفارسي، وقد تقدم وجهه؛ لكن رده أبو حيان بورود السماع بإبدال اسمين دون وساطة، كقوله:[160]

ولما قرعنا النبع بالنبع بعضه ... ببعض أبت عيدانه أن تكسرا

فأبدل "بعضه" من "النبع" و"ببعض" من "بالنبع"، وتعقب أبو حيان أيضا قول المصنف إنه لا يقع بعد حرف عطف معطوفان قائلا: إنه يجوز وقوع معطوفين بعد العاطف، بل قد يقع بعد ثلاثة ك"أعلمت زيدا عمرا فاضلا وبشرا خالدا منطلقا"، وأربعة كأعلم زيد عمرا كبشك سمينا وبشر خالدا فرسه ملجما.

قال ناظر الجيش: لأنه يصح عطف معمولين على معمولين لعامل واحد،

160- البيت من الطويل، وهو من أبيات في الحماسة منسوبة لزفر بن الحارث، وقبله:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ... عشية لاقينا جذاما وحميرا

وبعده:

ولما لقينا عصبة تغلبية ... يقودون جردا للمنية ضمرا

سقيناهم كأسا سقونا بمثلها ... ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

انظر: حماسة أبي تمام بشرح الأعلم: 254/1-264، ونسبه في الدرر للنابغة الجعدي: 161/3.

النبع: شجر من أصلب الشجر عودا، ومراده بقوله: قرعنا النبع بالنبع أن أصلهما واحد فكأنهما من نبعة واحدة، وقوله: أبت عيدانه أن تكسرا، أي لما استوينا في الصبر والشدة لم يكسر أحد منا صاحبه . انظر الشرح المذكور.

وإذا جاز العطف جاز البدل لأن المصنف أسند منع البدل إلى عدم صحة العطف وقد تبين جوازه، والعطف الممتنع الذي أشار إليه المصنف إنما هو عطف معمولين على معمولي عاملين كما تبين من تمثيله بقول الشاعر: (أكل امرئ تحسبين ..إلخ) وليس هذا مما تقدم في شيء. قال: والذي يظهر أن تعدد البدل وعدم تعدده إنما هو بحسب ما يقتضيه العامل قبل "إلا"، فإن اقتضى معمولا واحدا لم يجز أن يقع بعد "إلا" بغير عطف إلا بدل واحد نحو: "ما ضربت أحدا إلا زيدا"، وإن اقتضى معمولين جاز أن يقع البدلان منهما بعد "إلا" كما تقدم في قولهم: "ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا"، ولا يحتاج إلى تقدير عامل للثاني. نعم إذا جاء مثل: "ما ضربت أحدا إلا زيدا عمرا" تعين نصب الثاني بضرب مقدرة، لعدم اقتضاء "ضربت" معمولين . قال: وأما منع الاستثناء في مثل: "ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا" ففي النفس منه شيء.اهـ

وظاهر كلام المصنف يقتضي أن مثل: "لم أعط عريبا ليادا إلا أحمد دينارا" تركيب صحيح من غير خلاف، وإنما الخلاف في تخريجه، وليس كذلك بل منهم من لا يجيز هذا التركيب البتة.

وظاهر قول الناظم "لا ينجلي" وجوب هذا الحذف؛ والظاهر خلاف ذلك وأنه لا مانع من التصريح بهذا العامل فتقول مثلا: "لم أعط عريبا ليادا إلا أحمد أعطيته دينارا"، بل يظهر أن من لا يجيز ذلك التركيب يوجبه. نعم إنما فرض المسألة فيما إذا حذف، لأنه هو الذي تتوهم فيه بدلية الاسمين معا حتى قيل بها، قال في التسهيل: لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لا بدلان خلافا لقوم.

ثم هذا الموضع من مشكلات التسهيل. انظر الدماميني

وجَوِّزِ استِثْناءَكَ البعْضَ ولَوْ نِصْفًا فصاعِدًا عَلى ما قدْ رَوَوا

أي يجوز كون المستثنى بعضا أقل من النصف باتفاق البصريين والكوفيين، ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين القائلين بأن المستثنى لا بد أن يكون أقل من النصف لا مساويا ولا أكثر، وبجواز استثناء النصف قال بعض البصريين والكوفيين،

واستدل له بقوله تعالى: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾ فـ"نصفه" بدل من "قليلا"، والتقدير: "قم الليل إلا نصفه" والضمير لليل، لا للقليل لأنه غير معلوم القدر فلا يعلم نصفه.

وفي الآية بحث لبعض شيوخ أبي حيان بسطه في التذييل والتكميل، وقد لخصه المرادي في شرحه للتسهيل، على عادته في تلخيص المباحث من شرح أبي حيان؛ حتى إني رأيت الشيخ خالد في التصريح صرح بأن شرحه تلخيص لشرح أبي حيان، بل ربما عزا له باسم التلخيص فيقول: قاله المرادي في التلخيص أو في تلخيصه.

قوله: "فصاعدا" أي وفاقا للكوفيين وبه قال أبو عبيد والسيرافي، بدليل قوله تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم **سُلْطَٰنٌ** إلا من اتبعك من الغاوين﴾ والغاوون أكثر، وقوله تعالى ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾ لأن من سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه نفسه، وقوله تعالى: ﴿فلا يأمن مكر الله إلا القوم **ٱلْخَٰسِرُونَ**﴾ لأن القوم الخاسرين هم غير المؤمنين لقوله تعالى: ﴿إن **ٱلْإِنسَٰنَ** لفي خسر إلا الذين **ءَامَنُوا۟**﴾. ومنع بعض البصريين استثناء الأكثر، وقالوا: إن "عبادي" يدخل فيهم الملائكة، وحينئذ يكون من غوى قليلا بدليل الحديث: "أطت السماء وحق لها أن تئط ليس منها موضع قدم إلا عليه ملك راكع أوساجد"[161]، ورد بأن "عبادي" في الآية الأولى المراد بها المعهودون الذين تقدم ذكرهم وهم المخلصون من بني آدم؛ وأما ﴿إلا من سفه نفسه"﴾ فالاستثناء منقطع والإنكار وقع على كل من يرغب عن ملة إبراهيم، وكأنه قال: لكن من سفه نفسه يرغب عنها، وليس الكلام فيه أي المنقطع؛ وأما ﴿فلا يأمن مكر الله إلا القوم **ٱلْخَٰسِرُونَ**﴾ فاستثناء مفرغ فيقدر المحذوف عاما أي أحد، وهو يشمل العاقل ملكا وإنسا وجانا. قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: وهذا الذي ذكره الشيخ لا يدفع استدلال المصنف، فإنه لا بد من تقدير الإخراج وإن كان مفرغا، والمخرج "الخاسرون" وهم غير المؤمنين كما تقدم.

ولا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقا ولا أكثر، فلا يقال: "له علي عشرة إلا عشرة أو إلا أحد عشر"، ونقل المغاربة اتفاق النحاة على منع ذلك.

161- الحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية 269/6. والسيوطي في الدر المنثور 183/4

وكُــلُّ مــا اسْــتُثْنِيَ مَهْمــا يُجْعَــلْ مِــنْ بَــيْنِ شــيْئينِ فــالَاوْلَى الأوَّلْ

يعني أن السابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى بين شيئين صالحين للاستثناء منهما، كقوله تعالى: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾، فـ"قليلا" مستثنى من الليل لا من نصفه، لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل فلا يعدل عنه إلا بدليل، لأن كونه من الأول يلزم منه الاتصال والتأخير، وكونه من الآخر لا يقع فيه إلا الاتصال فقط.

والعكــسُ فــي مُــؤَخّرٍ مــا سَــبَقا أَوْلَــى بِــهِ الأوّلُ واحْكُــمْ مُطْلَقــا
بالأَوْلَوِيَّــــةِ لِمــــا قــــدِ ارْتَفَــــعْ مــا لــمْ يَكُــنْ مِــنْ ذاكَ مــانِعٌ مَنَــعْ

قوله: "والعكس في مؤخر" أي فإن تأخر عنهما فالثاني أولى مطلقا سواء كان فاعلا أو مفعولا، نحو: "غلبت مائة مؤمن مائة كافر إلا ثلاثين" و"استبدلت من أصحابنا أصحابكم إلا زيدا"، لأنه إن كان من الأخير وقع في التأخير والاتصال، وإن كان من الأول لم يقع إلا في التأخير.

قوله: "ما سبقا أولى به الأول" أي وإن تقدم عليهما فالأول أولى، لأنه إن كان من الأول وقع في الاتصال وإن كان من الثاني فاته الاتصال. وهذا إن لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو: "استبدلت إلا زيدا من أصحابنا أصحابكم"، فـ"زيدا" مستثنى من أصحابنا.

وأما إذا كان أحدهما مرفوعا فهو قوله: "واحكم مطلقا ..إلخ".أي وإن كان أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى فهو أولى مطلقا أي تقدم أو تأخر، فإن تقدم فواضح، وإن تأخر فمحله التقديم؛ فمثال المرفوع لفظا: "ضرب إلا زيدا قومك أصحابنا" قال الرماني: إن استثنيت من "قومك" جاز ومن "أصحابنا" لم يجز، والفرق أن الفاعل أصل في الجملة، وكذا قال الأخفش: لا يجوز في مثله إلا أن يكون مستثنى من الفاعل؛ ومثال المرفوع معنى: "ملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا"، فالأصاغر مستثنى من الأبناء لأنهم هم الفاعل من حيث المعنى لأنهم المالكون.

قوله: "ما لم يكن من ذاك مانع منع" أي فإن كان فيه مانع لم ينظر إلى تقديم ولا تأخير ولا غيرهما في الكل، بل ينظر إلى ما يقتضيه المعنى فيعلق المستثنى باللائق به، نحو: "طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنات"، فالحسنات مستثنى من النساء لا من الزيدين، و"أصبى الزيدين نساؤهم إلا ذوي النهى" فـ"ذوي النهى" مستثنى من الزيدين لا من النساء، و"ضرب إلا زيدا بنونا بناتنا"، و"استبدلت إلا زيدا من إمائنا عبيدنا"، وهو واضح.

وهذا كله حيث لا يصح جعل الاستثناء راجعا إلى الجميع، وأما إذا أمكن رجوعه إلى كل ما تقدمه مما يصح الاستثناء منه فهو قوله:

واسْتَثْنِ مِنْ مَجْمُوعِ ما تَقَدَّما إنْ كانَ ذاكَ مُمكِنًا قدْ عُلِما

يعني أنه إذا أمكن أن يشترك في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره، لم يقتصر عليه إن كان العامل واحدا نحو: "هجرت بني فلان وبني فلان إلا الصالحين"، فـ"الصالحين" مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص، فإن لم يمكن الاشتراك اختص بمن يليق به نحو: "لا تحدث النساء ولا الرجال إلا زيدا"؛ أو كان المعمول واحدا نحو: "لا تصحب زيدا ولا تزره ولا تكلمه إلا تائبا من الظلم"، وقوله تعالى: ﴿والذين يرمون **ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ** ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم **ثَمَٰنِينَ** جلدة ولا تقبلوا لهم **شَهَٰدَةً** أبدا أولئك هم **ٱلۡفَٰسِقُونَ** إلا الذين تابوا﴾ فيعلق الاستثناء بجميع ما تقدم مما يصلح له، وهو مذهب مالك والشافعي، وخصه أبو حنيفة بالجملة الأخيرة، واختاره المهاباذي في شرح اللمع، زاعما أن تعليقه بالجميع خطأ إذ يستحيل أن يكون معمولا لعاملين مختلفين. قال في المساعد: وهذا يقتضي أن عامل المستثنى ما عمل في المستثنى منه، وما قاله المصنف على تقدير كون العامل في المستثنى "إلا" كما اختاره، ويجوز أن يكون على تقدير أن العامل فيه تمام الكلام الذي قبله كما زعم ابن الضائع أنه ظاهر كلام سيبويه، لأن العطف يصير الأشياء كالشيء الواحد.

والحاصل أن الصور ثلاث: إحداها: اتحاد العامل حقيقة مع تعدد المعمول تحقيقا

نحو: "أكرم الزيدين والعمرين إلا من أساء"، والثانية: اتحاد العامل تقديرا مع تعدد المعمول تحقيقا نحو: "أكرم الزيدين وأعط العمرين إلا من أساء"، والثالثة: تعدد العامل تحقيقا مع اتحاد المعمول تقديرا نحو: "حالف بني تميم وجاورهم إلا من أساء".

ومحل هذه المسألة أصول الفقه وقل من ذكرها من النحويين، حتى قال أبو حيان: لم أر من تكلم عليها من النحاة إلا ابن مالك في التسهيل وشارح اللمع أي المهاباذي. قال السيوطي في الهمع: والأمر كما قال فإن المسألة بعلم الأصول أليق، ثم نبه على أن أبا حيان نفسه ذكرها في الارتشاف، فأحب هو أيضا أن لا يخلي كتابه منها.

فائدة: المهاباذي: هو أحمد بن عبد الله الضرير أحد تلامذة عبد القاهر الجرجاني كما في بغية الوعاة. واللمع كتاب في النحو لابن جني.

لا تَعْبَئًا بأوّلٍ قدْ جُعِلا وصْفًا بَلِ الثانِي اجْعَلَنْهُ أوَّلا

قوله: "لا تعبئا" بنون التوكيد الخفيفة، وهذا من تمام قول الخلاصة: (وإن تكرر لا لتوكيد ...إلخ) يقول: لا تعبئا في الإخراج بمستثنى أول قد جعلته وصفا، بل اجعل الثاني هو أول المستثنيات، وقد عقد الناظم هنا قول المصنف في التسهيل: "وإن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به وجعل الثاني أولا" لكن قال الشيخ خالد: كان الأحسن أن يقول: "وإن قدر تالي "إلا" الأول صفة" لأنه لا يكون استثناء وصفة معا.اهـ

وحاصل المسألة أنه إن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به لأنه غير مخرج شيئا، وجعل الثاني هو المستثنى الأول، فإذا قلت: "له علي مائة إلا عشرون إلا عشرة إلا خمسة" وقدر كون "إلا عشرون" صفة لمائة، فكأنه قال: "مائة تغاير عشرين"، فالعشرون غير خارجة لأن "إلا" إذا كانت صفة لا يكون فيها معنى الاستثناء، وكذا "غير". هذا هو المفهوم من كلام سيبويه، ونص عليه ابن السراج، قال: إذا قلت: "لك علي مائة إلا درهمين" فقد أقررت بثمانية وتسعين، وإن قلت: "إلا درهمان" فجعلت "إلا" صفة لمائة فقد أقررت بمائة، لزعمك أن له عندك مائة غير درهمين، يعني المائة المغايرة لدرهمين. وذلك أن "غيرا" نقيض "مثل" فإذا قلت: "له عندي مائة مثل درهمين" فأردت أن تنفي هذا قلت:

"غير درهمين" أي ليست مثل درهمين.

وعلى هذا فـ"إلا عشرة" في المثال المذكور استثناء أول، فتكون العشرة خارجة، و"إلا خمسة" ثان فتكون داخلة، فالمقبوض خمسة وتسعون؛ ثم إن هذا لا يختص بالأول، بل يجوز في الثاني أن يجعل وصفا للأول، وفي الثالث أن يكون وصفا للثاني، وهكذا.

وإنما يمتنع أن يجعل غير المجاور للشيء صفة لذلك الشيء، ومن ثم امتنع جعل "إلا" صفة مرتين في تركيب، لأن "إلا" الثانية مفصولة من موصوفها. انظر الدماميني

وانعَتْ بِإلّا والذي قد ذُكِرا مِنْ بَعْدُ جَمْعًا قَبْلَها مُنَكّرا

أو ذا أداةِ الجِنسِ لا يَنْحَذِفُ مَنْعُوتُها ... ...

الأصل في "إلا" الاستثناء وفي "غير" الوصفية، وقد تتقارضان فتحمل إحداهما على الأخرى في ما هي أصل فيه، وسبب الحمل أن ما بعد كل منهما مغاير لما قبلها. قال الرضي: أصل "إلا" مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو إثباتا، وأصل "غير" أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أوصفة، فلما اجتمع ما بعد "إلا" وما بعد "غير" في المغايرة، حملت "إلا" على "غير" في الصفة، فصار ما بعد "إلا" مغايرا لما قبلها من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو إثباتا، وحملت "غير" على "إلا" في الاستثناء، فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو إثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة، إلا أن حمل "غير" على "إلا" أكثر من حمل "إلا" على "غير"، لأن "غير" اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف، ولذلك تقع "غير" في جميع مواقع "إلا".

قوله: "وانعت بإلا ..إلخ" يعني أنه ينعت بـ"إلا" وما بعدها ما يمكن وصفه بـ"غير" لأنها مؤولة بها، فليست "إلا" وحدها هي الصفة لأن الحرف لا يوصف به، وقول من قال:"يوصف بها" تجوُّز، وليس الوصف بما بعدها فقط فإنه قد يكون علما والعلم لا يوصف به، بل الوصف إنما يحصل من "إلا" وما بعدها، كما في نحو: "مررت برجل لا قائم ولا قاعد".

قال الشيخ خالد: فإن قلت: إذا اجتمع ما لا يجوز مع ما لا يجوز كيف يصير جائزا؟

أجيب بأن "إلا" بمعنى "غير" هي الصفة في المعنى، والاسم بعدها هو الصفة في اللفظ لأنه الذي يتبع في الإعراب، وليس أحدهما صفة بالحقيقة بل صفة من حيث اللفظ أو من حيث المعنى كما تقدم، ولذلك جمع بينهما.اهـ

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد الوصف الصناعي، وقال بعضهم: إنه عطف بيان.

ولأصالة "غير" في الوصفية جائز أن يوصف بها جمع وشبه جمع وغيرهما كقولك: "رجل غيرك أحب إلي" بخلاف "إلا" فإن المنعوت بها إما أن يكون جمعا منكرا نحو: ﴿لوكان فيهما ءَالِهَةٌ إلا الله لفسدتا﴾، فـ"إلا الله" صفة لـ"آلهة" و"إلا" باقية على حرفيتها إن كان الوصف بمجموع "إلا" وما بعدها، وهي اسم إن كان الوصف بها وحدها، فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة ويظهر إعرابها فيه، وهو مجرور بإضافتها إليه بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المضاف الذي هو "إلا" المنقولة إلى المضاف إليه، كما قيل في "لا" من نحو: "زيد لا قائم ولا قاعد" إنها بمعنى "غير" وجعل إعرابها على ما بعدها بطريق العارية على ما صرح به السخاوي. انظر الصبان

ولك أن تقول: لما حملت "إلا" على "غير" انتقل إعراب "غير" إلى ما بعد "إلا"، كما انتقل إعراب الاسم بعد "إلا" إلى "غير" في الاستثناء، فيعرب الاسم الذي بعد "إلا" على ما يستحقه.

تنبيه: لا يجوز جعل ما بعد "إلا" في الآية الكريمة بدلا مما قبلها، لأن شرط البدل في الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأول، وذلك ممتنع بعد "لو" كما يمتنع بعد "إن" لأنهما حرفا شرط والكلام معهما موجب. وقيل بصحة البدلية فيها لأن ما تدل عليه "لو" من الامتناع شبيه بالنفي، ومعنى "لو كان فيهما آلهة إلا الله" ما فيهما آلهة إلا الله، فما كان معناه معنى النفي جرى في البدل مجراه، لكن القول بالبدلية مردود من عدة أوجه ذكرها ناظر الجيش في شرحه وكذا ابن هشام في المغني، وقد صدر صاحب المغني بأنهم لا يقولون: "لو جاءني ديار لأكرمته" ولا "لو جاءني من أحد" ولو كانت بمنزلة النافي لجاز

ذلك. لكن قال الدماميني في رده: قد يقال: أجمعنا على جواز التفريغ بعد "أبى" نحو: ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ إجراء للنفي المؤول مجرى النفي الصريح، مع أنه لا يجوز أن يقال: "أبى ديار المجيء" و "أبى من أحد الذهاب"، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا.اهـ

وإما أن يكون المنعوت بـ"إلا" وتاليها شبه الجمع المنكر، والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى،كقوله:[162]

لو كان غيري سليمى الدهر غيره   وقع الحوادث إلا الصارم الذكر

فـ"غير" شبه الجمع من حيث صدقه على ثلاثة فأكثر، ووصف بقوله: "إلا الصارم الذكر"، والتقدير: "لو كان غيري يا سليمى غير الصارم غيّره وقع الحوادث"، وقوله:[163]

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدان

لأن في "كل" معنى الجمع، وقد جوز بعضهم أن تكون "إلا" في البيت للاستثناء، وأتى بالفرقدين بالألف جريا على لغة من يلزم المثنى الألف، وفي ذلك تخلص مما يلزم على وصفيتها من النوادر وهي ثلاث: الأول: وصف المضاف وهو "كل"، والغالب وصف ما أضيفت إليه إذ هو المقصود وإنما هي لإفادة الشمول فقط؛ والثاني: الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل؛ والثالث عدم تعذر الاستثناء على قول ابن الحاجب الآتي من اشتراط تعذر الاستثناء في الوصف بها.

ويمكن أن يكون من أمثلة شبه الجمع: "ما جاءني أحد إلا زيد"، فيجوز أن يجعل "إلا زيد" صفة لـ"أحد" كما يجوز أن يجعل بدلا. قال سيبويه بعد أن مثل به: فأنت بالخيار

162- البيت من البسيط، وقائله لبيد بن ربيعة رضي الله عنه، وقبله:

قالت غداة انتجينا عند جارته   أنت الذي كنت لولا الشيب والكبر
فقلت ليس بياض الرأس عن كبر   لو تعلمين وعند العالم الخبر

انظر: شرح شواهد الكتاب، للسيرافي: 47/2، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 218/1.

163- البيت من الوافر وقد ورد في شعرين لصحابيين هما: عمرو بن معدي كرب، وحضرمي بن عامر . انظر: خزانة الأدب: 65/2.

إن شئت جعلت "إلا زيد" بدلا، وإن شئت جعلته صفة.

قال ناظر الجيش: قوله: (جعلت "إلا زيد" بدلا) فيه تجوز، فإن البدل إنما هو زيد وحده.

قال الصبان: وإنما اشترط كون الموصوف بها جمعا أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء، وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى "غير" المتوغلة في الإبهام.

ولا يوصف بـ"إلا" حيث لا يصح الاستثناء على الأصح، فيجوز: "عندي درهم إلا دانق"، لأنه يجوز: إلا دانقا" بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو الراجح، ويمتنع: "إلا جيد" لأنه يمتنع "إلا جيدا"؛ وهذا كالمجمع عليه مع أن في كلام سيبويه ما يقتضي ظاهره خلافه، فإنه جعل "إلا زيد" من قولك: "لوكان معنا رجل إلا زيد لغلبنا" صفة، و"رجل" ليس بعام فلا يصح الاستثناء منه، وعلى هذا فمعنى قولهم: "حيث يصح الاستثناء" ولو كان منقطعا كما في المثال، ويكون المعنى: "لكن معنا زيد فلا نغلب"، وهذا خالفت فيه "إلا" "غير" كما خالفتها في ما يأتي من أنه لا يحذف موصوفها.

قال الأشموني: قد يقال: إنه مخالف لقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما ءَالِهَةٌ ...﴾ الآية. قال الصبان: أشار بـ"قد" إلى إمكان دفعه، ودفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع أي كما تقدم آنفا، وإنما يمتنع في الآية المتصل لا المنقطع كالمثال السابق. قال الدماميني: وهذا يقتضي إلغاء الشرط المذكور لأنه لم يحترز به عن شيء وهو كلام متين.اهـ كلام الصبان

ومقابل الأصح قول ابن الحاجب بعكسه، وهو أنها لا يوصف بها إلا حيث لا يصح الاستثناء نحو: "له علي درهم إلا جيد"، لأنه لا يصح استثناء الجيد من الدرهم، وفي حاشية ابن كيران على التوضيح: أن المأخوذ من المغني هو أن الصواب أنه لا يشترط صحة الاستثناء ولا تعذره، قال: والذي تحصل لنا أن الحق أنه لا يشترط تعذر الاستثناء وأنه يشترط إمكانه ولو منقطعا، ليخرج نحو: "عندي درهم إلا جيد"، ويجوز "غير جيد".

أقول: ولينظر مقابل الأصح مع قول أبي حيان في الارتشاف: وكون "إلا" لا تكون

صفة إلا حيث يصح الاستثناء كالمجمع عليه من النحويين، ثم ذكر أن في كلام سيبويه ما يقتضي ظاهره خلاف ذلك، و أتى بتأويله كما تقدم، ولهذا قال في الهمع: وأغرب ابن الحاجب ..إلخ

قول الناظم: "أوذا أداة الجنس" يعني أن المعرف بأل الجنسية من الجموع كالمنكر، فيوصف بإلا وما بعدها، لأن التعريف بـ"أل" الجنسية كلا تعريف، وكما وصف ما هما فيه بـ"غير" في قولهم: "إني لأمر بالرجل غيرك فيكرمني"، وصف بـ"إلا" الواقعة موقعها وبما بعدها، كقوله:[164]

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة   قليل بها الأصوات إلا بغامها

فالأصوات شبيه بالنكرة، لأن تعريفه بـ"أل" الجنسية أي "غير بغامها"، لكن يجوز في البيت أن تكون "إلا" للاستثناء وما بعدها بدل من الأصوات، لأن في "قليل" معنى النفي. قاله السيرافي، والأول مقتضى كلام سيبويه.

قال ناظر الجيش: ولم يمثل المصنف لشبه الجمع معرفا بالأداة، وإن انطوى كلامه في المتن عليه.اهـ

وفهم من ما تقدم أنه لا يوصف بـ"إلا" وبتاليها مفرد محض، فلا يقال: "قام رجل إلا زيد"، ولا معرفة محضة، فلو قلت: "قام الرجال" تريد جماعة معهودين لم يجز "إلا زيد" بالرفع؛ قال بعض المغاربة: الوصف بـ"إلا" يخالف سائر الأوصاف، فإنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر، والمعرفة والنكرة، وقال بعضهم: يجوز أن تجري على المعرفة والنكرة والمفرد والمجموع كما تجري "غير"، وإنما جرت على المعرفة لأن "غيرا" من أخوات "مثل" يصح فيها التعريف و"إلا" بمعناها.

قوله: "لا ينحذف منعوتها" يعني أن الموصوف بـ"إلا" وما بعدها لا يحذف وتقام الصفة مقامه بخلاف "غير"، فلا يقال: "قام إلا زيد" أي "القوم إلا زيد" وإن جاز:

---

[164]- البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه: 638، وخزانة الأدب: 51/2.

"قام غير زيد"، لعدم تأصل "إلا" في الوصفية، ونظيرها في ذلك الموصوف بالجملة وشبهها.

والحاصل أنه يشترط في وقوع "إلا" مع ما بعدها وصفا أمور: الأول أن يكون الموصوف بها جمعا أو شبه جمع، والثاني: أن يكون الجمع المذكور منكرا أو معرفا بـ"أل" الجنسية، والثالث: أن يكون الموصوف مذكورا لا محذوفا، والرابع أن تكون "إلا" المذكورة واقعة حيث يصح الاستثناء. لكن نقل ناظر الجيش في شرحه مباحث يظهر منها أن أكثر هذه الأمور غير لازمة. وقال: إنه لم يتحقق منها سوى شرط واحد، وهو أن يكون الموصوف بها مذكورا لا محذوفا، وما نص سيبويه إلا عليه، بل أمثلته التي مثل بها تدفع غير ذلك، كاشتراط الجمعية أو شبهها وعدم التعريف، وكاشتراط الصلاحية للاستثناء. قال: ولا ينبغي العدول عما قاله سيبويه إذ لم ينهض على مخالفته دليل.

واعلم أن هذه المسألة وهي الوصف بـ"إلا" قال الشاطبي: إنها من الجلائل التي لا غنى عن ذكرها، وليست من الأحكام الأقلية التي يباح لمثل المصنف إغفالها، ثم اعتذر عن المصنف في تركها مع ذكره الإبدال، بأن الوصف ليس فيه معنى الاستثناء الذي يقتضي النصب، بخلاف البدل فهو عريق في الباب من جهة المعنى وإن كان اللفظ مخالفا له فيكون رفعا وجرا، فليس خارجا عن باب الاستثناء بخلاف الوصف.

... ... وبَعْدَها لا يُوصَفُ

ما قَبْلَها وما أتى لِذلِكْ مُوَهِّمًا أوَّلَهُ ابنُ مالِكْ

قوله: "وبعدها لا يوصف ما قبلها..إلخ" أي لا يليها نعت ما قبلها، فلا يفصل بها بين الصفة والموصوف، قال ابن مالك: لأن الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد فلا يفصل بينهما بـ"إلا"، لأن الصفة توضح الموصوف توضيح الصلة للموصول والمضاف إليه للمضاف، فلا يقال: "ما مررت برجل إلا راكب" على أن الصفة لـ"رجل"، قاله الأخفش والفارسي؛ وما أوهم ذلك أوله ابن مالك بأنه حال أو صفة بدل محذوف، كـ"ما رأيت رجلا إلا راكبا" أي "إلا رجلا راكبا"، لكن عندي في التخريج على الوصفية لبدل محذوف

فرار من ضعيف إلى ضعيف، إذ لم يثبت حذف البدل ولذلك لم يتعرضوا له في بابه، وسيأتي التنبيه على ذلك إن شاء الله تعالى في محله.

ونقل جواز وصف ما قبل "إلا" بما بعدها عن الزمخشري فإنه قال في: "ما مررت بأحد إلا زيد خير منه" إن ما بعد "إلا" جملة ابتدائية صفة لأحد، وزعم في الكشاف في قوله تعالى:﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ أن قوله: "ولها كتاب معلوم" جملة واقعة صفة لقرية، ووسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: "جاءني زيد عليه ثوب"، و"جاءني وعليه ثوب". وقد تابع الز مخشري صاحب البديع وابن هشام الخضراوي، لكن رد المصنف ما ذهب إليه من عدة أوجه، منها: أن قياس الصفة على الحال لا يصح لأن بينهما فروقا كجواز تقديم الحال على صاحبها، ومنها: أن هذا مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا يلتفت إليه، ومنها: أنه معلل بما لا يناسب وذلك لأن الواو تدل على المغايرة بين ما قبلها وما بعدها وهو ضد ما يراد من التوكيد.

مَا بَعْدُ فيما قَبْلَها لا يَعْمَلُ   عَمّا تَلا بالأَجْنَبِي لا تُفْصَلُ

قوله: "ما بعد في ما قبلها ..إلخ" يعني أنه لا يعمل ما بعد "إلا" فيما قبلها في جميع الأحوال، لأن المستثنى في حكم جملة مستأنفة، لأن قولك: "جاء القوم إلا زيدا" بمنزلة "جاء القوم ما منهم زيد"، فمقتضاه عدم عمل تاليها في متلوها، فاستمر على مقتضى هذه المناسبة من المنع في ما تقدمها؛ فلا يقال: "ما قومك زيدا إلا ضاربون". قاله المصنف، وقال الرماني: لأن تقدم الاسم الواقع بعد "إلا" عليها ممتنع فكذا معموله. لكن في شرح أبي حيان للألفية أنهم حذروا من تعليلات الرماني ونظرائه.

أما عكس المسألة ـ وهو عمل ما قبل "إلا" فيما بعدها ـ فإنه يصح في ثلاثة مسائل اقتصر عليها في التسهيل، هي: أن يكون مستثنى فرغ له العامل، نحو: "ما قام إلا زيد"، هذا إذا قلنا إن ناصب المستثنى "إلا"، وإن قلنا: ناصبه ما تقدم فلا فرق بين المفرغ كما مثل، وغيره نحو: "قام القوم إلا زيدا"، إذ عمل في الصورتين ما قبلها فيما بعدها؛

أو يكون مستثنى منه نحو: "ما قام إلا زيدا أحد"؛ أو يكون تابعا للمستثنى منه نحو: "ما مررت بأحد إلا زيد خير من عمرو". قال ناظر الجيش: ولم تجز الزيادة على هذه الثلاثة لئلا تكثر مخالفة الأصل، ويترك مقتضى الدليل دون ضرورة.اهـ

أقول: لكن زاد الرضي موضعا رابعا، وهو أن يكون معمولا لغير العامل في المستثنى منه، نحو: "رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا". ذكر ذلك في باب الفاعل، لكنه لم يذكر تابع المستثنى منه.

فما ظن معمولا لما قبل "إلا" من غير الثلاثة التي في التسهيل والموضع الذي زاده الرضي، قدر له عامل نحو: "ما ضرب إلا زيد عمرا"، قدر لـ"عمرو" عامل أي "ضرب عمرا"، لأنه ليس واحدا من المواضع المذكورة؛ وسبب ذلك أن حق المذكور بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ أن يكون مختوما به. خلافا للكسائي في منصوب ومخفوض، نحو: "ما ضرب إلا زيد عمرا" و "ما مر إلا زيد بعمرو"؛ وله ولابن الأنباري في مرفوع نحو: "ما ضرب إلا زيدا عمرو"، وفرق ابن الأنباري بين المرفوع وغيره بأن المرفوع منوي التقديم، فيصير كأن الواقع بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ مختوم به.

قول الناظم: "عما تلا بالاجنبي لا تفصل" أي لا يفصل بين "إلا" وتاليها وهو المستثنى بأجنبي، والمراد بالأجنبي ما ليس معمولا للمستثنى، أما الفصل بغير الأجنبي فجائز، قال:[165]

أصخ فالذي توصى به أنت مفلح   فلا تك إلا في الصلاح منافسا

فـ"في الصلاح" معمول لـ"منافسا" بعده.

وإنْ تَكُنْ إلاّ بِمَعْنَى الواوِ   فاعْطِفْ بِها فِي قَوْلِ كُلِّ راوِ

165- تقدم في باب المبتدأ.

يعني أن "إلا" قد تكون للتشريك كالواو، عاطفة عند الأخفش والفراء وأبي عبيدة، وجعلوا منه: ﴿ليلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم﴾، أي ولا الذين ظلموا، ونحو: ﴿لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظَلَم﴾ أي ولا من ظلم؛ قال في المغني: وتأول الجمهور هذا بالاستثناء المنقطع.

قال الأمير: أي لكن من ظلم من غير المرسلين أو منهم من باب "حسنات الأبرار سيئات المقربين"، والانقطاع على هذا لكونه انتقالا لغرض آخر، وإلا اقتضى ثبوت الخوف، وإنما هو دفع لما يتوهم من الخوف. قال: وأما الآية الأولى فالانقطاع فيها مبني على تخصيص الناس بالمنصفين والحجة بالحق، أما إن أريد مطلق ما يتمسك به فمتصل.اهـ المراد من كلام الأمير، وعلى تأويل الآيتين فلا دليل لراو.

أقول: ولينظر قول الناظم: "كل راو" فإنه يوهم الإجماع على جواز العطف بها، مع أن القول بذلك خلاف قول الجمهور كما تقدم عن المغني، إلا إذا كان مراده "في قول كل راو" عن الأخفش ومن وافقه، وعلى هذا حمل كلامه صاحب التنبيه، أو أراد أنها إذا كانت بمنزلة الواو في التشريك فهي عاطفة في قول كل راو، فحكاية الاتفاق إنما هي على التلازم بين كونها للتشريك في الحكم وكونها عاطفة، وهو مسلم. والله تعالى أعلم

وبَعْـــدَ نَفْـــيٍ أوْلِهـــا المُـــضارِعا والمـاضِ بَعْـدَ الفِعْـلِ أوْ قَـدْ واقِعـا

قوله: "وبعد نفي ..إلخ" يعني أن "إلا" يليها . إذا كانت بعد نفي . فعل مضارع بلا شرط، أي سواء تقدم عليها اسم أو فعل، فتقول: "ما زيد إلا يفعل كذا" و"ما كان زيد إلا يفعل" و"ما خرج زيد إلا يجر ثوبه"، وذلك لشبه المضارع بالاسم الذي هو أولى بـ"إلا"، لأن المستثنى لا يكون إلا اسما أو مؤولا به، بشرط كون المستثنى مفرغا لتكون ملغاة عن العمل على قول، وعن التوصل بها إلى العمل على قول، فيسهل دفعها عن مقتضاها من الدخول على الاسم، لانكسار شوكتها بالإلغاء .

قوله: "والماض بعد الفعل ..إلخ" أي ويليها فعل ماض مسبوق بفعل ماض أو مضارع، أو مقرون بـ"قد" لتقربه من الحال فيكون شبيها بالمضارع، فأغنى اقترانه بها

عن تقدم فعل؛ نحو: ﴿وما ياتيهم من رسول إلا كانوا به يَسْتَهْزِءُونَ ﴾، ونحو: "ما يئس الشيطان من ابن آدم إلا أتاه من قِبل النساء"[166] وكقوله:[167]

وما المجد إلا قد تبين أنه ببذل وحلم لا يزال مؤثلا

ثم هذا المقرون إن سبقه فعل وجب اقترانه بالواو، نحو: "ما زرته إلا وقد زارني".

وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوع الماضي بعد "إلا" لأن تقدمه مقرونا بالنفي جعل الكلام بمنزلة: "كلما كان كذا كان كذا"، فكأن فيه فعلين كما هو مع "كلما".

ومعنى قولهم "أنشدك الله إلا فعلت": "ما أسألك إلا فعلك"، ولولا أنه محمول على هذا لما صح، لأنه موجب فقياسه أن لا تدخل عليه "إلا" لأنه مفرغ ولا يجيء الفعل بعدها لعدم النفي، لكنه حمل على المعنى، فهو موجب لفظا منفي معنى، وقدر الفعل بالمصدر بلا سابك لضرورة افتقار المعنى لذلك. قال أبو حيان: وقد صرح بـ"ما" المصدرية مع الفعل بعد "إلا" في قوله:[168]

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

قال بعضهم: وإنما جاز ذلك هنا لأن باب القسم قد اتسع فيه لكثرته في الكلام، فجاز فيه ما لايجوز في غيره.اهـ على نقل ناظر الجيش

تنبيه: ولاية الفعل المضارع والماضي بشرطه "إلا" مما تفترق فيه مع "غير"، كما يفترقان في أن "إلا" قد تليها جملة ابتدائية نحو: "ما رأيت أحدا إلا زيد خير منه"، بخلاف "غير" لأنها لا تضاف إلى الجمل. أفاده أبو حيان.

166- انظر كشف الخفاء 39/1

167- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 222/2، والدرر: 172/3.

168- البيت من البسيط، وقائله الأحوص بن محمد الأنصاري، انظر: خزانة الأدب: 231/1، والشاهد فيه: قوله: إلا ما ذكرت، حيث اقترن جواب القسم بعد "إلا" بـ"ما"المصدرية.

مَعْنَى الذي اسْتَثْنَتْهُ غَيْرُ اعْتبِرا   في تابعٍ وهكَذا إلاّ يُرَى

لما ذكر في الخلاصة حكم المستثنى بـ"إلا" بقوله: (ما استثنت الا مع تمام ..إلخ)، وحكم المستثنى بـ"غير" بقوله: (واستثن مجرورا بغير معربا ..إلخ) ذكر الناظم هنا أنه قد يرى اعتبار المعنى في تابع المستثنى بـ"غير" واعتباره في المستثنى بـ"إلا" جائزا.

مثال ذلك في "غير": "ما جاءني غير زيد وعمرو" و"جاء القوم غير زيد وعمرو"، فيجوز فيهما جر "عمرو" على اللفظ، ويجوز في الأول الرفع لأنه في معنى "ما جاءني إلا زيد وعمرو"، وفي الثاني نصبه لأنه في معنى "جاء القوم إلا زيدا وعمرا"؛ وليس "عمرو" في الرفع في الأول والنصب في الثاني معطوفا على "غير" عند هذا القصد وهو واضح، بل العطف على المحل عند بعض، وهو ظاهر كلام سيبويه فالصواب لوقال الناظم: "محل ما استثنته ..إلخ"، وعلى التوهم عند الشلوبين، وهو الذي يظهر من كلام ابن عصفور لأنه لم يصرح بأنه عطف على الموضع بل قال إنه حمل على المعنى. **أقول**: وهذا القول هو ظاهر التسهيل أيضا وتبعه الناظم هنا، لتعبيرهما بالمعنى دون المحل، ويدل لذلك قول يس في حاشيته على التصريح: وظاهر كلام الشارح ما ذهب إليه الشلوبين من أنه من باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم. اهـ وقد يقال: إن الحمل على المعنى صادق بالقولين وهو ظاهر كلام المرادي. ثم رأيت الصبان بحث في مثل هذا فذكر الاحتمالين المذكورين، وزاد احتمالا ثالثا وهو أن يكون القول بمراعاة المعنى مغايرا للقولين السابقين، وأوضح الفروق بين الثلاثة فليراجع ذلك فيه.

وقيل هذا في المعطوف فقط دون بقية التوابع وهو ظاهر التسهيل، كقوله:[169]

لم يبق غير طريد غير منفلت   وموثق في حبال القد مسلوب

روي برفع "موثق" وخفضه، والشاهد في رواية الرفع؛ لأن "غير" واقعة موقع "إلا"، ولوكانت محلها "إلا" لكان مرفوعا لأن العامل مفرغ له، و"طريد" مجرور لإضافة "غير" إليه،

169- البيت من البسيط، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه ص: 52

لكن اعتبر معناه وهو وقوعه موقع "إلا"، فرفع "غير منفلت" و"موثق" باعتبار ذلك المعنى.

واستدل من عمم في بقية التوابع بقوله:[170]

وما هاج هذا الشوق إلا حمامة   تغنت على خضراء سمر قيودها

وسيأتي الكلام عليه قريبا إن شاء الله تعالى.

ومثال المسألة في المستثنى بـ"إلا": "قام القوم إلا زيدا وعمرا" فيجوز في "عمرو" النصب والجر على مراعاة "غير"، إذ يصح أن يقال: "قام القوم غير زيد"، وهذا مذهب جماعة منهم ابن خروف، وحمل عليه قوله: وما هاج هذا الشوق ..إلخ، روي برفع "سمر" على لفظ "حمامة" وبجره، وخرجه ابن خروف على مراعاة المعنى، بتقدير: "غير حمامة سمر"، وهذا هو الدال من كلامه على أن غير العطف في ذلك كالعطف؛ والصحيح منعه، والبيت مؤول بالجر بالجوار، ورد بأن ما جر بالمجاورة لا بد أن يكون مجاوره مجرورا لفظا، بخلاف "خضراء"، وقيل نعت لـ"خضراء"، والمراد بالقيود عروق الشجرة، قال أبو حيان: وقد حكي ذلك لغة.

ومن الدليل على أن "إلا" تكون بمعنى "غير"، فيعطف على محل ما استثنته بالجر، عطف "غير" عليها في قوله: [171]

لعمرك ما إن ضرني وسط حمير   وأقيالها إلا المخيلة والسكر

وغير الشقاء المستبين ... ...

وقد صحح أبو حيان في الارتشاف منع مراعاة المعنى بعد "إلا"، وهو قول ابن عصفور كما في شرح ناظر الجيش، فيكون هذا القول هو المقابل للأصح المذكور في الطرة هنا، وبذلك يعلم ما في تعقب صاحب روض الحرون لهذا التصحيح بأنه اقتصر في التسهيل على الجواز، قال: وكذا صاحب المساعد والدماميني.اهـ فإن الاقتصار

170- البيت من الطويل، وقائله: علي بن عميرة الجرمي، سمط اللئالي: 19/1.

171- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس بن حجر، انظر: مختارات الشعر الجاهلي: 86/1.

على القول لا يقتضي نفي وجود مقابله وإنما يقتضي ترجيحه، ووجه التفرقة بين "إلا" و"غير" على هذا القول: هو أن الاسم بعد "إلا" لا موضع له يخالف لفظه بل لفظه وموضعه واحد بخلاف الواقع بعد "غير"، وذلك لأصالة "إلا" وفرعية "غير". قاله ناظر الجيش

تنبيهان: الأول: ما تقدم من جواز مراعاة المعنى بعد "غير" محله إذا كانت استثنائية؛ أما إذا كانت "غير" صفة، فمقتضى كلام التسهيل أنه لا تجوز مراعاة المحل، لقصره ذلك على الاستثناء، فتقول: "ما جاءني أحد غير زيد وعمرو" بجر "عمرو" لا غير إذا جعلت "غير" صفة، وأجاز ابن العلج الحمل على المعنى فيرفع، لأن الموضع يصلح لـ"إلا"، قال: وقال قوم إنه خاص بالاستثناء. أي كما هو مقتضى كلام التسهيل.

الثاني: لا يبعد أن يلتزم جواز اعتبار المعنى بعد "سوى" قياسا على "غير"، وهو ظاهر قول المصنف في التسهيل: "تساويها مطلقا سوى". أفاده المرادي في شرح الخلاصة

ومِثْلُ غَيْرٍ بَيْدَ في المُنقَطِعِ وغَيْرُ أنّ بَعْدَها لَمْ يَقَعِ

يعني أن "بيد" بمعنى "غير"على المشهور في الاستثناء المنقطع، مضافا إلى "أن" وصلتها، يقال: "هو كثير المال بيد أنه بخيل"؛ أما "نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا"[172] فمؤول عند ابن مالك بأن الأصل "بيد أن" فحذفت "أن" وبطل عملها، وأضيفت "بيد" إلى المبتدإ والخبر اللذين كانا معمولين لـ"أن"، ويروى "بيد أنهم". قال في المغني: وفي مسند الشافعي: "بايد أنهم". قال الأمير: على صيغة اسم الفاعل كما يقال في كأين: "كائن"، ولا ينافي ذلك الحرفية.اهـ

وفي النهاية لابن الأثير أنه لم ير "بايد" في اللغة بهذا المعنى، وأنه قيل إنها "بأيد" أي بقوة، ومعناه: نحن السابقون إلى الجنة يوم القيامة بقوة أعطاناها الله وفضلنا بها.

قول الناظم: "وغير أن..إلخ" يريد أن "بيد" تلازم الإضافة إلى "أن" وصلتها.

172- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجمعة رقم: 876 بلفظ: "بيد أنهم أوتوا الكتاب" ولا شاهد فيه

وهذا مما تفترق فيه مع "غير" كاختصاصها بالمنقطع، وبقي فرقان آخران: الأول: أنها لا تقع صفة لغيرها، والثاني: أنها لا تقطع عن الإضافة. وقد قلت في ذلك:

وبيـد عـن إضـافة لا تقطـع ووصفـها لغيرهـا ممتنـع

فحاصل الفروق بينهما أربعة. قال الصبان: وبقي خامس وهو: أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة، بل منصوبة كما في المغني.

وعَلِّـــلاً بِبَيْـــدَ شَـــبِّهًا بِمَـــعْ بَيْـــدَ وبـــاءُ بَيْـــدَ مِيمًـــا قـــدْ وَقَـــعْ

قوله: "وعللا ببيد ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في الفعلين، يعني أن "بيد" تأتي للتعليل وبمعنى "مع"، وبهما فسر قوله ﷺ "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد"[173]، ومما يشهد لتعليلها قوله:[174]

عمـدا فعلـت ذاك بيـد أني أخـاف إن هلكـت إن ترني

لكن قال في المواهب: لم أر من شبه "بيد" بـ"مع"، وأما "بيد أني من قريش" فمحمول على أنها بمعنى "على" أو بمعنى "من أجل"، والجمهور على أنها بمعنى "غير".اهـ منه

أقول: قد يكون مراد الناظم بتشبيهها بـ"مع" أنها قد تفيد معنى المصاحبة مثلها، وهذا هو مراد من شبهها بـ"على" في تفسير الحديث، صرح بذلك صاحب التاج فإنه لما حكى القول بأنها بمعنى "على" عن أبي عبيد قال: أي التي يراد منها المصاحبة، ثم نقل قول ابن سيده: إن كونها بمعنى "غير" أعلى.

و قد يشهد لهذا كون الناظم لم يذكر أنها تأتي بمعنى "على". والله تعالى أعلم.

وعلى أن "بيد" بمعنى "غير" في الحديث يكون في الكلام تأكيد المدح بما يشبه الذم، كقوله:[175]

173- الحديث ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة (122) وقال: إنه لا أصل له ومعناه صحيح.

174- البيتان من مشطور السريع، وهما لمنظور بن مرثد الأسدي كما في شرح شواهد المغني للبغدادي: 24/3- 26. وبلا نسبة في مغني اللبيب، ص: 156، وشرح شواهده للسيوطي: 1/ 373.

175- البيت من الطويل، وقائله النابغة الذبياني.ديوانه ص: 44

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

وكونها بمعنى "على" حكاه في المغني عن بعضهم، قال الأمير: إن أراد بمعنى "على" الاستعلاء كما هو المتبادر فهو لا يظهر، وإن أراد بمعنى "على" الاستدراكية رجع إلى تعقيب المدح بما يشبه الذم. قال: وعليه يظهر أن تفسيرها بمعنى "غير" أعلى لوضوحه.اهـ

قلت: كذا قال الأمير وبقي عليه أن يكون أراد معنى "على" التي للمصاحبة كما تقدم نقله عن التاج، وهو ظاهر من حيث المعنى وإن لم يكن هو المتبادر من إطلاق معنى "على". والله تعالى أعلم

قال الدماميني: لم يزل يخطر ببالي أن "بيد" حرف حتى وقفت عليه في التوضيح في مشكلات الصحيح. وقيل: الصواب أن التعليلية حرف، والتي بمعنى "مع" اسم، والخلاف في التي بمعنى "غير".

قوله: "وباء بيد ..إلخ" أي وقد تبدل باء "بيد" ميما، فيقال: "ميد".

ونَصَبُوا في ما النساءَ بِعَدا مُضْمَرةً أوْ ما كإلاّ وُجِدا

يعني أن "النساء" في قول العرب: "كل شيء مهه ما النساء وذكرهن" منصوب بـ"عدا" مضمرة، أي "ما عدا النساء وذكرهن"، كذا للمصنف وقال الجوهري: انتصب النساء على الاستثناء أي ما خلا النساء. اهـ ولكن خص المصنف "عدا" بالإضمار لإطباقهم على فعليتها بخلاف "خلا"، فحذف الفعل الواقع صلة "ما" وبقي معموله، وقال الفراء والأحمر أن العرب تستثني بـ"ما" وذكرا هذا المثل، وعليه يكون النصب بها أو بما قبلها بواسطتها أو بأستثني مضمرا، لكن كون "ما" بمعنى "إلا" لم يثبت في شيء من كلامهم، بخلاف كونها مصدرية نحو: "ما أن حراء مكانه"؛ وزعم السهيلي أن "ما" في هذا المثل بمعنى "ليس"، أي "ليس النساء وذكرهن"، قال أبو حيان: واستعمال "ما" النافية كـ"ليس" في الاستثناء غير معهود، وحذف "ما" المصدرية كذلك، فتتكافأ دعوى إضمار "عدا" ودعوى كون "ما" بمعنى "ليس" مستثنى بها، ووقوع الشيء موقع الشيء لاشتراكهما في المعنى أقرب من حذف صلة "ما". وقولهم في المثل: "مهه" أي يسير، ويقال أيضا: "مهاه"

أي حسن، والمهاه: الطراوة والحسن؛ ومعنى المثل: أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه.

والحاصل أن المذاهب ثلاثة: إضمار "عدا" كما للمصنف، وكون العرب تستثني بـ"ما" فهي بمعنى "إلا" كما للفراء والأحمر، وكون "ما" نافية كليس كما زعم السهيلي. لكن ظاهر كلام المرادي أن الفراء والأحمر يوافقان السهيلي في جعل "ما" هذه نافية قد استثني بها كما استثني بـ"ليس"، وهو ظاهر الارتشاف أيضا. وعليه لا يكون في المسألة إلا مذهبان. ثم رأيت الشيخ خالد في شرحه صرح باحتمال كلام الفراء والأحمر لموافقة السهيلي ومخالفته.

تنبيه وفائدة: ليس الأحمر المذكور هنا هو خلف الأحمر كما قد يتوهم، بل هو علي ابن الحسن وقيل ابن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية وصاحب الكسائي، اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ، وله حكاية مشهورة في ذلك. مات بطريق الحج سنة أربع وتسعين ومائة. أما خلف الأحمر فهو بصري، وكان راوية ثقة علامة، يسلك مسلك الأصمعي وطريقه حتى قيل: هو معلم الأصمعي، وكان الأخفش يقول: إنه لم يدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي، ومات في حدود الثمانين ومائة.

بِلَيْسَ يُوصَفُ عَلَى رَأْيٍ ولا يَكُونُ فالضميرُ طِبْقُ ما تَلا

لما ذكر في الخلاصة أن "ليس" و"لا يكون" يستثنى بهما بقوله: (واستثن ناصبا بليس وخلا ..إلخ) ذكر الناظم هنا أنهما قد يوصف بهما – على رأي – المستثنى منه منكرا أو مصحوبا بـ"أل" الجنسية، واشترطوا في الاسم الموصوف بهما أن يكون صالحا للاستثناء، كما اشترط ذلك في الموصوف بـ"إلا"، وأجاز ابن عصفور أن يكون الموصوف بهما غير صالح للاستثناء، نحو: "أتاني رجال ليسوا الزيدين"، فـ"رجال" نكرة غير معدودة وهي لا تصلح للاستثناء، وهو الظاهر لأن "إلا" متأصلة في الاستثناء والوصف بها خلاف القياس، بخلافهما. انظر الدماميني

وقد نظَّر ناظر الجيش أيضا في اشتراط صلاحية الموصوف بهما للاستثناء قائلا:

إن الوصف بهما كالوصف بسائر الأفعال وليس فرعا عن الوصفية بغيرهما حتى يشترط فيهما ذلك.

ونص التسهيل: "وقد يوصف على رأي المستثنى منه منكرا ..إلخ" ففيه إشعار بقلته، وكذا لفظ سيبويه؛ وقوله: "على رأي" يشعر بخلاف، ولم يذكر غيره خلافا، ولعله فهمه من قول أبي العباس: فإن جعلته وصفا فجيد وكان الجرمي يختاره. وقوله: "المستثنى منه" أي ما كان مستثنى منه قبل جعلهما صفتين، وإلا فهو في هذه الحالة غير مستثنى منه، وهو مشعر بأنهما لا يكونان كذلك إلا حيث يصح الاستثناء، وتمثيل المبرد بقوله: "أتتني امرأة لا تكون فلانة" يدل على خلاف ذلك. قاله في المساعد. لكن قال ناظر الجيش: ومراد المصنف بقوله: "المستثنى منه" الذي يكون مستثنى منه لو لم يوصف، وليس مراده أنهما لا يجريان وصفا على ما قبلهما إلا إذا كان صالحا لأن يكون مستثنى منه بل أعم من ذلك، على أنه لو قال: "وقد يوصف بليس ولا يكون ما قبلهما" كان أولى .اهـ

وقوله في التسهيل: "أو مصحوب أل الجنسية" مبني على مذهبه من كون الجمل تقع صفة لمثله، ولم يمثل سيبويه هنا إلا بالنكرة، وعلى المنع تكون الجملة المصدرة بـ"ليس" و"لا يكون" في موضع النصب على الحال؛ وتخصيصه ذلك بـ"ليس" و"لا يكون" يدل على أنه لا يكون في غيرهما من أفعال الباب، فلا يقال: "أتتني امرأة عدت هند أو خلت". قاله في المساعد

قول الناظم: "فالضمير طبق ما تلا" أي فالضمير الذي في "ليس" و"لا يكون" الراجع على موصوفهما، تجب مطابقته له في التذكير والإفراد وفروعهما، نحو: "أتاني القوم ليسوا أو لا يكونون إخوتك "، و"أتتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة"، وهكذا.

قال الدماميني: ولا يخفى أنك إذا قلت: "ما أتتني امرأة ليست فلانة" فمعناه: ما أتتني امرأة موصوفة بأنها ليست فلانة، ومفهومه: أن امرأة موصوفة بذلك أتتك وهو نظير الاستثناء؛ وذلك أن النفي إنما ينصب على الصفة ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتا للموصوف،كما في قولك: "ما أتاني رجل صالح" ... إلخ

وقـــد يُقــالُ لــيْسَ إلاّ إنْ وُجِـــدْ   فـي اللفْـظِ مـا دَلّ عَلـى الـذي قـُـصِدْ

أي وقد يقال: "ليس إلا"، وكذا "ليس غير" بالفتح والضم، وإنما يجوز ذلك إذا فهم المعنى المقصود، كـ"قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير"، أصله: قبضت عشرة ليس هو أي الشيء المقبوض إلا إياها أو غيرها، أو ليس مقبوضا إلا هي أو غيرها، فما بعد "إلا" و"غير" يصح كونه الاسم والخبر، فحذف الاسم أو الخبر وقام المستثنى مقامه، وبقيت "إلا".

والحاصل أنه يحذف المستثنى بشرطين: فهم المعنى، وكون المستثنى به "إلا" أو "غيرا"، وشرط ثالث وهو تقدم "ليس" عليهما؛ وهل تتعين "ليس" لذلك أو تقوم "لا يكون" مقامها؟ الجمهور على المنع، والأخفش على الإجازة، وكذلك اختلفوا هل يجب الحذف بعد "غير" عند وجدان الشرطين الأخيرين أو يجوز الذكر؟ الأخفش على الجواز، وغيره على الوجوب. قاله الدماميني

و"غير" في "ليس غير" بلا تنوين ضمت الراء أو فتحت، فإن ضمت فقال المبرد والمتأخرون: إن الضمة للبناء، وإن "غيرا" شبهت بالغايات كـ"قبل" و"بعد"، وعلى هذا يجوز كونها اسما أو خبرا، وقال الأخفش: هي ضمة إعراب لا بناء، لأنه ليس باسم زمان كـ"قبل" و"بعد"، ولا مكان كـ"فوق" و"تحت"، وإنما هي بمنزلة "كل" و"بعض"، لكن حذف المضاف وهو منوي الثبوت؛ وإن فتحت الراء فهو الخبر، إلا أن المضاف حذف لفظا لا نية، وعليه فالفتحة إعرابية؛ وقد ينون مرفوعا اسما والمحذوف الخبر، أو منصوبا والمحذوف حينئذ الاسم. وقد يضاف وهو أجود، نحو: "ليس غيره" مرفوعا أو منصوبا على نحو ما تقدم.

تنبيه: "ليس" في قولهم:"ليس إلا" و"ليس غير" ليست من الاستثناء في شيء، ولهذا تستعمل في ما لا يتبعض كالعلم نحو: "جاءني زيد ليس غير" أي ليس الجائي غيره. قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: وهو ظاهر ولا منافاة بينه وبين قول المصنف في الشرح: "قد يكتفى بـ"إلا" وبـ"غير" عن المستثنى" لأن مراد المصنف المستثنى بـإلا" وبـ"غير" الواقعتين

بعد "ليس"، وهو المقدر بعد "إلا" والمضاف إليه بعد "غير"، ولا شك أنهما مستثنيان.اهـ المراد منه

فعرف أنه يحذف المستثنى كما هنا، ولم يحذف المستثنى منه إلا في التفريغ، وأما الأداة فلا تحذف.

وأما قولهم: "أنا ابن البتول عليا"، على تقدير: "المنقطعة عن الرجال إلا عليا" فإن ثبت فهو منصوب على الاختصاص. أفاده بعضهم

وأَوْلِ فـي الغالِـبِ سِـيَّما ولا   واجْـرُرْ أوِ ارْفَعَـنَّ مـا بَعْـدُ انجَلَـى

وانصِـبْ مُنَكَّـرًا جَـوازًا ووُصِـلْ   بـالظَرْفِ والفِعْـلِ ورُبَّمـا جُعِـلْ

مُخَفَّفًـا وقـدْ يُقـالُ لا سِـوا   مـا وكـذا لا مِثْـلَ مـا بَعْـضٌ رَوَى

وانصِـبْ ومَعْناهـا خُـصُوصًا حيثُمـا   حـالاً وشَـرْطًا سَـبَقَتْ لا سِـيَّما

لما أنهى الكلام على أدوات الاستثناء المشهورة أخذ في الكلام على "لاسيما"، لما جرت به عادة أكثر النحاة من ذكرها بعد أدوات الاستثناء وإن لم تكن منها على الأصح، وسيأتي توجيه ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: "وأول في الغالب ..إلخ" يعني أن الغالب أن يقال "ولاسيما" بتقديم "ولا" على "لاسيما"، و "سي" كـ"مثل" وزنا ومعنى، وأصله "سوي" بسكون الواو، فقلبت ياء وأدغمت في أختها. وتشديدُ يائه ودخول "لا" عليه ودخول الواو على "لا" واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:[176]

ألا رب يـوم لـك منهن صـالح   ولاسـيما يـوم بـدارة جلجـل

فهو مخطئ. لكن ذكر غيره أنها قد تخفف كما سيأتي، وقد تخلو من الواو كقوله:[177]

فـه بـالعقود وبالأيمـان لاسـيما   عقـد وفـاء بـه مـن أعظـم القـرب

176- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس.مختار الشعر الجاهلي ص:30

177- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة، في خزانة الأدب: 64/2 وشرح شواهد المغني للسيوطي 413/1 وللبغدادي 219/3.

والمختار أن "سي" اسم لـ"لا" التبرئة – وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة لأنه كمثل حكما لتوافقهما معنى – وخبرها محذوف، وعند الفارسي أنها منصوبة على الحال إذا تجردت عن الواو، و"لا" مهملة، وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو، فمعنى "قاموا لاسيما زيد": "قاموا غير مماثلين لزيد في القيام". وقد نقل الدماميني هنا كلام الفارسي، واعتراض ابن هشام عليه، وجوابه هو عن ذلك، فانظره.

قال الرضي: واعلم أن الواو التي تدخل على "لاسيما" في بعض المواضع اعتراضية، إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة.

قوله: "واجرر أو ارفعن ..إلخ" أشار بقوله: "واجرر" إلى أنه يجوز جر ما بعدها بالإضافة، وفتحتها فتحة إعراب؛ فإن قلت: "قام القوم لاسيما زيد" بجر "زيد"، فـ"لا" عاملة في "سي" اسما لها، و"ما" زائدة بين المضاف والمضاف إليه وهو مطرد في هذا كما اطرد زيادة "ما" بعد "إذا"، ولم تتعرف "سي" لأنها بمعنى "مثل" كما تقدم، والخبر محذوف؛ والأصل: "لا مثل قيام زيد قيام لهم"، ويجوز حذف "ما" فتقول: "لا سي زيد"، ووهم من نقل عن سيبويه أن "ما" زائدة لازمة، وكأنه طالع أول كلامه ولم يطالع آخره. قاله المرادي. وقد قيل: إن "لا" أيضا زائدة، وهو غريب.

وأشار بقوله: "أو ارفعن" إلى أنه يجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدإ محذوف، على تقدير "ما" موصولة محذوفة صدر الصلة. قال الدماميني: وينبغي أن يكون هذا الحذف واجبا لأنه هكذا سمع. والتقدير: "لا سي الذي هو زيد"؛ قال السلسيلي: قلت: وفي هذا فائدة حسنة وهو أنهم حذفوا صدر الصلة مع قصر الصلة، وليسوا هنا قائلين بأنه قليل على حد قوله: ﴿تماما على الذي أحسن﴾ بالرفع فهذا مستثنى والله تعالى أعلم. اهـ من شرحه وهو خلاف ما لابن هشام في المغني فإنه قال: ويضعف الرفع في نحو "ولاسيما زيد"، لحذف العائد المرفوع مع عدم طول الصلة، وإطلاق "ما" على من يعقل.اهـ لكن قال الدسوقي: إن هذه طريقة، وذكر الطريقة الأخرى باستثناء ما هنا من القاعدة في حذف صدر الصلة، موجها لها بأنها بمنزلة المثل والأمثال لا تغير.اهـ

ويجوز الرفع أيضا على تقدير "ما" زائدة كافة عن الإضافة؛ ويجوز أن تكون نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: "لا سي شخص أو شيء هو زيد".

وعلى كل من وجهي الرفع والجر ففتحة "سي" فتحة إعراب لأنه مضاف، وهما جائزان في المعرفة والنكرة، وتزيد النكرة بجواز النصب على التمييز،كما أشار إليه الناظم بقوله: "وانصب منكرا ..إلخ"، وقد أهمل المصنف في التسهيل هذا الوجه. وفي إعراب "ما" حينئذ وجهان: الأول أنها نكرة تامة كأنه قال: "ولا مثل شيء" ثم فسره بالنكرة، كما يقع التمييز بعد "مثل" نحو: ﴿ولو جئنا بمثله مددا﴾، قال أبو حيان: وهذا الإعراب الذي تلقفناه من أفواه الشيوخ يعني أن "ما" نكرة تامة. والثاني: أن "ما" كافة عن الإضافة لا موضع لها من الإعراب وهي عوض من المضاف إليه، وانتصب ما بعدها على التمييز كما كان ينتصب بعد المضاف إليه.اهـ قال ناظر الجيش: ولا يخفى أرجحية الوجه الثاني على الأول.

وروي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس:[178]

ألا رب يوم لك منهن صالح ولاسيما يوم بدارة جلجل

وقيل: إن "يوما" في البيت على رواية النصب ظرف صلة "ما"، أراد: "ولا مثل الذي اتفق يوما" فحذف للعلم، ومن كلامهم: "عرفت الذي أمس" أي الذي وقع واتفق، ومجيء الظرف صلة كثير إلا أن فيه قلقا لأن اليوم لا يقع في اليوم، لكن يتصور أن يريد: "ألا رب وصل يوم أو لذاذة يوم" فيتصور ذلك. انظر التذييل والتكميل

أما انتصاب المعرفة نحو: "لاسيما زيدا" فمنعه الجمهور، وجوزه بعضهم موجها له بأن "ما" كافة وأن "لاسيما" بمنزلة "إلا" الاستثنائية، فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل، لإخراجه مما قبل "لا سيما" من حيث عدم مساواة ما قبلها له، وضعف بأن "إلا" لا تقترن بالواو، لا يقال: "جاء القوم وإلا زيدا"، ووجهه الدماميني بأن "ما" تامة

178- تقدم الكلام عليه قريبا.

بمعنى "شيء"، والنصب بتقدير "أعني"، أي "ولا مثل شيء أعني زيدا".اهـ من الصبان ولينظر قوله: "الاستثناء المتصل" فالذي في المغني وشرح الدماميني على التسهيل أنه منقطع. ثم رأيت الدماميني في حاشيته على المغني جعله متصلا، قال الأمير: إذ المعنى تساوى القوم في القيام إلا زيدا فإنه فاقهم. قال: وكأن المصنف – يعني ابن هشام – أراد أنه على معنى الاستدراك على تساويهم أي "لكن زيدا فاقهم" وليس مرتبطا بنفس الحكم السابق حتى يكون متصلا. أشار له الشمني اهـ كلام الأمير

قول الناظم: "ووصل بالظرف والفعل" أي وقد يوصل بالظرف كقوله:[179]

يسر الكريم الحمد لاسيما لدى شهادة من في خيره يتقلب

ونحو: "يعجبني الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة"، وبالجملة الفعلية نحو: "يعجبني كلامك لاسيما تعظ" وقوله:[180]

فق الناس بالخير لاسيما ينيلك من ذي الجلال الرضا

قال أبو حيان في شرح الألفية: هكذا ذكر أصحابنا، وهذان البيتان عندي متأولان على أن يكون التقدير: "لاسيما حمد لدى شهادة من في خيره يتقلب"، و"لاسيما خير ينيلك من ذي الجلال الرضى" والمعنى عليه؛ فيكون هذا مما حذف فيه الموصوف وأقيمت صفته وهي ظرف وجملة فعلية مقامه، نحو قوله تعالى ﴿ومنا دون ذلك﴾ أي ومنا قوم دون ذلك، وقول الشاعر:[181]

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

يريد: "أحد يفضلها".

179- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 64/2.

180- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 64/2، وشرح شواهد المغني للبغدادي 213/3

181- الرجز لحكيم بن معية الربعي راجز إسلامي. خزانة الأدب 311/2 ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل 61/3 لأبي الأسود الحماني . الميسم : الجمال

قول الناظم: "وربما جعل مخففا" يعني أنهم تصرفوا في هذه اللفظة تصرفا كثيرا لكثرة استعمالها، فقيل: "سيما" مخففا أي بحذف الياء الأولى وقوفا مع الظاهر، وقيل: المحذوف الثانية لأن حذف اللام أكثر من حذف العين ويكون فتح الأولى حينئذ لإلقاء حركة اللام عليها. وهذا التخفيف يكون مع حذف الواو كقوله: (فه بالعقود وبالأيمان لاسيما ..إلخ)، ومع وجودها كقوله:[182]

وللماء الفضيلة كل حين ولاسيما إذا اشتد الأوار

ومنعه ابن عصفور كما في الارتشاف، حذرا من بقاء الاسم المعرب على حرفين.

وقد حكى الرضي حذف "لا" مع التثقيل والتخفيف، قال الدماميني: ولم أقف عليه من غير جهته، ويوجد في كلام المولدين من علماء العجم فينبغي تحريره.

أقول: قد نص أبو حيان في شرح التسهيل على منعه، قال: أولع به كثير من المصنفين لكنه لم يسمع من كلام من يحتج به، وإنما سمع في أشعار المولدين.

قوله: "وقد يقال لا سوا ما ..إلخ" أي وقد يقال بدل "لاسيما": "لا سواء ما" بالمد على ظاهر ما في التسهيل وشروحه والارتشاف، فيكون قصر الناظم لها ضرورة، وذكر بعضهم أنه أبدلت الياء الأولى واوا والثانية ألفا، وعليه يتجه القصر والله تعالى أعلم. وقد يقال أيضا "لا مثل ما" بمعناها حكاه ابن الأعرابي، فيجوز رفع ما بعدهما وجره.

وقد يقال كذلك "لا تر ما" بمعنى "لاسيما" كما في القاموس. قال في التاج: و"لا ترى ما" أي بإثبات الألف و"لو ترما".اهـ لكن الاسم الذي بعد "ترما" لا يكون فيه إلا الرفع، وذلك لأن "تر" فعل فلا يمكن أن تكون "ما" بعدها زائدة وينجر ما بعدها بالإضافة، بل "ما" موصولة بمعنى الذي وهي مفعول "تر"، و"زيد" خبر مبتدإ محذوف؛ و"تر" إن كانت "لا" قبلها فتحتمل وجهين: أحدهما أن تكون مجزومة و"لا" ناهية، فإذا قلت: "قام القوم لا ترما زيد" فالمعنى: لا تبصر الشخص الذي هو زيد فإنه في القيام

182- البيت من الوافر، وقائله: أبو العلاء المعري، وقبله:

جمال المجد أن يثني عليه ولولا الشمس ما حسن النهار

انظر: سقط الزند، ص: 162.

أولى به منهم. والوجه الثاني: أن تكون غير مجزومة و"لا" نافية وحذفت ألف "تر" على جهة الشذوذ كما في قولهم: "لا أدر" و"لا أبال" وهما منفيان. وأما إن كان قبل "تر" لو فحذف ألف "ترى" إنما هو على وجه الشذوذ وجواب "لو" محذوف، والتقدير: ولو تبصر الذي هو زيد لرأيته أولى منهم بالقيام إذ القيام بالنسبة إليه أولى من القيام بالنسبة إليهم. قاله أبو حيان في التذييل والتكميل منبها على أنه لم يره لأحد من النحويين، وإنما هو تخريج منه على ما اقتضته صناعة العربية.

وقد تبدل العرب أيضا سين "لاسيما" تاء فوقية فتقول: "لاتيما" كما في "أعوذ برب النات"، وربما أبدلت كذلك "لا" منها بـ"تا" فقالوا: "تاسيما"، وربما أبدلت أيضا "لا" بـ"نا" فقالوا: "ناسيما" كما قالوا: "نا بل عمرو" ويريدون: "لا بل عمرو".

قوله: "وانصب ومعناها خصوصا ..إلخ" أي انصب "لاسيما" ـــ يعني محلها ـــ على المفعولية المطلقة ومعناها حينئذ "خصوصا"، حيثما سبقت حالا مفردة نحو: "أحب زيدا لاسيما راكبا"، فـ"راكبا" حال من مفعول الفعل المقدر، أي "وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا"، أو جملة نحو: "أحبه لاسيما وهو راكب"؛ فينبغي أن يعد هذا من المواضع التي يجب فيها حذف العامل في المفعول المطلق والحال. وكذا إذا سبقت شرطا نحو: "أحبه ولاسيما إن ركب" أي "خصوصا إن ركب"، وجواب الشرط مدلول عليه بعامل "خصوصا" أي "إن ركب أخصه بزيادة المحبة"، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي "اختصاصا"، ويكون معنى "وخصوصا راكبا" أي "يختص بفضل محبتي راكبا". قال المرادي: وإذا جاء بعدها الشرط كانت "ما" كافة.

تنبيه: ما يوجد في كلام المصنفين من قولهم: "لاسيما والأمر كذا" تركيب غير عربي. قاله أبو حيان وتبعه المرادي، لكن الصبان بنى كونه عربيا على وقوع الحال المفردة بعد "لاسيما"، فقال: "معنى "لاسيما راكبا" يختص بزيادة محبتي راكبا، فقول المصنفين: "ولا سيما والأمر كذا" تركيب عربي خلافا للمرادي.اهـ وكأنه لم يقف على أنه مسبوق بذلك من شيخه أبي حيان.

ثم هي أي "لاسيما" اسم يدل على أولوية ما بعده بالحكم المنسوب لما قبله، وجرت عادة النحويين أن يذكروها بعد أدوات الاستثناء، إلا أن سيبويه ذكرها في باب "لا" التي لنفي الجنس، ووجه ذكرها هنا مخالفة ما قبلها لما بعدها بالأولوية، بل عدّها في أدوات الاستثناء الكوفيون وجماعة من البصريين؛ ووجهه أنه مخْرج مما قبله

من حيث أولويته بالحكم المتقدم، قال ابن هشام الخضراوي: لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له، قال: وأقرب ما يشبه به قول النابغة:[183]

فتى كملت أخلاقه غير أنه   جواد فما يبقي من المال باقيا

لأن كونه جوادا خير لكن زاد في هذا الخير على خيره بما هو خير.اهـ على نقل أبي حيان.

ورُدّ بدخول الواو عليها وبعدم صحة وقوع "إلا" موقعها، بخلاف أدوات الاستثناء في الجميع، ولأن الاستثناء إخراج والأولوية منافية لذلك. قال ابن الضائع: ولأنهم لم يأتوا بـ"حتى" في الاستثناء نحو: "قام القوم حتى زيد" فقد أخرج زيدا عن القوم لصفة اختص بها في القيام لم تثبت لهم، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء للزم ولا بد ذكر "حتى" في أدوات الاستثناء.اهـ على نقل تلميذه أبي حيان

تتمة: عد الكوفيون أيضا "بله" من ألفاظ الاستثناء نحو: "أكرمت العبيد بله الأحرار"، لأنهم رأوا ما بعدها خارجا عما قبلها في الوصف من حيث كان مرتبا عليه، لأن المعنى في المثال أن إكرامك للأحرار يزيد على العبيد. والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء لما تقدم في "لاسيما"، بل هي على ثلاثة أقسام: اسم لـ"دع"، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لـ"كيف"، وما بعدها منصوب على الأول، مخفوض على الثاني، مرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأول والثالث، إعراب على الثاني. وزعم الزجاجي أنه يستثنى بـ"لما" فتقول: لم يأتني من القوم لما أخوك" و"لم أر من القوم لما زيدا" تريد: "إلا زيدا". والذي ينبغي منع ذلك حتى يسمع، وذلك أن وقوع "لما" بمعنى "إلا" قليل فلا يتعدى به مورد السماع نحو: "نشدتك بالله لما فعلت".

وعدّ أبو عبد الله محمد ابن مسعود الغزني في كتابه البديع "دون" من أدوات الاستثناء وليس كما زعم. انظر شرح المرادي

183- البيت من الطويل، وهو من أبيات للنابغة الجعدي يرثي بها أخاه. انظر: حزانة الأدب: 12/2.

الحال

أو وصفُه بها للأَصْلِ خالَفا ... أوْ يَكُ فيها شارَكَ المُعَرَّفا

وسَوَّغوا بأنْ تَكونَ واوِيَهْ ... كقريةٍ مِن قَبْلِ وهْيَ خاوِيَهْ

لما ذكر في الخلاصة أن صاحب الحال لا ينكر إلا بمسوغ من تأخير وتخصيص ..إلخ بقوله: (ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر ..إلخ) ذكر الناظم هنا أن من المسوغات أيضا أن يكون وصف صاحب الحال بها أي بالحال على خلاف الأصل فقال: "أو وصفه بها ..إلخ".

وقد استدرك هذا الموضع على الخلاصة أبو حيان في شرحها، وجعل محترز قول المصنف: "ولم ينكر غالبا" قوله تعالى: ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾. فيؤخذ منه عدم اعتباره اقتران الحال بالواو من المسوغات لتنكير صاحب الحال، كما يأتي في البيت بعد هذا. والله تعالى أعلم

قال ابن عقيل في المساعد ممثلا للتسويغ بمخالفة الأصل أي من جهة الجمود فلا يتبادر الذهن إلى النعتية: نحو: "مررت ببر قفيزا بدرهم" و" بماء قعدة رجل".اهـ والقعدة بالكسر مقدار ما يأخذه القاعد من المكان ويفتح. قاله في القاموس

ومثّل لمخالفة الأصل في الطرة بـ"هذه بقرة متكلمة"، أي لاستحالته عادة كما تقدم مثله في باب المبتدإ، ونقله بعض المحشين عن الدماميني، مقابلا به ما تقدم عن ابن عقيل، ولم أقف على التمثيل المذكور في شرح الدماميني، وإنما فيه مثل ما لابن عقيل، وهذا نص كلامه على قول التسهيل: "ولم يكن الوصف به على خلاف الأصل"، قال: نحو: "عندي خاتم حديدا"، و"عندي راقود خلا"؛ قال المصنف: ظاهر كلام سيبويه أن المنصوب في هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال، فإن الذي سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله نعتا مع كونه جامدا غير مؤول بالمشتق، وقد تقدم أن ذلك يغتفر في الحال لأنه بالأخبار أشبه منه بالنعوت. وتعقبه الشارح - يعني المرادي كما يعلم باستقراء كلامه - تبعا لأبي حيان بأن المشهور من كلام سيبويه وغيره نصب

ما بعد "خاتم" و"راقود" وشبههما على التمييز، فلو كان ما قبله معرفة، نحو: "هذا خاتمك حديدا" و"هذه جبتك خزا" لم يكن إلا حالا.اهـ كلام الدماميني، وبنقله تعلم أنه لم يمثل إلا بنحو: "عندي خاتم حديدا ..إلخ" تبعا للمرادي، وأصل ذلك للمصنف في شرحه.

فلهذا قال في المواهب بعد ذكره مثال الطرة المتقدم: مثّل به البوني ولا أدري من أين أخذه؟ لمخالفته لما عللوا به من جمود الحال.

قوله: "أو يك فيها ..إلخ" أي "أو إن يك"، فالجزم في الفعل المذكور على تقدير "إن" محذوفة. كما يظهر والله تعالى أعلم. يعني أنه من المسوغات لتنكير صاحب الحال أن يكون صاحب الحال المنكر شارك فيها معرفة، كـ"جاء عبد الله وأناس منطلقين".

وكذا إن شارك فيها مختصا، نحو: "هذا رجل صالح وامرأة مقبلين"؛ والعامل في الحال ها التنبيه. فالمراد أن من المسوغات هنا مشاركة ما له مسوغ، نظير قوله في باب الابتداء: (كعطف صالح للابتدا ..إلخ)

قوله: "وسوغوا بأن تكون ..إلخ" أي وسوغوا مجيء الحال من النكرة بأن كانت جملة مقرونة بالواو، لأن الواو تدفع توهم النعتية خلافا للزمخشري؛ لكن هذا التعليل يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف، وقد ذكروا أنه لشبهه بالمبتدأ؛ وأجيب بأنه إشارة إلى صحة التعليل بكل من العلتين. قاله الصبان

قوله: "كقرية ..إلخ" إشارة لقوله تعالى: ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾، وكقول الشاعر:[184]

مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلى الغداة شفيع

ومن غير الغالب مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ نحو الحديث: "صلى رسول الله ﷺ جالسا وصلى وراءه رجال قياما" [185] رواه الإمام مالك في الموطإ.

184- البيت من الطويل، وقائله: قيس بن ذريح، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 841/2.

185- أخرجه مالك في الموطأ رقم: 304، وأبو داود 602-، وابن ماجه 3485.

لكن ذكر ابن كيران أنه يحتمل أن يكون "وراءه" حالا من رجال، والمسوغ له تأخر النكرة، و"قياما" حال منه لتخصيصه بالحال الأولى فالحالان مترادفان، أو من ضمير الحال الأولى فالحالان متداخلان.اهـ والذي يحدس في نفسي أن المسوغ هنا التناسب لتقدم حال أخرى لصاحبها مسوغ على هذه الحال، وينبغي أن يكون التناسب من المسوغات لاعتبارهم له في كثير من الأبواب والله تعالى أعلم. ثم وقفت على نحو ذلك في حاشية ابن حمدون على المكودي قال: المسوغ تقديم حال أخرى وهي "قاعدا" الذي أتى من المعرفة.اهـ

وكحديث: جاء رسول الله ﷺ على فرس سابقا" [186]، وقد يقال: لا نسلم أن "سابقا" حال من فرس بل هو من فاعل "جاء". وكقولهم: "عليه مائة بيضا" فـ"بيضا" بصيغة الجمع حال من مائة، وليس تمييزا خلافا لأبي العباس، لأن تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا. لكن قد يقال في هذا المثال: إن مسوغ الابتداء بالنكرة هو مسوغ مجيء الحال منها، وهو الإخبار بالظرف. قاله ابن زكري

وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ فهل يطرد أم لا؟ قولان، ذهب سيبويه إلى الجواز، ووجهه: أن الحال إنما جيء بها لتقييد عاملها، فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه، وذهب الخليل و يونس إلى المنع.

ولينظر في قول صاحب المواهب هنا: ومن غير الغالب: "مررت بماء قعدة رجل" أي مقدار قعدته، ممثلا به لمجيء الحال من النكرة بلا مسوغ. مع ما تقدم عند قول الناظم: "أو وصفه بها للاصل خالفا"، فقد مثّل به ابن عقيل في المساعد للتسويغ بمخالفة الأصل. ثم رأيت أبا حيان اضطرب كلامه في هذا المثال، حيث قال بعد نقله لكلام المصنف في شرح قوله: "أو يكن الوصف به على خلاف الأصل" ما نصه:

186- الحديث لما أقف عليه في كتب الحديث، وقد استشهد به الدماميني هنا 186/6، والرضي في شرح الكافية 62/2 لكن على مجيء صاحب الحال نكرة مخصصة، برواية أخرى وهي: "سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى له فرس له سابقا".

ومن مجيء الحال بعد ما يقبح الوصف به قولهم: "مررت ببر قفيز بدرهم، ومررت بماء قعدة رجل".اهـ و هذا مثل ما تقدم عن المساعد؛ وقد سبق له – أعني أبا حيان – عند قول المصنف: "لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ..إلخ" أن مثل به لغير الغالب. وهذا مثل ما في المواهب. ولعل وجه هذا الاضطراب ضعف التسويغ بمخالفة الأصل حتى إنه قد لا يعتبر، وإذا لم يعتبر ظهر كون المثال المذكور من غير الغالب والله تعالى أعلم. ونظير هذا تمثيل أبي حيان في شرح الألفية لغير الغالب بقوله تعالى: ﴿أو كالذي مر على قرية ...﴾ الآية ، وقد تقدم أن اقتران جملة الحال بالواو من المسوغات لتنكير صاحب الحال، لكن لما كان ضعيفا لم يعتبره.

وَكُلُّ مَا انتَصَبَ أوْ مَا ارتَفَعا فسَبْقُ حالِه لَهُ لَنْ يُمْنَعا

لما ذكر في الخلاصة الخلاف في تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف بقوله: (وسبق حال ما بحرف جر ..إلخ)، ذكر الناظم هنا أن تقدمه على صاحبه المنصوب والمرفوع غير ممنوع؛ فمثال تقدمه على المنصوب قوله: [187]

وقطّع وصلها سيفي وإني فجعت بخالد طرا كلابا

ومنعه الكوفيون في المنصوب الظاهر مطلقا. قاله في التسهيل، أي سواء كان الحال اسما نحو: "طرا كلابا"، أو فعلا نحو: "رأيت تضحك هند"، تقدم ناصب الحال عليها أو تأخر؛ وقالوا: إن "طرا" مفعول و"كلابا" بدل منه؛ ولا يتصور ذلك إذا كانت فعلا لأن الفعل لا يبدل منه الاسم، ولذلك استثنى بعضهم – أي بعض النقلة عن الكوفيين كما أفاده الدماميني – ما كان فعلا، فأجاز تقديمه حالا لمنصوب لانتفاء مانع التقديم في الاسم، وهو إيهام كون الحال مفعولا وصاحبها بدلا منه، كقوله: [188]

لن يراني حتى ترى صاحب لي أجتني سخطه يشيب الغرابا

أي "لن يراني صاحب لي أجتني سخطه حتى ترى الغراب يشيب".

187- البيت من الوافر، وقائله: الحارث بن ظالم، انظر: شرح المصنف للتسهيل: 256/2.

188-البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 256/2

لكن لا خصوصية للفعل من حيث هو فعل بذلك، فينبغي لهذا القائل أن يستثني ما كان جملة. قاله الدماميني

قال أبو حيان: وما ذهب إليه الكوفيون من اعتبار اللبس لا يلتفت إليه، لأن الذي يتبادر إليه الذهن إنما هو النصب على الحال، ولو كان مثل هذا التوهم ملتفتا إليه لم يجز "رأيت هند ضاحكة" لاحتمال أن تكون "ضاحكة" بدلا من هند، وليس كذلك لأن هذا الاحتمال ضعيف من جهة إبدال المشتق من الجامد.

وفهم من قول المصنف: "الظاهر" الجواز مع المضمر، نحو: "مسافرا أكرمتني هند".

ومثال تقدمه على صاحبه المرفوع قوله: (189)

فما كان بين الخير لو جاء سالما أبو حجر إلا ليال قلائل

وقوله: (190)

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي

وخالف الكوفيون في المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال. قاله في التسهيل أيضا، ويرد عليهم قوله: (191)

سريعا يهون الصعب عند ذوي النهى إذا برجاء صادق قابلوا اليأسا

وقولهم: "شتى تؤوب الحلبة" أي متفرقين يرجع الحالبون.

ومفهوم قوله: "الظاهر" الجواز مع المضمر، قيل: وهو إجماع، قال تعالى: ﴿خشعا أَبْصَـٰرُهُمْ يخرجون ...﴾ الآية.

189- البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني ديوانه ص: 120

190- البيت من الكامل أحذ، وقائله: طرفة بن العبد.مختار الشعر الجاهلي 298/1

191- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 2 /257

وقال الشاعر:[192]

مزبـــــدا يخطـــــر مـــــا لم يـــــرني وإذا يخلـــــو لـــــه لحمـــــي رتـــــع

فالحاصل أن الكوفيين يجيزون تقديم الحال على صاحبها المضمر مطلقا منصوبا كان أو مرفوعا أو مجرورا؛ قالوا: وذلك لأن صاحب الحال إذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه أدى إلى الإضمار قبل الذكر، لأن في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر؛ وأما إذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما؛ وأما البصريون فأجازوا التقديم مطلقا كان صاحب الحال مظهرا أو مضمرا، لأن النية في الحال التأخير عن صاحبها فلا يكون إضمارا قبل الذكر. قاله الرضي

وقوله: "المؤخر" جار على قول بعض النحويين من أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدما نحو: "قام مسرعا زيد"، وإنما يمنعون إذا تأخر الفعل، والصحيح الجواز مطلقا، وقد تقدم شاهده.

وأخِّـــرَنّ مـــا يُـــرَى مُنْحَصِـــرا ولَـــوْ بِـــإلاّ صَـــدِّرِ المُـــصَدَّرا

قوله: "وأخرن ما يرى ..إلخ" يعني أن ما كان محصورا من الحال وصاحبه يؤخر عن الآخر، إذا كان الحصر بـ"إنما" اتفاقا بل ولو بـ"إلا"، قال في التسهيل: "على رأي". والصواب حذفها كما هو في بعض النسخ، لأنها موهمة أن المذهب الصحيح خلاف ذلك، إذ إنما تقال في عرف المصنفين للقول المرجوح. قاله الدماميني

مثال حصر الحال:﴿وما نرسل المرسلين إلا مبشرين﴾، و"إنما جاء زيد راكبا". وأما قوله تعالى: ﴿وما **أَرْسَلْنَاكَ** إلا كافة للناس ...﴾ الآية فـ"كافة" حال من الكاف والتاء للمبالغة، أي إلا شديد الكف أي المنع لهم من الشرك. قاله الزجاج، وأورد عليه أن تاء المبالغة لا تلحق غالبا إلا ما كان من صفات المبالغة نحو "نسابة" ولحاقها لهذه شاذ ولحاقها لـ"راوية" أشذ، فحمل "كافة" على "راوية" حمل على شاذ الشاذ. قاله أبو حيان،

---

[192]- البيت من الرمل، وهو من قصيدة لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل: 276/2، وروايته في المفضليات:

مزبـــــد يخطـــــر مـــــا لم يـــــرني ومـــــتى مـــــا يـــــر شـــــيئا لا يضـــــع

والشطر الثاني في رواية المصنف في شرح التسهيل قبله في المفضليات: "ويحييني إذا لاقيته ..."

وقال الزمخشري: "إلا رسالة كافة" نعتا لمصدر محذوف، واعترض بأن "كافة" مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كـ"طرا" و"قاطبة". قال الصبان: وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال: "قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا إبريزا" كتبه عمر بن الخطاب. ختمه "كفى بالموت واعظا يا عمر". قال: وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة إلى الآن . قال الصبان: وقد يقال هذا شاذ.اهـ كلامه

أقول: وقد بحثنا عن بني كاكلة المذكورين، وعن كلام عمر فيهم، في كتب اللغة والتاريخ والآثار، فلم نقف على المراد من ذلك.

ثم إن ابن كيران قال في الاعتراض بلزوم "كافة" للنصب على الحالية: إنه وهم نشأ من اشتراك اللفظ، وإن الذي لا يستعمل إلا حالا هو "كافة" بمعنى جميع، وليس هو المراد هنا بل هو اسم فاعل مؤنث من الكف بمعنى المنع. اهـ فلهذا استظهر ابن كيران أن يكون الوجه المذكور – يعني ما قاله الزمخشري – أسلم الأوجه الثلاثة. وقد جاء ابن مالك بهذه الآية شاهدة على تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، وأورد عليه أن فيه تقديمها محصورة وهو خاص بالضرورة، وتعدي أرسل باللام والأكثر فيها التعدي بـ"إلى". لكن أجيب بأن تعديها باللام كثير في نفسه، لوروده في التنزيل نحو:﴿و**أَرْسَلْنَاكَ** للناس رسولا﴾.

ومثال حصر صاحبها: "ما جاء راكبا إلا زيد"، و"إنما جاء راكبا زيد"، فيمنع تأخير هذه الحال عن صاحبها عند قوم منهم الأخفش، وأما قوله: [193]

---

[193]- الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد: 173، جناح اسم راع والقوط: القطيع من الغنم والعلابط: الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدد. وبعد المشطورتين في نوادر أبي زيد:

ذات فضـــول تلعـــط الملاعطـــا   فيهـــا تـــرى العقـــر والعوائطـــا

تخـــال ســـرحان الفـــلاة الناشـــطا   إذا اســـتمى أدبيهـــا الغطامطـــا

تلعط الملاعط: ترعى قريبا من البيوت، والعوائط: جمع عائط: التي تلقح أسنانها وتحول هي ، أدبيها: وسطها.

مـــــا راعـــــني إلا جنـــــاح هابطــــا علـــــى البيـــــوت قوطـــــه العلابطـــــا

فعلى إضمار ناصب مقدر بعد "جناح"، أي "راعني هابطا"؛ و"جناح" اسم رجل.

قال الصبان: ويستثنى من الحال المحصورة بـ"إلا" التي يجب تأخيرها: ما تقدمت مع "إلا". وفي التصريح: ويمكن فيه خلاف الكسائي السابق في ما إذا تقدم المحصور مع "إلا"، والحاصل أن الخلاف الجاري في جواز تقديم "إلا" مع المحصور المذكور في باب الفاعل جار هنا، سواء كان المحصور حالا أو صاحبها.

ويمتنع تقديم الحال على صاحبها إذا كان منصوبا بـ"كأن" أو "ليت" أو "لعل"، أو فعل تعجب، أو ضميرا متصلا بصلة "أل" نحو: "القاصدك سائلا زيد"، أو بصلة الحرف المصدري نحو: "أعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا".

قول الناظم: "صدر المصدرا" أي يقدم ما استحق صدر الكلام من الحال وصاحبها، نحو: "كيف جاء زيد؟" و"من ضربت مكتوفا؟"

ومما يوجب تقدم الحال على صاحبها إضافة صاحب الحال إلى ضمير ما يلابسها، نحو: "جاءني زائرا هند أخوها" و"سار منقادا لعمرو صاحبه".

والحـــالُ فـــي فيهـــا زُهَيـــرٌ كاتِبـــا رَجِّحْـــهُ وامْنَـــعْ فيـــكَ زَيْـــدٌ راغِبـــا

لما ذكر في الخلاصة أن الحال لا يتأخر عنها عاملها الجامد مما ضمن معنى الفعل دون حروفه إلا نادرا، بقوله: (وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه ..إلخ) ذكر هنا أن الحالية في الوصف أرجح من الخبرية في نحو: "فيها زهير كاتبا فيها"، مما تكرر فيه المجرور أو الظرف الذي يصلح كل منهما أن يكون خبرا، ومعهما ما يصلح للخبرية والحالية، ولم يتكرر المخبر عنه؛ فنصب "كاتبا" في المثال المذكور على الحال أرجح من رفعه خبرا، لوروده في التنزيل قال تعالى: ﴿وأما الذين سعدوا ففي الجنة **خَٰلِدِينَ** فيها﴾، ﴿فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها﴾، ولأن المجرور تقدمه دال على الاعتناء فالأولى جعله عمدة ويكون الوصف حالا؛ على أنه قرئ في الآيتين بالرفع.

ولا فرق في المسألة بين أن يتأخر عن المخبر عنه كما في الآيتين، أو يتقدم كمثال الناظم.

وأما إذا لم يتكرر المجرور أو الظرف فالوجهان، قال المصنف: بلا خلاف فتقول: "فيها زيد قائم أوقائما"؛ وكذا إن تكرر المخبر عنه نحو:﴿وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خَٰلِدُونَ﴾ فالوجهان أيضا، وحكم برجحان الرفع حينئذ لنزول القرآن به؛ وأما إذا لم يصلح المجرور أو الظرف للخبرية فالرفع على الخبرية واجب، ويمتنع نصبه حالا سواء تكرر المجرور أم لم يتكرر، نحو: "فيك زيد راغب" لأن "فيك" لا تصلح للخبرية لأنها ناقصة لا يكتفى بها في الخبرية، إذ لا يصح: "زيد فيك"، فتعين كون الاسم المذكور خبرا لا حالا، إذ حاليته فرع استقلال ما قبله، وهو غير مستقل بالغرض إذ لا يحسن السكوت عليه، فتعين كونه خبرا. وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: "وامنع فيك زيد راغبا".

وقد خالف الكوفيون في المسألتين، فأوجبوا النصب في الأولى وهي مسألة "فيها زهير كاتبا فيها"، وجوزوه في الثانية وهي نحو "فيك زيد راغبا"، ومجيء النصب في القرآن في الأولى لا يقتضي الوجوب بل الرجحان، واستشهد الكوفيون للنصب في الثانية بقوله: [194]

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله

برواية نصب "مصاب"؛ وإنما أجازوا النصب في نحو ذلك لأنهم يجيزون الإخبار بالناقص بشرط وجود مشتق منصوب على الحال؛ وأول البيت على هذه الرواية بأن التقدير: "فإن بحبها أخاك فتن أو شغف حال كونه مصاب القلب"، والمشهور رواية الرفع.

وقَدْ يُعامَلُ بِذلِكَ الخَبَرْ مُشَبَّهًا بِهِ كما قدِ اشتَهَرْ

لما ذكر في الخلاصة أن اسم التفضيل يتوسط بين حالين عاملا فيهما، وإن لزم من ذلك عمل ما هو كالعامل المعنوي فيما تقدم عليه، نحو: "هذا بسرا أطيب منه رطبا" بقوله: (ونحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا ..إلخ) ذكر الناظم هنا أنه قد يعامل بذلك

194- البيت من الطويل، وهو من أبيات الكتاب: 133/2 ولم ينسبه، وكذا في شرح المصنف للتسهيل: 263/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 469/2، ونص البغدادي في شرح شواهد المغني أنه من الخمسين: 107/8.

أي بالذي عومل به اسم التفضيل، الخبر المشبه به المبتدأ، فيعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه، كقوله: [195]

أنا فذا كهم جميعا فإن أمـ ـدد أبدهم ولات حين بقاء

وقيل: التقدير "إذا كنت فذا"، وكقوله: [196]

تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكا

فـ"نحن" مبتدأ، و"أنتم" خبر مشبه به المبتدأ، و"صعاليك" حال، أي "نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم"، فحذف "مثلا" وأقام المضاف إليه مقامه مضمنا معناه، وسوغ عمله ما فيه من معنى التشبيه، أي نحن نشبه حال كوننا صعاليك حالكم حال كونكم ملوكا. قيل: والصحيح أن النصب بمقدر، أي "إذا كنا صعاليك". قال في المغني: وهذا أجود ما قيل في البيت وفيه قولان آخران. فالقول الأول: هو أن "ملوكا" مفعول "عالة" من عاله الشيء إذا أثقله، أي إننا نثقل الملوك بطرح كَلّنا عليهم ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر فالإخبار هنا مثله في: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾. قال الدماميني: و"صعاليك" على هذا القول حال متقدمة على عاملها المعنوي مع فقد المقتضي لاغتفاره وهو ضعيف.

والقول الثاني: هو أن التقدير: "إنا عالة صعاليك نحن وأنتم". قاله الحريري وقد سئل عن البيت، قال ابن هشام: وقد خطئ في ذلك وقيل إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه، وهو أن يكون "صعاليك" مفعول "عالة"، أي إنا نعول صعاليك، ويكون "نحن" توكيدا لضمير "عالة" و"أنتم" توكيد لضمير مستتر في "صعاليك" وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله "ملوكا" وكأنه عنده حال من ضمير "عالة"، والأولى على قوله أن تكون "صعاليك" حالا من محذوف أي نعُولكم

195- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 261/2.

196- البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 2/ 261، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 844.

صعاليك.اهـ المراد من كلام ابن هشام، وقد بحث معه الدماميني في ذلك ثم قال: والذي يظهر من كلام الحريري أنه قصد أن "صعاليك" مفعول "عالة"، وأن "نحن" و"أنتم" توكيد للضمير في "عالة"، قال: و"عالة" خبر "إن" فيكون فيه ضمير عائد على اسمها مشارك له في الاشتمال بحسب المراد على متكلمين ومخاطبين، فعند تأكيده بين المقصود بذلك الضمير نصا فقيل: "نحن وأنتم"، و"ملوكا" حال من ضمير "عالة"، أي نحن شرفاء كما أنكم أشراف وذلك لأنا نعول في حال ملكنا الصعاليك، لكن حصل في البيت تقديم وتأخير. قال: وكان الأولى بالحريري أن يقول: "أنتم ونحن" إبقاء للواو على ما تستحقه من الدخول على المعطوف.اهـ كلام الدماميني باختصار

قلت: ولينظر مع ما نسبه إليه بعض الحواشي من القول بأن "ملوكا" مفعول "عالة"" من "عاله" إذا أثقله، ولفظة "نحن" توكيد للضمير في "عالة"، والواو عاطفة "أنتم" على الضمير المؤكد، و"صعاليك" حال منهما. أي "إننا مثقلون نحن وأنتم ملوكا حال كوننا صعاليك".

واعلم أن المسوغ للتقديم في هذه المسألة هو المسوغ في نحو (زيد مفردا أنفع ..إلخ)، أي خشية اختلاط المعنى، إلا أنه مطرد هناك لقوة التفضيل، نادر هنا لضعف التشبيه. ثم إنه لا يمكن في نحو هذا التركيب إلا ما ذكر من توسط ذي التشبيه بين الحالين، فلا يجوز تقديمهما معا ولا تأخيرهما؛ ولهذا ناقش أبو حيان المصنف في قوله: " وقد يفعل ذلك" لأنه يشعر بالقلة وأن الكثير غيره. قال: وذلك الذي يظن أنه كثير لا يقع البتة.

أقول: ولينظر قول الناظم: "كما قد اشتهر" مع قلة ما سمع من ذلك وكونه مؤولا، اللهم إلا إذا كان مراده بما اشتهر مسألة اسم التفضيل، أي كمسألة التفضيل المشتهرة، وهذا هو ظاهر المواهب. لكن يغني عنه قوله: "وقد يعامل بذلك"؛ وفي بعض الطرر: "كما قد اشتهر في قوله: تعيرنا ..إلخ" فيكون مراده اشتهار تخريج البيت على هذا الوجه. والله تعالى أعلم

كــذا إذا نَفَتْــهُ لا أوْ مــا ومَــعْ مــاضٍ بِــإلاّ قــدْ حَصَــرْتَه امْتَنَــعْ

أَوْ قَبْـــلَ أَوْ وجُمْلَـــةٍ قـــدْ أَكَّـــدَتْ لِجُمْلَـــةٍ أَوْ بَعْـــدَ عـــاطِفٍ أَتَـــتْ

لما ذكر في الخلاصة أن جملة الحال إذا كانت مصدرة بمضارع مثبت عار من "قد" لا تربط بالواو فقال: (وذات بدء بمضارع ثبت ..إلخ) ذكر الناظم هنا في قوله: "كذا إذا نفته لا أو ما" أنها كذلك لا تربط به إذا كانت منفية بـ"لا" أو "ما"، نحو: ﴿وما لنا لا نومن بالله﴾، ﴿مالي لا أرى الهدهد﴾، وقوله: [197]

ولـــوَ انّ قومـــا لارتفـــاع قبيلـــة دخلـــوا الســـماء دخلتهـــا لا أحجـــب

فـ"لا أحجب" حال من فاعل "دخلتها"، وقوله: [198]

عهـــدتك مـــا تصـــبو وفيـــك شـــبيبة فمـــا لـــك بعـــد الشـــيب صـــبا متيمـــا

لأن المضارع المنفي بهما بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه "غير"، فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو، وجوز بعضهم الاقتران تمسكا بقوله: [199]

... ... وكنـــــت ولا ينهنهـــــني الوعيـــــد

وقوله: [200]

أكســـــبته الـــــورق البـــــيض أبـــــا ولقـــــد كـــــان ولا يـــــدعى لأب

وعلى هذا جرى صاحب التلخيص في البيان، قال: "وإن كان – يعني الفعل المضارع – منفيا فالأمران" قال في إيضاحه: من غير ترجيح. لكن تعقب ذلك بهاء الدين السبكي بقوله: جمهور النحاة على أنه كالمضارع المثبت فلا تدخله الواو. قال: وإنما تبع المصنف – يعني صاحب التلخيص – المفصل، وقد استشهد لثبوت الواو بقوله تعالى: ﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾ بالتخفيف، وقيل هو خبر في معنى النهي، ولذلك استدل غيره بقوله تعالى:

197- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد، للعيني: 191/3.

198- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 225/2 والتصريح 312/1

199- صدره: * أصابوا من دمي وتوعدوني* البيت من الوافر، وقائله مالك بن رقبة، العيني: 192/3.

200- البيت من الرمل، وقائله: مسكين الدارمي، واسمه: ربيعة بن عامر، العيني: 193/3.

﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾، وقد تأولوا ذلك كله على ما تأولوا عليه الأبيات من تقدير مبتدإ فلا دلالة فيه حينئذ.اهـ من عروس الأفراح.

وقد جعل ابن الناظم ترك الواو في المضارع المنفي بـ"لا" أكثريا، والفرق بين المضارع المنفي بـ"لم" و"لما" والمنفي بـ"لا" و"ما"، أن نفيه بـ"لم" و"لما" صيره بمعنى الماضي الجائز اقترانه بالواو وأبعده من شبه اسم الفاعل.

ثم إن دخول الواو إنما ورد مع المنفي بـ"لا" كما تقدم دون المنفي بـ"ما"، لكن قال الشاطبي: وإذا كانت الواو تدخل على المنفي بـ"لا" وهي تدخل على المستقبل، فأولى أن تدخل على المنفي بـ"ما"، لأنها خاصة بفعل الحال مع عدم القرائن، فقد يقال: "عهدتك وما تصبو". قال: فلينظر في هذا الموضع.

تنبيه: لم يتعرض المصنف لذكر الحال المصدرة بفعل مضارع منفي بـ"إن"، وقال أبو حيان: إنه لا يحفظه من لسان العرب، ولكن القياس يقتضي جوازه تقول: "جاء زيد إن يدري كيف الطريق".اهـ وقد نقل عنه الدماميني أن القياس كونها بمنزلة "ما". والذي يفهم من كلام ناظر الجيش أنها كـ"لم"، فيجوز أن يكون الرابط الضمير وحده أو الواو وحدها أو كليهما.

قول الناظم: "ومع ماض بإلا ..إلخ" أي كذلك امتنع الربط بالواو إذا كانت الجملة مصدرة بماض لفظا محصور بـ"إلا"، لأن "إلا" لا يليها إلا اسم أو مؤول به، كقوله تعالى: ﴿وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يَسْتَهْزِءُونَ﴾ خلافا لمن جعل ترك الواو أكثريا، تمسكا بقوله: [201]

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزرا

قال الدماميني: وانظر لم امتنعت الواو هنا؟ مع جوازها مع الواقعة بعد "إلا" نحو: ﴿إلا ولها كتاب معلوم﴾.

201- تقدم الكلام عليه.

قوله: "أو قبل أو" أي كذلك لا تقرن بالواو جملة مصدرة بفعل ماض متلو بـ"أو"، كقوله: [202]

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ولا تشح عليه جاد أو بخلا

لأنها في قوة فعل الشرط، أي "لا تشح عليه إن جاد أو بخل"، وفعل الشرط لا يقترن بالواو؛ فكذا ما كان في تقديره، أو لأنه بمعنى اسم الفاعل أي "جائرا أو عادلا". لكن في مسألة الشرط خلاف، ففي البسيط: تقع جملة الشرط حالا نحو: "افعل هذا إن جاء زيد"، وقيل تلزم الواو، وقيل: لا وهو قول ابن جني. والذي لابن هشام في المغني أن جملة الشرط لا تقع حالا لتصديرها بدليل استقبال. قال: وإنما جاز "لأضربنه إن ذهب وإن مكث" لأن المعنى لأضربنه على كل حال، إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

قوله: "وجملة قد أكدت ..إلخ" أي وكذلك لا تقترن بالواو الجملة المؤكدة لمضمون جملة، نحو: ﴿ألم ذلك ٱلْكِتَٰبُ لا ريب فيه﴾، لأن الواو لا تدخل في التوكيد إذ لا فائدة في عطف الشيء على نفسه، وهذا ما وجَّه به البيانيون أيضا وجوب الفصل في الآية إلا أن جهة نظرهما مختلفة، فنظرُ النحاة إلى أن جملة "لا ريب فيه" حالية مؤكدة لمضمون الجملة قبلها فهي عندهم في محل نصب، ولم تربط بالواو للعلة السابقة؛ أما البيانيون فنظرهم إلى أنها جملة لا محل لها من الإعراب بمنزلة التأكيد المعنوي من التي قبلها، فوجب فصلها عنها أيضا لما تقدم.

وقوله: "قد أكدت لجملة" أي بخلاف المؤكدة لعاملها فيجوز ربطها بالواو، نحو: ﴿ثم توليتم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون﴾

202- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد، للعيني وقال الظاهر أنه من كلام المحدثين: 202/3.

قوله: "أو بعد عاطف أتت" أي وكذلك إذا أتت الجملة بعد عاطف، كراهة اجتماع حرفي عطف صورة، نحو: ﴿ فجاءها بأسنا **بَيَٰتًا** أو هم قائلون﴾ ف"بياتا" مصدر في موضع الحال، أي "جاءهم عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين". ولم يذكر المصنف هذه الصورة في التسهيل، لكن ذكرها ابن عصفور كما في شرح ناظر الجيش. وفي حاشية يس على التصريح: أن في هذا اعترافا بأن الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق، وهو خلاف ما يصرحون به في الكلام على تعدد الحال.

ومَــــعْ مُـــــضارِعٍ بِقَـــــدْ مُقْتَـــــرِنِ ... قــدْ حَتمُــوا نَحْــوُ لِمَــهْ تُــؤْذُونَنِي

يعني أن المضارع المقرون بـ"قد" قد حتموا ربطه بالواو والضمير، لأن "قد" قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه، وقيل: لا تلزم الواو إلا في الفاقدة للضمير، نحو: "جاء زيد وقد تطلع الشمس"

قوله: "لمه تؤذونني" إشارة لقوله تعالى: ﴿وإذ قال موسى لقومه **يَٰقَوۡمِ لِمَ تُؤۡذُونَنِي** وقد تعلمون أني رسول الله إليكم﴾. ولم يذكر الناظم هنا ما حتموا، مع إتيانه بهاء السكت في الوصل، وتغييره للآية، لذلك قال الشيخ الحسن بن زين رحمه الله: الصواب لو قال بدل هذا الشطر: (لزمتا كما تلا توذونني).

والمــاضِ غيــرَ مــا مَضَــى بِقــدْ قُــرِنْ ... والْزَمْــــهُ إنْ بِمُـــضْمَرٍ لَـــمْ يَقْتَـــرِنْ

يعني أن الماضي غير ما مضى ذكره من التالي لـ"إلا" والمتلو بـ"أو"، يقرن بـ"قد" واقترانه بها أكثر من تركها إن وجد الضمير، حتى قيل بلزومه لفظا أو تقديرا؛ كقوله تعالى: ﴿وما لنا **أَلَّا نُقَٰتِلَ** في سبيل الله وقد أخرجنا ...﴾ الآية ، وقول الشاعر: [203]

وقفــت بربــع الــدار قــد غــير البلــى ... معارفهـــا والســـاريات الهواطـــل

ومن غير الغالب ترك "قد" دون الواو فيه نحو: ﴿ونادى نوح ابنه وكان في معزل

---

[203]- البيت من الطويل، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه:115، العيني: 204/3.

...﴾ الآية، ومن أمثلة ترك الواو و"قد" قوله تعالى:﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عشاء يبكون قالوا يَٰٓأَبَانَآ...﴾ الآية، ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حصرت صدورهم ...﴾ الآية، ﴿هذه بِضَٰعَتُنَا ردت إلينا﴾؛ والقول بتقدير "قد" حكي عن الفراء والمبرد، والصحيح أنه لا حاجة إليه لكثرة ما ورد بدون "قد"، والتقدير تكلف بلا دليل؛ وهذا قول الكوفيين والأخفش ونسب للجمهور. وقد رد ناظر الجيش دعوى تقدير "قد" بأنها دعوى لا يقوم عليها دليل، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود "قد" مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم منه إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه. قال: فإن قيل: "قد" تدل على التقريب، قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى: ﴿وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث﴾.اهـ المراد منه

وقد ذكر الرضي: أن "قد" والواو قد يجتمعان بعد "إلا" نحو: "ما لقيته إلا وقد أكرمني"، ونظّر فيه الدماميني.

وندر قوله: [204]

إذا جاء هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي إلا قد قضيت قضاءها

لأنه مما مضى فهو محصور بـ"إلا"، وعلة امتناع دخول "قد" على المتلو بـ"أو" أن أصله فعل شرط، فالأصل في "لأضربن زيدا ذهب أو مكث": لأضربنه إن ذهب أو مكث، أي ذاهبا أو ماكثا والمراد على كل حال؛ و"إن" الشرطية لا تدخل على الماضي المصحوب بـ"قد"، ولهذا منعوا وقوع المضارع هنا فلا يجوز "لأضربنه يذهب أو يمكث"، لأن الشرط إذا حذف جوابه لزم أن يكون الفعل ماضيا. انظر التذييل والتكميل

وكان ينبغي للمصنف أن يستثني من الماضي الفعل الجامد نحو "ليس"، فإنه لا تدخل عليه "قد" كما لا تدخل على المتلو بـ"أو". قاله أبو حيان أيضا

204- البيت من الطويل، وقائله: قيس بن الخطيم، من قصيدة هي الحماسية الأولى في كتاب أبي تمام. انظر: الحماسة شرح الأعلم: 104/1، العيني: 233/3.

"قوله: والزمه إن بمضمر ...إلخ" يعني أنه إذا فقد الضمير تلزم "قد" والواو، قال: [205]

فجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب

وقوله: [206]

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

وقد نظّر الشاطبي في التزام "قد" عند فقد الضمير. قال: وما الفرق بين أن يعود من الجملة ضمير أو لا يعود؟

ثم هذا في غير المنفي، وأما المنفي فلا يقترن بـ"قد" فيما يظهر، تقول: "جاء زيد وما طلعت الشمس"؛ قال الرضي: وأجاز الأندلسي على ضعف دخول "قد" على الماضي المنفي بـ"ما" نحو: "ما قد ضرب أبوه". ثم رد قوله بعدم السماع، وعدم القياس أيضا لكون "قد" لتحقق الوقوع و"ما" لنفيه.

ولزم اقتران الماضي بالواو إن خلا من الضمير مطلقا، سواء قرن بـ"قد" أم لا.

والحاصل: أن للماضي الواقع حالا ــ باعتبار اجتماع الضمير والواو و"قد"، وانفراد الضمير، واجتماعه مع الواو أو مع "قد"، واجتماع الواو و"قد" دون الضمير ــ حالات خمسا، كل حالة منها أكثر استعمالا من التي بعدها، كما هو مقتضى كلام المصنف في الشرح صريحا وإن كان كلامه في المتن غير واف بالصور الخمس؛ وهي: الأولى: اجتماع الثلاثة كقوله تعالى: ﴿أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله﴾، والثانية: انفراد الضمير كقوله تعالى: ﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾، والثالثة: اجتماع الضمير مع الواو وحدها كقوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم﴾، والرابعة: اجتماع الضمير مع "قد" وحدها كقوله: (وقفت بربع الدار قد غير البلى ..إلخ)،

205- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة التميمي، مختار الشعر الجاهلي: 362/1.

206- البيت من الطويل، وقائله: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، العيني: 478/3.

والخامسة: اجتماع الواو و"قد" كقوله: [207]

فجئـــت وقـــد نضـــت لنـــوم ثيابهـــا لـــدى الســـتر إلا لبســـة المتفضـــل

انظر شرح ناظر الجيش.

ولما تكلم على الجملة المفسرة للهيئة وهي الحالية، أخذ يتكلم على المفسرة للذات وهي التفسيرية، فقال:

ولَــيْسَ لِلجُملَــةِ مَهْمــا تُكْشَــفْ بِهــا الحَقِيقَــةُ مَحَــلٌّ يُعْــرَفْ

يعني أن الجملة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما قبلها كما في المغني، لا محل لها من الإعراب سواء كانت مفسرة لمفرد، كقول النابغة: [208]

لكلفتـــني ذنـــب امـــرئ وتركتـــه كـــذي العـــر يكـــوى غـــيره وهـــو راتـــع

فجملة "يكوى غيره ..إلخ" كاشفة لوجه الشبه في التي قبلها، أو مفسرة لجملة لها محل كقوله تعالى: ﴿إنا كل شيء خَلَقْنَٰهُ بقدر﴾ أي "خلقنا كل شيء" فالجملة خبر "إن"، أو لجملة لا محل لها كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خلقها لكم﴾ فهي جملة ابتدائية، وفي شرح الصفار: لا تفسر الجملة إلا بمثلها ولا المفرد إلا بمثله، فإن جاء خلاف ذلك لم يكثر؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿كمثل ءَادَمَ خلقه من تراب﴾ الجملة مفسرة لآدم، وكذلك قوله تعالى: ﴿هل أدلكم عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾ ثم قال: ﴿تؤمنون بالله﴾.اهـ على نقل أبي حيان، لكن قوله في الآية الأولى إن الجملة مفسرة لآدم غير ظاهر، والظاهر أنها تفسير لمثل آدم.

وقد احترز في المغني بقوله: "الفضلة" عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإن لها موضعا بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال نحو: "زيدا ضربته"، فقد قيل إنها ذات محل كما سيأتي. قال ابن هشام: وهذا القيد أهملوه ولا بد منه.اهـ

---

[207]- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 33/1.

[208]- البيت من الطويل، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه:ص: 37.

وقال الشلوبين: إن الجملة المفسرة بحسب ما تفسره، فتارة يكون لها محل وتارة لا يكون لها محل، فهي في نحو: "زيدا ضربته" لا محل لها، إذ المحذوفة المفسرة استينافية فتكون جملة التفسير كذلك؛ وهي في نحو: "إنا كل شيء خلقناه بقدر" ونحو: "زيد الخبز يأكله" بنصب الخبز في محل رفع؛ فيكون مفسرهما كذلك، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: "زيد الخبز آكله"، قال: [209]

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا

فظهر الجزم. قال ابن هشام: وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة، وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير، لأن المفسرة لا بد أن تكون فضلة كما تقدم، وهي في ما ذكر غير فضلة؛ ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان، واختلف في المبدل منه؛ وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة.

وقال يس في حاشيته على التصريح: إنه لا يخفى أن المفسر في الاشتغال الفعل وحده بدليل ظهور الجزم في البيت السابق؛ قال: فالحكم بعدم محلية الجملة لكون الفعل مفسرا لا يخلو من نظر.

قوله في الطرة: "أي حقيقة ما تليه مما يفتقر إلى ذلك" قد تبع في هذا التعريف المصنفَ في التسهيل، وقد ذكر الدماميني أنه معترض من وجهين الأول: أنه غير مطرد لدخول الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن، فإنها ليست مفسرة في اصطلاحهم ولها محل من الإعراب؛ والثاني: أن قوله: "مما يفتقر إلى ذلك" قيد مستغنى عنه. قال: فزاد ما لا حاجة إليه، ونقص ما الحاجة داعية إليه، وهو القيد المخرج لخبر ضمير الشأن.اهـ فظهر أن الأولى تعريف ابن هشام السابق.

ثم لما كانت الجملة المعترضة لا محل لها من الإعراب أيضا مع أن لها شبها بالحالية كالتفسيرية، أعقبها الناظم بالكلام عليها فقال:

209- البيت من الطويل، نسبه سيبويه في الكتاب لهشام المري: 114/3، وينسب إلى مرة بن كعب ابن لؤي القرشي. انظر: خزانة الأدب: 641/3.

وهكــذا مــا اعْتَرَضَــتْ وهْــيَ التِــي مُفِيـــــدةٌ تَقْوِيَـــــةً لِلصِّـــــلَةِ
أوِ المُجــــازاةِ والإِسْـــــنادِ ومـــــا يُـــرَى مُـــشابِهًا لِمـــا تَقَـــدَّما

قوله: "وهكذا ما اعترضت" أي ومما لا محل له الجملة الاعتراضية، وهي المفيدة تقوية بتأكيد الكلام الذي اعترضت بين أجزائه، ولهذا شرط فيها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، فتأتي بين جزئي الصلة كقولهم: "أحب الذي جوده والكرم زين مبذول للناس"، أو بين الموصول وصلته كقوله:[210]

هـــذا الـــذي وأبيـــك يعـــرف مالكـــا والحـــق يـــدفع ترهـــات الباطـــل

وهذا ما أشار إليه بقوله: "وهي التي مفيدة ..إلخ"

قوله: "أو المجازاة" يعني أن جملة الاعتراض تأتي أيضا في المجازاة بين الشرط وجوابه، كقوله تعالى: ﴿إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى﴾ بناء على أن الجواب "فلا تتبعوا"، والأكثر على أن "فالله أولى" جواب لا اعتراض، والشاهد على هذا قوله: [211]

إمـــا تـــريني قـــد نحلـــت ومـــن يكـــن غرضـــا لأطـــراف الأســـنة ينحـــل
فلـــرب أبلـــج مثـــل بعلـــك بـــادن ضـــخم علـــى ظهـــر الجـــواد مهبـــل

قوله: "والاسناد" أي وتعترض بين جزئي الإسناد كقوله: [212]

210- تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

211- البيتان من الكامل، وقائلهما عنترة بن شداد، مختار الشعر الجاهلي.335/1

212- البيت من الطويل، وهو لرجل من بني دارم، وقبله:

وقائلـــة مـــا بالـــه لا يزورنـــا وقـد كنـت عـن تلـك الزيـارة في شـغل

وبعده:

لعلهـــم أن يمطـــروني بنعمـــة كمـا صـاب مـاء المـزن في البلـد المحل
فقـــد يـــنعش الله الفـــتى بعـــد عثـــرة وتصـــطنع الحســـنى ســـراة بـــني عجـــل

انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 807/2.
وذكر البغدادي في شرح شواهد المغني أن الدارمي اسمه جويرية بن زيد: 184/6.

وقـــد أدركتـــني والحـــوادث جمـــة   أســـنة قـــوم لا ضـــعاف ولا عـــزل

جاءت لتقوية إسناد الفعل للفاعل، وقوله: [213]

وفـــيهن والأيـــام يعثـــرن بـــالفتى   نـــوادب لا يمللنـــه ونـــوائح

جاءت لتقوية إسناد الخبر للمبتدإ.

قوله: "وما يرى مشابها لما تقدما" أي كالقسم وجوابه نحو: ﴿فلا أقسم **بِمَوَٰقِعِ** النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ...﴾ الآية، وبين "كأن واسمها"، كقوله: [214]

كـــأن وقـــد أتـــى حـــول كميـــل   أثافيهـــا حمامـــات مثـــول

على أنه يمكن في البيت أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها، بناء على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو، وهو مذهب الجمهور.

وبين الفعل ومفعوله، كقوله: [215]

قـــد بـــدلت والـــدهر ذو تبـــدل   هيفـــا دبـــورا بالصـــبا والشـــمأل

وبين الحرف المؤكد وتوكيده، كقوله: [216]

ليـــت وهـــل ينفـــع شـــيئا ليـــت   ... ...

وبين النعت والمنعوت نحو: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾؛ و بين المتضايفين ك"هذا غلام والله زيد"، وبين الجاروالمجرور ك"اشتريته بوالله درهم".

213- البيت من الطويل، وقائله معن بن أوس المزني، وقبله:

رأيـــت رجـــالا يكرهـــون بنـــاتهم   وفـــيهن لا تكـــذب نســـاء صـــوالح

انظر: الأغاني: 55/12، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 808/2.

214- البيت من الوافر، وقائله: أبو الغول الطهوي، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 818/2، والشاهد فيه اعتراض الجملة: وقد أتى... إلخ. بين كأن واسمها وهو أثافيها.

215- الرجز، لأبي النجم الهيف بالفتح ريح حارة تهب بين الجنوب والدبور . انظر: شرح شواهد المغني، للبغدادي: 185/6.

216- تمامه: ليت شبابا بوع فاشتريت * الرجز لرؤبة، العيني: 524/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 819/2.

ولما ذكر الناظم أن جملتي التفسير والاعتراض لا موضع لهما من الإعراب، دعا ذلك إلى تتميم الكلام في الجمل التي لا محل لها فنقول: وكذا لا محل للواقعة صلة لحرف أو اسم؛ ولا للجملة الابتدائية وتسمى أيضا المستأنفة، قال في المغني: وهو أوضح لأن الجملة الابتدائية قد تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدإ ولو كان لها محل، وتشمل الجملة المنقطعة عما قبلها نحو: مات فلان رحمه الله.اهـ ولا للجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو لجازم مقرونة بالفاء أو بإذا الفجائية، قال الدماميني: والتحقيق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا، سواء كان جازما أم لا، وسواء اقترنت بالفاء أم لم تقترن، لأنها لا يحل محلها المفرد. ولا للواقعة جوابا لقسم؛ ولا للتابعة لما لا محل لها على أن في التعبير بالتبعية هنا مناقشة. فهذه سبع جمل لا محل لها من الإعراب مثّل لجميعها الإمام الزواوي في قوله: [217]

آليت أي أقسمت والقسم بر   لو تاب من عصى لعز وانتصر

واعلم أن كون الجملة لا موضع لها من الإعراب هو الأصل، لأن ما له منها محل إنما هو لوقوعه موقع المفرد، وأصل الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فالضابط إذن أن كل جملة حلت محل المفرد فلها محل وهي سبع أيضا: الخبرية، والحالية، والمحكية بالقول، والمضاف إليها، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة ذات محل، والواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم على ما في المغني، وهو ما حققه المرادي في بحث له طويل في المسألة، خلاف ما حققه الدماميني في ما سبق.

وقد بنى المرادي على تحقيقه المذكور أن جملة الشرط أيضا لا محل لها بل لفعلها. قال: بدليل ظهور الجزم فيه إذا كان مضارعا.

تنبيه: قد عد في الطرة في الجمل التي لا محل لها الجملة القسمية، وفي ذلك نظر بل الظاهر أنه قد يكون لها محل كما إذا كانت محكية أو خبرا. قال في المغني: وجملتا الجواب والقسم يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب، كقولك: "قال زيد: أقسم لأفعلن".اهـ

217- انظر شرح أرجوزة الإمام الزواوي، ص: 64.

ومثل القسمية في هذا الشرطية كما لا يخفى. و الله تعالى أعلم

ثم لما كان للجملة الاعتراضية شبه بالحالية، أخذ يذكر ما يميزها عنها فقال:

ومَيِّزَنَّهَا مِنَ الحَالِ بِأنْ لَمْ يَأْتِ مُفْرَدٌ بِهَا والْفا ولَنْ
وحَرْفِ تَنفِيسٍ وكَوْنِها طَلَبْ ... ...

قوله: "لم يأت مفرد بها" أي بدلها فالباء للبدل. أي يميز الجملةَ الاعتراضية من الحالية امتناعُ قيام مفرد مقامها، فلو أتيت بمفرد مكان "وقد أتى حول كميل" وغيره من هذه الجمل لكان ممتنعا، بخلاف جملة الحال فلا بد أن يقوم مفرد مقامها مبين لهيئة الفاعل أو المفعول لفظا أو تقديرا؛ فإن قلت: إنما يكون هذا مميزا لو كان المفرد يقوم مقام الجملة الحالية دائما، وليس كذلك فإنها ضربان: ما يفيد هيئة الفاعل أو المفعول فيحل المفرد محله نحو: "جاء يضحك" و"لقيته يضحك"، وما بيّن وقت الفعل خاصة فلا يحل محله نحو: "جاء زيد والشمس طالعة"؛ قلت: لا نسلم، بل الحال لا بد أن تكون مبينة لهيئة الفاعل أوالمفعول تحقيقا أو تقديرا، فيصح حلول المفرد محلها دائما، والتقدير في المثال المذكور: "جاء زيد مقارنا لطلوع الشمس" فالسبك هنا من المعنى لا من اللفظ، كما يفعل في سبك المصدر من قولك: "بلغني أن هذا زيد"، فكما يقدر هناك الكون الذي يصح التعبير به عن كل حدث، كذلك تقدر هنا المقارنة التي يصح التعبير بها عن الأحوال، وأنت لو لفظت بقولك "مقارنا" لكان حالا قطعا، وقد أول ابن عمرون هذه الجملة بقولك: "مبكرا" فتكون في المعنى مبينة لهيئة الفاعل وقابلة لحلول المفرد محلها. قاله الدماميني هنا، وقد نقل في كلامه على ربط الجملة الحالية أن ابن جني يرى أنه لا بد من تقدير الضمير، وأن التقدير في مثل هذا: "والشمس طالعة وقت مجيئه" فهي كالحال والنعت السببيين، ك"مررت بالدار ذاهبا سكانها" و"مررت برجل قائم غلمانه".

قلت: ولينظر أصل الإ شكال مع الجواب عنه في المغني عند ذكره لأقسام الحال.

وكذا يميز الاعتراضية عن الحالية جواز اقترانها بالفاء كقوله: [218]

واعلــــم فعلــــم المــــرء ينفعـــــه   أن ســـوف يـــأتي كـــل مـــا قـــدرا

و"لن" نحو: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾، وحرف تنفيس كقوله: [219]

ومـــا أدري وســـوف إخـــال أدري   أقـــــوم آل حصـــــن أم نســـــاء

وفي هذا البيت اعتراض في اعتراض. وإنما كان يميز الاعتراض عن الحالية تصديرها بـ"لن" وحرف التنفيس، لأن شرط الحالية أن لا تصدر بدليل استقبال. قالوا: لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال؛ لكن اعترض هذا التعليل بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الأزمنة الثلاثة على السواء، ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا، وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بدليل استقبال.

ويميزها أيضا كونها طلبية نحو: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن اتبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾، فجملة "قل إن الهدى هدى الله" طلبية معترضة بين "تؤمنوا" و"أن يؤتى أحد"، وكقول حسان: [220]

ســـجية تلـــك فـــيهم غـــير محدثـــة   إن الخلائـــق فـــاعلم شـــرها البـــدع

وقول ابن هرمة: [221]

إن ســـــــليمى والله يكلؤهـــــــا   ضـــنت بشـــيء مـــا كـــان يرزؤهـــا

و"يكلؤها" دعاء.

---

[218] البيت من السريع، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد، للعيني: 313/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 828/2.

[219] البيت من الوافر، وقائله: زهير بن أبي سلمى .مختار الشعر الجاهلي 235/1

[220] البيت من البسيط، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه، ص: 164.

[221] البيت من المنسرح، وقائله إبراهيم بن هرمة، انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 2/ 826.

... ... وجُمْلَتَانِ اعتَرَضَا لَدَى العَرَبْ

يعني أنه ربما ورد الاعتراض بجملتين في كلام العرب، وخالف في ذلك أبو علي فقد قال في قوله:[222]

أراني ولا كفران لله أية لنفسي قد طالبت غير منيل

إن "أية" وهي مصدر "أويت له" أي رحمته، لا ينتصب بـ"أويت" محذوفة، ليلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما ينتصب باسم "لا"، أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي .

ويرده قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا يوحى إليهم **فَسْـَٔلُوٓاْ** أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ فهما جملتا اعتراض، ومن هذا قوله :[223]

لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي
لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي

قال الشيخ محنض بابه رحمه الله:

ورجحًا تعديد ذات الاعتراض وربما جاء اعتراض في اعتراض

إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ غَيرِهِ ولمْ يَقِفْ عَلَيْهِ مَعْنًى جَوِّزاً أنْ يَنحَذِفْ

قوله: "جوزا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن الحال يجوز حذفها، ما لم تأت نائبة عن غيرها كالخبر في نحو: (كضربي العبد مسيئا وأتم تبييني ..إلخ) فهي هنا نائبة عن الخبر كما جاء في باب المبتدإ، وكالواقعة بدلا من الفعل نحو: "أقائما وقد قعد الناس"؛ أو يتوقف المعنى على ذكرها، وذلك في صور منها: أن لا تتم فائدة الكلام الذي هي فيه إلا بذكرها نحو: ﴿وإذا قاموا **إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ** قاموا كسالى﴾.

222- البيت من الطويل، أنشده ابن هشام في المغني بلا نسبة ص:515 ، ولم يعلق عليه السيوطي 820/2 وصرح البغدادي في شرح شواهد المغني 225/6 بأنه لا يعرف قائله ولا تتمته.
223- البيتان من الوافر، وقائلهما: زهير بن أبي سلمى مختار الشعر الجاهلي 243/1

وكقول الشاعر:[224]

إنما الميت من يعيش كئيبا   كاسفا باله قليل الرجاء

ومنها: ما إذ وقعت بعد نفي أو نهي وهو كثير، كما في قوله تعالى: ﴿ولا تمش في الأرض مرحا ...﴾ الآية، وقوله تعالى:﴿وما خلقنا ٱلسَّمَٰوَٰتِ والأرض وما بينهما لَٰعِبِينَ﴾؛ ومنها: أن يجاب بها استفهام كقولك: جئت راكبا جوابا لمن قال: "كيف جئت؟" ومنها: إذا كانت محصورة كقوله تعالى: ﴿وما أَرۡسَلۡنَٰكَ إلا مبشرا ونذيرا﴾. انظر شرح ناظر الجيش

واعلم أن توقف المعنى على ذكر الحال في هذه المواضع لا ينافي ما تقرر من كونها فضلة، لأن المراد بالفضلة في الاصطلاح ما جاز الاستغناء عنه في أصل التركيب، وبالعمدة ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل؛ وقد يعرض لكل واحد منهما ما يخرجه عن أصله، فيستغنى عن العمدة كقولك: "كل رجل وضيعته"، ويمتنع الاستغناء عن الفضلة كما هنا. قاله الشاطبي

فإذا لم تنب الحال عن غيرها ولم يتوقف عليها المعنى، جاز حذفها اختصارا نحو:﴿وإذ يرفع إِبۡرَٰهِـۧمُ القواعد من البيت وَإِسۡمَٰعِيلُ ربنا تقبل منا﴾ أي "قائلين ربنا"، ونحو: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يدخلون عليهم من كل باب سَلَٰمٌ عليكم﴾ أي "قائلين سلام عليكم"؛ قال في المغني: وأكثر ما يرد إذا كان قولا أغنى عنه المقول.اهـ واقتصارا نحو: "جاء زيد" تريد: "ضاحكا". والاختصار: الحذف لدليل، والاقتصار: الحذف لغير دليل.

قال ابن كيران: وكأن الناظم اكتفى عن ذكر هذه المسألة بقوله: (وحذف فضلة أجز ..إلخ).اهـ ونحوه قول يس في حاشيته على الألفية: إن الأقرب كون الناظم عبر بالفضلة في البيت ليكون الحكم عاما في جميع الفضلات؛ قال: ومن حذف الحال قوله عليه الصلاة

224- البيت من الخفيف، وقائله: عدي بن الرعلاء، وقبله:

ليس من مات فاستراح بميت   إنما الميت ميت الأحياء

انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 1/ 404-405.

والسلام: "من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار"[225] أي متعمدا كما هو مصرح به في بعض الروايات.اهـ

ويجوز أيضا حذف صاحب الحال، نحو: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾.

وَأَوْلِهِ فُروعَ فِعْلٍ واقْتَرَنْ بِعامِلٍ فيهِ وُجُوبًا في الزّمَنْ

قوله: "وأوله فروع فعل" أي وأوْل الحال فروع الفعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن كان حقيقيا طابق صاحبه في كل ما له، نحو: "جاء الزيدان راكبين والزيدون راكبين والهندات راكبات وهند راكبة"، وإن كان مجازيا طابق مرفوعه في التذكير والتأنيث وأفرد، إلا أن يرفع الجمع فيجوز تكسيره، نحو: "مررت بالزيدين ضواحك أمهاتهم".

قوله: "واقترن بعامل ..إلخ "أي واقترن بالعامل فيه تحقيقا أو تقديرا، كـ"جاء زيد راكبا" و﴿ادخلوها **بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ**﴾ و﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله **ءَامِنِينَ** محلقين **رُءُوسَكُمْ** ومقصرين﴾ أي "ناوين الحلق والتقصير"، لأنهما لا يكونان إلا بعد الدخول لا مقارنين له.

ومن أقسام الحال باعتبار الزمان: المحكية وهي الماضية، نحو: "جاء زيد أمس راكبا". قاله في المغني، قال الأشموني: وفيه نظر. أي في إثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر نظر، لأن العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهي موجودة لا لزمن التكلم؛ غاية الأمر: أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للحال الماضية مجازا. قاله الصبان

وقال الدماميني في مثال المغني السابق: هذه مقارنة لعاملها وزمنها ماض، والأصح في المثال: "جاء زيد اليوم قاتلا بكرا أمس"، وإن أمكن دعوى المقارنة أي "متصفا بذلك الآن".اهـ منه

---

[225]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم، رقم: 107، وذكره السيوطي في الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ص: 92.

لكن كثيرا ما يقع الوهم بسبب التباس الحال الاصطلاحية بالحال الزمنية للاشتراك اللفظي بينهما؛ فمن ذلك ما هنا، ومنه ما مضى قريبا من اشتراطهم أن لا تصدر الحال بدليل استقبال لتوهم التنافي بينها وبين الاستقبال، ومنه اشتراط بعضهم تقدير "قد" مع الماضي إذا وقع حالا لتقربه من الحال كما تقدم أيضا. ونظير ذلك ما وقع لبعضهم من الالتباس بين الخبر الذي هو الجزء المتم لفائدة المبتدإ غير الوصف وبين الخبر الذي يقابل الإنشاء، فاشترط أن لا يكون خبر المبتدإ طلبا؛ وقد تقدم التنبيه على ذلك عند قول الناظم: (أخبر بغير خبرية ..إلخ).

والحاصل أن الحال تكون هي وصاحبها للحال كـ"جاء زيد راكبا"، ويكون عاملها وهي للاستقبال نحو: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾، ويكون للمضي وهي للاستقبال نحو: "مررت برجل أمس معه صقر صائدا به غدا" أي مقدرا ذلك، وإنما هذا بيان لحاصل المعنى إذ لو كان هذا معنى "صائدا" كانت مقارنة. قاله الأمير

قال الشمني: الحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمونها متأخرا عن حصول مضمون عاملها.

التمييز

والنصْبُ مَرْجُوحٌ إذا ما غُيِّرا بَعْضٌ بِتَبْعِيضٍ وإلاّ حُظِرا

يعني أنه إذا غيرت تسمية الجزء ـ أي تجدد له اسم ـ بسبب تبعيض أي انفصال عن أصله ودخول صنعة فيه، فالجر بالإضافة راجح والنصب مرجوح، نحو: "جبة خز" و"خاتم فضة" و"سوار ذهب"، فالجبة بعض من الخز، وسميت جبة بسبب النسج والخياطة على هيئة مخصوصة، وهكذا. أما إذا لم تتغير التسمية بدخول صنعة فالنصب ممنوع والجر واجب، كـ"ثمرة نخل" و"حبة رمان" و"غصن ريحان"، فتقول: "عندي خاتم فضة" بالجر والنصب، و"حبة رمان" بالجر لا غير، لأن حب الرمان كان يسمى حبا قبل انفصاله عن أصله، فلم يتجدد له اسم بعد انفصاله، وهكذا.

وكونُ المنصوب هنا تمييزا أولى من كونه حالا وفاقا للمبرد وخلافا لسيبويه، ورجح المصنف هنا قول المبرد لأن الحكم بالحالية يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك، وإلى كثرة وقوع الحال غير منتقلة، وإلى كثرة تنكير صاحب الحال؛ وكل ذلك على خلاف

الأصل فاجتنابه أولى؛ وصحح الخضراوي وجماعة قول سيبويه إنه حال لا تمييز، ووجهه أنه ليس بعد مقدار ولا شبيه به، ولإضافة صاحبه نحو: "هذا خاتمك حديدا" لأنه في هذه الحالة لا يصح إعرابه تمييزا كما جزم به المصنف في باب الحال من التسهيل، ولعل ذلك لأن الإضافة تغني عن التمييز كما سيأتي عند قول الناظم في العدد: (وكل ما أضيف لن يفسرا)؛ وإن كان ظاهر كلام المصنف في هذا الباب رجحان الحالية لا تعينها؛ ولأنه يوصف به ويرفع الأسماءَ الظاهرة، ومن ذلك: "مررت بكتاب طين خاتمه"؛ ولو قصد التمييز لكانت الإضافة هي الراجحة، وقد كثر في كلامهم النصب.

ويتفرع على القولين أن من أعربه حالا يعربه نعتا إذا رفع، ومن أعربه تمييزا يعربه بيانا.

قوله في الطرة: "والنصب على الحال أو التمييز" اعلم أنه قد جاء في الطرة ما يقتضي ترجيح كل واحد من هذين القولين، فكلامه هنا يقتضي ترجيح الحالية لتصديره بها، ويدل لذلك أيضا اقتصاره عليها في باب الحال في سرده لمواضع جمودها، ولكنه قد اقتصر أيضا في هذالباب قبلُ عند قول المصنف: "اسم بمعنى من مبين" على أنه تمييز، وكل من التصدير بالقول والاقتصار عليه معلوم من طرق الترجيح، إلا أن الاقتصار على القول قد يكون أقوى دلالة على ترجيحه من التصدير به، وقد وقع من الناظم في الطرة الاقتصار في كلا القولين، أما التصدير فاختص به القول بالحالية. فالحاصل أنه حصل من الناظم اضطراب في المسألة، نظير ما تقدم عن المصنف في كلا البابين.

قوله: "وإلا حظرا" أي إن لم تتغير تسمية البعض بسبب التبعيض أي الانفصال، حظر النصب وتعين الجر كما تقدم. والذي يظهر لي في الفرق بين الحالتين أن يقال: القاعدة أن الجزء يضاف للكل ولا يميز به، فنحو: "حبة رمان" بقي على الأصل إذ هو جزء محض فلا شبهة فيه تبيح النصب، بخلاف نحو: "خاتم حديد" فإن فيه شبهة تبيح نصبه، وهي ما حدث له من نوع استقلال بدخول صنعة فيه تغير بها اسمه، فلم يكن لذلك جزء محضا فجاز أن يميزه أصله. والله تعالى أعلم

ثم وقفت على نحو ما ظهر لي في شرح الشيخ خالد للتسهيل، قال: وإنما وجبت الإضافة فيما إذا لم تتغير لأن المضاف فيه كالجزء الحقيقي، ألا ترى أن الغصن بعض الريحان، بخلاف ما إذا تغيرت فإن المضاف ليس بعضا حقيقيا، ألا ترى أن الخاتم لما باين

الحديد بالصناعة صار كأنه مخالف للفضة، فلهذا لم ينزل منزلة البعض الحقيقي من وجوب الإضافة، بل جاز فيه الإضافة وتركها فينصب المضاف إليه وينون نحو: "جبة خزا أو خز".

وفي بيت الناظم هنا تعقيد، لذلك صوّبه محمد فال بن باب رحمه الله تعالى بأن يقال: "الاسم" بدل قوله "بعض"، أو يقال بدل البيت كله:

أوجب إضافة إذا الإسم بقي   وإن تغير فجر انتقي

ومَيَّزُوا بِه الضمِيرَ ونُمِي   تَوْكِيدُ تَمْيِيزٍ لِغَيرِ مُبْهَمِ

قوله: "وميزوا به الضمير" يعني أنه يميز به الضمير، أي الذي لا مرجع له وإلا كان تمييز نسبة، فالأول كقوله: [226]

أفديك من منزل بالنفس والذات   فكم لنا فيك من أيام لذات

وقوله: [227]

دعاني الهوى من أم وهب ودونها   ثلاثة أخماس ولبيك داعيا

وقوله: [228]

وعند ما أدخله منزلا   يألفه القاطن والراحل

إلا أن هذا البيت غير صريح عندي في ذلك، لا حتمال أن يكون من إبدال الظاهر من الضمير كـ"زره خالدا".

---

226 - البيت من البسيط وقائله ذو الوزارتين أبوبكر محمد بن أحمد بن رحيم صاحب ديوان إشبيلية ، من أهل القرن السادس . خريدة القصر 18 | 405 الشاهد فيه تمييز الضمير في "أفديك" بالتمييز المجرور بمن وهو "من منزل"

227- البيت من الطويل وقائله الراعي النميري . ديوانه ص 291 وروايته : دعاني الهوى من أهل وبر.. وبعده :

فعجنا لذكراها وتشبيه صوتها   قلاصا بمجهول الفلاة صواديا

نجائب لا يلقحن إلا يعارة   عراضا ولا يشرين إلا غواليا

228- البيت من السريع ولم أقف عليه إلا في بعض نسخ الطرة.

وكقوله: [229]

ويلمِّهـــا لقحـــة شـــيخ قـــد نحـــل أبي عيـــال دردق مثـــل الحجـــل

والثاني: كقولك: "جاءني زيد فيا له رجلا"، و"لقيت زيدا فلله دره رجلا"، وكما إذا كان الخطاب لمعين نحو: "قلت لزيد يا لك من شجاع"؛ فليس هذا النوع من تمييز المفرد لأنه لا إبهام إذن في الضمير بل في النسبة، لكن تمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما في: "لله در زيد رجلا"، إذ المعنى: لله در رجل هو زيد. انظر الصبان

وإن ثبت تمييز الضمير كان هو خامس أنواع المفرد. وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب.

واعلم أنه قد يميز أيضا اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿ما ذا أراد الله بهذا مثلا﴾ عند من قال إنه تمييز لا حال، وكذا قولك: "حبذا زيد رجلا". قاله الرضي

قوله: "ونمي توكيد تمييز .. إلخ" يعني أن التمييز يأتي للتوكيد كالحال، عند المبرد وابن السراج وتبعهما ابن مالك والأشموني، قال: وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد. وذلك كقوله تعالى: ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾، جاء في الآية التمييز مؤكدا لاقتضاء المقام الرد على أهل النسيئة، كما أن "عند الله" فيها تأكيد أيضا أي أن ذلك أمر لا يقبل التخلف. وكقول الشاعر: [230]

229- بعده :

حوســاء في الســهل وشــوع في الجبــل في الصيف حسي وهي في المشتى وشل

الرجز نسبه القالي في الأمالي لشيخ من بني منقذ ،ص: 430، الدردق :الصغار ، الحوساء : الشديدة الأكل ، وقوله : في الصيف حسي : أي هي غزيرة لا ينقطع لبنها ، وقوله : وهي في المشتى وشل : أي إذا انقطعت ألبان المواشي فلبنها يسيل كما يسيل الماء من أعلى الجبل.

230- البيت من الكامل وقائله أبو طالب وهو بهذه الرواية في شرح التسهيل للمصنف 348/2 ورواية الشطر الأول في خزانة الأدب 572/1 وعرضت دينا لا محالة أنه ، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي 687/2 :....قد عرفت بأنه

ولقـــد علمـــت بـــأن ديـــن محمـــد مـــن خـــير أديـــان البريـــة دينـــا

وكقوله: [231]

والتغلبيـــون بـــيس الفحـــل فحلهـــم فحـــــلا وأمهـــــم زلاء منطيـــــق

خلافا لسيبويه والجمهور، ووافقهم ابن هشام في المغني فقال في قوله تعالى ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾، إن "شهرا" مؤكد لما فهم من عدة الشهور، أما بالنسبة لعامله وهو "اثنا عشر" فمبين.اهـ وقد أعربوا "فحلا" من البيت الثاني حالا مؤكدة؛ أما "دينا" في البيت الأول فالتأويل فيه بعيد، كما نص عليه يس في حاشيته على الفاكهي قال: ولذا لم يتعرض له في المغني واقتصر ـ يعني الفاكهي ـ هنا على الاستدلال به.

تتمة بذكر مسائل من هذا الباب، الأولى: يجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو دل عليه بقرينة، كقوله: [232]

مـــا مـــن أتـــت مـــن دون مولـــده خمســـــون بالمعـــــذور بالجهـــــل

فـــإذا مضـــت خمســـون عـــن رجـــل تـــرك الصـــبا ومشـــى علـــى رســـل

ومثل لذلك في المغني بقوله تعالى: ﴿عليها تسعة عشر ﴾، ﴿إن يكن منكم عشرون صَـٰبِرُونَ﴾؛ قال: وهو شاذ في باب "نعم" نحو: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت"[233]، أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة.اهـ ولا يجوز حذف المميز لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم: "ما رأيت كاليوم رجلا" فالتقدير: ما رأيت مثلك رجلا"، وقد يحذف من غير بدل كقولهم: "تالله رجلا" أي "تالله ما رأيت كاليوم رجلا". انظر التذييل والتكميل

الثانية: يجوز أن يبدل من مميَّزه كقوله تعالى: ﴿ثَلَـٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾على قراءة التنوين، وقوله تعالى:﴿اثنتي عشرة أسباطا أمما﴾. أفاده أبو حيان

231- البيت من البسيط، وقائله: جرير، ديوانه:395 والعيني: 7/4. ومنطيق, بكسر الميم: المرأة التي تأتزر بحشية تعظم بها عجيزتها.

232- البيتان من الكامل أحذ مضمر، أنشدهما أبو العباس المبرد في الكامل قائلا : أنشدني القحذمي . الكامل 263/1

233- الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة رقم: 354.

الثالثة: لا يجوز تعدده، قال في المغني: ولذلك كان خطأ قول بعضهم في قول الشاطبي:

... ... تبارك رحمانا رحيما وموئلا

إن "رحمانا" و"رحيما" تمييزان، قال: والصواب أن "رحمانا" منصوب بإضمار "أخص" أو "أمدح"، و"رحيما" حال منه. قال السيوطي في الفريدة:

وحذف تمييز أجز والمعتمد مجيئه مؤكدا لا ذا عدد

الرابعة: قد يجب ذكره كما في نحو: "ربه رجلا"، و"نعم رجلا زيد"؛ وذلك ليفسر المضمر على شريطة التفسير. قاله يس في حاشيته على الألفية، ويدل لذلك اشتراطهم في جواز حذفه دلالة قرينة عليه، أو قصد إبقاء الإبهام. كما تقدم قريبا

وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ بِمِنْ بِكَثْرَةٍ ونَصْبُه أيضا زُكِنْ

يعني أن التابع للتمييز المجرور بـ"من" يجر كثيرا، كـ"ما أحسنه من أب و أخ"،و "زكن" أي علم أيضا نصبه، وبه استدل أبو حيان في الارتشاف للقول بزيادة "من"، قال: [234]

طافت أمامة بالركبان آونة يا حسنها من قوام ما ومنتقبا

فـ"منتقبا" عطف على محل "قوام"؛ والقول بالزيادة نسبه الشلوبين لسيبويه؛ قال ابن عصفور: والحق عندي عدم الزيادة. أي وأما العطف على المحل فلا ينهض دليلا للزيادة، لأنه تصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر في الفصيح، فلا مانع هنا من كونها غير زائدة، والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصيح عند حذفها. قاله الصبان

وقيل: إن "من" للتبعيض، ولذلك لم تدخل في: "طاب زيد نفسا"، لأن "نفسا" ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة، وصحح هذا القول ابن عصفور

234- البيت من البسيط وقائله الحطيئة . ديوانه ص : 39 وروايته في الأغاني 201/2 : يا حسنها من خيال زار منتقبا ، ولا شاهد فيها

كما في الهمع؛ وقال الموضح: إنها لبيان الجنس. قال المصرح: وهو ظاهر، لأن المشهور من مذهب النحويين ما عدا الأخفش أن "من" لا تزاد.اهـ لكن هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس، بل ينفي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها للتبعيض. قاله الدنوشري، لكن قد يقال: إن كون "من" تبيينية يترجح على غيره بكونها هي التي تضمن التمييز معناها بلا خلاف، قال في الخلاصة: (اسم بمعنى من مبين ..إلخ) فكانت أولى بالظهور معه من غيرها، بل لا يتبادر عند التصريح بها غير ذلك، وقد تقدم أن هذا هو مذهب الموضح وأن المصرح استظهره. بل رأيت الصبان صرح بأنه أصح الأقوال، وهو أيضا ظاهر في نفسه لما ذكرناه آنفا من كون التبيينية مقدرة معه معنى والمقدر أولى بالظهور من غيره؛ وقد يشهد له قول المصنف في التسهيل: (ويجوز إظهار "من" مع ما ذكر في هذا الفصل ..إلخ)؛ ولم أقف على التصريح باستظهار قول ابن عصفور إنها تبعيضية لغير الناظم في الطرة عند قول المصنف: (واجرر بمن إن شئت ..إلخ) قال: "بمن التبعيضية على الأظهر"، وإن كانوا يصدرون به عند ذكر الخلاف؛ لكن بما تقدم ذكره يعلم أن الأظهر المذكور في الطرة هنا غير ظاهر، فيلحق بنظائره المشهورة فيها، وهي ثلاثة: قوله في باب المفعول المطلق: " بمثله أوفعل تام اتفاقا أو ناقص على الأظهر"، وقوله مثل ذلك في الموصول عند قول المصنف: (في عائد متصل إن انتصب بفعل ..إلخ)، وقوله في حروف الجر يعني الكاف: "واستعمل اسما بمعنى مثل اختيارا على الأظهر". وقد نظم هذه المواضع الشيخ أحمد ابن كداه رحمه الله فقال:

والأظهر المذكور في المصادر ... في طرة المختار غير ظاهر

والأظهر المذكور في الموصول ... أيضا أتى مخالف المنقول

والأظهر الآتي بحرف الجر ... فإنه كأخويه يجري

فقلت مذيلا لها بهذا الموضع:

والأظهر المذكور في التمييز ... دليله ليس بذي تعزيز

ثم رأيت أبا حيان في شرح الألفية ضعف كونها تبعيضية بأنه - وإن كان واضحا في المقادير كـ"شبر من أرض" - لا يتضح في نحو "لله دره من فارس"، و"ما أحسن زيدا من رجل" إلا بتكلف.اهـ

ومن الغريب إهمال السيوطي في الهمع ـ على جمعه ـ للقول بكون "من" هنا تبيينية، فاقتصر فيها على قولين: التبعيض و الزيادة.

تنبيه: قوله في الطرة موجها كون "من" تبعيضية: "لأنها فيه معنى" فيه نظر لأنه لا قائل بأن "من" التي تضمن التمييز معناها تبعيضية، وإنما الخلاف السابق في الظاهرة معه، وقد تقدم أن الأظهر من الأقوال كونها تبيينية، وهو الملائم أيضا لهذا التوجيه الذي ذكر. والله تعالى أعلم

ثم لما كان التمييز ينقسم إلى تمييز مفرد، كتمييز عدد أو مقدار أو مثلية أو غيرية أو تعجب، وقد أشار له في الخلاصة بقوله: (كشبر ارضا وقفيز برا .. إلخ)، وذكر أنه يجوز جره بـ"من" إلا تمييز العدد في قوله: (واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد ..إلخ)؛ وإلى تمييز جملة وهو في اصطلاح المصنف: ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو: طاب زيد نفسا، ونحو:﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾. وكان تمييز الجملة لا يجر بـ"من" كما قال في الخلاصة: (والفاعل المعنى كطب نفسا تفد)، أخذ الناظم يذكر ما يعرف به ذلك؛ وإنما خص المصنف هذا النوع بكونه مميز الجملة، لأن لكل من جزئي الجملة فيه قسطا من الإبهام يرفعه التمييز، بخلاف تمييز المفرد كما سبق، فإن الإبهام في أحد جزئي الجملة، فلهذا سمى الأول تمييز مفرد والثاني تمييز جملة.

وإن يُمَيِّزْ جُمْلَةً فَقَدِّرِ إسْنادَ فِعْلِها إلَيْهِ تُظْهِرِ
مُضِيفَهُ وإنْ يَكُ الإخْبارُ بِهْ مُصَحَّحًا فَهْوَ لَهُ أوْ صاحِبِهْ

قوله: "وإن يميز جملة فقدر ..إلخ" أي وإن كان تمييز جملة أي مميزا للنسبة المبهمة في الجملة اسمية كانت أو فعلية، "فقدر إسناد فعلها" أو ما في معناه "إليه" أي إلى التمييز، والإسنادُ هنا إما على جهة الفاعلية أو المفعولية، حال كونك "مضيفه" أي مضيف التمييز لما كان له الإسناد، "تظهر" المعنى حينئذ حيث رددت التركيب إلى هيئته قبل التحويل، نحو: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ أي شيب الرأس، ونحو:﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ أي عيون الأرض، ونحو: "سرعان ذا إهالة"، فـ"سرعان" اسم فعل و"ذا" فاعله،

أي "سرعان إهالة ذا"؛ هذا هو الغالب، ومن غير الغالب: ﴿كفى بالله شهيدا﴾، و"امتلأ الكوز ماء"، و"ما أحسن الحكيم رجلا" ونحوها مما لا يصلح لإسناده إليه ولا لإيقاعه عليه، فأما "امتلأ الكوز ماء" فقيل مشبه بالمنقول، وقيل منقول من فاعل يصح إسناده للمطاوع، فأصله: "ملأ الماء الكوز" فـ"ماء" فاعل "ملأ" مطاوع "امتلأ"؛ وزعم بعضهم أن ﴿كفى بالله شهيدا﴾ مما انتصب عن تمام الاسم مشبها إياه بالمقدار، و"ما أحسن الحكيم رجلا" يمكن إجراء الخلاف فيه مجراه في ﴿كفى بالله شهيدا﴾، وأما "ما أحسن الحكيم عقلا" فعن تمام الكلام اتفاقا منقول من الفاعل قاله في النتائج.اهـ من المواهب

ثم قضية كلام المصنف هنا أن تمييز الجملة مقابل لتمييز المفرد، والمصطلح عليه بين القوم أن المقابل لتمييز المفرد تمييز النسبة الذي هو أعم من تمييز الجملة، وكلامه أيضا يقتضي أن تمييز الجملة شرطه أن تكون الجملة فعلية وليس كذلك، وقد قال: إن الإسناد إما على جهة الفاعلية أو المفعولية، ومثل الثاني بالآية ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾، و"غرست الأرض شجرا" كما تقدم، وأنت خبير بأن هذا لا يسمى عند النحويين إسنادا، ففي هذا أيضا مخالفة أخرى لاصطلاحهم، اللهم إلا أن يريد أن هذا الفعل يصح بناؤه للمفعول فيسند حينئذ إليهما، فيقال: "فجرت عيون الأرض" و"غرس شجرها"؛ ومن هنا ينفتح لك باب لإزالة إشكال يرد على المصنف، وذلك أنه جعل مثل: "ما أحسن زيدا خلقا" غير غالب، ومثل:﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ غالبا، فيطلب الفرق؛ وجوابه: أن الأول لا يمكن فيه إسناد الفعل للمفعول بخلاف الثاني. انظر الدماميني.

والظاهر أنه لا حجر في الاصطلاح، بل قال في المساعد: لعل اصطلاح المصنف أقرب إلى الصواب، وإن كان بعضهم نسب خلافه لسيبويه والنحويين.

قوله: "وإن يك الإخبار به مصححا ..إلخ" أي إن صح الإخبار بالتمييز عن الجزء الأول من الجملة الفعلية، "فهو" أي الإسناد "له" أي التمييز جامدا أم لا كأب وضيف، "أو صاحبه" أي الذي قبله، فإذا قلت: "كرم زيد أبا" جاز أن تخبر بالأب عن زيد فتقول "زيد أب"، فإذا نصبت الأب تمييزا احتمل وجهين: أحدهما: أن يكون الإسناد لزيد،

والمعنى أنه أب كريم، فلا يكون التمييز حينئذ منقولا من الفاعل، ويجوز دخول "من" عليه، فتقول: "كرم زيد من أب" كما في "كرم زيد رجلا"؛ والثاني: أن يكون المقصود أن أباه كريم، فيكون الإسناد للتمييز، ويكون حينئذ محولا عن الفاعل، وتقديره: "كرم أبو زيد"، فلا يجوز جره بـ"من". وقد قلت في إيضاح هذه المسألة:

كرم زيد والدا حيث يرى زيد أبا فهو له بلا مرا

وإن يك الكرم فيه للأب فإنما الإسناد للمصاحب

فلم يك الأول فاعلا فجر والثان فاعل فجره حظر

لكن قولنا "فهو له" الضمير الأول للإسناد والثاني لزيد، أي فالإسناد لزيد؛ والمراد بالمصاحب هنا خلاف المراد في كلام الناظم بالصاحب، فإن مراده صاحب التمييز الذي هو "زيد" ومرادنا مصاحب "زيد" الذي هو التمييز.

وأما قول المصنف في التسهيل: "فهو له أو لملابسه" فالذي يدل عليه كلامه في الشرح: أن الضمير في "فهو" راجع على التمييز، وأن مراده بالملابس المضاف المقدر أي "كرم أبو زيد أبا".

تنبيه: لا يشترط بقاء الفعل المقدر إسناده إلى التمييز على الصيغة التي نصب بها التمييز، بدليل تمثيل المصنف في قوله: (والفاعل المعنى كطب نفسا تفد)، فإنما التقدير فيه: "لتطب نفسك" لأن الأمر لا يرفع الظاهر. والله تعالى أعلم

وليس المراد بكون الإخبار بالتمييز مصححا أن يكون معناه معنى الأول بحيث يصح حمله عليه، إذ قوله: "فهو له أو صاحبه" يصد عن ذلك، وإنما يريد: إن صلح في الجملة لأن يكون خبرا، سواء كان في الواقع كذلك أو لم يكن، لأن قصده أن يحترز من "كرم زيد دارا"، فإنه لا يتصور أن يكون الثاني هو الأول، بخلاف: "كرم زيد أبا"، فإن الأب صالح في الجملة لكونه خبرا عن زيد. قاله الدماميني، وهو ظاهر كلام غيره ففي قول الطرة: "بأن كان عين ما قبله" نظر. والله تعالى أعلم

وبما تقدم يعلم أن كل تمييز محول فهو تمييز نسبة، ولا عكس فليس كل تمييز نسبة محولا، بدليل ﴿كفى بالله شهيدا﴾ وشبهها مما تقدم، وتمييز الضمير إذا علم مرجعه نحو: "زيد لله دره فارسا"، فإنه تمييز نسبة كما تقدم وليس محولا كما علمت.

وإنْ يَكُنْ وَصْفًا والإِسْنادُ لِما تَلا فَلِلحالِ كَثِيرًا انتَمَى

وإنْ يَكُنْ مُمَيِّزًا فَالأجْوَدُ فيهِ انجِرارُهُ ونَصْبٌ يُوجَدُ

قوله: "وإن يكن وصفا ..إلخ" أي وإن كان ما صح به الإخبار عن الأول وصفا دالا على هيئة، جاز كثيرا كونه حالا لاشتقاقه؛ وذلك نحو: "كرم زيد ضيفا"، فيجوز الإخبار بضيف عن زيد فتقول: "زيد ضيف"، فإذا نصبت ضيفا وقصدت به زيدا جاز الوجهان: الحالية لدلالته على هيئة، والتمييز لصحة دخول "من" عليه. وأحوال "كرم زيد ضيفا" ثلاثة: ينصب على الحالية إن جعل الإسناد لما قبله، أو على التمييز ويجوز جره بـ"من"، وأما إن جعل الإسناد للضيف فينصب تمييزا ولا يجر بـ"من" لأنه محول عن الفاعل.

قوله: "والاسناد لما تلا" أي والإسناد للاسم الذي تبعه التمييز لا لملابسه "فللحال كثيرا انتمى" أي انتسب، فإن أردت بالإسناد الملابس تعين التمييز وامتنع الجر بـ"من".

قوله: "وإن يكن مميزا فالأجود ..إلخ" يعني أن الأجود عند قصد التمييز بأن قصدت بـ"ضيف" زيدا جره بـ"من" دفعا لتوهم الحالية، فإن أردت غير زيد تعين كونه تمييزا لأنه منقول عن الفاعل، والأصل: "كرم ضيف زيد"، وامتنع جره بـ"من".

واعلم أن الناصب في تمييز الجملة هو الفعل الذي فيها. هذا على ما اصطلح عليه المصنف من جعله مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية؛ أما على اصطلاح المغاربة في أن تمييز الجملة هو الواقع لبيان إبهام حصل في الإسناد، سواء كان المسند فعلا نحو: "طاب زيد نفسا" أو شبهه نحو: "زيد طيب نفسا"، و"مسرور قلبا"، فلا يختص بالجملة الفعلية، بل يكون بعدها وبعد الاسمية كما مثل، وبعد اسم الفعل كـ"سرعان ذا إهالة". فهو منتصب عندهم عن تمام الكلام، وناصبه الفعل أو ما في معناه.

وكون ناصب التمييز الواقع بعد تمام الكلام هو الفعل ونحوه، هو مذهب سيبويه

والمازني والمبرد والزجاج والفارسي، قال ابن عصفور: وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه.

واعلم أن كل جملة انطوت على إبهام، فإن التفسير يقع مفسرا لما فيها من الإبهام، إلا في مسألتين: إحداهما: أن يكون التفسير موقعا في استعمال العامل على خلاف ما استعملته العرب عليه، فلا يقال: "ادهنت زيتا" ولا "غضبت رجلا" ولا "مررت إنسانا"، لأن هذه العوامل إنما وضعت على أن تصل إلى هذه الأشياء بحرف جر لا بأنفسها، ولأن ذلك يؤدي إلى أن لا يجوز تعدي هذه العوامل إلى ما وضعت متعدية إليه، لأنا إذا لفظنا بالتمييز لم يجز أن تتعدى هذه إلى معمولاتها؛ فإن قلت: ينتقض بنحو: "امتلأ الإناء ماء" و "تفقأ الكبش شحما"، قلت: هما خارجان عن القياس، فلا يرد النقض بهما. والثانية: أن لا يؤدي التفسير إلى التدافع في ذلك الكلام، فإذا قلت: "ضُربت امرأة زيدا" لم يجز أن يقال في ذلك: "ضرب زيد امرأة"، لأن الكلام بني على طي ذكر الفاعل فلا يجوز أن يذكر فيه، وبعضهم لم يعتبر هذا الشرط، فقال في قوله تعالى﴿وإن كان رجل يورث **كَلَٰلَةً** ﴾: إن "كلالة" تمييز، وإن أصل التركيب: "وإن كانت كلالة ترث رجلا"؛ على أن تكون الكلالة اسما للوارث نفسه لا للموروث، ثم قيل: ﴿وإن كان رجل يورث **كَلَٰلَةً** ﴾ على التمييز. انظر الدماميني

تَحْوِيلُــهُ عَــنْ ذِي ابتِــداءٍ قــدْ نَــزُرْ   كالــدهْرُ أحْــوالاً يَسُــوءُ ويَسُــرْ

أي قد يحول التمييز عن المبتدإ قليلا ولا يجر بـ"من"، كـ"الدهر أحوالا ..إلخ" أي أحوال الدهر، ونحو: ﴿فالله خير حفظا﴾ أي حفظ الله خير، وقول المتنبي:[235]

مغــاني الشــعب طيبــا في المغــاني   بمنزلــة الربيــع مــن الزمــان

أي طيب مغاني الشعب، قال في الارتشاف: تارة يكون منقولا عن مبتدإ نحو: "زيد أحسن وجها من عمرو".اهـ أي وجه زيد أحسن من وجه عمرو. وهذا التمييز

235- البيت من الوافر وقائله المتنبي ، ديوانه : 348 ط صادر

عند ابن مالك من تمييز المفرد، لأنه محول عن مبتدإ مضاف كما ذكرنا – وهو ما حققه ابن هشام – لا عن الفاعل؛ ولا يعارض ذلك قول المصنف (والفاعل المعنى انصبا بأفعلا) لأنه لا يريد أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم، لأنك إذا قلت: "علا منزلك" لم يستفد التفضيل؛ لكن أجيب بأنه لا يضر فوات التفضيل، إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل، أو يقال: المراد "علا علوا زائدا" فلم يفت التفضيل. انظر الصبان

واعلم أن تحويل التمييز عن مبتدإ بعد اسم التفضيل كثير وليس نزرا كما يوهمه إطلاق الناظم هنا؛ فلهذا قلتُ بدل قوله: "كالدهر أحوالا ..إلخ": (وأنت أعلى منزلا منه كثر) تنبيها على ذلك.

تنبيه: إذا كان التمييز بعد اسم التفضيل محولا عن الفاعل صناعة فلا إشكال في امتناع جره بـ"من" لقوله في الخلاصة: (غير ذي العدد والفاعل المعنى)، وأما على ما حققه ابن هشام من كونه محولا عن مبتدإ فيمتنع جره بـ"من" أيضا إذ لا يخرجه ذلك عن كونه فاعلا معنى، لأنه لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن المبتدإ في الصناعة، لأن ما صلح لأن يخبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلا في المعنى. نقله الصبان، مع أن تقييد الفاعل في المعنى بأن يكون محولا عنه صناعة .كما درج عليه في الطرة . أصله لابن هشام في التوضيح، وقد قال صاحب التصريح إنه لم يقف عليه لغيره، وإنما المراد به إخراج نحو: "لله دره فارسا" لأنه . وإن كان فاعلا معنى إذ المراد: "عظمتَ فارسا" . فهو غير محول عن الفاعل صناعة فيجوز جره بـ"من"، ولهذا صرح صاحب التوضيح بأن المحول عن المبتدإ صناعة نحو "زيد أكثر مالا" كالمحول عن الفاعل في امتناع جره بـ"من". فالحاصل أن التمييز بعد اسم التفضيل يمتنع جره بـ"من"، باتفاق القائلين بأنه محول عن الفاعل صناعة وغيرهم. والله تعالى أعلم

وقد شمل قول الناظم: "عن ذي ابتداء" الخبر كقول الشيخ خليل في فصل القبلة من مختصره: "وإلا فالأظهر جهتها اجتهادا" أي فالأظهر اجتهاد جهتها.

وطـــابَقَ التمييـــزُ مـــا تَـــلا إذا   طابَقَـهُ فـي القَصْـدِ فـادْرِ المَأخَـذا

"أل" هنا في التمييز للعهد أي تمييز الجملة؛ يعني أنه يطابق ما قبله في الإفراد والتذكير وفروعهما إذا اتحدا معنى، وأراد باتحادهما معنى أن يكون المميز في المعنى لذلك الاسم؛ فتقول: "كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا"، كما يطابق الخبر المبتدأ نحو: "زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال"، وأما ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾ فأفرد لأن "رفيقا" ونحوه يستغنى بمفرده عن جمعه كثيرا في الأخبار وغيرها كما ذكروا ذلك في باب المبتدإ؛ قال المصنف: ويزيده هنا حسنا أنه تمييز، والتمييز قد اطرد في كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع نحو: "عشرون رجلا". أو لأن التقدير: "وحسن رفيق أولئك رفيقا" فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه.

قوله: "طابقه في القصد" أي طابق التمييز المميز في المعنى. أما إذا لم يتحد التمييز مع ما قبله معنى، بأن لم يكن المميز في المعنى لذلك الاسم بل لمتعلقه، فيفصل حينئذ كما أشار إليه الناظم بقوله:

وأفْرِدَنْـــهُ مَصْـــدَرًا لـــمْ يُقْصَـــدِ   فيـــه اخـــتِلافٌ وكَثِيـــرًا أَفْـــرِدِ

مُمَيِّـــزًا مُبايِنًـــا مـــا لَـــمْ يَكُـــنْ   بِـــهِ إذا أُفْـــرِدَ مَحْـــذُورٌ قُـــرِنْ

قوله: "وأفردنه مصدرا ..إلخ" أي يفرد التمييز وجوبا إذا كان مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه، نحو: "زكا الأتقياء سعيا" و"جاد الأذكياء وعيا"، فلو قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو: "تخالف الناس آراء"، و"تفاوتوا أذهانا"، وقوله تعالى: ﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين **أَعْمَٰلًا**﴾؛ كذا قال المصنف وتبعه ابن عقيل في المساعد، وجعل الدماميني المطابقة هنا واجبة، وهو ظاهر كلام الرضي وأبي حيان.

قوله: "مصدرا" كذا في التسهيل، قال الدماميني: الأولى أن يقول "جنسا"، لأن الحكم متعلق بعموم الجنس لا بخصوصه نحو: "كثرت أو طابت نوق زيد لبنا".

قوله: "وكثيرا أفرد مميزا ..إلخ" يعني أن إفراد التمييز المباين لما قبله – أي الذي لا يصح الإخبار به عنه – إذا كان غير مصدر ووقع بعد جمع، أولى من المطابقة إن لم يوقع في محذور، فـ"طاب الزيدون نفسا وقروا عينا" أولى من "أنفسا وأعينا" قال تعالى: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا﴾، وذلك لإفادته المقصود باختصار، والجمعُ مفهوم مما قبله فأشبه تمييز عشرين؛ فإن أوقع الإفراد في محذور تعين تركه، فيجمع وإن كان بعد مفرد، فتقول: "كرم الزيدون آباء" لقصد: "ما أكرمهم من آباء" و"ما أكرم آباءهم"، فلو أفردت لأوهم أن المقصود "كرم أبو الزيدين" وهو واحد، "وتقول نظف زيد ثيابا" لأنك لو قلت "ثوبا" لأوهم أنه ثوب واحد. لكن في التمثيل هنا بـ"كرم الزيدون آباء" تبعا للمصنف نظر؛ لأن الكلام الآن إنما هو في المميز المباين، وليس آباء بمباين للزيدين فالصواب أحد أمرين: إما التمثيل بما فيه مباينة نحو: "حسن الزيدون دورا" إذا كان لكل واحد منهم دار، فلا يجوز الإفراد هنا ليلا يتوهم أن للجميع دارا واحدة؛ وإما عدم التقييد بالمباين. انظر شرح ناظر الجيش فقد أوضح فيه ذلك، قال: وما برحت أستشكل هذا الموضع من كلام المصنف.

قال الدماميني: والحاصل أنه إن كان الثاني عين الأول وجبت المطابقة، وإن كان غيره وجبت في مسألتين، وامتنعت في مسألتين، ورجح تركها في مسألة؛ فواجبتا ترك المطابقة: أن يكون معنى التمييز في الواقع واحدا نحو: "كرم الزيدون أبا" إذا كان أبوهم واحدا، أو يكون التمييز جنسا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو: "الأتقياء جادوا سعيا وحسنوا رعيا"؛ وواجبتا المطابقة ضابطهما أن يكون جنسا قصد إلى اختلاف أنواعه نحو: "خسر الأشقياء أعمالا"، أو غير جنس وخيف اللبس نحو: "نظف زيد أثوابا"، ومعنى هذه المطابقة مطابقة الواقع لا مطابقة الاسم السابق، فإن الاسم السابق واحد؛ وراجحة ترك المطابقة أن لا يخاف لبس نحو: "حسن الزيدان أوالزيدون وجها.اه منه لكن في إيجابه للمطابقة عند قصد اختلاف الأنواع مخالفة لكلام المصنف كما تقدم التنبيه عليه.

وإنْ يَكُنْ مُعَرَّفًا فأَوِّلَهْ وبَعْضُهُمْ تَعْرِيفَهُ لَنْ يَحْظُلَهْ

قوله: "وإن يكن معرفا فأوله" أي "فأولنه" فحذف نون التوكيد الخفيفة، يقول: وإن يأت التمييز معرفا لفظا، إما بـ"أل" كقوله: [236]

عـــلام ملئـــت الرعـــب والحـــرب لم تقـــد   لظاهـــا ولم تســـتعمل البـــيض والســـمرا

وقوله: [237]

رأيتـــــك لمـــــا أن عرفـــــت وجوهنـــــا   صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وكما في الحديث: "أن امرأة كانت تهراق الدماء"[238]، أو بالإضافة كقولهم: "غبن فلان رأيه" و"وجع بطنه" و"سفه نفسه"، وقوله: [239]

إلى ردح مـــــن الشـــــيزى مـــــلاء   لبـــــاب الـــــبر يلبـــــك بالشـــــهاد

فإنه يقدر تنكيره، فتقدر زيادة أل، وينوى بالإضافة الانفصال ويحكم بتنكير المضاف، كما قال سيبويه في "كل شاة وسخلتها بدرهم": إن المراد "كل شاة وسخلة لها بدرهم". قاله المصنف. لكن ناقشه أبو حيان قائلا: إنه لا يتخرج "غبن زيد رأيه" ونحوه على إضافة يراد بها الانفصال؛ لأن هذا ضمير يعود على معرفة، وليس من مواضع انفصال الإضافة فهي إضافة محضة؛ قال: ولا يسوغ قياسه على "كل شاة وسخلتها" لأن الضمير في هذا عائد على منكر، فيمكن أن يلحظ فيه التنكير بالنسبة لما عاد عليه من النكرة، وإن كان الأكثر خلافه، ألا ترى إلى جعل سيبويه قول الشاعر: [240]

...   .   أظـــــبي كـــــان أمـــــك أم حمـــــار

236- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 299/2

237- البيت من الطويل وقائله رشيد بن شهاب اليشكري. العيني 503/1 وقيس المذكور هو قيس بن مسعود ابن قيس بن خالد اليشكري

238- الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الحيض رقم: 274

239- البيت من الوافر وقائله أمية ابن أبي الصلت ، أمالي القالي ، ص 125 ط مؤسسة الكتب الثقافية، ردح: بضمتين جمع رداح الجفنة العظيمة ، والشيزي: شجر الجوز تتخذ منه القصاع ،يلبك: يخلط وقد اضطرب الزبيدي في نسبة هذا البيت فنسبه في مادة ردح- إلى أمية وفي شيز- إلى ابن الزبعرى

240- صدره: (فإنك لا تبالي بعد حول). البيت من الوافر وقائله: خداش بن زهير. الكتاب 48/1

من قبيل ما أخبر فيه عن النكرة بالمعرفة، إذ الضمير في "كان" عائد على "ظبي"، فهو نكرة من جهة المعنى لعوده على نكرة.اهـ لكن أجاب ناظر الجيش عن ذلك بأن المقتضي للحكم بتنكير المضاف في نحو: "كم ناقة وفصيلها" هو المقتضي لذلك أيضا في نحو: "غبن زيد رأيه"، ولا نظر إلى كون المضاف إليه ضمير معرفة أو ضمير نكرة. قال: على أن الملحوظ في ضمير النكرة هو التعريف، وإنما حكم سيبويه بتنكيره في البيت المذكور من أجل أن ضمير النكرة يعامل عندهم في الإخبار معاملة النكرة.

أو يؤول ناصبه بمتعد نحو: "سوّأ رأيه" أي جعله سيئا، و"شكا بطنه"، و"أهلك نفسه"؛ ونقل أبو حيان عن صاحب العجائب والغرائب - يعني الكرماني - في قوله تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إِبْرَٰهِـۧمَ إلا من سفه نفسه﴾ أن "نفسه" توكيد لـ"من"، و"من" منصوب على الاستثناء كما تقول: "ما قام أحد إلا زيدا نفسه".

أو يقدر حرف جر، والأصل: "في رأيه"، و"في بطنه"، و"في نفسه"، ثم أسقط الحرف، وتعدى الفعل فنصب؛ أو ينصب على التشبيه بالمفعول به، فيحمل الفعل اللازم على المتعدي كما حمل اسم فاعله على اسم فاعله، إلا أنه شاذ في الأفعال مطرد في الصفات، وجعل من تشبيه الفعل: ما وقع في الحديث: "كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تهراق الدماء"[241]، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب "الدماء" على التشبيه بالمفعول به. قال المصنف: ويجوز أن يكون أراد "تهريق دماء" ثم فتح الراء وقلب الياء ألفا لا لأنه فعل ما لم يسم فاعله، بل على لغة طيء كما قال شاعرهم:[242]

نستوقد النبل بالحضيض ونصـ   ـطاد نفوسا بنت على الكرم

إلا أن المشهور من لغة طيئ أن يفعل هذا بلام الفعل لا بعينه. قال أبو حيان: وهذا

241- تقدم تخريجه تقريبا.

242- البيت من المنسرح وهو لبعض بني بولان من طيء وقبله:

نحن حبسنا بني جديلة في   نار من الحرب جحمة الضرم

شرح الحماسة للأعلم 332/1

تخريج في غاية البعد وأصله للسهيلي، زعم أن الدماء مفعول به وأصله: "كانت تهريق الدماء" وهو في معنى تستحاض، فغيرت ياء "تهريق" في اللفظ كتستحاض مبنيا للمفعول، ومرفوعه في المعنى فاعل و" الدماء" مفعول.اهـ ومن النصب بفعل على التشبيه بالمفعول به قوله تعالى: ﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾، وتجيء فيه أكثر التخاريج المتقدمة.

ومما وقع فيه التمييز معرفة في الظاهر قولهم: "قريش أحسن الناس وجوها وأنضرهموها"، و"قريش نجباء الناس ذرية وكرماؤهموها"، ولكن قال الزمخشري وابن عصفور وطائفة: إن الضمير العائد على منكر منكر؛ والراجح تعريفه كما تقدم.

قول الناظم: "وبعضهم تعريفه لن يحظله" أي وبعضهم وهم الكوفيون أجازوا تعريفه استنادا لظاهر الأمثلة التي أول البصريون، ووافقهم ابن الطراوة على ذلك. قال الشاطبي: والأصح ما أشار إليه المصنف من لزوم التنكير بالقياس والسماع؛ فالسماع كما تقدم، قال: وأما القياس فإن التمييز إنما وضعه أن يكون بيانا لما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التنكير فالعدول عنه إلى التعريف تكلف تأباه حكمة العرب؛ ولأن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلا، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، ولذلك لم يصح تعريف الأفعال؛ ولأنه لو صح تعريفه لصح إضماره لكن إضماره لا يصح، فثبت أن تعريفه لا يصح.

ثم الخلاف المذكور في تعريف التمييز واقع في مميز المفرد كمميز الجملة، خلاف ظاهر التسهيل من اختصاصه بمميز الجملة؛ ومنه في تمييز المفرد ما رواه البغداديون من قول العرب: "قبضت الأحد العشر الدرهم". قال الشيخ خالد: وإنما اقتصر المصنف على تمييز الجملة لأن جميع التأويلات المتقدمة لا تأتي في غير تمييز الجملة.



حروف الجر

أَقْسِـــمْ بهـــا وافْصِـــلْ وعَلِّـــلْ وكَفِـــي لامٍ إلَـــى عِنـــدَ ورُبَّ بَـــا تَفِـــي

وعَـــنْ عَلَـــى وخُـــصَّها فـــي القَسَـــمِ بـــالربِّ خاصَـــةً ومِيمَهـــا اضـــمُمِ

ولا تَجُـــــرَّ بِسِـــــواها الظـــــرفَ إنْ لَـــمْ يَـــكُ ذا تَصَـــرُّفٍ لَكِـــنْ بِمِـــنْ

لما ذكر في الخلاصة بعض معاني "من" بقوله: (بعض وبين ... إلخ) زاد الناظم هنا معاني أخرى. واعلم أن هذا من علم اللغة وإن تكلم عليه النحويون. قاله أبو حيان في شرح الألفية.

قوله: "أقسم بها وافصل وعلل" أي وتأتي "من" مقسما بها نحو: "من ربي لأفعلن" بكسر الميم وضمها، وللفصل بين المتضادين داخلة على ثانيهما، نحو:﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾، ﴿حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾، أو نحوهما كالمتباينين نحو: "فلان لا يعرف زيدا من عمرو" إذا كانا متباعدين في الرتبة؛ قال في المغني: وفيه نظر لأن الفصل معلوم من العامل، لأن العلم والتمييز يستلزمانه، و"من" في الآيتين ابتدائية أو بمعنى "عن".

وللتعليل نحو:﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾، ومن لا يرى ذلك قال بالتضمين، أي خلصهم بالإطعام من جوع وبالأمن من خوف، وكقوله تعالى:﴿مما خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أغرقوا﴾ أي لأجل خطيئاتهم أغرقوا، وقدمت العلة على المعلل للاختصاص؛ وقول الشاعر: [243]

يغضـــي حيـــاء ويغضـــى مـــن مهابتـــه فـــــلا يكلـــــم إلا حـــــين يبتســـــم

أي لأجل مهابته، وقوله: [244]

---

[243]- البيت من البسيط وقائله الفرزدق يمدح عليا زين العابدين ، العيني 513/2 ، وفي شرح حماسة أبي تمام نسبته للحزين الليثي في علي زين العابدين أو عبد الله بن عبد الملك. انظر الشرح المذكور 2/ 935 - 936.

[244]- البيت من المتقارب وقائله امرؤ القيس ، مختار الشعر الجاهلي 121/1

وذلـــــك مـــــن نبـــــإ جـــــاءني وخبرتـــــه عـــــن أبي الأســـــود

قوله: "وكفي لام إلى ..إلخ" أي وتأتي لموافقة "في" زمانية أو مكانية، وهو قول كوفي ووافقهم ابن مالك، وجعل منه:﴿أروني ماذا خلقوا من الأرض﴾ أي في الأرض، والظاهر أنها لبيان الجنس، وقيل هي لابتداء الغاية أي ما ذا أوجدوه منها، لأن كون الخلق في الأرض لا خصوصية له بخلاف الخلق من الأرض، فإن الخلق يدل على القدرة الباهرة، فإذا كان من الأرض كان أعظم دليل على ذلك، والمقصود من الآية الشريفة إقامة البرهان على ضلال عباد الأصنام بإقامة البرهان على عجزهم عما هو من أفعال من هو إله. ذكره ناظر الجيش، ونقل عن بعضهم أن التقدير من مخلوقات الأرض فحذف المضاف. قال: وهو تخريج لا بأس به، ولكن ما ذكرته أولى.

والزمانية نحو: ﴿إذا نودي **لِلصَّلَوٰةِ** من يوم الجمعة﴾، قال ناظر الجيش: ولقائل أن يقول: إن "من" فيها باقية على معناها الأصلي الذي هو ابتداء الغاية، وتقدير ذلك أن المراد التحريض على إتيان صلاة الجمعة. قال: ولم تسق الآية الشريفة لغير هذا، وتفسير "من" بـ"في" لا يعلم منه هذا المقصود.اهـ وكقول الشاعر:[245]

عســـى ســـائل ذو حاجـــة إن منعتـــه مـــن اليـــوم ســـؤلا أن ييســـر في غـــد

وخرج على أنها للتبعيض، والتقدير في البيت: "من مسؤولات اليوم".

واعلم أنه قد جوز الكوفيون النيابة في حروف الجر قياسا، ومذهب البصريين أنه لا ينوب بعضها عن بعض قياسا، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب بعضها عن بعض، وما أوهم ذلك فمحمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ، قال الرضي: واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل الواجب.اهـ وتأتي لموافقة اللام

---

[245]- البيت من الطويل وقائله عدي بن زيد، شرح المصنف للتسهيل 9/3

كقوله: [246]

عرفت من هند أطلالا بذي التود قفرا وجاراتها البيض الرخاويد

وقوله: [247]

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم ... ...

ولموافقة "إلى" للانتهاء، أثبت ذلك الكوفيون، قال المصنف: وقد أشار إليه سيبويه قال: وتقول رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك. قال ابن السراج: وحقيقة المسألة أنك إذا قلت: "رأيت الهلال من موضعي" ف"من" لك، وإذا قلت: "رأيت الهلال من خلل السحاب" ف"من" للهلال، والهلال غاية رؤيتك، فلذا جعل سيبويه "من" غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع، وأنكر المغاربة ذلك وقالوا: تكون لابتداء الغاية وانتهائها في بعض المواضع، وحملوا كلام سيبويه على هذا.

وتأتي بمعنى "عند" نحو: ﴿لن تغني عنهم **أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم** من الله شيئا﴾. قاله أبو عبيدة، وقال في المغني: إنها في الآية بمعنى بدل، أي "بدل رحمة الله".

وتأتي بمعنى "رب" إن اتصلت ب"ما" كقوله: [248]

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم

أي "ربما نضرب..إلخ" قاله السيرافي وابن خروف وغيرهما، وقيل: "ما" مصدرية كأنهم خلقوا من الضرب لكثرة ما يقع منهم، كما قال تعالى: ﴿خلق **ٱلْإِنسَٰنُ** من عجل﴾ جعل كأنه مخلوق من العجل لكثرة وقوع العجَل منهم.

246- البيت من البسيط وقائله أبو صخر الهذلي شرح أشعار الهذليين 924/2 ، معجم البلدان 57/2 التود: شجر، الرخاويد جمع رخودة: الرخصة

247- تمامه: بحومانة الدراج فالمتثلم ، والبيت من الطويل وهو مطلع معلقة زهير بن أبي سلمى ، مختار الشعر الجاهلي 200/1

248- البيت من الطويل وقائله أبو حية النميري. الكتاب 156/3 وقد ألم أبو حية بقول الفرزدق:

وإنما لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه والحرب قد لاح نارها

خزانة الأدب 282/4

وتأتي بمعنى الباء للاستعانة في قول الكوفيين وبعض البصريين، ومنه: ﴿ينظرون من طرف خفي﴾، قال الأخفش: قال يونس: أي بطرف؛ وهذا على أن الطرف آلة النظر، وأما على أنه ضوء العين فهي ابتدائية، أي ابتداء نظرهم. قال الدماميني: ولم يكن للمصنف إطلاق الباء، بل يجب أن يقيدها بباء الاستعانة.

قوله: "وعن على" يعني أن "من" تأتي أيضا بمعنى "عن" للمجاوزة، نحو: ﴿فويل لِّلْقَٰسِيَةِ قلوبهم من ذكر الله﴾ إن لم تكن القاسية بمعنى الممتنعة، وقوله تعالى حكاية عنهم ﴿يَٰوَيْلَنَا قد كنا في غفلة من هذا﴾، وقيل: هي للابتداء ليفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد، قال ابن هشام: وكأن هذا القائل يعلق معناها بويل، مثل: ﴿فويل للذين كفروا من النار﴾ ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل، وقيل هي فيهما للابتداء، أو هي في الأولى للتعليل أي "من أجل ذكر الله" لأنه إذا ذكر قست قلوبهم. قال المصنف في الشرح: ومجيئها للمجاوزة نحو: "عذت منه" و"برئت منه" و"شبعت منه" و"رويت منه"، ولهذا المعنى صاحبت أفعل التفضيل فإن القائل "زيد أفضل من عمرو" كأنه قال: جاوز زيد عمرا في الفضل، وقد يعارض بأن يقال: لو كانت للمجاوزة لجاز وقوع "عن" موضعها. اهـ دماميني. وقالوا: "حدثته من فلان" أي عنه .

و تأتي بمعنى "على" للاستعلاء، قاله الأخفش والكوفيون وبعض اللغويين، واستُشهد له بقوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ أي عليهم، وخرج على التضمين أي منعناه بالنصر من القوم.

قوله: "وخصها في القسم ..إلخ" لما ذكر فيما تقدم أنها تأتي للقسم، ذكر أنها لا تدخل إلا على اسم الرب خاصة مضافا لياء المتكلم، نحو: "من ربي لأفعلن كذا" وشذ: "من الله"، وميمها مكسورة أو مضمومة في هذه الحالة، ولا تضم إلا في القسم، وذلك أنهم جعلوا ضمها دلالة على القسم كما جعلوا الواو مكان الباء دلالة على القسم. قاله ابن يعيش. قال الدماميني: لم أجد من نص على كيفية النطق بالنون حينئذ.

وللنحويين في مضمومة الميم قولان: أحدهما أنها حرف واختاره المصنف، والثاني: أنها اسم مقتطع من "أيمن" لأنه لم يثبت ضم ميم "من" حرفا، ورجح الأول بدخولها على الرب، و"أيمن" وما استعمل منه لا تدخل عليه؛ وبسكون النون، ولو كان بقية "أيمن" لأعرب.

قوله: "ولا تجر بسواها الظرف ..إلخ" يعني أن الظروف غير المتصرفة لا تجر إلا بـ"من"، كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع، نحو: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾، وقرئ: ﴿هذا ذكر من معي وذكر من قبلي﴾ بتنوين "ذكر" وكسر ميم "من"، وقال قوم: "من" زائدة مع "قبل" و"بعد" وعليه جرى المصنف، وقيل: هي لابتداء الغاية، وقال المصنف أيضا: إنها مع "لدن" و"عن" زائدة، والكلام فيه كما تقدم، وقال: إنها مع "عند" و"لدى" و"مع" و"على" لابتداء الغاية. انظر المساعد

وهذه المسألة تقدمت في الظرف عند قول الخلاصة: (وغير ذي التصرف ..إلخ) فكان ذكرها هنالك يغني عن ذكرها هنا.

قول الناظم: "لكن بمن" فيه إقامة الظاهر مقام المضمر.

وكذا تختص بجر "عن" و"على" اسمين كما في التسهيل، وبجر "بله" كحديث البخاري عن أبي هريرة: "يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه" [249] والمعروف نصبه أو فتحه، على أن في بعض طرق الحديث: "من بله" بفتح الهاء مبنية. قاله في الهمع

وبَيِّنَنَّ بِإلَى ومِثْلَ مَعْ ... في اللامِ عِندَ مِنْ وزائِدًا وَقَعْ

قوله: "وبينن بإلى" يعني أن "إلى" تأتي لتبيين فاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل، نحو: ﴿رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه﴾، ونحو:

249- أخرجه البخاري في كتاب التفسير رقم: 4780، ومسلم في كتاب صفة الجنة رقم: 7132 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

"ما أبغضه إلي"، قال: [250]

وأبغض من وضعت إلي فيه لساني معشر عنهم أذود

وفي الصبان: والمشتق مما في معناهما كالمشتق منهما، نحو: "ود" و"كره".

قوله: "ومثل مع في ..إلخ" أي وتأتي بمعنى "مع" في قول الكوفيين وكثير من البصريين، نحو: ﴿ولا تأكلوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَالِكُمْ ﴾ أي مع أموالكم، وقيل بمعنى "تضموا"؛ وعليه حمل: ﴿من أنصاري إلى الله﴾، وقال الفراء: إنما تجعل بمعنى "مع" إذا ضممت شيئا إلى شيء، لقول العرب: "الذود إلى الذود إبل"، فإن لم يكن ضم لم يجز فلا يقال: "فلان إلى فلان" أي معه، ومعنى المثل: إذا جمع القليل مع القليل صار كثيرا؛ والتحقيق أن "إلى" هذه للانتهاء أي تضيفوها إلى أموالكم، ومن يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله، والذود مضافة إلى الذود إبل.

وتأتي بمعنى "في" قاله الكوفيون، ورده ابن عصفور بأنها لو كانت بمعنى "في" لساغ أن يقال: "زيد إلى الكوفة" أي في الكوفة. قال الصبان: وفيه نظر إذ الظاهر جواز "زيد إلى الكوفة" بمعنى "فيها" على مذهب الكوفيين المذكور.اهـ وقد استُشهد لكون "إلى" بمعنى "في" بقوله تعالى: ﴿هل لك إلى أن تزكى﴾، وقول النابغة: [251]

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب

أي "مطلي بالقار" ففيه قلب، وخرج على التضمين أي "أدعوك إلى أن تتزكى"، و"كأنني مبغض إلى الناس" فإن الجمل الأجرب المطلي بالقطران مبغض، فتكون هنا للتبيين ولا شاهد فيه، لأنها قد تأتي للتبيين دون ما يفيد تعجبا أو تفضيلا، كقوله: [252]

حبيب إلى كلب الكريم مناخه بغيض إلى الكوماء والكلب أبصر

250- تقدم الكلام عليه

251- البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني ، ديوانه ص73 خزانة الأدب 137/4

252- البيت من الطويل وهو من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة ولم يسم قائلها ، شرح الحماسة للأعلم 974/2

وفي حاشية الأمير على المغني: أن الأولى كون "إلى" في "إلى الناس" بمعنى "عند". قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه:﴿ليجمعنكم إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾، وإنما لم يجزم بذلك لاحتمال تضمين "ليجمعنكم" ليضمنكم. قال الأمير في حاشيته: ولعل الأولى أنها بمعنى اللام أي لجزائه.

وتأتي بمعنى اللام أي الاختصاصية كما في الصبان، نحو: ﴿والأمر إليك﴾ أي لك لقوله: ﴿ولله الأمر﴾، وقيل لانتهاء الغاية أي منته إليك؛ ونحو:﴿ويهدي من يشاء إِلَىٰ صِرَٰطٍ مستقيم﴾ أي لصراط لقوله: ﴿قل الله يهدي للحق﴾.

وتأتي بمعنى "عند"، كقوله: [253]

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره   أشهى إلي من الرحيق السلسل

أي "عندي" قاله الكوفيون، ولا مانع أن تكون للتبيين كـ"زيد أحب إلي"، لوجود ضابطها قاله الصبان، بل قاله الدماميني مجيبا عن إسقاط هذا المعنى في التسهيل، لكن أجاب عنه الشمني بأن ذلك خاص بمادة الحب والبغض، واسم التفضيل هنا من الشهوة. ولم يرتض جوابه ابن كيران، قال: هذا جمود إذ يقال: أي فرق؟ والألفاظ لا تقصد لموادها، مع أنه مخالف لما في قولهم: "بعد ما يفيد حبا أو بغضا" من العموم.اهـ وقال ناظر الجيش: اعلم أن دعوى أن "إلى" بمعنى "عند" يفضي إلى إشكال، وهو أنه يلزم منه اسمية "إلى" لأن الحرف إذا وافق الاسم في معناه وجب الحكم باسميته، قال: لكن قد يجاب بأن هذا فيما لم تثبت حرفيته، أما "إلى" فحرفيتها ثابتة في سائر استعمالاتها، ولا يلزم من كونها في بعض استعمالاتها بمعنى اسم ثبوت الاسمية.

وتأتي بمعنى "من"، كقوله: [254]

253- البيت من الكامل وقائله أبو كبير الهذلي. شرح أشعار الهذليين 1069/3 خزانة الأدب 166/4 ، وذكره بالضم والكسر ، الرحيق: الخمر. السلسل: السهل في الحلق

254- البيت من الطويل وهو من قصيدة طويلة لابن أحمر قالها لما هرب من يزيد بن معاوية ، شرح شواهد المغني للبغدادي 130/2

تقـــول وقـــد عاليـــت بـــالكور فوقهـــا أيســـقى فـــلا يـــروى إلي ابـــن أحمـــرا

أي "فلا يروى مني"، والسقي كناية عن إدامة الركوب، وعدم الري كناية عن عدم السآمة منه؛ وخرج على تقدير: "فلا يروى ظمؤه إلي" فحذف المضاف.

قوله:"وزائدا وقع" أي وتأتي "إلى" زائدة؛ ونص التسهيل: "ولا تأتي زائدة خلافا للفراء". وخرج هو على ذلك قراءة من قرأ: ﴿واجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم﴾ بفتح الواو. قال المصنف: وأولى منه كون الأصل "تهوي" بكسر الواو، لكن فتحت على لغة طيء في قولهم في "رضي" رضا، وفي "ناصية" ناصاة؛ ورد عليه أبو حيان بأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل، فليس من لغة طيء أن يقولوا في "يجزي" يجزى بالفتح، بل ذلك مخصوص عندهم بنحو "رضي" و"ناصية"، قال: وتخرج هذه القراءة على تضمين "تهوى" معنى تميل، فكأنه قيل: تميل إليهم بالمحبة.

وانظر جزم الناظم بزيادة "إلى" مع ما في التسهيل.

وشِـــبْهِ تَمْلِيـــكٍ وتَمْلِيـــكٍ وعَـــنّْ كعِنـــدَ بَعْـــدَ فـــي ومِـــنْ ومَـــعْ وعَـــنْ

أقْسِـــمْ بِهـــا بِـــاللهِ صَـــيِّرْ واعْجَـــبِ واسْـــتَعْلِ بَلِّغًـــا وبَـــيِّنْ تُـــصِبِ

لما ذكر في الخلاصة بعض معاني اللام بقوله: (واللام للملك وشبهه ..إلخ) زاد الناظم هنا عاطفا عليها قوله: "وشبه تمليك وتمليك"، يعني أن اللام تأتي أيضا للتمليك أي جعل مجرورها مملكا نحو: "وهبت لزيد دينارا"، وفيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام، إذ لو قلت: "وهبت زيدا دينارا" لصح؛ ولشبهه نحو:﴿والله جعل لكم من أنفسكم **أَزْوَٰجًا** وجعل لكم **مِّنْ أَزْوَٰجِكُم** بنين وحفدة﴾، ونحو:﴿هب لي من لدنك وليا يرثني﴾ لأن ملك الأزواج والبنين غير حقيقي.

قوله: "وعن كعند ..إلخ" أي وأتى اللام أيضا بمعنى "عند"، كقراءة الجحدري:﴿بل كذبوا بالحق لما جاءهم﴾ أي عند مجيئه إياهم، ويمكن أن تكون للتعليل والمعنى أنهم كذبوا بالحق لمجيئه إياهم، جعل مجيء الحق الذي من شأنه أن يكون سببا للتصديق سببا

للتكذيب، تفظيعا لشأنهم وإعلاما بأنهم ارتكبوا نقيض ما كان يجب ارتكابه، بل من جاءه الحق تعين عليه قبوله عقلا، فإذا خالف ذلك فقد خالف ما يقتضي العقل أن لا يخالف، وكفى بفاعل ذلك ذما. قاله ناظر الجيش؛ ونحو: "كتبته لخمس خلون"، والأظهر أنها بمعنى "بعد" كما أنها في قولك:"كتبته لليلة بقيت" بمعنى "قبل" وفي قولك:"كتبته لغرة كذا" بمعنى "في" قاله الصبان. لكن ذكر ناظر الجيش هذا القول ناقلا عن ابن أبي الربيع رده بأن الكتب كان متصلا بالخمس، و"بعد" لا تعطي ذلك لأن البعدية لا تقتضي الاتصال. قال: وهو رد صحيح، وذكر ناظر الجيش أيضا احتمال أن تكون اللام هنا للتبيين فإن التبيين معنى ثابت لها، ويكون المجرور بها في موضع الحال من مفعول "كتب"، ولا بد من تقدير مضاف محذوف حينئذ، التقدير: "كتب كائنا لانقضاء خمس خلون". قال: ولا شك أن المعنى على هذا، وأن كون اللام للتبيين أسهل من كونها بمعنى "عند".

وأتى بمعنى "بعد" نحو:﴿أقم ٱلصَّلَوٰةَ لدلوك الشمس﴾ أي بعد زوالها، وقيل للتعليل قال ناظر الجيش: وهو ظاهر.اهـ ومنه في الحديث: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته"[255]، وقال: [256]

فلما تفرقنا كأني ومالكا   لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

أي بعد طول اجتماع، وقيل بمعنى "مع" كما سيأتي، وقيل للتعليل على تقدير مضاف أي لفقد طول اجتماعنا. وأتى بمعنى "في" نحو: ﴿ونضع ٱلْمَوَٰزِينَ القسط ليوم ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أي في يوم القيامة، وقوله تعالى:﴿لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ أي في وقتها، ويمكن أن يكون "لوقتها" في موضع الحال من ضمير الساعة، أي لا يجليها كائنة لوقتها أي صائرة لوقتها، فتكون اللام للغاية كـ"إلى"، وكون اللام بمعنى "إلى" أقرب من كونها

255- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصيام رقم: 1909

256- البيت من الطويل وهو من القصيدة السائرة التي يرثي بها متمم بن نويرة أخاه مالكا . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي 565/2

بمعنى "في". قاله ناظر الجيش . وبمعنى "من" كقوله: (257)

لنـا الفضـل في الـدنيا وأنفـك راغـم ونحـن لكـم يـوم القيامـة أفضـل

أي " منكم"، و"من" هنا بيانية على خلاف يأتي في أفعل التفضيل. وكقوله: (258)

فـإن قـرين السـوء لسـت بواجـد لـه راحـة مـا عشـت حـتى تفارقـه

أي "لست بواجد منه راحة". لكن قال ناظر الجيش في البيت الأول: إن المعنى "ونحن أفضل مفاخرين لكم يوم القيامة"، فالجار والمجرور في موضع الحال، ويدل على "مفاخرين" سياق البيت لأن الشاعر إنما قال ذلك افتخارا وشرفا، وعلى هذا تكون معدية للعامل المقدر الذي هو الحال في الحقيقة وهو "مفاخرين"؛ قال: والعامل في الحال هو "أفضل" وعمل فيها متقدمة لأنه ظرف، والتوسع في الظرف أمر معروف عند النحاة؛ وأما البيت الثاني فقال فيه: إنه يمكن أن تكون اللام للسببية أي لست بواجد لأجله راحة، ويكون هذا أبلغ في التحذير من قرناء السوء.

وأتى بمعنى "مع" كقوله: (259)

... ... لطـول اجتمـاع لم نبـت ليلـة معـا

أي مع طول اجتماع، وقيل بمعنى "بعد" كما تقدم قريبا. وأتى بمعنى "عن" إذا استعملت مع القول، نحو:﴿وقال الذين كفروا للذين ءَامَنُواْ﴾ أي عن الذين آمنوا، ونحو:﴿قالت أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ ...﴾ الآية، وقال في المغني: اللام للتبليغ والتفت عن الخطاب للغيبة. وكأنه مال لقول السكاكي إن الالتفات تكفي فيه مخالفة الظاهر وإن لم يسبقه تعبير آخر قاله الأمير. وكقول الشاعر: (260)

257- البيت من الطويل وقائله جرير ديوانه ص:457 شرح شواهد المغني للسيوطي 377/1 خزانة الأدب 143/4

258- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 18/3

259- تقدم قريبا

260- البيت من الكامل وهو من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي شرح شواهد المغني للسيوطي 570/2

كضـــرائر الحســـناء قلـــن لوجهها حســـدا وبغضـــا إنــــه لـــدميم

قوله: "أقسم بها بالله" يعني أن اللام تأتي للقسم مع لفظ اسم الله خاصة لأنها خلف عن التاء، كقوله: [261]

لله يبقـــى علـــى الأيـــام ذو حيـــد بمشـــمخر بـــه الظيـــان والآس

ومنه: "لله لا يؤخر الأجل"

تنبيه: قد أهمل المصنف ذكر لام القسم. قال ناظر الجيش: ولا يعتذر عنه بأنهم ذكروا أنها تأتي للقسم إذا كان في الكلام معنى التعجب نحو: "لله لا يبقى أحد"، والمصنف قد ذكر أنها تكون للتعجب، فكأنه استغنى بذلك عن ذكر أنها تكون للقسم، لأن بعض العرب قد استعملها للقسم دون تعجب، قال سيبويه: ويقول بعض العرب: "لله لأفعلن". ثم إن التعجب الذي مثل به المصنف خال من القسم، فتبين أنه لا تلازم بينهما.

قوله: "صير واعجب" أي وتأتي للتصيير وتسمى لام العاقبة ولام الصيرورة، نحو: ﴿فالتقطه ءَالُ فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾ أي التقطوه للتبني والمحبة، فلما كانت عاقبة الأمر أنه صار لهم عدوا وحزنا صاروا كأنهم التقطوه ليكون لهم عدوا، والتحقيق أنها لام العلة وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون عدوا وحزنا بل المحبة والتبني، لكن استعير لفظها للعلة الغائية التي صار إليها وهي كونه عدوا وحزنا فإنه لما كان هو نتيجة التقاطهم شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد، وهي استعارة تبعية كما هو مقرر في علم البيان؛ والقول إنها للصيرورة قول الأخفش،

---

[261]- البيت من البسيط وقائله أمية ابن أبي عائذ الهذلي الكتاب 497/3 شرح شواهد المغني للبغدادي 298/4 ، ويشبهه بيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو:

يـــا مـــي لا يعجـــز الأيـــام ذو حيـــد بمشـــمخر بـــه الظيـــان والآس

شرح أشعار الهذلين 227/1 ولا شاهد فيه هنا ، الظيان : شجر الياسمين ، الحيد : القرون جمع حيد بالفتح والمشمخر: الجبل.

ومن منع ذلك رده إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه؛ ومنه: [262]

لــــدوا للمــــوت وابنــــوا للخـــراب فكلكــــــم يصــــــير إلى تبـــــاب

وقوله: [263]

وللمـــوت تغـــذو الوالـــدات ســـخالها كمـــا لخـــراب الـــدور تبـــنى المســـاكن

فإن الموت ليس علة للولادة ولا الخراب علة للبناء لكن صار مآلهما لذلك.

وتأتي للتعجب أي المجرد من القسم، وتستعمل في النداء كـ"يا للماء والعشب" إذا تعجبوا من كثرتهما، بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازا لشبههما بمن يستغاث به حقيقة. انظر الصبان

ومنه قوله: [264]

فيـــا لـــك مـــن ليـــل كـــأن نجومـــه بكـــل مغـــار الفتـــل شـــدت بيـــذبل

وفي غير النداء كـ"لله دره فارسا". وكقوله: [265]

ولله عينـــا مـــن رأى مـــن تفـــرق أشـــت وأنـــأى مـــن فـــراق المحصـــب

وقوله: [266]

شـــباب وشـــيب وافتقـــار وثـــروة فللـــه هـــذا الـــدهر كيـــف تـــرددا

قال ابن كيران: والذي يظهر لي أنها في القسم الثاني للملك، والتعجب مأخوذ من النسبة لله، فالصواب الاقتصار على المستعملة في النداء.

---

[262]- البيت من الوافر وهو منسوب في جمهرة أشعارالعرب لبعض الملائكة، والشطر الأول منه عجز بيت منسوب لعلي بن أبي طالب صدره : (له ملك ينادي كل يوم) . خزانة الأدب 163/4

[263]- البيت من الطويل وقائله سابق البربري ، خزانة الأدب 164/4

[264]- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس مختار الشعر الجاهلي 35/1

[265]- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي 48/1

[266]- البيت من الطويل وقائله أعشى ميمون من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ ، ديوانه ص 105 ، شرح شواهد المغني للسيوطي 575/2

تنبيه: قولهم في التعجب: إن المفيد للتعجب التركيب بتمامه، يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب إلى السين والتاء، على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء. قاله الصبان

قوله: "واستعل بلغا" بنون التوكيد الخفيفة، أي وتأتي للاستعلاء الحقيقي، نحو: ﴿ويخرون للأذقان﴾ أي على الأذقان، ونحو:﴿وتله للجبين﴾ أي عليه، و﴿دعانا لجنبه﴾ ومنه: [267]

... ... فخــــر صـــــريعا لليـــــدين وللفـــــم

أو المجازي نحو:﴿وإن أسأتم فلها﴾ أي عليها، بدليل: ﴿ومن أساء فعليها﴾. ومنه قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: "اشترطي لهم الولاء"[268]، وقال النحاس: المعنى من أجلهم. قال: ولا نعرف في العربية "لهم" بمعنى "عليهم".

وتأتي للتبليغ، وهي الجارة لاسم السامع بعد قول أو ما في معناه، نحو: قلت له، ونصحت له، وشكرت له، ومنه:﴿ولقد وصلنا لهم القول ...﴾ الآية؛ لا يقال: لام التبليغ أي تبليغ المتكلم المخاطب مضمون الكلام، إنما تجر اسم السامع وهذه ضمائر غيبة، قلنا: المراد بالسامع المحكي عنه، إذ هو وإن كان هنا ضمير غيبة لكنه سامع بحسب الأصل. وقد جعل الشارح نحو "قلت له كذا" مثالا للام التعدية.

قوله: "وبين" أي وتأتي للتبيين، وهي أقسام: منها: ما يبين المفعول من الفاعل، وهي المتعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من مفهم حب أو بغض، تقول: "ما أحبني وما أبغضني لفلان" فـ"أنت" فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما، وإن قلت "إلى فلان" فالأمر

267- هذا عجز بيت من الطويل وقد وقع في عدة قصائد لعدة شعراء منها قصيدة لجابر ابن حني أولها:

ألا يـــا لقـــومي للجديـــد المصـــرم وللحلـــم بعـــد الزلـــة المتـــوهم

ومنها قصيدة للعكبر بن حديد مطلعها:

ألا ليــت شــعري هــل أشــنن غــارة علــى ابــن كــدام أو ســويد بــن أصــرم

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي 562/2

268- الحديث أخرجه البيهقي في السنن، رقم: 21628

بالعكس كما تقدم؛ وربما تبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، أومفعولية غير ملتبسة بفاعلية، وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر، فالمبينة للمفعولية كـ"هيت لك" و"سقيا لك" و"جدعا له" و"تبا له" - واللام متعلقة بمحذوف ليس المصدر ولا ناصبه وتقديره: "إرادتي"- والمبينة للفاعلية نحو: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾؛ والتحقيق أن الفاعل إذا التبس بالمفعول أتته "إلى"، وإذا التبس المفعول بالفاعل أتته اللام، وإن لم يكن لبس فاللام.

وزِدْ وصاحِبًا وقايِسًا بِفي وكعَلَى مِنْ وإلَى بًا قدْ تَفي

قوله: "وزد وصاحبا وقايسا" بنون التوكيد الخفيفة في الفعلين، يعني أن "في" قد تأتي زائدة عوضا من أخرى محذوفة، كقولك: "ضربت فيمن رغبت" تريد: "ضربت من رغبت فيه"، قال في المغني: وأجازه ابن مالك وحده قياسا على الباء في قوله: "[269]

ولا يواتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق

أي "فانظر من تثق به" على حمله على ظاهره، وفيه نظر.اهـ أي لأن الأصل المقيس عليه لا تتعين فيه زيادة الباء، بل الظاهر فيه أن "بمن" معمول "تثق" متقدم لاستحقاقه الصدر، ومعلق لـ"انظر" على حد قوله تعالى: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾؛ قال الصبان: ولأن زيادة الباء في ذلك غير قياسي فلا يقاس عليه غيره.

وتأتي زائدة موكدة لغير التعويض أجاز ذلك الفارسي للضرورة، كقوله: [270]

269- البيت من البسيط وقبله:

يا أيها المتحلي غير شيمته ومن خليقته الإفراط والملق
عليك بالقصد فيما أنت فاعله إن التخلق يأتي دونه الخلق

وبعده:

يا جمل إن يبل سربال الشباب فما يبقي جديد على الدنيا ولا خلق
وإنما الناس والدنيا على سفر فناظر أجلا منهم ومنطلق

والأبيات لسالم بن وابصة الأسدي. شرح شواهد المغني للسيوطي 419/1

270- الرجز لسويد بن أبي كاهل ، شرح شواهد المغني للسيوطي 486/1 الأرندج كاليرندج: الجلد الأسود.

أنـــا أبـــو ســـعد إذا الليـــل دجـــا   تخـــــال في ســـــواده أرنـــــدجا

أي "تخال سواده"، وقيل سببية. وأجازه بعضهم في غير الضرورة كقوله تعالى:﴿وقال اركبوا فيها﴾. وتأتي للمصاحبة بمعنى "مع" أثبته الكوفيون وتبعهم المصنف، واحتج له بقولهم: "فلان عاقل في حلم"، وقوله تعالى:﴿قال ادخلوا في أمم﴾، ﴿فخرج على قومه في زينته﴾، ﴿ويتجاوز عن سيئاتهم فِيٓ أَصۡحَٰبِ الجنة﴾ أي مع أصحاب الجنة، والظرفية المجازية ممكنة؛ و﴿وحق عليهم القول في أمم﴾ أي مع أمم.

وتأتي للمقايسة أي كون ما قبلها ملحوظا بالقياس إلى ما بعدها قاله الصبان، وهي الداخلة على تال يقصد تعظيمه وتحقير متلوه، أي داخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق؛ نحو:﴿فما مَتَٰعُ الحياة الدنيا في الآخرة﴾، ﴿ويتجاوز عن سيئاتهم فِيٓ أَصۡحَٰبِ الجنة﴾ أي مع أصحاب الجنة، والحديث: "ما أنتم في سواكم من الأمم" [271]، وقوله: [272]

كـــــل قتيـــــل في كليـــــب غـــــره   حـــــتى ينـــــال القتـــــل آل مـــــره

وقوله: [273]

كـــــل قتيـــــل في كليـــــب حـــــلام   حـــــتى ينـــــال القتـــــل آل همـــــام

والحلام: الجدي يؤخذ من بطن أمه.

وما تقدم من كونها تقع بين المفضول السابق والفاضل اللاحق هو الذي في المغني، قال الصبان: ويظهر لي صحة العكس أيضا.

قوله: "وكعلى من ..إلخ" أي وتأتي بمعنى "على" نحو: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾، وقيل إن "في" هنا ليست بمعنى "على"، بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه في الجذع بالحالّ فيه، أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل، فهي من باب الاستعارة بالكناية التبعية، وقيل: بمعنى "لأمكننكم"، قال ابن يعيش: وأما قوله

---

[271] الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، رقم: 531.
[272] الرجز لمهلهل بن ربيعة ، الأغاني 47/5 ، الغرة : العبد أو الأمة
[273] الشعر من المنسرح موقوف، وقائله مهلهل الأغاني 47/5

تعالى:﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ فليست "في" فيه بمعنى "على" على ما يظنه من لا تحقيق عنده، قال: ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عدي بـ"في" كما يعدى الاستقرار. وتأتي بمعنى "من" نحو: ﴿**فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ** إلى فرعون وقومه﴾ أي من تسع، وقوله:[274]

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

أي "من ثلاثة أحوال"، وقيل الأحوال جمع حال لا حول أي في ثلاث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح وعدم الساكن المصلح له وصحح هذا القول ابن عصفور، وقيل بمعنى "مع". وتأتي بمعنى "إلى" كقوله تعالى:﴿فردوا أيديهم **فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ** ﴾ أي إلى أفواههم، وقيل: إن "في" باقية على معناها في الآية، والمراد بالأيدي الجوارح، والمعنى على ذلك: ردوا أيديهم في أفواههم وعضوا أناملهم من الغيظ، كما قال تعالى: ﴿عضوا عليكم الأنامل من الغيظ﴾، ومحال أن يعضوا أناملهم بأفواههم إلا بعد إدخالها في الأفواه. انظر شرح ناظر الجيش

وتأتي بمعنى الباء كقوله تعالى: ﴿يذرؤكم فيه﴾، لكن قال الزمخشري: "يذرؤكم فيه" يكثركم أي في هذا التدبير، وهو أن جعل الناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل. ثم قال: فإن قلت: هلا قيل: يذرؤكم به؟ قلت: جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير.اهـ قال ناظر الجيش: فانظر إلى هذا الرجل كيف يهديه الله تعالى إلى سبيل الرشاد ويطلعه على الأسرار وينطق لسانه بما فيه الحكمة والصواب، وبهذا المعنى الذي قرره يظهر لك التفاوت بين "في" والباء في هذا المحل، لأن الباء لا تفيد ما أفادته "في" من كون هذا التدبير كالمنبع والمعدن، وإنما تفيد السببية لا غير. اهـ وقال الشاعر: [275]

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى

---

[274] – البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 39/1.

[275]– البيت من الطويل، وقائله زيد الخيل، انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: 484/1 وأمالي القالي، ص: 583، وخزانة الأدب: 37/3.

أي "بطعن". ويؤول على التضمين أي ماهرون أو متقدمون على غيرهم. ومذهب سيبويه والمحققين أن "في" لا تكون إلا للوعاء حقيقة أو مجازا، ويرد ما سوى ذلك بالتأويل إليه.

وكعَلَى إلَى انطِقًا بِها اقسِمِ وزائِدًا مِنْ قَبْلِ مَفْعُولٍ نُمِي

وزِيدَ قَبْلَ فاعِلٍ أوْ مُبْتَدا والنفْسِ والعَينِ إذا ما وَكَّدا

قوله: "وكعلى إلى انطقا" بنون التوكيد الخفيفة، أي انطق بالباء كـ "على" في الاستعلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن أهل ٱلْكِتَـٰبِ من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك﴾ أي على قنطار، بدليل: ﴿هل ءَامَنُكُمْ عليه إلا كما أمنتكم على أخيه﴾، ولعل تعديها بـ"على" أكثر من تعديها بالباء، وإلا قلنا فيه بمشترك الإلزام، فنقول: لم لا تكون "على" في الآية الثانية بمعنى الباء بدليل الآية الأولى.اهـ وقول الشاعر: [276]

أرب يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب

أي على رأسه، ونحو: ﴿وإذا مروا بهم يتغامزون﴾ أي عليهم بدليل: ﴿وإنكم لتمرون عليهم﴾، لكن تعدي "مر" بالباء أكثر من تعديه بـ"على"، فكان أولى بتقديره أصلا. قاله في المغني

وانطق بها كـ"إلى" نحو: ﴿وقد أحسن بي﴾ أي إلي، وقيل ضمن "أحسن" معنى لطف.

قوله:"اقسم" بحذف همزة القطع للضرورة، أي وتأتي للقسم وهي أصل حروفه، ولذلك اختصت بذكر فعل القسم قبلها نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَـٰنِهِمْ﴾؛ وباستعمالها في القسم الاستعطافي وهو ما جوابه طلب، كقوله: [277]

---

[276] – البيت من الطويل وقائله راشد بن عبد ربه السلمي الصحابي رضي الله عنه، وضبط بعضهم الثعلبان بضم الثاء واللام على أنه ذكر الثعالب ، ووهمه بعضهم وقال: إنما هو بفتحها تثنية ثعلب. شرح شواهد المغني للسيوطي: 317/1.وللبغدادي 305/3

[277] – البيت من البسيط، واختلف في نسبته، فنسب للمجنون ولذي الرمة وللعرجي وللحسين بن عبد الله الغزي، ونسبه الباخرزي في دمية القصر لبدوي اسمه كامل الثقفي. معاهد التنصيص: 167/3.

بـــالله يـــا ظبيـــات القـــاع قلـــن لنـــا   لـــيلاي مـــنكن أم ليلـــى مـــن البشـــر

وقيـل: الاسـتعطاف لـيس بقسـم، والبـاء متعلقـة بـ"أسألك" محـذوفا لا بـ"أقسم"؛ وبالدخول على الضمير نحو: بك لأفعلن. لكن ذكر ناظر الجيش أن القسم لم يفهم من الحرف الذي هو الباء بل من فعل القسم، والباء إنما هي لتعدية فعل القسم إلى المقسم به.

قوله: "وزائدا من قبل مفعول ..إلخ" أي وتأتي الباء زائدة قبل المفعول نحو: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾، وقيل ضمن "تلقوا" معنى تفضوا؛ ونحو: ﴿هزي إليك بجذع النخلة﴾، ﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾، وقوله: [278]

تبلـــت فـــؤادك في المنـــام خريـــدة   تســـقي الضـــجيع ببـــارد بســـام

وهذه الزيادة غير مقيسة على كثرتها.

قال المصنف: وكثرت زيادتها مع مفعول "عرفت" ونحوه، وقلّت في مفعول ذي مفعولين، كقول حسان: تبلت فؤادك في المنام ..إلخ

ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر: [279]

نحـــن بـــني ضـــبة أصـــحاب الفلـــج   نضـــرب بالســـيف ونرجـــو بـــالفرج

وقيل ضمن "نرجو" معنى نطمع، وزيدت في مفعول "كفى" المتعدية إلى واحد، ففي الحديث: "كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع"[280]، وقال حسان: [281]

فكفـــى بنـــا فضـــلا علـــى مـــن غيرنـــا   حـــب النـــبي محمـــد إيانـــا

وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، و"حب" بدل اشتمال على المحل. قال الدماميني: قلت: يلزم عليه الإبدال من ضمير الحاضر مع أن البدل ليس بمحيط، وهو قليل

---

278 - تقدم الكلام عليه.

279 - الرجز أنشده ابن هشام في المغني ولم ينسبه السيوطي في شرح شواهد لقائل معين: 332/1. وكذا البغدادي 367/2 وانظر خزانة الأدب: 159/4.

280 - الحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه رقم: 7، وأبو داود في كتاب الأدب رقم: 4992 برواية "كفى بالمرء إثما".

281 - تقدم الكلام عليه.

أيضا.

قوله: "وزيد قبل فاعل " أي وزيد الباء قبل فاعل " أفعل" وجوبا نحو: ﴿ أسمع بهم وأبصر﴾ وفاعل كفى غالبا نحو: ﴿كفى بالله شهيدا﴾.

ومن غير الغالب قوله: [282]

عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

وقوله: [283]

يخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا

وقد قيد أبو جعفر بن الزبير زيادتها في فاعل "كفى" بأن تكون بمعنى "حسب"، فإن كانت بمعنى "وقى" لم يزد في فاعله نحو: ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾؛ وقال في المغني: وقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل "كفى" المتعدية لواحد قال: [284]

كفى ثعلا فخرا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

قال: ولم أر من انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة، أو لتقدير الفاعل غير مجرور الباء.اهـ

وتزاد في فاعل غيرهما ـ أي "أفعل" و "كفى" ـ ضرورة، كقوله: [285]

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فـ"ما لاقت" مفعول "تنمي" زيدت قبله الباء، وقال ابن الضائع ـ بالضاد المعجمة والعين المهملة ـ إن الباء متعلقة بـ"تنمي"، و فاعل "يأتي" مضمر، والمسألة من باب الإعمال أي التنازع.

---

282 – البيت من الطويل وقائله سحيم عبد بني الحسحاس. شرح شواهد المغني للسيوطي: 325/1.

283- البيت من الطويل وقائله زياد بن زيادة ، شاعر إسلامي في أيام معاوية ، خزانة الأدب 470/4

284 – البيت من الطويل، وقائله المتنبي. ديوانه: ص 32، ط دار صادر.

285 – البيت من الوافر، وقائله قيس بن زهير. العيني: 230/3.

وقوله: [286]

مهمـــا لي الليلـــة مهمـــا ليـــه أودى بنعلـــــي وســـــرباليه

وقال ابن الحاجب: الباء معدية كما تقول: "ذهب بنعلي"، قال ابن هشام: ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلام يعود إذا قدر ضميرا في "أودى" ؟ قال: ويصح أن يكون التقدير: "أودى هو" أي مود، أي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[287] أي الشارب، إذ ليس المراد: "ولا يشرب الزاني" لفساد المعنى.

فالحاصل كما في المغني: أن زيادتها في الفاعل واجبة وغالبة وضرورة، فالواجبة في نحو: "أحسن بزيد" في قول الجمهور إن الأصل: "أحسن زيد" بمعنى "صار ذا حسن" ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحا للفظ، وقيل أمر لفظا ومعنى؛ والغالبة في فاعل "كفى" نحو: ﴿كفى بالله شهيدا﴾، وقال الزجاج دخلت لتضمن "كفى" معنى "اكتف"، وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم: "اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه" أي "ليتق وليفعل"، بدليل جزم "يثب"؛ والضرورة كقوله: ألم يأتيك ...إلخ.

قوله: "أو مبتدا" أي وتزاد قبل المبتدأ وذلك نحو: ﴿بأييكم المفتون﴾ على قول سيبويه، أما على قول الأخفش فظرفية، و"المفتون" بمعنى الفتنة، أي في أي طائفة منكم الفتنة، ونحو:" بحسبك درهم".

قوله: "والنفس والعين ..إلخ" أي وقد تزاد قبل النفس والعين في التوكيد، نحو: جاء زيد بنفسه أو بعينه، وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يتربصن بأنفسهن ثَلَٰثَةَ قروء﴾، قال في المغني: وفيه نظر إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أوّلا بالمنفصل نحو: "قمتم أنتم أنفسكم"، ولأن التوكيد هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص، لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.اهـ منه لكن

---

286 – البيت من السريع، وقائله عمروبن ملقط الطائي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 330/1.

287 – الحديث تقدم تخريجه

قال الدماميني جوابا عن الإيراد الأول: إنه يمكن أن يقال اكتفى بالباء الزائدة عن الفصل كما يكتفى بـ"لا" الزائدة في العطف نحو: "ما قمتم ولا زيد"؛ وعن الثاني بأنه لقائل أن يمنع عدم ذهاب الوهم إلى أن المأمور بالتربص زمن العدة غير المطلقات، فلم لا يمكن ذهاب الوهم إلى أزواجهن فيرفع بذكر الأنفس؟

وقد تزاد في اسم "ليس" بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كما تقدم في قول الناظم: (واسما مؤخرا لليس)، وذلك كقراءة بعضهم:﴿ليس البر بأن تولوا﴾ بنصب "البر"، وتزاد قياسا في خبر "ليس" و"ما ولا" أختيها كما في قول الخلاصة: (وبعد ما وليس جر البا الخبر ..إلخ)، وسماعا في الموجب كقوله: [288]

... ... ومنعكها بشيء يستطاع

وفي الحال المنفي عاملها كقوله: [289]

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم ابن المسيب منتهاها

خلافا لأبي حيان، قال: إن التقدير: "بحاجة خائبة". وقد تقدم ذلك في باب "ما ولا وإن المشبهات بليس".

واعلم أنه لم يذكر المصنف في هذا الباب زيادة الباء كما ذكر زيادة "من" واللام، لأنه قد تقدم له ذلك في باب "ما ولا وإن المشبهات بليس"، فذكر هناك المواضع القياسية وما لحق بها، والذي لم يذكره من ذلك إنما هو نادر أو شاذ. قاله الشاطبي

---

288 – صدره: فلا تطمع أبيت اللعن فيها، وقبله:

أبيت اللعن إن سكاب علق نفيس لا تعار ولا تباع

مفداة مكرمة علينا يجاع لها العيال ولا تجاع

سليلة سابقين تناجلاها إذا نسبا يضمهما الكراعُ

الأبيات من الوافر، وقائلها رجل من تميم، وقد سأله بعض الملوك فرسا له، وقيل هي للقحيف العقيلي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 338/1

289 – البيت من الوافر، وقائله القحيف العقيلي. خزانة الأدب: 249/4، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 339/1.

وبِعَلـــى عَلِّـــلْ ووافِقَـــنَّ بَـــا وَمِـــنْ ومَـــعْ وزِدْ عَلَـى بِهـا اضْـرِبا

قوله: "وبعلى علل" يعني أن "على" تأتي للتعليل نحو: ﴿ولتكبروا الله عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ أي لأجل هدايته لكم، وجعله الزمخشري من التضمين، أي تكبرون الله حامدين على ما هداكم. وكقول الشاعر: [290]

علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت

قوله: "ووافقن با ومن ومع" أي وتأتي موافقة للباء، نحو: ﴿حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق﴾ في قراءة غير نافع بجر "على" لـ "أن لا أقول"، أي حقيق بأن لا أقول على الله، وقيل بتضمين حقيق معنى حريص؛ وكقولهم: "اركب على اسم الله" أي باسم الله، وخرجه ابن عصفور على تعليق "على" بمحذوف في موضع الحال، التقدير: اركب معتمدا على اسم الله. وتأتي بمعنى "من" نحو: ﴿الذين إذا اكتالوا على الناس﴾ أي من الناس، وقيل: "اكتالوا" ضمنت معنى احتكموا، ونحو: ﴿والذين هم لفروجهم حَٰفِظُونَ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾ بدليل الحديث: "احفظ فرجك إلا من زوجتك وما ملكت يمينك"[291]، وقيل بتضمين "حافظون" معنى قاصرون، يقال: قصر فلان أمره على فلان. قال الصبان: من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام «بني الإسلام على خمس»[292]، أي منها، وبه يندفع ما يقال: هذه الخمس هي الإسلام فكيف يكون مبنيا عليه؟ وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف.اهـ

وتأتي للمصاحبة بمعنى "مع" نحو: ﴿وَءَاتَى المال على حبه ...﴾ الآية، ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ أي مع حبه وظلمهم.

قوله: "وزد على" بالإظهار في موضع الإضمار، أي وتزاد للتعويض عن أخرى

---

290 – البيت من الطويل، وقائله عمرو بن معدي كرب الزبيدي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 419/1.

291 – الحديث أخرجه أبوداود في كتاب الحمام رقم: 4017

292 – الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، وهو الحديث الأول.

محذوفة، قال: [293]

إن الكـــــريم وأبيـــــك يعتمـــــل   إن لم يجـد يومـا علـى مـن يتكـل

فحذف "عليه"، وزاد "على" قبل الموصول تعويضا، وبقي العائد على حذفه. قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد يوما شيئا، ثم ابتدأ مستفهما فقال: على من يتكل؟ أي لا أحد يتكل عليه. قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: ولا يخفى أن المعنى ليس ما قاله، إنما هو على ما قاله المصنف، والمتأمل لا يخفى عليه ذلك. وقد تزاد لغير تعويض، واستدل له المصنف بقوله: [294]

أبى الله إلا أن ســـــرحة مالـــــك   علـى كـل أفنـان العضـاه تـروق

قال ابن هشام: وفيه نظر لأن "راقه الشيء" بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا وإنما أراد: "تعلو". قال الدماميني: قلت: ويمكن أن يقال: إن السرحة كناية عن امرأته، وأفنان العضاه كناية عن نسوة، فحينئذ يصح إسناد الإعجاب إليهن، ومع ذلك لا يرتفع احتمال كون "تروق" بمعنى "تعلو" فتكون على بابها لا زائدة اهـ **أقول**: ولا يخفى ما فيه وإن كانت قصة الأبيات تقويه، وقد استظهر الصبان نحو ما تقدم عن المغني من تضمين "تروق" معنى "تعلو" من غير اطلاع عليه فيما يظهر، وهذا نص كلامه بعد تنظير الأشموني في زيادة "على" في البيت: لا يتعين كون "تروق" بمعنى تعجب حتى تكون "على" زائدة، إذ يصح أن يكون بمعنى "تزيد وتفضل"، وهو بهذا المعنى يتعدى بـ"على" كما في القاموس. قال: هذا ما ظهر لي في وجه النظر، ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا.

---

293 - الرجز أنشده سيبويه في الكتاب، ونسبه لبعض الأعراب: 81/3 وهو من الخمسين كما في خزانة الأدب: 252/4، وأورد السيوطي في شرح شواهد المغني بيتين قبلهما وهما:

إني لسـاقيها وإني لكسـل   وشـارب مـن مائهـا ومغتسـل

.419/1

294 - البيت من الطويل، وهو من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي رضي الله عنه، أولها:

نـأت أم عمـرو فـالفؤاد مشـوق   يحـيء إليهـا فازعـا ويتـوق

شرح شواهد المغني للسيوطي: 420/1

واستدل المصنف أيضا على زيادتها بالحديث الشريف: "من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير"[295]، قال: والأصل: "من حلف يمينا". لكن قال أبو حيان: ما ذكره المصنف مخالف لنص سيبويه فإنه قال: "عن" و"على" لا يزادان، وأجاب عن الحديث بقوله: إن صح أنه من لفظ النبي ﷺ يقال فيه: إن "حلف" ضمن معنى "جسر" أي من جسر بالحلف على يمين. قال ناظر الجيش: وليس ما ذكره الشيخ من التضمين يرجح ما قاله المصنف من الزيادة، غاية الأمر أنه توجيه آخر ؛ وأما نص سيبويه أن "على" لا تزاد فيحمل على أن مراده أنها لا تزاد في الأشهر والأغلب، ولا يمنع ذلك من أنها قد تندر زيادتها.

قوله: "بها اضربا" بحذف همزة القطع للضرورة، وفي نسخة: "ووافق من وبا ومع وزد واستدركا وأضربا"، بنون التوكيد الخفيفة في الفعلين؛ أي وتأتي "على" أيضا للاستدراك والإضراب، كقوله: [296]

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ... على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع ... إذا كان من تهواه ليس بذي ود

فالأولى للاستدراك، والثانية للإضراب؛ وقوله: [297]

فوالله لا أنسى قتيلا رزئته ... بجانب قوسى ما بقيت على الأرض

على أنها تعفو الكلوم وإنما ... نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي

أَبْدِلْ بِعَنْ وعَلِّلَنّ واسْتَعِنْ ... وزِدْهُ وانطِقًا بِهِ كَفِي ومِنْ

---

[295] – أخرجه مسلم في كتاب الأيمان رقم: 1650. الترمذي: 107/4، الحديث رقم: 1530، كلاهما عن أبي هريرة.

[296] – البيتان من الطويل، وقائلهما عبد الله بن الدمينة الخثعمي، وينسبان ليزيد بن الطثرية. شرح شواهد المغني للسيوطي: 425/1.

[297] – البيتان من الطويل، وهما من أبيات لأبي خراش خويلد بن مرة الهذلي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 423/1.

قوله: "أبدل بعن وعللن" يعني أن "عن" تأتي للبدل، قال تعالى: ﴿واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا﴾ أي بدلها، وقولهم: "حج فلان عن فلان"، وفي الحديث: "صومي عن أمك"[298]. وتأتي للتعليل، قاله الكوفيون وجعلوا منه "أطعمه عن جوع"، واستدل له المصنف بقوله تعالى: ﴿وما كان استغفار إِبْرَٰهِيمَ لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه﴾ أي لأجل موعدة، وبقوله تعالى:﴿وما نحن بتاركي ءَالِهَتِنَا عن قولك ...﴾ الآية أي لأجل قولك؛ لكن أجيب عن قولهم "أطعمه عن جوع" بأن معناه أطعمه بعد الجوع، فقد عدا وقته وقت الجوع وتجاوزه، بخلاف "أطعمه من جوع" فمعناه أنه أطعمه من أجل الجوع، وأما ما استدل به المصنف من الآيتين فقد تأوله أبو حيان بأن المعنى "إلا بعد موعدة" و"بعد قولك"، قال: وإذا كان ذلك بعد فقد تجاوز الوقت. قال ناظر الجيش: ولا يخفى ضعف هذا التأويل لأن المراد أن الاستغفار ما كان من إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأبيه إلا لأجل الموعدة، فالآية الشريفة مسوقة للاعتذار عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإن استغفاره لأبيه إنما كان من أجل الوفاء بعهده له، وليس المراد الإخبار بأن الاستغفار كان بعد الوعد أو قبله؛ وكذا المراد من الآية الشريفة الثانية أنهم يقولون: إنهم لا يتركون آلهتهم من أجل قول هود عليه الصلاة والسلام.

ويحتمل أن التقدير في الآيتين: "ما كان استغفار إبراهيم إلا صادرا عن موعدة"، "ما نحن بتاركي آلهتنا صادرين عن قولك". انظر الهمع

قوله: "واستعن وزده" أي وتأتي للاستعانة، قاله الكوفيون وجعلوا منه:﴿وما ينطق عن الهوى﴾ أي بالهوى، وأجيب بأن المراد أن النطق خارج عن الهوى متجاوزه، فمعنى المجاوزة ظاهر والمعنى: لا يصدر نطقه إلا عن وحي. قاله ناظر الجيش، ونحوه لابن هشام في المغني. وحكى الفراء: "رميت عن القوس" إن أريد أن القوس جعلت آلة للرمي مستعانا بها فيه لأنهم يقولون: "رميت بالقوس" حكاه الفراء أيضا، قال الدماميني في حاشيته

[298] - الحديث أخرجه البيهقي في السنن رقم: 7424

على المغني: لكن ليس في حكايتهما ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من الحرفين على معناه المعروف، فـ"رميت بالقوس" على معنى أن القوس آلة للرمي، فالباء للاستعانة، و"رميت عن القوس" على معنى أصدرت الرماية عن القوس، فـ"عن" للمجاوزة .اهـ كلامه، وحكى الفراء أيضا "رميت على القوس" أي اعتمدت على القوس في الرمي. وفي ما حكاه الفراء من أنه يقال: "رميت بالقوس " إذا كانت آلة للرمي رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية؛ قال الصبان: وعلى هذا ـ أي ما قاله الحريري ـ تكون الباء للتعدية، وتكون "رمى" تتعدى بالباء تارة وبنفسها تارة.

وتأتي زائدة عوضا عن أخرى محذوفة، قال: [299]

أتجـزع إن نفـس أتاهـا حِمامهـا فهـلا الـتي عـن بـين جنبيـك تـدفع

قال ابن جني: أراد: "فهلا تدفع عن التي بين جنبيك" فحذف "عن" الجارة قبل الموصول، وزادها بعده عوضا عنها؛ وحكى الصبان قولا بزيادتها دون تعويض، نقله عن الثعلبي في تفسيره في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عن الأنفال﴾.

قوله: "وانطقا" بنون التوكيد الخفيفة "به كفي ومن" أ ي وتأتي "عن" أيضا بمعنى "في"، كقوله: [300]

وواس سـراة الحـي حيـث لقيـتهم ولا تـك عـن حمـل الرباعـة وانيـا

لأن وانيا تتعدى بـ"في" قال تعالى: ﴿ولا تنيا في ذكري﴾، والرباعة بالكسر: نحو الحمالة بالفتح من دية وغرامة. وفي المغني: والظاهر أن معنى "ونى عن كذا" جاوزه ولم يدخل فيه، و"ونى فيه" دخل فيه وفتر.اهـ وعليه فلا يحمل أحدهما على الآخر لثبوت التنافي بينهما، وقد نقل ناظر الجيش مثل ما استظهره صاحب المغني عن أبي حيان، قال:

---

299 – تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

300 – البيت من الطويل، وهو من قصيدة للأعشى ميمون، ديوانه: ص 73. شرح شواهد المغني للسيوطي: 434/1.

وعليه لا يتم استدلال المصنف، فلا يثبت أن "عن" تأتي بمعنى "في"، قال: وهو الظاهر.اهـ وتأتي بمعنى "من" نحو: ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده﴾ أي من عباده، وقيل: "يقبل" بمعنى "يصفح" وعليه فلا شاهد.

مَتَى كمِنْ وفي وتاءٌ لِلقَسَمْ والواوُ لِلتعلِيلِ كَيْ قدِ انحَتَمْ

قوله: "متى كمن وفي" يعني أن "متى" الجارة في لغة هذيل، تأتي بمعنى "من" كقوله: [301]

شربن بماء البحر ثم تروحت متى لجج خضر لهن نئيج

وقولهم: "أخرجه متى كمه" أي منه، وتأتي بمعنى "في" كقولهم: "وضعه متى كمه" أي فيه، وقال بعض النحويين: إن "متى" تأتي بمعنى وسط فتجر ما بعدها كقولهم: "وضعه متى كمه" أي وسطه، وقوله: [302]

أَخْيَلَ برقا متى حاب له زجل إذا يفتر عن توماضه حلجا

لكن في حاشية يس على التصريح: أنها إذا كانت بمعنى "وسط" تكون اسما لا حرف جر.

قول الناظم: "وتاء للقسم والواو" يعني أن التاء والواو يأتيان للقسم، كـ"تالله ووالله". قال ابن يعيش: فالواو بدل من الباء لأنهم أرادوا التوسع لكثرة الأيمان، وكانت الواو أقرب إلى الباء لأمرين: أحدهما أنها من مخرجها لأنهما جميعا من الشفتين، والثاني أن الواو للجمع والباء للإلصاق فهما متقاربان، فلما وافقتها في المعنى والمخرج حملت عليها وأنيبت عنها، وكثر استعمالها حتى غلبتها ولذلك قدمها سيبويه في الذكر. قال: والتاء بدل من الواو

---

[301] – البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي. العيني: 249/4. شرح أشعار الهذليين: 129/1. وروايته: تروَّت بماء البحر ثم تنصبت إلخ ، نئيج : مر سريع.

[302] – البيت من البسيط، وقائله ساعدة بن جؤية. شرح أشعار الهذليين: 1172/3 أَخْيَلَ برقا: رأى خَلاَقَةَ مطر. والحابي: السحاب المرتفع، والتوماض: اللمع الضعيف ، "حلج" بالحاء المهملة : أمطر، وأصله المطر الضعيف الخفيف.

لأنها قد أبدلت منها كثيرا نحو: تجاه وتراث حتى كاد يكون قياسا لكثرته؛ ولما كانت الواو أصلا لها ميزت عنها بأن دخلت على كل ظاهر محلوف به، واختصت التاء لضعفها بأن اختصت باسم الله تعالى لشرفه وكونه اسما لذاته سبحانه وما عداه يجري مجرى الصفة، وفيها معنى التعجب نحو: ﴿تالله لقد ءاثرك الله علينا﴾، وربما جاءت لغير التعجب نحو: ﴿تالله لأكيدن أصنامكم﴾. اهـ المراد منه والظاهر أن المراد بالبدل في قولهم: "إن الواو بدل من الباء" العوض والفرع لا البدل الاصطلاحي أي القلب. قاله الأمير

والمراد بكون تاء القسم فيها معنى التعجب، أن المقسم عليه بها يكون أمرا غريبا. قاله الأمير أيضا.

وأشار الناظم بقوله: "للتعليل كي ..إلخ" إلى أن "كي" تأتي للتعليل مساوية للامه معنى وعملا، قال: [303]

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وظهور "أن" بعدها شذوذ؛ وقوله: "مانحا لسانك" أي حلاوة لسانك.

وتأتي "كي" أيضا اسما مختصرا من "كيف" كما سيأتي للناظم في تتميم الكلام، كقوله: [304]

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

كَثِّرْ بِرُبَّ وبِها يُقَلَّلُ وحَيْرَما كرُبّما تُستَعْمَلُ

لما لم يذكر المصنف من أحكام "رب" سوى أنها تختص بالنكرات، وقد تجر الضمير

---

[303]- البيت من الطويل، وقائله جميل. العيني: 244/3. وعزاه بعضهم لحسان. شرح شواهد المغني للسيوطي: 568/1.

[304]- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني : 378/4. وشرح شواهد المغني للسيوطي: 507/1 وليس من شواهد سيبويه خلافا لما ذهب إليه العيني، وتبعه السيوطي. انظر شرح شواهد المغني للبغدادي: 148/4.

قليلا، وقد تزاد بعدها "ما" كافة وغير كافة؛ فلم يذكر معناها أخذ الناظم يبينه هنا. قال الصبان: ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف.

قوله: "كثر برب ..إلخ" يعني أن "رب" حرف تكثير في قول سيبويه، وقيل إنها للتقليل ونسب أيضا لسيبويه، ولغيره من أكابر البصريين والكوفيين كأبي عمرو والخليل والكسائي والفراء، وحاصل ما قيل فيها: إنها للتقليل، أو للتكثير مطلقا، أو له في مواضع الافتخار، أو مشتركة بينهما، أو لا دلالة لها على واحد منهما وإنما يفهم من خارج، فمما أفهم التقليل قوله: [305]

ألا رب مولـــــود ولـــــيس لـــــه أب وذي ولـــــــد لم يلـــــــده أبـــــوان

وذي شـــامة غـــراء في حـــر وجهـــه مخلـــــــدة لا تنقضـــــــي لأوان

ويكمـــل في تســـع وخمـــس شـــبابه ويهـــــرم في ســـبع معـــا وثمـــان

أراد بالأول عيسى، وبالثاني آدم، وبالثالث القمر.

ومما أفهم التكثير قوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: "رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"[306]، وقول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول: "يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه"، وقوله: [307]

فيـــا رب يـــوم قـــد لهـــوت وليلـــة بآنســـــة كأنهـــا خـــط تمثـــال

ووجه الدلالة أن الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار، فالمناسب التكثير. قاله في المغني، لكن قال الدماميني: إن الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المنال لا يوصل إليه إلا بشق الأنفس.

305- الأبيات من الطويل، والأول منها وهو الشاهد أنشده سيبويه في الكتاب، ونسبه لرجل من أزد السراة. الكتاب: 266/2. شرح شواهد الكتاب للأعلم: 400/1. ونسب لعمرو الجنبي: شرح شواهد المغني للسيوطي: 398/1. وروايته في خزانة الأدب: عجبت لمولود، ولا شاهد فيها هنا. خزانة الأدب: 397/1.

306- الحدبث أخرجه البخاري في كتاب العلم رقم: 115

307- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس بن حجر 40/1.

قال المصنف: والتقليل بها نادر، ومن تتبع كلام العرب عرف ذلك، وقال بعض المغاربة: إن التقليل بها أكثر، وقالوا: هي لتقليل جنس الشيء أو نظيره.

قوله: "وحير ما ..إلخ" أي و"حير ما" بالحاء المهملة، قد تستعمل بمعنى "ربما". قال في القاموس: و"حير ما" أي ربما.

وفي نسخة بدل البيت:

كثر بـرب قلـلا قلـيلا   كـرُبّ مـن كـان هنـا ثقـيلا

وقوله: "قللا قليلا" تبع فيه قول المصنف في التسهيل: والتقليل بها نادر. ففي هذه الرواية زيادة التنبيه على قلة التقليل بها، كما أن في الأولى إفادة استعمال "حير ما" ك"ربما".

يُقـالُ رُبُّ رُبُ رَبْ رُبَّـتْ بِـرُبْ   رُبَّـتَ رَبَّـتَ ورَبَّـتْ رُبَ رُبْ

أي وقد يقال: "رُبُّ" بضمتين وتشديد الباء، و"رُبُ" بضمهما مع التخفيف، و"رَبْ" بفتح وسكون، و"رُبَّتْ" بضم فتشديد فسكون، كقوله: [308]

فلـم تخـط الغـداة حصـاة قلـبي   وربـت رميـة مـن غـير رام

قوله: "برب" أي تقال هذه في "رب" فالباء ظرفية.

و"رُبَّتَ" بضم فتشديد ففتح، و"رَبَّتَ" بفتح فتشديد ففتح، و"رَبَّتْ" بفتح فتشديد فسكون، و"رُبَ" بضم الراء وفتح الباء مخففا، و"رُبْ" بضم فسكون، وروي بهما قوله: [309]

308- البيت من الوافر، وقبله:

رمتـني يـوم ذات الغمـر سـلمى   بسـهم مطعـم للصـيد لام

وهو بلا نسبة في المستقصى: 105/2. خزانة الأدب: 372/3.

309- البيت من الكامل، وقائله أبو كبير الهذلي. شرح أشعار الهذليين: 1070/3، الشاهد فيه قوله: رب هيضل بتسكين باء رب أو فتحها، الهيضل والهيضلة الجماعة من الناس يغزى بهم، ومرس: ذي مراسة أي شدة.

أزهـــير إن يشـــب القـــذال فإنـــه   رب هيضـــل مـــرس لففـــت بهيضـــل

وقد ذكر الناظم في "رب" عشر لغات، وهي ما تقدم على اختلاف في ترتيب ضبطها، وحاصل لغاتها ست عشرة لغة: ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحركة ومع التجريد، فهذه اثنتا عشرة لغة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

ويَلْـــزَمُ الوصـــفُ لَـــدَى المُبَـــرِّدِ   وصَـــدِّرَنَّها عَلـــى المُعْتَمَـــدِ

واعطِـــفْ عَلَـــى مَجْرُورِهـــا المُعَرَّفـــا   وهكـــذا مَجْـــرُورُ كَـــمْ قَـــدْ أُلِفـــا

قوله:" ويلزم الوصف لدى المبرد" يعني أن مجرور "رب" يلزم وصفه لدى المبرد ومن وافقه كالفارسي وابن السراج، وعليه أكثر المتأخرين والشلوبين، وفي البسيط أنه رأي البصريين، واحتج له بأن عاملها يحذف غالبا، فجعل التزام الوصف كالعوض، ورد بأن الغالب ذكره، و يجتمعان نحو: "رب رجل عالم لقيت" فلا عوضية، وعلل ابن يعيش لزوم مجرورها للوصف بأن المراد التقليل، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التقليل، قال: ألا ترى أن رجلا جوادا أقل من "رجل" وحده.

وفي حذف العامل وذكره مذاهب: نادر الحذف وهو قول الخليل وسيبويه؛ كثيره وهو قول الفارسي والجزولي؛ ممتنعه وهو قول لكذة الأصفهاني؛ لازمه حكاه الضياء في البسيط؛ إن لم تقم دلالة وجب ذكره كقولك ابتداء: "رب رجل عالم لقيت"، وإن قامت ونابت الصفة منابه لم يجز أن يظهر نحو: "رب رجل يفهم هذه المسألة" لمن قال: "ما فهمتها" والتقدير: "وجدت"، وإلا جاز الأمران نحو أن يقال: "ما لقيت رجلا عالما" فلك أن تقول: "رب رجل عالم لقيت"، ولك حذف "لقيت" قاله ابن أبي الربيع.

وظاهر قول سيبويه أنها لا يلزم وصف مجرورها، وهو قول الزجاج والفراء وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور، ووُجه بأن ما فيها من معنى القلة والكثرة يغني عن الوصف كما في "كم" الخبرية، واستدل من لم يلتزمه بالسماع، قال المصنف: وهو ثابت بالنقل

الصحيح في الكلام الفصيح، وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله: [310]

يــــــا رب قائلــــــــة غــــــدا   يـــــــا لهـــــــف أم معاويـــــــــه

وقوله: (ألا رب مولود ... إلى آخر الأبيات). واعترض بادعاء أن الموصوف فيهما محذوف أي "رب امرأة قائلة"، و"يا رب شخص مولود ..إلخ ".

قوله: "وصدرنها على المعتمد" يعني أن "رب" يلزم تصديرها، أي لا يتقدم عليها ما تتعلق به، فليس في كلام العرب: "لقيت رب رجل عالم"، وليس معنى تصديرها أن تكون في أول الكلام. وخالف أبو حيان في لزوم تصديرها، ولا حجة له في قوله: [311]

أمــــــاوي إني رب واحـــــــد أمـــــــه   أجــــرت فـــلا قتـــل لـــدي ولا أســـر

وقوله: [312]

تيقنــــت أن رب امــــرئ خيـــل خائنـــا   أمـــــين وخـــــوان يخـــــال أمينـــــا

لأن وقوعها خبرا في البيتين لا ينافي الصدرية، بدليل: "إن زيدا ما قام"، وذلك لأن الجملة التي دخلت عليها لم يتقدم عليها منها شيء، فتصديرها إنما هو على ما تتعلق به، لا أنها يلزم تصديرها أول الكلام، بل ظاهر الهمع نقل هذا عن أبي حيان فيعارض ذلك ما تقدم عنه. والله تعالى أعلم

وإنما لزم تصديرها لأنها لإنشاء التقليل والتكثير، وهو يجري عندهم مجرى النفي، والنفي له صدر الكلام. قاله في المواهب، وفيه نظر من وجهين: الأول أن الذي يجري مجرى النفي إنما هو التقليل وحده، والثاني أن المستحق للصدر من حروف النفي عند الجمهور إنما هو "ما" وحدها. والله تعالى أعلم

ثم مجرور "رب" إما مبتدأ إذا كان خبره فعلا لازما أو آخذا لمفعوله أو ظرفا أو عديله،

310- البيت من مجزوء الكامل، وقائله هند بنت عتبة في أبيات قالتها في وقعة بدر. شرح شواهد المغني للسيوطي: 410/1.

311- البيت من الطويل، وقائله حاتم الطائي. خزانة الأدب: 362/2.

312- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 422/1. خزانة الأدب: 279/4.

وإن كان فعلا متعديا لم يأخذ مفعوله فهو مفعول، وتجوز مراعاة محله رفعا ونصبا، كقوله: [313]

وسن كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

وقوله: [314]

ومثلك حبلى قد طرقت ومرضع ... ...

وروي بالجر والرفع قوله: [315]

ألا رب يوم لك منهن صالح ... ...

ولا يلزم مضي ما تتعلق به على المشهور واختاره ابن عصفور خلافا للمبرد والفارسي والزمخشري في المفصل؛ ووجهه ابن يعيش بأنها موضوعة للتقليل فأولوها الماضي لأنه قد يحقق قلتها. بل يكون ماضيا وحالا ومستقبلا إلا أن المضي أكثر.

هذا اختيار المصنف، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون مستقبلا؛ ومن وقوعه مستقبلا قول الشاعر: [316]

فإن أهلك فرب فتى سيبكي ... ...

ومن وقوعه حالا قوله: [317]

ألا رب من تغتشه لك ناصح ... ...

والمخالف مؤول، وهذا فرع عن كون رب تتعلق بشيء.

313- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس بن حجر. مختار الشعر الجاهلي 66/1.

314- تمامه: (فألهيتها عن ذي تمائم مغيل). البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 31/1.

315- تمامه: (ولاسيما يوم بدارة جلجل) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 31/1.

316- تقدم الكلام عليه.

317- تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

قوله: "واعطف على مجرورها المعرفا" يعني أنه قد يعطف على مجرور "رب" بالواو معرف بالإضافة إلى ضميره، نحو: "رب رجل وأخيه أكرمت"، وهو على نية جعل ضمير النكرة في حكم النكرة، والغالب أن العرب لا تفعل ذلك إلا بعد ما يطلب التنكير ك"رب"، وهو على جوازه ضعيف وقاسه الأخفش، قال الشيخ خالد: قيل: وإنما جاز ذلك لأنه يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه بدليل: "يا زيد والحارث"، أو أن ضمير النكرة في حكم النكرة.اه أي كما تقدم قريبا. وحكى الأصمعي أنه قال لامرأة: ألفلان أب وأخ؟ فقالت: "رب أبيه، رب أخيه". وهو أضعف مما قبل لمباشرة "رب" المضاف للضمير، وهو شاذ اتفاقا كما في حاشية ابن كيران على التوضيح .

قوله: "وهكذا مجرور كم قد ألفا" أي وكذلك مجرور ما أشبه "رب" ك"كم" و"أي" و"كل"، نحو: "كم عبد وأخيه أعتقت"، و"كل شاة وسخلتها بدرهم"، وقوله: [318]

وأي فتى هيجاء أنت وجارها ... ...

بإضافة "فتى" إلى "هيجاء".

وفي سلوك هذا مع غير "رب" ونحوها خلاف، وصححوا الجواز نحو: "هذا رجل وأخوه" تريد التنكير، أي وأخ له، إلا أنه مع "رب" ونحوها نص، بخلاف هذا.

تنبيه: نص التسهيل: "وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف إلى ضميريهما". أي مضاف إلى ضمير مجروريهما، أي معرف بإضافته لضمير مجروريهما خاصة، لا كل معرف كما يفيده ظاهر النظم؛ قال ابن الشجري: أجازوا: "رب رجل وأخيه"، ومنعوا: "رب رجل وزيد"، لأن تقدير الأول: "وأخ له". قال الدماميني: ولولا إرادة هذا المعنى في "كل شاة وسخلتها بدرهم" لكان التقدير: "وكل جزء من أجزاء السخلة"، لأن "كلا" إذا أضيفت إلى المفرد المعرف كانت لاستغراق أجزائه والمقصود إنما هو استغراق الجزئيات، أي "كل سخلة".

بَعْدَ كَما مُضارِعٌ قدْ يَنتَصِبْ وبِبِما قَلَّلْ قَلِيلًا مِثْلَ رُبْ

318- تمامه: (إذا ما رجال بالرجال استقلت) البيت من شواهد الكتاب: 55/2، ولم ينسبه الأعلم في شرح شواهده: 294/1. ونص البغدادي في شرح شواهد المغني على أنه من الخمسين التي لا يعرف قائلها 101/8

قوله: "بعد كما مضارع ..إلخ" يعني أن الكاف المكفوفة عن العمل بـ"ما" قد يحدث فيها معنى التعليل، فينصب بعدها الفعل المضارع، كقوله: [319]

وطرفك إما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وقوله: [320]

اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

وذلك قليل، وقد جاء مرفوعا في قوله: [321]

لا تشتم الناس كما لا تشتم ... ...

ونصبت لشبهها بـ"كي"، ويلزم عليه عمل حرف بمعنى واحد في اسم بالجر وفي فعل بالنصب، وهو محذور عندهم؛ وقال الفارسي والكوفيون: النصب بـ"كي"، والأصل "كيما" فحذفت الياء. قال المصنف: وهذا تكلف لا دليل عليه ولا حاجة إليه. و لا ينتقض ما ذكره المصنف بكون "كي" تنصب المضارع وتجر الاسم، لأنها إنما تنصب إذا كانت مصدرية كـ"أن" ولا تعليل فيها، وإنما تجر إذا كانت حرف علة، فهي ناصبة وجارة بمعنيين لا بمعنى واحد، وبذلك نفوا المحذور السابق. فإن قلت: لا يرد ما ذكرته إذا، لأن جرها عند التشبيه ونصبها عند التعليل؛ قلت: إن الكاف التعليلية تجر الاسم. انظر الدماميني

وأما البيت الأول فهو فاسد من جهة الإعراب، وفيه فساد من جهة المعنى لأنه لا يمكن أن ينظر مع حبسه طرفه، والصواب:

إذا جئت فامنح طرف عينك غيرنا لكي يحسبوا ... ...

كذا في حواشي الطرة عن الفارسي، ولكن ألا يمكن أن يقال: "فاحبسنه عنا وانظر إلى غيرنا". والذي في المغني: أن الفارسي هو الذي حرَّف البيت، وأن التصويب المذكور

319- البيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وقد ورد في شعر لجميل. شرح شواهد المغني للسيوطي: 498/1.

320- البيت من البسيط، وقائله عدي بن زيد. شرح المصنف للتسهيل: 341/3.

321- الرجز لرؤبة بن العجاج. الكتاب: 116/3. خزانة الأدب: 593/3.

من أبي محمد الأسود في كتابه المسمى نزهة الأديب. يعني أبا محمد الحسن بن أحمد المعروف بالأسود، لغوي نسابة من أهل القرن الخامس. ترجم له ياقوت الحموي في معجم الأدباء؛ وكتابه المذكور في الرد على أبي علي في التذكرة.

وأما البيت الثاني فلم يروه بالنصب إلا المفضل الضبي، ومن رواه بالرفع أعلم وأحفظ وكان الأخذ بروايتهم أولى. وقد استظهر أبو حيان ما قاله الفارسي والكوفيون قائلا: إنه تأويل عليه دليل وله حاجة، وذلك أنه لم يثبت النصب بـ"كما" في موضع خلاف هذا المختلف فيه فيحمل هذا عليه، والنصب ثابت بـ"كيما"؛ والعلة في "كيما" أصل وفي الكاف المكفوفة بـ"ما" ليست أصلا. قال: فالأولى أن يعتقد أن أصلها "كيما" لظهور التعليل فيها، ولثبوت النصب بـ"كيما". قال ناظر الجيش: وما قاله هو الظاهر لكن في كلام الخضراوي أن الكوفيين حكوا أنها تكون بمعنى "كي" فينصب بها، وأنه وافقهم المبرد. فهذا الكلام بظاهره يعطي ما ادعاه المصنف من أن الناصب "كما" نفسها تشبيها لها بـ"كي".

قوله: "وبما قلل ..إلخ" يعني أنه قد يحدث في الباء المكفوفة بما معنى التقليل على الأشهر خلافا للأكثر، فتصير بمعنى "ربما"، كقوله: [322]

ولئن صرت لا تحير جوابا ... لبما قد ترى وأنت خطيب

أي "ربما قد ترى ..إلخ"، أي رؤيتك خطيبا شيء قليل، فكأنه قال:"ربما ترى خطيبا"، ولكن المناسب هنا التكثير لأن المقام مقام افتخار، قال أبو حيان: والحق أن الباء سببية و"ما" مصدرية، وأن المعنى على التكثير لا على التقليل؛ ومعنى السببية في البيت أن موت الإنسان ناشئ عن حياته، وخرسه بالموت ناشئ عن خطابته، ومتعلق الباء محذوف أي انتفاء إحارتك للجواب كائن عن هذا السبب.

وجَوِّزَنْ حَذْفَ مَجْرُورٍ رُكِنْ ... كقولِهِ قَضَاؤُها مِنهُ ومِنْ

322- البيت من الخفيف، وقائله صالح بن عبد القدوس كما في شرح شواهد المغني للبغدادي: 260/5. وفي العيني أن قائله مجهول: 347/3

أي يجوز حذف المجرور إن علم دون حذف الجار، كقوله: [323]

وحاجــــة مــــا إن لهــــا عنــــدي ثمــــن   ميســــورة قضــــاؤها منــــه ومــــن

أي "مني أو غيري"، وقوله: [324]

يــــا صــــاحبي ربــــت إنســــان حســــن   يســــأل عنــــك اليــــوم أو يســــأل عــــن

أي "عني"، فحذف المجرور وهو ياء المتكلم، وحذف تشديد النون.

وغَيْـــرَ مـــا زِيـــدَ أوِ اســـتَثْنَى لَعَـــلْ   ورُبّ لَـــوْلا عَلّقَـــا بِـــذي العَمَـــلْ

قوله: "وغير ما زيد" بالنصب مفعول "علقا" بنون التوكيد الخفيفة، قدم لضرورة الوزن، أو بالرفع مبتدأ خبره الجملة الطلبية وحذف الرابط أي "علقنه". يعني أن الجار لا بد له من متعلق، وهو أحد أربعة: الأول: الفعل فيتعلق به إن كان تاما اتفاقا نحو: ﴿أنعمت عليهم﴾، وكذا إن كان ناقصا على الأظهر نحو: ﴿أكان للناس عجبا﴾ خلافا للكوفيين؛ ومنشأ الخلاف هل الناقص دال على الحدث كما قال البصريون أم لا كما قال الكوفيون؟ وتردهم الآية إذ لا يمكن تعلق "للناس" بـ"عجبا" لأنه مصدر مؤخر. كذا في الحواشي وقد اشتهرت نسبة دلالة الناقص على الحدث للبصريين، لكن في التصريح عند كلامه على النقصان والتمام في باب "كان": أن ما صححه المصنف وتبعه الموضح من كون المراد بالنقصان عدم الاكتفاء بالمرفوع مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى نقصانها سلب دلالتها على الحدث وتجردها للدلالة على الزمان.

أقول: وينبغي لمن أجاز التعلق بأحرف المعاني كما سيأتي أن لا يمنع التعلق بالناقص، فإنه لا أقل من أن يكون بمنزلة حرف المعنى. والله تعالى أعلم.

والثاني: شبه الفعل نحو: ﴿غير المغضوب عليهم﴾. والثالث: ما كان مؤولا بما يشبهه، نحو:﴿وهو الذي في السماء إله﴾ أي هو المسمى بهذا الاسم. والرابع: ما يشير

---

[323]- الرجز لرؤبة بن العجاج. خزانة الأدب: 630/3.

[324]- الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ص 103. خزانة الأدب: 323/3.

إلى معنى الفعل نحو:﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾ فـ"ما" هي التي تعلقت بها الباء من "بنعمة ربك" بناء على جواز التعلق بأحرف المعاني، ومذهب الجمهور المنع؛ فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذي يشير إليه النافي نحو: "انتفى"، فالتقدير: انتفى كونك مجنونا بنعمة ربك. قاله الأشموني، وقد فصل ابن جني فقال: إن كان حرف المعنى نائبا عن فعل حذف كحرف النداء جاز التعلق به على طريق النيابة لا الأصالة، وإلا فلا .

ومثل الجار في وجوب التعلق الظرف، لأن الظرف لا بد له من شيء يقع فيه، فالواقع فيه هو المتعلق، ومن تعلقه بما يشير إلى معنى الفعل قوله: [325]

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا ... ...

فـ"غداة" متعلقة بالتشبيه المعكوس للمبالغة المقدر حرفه قبل "سعاد"، أي "وما سعاد في هذا الوقت إلا ظبي أغن".

فإن لم يكن شيء مما ذكر أنه يتعلق به الجار موجودا قدر بالكون كما هو معلوم في الصلة والخبر.

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف وهي: الزوائد، و"لولا"، و"لعل"، و"رب" أي على مذهب الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور. انظر المساعد، وأحرف الاستثناء على الأصح، وقيل إن حرف الاستثناء متعلق على ما يقتضيه الحرف من انتفاء وثبوت، ألا ترى أن المفعول في "لم أضرب زيدا" لم يخرجه الانتفاء عن كونه مفعولا.

وإنما لم تتعلق الخمس المذكورة، لأن حرف الجر موضوع لإيصال معنى الفعل للاسم، وهذه ليست مسوقة لإفادة ذلك المعنى، أما الزوائد فإنما أتي بها للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط؛ و"لعل" بمنزلة الزائد لأن مجرورها في موضع رفع بالابتداء؛ و"لولا" بمنزلة "لعل" أيضا في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، و"رب" مجرورها

---

[325]- تمامه: (إلا أغن غضيض الطرف مكحول) البيت من البسيط، وقائله كعب بن زهير رضي الله عنه. انظر شرح بانت سعاد لابن هشام: ص 12. وشرح شواهد المغني للبغدادي.6\327

إما مبتدأ أو مفعول في نحو "رب رجل صالح لقيت أو لقيته"، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن لها الصدر؛ وأحرف الاستثناء للإخراج لا للإيصال، فهي لتنحية الفعل عما دخلن عليه وذلك عكس المعنى الذي هو إيصال معنى الفعل للاسم. أفاده في المغني، وقد زاد بذكر كاف التشبيه ونسب عدم تعلقها للأخفش وابن عصفور، وذكر أنهما استدلا بأنه إذا قيل: "زيد كعمرو" فإن كان المتعلق "استقر" فالكاف لا تدل عليه، بخلاف نحو "في" من "زيد في الدار"، وإن كان فعلا مناسبا للكاف وهو "أشبه " فهو متعد بنفسه لا بالحرف. قال ابن هشام: والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

تنبيه: حرف الجر هو المتعلق بالكسر وعامله هو المتعلق بالفتح. هذا هو اصطلاح الأكثر وبعضهم يعكس؛ وكلا الوجهين صحيح لتعلق كل منهما بالآخر في المعنى، لكن الأحسن الأول، إذ كون المعمول لضعفه متعلقا بالكسر أنسب، لأن المتعلق هو المتشبث وهو أضعف من المتشبث به. ثم في نسبة التعلق إلى حرف الجر مسامحة لأن الحرف لا يعمل فيه، وإنما المتعلق حقيقة المجرور فهو الذي في محل نصب بالمتعلق بالفتح؛ إلا أن يقال: إن مرادهم تعلق الإيصال، لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، وقد يكون المحل للمجموع إذا وقعا عوضا عن العامل المحذوف، فيحكم على محل مجموعهما بإعراب العامل، رفعا نحو: "زيد في الدار"، أو نصبا نحو: "خرج زيد بثيابه"، أو جرا نحو: "مررت برجل من الكرام". انظر الصبان

واعلم أن هذه المسألة غير منظومة من التسهيل، بل ذكرها الأشموني والشارح خاتمة لحروف الجر، فعقدها ابن بونه رحمه الله تعالى. قاله في روض الحرون

وفَصْلُ حَرْفِ الجَرِّ بالظَرْفِ مُنِعْ   في سَعةٍ وبِاليَمينِ مُتّسِعْ

قوله: "وفصل حرف الجر بالظرف ..إلخ" يعني أن الفصل بين الحرف الجار ومجروره بالظرف وشبهه ممنوع في السعة أي الاختيار، وهي بالفتح في اللغة الفصحى؛ قال في المصباح: وسع سعة بفتح السين، وقرأ به السبعة في قوله تعالى: ﴿ولم يؤت سعة

من المال﴾، وكسرها لغة وقرأ به بعض التابعين.اهـ ويجوز في الضرورة كقوله: [326]

إن عمــرا لا خــير في اليــوم عمــرو   إن عمــــرا مكثـــر الأحـــزان

وقوله: [327]

محلقــــة لا يســــتطاع ارتقاؤهــــا   ولــيس إلى منهــا النــزول ســبيل

قوله: "وباليمين متسع" أي واتسع الفصل باليمين في النثر لكنه قليل، حكى الكسائي: "اشتريته بوالله درهم". وأجاز الأحمر - أي علي بن المبارك تلميذ الكسائي- الفصل بين "رب" ومجرورها بالقسم نحو: "رب والله رجل عالم لقيت". قال المرادي: ووهم ابن عصفور فنسب القول إلى خلف الأحمر البصري، وسبب الوهم اشتراك الاسم.اهـ من شرحه للتسهيل، وعبارة الارتشاف: غره شهرة خلف الأحمر.

وقد تقدم في باب الاستثناء التعريف بكل منهما.

وسمع الفصل بالمفعول، كقوله: [328]

وإني لأطوي الكشح من دون من طوى   وأقطــع بالخرق الهبــوع المــزاحم

ومن أقبح الفصل قوله: [329]

وأســـعدنه ربنـــا لا تشـــقه   ولا علـــى النـــارَ تســـلط رقـــه

أي "لا تسلط النار على رقه"، ففصل بجملة معتبرة أي فعلها ليس بمستغنى عنه، بخلاف جملة اليمين كما تقدم آنفا؛ والرق: ناحيتا المنحر. وقد قلت:

فصــــلهما بجملـــة قـــد وردا   عــن بعضــهم ومنــه قــول مــن شــدا

وأســـعدنه ربنـــا لا تشـــقه   ولا علـــى النـــارَ تســـلط رقـــه

326- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 62/3.

327- البيت من الطويل أنشده الدماميني في تعليق الفرائد (مخطوط) ولم يسم قائله شاهدا كما هنا على الفصل بالجار والمجرور (منها) بين الجار والمجرور.

328- البيت من الطويل وقائله: الفرزدق، شرح المصنف للتسهيل 62/3، والشاهد فيه الفصل بين الباء والهبوع بالمفعول به وهو: الخرق، ولم أجده في ديوانه

329- الرجز بلا نسبة في تعليق الفرائد للدماميني آخر باب حروف الجر (مخطوط).

القسم

ويرادفه اليمين، والحلف، والإيلاء، والألية، وتجمع على ألايا، قال: [330]

قليل الألايا حافظ ليمينه وإن صدرت منه الألية برت

والفعل المستعمل من القسم والألية غير جار عليهما لأنهما من "أقسم" و"آلى"؛ واليمين لم يستعمل منه فعل، لأنه اسم للجارحة لا مصدر، وكانوا عند التحالف يضرب كل بيمينه على يمين صاحبه تأكيدا للعقد حتى ينتهي الحلف، من ثَمَّ قيل للحلف يمين، والباقيان جاريان على فعليهما: "حلف" و"آلى"، وقياس مصدر "أقسم": الإقسام، ولم يسمع.

وقد ترك المصنف في الخلاصة الكلام على هذا الباب جملة؛ قال الشاطبي: وهو ضروري الذكر كسائر الأبواب، بل الضرورة إليه أشد من الضرورة إلى باب الإخبار، وما أدري ما الذي صده عن ذكره؟ .اهـ وقد أولاه الناظم هنا حروف الجر، لأن بعضها لا يدخل إلا عليه كالتاء والواو.

مَا جُمْلَةً يُرَى مُؤَكِّدًا لِمَا مِنْ بَعْدِهِ هُوَ المُسَمَّى قَسَما

يعني أن القسم في عرف النحاة جملة إنشائية اسمية أو فعلية مؤكدة لما بعدها من جملة أخرى أي غير تعجبية. هذا مراد الناظم، وعبارة الدماميني في شرح التسهيل: "جملة إنشائية يوكد بها جملة أخرى لا على جهة التبعية" فخرج "إنّ" ونحوها بقولهما: "جملة"، و"ادرج ادرج" بقول الناظم: "من بعده"، وبقول الدماميني: "لا على جهة التبعية"، وقد جمع صاحب المواهب بين العبارتين فلينظر ما وجهه مع أن مؤداهما واحد؟.

والإنشاء كما تقدم: إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود، وهو بهذا المعنى فعل المتكلم؛ وقد يطلق على الكلام الذي ليست له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه.

وهْوَ صَرِيحٌ أوْ سِواهُ ويُرَى ذا خَبَرٍ أوْ طَلَبٍ كعَمَّرا

---

[330] البيت من الطويل، وقائله كثير. ديوانه: ص 73، ط دار صادر، وروايته: فإن سبقت.

يعني أن من القسم ما هو صريح، وهو: ما يعلم بمجرد نطقك به أنك مقسم، وهو ما لا يخرج عن القسمية أبدا، نحو: "حلفت بالله"، و"أنا حالف"، و"لعمر الله"، و"أيمن الله".

ومنه سواه أي ما ليس بصريح، وهو: ما وضع لغير القسم ثم استعمل في القسم، نحو: "علم الله"، و"عاهدت الله"، و"واثقت"، و"علي عهد الله"، و"في ذمتي ميثاق"، فإنما يعلم كونه قسما بقرينة كذكر الجواب، أو إيلائها اسم الله.

ومن القسم غير الصريح ﴿نشهد إنك لرسول الله﴾، ويدل على أنه قسم كسر "إن" بعده، وتسميته يمينا في قوله تعالى: ﴿اتخذوا أَيْمَـٰنَهُمْ جنة﴾، ومنه قراءة ابن عباس: ﴿شهد الله إنه﴾. قاله المصنف

تنبيه: قد جعل المصنف هنا "في ذمتي لأفعلن" من غير الصريح، وقد ذكر في باب المبتدإ أن من أسباب وجوب حذف المبتدإ أن يخبر عنه بصريح القسم، ومثل ذلك بقوله: "في ذمتي لأفعلن"، وإذا حكم بصراحته هناك فكيف يحكم هنا بأنه غير صريح؟ والذي يظهر أنه من القسم غير الصريح كما له هنا فهو المعتمد عليه. قاله ناظر الجيش

ويرى القسم ذا خبر، وهوالخبري أي ما يتعلق به البر والحنث كـ"حلفت بالله"، و"علي عهد الله لأفعلن كذا "، وقوله: [331]

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان

فمجموع القسم وجوابه هو الشرط، وجوابه: "نكن". ويحتمل أن تكون جملة "لا تخونني" حالا من الفاعل أو المفعول أو منهما، فيكون لها محل؛ و يحتمل أن تكون جوابا، فلا محل لها.

و يرى أيضا ذا طلب، وهو الطلبي أي ما جملة جوابه طلبية، نحو: "عمرتك الله" و"نشدتك" من القسم الاستعطافي غير الصريح، لأن للناطق بهما قصد القسم وعدمه،

---

[331]- تقدم الكلام عليه في باب الموصول.

ويعلم القصد بإيلائهما اسم الله تعالى؛ وأما الصريح منه أي الطلبي فنحو: "أقسم بالله هل قام زيد؟"

والاسم الكريم مع "عمرت" و"نشدت" منصوب على إسقاط الخافض، أي "نشدتك بالله" من نشد الضالة طلبها، والمعنى: طلبت منك بالله؛ وكذلك الأصل: "عمرتك بالله"، والمعنى: ذكرتك به تذكيرا يعمر القلب ولا يخلو منه.

وإنما يستعملان - أي عمرت ونشدت - في الطلب، ويستعمل فيه أيضا: "عزمت وأقسمت"، والمغاربة لا يسمون هذا ونحوه قسما بل استعطافا، لأن القسم لا يجاب إلا بجملة خبرية، وهذا يجاب بالطلب؛ وإنما كان القسم لا يجاب إلا بجملة خبرية لأنه يتعلق به الحنث والبر، ولا يتحقق ذلك إلا فيما يدخله الصدق والكذب. قاله الدماميني

ولا بد في غير الصريح أن يضمن معنى القسم، سواء كان طلبيا كـ"نشدت" وأخواته مما تقدم، أو خبريا كـ"عاهدت"، و"علمت"، و"واثقت" مما يأتي.

تَضْمِينُهُمْ مَعْنَاهُ واثَقْتُ عَلِمْ ... لله مُسنَدًا وغَيْرِهِ عُلِمْ

يعني أن من الفعلية غير الصريحة المضمنة معنى القسم الخبري غير الصريح، "واثقت" كقوله: [332]

واثقت مية لا تنفك ملغية ... قول الوشاة فما ألغت لهم قيلا

وكذلك "علم" مسندا لله اتفاقا، كـ"علم الله لأفعلن كذا"، قال: [333]

لم أكن من جناتها علم اللـ ... ـه وإني لحرها اليوم صال

ومسندا لغيره خلافا لابن خروف، ويرده قوله: [334]

ولقد علمت لتأتين منيتي ... إن المنايا لا تطيش سهامها

332- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح ابن مالك للكافية: 858/2.

333- البيت من الخفيف، وقائله الحارث بن عباد. الأغاني: 47/5.

334- البيت من الكامل، ينسب للبيد بن ربيعة، والذي في ديوانه الشطر الثاني وقبله: صادفن منها غرة فأصبنها. انظر العيني: 405/2. التصريح: 254/1.

وقوله: [335]

إني علمت على ما كان من خلق لقد أراني هواني اليوم داود

والشلوبين ينازع فيما ذكر ويقول: ليس ثم تضمين ولا ثم قسم أصلا، بل أجري فعل العلم مجرى القسم فيما يجاب به لدلالته على التحقيق.

والجملة بعد ما ضمن معنى القسم من "علمت" ونحوه، قيل: في موضع مفعول "علمت"، وقيل: لا لأن القسم لا يعمل في جوابه؛ وإن لم يضمن معناه فهو مفعول لا محالة. قاله في المساعد

قال الدماميني: ويتحرر من هذا أن "علمت أيهم قائم" من باب التعليق، و"علمت ليقومن زيد" من باب القسم، و"علمت إن زيدا لقائم" محتمل، فيحتمل أن للجملة محلا وأنها لا محل لها، باختلاف التقديرين.اهـ قال في الارتشاف: قولهم: "علمت لزيد قائم" و"أشهد إنك لمنطلق"، فالنحاة يقولون في هذا إنه جملة قسمية، أي لما جاءت توكيدا وتثبيتا أطلق عليها قسمية، وقال الفراء في: ﴿وتمت كلمة ربك لأملأن﴾ إن ذلك يمين، كما تقول: "حلفي لأضربنك" و"بدا لي".

بِعَمْرَكَ اللهُ بِعَمَّرَ أَتَوا وهكذا قَعِيدَكَ اللهَ رَوَوْا

قوله: "بعمرك الله ..إلخ" يعني أنهم يأتون بـ"عمْرك الله" بدل: "عمّرك الله" بتشديد العين، و"عمْر" مصدر محذوف الزوائد والتقدير: "تعمير"، ومن نصب اسم الجلالة جعل الكاف في موضع الفاعل، ومن رفعه جعل الاسم فاعلا والكاف مفعولا؛ والمعنى على مقتضى ما سبق في "عمرتك الله" الذي هذا بدل منه: أسألك بتعمير قلبك بالله، أو بتعمير الله قلبك، وللنحويين فيه كلام متكلف منتشر مضطرب. قال ناظر الجيش: وأقول: إني لم أتحقق في هذه المسألة ــ يعني عمرك الله ــ حقيقة المعنى ولا حقيقة الإعراب، وإنما ذكرت ذلك تقليدا. والله تعالى هو العالم الذي لا يعزب عن علمه شيء في السماوات ولا في الأرض جل وعز وتقدس.

---

[335] البيت من البسيط، نسبه ابن مالك في شرح الكافية لضريب بن أسد. العيني: 857/2.

قال الدماميني: وأظن أن الوجهين الرفع والنصب مسموعان في قوله: [336]

أيهـــا المـــنكح الثريـــا ســـهيلا عمـــرك الله كيـــف يلتقيـــان

وأما الراء من "عمرك" فمفتوح، لأنه مفعول مطلق.

قوله: وهكذا قعيدك ..إلخ" أي وهكذا يستعمل في الطلبي غير الصريح: "قعيدك" و"قعدك" بكسر القاف وفتحها، أي يأتيان بدلا من التلفظ بفعل القسم مثل "عمرك الله" أيضا إلا أن الاسم الكريم معهما واجب النصب، إما على المفعولية المطلقة على أنهما مصدران كالحس والحسيس ومعناهما المراقبة، أي "أقسم بمراقبتك الله"؛ وإما على البدلية على أنهما وصفان كالخل والخليل، ومعناهما الرقيب والحفيظ وهو الله أي "أقسم برقيبك الذي هو الله"، وعلى هذا فهما منصوبان على إسقاط الخافض، والأصل: "أقسم بكذا" واسم "الله" بدل منهما.

وقد ذكر الجوهري استعمال "قعدك" و"عمرك" في القسم غير الطلبي. قال: "قعدك لا آتيك" و"عمرك الله ما فعلت كذا".

وأَبْـدَلُوا مِـنْ فِعْلِـه المَصْـدرَ فـي صَـرِيحِه أوْ مـا بِمَعْنـاهُ يَفـي

يعني أن العرب تبدل من فعل القسم الصريح مصدره أو ما بمعناه، كما أبدلوه منه في غير صريحه كقعيدك؛ فالأول كقوله: [337]

قســما لأصــطبرا علــى مــا سمتــني مــا لم تســومي هجــرة وصــدودا

وقوله: [338]

أليـــة ليحيقـــا بالمســـيء إذا مـا حوسـب النـاس طـرا سـوء مـا عمـلا

والثاني نحو: "يمين"، و"قضاء"، و"يقين"،و"حق"، قال: [339]

336- البيت من الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة. ديوانه: ص 416.

337- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح ابن مالك للكافية: 854/2.

338- البيت من البسيط، نسبه ابن مالك في شرح الكافية لرجل من طيء إسلامي: 854/2.

339- البيت من الطويل، وقائله زهير بن أبي سلمى . مختار الشعرالجاهلي: 202/1.

يمينـــــا لـــــنعم الســـــيدان وجـــــدتما   علـــى كـــل حـــال مـــن ســـحيل ومـــبرم

وقال: [340]

يمينـــــا لأبغـــــض كـــــل امـــــرئ   يزخـــــرف قـــــولا ولا يفعلـــــه

وحكى ثعلب أنهم ينصبون "قضاء الله" قسما، وعليه فيقال: "قضاء الله لأفعلن"، وقال: [341]

ويقينـــــا لأشـــــربن بمـــــاء   شـــــربوه فعـــــاجلا وتئيـــــهْ

وقال تعالى: ﴿فالحق والحق أقول لأملأن ...﴾ الآية.

وبِســـوَى الْبـــا طالِبـــا لا تَجْـــرُرا   وخافِضـــا بِغَيرِهـــا الفِعـــلَ اضْـــمِرا

قوله: "وبسوى البا طالبا ..إلخ" يعني أن المقسم به حال كونك طالبا ك"بالله هل كان كذا؟ لا يجر بغير الباء، فلا تستعمل فيه الواو ولا غيرها من حروف القسم، فلا يقال: "والله نشدتك هل كان كذا؟"، وإنما كان كذلك لأنها الأصل في هذا الباب، ففضلت بثلاثة أمور: دخولها في القسم خبريا أو طلبيا، وكون الفعل معها مذكورا أو محذوفا، وكون المقسم به ظاهرا أو مضمرا؛ ومن حذفه مع الضمير: "بك يا رب لا نضرب" أي أقسم بك. قاله في الارتشاف

قوله: "وخافضا بغيرها ..إلخ" بوصل الهمزة في: "اضمرا" لضرورة الوزن. أي وإن جر بغير الباء في غير الطلبي حذف الفعل وجوبا، نحو: ﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾، ﴿تالله لقد ءَاثَرَكَ الله علينا ...﴾ الآية ، وقولهم:"لله لا يؤخر الأجل"، وفي كلام بعضهم: "من ربي إنك لأشر"، فلا يجوز ذكر الفعل مع واحد من هذه الحروف؛ وأجازه الكسائي وابن كيسان مع الواو نحو: "حلفت والله لأقومن " و"أقسمت والله لأذهبن"، ولا يحفظه البصريون.

---

[340] البيت من المتقارب، لم ينسبه العيني: 338/4. ولا الفاسي في تكميل المرام، ط ح.

[341] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الكافية: 855/2. قوله: تئية مصدر تأياً بالمكان تلبث عليه، يقال: ليس منزلكم بدار تئية. انظر التاج: أيي.

وإن ورد شيء من ذلك أول على تمام الكلام عند "حلفت"، ثم ابتدئ بالقسم مقدرا تعلق الواو بمحذوف. أما مع الباء فيضمر الفعل في الطلب كثيرا استغناء بالمقسم به مجرورا بالباء، نحو: "بالله لا تخالف"، "بالله وافق"، التقدير: "نشدتك بالله"، وقوله: [342]

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وقد يذكر الفعل معها قليلا في الطلب نحو: "نشدتك بالله وافق"، وكثيرا في غيره كقوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَٰنِهِمْ﴾.

وعِنـدَ حَـذْفِ الحَـرْفِ والفِعْـلِ مَعَـا فنَصْـبُ غَيْـرِ اللهِ حَـتْمٌ فاسْـمَعا

يعني أنه إذا حذف الفعل والحرف الجار معا – والمقسم به غير اسم الجلالة – وجب نصب القسم، قال: [343]

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

وقال تعالى: ﴿فالحق والحق أقول لأملأن﴾، وجملة "والحق أقول" معترضة بين القسم وجوابه وهو "لأملأن"، ونحو: "يمين الله أو عهد الله لأفعلن كذا"، والتقدير عند الفارسي وجماعة: "أحلف يمين الله" أي "بيمين الله"، وعند الزجاجي وجماعة: "ألزم نفسي يمين الله" ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ورد بأن "ألزم" ليس بفعل قسم، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس.

ثم هذا الموضع مما يطرد فيه النصب بعد حذف الجار، فإنه لا يختص بـ"أنّ" و"أنْ" كما هو ظاهر قول الخلاصة في باب التعدي واللزوم: (وفي أن وأن يطرد ..إلخ). نبه على ذلك الصبان هناك؛ فزاد نحو: "دخلت المسجد" و"اعتكفت يوم الجمعة"، ونحو: "جئتك إكراما"، ونحو: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾، و"ليت شعري هل قام زيد؟" مما علق فيه العامل عن الجملة، والتقدير: "فلينظر في جواب أيها أزكى إلخ"، و"ليت شعري بجواب هل

342- تقدم الكلام عليه.

343- البيت من شواهد الكتاب، قيل وضعه النحويون . شرح شواهد الكتاب للأعلم: 492/2.

..إلخ حاصل"، ونحو: "جئت كي تكرمني" على جعل "كي" مصدرية مقدرا قبلها لام التعليل، لا تعليلية مقدرا بعدها "أن".اهـ المراد منه؛ فيستدرك عليه هذا الموضع.

وهذا البيت ساقط من بعض النسخ. ثم صرح الناظم بمفهوم قوله: "فنصب غير الله ..إلخ" فقال:

واللهَ جُـــرّهُ جَـــوازًا إنْ حُـــذِفْ   فِعْـــلٌ وخـــافِضٌ وعَوِّضَـــا أَلِـــفْ

أوْ هـــا أوِ احكُمَـــا بِأنّـــه قُطِـــعْ   هَمْزتُـــه ودُونَهـــا جَـــرٌّ سُـــمِعْ

وصـــالِحًا لِلابْتِـــدا انصِـــبًا ... ...

قوله: "وعوضا" بنون التوكيد الخفيفة، وكذا في قوله: "أو احكما"، وقوله: "انصبا".

قوله: "والله جره جوازا ..إلخ" أي إذا كان المقسم به لفظ الله جاز جره عند حذف الفعل والجار، مع تعويض همزة مفتوحة بعدها ألف من الجار المحذوف نحو: "آلله لأفعلن"، والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، والمراد في الصورة لا معنى الاستفهام. قاله أبو حيان، وقال الرضي: بل هو استفهام حقيقي، وقد يكون إنكارا.

وإن لم تجره فانصبه نحو: [344]

إن علـــــي الله أن تبايعـــا   تؤخـــذ كرهـــا أو تجـــيء طائعـــا

والأصل: "أقسمت بالله إن بيعتك علي". قال الشيخ خالد: وجاز أيضا رفعه عند ابن طاهر وابن بابشاذ نحو: "والله لأفعلن" ومنعه الجزولي، وأيد الشلوبين الجواز بأن هذا الباب كثر فيه حذف الخبر.

قوله: "وعوضا ألف أو ها" أي وعوض من الجار المحذوف "ها" محذوف الألف أو ثابتها، مع وصل همز الله أو قطعها، فهذه أربع صور. نحو: "ها الله"، و"ها ألله"، والمغاربة يقولون في هذا "ها التنبيه".

قوله: "أو احكما بأنه قطع همزته" أي وقد يستغنى في التعويض بقطعها، يقول قائل:

344- الرجز لا يعرف قائله. خزانة الأدب: 373/3.

"والله لأفعلن"، فتقول: "أفأألله لتفعلن؟"، وإن شئت "فأألله" بغير همزة سابقة، وهمزة القطع عوض عن الحرف. قال الرضي: فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف.

قوله: "ودونها جر سمع" أي وسمع جر الاسم الشريف دون عوض، حكى سيبويه: "الله لأفعلن" يريد: "والله"، وحكى غيره: "كلا الله لأفعلن" أي "كلا والله". وهذا من المواضع التي يطرد فيها حذف الجار مع بقاء الجر، وقد عد الناظم بعضها في الطرة عند قول المصنف: (وبعضه يرى مطردا)، فلم يذكره اكتفاء بذكره هنا، كما لم يذكر حذفه بعد "كم"الاستفهامية لأنه ذكره المصنف في بابها.

ولا يشارك في ذلك اسم الجلالة غيره خلافا للكوفيين، وقد حكي أيضا عن بعض البصريين، وممن قاسه في جميع الأسماء المقسم بها الزمخشري. قال الرضي: وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظة "الله" بخصائص ليست لغيرها ..إلخ

وليس الجر بالأعواض الثلاثة خلافا للأخفش وجماعة من المتأخرين، قالوا: إن ذلك شبيه بتعويض الواو في القسم من الباء والتاء من الواو، ولا خلاف أن الجر بالواو والتاء؛ قال ابن مالك: والأصح أن الجر بالمحذوف وإن كان لا يلفظ به، كما أن النصب بعد الواو والفاء و"كي" ولام الجحود بـ"أن" المحذوفة. قال الصبان: والمتجه عندي كون الجر بالعوض.

قوله: "وصالحا للابتدا انصبا " أي وانصب جوازا ما صلح للابتداء، بفعل مقدر بعد حذف الباء، أو على أنه مفعول مطلق من معنى الفعل المقدر أي "حلفت يمين الله".

وصوابه: "ارفعا" لأن النصب تقدم عند قوله: "ونصب غير الله حتم .. إلخ" أي ويجوز أيضا رفعه على الابتداء أو على الخبرية، والجزء الآخر محذوف؛ ولا ينافي ذلك تحتم النصب المتقدم فإنما هو بالنسبة للجر، بدليل قوله بعده: "والله جره ..إلخ".

وروي بالوجهين: [345]

---

[345]- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 42/1.

فقلت يمين الله أبرح قاعدا   ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

والتقدير على الرفع: "يمين الله قسمي"، أو "قسمي يمين الله". والذي في التسهيل: "وإن حذفا معا نصب المقسم به" فظاهر كلامه وجوب النصب. قال أبو حيان: وذكر بعض أصحابنا أنه يجوز فيه وجهان الرفع والنصب. قال ناظر الجيش: والذي يظهر أن الذي قاله المصنف هو الحق، لأن القاعدة أن حرف الجر إذا حذف تعدى الفعل بنفسه إلى الاسم فنصبه. فأما ما ورد مرفوعا فلا يقال فيه إنه كان مجرورا ثم حذفنا الجار ورفعنا، بل يقال: إن الاسم أتي به مرفوعا ابتداء، لأن القسم كما يكون بجملة فعلية يكون بجملة اسمية، فقول المصنف صحيح لا استدراك عليه.

واحترز الناظم بقوله "وصالحا للابتدا" أي ما كان الابتداء به جائزا، مما كان واجبه نحو: "لعمرك" وما كان ممنوعه لتنكيره وإبداله من فعله نحو: يمينا لنعم السيدان ..إلخ

وفي التسهيل والدماميني: (فإن ابتدئ في الجملة الاسمية بمتعين القسم)، نحو: "لعمر الله" و"أيمن الله" ونحوهما مما تقترن به قرينة تعين كونه مقسما به، فإنه يكون ذلك الاسم المتعين للقسم مبتدأ (حذف الخبر معه وجوبا)، نحو: "لعمرك لأفعلن"، وقول من استحلف: "عهد الله لقد كان كذا "؛ (وإلا) يكن الاسم المبتدأ به في الجملة الاسمية متعين القسم (فجوازا) أي فالخبر محذوف جوازا، كقول من لم تتوجه عليه يمين: "علي عهد الله لأفعلن كذا" حكاها سيبويه، خلافا لمن أنكر إظهاره وهو محجوج بحكاية سيبويه: "علي عهد الله لأفعلن"؛ (والمحذوف الخبر) سواء كان من قبيل ما حذف فيه وجوبا أو جوازا (إن عري من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر) بعد إسقاط الباء، فتقول: "يمين الله لأفعلن" بالرفع على أنه مبتدأ، والنصب على أن الأصل: "حلفت بيمين الله" فحذف الجار وعمل فيه الفعل نصبا كما تقدم، وفي شرح الغرة لابن الدهان: فإن قلت: "ليمين الله" رفعته بالابتداء وحذف الخبر كما ذكرنا في "لعمر"، وإن أسقطت اللام نصب بفعل القسم المحذوف، فقلت: "يمين الله لأفعلن".اهـ

قال صاحب المواهب بعد نقله: وانظر تحرير هذه المسألة.

أقول: والذي يظهر في تحريرها – والله تعالى أعلم – أن يقال: إن المقسم به إما أن يكون متعينا للقسم أو لا، وفي كل إما أن يكون مقرونا بلام الابتداء أو لا. فهذه أربعة أقسام والكلام عليها من وجهين، الأول: حكم حذف الخبر فيها، وحاصل ما للمصنف في ذلك هو أن حذفه مع المتعين للقسم واجب نحو: "لعمرك"، ومع غيره جائز كقولك حالفا: "علي عهد الله" فلك أن تجيء به هكذا ولك أن لا تلفظ بـ"علي". والوجه الثاني: حكم المقسم به في تحتم الرفع وعدمه، وحاصل ما ذكره المصنف في ذلك هو تحتم رفعه إن اقترن باللام نحو: "لعمرك"، وجواز النصب إن عري منها وأنشد عليه في الشرح: [346]

فإنـــــك عمــــــر الله إن تســــألنهم بأحســــابنا إذا تجـــــل الكبـــــائر

ينبـــوك أنـــا نفـــرج الهـــم كلـــه بحــــق وأنـــا في الحـــروب مســــاعر

لكن الوجه الأول تقدم للمصنف الكلام عليه في باب الابتداء من التسهيل، وقد تعرض له في الخلاصة بقوله: (وفي نص يمين ذا استقر)؛ قال السلسيلي في شرح التسهيل: فذكره هنا تكرار منه رحمه الله تعالى.اهـ يعني أنه كان الأولى للمصنف أن يقتصر في هذا الباب على الوجه الثاني، وما قاله ظاهر. والله تعالى أعلم

... ... وضُــــــــمْ فــا عَمْــرٍ انْ شِــئتَ إذا لامًــا عَــدِمْ

وجُـــرّ بالبـــا وأضِـــفْهُ ... ...

يعني أن "عمرا " في القسم يجوز ضم عينه إذا خلا من اللام، نحو: "عمرك الله لقد كان كذا"، والقياس جواز الضم أيضا مع اللام، لكن التزمت العرب معها الفتح لأنه أخف.

ويجوز دخول الباء عليه، كقوله: [347]

رقــــي بعمــــــركم لا تهجرينـــــا ومنينـــــا المــــــنى ثم امطلينــــــا

---

[346]- البيتان من الطويل، وقائلهما أبو شهاب المازني. شرح أشعار الهذليين: 695/2.

[347]- البيت من الوافر، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه: 137.

ويلزم الإضافة مطلقا مع اللام ودونها، مجردا من الطلب كان أو متضمنا معناه، إلا أن الطلبي لا يضاف إلا إلى ضمير المخاطب، وغير الطلبي يضاف إلى الظاهر والمضمر، ومعناه عند البصريين: البقاء، وقال بعض الكوفيين: هو ضد الخلو واختاره السهيلي، ورد بأن العمر إنما هو للإنسان، ولا يضاف إلى الله وإنما يوصف بالبقاء، قال: وأيضا فهم لا يحلفون ببقاء الله وقدمه.

... ... وأَضِفْ أيْمُنُ لله وفيه قدْ أُلِفْ

أَيمَن أَيمِن كذا وإيمَن إيمُن أيمُ إيمُ مُ إمٌ مُنُ

وإمَ ثَلِّثْ وافْتَحِ الهَمْزَ وزِدْ هَيمِ وتَثْلِيثُ مُنٍ ومُ يَرِدْ

وربّما إلى الذي أُضِيفا والكافِ والكَعْبةِ لا تَحِيفا

قوله: "وأضف أيمن لله" يعني أن "أيمن" الموصول الهمزة، يضاف إلى الله غالبا.

قوله: "وفيه قد ألف أيمن ..إلخ " يعني أنه ألف فيه في حالة إضافته لله ثمان عشرة لغة وهي: "أيمن" بفتحتين، و"أيمن" بفتح فكسر، و"إيمن" بكسر ففتح، و"إيمن" بكسر فضم، و"أيم" بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون ونقلت عن تميم، و"إيم" بكسرها وضم الميم وحذف النون ونقلت عن سليم، و منها: "إيم" بكسر الهمزة والميم، وقد أغفلها الناظم كالمصنف، فقيل: مبني على الكسر كـ"جير"، وعن الأخفش أنه مجرور بباء مقدر، واعترض بأنه محذوف من "أيمن" ولم يستعمل إلا مبتدأ.

ويقال: "مٌ" و"إمٌ" بالتنوين فيهما وكسر الهمزة في الثانية ونقلت عن أهل اليمامة، و"من" بالتثليث كما سيأتي. قوله: "وإم ثلث" أي ميمها مع كسر الهمزة، "وافتح الهمز" أي مع ضم الميم خاصة، "وزد هيم" أي بفتح الهاء المبدلة من الهمزة والضم، قال أبو حيان: وهي أغرب لغاتها اهـ من الهمع، واقتصر في القاموس أيضا على الضم، والذي في الطرة أنها كجير وأصله للدماميني. قوله: "وتثليث من وم يرد" أي وحكي تثليث الحرفين في "من" مع توافق الحركتين، قال الجوهري: وربما قالوا "من الله" بضم الميم والنون، و"من الله" بفتحهما، و"من الله" بكسرهما.اهـ قال بعض متأخري المغاربة: وينبغي أن يعتقد

في مفتوح النون و المكسورها أنه بني على السكون ثم حرك لالتقاء الساكنين. وحكى الكسائي والأخفش الكسر والضم في "م"، وحكى الهروي فيها الفتح. وإنما كثرت لغات هذه اللفظة لكثرة استعمالها.

قوله في الطرة: "وتثليث حرفي من" يحتمل أن المراد حرفي كلمة "من" كما تقدم، ويحتمل أن المراد تثليث الكلمتين أي "من" و"م" فإنه من جملة إطلاقات الحرف أن يراد به الكلمة، صرح بذلك ابن الطيب في شرح الاقتراح قائلا: إنه قد أوضحه الصفار في شرح كتاب سيبويه كغيره وزاده هو إيضاحا في الكتب النحوية واللغوية.

وليست الميم بدلا من واو، خلافا لبعضهم إلحاقا للميم بالتاء، فجعلهما معا بدلين من واو االقسم، ورد بأن لإبدال التاء من الواو في القسم نظائر في غيره كـ"اتصف" و"تراث"، ولم يبدل الميم من الواو إلا في موضع شاذ وهو "فم"، وفيه مع شذوذه خلاف، على أن كون التاء بدلا من الواو في القسم غير مجمع عليه، فقد قال السهيلي بعدم بدليته؛ وبأنها لو كانت كذلك لوجب فتحها كما في التاء. ولا أصلها "مِن" خلافا للزمخشري في زعمه أنها "من" المستعملة مع "رب" فحذفت نونها، ورد بأن الميم لا تستعمل في الأشهر إلا مع الله، و"مُن" لا تستعمل في الأشهر إلا مع الرب، واحترز بالأشهر من قول بعض العرب: "م ربي"، وقول بعضهم: "من الله"؛ والذي نص عليه سيبويه أنها من "أيم"، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: واعلم أن بعض العرب يقول: "م الله أفعلن" يريد: "أيم الله". وقد نقله المصنف متعقبا قول الزمخشري: "ومن الناس من يزعم أنها من أيمن" قال: قلت: لم يعرف من الذي زعم ذلك؟ وهو سيبويه رحمه الله تعالى، وفي عدم معرفة الزمخشري بأن صاحب هذا القول سيبويه دليل على أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يعرف بتصفح وانتقاء لا بتدبر واستقصاء.اهـ المراد منه قال ناظر الجيش: وليس هذا من طريقة المصنف فإنه بحمد الله مكفوف اللسان عمن هو دون الزمخشري في الرتبة فكيف بمن هو عالي الرتبة؟ ولكن كما قيل: الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو.

قال: والعجب أن ما قاله في حق الزمخشري قاله الشيخ أثير الدين ـ يعني أبا حيان ـ في حق المصنف إما بهذا اللفظ أو ما يقرب منه، وهذا يحقق قول القائل: "كما تدين تدان". وقد أجاب أبو حيان عن قول الزمخشري "ومن الناس من يزعم ..إلخ" بأن ذلك لا يدل على الجهل بالقائل؛ قال: بل الظاهر أنه لما كان عنده هذا القول ضعيفا تأدب مع سيبويه فقال: "ومن الناس " ولم يصرح باسمه إعظاما له لما خالفه.اهـ

وليس "أيمن" المذكور جمع يمين خلافا للكوفيين، وحجة الكوفيين أن همزة الوصل لا تأتي في الاسم مفتوحة، وأن "أفعُل" لا يأتي مفردا، واحتج غيرهم بوصل همزته، وكسرها، وجواز فتح ميمه، ولو كان جمع يمين ما كان شيء من ذلك؛ وأجاب الكوفيون عن وصلها بكثرة الاستعمال، وبأن الأخفش حكى قطعها اهـ دماميني

ومن الدليل على أن همزته للوصل سقوطها بعد متحرك، قال: [348]

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق لايمن الله ما ندري

وقال بعض المغاربة: ولا خلاف في أن المكسورة الهمزة همزتها للوصل، واختلف في مفتوحتها.

وأطبقوا إلا الرماني على اسميته، وقال هو: إنه حرف جر، والجمهور على وجوب رفعه، وجوز ابن درستويه جره بواو القسم. ورده ابن عصفور بأنه لم يرد به سماع.

قوله: " وربما إلى الذي أضيفا ..إلخ" يعني أن "أيم" منقوصا ربما أضيف إلى "الذي"، وفي الخبر أنه عليه الصلاة والسلام قال: "وأيم الذي نفسي بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانا أجمعون"[349] ولا يضاف منقوصا لغير الله إلا في "الذي". قاله في شرح الكافية؛ وربما أضيف أيضا إلى كاف الخطاب، كقول عروة ابن الزبير:" أيمنك لئن ابتليت لقد عافيت ولئن أخذت لقد أبقيت"؛ وربما أضيف كذلك إلى الكعبة نحو: "أيمن الكعبة لأفعلن".

348- البيت من الطويل، وقائله نصيب بن رباح البدوي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 299/2. وروايته في أمالي القالي: ص 454... وفريق قال ويلك... ولا شاهد فيها.

349- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأيمان رقم: 2819

وقد يضاف إلى غير ذلك، وأنشد الكسائي: [350]

... ... لايمن أبيهم لبيس العذرة اعتذروا

فأضافه إلى الأب وسكن نونه، وحكى المفضل تسكينها إن لم تلق ساكنا، وكسرها إن لقيته نحو: "لايمن الله"؛ وعلى هذا هي مبنية، ومقتضي بنائها شبهها الحرف في لزوم حالة واحدة وهي الابتدائية، ولذا فتحوا الهمزة.

ويُبْتَدا بالنَّذْرِ إيلاءً وقَرْ عَلَيّ أوْ لَكَ عَنِ اللهِ خَبَرْ

قوله: "ويبتدا بالنذر إيلاء" أي حال كونه "إيلاء" أي مقسما به، يعني أنه قد تقدم بين يدي الكلام المقصود بذاته جملة النذر قسما، فيجاب بما يجاب به القسم، وهذا هو المراد بالابتداء ولا يراد به هنا صاحب الخبر، لأن النذر هو مجموع الجملة، والمبتدأ جزؤها لا كلها؛ كقوله: [351]

علي إلى البيت المحرم حجة أوفي بها نذري ولم أنتعل نعلا

لقد منحت ليلى المودة غيرنا وإن لها منا المودة والوصلا

ووجه ذلك أنهم نزلوا "علي حجة" منزلة "علي يمين"، من جهة أن النذر يدل على التوكيد و التثبيت فيتلقى بما يتلقى القسم به لشبهه به، لا أنه قسم. قاله الدماميني

قوله: "وقر علي أو لك .. إلخ" يعني أنه قد يخبر عن الله مقسما به بـ"لك" أو "علي"، وتتلقى تلك الجملة بما تتلقى به جملة القسم، كقوله: [352]

نهى الشيب قلبي عن صبا وصبابة ألا فعَلي الله أوجد صابيا

أي "لا أوجد صابيا".

---

[350]- من البسيط وهو بلا نسبة ولا تتمة في همع الهوامع 40/2 ، والدرر 4/ 216

[351]- البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 71/3. وشرح الكافية: 855/2 – 856.

[352]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 71/3. والكافية 856/2

وقوله: [353]

لــــك الله لا ألفـــى لعهـــدك ناســـيا فـــلا تـــك إلا مثـــل مـــا أنـــا كـــائن

ووجه الكلام أن "علي الله" معناه علي عهد الله ويمينه؛ وكذلك "لك الله" معناه "لك مني عهد الله"، إذ لا يمكن حمله على ظاهره.

فصل في جواب القسم

مـــا أقْسَـــمُوا عَلَيْـــهِ بـــالجوابِ دَعَـــوا وصَـــدَّرُوهُ فـــي الإيجـــابِ

بـــإنّ والـــلامِ وفـــي النفْـــيِ بِـــإِنْ مـــا لا وذاك الـــلامُ غالِبًـــا قُـــرِنْ

مـــعْ مـــا مَضَـــى مُنصَـــرِفًا بِقَـــدْ بِمـــا كرُبّـــــما ورُبّـــــما ورُبّـــــما

تَـــلا المُـــضارِعُ لَقـــدْ ولَبِمـــا ورُبّمـــا يُـــرَى الجَـــوابُ قَسَـــما

قوله: "ما أقسموا عليه ..إلخ" أي سموا المقسم عليه المؤكد بجملة القسم جوابا. ولا يكون إلا جملة فلا يكون مفردا مشتملا على المسند والمسند إليه خلافا للكسائي، ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿يحلفون بالله لكم ليرضوكم﴾.اهـ من شرح الشيخ خالد

قوله: "وصدروه في الإيجاب ..إلخ" أي ويصدر جواب القسم غير الطلبي في الإيجاب أي الإثبات، بـ"إن" مشددة نحو: ﴿يس **وَٱلْقُرْءَانِ** الحكيم إنك لمن المرسلين﴾، أو مخففة نحو:﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ﴾، أو اللام المفتوحة نحو: ﴿ثم لنحن أعلم﴾ ونحو:﴿فوربك لنسألنهم أجمعين﴾.

وقد أجاز بعض قدماء النحويين أن يتلقى القسم بـ"بل" نحو:﴿ص **وَٱلْقُرْءَانِ** ذي الذكر بل الذين كفروا ...﴾ الآية ، قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه باطل لاحتمال أن يكون جواب القسم في الآية: ﴿كم أهلكنا﴾، واعترض بين القسم وجوابه بـ"بل" وما دخلت عليه، والتقدير: "والقرآن ذي الذكر لكم أهلكنا"، وحذفت اللام من الجواب كما حذفت منه في قوله تعالى: ﴿والسماء ذات البروج واليوم الموعود وشاهد ومشهود قتل **أَصْحَٰبُ** الأخدود﴾.

---

[353]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 71/3.

وأجاز الأخفش أن يتلقى بلام "كي" كقوله: [354]

إذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعا

وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿يحلفون بالله لكم ليرضوكم﴾ لكن رد عليه الفارسي بأن القسم في الآية ليس بمراد، وإنما المراد الإخبار عنهم بأنهم يحلفون أنهم ما فعلوا ذلك ليرضوا بحلفهم المؤمنين، وأما البيت فالظاهر في تخريجه أن الجواب محذوف لدلالة الحال عليه، وتقديره: "لتشربن لتغني عني".

وزعم ابن عصفور أن "أنْ" من الحروف التي تربط القسم بالمقسم عليه، إن كانت الجملة الواقعة جوابا "لو" وما دخلت عليه، نحو: [355]

أما والله أن لو كنت حرا ... ...

ورد ذلك أبو الحسن ابن الضائع – بالضاد المعجمة والعين المهملة – كما سيأتي إن شاء الله تعالى في إعراب الفعل. قال أبو حيان: والذي أذهب إليه أنها مخففة من الثقيلة. انظر الارتشاف

قوله: "وفي النفي بإن ..إلخ" أي وصدروه في النفي بـ"إن" النافية، نحو قوله تعالى: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾، أو "ما" النافية نحو: ﴿والضحى * والليل إذا سجى * ما ودعك ربك ...﴾ الآية ، وقوله: [356]

لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

أو "لا" نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيۡمَٰنِهِمۡ لا يبعث الله من يموت﴾، وقوله: [357]

ردوا فوالله لا ذدناكم أبدا ما دام في مائنا ورد لوراد

354- البيت من الطويل، وهو من قصيدة لحريث بن عتاب الطائي. خزانة الأدب 580/4 وشرح شواهد المغني للبغدادي: 277/4. وشرح شواهد المغني للسيوطي: 559/2. الشاهد في قوله: «لتغني» حيث قرن جواب القسم بلام كي.

355- تمامه: (وما بالحر أنت ولا العتيق) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 134/2.

356- تقدم الكلام عليه.

357- تقدم الكلام عليه.

وبـ"لم" و"لن" قليلا، حكى الأصمعي أنه قال لأعرابي: ألك بنون؟ قال: "نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة"، وعليه فهو غير مقصور على الضرورة، لكن يحتمل أن يكون هذا الكلام قصد به الإخبار عن حال البنين، ولا تسلط للقسم عليه البتة، فجواب القسم محذوف يدل عليه سؤال السائل: "ألك بنون؟" فقال: نعم وخالقهم لبنون لي، ثم استأنف مدحهم وأخبر أنهم لم تقم عن مثلهم منجبة. قاله أبو حيان، قال الدماميني: وهو احتمال ظاهر.اهـ **أقول**: بل الظاهر ضعفه كما لناظر الجيش، قال: وبيان ذلك أن الناطق بهذا الكلام قصد شيئين: الإخبار بأن له بنين ثم الإخبار بمدحهم، وأجل الأمرين عنده الثاني؛ والأمر الجليل هو الذي يقصد توكيده، وأما أن يقسم على أن له بنين فلا فائدة في ذلك، بل الذي يمكن أن ينازع فيه هو قوله: "لم تقم عن مثلهم منجبة".اهـ من شرحه باختصار نعم قد يقال: إن المقام إنما يقتضي تأكيد وجود الأبناء بدليل السؤال عنه، أما نجابتهم فلا يقتضي المقام تأكيدها لخلو ذهن السامع منها، ولعل هذا ما لحظه الدماميني فاستظهر هذا الاحتمال. والله تعالى أعلم.

وكقوله: [358]

والله لن يصلوا إليك بجمعهم   حتى أوسد في التراب دفينا

وقال أبو حيان: لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جني، أنه زعم أنه يتلقى بهما في الضرورة، وهو غلط من ابن جني. قال في الهمع: فظاهره أنه لا يجوز عنده لا في الضرورة ولا غيرها، فنشأ من ذلك قول مفصل يعني تخصيص الجواز بالضرورة. ثم حكى رابعا نقله أبو حيان وهو الجواز في "لم" دون "لن".

قال ابن يعيش: وإنما وجب لهذه الحروف أن تقع جوابا للقسم لأنها يستأنف بها الكلام؛ ولذلك لم تقع الفاء جوابا للقسم لأنه لا يستأنف بها الكلام.اهـ

تتمة: وصدروا جواب القسم في الشرط الامتناعي بـ"لو" أو"لولا" كقوله: [359]

فتالله لو كنا الشهود وغبتم   إذا لملأنا جوف خبرائهم دما

---

[358]- البيت من الكامل، وقائله أبو طالب. شرح شواهد المغني للبغدادي: 158/5.

[359]- البيت من الطويل، وقائله سويد بن كراع. شرح المصنف للتسهيل: 72/3. والخبراء: الأرض تنبت الخبر – بفتح وسكون – وهو السدر.

وقوله: [360]

والله لـــــولا الله مــــا اهتـــــدينا ولا تصـــــــدقنا ولا صـــــــلينا

وظاهر كلام المصنف في التسهيل هنا أن "لو" و"لولا" وما دخلتا عليه جواب القسم، وكلامُه في الجوازم على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب "لو" أو"لولا"، وكلام المغاربة على أن الجواب للقسم لا لـ"لو" ولا لـ"لولا"، ويلزم مضيه لإغنائه عن جوابهما.

قول الناظم: "وذاك اللام غالبا قرن..إلخ" أي اللام المصدر به جواب القسم، يعني أن الماضي المتصرف المثبت المجاب به القسم دون استطالة، لا يخلو غالبا من اللام مقرونة بـ"قد"، لتقربه من الحال لأن القسم إنشائي، نحو: ﴿تالله لقد ءَاثَرَكَ الله علينا﴾؛ بخلاف المضارع نحو: ﴿وتالله لأكيدن أَصْنَمَكُم ...﴾ الآية، وليس المراد بالاستطالة أن يكون بين القسم وجوابه تراخ، بل المراد أن لا تكون استطالة في الكلام.

أومقرونة بـ"بما" التي بمعنى "ربما" المراد بها التقليل،كقوله: [361]

ولـــــئن بـــــان أهلــــه لبمــــا كــــان يؤهــــل

وقوله: [362]

ولــــئن فلـــت هـــذيل شـــباه لبمــــا كــــان هـــذيلا يفـــل

أوبـ "ربما" كقوله: [363]

لـــئن نزحـــت دار لليلـــى لربمـــا غنينـــا بخـــير والـــديار جميـــع

---

[360]- الرجز لعامر بن الأكوع أو لعبد الله بن رواحة رضي الله عنهما . شرح شواهد المغني للسيوطي 286/1 وللبغدادي 251/2 والدرر236/4

[361]- البيت من مجزوء الخفيف، وقائله عمر بن أبي ربيعة. خزانة الأدب: 223/4.

[362]- البيت من المديد، وهو من قصيدة للشنفرى يرثي بها خاله تأبط شرا، وقيل هي لخلف الأحمر. شرح الحماسة للأعلم: 538/1.

[363]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 223/4.

ومن غير الغالب مجيء اللام وحدها مع المتصرف، نحو: ﴿لظلوا من بعده يكفرون﴾ أي "ليظلُّنّ" لأن الماضي هنا مستقبل، ومن كلام امرأة من غفار: "والله لنزل رسول الله ﷺ" [364]، وحكى سيبويه: "والله لكذب".

وإن لم يك الماضي متصرفا فلا يقرن اللام بما ذكر، كقوله: [365]

لعمري لنعم الفتى مالك إذا الحرب أصلت لظاها رجالا

وقوله: [366]

لعمري لنعم الحي جر عليهم بما لا يواتيهم حصين ابن ضمضم

وكذا إذا كان الماضي بعيدا من الحال، كقوله: [367]

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال

قاله ابن عصفور.

قوله:"وربما تلا المضارع ..إلخ" أي وقد يلي المضارع لفظا الماضي معنى "لقد"، كقوله: [368]

لئن أمست ربوعهم يبابا لقد تدعو الوفود بها وفودا

و"لبما"، كقوله: [369]

ولئن تغير ما عهدت وأصبحت صدفت فلا بذل ولا ميسور

لبما تساعف في اللقاء وليها فرح بقرب لقائها مسرور

364- أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة رقم: 313، وأحمد 380/6- من حديث أمية بنت أبي الصلت عن امرأة من بني غفار رضي الله عنهما.

365- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 80/3.

366- البيت من الطويل، وقائله زهير بن أبي سلمى. مختار الشعر الجاهلي: 204/1.

367- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس ، مختار الشعر الجاهلي 42/1

368- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 223/4.

369- البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب: 223/4.

واجتمعا في قوله: [370]

ولـــئن صـــرت لا تحـــير جوابـــا   لبمـــا قـــد تـــرى وأنـــت خطيـــب

قوله: "وربما يرى الجواب قسما" أي قد يكون الجواب قسما محكيا به الإنشاء، مثل قوله تعالى: ﴿وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى﴾ أي "والله ليحلفن"، والقسم المحذوف جوابه "ليحلفن"، وهذا الجواب في نفسه جوابه "إن أردنا"، ومنع بعض المغاربة ذلك لأن جملة القسم إنشائية، وجملة الجواب خبرية فأنى يجتمعان في جملة؛ والمجيزون يقولون: إن جملة "ليحلفن" خبرية قصد بها حكاية الإنشاء، وحكاية القسم تتنزل منزلة إنشائه في الاحتياج لجواب، نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَٰنِهِمْ لا يبعث الله من يموت﴾.اهـ دماميني

قال ناظر الجيش: ويقع في النفس شيء، وهو أن يقال: ﴿إن أردنا إلا الحسنى﴾معمول لقول محذوف، التقدير: وليحلفن قائلين: "والله إن أردنا إلا الحسنى"، أو ليحلفن ويقولون: "والله إن أردنا إلا الحسنى". قال: وبعد فلم يتحقق لي هذا البحث

واسْـــتَغْنِ بـــاللامِ إذا تَقَـــدَّمَتْ   مَعْمُـــولَ مـــاضٍ ذِي تَصَـــرُّفٍ ثَبَـــتْ

أي يجب الاستغناء باللام الداخلة على معمول متقدم على ماض متصرف مثبت، عن "قد" وأختيها "بما" و"ربما"، كقوله: [371]

لعمـــري لقـــدما عضـــني الجـــوع عضـــة   فآليـــت أن لا أمنـــع الـــدهر جائعـــا

فقوله: "لقدما" معمول "عضني" الذي هو جواب القسم، كما استغني بالجواب المصدر بالمضارع عن نون التوكيد باللام الداخلة على معمول المضارع، نحو: ﴿لإلى الله تحشرون﴾؛ وشذ عدم الاستغناء في قوله: [372]

ولبعـــده لا أخلـــدن ومـــا لـــه   بـــدل إذا انقطـــع الإخـــاء فودعـــا

370- تقدم الكلام عليه

371- البيت من الطويل، وهو لأم حاتم. خزانة الأدب: 223/4.

372- البيت من الكامل، وقائله عامر بن قدامة. خزانة الأدب: 223/4.

وفي البيت شذوذ آخر، وهو دخولها على جواب منفي.

وقد ناقش أبو حيان المصنف في الاستشهاد بالبيت المتقدم . أعني "لعمري لقدما ..إلخ" . قائلا: وليس هذا باستغناء بل هذه اللام هي الداخلة على الماضي فصل بينهما بمعموله.اهـ قال ناظر الجيش: وهي مناقشة لفظية.

وباسْتِطالَةٍ جَوازًا قَدْ حُذِفْ كاللامِ قَلَّ دُونَهَا أنْ تَنْحَذِفْ

قوله: "وباستطالة جوازا ..إلخ" يعني أنه إذا طال ما بين القسم وجوابه بالمقسم به، حذف الحرف المصدر به في الإثبات من الجواب؛ لطول الكلام أي استطالة طويلة أو قصيرة أو متوسطة، كقول بعض العرب: "أقسم بمن بعث النبيئين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم أجمعين" أي لهو سيدهم، وكقول ابن مسعود: "والذي لا إله غيره هذا المقام الذي أنزلت فيه سورة البقرة" أي لهذا، وكقوله: [373]

ورب السماوات العلى وبروجها والارض وما فيها المقدر كائن

أي للمقدر كائن. قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا الاستغناء عن اللام أو عن "إن" في الجملة الاسمية، فينبغي أن يحمل على الندور بحيث لا يقاس عليه.

قوله: "قل دونها أن تنحذف" أي قل حذف اللام و"إن" مشددة أو مخففة دون استطالة، كقول أبي بكر رضي الله عنه: "والله أنا كنت أظلم منه" أي لكنت أظلم منه.

وأنْ يُصدَّر بِإلاّ في الطَّلَبْ أوْ بِأداتِهِ ولَمّا قَدْ وَجَبْ

قوله: "أن يصدر" مبتدأ، وخبره "وجب"؛ أي قد وجب أن يصدر جواب القسم الطلبي بـ"إلا"، كقوله: [374]

بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع

---

[373]- البيت من الطويل، أنشده في المغني ولم يعلق عليه السيوطي في شرح شواهده: 919/2. ولم يعرف البغدادي في شرح شواهد المغني قائله ولا تتمته: 246/7.

[374]- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 74/3. وناظر الجيش: 3099/5.

و"إلا" هذه استثنائية نحو: "أسالك بالله إلا قلت" والاستثناء مفرغ، والمعنى: "ما أسألك إلا قولك"؛ فالمثبت لفظا منفي معنى ليتأتى التفريغ، والفعل مؤول بالمصدر لتتأتى المفعولية.

أو بأداة الطلب، فعلا كقوله: [375]

بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة   أبى غير ما يرضيك في السر والجهر

أو اسما كقوله: [376]

أيها المنكح الثريا سهيلا   عمرك الله كيف يلتقيان

أو حرفا كقوله: [377]

بربك هل للصب عندك رأفة   فيرجو بعيد الياس عيشا مجددا

وقوله: [378]

بعيشك هل ضممت إليك ليلى   قبيل الصبح أو قبلت فاها

وقوله: [379]

قعيدك أن لا تسمعيني ملامة   ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

قال في الارتشاف: ويجيء بعد "قعدك" و"قعيدك" الاستفهام و"أن".اهـ قال: والذي يكون بعد "نشدتك الله" أحد ستة أشياء: استفهام، وأمر، ونهي، وأن، وإلا، ولما بمعنى "إلا".

أو بـ"لما" بمعنى "إلا" كقوله: [380]

375- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للبغدادي: 225/7.
376- تقدم الكلام عليه.
377- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 73/3.
378- البيت من الوافر، وقائله قيس المجنون. شرح شواهد المغني للسيوطي: 913/2.
379- البيت من الطويل، وهو من مرثية متمم بن نويرة لأخيه مالك. الكامل للمبرد: 267/3.
380- تقدم الكلام عليه.

قالـــت لـــه بـــالله يـــا ذا الـــبردين   لمـــا غنثـــت نفســـا أو نفســـين

وتأويل هذا كتأويل: "أسألك بالله إلا قلت" كما تقدم، والمصدر المنسبك من "أن" وصلتها مبتدأ.

وفي بعض النسخ بدل الشطر الأخير: (لما وفعله وحرفه وجب).

أنْ تَـدْخُلَ الـلامُ عَلَـى مـا النافِيَـهْ   أَجِـزْ وكُـنْ فـي الاِخْتِيـارِ نافِيَـهْ

المصدر المنسبك من "أن تدخل" في البيت مفعول مقدم لقوله: "أجز"؛ أي أجز أن تدخل اللام على "ما" النافية اضطرارا، كقوله: [381]

لعمـرك يـا سـلمى لمـا كنـت راجيـا   حيـاة ولكـن العوائـد تخـرق

وقوله: [382]

أمـا والـذي لـو شـاء لم يخلـق النـوى   لـئن غبـت عـن عيـني لمـا غبـت عـن قلـبي

ولا تدخل عليها في الاختيار، قال ابن السراج: لا يجوز "والله لما قام زيد" لأن اللام تحقيق و"ما" نفي فلا يجتمعان.

ونافِيًـا مُـضارِعًا مُجَـرَّدا   إحْـذِفْ قِياسًـا   ...   .

قوله: "نافيا" مفعول "احذف"، وقوله" مضارعا" مفعول "نافيا". أي يكثر حذف نافي المضارع المجرد من نون التوكيد المجاب به القسم، ويكثر ذلك مع ذكر المقسم به، نحو: ﴿تالله **تَفْتَؤُا** تذكر يوسف﴾ أي لا تزال تذكر، وكقول الشاعر: [383]

آليـت حـب العـراق الـدهر أطعمـه   والحـب يأكلـه في القريـة السـوس

أي لا أطعمه؛ وقضية كلامه أن النافي يحذف مطلقا، والسماع ورد مع "لا".

381- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 74/3. وناظر الجيش: 3099/5.

382- البيت من الطويل، وقائله العباس بن الأحنف. شرح شواهد المغني للبغدادي: 112/5.

383- البيت من البسيط، وقائله المتلمس. خزانة الأدب: 75/3.

قال ابن الخباز: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف "لا"، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف "ما" لأن التصرف في "لا" أكثر من التصرف في "ما". نقله في المغني

ويقل مع حذف القسم كقوله: [384]

وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل

قدره المصنف "والله لا تلاقونه"، قال: ولا يحذف عند حذف القسم إلا إذا تعين معنى النفي كالبيت، وبعضهم لم يحمل البيت على القسم، وقال إن حذف "لا" فيه ضرورة، كقوله: [385]

تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه

وعلى ذلك درج ابن هشام في المغني قال: وسمع - أي حذف "لا" - بدون القسم وأنشد البيت: (وقولي إذا ما أطلقوا ..إلخ)

وخرج بالمجرد المقرون بنون التوكيد، فلا تحذف "لا" معه لأن حذفها يوقع في الإلباس بالإيجاب، كقوله: [386]

تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا

وذلك لأن الأكثر عند ذكر النافي في المضارع أن لا يؤكد بالنون، نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَـٰنِهِمْ لا يبعث الله من يموت﴾، قال في الخلاصة: (وقل بعد ما ولم وبعد لا)، فإذا حذف نافيه حمل على الكثير الذي هو الإثبات. ثم إن المصنف ذكر في الشرح هنا أنه يشترط في توكيد المنفي كونه منفيا بـ"لا"، قال: لشبهه بفعل النهي.

384- البيت من الطويل، وقائله النمر بن تولب. خزانة الأدب: 233/4. شرح شواهد المغني للبغدادي: 377/7.

385- البيت من مجزوء الكامل، وبعده:

والمرء قد يرجو الرجاء مؤملا والموت دونه

وهما للخليفة بن براز. خزانة الأدب: 4/ 47 -48.

386- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 76/3.

قوله في الطرة: "مع ثبوت القسم" أي ذكره، فالمراد بالثبوت هنا مقابل الحذف لا مقابل النفي.

... ... وكَثِيرًا وُجِدا

وُجُودُ لا زائِدَةً قَبْلَ القَسَمْ كمِثْلِ لا أُقْسِمُ لا أَفْعَلُ ذَمْ

يعني أنه كثيرا ما تأتي "لا" زائدة قبل القسم، كقوله تعالى: ﴿لا أقسم **بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ**﴾، ﴿لا أقسم بهذا البلد﴾، وكمثال الناظم، وقوله: [387]

فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفر

وقيل: "لا" نافية لقول الكفار المخالفين لما أقسم عليه، فحذف المنفي وبقي النفي. قاله في شرح الكافية.

قال في المواهب: وأما كمثل "لا أقسم لا أفعل ذم" في مثال الناظم فـ"لا نافية" كما قالوا لا زائدة، قال في شرح الكافية: قد يقصد المقسم توكيد نفي المحلوف عليه، فيوقع القسم بين نافيين، كقوله: [388]

أخلاي لا تنسوا مواثيق بيننا فإني لا والله ما زلت ذاكرا

وقد يستغنى بالنافي المتقدم على القسم عن النافي المباشر، كقوله: [389]

فلا والله نادى الحي ضيفي هدوا بالمساءة والعلاط

أراد: ما نادى. فكذا قدر النافي "ما"، وقد جعل ابن هشام والمرادي المقدر "لا"، وأيد الدماميني الأول قائلا: إن الفعل في هذا البيت ماض لفظا ومعنى، فلا ينبغي أن يكون المقدر "لا" فإنها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى إلا مكررة، ولا تكرير في البيت.

387- البيت من المتقارب، وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي: 107/1.

388- البيت من الطويل، نسبه ابن مالك في شرح الكافية لبعض الطائيين: 851/2.

389- البيت من الوافر، وقائله المتنخل، واسمه مالك بن عويمر الهذلي. شرح أشعار الهذليين: 1269/3. العلاط: يقال علطه بشر ترك عليه مثل علاط البعير.

وحَـذْفُ حَـرْفٍ مُنتَـفٍ بِـهِ المُـضي   إنْ لـمْ يَكُـنْ لَـبْسٌ بِـهِ قـدِ ارْتُـضِي

أي قد يحذف الحرف النافي للماضي المجاب به القسم جوازا، إن لم يكن به لبس بالإثبات، بواسطة قرينة قامت على إرادة النفي، نحو: "والله أكلت ولا شربت" أي "لا أكلت"، والقرينة هنا لفظية وهي العطف بالواو مقرونة بـ"لا"، وسيقول الناظم: (واعطف بها مع لا إذا ما نفيا .. إلخ)

وكقوله: [390]

وإن شـئت آليـت بـين المقـا   م والـركن والحجـر الأسـود

نسـيتك مـا دام عقلـي معـي   أمـد بـه أمـد السـرمد

أي لا نسيتك، فحذف "لا" لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال: "لقد نسيتك"، والقرينة هنا معلومة من سياق الكلام، وإنما سهل الحذف في هذا لأن "نسيتك" مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل، فسهل حذف النافي معه كما سهل مع المضارع؛ وبعضهم يجعله ضرورة . ويكثر ذلك لتقدم نفي على القسم، كقوله: [391]

فـلا والله نـادى الحـي ضـيفي   ...   .

أي "لا نادى"، أو "ما نادى" على الخلاف السابق.

وليست "لا" المتقدمة في البيت نافية للجواب خلافا للكوفيين، ويرد قولهم أنه يلزم منه تقدم نافي جملة على أخرى وهو ممنوع، والتصريح بـ"لا" مؤخرة في ﴿فلا وربك لا يومنون﴾، و مجيئها و الجواب مثبت وهو كثير نحو: ﴿فلا أقسم بِمَوَٰقِعِ النجوم ...﴾ الآية.

واسْـمِيَّةٌ نـافٍ لَهـا أنْ يَنحَـذِفْ   بِحَيـثُ لا لَـبْسَ بـه عَـنْهُمْ عُـرِفْ

قوله: "واسمية" مبتدأ أول، وقوله: "ناف لها" مبتدأ ثان، وقوله: "أن ينحذف" مبتدأ

390- البيتان من المتقارب، محذوف، وقائلهما أمية بن أبي عائذ. خزانة الأدب: 231/4.

391- تقدم الكلام عليه.

ثالث، وخبره جملة "عنهم عرف"، وهذا وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

أي وانحذاف ناف للجملة الاسمية بحيث لا لبس به عرف عنهم؛ ويحتمل أن يجعل قوله: "أن ينحذف" بدل اشتمال من قوله "ناف لها"، ووقع الإسناد في قوله: "عرف" إلى البدل كما هو الغالب.

يعني أنه يحذف نافي الجملة الاسمية الواقعة جواب قسم عند أمن اللبس بالإثبات، واستشهد المصنف لذلك بقوله: [392]

فوالله ما نلتم وما نيل منكم ... بمعتدل وفق ولا متقارب

قال: أراد "ما ما نلتم" فحذف النافية وأبقى الموصولة أي "ما الذي نلتم"، ويسهل ذلك وجود الباء في الخبر والعطف بالواو مقرونة بـ"لا"، قال الدماميني: وإنما لم تقدر "لا" ليلا يجب التكرار، وقد يتخيل أن "لا" قد كررت حيث قال: "ولا متقارب" وليس كذلك، لأن هذا قسيم "بمعتدل" لا قسيم للمبتدإ الذي قدر أن "لا" داخلة عليه. اهـ وقيل: لا حذف في البيت و"ما" الأولى فيه نافية، والثانية فيه موصولة، والباء زائدة قبل المفعول، أي "ما نلتم معتدلا مع الذي نيل منكم"؛ ويجوز على مذهب الكوفيين كون الباقية النافية، ويمتنع على مذهب البصريين؛ ومنع المغاربة الحذف، وانظر هل يصح على القول بجواز إطلاق المشترك على معنييه أن تكون لهما ولا حذف؟ وقد يقال: لا يتأتى هذا هنا لأن الموصولية مطلوبة للنافية من جهة كونها أحد طرفي إسناد منفي بها، ولا يقوم لفظ واحد مقام طالب ومطلوب. والله تعالى أعلم

وقد أطلق الرضي منع الحذف للنافي في الاسمية قال: لأن الاسمية أقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية، والحذف لأجل التخفيف؛ وقال في المضارع إنه أكثر استعمالا في القسم من الماضي، مع أن لفظ المضارع أثقل.اهـ

واعلم أنه قصر أبو حيان في الارتشاف على المصنف، القولَ بجواز حذف النافي

392- البيت من الطويل، وهو من شعر لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه. شرح شواهد المغني للبغدادي: 346/7.

من الاسمية والماضي حيث لا لبس. قال: واستدل بما لا دليل فيه.

وقَرَنُــوا بــاللامِ شَــرْطًا سُــبِقا بِقَسَــمٍ ونــادِرًا قــدْ حُقِّقــا
حَــذْفٌ لَهــا وقَسَــمٌ مَحْــذُوفُ وزَيْــدُها عَــنْ بَعْضِــهِمْ مَعْــرُوفُ

قوله: "وقرنوا باللام شرطا ..إلخ" يعني أن أداة الشرط "إن" أو غيرها المسبوقة بقسم ملفوظ به، نحو: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَـٰنِهِمْ لئن أمرتهم ليخرجن﴾، أو مقدر نحو: ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم﴾، تقرن باللام كما رأيت، وتسمى المؤذنة بالقسم لأنها آذنت بالقسم، والموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم الذي قبلها أي مهدته، وصار جواب الشرط جوابا للقسم، قال في الخلاصة: (واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ..إلخ)، إلا أن ذلك مع "إن" كثير، ومن وقوعه مع غيرها قوله:[393]

لمــتى صــلحت ليقضــيا لــك صــالح ولتجــزين إذا جزيــت جمــيلا

قال السلسيلي: التوطئة في كلام الناس ظاهرها أنها تكون لشيء تريد أن يأتي، واستعمال النحاة لها الذي يظهر منه أن يذكر قسم قبلها، فسألت شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين السبكي رحمه الله عن ذلك، فكتب لي بخطه: الذي في كلامهم: "موطئة لجواب القسم" وهو بعدها، فقولهم: "موطئة للقسم" على سبيل المجاز لأنها موطئة لجوابه. والله أعلم.

قول الناظم: "ونادرا قد حققا ..إلخ" أي لا تحذف هذه اللام من الجواب – والحال أن القسم محذوف – إلا قليلا، نحو قوله تعالى:﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾، وقول بعضهم:إنه ليس هنا قسم مقدر، وإن الجملة الاسمية في هذه الآية جواب الشرط

393- البيت من الكامل، أنشده ابن هشام في المغني: ص 310 على دخول لام التوطئة على غير إن في قوله: «لمتى» ولم يعلق عليه السيوطي: 607/2. ولم يقف البغدادي على قائله: 346/4.

على حد قوله: [394]

مـــن يفعـــل الحســـنات الله يشـــكرها ... ...

مردود لأن ذلك خاص بالشعر، ولقوله تعالى: ﴿وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن ...﴾ الآية، وقوله تعالى:﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ...﴾ الآية فهذا لا يكون إلا جوابا لقسم.

قال سيبويه: لا بد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة؛ والمغاربة يقولون: أنت فيها بالخيار، وقال ابن عصفور: إن الجواب إذا كان منفيا لا تحذف اللام لعدم ما يدل على القسم، قال تعالى: ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون ...﴾ الآية. قال أبو حيان: فينبغي تقييد كلام المصنف بذلك. قال ناظر الجيش: ولا شك أن المصنف لا يلزمه التقييد المذكور، لأن الشيء إذا لم يدل عليه دليل لا يجوز حذفه، ومعلوم أن المنفي بـ"لا" لا يتعين كونه جوابا للقسم، فإذا لم نذكر اللام الموطئة فمن أين يعلم أن القسم مراد؟ فكان ذكرها واجبا

وشبه بعضهم "إذ" بـ"إن" فأدخل عليها هذه اللام، قال: [395]

غضـــبت علـــي وقـــد شـــربت بجـــزة فـــلإذ غضـــبت لأشـــربا بخـــروف

ووجه الشبه بين "إن" و"إذ" أن "إذ" ترد للتعليل، و"إن" للشرط، وهما متقاربان في المعنى.

قوله: "وزيدها عن بعضهم ..إلخ" أي قد يجاء بـ"لئن" بعد ما يغني عن الجواب،

---

[394]- تمامه: والشر بالشر عند الله مثلان. البيت من البسيط، وقائله عبد الرحمن بن حسان كما في مغني اللبيب: ص80. ونسبه سيبويه وخدمة كتابه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ورواه جماعة لكعب بن مالك. انظر خزانة الأدب: 644/3. شرح شواهد المغني للسيوطي: 178/1. قال البغدادي في شرحه لهذا الشاهد، وقوله: والشر بالشر عند الله مثلان ، فيه حذف معطوف، والتقدير: والشر والمكافأة بالشر مثلان وبهذا التقدير صح وقوع المثنى خبرا، والمعنى أن الله تعالى لا يجزي بالشر إلا شرا مثله من غير زيادة. 376/1.

[395]- البيت من الكامل، وهو من أبيات نسبها أبو علي القالي في أماليه لأعرابي: ص 150، ط مؤسسة الكتب الثقافية، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني لذي الرمة: 609/2.

فيحكم بزيادة اللام، كقوله: [396]

ألمم بزينب إن البين قد أفدا ... قل الثواء لئن كان الرحيل غدا

فلام "لئن" هنا زائدة، وما قبلها دليل جواب الشرط المحذوف، ولا قسم هنا محذوف، وهذا أسهل من جعلها موطئة، لأن ذلك فيه حذف جملتين: القسم وجواب الشرط. قاله الدماميني، والتقدير على هذا: "والله لئن كان الرحيل غدا لقد قل الثواء".

لكن إذا كان الأمر كذلك فإنه لم يجتمع شرط وقسم، وليس ثم إلا شرط فقط، وعلى هذا فالواجب أن لا يتعرض إلى ذكر هذه المسألة في هذا الباب أي باب القسم، وإنما كان الواجب أن تذكر في باب إعراب الفعل عند ذكر أدوات الشرط فيقال: وقد يؤتى بلام زائدة قبل "إن" الشرطية إن كان الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبل أداة الشرط. قاله ناظر الجيش، قال: وكأن الحامل للمصنف على ذكر هذه المسألة هنا المشاكلة الصورية للام التوطئة؛ ثم نقل عن ابن عصفور أن هذه اللام الداخلة على أداة الشرط في مذهب البصريين زائدة للتأكيد، وموطئة لدخول اللام على الجواب، ودالة على القسم إذا حذف؛ وليست التي يتلقى بها القسم بدليل جواز سقوطها، وبدليل: [397]

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذا لا أقيلها

فإن رفع "أقيلها" يدل على اعتماد القسم عليه، ولو كانت لام "لئن" هي جواب القسم لانجزم كما تقول: إن تقم إذا لا أقم".اهـ المراد منه

وَأَخِّرًا عَنِ الجَوابِ كُلَّ ما ... أُعْمِلَ فيه وكظَرْفٍ قَدِّما

قوله: "وأخرا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن معمول الجواب لا يتقدم، فلا تقول: "والله زيدا لأضربن" إلا إذا كان ظرفا أو شبهه لأنهم يتوسعون فيهما، قال تعالى:

---

[396] البيت من الكامل، وقائله عمر بن أبي ربيعة. شرح المصنف للتسهيل: 84/3. ديوانه: ص 109.

[397] البيت من الطويل، وقائله كثير، وقبله:

حلفت برب الراقصات إلى منى ... يغول البلاد نصها وذميلها

ديوانه: ص 244.

﴿عما قليل ليصبحن نَٰدِمِينَ﴾ أي نادمين عما قليل، قال الأعشى: [398]

رضيعي لبان ثدي أم تحالفا   بأسحم داج عوض لا نتفرق

أي لا نتفرق عوض؛ وهذا على أن القسم بالأسحم، وقيل: إن "عوض" هو المقسم به على أنه اسم صنم أو من أسماء الدهر، وجاز حينئذ أن يكون في موضع نصب على أن تقدر فيه حرف الجر وتحذفه، كقولك: "يمين الله لأفعلن"، ويجوز أن يكون في موضع خفض على إضمار حرف القسم، وهو أضعف الوجوه؛ والباء في "بأسحم" بمعنى "في". انظر التذييل والتكميل في باب الظرف.

وكون "عوض" مقسما به عزاه في المغني لابن الكلبي قائلا: ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت. قال الأمير: يمكن أن التقدير: "عوض يميني" ومنعه الصرف للضرورة. وكقوله: [399]

حلفت بمائرات حول عوض   وأنصاب تركن لدى السُّعير

وقد أطلق المصنف في إجازة تقديم معمول الجواب عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا؛ والمغاربة نصوا على المنع مطلقا في المثبت والمنفي "بما" و"إن"، واختلفوا في المنفي بـ"لا" وصححوا أيضا المنع مطلقا، وفي البسيط: هذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وأجازه الفراء وأبو عبيدة.

ورُبّما اسْتَغْنَوْا بِما قدْ عَمِلا   فيهِ الجَوابُ عنهُ فِيما نُقِلا

يعني أنه قد يستغنى عن الجواب عند حذفه بمعموله فيبقى دالا عليه، كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غرقا﴾ إلى قوله: ﴿يوم ترجف الراجفة﴾، فـ"يوم" معمول جواب محذوف تقديره: "لتبعثن يوم ترجف الراجفة"، خلافا لأبي البقاء كما سيأتي؛ وظاهر كلام أبي حيان: أن القول بالاستغناء بمعمول الجواب عنه لم يقل به إلا ابن مالك، ورد استدلال ابن مالك بالآية، فقال: الجواب "قلوب يومئذ واجفة"، وحذفت اللام للاستطالة، و"يوم

398- تقدم الكلام عليه في باب الظرف.

399- البيت من الوافر، وقائله: رشيد بن رميض العنزي، والمائرات: الدماء، والسعير بالتصغير: اسم صنم. شرح شواهد المغني للبغدادي 331/3

ترجف الراجفة" متعلق بـ"المدبرات أمرا"، أو غير ذلك من الوجوه المحتملة ولا يثبت حكم بمحتمل. قال الدماميني: يعني أن إعرابه ظرفا لفعل الجواب غير متعين، فقد قال أبو البقاء: "يوم ترجف" مفعول بتقدير: "اذكر"، أو ظرف لما دل عليه "واجفة" أو "خاشعة"، أي تجف وتخشع في ذلك اليوم؛ وقال ابن هشام: خير من ذلك كله أن يكون ظرفا لـ"واجفة" على حد: ﴿وفي النار هم خَٰلِدُونَ ﴾

وقد نقل ناظر الجيش كلام شيخه أبي حيان، ثم تعقبه بقوله: الناظر إذا تأمل هذه التخريجات التي ذكرها الشيخ علم أن الذي قاله المصنف أمثل وأمتع وأرجح.

واستَغْنِ بالجَوابِ جَيْرِ لا جَرَمْ ... عَنْ قَسَمٍ وعنْ جَوابٍ بالقَسَمْ

قوله "واستغن بالجواب" يعني أنه قد يستغنى بالجواب عن القسم كثيرا إن دل عليه دليل، وذلك لاقتران الجواب بـ"قد" كقوله: [400]

ولقد علمت لتأتين منيتي ... إن المنايا لا تطيش سهامها

أو بـ"لئن" نحو: ﴿لئن لم ينته ٱلْمُنَٰفِقُونَ والذين في قلوبهم مرض ...﴾ الآية، أو بلام مفتوحة قبل نون التوكيد نحو ﴿لتجدن﴾ أو دونها. ذكر ذلك المصنف، ولم يتعرض للجملة الاسمية المفتتحة باللام نحو: "لزيد منطلق"، وفي اللام في نحو ذلك خلاف؛ قال البصريون: هي لام ابتداء، وقال الكوفيون: لام قسم؛ ومنشأ الخلاف: هل الأصل الجملة الاسمية فتكون لام ابتداء، أو الفعلية فتكون لام قسم، والتقدير: "أقسمت لزيد قائم"؟

وليس المراد بالجواب الذي يستغنى به عن القسم ما يصلح لكونه جوابا في الجملة، وإنما المراد ما يتعين لكونه جوابا، نحو: ﴿لقد صدق الله رسوله ...﴾ الآية، فليس منه ما تصدر به الجملة من "إن" بحالتيها و"ما" و"لا" اتفاقا، فلا يقدر قبلها القسم؛ نعم خالف بعضهم في "إن" المشددة .اهـ انظر الدماميني **قلت**: والمخالف هو ابن عصفور كما في شرح ناظر الجيش. قال: ولم يظهر لي ذلك لأن هذا التركيب - يعني نحو: "إن زيدا لقائم" - يجوز الإتيان به من غير قسم، وتكون اللام المصاحبة للخبر هي لام الابتداء، كما هو

400- تقدم الكلام عليه.

مقرر في باب "إن"، وإذا كان كذلك فأين الدال على القسم ليدعى أنه مراد وحذف.

قوله: "جير لا جرم" أي واستغن أيضا عن قسم بـ"جير" و"لا جرم"؛ يعني أن "جير" قد يغني عن لفظ القسم مقصودا بها القسم، لأن "جير" للتصديق والتحقيق، والقسم للتوكيد، فحسن إغناؤه عنه؛ قال: [401]

قالوا قهرت فقلت جير ليعلما عما قليل أينا المقهور

وكذلك "لا جرم"، حكى الفراء عن العرب: "لا جرم لآتينك"، وقال: [402]

أسأت إذ خالفتني ولا جرم ليبدون منك أسوأ الندم

قال الشيخ خالد: وقد يدعى أن الذي أغنى عن القسم إنما هو الجواب بدليلين: أحدهما أنه قد جاء القسم مصرحا به بعد "لا جرم" كقول بعض العرب: "لا جرم والله لأفارقنك"، ولا يجمع بين العوض والمعوض، وثانيهما: أنك إذا لم تذكر "لا جرم" كان الإغناء موجودا

قوله: "وعن جواب بالقسم" أي وقد يستغنى بالقسم عن جوابه، وظاهر التسهيل اختصاص ذلك بأن يسبقه بعض حروف الجواب، و هي: بلى، ولا، ونعم، وإي، وكذا إنّ على قول، وأجل، وجير. وفيه بحث يأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

ومَعْهُ ما يَجِي كَجَيْرِ لا يَجِبْ وجَيْرِ دُونَ قَسَمٍ بِها أَجِبْ

وراؤُها بِقِلَّةٍ قدِ انفَتَحْ وقَوْلُ مَنْ جَعَلَها حَرْفًا أَصَحْ

قوله: "ومعه" أي القسم المحذوف الجواب،"ما كجير لا يجب" يعني أن القسم المستغنى به عن الجواب لا يجب أن يكون مسبوقا بحرف جواب بل يكثر؛ نحو: ﴿بلى وربنا﴾ أي إنه لحق، وقال: [403]

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان

401- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية: 882/2.

402- الرجز بلا نسبة في شرح الكافية: 882/2.

403- البيت من البسيط، وقائله ابن الرومي. ديوانه: 373/3.

و"كلا" حرف جواب عند الفراء ومن وافقه. هذا هو الظاهر في معنى هذا الشطر، فيكون فيه تنبيه على أن ظاهر كلام المصنف في التسهيل من اشتراط ذلك خلاف المعتمد؛ وعلى هذا فهو من تمام قوله في البيت قبله: "وعن جواب بالقسم". وأما قول صاحب المواهب: "ولا يجب" أي الاستغناء المفهوم من قوله: "واستغن بالجواب" فغير ظاهر. والله تعالى أعلم.

قوله: و"جير دون قسم ..إلخ" يعني أنه قد يجاب ب"جير" دون قسم قال:[404]

قالت أراك هاربا للجور من هدة السلطان قلت جير

كسائر أخواتها، إلا أن "إي" لا تستعمل إلا مع القسم، لكن الأكثر في "جير" أنها لا تأتي إلا مع القسم، والباقيات تستعمل مع القسم ودونه والأكثر استعمالها دونه. قال في التسهيل عاطفا على ما يستغنى به عن الجواب: "أو بقسم مسبوق ببعض حروف الإجابة". قال ناظر الجيش: وظاهر كلام المصنف أن الدال على الجواب هو القسم المقرون بأحد حروف الإجابة لأنه قال: إن الاستغناء حصل بذلك، وهو غير ظاهر فإن الدال على الجواب إنما هو الكلام المتقدم، فإذا قيل: "أتفعل كذا؟" فقلت: "نعم والله أو لا والله"، فالتقدير: نعم والله لأفعلن ولا والله لا أفعل، فالمحذوف في كلام المقسم هو المذكور في كلام المستفهم.اهـ ونحو هذا قول الشيخ خالد في آية ﴿بلى وربنا﴾ ما نصه: أي إنه لحق، فجملة "إنه لحق" جواب القسم فحذفت استغناء عنها بـ"بلى" الواقعة في جواب الاستفهام. فظهر من هذا أن القسم لا مدخل له في الدليل، وعبارته تقتضي أنه هو الدليل، وأن حرف الإجابة مصاحب للدليل لا دليل فليتأمل.اهـ كلامه

تنبيه: قوله في الطرة على ما في بعض النسخ: "وجير دون قسم بها أجب" على الأصح تعقبه صاحب روض الحرون قائلا: لم يذكر في التسهيل ولا في المغني ولا في القاموس قولا باختصاصها بالقسم كما توهمه هذه العبارة، فلعلها من زيادة الناس. قال: أو يقال إن التصحيح راجع لقوله: "أجب" دون معموله الذي هو "دون قسم"، وحينئذ

404- الرجز نسبه في اللسان، مادة: «جير» لبعض الأغفال.

فيكون ردا لقولين أشار لهما في المغني أحدهما أنها اسم بمعنى "أبدا" والثاني أنها اسم بمعنى "حقا" فهي مصدر مؤكد للجملة، وعلى هذين القولين ليست حرف جواب.اهـ منه لكن لا يخفى أن هذا يغني عنه قوله قريبا: "وقول من جعلها حرفا أصح" والله تعالى أعلم.

قوله: "وراؤها بقلة .. إلخ" أي وراء "جير" مكسورة على أصل التقاء الساكنين كـ"أمس"، وقد تفتح إتباعا أو تخفيفا.

لكن نقل الشيخ خالد عن صاحب النهاية ما ملخصه: أن "جير" على ضربين: حرف فتكون مبنية على الكسر وقد تفتح راؤها ولا يجوز تنوينها ومعناها حينئذ تصديق الخبر، واسم فيجب بناؤها على الكسر ويمتنع على الفتح ويجوز فيها التنوين وتركه.

فائدة: قولهم: "على أصل التقاء الساكنين" يحتمل أن الأصل بمعنى الكثير الغالب، ويتوقف على استقراء، وقال الرضي: الأصل هنا بمعنى ما تقتضيه طبيعة النفس، فإنك إذا وقفت على بكرو وعمرو تميل بالطبع لكسرة خفيفة على ما قبل الآخر. وقال السعد: الأصل بمعنى الأقوى لأن الجزم كالضد للجر حيث اختص الأول بالفعل والثاني بالاسم، وأقوى ما يخلص من ثبوت الشيء تحقق ضده.اهـ من حاشية الأمير على المغني

قوله: "وقول من جعلها ..إلخ" أي والقول الأصح كون "جير" حرف جواب بمعنى "نعم"، لا اسما مصدرا بمعنى "حقا"، أو ظرفا بمعنى "أبدا"، أو اسم فعل بمعنى "أعترف" أو "صدقت"؛ وذلك لمقابلتها بالحرف في قوله: [405]

إذا تقول لا ابنة العجير   تصدق لا إذا تقول جير

ولتأكيدها للحرف، كقوله: [406]

---

[405]- الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 362/1. وللبغدادي: 71/3.

[406]- البيت من الطويل، وقبله:

تحمل من ذات التنانير أهلها   وقلص عن نهي الدفينة حاضره

وهما لمضرس الأسدي. قوله: قلن من القول والفردوس ماء لبني تميم. دعاثره: جمع دعثور: الحوض المتثلم. انظر خزانة الأدب: 235/4.

وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

ولعطف "نعم" عليها في قوله: [407]

أبى كرما لا آلفا جير أو نعم بأحسن إيفاء وأنجز موعد

ولأن كل موضع وقعت فيه يصلح أن تقع فيه "نعم"، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن تقع فيه "حقا"، فإلحاقها بـ"نعم" أولى؛ وأيضا فإنها أشبه بـ"نعم" في الاستعمال ولذلك بنيت، ولو وافقت "حقا" في الاسمية لأعربت ولجاز أن يصحبها الألف واللام كما أن "حقا" كذلك.اهـ من شرح المصنف

واعلم أن "جير" يقدر بعدها القسم، وأنها ليست متضمنة معناه ولا مجراة مجراه حتى يكون الجواب لها، وأن "لا جرم" متضمنة معنى القسم، وأن الجواب لها. انظر الدماميني

ومقابل الأصح قول من جعلها اسما مستدلا بتنوينها في قوله: [408]

وقائلة أسيت فقلت جير أسي إنني من ذاك إنه

قالوا: وإنما بنيت لقلة تمكنها لأنها لا تستعمل إلا في القسم. ولكن لا حجة لهم في البيت المذكور لاحتمال أن يكون من تنوين الضرورة، أو من تنوين الترنم تشبيها لآخر النصف بآخر البيت، وهما – أي تنوينا الضرورة والترنم – لا يختصان بالأسماء؛ لكن ضعف الدسوقي التخريج على الترنم، قال: لأن الشائع أن الترنم لا يكون في العروض إلا وهو في الضرب لأجل تمام الشبه والإلحاق.اهـ ويحتمل كون الأصل "جير إن" و"إن" بمعنى "نعم" توكيد، وحذفت الهمزة اعتباطا، وخففت النون للوقف قاله الشلوبين.

وذكرُ هذه المسألة من الاستطراد كما نبه عليه الدماميني، قال: فإنه لما ذكر حروف الجواب لأمر عرض له مما اقتضى ذكرها استطرد إلى ذكر بعضها، ولم يذكر إلا "جير"

407- البيت من الطويل، نسبه ابن مالك في شرح الكافية لبعض الطائيين: 883/2.

408- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 362/1. وخزانة الأدب: 238/4. وقد نسبه ابن السكيت إلى رجل من بني أسد ولم يذكر اسمه: شرح شواهد المغني للبغدادي: 75/3.

قوله: أسي: كحزين وزنا ومعنى.

لكثرة مصاحبتها للقسم، وكان يحسن ذكر "إي" لأنها ملازمة للقسم.

خاتمة: بذكر فوائد من مسائل هذا الباب ذكرها ناظر الجيش في شرحه، وهي:

الأولى: ينبغي في نحو قوله تعالى: ﴿والشمس وَضُحَىٰهَا والقمر إذا تَلَىٰهَا﴾ أن تجعل الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف، فيكون القسم واحدا فيحتاج إلى جواب واحد، فلو جعلت كل واو حرف قسم ولم تقدرها للعطف لكان الجواب المذكور لواحد منها، وبقي سائرها بلا جواب فيحتاج إلى أن يقدر له جواب محذوف، وإذا أمكن حمل الكلام على أن لا يكون فيه حذف كان أولى.

الثانية: إذا أخبرت عن قسم غيرك، فلك أن تقول: "أقسم زيد ليضربن عمرا"، ولك أن تحكي تقول: "لأضربن"، قال الله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أَيْمَٰنِهِمْ لئن أمرتهم ليخرجن﴾، وقال تعالى: ﴿وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى﴾.

الثالثة: الاستحلاف يجري مجرى اليمين، إلا أن فاعل الفعل في جواب اليمين يكون على حسب الفاعل من غيبة وخطاب وتكلم، نحو: "والله ليقومن زيد، والله لتقومن، والله لأقومن"؛ وأما في الاستحلاف فتجوز المخالفة، فيجوز أن يقال: "أستحلفه ليفعلن ولأفعلن" في الغائب.



الإضافة

وقـــدْ تـُــزالُ مِنـــهُ تـــاءٌ إنْ أُمِـــنْ لَـبْسٌ كما فـي لَيـتَ شِعْري قـدْ زُكِـنْ

والنـونَ فـي الجَمْـعِ احـذِفِ اختِيـارا ومُطْلَقًـــا تنحَـــذِفُ اضـــطِرارا

يعني أنه قد تزال تاء التأنيث من المضاف جوازا على قلة، وهو سماعي وقيل قياسي كما في النكت. أفاده الصبان، وذلك كقراءة بعضهم: ﴿لأعدوا له عده﴾ أي عدته، وقوله: [409]

ونـــار قبيـــل الصـــبح بـــادرت قـــدحها حيـــا النـــار قـــد أوقـــدتها للمســـافر

أي حياة النار، وهذا إن أمن اللبس فإن لم يؤمن اللبس لم تحذف، كما في ابنة وثمرة وخمسة.

قوله: "كما في ليت شعري" أي والأصل شعرة كذربة وحذفوا الهاء. **قلت**: قد أطبقوا على هذا، والأظهر عندي أن لا داعي لتكلفه كما تقدم عند قول الناظم: (وحذفهم خبر ليت..إلخ)، فالشعر يأتي مصدرا بمعنى العلم، ولم أجد هذا الأصل المدعى في كلام العرب، ولو وُجد فالأصل عدم الحذف والله تعالى أعلم.

ثم وقفت على ما ظهر لي في التاج عن شيخه، وهذا نص كلامه: " قال سيبويه: قالوا: ليت شعرتي فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة، كما قالوا ذهب بعذرتها وهو أبو عذرها فحذفوا التاء مع الأب خاصة؛ هذا نص سيبويه على ما نقله صاحب اللسان وغيره، وقد أنكر شيخنا هذا على سيبويه وتوقف في حذف التاء منه لزوما، وقال: لأنه لم يسمع يوما من الدهر "شعرتي" حتى تدعى أصالة التاء فيه.

قال صاحب التاج: قلت: وهو بحث نفيس، إلا أن سيبويه مسلم له إذا ادعى أصالة التاء، لوقوفه على مشهور كلام العرب وغريبه ونادره، وأما عدم سماع شعرتي الآن

---

[409]- البيت من البسيط وقائله كعب بن مالك رضي الله عنه. ديوانه ص 41

وقبل ذلك فلهجرهم له، وهذا ظاهر فتأمل في نص عبارة سيبويه المتقدم." انتهى من تاج العروس، لكن تسليم سماع التاء في كلام العرب لا ينتج المطلوب من حذفها في قولهم "ليت شعري"، لوجود الشعر في كلامهم بمعنى العلم، والأصلُ عدم الحذف فلا داعي لتكلفه كما تقدم.

وكإقام الصلاة أي إقامة، وأبي عذرها أي عذرتها – وهو ما تزيله الخاتنة من فرج المرأة – وقرئ: ﴿فنظرة إلى ميسره﴾ أي ميسرته كما قال بعضهم زاعما أن مفعلا بغير الهاء مفقود وأن معونا ومكرما جمع معونة ومكرمة، وجعل منه الفراء: ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾، على أنه لا يقال: "غلب" دون إضافة، وقيل: يقال غلب كغلبة، بل قيل هو أفصح، وقوله: [410]

إن الخليط أجد البين فانجردوا   وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

أي عدته، وقيل جمع عدوة للناحية وجانب الوادي. وقد نقل أبو حيان عن المغاربة أن حذف التاء لم يكن لأجل الإضافة، وإنما ذلك على سبيل الترخيم في غير النداء ضرورة، لكن قال تلميذه ناظر الجيش: إنما يتم ذلك إن استعمل حذف التاء من نحو إقامة وعدة وحياة مثلا دون إضافة، أما إن لم يرد حذف التاء إلا مع الإضافة فالظاهر بل المتعين ما قاله المصنف من أن الحذف للإضافة.

تنبيهان: الأول: علم من قول الناظم: "وقد تزال منه تاء ..إلخ" أن تقديم المعمول في قول الخلاصة: (نونا تلي الإعراب..إلخ) ليس للاختصاص. قاله ياسين في حواشيه على الألفية، وأجاب الصبان بأن حذف التاء إنما هو جائز على قلة كما تقدم، وكلام المصنف في الحذف الواجب الكثير.

الثاني: نسبة القول بالقياس إلى الفراء كما هو ظاهر قول الناظم في الطرة على ما في بعض النسخ: "وقد تزال منه تاء التأنيث قياسا عند الفراء" لم أقف عليها

---

[410] البيت من البسيط وقائله الفضل بن العباس بن عتبة. التصريح 316/2.

صـريحا فلينظـر مسـتنده فيهـا، والـذي في بعـض النسـخ القديمـة الاقتصـار على قوله: "وقد تزال عند الفراء".

قول الناظم: "والنون في الجمع .. إلخ" أي وربما تحذف النون في الجمع دون إضافة، اختيارا، قبل لام ساكنة كثيرا وقرئ: ﴿إنكم غير معجزي الله﴾، ﴿وإنكم لذائقوا العذاب الأليم﴾ لأن النون قائمة مقام التنوين وهو يحذف لالتقاء الساكنين قال: [411]

فألفيتـه غـير مسـتعتب   ولا ذاكـر اللهَ إلا قليـلا

ودونها قليلا كقراءة الأعمش: ﴿وما هم بضاري به من أحد﴾. وكذلك في المثنى عند الكسائي نحو: (قطا قطا بيضك ثنتا وبيضي مائتا).

قوله: "ومطلقا تنحذف .. إلخ" أي وتحذف النون في الجمع والمثنى دون إضافة ضرورة، كقوله: [412]

خليلـي مـا إن أنتمـا الصـادقا هـوى   إذا خفتمـا فيـه عـذولا وواشـيا

لكن يمكن أن تكون هنا محذوفة للإضافة، على حد قوله: [413]

إن يغنيـا عـني المسـتوطنا عـدن   فـإنني لسـت يومـا عنهمـا بغـن

و كقوله: [414]

همـا خطتـا إمـا إسـار ومنـة   وإمـا دم فالقتـل بـالحر أجـدر

على رواية الرفع، وأما رواية الجر فلا شاهد فيها لإضافة "خطتا" إلى "إسار" وفصل بـ"إما" بين المتضايفين والفصل بها جائز نص عليه المصنف في الكافية وإن أغفله في التسهيل والخلاصة.

411- البيت من المتقارب وقائله أبو الأسود الدؤلي. انظر: شرح أبيات الكتاب للسيرافي 197/1، وخزانة الأدب 554/4 الشاهد فيه قوله ذاكر الله- بحذف تنوين ذاكر ونصب اسم الجلالة.

412- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 65/1 والدرر144/1

413- البيت من البسيط وقائله مجهول، كما في شرح العيني للشواهد: 393/3.

414- البيت من البسيط وقائله تأبط شرا. خزانة الأدب 356/3، والشاهد فيه حذف نون "خطتا" لغير إضافة.

وكقوله: [415]

ولســـنا إذا تـــابون ســـلما بمـــذعنِي لكـــم غـــير أنـــا إن نســـالم نســـالم

لكن حذف نون الجمع اضطرارا يعلم من مفهوم قوله في الشطر الأول: "اختيارا" فلا حاجة لتصريحه بالإطلاق، والصواب لو قال: "وفي المثنى تحذف .. إلخ"

قوله في الطرة: "وخُرّج عليه قوله: هما خطتا إما إسار..إلخ" قال في روض الحرون: صواب العبارة: وروي عليه قوله..إلخ. **قلت**: ظاهره أنه يتعين على رواية الرفع هذا الوجه، بدليل تصويبه للعبارة، وعدم ذكره لمقابل التخريج، وقد وقفت في شرح الخطيب التبريزي للحماسة على وجه يصح أن يقابل التخريج، وهو أن يكون الحذف على وجه الحكاية، كأنه قال: هما خطتا قولكم: "إما إسار ومنة" فلما نوى ذلك حذف النون للإضافة، وكأنهم كانوا يديرونه على الخصلتين، فأخذ يتهكم عليهم ويحكي مقالهم.

أنواعَهـــا هُنـــا بِـــذَينِ قـــدْ خَصَـــصْ عَلَى سِوَى النوعينِ في التسْهِيلِ نَصْ

مُـــشَبِّهًا إضـــافَةَ اللـــذْ عَمّـــا إلَـــى الـــذي خَـــصّ أوِ المُـــسمّى

للاِسْـــم والصـــفَةِ لِلـــذي وُصِـــفْ بِهـــا وعَكْـــسُ ذاك هكـــذا أُلِـــفْ

إضـــافةُ المُلْغَـــى إلـــى مـــا اعتُبِـــرا والعَكْـــسُ هكـــذا اعتَبِـــرْ مـــا اعتُبِـــرا

قوله: "خصص" بالفك لضرورة الوزن، يعني أن ابن مالك في الخلاصة لم يذكر من أنواع الإضافة إلا المحضة المعنوية واللفظية، وقد ذكر في التسهيل نوعا آخر مشبها بالمحضة وليس بمحضة، لأن للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين: اتصالا من حيث إن الأول غير مفصول بضمير منوي، وانفصالا من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكلف خروجها عن ظاهرها. كذا في الهمع. قال الصبان: والذي يظهر أنه ليس زائدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة، بدليل تسميته مشبها بالمحضة، وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة، فتجويز البعض تبعا لشيخنا

---

[415] البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 75/1 والشاهد فيه: حذف النون في الجمع وهو: "مذعني" اضطرارا.

تسميته مشبها بغير المحضة مبني على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة، وهو خلاف ما حققناه. اهـ كلامه.

وبدأ الناظم في ذكر أقسام هذا النوع بإضافة العام إلى الخاص، كيومئذ وحينئذ لتخصيص الظرف الثاني بالجملة القائم مقامها التنوينُ، ولم يصرح في التسهيل بإضافة العام للخاص، وإنما ذكر إضافة المؤكد –بفتح الكاف– إلى المؤكد –بكسرها–، قال في الشرح: وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان –أي كما مر– وقد يكون في غيرها، كقوله يصف ضيفين طرقاه: [416]

فقلت انجوا منها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغاربه

يقال: نجوت جلد البعير عنه وأنجيته سلخته، والنجا مقصور وهو الجلد، فكأنه قال: جلد الجلد وأضاف المؤكد إلى المؤكد، وقال الفراء: أضاف النجا إلى الجلد لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، نحو: ﴿وإنه لحق اليقين﴾، ونحو: ﴿ولدار الآخرة﴾، ولكن مذهب أكثر البصريين المنع إلا إن سمع، وبقول الفراء قال بعض البصريين ويحكى أيضا عن الكوفيين. قاله في المساعد، لكن قال الدماميني في نحو "يومئذ" إن الذي يظهر له أن هذا من إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك، وذلك لأن المعنى في "جاء زيد وأكرمته حينئذ": أكرمته حينا هو حين مجيئه، فالثاني مخصص بالإضافة إلى المجيء والأول عار من ذلك، وقد ذكر الصبان أنه استظهر ذلك غير واحد، قال: وهو إنما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفي النهار، وإلا كان فيه تفصيل قدمناه، يعني أنه إن كان المراد من اليوم ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس، فإن كان الوقت المستعمل فيه "إذ" أقصر من هذا القدر فمن إضافة الكل إلى الجزء، وإن كان زائدا عليه فمن إضافة الجزء إلى الكل . انظره في الكلام على التنوين.

أما البيت: (فقلت انجوا عنها نجا الجلد ..إلخ) فلينظر ما مستند الطرة في جعله

416- البيت من الطويل وقائله عبدالرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنه، وقيل لأبي الغمر الكلابي. خزانة الأدب 223/2، ونسبه العيني لأبي الجراح: 373/3.

من إضافة الأعم إلى الأخص؟ وكأنه تبع ابن مالك في التمثيل بالبيت وتبع الدماميني في التعبير بالأعم والأخص، وقد يوجه بكون "نجا" قبل الإضافة نكرة، وقد أضيف إلى "الجلد" وهو معرفة، والنكرة أعم من المعرفة وهي أخص، فصدق فيه بهذا الاعتبار أنه من إضافة الأعم إلى الأخص، والذي في شروح التسهيل وغيرها أنه من إضافة المؤكد إلى المؤكد كما تقدم وهو ظاهر؛ ولينظر أيضا ما مستندها في جعل إضافة الأعم إلى الأخص من المشبه بالمحضة؟ فإن تخريج الدماميني وغيره لنحو "حينئذ" على ذلك لا يستلزمه، إلا إن ثبت الاتفاق على أن نحو"حينئذ" مشبه بالمحضة على كل تقدير.

فائدة: لا يضاف إلى "إذ" من الظروف في كلام العرب غير سبعة ألفاظ وهي: "يومئذ" و "حينئذ" و "ساعتئذ" و "ليلتئذ" و "غداتئذ" و "عشيتئذ" و "عامئذ". كذا وجد بخط صاحب القاموس. نقله ياسين في حواشيه على الألفية قال: ومقتضاه أنه لا يقال: "شهر إذ" و لا "وقتئذ" و لا "سنتئذ" فليحرر. اه منها **أقول:** لكن جاء في ديوان الهذليين إضافة "أوان" إلى "إذ" في هذا البيت: [417]

دلفت لها أوانئذ بسهم حليف لم تخونه الشروج

قوله: "أو المسمى للاسم" يعني أنه من هذا النوع الثالث أيضا إضافة المسمى إلى الاسم، وكما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني قاله الصبان، كشهر رمضان وسعيد كرز ويوم الخميس، وإنما أول الأول بالمسمى والثاني بالاسم لأن الثاني أعرف من الأول وأخص وأخصر وضعا.

قوله: "والصفة للذي وصف.. إلخ" يعني أن من هذا النوع كذلك إضافة الصفة للموصوف كقولهم سحق عمامة أي عمامة سحق، وقوله: [418]

---

[417]- البيت من البسيط وقائله الداخل بن حرام الهذلي. شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري 915/2، الدليف: سير فيه إبطاء. حليف: حديد. الشروج: الشقوق والصدوع.

[418]- البيت من البسيط وقائله بشامة بن حزن النهشلي. العيني 370/3.

إنــــا محيـــوك يـــا ســـلمى فحيينـــا   وإن ســـقيت كـــرام النـــاس فاســـقينا

الأصل: "الناس الكرام" ثم قدم الصفة وجعلها نوعا مضافا للجنس قاله المصنف، لكن ناظر الجيش رأى أن قوله: "جعلها نوعا من الجنس" يدفع قوله أوَّلا: " الأصل الناس الكرام ثم قدم الصفة" لأنا إنما كنا نحكم بأن الصفة قدمت وأضيفت إلى الموصوف أن لو كان الكلام مع التقديم والإضافة كمعناه مع التأخير والتبعية، وليس الأمر كذلك فإن قول القائل: "وإن سقيت كرام الناس" أبلغ في التمدح من أن يقال: "وإن سقيت الناس الكرام" اهـ كلام ناظر الجيش. وليس هذا النوع مقيسا، ومنه عكس ذاك أي إضافة الموصوف إلى الصفة، ووجه شبهها بالمحضة كونها تعرف المضاف ولا ضمير فيها كما كان في ضارب زيد، ولم تقو قوة المحضة لأنها في نية تقدير الانفصال، لأن حق كل صفة أن تكون تابعة وليس مقيسا أيضا؛ كمسجد الجامع وقوله: [419]

كبكـــــر مقانـــــاة البيـــــاض بصـــــفرة   ...   .

بالإضافة. سأل أبو دلف أبا بكر الضرير عن البكر أهي المقاناة أم غيرها؟ فقال: هي هي، فقال: أيضاف الشيء إلى نفسه؟ فقال: نعم ﴿ولدار الآخرة﴾ وأنشد لجرير: [420]

يـــا ضـــب إن هـــوى القيـــون أضـــلكم   كضـــلال شـــيعة أعـــور الـــدجال

وقد أشار في الخلاصة بقوله: (ولا يضاف اسم لما به اتحد... إلخ) إلى أن إضافة الصفة للموصوف وعكسها ونحوهما مما يجب تأويله، وباعتبار التأويل تكون الإضافة محضة، فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل.

و من هذا النوع الشبيه بالمحضة أيضا إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقولهم

419- تمامه: غذاها نمير الماء غير المحلل. البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس بن حجر. مختارات الأعلم 27/1.

420- قال أبو سعيد الضرير: سألني أبو دلف عن بيت امرئ القيس كبكر المقاناة إلخ قال: أخبرني عن البكر أهي المقاناة أم غيرها؟ فقلت هيَ هيَ. قال: أفيضاف الشيء إلى نفسه؟ قلت: نعم. قال: فأين؟ قلت: قال الله تعالى ﴿ولدار الآخرة﴾ فأضاف الدار إلى الآخرة وهي هي بعينها والدليل على ذلك أنه قال في سورة أخرى ﴿تلك الدار الآخرة﴾قال: أريد أشهر من هذا. فأنشدته قول جرير: يا ضب إن... إلخ. الأشباه والنظائر للسيوطي 302/3.

في زيد الذي سماه النبي ﷺ زيد الخير زيد الخيل لأنه كان صاحب خيل كريمة، وقوله:

وإن قـــريش الحـــق لم تتبـــع الهـــوى ولم يقبلـــــوا في الله لومـــــة لائـــــم

أي قريشا أصحاب الحق وقوله: [421]

عـــلا زيـــدنا يـــوم النقـــى رأس زيـــدكم بـــأبيض ماضـــي الشـــفرتين يمـــاني

أي علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذف الصفتين المضافتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الإضافة لضمير المتكلم والمخاطب؛ والحق أن كل ذلك من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر. أفاده الدماميني.

قوله: "إضافة الملغى ..إلخ البيت" يعني أن من هذا النوع كذلك إضافة الملغى إلى المعتبر كقوله: [422]

إلى الحـــول ثم اســـم الســـلام عليكمـــا ومـــن يبـــك حـــولا كـــاملا فقـــد اعتـــذر

أي ثم السلام قال الرضي: إن الحق أن الاسم هنا له معنى أي لفظه الدال عليه وكلمته يعني "سلام عليكم"، وسمع الأخفش أعرابيا يقول عائبا لأبيات قالها شاعر يسمى رباحا: "قالهن حي رباح" أي رباح، وبعضهم يقول إن هذا من إضافة الصفة للموصوف أي فلان الحي، ويمكن جعل الإضافة في مثله للبيان. أفاده الدماميني. قال الفارسي: ومن إضافة الملغى إلى المعتبر قوله تعالى: ﴿كمن مثله **فِي ٱلظُّلُمَٰتِ**﴾ أي كمن هو في الظلمات.

قوله في الطرة: "ومنه ﴿سبح اسم ربك﴾" على هذا الوجه اقتصر تفسير الجلالين، لكن قال الصاوي في حاشيته: وليس بمتعين، بل كما تنزه الذات ينزه الاسم أيضا عن أن يسمى به غيره، قال: ومن جملة تنزيه الاسم أن يذكر على وجه التعظيم والتفخيم

421- البيت من الطويل وقائله رجل من طيئ. العيني 3/371.

422- البيت من الطويل وقائله لبيد بن ربيعة العامري. العيني 3/375.

في المواضع الطاهرة الفاخرة، ومن ذلك استحضارك عظمة المسمى عند ذكره.

قول الناظم: "والعكس" أي ومنه عكس ما تقدم، وهو إضافة المعتبر إلى الملغى ـ ومعنى كونه ملغى أنه لا يعتد به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد المؤكد ـ كقوله: [423]

فلو بلغت عوا السماك قبيلة   لزادت عليها نهشل وتعلت

وقوله: [424]

أقام ببغداد العراق وشوقه   لأهل دمشق الشام شوق مبرح

قيل إن وجه الإلغاء في هذا البيت أن العراق حيث أطلق فالمراد به بغداد، فيكون لا فائدة في إضافتها إليه لأنها هو في الإطلاق، وكذا في قوله دمشق الشام، والصحيح أن وجه الإلغاء فيه كون الإضافة لا مفهوم لها، إذ لا تعلم بغداد سوى بغداد العراق ولا دمشق سوى دمشق الشام، وأما في البيت الأول فلأن السماك حيث أطلق لا تراد به إلا العواء.

فحاصل ما ذكره المصنف في هذا النوع سبعة أقسام، وهو شيء أثبته المصنف ولم يعرف لغيره من النحاة، لأن الإضافة عندهم إما محضة أو غير محضة، والذي جعل المصنف شبيها بالمحضة هو عندهم من قبيل المحضة إلا شيئا واحدا، وهو الاسم المضاف إلى الصفة فإنه عند الفارسي من قبيل غير المحضة. قاله ناظر الجيش، ثم قال: ولا شك أن هذا الذي اعتد به المصنف حسن لا بعد فيه ولا إشكال، وهو أن الثاني من المتضايفين إن لم يكن له تعلق بالأول من غير جهة الإضافة فالإضافة محضة، وإن كان له تعلق به فإما أن يكون الأول يتحمل ضميرا والثاني معمول له قبل الإضافة فالإضافة غير محضة، وإما أن لا يكون كذلك فالإضافة مشبهة بالمحضة، لكن حكمها في كون الأول يتعرف بالثاني إن كان معرفة حكم المحضة. اهـ المراد منه.

423- البيت من الطويل، وقائله الحطيئة، ديوانه ص 58، ونسبه في لسان العرب "عوو" للفرزدق وليس في ديوانه، العيني 378/3.

424- البيت من الطويل ، نسبه ابن مالك في شرح التسهيل لبعض الطائيين ،101/1

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإضافة في جميع هذه الأقسام بمعنى لام الاختصاص. قاله ياسين في حواشيه على شرح الفاكهي لقطر الندى

وسَبْقَ ما لِلثانِ مَعْمُولاً حَصَلْ   إمْنَعْ ولا تَعْبَأْ بِمَنْ فيه عَذَلْ

إلاّ إذا بِالأَوَّلِ النفْيُ قُصِدْ   ... ...

قوله: "وسبق ما للثان ..إلخ" بنصب "سبق" مفعول قوله في الشطر الثاني: "إمنع" بقطع الهمزة ضرورة، أو على أن المصراع الأول محل وقف، و"معمولا" حال من الضمير في قوله: "حصل" أي امنع سبق ما حصل معمولا للمضاف الثاني؛ يعني أنه لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، فلا يقال في جاءني غلام مكرم زيدا: جاءني زيدا غلامُ مكرمٍ، لأن معمول المضاف إليه من تمامه وتعريفُه لم يحصل إلا به فكأنه من تمام الكلمة، وتقديم معموله يؤذن بتقديمه، وهو لا يتقدم لأن آخر الكلمة لا يتقدم على أولها، وقال في شرح الكافية: المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله.

قوله: "ولا تعبأ بمن فيه عذل" أي كالكسائي فيما حكاه عنه ثعلب من جواز أنت أخانا أول ضارب، قال أبو حيان: فهل هو مختص بلفظ "أول" أو عام في كل أفعل التفضيل؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرق بين "أول" وغيره فيجوز: "هذا بالله أفضل عارف"، والصحيح: أنه لا يجوز شيء من ذلك لعدم السماع ولمخالفة الأصول. انظر المساعد والهمع.

ولا حجة له في قوله: [425]

... ...   فأنت لغيث الحمد أول رائد

لأن الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما.

[425] صدره: (علوت معدا نائلا ونكاية) البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني. مختارات الأعلم 208/1

قوله: "إلا إذا بالأول ..إلخ" أي إلا إذا كان المضاف الأول "غير" مرادا به النفي، فيجوز تقديمه عند الزمخشري وابن مالك مطلقا أي في الظرف والجار والمجرور وغيرهما، لأن اعتماده على نفي يقويه حتى يعمل فيما قبله لاختصاص النفي بالأفعال بخلاف اعتماده على غيره، وذلك مشروط بأن يصح أن يخلف المضارع المنفي "غيرا"، فلو قلت قام القوم غير ضارب زيدا لم يجز إذ لا يصح أن تقول: "قام القوم لا يضرب زيدا"، والمنع هنا محل اتفاق؛ بخلاف قوله: [426]

فتى هو حقا غير ملغ تولـه ولا تتخذ يوما سواه خليلا

إذ يصح أن يقول: " هو لا يلغي حقا" فلذلك جاز، وكقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غير يسير﴾، إلا أن الآية مثال غير صريح، لجواز أن يكون "على الكافرين" متعلقا بعسير أو لكونه جارا ومجرورا، فقد قيد قوم جواز التقديم على "غير" مرادا بها النفي بكون المعمول ظرفا أو شبهه لتوسعهم فيهما، وكقول الشاعر: [427]

إن امرءا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور

أي غير مكفور عندي، وهو كالآية دعا إلى تقديم المعمول فيهما داعيان، وهما: كون المعمول في الآية جارا ومجرورا وفي البيت ظرفا، وكون المضاف الأول فيهما يتضمن نفيا. قال في المساعد: والصحيح منع هذه المسألة، والبيت ونحوه من الشذوذ اهـ ونحوه في شرح ناظر الجيش عن أبي حيان، لكن تعقبه بقوله: ولا شك أن الذي ذكره المصنف لا يبعد عن الصواب، فكم من كلام يجوز فيه ما كان ممتنعا لكونه في معنى كلام يجوز فيه ذلك، قال: ومنه ما قيل في قوله تعالى: ﴿أو لم يروا أن الله الذي خلق ٱلسَّمَٰوَٰتِ والأرض ولم يعي بخلقهن بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ الموتى﴾: إن الباء زيدت في خبر "إن"،

426- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 102/3 وشرح شواهد المغني للسيوطي 953/2 والدرر 17/5

427- البيت من البسيط وقائله أبو زبيد الطائي شرح أبيات الكتاب للسيرافي 373/1 وللأعلم 329/1

لما كان معنى الكلام: "أليس الله بقادر"، ولذلك نظائر كثيرة.اهـ وبعضهم جوز التقديم في "حق"، نحو: أنا زيدا حق ضارب، والصحيح المنع، وأما قوله: (428)

وإلا أكن كل الشجاع فإنني   بضرب الطلا والهام حق عليم

فنادر، وجوز قوم التقديم على "مثل" نقله ابن الحاج نحو: "أنا زيدا مثل ضارب". انظر الهمع.

... ...   أَضِفْ لِأَدْنَى سَبَبٍ لَهَا وُجِدْ

يعني أن الإضافة تقع بأدنى ملابسة تحصل بها خصوصية ما، نحو: ﴿لم يلبثوا إلا عشية **أَوْ ضُحَاهَا**﴾ لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح إضافة أحدهما للآخر، ونحو: ﴿ولا نكتم شهادة الله﴾ أضيفت الشهادة إلى الله لأنه حكم بها، وكقوله: (429)

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة   سهيلٌ أذاعت غزلها في القرائب

أضيف الكوكب للخرقاء، لأنها لابست فعلا هو الغزل في زمن ملابس للكوكب.

والأَكْثَرُ انتِصابُ وَحْدَ ووُجِدْ   في غالِبٍ مُذَكَّرًا ومُنفَرِدْ

وقدْ يُجَرُّ بِنَسِيجٍ وعَلَى   جُحَيْشٍ ان ثَنَّيْتَهُ فَقَلِّلا

يعني أن "وحد" ملازمة للنصب في أكثر الاستعمال، ثم قال يونس: منصوب على الظرفية، ومعنى "جاء زيد وحده" أي على وحده فحذف الحرف فانتصب كما في مررت زيدا؛كذا قال لكن إذا كان الأمر على ما ذكره فالنصب على المفعول به، فالظاهر أنه إنما أراد تفسير المعنى أي جاء في وقت توحده، و "على" التي قدرها بمعنى "في" مثلها في ﴿على حين غفلة من أهلها﴾، وإنما لم يقدر "في" لأنها لا تدخل على "وحد"

428- البيت من الطويل وهو لبعض بني أسد أو عبد العزيز بن زرارة. شرح الأعلم للحماسة 317/1، والشاهد فيه عمل عليم- في قوله: بضرب-.

429- لم أقف على اسم قائله، وبعده بيت آخر وهو:

وقالت سماء البيت فوقك منهج   ولما تيسر أحبلا للركائب

وسهيل: اسم نجم يطلع وقت السحر. وأذاعت: فرقت. العيني 356/3.

بخلاف "على". انظر الدماميني، ويؤيد رأي يونس سلامته من التكلف الآتي في مذهب سيبويه، وقولهم "زيد وحده" فلو لم يكن ظرفا لم يخبر به عن الجثة، وقال سيبويه: هو اسم وضع موضع المصدر الواقع موقع الحال والأصل إيحاد ثم مُوحِد، فإذا قلت: "مررت بزيد وحده" فالمعنى مررت به في حال كوني موحدا له بمروري به، قال المرادي: وهذا فيه تكلف، وقيل هو مصدر على توهم حذف الزوائد، فمعنى "وحده" إيحاد، ورد هذا والذي قبله بأن المصادر الموضوعة موضع الأحوال تتصرف وهذا لايتصرف، وقيل هو مصدر "وحَد" وصُحح، فقد حكى الأصمعي عن العرب: وحد الرجل يحد كوعد أي انفرد، وعلى هذا فليس محذوف الزوائد، وقيل: مصدر لا فعل له كالعمومة.

قوله: "ووجد في غالب ..إلخ" أي والغالب فيه كذلك التذكير والإفراد لأنه مصدر، وشذ قولهم: قلنا ذلك وحدينا وجلسا وحديهما.

قوله: "وقد يجر بنسيج ..إلخ" بحذف العاطف لجحيش على قوله: "بنسيج" أي وقد يجر بنسيج وبعلى وبجحيش؛ يعني أنه قد يجر "وحد" بإضافة نسيج إليه، كهو نسيج وحده أي منفرد بالفضل من علم أو غيره، وأصله في الثوب إذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره، وإذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب.

قال: [430]

جاءت به معتجرا ببرده سفواء تردي بنسيج وحده

واستدرك أبو حيان على المصنف جره أيضا بقريع على وزن كريم كهو قريع وحده وهو مثل نسيج في المدح، قال الدماميني: وبقي عليهما كلمة في الصحاح لم يذكراها، قال الجوهري: وربما قالوا: "رجيل وحده". اهـ وهي قابلة للمدح والذم، ويقال في الذم: "جحيش وحده وعيير وحده" وهو الذي يستبد برأيه، وجحيش: تصغيرجحش لولد الحمار، وعيير تصغير عير. وقد يجر "وحده" أيضا بعلى، حكى أبو زيد: "قبض كل درهم

430- الرجز لدكين بن رجاء الفقيمي. قوله: سفواء-: بغلة خفيفة سريعة. لسان العرب مادة سفا-.

على وحده"، وحكى ابن سيده: "جلس على وحده و جلسوا على وحدهم وقد سبقا على وحديهما".

ثم أشار الناظم إلى خروج "وحده" عن الإفراد قليلا بقوله: "إن ثنيته فقللا"، قال الشيخ خالد الأزهري في شرحه على التسهيل نقلا عن ابن جني: إن وجه التثنية وإن كان "وحد" مصدرا هو أن الحال ملازمة له فضارع اسم الفاعل واسمُ الفاعل يثنى.اهـ

وزاد في الطرة ذكر الجمع ولم يذكره في التسهيل، لكن نقل أبو حيان عن ابن سيده "جلسوا على وحديهم" فيحتمل كسر الدال جمعا إذ لا وجه للتثنية فيه. انظر الدماميني

ويضاف إن ثنيته أو جمعته إلى ضميريهما أي التثنية والجمع.

وافْـتَحْ أوِ اجـرُراً أو ارفَعَـنّ مـا ... لـه أُضـيفَ بَعْـضُ مـا تَقَـدَّما

وهْـوَ اسـمُ لا ... ...

يعني أن أسماء الزمان إن أضيفت إلى جملة مصدرة بلا التبرئة يجوز بقاء اسمها على ما كان عليه من بناء على الفتح على أنه مركب معها أو نصب، نحو: "جاء يوم لا نافعَ ولا ضارَّ " والخبر محذوف وقد يجر وقد يرفع، وحكى الأخفش: "آتيك يوم لا حر ولا برد" بالأوجه الثلاثة، فالفتح على أنه اسم "لا" التبرئة، والجر على أن اسم الزمان مضاف إلى مفرد و "لا" معترضة بين المتضايفين كما اعترضت بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد؛ وعلى الجر قوله: [431]

تـركتني حـين لامـالٍ أعـيش بـه ... وحـين جـن زمـان النـاس أو كلبـا

والرفع على أن"لا" التبرئة ملغاة لوجود شرط الإلغاء وهو التكرير، أو على أن "لا" عاملة عمل ليس، فالرفع محتمل للوجهين. انظر الدماميني

قال في التسهيل: فإن كانت "لا" المحمولةَ على ليس، أو "ما" أختها لم يختلف

431- البيت من البسيط وقائله أبو الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه. خزانة الأدب: 90/2. كلِب الكلب أخذه شيء يشبه الجنون، وكَلَبُ الزمان شدته.

حكمهما. أي بل يبقى كل من "لا" و"ما" على عملهما قبل الإضافة، ومنه قوله: [432]

فكــن لي شــفيعا يــوم لا ذو شــفاعة   بمغــن فتــيلا عــن ســواد ابــن قــارب

وقول الآخر: [433]

تبــدت لقلــبي وانصــرفت بودهــا   علــى حــين مــا هــذا بحــين تصــاب

برفع الاسم في البيتين، لكن قال الدماميني في قول التسهيل: (وإن كانت المحمولة على ليس) ما نصه: فيه نظر، لأن هذا يقتضي أن "لا" التبرئة ليست كذلك وقد مضى لنا أنك إذا رفعت الاسم كانت محتملة للمهملة والعاملة عمل ليس. وقال في قوله: (لم يختلف حكمهما) إن أراد: ما دامت محمولة على ليس فكذلك لا التبرئة المحمولة على إن...إلخ فانظره إن شئت

... ... وقَــلَّ أن يُفَسِّــرا   مِــنْ جُمْلَــةٍ مُــضافُها مــا أُضْــمِرا

قوله: "مضافها" بالرفع فاعل قوله: "يفسر" ومفعوله: "ما أضمر"؛ يعني أنه قل أن يعود ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها، كقول القائل: [434]

مضــت مائــة لعــام ولــدت فيــه   وعشــر بعــد ذاك وحجتــان

وذلك: لأن المضاف إلى الجملة إنما هو في التقدير مضاف إلى مصدر من معناها، فكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود عليه ضمير من الجملة المذكورة، فإن سمع ذلك عُد نادرا؛ قال المصنف في الشرح: وهذا مما خفي على أكثر النحويين لأن الجملة صفة ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا حجة في البيت المذكور

432- البيت من الطويل وقائله: سواد بن قارب الأزدي الصحابي رضي الله عنه، العيني 114/1، وقوله: فتيلا- أعربه العيني مفعولا على تقدير قدر، وأعربه الجرجاوي وابن قطة العدوي مفعولا مطلقا. هـ، ونظَّرها العكبري من قوله تعالى: ﴿ولا يظلمون فتيلا﴾ بقوله: ﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة﴾، وقد ذكر فيها وجهين: أنها مفعول به لـ يظلم- الثاني أنها صفة مصدر محذوف. التبيان 292/1.

433- البيت بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 3/ 123 وشرح ناظر الجيش 3234/5

434- البيت من الوافر وهو للنابغة الجعدي رضي الله عنه، طبقات ابن سلام. ص 104، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 920/2.

لجواز أن يعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى وتكون الجملة المضاف إليها عارية من الضمير فالتقدير ولدت أي أعني فيه؛ وقال الكوفيون: إن جاء الضمير قبل تمام الجملة تعينت الصفة نحو ﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله﴾ أو بعد تمامها فإن قدر من تلك الجملة فهي صفة، وإلا أضيف إليها؛ ورده ابن عصفور بالبيت الذي أنشدناه فإنه وقع متأخرا مع الإضافة. قال الدماميني: قلت: ولا وجه للرد بذلك فإنهم لا يمنعون الإضافة عند مجيء الضمير بعد تمام الجملة مطلقا، وإنما يمنعونه حيث يقدر الضمير من تلك الجملة، وأما إن قدر من كلام آخر جاز كون الجملة مضافا إليها لخلوها من الضمير، والبيت من القسم الأخير. اهـ منه ونحوه في المساعد قال: والرد بالبيت لا يخفى ما فيه بعد ما سبق عنهم

وذكر أنه يرد مذهبهم أيضا بقوله: [435]

وتسخن ليلة لا يستطيع نباحا بها الكلب إلا هريرا

فقد أضيف مع توسط الضمير وهم يمنعون ذلك؛ لكن ذكر ناظر الجيش تخريج هذا البيت على حذف التنوين من "ليلة" كما حذف من قول الآخر:- [436]

... ... شلت يدا وحشي من قاتل

واختِيرَ لَفْظٌ فِيهِما وأوْجِبَهْ في كَكِلا كُما كَفِيلٌ صاحِبَهْ

قوله: "وأوجبه" فعل أمر حذفت منه نون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يختار اعتبار اللفظ ـ وهو الإفراد ـ في ما لكلا وكلتا نحو: ﴿كلتا الجنتين **ءَاتَتْ** أكلها﴾، وقد اجتمع اعتبار اللفظ والمعنى في قوله: [437]

435- البيت من المتقارب، وهو للأعشى، ديوانه ص: 108.
436- صدره: ما لشهيد بين أرحامكم– البيت من السريع، وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه: 194
437- البيت من البسيط وهو للفرزدق، نوادر أبي زيد: 162، وشواهد المغني 552/2، ولم أجده في ديوانه.

كلاهمـــا حـــين جـــد الجـــري بينهمـــا قـــد أقلعـــا وكـــلا أنفيهمـــا راب

ويجب اعتبار اللفظ في نحو: كلانا كفيل صاحبه، لإضافته لصاحبه فلوثني الخبر لزم الجمع بين تثنية وإفراد في خبر واحد، وفي الإفراد السلامة من ذلك فكان متعينا. قاله المصنف، وعلله أبو حيان بأنه يلزم من التثنية أن لا يكون أحدهما كفيلا للآخر بل كلاهما معا يكونان كفيلي صاحبهما، والمقصود الإخبار عن أن كل واحد منهما كفيل للآخر، قال: وضابطه أنه متى كان كل واحد منهما محكوما عليه بحكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث تعين الإفراد كما قال الشاعر: [438]

كلانـــا غـــني عـــن أخيـــه حياتـــه ونحـــن إذا متنـــا أشـــد تغانيـــا

وكقولك: "كلاهما يحب الآخر، وكلتاهما مكرمة للأخرى"؛ أي بخلاف: "كلانا كفيل زيد" فيجوز فيه اعتبار اللفظ والمعنى، لأنهما هنا وإن كان كل منهما محكوما عليه بحكم الآخر لكن لا بالنسبة إليهما بل بالنسبة إلى ثالث. وقد قال ناظر الجيش: إن هذا التعليل أحسن من تعليل المصنف لأنه يرجع إلى أمر معنوي، وما ذكره المصنف يرجع إلى أمر لفظي.

وإنْ تُـــضَفْ كُـــلٌّ إلَـــى مُعَـــرَّفِ فبَيْنَمـــا الـــوجْهَينِ تَخْيِيـــرٌ قُفِـــي

يعني أن كلا ـ وهي اسم للاستغراق وتلازم الإضافة للمفرد مطلقا ـ إذا أضيفت لمعرفة، يخير بين رعاية معناها وهو بحسب المراد، ولفظها وهو الإفراد والتذكير، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إن كل من فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ والأرض إلا آتي ٱلرَّحۡمَٰنِ عبدا لقد أَحۡصَىٰهُمۡ وعدهم عدا﴾، وإن أضيفت إلى منكر غلب اعتبار المعنى أي معنى ما أضيفت إليه، نحو ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾، ﴿وكل إنسان أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ في عنقه﴾، وقوله: [439]

438- البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، الكامل: 144/1. ط دار الفكر.

439- البيت من الطويل، وقائله لبيد، وتمامه: وكل نعيم لا محالة زائل- مختار الشعر الجاهلي 483/2

ألا كــــل شـــيء مـــا خــــلا الله باطـــل ... ...

وقوله: [440]

وكــــل رفيقــــي كـــــل رحــــل وإن همــــا   تعـــــاطى القنــــا قوماهمـــــا أخـــــوان

وقوله تعالى: ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾، وقوله: [441]

وكـــل أنـــاس ســـوف تـــدخل بيـــنهم   دويهيـــــة تصـــــفر منهـــــا الأنامـــــل

وقوله: [442]

وكــــــل مصـــــيبات تصـــــيب فإنهـــــا   ســـوى فرقـــة الأحبـــاب هينـــة الخطـــب

ومن غير الغالب أن يعتبر معناها هي دون ما أضيفت إليه، كقوله: [443]

جــــادت عليهـــا كــــل عـــين ثـــرة   فـــتركن كــــل حديقـــــة كالــــدرهم

إذ لم يعتبر معنى الثاني بل اعتبر معنى العموم المستفاد من "كل" إذ لو اعتبر الثاني لقال "تركت"، ونحو: ﴿وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق﴾، وكقوله: [444]

إخـــــوتي لا تبعــــــدوا أبــــــدا   وبلـــــــى والله قـــــــد بعــــــدوا

كــــــل مـــــا حـــــي وإن أمــــروا   واردوا الحــــــوض الــــــذي وردوا

إذا حملنـا الحـي فيـه علـى مقابـل الميـت، والشـاهد في قولـه: "وإن أمـروا"، أما "واردوا الحوض" فلا شاهد فيها لاحتمال الإفراد، ولا عبرة بالرسم كما نصوا عليه،

440- البيت للفرزدق، ديوانه: 628، وشواهد المغني: 636/2، والشاهد فيه اعتبار معنى ما أضيفت إليه كل وهو التثنية بقوله: هما-.

441- البيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعة، العيني: 536/4، والشاهد فيه: اعتبار معنى ما أضيفت إليه كل، وهو الجمع في قوله: بينهم.

442- البيت من الطويل وقائله قيس بن ذريح، الحماسة شرح الأعلم: 742/2، وروايته وكل مصيبات الزمان، شرح شواهد المغني: 38/2.

443- البيت من الكامل وقائله عنترة بن شداد، مختارات الأعلم: 371/1.

444- البيتان من المديد مخبون محذوف وهما لفاطمة بنت الأحجم. الحماسة شرح الأعلم: 496/1، وفي شرح شواهد المغني: 453/2: فاطمة بنت الأخرم وهو تحريف.

أما إذا حملناه على مرادف القبيلة فالجمع واجب، كما في الآية: ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾، إذ محل جواز الإفراد نظرا للفظ في نحو "حي" و"حزب" إذا لم تضف "كل" لشيء من ذلك، وإلا وجب الجمع نظرا للمعنى. قاله الأمير في حاشيته على المغني.

و خالف أبو حيان المصنف في وجوب مراعاة المعنى إذا أضيفت لنكرة، محتجا بقوله: (جادت عليها كل عين... إلخ) قال "فتركن" ولم يقل "فتركت"، فدل ذلك على جواز: "كل رجل قائم أو قائمون"، والذي يظهر عند ابن هشام أن المضافة للمفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو: كل رجل يشبعه رغيف، وإلى المجموع وجب الجمع كالبيت فإن المراد كل فرد من الأعين جاد ومجموعها تركن، وعلى هذا تقول: جاد علي كل محسن فأغناني أو فأغنوني بحسب المعنى الذي تريده، فلذلك جاء مفردا مذكرا في قوله تعالى ﴿وكل إنسان **أَلْزَمْنَٰهُ**...﴾ الآية، وجاء مفردا مؤنثا في ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾، وجاء مثنى في قوله: (وكل رفيقي كل رحل..إلخ) و"كل" الثانية زائدة.

تنبيه: قوله في الطرة: "تعين اعتبار المعنى غالبا" لا يخفى ما فيه، فإن التعين ينافي الغلبة، وكأنه تلفيق بين قول المصنف في التسهيل بالتعين، واستدراك أبي حيان عليه المقتضي لكونه غالبا لا متعينا، والصواب: " اعتبر المعنى غالبا". والله تعالى أعلم

وإنْ تُفَسِّرْ مُضْمَرًا مِنَ الخَبَرْ ... فاللفْظُ نَحْوُ كُلُّنا قدِ اشْتَهَرْ

يعني أن "كلا" إذا فسرت ضميرا عائدا عليها من خبرها فالمعتبر مراعاة لفظها في إفراده وتذكيره عند ابن هشام، قال في المغني: والصواب أنها لا يعود عليها ضمير من خبرها إلا مفردا مذكرا نحو: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» [445] ، وفي الحديث الرباني: «يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم» [446] .

وأما قوله تعالى: ﴿ إن كل من **فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ** والأرض إلا آتي **ٱلرَّحْمَٰنِ** عبدا لقد

445- الحديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح، رقم: 5188

446- الحديث أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، رقم: 6572

أَحۡصَىٰهُمۡ ...﴾ الآية، فجملة قد أحصاهم أجيب بها القسم وليست خبرا عن "كل"، أو ضميرها يرجع لـ"مَن" لا "كل" و"من" معناها الجمع، لكن يرد عليه: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى"[447]

وأما ما تقدم من إطلاق التخيير في قوله: (وإن تضف كل إلى معرف .. إلخ) فهو رأي المصنف، وصوب بعضهم البيت بقوله:

وابـــن هشـــام لفظهـــا يعتـــبر   فقـــط ككـــل قومنـــا مشـــتهر

وقد تكلم ابن مالك على "كل" في حال إضافتها لفظا، وسكت عنها إذا قطعت عن الإضافة، وقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو ﴿كل يعمل على شاكلته﴾، ﴿فكلا أخذنا بذنبه﴾ ومراعاة المعنى نحو: ﴿وكل كانوا ظَٰلِمِينَ﴾، وقال ابن هشام: والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح به نحو: ﴿كل يعمل على شاكلته﴾، ﴿كل ءَامَنَ بالله﴾ إذ التقدير كل أحد، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد لكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما، نحو: ﴿كل في فلك يسبحون﴾، ﴿وكل كانوا ظَٰلِمِينَ﴾. قاله في المغني، لكن قوله في الجمع المعرف: "لوجب الإفراد" جارٍ على ما ذكر أنه الصواب عنده، بخلاف قوله في المفرد النكرة: "فيجب الإفراد" فإنما يجري على قول ابن مالك، لا على ما صوبه هو من التفرقة بين إرادة الكل الإفرادي والكل المجموعي، فيفرد الضمير في الأول نحو "كل رجل يشبعه رغيف"، ويجمع في الثاني نحو: "كل رجل يحملون الصخرة".

وشَـــذَّ أنْ تَقَـــعَ حـــالاً وامْتَنَـــعْ   ألْ مَعَهـــا وهكـــذا بَعْـــضٌ وَقَـــعْ

يعني أنه شذ تنكير"كل" وانتصابه حالا كقولهم مررت بهم كلا، وبه استدل الفارسي على مذهبه الآتي من كونها نكرة عند التجرد ورد بشذوذه، ويمنع أن تدخل عليها "أل"

---

[447] الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، رقم: 7280.

لأنها عند التجرد معرفة بنية الإضافة وفاقا لسيبويه، لامتناع معرفين وهما هنا: "أل" والإضافة، لكن قال ناظر الجيش: إن إطلاق التعريف بنية الإضافة غير ظاهر، إلا أن يدعى أن المضاف إليه "كل" لا يحذف إلا إن كان معرفة، وذلك بعيد إذ لا يمتنع أن يقال في "كل أحد يموت": "كل يموت"، وقيل: هي عند التجرد نكرة وهو مذهب الفارسي والزجاج، وألزم الفارسي من قال بتعريف كل وبعض أن يقول إن نصفا وثلثا وسدسا معارف، لأنهن في المعنى مضافات وهن نكرات إجماعا، ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وقد تريده وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد "كل" و "بعض" على إرادته، وأجاب ابن هشام عن إلزام الفارسي بأن كلا من النصف والثلث والسدس له معنى صحيح في نفسه، وأما كلمة "كل" فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه. قال الدماميني: أي إنما وضعت لتعميم شيء فكان معناها في غيرها، قال: هذا كلامه وفيه نظر.

ومنشأ الخلاف في تعريف "كل" عند تجردها من الإضافة: هل هذا التنوين عوض عن الإضافة أو صرف، والدليل على أنه عوض وقوع الحال منها عند التجرد نحو قولهم: مررت بكل قائما وببعض جالسا، والخلاف جار في "بعض" أيضا، وأما قولهم "الكل والبعض" فمن كلام المولدين، وقد أدخلها أبو القاسم الزجاجي في جمله ثم اعتذر عن ذلك. قال الدماميني: فإن قلت: فعلى هذه اللغة – يعني تنكير "كل" ووقوعها حالا – يصح دخول "أل" لزوال ما يعارضها لفظا ومعنى، قلت: قد يمتنع ذلك على هذه اللغة، كما لا يقال القبل والبعد وإن قيل قبلا وبعدا، بناء على الغالب واستكراها لما لم يولف.اهـ منه بتصرف

فائدة: المولدون: ظاهر القاموس أنه بفتح اللام، وفيه أنهم سموا بذلك لحدوثهم، قال في التاج: وقرب زمانهم وهو مجاز. اهـ والمولد من الكلام هو الذي أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم، والفرق بينه وبين المصنوع هو أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح، وهذا بخلافه. انظر المزهر للسيوطي

إِلَى اسْمِ جِنسٍ مُظْهَرٍ حَتْماً أَضِفْ ... ذُو غالِبًا وهكذا أولُو أُلِفْ

يعني أن "ذو" بمعنى صاحب، لا الموصولية وفروعها، وهي: "ذوو" و"ذوات" و"ذاتا" و"ذات" لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر، نحو ذو مال وذو علم وكذا الباقيات، والمراد باسم الجنس هنا: ما يقابل الوصف والعلم؛ فلا يقال: "ذو عالم" لأن وضع "ذي" لأن توصل إلى الوصف بما لا يجوز أن يكون صفة، فإذا كان تاليها يجوز كونه صفة لم يكن لدخولها فائدة. قاله الدماميني، قال الشيخ خالد: وأما قراءة ابن مسعود: ﴿وفوق كل ذي عالم﴾ فيجوز فيه كون "ذي" زائدة وكون "عالم" مصدرا فيتحد مع قراءة الجماعة. اهـ والمعروف منع إضافتها إلى الضمير إلا في الشعر، وقال صاحب رؤوس المسائل: منع الكسائي إضافة ذي إلى ضمير ومنعه النحاس والزبيدي وغيرهما وأجازه غيرهم. وفي البسيط: أكثر النحويين على منع إضافة ذو لمضمر أو علم و اختار ابن بري إضافتها إلى ما يضاف إليه صاحب لأنها بمعناه. نقله في المساعد

قول الناظم: "وهكذا أولو ألف" أي وهكذا ألف في لزوم الإضافة إلى اسم جنس ظاهر "أولو" نحو: ﴿أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بأس شديد﴾ ومثلها "أولات" نحو: ﴿وإن كن أُوْلَٰتِ حمل﴾.

تنبيه: توهم بعضهم أن اسم الجنس هو النكرة، فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث: «أن تصل ذا رحمك»[448]، وغاب عنه مواضع في التنزيل: ﴿والله ذو الفضل العظيم﴾، و﴿ذو العرش المجيد﴾، و﴿ذي الطول﴾، و﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ والإكرام﴾. قاله الدماميني

وجَوِّزَ انْ تُضافَ ذو إلى العَلَمْ وغالِبًا إلْغاؤُها قدِ انحَتَمْ

يعني أنه قد يضاف "ذو" جوازا إلى علم إذا لم تقارن وضعه، كقولهم في قطري وعمر وتبوك: ذو قطري وذو عمر وذو تبوك، أما إن كانت في علم قارنت وضعه فوجوبا، نحو: ذو يزن وذو عدن وذو الكلاع وذو رعين وذو تسلم لموضع، فلا ينظر لمعناها حينئذ،

448- أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ولفظه: «تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصل ذا رحمك». الحديث رقم: 106.

بل الظاهر ما قاله الدماميني أن مجموع اللفظين هو العلم لا الثاني بمفرده حتى يقال إن "ذو" تضاف إليه، وكلا الأمرين مسموع ولا يقال إلا ما سمع من الواجب والجائز، على بحث للدماميني في ذلك، قال: وهو مشكل، أما العلم المصدر بـ"ذو" وضعا فقياس إذ لا حجر في الأعلام، وفي كلام الفراء ما يدل على القياس في الآخر، قال – وقد ذكر الإضافة في "زيد بطة"- :كأنك قلت "زيد ذو بطة" وأنت لو قلت "ذو زيد" لجاز، وقال أيضا: سمعت من الفصحاء وضعت المرأة ذا بطنها. ومن ذلك قول النحويين في نحو"شاب قرناها" إذا ثني أو جمع: "ذوا وذوو شاب قرناها".

قوله: "وغالبا إلغاؤها قد انحتم" أي عند ابن مالك، ويحتمل ذلك قوله في الخلاصة: (وناب نقلا عنه ذو فعيل) أي فعيل، والمراد بإلغائها عدم الاعتداد بها معنى، فتكون من إضافة الملغى إلى المعتبر، خلافا لمن أراد بها الذات وبما أضيفت إليه اللفظ، كجاء ذو عمرو أي صاحب هذا اللفظ، فالمسند إليه "ذو" باعتبار ما يدل عليه من معنى الصحبة، والمضاف مراد به اللفظ، والذي يرى ابن مالك أن المراد بالمضاف إليه ما يدل عليه من المسمى، فالإسناد إليه في التحقيق، و"ذو" – وإن أسند إليها لفظا – ملغاة باعتبار المعنى؛ ومن غير الغالب: ما وجد مكتوبا في حجر من أحجار الكعبة (أنا ذو بكة) بالاعتداد بها، فليست هنا ملغاة بل مقصودة المعنى وإسقاطها ممتنع، وليست من نفس العلم كما في ذي يزن. وقد تقطع "ذو" عن الإضافة وتدخل عليها "أل" كقوله:[449]

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به الذوينا

أقول: وفي جمع الناظم بين غلبة الإلغاء وتحتمه نظر لا يخفى، إلا إن أراد تحتم الحكم بغلبة الإلغاء إذا أضيفت لعلم، أي خلافا لمن لا يرى الإلغاء فيها أصلا، وجعلها فيما توهم فيه إلغاؤها مرادا بها الذات وبما أضيفت إليه اللفظ كما تقدم، فتكون الغلبة راجعة لنفس الإلغاء، والتحتم راجع للحكم بالإلغاء، فلا تعارض حينئذ بين الغلبة والتحتم. والله تعالى أعلم.

449- البيت من الوافر، وقائله الكميت بن زيد. خزانة الأدب: 62/1.

وربّمـــا إلـــى ضَـــميرِ غائِـــبِ   أُضـــيفَ جَمْعُـــهُ أوِ المُخاطَـــبِ

يعني أنه ربما أضيف جمعه – وهو ذوو – إلى ضمير غائب، وأنشد عليه الأصمعي: [450]

إنمـــا يصـــطنع المعـــروف في النـــاس ذووه

وقوله: [451]

صـــبحنا الخزرجيـــة مرهفـــات   أبـــان ذوي أرومتهـــا ذووهـــا

وإلى ضمير مخاطب، كقول الأحوص: [452]

وإنـــا لنرجـــو عـــاجلا منـــك مثلمـــا   رجونـــاه قـــدما مـــن ذويـــك الأفاضـــل

وغالِبًـــا آلٌ كأَهْـــلٍ لـــمْ يُـــضَفْ   إلاّ إلـــى العـــالِمِ مِـــنْ ذَوِي الشَّـــرَفْ

يعني أن "آلا" بمعنى "أهل" لا يضاف غالبا إلا إلى العلم العاقل ممن له شرف وخطر نحو آل محمد، ولو مضمرا وفي الحديث: "اللهم صل على محمد وآله" [453] لكن إضافته للضمير قليلة حتى قيل إنها لحن.

450- البيت من مجزوء الرمل، وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل: 108/3.
وروايته في تعليق الفرائد للدماميني :

إنمـــا يعـــرف ذا الفضـــل مـــن النـــاس ذووه

ونسبه لأعرابي وذكر قبله:

أنـــت مـــا اســـتغنيت عـــن صـــا   حبـــك الـــدهر أخـــوه

فـــإذا احتجـــت إليـــه   ســـاعة مجـــك فـــوه

أفضـــل المعـــروف مـــا لم   تبتـــذل فيـــه الوجـــوه

451- البيت من الوافر وقائله كعب بن زهير رضي الله عنه، شرح المفصل لابن يعيش: 53/1.

452- البيت من الطويل، وقائله الأحوص، ديوانه: 136، وروايته: (ولكن رجونا منك مثل الذي به صرفنا قديما .. إلخ)

453- الحديث أورده ابن كثير في تفسيره عند قوله تعالى {إن الله وملئكته يصلون على النبي} 477/6.

ولا ينتقض ذلك بآل فرعون فإن لهم شرفا باعتبار الدنيا، ولا بقوله: [454]

لا هـــــم إن المـــــرء يمـــــنـــع رحلـــه فـــامنع رحالـــك
وانصـــــر علـــــى آل الصليـــــب وعابديـــه اليـــوم آلـــك

لأن لآل الصليب شرفا في اعتقادهم، ومن ثَم كان الثناء على الجميل محله في اعتقاد المتكلم، ولذا كان قوله: [455]

لا تنفـــري يـــا نـــاق منـــه فإنـــه شـــريب خمـــر مســـعر لحـــروب

مدحا لأنه جميل عنده، فلا يقال: آل رجل، وآل شدقم، وآل الحجام، ومن غير الغالب قوله: [456]

مـــن الجـــرد مـــن آل الوجيـــه ولاحـــق تـــذكرنا أوتارنـــا حـــين تصـــهل

لإضافته إلى علم ما لا يعقل.

قول الناظم: "آل كأهل" احترز به من التي بمعنى الشخص أو السراب، وأما التي بمعنى الأتباع فهي كالتي بمعنى أهل مما يلازم الإضافة معنى لا لفظا، وقد بقيت على المصنف . قاله الدماميني

قوله: "العالم" هذه العبارة أجود من قوله في التسهيل: "من يعقل" كما نبه عليه أبو حيان وذلك لإضافة "آل" إلى اسم الله كما في قول الشاعر: [457]

نحـــــن آل الله في بلـــــدتنا لم نـــزل آلا علـــى عهـــد إرم

وفيه اجتماع قطع "آل" عن الإضافة و إضافتها.

قوله في الطرة: "لم يضف إلى معرف إلا .. إلخ" ظاهره: أن إضافته للصليب في قوله:

454- الشعر من الكامل مجزوء مرفل، وقائله: عبد المطلب. الروض الأنف: 122/1، وروايته: فامنع حِلالك-، وفسره بالقوم الحلول في المكان، وكذا في أمالي القالي، ص: 510.

455- البيت لجعفر بن الأحنف، ويقال لحفص بن الأحنف، الحماسة شرح الأعلم: 942/1.

456- البيت من الطويل، وقائله: الكميت كما في تاج العروس: لحق-.

457- البيت من الرمل وهو منسوب لعبد المطلب بن هاشم في نهاية الأرب 81/16

(آل الصليب) لا يخرج عن الغالب لأنها أضيفت إلى معرف، وقد نص على خروجه عن الغالب غير واحد، لتصريحهم بأن الغالب إضافتها إلى العلم ومن غيره إضافتها إلى اسم جنس، وأنشدوا البيت.

لكن يظهر أن مستند الناظم في ذلك الدماميني، فإنه لم يسلم أن نحو: "آل النبي" و"آل السلطان" و"آل الخليفة" من غير الغالب، وقال: إن تحرير العبارة في هذا المحل أن يقال: ولا يضاف إلا إلى ذي شرف معرفة، وكونه ضميرا أو علما لغير عالم قليل، وما سواه كثير.اهـ

وقد اختلف في أصل "آل"، فقيل ألفه بدل من همزة مبدلة من هاء وهو بدل لازم، واستدل له بقولهم في تصغيره أهيل، وقيل منقلبة عن واو وأصله أول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فا نقلبت ألفا، من "آل يؤول" بدليل تصغيره على أويل، قال المرادي: وهذا هو المختار، وليس هو بمعنى الأهل على هذا القول، لأن الأهل: القرابة، والآل: من يؤول إليك في قرابة أو دين أو مذهب.

لجُمْلَةٍ إسْمِيَّةٍ قدْ تَقَعُ مُضافَةً كلَدُنَ انتَ يافِعُ

يعني أن "لدن" ربما أضيفت إلى جملة اسمية كقوله: [458]

تذكر نعماه لدن أنت يافع إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر

ولهذا لم تعرب كأي الشرطية والاستفهامية، لأن المعارض لموجب بنائهما إنما هو لزوم الإضافة إلى المفرد؛ ولو سلم وجود المعارض في "لدن" فإعرابها لغة، والمعارض قد لا يمنع إلا تحتم البناء. انظر الصبان في الكلام على الأشباه

فائدة: ذكر أبو حيان في شرحه بحثا في الإضافة إلى الجمل، هل تفيد تعريفا لأنها تقدر بالمصادر، والمصدر يضاف في التقدير إلى الفاعل أو المفعول، فكان معرفة إن كان المضاف إليه كذلك، أو لا تفيده لأن الجمل نكرات؟ ثم قال: إن حصر النحويين للإضافة

458- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر 136/3 وصدره في خزانة الأدب 198/3

التي لا تفيد تعريفا في ما حصروه يدل على أنها تفيد التعريف. لكن تعقبه تلميذه ناظر الجيش، بأنه ليس في الحصر المذكور دليل على ما قال، لأن الإضافة إلى الجمل على خلاف الأصل وهو الإضافة إلى المفرد، فالتقسيم الذي ذكروه إنما هو راجع إلى ما هو الأصل. قال: أما المضاف إلى الجملة فله حكم نفسه، إن كان معلوما قبل أن يضاف فمعلوم بعد الإضافة، أو غير معلوم فغير معلوم، ولا مدخل للإضافة في إفادة ذلك. اهـ كلام ناظر الجيش في شرحه باختصار

لِلفِعلِ إنْ ثَبَتَ وهْوَ مُنصَرِفْ أضِفْ لَدُنْ رَيْثَ ... ...

يعني أن "لدن" تضاف إلى الفعل المثبت المتصرف، كقوله: [459]

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وقوله: [460]

لزمنا لدن سألتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح

لا بإضمار أن خلافا لسيبويه، قال: ليكون الفعل بعدها مؤولا باسم، ورد بأن فيه حذف الحرف المصدري وبقاء صلته، وأجيب بأنه على حد: "تسمع بالمعيدي"، ووجه إضافتها للفعل عند غيره أنها تدل على مبدإ الغاية زمانا أو مكانا، فإذا كانت دالة على مبدإ الزمان فمجريها مجرى أسمائه المبهمة ليس ببدع .قاله المصنف

قوله: "ريثا" بالنصب معطوف بحذف العاطف على قوله "لدن"، أي و كذا تضاف للفعل المثبت المتصرف"ريث"، كقوله: [461]

خليلي رفقا ريث أقضي لبانتي من العرصات المذكرات عهودا

و"ريث" مصدر من راث أي أبطأ، وفي المساعد عازيا للصفار: أن المصدر المستعمل

459- البيت من الطويل، وقائله القطامي. خزانة الأدب: 188/3.

460- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 836/2 وللبغدادي 286/6

461- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: 836/2.

بمعنى الزمان تجوز إضافته إلى الفعل، نحو: أتيتك ريث قام زيد أي قدر بطء قيامه.

قول الناظم: "للفعل" فيه مسامحة وإن تبع فيه التسهيل، لأن الإضافة إلى الجملة لا إلى الفعل وحده، وكذا في تعبيره بالمنصرف عن المتصرف، وقد تقدم التنبيه على ذلك عند قوله في باب ظن: (وذا مجعول في صاحب الفؤاد مهما ينصرف)، واحترز بالمتصرف من الجامد كعسى ونحوها.

... ... وآيَـــةً أَضِـــفْ
لَـــهُ مُجَـــرّدًا و مَـــعْ مـــا يَنفَصِـــلْ بِـأنْ لَـدُنْ حِـينَ بِمـا رَيْـثَ فُـصِلْ

يعني أن "آية" بمعنى علامة – احترازا عن الآية من التنزيل والآية بمعنى العبرة كما في شرح الشيخ خالد – قد تضاف إلى الفعل المتصرف مجردا أي من "ما" المصدرية والنافية، وكان من حقها الإضافة إلى المفرد كعلامة، قال الشيخ خالد نقلا عن أبي الفتح في كتاب التمام: وإنما أضيفت إلى الفعل لأن العلامة مصدر، والمصدر قريب الشبه من الظرف الزماني، فجازت إضافتها إلى الفعل كما أضافوا إليه المصدر في قوله: [462]

لا يصـــعب الأمـــر إلا ريـــث يركبـــه ... ...

وجاءت مبنية على الفتح مع الفعل في قوله: [463]

... ... بآيـــة مـــا جـــاءت إلينـــا تهاديـــا

كما بني الظرف في قوله: (على حين عاتبت المشيب إلخ) على الفتح مع الفعل هـ
ومن إضافتها للفعل قوله: [464]

462- تمامه : وكل أمر سوى الفحشاء يأتمر . البيت من البسيط وهو من قصيدة لأعشى باهلة يرثي بها المنتشر بن وهب . الأصمعيات ص 67 وخزانة الأدب 92/1 وورد صدره أيضا في بيت للحطيئة وتمامه: (ولا يبيت على مال له قسم) ديوانه ، ص 181 والدرر131/3

463- صدره : (ألكني إليها عمرك الله يا فتى) البيت من الطويل وقائله سحيم عبد بني الحسحاس . خزانة الأدب 273/1

464- البيت من الوافر، وقائله الأعشى. خزانة الأدب: 135/3، ولم أجده في نسخة ديوانه.

بآيـــة تقـــدمون الخيـــل شـــعثا كـــأن علـــى ســـنابكها المـــداما

وكونُ الإضافة إلى الفعل هو مذهب سيبويه، وزعم ابن جني أنه على تقدير ما المصدرية، ولا يجيز إضافة آية إلى الفعل، وإنما قدر"ما" دون "أن" لأن الفعل لم يرد منصوبا في وقت، ولأنه لا يختص بالمستقبل. قاله الدماميني ويرده أمران: أحدهما أن حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته بعيد عن القياس على أنه لا يعرف في غير "أن"، والثاني: ما يأتي من اقترانه بما النافية. قاله الشيخ خالد

قوله: "ومع ما" أي وقد تضاف "آية" إلى فعل مقرون بـ"ما" المصدرية نحو: [465]

ألا مـــن مبلـــغ عـــني تميمـــا بآيـــة مـــا يحبـــون الطعامـــا

ومذهب سيبويه أنها زائدة، خلافا لابن جني وتبعه ابن مالك وعزي للمبرد، قال الدماميني: والعجب من سيبويه حيث قال بإضافة آية إلى الجملة مع بعدها من الظروف حتى قدر زيادة "ما" هنا. قال: ولا حاجة إلى ما زعم من زيادة "ما" في البيت إلا على تقدير كونها لاتضاف إلى مفرد، وليس كذلك قال الله تعالى: ﴿إن ءَايَةَ ملكه أن ياتيكم التابوت﴾ بل ذلك هو الأصل والغالب فإذا أمكن لم يجز العدول عنه. اهـ وقد نقل المرادي أنهم لم يصرحوا بالمصدر قط فلم يقولوا آية محبتكم، فالآية التي ذكر الدماميني ترد ذلك.

أو مقرون بـ"ما" النافية نحو: [466]

ألكـــني إلى قـــومي الســـلام رســـالة بآيـــة مـــا كـــانوا ضـــعافا ولا عـــزلا

وبهذا يستدل على أن الإضافة للفعل إذ لا تقدر ما المصدرية قبل ما النافية، ومذهب سيبويه اطراد إضافة آية إلى الفعل. وقد اقتصر في التسهيل على ذكر هاتين أي المصدرية والنافية، وزاد في الطرة ذكر الزائدة، ولم يفردها بشاهد، لكن قوله: (بآية ما تحبون الطعاما) يحتملها، بل هو مذهب سيبويه كما تقدم.

465- البيت من الطويل، وقائله يزيد بن عمرو بن الصعق. خزانة الأدب: 136/3.

466- البيت من الطويل، وقائله عمرو بن شاس، شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 191/1. وشرح شواهد المغني للسيوطي 836/2، و العيني 596/3.

وسمعت إضافتها للجملة الاسمية كقوله: [467]

بآيـــة الخـــالُ منهـــا عنـــد برقعهـــا   وقـــول ركبتهـــا قَـــضْ حـــين تثنيهـــا

قوله: "ينفصل بأن لدن حين" أي وقد يفصل بين "لدن" والفعل المضافة إليه بأن كقوله: [468]

وليـــت ولم تقطـــع لـــدن أن وليتنـــا   قرابـــة ذي قـــربى ولا حـــق مســـلم

وكذلك "حين" كقوله: [469]

وجالـــت علـــى وحشـــيها أم عـــامر   علـــى حـــين أن نـــالوا الربيـــع فـــأمرعوا

فقول الناظم: "حين" معطوف على "لدن" بحذف العاطف أي ينفصل بأن لدن وحين.

قوله: "بما ريث فصل" أي ربما تفصل "ريث" بما وهي زائدة أو مصدرية، كقوله: [470]

ولكـــن نفســـي حـــرة لا تقـــيم بي   علـــى الضـــيم إلا ريثمـــا أتحـــول

اذْهَـبْ بِـذِي تَسْـلَمُ عَـنْهُمْ أُخِـذا   ولا بِـذِي تَسْـلَمُ مـا كـانَ كَـذا

يعني أنهم ربما قالوا: اذهب بذي تسلم، فالباء ظرفية بمعنى في و"ذي" صفة لزمن محذوف منكر، وهي مضافة إلى الجملة التي بعدها، والتقدير: اذهب في وقت صاحب سلامتك أي وقت هو مظنة سلامتك، وقيل: "ذي" بمعنى الذي، ويضعفه أن استعمال ذي موصولا مختص بطيء ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها

467- البيت من البسيط، وقائله: عمرو بن مزاحم السلولي. الدرر: 37/5.

468- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 125/3 والدرر 137/3

469- البيت من الطويل، وقائله أوس بن حجر. شرح التسهيل للمصنف: 125/3.وروايته في ديوانه : (على حين سنوا في الربيع وأمرعوا) ص : 52، الوحشي من الدابة : جانبها الأيمن ، السن : الأكل الشديد

470- البيت من الطويل، وقائله الشنفري. مختار الشعر الجاهلي 601/2.

في لغتهم البناء ولم يسمع في هذا إلا الإعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروطٌ باتحاد المتعلق نحو ﴿ويشرب مما تشربون﴾ أي منه والمتعلق هنا مختلف، وأن العائد لم يذكر في وقت.

قوله: "ولا بذي تسلم ..إلخ" أي وربما قالوا: "لا بذي تسلم ما كان هذا" حكاه ابن السكيت، فـ"لا" للإعلام من أول الأمر بأن الجواب الآتي منفي على وزان: ﴿فلا وربك لا يؤمنون﴾، و" الباء" باء القسم بخلافها في المثال السابق، و"ما كان هذا" جواب القسم، والمعنى لا وصاحب سلامتك أي لا والذي يسلمك وهو الله، وهذا قسم واستعطاف للمخاطب ليقبل الأمر المحلوف عليه.

اذْهَبْ و تَسْلَمُ عَلى حالِ الذِي خاطَبْتَهُ ... ...

يعني أنه يختلف فاعل اذهب وتسلم بحسب المخاطب، مفردا مذكرا أو مؤنثا، أو مثنى أو مجموعا، فيقال: اذهبي بذي تسلمين، واذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، واذهبن بذي تسلمن.

قال المرادي: وإضافة "ذي" إلى الفعل أشذ من إضافة "آية" و"ريث" و"لدن" وإن كان في الجميع شذوذ. اهـ

... ... **وما كَمِثْلٍ احتُذِي**

بِناؤُه إذا الذِي أُضِيفا لَهُ بَنَيْتَهُ فَلا تَحِيفا

يعني أنه يجوز في رأي الأكثر بناء ما أضيف إلى مبني من اسم ناقص ـ وهو ما لا تتم دلالته على ما يراد به إلا بما أضيف إليه ـ كمثل وغير وبين ودون وشبهها، لمناسبتها الحروف بعدم قبول النعت والتعريف والتثنية والجمع وبعدم اشتقاقها والاشتقاق منها، فإن ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء لكنه ألغي لإضافته إلى معرب، واعتبر ذلك في الإضافة إلى مبني قصدا للمشاكلة، وبعضها أحق بالبناء من بعض لكونه أزيد مشاكلة كما ترى في "غير" من وقوعها موقع "إلا" وموقع "لا"، ومن شواهد بناء "دون" قوله تعالى: ﴿ومنا دون ذلك﴾ بفتح نونه وهي في موضع رفع بالابتداء، لكن خُرّج

على أن التقدير: ومنا صنف دون ذلك، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه، ومن بناء "بين" قوله تعالى: ﴿وحيل بينهم وبين ما يشتهون﴾ ففتح النون، وهي في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل، لكن يوجه بمثل ما تقدم في "دون"، وأجرى قوم منهم الزمخشري وابن عصفور "مثلا" مجرى "غير" في ذلك، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ بفتح اللام وهو في موضع رفع صفة لـ"حق"، وخرج على جعل "حق" اسم فاعل من "حق يحق" ثم قصر كما فعل بـ"بار" حتى قيل فيه"بر" وبقي فيه الضمير الذي كان قبل القصر، وجعل "مثل ما " حالا منه، وبقول الفرزدق: [471]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشر

على أن "مثلهم" مبتدأ، وقد خرج البيت على غير ذلك، ككون" مثلهم" خبر"ما" تقدم على اسمها، وفيه أقوال أخرى ذكرها في روض الحرون في باب "ما ولا ولات".

قال المصنف في الشرح: ولا ينبغي لـ"مثل" أن يجرى مجرى "غير"، لأنه ـ وإن وافقه في أن دلالته على معناه لا تتم إلا بما يضاف إليه ـ فقد خالفه بمشابهة التام الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه، وإلى ذلك أشار في متن التسهيل بقوله: "ما لم يشبه تام الدلالة"، ولم يعتبر الناظم هذا القيد بناء على مذهب الزمخشري من أن "مثل" كـ"غير"، قال الفراء: أسد وقضاعة يبنون "غير" واقعة موقع إلا على الفتح نحو: ما قام أحد غيرك وما قام غيرك بفتح الراء، وأنشد عن الكسائي: [472]

لم يمنع الشرب منها غيرَ أن نطقت   حمامة في غصون ذات أوقال

لكن خُرّج على أن يكون المراد في "ما جاء غيرك" ما جاء جاءٍ غيرك، فنصب "غيرك" على أنه حال أو منصوب على الاستثناء، وساغ حذف "جاء" وهو فاعل، لأنه بعد نفي والعموم فيه مقصود، وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير،

471- البيت من البسيط، وقائله الفرزدق، ديوانه: 167.

472- البيت من البسيط، وقائله أبو قيس بن رفاعة الأنصاري، شرح أبيات الكتابي للسيرافي: 130/2، والشاهد فيه بناء غيرَ- على الفتح من قوله: غير أن نطقت-.أوقال ، جمع وقل : ثمر شجر الدوم.

كقوله عليه الصلاة والسلام: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن" [473] أي ولا يشرب الشارب، وعلى هذا أيضا يحمل البيت، كأنه قال: لم يمنع الشرب منها مانع غير أن نطقت، والنصب على الحال أو الاستثناء.

تنبيه: قول المصنف في التسهيل: (ويجوز في رأي الأكثر بناء ما أضيف إلى مبني ..إلخ) قد يفهم منه أنه لا يرى ذلك، ويدل على أن هذا مراده أنه خَرّج جميع ما استشهد به على البناء أحسن تخريج كما تقدم. قاله ناظر الجيش

واسْتَغْنِياً بِما أُضِيفَ الثانِي إلَيهِ أوْ صِفَتُهُ عَنْ ذانِ

قوله: "واستغنيا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه قد يحذف مضاف ومضاف إليه ويستغنى بما أضيف إليه الثاني كقوله تعالى: ﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾ أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت، وقد تتوالى ثلاث متضايفات، فيحذف الثاني والثالث ويستغنى بالرابع، كقوله تعالى: ﴿فقبضت قبضة من أثر الرسول﴾ أي أثر حافر فرس الرسول، وجعل ابن هشام في المغني من ذلك قوله تعالى: ﴿فإنها من تقوى القلوب﴾ أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، وقال الدماميني: ليس بمتعين لجواز أن تكون "من" تعليلية أي تعظيمها ناشئ من التقوى، وعليه فلا حاجة إلى تقدير مضافين.

تنبيه: قد مثل في الطرة بقوله تعالى: ﴿من أثر الرسول﴾ للاستغناء بما أضيف إليه الثاني، وهو في الحقيقة أضيف إليه الثالث، لكن لا ينافي ذلك تمثيلنا به للاستغناء بالرابع تبعا لأكثر شراح التسهيل، لأن أصل ما فيها للدماميني، وهو يرى أن حذف المضافات تدريجي، أي يحذف مضاف فقط ثم يقوم المضاف إليه مقامه ثم يحذف ذلك الثاني، قال: ولهذا اكتفى النحويون عن تعداد هذه المسائل بقولهم: "وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه". أقول: وهو كقول المصنف في الخلاصة: (وما يلي المضاف ياتي خلفا..إلخ)، ثم زاد الناظم هنا التنبيه على أنه قد يحذف أكثر من مضاف فقال: "واستغنيا بما أضيف الثاني إليه"، وهذا يكفي أيضا عن تعداد ما بعده، فإنه يصدق في ﴿من أثر الرسول﴾

473- الحديث تقدم تخريجه.

أنه استغني بما أضيف إليه الثاني، بناء على أن الحذف تدريجي، وبيانه: أنه حذف المضاف إليه الأول – وهو "حافر"– واستغني عنه بالثاني الذي هو ثالث المتضايفات أي "فرس"، ثم حذف هذا الثالث، استغناء بما أضيف إليه المضاف إليه الثاني الذي هو رابع المتضايفات، أما المصنف فيرى أن الحذف دفعي، وقد عد المتضايفات بدءا بأولها الذي لم يحذف وهو "أثر"، وحذف بعده اثنان "حافر" و"فرس"، ثم استغني عنده برابعها. والله تعالى أعلم.

ثم إن الدماميني قد اعتذر عن المصنف بأنه رام استقراء التراكيب الواقعة في كلامهم بالنسبة إلى تعدد المحذوف.اهـ

قول الناظم: "أو صفته" بالرفع عطف على "الثاني" من قوله: "بما أضيف الثاني" أي وقد يستغنى عن المتضايفين بما أضيفت إليه صفة الثاني محذوفة، كقوله: [474]

ولا الحجاج عيني بنت ماء تقلب وجهها حذر الصقور

يريد ولا الحجاج صاحب عينين مثل عيني بنت ماء، فحذف المضاف والمضاف إليه وهما: "صاحب عينين" وحذف "مثل" وأقيم ما أضيف إليه "مثل" وهو "عيني" مقام ما حذف، فهنا حذفت ثلاثة أسماء متجاورة.

وظاهر هذا أن المضاف والمضاف إليه حذفا معا، والصواب أنه حذف المضاف فقط ثم أقيم المضاف إليه مقامه، ثم يحذف ذلك الثاني، ثم يقوم الثالث مقامه، فالحذف تدريجي لا دفعي.

قال في التسهيل: (وقد يقوم مقام مضاف محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه

474- البيت من الوافر، وقائله: إمام بن أقرم النميري، وقبله:

ولما أن برزت إلى سلامي ويسري قلت ما أنا بالفقير

طليق الله لم يمنن عليه أبو داود وابن أبي كثير

ولا جزء ولا ابن أبي شريف ولا مولى الأمير ولا الأمير

شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 23/2.

رابع) يعني أنه قد يحذف مضاف أول ويبقى ما أضيف إليه وهو الثاني، ثم يحذف مضاف آخر وهو الثالث ويبقى ما أضيف إليه وهو الرابع، كقوله: (475)

أبيــــــتن إلا اصـــــــطياد القلـــــــو ب بـــــأعين وجـــــرة حينـــــا فحينـــــا

التقدير: بمثل أعين ظباء وجرة، فهذه أربعة أسماء مضاف أولها إلى ثانيها، وثانيها إلى ثالثها، وثالثها إلى رابعها، وكقوله: (476)

فإنـــــك منهـــــا والتعـــــذر بعـــــد مـــــا لججـــت وشـــطت مـــن فطيمـــة دارهـــا

لمثـــــل الـــــتي قامـــــت تســـــبع ســـــؤرها وقالـــــت حـــــرام أن يرجـــــل جارهـــــا

أراد: "قامت تسبع ذا سؤر كلبها"، ففعل مثل ما فعل قائل البيت الأول.

وقد يحذف ثلاث مضافات وصفة، كقوله تعالى: ﴿فكان قاب قوسين﴾ أي مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف الثلاثة والصفة، واستتر الضمير القائم مقام المضافات وهو اسم كان.

قول الناظم: "عن ذان" أي المتضايفين، على لغة من يلزم المثنى الألف.



475- البيت من المتقارب، أنشده المصنف في شرح التسهيل بلا نسبة: 134/3.

476- البيتان من الطويل وقائلهما: أبو ذؤيب الهذلي، شرح المصنف للتسهيل: 134/3، وشرح أشعار الهذليين: 76/1، وروايته لنعتُ التي... قال الأصمعي: هذه امرأة نزل بها رجل فتحرجت أن تدهنه وأن ترجل شعره ثم جاء كلب لها فولغ في إنائها فقامت فغسلته سبع مرات، وذلك بعين الرجل فجعل يتعجب منها، ومن ورعها. إذ أتاها قوم فطلبوا قتيلا عندها فانتفلت من ذلك أي حلفت وتبرَّأَتْ ثم فتشوا منزلها فوجدوا القتيل وسلاحه في بيتها. يقول فأنت كهذه المرأة التي جحدت وفرت من الأمر الصغير وركبت أعظم منه. من الشرح المذكور. باختصار.

المضاف إلى ياء المتكلم

وربّمـــا انكَسَـــرَ فيـــهِ مُـــدْغَما أوْ تالِيًـــــا لِأَلِـــــفٍ ... ...

يعني أن ياء المتكلم ربما كسرت مدغما فيها آخر، وهي لغة حكاها قطرب والفراء، ووجهها أن الكسر هو الأصل في التقاء الساكنين، وسوغه مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كظبي، وبهذه اللغة قرأ حمزة : ﴿وما أنتم بمصرخيِّ﴾ كالأعمش، فما كان ينبغي اقتصار الطرة عليه لأن حمزة من السبع؛ وهذا مطرد في لغة بني يربوع، ومنها قوله:[477]

أقبـــل في ثـــوبي معـــافري بـــين اخـــتلاط الليـــل والعشـــي
مـــاض إذا مـــا هـــمّ بالمضـــي قـــال لهـــا هـــل لـــك يـــا تـــا فيِّ
قالـــت لـــه مـــا أنـــت بالمرضـــي ... ...

قال الرضي: وهو عند النحاة ضعيف.

قوله: "أو تاليا لألف" أي وربما انكسرت الياء بعد ألف كقول بعض العرب: عصايِ، وهي لغة قليلة أقل من كسرها مدغما، وبها قرأ أبو عمرو والحسن قراءة شاذة.

... ... قـدْ عُلِمـا
شُـــذُوذًا ان يَسْـــكُنَ بَعْـــدَ أَلِـــفِ أَبِـــيَّ فـــي أَبِـــي أَخِـــيَّ قـــدْ يَفِـــي

أي وربما سكن بعد ألف كقراءة نافع: ﴿ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾، قال الرضي: وذلك: إما لأن الألف أكثر مدا من أخويه فهو يقام مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف، قال: ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف.

قوله: "أبي في أبي..إلخ" يعني أنه سمع في أبي "أبيَّ" بالتشديد أي برد اللام في الإفراد وإدغامها في الياء، وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، خلافا للمبرد في جوازه في النثر وهو مذهب الكوفيين، ويحتمل أن أصله "أبا" بالقصر، فقلبت الألف ياء على لغة

---

[477]- الرجز للأغلب العجلي، والمعافري بفتح الميم والعين مهملة: الذي لا يتوانى ولا يكل في أمر هم به. خزانة الأدب: 259/2. والشاهد فيه كسر ياء المتكلم. في قوله: فيّ- مدغما فيها ما قبلها.

هذيل وأدغمت في ياء المتكلم، قال في الخلاصة (وعن هذيل انقلابها ياء حسن)، كقوله: [478]

كـــــان أبيّ كرمــــــا وجـــــــودا   يلقـــــي علـــــى ذي اللبـــــد الجديـــــدا

قال المصنف: والاستشهاد بهذا البيت أقوى من الاستشهاد بقول الآخر: [479]

قـــــدر أحلـــــك ذا المجـــــاز وقـــــد أرى   وأبيَّ مالـــــك ذو المجـــــاز بـــــدار

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمع، والذي قبله يتعين فيه الإفراد لقوله: "يلقي"، إذ لو قصد قائله الجمع لقال: "يلقون".

قلت: كيف يكون الإفراد في البيت الأول متعينا مع احتمال أن يكون من باب قول الناظم في تعاقب الضمائر: (وكغائب يقل) أي أن يكون من وقوع ضمير الغائب موقع ضمير الجمع، فجاز أن يقول "يلقي" ومراده: "يلقون" كما في قول الشاعر: [480]

فـــــإني رأيـــــت الصـــــامرين متـــــاعهم   يمـــوت ويفـــنى فارضـــخي مـــن وعائيـــا

أي يموتون، وإن كان هذا الاحتمال في البيت لا ينافي كون الاستشهاد به أقوى، لأنه أضعف من الاحتمال في البيت الثاني، فالمناقشة إنما هي في كون الإفراد متعينا في الأول دون الثاني. والله تعالى أعلم، ولكون الاستشهاد بالأول أقوى اقتصر عليه في الطرة.

قول الناظم: "أخيَّ" يعني أنه قيس أخ على أب في ذلك، قال المصنف: ولم أجد شاهدا على "أخيَّ" لكن أجيزه قياسا على "أبيَّ" كما فعل أبو العباس. قال ابن هشام: ولا أدري لم خصه بالقياس. قال الدماميني بعد نقل كلام ابن هشام: قلت: في أمالي الكافية لابن الحاجب ما معناه: أن المبرد وجد السماع في أبي، وقاس عليه أخي لأنه مثله في لغاته وأصله وكثرة استعماله.

تنبيه: "أبيَّ" و"أخيَّ" على هذه اللغة مما يجب فيه فتح الياء وأن يدغم ما وليته،

478- البيت من المنسرح، أنشده المصنف في شرح التسهيل 148/3، وكذا ابن عقيل في المساعد 379/2، والذي فيهما "الجديدا" بالجيم.

479- البيت من الكامل وقائله مؤرِّج السلمي. خزانة الأدب: 272/2.

480- تقدم تخريجه في باب الضمائر.

مع خروجه عن الأمور الأربعة التي ذكرها في الخلاصة في قوله: (إذا لم يك معتلا..إلخ)، وهي المنقوص والمقصور والمثنى والمجموع على حده. قاله ياسين في حواشيه على الألفية

قول الناظم: "قد علما شذوذا..إلخ" في رواية: "وعلما" بالواو.

وقوله: "أبي في أبي..إلخ" "أبي" الأولى بتشديد الياء مبتدأ خبره "قد يفي" آخر البيت، وقوله: "أخي" بتشديد الياء كذلك، وهو مبتدأ خبره محذوف يدل عليه خبر الأول، وفي بعض النسخ: "وأخيّ يفي" وإعرابه كالأول، إلا أن "أخي" على هذه الرواية بتشديد الخاء والياء معا.

وقَلَبُوا الْيَا أَلِفًا دُونَ نِدا والحَذْفُ بَعْدَ الكَسْرِ والفَتْحِ بَدا

يعني أنه ربما قلبت الياء ألفا في غير النداء كقوله: [481]

أطوِّف ما أُطَوِّف ثم آوي إلى أما فتسقيني النقيعا

بقلب الياء ألفا، وخصه بعضهم بالضرورة.

قوله: "والحذف بعد الكسر ..إلخ" أي وورد حذف الياء بعد كسرة كقوله: [482]

خليل أملك مني للذي كسبت يدي ومالي فيما يقتنى طمع

وحذف الألف بعد فتحة كقوله: [483]

ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني

فاستغني بفتحة الفاء عن الألف المبدلة عن الياء، وقد يقال: إن الأصل يا لهف وحذف حرف النداء؛ وفي النهاية: أجاز المازني في غير النداء إبدال ياء المتكلم ألفا.

ثم كل من القلب والحذف خاص بالإضافة المحضة، أما اللفظية فلا لأنها في تقدير

481- البيت من الوافر وقائله نفيع بن جرموز ، جاهلي، نوادر أبي زيد 19، وروايته: ويرويني النقيع-، وكذا في العيني: 247/4، بلا نسبة.

482- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الكافية لابن مالك . 1005/2

483- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شواهد العيني: 248/4، وحزانة الأدب: 63/1.

الانفصال. كذا للمصنف، لكن هذا من خصائصه، وأما غيره من النحاة فلم يقيد ذلك، بل أطلقوا في جواز الأوجه الخمسة في المنادى المضاف إلى الياء. قاله ناظر الجيش.

وقد أجاز أبو عمرو وغيره استعمال الضم في المضاف إلى ياء المتكلم دون نداء كقوله: [484]

ذريـــــني إنمـــــا خطئـــــي وصـــــوبي علـــــي وإنمـــــا أهلكـــــت مـــــال

أي مالي، ورده أبو زيد الأنصاري فقال: المعنى إن الذي أتلفه مال لا عرض ولا نفس. أما في النداء فكقراءة بعضهم ﴿قال ربُّ السجن﴾ بضم الباء ونية الإضافة، ولذلك حسن حذف حرف النداء، ولو لم تكن الإضافة منوية لكان من باب "افتد مخنوق" ولا يسوغ الحمل عليه لقلته. **أقول:** ولعل الإضافة منوية معنى لا لفظا، وإلا لم يكن وجه للضم كما لا يخفى والله تعالى أعلم، ثم وقفت على نحو ذلك للمصنف في شرح التسهيل؛ **أقول:** ولينظر ما وجه الضم في غير النداء؟ فإني لم أر من تعرض له.

وكُـــلَّ مـــا أُضِـــيفَ لِليـــا أَعْرِبـــا عَلـى الأصَـحِّ وانتَخِـبْ مـا انتُخِبـا

يعني أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب على الأصح، إعرابا ظاهرا في المثنى مطلقا أي رفعا ونصبا وجرا كـ"جاء غلاماي" و"رأيت غلامَي" و"مررت بغلامَي"، وفي المجموع على حد المثنى – وهو جمع المذكر السالم – في حال نصبه وجره نحو: " أكرمت مكرميَّ" و"أسأت إلى شاتميَّ"، وفي سوى المثنى والمجموع على حده، مجرورا غير معتل نحو: "مررت بغلامِي"، فعلامة جرها تلك الكسرة الظاهرة، قال المصنف: ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ولا حاجة إليه.وكذا "بغلماني" و"بهنداتي" ونحو ذلك، ويكون إعراب المضاف إلى ياء المتكلم مقدرا فيما سوى ما تقدم، وذلك كعصاي، وغلامِي رفعا ونصبا، ونحو: مسلمِيَّ رفعا، على بحث فيه يأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

وقال ابن الخشاب والجرجاني وغيرهما إنه مبني، وفي البسيط: نقل قول إن الإضافة إلى المبني مطلقا يحصل بها البناء مطلقا، قال: ولذا جعل بعضهم الإضافة إلى ياء المتكلم

484- البيت من الوافر، وقائله: أوس بن غلفاء. نوادر أبي زيد: 46. والعيني: 249/4، وخزانة الأدب: 515/3.

موجبة للبناء. نقله في المساعد، لكن رد المصنف في شرح التسهيل القول بالبناء بأن الإضافة للمبني إنما تجوز البناء إذا كان المضاف متوغلا في الإبهام اهـ

أقول: ولينظر في هذا الرد مع ما نقله صاحب البسيط من إيجابها للبناء مطلقا، ما لم يتحقق أن القائلين بالبناء هنا لا يقولون بهذا القول، فقد لا يخلو عن مصادرة. والله تعالى أعلم وقال ابن جني: إن المضاف إلى الياء لا يوصف بإعراب ولا بناء.

تنبيه: هذا الخلاف إنما هو في غير المثنى والمجموع على حده، أما هما فلا خلاف في بقاء إعرابهما، وكلامه يقتضي أن فيهما خلافا. قاله الشيخ خالد و ذكر أيضا أن محل الخلاف في المضاف المعرب كما صرح به في التسهيل، أما المبني فيبقى على بنائه اتفاقا نحو "لدني".

قول الناظم: "وانتخب ما انتخبا" أي من الأقوال، وهو القول بإعرابه على التفصيل السابق الذي اختاره المصنف من ظهور الإعراب في المثنى مطلقا وفي المجموع على حده في غير الرفع وفيما سواهما إذا كان غير معتل في حال الجر خاصة نحو: مررت بغلامي، وقيل إنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور، والقول بأنه مبني، أو لا معرب ولا مبني، هما: مقابل الأصح هنا. قال ناظر الجيش: والحق أن ما اختاره المصنف في هذه المسألة ضعيف، لقيام الدليل على خلافه، وذكر أن أبا حيان أوضح وجه الانتقاد إيضاحا حسنا، وحاصله أمران: الأول: رد ما ذهب إليه من ظهور الجر في "مررت بغلامي" بأن حركة الإعراب هي التي يجتلبها العامل، ولاشك أن هذه الحركة موجودة مع عاملي الرفع والنصب، والثاني: رد ما قاله من تقدير الإعراب في المجموع على حد المثنى رفعا بأن الواو التي كانت علامة الإعراب في الجمع باقية لم تزل وإنما تغيرت صفتها فهي موجودة، والمقدر لايكون موجودا.

قال ناظر الجيش: ورأي ابن الحاجب في المسالة كرأي المصنف فيها، وقد استدرك المنتقدون ذلك على ابن الحاجب اهـ من شرحه باختصار، لكن أجاب الشيخ خالد عن الأول بأن هذه الكسرة في "مررت بغلامي" غير تلك الكسرة التي كانت موجودة، كما أن الكسرة في "شُرِب" المبني للمفعول غير الكسرة في "شَرِب" المبني للفاعل.اهـ

وهذه المسألة من فروع قاعدة ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر هي: "اقتضاء الموضع لفظا وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك" ومن فروعها كذلك اسم "لا" العاملة عمل "إن"، وقولك: "جئت الآن" فالفتحة فتحة بناء وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف..إلخ

إعمال المصدر واسمه

وَأَهْمِلِ المَحْدُودَ والمُؤَخَّرا　　مُصَغَّرًا مُنحَذِفًا والمُضْمَرَا

يعني أنه يهمل المصدر المحدود بالتاء، لأن دخولها دال على الوحدة لجعله حينئذ كأسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال، وشذ قوله[485]:

يحايي بها الجلد الذي هو حازم　　بضربة كفيه الملا نفس راكب

وإن كان غير مقصود به الوحدة عمل، كقوله: [486]

ولولا رجاء النصر منك ورهبة　　عقابك قد كانوا لنا كالموارد

أي وطئناهم كوطء الموارد.

وكذا يهمل المؤخر، فلا يتقدم معمول المصدر لأنه كالصلة لتأويله بالحرف المصدري وصلته، خلافا لبعضهم في الظرف محتجا بقوله: [487]

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان

ويمكن أن يقدر إذعان قبل قوله "للذلة" ويكون المصدر المذكور مفسرا له، قال الشيخ خالد: أو يعد هذا من النوادر، على أن بعضهم اغتفر تقديم المعمول إذا كان ظرفا أو عديله، محتجا بأن الظرف تكفيه رائحة الفعل. اهـ منه، وقوله: "بعضهم" هو الرضي

485- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شواهد العيني: 528/3، وقوله: يحايي- بمعنى: يحيي، من الإحياء. الملا- بفتح الميم: التراب، والشاهد فيه عمل ضربة- وهو مصدر محدود بالتاء في الملا؛ لأنه مفعول به لضربة.

486- البيت من الطويل، وهو من شواهد الكتاب، ولم ينسبه سيبويه ولا السيرافي: 351/1، والموارد جمع مَورَدة: الطريق. الشاهد فيه عمل رهبة- في عقابك.

487- البيت من الهزج، وهو للفند الزماني، شرح شواهد المغني: 944/2، والشاهد فيه عمل المصدر: إذعان- في للذلة- قبله.

فقد قال في شرح الكافية ما نصه: وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه، قال تعالى: ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة﴾، وقال: ﴿فلما بلغ معه السعي﴾، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه قال: والظرف وأخوه تكفيهما رائحة الفعل. اهـ منه باختصار، وقد ذكر ابن زكري في شرح الفريدة أن التفتازاني أومأ لهذا عند قول التلخيص: "أكثرها للأصول جمعا".اهـ ومن هذا أيضا قول الخلاصة: (وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم).

قول الناظم: "مصغرا منحذفا" بالنصب عطفا على المحدود من قوله: "وأهمل المحدود" بحذف العاطف، وذلك لأن "أهمل" فيه فعل أمر لا ماض مبني للمجهول كما يأتي في بيتي الكافية؛ يعني أنه لا يعمل المصدر مصغرا فلا يقال: "عرفت ضريبك زيدا"، لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى بخلاف الجمع كما سياتي، ولقوة جانب الاسمية بالتصغير، وقيل يعمل ومنه: رويدا زيدا؛ ولا يعمل كذلك منحذفا، خلافا لمن أعمله في البسملة أي ابتدائي باسم الله؛ قال في الهمع: ولا يحذف المصدر باقيا معموله في الأصح، لأنه موصول والموصول لايحذف، وقيل: يجوز بدليل لأنه كالمنطوق، كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله في المضاف إليه..إلخ

قوله: "والمضمرا" يعني أنه لا يعمل كذلك ضمير المصدر، لأنه مباين للصيغة التي هي أصل الفعل، خلافا للكوفيين في إجازتهم: "مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح" فيعلقون الباء بهو، واستدلوا لذلك بقوله: [488]

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم   وما هو عنها بالحديث المرجم

أي وما الحديث عنها بالحديث المرجم، وخرجه غيرهم على تعليق "عن" بمحذوف أي أعني عنها أو بالمرجم ضرورة، وأجاز أبو علي في رواية والرماني وابن جني إعماله في المجرور، وأجاز جماعة إعماله في الظرف، وأطلق النحويون النقل عن الكوفيين في إعمالهم

488- البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي 203/1.

ضمير المصدر مع اختلاف النقل عنهم في إعمال صريحه. قاله في المساعد

ومــا بِتــابِعٍ والاَجْنَبِــي فُــصِلْ   وغَيْــرَ مُفْــرَدٍ وعَــنْ بَعْــضٍ عَمِــلْ

قوله: "وما بتابع ..إلخ الشطر" يعني أنه لا يجوز إعمال المصدر المفصول بينه وبين معموله بتابع أيا كان، إذ لا مفهوم لقوله في التسهيل: (ولا منعوت قبل تمامه) بل قيل: صوابه: (ولا متبوع بتابع) لأن حكم غير النعت من التوابع حكمه. فلا يجوز: "عجبت من ضربك الشديد زيدا" ولا "أعجبني شربك وأكلك اللبن" و"قتالك نفسه زيدا"، فلو أخر التابع صح كقوله: [489]

إن وجـدي بـك الشـديد أراني   عـاذرا فيـك مـن عهـدت عـذولا

وأما قوله: [490]

أزمعـت يأسـا مبينـا مـن نـوالكم   ولـن تـرى طـاردا للحـر كاليـاس

فضرورة أو متعلق بمحذوف أي يئست؛ وأجاز ذلك السيرافي محتجا بأن "أنت" فاعل "رواح" في قوله: [491]

أرواح مـودع أو بكـور   أنـت فـانظر لأي ذاك تصـير

مع أنه متبوع بنعت وعطف، وخرجه بعضهم على أنه فاعل فعل محذوف يفسره"فانظر"، وأجاز السيرافي والأعلم جعله مبتدأ خبره "رواح" إما مبالغة وإما على معنى "ذو رواح".

ولا يجوز كذلك إعمال المصدر المفصول بينه وبين معموله بأجنبي، والأجنبي هو: ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متمما له، كالمبتدإ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله. قاله الصبان

489- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شواهد العيني: 366/3.

490- البيت من البسيط، وقائله: الحطيئة، ديوانه: 119، شرح شواهد المغني للسيوطي: 916/2، والشاهد فيه الفصل بين المصدر: يأسا-، ومعموله: من نوالكم- بـ"وصف" المصدر وهو مبينا-.

491- البيت من الخفيف، وقائله: عدي بن زيد، شرح أبيات الكتاب: 363/1، ويروى: لك فاعمد- بدل قوله: أنت فانظر-.

خلافا للزمخشري تمسكا بقوله: ﴿إنه على رجعه لقادر * يوم تبلى السرائر﴾، وقوله:[492]

المن للذم داع بالعطاء فلا تمنن فتبقى بلا حمد ولا مال

فصل بين المن ومعموله – وهو "بالعطاء"– بالخبر ومعموله أي: "داع"و "للذم"، لكن الخبر إنما يكون أجنبيا من المصدر هنا إذا جعلنا التغاير بالاعتبار كالتغاير بالذات، وإلا فهو معمول للمصدر أيضا لكن باعتبار كونه مبتدأ لا باعتبار كونه مصدرا، فلو ألغينا التغاير بالاعتبار لم يكن أجنبيا. ويمكن أن يقدر الكلام في البيت هكذا: "المن للذم داع أعني بالعطاء" ويهمل المصدر، وقيل: البيت ضرورة، والآية يقدر لها فعل أي يرجعه يوم تبلى السرائر. قال الشيخ خالد: أو يحتمل في المصدر المنسبك ما لا يحتمل في الموصول، لأنه غير صريح في الموصولية.

قوله: "وغير مفرد ..إلخ" بنصب "غير" لأنه معطوف على قوله في البيت قبل هذا: "وأهمل المحدود" يعني أنه لا يعمل المصدر غير المفرد من مثنى – ولم يحكوا فيه خلافا – أو مجموع على ما اختاره المصنف في شرح الكافية، وذلك لأنه لا يشبه الفعل إلا في اللفظ فقط أي الصيغة الأصلية التي هي أصل الفعل، فإن ثني أو جمع زال ذلك الشبه لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل لأنه يشبه الفعل لفظا ومعنى، ولذلك يعمل معهما لبقاء الشبه المعنوي، وبعضهم لم يشترط الإفراد فأعمل المجموع، كما أشار إليه الناظم بقوله: "وعن بعض عمل"، واختاره المصنف في شرح التسهيل، وعلل الجواز بأن صيغة الجمع – وإن زالت معها الصيغة الأصلية كما زالت في التصغير – فالمعنى معها باق ومضاعف بالجمعية، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بالعطف، ومن إعماله مجموعا قوله: [493]

قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والفنعا

---

[492]- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 180/2

[493]- البيت من البسيط، وقائله: الأعشى، ديوانه: 124.

الفنع: النفع الكثير، وليس البيت صريحا في ذلك لاحتمال كون "أبا قدامة" مفعول قوله "زادت" ووضع الظاهر موضع المضمر تفخيما قاله ناظر الجيش، وقد سبقه ابن جني في الخصائص إلى ذلك ثم قال: والوجه أن ينصب بتجاربهم؛ لأنه العامل الأقرب. ومنه قولهم: "تركته بملاحس البقر أولادها"، وملاحس: جمع ملحس بمعنى لحس أي: بحيث لا يُدرى أين هو كقولهم: بمباحث البقر أي بالمكان القفر، وإنما جعلوا "ملاحس" هنا جمع "ملحس" بمعنى المصدر، مع احتمال كونه للمكان بل هو أظهر من جهة المعنى، لعمله في "أولادها" والمكان لا يعمل، وإذا كان الأمر كذلك كان الكلام على حذف مضاف، أي بمكان ملاحس كما في قول الآخر: [494]

وما هي إلا في إزار وعِلقة ... مُغارَ ابنِ همام على حي خثعما

أي وقت إغارة ابن همام، فـ"مغار" هنا مصدر لا اسم زمان، لتعلق "على حي خثعما" به، لكن على تقدير مضاف وهو: "وقت". انظر اللسان والتاج

و من عمل المصدر مجموعا أيضا قوله: [495]

وقد وعدتك موعدا لو وفت به ... مواعد عرقوب أخاه بيثرب

وقوله: [496]

إن عداتك إيانا لآتية ... حقا وطيبة ما نفس موعود

أنشده المصنف، فلا فرق بين جمع التكسير وجمع التصحيح، وقيد أبو حيان في الارتشاف إعمال الجمع بكونه مكسرا، لكن استظهر ناظر الجيش ما للمصنف، وقال المانعون: إن العامل في هذا كله فعل محذوف.

قال في الكافية:

494- تقدم الكلام عليه في الظرف

495- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة، مختارات الأعلم: 434/1.

496- البيت من البسيط، وقائله الأعشى شرح التسهيل للمصنف 435/2 الشاهد فيه عمل "عداتك" في "إيانا".

وأهمل المضمر والمحدود ومصدر فارقه التوحيد
ورب مجموع ومحدود عمل وبالسماع لا القياس قد نقل

تنبيهان: الأول: أجاب الشاطبي عن الخلاصة في إسقاط هذه الشروط، بأن اشتراطها حلول الفعل والحرف المصدري محله يحرزها.

الثاني: لا يشترط في إعمال المصدر أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل، لأنه عمل لكونه أصلا فلم يتقيد بزمان، بخلاف اسم الفاعل قاله المصنف، وقال غيره: لأنه عمل بالنيابة عن الفعل، والفعل لا يشترط فيه ذلك، وحكي عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا، وليس بصحيح. اهـ من شرح المرادي للألفية.

والمَصدَرُ الكائِنُ مِنْ فِعْلٍ بَدَلْ مُنتَصِبٌ مِنْ بَعْدِهِ لَهُ عَمَلْ

قوله: "المصدر" مبتدأ، و"الكائن" نعت له، و"من فعل" متعلق بقوله: "بدل"، وهو خبر "الكائن" أي والمصدر الكائن بدلا من الفعل، لكن وقف على "بدل" بالسكون على لغة ربيعة، وقوله: "منتصب" مبتدأ ثان، و"من بعده" متعلق به، وجملة "له عمل" خبر المبتدإ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدإ الأول أي قوله: "المصدر".

وتقرير البيت هكذا: المصدر الكائن بدلا من الفعل، المنتصب من بعده معمول له لا لفعل محذوف. يعني أن المصدر الكائن بدلا من الفعل يعمل في المنصوب بعده، بدليل إضافته إلى المعمول نحو: ﴿فضرب الرقاب﴾ ونحو: ﴿صنع الله﴾، وليس العمل للفعل المبدل منه وفاقا لسيبويه والأخفش، وقال المبرد والسيرافي وجماعة: إن العمل للمبدل منه نحو: ضربا زيدا؛ واختلف في قياس وقوع المصدر بدلا من الفعل، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منعه وقصره على السماع، وقيل يقاس في الأمر نحو: " فندلا زريق المال"، والوعد كقوله:[497]

قالت نعم وبلوغا بغية ومنى فالصادق الحب مبذول له الأمل

---

[497] البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 454/2

والدعاء كقوله:[498]

يــا قابــل التــوب غفرانــا مــآثم قــد أســلفتها أنــا منهــا خــائف وجــل

وفي التوبيخ مع الاستفهام كقوله:[499]

أعلاقـــة أم الوليـــد بعـــد مـــا أفنـــان رأســـك كالثغـــام المخلـــس

وفي التوبيخ بغير استفهام كقوله: [500]

وفاقـــا بـــني الأهـــواء والغـــي والـــونى وغـــيرك معـــني بكـــل جميـــل

لكن يحتمل أن يكون هذا مما حذفت منه همزة الاستفهام، والتقدير: "أوفاقا". قاله أبو حيان في شرح الألفية.

وفي الخبر المقصود به الإنشاء كقوله: [501]

حمـــدا الله ذا الجـــلال وشـــكرا و بـــدارا لأمـــره وانقيـــادا

وقيل يقاس في الأمر والاستفهام فقط، قال في الارتشاف: وقد جاء المصدر عاملا وهو خبر صرف، قال: [502]

وقوفـــا بهـــا صـــحبي علـــي مطـــيهم ... ...

أي وقف وقوفا بها صحبي، ولا ينقاس مثل هذا لقلته.

قول الناظم: "منتصب من بعده" لا مفهوم لقوله: "من بعده" بل هو باعتبار الغالب، ليلا يعارض ما يأتي في البيت بعد هذا من قوله: "وقدموا معموله".

498- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 453/2 وشرح الكافية 1025/2

499- البيت من الكامل، وقائله: المرار بن سعيد الفقعسي.شرح شواهد الكتاب للأعلم333/1 خزانة الأدب: 493/4، والدرر 111/3والشاهد فيه عمل المصدر المقرون باستفهام توبيخي، وهو أعلاقة- في أم الوليد-. والثغام بفتح المثلثة مرعى تعلفه الخيل، والمخلس من النبات الذي ينبت الأخضر منه من خلال يبيسه. يشبه به الشعر إذا اختلط بياضه بسواده.

500- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 454/2

501- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 454/2

502- صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه: (يقولون لا تهلك أسى وتجمل) ولطرفة بن العبد، وعجزه: (يقولون لا تهلك أسى وتجلد) ، مختار الشعر الجاهلي 1 /30 و 267

وحَمَّلُوهُ مُضْمَرًا وقَدَّمُوا مَعْمُولَهُ وسَلِّماً ما سَلَّمُوا

يعني أن المصدر الكائن بدلا من الفعل مساو لاسم الفاعل في تحمل الضمير على الأصح، ومقابله: قول السيرافي بأن العمل للفعل، فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر؛ ومساو له أيضا في جواز تقديم معموله عليه، نحو: "زيدا ضربا" على الأصح، سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط، أو على القول بأنه للمصدر - كما هو ظاهر الشارح - بناء على المشهور من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملا، قال في الهمع: لأنه ناب عن فعل فهو أقوى منه غير نائب، ولأنه غير مقدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع، وقيل لايجوز التقديم على القول بأنه العامل قياسا على المصدر السابق، قال أبو حيان: والأحوط أن لايقدم على التقديم إلا بسماع. اهـ أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقديم؛ قال الدماميني: لحلوله محل أن والفعل. الصبان: لأن "ضربا زيدا" بمعنى الزم أن تضرب زيدا.

قول الناظم: "وسلماً ما سلموا" تتميم، و"سلماً" فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة.

وإنْ وَجَدْتَ عَمَلاً مِنْ بَعْدِ ما مُضَمَّنٍ حُرُوفَ فِعْلٍ مِنْ سُما
بِه وفيهِ يَعْمَلُونَ فالعَمَلْ لِما بِه عَليه دُلّ قدْ حَصَلْ

قوله: "وإن وجدت عملا" أي معمولا، "من بعدما" أي شيء نكرة موصوفة بقوله: "مضمن"، وقوله: "حروف فعل" بالنصب مفعول ثان لمضمن، أما الأول فهو الضمير المستتر المرفوع على النيابة عن الفاعل وهو عائد على "ما"، وقوله: " من سما" "من" فيه تبيينية مبينة لـ"ما"، و"سما" بالقصر وتثليث السين لغة في الاسم، وقوله: "به وفيه" متعلقان بقوله: "يعملون"، أي يعملون به إذا كان اسم آلة كالدهن، وفيه إذا كان وعاء كالكفات، وقوله: "فالعمل لما به..إلخ" جواب الشرط في قوله: "وإن وجدت عملا..إلخ" يعني أنه إن وجد عمل بعد ما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه فالعمل للمدلول به عليه، كما روي عن بعض العرب من نحو أعجبني دهن زيد لحيته وكحل هند عينها،

وكقوله تعالى: ﴿ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وَأَمْوَاتًا﴾، فالدهن: ما يدهن به، والكحل: ما يكتحل به، والكفات: ما تكفت فيه الأشياء أي تجمع وتحفظ، فالمنصوب بعد هذه متعلق بعامل محذوف دل عليه المذكور أي دهن وكحلت وتكفت؛ ولك أن تجعل نصب "أحياء وأمواتا" في الآية على التمييز، لأن كفات الشيء مثل وعائه، والموعى ينتصب بعد الوعاء على التمييز؛ وكلامُ ابن مالك يقتضي التفرقة بين هذه وغيرها من أسماء المصادر فلا تعمل هذه عنده ويعمل غيرها، وكلام البصريين على المنع مطلقا إلا في الشعر، وكلام غيرهم على الجواز، وقد حقق أبو حيان الخلاف بما حاصله: أن اسم المصدر يقال باصطلاحين: أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مفعل وفي ما زاد على الثلاثي على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله، والثاني ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب لما يثاب به، والعطاء لما يعطى، والدهن لما يدهن به، والطحن لما يطحن، والكلام للجمل المقولة، والكفات لما يكفت فيه، ففي هذا النوع اختلف: هل يجوز أن يعبر به عن المصدر تجوزا و يعمل عمله أم لا؟ فالبصريون يمنعون، والكوفيون والبغداديون يجوزون، واستثنى الكسائي ثلاثة ألفاظ: الخبز والدهن والقوت، فلم يجز عجبت من خبزك الخبز ولا من دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك، وأجازها الفراء، وقال هشام: لا يمنع في القياس.

إذا اكتَفَى بِجَرِّهِ المَفعُولا فَلَكَ في التابِعِ أنْ تَقُولا
بِجَرِّه ورفْعِهِ ونَصْبِهِ كحُبِّ ذي الحَسْناءِ قَدْ أَوْدَى بِهِ

يعني أن المصدر إذا اكتفى بجر المفعول عن الفاعل أي إذا جر بالإضافة مفعولا، وليس بعده مرفوع بالمصدر، جاز في تابعه الجر والرفع والنصب، أما الجر فلمراعاة اللفظ اتفاقا، والرفع بناء على جواز رفعه للنائب على تقدير حرف مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله، والنصب مراعاة للمحل على تقدير حرف مصدري موصول بفعل سمي فاعله، كـ"حب ذي الحسناء..إلخ" بالأوجه الثلاثة في قوله " الحسناء"، وروي بها: «نهى

عن قتل جنان البيوت إلا الأبتر وذو الطفيتين»[503].

وقد نظم هذا ابن مالك في الكافية بقوله:

وإن لمفعـــــول أضـــــيف وحـــــذف فاعلـــــه كقصـــــد راحـــــة الـــــدنف

فـــاجرر أو انصـــب تـــابع المضـــاف لـــه والرفـــع إن جـــاءك فاعـــذر قائلـــه

قوله في الطرة: "بناء على رفعه النائب" أشار به إلى الخلاف في رفع المصدر للنائب، وحاصله ثلاثة أقوال حكاها في الهمع، الأول: القول بالجواز وهو مذهب جمهور البصريين، وأنشد أبو حيان دليلا عليه قول الشاعر: [504]

إن قهـــــرا ذوو الضـــــلالة والبـــــا طـــــل عـــــز لكـــــل عبـــــد محـــــق

والثاني: القول بالمنع، قال به الأخفش والشلوبين وغيرهما، وذلك لما فيه من الإلباس لأنك إذا قلت: "عجبت من ضرب عمرو" تبادر إلى الذهن أنه من المبني للفاعل، والثالث ما قاله أبو حيان: أنه يجوز إذا كان فعله ملازما للمجهول كزكم لعدم الإلباس. وزاد الدماميني قولا رابعا عن ابن خروف، وهو الجواز عند أمن اللبس نحو: أعجبني قراءة في الحمام القرآن، واحتج المانع بأن الصيغة التي ترفع الفاعل لا ترفع النائب.



503- أخرجه مسلم في كتاب السلام، حديث رقم: 5833-.

504- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ، ص 184 وشرح ناظر الجيش 2855/6

إعمال اسمي الفاعل والمفعول

وجَـــوِّزَ ان يَقُـــومَ غَيـــرُ فَعِـــلِ مَقَـــامَ مُفْعِـــلٍ ولكِـــنْ قَلِّـــلِ

يعني أنه ربما يقوم غير فَعِل من هذه الخمسة المتقدمة في الخلاصة وهي: "فعال ومفعال وفعيل وفعول" من أفعل الرباعي مقام مُفعل بقلة، ففعَّال كقولهم: دراك من أدرك وسآر من أسأر، ومثال مفعال: معطاء من أعطى ومعوان من أعان ومهداء من أهدى، ومثال فعيل: نذير من أنذر وسميع من أسمع قال: [505]

أمـــن ريحانـــة الـــداعي الســـميع يـــؤرقني وأصـــحابي هجـــوع

أي المسمع، وشبيه من أشبه قال: [506]

فتاتـــان أمـــا منهمـــا فشـــبيهة هـــلالا وأخـــرى منهمـــا تشـــبه البـــدرا

أي مشبهة، ومثال فعول: زهوق من أزهق قال: [507]

جهـــول وكـــان الجهـــل منهـــا ســـجية غشمشـــمة للقائـــدين زهـــوق

أي كثيرة الإزهاق لمن يقودها، وغشمشمة أي عزيزة النفس، قال بعضهم: وإنما لم تكن نائبة عن زاهق"، وهو موجود لأن "زهوق" هنا عامل في "للقائدين" قبله و "زهق" لازم.

تنبيه: ظاهر قول الناظم: " مقام مفعل" تجرد هذه الأوزان من المبالغة لتجرد "مفعل" من الدلالة عليها، والظاهر عندي عدم تجردها من المبالغة، قياسا على ما إذا كانت قائمة مقام " فاعل"، فإنها تدل على المبالغة مع تجرد المنوب عنه الذي هو "فاعل" من الدلالة عليها، ولاستشهادهم على أن أمثلة المبالغة تعمل بما هو من هذا الباب كقوله: (فتاتان أما منهما فشبيهة..إلخ)، ومن المعلوم أن شبهة الكوفيين في منع عملها مخالفتها

505- البيت من الوافر، وقائله: عمرو بن معدي كرب، خزانة الأدب: 460/3.

506- البيت من الطويل، وقائله: عبيد الله بن قيس الرقيات، العيني: 543/3.

507- البيت من الطويل، وقائله: حميد بن ثور، ديوانه، ص: 65، والتاج غش-

لأسماء الفاعلين في المعنى، لما زادت به من المبالغة، وقد يؤخذ ذلك من قول المصنف في الشرح: "وندر بناء فعول ذي المبالغة من أفعل كقوله: جهول وكان الجهل..إلخ ثم قال: أي كثيرة الإزهاق"، وقول السيوطي في الهمع: "وأمثلة المبالغة تبنى من ثلاثي مجرد غالبا وشذ بناؤها من "أفعل". والله تعالى أعلم .

ومــا عطَفْتَــهُ عَلَــى مــا انخَفَضــا بِغيــرِ مــا يَخفِضُــه لا تَخْفِضــا

قوله: "ما عطفته" "ما" نكرة موصوفة أي اسما عطفته، مفعول به لقوله "لا تخفضا" في آخر البيت، و "ما" الثانية في قوله "على ما انخفضا" كذلك، أي على اسم انخفض "بغير ما يخفضه" أي بغير وصف يخفضه فـ"ما" هذه نكرة موصوفة كذلك، والعائد إليها هو الضمير المستتر في قوله: " يخفضه"، أما المنصوب فهو عائد إلى "ما"التي في قوله "ما عطفته"، والجار والمجرور في قوله: "بغير ما يخفضه" متعلق بقوله: "انخفض" لا بقوله: "لا تخفضا" كما قد يتوهم، أي ولا تخفض اسما عطفته على اسم انخفض بغير وصف يخفض ذلك الاسم المعطوف، يعني أنه يتعين نصبه حينئذ، مثاله: "جاء الضارب الرجل وزيدا" فإن "زيدا" معطوف على اسم مخفوض وهو "الرجل" بغير وصف يخفض هذا المعطوف وهو "الضارب" لكونه معرفا بأل، والمعطوف الذي هو "زيد" خال منها ومن إضافة لتاليها، فامتنع الخفض لقول الخلاصة: (ووصل أل بذا المضاف..إلخ) وتعين النصب هذا قول سيبويه خلافا للمبرد.

وحاصل المسألة أنه يجر المعطوف على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله نحو: جاء الضارب الغلام والمرأة، أو مضافا إلى ما فيه أل نحو: الضارب الغلام وجارية المرأة، أو مضافا إلى ضمير ما فيه أل نحو: الضارب المرأة وغلامها، والمسألة الأولى متفق عليها وحكى ابن مالك الاتفاق على الثانية والثالثة، وحكى ابن عصفور عن المبرد منع الجر في الثالثة وتعين النصب، وحكى الشلوبين عنه جواز الجر فيها.

وروي بالوجهين قوله: [508]

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي بينها أولادها

وحكي أيضا عن المبرد منع الجر في الثانية، لا إن كان غير شيء من تلك الصور الثلاث فلا يجوز الجر وفاقا لأبي العباس المبرد، كجاء الضارب الرجل وزيدا فيتعين نصب "وزيدا" هنا لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بأل إليه، ومذهب سيبويه الجواز، وظاهر كلامه أنه سماع عن العرب، واستدل على ذلك بالبيت المتقدم آنفا، لكن الهاء في "وعبدها" راجعة على ما فيه "أل"، فلا حجة فيه على المبرد إذا كان يجيز الجر في هذه الصورة، وهو ما حكاه عنه الشلوبين كما تقدم.

وأيد مذهب سيبويه أيضا بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، كرب رجل وأخيه ورب شاة وسخلتها، وقد علمت أن "رب" لا تجر إلا منكرا.

إعمال اسم المفعول

وهَكَذا اسمُ فاعِلٍ إنْ قُصِدا ثُبُوتُ مَعْناهُ وهَذا وُجِدا

في جامِدٍ مُؤوّلٍ بالمُشْتَقِ كَهُوَ دُرٌّ لَفْظِهِ والمَنطِقِ

لما قال في الخلاصة: (وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع... إلخ) يريد أن اسم المفعول قد يجري مجرى الصفة المشبهة فيضاف لمرفوعه، ذكر الناظم هنا أن اسم الفاعل وبعض الجوامد قد يجريان مجراها كذلك.

قوله: "وهكذا اسم فاعل إن قصدا ثبوت معناه" يعني أن اسم الفاعل إن قصد به ثبوت المعنى دون الحدوث يضاف إلى مرفوعه إن كان لازما اتفاقا، لكن بعد تقدير تحويل الإسناد ونصبه على التشبيه على المفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة، معاملة له معاملة الصفة المشبهة، نحو قولك: "زيد قائم الأب"، والأصل: "قائم أبوه" لأنه

508- البيت من الكامل، وقائله: الأعشى ميمون، ديوانه، ص: 140، وحزانة الأدب 181/2، وروايتهما: "خلفها أطفالها"، الشاهد فيه قوله: "وعبدها" روي بالجر عطفا على اللفظ وبالنصب عطفا على المحل.

بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب انتصابها، ثم يجر بالإضافة فرارا من إجراء القاصر مجرى المتعدي وإنما لم يضف إليه من أول الأمر لأنه لا تصح إضافة الوصف لمرفوعه، لأنه عينه في المعنى فيلزم إضافة الشيء لنفسه، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه، فلم يبق طريق إلى إضافته إلى مرفوعه إلا بعد ما ذكر كقوله: [509]

تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس باخع

أو متعديا إلى واحد على خلاف، فقال الأخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن مالك: يجوز إن أمن اللبس أي التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول، فلو لم يؤمن لم تجز نحو: "زيد راحم الأبناء و ظالم العبيد" بمعنى راحمون و ظالمون إلا باعتبار المقام، فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز، ويشترط حذف المفعول اقتصارا - بالقاف - وفاقا لابن عصفور، قال: [510]

ما الراحم القلب ظلاما و إن ظلما ولا الكريم بمناع و إن حرما

أصله: "راحم قلبه الناس" فحذف المفعول اقتصارا ووقعت الإعمالات الثلاث لأن القلب لا يرحم فيكون مفعولا به، وكقولك: "فلان ظالم العبيد" بعد قول قائل: "ليس عبيد فلان ظالمين". قال في الهمع: فإن لم يحذف أصلا لم يجز، وكذا إن حذف اختصارا لأنه كالمثبت، فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز، قال: وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدي، ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع، فاختلفت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها بأصل في العمل شبيها بفرع في العمل، فصار فرعا لأصل وفرعا لفرع، ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشيئين؛ ثم إنه إنما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا.اهـ

509- البيت من الطويل، وقائله عبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه، التصريح: 91/2.

510- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في التصريح: 71/2، وشواهد العيني: 648/3.

أما إن كان متعديا لأكثر من مفعول واحد فيمنع ذلك اتفاقا، لبعد المشابهة بينه وبين الصفة المشبهة لأن منصوبها لا يزيد على واحد.

وهل يدخل اسم الفاعل إذا قصد ثبوت معناه في الصفة المشبهة وينطبق عليه اسمها، وهو الظاهر بدليل قولهم في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها: إن "فاعلا" إذا أريد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه يكون صفة مشبهة، وبدليل أنهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل الدلالة على الحدوث وأخرجوا به الصفة المشبهة، وممن صرح بأنه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي، وظاهر كلام بعضهم كالمصرح أنه ليس منها وإنما يعامل معاملتها. انظر حاشية ياسين على التصريح

قوله: "وهذا وجدا في جامد ..إلخ" أي وربما أجري الجامد مجرى الوصف المقصود به الثبوت، فعمل عمله في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، ولو رفع بها أو نصب بها لجاز، كهو در لفظه أي حسن، ووردنا منهلا عسل الماء أي حلوه، ومررت برجل قرشي الأب أي منتسب إلى قريش، و قوله: [511]

فلولا الله و المهر المفدى ... لأبت و أنت غربال الإهاب

فغربال الإهاب أي مثقبه فجرى مجراه، وقوله: [512]

فراشة الحلم فرعون العذاب وإن ... تطلب نداه فكلب دونه كلب

فراشة الحلم أي طائش و فرعون بمعنى أليم قال في الكافية:

و ضمن الجامد معنى الوصف ... و استعمل استعماله بضعف

كأنت غربال الإهاب و كذا ... فراشة الحلم فراع المأخذا

---

[511]- البيت من الوافر ينسب لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وليس في ديوانه، ونسبه العيني لمنذر بن حسان: 140/3، وفي الوحشيات ص7- نسبته لعفيرة بنت طرامة.

[512]- البيت من البسيط وقائله الضحاك بن سعيد المازني . المستقصى في أمثال العرب للزمخشري 12/1

قال المصنف: وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في أسماء النسب، كقولك: مررت برجل هاشمي أبوه تميمية أمه، وإن أضفت قلت: مررت برجل هاشمي الأب تميمي الأم، وكذلك ما أشبهه. قال الشيخ خالد: وقد يفعل ذلك بفعل لازم لتشبيهه بمتعد، كما في الحديث "كانت امرأة تهراق الدماء" [513] بالنصب، وهو قول بعض المتأخرين منهم المصنف، والصحيح المنع، وأول الحديث على إسقاط الباء أو إضمار فعل أو زيادة "أل" وكون "الدماء" تمييزا.

وقول الناظم: "بالمشتق" هو بتخفيف القاف لضرورة الوزن.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

وجا فَعِيلٌ كمَرِيضٍ في فَعِلْ وفعُلٌ مشارِكا فيه فَعِلْ

وفَعِلٌ أفْعَلَ أوْ فَعْلانا كيَقُظٍ و سَوِدٍ فَرْحانا

قوله: "وجا فعيل .. إلخ" يعني أنه قد يأتي الوصف من فعِل اللازم الدال على الأعراض على فعيل كمرض فهو مريض، ومن المعلوم أن فعيلا قياس اسم الفاعل من فعُل بالضم كظرف فهو ظريف، و إنما أتت فعيل من فعل بالكسر حملا لها على فعل بالضم لمشابهتهما في المعنى، كقولهم مرض فهو مريض حملت على ضعف لأن الضعف من لوازم المرض، و كذلك سقم فهو سقيم، فأتى "فعِلَ" بالكسر مشاركا "فعُلَ" بالضم في فعيل.

قوله: "وفعل مشاركا .. إلخ" أي وقد يأتي الوصف من فعِل اللازم أيضا على "فعُل" بضم العين مشاركا لفعِل، نحو: يقِظ ويقُظ وطمِع وطمُع.

قوله: "وفعل أفعل .. إلخ" يعني أنه يأتي "فعِلٌ" مشاركا "أفعل" في فعِلَ كسوِدَ فهو سوِدٌ وأسود و عوِرَ فهو عوِرٌ و أعور و شنِبَ فهو شنِبٌ و أشنب، و جاء فعلان مشاركا فعلا كفرِحٍ و فرحان و عطِشٍ و عطشان و يقِظٍ و يقظان وجذِلٍ و جذلان و عجِلٍ وعجلان.

قوله: "كيقظ .. إلخ" تمثيل على اللف والنشر المرتب، وقوله: "فعل" في صدر البيت

513- الحديث تقدم تخريجه.

بالرفع مبتدأ و"أفعل" بالنصب مفعول فعل محذوف هو خبر المبتدإ، أي و"فعل"شارك "أفعل"..إلخ، ولا نجعله معطوفا على قوله: "فعُل" في البيت السابق ليلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين.

وربّما اشتركْنَ نَحْوُ شَعِثِ   و نَحْوُ شَعْثانَ و نَحْوُ الأشْعَثِ

يعني أنه ربما اجتمعت هذه الأوزان في فعل بالكسر، نحو: شعث فهو شعث وشعثان وأشعث، وجرب فهو جرب وأجرب وجربان.

فِعْلٌ فَعُولٌ وفُعالٌ وَفُعُلْ   فُعَّالٌ او فُعْلٌ فَعَالٌ وفَعِلْ

يعني أن اسم الفاعل من "فعل" بالضم يأتي على "فعل" بكسر الفاء و سكون العين كعفر الرجل فهو عفر و عفريت أي ذو مكر و دهاء و شجاعة، و فعول بفتح الفاء كحصر الرجل فهو حصور أي لا شهوة له في النساء و الحصور أيضا البخيل السيء الخلق، وعلى فعال بضم الفاء كفرت الماء فهو فرات أي عذب و زعق فهو زعاق أي مر و شجع فهوشجاع، و على فعل بضمتين كجنب فهو جنب، وفعال بضم الفاء كقراء و وضاء للمضئ، وعلى فعل بضم الفاء و سكون العين نحو غمر الرجل فهو غمر أي جاهل لم يجرب الأمور و صلب الشيء فهو صلب، وعلى فعال بفتح الفاء كجبن فهو جبان و حصنت المرأة فهي حصان و حرم الرجل فهو حرام، وفعل بفتح الفاء و كسر العين كخشن فهو خشن و فطن فهو فطن و بهج فهو بهج و سمج فهو سمج.

وجميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلا كضارب و قائم فإنه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه؛ وذلك فيما دل على الثبوت كما قدمنا كطاهر القلب و شاحط الدار أي بعيد فهو صفة مشبهة أيضا.

الصفة المشبهة

و الجَرُّ ما لَمْ يَكُ تَخْلِيصًا ضَعُفْ　　و نَصْبُها مُعَرَّفًا كذا أُلِفْ

لما ذكر في الخلاصة أن من عمل الصفة المشبهة جائزا و ممنوعا، ذكر هنا أن الجائز ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ضعيف و قبيح و حسن، أما الضعيف فهو: ما عقده في هذا البيت من جر الصفة المنكرة المعارفَ سوى المعرف بأل و المضاف إلى المعرف بها، وجر المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها، ووجهُ ضعف هذا الأخير ما قد علم أن المبرد يمنعه، ووجهُ ضعف إضافة الصفة المنكرة إلى المعرف بسوى أل و المضاف إلى المعرف بها ما فيه من شبه إضافة الشيء إلى نفسه، و قيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه، و لهذا استثني المعرف بـ"أل" و المضاف إلى المعرف بها لأنه لا زيادة فيها، وهذا التوجيه أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين. لا يقال: يرد على الوجهين أنهما يوجدان في الصفة المعرفة كالمنكرة، فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بـ"أل" أيضا دون الامتناع، لأنا نقول: لما وجد معهما في الصفة المعرفة شيء آخر يقتضي امتناع الجر بها منعناه . انتهى من الصبان

قوله: "ما لم يك تخليصا" أي من ضعف النصب و قبح الرفع فيقوى لذلك، والضعف أسهل من القبح، وحقيقة جرها: أنها مع "أل" لا تجر إلا الثلاثة المتقدمة، وهي: المعرف بأل، والمضاف إلى المعرف بها، والمضاف إلى ضمير المقرون بها؛ وأما إن لم تكن فيها "أل" فإنها تجر مطلقا، ولكن لا يحسن جر شيء منها إلا مصحوب أل وما أضيف إليه، لأنها لا تخلص من قبح أو ضعف إلا فيهما.

ومن جرها الضعيف قوله: [514]

أقامت على ربعيهما جارتا صفا　　كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

والشاهد فيه: جر "جونتا" وهي صفة مشبهة المضافَ إلى ضمير الموصوف، وهو

---

[514]- البيت من الطويل وقائله الشماخ بن ضرار، ديوانه: شرح أبيات الكتاب: 150/1.

عند سيبويه ضرورة، ومنعه المبرد مطلقا، وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في وصف النبي ﷺ: "شثن أصابعه" [515] ، وفي حديث أم زرع: "صفر وشاحها" [516]، وفي حديث الدجال: "أعور عينه اليمنى" [517]، وفي رواية "اليسرى" و"اليمنى" أصح إسنادا، ولا يمكن الجمع بينهما قاله ابن عبد البر.

وأجيب باحتمال الأحاديث المذكورة للرواية بالمعنى. قال في الكافية:

ونحو زيد شثن كفه أبى في النثر سيبويه أن يرتكبا

وابن يزيد مطلقا أبى ومن رأى الجواز مطلقا فما وهن

قول الناظم: "ونصبها معرفا .. إلخ" يقول: ومن الجائز الضعيف نصب الصفة المنكرة المعارفَ مطلقا، أي سواء كان تعريفها بأل أو بالإضافة، وذلك لما فيه من إجراء وصف القاصر مجرى المتعدي. كذا في التصريح، قال الصبان نقلا عن ابن قاسم: ومقتضاه – أي هذا التعليل – أن الصفة المعرفة كذلك إلا أن يفرق بأن في المعرفة اعتمادا على أل وإن كانت معرفة على الأصح نظرا إلى القول بأنها موصولة ففيها قوة العمل، بخلاف المنكرة.اهـ وذلك كقوله: [518]

ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

في رواية النصب في الظهر، وقوله: [519]

515- الحديث لما أقف عليه بهذا اللفظ.

516- ليس في رواية البخاري في كتاب النكاح الحديث رقم: 5189، وفي بعض روايات مسلم: «صفر ردائها...» كما في شرح النووي: 12/ 68.

517- أخرجه البخاري في كتاب الفتن، الحديث رقم: 7123، وروايته: «أعور العين» وانظر صحيح مسلم كتاب الإيمان الأحاديث رقم: 425-427-.

518- البيت من الوافر، وقائله النابغة الذبياني. مختار الشعر الجاهلي: العيني: 579/3.

519- الرجز لعمر بن لجأ بالحاء المهملة التيمي كذا في العيني: 573/3، والذي في الجوهري: أنه بالمعجمة لجأ-، وتردد البغدادي في نسبة هذا الرجز: 478/3، وهو منسوب في الأصمعيات لابن لجإ ص: 25، الأصمعية: 7، لكن روايته مندَحَّة السُّرَات وادِقاتِها، ولا شاهد فيها. قوله: وادقة: معناه قريبة من ودق إذا دنا والمراد أن سراتها قريبة من الأرض لسمنها.

أنعتهـــــا إني مـــــن نعاتهـــــا كـــوم الـــذرى وادقـــة ســـراتها

بنصب سراتها بالكسرة، ومن ذلك قراءة من قرأ: "فإنه آثم قلبه" بالنصب، ولهذا لم يخصه ابن مالك بالشعر خلافا للجمهور، قال الشيخ أبو القاسم الحسني: إن من عادة ابن مالك التأدب مع القرآن، فيقيس ما جاء فيه وإن لم يجزه غيره على الإطلاق. اهـ من حواشي ياسين على الألفية، لكن ذكر المرادي أنه لا دليل في هذه القراءة لاحتمال أن يكون "قلبه" بدلا من اسم "إن".

وشاهد نصبها للمعرف مع كونها هي معرفة قول الشاعر: [520]

فمـــا قـــومي بثعلبـــة ابـــن ســـعد ولا بفـــزارة الشـــعر الرقابـــا

ورَفْعُهـــا مـــا مِـــنْ ضَـــمِيرٍ جُـــرِّدا أو مـــا لـــه أُضِـــيفَ قُبْحًـــا وُجِـــدا

أي وأما القبيح: فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجردَ من الضمير والمضافَ إلى المجرد منه، لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف كالحسن وجه وحسن وجه ونحوه، وهذا النوع أقبح من الحسن الوجه والحسن وجه الأب، لما يرى الكوفيون من أن "أل" خلف عن الضمير، ومن النوع الأول قوله: [521]

ببهمـــة منيـــت شـــهم قلـــب منجـــذ لا ذي كهـــام ينبـــو

وكقول الآخر: [522]

بثـــوب ودينـــار وشـــاة ودرهـــم فهـــل أنـــت مرفـــوع بمـــا ههنـــا راس

وكقول النابغة: "أجب الظهر" في رواية الرفع.

520- البيت من الوافر وقائله: الحارث بن ظالم ، العيني: 610/3، الشاهد فيه نصب الرقاب بالشعر جمع أشعر كثير شعر الجسد.

521- الرجز في شواهد العيني: 677/3. قال: لم أقف على اسم راجزه، البُهمة الفارس الذي لا يدرى من أين يؤتى. مُنيت. ابتليت. منجَّذ مجرَّب.

522- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في التصريح: 72/2، وفي الهمع: 99/2، والدرر: 284/5.

قال الصبان: وربما عبروا عن الضعف بالقبح تساهلا.

واجْرُرْ بِها الضميرَ إنْ بِها اتصَلْ   بِدُونِ ألْ وانصِبْ بِها إنِ انفَصَلْ

يعني أنه إن اتصل الضمير بالصفة المشبهة وخلت من أل يجر بإضافتها إليه، نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله وقوله: [523]

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر

وأجاز الفراء نحو جميل إياه، ورد بأن المقدور على اتصاله لا ينفصل. وينصب على التشبيه بالمفعول به إن انفصلت بضمير، وكذا إن اقترنت ب"أل"، نحو: قريش نجباء الناس ذرية وكرماؤهموها وأنت الحسن الوجه الجميله.

واللفْظَ راعِياً ولا تُراعِ   مِنْ ههُنا المَحَلَّ في الإتْباعِ

قوله: "راعيا" فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يراعى اللفظ في جميع توابع معمول الصفة المشبهة، لأنها في حال جرها تركيب منفرد وكذا في حال رفعها ونصبها، وأجاز الفراء أن يتبع المجرور بالرفع نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوي اليد والرجل، وأجاز البغداديون الخفض في العطف على المنصوب كحسن وجها ويدا .قاله ياسين

تنبيه: ذكروا أن معمول الصفة المشبهة يجوز أن يتبع بجميع التوابع، ما عدا الصفة فإن الزجاج زعم أنه لم يسمع من كلامهم، فلا يجوز "جاءني الحسن الوجه الجميل" لكن جاء في الحديث في صفة الدجال "أعور عينه اليمنى"[524] ، قال أبو حيان: وعلل بعضهم ذلك بأن معمول الصفة محال أبدا على الأول فأشبه المضمر، لأنه قد علم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو: "مررت بزيد الحسن الوجه". اهـ على نقل ناظر الجيش في شرحه للتسهيل.

523- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح شواهد العيني: 633/3، والشاهد فيه قوله: طلقه حيث أضيفت طلّق إلى الضمير.

524- الحديث تقدم تخريجه قريبا.

التعجب

ويُـــسْتَفادُ خَبَـــرٌ مِـــنْ طَلَـــبِ   فـــي مَوْضِـــعِ الجَـــزاءِ كالتعجُّـــبِ

وربّمـــــا اســـــتُفِيدَ باسْــــتِفْهامِ   أَمْـــرٌ و مِـــنْ مُثْبَـــتِ ذي الإعْـــلامِ

والنهْـــيُ مِـــنْ مَنفِيِّـــهِ ... ...

لما كانت صيغة "أفعِل" في التعجب للطلب صورة ومعناها الخبر، استطرد الناظم في هذه الأبيات تبعا للتسهيل ثلاث مسائل تناسب ذلك:

الأولى: ما كان يستفاد فيه الخبر من الطلب كـ"أفعِل" في التعجب وهو ما أشار إليه بالبيت الأول: "ويستفاد خبر من طلب ..إلخ" يعني أنه يستفاد الخبر من الأمر في جواب الشرط نحو: ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾ أي يمد له، والحديث: «من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[525] أي تبوأ، كما يستفاد الخبر من الأمر في باب التعجب نحو: أحسن بزيد؛ ولا تتقيد استفادة الخبر من الأمر بهاتين الصيغتين، بدليل قوله تعالى: ﴿ولنحمل خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام: «قوموا فلأصل لكم»[526].

والثانية: هي أن تكون الصيغة لنوع من الطلب ويستفاد منها نوع آخر منه، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: "وربما استفيد باستفهام أمر" يعني أنه ربما يستفاد الأمر من الاستفهام نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ و﴿فهل أنتم منتهون﴾ أي أسلموا وانتهوا؛ قال الدماميني: والذي يظهر في الآيتين الاستفهام الذي يراد به الاستبطاء مثل: ﴿ألم يان للذين ءَامَنُوٓاْ أن تخشع قلوبهم﴾ ونحو: كم دعوتك ولم تجبني وإذا استبطئ إسلامهم وانتهاؤهم كان كل منهما مطلوبا.

والثالثة: عكس الأولى أي ما كان يستفاد فيه الطلب من الخبر، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:"ومن مثبت ذي الإعلام والنهي من منفيه" يعني أنه يستفاد الأمر كذلك

525- الحديث تقدم تخريجه.

526- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصلاة 380 وانظر فتح الباري 584/1

من الخبر المثبت، وهو المراد بقوله: "مثبت ذي الإعلام" نحو: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يتربصن﴾ أي ليتربصن ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يرضعن﴾ أي ليرضعن، واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه.

قوله: "والنهي من منفيه" أي ويستفاد النهي من منفي الخبر نحو: ﴿لا تضار وَٰلِدَةٌۢ بولدها﴾ في قراءة الرفع أي لا تضاروا، وأما على قراءة الفتح فـ"لا" ناهية، وفُتح الحرف المضاعف لكون الألف قبله، أما قوله تعالى: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ فيمكن أن يكون نهيا على الأرجح، فلا حاجة إلى تقديره خبرا بمعنى الطلب. قاله الدماميني

ووجهُ إمكان كونه نهيا مع كون "لا" الناهية جازمة: أنه على لغة المتبعين من العرب لحركة ما قبل الحرف المضاعف المجزوم، إذ شرط ذلك عندهم أن لا يتصل بالفعل ضمير مذكر غائب نحو: "لم يرده" و"لاترده" و"رده"، وإلا فإنهم يتبعون حينئذ هاء الضمير؛ والعربُ في المضاعف المجزوم على ثلاث فرق: متبعون كما تقدم، وكاسرون، وفاتحون. وانظر ما سياتي إن شاء الله تعالى في باب التقاء الساكنين، أو شرح ابن زكري للفريدة في الإدغام، أو التصريح، أو حاشية ابن حمدون على المكودي، تستفد.

... ... وأَوْجِبا تَخْصِيصَ ما جُرَّ هُنا أوْ نُصِبا

يعني أنه لا يتعجب إلا من مختص لتعريف أو نحوه، لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى، فيجوز: ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقى الله، ويمتنع: ما أحسن غلاما وما أحسن رجلا من الناس لعدم الفائدة، فهو يخالف المنصوبات في أربع: لا بد من تعريفه أو تخصيصه، ولا يتقدم على العامل، ولا يحذف إلا لدليل، ولا يفصل بينهما إلا بالظرف. قوله: "وأوجبا" هو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة وأبدلت ألفا للوقف.

وربّما اسْتُغْنِيَ عَمّا اجْتَمَعَتْ فيه شُروطُنا التي تَقَدَّمَتْ

يعني أنه لا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط المشار إليها بقول الخلاصة: (وصغهما من ذي ثلاث صرفا..إلخ) بل يجوز في ما استوفى الشروط، نحو: ما أشد ضرب زيد لعمرو بل قد يغني عنه؛ قال في التسهيل: وقد يغني في التعجب فعل

عن فعل مستوفي الشروط كما يغني في غيره.اهـ أي في غير هذا الباب كاستغنائهم عن "ودعت" بـ"تركت"، وذلك مثل قولهم: "ما أكثر قائلته" استغنوا به عن "ما أقيله"، والدليلُ على الاستغناء أنه أكثر استعمال هذا الفعل على هذا الوجه، ولم يسمع "ما أقيله" فدل ذلك على الاستغناء، ونحو: ما أشد سكره وما أكثر قعوده وجلوسه، واستغنوا بذلك عن "ما أسكره وما أقعده وما أجلسه"، قال سيبويه: واستغنوا بما أجود جوابه وأجود بجوابه عن ما أجوبه، وهذا من أظهر الأدلة على أنه قياس في أفعل، أما عدُّ بعضهم "نام" من هذا القبيل حيث لم يقولوا "ما أنومه" استغناء بما أكثر نومه فليس بصحيح كما قال أبو حيان، لأن سيبويه حكى "ما أنومه" وقالت العرب "هو أنوم من فهد"[527]، وهذا الباب وباب أفعل التفضيل في هذا الحكم واحد. وعد بعضهم "غضب"، لكن حكى الأخفش "ما أغضبه" كما في شرح ناظر الجيش.

تنبيهان: الأول: قد نص في التسهيل على مسألة الاستغناء بالتوصل في ما استوفى الشروط كما تقدم، وزاد أبو حيان جواز ذلك من غير استغناء قال: فتقول: "ما أكثر ضرب زيد لعمرو" و"أكثر بضرب زيد لعمرو". لكن تعقبه تلميذه ناظر الجيش بأن التعجب في ما مثل به ليس من الضرب، وإنما هو من كثرة الضرب؛ قال: و"أكثر" ليس نائبا عن شيء، إنما هو صيغة أفعل التفضيل، والفعل الذي بني منه هو "كثر"، كما أن "أحسن" مثلا صيغة تفضيل وهو من "حسن"؛ والحاصل أن الفرق معقول بين قولنا "ما أضرب زيدا لعمرو" وقولنا "ما أكثر ضرب زيد لعمرو"، ففي المثال الأول التعجب من الضرب، وفي المثال الثاني التعجب من كثرته لا منه.اهـ كلام ناظر الجيش، ونحوُ ذلك ما في شرح ابن زكري للفريدة من أنه لا يعدل عن المستوفي للشروط إلى ما يتوصل به من أشد ونحوه إلا لغرض، قال: ولهذا سأل الزمخشري في ﴿أو أشد قسوة﴾: لم لم يقل "أو أقسى" مع أن فعل القسوة مستوف للشروط، وأجاب بأن ما في الآية أدل على فرط القسوة، أو المقصود وصف القسوة بالشدة فكأنه قيل اشتدت قسوة الحجارة وقلوبهم أشد قساوة.

527- المثل: «أنوم من الفهد» الميداني 2/ 418.

الثاني: ظاهر كلام المرادي في شرح الألفية: وجوب هذا الاستغناء، فلا يجوز أن يقال: "ما أقيله" رجوعا إلى الأصل، فقد قال بعد بيان الشروط الثمانية التي أشار إليها في الخلاصة بقوله: (وصغهما من ذي ثلاث صرفا..إلخ) ما نصه: قلت: بقي شرط تاسع لم يذكره هنا، وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ عن غيره، نحو: "قال من القيلولة".اهـ

وقد صرّح الشاطبي في شرحه بذلك، قال: والقاعدة أن العرب إذا فهم منها الاستغناء لم يجز أن يُنطق بما استغنت عنه، بل يرجع إلى ما استغنت به؛ ثم نبّه الشاطبي على أن بعض هذه الألفاظ المستثناة لا ينهض للدلالة على الاستغناء لفقدها بعض الشروط كالقعود والجلوس لأنها مما لا يقبل التفاضل، واستظهر جواز الصوغ من السكر والغضب، لقبولهما الزيادة والنقصان من جهة تصور معناهما، وأما الاستغناء فلم يثبت عن موثوق به؛ قال: وسيبويه لم يذكرهما في الاستغناء، وإنما ذكر "قال من القائلة"، وقد جعل ابن الطراوة المانع فيه معنويا، إذ لا يتصور فيه المفاضلة، لأن معناه: دخل في القائلة ... إلخ كلامه

لكن نظّر الصبان في قوله: إن القعود والجلوس لا يقبلان التفاضل، لقبولهما الفضل من حيث طول زمانهما.

قوله في الطرة: "قعد وجلس ضدي قام" احترز به من "قعد" بمعنى ركب القعود، و "جلس" بمعنى أتى الجلس وهو موضع، ومن الملاحن "جلس سعيا".

وفَصْلُهُ بالحالِ لَوْلا و نِدا ومَصْدَرٍ عَنْ بَعْضِهِمْ قدْ وُجِدا

هذا البيت تقييد لقوله في الخلاصة: (ووصله به الزما)، يعني أنه ربما يفصل بين أفعل و منصوبه بالحال على مذهب هشام و الجرمي كما أحسن جالسا زيدا، وقد حكى المصنف الاتفاق على منع الفصل بالحال وتبعه ولده في شرح الألفية، وليس كذلك بل الخلاف موجود كما ذكرنا، قول الناظم: "لولا" هو معطوف بحذف العاطف على قوله: "بالحال" أي و يفصل كذلك بـ"لولا" الامتناعية مع مصحوبها، فتقول: "ما أحسن لولا بخله زيدا" على مذهب ابن كيسان، قال في المساعد: ولا حجة له على ذلك؛

وقال الدماميني: إن كان لابن كيسان سماع في جواز الفصل بلولا فمعذور، وإلا فهي جملة اعتراضية، فما وجه تخصيص اعتراضية مفتتحة بـ"لولا" عن اعتراضية غير مفتتحة بها؟

قوله: "وندا" أشار به إلى جواز الفصل بالنداء وقد ذكر المصنف أنه لا خلاف في منعه، وقد قال في شرح هذا الكتاب بعد ذكره قول علي رضي الله عنه لعمار بن ياسر: " أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا": وهذا مصحح للفصل بالنداء. لهذا إنما ينسبون جواز الفصل به إلى المصنف. قوله: "ومصدر" أي وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو: "ما أحسن حسنا زيدا" على ما في الطرة، والذي في الهمع وشرح المرادي للألفية والتسهيل: "إحسانا" وهو الجاري على "أحسن"، ومنع ذلك الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر، فظهر أن مسألة الفصل بالمصدر مبنية على مسألة أخرى ذكرها في التسهيل وأغفلها الناظم هنا وهي أن صيغة التعجب لا تنصب المصدر، قال المصنف في التسهيل: (ولا يؤكد مصدر فعل تعجب) قال في الشرح: ولما كان فعل التعجب دالا على المبالغة والمزية استغني عن توكيده بالمصدر. قال المرادي في شرحه: وذهب بعضهم إلى أنه ينصب الحدث، فأجاز: "ما أحسن زيدا إحسانا" وهو مذهب الجرمي، وذهب الجمهور إلى المنع. ونحوه في المساعد، وقد تقدم أن المجيز للفصل هو الجرمي.

تنبيه: لم يتعرض الناظم هنا كالخلاصة لحكم الفصل بين "ما" التعجبية و"أفعل"، وهو المنع إلا بـ"كان" الزائدة، أما هي فيؤخذ جواز الفصل بها من تمثيل المصنف في قوله: (كما كان أصح علم من تقدما) فقد يكون اكتفى بذلك عن التصريح به هنا، ومنه قول مادح النبي ﷺ:[528]

ما كان أسعد من أجابك آخذا ... بهداك مجتنبا هوى وعنادا

وقد نص السيوطي في فريدته على ذلك في هذا الباب فقال:

والفصل بين ما وأفعل امتنع ... إلا بكان إن مزيدة تقع

---

[528]- البيت من الكامل، وقائله عبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه، انظر: العيني: 663/3.

وأشار بقوله "إن مزيدة تقع" إلى رد رأي السيرافي القائل: إن "كان" خبر "ما" وفيها ضميرها و"أفعل" خبرها، فقد استبعد ذلك الرضي قائلا: إن "كان" ليست على صيغة التعجب، وذكر ابن زكري أن فائدة دخولها في التعجب أن فعله سلب الدلالة على الزمان لأنه إنشاء، والغالب دوام الوصف المتعجب منه كالحسن والقبح، فلما أريدت الدلالة على الانقطاع في نحو: " ما كان أصح علم من تقدما" جيء بـ"كان"، قال: ولا ينتقض ذلك بالبيت السابق – يعني: "ما كان أسعد من أجابك..إلخ" – لأن المراد فيه من كان معاصرا للنبي ﷺ، وإن كان الحكم غير مختص بهم، ثم قال: وشذ الفصل بـ"أصبح" و"أمسى" في قولهم: "ما أصبح أبردها" والضمير للغداة، و" ما أمسى أدفأها" والضمير للعشية، ولا يقاس على" كان" خلافا لابن كيسان هـ من شرح الفريدة، وظاهره أن ابن كيسان يقيس في سائر أفعال الباب والذي في الهمع عزو ذلك للفراء وعزا تخصيص القياس بأصبح وأمسى لعامة الكوفيين وأبي علي.

وما سِوَى المَذْكورِ مِمّا عَمِلا فيه هُنا الفِعْلُ يُجَرُّ بِإِلى
إنْ كانَ فاعِلاً و إلاّ فَبِبا ذا عِلْمٍ اوْ جَهْلٍ و لامٌ وَجَبا
مَعْ ما سِوى ذلِك والذي لَزِمْ فَجَرُّهُ بِما تَعَدَّى قدْ حُتِمْ

يعني أن ما تعلق بفعلي التعجب من غير ما ذكر من متعجب منه و ظرف و حال و مصدر، يجر بإلى إن كان فاعلا في المعنى، و إنما يكون كذلك بعد مفهم حب أو بغض نحو: ما أحب زيدا إلى عمرو وما أبغض بكرا إلى خالد، فالمجرور بإلى فيهما هو فاعل الحب و البغض معنى؛ وإلا يكن فاعلا في المعنى فيجر بالباء إن كان فعلا التعجب مصوغين من مفهم علم أو جهل نحو: ما أعرفني به و ما أجهله بي و ما أبصر امرأ القيس بالشعر وما أجهله بكذا و أبصر بعمرو بالفقه و أجهل بخالد به، و يجر باللام إن كان فعلا التعجب من متعد غيره – أي ليس مما يفهم علما أو جهلا – نحو: ما أضربني لزيد و ما أنصرني لعمرو و ما أبغضني لخالد و ما أحبني لبكر. كذا قال المصنف، لكن قال أبو حيان: إن تعدية "أضرب" لعمرو باللام مشكلة، لأن معناه " أضرب زيد" و "أضرب زيد"

لا يتعدى، قال: ولا ينبغي أن يجوز هذا التركيب ولا يقدم عليه إلا بعد سماعه من العرب.اهـ نقله ناظر الجيش وقال: إن قوله إن " أضرب زيد" لايتعدى صحيح، ولكونه لا يتعدى احتيج إلى إدخال اللام على معموله..إلخ

قوله: "وما سوى المذكور" يحتمل أن المراد بالمذكور ما تقدم مما يشمل الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله، ويحتمل أن المراد به المتعجب منه المنصوب بعد "أفعلَ" والمجرور بالباء بعد "أفعلْ"، ولا مانع من إرادتهما معا.

قوله: " والذي لزم ..إلخ" أي و إن كان فعلا التعجب مصوغين من لازم متعد بحرف جر، جُر بما كان يتعدى به نحو: ما أعز زيدا على عمرو و أعزز به عليه و ما أزهد عمرا في الدنيا و أزهد به فيها.

والحاصل أن الفعل إن تعدى قبل صوغ فعل التعجب منه بحرف لزم تعديه بعد ذلك بنفس ذلك الحرف، وإلا بأن أفهم علما أو جهلا عدي بالباء، وإلا فإن أفهم حبا أو بغضا عدي بإلى إن كان فاعلا وباللام إن كان مفعولا، وإلا تعدى باللام مطلقا.

تنبيه: قد اقتصر المصنف في صور هذه المسألة على التمثيل لها بصيغة "ما أفعل" ومثل أبو حيان بالصيغتين معا، لكن قال تلميذه ناظر الجيش: إن في استعمال صيغة "أفعل" في بعض هذه الصور نظرا، وذلك أن معنى "أحبب بزيد إلى عمرو": "أحب زيد" كما أن معنى "أحسن بزيد": "أحسن زيد"، و"زيد" هو الفاعل والتقدير: "صار زيد ذا حب إلى عمرو"، فالحب قائم به كما أن الحسن قائم بزيد في قولنا: "أحسن بزيد"، وقد قرر أن المراد بقولنا: "أحبب بزيد إلى عمرو" هو الذي أريد بقولنا: "ما أحب زيدا إلى عمرو"، و"عمرو" في هذا التركيب هو الفاعل كما عرفت، فكيف يكون "أحبب بزيد إلى عمرو" بمعناه وقد اختلف الفاعل فيهما.

وقِيلَ ما أعْطاكَ لِي دَراهِما   وما أظَنَّكَ لِزَيْدٍ عالِما

يعني أنه يقال في التعجب المصوغ من فعل متعد إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كالمصوغ من كسا وأعطى، وما كان متعديا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

كالمصوغ من ظن: "ما أكسى زيدا للفقراء الثياب" و"ما أعطاك لي دراهم"، و"ما أظن عمرا لبشر صديقا"، بجر الأول باللام وإقرار الثاني على النصب بعامل مدلول عليه بأفعل، تقديره: يعطيني دراهم وتظنه عالما، وذلك لأن أفعل لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد خلافا للكوفيين في الأمرين، فإنهم جوزوا انتصاب الثاني في البابين بأفعل، هكذا نقل المصنف الخلاف في المسألة، ومقتضاه أن التركيب جائز عند الفريقين من غير شرط، وإنما اختلف في التخريج، فيجوز الكوفيون انتصاب الثاني بأفعل في كلا البابين، ويقدر له البصريون عاملا فيهما، قال أبو حيان: وتحرير النقل عند غيره فيها هو: قول الكوفيين بجواز ذكرهما في باب "كسا" على أن الثاني منصوب بفعل التعجب، وبجواز ذلك في باب "ظن" إذا أمن اللبس، فيتعدى باللام للأول وبنفسه للثاني، وإن التبست عدي لكل باللام نحو: ما أظن زيدا لأخيك لأبيك، أصله: ظن زيد أخاك أباك. أما البصريون ففي باب كسا يجوز عندهم أن يتعدى لأحد المفعولين باللام فتقول: ما أكساك لعمرو أو للثياب، وإن جاء في كلامهم ما أكساك لعمرو الثياب فعلى تقدير عامل أي يكسوهم الثياب، وأما في باب "ظن" فيقتصر عندهم على الفاعل فينصب بأفعل، ولا يعدى إلى شيء من المفعولين لا بحرف ولا بنفسه، قال أبو حيان: وخلط ابن مالك فنقل عن البصريين تساوي الحكم في باب "كسا" و"ظن"، وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب بلا تفصيل.



نعم وبيس

وبِهِمـــا ارْفَعـــاً مُـــضافين إلـــى ضـــمير مـــا صـــاحَبها ... ...

قوله: "ارفعا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن فاعل نعم وبيس ربما يكون مضافا إلى ضمير راجع إلى المعرف باللام – وقد بقي ذلك على التسهيل – نحو: "الرجل نعم غلامه والقوم نعم صاحبهم أنت"، قال:-[529]

فـــنعم أخـــو الهيجـــا ونعـــم شـــهابها

والصحيح أنه لايقاس عليه لقلته، وفرق بين هذا وبين ما أجازوه في باب الإضافة من نحو: (الواهب المائة الهجان وعبدها) بأن "عبدها" تابع لما فيه أل، وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.كذا قال المصنف، وقد نقل نحوه الصبان عن البعض، ثم قال: ولا يخفى أنه لا ينفع في نحو: [530]

الـــود أنـــت المســـتحقة صـــفوه ... ...

فالأولى أن يقال إن باب نعم وبيس لعدم تصرفهما أضيق من باب الإضافة . اهـ وفي شرح الدماميني: والذي أجاز في باب الإضافة (الواهب المائة...إلخ) قياسا ومنهم المصنف، يلزمه أن يجيز ولا يتوقف.

... ... ونُقِـــلا

رفعُهمـــا الـــذي مُنَكّـــرًا عَلَـــمْ بِقِلّـــةٍ ومـــا أضـــيف للعَلَـــمْ

قوله: "ونقلا رفعهما الذي" "رفعهما" مصدر مضاف لفاعله مكمل بنصب مفعوله وهو "الذي"، والمراد هنا لفظها فلذلك لا صلة لها؛ يعني أنه نقل عن المبرد والفارسي أنه لا يمتنع إسنادهما ـ أي نعم وبيس ـ إلى "الذي" الجنسية، فيقال: نعم الذي بعث بالرسالة

---

[529]- البيت من الطويل أنشده المرادي في شرح الألفية بلا نسبة، ولم يقف العيني على قائله، ولم يذكر تتمته: 11/3، وكذا في خزانة الأدب: 117/4، والدرر: 202/5.

[530]- البيت من الكامل ولم نقف على قائله انظر العيني 392/3 وتمامه: (مني وإن لم أرج منك نوالا)

محمد ﷺ كما يقال: نعم المبعوث بناء على أن "أل" في الفاعل جنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين، قال ابن مالك: ولم يرد به سماع، والقياس المنع لأن فاعلهما إذا كان بأل يجوز كونه تمييزا مفسرا للفاعل المضمر إذا نزعت منه أل، و"الذي" ليس كذلك، وقال أيضا: ومثل هذا لا ينبغي أن يمنع لأن "الذي يفعل" بمنزلة "الفاعل"، ولذلك اطرد الوصف به، ومقتضى النظر الصحيح أن لايجوز مطلقا، ولا يمتنع مطلقا، بل إذا قصد به الجنس جاز، وإذا قصد به العهد منع.

قوله: "منكرا" هو معطوف على قوله "الذي" بحذف العاطف أي ونقل رفعهما مفردا منكرا مجردا من الإضافة كقول الشاعر:-[531]

نيـــاف القـــرط غـــراء الثنايـــا　　ورئـــد للنســـاء ونعـــم نـــيم

وربما رفعتا مضافا إلى نكرة – والمضافُ أكثر من المجرد – كقوله:[532]

فـــنعم صـــاحب قـــوم لا ســـلاح لهـــم　　وصـــاحب الركـــب عثمـــان بـــن عفانـــا

وقوله: [533]

بـــيس قرينـــا يفـــن هالـــك　　أم عبيـــد وأبـــو مالـــك

واليفن: الشيخ الكبير وأم عبيد: الفلاة وأبو مالك: الجوع، ونقل الفراء إجازته عن بعض الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة الناس بالضرورة.

قوله: "علم بقلة ..إلخ" هو معطوف أيضا بحذف العاطف لكن وقف عليه وقف ربيعة، أي وربما يرفعان علما أو مضافا إلى علم بقلة، فالأول: كقول بعض العبادلة: بيس عبد الله أنا إن كان كذا، والثاني: كقوله ﷺ: «نعم عبد الله خالد بن الوليد»[534]، لكن

531- البيت من الوافر وقائله تأبط شرا، وروايته في التاج نوم- (تعرض للشباب ونعم نيمُ) والنيم ثوب ينام فيه وهو القطيفة، نياف طويل في ارتفاع.

532- البيت من البسيط وقائله كثير بن عبد الله النشهلي. خزانة الأدب: 117/4.

533- البيت من السريع وهو بلا نسبة في أمالي القالي ص: 433.

534- الحديث أخرجه الترمذي 5/ 688

خرّجه المصنف في شرحه على أن "نعم " و"بيس" مسندان إلى ضميرين حذف مفسرهما، و"عبد الله" مبتدأ، و"أنا" و"خالد" بدلان. وكقوله:-[535]

بـــــيس قــــــوم الله قــــــوم طرقــــــوا فقـــــــروا جـــــــارهم لحمــــــا وحـــــــر

قـال المرادي في شرح الألفيـة: والصـحيح أن ذلـك لا يجوز، لأن عبـد الله لـيس معرفـا بالألف واللام ولا مضافا لما تعرف بهما، وأما قول الشاعر: (بيس قوم الله..إلخ) فضرورة، قال: وكأن الذي سهل ذلك كون "قوم" يقع على ما يقع عليه القوم معرفا بالألف واللام، وهو مع ذلك مضاف في اللفظ إلى ما فيه الألف واللام، وإن لم يكن تعريفه بهما.

قال في الارتشاف: وجاء أيضا ما ظاهره إسناد "بيس" إلى اسم الإشارة متبوعا بذي اللام، كقول الشاعر:-[536]

بـــيس هـــذا الحـــي حيـــا ناصـــرا ليـــــت أحيـــــاءهم ممـــــن هلـــــك

لكن خرّجه ناظر الجيش على ما خرج عليه "نعم عبد الله رجلا" التقدير: بيس حيا ناصرا هذا الحي، فلا يكون فيه إلا تقديم المخصوص على التمييز، والكوفيون لا يمنعون ذلك، والبصريون يجيزونه على قبح.

وَصِـــفْ ووكِّـــدَنَّ لفظًـــا مـــا ارتفَـــعْ بِـــذَينِ والـــغِ رأْيَ مَـــنْ نَعتًـــا مَنَـــعْ

يعني أن فاعل نعم وبيس قد يوصف كقوله:-[537]

نعـــم الفـــتى المـــري أنـــت إذا هـــم حضـــروا لـــدى الحجـــرات نـــار الموقـــد

وقول الآخر:-[538]

---

[535]- البيت من الرمل وهو من شواهد العيني: 19/4، قال: ولم أقف على قائله. يقال: وحر اللحم، دبت عليه الوحرة محركة وهي وزغة لا تطأ شيئا إلا سمّته.

[536]- البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر: 216/6.

[537]- البيت من الكامل وقائله زهير بن أبي سلمى. خزانة الأدب: 112/4، والشاهد فيه نعت الفتى وهو فاعل نعم بالمري وليس بدلا منه خلافا لابن السراج.

[538]- البيت من الطويل وقائله يزيد بن قنابة. خزانة الأدب: 113/4.

لعمـــري ومـــا عمـــري علـــي بهـــين لبـــيس الفـــتى المـــدعو بالليـــل حـــاتم

قال في شرح التسهيل: أما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق، بل إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد، وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ، لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت. أي بأن يراد بالنعت: الجامع لكمالات جنس هذا النعت.

قوله: "ووكدن لفظا" أي ويجوز توكيده تاكيدا لفظيا، لأن إعادة اللفظ خوف سهو السامع لا محذور فيها نحو: نعم الرجل الرجل زيد، ولا يجوز توكيده تأكيدا معنويا باتفاق، فلا يقال: "نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد" ولا "كله أو نفسه زيد"، لأن الأول منافر للفظ والثاني مناف للمعنى؛ قال في الارتشاف: ومن ذهب إلى أن "أل" عهدية شخصية فلا يبعد أن يجيز "نعم الرجل نفسه زيد". قال في المساعد: وقضية كلام المصنف جواز ما عدا ما ذكر من التوابع، فيجوز العطف والبدلية، لكن بما يصلح لمباشرة "نعم"، أي المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها كما في الخلاصة، قال: و عطف البيان كالصفة. قال الدماميني: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع، لأن لفاعل هذا الباب خصوصية ليست لغيره. وقد صرح أبو حيان بمثل ذلك في توكيده توكيدا لفظيا.

قول الناظم: "والغ رأي من نعتا منع" أي كالجمهور ومنهم أبو علي وابن السراج، وحملا ما يوهم جوازه على البدلية. وقوله "الغ" هو بحذف همزة القطع لضرورة الوزن، لأن "لغا" لا تتعدى، وفي بعض النسخ: "ألغ" بإثباتها وحذف واو العطف.

وإنْ تلاهـــا مُفـــرَدٌ ففيـــه مـــا مَضَـــى وتركيـــبٌ لِـــبعضٍ انتَمَـــى

لما ذكر في الخلاصة الخلاف في "ما" بعد "نعم"إذا وليها فعل في قوله (وما مميز..إلخ)، ذكر الناظم هنا الخلاف فيما إذا وليها مفرد، والضمير في قوله: "وإن تلاها" عائد على "ما" المتقدمة في بيت الخلاصة، يعني أنه إذا ولي "ما" بعد "نعم" أو "بيس" اسم مفرد نحو: ﴿فنعما هي﴾، ونحو: "بيسما تزويج ولا مهر"؛ فيه ثلاثة أقوال: أحدها أنها نكرة تامة، في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو

المخصوص؛ وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر كلام سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء، أما المخصوص فهو المرفوع بعدها كما في الذي قبله؛ وإلى هذين القولين الإشارة بقوله: "ففيه ما مضى" أي من قول الخلاصة: (وما مميز وقيل فاعل..إلخ)؛ وثالثها: أن "ما" مركبة مع الفعل كتركيب "حب" مع "ذا" عند القائل به ولا محل لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال قوم به وأجازه الفراء، وأما المخصوص على هذا القول فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل، وقيل على هذا إن المركب حينئذ مبتدأ خبره ما بعده؛ وإلى هذا القول الثالث أشار الناظم بقوله: "وتركيب لبعض انتمى"، ونقل في التسهيل عن ابن السراج والفارسي أنها موصولة نحو: ﴿**إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ** فنعما هي﴾ والتقدير: فنعم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات، وعلى هذا فالأقوال أربعة.

وأما إن لم يل "ما" بعد "نعم" شيء نحو: "دققته دقا نعما"، فيجري فيها القولان الأولان فقط، وهما: كونها نكرة تامة تمييزا، أو معرفة تامة فاعلا، دون القول بالتركيب.

تنبيهان: الأول: قول الناظم في البيت: "وإن تلاها مفرد ..إلخ" يمكن اندراجه تحت بيت الخلاصة: (وما مميز..إلخ)، بأن يراد بنحو: "نعم ما يقول الفاضل" كل تركيب وقعت فيه بعد "نعم" متلوة باسم أو جملة فعلية؛ وكذا قوله في الطرة: "أو لم يلها شيء كدققته دقا نعما وغسلته غسلا نعما" يمكن دخوله تحته أيضا، بأن يراد كل تركيب وقعت فيه "ما" بعد "نِعم" مطلقا. انظر الصبان

الثاني: قوله في الطرة: "ففيه ما مضى من كونه نكرة تامة تمييزا .. إلخ" ربما يؤخذ من تصديره بهذا القول كونه أرجح من الثاني، وهو كونها معرفة تامة فاعلا؛ وليس الأمر كذلك، بل الذي يدل عليه كلام غير واحد ترجيح الثاني، وقد ذكر المصنف في شرح الكافية أنه يقويه أمران: الأول: كثرة الاقتصار عليها في نحو "غسلته غسلا نعمّا"، والنكرة التالية "نعم" لا يقتصر عليها؛ والأمر الثاني: هو أن التمييز يرفع إبهام المميز، و"ما" تساوي المضمر في الإبهام فلا تكون تمييزا.

ثم رأيت في بعض النسخ القديمة تقديم القول بالفاعلية ونصها: "ففيه ما مضى من الفاعلية والتمييز".

وبَعْدَ نِعْمَ مِثلَ ما يَطّرِدُ   مَنٌ كمِثلِ نِعمَ مَنْ مُحمّدُ

أي وربما تلي نعم وبيس "من" كما تليهما "ما"، وهي كمثل "ما" إلا أنها لا تكون معرفة تامة، بل هي إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة؛ وقد تقدم الكلام على ذلك عند قول الناظم: (تقع من شرطا أو استفهاما إلخ) نحو:-[539]

فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه   ونعم من هو في سر وإعلان

قول الناظم: "يطرد من" هو بالتنوين على لغة الإعراب في الأداة إذا نسب إليها حكم.

ورُبّما خَلَفَه الوصفُ وما   مُعَلّقًا بوَصْفِه قَدْ عُلِما

يعني أن المخصوص ربما حذف وخلفته صفته، وهي إن كانت اسما محل وفاق، نحو: نعم الصديق حليم كريم أي صديق حليم، أو فعلا فثلاثة أقوال حكاها في الهمع، المنع وعليه الأكثر، والجواز وهو قول الكسائي، وكونه غالبا إذا كان الفاعل "ما" كقوله تعالى: ﴿بيسما اشتروا...﴾ الآية، على قول، وقليلا دونها كقوله:-[540]

إلى خالد حتى أنخنا بخالد   فنعم الفتى يرجى ونعم المؤمل

وهو رأي المصنف، قال: وجاز هذا في مثل هذا المبتدإ كما جاز في غيره من المبتدآت، كقول الشاعر:-[541]

وما الدهر إلا تارتان فمنهما   أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

والأصل: فمنهما تارة أموت فيها.

539- تقدم تخريجه عند قول الناظم: انف بما وزيد ما... إلخ.

540- البيت من الطويل وهوبلا نسبة في العقد الفريد 214/1 والأغاني25/22

541- البيت من الطويل وقائله تميم بن مقبل، ديوانه: 93/2، شرح شواهد الكتاب للأعلم 1/ 443 وخزانة الأدب: 300/2.

قوله: "وما معلقا بوصفه ..إلخ" أي وربما حذف المخصوص وصفته وخلفه ما تعلق بصفته المحذوفة، كقوله:-[542]

بـــيس مقـــام الشـــيخ أمـــرسْ أمـــرس إمـــا علـــى قعـــو وإمـــا اقعنســـس

أي مقام يقال فيه أمرس أمرس، فحذف المخصوص وهو "مقام" وصفته وهي "يقال فيه" وبقي معمول الصفة وهي الجملة المكررة، ومرس الحبل وقع في أحد جانبي البكرة فإذا أعدته إلى مجراه قلت أمرست، والمعنى أن الشيخ إذا استقى ببكرة وقع حبلها في غير موضعه فيقال له أمرس.

وأنّثـــوا كـــنِعمَ مَـــعْ مـــا ذُكِّـــرا إنْ بَعْـــده مؤنّـــثٌ قَـــدْ ذُكِـــرَا

يعني أنهم يؤنثون فاعل نعم مع أنه مذكر، إذا كان مخصوصها مؤنثا لأنهما في المعنى شيء واحد، وأيضا فالمخصوص هو المقصود بالإسناد إليه أولا، وإنما حول الإسناد إلى الاسم العام لضرب من المبالغة، إلا أن الأجود التذكير كما نصوا عليه، نحو: نعمت الثواب الجنة وبيست الثواب النار، قال:-[543]

نعمـــــت جـــــزاء المتقـــين الجنـــه دار الأمـــــاني والمـــــنى والمنـــــه

قوله: "إن بعده مؤنث ..إلخ" ظاهره أنه لا يؤنث إلا إذا ذكر بعده المخصوص، وليس كذلك بل يكفي تأنيثه ولو لم يذكر، كقوله تعالى: ﴿حسنت مرتفقا﴾.

وسَـــكِّننَّ العَـــينَ فاتِحًـــا لِفَـــا واكســـرْهما كـــنِعِمَ الـــذي وَفَـــى

يعني أنه ربما تسكن العين وتفتح الفاء منهما فيقال: "نَعْمَ" بفتح النون وسكون العين، و"بَأْسَ" بفتح الباء وسكون الهمزة، وربما تكسر العين والفاء معا فيقال: "نِعِمَ" بكسر النون والعين، و"بِئِسَ" بكسر الباء والهمزة، قال في المساعد: وظاهر كلام المصنف

542- الرجز بلا نسبة في شرح المفضليات، لابن الأنباري، 190/1ولسان العرب وتاج العروس قعس- وثاني أبياته: (على حواشي خشبات يبَّس).

543- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 4/ 119.

أن الجميع مسموع في نعم وبيس، وكذا ظاهر كلام غيره، وزعم بعضهم أنه لم يسمع في بئس إلا اللغة الفاشية، وهي كسر الفاء مع سكون العين، وبعضهم يترك حينئذ الهمزة، والباقي إنما قيل بالقياس. وقال ناظر الجيش: لم يذكر ابن عصفور سوى لغتين: كسر الباء وفتحها، ولا شك أن قول من حفظ حجة على من لم يحفظ، مع أن اطلاع المصنف على اللغة أمر لا ينكر. وقد بحث الدماميني في ترتيب اللغات المذكورة، فانظره إن شئت

أصْلُهُما فَعِلَ كُلُّ ذا قُبِلْ فـي كُلِّ حَلْقِيٍّ علـى وزْنِ فَعِلْ

يعني أن أصل نعم وبيس فعل بكسر العين وفتح الفاء، فـ"نعم" منقولة من نعِم إذا أصاب نعمة و"بئس" منقولة من بئِس إذا أصاب بؤسا، وقد يردان كذلك قال:-[544]

خـالتي والنفس قـدما إنهـم نعـم الساعون في القـوم الشـطر

ومنهم من خص هذه اللغات بحالة تصرفهما.

قوله: "كل ذا قبل ..إلخ" أي وكذا كل ذي عين حلقية من فعِل – فعلا نحو "شهد" أو اسما نحو "فخذ" – يجوز فيه ما تقدم من اللغات، وأنشد المصنف على تسكين العين قول الشاعر:-[545]

إذا غـاب عنـا غـاب عنـا ربيعنـا وإن شـهد أجـدى خـيره ونوافلـه

وقد تجعل العين الحلقية متبوعة الفاء في فعيل نحو "شهيد ورغيف" بكسر الفاء إتباعا لكسرة العين وهي لغة تميم، وقد تجعل العين الحلقية تابعة للفاء في فعل المفتوح الفاء الساكن العين نحو "نحر وبحر ودهر" فتفتح العين الحلقية في ذلك كله إتباعا لحركة الفاء،

544- البيت من الرمل وقائله: طرفة بن العبد وقبله:

ففـداء لبـني قـيس علـى مـا أصـاب النـاس مـن سـر وضـر

انظر: خزانة الأدب: 101/4، والشطر بضمتين جمع شطير: الغريب. الشاهد في قوله: «نعم» كفرح.

545- البيت من الطويل، وقائله الأخطل، ديوانه: 243، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي: 225/2، والشاهد فيه تسكين الهاء من «شهد» ورواية الديوان (فراتنا***.......... فيضه وجداوله)

ومذهب البصريين أن الفتح فيما ثبت سكونه من ذلك مقصور على السماع، وأن الوارد فيه بالوجهين ليس أصله السكون ثم فتح ولا هو بالعكس وإنما هو مما وضع في لغتين؛ ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين وبعضه أصله السكون ثم فتح، وقد يتبع الثاني الأول في نحو "نحو" مما كانت عينه حرف حلق ولامه حرف علة، و"محموم" مما هو على صيغة مفعول وفاؤه حرف حلق.

وأَبْـــــرزاً فاعلَـــــه وجَـــــرِّدا وجَـــرُّه بالبـــا كثيـــرًا وُجِـــدا

قوله: "وأبرزا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن فعُل المذكورة – أي بضم العين أصالة أو تحويلا – يجوز فيها إبراز الضمير الذي هو الفاعل على وفق ما قبله، نحو: "الزيدون كرموا رجالا" و"الزيدان كرما رجلين"، لأنه لما تضمن معنى التعجب عومل معاملته فهو بمنزلة "ما أكرمهم رجالا"، ولا يجوز هذا الإضمار في نعم وبيس، وإنما يضمر فيهما مفردا يفسره ما بعده، فالحاصل: أن فاعلهما لا يكون إلا ضميرا مستترا مفسرا بتمييز موجود أو مقدر، أو ظاهرا مقرونا بأل أو مضافا إليه، ولا يكون غير ذلك إلا ما ندر نحو: "نعموا رجالا".

ويجوز تجريد فاعل "فعُل" المذكورة من الألف واللام كقوله تعالى ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾ بمعنى ما أحسن، وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: "وجردا" أي من "أل" فهو كلام مستأنف، ويحتمل أن يكون مراده التجريد من الضمير نظير قول المصنف في الخلاصة: (وجردا عسى أو ارفع مضمرا)، وهذا مقابل قوله: "وأبرزن فاعله"، فيفيد ذلك أن حكم إبراز فاعلها الجواز لا الوجوب، ويغني عن تصريح الطرة بالجواز، لكن الاحتمال الأول أولى لأنه زاد حكما، وهو الذي عليه درج في الطرة .

قوله: "وجره بالبا ..إلخ" أي ويجوز أيضا بكثرة جره بالباء نحو "حسن بزيد رجلا" لأنه بمنزلة: "أحسن بزيد"، ونظرا لتضمنه معنى التعجب امتنع ذلك في "نعم" لعدم هذا التضمين، قال الأخطل:[546]

---

[546]- البيت من الطويل، وقائله: الأخطل، ديوانه: (ص: 263) لكن روايته: "فأطيب"فلا شاهد فيها، وانظر العيني: 26/4. قوله: اقتلوها من قولهم: قتلت الخمر إذا مزجتها بالماء.

فقلـــت اقتلوهـــا عـــنكم بمزاجهـــا وحـــب بهـــا مقتولـــة حـــين تقتـــل

وقال الطرماح:[547]

حـــب بـــالزور الـــذي لا يـــرى منـــــه إلا صـــــفحة أو لمـــــام

ودونَ تحويـــلٍ كـــنِعمَ قـــد نُقِـــلْ عَلِـــمَ مَـــعْ سَـــمِعَ أيضًـــا وجَهِـــلْ

من المعلوم أن فعُل هذه ربما تكون باقية على وزنها أصالة دون تحويل كظرف وكرم، وربما تكون محولة إليها من وزن آخر كضرب وفهم، فذكر الناظم هنا أنه سمع من هذا الباب دون تحويل ثلاثة ألفاظ ذكرها ابن عصفور وهي: علم وسمع وجهل، وفي الارتشاف: كذا قال الكسائي إنه يجوز أن يبنى على "فعُل" إلا في هذه الثلاثة، قال: ومن النحويين من أجاز فيها ضم العين. قال ناظر الجيش بعد نقله: وإذا كان ذلك جائزا خلص المصنف من أن يستدرك عليه تمثيله بـ"علُم".اهـ منه

وفي المساعد: أن كلام صاحب الإفصاح يقتضي إثبات علُم وجهُل هنا بضم العين، ونحوُ ما في الارتشاف قول السيوطي: إن بعض العرب هو الذي شذ في عدم تحويلها لا كلهم وأن منهم من يحولها. ذكره الصبان

وأعْـرِبِ المخصـوصَ ذا بمـا نُـسِبْ لِـــذاك وأْبَ كُـــلَّ ناســـخٍ تُـــصِبْ

يعني أنه يعرب مخصوص "حبذا" بما يعرب به مخصوص "نعم" من كونه مبتدأ مخبرا عنه بالجملة قبله والرابط "ذا" أو محذوف، أو خبر مبتدإ واجب الحذف، وقد نبه المصنف على أن الحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب "نعم" لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل هنا لأن "حبذا" جار مجرى المثل . وقيل: إن الاسم تابع لـ"ذا" على سبيل البدل أو عطف البيان، ويرده قول الشاعر:[548]

547- البيت من المديد، وقائله: الطرماح. انظر: شرح شواهد العيني: 16/4.

548- البيت من البسيط، تمامه: "تأتيك من جبل الريان أحيانا" وقائله: جرير. ديوانه: 165/1

وحبـــــذا نفحـــــات مـــــن يمانيـــــة ... ...

فالنكرة لا تبين المعرفة، ويرد البدل أنه لا يحل محل الأول.

قول الناظم: "وأب كل ناسخ تصب" يعني أنه لا تعمل فيه النواسخ، فلا يقال: "حبذا كان زيد" لا برفع زيد ولا بنصبه، بخلاف نعم إذ يقال: "نعم كان الرجل"، والسبب في ذلك جريان هذا مجرى المثل، والأمثال لا تتغير. قال المصنف: ولهذا المعنى أيضا منع من تقديم المخصوص فلا يقال: "زيد حبذا" وقد أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب، وعلى امتناع نسخ ابتدائيته وهو من المهمات.

وقـــد يكـــونُ معَـــه التمييـــزُ أوْ حـــالٌ والإِسْـــتِغناءُ عنـــهُ قـــدْ رَوَوْا

يعني أنه قد يكون معه – أي مع مخصوص "حبذا" قبله أو بعده – تمييز مطابق أي في الإفراد وغيره إلا أن التقديم أولى وأكثر، نحو: "حبذا رجلا زيد وحبذا رجلين الزيدان ورجالا الزيدون وامرأة هند ونساء الهندات"،

أقول: وفيه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، ولم يحكوا هنا الخلاف السابق مع "نعم" في قول الخلاصة: (وجمع تمييز وفاعل ظهر..إلخ)، وقد نبّه الشاطبي في شرح الألفية على أن الجمع بينهما مع "حب" جائز مطلقا، إلا أنه مع "ذا" أحسن منه مع غيرها، قال: لأنه في هذا الموضع مبين لـ"ذا" فإنها مبهمة فافتقرت إلى التفسير، وهو هناك لمجرد التوكيد فكان هنا أولى.اهـ باختصار. قال: [549]

ألا حبـــذا قومـــا ســـليم فـــإنهم وفـــوا إذ تواصـــوا بالإعانـــة والصـــبر

وقوله:-[550]

حبـــذا الصـــبر شـــيمة لامـــرئ را م مبـــــاراة مولـــــع بالمعـــــالي

قوله: "أو حال" أي وقد يكون مع المخصوص حال عامله حب – متقدما عليه

[549] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، في الدرر: 225/5.
[550] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة، في الدرر: 225/5.

أو متأخرا عنه – نحو: "حبذا راكبا زيد أو زيد راكبا" قال:-[551]

يـــا حبــذا المـــال مبــذولا بـــلا ســـرف   في أوجـــــه الـــــبر إســـــرارا وإعلانــــا

قال المصنف في شرحه: والتزم بعض المتأخرين كون المنصوب بعد "ذا" تمييزا، وليس ملتزما لأن الحال هذه أغنت عنه في النظم والنثر. قال المرادي: ويظهر من عطفه الحال على التمييز أنها مساوية له في أن تقديمها أكثر وأولى، وقيل التمييز ينبغي تقديمه وأما الحال فيستوي فيها الأمران. ثم نقل قول المصنف: "وأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله"، وتعقبه بقوله: وحكى غيره الخلاف، فقيل: حال مطلقا وهو قول جماعة من البصريين منهم الأخفش والفارسي، وقيل تمييز مطلقا وهو مذهب أبي عمرو ابن العلاء، وقيل إن كان مشتقا فحال أو جامدا فتمييز، قال: وقبول الجامد والمشتق دخول "من" عليهما يرجح نصبهما على التمييز، ثم استظهر أنه إن كان جامدا كان تمييزا، وأما إن كان مشتقا فيرجع لقصد المتكلم، فإن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان ذلك المنصوب حالا ولا يصح دخول "من" عليه إذ ذاك، وإن أراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالغ في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزا، قال: مثال الأول: "حبذا هند مواصلة" أي في حال مواصلتها، ومثال الثاني: "حبذا زيد راكبا" ولهذا تدخل عليه "من"، ثم نقل عن البسيط لابن العلج جواز نصبه بأعني أي فيكون مفعولا، قال: وهو غريب.

قوله: "والاستغناء عنه قد رووا" أي وربما استغني عن المخصوص، إما بالتمييز أو بدليل آخر، فالأول كقول بعض الأنصار: [552]

بســـــم الإلـــــه وبـــــه بَـــــدِينا   ولـــــو عبــــدنا غـــــيره شـــــقينا

فحبـــــذا ربـــــا وحـــــب دينـــــا   ...   .

---

[551] البيت من البسيط، أنشد ابن هشام في المغني شطره الأول بلا نسبة ولم يعلق عليه السيوطي في شرح شواهده 862/2 وأكمله البغدادي في شرح شواهد المغني ولم ينسبه 27/7

[552] البيت من الرجز، وهو لعبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه. انظر: العيني: 28/4، وقوله: بدينا: بكسر الدال بمعنى بدأنا وهي لغة أهل المدينة.

أي حبذا الإله ربا، والثاني كقوله:-[553]

هويتك حتى كاد يقتلني الهوى وزرتك حتى لامني كل صاحب

وحتى رأى مني أدانيك رقة عليك ولولا أنت ما لان جانبي

ألا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى من ليس بالمتقارب

أي ألا حبذا حالي معك، يشير إلى ما سبق في البيتين الأولين، أو من لا أسميه، أو ذكر هؤلاء النساء، وبعد هذه الأبيات:

بنفسي ظباء من ربيعة عامر رقاق الثنايا مشرفات الحقائب

قال أبو حيان: وفي جواز حذف المخصوص دليل على فساد قول من ذهب إلى أن "حبذا" كله فعل وأن المخصوص فاعل به، إذ الفاعل لا يجوز حذفه، ودليل على أنه لا يكون خبر مبتدإ، إذ يلزم حذف الجملة بأسرها من غير عوض عنها ولا قائم مقامها، وذلك لا يجوز.اهـ على نقل تلميذه ناظر الجيش في شرحه.

فائدة: اعلم أن "حبذا" تنفرد عن "نعم" بأمور منها: ما ذكر الناظم في البيت قبل هذا في قوله: "وأب كل ناسخ تصب" من منع دخول النواسخ على مخصوصها، والثاني: عدم تطابق الفاعل والمخصوص كما يفهم من قول المصنف في الخلاصة: (لا تعدل بذا)، والثالث: عدم جواز تقديم المخصوص كما يفهم من قولها: (وأول ذا المخصوص)، والرابع: جواز دخول "يا" من غير شذوذ بخلاف "يا نعم" وإن كان لا بد من التأويل في المحلين، والخامس: جواز دخول "لا"، والسادس: كثرة وقوع تمييز أو حال قبل المخصوص أو بعده، وذلك ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "وقد يكون معه التمييز ..إلخ". انظر حواشي ياسين على الألفية.

---

[553]- الأبيات من الطويل وقائلها: المرار بن هماس الطائي، ويقال: مرداس بن هماس، انظر: العيني: 24/4.

أقول: وإذا لم يثبت أن الخلاف المذكور مع "نعم" في قول الخلاصة: (وجمع تمييز وفاعل..إلخ) موجود مع "حبذا" كما تقدم بحثه، صح لنا عد ذلك من الفوارق المذكورة، فيكون هو السابع. والله تعالى أعلم

أفعل التفضيل

وحَذْفُ هَمْزِ أخْيرٍ هُنا كَثُرْ أشَرُّ هكذا وهَنَّا قدْ نَزُرْ

يعني أن حذف همز أخير وأشر هنا أي في باب اسم التفضيل كثير لكثرة الاستعمال، فالحذف شاذ قياسا لا استعمالا، أو لأنهما لا فعل لهما، و لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، ففيهما على هذا شذوذان: حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما، وندر إثبات الهمزة في قوله: [554]

بلال خير الناس وابن الأخير

وقرئ: ﴿من الكذاب الأشر﴾، وندر حذف همزتهما في التعجب المشار إليه بقوله في الشطر الأخير "وهنا" أي بفتح الهاء أو كسرها وتشديد النون إشارة بعد، كقولهم: "ما خَيْرَ اللبنَ للصحيح وشره للمبطون" بنقل حركة الياء إلى الخاء، وقد لا تنقل فتحذف الألف، سمع الكسائي "مخْيره"، وإنما ندر حذف الهمزة في باب التعجب لأنها فيه حرف معنى لأنها المفيدة للتعدية، بخلافها في باب التفضيل. وشذ حذف الهمزة في غيرهما في البابين، كقوله: [555]

وزادني كلفا في الحب أن منعت وحب شيء إلى الإنسان ما منعا

ويروى: (منعت شيئا فأكثرت الولوع به ..إلخ)، وقوله:-[556]

554- الرجز نسبه ابن جني في المحتسب: 299/2 لرؤبة بن العجاج. والشاهد فيه إثبات الهمزة في الأخير.

555- البيت من البسيط، وهو للأحوص، نوادر أبي زيد: 26-27.

556- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الضرائر لابن عصفور ص : 77 وشرح البغدادي لشواهد الشافية ص : 313

مـــا شـــد أنفســـهم وأعلمهـــم بمـــا يحمـــي الـــذمار بـــه الكـــريم المســـلم

قوله في الطرة: "أو لأنه لا فعل له" هذا قول الأخفش كما في التصريح، **قلت**: وفي التعليل المذكور عندي نظر، فإنه إنما ينتج منع صوغ اسم التفضيل منه، ولا ينتج المطلوب من تعليل حذف الهمزة، بدليل قولهم: "ألص" بإثبات الهمزة، مع كونه لا فعل له، إلا أن يقال إن عدم اشتقاقهما من فعل مجوز لحذف الهمزة لا موجب له. والله تعالى أعلم.

وفَصْـــلُه بِلَـــوْ ومـــا بِهـــا وُصِـــلْ مُـــسْتعْمَلٌ كَـــذاكَ مـــا فيـــه عَمِـــلْ

هذا البيت تقييد لقول الخلاصة: (وأفعل التفضيل صله أبدا..إلخ) يعني أنه ربما يفصل بين أفعل و"من" بلو وما اتصل بها في النظم خاصة، كقوله:-[557]

ولفـــوك أطيـــب لـــو بـــذلت لنـــا مـــن مـــاء موهبـــة علـــى خمـــر

والموهبة: نقرة يستنقع فيها الماء، وكذلك يفصل بمعمول أفعل، كقوله تعالى ﴿النبيء أولى بالمومنين من أنفسهم﴾ وقوله:-[558]

ولأنـــت أسمـــح للعفـــاة بســـؤلهم عنـــد الشصـــائب مـــن أب لبنيـــه

وفصل بأربعة في قوله: [559]

مـــا زلـــت أَبْسَـــطَ في عـــض الزمـــان يـــدا للنـــاس بـــالخير مـــن عمـــرو ومـــن هـــرم

قال أبو حيان: وجاء الفصل بالنداء، كقوله:[560]

لم ألـــق أخبـــث يـــا فـــرزدق مـــنكم لـــيلا وأخبـــث بالنهـــار نهـــارا

لا بُـــدَّ أنْ يُـــشارِكَ المفْضُـــولُ فـــي فَضْـــلِه الفاضِـــلَ ذا المنْقُـــولُ

557- البيت من الكامل، أحذ، بلا نسبة في العيني: 64/4، موهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء.

558- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل، وروايته لبنينا: 383/2 والشصائب: الشدائد.

559- البيت من البسيط أنشده ابن مالك في شرح الكافية 1132/2، ولم أجده منسوبا لأحد.

560- البيت من الكامل، وقائله جرير، خزانة الأدب: 494/3.

يعني أنه لا يخلو المجرور بـ"من" من مشاركة المفضل في المعنى أو تقدير مشاركته إلا في التهكم، فيجوز بدون مشاركة، نحو: زيد أعلم من الحمار، فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علم فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار .كذا قرره الرضي، وكقوله: [561]

لأُكلــــة مـــن أقـــط وسمـــن ألـــين مســـا في حشـــايا الـــبطن

مـــن يثربيـــات قـــذاذ خشـــن ... ...

وأما في غير التهكم فتشترط المشاركة تحقيقا كزيد أحسن من عمرو، فلا يقال الماء أروى من الخبز؛ أو تقديرا كقولهم في الشرين: هذا خير من هذا أي أقل منه شرا، قال تعالى: ﴿رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه﴾، وكقول علي رضي الله عنه: "لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان" لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدره رضي الله عنه محبوبا إلى نفسه أيضا ثم فضل صوم يوم من شعبان عليه، كأنه قال إنه محبوب عندي أيضا ليس صوم يوم من شعبان أحب إلي منه.

وأما قول بعضهم: "الصيف أحر من الشتاء" فالمعنى أنه أبلغ في حرارته من الشتاء في برودته، أو على معنى أن الشتاء يتحيل فيه على الحر بموقيات البرد والصيف لا يحتاج لتحيل فحرُّه أشد من حر الشتاء، ويجوز أن يكون على التهكم؛ وعن بعض أهل العلم أنه قال: "العسل أحلى من الخل" وهو موجه بثلاثة أوجه: أحدها: أنه على إرادة "أطيب" لأن الخل يودم به فله نصيب من الطيب، والثاني: أنه على معنى "حلي بعيني" أي حسن منظره، والثالث: أنه أراد بالخل العنب كما يسمى العنب خمرا. ذكرها المصنف، و التهكم لا يمتنع، كما في المساعد.

---

[561]- الرجز بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 46/4، قِذاذ جمع قُذ بالضم جمع أقذ السهم الذي لا ريش عليه.

ومن هذا المعنى قول الشاعر:-[562]

إذا أنت فضلت امرءا ذا نباهة   على ناقص كان المديح من النقص

وقول الآخر: [563]

ألم تر أن السيف ينقص قدره   إذا قيل هذا السيف خير من العصا

تنبيه: ما تقدم من تقدير المشاركة في نحو قولهم: "هذا خير من هذا" في الشرين، ذكره المصنف في شرحه مع أمثلة أخرى، لكن قال ناظر الجيش: أقول: إني لم يظهر لي في الأمثلة التي ذكرها أنها من هذا القبيل، أي مما تقدر فيه المشاركة بوجه ما، لأن مدلول الوصف المذكور منها منتف عن المفضل والمفضل عليه، قال: فلو وجد في أحدهما دون الآخر اتجه أن يقال بتقدير المشاركة بينهما في مدلول الوصف المذكور والأمر ليس كذلك، وإنما ارتكب المجاز في الأمثلة المذكورة، فوصف كلا من المفضل والمفضل عليه بنقيض ما هو لهما على سبيل المجاز، فصار الوصف ثابتا لهما مجازا، وإذا كان كذلك فليست المشاركة ثابتة بينهما تقديرا، والسبب في العدول عن الحقيقة أن ارتكاب المجاز في هذه الأمثلة فيه إشعار بميل المتكلم إلى أحد الأمرين، ولو أتى بحقيقة الكلام ما أشعر بذلك بل ربما يشعر بخلافه.

وفي بعض النسخ – وعليها قرأنا على بعض الشيوخ – رواية بيت الناظم هكذا:

لا بد أن يشارك المفضولا   في فضله الفاضلُ ع المقولا

ولا يخفى أن ما في النسخة الأولى أولى.

فائدة: قد يأتي "أفعل" لنفي الصفة عن الموصوفين، نحو: ﴿أهم خير أم قوم تبع﴾ أي لا خير فيهما، ونحو: "فلان خير من الشيطان". وقد يقال: "فلان أعقل

562- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص:710 وشرح شواهده للبغدادي 178/7

563- البيت من الطويل وقائله أبو درهم البندنيجي وقبله:

متى ما أقل مولاي أفضل منهم   أكن للذي فضلته متنقصا

يتيمة الدهر 299/5

من أن يكذب"، وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له، وخرّجه محمد بن مسعود الزكي على أن "أن" فيه بمعنى الذي، قال ابن هشام: ولا أعرف قائلا بذلك، ثم ذكر أنه ظهر له في توجيه هذا اللفظ وأمثاله وجهان: أحدهما: أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى ﴿وما كان هذا ٱلْقُرْءَانُ أن يفترى﴾، أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى، لكنه ضعف هذا الوجه بأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه. الوجه الثاني: أن أعقل ضمن معنى أبعد، فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره، فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأعقل لتضمنه معنى أبعد، والمفضول متروك أبدا في مثل ذلك لقصد التعميم، وهذا الثاني - وإن كان أقره في المغني - فيه أيضاً نظر من جهة أن الفعل الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد. وهذا عن مظان التوجيه بمعزل. قال الرضي: ليس المقصود في نحو قولهم "أنا أكبر من الشعر" و"أنت أعظم من أن تقول كذا" تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد بعدهما عن الشعر والقول، وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فـ"من" في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اهـ. باختصار. وانظر الدماميني

وإنْ يَكُ المُنَكَّرُ المُضافُ لَهْ مِنَ الجَوامِدِ فَطِبْقًا اجْعَلَهْ

يعني أنه تجب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه منكرا جامدا، نحو: "هو أفضل رجل وهي أفضل امرأة وهما أفضل رجلين أو امرأتين وهم أفضل رجال وهن أفضل نسوة"، ولا يجوز عدم المطابقة، فلا يقال: "الزيدون أفضل رجل ونحوه" إلا على مقابل الأصح وهو: مذهب المبرد؛ وفي روض الحرون: أن هذه المسألة مما اضطربت فيه أقوال النحاة.

والجمهور على أنه يلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف ولو كان مشتقا،

وأما ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾ فالتقدير: أول فريق كافر به، وقيل لأنه في معنى "أول من كفر"، وقيل: أي لا يكن كل منكم أول كافر، كقولك: كسانا حلة ...إ لخ انظر حواشي ياسين على الألفية.

قال في البديع: النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها، نحو: ﴿لا تكونوا أول كافر به﴾ وذلك هو القياس، لأن النكرة تمييز له وقد خفضت بالإضافة فأشبهت مائة رجل، وقد أجازوا قياسا لا سماعا أن تثنى وتجمع اهـ وفصل ابن مالك فقال: إنما تلزم المطابقة في المضاف إليه إن كان جامدا، وأما إن كان مشتقا فالوجهان في غير المفرد وإلا فالمطابقة، مثال الأول: ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾، وقد اجتمعا في قوله:[564]

فإذا هم طعموا فألأم طاعم   وإذا هم جاعوا فشر جياع

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ فمؤول بحذف موصوف أي فريق سافلين، أو الضمير للفظ الإنسان وسافلين لمعناه.

وفي بعض النسخ روينا عن بعض الشيوخ البيت هكذا:

منكر له أضيف طابقا   موصوفه وأفردوه مشتقا

بتخفيف القاف لضرورة الوزن

ولا تُضِفْ إلّا إلى ما تَعْلَمُهْ   مِنْهُ وشَذّ أظْلَمِي وأظْلَمُهْ

يعني أن أفعل التفضيل إن قيدت إضافته بتضمن معنى "من" لا يكون إلا بعض ما يضاف إليه، ولذلك امتنع: "يوسف أحسن إخوته" على تضمن معنى "من" لأنك لو عددت إخوته لم يجز لك عده فيهم، بل يجوز لو قلت بني يعقوب، أما على الإخلاء من معنى "من" فيجوز، إذ المعنى حينئذ "الأحسن من بينهم" ذكره المصنف، قال ناظر الجيش: أي ليس "أحسن" فيه للتفضيل بل لإثبات الحسن الزائد من غير نظر إلى مفضل عليه وهذا واضح.اهـ منه

564- البيت من الطويل، نسبه أبو زيد في النوادر لرجل جاهلي. النوادر: 152.

وبيان ذلك –كما قال الرضي – أنه لا يشترط كون المضاف بعض المضاف إليه إذا قصد التفضيل على كل من سوى المضاف إليه لا عليه وحده، وإنما كانت الإضافة إليه لمجرد التخصيص والتوضيح، قال: فيجوز أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم، كقولك: "نبينا محمد ﷺ أفضل قريش" أي أفضل الناس من بين قريش، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم، كقولك: "يوسف أحسن إخوته"، وأن تضيفه إلى غير جماعة، نحو: "فلان أعلم بغداد" أي أعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لأنها منشؤه أو مسكنه، قال: وإن قدرت المضاف أي أعلم أهل بغداد فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم.اهـ من شرح الرضي للكافية باختصار ومذهب الكوفيين جواز يوسف أحسن إخوته على معنى "من"، قالوا: كما لو صرحت بها، قال أبو حيان: وقد جاء قول القائل:-[565]

يا خير إخوانه وأعطفهم عليهم راضيا وغضبانا

لكن قال ناظر الجيش: وهذا مثبت ما ادعاه المصنف من جواز "يوسف أحسن إخوته" بالمعنى الذي قرره. يعني ما تقدم نقله عنه قريبا

قول الناظم: "إلى ما تعلمه" أي تعلم أنت أيها المخاطب أن "أفعل" منه.

قوله: "وشذ أظلمي ..إلخ" إشارة إلى قول الراجز:-[566]

يارب موسى أظلمي وأظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

وكان القياس: "أظلمنا" كما في قوله:-[567]

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن أيي وأيك فارس الأحزاب

قال الشيخ خالد: ولكنه فصل، وذلك لأنه أظهر في الإنصاف، للتصريح بنسبة كل منهما إلى الظلم بالفرض.

565- البيت من المنسرح، وهو من أبيات لعبد الرحمن العتبي يرثي بها علي بن سهل بن الصباح. الكامل للمبرد 285/3

566- تقدم تخريجه في: 1/ 149.

567- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح شواهد العيني: 152/3، والتصريح 44/2.

وَكَوْنُـــــه لِغَيْـــــرِ تَفْـــــضِيلٍ يَـــــرِدْ   مُجَـــــرَّدًا لَكِنَّـــــهُ لَـــــمْ يَطَّـــــرِدْ

يعني أنه ربما استعمل "أفعل" عاريا من الإضافة والألف واللام مجردا من معنى التفضيل، نحو: ﴿هو أعلم بكم﴾، ونحو: ﴿وهو أهون عليه﴾، لأنه لا مشارك له في علمه، ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته، فهو مؤول باسم الفاعل وصفة مشبهة أي عالم بكم وهين عليه، ونحو: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾ أي طاهرات، وكقوله:[568]

إن الـــذي سمـــك الســـماء بـــنى لنـــا   بيتـــا دعائمـــه أعـــز وأطـــول

أي عزيزة وطويلة، وقوله:[569]

وإن مـــدت الأيـــدي إلى الـــزاد لم أكـــن   بـــأعجلهم إذ أجشـــع القـــوم أعجـــل

أراد: لم أكن عجلا، لأنه ليس غرضه إلا التمدح بنفي العجلة قليلها وكثيرها، والأصح قصر هذا النوع على السماع، وجعله أبو العباس المبرد شائعا مطردا، وهذا هو الأوجه عند ابن عقيل لكثرة ما ورد منه، وقد ذكر الشاطبي في شرح الألفية أن المصنف نكت على هذا الرأي بقوله في الخلاصة: (وأفعل التفضيل صله أبدا..إلخ) أي بقوله "أبدا"، ومذهب سيبويه أن ما خالف ذلك يرجع إليه ويقدر معه معنى "من"، فأما المفاضلة فيما يرجع له تعالى فهي على عادة المخلوقين في التخاطب بحسب توهمهم العادي، فمعنى "الله أكبر" الله أكبر من كل شيء يتوهم له كبر، أو على حسب ما اعتادوه بين المخلوقين في المفاضلة وإن كانت كبرياؤه تعالى لا نسبة لها إلى كبر المخلوقين، وكذا "وهو أهون عليه" أي على ما جرت به عادتكم من أن إعادة ما تقدم اختراعه أسهل من اختراعه ابتداء، فلم تحيلون الإعادة؟ وكذا "هو أعلم بكم" أي منكم حيث تتوهمون أن لكم علما ولله علما أو على حد ما تقولون: هذا أعلم من هذا، وهي طريقة العرب في كلامها وبها نزل القرآن، فخوطبوا بمقتضى كلامهم وبما يعتادونه بينهم، وكذا بيت الفرزدق

568- البيت من الكامل، وقائله الفرزدق، ديوانه (ص: 489) العيني: 43/4. خزانة الأدب: 486/3.

569- البيت من الطويل، وقائله الشنفرى مختار الشعر الجاهلي: 598/2

بل تقدير "من" فيه ظاهر. انظر شرح الشاطبي على الألفية أو شرح ابن زكري على الفريدة.

وفي شرح الرضي على الكافية: أنه يجوز أن يقال في مثل هذه المواضع: إن المحذوف هو المضاف إليه أي أكبر كل شيء وأعز دعامة، ولم يعوض منه التنوين لكون "أفعل" غير منصرف فاستبشع ذلك.

وكُلُّ ما مِنْهُ أتى كَذلِكْ طابَقَ ما تَلا لَدى ابنِ مالِكْ

هذا البيت تقييد لقول الخلاصة: (وإن لمنكور يضف..إلخ) أي إن قصد التفضيل لا إن لم يقصد؛ يعني أنه إذا جرد من التفضيل جازت المطابقة عند ابن مالك ومن وافقه، كقوله: [570]

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم

وأسود العين: جبل بعينه، فـ"ألائم" جمع "ألأم" بمعنى "لئيم"، فلذلك جمعه، إلا أن ترك جمعه أجود، لأن اللفظ المستقر له حكم، إذا قصد به غير معناه على سبيل النيابة، لا يغير حكمه. قاله المصنف، فالأفصح عنده عدم المطابقة، نحو: ﴿أَصْحَٰبُ الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا﴾، وذهب غير ابن مالك إلى منعها، وإذا صح جمع "أفعل" العاري المجرد عن معنى التفضيل إذا جرى على جمع، جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ: [571]

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

صحيحا، لأنه تأنيث أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير لا بمعنى التفضيل. أما قول الطرة: "بليغا" فلا داعي لزيادتها، لأن النزاع إنما هو في صحة الاستعمال لا في البلاغة، بل بلاغته فرع عن ثبوت صحته والله تعالى أعلم.

570- البيت من الطويل وقائله الفرزدق، العيني: 1/ 57، ولم أجده في ديوانه.

571- البيت من البسيط، وقائله أبو علي الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس، ديوانه: 1/ 34، والعيني: 53/4. والفقاقع: النفاخات التي ترتفع فوق سطح الماء.

ومَـــعَ ألْ جَــرِّدْ ونَحْـــوُ أفْضَـــلِ   سَـــــمَيْدَع مُنْحَـــتِمُ التفَضُّـــــلِ

يعني أن أفعل التفضيل إذا قرن بـأل، جرد من معنى التفضيل جوازا نحو: ﴿**لَا يَصْلَىٰهَآ** إلا الأشقى﴾ أي الشقي، وأما إن جرد من "أل" أو أضيف إلى نكرة فواجب التفضيل أي ثبوت المزية على المفضولين، فإذا قلت: "زيد أفضل سميدع" فمعناه أفضل من كل سميدع قيس فضله بفضله فحذفت "من كل" وأضيف أفعل إلى ما كان "كل" مضافا إليه.

وقول الناظم: "التفضل" أراد به التفضيل، ولا يخلو من مسامحة. والسميدع: السيد وهو بفتح السين، أما ضمها فخطأ، وبإهمال الدال كما هو ظاهر كلام الجوهري وغيره، بل صرّح بعضهم بأن إعجامها خطأ. انظر التاج

وجـــــائِزٌ تَنْكِيرُنـــــا لِلجُلّـــــى   وهَكَـــذا الـــدُّنْيا ولَكِـــنْ قَـــلّا

يعني أنه قد تنكر الدنيا والجلى لشبههما بالجوامد، كقوله: [572]

وإن دعـــوت إلى جلـــى ومكرمـــة   يومـــا خيـــار ســـراة النـــاس فادعينـــا

وقوله: [573]

يومـــا تـــرى النفـــوس مـــا أعـــدت   في ســـعي دنيـــا طالمـــا قـــد مـــدت

وحديث: «من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها»[574]. والدنيا: تأنيث الأدنى، والجلى: تأنيث الأجل، وكان حقهما إذا نكرا أن يذكرا لكن جاز فيهما ذلك لكثرة استعمالهما استعمال الأسماء.

وأما "حسنى" و "سوءى" فمصدران كالرجعى والبشرى، بدليل معاقبتهما المصدر، وهما من المصادر التي جاءت على فُعل وفُعلى بمعنى واحد، قال: [575]

572- البيت من البسيط، وهو من شطرين أحدهما للمرقش الأكبر والثاني لبشامة بن حزن النهشلي. انظر خزانة الأدب: 510/3.

573- الرجز للعجاج. خزانة الأدب: 508/3.

574- أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، الحديث رقم: 1-.

575- البيت من الوافر، وقائله أبو الغول. خزانة الأدب: 515/3.

ولا يجـــزون مــــن حســـنى بســـوءى   ولا يجـــزون مــــن غلـــظ بلـــين

وقرئ في الشواذ: ﴿وقولوا للناس حسنَا﴾، وهل "حسنى" في هذه القراءة مصدر، أو هي صفة لموصوف محذوف، وعلى الثاني فيحتمل أن تكون للتفضيل ويكون قد شذ استعمالها غير معرفة بـ"أل" ولا مضافة إلى معرفة كما شذ قوله: (وإن دعوت إلى جلى..إلخ)، وأن تكون لغير التفضيل بل بمعنى "حسنة" نحو "كبرى" في معنى "كبيرة" أي وقولوا للناس مقالة حسنة. انظر الدر المصون للسمين الحلبي

ذا الوصْـفُ مَفعـولٌ بِـه لَـنْ يَنْصِـبَهْ   ورُبّمـــا دَلّ عَلـــى مـــا نَصَـــبَهْ

"ذا" مبتدأ، و"الوصف" بدل، و"مفعول به" مبتدأ ثان، وجملة "لن ينصبه" خبره، وقد جرى على غير ما هو له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس على مذهب الكوفيين.

يعني أن أفعل التفضيل لا ينصب مفعولا به، فلا يقال: "زيد أضرب من عمرو بكرا"، بل يصل إليه باللام نحو: "هو أوعى للعلم وأبذل للمعروف" فإن كان الفعل يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو: "هو أكسى للفقراء الثياب" أي يكسوهم الثياب، ولا ينصب مفعولا معه ولا المطلق ولا التمييز إن لم يكن فاعلا في المعنى نحو "زيد أحسن وجها"، قال الرضي: ولا ينصب شبه المفعول به كالحسن الوجه، إما لأنه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبهه، وإما لأن نصب ذلك من الصفة فرع الرفع كما مر، وهو توطئة للإضافة إلى ما كان مرتفعا، وهو لا يرفع الظاهر إلا بشروط، وإن رفع ذلك لايضاف إليه.

فإن سمع ما يوهم جواز نصبه للمفعول جعل نصبه بفعل مقدر يفسره "أفعل"، نحو: ﴿الله أعلم حيث يجعل رِسَالَتَهُۥ﴾ فـ"حيث" هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم، تقديره: "يعلم"، وأما قاعدة: "أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا" فهي خاصة بباب الاشتغال، واعترض جعل "حيث" مفعولا بأن تصرفها نادر، ولو قيل: إن المراد "يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة" لم يبعد وكان فيه بقاؤها

على ظرفيتها. أفاده الصبان، ومنه قوله: [576]

فما ظفرت نفس امرئ يبتغي المنى ... بأبذل من يحيي جزيل المواهب

أي يبذل جزيل المواهب، وقوله: [577]

فلم أر مثل الحي حيا مصبحا ... ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أكر وأحمى للحقيقة منهم ... وأضرب منا بالسيوف القلانسا

إذا ما شددنا شدة عرضوا لنا ... صدور المذاكي والرماح الدواعسا

أي نضرب بالسيوف القلانس.

وقال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع: غلط من قال: إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به، لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا﴾، وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجها، وقال بعضهم: ونصبه أيضا في قوله تعالى: ﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾.

وإنما لم يعمل لضعف الشبه باسم الفاعل، لأنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، ولذا عملت الصفة المشبهة في الظاهر للحاق علامات الفروع بها ولم يكن لها فعل بمعناها لدلالتها على الثبوت، وعلى هذا التعليل يعمل "أفعل" المجرد عن التفضيل لأنه كان كالفعل معنى، لعدم الدلالة على الزيادة، وللحاق علامات الفروع له وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإنْ تَجَرَّدَ عَنِ التفْضِيلِ ... جازَ كَما يُوجَدُ في التسْهِيلِ

يعني أنه إذا جرد "أفعل" من معنى التفضيل جاز على رأي أن ينصب المفعول به، كما نص عليه في التسهيل قال: وإن أول بما لا تفضيل فيه جاز على رأي أن ينصبه.اهـ

---

[576]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 397/2 وشرح ناظر الجيش 2698/6

[577]- الأبيات من الطويل، وقائلها العباس بن مرداس رضي الله عنه، خزانة الأدب: 517/3.

ويحتمل أن يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رِسَالَتَهُۥ﴾ فيؤول "أعلم" بما لا تفضيل فيه ويكون هو العامل، وقد ضعف هذا الرأي أبو حيان، لكن استحسنه الدماميني، وممن رأى ذلك أبو البقاء العكبري ومكي كما في شرح الشيخ خالد، والمجوز يقول: لأنه حينئذ كاسم الفاعل، والمانع يقول: صورته صورة أفعل التفضيل فلا يعمل كهو، ولذا كان الأكثر فيه الإفراد والتذكير كما تقدم دون المطابقة، وأجاب الدماميني: بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما.

قول الناظم: "كما يوجد في التسهيل" لعله تقوية لهذا الرأي بأن حكاه ابن مالك في التسهيل، فهو كقول السيوطي في الهمع: "وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه حكاه ابن مالك في التسهيل" وإلا فإن جل ما في المنظومة يوجد في التسهيل.

فائدة: ينصب أفعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل، والحال لمشابهتها له، نحو: "زيد أحسن منك اليوم راكبا"، والتمييز أي الذي هو فاعل في المعنى كما تقدم، لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل أيضا نحو "راقود خلا" قاله الرضي.

ومـا بِـه تَعَجُّـبٌ تَعَلَّقـا ... بِأفْعَـلِ التفْضِـيلِ أيضًـا عُلِّقـا

يشير إلى أن الحاصل في هذا الباب أن له ما للتعجب مما تقدم عند قول الناظم: (وما سوى المذكور مما عملا..إلخ الأبيات)؛ وجملة القول كما في شرح الكافية: إن أفعل التفضيل إذا كان مصوغا من متعد لنفسه دال على حب أو بغض عدي باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو: "المؤمن أحب لله من نفسه وأحب إلى الله من غيره"؛ وإن كان من متعد بنفسه دال على علم أو جهل عدي بالباء، نحو: "زيد أعرف بي وأنا أدرى به"؛ وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدي باللام، نحو: "هو أطلب للثأر وأنفع للجار"؛ وإن كان من متعد بحرف جر عدي به لا غيره، نحو: "هو أزهد في الدنيا مني وأسرع إلى الخير".

النعت

وَصِلْ مُبَيِّنًا لِكُلِّ ما انْبَهَمْ   وذا لِتَوْكِيدِ المُؤَكَّدِ انحَتَمْ

قوله: "وصل مبينا .. إلخ" يعني أنه يجب وصل نعت المبهم به، فلا يقال: "مررت بهذا اليومَ الكريمِ". قال في التسهيل: ويجوز فصله ـ أي التابع ـ من المتبوع إن لم يكن توكيد توكيد أو نعت مبهم.اهـ لكن قال الزجاج: إذا أردت أن تقف على "هذا" وفهم المخاطب مقصودك جاز لك الفصل بينه وبين نعته. قال الدماميني: فإما أن يريد المصنف بالمبهم الخفي فلا يرد عليه هذا، أو يريد به المبهم الاصطلاحي ويخالف الزجاج معتمدا على أن الأصل في اسم الإشارة الإبهام، فالتزم في نعته الوصل وإن كان واضحا في بعض الأوقات طردا للباب.

وكذا لا يجوز فصل شبه المبهم، أي مما يفتقر إلى المبين غالبا نحو: "طلعت الشعرى العبور"، فلا يجوز: "الشعرى طلعت العبور"، واعترض بأن الشعرى قد استغنت عن الوصف قال الله تعالى: ﴿وأنه هو رب الشعرى﴾ أي العبور، لأن الشعرى العبور هي التي عبدت؛ قال الدماميني: وفي الاعتراض نظر لأنه شبهه بنعت المبهم، ونعت المبهم غير لازم، فكيف يكون نعت ما ألحق به لازما، وإنما المراد أن المبهم شديد الافتقار إلى موضح للمراد وقلما يذكر إلا موصوفا، فإذا ذكرت صفته تنزلت منزلة الجزء منه لشدة حاجته إليها فلا يجوز أن ينفصلا، قال: أما أنه يجب أن يتبع فلا. اهـ منه

وكذا من غير الغالب استغناء الشعرى عن الوصف في قوله:[578]

ويوم من الشعرى يذوب لعابه   أفاعيه في رمضائه تتململ

والمراد أيضا العبور، لأنها هي التي تأتي في زمن شدة الحر مع طلوع الجوزاء، وأما الغميصاء فتطلع مع الذراع.

قول الناظم: "وذا لتوكيد ..إلخ" يعني أن الوصل بين التأكيد ومؤكده بالكسر واجب أيضا، نحو: ﴿فسجد ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كلهم أجمعون﴾ فلا يفصل "كلهم" و "أجمعون".

578- البيت من الطويل، وقائله الشنفرى. مختار الشعر الجاهلي: 607/2.

وقد تبع الناظمُ المصنفَ في التسهيل في تعبيره بتوكيد المؤكد، قال ناظر الجيش: و "أجمعون" ليس توكيدا في الحقيقة لـ"كلهم" بل هو توكيد للملائكة، وإنما تجوّز المصنفُ في تسميته بذلك، ولو قال: "إن لم يكن توكيدا ثانيا" كان أولى. وقال الدماميني: إنه لا يتجه هذا الاعتراض، لأن معنى عبارة المصنف توكيد له انتساب إلى توكيد، وذلك لا يقتضي أن جهة الانتساب هي كونه تاكيدا أكد به ذلك التاكيد، بل يجوز أن تكون جهة الانتساب هي كونه ذكر في صحبته.اهـ منه لكن في شرح الرضي أن ابن برهان يرى في "جاءني القوم كلهم أجمعون" أن "كلهم" تاكيد للقوم و"أجمعون" تاكيد لكلهم.اهـ وهو يوافق ظاهر عبارة المصنف، وإن كان الرضي قال إنه خلاف الصحيح.

أقول: ولعل منشأ الخلاف في المسألة هل التوكيد يرفع المجاز أو إنما يبعده؟ فعلى الأول يكون "أجمعون" توكيدا للمؤكِّد بالكسر وهو "كل"، وعلى الثاني يكون توكيدا للمؤكَّد بالفتح وهو "القوم"، ويدل لذلك استدلال ابن هشام لكونه يبعد المجاز ولا يرفعه بأنه لو كان نصا لم يؤكد ثانيا نقله عنه الصبان. والله تعالى أعلم .

وحاصل ما تقدم أنه لا يفصل من المنعوت ثلاثة: نعت المبهم، وشبهه، وتوكيد الموكد ذكر الثلاثة في التسهيل، وقد زاد في الشرح رابعا، وهو الصفة المشبهة توكيدَ التوكيد نحو: "اثنين" من قوله تعالى: ﴿لا تتخذوا **إِلَـٰهَيْنِ** اثنين﴾، وأراد بذلك كل صفة تفيد التاكيد؛ وزاد في الكافية اثنين آخرين: الأول: المعطوف المتم ما لا يستغنى عنه من الصفات، كقولك: "إن امرأ ينصح ولا يقبل خاسر" فلو جعل "خاسر" بين "ينصح" و"لا يقبل" لم يجز لأنهما جزءا صفة لا يستغنى عنهما ولا يغني أولهما عن ثانيهما؛ والثاني: نحو: "أبيض يقق" و"أحمر قانئ" بالهمز وقد تخفف، وقيل لامه واو لا همز، و"أسود حالك". فجملة التوابع التي لا يفصل بينها وبين متبوعها ستة.

أما فصل التابع من المتبوع في غير ذلك، فيجوز بما لم تتمحض مباينته كما في التسهيل، قال الدماميني: وهو الذي تعلق لا من جهة العمل بل من جهة المعنى، كالجمل الاعتراضية، وكجواب القسم، وكجملة الأمر بمسح الرأس بين المغسولين المتعاطفين

في آية الوضوء، قال: أما الأجنبي من كل وجه فلا يجوز الفصل به، ألا تراهم منعوا "مررت برجل على فرس عاقل أبلق" لأن عاقلا مباين للفرس وصفته. اهـ

ومثال الاعتراضية: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾، ومثال جواب القسم: ﴿بلى وربي لتاتينكم **عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ**﴾، ومما يجوز الفصل به أيضا معمول الوصف نحو: ﴿ذلك حشر علينا يسير﴾.

ومن الفصل بين المؤكد ومؤكده: ﴿ولا يحزن ويرضين بما **ءَاتَيۡتَهُنَّ** كلهن﴾، ومن الفصل بين البدل والمبدل منه: ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه﴾.

النعْتُ والبَيَانُ تَوكِيدٌ بَدَلْ ونَسَقٌ تَرْتِيبُها كذا انجَعَلْ

يعني أنه إذا اجتمعت هذه التوابع رتبت على حسب إفادتها، نحو: "جاء زيد العاقل أبوبكر نفسه أخوك وعمرو"، فيقدم النعت لأنه دال على الذات مع زيادة رفع الاحتمال عن الذات، ثم عطف البيان لأنه دال على تبيين الذات لكن النعت أكثر دورانا وأعم فائدة فقدم عليه، ثم التوكيد لأنَّ فائدته راجعة إلى العامل، ثم البدل لأنه – وإن كان من جملة أخرى – فإنه مراد به المتبوع وإن كان مغايرا لمدلول المبدل منه في الحقيقة، فقدم عليه التوكيد لأن مدلوله مدلول متبوعه غالبا، ثم النسق لتخلل الواسطة، ولأنه أجنبي عن المتبوع، فتأخر عن البدل لأن البدل له نسبة معنوية إلى المبدل منه إما بالكلية أو الجزئية أو بالاشتمال، وأما الغلط فنادر. قاله الرضي، وأجاز ابن مالك تقديم التوكيد على الصفة، لأن التوكيد متعلق بالعامل في المعنى والصفة متعلقة بالموصوف، والعامل متقدم على الموصوف، وقال الأشموني: لأن التوكيد بمعنى الأول، والنعت على خلاف معناه، لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط اهـ قال الصبان في قوله: "لأن التوكيد بمعنى الأول": فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الأول وزيادة، والجزء مقدم على الكل، قال: وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين، أما بكل وأجمع ففيه نظر، لزيادته لإفادة الشمول

فتأمل.اهـ وقال في قوله: "حالا من أحواله": هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لأنه الأصل.اهـ

وردّ في الهمع تقديم التوكيد على النعت بأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان، ولا يحصل ذلك إلا بالنعت. وقال أيضا: إنه ينبغي تقديم عطف البيان لأنه أشد في التبيين من النعت، إذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وتأكيدا.

وقد ذكر المصنف هذه المسألة في آخر باب البدل من التسهيل وقبيل كلامه على عطف النسق، وذكرها الناظم هنا تبعا للأشموني، ولا يخفى أنه أنسب.

وقد أطلق الناظم في التوكيد تبعا للتسهيل، وهو منقوض بقوله: [579]

أبوك أبوك أربد غير شك ... أحلك في المخازي حيث حلا

فإن "أبوك" الثاني توكيد و"أربد" عطف بيان على الأول، فحقه أن يقول: التوكيد المعنوي، وأما اللفظي فإنه يتقدم وهذا مما لا خلاف فيه، على أن "أربد" يحتمل أن يكون بدلا، ويجوز أن يكون المعنى "أبوك" الذي اشتهرت مخازيه، فيكون "أبوك" الثاني خبرا على حد "أنا أبو النجم وشعري شعري" و"غير شك" بمنزلة "حقا" في "زيد ابني حقا". قاله الدماميني، **قلت**: ولينظر قوله: "وهذا لا خلاف فيه" مع ما نص عليه أبو حيان في الارتشاف من أن التاكيد بتكرار الاسم كالتاكيد بألفاظ التوكيد، قال: فتقول: "قام زيد العاقل زيد" نص عليه بعض أصحابنا وقال في قوله: "ويل له ويل طويل" [580] لا يجوز أن يكون "طويل" صفة لـ"ويل" الأول.

---

579 البيت من الوافر وهو بلا نسبة في حماسة أبي تمام: 1/ 283، و107/2، وبعده:

فما أنفيك كي تزداد لؤما ... لألأم من أبيك ولا أذلاَّ

أربد اسم رجل قال الأعلم الصواب فيه أبرد؛ لأنه يعني الرَّمَّاح بن أبرد.

580 الظاهر أنه مثال نثري وليس بشعر، وظاهر كلام صاحب الدرر أنه فهم كونه شعرا لقوله: لم أقف على قائل هذا الشاهد ولا تتمته 5/6

مَعْمُـــولَ تـــابعٍ أَخِـــرْ ورُبّمـــا   مِــنْ بَــيْنِ مَنْعُــوتَيْنِ جــا نَعْتُهُمــا

قوله: "معمول تابع أخر" بتخفيف الخاء ضرورة، يعني أنه لا يتقدم معمول تابع على متبوعه كما يؤخذ من مفهوم الصفة في قول الخلاصة: (يتبع في الإعراب الاسماء الأول)، خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا أن يقال: "هذا طعامَك رجلٌ آكل"، وجوز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا﴾ ثلاثة أوجه: أحدها – وهو الذي بدأ به – أن في أنفسهم متعلق بـ"بليغا"، والمعنى: وقل لهم قولا مؤثرا في أنفسهم، أي عدهم بالقتل والاستئصال، وهذا إنما يتأتى على رأي الكوفيين، والثاني: أنه يتعلق بـ"قل" أي قل لهم في أنفسهم الخبيثة أن الله مطلع على ما فيها من النفاق فطهروها من ذلك، والثالث: أنه يتعلق بـ"قل" أيضا لكن على معنى: قل في أنفسهم خاليا بهم لأن النصيحة في السر أنجح.اهـ قال ناظر الجيش: ويمكن أن يكون "في أنفسهم" حالا من "قولا"، وإنما يكون حالا منه مع قيد وصفه بـ"بليغا"، والتقدير: "وقل لهم قولا بليغا كائنا في أنفسهم"، ويمكن تخريج كلام الزمخشري على هذا، فإنه إنما جعل تعلق "في أنفسهم" بصفة القول على أنه تعلق معنوي لا تعلق صناعي والله تعالى أعلم.

وأما التوسط فجائز كقوله تعالى: ﴿ذلك حشر علينا يسير﴾، وقد تقدم ذكر ذلك في ما لا يمتنع الفصل به بين التابع والمتبوع عند قول الناظم: (وصل مبينا..إلخ)

قوله: "وربما من بين منعوتين ..إلخ" أي قد يتوسط النعت بين منعوتين إذا كان لاثنين، أو منعوتات إذا كان لجماعة، فتقول: "قام زيد العاقلان وعمرو " ومنه قوله: [581]

ولســـت مقـــرا للرجـــال ظلامـــة   أبى ذاك عمـــي الأكرمـــان وخاليـــا

وتقول: "جاء زيد وعمرو الأكرمون وخالد".

---

581 – البيت من الطويل وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص : 803 وشرح شواهده للبغدادي 289/7

وقَـــدِّمِ المَعْطُـــوفَ بـــالواوِ ولا وثُـــمَّ أوْ والفـــا كجـــا وذا العـــلا

قوله: "وقدم المعطوف بالواو" يعني أنه يجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، كثيرا اختيارا عند الكوفيين واضطرارا عند البصريين، وهو في المنصوب أقبح منه في المرفوع، كجاء وذا العلا، وقوله: [582]

ألا يـــا نخلـــة مـــن ذات عـــرق عليـــك ورحمـــة الله الســـلام

وخرّجه ابن جني على العطف على الضمير في الظرف، لأنه يتحمل ضمير المبتدإ وإن تأخر على الأصح، لكن ناقشه ابن هشام في المغني بأنه تخلص من ضرورة بضرورة، لأن العطف على الضمير المستتر من غير فاصل ضرورة. نقله ياسين في حواشيه على الفاكهي متعقبا له بقوله: وقد يقال هذا أسهل وبعض الشر أهون من بعض.

وقوله: [583]

كأنَّـــا علـــى أولاد أحقـــب لاحهـــا ورمـــيُ الســـفا أنفاســـها بســـهام

جنـــوب ذوت عنهـــا التنـــاهي وأخلفـــت بهـــا يـــوم ذَبَّـــابِ السَّـــفِير صِـــيامِ

وقوله: [584]

لعـــن الإلـــه وزوجهـــا معهـــا هنـــد الهنـــود طويلـــة البظـــر

وظاهر كلام ابن مالك في الكافية وشرحها جواز ذلك في الاختيار بقلة.

قوله: "ولا" أي واستجاد هشام تقديم المعطوف بـ"ولا"، قال: [585]

وأنـــت غـــريم لا أظـــن قضـــاءه ولا العنـــزي القـــارظ الـــدهر جائيـــا

أي جائيا هو ولا العنزي.

---

582 – البيت من الوافر قال البطليوسي: لا أعلم قائله ونسبه قوم للأحوص. شرح شواهد المغني: 2/ 277، وقد نسبه في خزانة الأدب للأحوص: 312/1.

583 – البيتان من الطويل، وقائلهما ذو الرمة، ديوانه: 373، وروايته:" ذباب السبيب" أي الذنَب.

584 – البيت من الكامل أحذ مضمر قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه يعني هند بنت عتبة يوم أحد ،ديوانه ص 138 الأغاني 198/15

585 – البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ، ديوانه ص 277

قوله: "وثم" كقوله: [586]

أأطـــــلال دار بالنيـــــاع فحمـــــة سـأألت فلمـــا اســتعجمت ثم صـــمت

أي لما سألت صمت ثم استعجمت، وفيه تقديم "سألت" على "لما" و"استعجمت" على عاطفها والمعطوفة عليه الذي هو "صمت"، وقال الدماميني: لم يلح فيه شاهد. واقتصر السيوطي في الهمع على أن فيه تقديم المعطوف بالفاء، وهو الذي في الارتشاف أيضا، أي سألت فحمت وهي فعل ماض مسند إلى ضمير الأطلال، وعلى الأول موضع.

قوله: "أو" كقوله: [587]

فلســـــــت بنـــــــازل إلا ألمـــــــت برحلـــــي أو خيالتهـــــا الكـــــذوب

وقيل: الفاعل ضمير مستتر عائد على المرأة، و"الكذوب" نعت لخيالتها، ولم يحتج لتأكيد لطول الكلام بالمجرور وهو "برحلي".

ولم يذكر ابن مالك في التسهيل من شروط التقديم إلا كون العطف بالواو وهذا قول البصريين، وأجاز هشام وثعلب ذلك مع الفاء و"ثم" و "أو" و"لا"، وزاد في شرح الكافية شرطين: أن لا يقع العاطف صدرا فلا يجوز "وعمرو زيد قائمان"، وأن لا يباشر العاطف عاملا لا يتصرف فلا يجوز "إن وزيدا عمرا قائمان" و "ما أحسن وزيدا عمرا"؛ وبقي شرطان آخران زادهما أبو حيان، وهما: أن لا يكون المعطوف مخفوضا نحو: "مررت وزيد بعمرو"، وأن يكون العامل فيه يكتفي بمفرد بخلاف "اختصم وعمرو زيد" خلافا لثعلب، فتلك خمسة شروط مجمع عليها ما عدا الأول و الأخير، قال أبو حيان: وإذا اجتمعت هذه الشروط فمذهب البصريين اختصاصه بالشعر، ومذهب الكوفيين جوازه في الكلام اهـ

586- البيت من الطويل وقائله كثير ديوانه 71 ، معجم البلدان 329/5 ، والنياع وحمة موضعان وروي بالسباع بدل النياع وهو موضع أيضا .

587- البيت من الوافر، وهو من أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة، بلا نسبة: 1/ 145، مع شرح الأعلم. ونسبها الصغاني في مادة الخيال في العباب إلى رجل من بني بحتر بن عتود. خزانة الأدب:336/2.

وربما تقدم التوكيد ضرورة، كما في قوله: [588]

بنيت بها قبل المحاق بليلة   فكان محاقا كله ذلك الشهر

فـ"كله" تأكيد لذلك الشهر، إلا أنه يحتمل أن يكون المؤكد الضمير المستتر في "محاقا".

وأَتْبِعِ المَنسُوقَ والنعْتَ وما   وَكِّد جَرًّا غَيرَ ما لهُ انتَمَى

قوله: "وأتبع المنسوق والنعت" هذه مسألة الخفض على الجوار، وهي أنه ربما أتبع النعت غير ما هو له دون رابط إن أمن اللبس، كـ"هذا جحر ضب خرب"، روي "خرب" بالرفع وهو واضح، وبالجر على أنه صفة لجحر أيضا، ولكنه جعل تابعا لـ"ضب" المجرور، لمجاورته إياه مع أمن اللبس؛ وإنما قال في التسهيل: "دون رابط يربطه بذلك المخفوض" احترازا من نحو قولك: "هذا جحر ضب خرب جحره" فإن الضمير عائد على الجحر، فـ"خرب" حينئذ صفة له في اللفظ وإن لم يكن له حقيقة، والجر حينئذ واجب لا قليل، فإذا لم يكن ثم رابط يربط النعت بالمخفوض فهو صورة المسألة المتكلم فيها، ومنها قراءة الأعمش: ﴿إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾ بجر "المتين"، وقول امرئ القيس: [589]

كأن أبانا في أفانين ودقه   كبير أناس في بجاد مزمل

وكقول العجاج: [590]

كأن نسج العنكبوت المرمل

وفيه رد على من زعم أن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع النكرة قاله المرادي

وقوله: [591]

588- البيت من الطويل، وقائله جران العود. تاج العروس (بني) . المحاق: آخر الشهر.

589- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس.مختار الشعر الجاهلي1/38

590- الرجز للعجاج. خزانة الأدب: 2/ 322، المرمل من رملت السرير وأرملته، إذا نسجته بشريط من خوص أو ليف.

591- البيت من الوافر، وقائله الحطيئة. خزانة الأدب: 2/ 321.

وإيــــــاكم وحيـــــــة بطـــــــن واد همـــوز النـــاب لـــيس لكـــم بســـي

بجر "هموز".

فإن قلت: سأل كثير عن عامل المخفوض على الجوار فعامل مجاوره لا يطلبه، وعامل غيره لا يطلب جره؟ قلت: السؤال مبني على أن حركة الخفض على الجوار إعرابية، وإنما هي حركة تناسب ولا تحتاج لعامل، لأنها اجتلبت لأمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى، فـ"مزمل" في المثال وإن كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا، فهو ككسر الدال من "الحمد لله" إتباعا للام اهـ باختصار من الدماميني.

والخفض على الجوار مقيس عند سيبويه ومقصور على مورد السماع عند الفراء، وأنكره السيرافي وابن جني مخالفين جمهور البصريين والكوفيين، وتأولا قولهم "خرب" على أنه صفة لضب بتقدير مضاف أي خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر، ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له، وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس، وهذا التخريج لابن جني، وللفارسي تخريج آخر ذكره المرادي، قال: وكلا التخريجين ضعيف.

وكذلك يقع الخفض على الجوار في المنسوق أي المعطوف نسقا، ويختص بالواو كما للناظم في العمدة، كقوله تعالى: ﴿وامسحوا **بِرُءُوسِكُمْ** وأرجلكم﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر، وقوله تعالى: ﴿يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وممن أثبت ذلك أبو البقاء، وضعف ذلك في المغني بأن العاطف يمنع التجاور، وعلى المنع يكون جر الأرجل في الآية الأولى للعطف على الرؤوس لا لتمسح، بل لينبه بعطفها عليها على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة السرف، لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، وجيء بالغاية لدفع توهم أنها تمسح لأن المسح لم توضع له غاية في الشرع اهـ وأما "ونحاس" فمعطوف على "نار" على أن النحاس هو الدخان، والشواظ: اللهب، فالأمر في الآية يتوقف على تفسير النحاس ما المراد به؟

وما في المغني من كون العاطف يمنع التجاور قاله أيضا أبو حيان، لكن تعقبه ناظر الجيش بأن حرف العطف لا يعد فاصلا، لأن التبعية إنما تحصل به، وما لا تتصور التبعية في محل إلا به كيف يعد فاصلا مع وجوب ذكره؟ قال: وإنما يعد فاصلا ما يستغنى عنه أو يكون قد ذكر في غير محله.

ومما استدل به القائلون بالخفض على الجوار في المنسوق قول جرير: [592]

فهل أنت إن ماتت أباؤك راحل إلى آل بسطام ابن قيس فخاطبِ

قال ناظر الجيش: وأما هذا البيت فلم يظهر لي أن التبعية فيه على غير الجوار، وإذا كان كذلك تم الاستشهاد به على المسألة.

قوله: "وما وكد" أي وقد يفعل ذلك بالتوكيد كقوله: [593]

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم، وهذا في النعت قليل، وهو في التوكيد أقل، وهذا كله إنما يكون عند أمن اللبس، بخلاف: "هذا غلام زيد وعمرو".

تنبيهان: الأول: التبعية على الجوار إنما وردت في المجرور كما تقدم، وإليه أشار الناظم بقوله: "جرا"، ومنهم من ادعى ثبوت ذلك في المرفوع أيضا مستدلا بقول الشاعر: [594]

السالك الثغرة اليقظان سالكها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

قال: رفع "الفضل" إتباعا لما قبله لقربه منه، وليس بصحيح بل هو نعت للهلوك على الموضع. قاله المرادي.

592- البيت من الطويل، نسبه ناظر الجيش في شرح التسهيل لجرير 7 /3325، ونسبه في الأغاني للفرزدق: (307/21) وروايته: "أتانك" بدل: "أباؤك".

593- البيت من البسيط، وقائله أبو الغريب، وهو أعرابي مقل أدرك الدولة الهاشمية. خزانة الأدب: 2/ 326.

594- البيت من البسيط وقائله المتنخل الهذلي. أمالي ابن الشجري: 2/ 220، الثُّغرة: مكان الخوف. الهلوك من النساء التي تتبختر في مشيتها. الخيعل: القميص الذي لا كم له، ويقال: امرأة فضل إذا كان عليها قميص ورداء، وليس عليها إزار ولا سراويل.

الثاني: لم يسمع الخفض على الجوار في البدل، وعلله أبو حيان بأنه معمول لعامل آخر لا للعامل الأول على أصح المذهبين، لكن تعقب ذلك ناظر الجيش بأن التبعية على الجوار أمر خارج عما تقتضيه القواعد، فإن ورد منه شيء احتيج فيه إلى توجيه، وأما إذا لم يرد فلا حاجة إلى الاعتذار عنه.

كَسِّرْه مُسْنَدًا لِجَمْعٍ ونُقِلْ   هِنـدَ الحَسِينَ الوجْهِ أهْوى ويَقِلْ

قوله: "كسره مسندا لجمع" يعني أنه يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير، والحال في هذا الحكم كالنعت، فيقال: "مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه"، و" مررت بالدار قائما سكانها وقياما سكانها"؛ وهل التكسير هو الأفصح مطلقا، أو الإفراد مطلقا، أو إن كان تابعا لجمع فالتكسير وإلا فالإفراد؟ فيقال: "مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه". ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعاً المشاكلةُ، واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة، قال الصبان: وإنما يجوز التصحيح على لغة " أكلوني البراغيث".

قوله: "مسندا لجمع" أي لما يفهم الجمع، سواء كان جمع تكسير، كقول زهير: [595]

بكـرت لديـه غـدوة فرأيتـه   قعـودا لديـه بالصـريم عواذلـه

أو اسم جنس، كقوله: [596]

فيـا ليلـة خـرس الـدجاج طويلـة   ببغـدان مـا كـادت عـن الصـبح تنجلـي

أو اسم جمع، كقوله: [597]

وقوفـا بهـا صـحبي علـي مطـيهم   ...   .

وإنما لم يضعف "مررت برجل كرام آباؤه" بجمع التكسير، مع ضعف" كريمين آباؤه"

595- البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سُلمى 214/1.

596- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 256/1 والصحاح واللسان (بغدن)

597- تقدم الكلام عليه

بجمع السلامة، لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر تغير عن هيئته فضعف شبهه بالفعل بخلاف ما لو صحح، ولأن اللواحق في جمع السلامة تشبه الضمائر في الفعل، هذا ما يظهر لي، وانظر الرضي والصبان.

قوله: "ونقل هند الحسين ..إلخ" أي ونقل عن الفراء معاملة الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي إذا كان معناه أي الوصف له أي السببي، فيقال: "مررت برجل حسنة العين" كما يقال: "حسنت عينه" وهو ضعيف، وذهب الجرمي إلى منعه، ويرده قوله: (فيا ليلة خرس الدجاج .. إلخ)، وأول بجعل ليلة كأنها ليال من طولها، وفي شرح المرادي عن الأصمعي أن العرب تقول: "ليلة خرس" على وزن عنق إذا لم يسمع فيها صوت، والعرب تخفف "فُعُلا" فيكون "خرس" في البيت مفردا.اهـ وقوله: [598]

وإن التي هام الفؤاد بحبها ... رقود عن الفحشاء خرس الجبائر

وقوله: [599]

وهل تسلين الهم عنك شملة ... مداخلة صم العظام أصوص

وقوله: [600]

المرء من ريب الزمان كأنه ... عود تداوله الرعاء ركوب

حتى يعود من البلا وكأنه ... في الكف أفوق ناصل معصوب

مُرط القذاذ فليس فيه مصنع ... لا الريش ينفعه ولا التعقيب

وكمثال الناظم: "هند الحسين الوجه أهوى" أي أهوى هند..إلخ، وهذا لا يكون إلا بعد تحويل الإسناد، فالأصل: "الحسين وجهها"، فحول إلى ضمير الموصوف فقيل:

598- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في لسان العرب وتاج العروس (مرط)

599- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي117/1

600- الأبيات من الكامل، وهي من قصيدة أوردها الجوهري في الصحاح (مرط) منسوبة للبيد وتبعه صاحب التاج في (عقب) وذكر في (مرط) الخلاف في نسبتها ورجح أنها لنافع بن لقيط. مُرط جمع أمرط، وهو في السهام ما لا ريش له، القِذاذ جمع قذة بالضم ريش السهم.

"الحسين الوجه"، فصار الوصف رافعا لضمير الموصوف ولم يطابقه، ولو طابقه لقيل "الحسينة الوجه".

تنبيه: لم يقيد الناظم هنا المرفوع بكونه مقترنا بأل تبعا لما في الأشموني وقد أقره الصبان، مع أن المصنف صرح بهذا القيد في متن التسهيل، ونصه: وقد تعامل غير الرافعة ما هي له إن قرن بـ"أل" معاملتها إذا رفعته اهـ قال في الشرح: حكى ذلك الفراء، قال: العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون: "مررت برجل حسنة العين" والمعنى "حسنة عينه"؛ قال المصنف: قلت: فعلى هذا يقال: مررت برجل حسان الغلمان وبرجل كريمة الأم.اهـ قال الدماميني: ووجهه تنزيل "أل" منزلة الضمير مثل ﴿فإن الجنة هي المأوى﴾ وتنزيل المرفوع معنى منزلة المرفوع لفظا.

وهذه المسألة في باب الصفة المشبهة من التسهيل.

وبالمَقادِيرِ صِفًا وبالجَلِي تأوِيلُهُ بمُشْتَقٍ كالعَسَلِ

قوله: "وبالمقادير صفا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه ينعت بما جرى مجرى المشتق من المقادير الدالة على طول أو قصر أو كثرة أو قلة، من غير قياس عند غير الرضي والفراء، كـ"مررت بجيش ألف وبرجال ثلاثة" أي معدودين، وقوله ﷺ: «الناس كإبل مائة لا تكاد توجد فيها راحلة»[601]، وتقول: "عندي بر قفيز"، وكذا الموصوف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير، حكى سيبويه: "أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مائة"، وأنشد: [602]

ولو كنت في جب ثمانين قامة ... ...

601- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الرقاق رقم: 6498، ومسلم في فضائل الصحابة رقم: 6499.

602- تمامه: (ورقيت أسباب السماء بسلم) البيت من الطويل، وقائله الأعشى، يخاطب عمير بن عبد الله بن المنذر، وبعده:

ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم أني لست عنك بمحرم

وتشرق بالقول الذي....***.... إلخ ديوانه 202 ، شرح أبيات المغني للبغدادي: 105/7.

ونحو: "مررت برجل شبر" أي قصير.

قوله: "وبالجلي تأويله بمشتق" بتخفيف القاف للوزن، أي وينعت أيضا بالجامد الجلي تأويله بمشتق، كـ"شربت من الماء العسل طعمه" أي الحلو، و"مررت برجل أسد" أي شجاع، و"رجل حمار" أي بليد، وقوله: [603]

وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها

كأن لنا منها بيوتا حصينة مسوحا أعاليها وساجا ستورها

أي سودا أعاليها وكثافا ستورها، ولبست ثوبا خزا أي لينا، وقوله: [604]

سل المرء عبد الله إذ فر هل رأى كتيبتنا في الحرب كيف قراعها

ولو قام لم يلق الأحبة بعدنا ولاقى أسودا هصرها ومصاعها

فإن أردت أن في الماء عسلا، أو أن في الثوب خزا، أو نحو ذلك، لم يجز النعت. قاله في المساعد.

وما اسْمُ شَرْطٍ والجَزا حَذَفْتَهُ في نَحْوِ زيدٌ رَجُلٌ ما شِئْتَهُ

يعني أن "ما" في نحو قولك: "زيد رجل ما شئته من رجل" شرطية محذوفة الجواب، إذ التقدير ما شئت من رجل فهو كذلك، والجملة من الشرط والجواب صفة رجل. ولا يبعد عندي أن يجري هنا قول بأن الشرط وحده هو النعت كما قيل إنه هو الخبر، وليست ما مصدرية خلافا للفارسي، فإنه زعم أنها مصدرية منعوت بها وبصلتها كما ينعت بالمصدر الصريح، وليس قوله بصحيح فلو جاز ما زعم لم يمتنع "مررت برجل أن يرضى" كما لم يمتنع "مررت برجل رضى"، ولأن الحرف المصدري وصلته لا يؤكد به فعل ولا يقع نعتا ولا حالا، فلو جعل نعتا في المثال المذكور لزم مخالفة النظائر، وأيضا المصدر المقدر هنا معرفة لأن فاعل الصلة كذلك ولا تنعت نكرة بمعرفة، ويلزم عليه الوصف بالميمي

603- البيتان من الطويل وهما للأعشى في ديوانه ص :44 وروايته (وساجا كسورها) وفي خزانة الأدب 291/2 ونسبهما الحصري في زهر الآداب لابن محكان السعدي 148/2

604- البيتان من الطويل، من قصيدة لقيس بن الخطيم، ديوانه ص:142، والهصر: الكسر، والمِصاع: المجالدة في الحرب.

لأنها حينئذ تؤول بالمشيئة، ويوضح شرطيتها وقوع "من" البيانية بعدها، كما وقعت في ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾، وليست خبر مبتدإ محذوف خلافا للزجاج، وهي حينئذ إما موصولة بالجملة أو نكرة موصوفة بها، أي هو الذي شئته أو شيء شئته. ونحو ذلك للرضي، قال: وإنما استعمل "ما" دون "من" لأن "ما" للمبهم أمره وإن كان من ذوي العلم كقوله تعالى: ﴿إني نذرت لك ما في بطني﴾، وما نحن فيه موضع إبهام.اهـ قال الصبان: ومثله قوله تعالى: ﴿في أي صورة ما شاء ركبك﴾ و"ما" في الآية إما زائدة، فالنعت جملة "شاء" وحدها بتقدير الرابط أي شاءها، و"في" متعلق بـ"ركبك" أو باستقرار محذوف حال من مفعوله، أو بـ" عدلك" أي وضعك في صورة أي صورة شاء؛ وإما شرطية، فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أي ما شاء تركيبك ركبك عليها، و"في" متعلقة بـ"عدلك" لا بـ"ركبك"، لأن الجواب لا يعمل في ما قبل أدوات الشرط.

و حَظَرُوا نَعْتَ الذي قدْ أُضْمِرا وبَعْضُهُمْ في غائِبٍ لَنْ يَحْظُرا

يعني أن الضمائر مطلقا لا تنعت وكذا لا ينعت بها، سواء كانت ضمائر تكلم أو خطاب أو غيبة، وبعضهم – وهو الكسائي – أجاز أن ينعت ضمير الغائب، ولعله نظر لكونه غير غني عن الإيضاح بخلاف ضمير الحضور، ونقل غير ابن مالك تقييد ذلك عنه بنعت المدح أو الذم أو الترحم، وقال ابن مالك إن رأيه في هذه المواضع قوي، ولعل ذلك لأن أصل علة المنع لنعت الضمائر عدم افتقارها إلى الإيضاح كما سياتي، وفي هذه المواضع لم يقصد الإيضاح حتى يمنع نعتها، واحتج الكسائي بقولهم: (اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم) و (عمرو غضب الله عليه الظالم المجرم)، وقوله: [605]

قد أصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا

وخرّجه غيره على البدلية، قال المصنف: وفيه تكلف، وأجاز بعضهم نصبه بأعني،

---

[605]- الرجز أنشده سيبويه في الكتاب: 76/2، ولم ينسبه وكذا الأعلم في شرح شواهد الكتاب308/1. وأنشده ابن هشام في المغني: 593، وأهمله السيوطي، وصرح البغدادي في شرح أبيات المغني: أنه من الخمسين التي لا يعرف قائلها: 353/6، والشاهد فيه وصف الضمير في (تلمه) بـ "البائسا"

والذي يظهر لي نصبه على الترحم كما في قول طرفة: [606]

... ... تطـــــير البائســـــات ولا نطـــــير

ثم رأيت الأمير في حاشيته على المغني قال في قول ابن هشام ناقلا عن سيبويه إن النصب بإضمار "أذم" ما نصه: حقه "أترحم" فإن الرحمة بالبائس أليق من الذم في هذا المقام اهـ ويضعف البدلية كون البدل يقل اشتقاقه.

وإنما كانت الضمائر لا تنعت، لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة بهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذام أو غيرهما طردا للباب، وأورد عليه الشنواني أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح ومع ذلك ينعت للمدح، وأجيب بأنه نعت نظرا لأصله وهو "الإله" الذي هو اسم جنس، أو إلحاقا له بالأعم الأغلب إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت، وأما كونها أي الضمائر لا ينعت بها، فلأنه ليس فيها معنى الوصفية لأنها لا تدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها انظر الصبان

وما ذكره من إيراد الشنواني لاسم الجلالة على التعليل المتقدم قد رفع به سؤال إلى ابن زكري، فبسط في الجواب عنه بما ضمنه شرحه للفريدة، لكن في شرح الفاكهي للقطر تعليل آخر سالم من الإيراد المذكور وهو: أن الضمير لما شابه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسره لم ينعت.

ومما لا ينعت ولا ينعت به كالضمائر "ما" التعجبية، وقبل وبعد، والمصدر الذي بمعنى الأمر والدعاء كسقيا لك؛ واللام في "لك" متعلقة بأعني أو في موضع خبر مبتدإ محذوف أي الدعاء لك قاله في المساعد.

تنبيه: وقع في عبارة بعضهم ما يقتضي أن الظاهر إذا وضع موضع المضمر امتنع وصفه، وقد نقل ذلك الدماميني والشيخ زكرياء وأقراه، وهو عجيب منهما لتصريح

---

[606]- البيت من الوافر، أوله: لنا يوم وللكروان يوم، وقائله طرفة بن العبد مختار الشعر الجاهلي 299/1 والشاهد فيه نصب البائسات، وهي فاعل تطير، على الترحم.

أئمة المعاني بأنه يعدل عن المضمر إلى الظاهر لأغراض منها التمكن من الوصف كما في قوله:[607]

إلهي عبدك العاصي أتاكا ... ...

وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿**فَـَٔامِنُواْ** بالله ورسوله النبي الأمي... ﴾ الآية، أنه لم يقل بالله وبي بل عدل عن المضمر إلى الاسم الظاهر ليجري عليه الصفات.اهـ من حاشية ياسين على الفاكهي

وبِالـذي مَـعَ الْ صِـفِ المُـشارَ لَـهْ وجـامِدًا بَـيِّنْ بِـهِ أوَ ابْـدِلَهْ

أي ومن الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة، نحو: ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾، و﴿إحدى ابنتي **هَـٰتَيۡنِ**﴾، و﴿**أَرَءَيۡتَكَ** هذا الذي كرمت عليَّ﴾، ونعته مصحوب أل خاصة زائدة أو غيرها، كمررت بهذا الحارث وبهذا القائم، في مشتق أو شبهه كالموصول مع صلته كهذا الذي قام فإنه بمعنى القائم، لأن اسم الإشارة مبهم، وإبهامه لا يرفع بمثله لأنه أيضا مبهم، ولا بالمضاف إلى معرفة لأن تعريفه مكتسب من المضاف إليه فهو كالعارية، فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه، وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب، وأيضا فالموصول الذي يقع صفة لها ذو اللام وإن كانت زائدة. قاله الدماميني وأصله للرضي، قال الصبان: كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذي أل كـ"من" و"ما"، فلماذا لم ينعت به اسم الإشارة؟ وهذا مذهب البصريين؛ وقال الكوفيون لا ينعت ولا ينعت به وتابعهم السهيلي ونقل عن الزجاج، ويخرج ما ظاهره ذاك على البدل أو عطف البيان.

قوله: "وجامدا بيّنْ ..إلخ" أي وإن كان مصحوب "أل" جامدا محضا، نحو: "مررت بهذا الرجل" فهو عطف بيان على الأصح، وإليه ذهب الزجاج وابن جني والسهيلي، قال المصنف: وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في أنه نعت، ودعاهم إلى

---

[607] البيت من الوافر. تمامه: مقرا بالذنوب وقد دعاكا، وهو بلا نسبة في معاهد التنصيص 171/1.

ذلك أن عطف البيان لا بد أن يكون أخص من متبوعه وهو غير صحيح، وقال ابن عصفور: من حمله على النعت لحظ فيه معنى الاشتقاق فكأنه قال: "مررت بهذا الحاضر".

قال الدماميني بعد نقله: قلت: وهو مبني على أن النعت لا يكون إلا بمشتق أو مؤول به، وقد عرفت من كلام ابن الحاجب أن التحقيق خلافه، فـ"أل" على النعت للعهد وعلى البيان فهي لتعريف الحضور اهـ منه باختصار وتصرف

قوله: "أو ابدله" بحذف نون التوكيد الخفيفة وإن كان التقاء الساكنين في الوقف جائزا، أي ويجوز في الجامد أن يعرب بدلا، قال في روض الحرون: انظر قوله "أو ابدله" فليس في التسهيل ولا الدماميني.اهـ وأنا **أقول**: ذكرها ابن عقيل في المساعد، ونصه بعد ذكر الخلاف في جواز النعتية والبيانية: والبدلية أيضا جائزة، وذكرها الزجاج اهـ وفي الارتشاف ما يفيد أنها قول الكوفيين، على أن جوازها هو مقتضى قول المصنف في الخلاصة: (وصالحا لبدلية يرى..إلخ)

تنبيه: قد عقد الناظم في البيتين السابقين ما لا ينعت ولا ينعت به من الأسماء وعكسه، ومنها كذلك: ما ينعت ولا ينعت به كالعلم، وعكسه كـ"أي" في نحو: "مررت بفارس أي فارس"، ذكر هذين القسمين كالأولين في التسهيل، فالأسماء بالنسبة للنعت أربعة أقسام.

وإنْ بِمُفْرَدٍ وظَرْفٍ قدْ وُصِفْ وجُمْلَةٍ فَسَبقُ سابِقٍ أُلِفْ

يعني أنه إذا نعت بمفرد وظرف وجملة، قدم المفرد وأخرت الجملة، ووقع الظرف متوسطا بينهما، فسبق سابق منها في هذا البيت ألف غالبا، نحو: ﴿وقال رجل مومن من **ءَالِ** فرعون يكتم **إِيمَـٰنَهُۥٓ**﴾، وأوجبه ابن عصفور اختيارا، ومن غير الغالب تقديم الجملة نحو: ﴿فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ...﴾ الآية، وخرج عليه الفارسي: ﴿وهذا **كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ** مبارك﴾، وقال ابن عصفور: الأحسن جعل مبارك خبرا ثانيا، لكن قال الفارسي إن ذلك لا يجوز لأن المعنى على الإخبار أن المشار إليه كتاب منزل من

عند الله، لا على الإخبار عن اسم الإشارة بخبرين أحدهما أنه كتاب والثاني أنه منزل من عند الله، لأنهم قد علموا أنه كتاب فلا فائدة في الإخبار بذلك.

ومن شواهد تقديم الجملة قوله: [608]

إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول

مع أن تقديم غير المفرد في الشواهد المذكورة لنكتة، وهي: أن الاهتمام بالمعنى الذي دل عليه غير المفرد فيها أقوى من الاهتمام بالمعنى الذي دل عليه المفرد.

قال الدماميني: وزعم بعضهم أن تقدم الجملة خاص بالضرورة، وليس كذلك بل تقديمها جائز في السعة.اهـ **قلت**: لعل مراده هنا بالبعض ابن عصفور فإنه روى عنه ابن عقيل هذا القول.

وإنما قدم المفرد لأن الأصل الوصف به، وشبه الجملة لأنه يصح تأويله بمفرد نحو كائن، و تقدم الفعلية على الاسمية لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف الذي هو الأصل هنا في الاشتقاق، وأما الاسمية فقد تخلو عن الاشتقاق نحو جاء رجل أبوه زيد؛ قال بعضهم: وتقدم الماضية على غيرها لبعدها عن الاسمية؛ ويتقدم النعت الحقيقي على المجازي نحو: ﴿صفراء فاقع لونها﴾ قاله ابن جني، وعلل ذلك أبو حيان في الارتشاف بأن المجازي شبيه بالجملة أي لرفعه الظاهر.

إنْ صَحَّ أنْ يُباشِرَ العامِلَ في مَنْعُوتِهِ فَقَدِّمَنْهُ تَقْتَفِ

يعني أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل، بأن كان مفردا احترازا منه إن كان جملة أو شبهها، جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت إن كان معرفة، أي بأن كانا معرفتين لأن تعريف أحدهما يستلزم تعريف الآخر، نحو: ﴿**إِلَىٰ صِرَٰطِ** العزيز الحميد الله﴾ في قراءة الجر، وقول النابغة: [609]

والمومن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسعد

---

[608]- البيت من البسيط، وقائله كعب بن زهير رضي الله عنه. شرح القصيدة الكعبية (ص:91)

[609]- البيت من البسيط، وقائله: النابغة الذبياني،ديوانه ص: 25 والشاهد فيه: إبدال الطير من العائذات، والأصل الطير العائذات.

وإن كان نكرة نصب حالا غالبا، كقوله: [610]

لميــــــــة موحشـــــــا طلـــــــل   يلــــــوح كأنـــــــه خلـــــــل

وقوله: [611]

وبالجســـم مـــني بينـــا لـــو علمتـــه   شـــحوب وإن تستشـــهد العـــين تشـــهد

ومحل نصبه حالا إذا قبل الحالية، ليخرج "جاءني رجل أحمر" ونحوه من الصفات الثابتة، ومن غير الغالب: "غرابيب سود" فسود هنا بدل من غرابيب قاله الجوهري. وإذا كان البدل لا يكون مشتقا فهو نعت متقدم على المنعوت، إذ الأصل سود غرابيب، لأن توكيد الألوان لا يتقدم عليها وقوله: [612]

ولكـــــني بليـــــت بحـــــب قـــــوم   لهـــــم لحـــــم ومنكـــــرة جســـــوم

قال الصبان: وليس نصب نعت النكرة المتقدم حالا على إطلاقه، فإن من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في إعراب نعته بحسب العوامل، وإعرابه هو بدلا أو عطف بيان، كمررت بقائم رجل.

وجَـــــوِّزاً تَعـــــاطُفَ النعُـــــوتِ   وأُتْبِعَـــــتْ بِـــــلاهُ لِلمَنْعُـــــوتِ

قوله: "وجوزا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يجوز عطف بعض النعوت على بعض كقوله تعالى: ﴿الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى﴾، وقال ابن خروف: إن كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف إلا بالواو، وإن لم تكن مجتمعة على المنعوت جاز العطف بجميع حروف العطف إلا "حتى" و"أم". قال ناظر الجيش: وما قاله هو الحق، وجواز عطف النعوت مقيد بأن تكون مختلفة في المعنى، فإن اتفقت المعاني لم يجز العطف ليلا يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه. قاله

610- البيت من مجزوء الوافر، وقائله كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة. العيني: 163/3.

611- البيت من الطويل، لم يقف العيني على قائله: 147/3.

612- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 181/3

ابن عصفور، قال أبو حيان: و كلما تباعدت في المعنى حسن العطف، كقوله تعالى: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن﴾، وقوله تعالى: ﴿الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى﴾، قال: وإذا تقاربت المعاني لم يكن العطف مختارا، كقوله تعالى: ﴿غفور رحيم﴾، و ﴿سميع عليم﴾، وإن كان العطف جائزا في غير القرآن العزيز هـ. نقله عنه ناظر الجيش وغيره، **قلت**: ولا يخفى أن الصفات أخبار لا نعوت لكن كلامه في اجتماع الصفات من حيث هي لا يقيد كونها نعوتا.

قوله في الطرة: "وجوزا تعاطف النعوت المختلفة في المعنى بالواو" أي بخلاف المتفقة نحو: "رجل عاقل لبيب".

قوله: "وبالفاء إن صح الاتصاف ببعضها دون بعض" أي دلت على الترتيب بالاتصال نحو: ﴿سبح اسم ربك الأعلى * الذي خلق فسوى﴾، وقوله: [613]

يا لهف زيابة للحارث الـ صابح فالغانم فالآئب

بخلاف ما إذا لم يمكن الاتصاف ببعضها دون بعض، نحو: "مررت برجل أعسر يَسر" أي أضبط، ولا تقل "أعسر أيسر" كما في الصحاح وغيره لكن ذكر أبو عبيد أنه روي في الحديث.

قال أبو حيان: وأغفل المصنف الحرف الذي يعطف به النعوت، وأهمل قيدا في المسألة، فالحرف: الواو، ولا يجوز في الفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها إثر بعض، نحو: "رجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله"، يا ويح زيابة.. إلخ، ونقل قول السهيلي: إن العطف بثم بعيد جوازه، قال: والقيد الذي أهمله هو أن تكون النعوت مختلفة المعاني، يعني ما تقدم نقله عن ابن عصفور.

قال ناظر الجيش: ولقائل أن يقول: كلا الأمرين – أي ذكر القيد وذكر الحرف – مستغنى عنه، أما القيد فلأن العطف لا يكون إلا بين المتغايرين ولا شك أن هذا أمر مقرر

613- البيت من السريع، وقائله: ابن زيابة. خزانة الأدب: 331/2، وزيابة أمه .

عقلا وصناعة، وأما الحرف فالجواب عن عدم ذكره أن الواو لم تتعين للعطف كما ذكر، فقد جاء العطف بالفاء كما في قوله: (يالهف زيابة ..إلخ). قال: ويكفي قول ابن خروف: إذا كانت النعوت مجتمعة..إلى آخر ما تقدم نقله

قوله: "وأتبعت بلاه للمنعوت" أي أتبعت النعوت عند تعددها بلا عاطف ما لم يتعدد بتعدده، وإلا وجب العطف، نحو: "مررت برجال كاتب وتاجر وفقيه"، والأول: نحو: ﴿هماز مشاء بنميم * مناع للخير معتد أثيم * عتل بعد ذلك زنيم﴾، وقوله:[614]

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

سواء كانت مقطوعة أم لا، وإن كانت النعوت جملا فالأحسن العطف حتى التزمه بعضهم، نحو: "مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقي الله"، كما أن الأحسن في المفردات تركه. قاله أبو حيان

وَكُلَّ مَا مَنْعُوتَه قَدْ أَكَّدا أَوْ بَيَّنَ المُبْهَمَ أَتْبِعْ أَبَدا

قوله: "وكل ما منعوته" بنصب "كل" مفعول قوله "أتبع"، يعني أن النعت المؤكد لا يجوز قطعه، نحو: ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾، و﴿لا تتخذوا إلهين اثنين﴾، و"أمس الدابر لا يعود"، أو بين المبهم كجاء هذا الظريف، أو شبه المبهم، وهو ما التزمت العرب النعت به كالشعرى العبور، وسميت العبور لعبورها المجرة، وكقولهم "الجماء الغفير"، لأن هذا النعت التزمت العرب ذكره، والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتا، لا أنه يلزم بعدها نعت، فلا يرد قوله تعالى: ﴿وأنه هو رب الشعرى﴾.

[614]- البيتان من الكامل أحذ وهما لخرنق بنت هفان. خزانة الأدب: 2/ 301.

ورُبّما استُغْنِيَ بالنعُوتِ عَنْ   تَقْدِيرِ مَنعوتٍ ولِلتعْمِيمِ عَنّْ

يعني أنه ربما استغني بنعوت عن منعوتاتها، ويكون ذلك لقصد العموم نحو: ﴿لا يغادر صغيرة ولا كبيرة﴾، و﴿ولا رطب ولا يابس﴾، ونحو: "لا ساكن ولا متحرك"، وقد يكون لغير ذلك كأدهم وأبطح وأجرع، فلا تقول: "جعلت في رجله القيد الأدهم"، ولا "نزلنا المكان الأبطح"، وكدابة وسيئة وحسنة، وتجري حينئذ مجرى الجوامد ولا يقدر فيها ضمير مستتر كما يكون في الصفات.

تنبيه: إفادة الحذف للعموم ذكرها النحاة هنا والبيانيون في متعلقات الفعل، وقد أغفلها الأكثر من الأصوليين.

التوكيد

وذِي الذي وازَنَهُنّ أَتْبِع   مِنْ أَكْتَعٍ وأبْصَعٍ وأبْتَعِ

يعني أنه قد تُتْبَعُ هذه المذكورات في قول الخلاصة: (وبعد كل قد يجيء أجمع..إلخ) أي أجمع وجمعاء وفروعهما، بما وازنهن من أكتع وأبصع وأبتع، فيقال: أجمع أكتع أبصع أبتع، وجمعاء كتعاء بصعاء بتعاء، ولم يتعرض المصنف لذلك في الخلاصة لقلة استعماله قاله المرادي في شرحها. و"أكتع" مأخوذ من تكتع الجلد إذا ألقي في النار فتقبض والتقبض الاجتماع، ويقال: "أتى عليه يوم كتيع" أي كامل، و"أبصع" بالصاد المهملة على المشهور، ويقال بالمعجمة قال الجوهري: وليس بالغالب، من قولهم "إلى متى تكرع ولا تبصع" أي لا تروى، وذلك يناسب الطول والطول يناسب التمام، وتبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل إلا عند الاجتماع، و"أبتع" مأخوذ من البتع وهو طول العنق، فيقال: "فرس بتع" والأنثى بتعة.

ويؤكد بهذه الألفاظ على هذا الترتيب على المختار، وإنما قدمت "كل" عليها لأنها نص في الإحاطة، ووليها "أجمع" لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع، ووليه "أكتع" لانحطاطه عنه لأنه من تكتع الجلد إذا تقبض ففيه معنى الجمع، ووليه "أبصع" لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع، وأخر "أبتع" لأنه أبعد من "أبصع"، لأنه

طويل العنق أو شديد المفاصل، لكن لا يخلو من دلالة على الاجتماع اه من الصبان

قال: وإذا اجتمع النفس والعين و"كل" قدما على "كل"، ولم يتعرضوا لما إذا اجتمع "كل" و"عامة" والظاهر تقديم "كل" على "عامة" اه

وظاهر التسهيل التخيير في الترتيب فتقدم أيها شئت، قال في الشرح: وهذا الترتيب لا يلزم بل هو أجود من عدمه قال في المساعد: وإن شئت قدمت أبصع وأبتع لكن بعد ذكر أجمع، هذا قول الجمهور، وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم أكتع على أجمع.اهـ وقال ابن عصفور: أما أبصع وأبتع عند من يزيدهما فلا تبالِ أيهما قدمت على الآخر.

وذكر الدماميني أن في ما تقدم في اشتقاق "أكتع" وما بعدها تكلفا ظاهرا، حمل بعضهم على أن ادعى أن هذه الألفاظ لا معنى لها مفردة، وإنما تفيد تقوية الأول كقولهم "حسن بسن".

ورُبّما اسْتَغْنَوا بِما كأكْتَعا ونَصَبُوا حالَيْنِ جَمْعا أجْمَعا

جَمْعاهُما كذا ولنْ تُفِيدا جَمْعَا كمُجْتَمِعَةٍ تَوْكِيدا

يعني أنه قد يستغنى بما صيغ من كتع عما صيغ من جمع، كقوله: [615]

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعا إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

وقول الآخر: [616]

تولوا بالدوابر واتقونا بنعمان ابن زرعة أكتعينا

وقول الآخر: [617]

---

[615]- الرجز لأعرابي نظر إلى امرأة حسناء ومعها صبي يبكي فكلما بكى قبلته، والذلفاء وصف مؤنث من الذَّلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة. خزانة الأدب: 357/2. والشاهد فيه قوله: حولا أكتعا، حيث استغنى بأكتع عن أجمع.

[616]- البيت من الوافر وقائله أعشى ربيعة. الدرر 38/6

[617]- االبيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر 37/6

تـرى الثـور فيهـا مـدخلَ الظـلّ رأسِـهِ   وسـائرُه بـاد إلى الشـمس أكتـع

وفصل هنا بين المتضايفين بالمفعول الثاني لمدخل، وقال ابن عصفور: الأولان ضرورة، والثالث بدل. ويرده أن أكتع لم يستعمل تاليا للعوامل اللفظية كغيره من ألفاظ التوكيد، ثم ما الفرق بينه وبين الأولين؟ قاله الدماميني. ووجه التفريق ظاهر وهو أن المبدل منه في حكم الطرح، والعامل في الأولين لفظي وألفاظ التوكيد لا تلي العامل اللفظي بخلاف الثالث فإن عامله معنوي وهو الابتداء.

قوله: "ونصبوا حالين .. إلخ" أي ربما نصب "أجمع" و"جمعاء" حالين على تأويلهما بنكرتين خلافا للبصريين، وهو واضح على رأي من زعم علمية أجمع وما تصرف منها، لأن الأعلام ثبت لها جواز التنكير، حكى الفراء: "أعجبني القصر أجمع والدار جمعاء" بالنصب على الحال فيهما، وحكى عنه الشلوبين إجازة نصب أجمَعَين وجمعاوين أيضا في التثنية على الحال، وأما الجمع كأجمعين وجُمع فلم يجز فيه إلا التوكيد، وأجاز ابن كيسان فيه الحالية، واختاره المصنف في التسهيل فقال: "وجمعاهما كهما على الأصح"، وذلك لصحة حديث: «فصلوا جلوسا أجمعين»[618]، وممن صحح النصب القاضي عياض وقال إنه حال، وقيل هو توكيد لضمير منصوب محذوف أي أعنيكم أجمعين، وهو مبني على جواز حذف المؤكد، والبصريون يمنعون ذلك لأن ألفاظ التوكيد معارف كلها.

قول الناظم: "جمعاهما" أي جمع أجمع وجمعاء، "كذا" أي كفردهما في النصب.

وحاصل الخلاف في المسألة ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقا للمصنف وابن كيسان، والمنع مطلقا للبصريين، وإجازته في المفرد والمثنى ومنعه في الجمع للفراء.

قوله: "ولن تفيدا جمعا .. إلخ" يعني أنه قد يرادف جمعاء مجتمعة فلا تفيد توكيدا، ومنه الحديث: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء»[619]، قال ابن الأثير: أي سليمة من العيوب مجتمعة الأعضاء كاملتها لا جدع بها، وأجاز الشلوبين ذلك في أجمع، وحمل عليه

618- أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، الحديث رقم 722

619- أخرجه أبو داود في كتاب السنة ، الحديث رقم 4714

قوله: [620]

أرمـــي عليهـــا وهـــي فـــرع أجمـــع وهـــــي ثـــــلاث أذرع وإصـــــبع

"أجمع" أي مجتمعة، هربا من قول الكوفيين إنها توكيد للنكرة، وهو حسن يدل لذلك قوله: "وهي ثلاث أذرع..إلخ" لأن مراد الشاعر وصف القوس بأنها طويلة، فكأنه يقول: ومن أدلة طولها أي القوس أنها فرع مجتمع الخلق لم ينقص منه شيء، وإلا لزم توكيد النكرة غير المحدودة، ولا يجيزه إلا بعض الكوفيين. قال أبو حيان: ولا يتعين التوكيد لـ"فرع" ولا تأويل الشلوبين، إذ يحتمل أن يكون "أجمع" تأكيدا لقوله: "وهي" وإن كان مؤنثا لأنه ذهب به مذهب التذكير، وفصل بين المؤكد والمؤكد بالخبر اهـ على نقل ناظر الجيش

وأُتْبِعَـــتْ حَتْمًـــا ومـــا مِنْهـــا انْفَـــرَدْ فَكُلُّهُـــــمْ تَعْرِيفَـــــهُ قـــــدِ اعْتَقَـــــدْ

قوله: "وأتبعت حتما" يعني أنه لا يجوز القطع في ألفاظ التوكيد على المختار، لمنافاة القطع مقصود التوكيد الذي هو رفع توهم قصد الإضافة إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص، فإن هذه الألفاظ لا معنى لها إلا ذلك، بخلاف النعوت فتكون للمدح والذم والترحم وغير ذلك.

ولا يجوز عطف بعضها على بعض، فلا يقال: "قام زيد نفسه وعينه"، ولا يقال: "قام القوم كلهم وأجمعون" لأن العطف يقتضي المغايرة، وأجازه ابن الطرواة، وعللوا المنع باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع، وهذا يقتضي جواز نحو: "جاء القوم أنفسهم وكلهم" لعدم الاتحاد، قال الصبان: ولم أر من ذكره بل إطلاقهم يخالفه اهـ وقال السيوطي في الهمع: إنه ينبغي أن يكون قول ابن الطراوة بالجواز في "كل" و"أجمعين" مبنيا على ما ذهب إليه المبرد والفراء من اختلاف معناهما لإفادة "أجمعين" اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف "كل".

قوله: "وما منها انفرد ..إلخ" يعني أن ألفاظ التوكيد معارف، أما إن أضيفت

620- الرجز في صفة قوس، وهو بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح: 340/5، وقوله: فرع صفة للقوس، يقال: قوس فرع إذا عملت من رأس القضيب وليست بفلق.

إلى الضمير فظاهر، وأما إن انفردت عن الإضافة كأجمع وتوابعه، ففي تعريفها قولان: أحدهما: أنه بالعلمية أي الجنسية، لكونه علق على معنى الإحاطة أي وضع على معنى هو الإحاطة، وهذا قول صاحب البديع واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان، وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل، إلا "جُمع" وتوابعه فللعلمية والعدل؛ والثاني: أن التعريف بنية الإضافة ونسب إلى سيبويه واختاره السهيلي وابن مالك، وعليه يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل، إلا "جُمع" وتوابعه أيضا فللوصفية والعدل كـ"أخر". انظر الصبان

لَمْ يَتَّحِدْ تَوْكِيدُ ما تَعاطَفا إلا إذا العامِلُ فيه ائتَلَفا

ونَحْوُ ذا أتَى وجاءَ الحَسَنُ كِلاهُما مُسْتَعْمَلٌ مُسْتَحْسَنُ

يعني أنه لا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عامليهما وعملهما، نحو: "ذهب زيد ومضى عمرو كلاهما"، و"جاء زيد وأتى عمرو كلاهما"

قوله: "مستحسن" أي من حيث القياس على النعت، قال في الخلاصة: (ونعت معمولي وحيدي معنى..إلخ)، وإنما منعه أبو حيان لأنه لا يقاس عنده على النعت لأنه يقطع ويعاطف وغير ذلك بخلاف التوكيد، ولما فيه من توارد عاملين على معمول واحد؛ وجواز هذه المسألة للأخفش، قال الدماميني: قلت: وقد مر أن الأخفش يرى أن العامل في النعت والتوكيد والبيان هو التبعية لا عامل المتبوع.

وأما إذا اختلف معنى العاملين نحو: "مات زيد وعاش عمرو كلاهما" فلا يجوز اتفاقا.

لَمْ يُغْنِ عَنْ مُؤَكَّدٍ مُؤَكِّدُ وفَصْلُ بَعْضِهِمْ بِإمّا يَبْعُدُ

قوله: " لم يغن عن مؤكد مؤكد" يعني أنه لا يغني المؤكد بكسر الكاف وهو التابع، عن المؤكد بفتح الكاف وهو المتبوع، أي لا يحذف ويقام المؤكد مقامه على الأصح، وهو قول ثعلب والأخفش والفارسي وابن جني وموافقيهم، فلا يقال: "جاء الذي ضربت نفسه" أي ضربته، لأن التوكيد ينافي الحذف، لأن الموكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار، وقد استقرأ ذلك المصنف من كلام النحاة من أبواب متعددة، كمنع الأخفش

لتوكيد العائد المحذوف في باب الموصول، وكمنع الفارسي لتقدير المبتدإ بعد اللام في ﴿إن هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾، وغير ذلك. ومقابل الأصح هو الجواز، وقال به سيبويه والخليل والمازني وغيرهم، وفي كتاب سيبويه "مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما" برفع أنفس على تقدير: هما صاحباي أنفسهما، فيكون تأكيدا للضمير المستكن في صاحباي، ويجوز نصب "أنفسهما" بتقدير: أعنيهما أنفسهما.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: وهذا ضعيف بين الضعف؛ لأن المؤكد مذكور ليقويه ويبين كونه مرادا به الحقيقة لا المجاز، مع ما في تقديره من كثرة الحذف ومخالفة المعتاد. فانظره

وارتضى الرضي جواز الحذف قال: وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك في الصلة كقولك: "جاء الذي ضربت نفسه" أي ضربته نفسه، وبعدها الصفة نحو: "جاء قوم ضربت كلهم أجمعين"، وبعدها خبر المبتدإ نحو: "القبيلة أعطيت كلهم أجمعين"

قوله: "وفصل بعضهم ..إلخ" أي ولا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما، خلافا لبعضهم وهو الفراء، فإنه أجاز "مررت بقومك إما أجمعين أو بعضهم" وهو مشكل، فإنه إن كان "بعضهم" معطوفا على "أجمعين" فباطل، لأنه لا يكون مؤكدا بل مخصصا، وإن كان عطفا على "قومك" فلم يؤت لإما بقسيم، ولأن "إما" غير سابقة، وإذا قدر "إما بهم أجمعين" على تقدير سيبويه والخليل فالمقاسمة بين المحذوف وبين بعضهم، لكن يبقى النظر في كون الفراء موافقا على حذف المؤكد وبقاء التوكيد. **أقول**: ولهذا التقدير ذكرت هذه المسألة عقب قوله: "لم يغن عن مؤكد ..إلخ" فهذا هو وجه المناسبة بينهما.

وقيل: لا يلزم من عطف بعضهم على أجمعين أن يكون توكيدا، بدليل: "لم يجئني القوم كلهم بل بعضهم" أو "ولا بعضهم". انظر الصبان.

وأما الفصل بغير "إما" فثابت، كقوله تعالى: ﴿ولا يحزن ويرضين بما ءَاتَيْتَهُنَّ كلهن﴾ وقد تقدم ذلك عند قول الناظم: (وصل مبينا لكل ما انبهم).

ومِثْــلُ كُـــلٍّ مـــا عَلَـــى مَعْنــاهُ دَلْ   كــالزرْعِ والضـرْعِ كـذا السـهْلُ الجَبَـلْ

يعني أنه يجرى مجرى التوكيد كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والظهر والبطن، فقد سمع من كلامهم: "أخصبْنا زرعنا وضرعنا، ومطرنا سهلنا وجبلنا، وضرب زيد يده ورجله"، وسمع أيضا: "ضرب زيد ظهره وبطنه"، وهذا في الأصل من بدل الاشتمال وبدل البعض ثم استفيد من المعطوف والمعطوف عليه معنى "كله" فأجري مجراه في التوكيد، والمعنى في الأولين: أخصبت أموالنا وأمطرت أماكننا، وفي الثالث والرابع: ضرب زيد كله، لأنه إنما يذكر ذلك في مقام الإحاطة والشمول، وكذلك "ضربت القوم قويهم وضعيفهم وصغيرهم وكبيرهم". قال الدماميني: ويبقى النظر في شيء وهو أنا إذا قلنا مطرنا سهلنا وجبلنا مثلا وجعلناه تأكيدا بمثابة "كل" فالتاكيد إنما هو مستفاد من مجموع الثاني والأول كما مر، فرفع كل واحد منهما على انفراده بماذا؟ فتأمله اهـ منه وقد أورد مثل هذا الإشكال في بدل التفصيل أيضا، وعنه نقله الصبان في باب البدل، لكن قال في رده: إنه يندفع بأنه لما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه، وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكما، جعل في كل واحد منهما دفعا للتحكم اهـ.

وفي شرح المصنف أنه تجوز البدلية، ونقل إجازة الوجهين عن سيبويه.

قال ناظر الجيش: ولا يظهر لي تجويز سيبويه للبدلية مع قصد العموم، والظاهر أن المراد أن الألفاظ المذكورة إذا جعلت بدلا تخرج عن أن يراد بها العموم.

ومن هذا قولهم: "جاء القوم ثلاثتهم" بالرفع، وإن نصب فحال، ولا يوكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا لم يكن تأكيدا، بخلاف الوصف نحو "جاءني رجال ثلاثة"، ووجه ذلك أن التوكيد لرفع الاحتمال، ولو لم يعلم المخاطب العدد لكان – أي لفظ ثلاثة ونحوها – مفيدا لمعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت. انظر حاشية ياسين على التصريح.

مـــا صِـــيغَ مِـــنْ عَـــمّ جَميـــعٌ صُـــرِّفا   كُـــــلٌّ كِـــــلا لِلابْتِـــــداءِ انصَـــــرَفَا

قوله: "ما صيغ من عم جميع" أي و"جميع" فحذف العاطف، فالألف في قوله

"صرفا" للتثنية لا للإطلاق، يعني أنه لا يلي العوامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو باق على حاله في التوكيد، إلا "جميع" و"عامة" في الابتداء وغيره، فيقال: "جاء جميعهم وعامتهم" و"مررت بجميعهم وعامتهم" و"جميعهم وعامتهم يتحدثون"، وذلك لقلة استعمالهما في التوكيد، واحترز بقولنا "وهو باق على حاله في التوكيد" من نحو قولك: "فاظت نفس زيد وفقئت عينه" فمدلولهما في هذه الحالة غير مدلولهما في التوكيد، فمدلولهما في هذه الحالة الروح والعين الباصرة والمراد بهما في التوكيد الذات، ويرد عليه "مررت بنفس زيد وعين عمرو" يعني ذواتهما، وقوله تعالى: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة﴾.

قوله: "كل كلا ..إلخ" يعني أن كلاًّ وكِلا وكلتا ينصرفان للابتداء أي غير المنسوخ بكثرة، نحو: ﴿وكلهم ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فردا﴾، ﴿قل إن الأمر كله لله﴾، وعن بعض العرب: "كلاهما بالغان"، وفي التنزيل: ﴿كلتا الجنتين ءَاتَتْ أكلها﴾، وكقوله: [621]

وما شعر الواشون بالسر بيننا ونحن كلانا للمحبة كاتم

ولم يصح تأكيدها لنحن، إذ لا يجوز "نحن كاتم"

و ينصرفان إلى غير الابتداء بقلة، بأن يردا فاعلا أو مفعولا أو مجرورا، قال: [622]

تميد إذا ولت عليها دلاؤهم ويصدر عنها كلنا وهو ناهل

وقوله: [623]

فقدما مائة واستأخرت مائة ماتا وزادا على كلتيهما عددا

وقولهم: "كليهما وتمرا " أي أعطني، ومن ثم غلَّط ابن الحاجب من قال

621- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 180/3، وروايته فما أعلم الواشين.... إلخ.

622- البيت من الطويل، وقائله كثير . انظر شرح عمدة الحافظ 575 وشرح التسهيل لناظر الجيش 5 /3302وشرح شواهد المغني للبغدادي190/4

623- البيت من البسيط، وهو من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا لعبد مناف بن ربع الجربي، وروايته في خزانة الأدب إذ قدموا مائة واستأخرت مائة وفيًا... إلخ. 172/3

في قول الشاعر: [624]

ثــــلاث كلهـــــن قتلـــــت عمـــــدا ... ...

إنه يمكن نصب "كل" بقتلت، فلما لم ينصب دل على أنه ليس بضرورة، قال: فإذا أضيفت "كل" إلى الضمير فلا يقع إلا توكيدا أو مبتدأ، قال الدماميني: قلت: وإنما كان كذلك لأن المبتدأ عامله معنوي فليس بعيدا من التأكيد، فإنه بمنزلته في أنه لم يباشر عاملا لفظيا.اهـ منه **قلت:** ولهذا يمتنع دخول النواسخ عليهما لأنها عوامل لفظية، قال في التسهيل: و اسم كان في نحو: "كان كلنا على طاعة الرحمن" ضمير الشأن لا "كلنا". يشير إلى قول الشاعر: [625]

فلمـــا تبيَّنـــا الهـــدى كـــان كلنـــا علـــى طاعـــة الـــرحمن والحـــق والتقـــى

وجعل اسم "كان" في البيت ضمير الشأن لا "كلنا" حملا على الكثير، لأنه إذا جعل "كلنا" اسما لـ"كان" كان في ذلك تكثير لما ثبت لها من قلة الانصراف من التوكيد إلى غير الابتداء.

قال ناظر الجيش: وأشار بذلك إلى أنه يجوز أن يقال: "كان كلهم منطلقون" على جعل اسم "كان" ضمير الشأن، و"كلهم منطلقون" مبتدأ وخبر. قال: وأما إذا قطع "كل" عن الإضافة فإنه يلي العوامل كلها ابتداء كان العامل أو غيره، قال الله تعالى: ﴿وكلا وعد الله الحسنى﴾، وتقول: "مررت بكل قائما" اهـ من شرحه، وكذا تلي كل العوامل إذا أضيفت إلى ظاهر نحو: "أكرمت كل بني تميم"، فأوجه "كل" في هذا ثلاثة

624- تقدم الكلام عليه في: 124/1.

625- البيت من الطويل، وقائله الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مغني اللبيب ص :258. قال السيوطي في شرح شواهده: قال المرزباني في تاريخ النحاة : قال يونس: ما هي عندنا ولا بلغنا أن علي ابن ابي طالب قال شعرا إلا هذين البيتين:

تلكـــم قـــريش تمنـــاني لتقتلـــني فـــلا وربـــك مـــا بـــروا ومـــا ظفـــروا

فـــإن هلكـــت فـــرهن ذمـــتي لهـــم بـــذات ودقـــين لا تبقـــي ولا تـــذر

521/2، ومثله للفيروزآبادي في (ودق).

ذكرها ابن هشام في المغني، وقال: إن وجه كون الحكم فيما إذا أضيفت لضمير محذوف حكمها إذا أضيفت لظاهر هو أنهما سيان في امتناع التأكيد فيهما.

ونـــابَ عَـــنْ كِلْتاهُمــا كِلاهُمــا ومِنهُمــا قــدْ أبْــدَلُوا كُلَّهُمــا

يعني أنه قد يستغنى بكليهما عن كلتيهما، كقوله: [626]

يمــت بقـــربى الـــزينبين كليهمـــا إليـــك وقـــربى خالـــد وســـعيد

وقال ابن عصفور: هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة، كأنه قال: بقربى الشخصين. قاله في المساعد. وربما استغنوا عن كليهما وكلتيهما بكلهما، كـ"قام الرجلان كلهما والمرأتان كلهما"، قال أبو حيان: وهو يحتاج إلى سماع من العرب، قال الدماميني: قد نقل بعضهم أن ابن مسعود قرأ: "كل الجنتين آتى أكله " فيمكن أن يستشهد له بذلك.

ووَكَّــدا مــا لَــيْسَ واحِــدٌ يَصِــحْ لِحُكْمِــهِ وبَعْضُــهُمْ لَــمْ يَسْــتَبِحْ

يعنى أن "كلا" و"كلتا" يؤكدان ما لا يصح في موضعه واحد، نحو: " اختصم الزيدان كلاهما"، و"هذا بين هند ودعد كلتيهما"، وبعضهم – وهو الأخفش والفراء وهشام وأبو علي – لم يستبح ذلك، ونقل ابن عصفور عن الأخفش الجواز فاختلف النقل عنه، ووجه منعه عدم الفائدة، إذ لا يحتمل الموضع الإفراد، وكونه لم يسمع من العرب، واحتج المجيزون بأن العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو: "قام القوم كلهم أجمعون أكتعون"، والقول بعدم الفائدة ممنوع لأن الموضع صالح للجمع، فلعل السامع يقدر غلطه فيرفع توهم الغلط بذلك. قاله المصنف، واعترض بأن هذا ليس أحد القسمين المذكورين في التوكيد المعنوي، فيلزمه إما نقض الحد أو إلغاء هذا المعنى. قاله الشيخ خالد

وأما إن كان يصلح واحد لحكمه لكن المؤكد لا يتبعض، نحو: "جاء الزيدان" فقيل

---

[626]- البيت من الطويل، وقائله هشام بن معاوية، والشاهد فيه قوله: كليهما بدل كلتيهما، العيني: 106/4، وروايته وحبيب بدل سعيد، وكذا رواية المصنف في شرح التسهيل: 154/3.

لا يؤكد، وقيل يؤكد لرفع توهم الإضافة إلى المتبوع، أي أحد الزيدين على حد ﴿يخرج منهما ٱللُّؤۡلُؤُ والمرجان﴾ بتقدير: يخرج من أحدهما وهو البحر الملح، و﴿لولا نزل هذا ٱلۡقُرۡءَانُ على رجل من القريتين عظيم﴾، بتقدير: من إحدى القريتين، و أما إن كان يصلح واحد لحكمه ويتبعض، فيؤكد بلا خلاف كجاء الجيشان كلاهما.

ويُجْعَلُ المُنْتَصِبُ المُنفَصِلُ مُؤَكِّدًا وقِيلَ أيضا بَدَلُ

يعني أنه يجعل المنصوب المنفصل في نحو: "رأيتك إياك" توكيدا، لأن نسبته من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو "فعلت أنت"، والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا أيضا لا بدلا، وفاقا للكوفيين ليجري المتناسبان مجرى واحدا. قاله المصنف.

قال المرادي: وكأنه يعني بقوله "تأكيد بإجماع" أنه يجوز لا أنه متعين، فإنهم قد أعربوا "قمت أنت" بدلا. والله تعالى أعلم.اهـ ونحو ذلك لابن عقيل في المساعد.

وإجازة البدل هي مذهب البصريين، لكن ينبغي أن يقولوا بترجيح التوكيد في نحو: "قمت أنا" و "قمت أنت" لأن البدل في قوة المباشر للعامل، والمرفوع المنفصل لا يلي عامله بخلاف التوكيد، بل لو قيل بتعينه لكان حسنا، ويؤيده أنك لم تسمع الناس يقولون: في ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ إلا التوكيد؛ قال الشاطبي –في شرح الألفية في باب البدل–: والظاهر قول البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل: فقالت "جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت"، وإن أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع، فقالت "جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به به" فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره، هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه غيره بالقبول، وهم المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها، فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال: إن نسبة المنفصل..إلى آخر ما تقدم عن المصنف.اهـ المراد من كلام الشاطبي، قال ياسين في حاشيته على الفاكهي: ولا يخلو عن نظر لمن تدبر، وقال في حاشيته على التصريح: إنه لا يسلم قوله: "إذا أرادت..إلخ"، وقال في قوله: "هكذا نقل

سيبويه..إلخ ": قد يقال إن الكوفيين أيضا نقلوا مقالتهم عن العرب، وإن تلقي غير سيبويه كلامه بالقبول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين، قال: ويعارض قوله: "وهم المؤتمنون..إلخ" بالمثل..

فائدة: ذكر أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى: ﴿**وَإِيَّٰيَ** فارهبون﴾: أنه يحتمل أن يكون "إياي" منصوبا بالفعل الملفوظ بعده لا بفعل محذوف، ثم أعيد المفعول على سبيل التأكيد ولتكميل الفاصلة، قال: ولا يبعد تأكيد المنفصل بالمتصل كما لا يمتنع تأكيد المتصل بالمنفصل اهـ لكن نظّر في ذلك تلميذه السمين الحلبي بعد نقله عنه في الدر المصون.

عطف النسق

لأيْ لَدَى بَعْضٍ النحاةِ عَطْفُ ... وفي مَتَى وكَيْفَ أيْنَ خُلْفُ

هَلاّ ولَوْلا لَيْسَ بَعْضُهُمْ نَقَلْ ... كإنَّما يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ

عقد الناظم في هذين البيتين بعض ما لم يذكره المصنف في الخلاصة من حروف العطف المختلف فيها.

قوله: "لأي لدى بعض ..إلخ" يعني أنه لـ"أي" بفتح الهمزة وسكون الياء عطف لدى بعض النحاة، وهو صاحب المستوفي نقله المصنف في التسهيل عنه، قال أبو حيان: ولا أدري من هو؟ قال: والعجب من نسبة هذا المذهب إلى كتاب مجهول، وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكي. نقله السيوطي في الهمع، لكنه قال في ترجمته من بغية الوعاة: علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان صاحب المستوفي في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه.اهـ ولم يؤرخ لوفاته.

مثال العطف بها: "مررت بغضنفر أي أسد"، وخرج على أن "أي" حرف تفسير وما بعدها عطف بيان أو بدل، ويوضح أنها غير عاطفة صحة حذفها، فتقول "عندي عسجد ذهب"، وأن المتعاطفين متغايران وهما مع "أي" ليسا كذلك، فلا تقع إلا بين مترادفين ولا يوجد عاطف كذلك.

لكن أجاب الدماميني عن الأمرين، فقال في الأول: إن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا إذا صح الكلام بدونه كما في الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة. وقد نقله الصبان مسلما له. وفيه عندي نظر، إذ ليس هذا مطردا في جميع صور العطف بالواو، بل هي صور نادرة، بخلاف "أي" فإن ذلك مطرد في جميع صورها. والله تعالى أعلم.

وقال في الثاني: إن المغايرة في العطف غير لازمة بل قد يجب أن يكون الثاني عين الأول في المصدوق كما في الأخبار والنعوت أيضا. **أقول**: وقد يقال في هذا أيضا مثل ما تقدم، وهو أن ذلك ليس بملتزم في غير "أي"، وإنما يقع نادرا كما تشعر به "قد" في قوله: "قد يجب" والله تعالى أعلم.

ثم وقفت على نحو ما ظهر لي في مناقشة الدماميني لابن زكري في شرح الفريدة، فقد ذكر جوابَي الدماميني وإن لم يصرح بعزوهما إليه، ثم قال ما نصه: وفيه أن الأمرين لم يلتزما في الواو كما التزما في "أي" والكلام في اللزوم لا في الوقوع اهـ

وقد تقع "أي" تفسيرا للجمل، كقوله: [627]

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكنّ إياك لا أقلي

واسم "لكن" هنا ضمير شأن، و"إياك" مفعول أقلي متقدما للتخصيص.

وقد ذكر الشمني في حاشيته على المغني قولا بأن أي التفسيرية اسم فعل بمعنى "عوا" و"افهموا".

قوله: "وفي متى وكيف ..إلخ" أي وقد اختلف في "متى" و"كيف" و"أين" هل هن عاطفات لفظا ومعنى، أو غير عاطفات أصلا؟ وقد نقل في المساعد إثبات العطف بـ"متى" عن الكسائي، نحو: "مررت بزيد فمتى عمرو"، قال: وأباه الفراء كالبصريين، ونقل أيضا إثبات العطف بـ"كيف" بعد النفي عن هشام، نحو: "ما مررت بزيد فكيف عمرو"، وقال:

627- البيت من الطويل ولا يعرف قائله، وفي (لكن) أقوال: الفراء لكن مخففة والنون الثانية بقية أنا. ثانيها: ما في الشرح. ثالثها: أن اسمها ضمير متكلم محذوف والأصل لكنني. خزانة الأدب 490/4.

إنه حكاه بعضهم عن البغداديين.

والذي في المغني إطلاق العطف بها، وعزاه لقوم منهم عيسى ابن موهب، ومما حمل على العطف بها قوله: [628]

إذا قال مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأباعد

قال ابن هشام: وهذا خطأ، لاقترانها بالفاء وإنما هي اسم مرفوع على الخبرية، ثم يحتمل أن "الأباعد" مجرور بإضافة مبتدإ محذوف، أي فكيف حال الأباعد على حد قراءة ابن جماز: ﴿والله يريد الآخرة﴾ بكسر التاء، ويحتمل أن التقدير: "كيف الهوان على الأباعد" فحذف المبتدأ والجار، ويحتمل أن العطف بالفاء ثم أقحمت "كيف" بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم.اهـ

أقول: لكن يبقى النظر في إعراب "كيف" حينئذ، هذا مع العلم بأن جواز الزيادة في الأسماء مذهب الكوفيين لا البصريين. ثم رأيت الدماميني في حاشيته على المغني اعترض على ظاهر المغني من تفريع الإقحام على أن "كيف" مرفوع المحل على الخبرية، بقوله: إن الإقحام يقتضي أن لا يكون له محل.

وحكى ابن عصفور العطف بـ"كيف" عن الكوفيين، لكنه قال: إن العرب إنما تقول: "ما مررت برجل فكيف بامرأة"، وأبطل مذهبهم بأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض اهـ على نقل ناظر الجيش وقال سيبويه في "مررت بزيد فكيف أخيه": هذا ردي لا تتكلم به العرب.

ونقل في المساعد كذلك إثبات العطف بـ"أين" عن الكوفيين، قال: وحكاه بعضهم عن البغدايين، نحو: "هذا زيد فأين عمرو" و"لقيت زيدا فأين عمرا"؛ فما قاله الكوفيون على خلاف شأن العاطف، فإن شأنه أن لا يجمع معه حرف عطف، فلا يقال: "جاء زيد

628- البيت من الطويل، وهو بلا تعليق في شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 557 وصرح البغدادي في شرح شواهد المغني أنه لا يعرف قائله ولا تتمته 273/4 .

فو عمرو" إلا شاذا في قوله: [629]

أراني إذا مـا بـت بـت علـى هـوى فـثم إذا أمسـيت أمسـيت غاديـا

قول الناظم: "هلا ولولا" يعني أن "هلا" و"لولا" التحضيضيتين أثبت بعضهم العطف بهما، أما "هلا" فقد أثبت الكوفيون العطف بها مستدلين بقول العرب: "لقيت زيدا فهلا عمرا"، وحكاه بعضهم عن البغداديين، وأثبت الكسائي العطف بلولا، نحو: "مررت بعمرو فلولا زيد"، نقل ذلك عنهم ابن عقيل في المساعد، و ذكر القول بعطف الحروف المتقدمة أيضا المرادي في شرحه على التسهيل، وقال بعد نقله الأقوال بأنها عاطفة ما نصه: "وكل هذه أقوال واهية".

أقول: وبنقل ما في المساعد يعلم ما في قول بعض المحشين: وأهمل النحاة العطف بأين ومتى إلا المرادي في شرح التسهيل. نعم أهملهما المصنف في التسهيل، كما أهمل العطف بـ"كيف" و"لولا" و"هلا". نبّه على ذلك المرادي

قوله: "وليس بعضهم نقل ..إلخ" أي ويعطف بليس على مذهب الكوفيين كما حكاه عنهم النحاس، وحكى ابن عصفور عن البغداديين أنها كـ" لا" في العطف، وتقول: "قام زيد ليس عمرو" كما يقال "لا عمرو"، وفي صحيح البخاري من قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي»[630] كذا ثبت برفع شبيه، قال المصنف: وهو من أجود ما يحتج لهم به؛ وخرج على أن "ليس" على بابها والخبر محذوف أي ليسه، وقال الشاعر: [631]

أيـن المفـر والإلـه الطالـب والأشـرم المغلـوب لـيس الغالـب

وخُرّج على أن "ليس" على حالها و"الغالب" اسمها والخبر محذوف، قال ابن مالك:

629- البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختارات الأعلم 272/1.

630- الحديث أخرجه البخاري في كتاب المناقب رقم: 3750.

631- الرجز لنفيل بن حبيب الحميري، والأشرم: المشقوق الأنف وهو لقب أبرهة. شرح شواهد المغني: للسيوطي: 2/ 707.

وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم أي ليسه الغالب، كما تقول "الصديق كانه زيد" ثم حذف لاتصاله، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه، وفيه نظر. اه من المغني قال الأمير في حاشيته: أي لإمكان تقدير المحذوف منفصلا أي ليس الغالب إياه اه

وكقوله: [632]

وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل

وخرّجه المانعون على حذف خبر ليس والأصل: ليسه أو ليس الجمل جازيا. قال السيوطي في الهمع: قلت: وفيه – أي هذا التخريج – نظر على أن حذف خبر "كان" ضرورة، قال: وبه نطق الشافعي في الأم، وقول الشافعي حجة في اللغة.

واعْطِفْ بِها مَعْ لا إذا ما نُفِيا ما قَبْلَها إلاّ إذا ما اسْتُثْنِيا
أوْ أنْ تُرَى كمَعْ وقدْ تُزادُ إنْ أُمِنَ لَبْسٌ في سِوَى الذي زُكِنْ

قوله: "واعطف بها" إلى قوله "أو أن ترى كمع" أي ومما تنفرد به الواو عن غيرها أنك إذا عطفت بالواو على منفي وليتها "لا" زائدة مؤكدة للنفي السابق، نحو: ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بالتي تقربكم عندنا زلفى﴾، وكقوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾، و"لا" هذه مع كونها زائدة مؤكدة يستفاد بها النص على نفي الفعل عن المتعاطفين في حالة الاجتماع والافتراق، ولو تركت احتمل نفي الفعل في حالة الاجتماع لا في حالة الافتراق، فعلم أنهم يطلقون الزائد على ما يكون مؤثرا لمعنى يفوت بعدم دخوله، خلافا لناظر الجيش حيث جعل إفادتها معنى يفوت بعدم ذكرها منافيا لكونها مؤكدة، إذ ما كان شأنه ذلك فهو مسوق للتاسيس لا للتاكيد.

وتزيد أيضا بعد النفي حكما لا حقيقة وهو: النهي والاستفهام الإنكاري،

632- البيت من الرمل وقائله لبيد بن ربيعة العامري. خزانة الأدب: 68/2.

كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين **ءَامَنُواْ** لا تحلوا **شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ**ولا الشهر الحرام﴾، وقوله: [633]

اذهــب فــأي فــتى في النــاس أحــرزه   مــن حتفــه ظلــم ذي دعــج ولا حيــل

وهذا بشرط أن يكون المنفي غير مستثنى كما في الأمثلة السابقة، فإن كان المنفي مستثنى فلا، نحو: "قاموا إلا زيدًا وعمرًا" فلا يجوز: ولا عمرًا، وإن كان معنى "إلا زيدًا": "لا زيدًا"، لكن لا يعرض في ذلك اللبس فاستغني عنها. قاله المصنف، وبذلك يعلم فساد التمثيل بنحو: "ما قام القوم إلا زيد وعمرو" كما في بعض الطرر، لأن ما قبلها هنا مثبت لا منفي لأن الاستثناء أبطل النفي الذي قبله؛ وبشرط أن لا تكون الواو بمعنى المعية، نحو: "ما اختصم زيد وعمرو" و" ما قام زيد وعمرو" مع إرادة المعية.

قوله: "وقد تزاد إن أمن ..إلخ" أي وقد تأتي "لا" زائدة موكدة للنفي في غير المعنى المتقدم، وهو النص على نفي الفعل عن المتعاطفين في حالة الاجتماع والا فتراق، إن أمن اللبس وهو عند فهم المعية ببعض الجملة، نحو: ﴿وما يستوي الأعمى والبصير **وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ** ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء **وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ** ﴾، فزادت مع كون الواو بمعنى "مع" لأمن اللبس؛ لكن ظاهره ورود زيادتها أيضا في الإيجاب بعد الاستثناء ومع واو المعية بعد ما يستقل بالحكم، وليس كذلك، فإنما وردت زيادتها مؤكدة مع واو المعية بعد ما لا يستقل بالحكم.

وأَبْــدَلُوا ثــا ثُــمَّ فــاءً ونُقِــلْ   ثُمَّــتَ بــالفَتْحِ والإِسْــكانُ قُبِــلْ

يعني أنهم أبدلوا ثاء "ثم" فاء كقولهم في الجدث جدف، ومن عكسه "تحنث" بمعنى "تحنف" أي تبع الملة الحنيفية، وتلحق التاء بآخرها مفتوحة، كقوله: [634]

ثمــت قمنــا إلى جــرد مســومة   أعــرافهن بأيــدينا مناديــل

633- البيت من البسيط، وقائله المتنخل الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 1283/3، وروايته: (من حتفه ظلَمٌ دُعج ولا جبل".

634- البيت من البسيط وقائله عبدة بن الطبيب، شرح المفضليات لابن الأنباري: 1/ 366.

وقول الأسود ابن يعفر: [635]

بـــدلت شـــيبا قـــد عـــلا لمـــتي بعـــد شـــباب حســـن معجـــب

صـــــاحبته ثمـــــت فارقتـــــه ليـــــت شـــــبابا زال لم يـــــذهب

وساكنة، كقوله: [636]

ثمـــتْ نماهـــا إلى كبـــداء عاليـــة دون الســـماء تُـــزِلُّ الطـــير بالشّـــيقِ

والشيق: أعلى الجبل.

تنبيه: تختص "ثمت" بعطف الجمل على ما ذكره الشمني في بحث الجمل ذوات المحل والفناري في حواشي المطول في بحث المعرف بـ"أل"؛ قال ياسين في حاشيته على الألفية: فاحفظه فقد يقع السهو فيه اهـ لكن قال الشيخ يحظيه بن عبد الودود رحمه الله:

قـــول ابـــن مالـــك إمـــام الملـــه أفعـــــلة أفعـــــل ثم فعـــــله

ثمـــت أفعـــال جمـــوع قلـــه بثمـــت المعطـــوف لـــيس جملـــه

وقـــول شـــاعر أخـــي تهيـــام[637] وإن تكـــن ســـوائق الحمـــام

ســـاقتهم للبلـــــد الحـــــرام فبالســـــلام ثمـــــت الســـــلام

وهكـــذا عَطْـــفُ الـــذي عَـــمّ عَلَـــى مـــا خَـــصَّ والعَكْـــسَ أَجِـــزْ مُفَضَّـــلا

قوله: "وهكذا عطف الذي عم" وفي رواية: "واعطف بها لا غير ما عم" يعني أن الواو تختص بعطف العام على الخاص كقوله سبحانه وتعالى: ﴿رب اغفر لي **وَلِوَٰلِدَيَّ** ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين **وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ**﴾، كما تختص بالعكس وهو عطف الخاص على العام، مفضلا الخاص على العام في الحالتين، تنزيلا للتغاير بالوصف منزلة التغاير

635- البيتان من السريع، وقائلهما الأسود بن يعفر، شرح المصنف للتسهيل: 210/3.

636- البيت من البسيط، ولم أقف عليه إلا في بعض نسخ الطرة ، الكبداء:الرملة العظيمة الوسط

637- الرجز لرؤبة بن العجاج ، خزانة الأدب: 324/3

بالذات، كقوله تعالى: ﴿**حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ**﴾، وقوله تعالى: ﴿من شر ما خلق ومن شر غاسق إذا وقب﴾، وكقوله تعالى: ﴿ومن دونهما جنتان﴾، وكقوله تعالى: ﴿فيهما **فَٰكِهَةٌ** ونخل ورمان﴾ بناء على أن النكرة في سياق الامتنان تعم، وقيل لا فيكون من عطف التبيين.

وجُعل من ذلك قوله تعالى: ﴿من كان عدوا لله **وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ** ورسله وجبريل **وَمِيكَىٰلَ**﴾، قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: وفيه نظر، لأن المعطوفات إذا اجتمعت فإما أن تكون كلها معطوفة على الأول، فقوله "وجبريل وميكائيل" معطوف على لفظ الجلالة، أو كل واحد معطوف على ما قبله فيكون "جبريل" معطوفا على "رسله" والظاهر أن المراد بهم الرسل من بني آدم لعطفهم على الملائكة.

لكن قال الدماميني بعد نقله: قلت: التردد في مسألة العطف إنما هو عند الاحتمال وإلا فلا، وعليه فإن جبريل وميكائيل معطوفان على ملائكته وإن كان أبعد، لا على رسله وإن كان أقرب، ليلا يقتضي ذلك تفضيلهما على الأنبياء عليهم السلام. قال: فظهر الجواب عن إشكاله. وانظره فقد أطال.

تنبيه: الذي يختص بالواو هو عطف العام على الخاص، أما عكسه وهو عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فإن "حتى" تشارك الواو في ذلك، نحو: "مات الناس حتى الأنبياء" قاله ابن هشام، ومثل العام والخاص الكل والجزء قاله الصبان، وقيل تشاركها أيضا "أو" في ذلك، كما في الحديث: «ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها»[638].

وكَوْنُ فا مَعْ جُمْلَةٍ ذاتَ سَبَبْ   أوْ صِفَةٍ يَغْلُبُ لكِنْ ما وَجَبْ

يعني أن الفاء العاطفة لجملة أو صفة، تنفرد عن "ثم" بالسببية غالبا، ففي الجملة نحو: ﴿فتلقى **ءَادَمُ** من ربه **كَلِمَٰتٍ** فتاب عليه﴾، ونحو: ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾،

638- الحديث تقدم تخريجه.

وفي الصفة نحو: ﴿لَآكِلُونَ من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فَشَٰرِبُونَ عليه من الحميم﴾، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد﴾، إلا أنه لا يبعد أن يكون كشف الغطاء كناية عما يلزم عنه من العذاب وذلك مسبب عن الغفلة، فلا تخرج الآية حينئذ عن الغالب؛ ونحو: ﴿فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم قال ألا تأكلون﴾، فهي هنا لمجرد الترتيب من غير سببية.

قول الناظم: "وكون فا" بالرفع مبتدأ وهو مصدر كان الناسخة مضاف إلى الاسم وهو "فا"، وقوله: "ذات سبب" بالنصب خبره من جهة النسخ، وقوله: "يغلب" في محل رفع خبره من جهة الابتداء، فهو يطلب خبرين من جهتين مختلفتين، نظير ما في قول الشاعر: [639]

... ... وكونك إياه عليك يسير

وأما قوله: "أو صفة" فهو بالجر معطوف على قوله: "مع جملة".

واعْطِفْ بِها والواوِ ما يُبَيِّنُ وعاقَبَتْ ثُمَّ وعَكْسٌ يَحْسُنُ

قوله: "واعطف بها والواو" بالجر عطفا على الضمير في قوله "بها" دون إعادة الخافض، يعني أنه ربما يعطف بالواو والفاء ما يبين المعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه﴾، ﴿فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة﴾، وقوله: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا﴾، وكقول الشاعر: [640]

فقددت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذبا ومينا

وكقوله تعالى: ﴿إنما أشكوا بثي وحزني إلى الله﴾، وقوله: ﴿أولئك عليهم صَلَوَٰتٌ

---

[639]- البيت من الطويل، أورده العيني ولم يقف على قائله 15/2.

[640]- البيت من الوافر، وقائله: عدي بن زيد. شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 776، وروايته: (فقدمت)، الراهشان: عرقان في باطن الذراعين.

من ربهم ورحمة﴾، وقوله: ﴿عوجا ولا أمتا﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليلني منكم أولو الأحلام والنهى»[641]؛ وزعم بعضهم أن الرواية "كذبا مبينا"، ولك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع حلم بضمتين، والمعنى: "ليلني البالغون منكم". اهـ من المغني، لكن تنفرد الفاء بعطف مفصل على مجمل متحدي المعنى، والواو بعطف المرادف على مرادفه كما في الأمثلة المتقدمة.

قوله: "وعاقبت ثم" أي وقد تقع الفاء موقع "ثم" فتكون للترتيب مع المهلة، نحو: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبحُ الأرض مخضرة﴾، ونحو: ﴿ثم خلقنا النطفة علقة...﴾ الآية، لكن قيل: إن الفاء في الآية الأولى على بابها، ففي روح المعاني للألوسي ما نصه: وقيل: "تصبح" على حقيقتها، والحكم بالنظر إلى بعض الأماكن؛ تمطر السماء ليلا فتصبح الأرض مخضرة.اهـ وفي الجواهر الحسان للثعالبي ما نصه: قوله:{فتصبح} عبارة عن استعجالها إثر نزول الماء؛ وروي عن عكرمة أنه قال : هذا لا يكون إلا بمكة وتهامة. قال (ع): ومعنى هذا أنه أخذ قوله:{فتصبح} مقصودا به صباح ليلة المطر، وذهب إلى أن ذلك الاخضرار في سائر البلاد يتأخر. قال (ع): وقد شاهدت هذا في السوس الأقصى، نزل المطر ليلا بعد قحط ، وأصبحت تلك الأرض الرملة التي تسفيها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف دقيق. قلت: وقد شاهدت أنا ذلك بصحراء سواكن بالمشرق، وهي في حكم مكة؛ ولما شاهدت ذلك تذكرت هذه الآية الكريمة، فسبحان الله ما أعظم قدرته.اهـ منه باختصار. والرمز بالعين لابن عطية.

قول الناظم: "وعكس يحسن" أي وقد يقع العكس وهو معاقبة "ثم" للفاء في كونها للترتيب بالاتصال، كقوله: [642]

كهز الرديني تحت العجاج   جرى في الأنابيب ثم اضطرب

لأن الهز متى جرى في الأنابيب يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه. قال الدماميني

641- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، رقم: 972.

642- البيت من المتقارب، وقائله أبو داود جارية بن الحجاج، العيني: 131/4.

في حاشيته على المغني: وانظر هل يمكن أن يعود ضمير "اضطرب" إلى العجاج.

ورُبَّما عاقَبَتِ الواوَ وقدْ تَجِي إلَى كالفا وعَكْسُ ذا وَرَدْ

يعني أن الفاء و"ثم" ربما عاقبتا الواو بخروجهما عن إفادة الترتيب أصلا فتردان بمعنى الواو، كقوله: [643]

... ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وذهب الجرمي إلى أن الفاء للترتيب إلا في الأماكن والأمطار. قاله الدماميني، وكقوله: [644]

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

وقيل إنه من الترتيب الذكري لا الحكمي، ومنه قوله تعالى: ﴿ذلكم **وَصَّىٰكُم** به لعلكم تتقون ثم **ءَاتَيْنَا** ... ﴾ الآية، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الابن، كما قال ابن الرومي: [645]

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان

تزهو الرجال بآباء وآونة تزهو الرجال بأبناء وتزدان

وكم أب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان

فإن قيل: ما معنى قوله "قبل ذلك"؟ فالجواب أن "قبل" بمعنى "بعد"، كما جاء العكس في قوله: [646]

ألا فاسقياني قبل غارة سنجال وبعد منايا غاديات وأوجال

643- البيت من الطويل، أوله: (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) قائله امرؤ القيس. مختارات الأعلم: 1/ 23.

644- البيت من الخفيف، وقائله أبو نواس. خزانة الأدب: 411/4.وروايته في الديوان (ص 183) قل لمن ساد...

645- الأبيات من قصيدة لابن الرومي، يمدح بها معن بن زائدة الشيباني. ديوانه: 3/ 373.

646- البيت من الطويل، وقائله الشماخ . سنجال : موضع بناحية أذربيجان أو اسم رجل، ورواية المغني: وقبل منايا قد حضرن. ولا شاهد فيه هنا. شرح شواهد المغني للسيوطي: 886/2، وشرح أبيات المغني للبغدادي: 169/6.

أي وقبل منايا، وقوله: [647]

وفي عـــروة العـــذري إن مـــت أســـوة   وعمـرو ابـن غـيلان الـذي قتلـت هنـد
وبي مثـــل مـــا ماتـــا بـــه غـــير أنـــني   إلى أجـــل لم يـــأتني وقتـــه بعـــد

قوله: "وقد تجي إلى ..إلخ" يعني أن "إلى" قد تجيء كالفاء، كما أن الفاء قد تجيء بمعنى "إلى"، قال ابن هشام: وكون الفاء بمعنى إلى غريب، نحو: "قرأت القرآن فآخره" ويستأنس له عندي بمجيء عكسه في قوله: [648]

وأنـــت الـــتي حببـــت شـــغبا إلى بـــدا   إليَّ وأوطـــــاني بـــــلاد ســـــواهما
حللـــــت بهـــــذي مـــــرة ثم مـــــرة   بهـــذي فطـــاب الواديـــان كلاهمـــا

وهذا معنى غريب.اهـ وقد تعقبه الدماميني في حاشيته على المغني وشرحه على التسهيل، وقال: إنه لا يسلم أن تكون "إلى" فيه للترتيب بل يمكن أن تكون للمعية أو باقية على معناها المشهور متعلقة بمحذوف، ويكون المعنى "وأنت التي حببت شغبا مع بدا" أو "مضموما إلى بدا"، والبيت الثاني لا يدل على الترتيب في الأول، إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حبب إليه أولا بسبب حلولها فيه وأن الثاني حبب إليه بعد ذلك بحلولها، إذ من الجائز أن يكون حبه للمكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، قال: ثم لو سلم أن دلالة البيت الثاني على الترتيب لم يدل على دعوى أن "إلى" في البيت الأول بمعنى الفاء، لأن الترتيب في البيت الثاني إنما هو ب"ثم" لا بالفاء.اهـ منه قال الرضي: وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى "إلى" على ما حكى الزجاجي، تقول العرب: "مطرنا ما زبالة فالثعلبية" بحذف "بين" أي ما بين زبالة، قال: ومثل قوله: [649]

647- البيتان من الطويل وقائلهما قيس بن ذريح ، الأمالي ص 466

648- البيتان لكثير. خزانة الأدب: 136/4، ديوانه: 293، وشغب وبدا موضعان.

649- البيتان لامرئ القيس بن حجر. مختارات الأعلم: 1/ 23.

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمأل

الفاء فيه بمعنى "إلى" أي منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقراة اهـ المراد من كلام الرضي

بالزيدِ الاَخْفَشُ الكَبِيرُ يَحْكُمُ لِلفاءِ والواوِ وذا أُسَلِّمُ

يعني أن الأخفش الكبير يحكم على الفاء والواو بالزيادة، كقول الشاعر: [650]

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وكقوله تعالى: ﴿فَإِيَّىَ فارهبون﴾، والزائدة هي الداخلة على الفعل لأن "إياي" منصوب على الاشتغال، وهي – أي الفاء – لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا في باب الاشتغال؛ وقوله: [651]

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير

وقيد الأعلم والفراء وجماعة جواز الزيادة في خبر المبتدأ بكونه أمراكما في البيتين، أو نهيا نحو: "زيدا فلا تضربه"، وقال ابن برهان: تزاد عند أصحابنا جميعا يعني البصريين، كقوله: [652]

لا تجزعي إن منفس أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

والمنقول عن سيبويه: أنه لا تثبت زيادة الفاء أصلا، أما زيادة الواو فكقوله: [653]

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني

650- تقدم الكلام عليه: 1/ 149.

651- تقدم الكلام عليه: 149/1.

652- تقدم الكلام عليه في الاشتغال.

653- البيت من الكامل وهو لأبي العيال الهذلي. شرح أشعار الهذليين412/1

وقول الآخر: [654]

فما بال من أسعى لأجبر كسره حفاظا وينوي من سفاهته كسري

قال الدماميني: ويمكن أن تكون الواو في هذه عاطفة والمعطوف عليه مقدر حذف للدلالة عليه، أي "فما بال من أسعى لجبره مراقبة لحاله يهمل أمري وينوي الخ"، وحمل على الزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أَبْوَٰبُهَا ﴾ بدليل الآية الأخرى، وقيل: عاطفة والزائدة الواو في "وقال لهم خزنتها"، وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت، وقيل: الواو حالية والمعنى جاؤوها حال فتح أبوابها إكراما عن أن يقفوا حتى تفتح، وكذا البحث في قوله تعالى: ﴿فلما أسلما وتله للجبين وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾، فإحدى الواوين زائدة، وقيل للحال، وقيل عاطفتان والجواب محذوف.

وقد تأتي "ثم" زائدة كما قال الأخفش والكوفيون، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت﴾ إلى قوله ﴿ثم تاب عليهم﴾، وقول زهير: [655]

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

يقول: أصبح ذا هوى وأمسي تاركا له متجاوزا عنه، يقال: عدا فلان الأمر تجاوزه وتركه، قال الدماميني: وهذا يدل على أن "عاديا" بالعين المهملة، وفي بعض نسخ المغني وغيره بالمعجمة، وأنشده في شرح الكافية: (أراني إذا ما بت بت على هوى)

وخُرّجت الآية على تقدير الجواب أي لجؤوا إلى الله تعالى واستغفروه ثم تاب عليهم، والبيت على زيادة الفاء، لأنا عهدنا الزيادة في الفاء ولم نعهدها في "ثم" فكانت أولى بالزيادة منها.

654- البيت من الطويل، وقائله ابن الذئبة الثقفي أو وعلة بن الحارث الجرمي. شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 871.

655- تقدم الكلام عليه أول الباب.

قول الناظم: "الاخفش الكبير" صوابه الوسيط، فالأخافشة ثلاثة: الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة، والأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، وكان أكبر منه سنا، زاد في العروض بحر المتدارك، توفي سنة خمس عشرة ومائتين؛ والأصغر: علي بن سليمان بن الفضل، روى عن المبرد وثعلب وغيرهما، ولم يكن متسعا في النحو ولا صنف فيه، توفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة؛ والصواب أن القول للأخفش الأوسط أبي الحسن تلميذ سيبويه، لا الأكبر أبي الخطاب شيخه؛ لأن الأوسط هو المراد عند الإطلاق، كما نص عليه السيوطي في المزهر، قال: وحيث أطلق في كتب النحو الأخفش فهو الأوسط فإن أريد الأكبر أو الأصغر قيدوه اهـ ونحوه للصبان في باب الموصول، إلا أنه جعله شيخ سيبويه وهو تلميذه كما تقدم، قال: الأخافشة ثلاثة لكن المراد عند الإطلاق أبو الحسن الأخفش شيخ سيبويه اهـ منه أما الأكبر فكنيته أبو الخطاب كما مر، ويكنى الأصغر بأبي الحسن كالأوسط.

وأَعِدِ الخافِضَ وهْوَ مُوجَبُ وهْيَ عَلَى الأصَحِّ لا تُرتِّبُ

قوله: "وأعد الخافض وهو موجب" يعني أنك إن عطفت بـ"حتى" على مجرور لزم إعادة الجار بإطلاق، كما قال ابن الخباز، وقيد ابن مالك بما إذا لم يتعين العطف، وإنما لزم إعادة الجار فرقا بين "حتى" العاطفة والجارة، فتقول: "مررت بالقوم حتى بزيد" فإذا تعين العطف لم يلزم إعادة الجار لانتفاء مقتضيه، نحو: "عجبت من القوم حتى بنيهم"، إذ لا يصح هنا وقوع "إلى" موقعها قال: [656]

جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالإساءة دينا

قال ابن هشام: وهو حسن، ورده أبو حيان قال: وهي في المثال جارة، إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا: "أعجبتني الجارية حتى ابنها" إلى آخر كلامه. وهو متعقب، ويظهر أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن يحل فيه" إلى" محل "حتى" العاطفة فهي فيه محتملة للجارة، فتحتاج حينئذ

656- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 377/1 وللبغدادي 113/3.

إلى إعادة الجار عند قصد العطف، نحو: "اعتكف في الشهر حتى في آخره" بخلاف المثال والبيت السابقين. قاله في المغني، وناقش الدماميني في هذا التعليل وقال إنها دعوى عارية من الدليل، وأي مانع من كون العجب في المثال انتهى إلى البنين وفيض الجود في البيت انتهى إلى البائس؟ قال الصبان: وقد يقال: المانع من ذلك عدم مناسبة ذلك لمقام التعجب والمدح.

وفي حاشية الشمني على المغني بعد نقله كلام الدماميني ما نصه: وأقول: ليس المانع من حلول "إلى" في البيت والمثال محل "حتى" من جهة المعنى، وإنما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة، أما المثال فلأن "حتى" الجارة لا تقابل بـ"من"كما تقدم في الفرق بينها وبين "إلى"، وأما البيت فلأن "حتى" الجارة إذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا أو كبعض، والمجرور بها هنا – وهو البائس – وإن كان بعضا من الخلق إلا أنه ليس ببعض أخير اهـ المراد منه

تنبيه: حيث جاز الجر بـ"حتى" والعطف فالجر أحسن، لقلة العطف بـ"حتى" حتى أنكره الكوفيون، إلا في باب "ضربت القوم حتى زيدا ضربته" فالنصب أحسن، وعلل ذلك في المغني بأن الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة، لكن هذا التعليل يفيد تعين النصب، وقد توجه الأحسنية بأن في النصب مشاكلة الضمير لمرجعه في الإعراب. قاله الصبان

قوله: "وهو موجب" أي واجب، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار بعد حتى حسنة لا واجبة. وقد توارد الناظم هنا وابن معطي في هذا الشطر إن لم يكن الناظم اطلع على ألفيته، والشطر الثاني في بيت ابن معطي: (لولد الخباز حكم ينسب)

قوله: "وهي على الأصح ..إلخ" يعني أن "حتى" لا تقتضي ترتيبا على الأصح، إذ التحقيق أن المعتبر في "حتى" ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي، لجواز أن تكون ملابسة الفعل بما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأخر، نحو: "مات كل أب لي حتى آدم"، أو في أثنائها نحو: "مات الناس حتى الأنبياء"، أو في زمان واحد نحو: "جاءني القوم حتى زيد" إذا جاؤوك معا و"زيد" أضعفهم

أو أقواهم؛ فهي كالواو في إفادة الجمع من غير تعرض لترتيب ولا مهلة، كقوله ﷺ: "كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"[657]، لأن العجز والكيس معنويان لا يترتبان على شيء، وقوله: [658]

لقومي حتى الأقدمون تمالئوا   على كل أمر يورث الحمد والمجدا

ومقابل الأصح: قول ابن الحاجب: بأن "حتى" مثل "ثم" فتقتضي الترتيب والمهلة. وقال الجزولي: والمهلة في "حتى" أقل منها في "ثم"، فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين "ثم" المفيدة للمهلة.

ووَقَعَتْ مِنْ بَعْدِ ما أُفْرِدَ في   حالتِها الأُولَى وزَيْدُها يَفِي

قوله: "ووقعت من بعد ما أفرد ..إلخ" يعني أن أم في حالتها الأولى وهي كونها بإثر همز تسوية، ربما أتت معادلة بين مفرد وجملة، كقوله: [659]

سواء عليك القفر أم بت ليلة   بأهل القباب من نمير ابن عامر

فعادلت بين مفرد وجملة في ذكر التسوية وهذا خلاف الأصل، إذ الأصل أن همزة التسوية لا يقع بعدها إلا الجملتان، وهنا وقعت بعدها جملة ومفرد، وقيل لا يقع بعد التسوية إلا الفعلية، فلا يقال: "سواء علي أزيد قائم أم عمرو منطلق" خلافا للأخفش في إجازته في الاسمية قياسا على الفعلية.

قوله: "وزيدها يفي" أي وذهب أبو زيد إلى أن" أم" تأتي زائدة، كقوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم أنا خير﴾، على أن التقدير: "أفلا تبصرون أنا خير" وجملة "أنا خير" مستأنفة. قال في المغني: والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جؤية: [660]

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم   أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

657- الحديث أخرجه مسلم في كتاب القدر، رقم: 6751.
658- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 217/3.
659- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 139/4، وروايته من عمير.
660- البيت من البسيط وقائله ساعدة بن جؤية. خزانة الأدب: 422/4.

ويحتمل: "ولا منجى من الهرم فلا أندم أم منه منجى فأندم"، وقال بعضهم يجوز حذف معطوفها دونها، فقوله تعالى: ﴿أفلا تبصرون أم﴾ الوقف هنا وأن التقدير "أم تبصرون" ثم ابتدأ: "أنا خير"، قال ابن هشام في المغني: وهذا باطل إذ لم يسمع حذف معطوف دون عاطفه. وإنما المعطوف جملة "أنا خير"، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل "أم تبصرون" ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب، لأنهم إذا قالوا له "أنت خير" كانوا عنده بصراء اهـ لكن أورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم "أنت خير"، والمذكور هنا هو "أنا خير" الذي هو مقوله لا مقولهم، وأجيب بأن الأصل "أم تقولون أنت خير" فحذف القول وحكى المقول بالمعنى اهـ من الصبان

وقول صاحب المغني: "إذ لم يسمع حذف معطوف..إلخ" لعل المراد بدون بقاء معموله، وإلا ورد نحو: "وزججن الحواجب والعيونا"، وقد يقال إنه يختار في مثل هذا التضمين، ففي قوله تعالى ﴿تَبَوَّءُو الدار وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ يضمن "تبوءوا" معنى ارتضوا، على أن الذي في الخلاصة تخصيص هذا بالواو، قال: (وهي انفردت بعطف عامل مزال ..إلخ) .اهـ من حاشية الأمير.

وقوله "على أن الذي في الخلاصة.. إلخ" كقول الشمني في حاشيته: يمكن أن يقال إن مراده بالعاطف ما ليس بواو، لما اشتهر من أن الواو انفردت من حروف العطف بذلك.

وحُذِفَتْ بِدُونِ أمْ ويَكْثُرُ   مَعَ الجَوابِ وبِلاهُ يَنْدُرُ

يعني أن همزة الاستفهام تحذف دون أم قياسا عند الأخفش، ويكثر ذلك في الجواب أي في السؤال الذي يحتاج لجواب، كقوله: [661]

ثم قالوا تحبها؟ قلت بهرا   عدد النجم والحصى والتراب

قيل: المراد "أتحبها"، وقيل إنه خبر، أي " أنت تحبها". ويندر في غير الجواب،

---

[661]- البيت من الخفيف وقائله عمر بن أبي ربيعة، ديوانه: ص64

كقوله:[662]

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ... ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد أذو الشيب يلعب؟ وقول المتنبي: [663]

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا ... والبين جار على ضعفي وما عدلا

و"أحيا" فعل مضارع، والأصل "أأحيا" فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال.

ومَعَ هَلْ تَجِيءُ واسْتَغْنِ بِلا ... عَنِ الذي مِنْ بَعْدِ أمْ قدِ انجَلَى

قوله: "ومع هل تجيء" يعني أن أم المنقطعة تجيء مع "هل" وغيرها من أسماء الاستفهام بكثرة، ولا التفات إلى من قال إنه قليل جدا، قال تعالى: ﴿هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي **ٱلظُّلُمَٰتُ** والنور﴾، وقال: ﴿أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما أماذا كنتم تعملون﴾، وقال: ﴿**أَمَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ**﴾، ومنه قول الشاعر: [664]

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكوم

و"أم" في هذه الحالة لمجرد الإضراب ليس فيها معنى الاستفهام، إذ لا يدخل استفهام على استفهام، كما أنها لمجرد الإضراب إذا لم يوجد معها استفهام لفظا ولا تقديرا، كما في قوله تعالى: ﴿أم جعلوا لله شركاء﴾، لأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء لا استفهامهم عن ذلك.

والحاصل: أن "أم" المنقطعة – وهي التي لا يفارقها الإضراب، وهي المسبوقة بخبر محض أو استفهام بغير الهمزة التي بمعنى "أي" – لها ثلاثة معان: أحدها مجرد الإضراب وهو ما تقدم، والثاني: أن تتضمن مع الإضراب استفهاما إنكاريا نحو ﴿ **أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ** ﴾ تقديره:

662- البيت من الطويل، وقائله الكميت. شرح شواهد المغني للسيوطي: 1/ 34.
663- البيت من البسيط، وقائله المتنبي، ديوانه ص 13
664- البيتان من البسيط، وقائلهما: علقمة بن عبدة. مختارات الأعلم: 1/ 424.

بل أله البنات إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال، والثالث: أن تتضمن استفهاما طلبيا نحو: إنها لإبل بل شاء أي أهي شاء، وإنما قدرنا المبتدأ لأن "أم" لا تدخل على المفرد، ونقل عن البصريين أن "أم" بمعنى الهمز و"بل" أبدا، ونقل عن أبي عبيدة أنها قد تكون بمعنى الاستفهام المجرد كقول الأخطل: [665]

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

قوله: "واستغن بلا ..إلخ" أي وربما استغنوا بلا عن ذكر المعادل نحو: "أتفعل هذا أم لا؟". فتقوم "لا" مقام الجملة المعطوفة.

و فَصْلُها بِكَثْرَةٍ قَدِ انتَمَى ومِثْلُها أوْ فِي الذِي تَقَدَّما

قوله: "وفصلها بكثرة ..إلخ" يعني أنه يكثر فصل "أم" مما عطفت عليه، كقوله تعالى: ﴿أذلك خير نزلا أم شجرة الزقوم﴾، وهو أكثر من وصلها.

قال الشيخ خالد: وتحته صورتان: أن يتأخر المقطوع به نحو: ﴿أقريب أم بعيد ما توعدون﴾، وأن يتقدم نحو: "أعندك زيد أم عمرو"، قال: والمتأخر أولى من المتقدم لأنه كالمتوسط في إيلاء كل من المسؤول عنهما الحرف الاستفهامي، بخلاف مسألة التقدم ولهذا لم تقع في التنزيل.اهـ ونقل ابن عقيل في المساعد عن سيبويه أنه قال: إذا قلت: "أزيدا لقيت أم بشرا" بتقديم الاسم فهو أحسن، وإذا قلت: "ألقيت زيدا أم عمرا" فهو جائز حسن، وإذا قلت: "أزيدا أم عمرا لقيت" بتقديم الاسمين فهو أضعف.اهـ

قال المصنف: ومن ادعى امتناع وصله أو ضعفه فمخطئ، لأن دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه.اهـ قال الشيخ خالد: فهذا صريح في أن سيبويه لا يقول بضعفه، قال: ونقلُ ابن عقيل السابق عنه محمول على الضعف النسبي لا مطلقا جمعا بين النقلين.

قوله: "ومثلها أو في الذي تقدما" أي ومثل "أم" في ما تقدم "أو"، قال في الطرة:

---

[665] البيت من الكامل، وقائله: الأخطل، شرح شواهد المغني للسيوطي: 1/ 143.

إلا الزيادة. ولينظر قصر الاستثناء على الزيادة، مع أنهما يختلفان أيضا في غيرها، فإن "أو" تاتي بعد همزة التسوية من غير قياس نحو: "سواء علي أقعدت أو قمت"، وتاتي بعد همزة الاستفهام قياسا نحو: "أزيد عندك أو عمرو"، ويجاب عنه بنعم أو لا؛ ولا يجاب بلا ولا نعم عن "أم" المتصلة التي تستحق الجواب، وإنما يجاب عنها بالتعيين نحو: "أزيد عندك أم عمرو" فتقول: "زيد"، وإن كان قد يشهد لهذا التعميم قول الرضي: إن كل موضع يجوز فيه "أو" يجوز فيه "أم" وبالعكس، إلا أنه ذكر بعض ما يفترقان فيه كاختلافهما في ما يجاب به كل منهما كما تقدم، فدل ذلك على أن مراده صلاحية وقوع كل منهما موقع الآخر في الجملة، لا أنهما مثلان كما قد يتوهم من ظاهر تعميمه، بدليل قوله بعد ذلك: وإذا أشكل عليك الأمر في "أو" و "أم" المتصلة، فقدر "أو" بـ"أحدهما" و "أم" بـ"أيهما"، فإنه على ترادفهما لا إشكال والله تعالى أعلم.

ومما يقويه ــ أي التعميم في البيت ــ القول بأن ميمها منقلبة عن واو، والقائل هو ابن كيسان كما في المساعد وشرح المرادي، لكن تعقب ذلك أبو حيان قائلا إنها دعوى بلا دليل، قال: ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما، وهما مختلفان من أوجه ذكر منها بعض ما تقدم. انظر الهمع

تنبيه: قد أولع الفقهاء بقولهم: "سواء كان كذا أو كذا" بـ"أو"، وخطّأهم ابن هشام في المغني، لكن ناقشه الدماميني بأن منع العطف بـ"أو" بعد سواء محله إذا وجدت الهمزة، أما إذا لم توجد فيجوز العطف بها نص عليه السيرافي، قال: "وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت "أم" بعدها كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت"، قال الدماميني: وهذا نص صريح يقضي بصحة كلام الفقهاء. لكن ناقشه ياسين، بأنه ليس في كلام السيرافي ما هو ظاهر في كلام الفقهاء فضلا عن كونه نصا، فإنه لم يتعرض للعطف بعد سواء إذا لم توجد الهمزة، وإنما نص على لزوم "أم" بعد سواء إذا دخلت ألف الاستفهام، واحترز بذلك عما إذا كان ألف الاستفهام بدون سواء، فإنه يعطف بـ"أو" ولا تتعين "أم". انظر حاشيته على الفاكهي

وهَمْزَهـــا افْتَحـــاً ومِيمُهـــا جُعِـــلْ   يـــاءً والِاسْـتِغْنا عَـــنِ الأُولَـــى نُقِـــلْ

قوله: "وهمزها افتحا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أن همزة "إما" تفتح، وهي لغة قيس وأسد وتميم، قال: (666)

سأحمل نفسي على حالة   فأما عليها وأما لها

بفتح الهمزة كما أنشده قطرب، وأنشد ابن عصفور وغيره: (667)

وتلقحها أما شمال عرية   وأما صبا جنح العشي جنوب

بفتح الهمزة.

قوله: "وميمها جعل ياء" أي وقد تبدل ميمها الأولى ياء، قال في الطرة: "والحالة هذه" أي في حال فتح همزتها خاصة، وهذا التقييد للمصنف في شرحه وتبعه الدماميني، لكن صرح المرادي وابن عقيل بحكاية الإبدال أيضا في حال الكسر، وكذا حكاه السيوطي في الهمع، فمثاله مع الفتح قوله: (668)

لا تفسدوا آبالكم   أيما لنا أيما لكم

وقوله: (وتلقحها أيما شمال ..إلخ) فقد رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة، ومثاله مع الكسر قوله: (669)

يا ليتما أمنا شالت نعامتها   إيما إلى جنة إيما إلى نار

صرح بذلك المرادي في شرح التسهيل، و ظاهر غيره رواية البيت بالفتح أيضا، بل قال الدماميني في حاشيته على المغني: إن الإبدال مع فتح الهمزة وكسرها كما نص عليه

666- البيت من المتقارب، وهو للخنساء، ديوانها ص 84.

667- البيت من الطويل، نسبه أبو حيان لأبي القمقام ، انظر الدرر 120/6

668- الرجز بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 203.

669- البيت من البسيط، وقائله: سعيد بن قرط. خزانة الأدب: 432/4، والنعامة: باطن القدم وقيل عظم الساق، وقولهم: شالت نعامته كناية عن الموت؛ لأن من مات ارتفعت رجلاه، وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه شائلة.

غير واحد، لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا إلا مع فتح الهمزة.

قوله: "والاستغنا عن الأولى نقل" أي وربما استغني عن "إما" الأولى بـ"إما" الثانية، كقوله: [670]

تلم بدار قد تقادم عهدها   وإما بأموات ألم خيالها

أي إما بدار، والفراء يقيسه فيجيز: "زيد يقوم وإما يقعد" كما يجوز أو يقعد، وإنما التزم تكرار "إما" في غير ندور ولم يلتزم تكرار "أو"، لأن "إما" يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها من أجله من شك أو غيره، و"أو" يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك وغيره.

وعَنْ وإمّا اغْنَ بِأوْ ورُبّما   أغْنَى وإلاّ عَنْ وإمّا فاعْلَمَا

يعني أنه يستغنى بـ"أو" عن "وإما"، كقراءة أبي: ﴿وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين﴾، وقوله: [671]

لقد شفني أن لا يزال يروعني   خيالك إما طارقا أو مغاديا

وربما استغني بـ"وإلا" عن "وإما" كقوله: [672]

فإما أن تكون أخي بصدق   فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني   عدوا أتقيك وتتقيني

لكن لا يخفى أن "وإلا" هنا أصلها "وإن لا" أي "إن" الشرطية ولا النافية الداخلة على شرط محذوف كما في قوله: [673]

670- البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، وفي رواية: "تهاض" بدل "تلم". خزانة الأدب: 428/4.

671- البيت من الطويل، نسبه المصنف في شرح التسهيل224/3 للأخطل وكذا في الدرر 132/6 وليس في ديوانه.

672- البيتان من الوافر وقائلهما المثقب العبدي، العيني: 149/4.خزانة الأدب 429/4

673- صدره: (فطلقها فلست لها بكفء)، البيت من الوافر وقائله: الأحوص، شرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 767.

... ... وإلا يعـــــل مفرقـــــك الحســـــام

بـدليل الفـاء في قولـه: "فـاطرحني"، والتقـدير: وإلا تكـن كـذلك فـاطرحني، فهـذا الاستغناء مما قد يدل للقول بأن "إما" مركبة من "إن " الشرطية و"ما" الزائدة كما سياتي قريبا.

والأَصْـلُ إنْ وفـي القـرِيضِ قـدْ زُكِـنْ نَحْـوُ وإنْ إجْمـالَ صَـبْرٍ بعْـدَ إنْ

يعني أن الأصل في "إما" "إن" مركبة مع "ما"، وقد سمع الإتيان بذلك الأصل، كقول الشاعر: (674)

لقـــد كـــذبتك نفســـك فاكـــذبنها فـــإن جزعـــا وإن إجمـــال صـــبر

وهو ضرورة، وقوله: (675)

ســـقته الرواعـــد مـــن صـــيف وإن مـــن خريـــف فلـــن يعـــدما

وما ذكر من كون "إما" مركبة هو مذهب سيبويه، وقيل بسيطة وهو قول الجمهور واختاره أبو حيان، لأن البساطة هي الأصل، ولا دليل في البيتين لجواز أن تكون شرطية ولكن حذف جوابها وهو قول الأصمعي، والتقدير في البيت الأول: "فإن كنت ذا جزع فلا جزع وإن كنت ذا صبر فأجمل"، وفي الثاني: "وإن سقته من خريف فلن يعدم الري"، ورد بأن المراد وصف الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقيل هي زائدة والتقدير: "سقته الرواعد من صيف ومن خريف" وهو قول أبي عبيدة، ورد بأنها لم تعهد زيادتها بعد العاطف.

فائـدة: يشـارك "إمـا" العاطفـة في التركيـب مـن "إن" و"مـا" "إمـا" الشـرطية نحـو: ﴿وإما تخافن﴾، وزعم الكسائي أن لها قسما ثالثا تكون فيه جحدا، تقول: "إما زيد قائم" تريد"إن زيد قائم" و "ما" صلة. قاله المرادي

674- البيت من الوافر وقائله: دريد بن الصمة، خزانة الأدب: 444/4، روي قوله: جزعا بالنصب أي تجزعي جزعا، وروي بالرفع أي أمري، على الالتفات.

675- البيت من المتقارب محذوف، وقائله النمر بن تولب رضي الله عنه، خزانة الأدب: 4/ 434.

واعطِفْ بِها على اسْمِ عَلَّ واحْذِفا   ما عَطَفَتْ عَلَيهِ مَهْمى عُرِفا

قوله: "واعطف بها على اسم عل" يعني أن الفراء أجاز أن يعطف بـ"لا" على اسم "لعل" نحو: "لعل زيدا لا عمرا قائم"، قياسا على "إن" لأن جملتها خبر مثبت.

قوله: "واحذفا ما عطفت ..إلخ" أي وقد يحذف المعطوف عليه بـ"لا"، كـ"وليتك لا لتظلم" أي لتعدل. اهـ لكن هذا مستغنى عنه بقوله في الخلاصة: "وحذف متبوع بدا هنا استبح".

بِبَلْ مَعَ الجُمْلَةِ ما قَبْلُ بَطَلْ   وانتَقَلُوا لِغَيْرِ الإبْطالِ بِبَلْ

يعني أن "بل" إذا كانت مع الجملة فهي حرف ابتداء لا عاطفة، و قد تأتي في هذه الحالة لإبطال ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وقالوا اتخذ **ٱلرَّحۡمَٰنُ** ولدا **سُبۡحَٰنَهُۥ** بل عباد مكرمون﴾، ﴿أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق﴾، ﴿بل قالوا **أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ**﴾. وربما تأتي لغير الإبطال بل للانتقال إلى غرض آخر، كقوله تعالى: ﴿ولدينا **كِتَٰبٌ** ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا﴾، ﴿بل هم في شك منها بل هم منها عمون﴾، ﴿إن هم **إِلَّا كَٱلۡأَنۡعَٰمِ** بل هم أضل سبيلا﴾. وزعم ابن مالك في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا للانتقال، وليس كذلك لما تقدم، قال الصبان: وأجيب عنه بحمل كلامه على أنها لا تكون في القرآن بيقين إلا على وجه الانتقال اهـ وتأتي لمرجوع عنه لكونه غلطا في اللفظ، نحو: "أنت عبدي بل سيدي"، أو في الإدراك نحو: "سمعت رغاءا بل صهيلا"، وقد تكرر "بل" رجوعا عن ما ولي المتقدمة، نحو: ﴿بل قالوا **أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ** بل هو شاعر﴾، أو تنبيها على رجحان ما ولي المتقدمة، نحو: ﴿بل **ٱدَّٰرَكَ** علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون﴾.

وزِيدَ توْكِيدًا لِما تُفِيدُ مَعْ   بَلْ لا وأَلْغِ مَنْ مَعَ النفْيِ مَنَعْ

قوله: "لا" نائب "زِيد"، أي وتزاد "لا" قبل "بل" لتاكيد ما تفيده "بل" من الإضراب

مع الإيجاب اتفاقا، والتقرير لما قبلها بعد النفي وغيره، فالأول: نحو: "جاء زيد لا بل عمرو" و"خذ هذا لا بل ذاك"، ف"لا" زائدة لتاكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، كذا للمصنف لكن صرح الرضي بأنها أفادت نفي مجيء عمرو بعد أن كان مسكوتا عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت. وقال الشاعر: [676]

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم تقض للشمس كسفة وأفول

فنفى أن يكون وجهها كالبدر وجعله كالشمس لو لم تقض لها كسفة أي سواد، وعلى هذا لا يقال إنها للتاكيد، لأنها أفادت معنى لم يكن قبلها. قاله الدماميني في حاشيته على المغني، قال الأمير: وتكلف الشمني الجواب بأن المراد بالتوكيد أنها غير عاطفة وغير نافية لما بعدها، فلا ينافي أنها نافية لما قبلها اهـ المراد منه

ومثال الثاني: "ما قام زيد لا بل عمرو"، و"لا تضرب خالدا لا بل بشرا"، فهي زائدة لتأكيد النفي والنهي، ومنه قوله: [677]

وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ لا إلى أجل

قال ياسين في حاشيته على التصريح: ولا يخفى أن "بل" في هذا البيت غير عاطفة، لأن شرطها إفراد معطوفها. وقوله: [678]

لا تملن طاعة الله لا بل طاعةَ الله ما حييت استديما

قوله: "وألغ من مع النفي منع" أي من منع زيادتها مع النفي كابن درستويه،

---

[676] البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 227، ومغني اللبيب، ص: 153، ولم يذكره السيوطي، وقال عبد القادر البغدادي، في شرح شواهد المغني بعد كلامه على هذا الشاهد، وهذا البيت والذي بعده مذكوران في شروح التسهيل غفلا، ولي مدة في الفحص عن قائلهما وأصلهما بمراجعة دواوين العرب والمحدثين والمجاميع ولعل الله يظفر بالمطلوب: 3/13-14.

[677] البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/228، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 1/ 348، وشرح البغدادي: 3/14.

[678] البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 228، وذكره البغدادي في شرح شواهد المغني قائلا، وهذا البيت أيضا لم أظفر بقائله وأصله إلى الآن يسر الله تعالى ذلك، 3/16.

وزاد ابن عصفور منعها مع النهي، فقد نقل أبو حيان في الارتشاف عنه أنه قال: لا ينبغي أن يقال ذلك إلا أن يشهد له سماع، ثم قال: وما ذهب إليه ابن درستويه واستبعده ابن عصفور مسموع من كلام العرب اهـ أي كالشاهدين السابقين

لَمْ يُشْتَرَط تَقْدِيُرنا ما يَعْمَلُ مِنْ بَعْدِ عاطِفٍ ... ...

يعني أنه لا يشترط في صحة العطف صحةُ تقدير العامل بعد العاطف، بل منه ما يمتنع تقديره، وهو: ما إذا كان العامل لا يستغني بواحد، نحو: "اختصم زيد وعمرو" بل يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فصلاحية المعطوف نفسه لمباشرة العامل كالمثال المذكور، إذ يجوز أن تقول: اختصم عمرو وزيد، وصلاحية ما هو بمعناه نحو: "قام زيد وأنا"، فـ"أنا" وإن كان لا يصلح لمباشرة العامل مع كونه على صورة الانفصال، لكن يصلح ما هو بمعناه من المتصل، إذ يجوز "قمت أنا وزيد" فإن لم يصلح هو ولا ما بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل ويكون من عطف الجمل، نحو: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾، و"أقوم أنا وزيد"، و﴿لا تضار وَٰلِدَةُۢ بولدها ولا مولود له بولده﴾، أي ولتسكن زوجك، ويقوم زيد، ولا يضار مولود، لأن باب "افعل أوافق نغتبط إذ تشكر" لا يرفع الظاهر ولا الضمير البارز. قال ذلك المصنف، واعترضه أبو حيان في الارتشاف بأنه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين، من أن "زوجك" معطوف على الضمير المستكن في "اسكن"، ونص عليه سيبويه، قال: ولا نعلم خلافا في جواز "تقوم هند وزيد" وأنه من عطف المفردات اهـ قال ياسين في حاشيته على الألفية بعد نقله: أقول: جواز ذلك مبني على قاعدة أنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث فالحكم في الفعل السابق عليهما للسابق منهما، وعد ذلك بعضهم من التغليب، قال: وقد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا اهـ منه باختصار.

ولو كان تقدير العامل بعد العاطف شرطا امتنع "اختصم زيد وعمرو"، أو جاز "اختصم عمرو"، واللازم باطل فالملزوم مثله .

تنبيه: قال المصنف: ما استحقه المعطوف من التقدير مستحق في البدل، نحو:

"ادخلوا أولكم وآخركم" لأن "ادخل" لا يرفع إلا ضمير المخاطب، نص سيبويه على هذا المعنى، فإن جعل بدلا كان من إبدال الجمل بعضها من بعض كما يقال في العطف.اهـ واعترضه أبو حيان بأن البدل على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فليس كالعطف.

... ... ولَـيْسَ يُحْظَــلُ

أنْ يُعْطَـفَ الإنشـا عَلَـى مـا احْـتَمَلا ... صِـــدْقًا وعَكْسُـــهُ كــذاكَ اسْـــتُعْمِلا

يعني أنه ليس يحظل عند النحاة عطف الإنشاء على الخبر؛ وهو: ما احتمل الصدق والكذب، وعكسه وهو عطف الخبر على الإنشاء، وقد منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثر، وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أعدت لِلْكَٰفِرِينَ وبشر الذين آمنوا﴾، وقوله تعالى: ﴿نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين﴾، وأجيب عن الآية الأولى بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى، فكأنه قيل "والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك"، وأجيب عن الثانية بأن "بشر" معطوف على "تؤمنون" بمعنى "آمنوا"، ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالإفراد وعدمه لأنك تقول: "قوموا واقعد يا زيد". قاله الصبان

ومما يؤيد الجواز قوله: [679]

وإن شـــــفائي عـــــبرة مهراقـــــة ... وهـــل عنـــد رســـم دارس مـــن معـــول

وقوله: [680]

تنــاغي غــزالا عنــد بــاب ابــن عــامر ... وكحـــل مآقيـــك الحســـان بإثمـــد

679- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس بن حجر. مختارات الأعلم: 1/ 27.

680- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب 628، وأنشده السيوطي في شرح الشواهد هكذا: (فناغ لدى الأبواب حورا نواعما وكحل.... إلخ). وقال: هذا من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه. هـ 2/ 873، ولا شاهد في هذه الرواية، قال البغدادي في شرح شواهد المغني: وروى السكري، (فغنِّ لدى الأبواب حورًا .. إلخ)، وعلى هذه الرواية لا يبقى نزاع: 64/7.

لكن يحتمل أن يكون الاستفهام في البيت الأول إنكاريا فهو خبر معنى، وأن يقال في البيت الثاني إن "كحل" معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فكن من النساء الحور وكحل؛ لأن الكلام في معرض الاستهزاء، فكأنه جعله كالنساء في ملازمتهن البيوت ومحادثة بعضهن بعضا.

وقال البهاء السبكي: أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه، ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة اهـ قال الصبان: وفيه عندي نظر، لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين.

قال: ومنعُ البيانيين إنما هو في الجمل التي لا محل لها، بخلاف التي لها محل فإن ذلك جائز، وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: ﴿وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾، ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات، فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات، فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها.

واعطِفْ عَلى فِعْلِيَّةٍ إسْمِيّهْ واعْطِفْ عَلَى الإسْمِيّةِ الفِعْلِيّهْ

قوله "إسمية" و"الإسمية" بقطع الهمزة فيهما للضرورة، يعني أنه يجوز عطف الجملة الفعلية على الاسمية والاسمية على الفعلية، نحو: "زيد قائم ويقوم عمرو"، وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال، الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو: "قام زيد وعمرو أكرمته" أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما، والثاني: المنع مطلقا بالواو وبغيرها وهو لابن جني، والثالث: يجوز بالواو فقط أي لأنها أصل حروف العطف وهو للفارسي، وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة في "خرجت فإذا الأسد حاضر"، وقد عزاه الرضي لابن جني؛ وأضعف الأقوال هو القول الثاني بالمنع مطلقا، ويرده قوله: [681]

681- البيت من الرمل وهو بلا نسبة في مغني اللبيب: 631، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 873، قال البغدادي في شرح شواهد المغني، وهذا البيت لم أقف على قائله: 67/7، والنقد بالفتح أكل في الضرس والفعل نقِد بالكسر.

عاضـــــها الله غلامــــــا بعــــــد مــــــا　　شــــابت الأصـــــداغُ والضِّـــــرسُ نَقِـــــدْ

لكن خرّجه الفارسي على أن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، قال في المغني: ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدر الواو استينافية.

واعْطـفْ عَلَـى مـا واحِـدٌ قـدْ عَمِـلا　　فيـــهِ ومُطْلَقًـــا سِـــواهُ حُظِـــلا

يعني أن النحاة أجمعوا على جواز العطف على معمولي أو معمولات عامل واحد، نحو: "إن زيدا ذاهب وعمرا جالس" ونحو: "أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا"، وأجمعوا كذلك على منع العطف على معمولات أكثر من عاملين، نحو: "إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكرٍ"، ففي هذا المثال العطف على ثلاث معمولات لثلاث عوامل، وهي: "إن" و"ضارب" ولام الجر، وأما العطف على معمولي عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعا، نحو: "كان آكلا طعامك عمروٌ وتمرَك بكرٌ" ففيه العطف هنا على معمولي عاملين، وهما: "كان" ومعمولها "عمرو"، و"آكلا" ومعمولها "طعامك"؛ لكن الإجماع الذي ذكر ابن مالك غير صحيح، وقد اعترضه عليه أبو حيان وتبعه شراح التسهيل والأشموني، لأن الفارسي نقل الجواز مطلقا عن جماعة وعد منهم الأخفش، وأما إن كان أحد العاملين جارا فإن كان مؤخرا نحو: "زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة"، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعا، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدما، نحو: "في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة" فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الجواز وبه قال الكسائي والفراء والزجاج، وحجة من أجاز ظاهر قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ** للمؤمنين * وفي خلقكم وما يبث من دابة **ءَايَٰتٌ** لقوم يوقنون * **وَٱخْتِلَٰفِ** الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح **ءَايَٰتٌ** لقوم يعقلون﴾ في قراءة من نصب "آيات" فنابت الواو في قوله " واختلاف" مناب "إن" و"في"، كأنه قيل "وإن في اختلاف" إذ قرأ الأخوان

بنصب "آيات" الثانية والثالثة وقرأ الباقون بالرفع، فقد استُدل بالقراءتين في "آيات" الثالثة على المسألة أما الرفع فعلى نيابة الواو في قوله: "واختلاف" مناب الابتداء و"في"، وأما النصب فعلى نيابتها مناب "إنّ" و"في".

لكن ناقش ابن هشام المستدل في الاحتجاج بالقراءتين في المغني فلينظر.

واحتج المجيز أيضا بقول الشاعر: [682]

أكـــل امــرئ تحســـبين امــرأ ونـــار توقـــد بالليـــل نـــارا

وحجة المانعين: أن العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر، ولا يجوز ذلك بإجماع ذكره ابن السراج، والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه، وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف، فيكون إما من عطف الجمل كما في قولهم "في الدار زيد والحجرة عمرو"، أو من عطف المفردات، لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد، كما في "ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة" بنصب تمرة وشحمة، وفصّل قوم منهم الأعلم فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع، نحو: "ضربت زيدا بسوط واليوم عود عمرا" ونص كلام التسهيل الذي عقد الناظم بعضه في بيته: وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جارا أو اتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا، والأصح المنع مطلقا، وما أوهم الجواز فجره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف اهـ قال المرادي: كان ينبغي أن يقول: "بجار مدلول عليه" ليشمل الاسم نحو قوله "ونار" إذ التقدير: "وكل نار" اهـ ونحوه في المساعد

قوله: "أو انفصل بلا" نحو: "ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو"، وقوله: [683]

مـــا لمحـــب جلـــد إن هجـــرا ولا حبيـــب رأفـــة فيجـــبرا

682- البيت من المتقارب وقائله أبو دؤاد الإيادي. العيني: 445/3.

683- الرجز بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 353/3.

وقد حصّل المرادي في المسألة أربعة مذاهب: الجواز بشرطه وهو مذهب الأخفش ومن وافقه واختاره بعضهم، الثاني: الجواز مطلقا ونسبه ابن الحاجب إلى الفراء، والثالث: الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين، والمذهب الرابع: المنع مطلقا. بل ذكر السيوطي في العطف على معمولي عاملين سبعة أقوال.

وكلُّ ما اسْمَينِ تعاطَفَا تَلا طابَقَ بعْدَ أوْ وبَلْ لكِنْ ولا
أَحَدَ الِاسْمَينِ وطابَقْتَهُما مَعًا إذا بالواوِ عاطَفْتَهُما

قوله: "وكل ما اسمين تعاطفا .. إلخ" يعني أنه إن صلح للمعطوف والمعطوف عليه مذكور بعدهما طابق أحدهما في الضمير والخبر والحال بعد "أو" و"بل" و"لكن" و"لا"، نحو: "زيد أو هند جاءني" إذ المعنى "أحدهما جاءني"، و "زيد بل عمرو قام"، و"ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني"، ونحو: "زيد لا عمرو جاءني"، وكذلك "أم" ولم يذكرها الناظم وذكرها الرضي، وقد أجاز الأخفش الوجهين تمسكا بقوله تعالى: ﴿إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما﴾، قال الرضي: فإن قصدت أحدهما – وذلك واجب إذا كان الضمير في الخبر – وجب إفراد الضمير نحو: "زيد لا عمرو جاءني"، وتقول: "زيد أو هند جاءني" ولا تقول: "جاءتني" إذ المعنى "أحدهما جاءني" فغلب التذكير، وإن قصدتهما معا وجبت المطابقة، نحو: "زيد لا عمرو جاءني مع أبي دعوتهما" و"زيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما"، قال تعالى: ﴿إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما﴾، وليست "أو" هنا بمعنى الواو كما قيل، بل نقول: جواب الشرط محذوف، والمعنى: إن يكن غنيا أو فقيرا فلا باس فإن الله أولى بالغني والفقير، و إنما قال الله تعالى: ﴿وإذا رأوا تِجَـٰرَةً أو لهوا انفضوا إليها﴾ فأفرد الضمير مع أن الانفضاض كان إليهما معا، لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله "رأوا" اهـ باختصار

وقد تبع الناظم في قوله: "طابق بعد أو ..إلخ" المصنفَ في التسهيل، لكن قال أبو حيان في الارتشاف: إن الذي يقتضيه النظر في "لا" كون الحكم للأول نحو: "زيد لا هند قائم"، وفي "بل" و"لكن" كون الحكم للثاني، نحو: "هند بل عمرو ذاهب" و "ما هند

لكن عمرو منطلق". قال: ونقل الأخفش عن العرب كون الحكم مع "أو" للأول وللثاني، نحو: "زيد أو هند منطلق أو منطلقة" اهـ

قال الشيخ خالد: وهو ـ أي ما نقله الأخفش ـ شاذ مخالف للقياس، وعَلّل كون الحكم للأول في "لا" وللثاني في "بل" و"لكن" بأنه هو الموجب له الحكم، وعَلّل مطابقة أحدهما لا بعينه في "أو" بأنهما مقصودان، وجَعل "أم" مثل "أو"، وذكر أن المرادي أسقط "أم" كما أسقطها المصنف وجعل "لكن" مثل "لا".

قوله: "وطابقتهما معا ..إلخ" أي ويطابق الاسمين معا إذا عطفتهما بالواو، نحو: "زيد وعمرو المنطلقان مررت بهما"، قال ابن عصفور: ولا يفرد الخبر إلا حيث سمع، وهو على الحذف من الأول لدلالة خبر الثاني عليه، نحو: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾، وقال مرة أخرى: الأحسن أن لا يفرد، وقال الخضراوي: قيل يحذف خبر الأول وقيل خبر الثاني وقيل أنت مخير، وقيل في الآية إن الواو بمعنى "أو" أي يرضوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر اهـ من الصبان

وأما قوله: [684]

إن شرخ الشباب والشعر الأسـ ... ـود ما لم يعاص كان جنونا

ففيه حذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر عليه، فالتقدير: إن شرخ الشباب ما لم يعاص كان جنونا والشعر الأسود كذلك لدلالة الثاني عليه، هذا مذهب سيبويه لسلامته من الفصل ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، وذهب جماعة إلى أن الحذف من الثاني بناء على أنه إذا دار الأمر بين أن يكون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى على ما يشهد به أكثر مواضع مثل هذا الحذف، لكن محل الخلاف هل الحذف من الأوائل أو الأواخر؟ إذا لم تكن قرينة وإلا فلا، كقوله: [685]

684- البيت من الخفيف، وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، أمالي ابن الشجري: 2/ 44.

685- البيت من المنسرح، وقائله قيس بن الخطيم، كما في العيني: 1/ 557، ونسبه في الخزانة لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي: 2/ 190.

نحـــن بمـــا عنـــدنا وأنـــت بمـــا عنـــدك راض والـــرأي مختلـــف

وقوله: [686]

خليلـــي هـــل طـــب فـــإني وأنتمـــا إذا لم تبوحـــا بـــالهوى دنفـــان

وحكم "حتى" حكم الواو.

قول الناظم: "وكل ما اسمين" "ما" نكرة موصوفة بجملة "تلا"، و"تعاطفا" صفة اسمين، و"اسمين" مفعول "تلا" متقدما.

وإنْ بِـــثُمّ عـــاطَفُوا الإسْـــمَينِ أوْ فـــا فَجَـــوِّزًا لَـــهُ الـــوَجْهَينِ

قوله: "الإسمين" بقطع الهمزة للضرورة، وقوله: "فجوزا" بنون التوكيد الخفيفة، أي وإن كان العطف بالفاء أو "ثم" فتجوز المطابقة ومراعاة أحدهما على الأصح، نحو: "زيد فعمرو منطلقان أو منطلق" و"مررت بهما أو به" وكذلك "ثم" إلا أنه ذكر في المساعد: أن الإفراد مع "ثم" أحسن، وذلك للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: "بشر ثم خالد انطلق أو انطلقا"، وقيل: لا تجوز المطابقة لأن تعاطفهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير، بل يجب حذف الخبر من أحدهما، نحو: "زيد فعمرو قام"، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني، نحو: "زيد قام فعمرو أو ثم عمرو"، والصحيح جواز المطابقة إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء و" ثم"، إذ يقال: " قام الرجلان" مع ترتيبهما، والإضمار كالإظهار في هذا، وإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا، نحو: "جاءني زيد فعمرو فقمت لهما" و"جاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان".

وبَـــينَ عـــاطِفٍ ومَعْطُـــوفٍ فَصَـــلْ ظَـرْفٌ وبَعْـضٌ ذا اخْتِيـارًا قـدْ حَظَـلْ

يعني أنه ربما يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلا بالظرف والمجرور، نحو: ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ لأن الظاهر أن "تحكموا" عطف

---

[686]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 2/ 274، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 2/ 866. وشرح شواهد المغني للبغدادي: 42/7.

على "أن تودوا"، وفصل بينهما بالظرف وهو ﴿إذا حكمتم بين الناس﴾، لكن نقل ناظر الجيش عن أبي حيان احتمال الآية لوجهين آخرين، أحدهما: أن يكون ثم ظرف محذوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: إن الله يامركم إذا ائتمنتم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وتكون الواو عاطفة ظرفا على ظرف ومفعولا على مفعول؛ والثاني: أن بعد الواو فعلا محذوفا لدلالة السياق عليه، تقديره: ويامركم إذا حكمتم أن تحكموا بالعدل، فيصير ذلك من عطف الجمل لا من عطف المفردات. قال ناظر الجيش: ولا شك أن تقدير محذوف خلاف الأصل، والقول بالفصل أقرب وأولى اهـ. ونحو قوله تعالى: ﴿الله الذي خلق سبع سَمَٰوَٰتٍ ومن الأرض مثلهن﴾.

فإن كان المعطوف فعلا لم يجز الفصل، فلا يجوز: "قام زيد وفي الدار قعد" ولا "زيد يقوم وعندك يقعد"، قال بعضهم: لعدم تمكن الفعل من العاطف.

وقال ناظر الجيش: لا يظهر لامتناع الفصل إذا كان المعطوف فعلا وجه، والظاهر أنه لا فرق بين الاسم والفعل في ذلك.اهـ منه وقد نقل الإطلاق أبو حيان عن الأصحاب معترضا به تقييد المصنف كما في الهمع.

وإطلاقهم يقتضي أنه لا فرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره، والمغاربة يقولون: إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورين أي الظرف والجار والمجرور، وإن كان على حرف لم يجز إلا في الضرورة، ولم يفرقوا بين الفعل والاسم. اهـ من المساعد.

قوله: "وبعض ذا اختيارا ..إلخ" يعني أن هذا جائز في السعة، وبعضهم وهو أبو علي الفارسي خصه بالضرورة، وما ذُكر من الشواهد القرآنية يرد عليه.

وكلام أبي علي يقتضي أنه لا فرق بين ما هو على حرف واحد وغيره، فما نُقل عنه يوافق المغاربة من وجه دون وجه، وتعليلُه يرشد إلى ذلك حيث قال: إن حرف العطف شديد الاتصال بمعطوفه وهو نائب مناب العامل، ولا يفصل بين العامل ومعموله فالنائب أولى. قاله في المساعد

ويرد على المغاربة في تفصيلهم قوله: [687]

أبـــو حـــنش يـــؤرقني وطلـــق وعمـــــار وآونـــــة أثـــــالا

وقوله: [688]

أتعـــرف أم لا رســـم دار معَطّـــلا مـــن العـــام تغشـــاه ومـــن عـــام أوّلا

قطـــارٌ وتـــاراتٍ خريـــقٌ كأنهـــا مُـــضِلَّةُ بـــوٍّ في رعيـــل تعجّـــلا

قال ناظر الجيش: وما ذهب إليه المغاربة غير ظاهر، وكفى بما استشهد به المصنف من الكتاب العزيز دافعا لما ذكروه.اهـ

ومحل الخلاف حيث كان الفاصل غير معطوف على مثله، وإلا كان من باب قول الناظم السابق: (واعطف على ما واحد قد عملا... إلخ)، كقوله تعالى: ﴿وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا﴾، وقوله تعالى: ﴿ربنا ءَاتِنَا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة﴾، والعجب كيف خفي ذلك على المصنف فمثّل بالآيتين للمسألة، وأن يكون الفاصل غير أجنبي، والمعطوف غير مجرور وإلا منع لضعف الحرف عن النيابة عن عاملين.

وألحق أبو حيان الحال بالظرف لأنها مفعول فيه في المعنى، وبنى عليه إعرابه "أشد" من قوله تعالى: ﴿فاذكروا الله كذكركم ءَابَآءَكُمۡ أو أشد ذكرا﴾ حالا من "ذكر" المعطوف على "كذكركم" قال: لأن المعنى: (اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد)، فـ"أشد" في الأصل صفة "ذكرا"، فلما قدم عليه أعرب حالا منه. انظر الصبان

687- البيت من الوافر، وقائله عمرو بن أحمر الباهلي، العيني: 2/ 421، والشاهد فيه الفصل بين أثالا وواو العطف بالظرف وهو آونة.

688- البيتان للقحيف العقيلي. خزانة الأدب: 2/ 341، قِطار بكسر القاف فاعل تغشاه وهو جمع قطر،، وخريق ريح باردة شديدة الهبوب، وقوله مضلة اسم فاعل من أضللت الشيء بمعنى فقدته، والبو جلد الحوار يحشى إذا مات فتعطف عليه الناقة، والشاهد فيه الفصل بين خريق والواو العاطفة بالظرف وهو تاراتٍ.

وفَصَلُوا بَينَهُما بِالقَسَمِ نَحْوُ اقدُرًا ثُمّ بِرَبِّكَ احْلُمِ

قوله: "ثم اقدرا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يفصل بين العاطف والمعطوف بالقسم استعطافا أو غيره نحو "اقدرا..إلخ"، و نحو: "قام زيد ثم والله عمرو"، وهذا مقيد عند غير المغاربة بما إذا كان المعطوف غير فعل، وأما إذا كان فعلا فلا يجوز بوجه خلافا للمغاربة، لإمكان جعل الجملة جواب قسم، وقد علمت ما في مثال الناظم والحكم صحيح، فلذلك قال بعضهم: الصواب "سوى اقدرا..إلخ".

وهذه المسألة – وهي الفصل بالقسم – ليست من مسائل التسهيل وإنما استدركها عليه شراحه.

فائدة: قال الرضي: ويجوز أيضا الفصل بالشرط نحو: "اضرب زيدا ثم إن أكرمتني عمرا"، وبالظن نحو: "قام زيد ثم أظن عمرو"، لكن بشرط أن لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما، ولا "أم" لأن "أم" العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب.

وإنْ يَكُ المَفْصولُ مَعْطوفًا عَلَى مُنْخَفِضٍ فخافِضًا حَتْمًا تَلا

نَحْوُ بِذي مَرَرْتُ والآنَ بِذِي ونَصْبُهُ بِمُضْمَرٍ قدِ احْتُذِي

يعني أنه إن كان المفصول عن العاطف مجرورا أعيد الجار، وذلك لأن الخافض ضعيف غير متصرف فلم يقو أن يعطف على معموله مع الفصل بين المتعاطفين، وسواء كان الفاصل معطوفا أو غيره، نحو: "مررت أمس بزيد واليوم بعمرو"، و نحو: "مررت بذي والآن بذي" والأصل: "مررت بذي وذي" ونحو: "مررت بزيد وأمس بعمرو".

وأجاز الفراء في قراءة من فتح الباء في قوله تعالى: ﴿ومن وراء **إِسۡحَٰقَ** يعقوب﴾ أن يكون يعقوب مجرورا.

وقد جعل الشيخ الحسن ابن زين رحمه الله في طرته على اللامية من هذه المسألة قول الحضرمي: (ومع ثمانية عشر)، فقال: "عشر" بالجر عطف على "امرر به" بفصل العاطف بالظرف؛ لكن يرد عليه عدم إعادة الخافض، إلا أن ما ذكره متعين على رواية: "كمتّ به" وأما على رواية: "كمرَّ به" فمحل نظر هل يصح الرفع على الابتداء، والخبر: "كمرَّ به"؟.

قول الناظم: "ونصبه بمضمر قد احتذي" أي اتبع، يعني أنه يجوز أن ينصب بفعل مضمر، وخرج عليه أبو علي وابن جني وغيرهما القراءة السابقة في قوله تعالى: ﴿ومن وراء إِسۡحَٰقَ يعقوب﴾، وتجعل الفتحة علامة نصب لا جر، ويقدر له فعل مضمر ينصبه أي وهبنا، وهو في قراءة الرفع مبتدأ. قال المصنف: ويجوز أن يكون جر "يعقوب" بباء محذوفة، وهو أسهل من الجر بمضاف محذوف بعد فصل، كقراءة من قرأ: ﴿والله يريد الآخرة﴾ أي "عمل الآخرة" كما في التصريح، قال: ومن قدّر "عرض الآخرة" فقد تجوّز.



البدل

لَـمْ يُبْـدَلِ المُـضْمَرُ مِمّـا أُضْـمِرا ولا مِـنَ الظـاهِرِ إلاّ مـا يُـرَى
مُفِيـدَ مـا أَفـادَ مَعْطـوفٌ بِبَـلْ وجـا مِـنَ الغائِـبِ مُظْهَـرٌ بَـدَلْ

يعني أنه لا يبدل المضمر من المضمر، نحو: "رأيتك إياك" على أن يكون الضمير الثاني بدلا من الأول وفاقا للكوفيين، وما أوهم ذلك فتوكيد، وقد تقدم الكلام على هذا عند قوله: (ويجعل المنتصب المنفصل موكدا..إلخ)، ولا يبدل أيضا الضمير من الظاهر نحو: "رأيت زيدا إياه"، قال ابن مالك: "رأيت زيدا إياه" لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه، وإنما هو من وضع النحويين، ولو استعمل كان تأكيدا.

قال الشيخ خالد: أما المثال الأول أي "رأيتك إياك" فيمكن دعوى التوكيد فيه، وأما المثال الثاني أي "رأيت زيدا إياه" فغير ممكن إذ لا يؤكد الظاهر بالمضمر إجماعا.اهـ

أقول: ولينظر هذا مع قول الرضي في نحو: "لقيت زيدا إياه" ولو رجع "إياه" إلى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا، لأنه يكون كقولك: "رأيت زيدا زيدا".

واحتج من أجاز ذلك برواية "عليهما" في قوله:[689]

علـى أحـوذيين اسـتقلت عليهمـا ... ...

وجعل منه قراءة بعضهم ﴿وَلِلظَّـٰلِمِينَ أعد لهم﴾، لأنه لا يمكن تعلق اللام الأولى والثانية بـ"أعد" المذكور، لأنه إذا تعدى العامل للضمير لم يتعد للظاهر، ولأنه لا يتعدى عامل واحد بحرف مرتين، ولا يصح أن يكون من باب الاشتغال، فإنما الأول متعلق بالمذكور والثاني بدل منه. قاله الدماميني

قوله: "إلا ما يرى مفيد ..إلخ" أي منع إبدال الضمير ليس على إطلاقه، بل تستثنى

---

[689]- البيت من الطويل، محذوف، وقائله حميد بن ثور يصف قطاة. العيني: 177/1، والأحوذي الخفيف في الشيء لحذقه، وعنى بالأحوذيين جناحي القطاة، والرواية المشهورة (استقلت عشية وما هي... إلخ) ورواية الشاهد هنا (استقلت عليهما نجاة فتبدو تارة وتغيب) والشاهد فيه: إبدال الضمير في عليهما من أحوذيين بدليل إعادة العامل وهو على.

صورة يجوز فيها ذلك، وهي: إذا ما أفاد الضمير الثاني ما يفيده معطوف ببل من الإضراب، نحو: "إياك إياي قصد زيد"، لأن التأكيد هنا لا يتأتى قاله الدماميني، قال الصبان بعد نقله: ونحو "عمرا إياي قصد زيد" فعلم أن قوله –يعني الأشموني– "إن لم يفد إضرابا" قيد في كل من عدم إبدال المضمر من المضمر وعدم إبدال المضمر من الظاهر فاعرفه.

قوله: "وجا من الغائب ..إلخ" يريد أن إبدال الظاهر من ضمير الغيبة يجوز مطلقا، أي سواء كان بدل كل أو بعض أو اشتمال أو إضراب أو نسيان أو غلط، وقد أحسن الناظم في دخوله بهذا الشطر على بيت الخلاصة:

كزره خالدا وقبله اليدا ... واعرفه حقه ... ...

ومنه قول الشاعر: [690]

على حالة لو أن بالقوم حاتما ... على جوده لضن بالماء حاتمِ

وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾.

مُوافِقًا مُخالِفًا يُلْفَى البَدَلْ ... في العُرْفِ والنُّكْرِ لِما قَبْلُ اسْتَقَلْ

يعني أن البدل يوافق المبدل منه ويخالفه في التعريف والتنكير، فتبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿اهدنا **ٱلصِّرَٰطَ** المستقيم * **صِرَٰطَ** الذين أنعمت عليهم﴾، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إن للمتقين مفازا * حدائق **وَأَعۡنَٰبٗا** ﴾، والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وإنك لتهدي **إِلَىٰ صِرَٰطٖ** مستقيم * **صِرَٰطِ** الله﴾، والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لنسفعا بالناصية * ناصية **كَٰذِبَةٍ** خاطئة﴾، واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتحاد اللفظ، وأن تكون النكرة موصوفة، ووافقهم ابن أبي الربيع على الثاني، وحكى بعضهم أيضا اشتراط اتحاد اللفظ في إبدال المعرفة من النكرة، وليس بصحيح لشهادة السماع بخلافه،

690- البيت من الطويل وقائله الفرزدق، والشاهد في قوله: حاتم حيث جره على أنه بدل من الهاء في "جوده". العيني: 4/ 186.

وأما إبدال النكرة من النكرة فلا يشترط فيه اتحاد اللفظ، وإنما يشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب: ﴿وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ بنصب "كل" الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو، ولم يشترط البصريون في إبدال المعرفة من النكرة اتحاد لفظ ولا وجود وصف، كما لم يشترطوا في إبدال النكرة من النكرة وجود وصف فيه زيادة بيان، بل بعض كلام الكوفيين يوافقهم، فقد أجاز الفراء في ﴿هَٰرُونَ أَخِي﴾ كونه بدلا من "وزيرا"، ويدل للبصريين قوله: [691]

فألقت قناعا دونه الشمس واتقت ... بأحسن موصولين كف ومعصم

وقوله: [692]

فإلى ابن أم أُنَاس أرحل ناقتي ... عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف

ملك إذا نزل الوفود ببابه ... نزلوا موارد مزبد لا تنزف

وقوله: [693]

---

(691) البيت من الطويل وهو من شعر لأبي حية النميري أوله:

رمته أناة من ربيعة عامر ... نؤوم الضحى في مأتم أي مأتم

فجاءت كخوط البان لا متتايع ... ولكن بسيما ذي وقار وميسم

فقلن لها سرا فديناك لا يرح ... صحيحا وإلا تقتليه فألمي

وبعد البيت:

وقالت فلما أفرغت في فؤاده ... وعينيه منها السحر قلن لها انعمي

فود بجدع الأنف لو أن صحبه ... تنادوا وقالوا في المناخ له نم

فراح وما يدري أفي طلعة الضحى ... تروح أم داج من الليل مظلم

شرح حماسة أبي تمام للأعلم 816/2

692- البيتان من الكامل وقائلهما، بشر بن أبي خازم، أمُّ أناس: بنت عوف بن محلم وأزحفت الراحلة: لم يمكنها أن تسير. المزبد: النهر الكثير الماء. لا ينزف لا ينفد ما فيه. والشاهد فيه إبدال ملك من ابن أم أناس. شرح شواهد الكتاب للسيرافي: 27/2.

693- البيت من الوافر، وقائله سمير بن الحارث الضبي. خزانة الأدب: 362/2، والشاهد فيه إبدال النكرة (خير منك) من المعرفة (أبيك) بلا وصف ولا اتحاد لفظ.

فـــــلا وأبيــــك خــــير منــــك إني ليــــؤذيني الــــتحمحم والصــــهيل

تنبيهان: الأول: إنما جاز التخالف هنا بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير مع أنه قد يقصد به التوضيح كالنعت ولم يجز ذلك بين النعت والمنعوت، لأن النعت والمنعوت واحد بالذات فلا يليق تأديتهما بما يتنافى فيه الغرض؛ ووجه تنافي الغرض في التعريف والتنكير هو أن النكرة إنما تورد لغرض الإبهام، والمعرفة لغرض التعيين، وهما غرضان متنافيان. انظر حاشية ياسين على الألفية في باب النعت. وفي التفريق بما ذكر نظر فليتأمل.

الثاني: حكم الإفراد والتذكير وأضدادهما أنه إذا كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع، ككون أحدهما مصدرا نحو: ﴿مفازا * حدائق﴾، أو قصد التفصيل كقوله: [694]

وكنــت كــذي رجلــين رجــل صــحيحة ورجــل رمــى فيهــا الزمــان فشــلت

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها قاله الأشموني، قال الصبان: قوله: "أو قصد التفصيل" قد يقال: المطابقة حاصلة معه لأن البدل ليس كل واحد من شقي التفصيل على حدته بل مجموعهما.

وربّمـــا اسْـــتُغْنِيَ عـــنْ مـــا أُبْـــدِلا مِنـــهُ بِـــه فـــي مـــا بِهـــا قـــدْ وُصِـــلا

الضمير في قوله: "منه" عائد إلى "ما" في "ما أبدلا منه"، و الضمير في "به" يعود إلى البدل المحدث عنه في الباب، أي وربما استغني عن المبدل منه بالبدل، والضمير في "بها" عائد إلى "ما" في قوله "ما قد وصلا" باعتبار المعنى؛ يعني أنه قد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه، نحو: ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب﴾ أي تصفه، فـ"ما" موصولة وعائدها الضمير من "تصف" و"الكذب" بدل من ذلك الضمير الذي حذف، وقيل: "ما" مصدرية و"الكذب" مفعول "تصف" والجملة بعده محكية، وقرئت الآية بجر "الكذب" على أنه بدل من "ما" على أنها اسم، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا للكذوب صفة للفاعل.

694- البيت من الطويل، وقائله: كثير بن عبد الرحمن. العيني: 204/4.

فيجوز في نحو: "أحسن إلى الذي صحبت زيدا" الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وجره بدلا من "الذي"، ونصبه بدلا من الضمير المحذوف من "صحبت"، وهي مسألتنا قاله المصنف.

وليس من هذا قوله تعالى: ﴿كما أرسلنا فيكم رسولا﴾ على أن التقدير "أرسلناه" و"رسولا" بدل من الضمير، لأن إطلاق "ما" على الواحد من أولي العلم نادر، والظاهر أن "ما" هنا كافة أو مصدرية، وكونها مصدرية أظهر كما صرح به في المغني، لإبقاء الكاف حينئذ على عمل الجر.

وجواز هذا الاستغناء مبني على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وإلا فلا يصح الاستغناء عنه بما هو من جملة أخرى.

وقد عقد الناظم هنا قول المصنف في التسهيل: "وقد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه" قال الشيخ خالد: وفي عبارته تشكيك، وهو إن عني بالاستغناء أنه لا يجوز ذكر الضمير لأن الظاهر عوض عنه اقتضى أنه يحذف وجوبا وليس لنا عائد يجب حذفه؛ وإن عني أنه يجوز ذكره فما معنى الاستغناء؟ مع أن الربط بالضمير لا بالظاهر؛ وإن عني أن الضمير أقيم مقامه الظاهر فالظاهر مفعول لا بدل، قال: على أن المسألة مذكورة في باب الموصول كقولهم: "الحجاج الذي رأيت ابن يوسف" أي رأيته فما فائدة ذكرها؟

تنبيه: ظاهر قول الناظم: "وربما استغني" أنه لا حذف وإنما البدل أغنى عن المبدل منه، وهو ظاهر عبارة التسهيل المتقدمة أيضا وتبعه الأشموني، وفي جواز حذف المبدل منه وإبقاء البدل قولان: أحدهما جوازه وهو للمصنف تبعا للأخفش، وقيل: لا يجوز وعليه السيرافي وغيره، لأن البدل للإسهاب والحذف ينافيه، أما البدل فلم يثبت حذفه كما أشار له في التصريح في آية ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾، وصرح به ياسين في حاشيته. انظر شرح ابن زكري للفريدة.

وغالِبًا قدْ أَسْنَدُوا إلَى البَدَلْ ... كإنّها الحُبَّ بَرَى والعَكْسُ قَلْ

يعني أن الغالب كون البدل معتمدا عليه ما بعده، أي اعتمد عليه ما بعده

في الحالة التي له من تذكير وتأنيث وغيرهما، لأنه المقصود بالحكم، نحو: "إن زيدا عينَه حسنة"، و"إن هند جفنَها فاتر"، فأنث الخبر في الأول وذكّر في الثاني، ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البدل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني، و "إنها الحب برى" فـ"الحب" بدل من الضمير المؤنث، والخبر" برى" وهو موافق له في التذكير لا للمبدل منه، وقوله "الحب" أي حبها فـ"أل" خلف عن الضمير أو هو محذوف للزومه في بدل الاشتمال، ولخفاء هذا المثال صوبه بعضهم بقوله: "كإن هند حبها في القلب حل".

ومن هذا قول المصنف في الخلاصة: "إنك ابتهاجك استمالا" وإلا لقال: "استملت" بالخطاب، فلا وجه لما قيل: لعل ضمير الغيبة بملاحظة البدل، أو التقدير: "شخص استمالا" قاله ياسين في حاشيته على الألفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة﴾ في قراءة من نصب فـ"مسودة" حال من البدل لا من المبدل منه.

وكلُّ ما جاز أن يكون بدلا مما قبله أو مبتدأ وما بعده خبر كالآية فالرفع أقيس. قاله سيبويه، ومنه: [695]

فما كان قيس هلكه هلك واحد ... ...

قاله المرادي.

قوله: "والعكس قل" أي وقد يكون البدل في حكم الملغى ويكون الاعتماد على المبدل منه، وهو قليل كقوله: [696]

إن السيوف غدوَّها ورواحَها ترکت هوازن مثل قرن الأعضب

ولو اعتمد على البدل لقال: "تركا"، قال ياسين: فليس المبدل منه في نية الطرح

695- تمامه: (ولكنه بنيان قوم تهدما) البيت من الطويل وقائله عبدة بن الطبيب يرثي قيس بن عاصم ،الأغاني 25/21 ووفيات الأعيان183/1

696- البيت من الكامل، وقائله الأخطل من قصيدة يمدح بها العباس بن محمد بن عبد الله بن العباس رضي الله عنهم. خزانة الأدب: 322/2.

دائما بل هو الكثير اهـ وفي التصريح ما نصه: قولهم المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ، بدليل جواز "ضربت زيدا يده" إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه. قاله في صدر كلامه على البدل، وفي شرح الرضي: وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط اهـ وقد أطال الشاطبي في ما يتعلق بهذا في شرحه للخلاصة عند قوله: (كإنك ابتهاجك استمالا).

ولم يسلم أبو حيان ما قاله المصنف هنا من كون البدل قد يكون في حكم الملغى، وأورد تخريج ابن عصفور للبيت المتقدم على أن "غدوها ورواحها" منصوبان على الظرف كخفوق النجم، كأنه قال: إن السيوف وقت غدوها ورواحها على هوازن تركتهم مثل قرن الأعضب. قال ناظر الجيش: ولا يخفى ضعف هذا التخريج، فليس المراد أن السيوف تركت هوازن في وقت غدوها ورواحها.

واقْطَعْ أوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُفَصِّلا وكَانَ مَا مِنْ قَبْلِهِ مُحَصِّلا

وإنْ يَكُنْ غَيرَ مُحَصِّلٍ فَلَنْ يُتْبَعَ مَا لَمْ يُنوَ مَعطوفٌ إذَنْ

يعنى أن البدل إذا كان مفصلا به مبدل منه مذكور وكان البدل محصلا لما قبله، أي وافيا به ومستوعبا لأنواعه، يجوز فيه الإتباع والقطع، نحو: "مررت برجال قصير وطويل وربعة" وقوله: [697]

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وقد يستوي الإبدال والقطع في اللفظ كقوله: [698]

ولي دونكم أهلون سيد عملس وأرقط زهلول وعرفاء جيأل

وأما إن كان غير واف ولا محصل لما قبله، فيتعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف،

697- تقدم الكلام عليه.

698- البيت من الطويل، وهو للشنفرى. مختار الشعر الجاهلي 598/2. والسيد بكسر السين: الذيب، والعملس بفتح العين والميم وتشديد اللام: القوي على السير السريع، وأراد بالأرقط النمر، والزهلول بضم الزاي: الأملس، وعرفاء: تقال للضبع لكثرة شعر رقبتها، وجيأل: اسم للضبع فهو بدل من عرفاء.

نحو: "مررت برجال طويل وقصير"، لأنه صار بدل بعض غير مشتمل على ضمير، وهو ممنوع قال: [699]

توهمـــت آيـــات لهـــا فعرفـــتها لســـتة أعـــوام وذا العـــام ســـابع

رمـــاد ككحـــل العـــين لأيـــا أبينـــه ونـــؤي كجـــذم الحـــوض أثلـــم خاشـــع

يروى برفع "رماد" و "نؤي" على القطع عن "آيات" أي منها، وبنصبهما على تأويل آيات بمعنى آيتين، أو على ما يأتي من تقدير محذوف يصح به الإتباع أي رمادا ونؤيا وأثفية. قاله أبوحيان في الارتشاف

قوله: "ما لم ينو معطوف إذن" بالوقف على النون لا على الألف وإن كان هو مذهب الجمهور وأجمع القراء السبعة عليه، للضرورة مع أنه نقل عن المازني والمبرد واختاره ابن عصفور؛ يعني أنه إن نوي معطوف محذوف جاز الأمران: الإتباع والقطع، نحو: «اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر»[700] روي بالرفع على تقدير: "منهن الشرك بالله والسحر"، وبالنصب على تقدير: "وأخواتهما" لثبوتها في حديث آخر من أن الموبقات سبع، واقتصر على اثنتين منها تنبيها على أنها أحق بالاجتناب.

وكقوله: [701]

... ... وجاراتهـــا أم الربـــاب بمأســـل

قال أبو حيان في الارتشاف: وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز في نحو: "مررت بزيد أخيك" القطع فتقول "أخوك"، نص عليه سيبويه والأخفش،

699- البيتان من الطويل، وقائلهما النابغة الذبياني، مختارات الأعلم: 1/155-176. أثلم: متثلم، وخاشع: لاصق بالأرض.

700- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الطب، رقم: 5764، ومسلم في باب بيان الكبائر رقم: 267

701- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس بن حجر، مختارات الأعلم 1/24. وأوله: كدأبك من أم الحويرث قبلها.

وهو قبيح عند بعضهم إلا إن طال الكلام نحو: ﴿قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار﴾.

قال ياسين في حاشيته على الفاكهي: ومسألة جواز قطع البدل عزيزة حتى إن بعضهم في باب العلم أنكر أنه يقطع، وقال: المعروف إنما هو قطع النعوت اهـ

وقال بعضهم: يجوز قطع البيان والتوكيد والعطف قال: [702]

إلى قَلَهَى تكون الدار منا   إلى أكناف دومة فالحجون

تم بعون الله تعالى الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث – إن شاء الله تعالى– وأوله باب النداء



702- البيت من الوافر، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختارات الأعلم: 1/ 276، وقلهى بوزن جمزى موضع، من القله وهو الوسخ. معجم البلدان: 343/4.

الفـهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

النداء

وبَعْـــدَ يــــا لا غيــــرُ ذا النـــــداءِ   إحْذِفْـــهُ قبـــلَ الأمْـــرِ والـــدُّعاءِ

قوله: "إحذفه" بقطع الهمزة ضرورة على أن المصراع ليس محل وقف، يعني أنه قد يحذف المنادى بـ"يا" خاصة، قبل الأمر كقراءة الكسائي: ﴿ألا يـاسجدوا﴾، وقبل الدعاء كقول الشاعر: (1)

يـــا لعنـــة الله والأقـــوام كلهـــم   والصـالحين علـى سمعـان مـن جـار

أي يا قوم، وقول الآخر: (2)

ألم تعلمـــي يـــا عمـــرك الله أنـــني   كـــريم علـــى حـــين الكـــرام قليـــل

وليس المراد بعمرك الله القسم، بل المراد سألت الله أن يطيل عمرك، و"عمرك" على هذا مفعول لمفعول محذوف، واسم الجلالة مرفوع على أنه فاعل ذلك الفعل. وقول الآخر:(3)

ألا يـا اسـلمي يـا دار مـي علـى البلـى   ولا زال مـــنهلا بجرعائـــك القطـــر

وقيل: "يا" في ذلك لمجرد التنبيه، إذ لا يجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى، لما فيه من الإجحاف ولم يرد به سماع صريح. قاله أبو حيان. قال ابن زكري بعد نقله عنه: قلت: فعل النداء قد عوض عنه حرفه وسد مسده، فصار حذفه مع ذلك كلا حذف، والمنادى لا شك أنه مقصود بالذات في الكلام كالمتعجب منه فيستكره حذفه، لكن لما قويت الدلالة عليه مع الأمر والدعاء حسُن، كالمتعجب منه إذا وجد ما يدل عليه؛ قال: وجعل "يا" للتنبيه

1- البيت من البسيط بلا نسبة في شواهد الكتاب للسيرافي: 2/ 37، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 796، وللبغدادي: 6/ 171

2- البيت من الطويل محذوف، وقائله: مويلك بن جهم المذحجي أو مبشر بن هذيل الفزاري، العيني: 3/ 413، شرح شواهد المغني للسيوطي: 884/2، واقتصر البغدادي في شرح أبيات المغني على أنه لمبشر بن هذيل: 128/7.

3- البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة ديوانه: ص: 206

لا ينجيه من الإجحاف على زعمه لأن المنبه إذ ذاك محذوف، مع ما في ذلك من دعوى التوكيد لـ"ألا" الذي هو خلاف الأصل.

وإنما حذف المنادى قبل هذين، لأن الأمر والدعاء مظنة النداء، ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف، فمن أمثلة وقوع النداء قبل الأمر قوله تعالى: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ اسكن أنت وزوجك الجنة﴾، وقوله: ﴿ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ خذوا﴾، ﴿يَـٰنُوحُ اهبط﴾، ﴿يَـٰبُنَىَّ اركب﴾، ﴿يَـٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾، وقبل الدعاء نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰمَـٰلِكُ ليقض﴾،﴿يَـٰمُوسَىٰ ادع﴾،﴿يَـٰٓأَبَانَا استغفر لنا﴾، وقد أنشد الصغاني في العباب شاهدا على أن الحوب الهلاك لأبي دؤاد حارثة ابن الحباب الإيادي وهو: [4]

يا كل حصن وإن طالت سلامته   يوما سيدركه النكراء والحوب

وقال: المعنى "يا قوم كل حصن"، فحذف المنادى مع أنه لا دعاء بعده ولا أمر .اهـ من الدماميني لكن في التمثيل لثبوت المنادى قبل الدعاء بقوله تعالى: ﴿يَـٰمُوسَىٰ ادع﴾ و﴿يَـٰٓأَبَانَا استغفر لنا﴾ نظر، وإن كان قد تبع فيه المصنف، لأن "ادع" ليس دعاء وإنما هو أمر بالدعاء، وكذا "استغفر" أمر بطلب الاستغفار وليس استغفارا. قاله ناظر الجيش

وقَبْلَ لَيْتَ رُبَّ حَبَّذا بِيا   فَكُنْ مُنَبِّهًا ولا تُنادِيا

يعني أن "يا" إن تلتها "ليت" أو "رب" أو "حبذا" فهي للتنبيه لا للنداء، نحو: ﴿يَـٰلَيْتَنِى كنت معهم﴾، و«ياليتني كنت حيا إذ يخرجك قومك»[5]، و« يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» [6]، وقوله: [7]

---

[4]- البيت من البسيط، وهو لهذلي، وقيل لأبي داؤد الإيادي. التاج: "حوب"، والحوب بالضم الهلاك، ويشبه هذا البيت بيت لسريع بن عمران الهذلي:

وكل حي وإن طالت سلامتهم   يوما طريقهم في الشر دعبوب

شرح أشعار الهذليين 578/1، وطريق دعبوب: سهل.

[5]-الحديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي رقم: 1 ، ومسلم في كتاب الإيمان رقم 103.

[6]-الحديث تقدم تخريجه

[7]- البيت تقدم الكلام عليه 20/1

يـــا رب ســـار بـــات مـــا توســـدا إلا ذراع العــــنس أو كــــف اليــــدا

وقوله: [8]

يـــا حبـــذا جبـــل الريـــان مـــن جبـــل وحبـــذا ســـاكن الريـــان مـــن كانـــا

وإنما كانت مع هذه للتنبيه لأن مُولِيَ "يا" أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده، ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، كقوله تعالى حكاية عن مريم: ﴿يَٰلَيْتَنِي مت قبل هذا﴾ قاله المصنف، ولأنه قد جمع بين "يا" و"ألا" توكيدا كما سياتي قريبا إن شاء الله تعالى قاله الشيخ خالد؛ وقيل هي في الحالتين للنداء، وقد نظّر الدماميني في ما قاله المصنف، قال ابن زكري: ووجهه ظاهر إذ لا مانع من أن يكون المعنى "يا رب".

تنبيهان: الأول: قد يجمع بين "ألا" و"يا" توكيدا في نداء وغيره، كقوله: [9]

ألا يـــا ابـــن الـــذين فنـــوا وبـــادوا أمـــا والله مـــا ذهبـــوا لتبقـــى

وقوله: [10]

ألا يـــا ليـــت أيامـــا تولـــت يكـــون إلى إعادتهـــا ســـبيل

الثاني: لا يزاد على ما تقدم نحو: "يا نعم المولى" بل يحمل على كون جملة "نعم" هي المنادى، لأنها كلام صار بتقدير المفرد أي "رجل في غاية الجودة"، فصارت تحكى وإن لم يسم بها، ويؤيد ذلك دخول حرف الجر عليها، وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما لبعضهم. انظر شرح ابن زكري للفريدة هنا وفي باب "نعم".

فـي الظـرْفِ والمَصْـدَرِ والحـالِ عَمِـلْ عامِلُـــه وقيـــلَ فـــي الحَـــالِ حُظِـــلْ

يعني أن عامل المنادى قد يعمل في الظرف، كقوله: [11]

---

[8] البيت من البسيط، وقائله: جرير ديوانه: ص: 754

[9] البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 246/3، والمساعد: 487/2، ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

[10] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 246، والمساعد: 487/2، ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

[11] البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 247/3، والمساعد: 488/2، ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

يــا دار بــين النقــى والحــزن مــا صــنعت يـــد النـــوى بـــالألى كـــانوا أهاليـــك

والظـاهر أن الظـرف هنـا حـال كمـا قـال أبـو حيـان، فهـي مـن مسـألة الحـال، وكـذا قوله:[12]

يـــــا دار ميـــــة بالعليـــــاء فالســـــند ... ...

وفي المصدر، كقوله: [13]

يــا هنــد دعــوة صــب هــائم دنــف مـــني بلطـــف وإلا مـــات أو كربـــا

أي أدعو دعوة صب، وهو أدل دليل على أن عامله "أدعو" محذوفا. **قلت:** وقد أغفلوا ذكر هذا الموضع في المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر، حتى إن ابن هشام حصرها في عشرة، قال: فتلك عشرة كاملة، فيستدرك عليه هذا الموضع فتكون أحد عشر.

وفي الحال، كقوله: [14]

يـــا أيهـــا الربـــع مبكيـــا بســـاحته كـــم قـــد بـــذلت لمـــن وافـــاك أفراحـــا

قلت: وقد أغفلوا ذكر هذا الموضع أيضا عند قوله في الخلاصة: (وبعض ما يحذف ذكره حظل). و مقتضى كلام ابن مالك مجيء الحال من المنادى مطلقا، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى منع ذلك مطلقا، وفصل قوم منهم الاخفش والمازني والفارسي بين أن تكون مؤكدة فيجوز وإلا فلا، وممن أجازه المبرد وقال: "أناديه قائما ولا أناديه قاعدا"، وأنشد: [15]

... ... يـــا بـــؤس للجهـــل ضـــرارا لأقـــوام

قال الرضي: والظاهر أن عامله "بؤس" الذي بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب

12- البيت من البسيط، وقائله النابغة الذبياني، ديوانه ص: 25 ، ومختارات الأعلم: 149/1، تمامه: (أقوت وطال عليها سالف الأبد)، والشاهد فيه: عمل عامل النداء من قوله: (يا دار مية) في الجار والمجرور وهو (بالعلياء) ومحله نصب على الحالية.

13- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 247/3، ولم أجده في كتب الشواهد.

14- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 247/3، ولم أجده في كتب الشواهد.

15- البيت أوله: (قالت بنو عامر خالوا بني أسد)، وهو من البسيط وقائله: النابغة الذبياني، مختارات الأعلم: 180/1، والشاهد فيه: عمل عامل النداء من قوله: (يا بؤس) في الحال وهو (ضرارا). وقوله: خالوا من خاليته مخالاة تاركته.

الحال أعني "الجهل"، تقديرا لزيادة اللام، فهو مثل: "أعجبني مجيء زيد راكبا".

وفَصَلُوا مِنْ حَرْفِه المُنادَى   بالأمْرِ نَحْو يا اقترِبْ عُبادَا

يعني أنه قد يفصل حرف النداء عن المنادى بالأمر، كقوله: [16]

ألا يا فابك تهياما لطيفا   وأذر الدمع تسكابا وكيفا

أي "يا لطيفة" فرخمت وفصلت بالأمر ومتعلقه. قال الشيخ خالد: ويحتمل أن يقال إن "يا" تنبيه مؤكد لـ"ألا" وأن "لطيفا" محذوف منه حرف النداء أي يا لطيفة.

ونَصْبَ مَوْصُوفٍ أجِزْ مُعَرَّفِ   كيا مُغِيثًا أسْتَغِيثُه الْطُفِ

قوله: "نصب" هو بالنصب مفعول "أجز"، وقوله: "معرف" نعت لقوله"موصوف"، وفصل بينهما بقوله "أجز"، وقد تقدم لنا في باب النعت عند قول الناظم: (وصل مبينا..إلخ) أنه يجوز الفصل بين النعت والمنعوت بما لم تتمحض مباينته. يعني أنه يجوز نصب ما وصف من معرف بقصد أو إقبال نحو: "يا مغيثا أستغيثه الطف"، وكماورد من قوله عليه الصلاة والسلام في سجوده: «يا عظيما يرجى لكل عظيم» [17]، وكقول الشاعر: [18]

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة   فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وقول الآخر: [19]

أعبدا حل في شعبى غريبا   ألوما لا أبا لك واغترابا

قال ياسين في حاشيته على الألفية: فلا حاجة لجعل النصب في هذا البيت للضرورة كما هو مقتضى تمثيلهم به عند قول الخلاصة: (و اضمم أو انصب ما اضطرارا... إلخ)، وقال الآخر: [20]

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

---

[16]- البيت من الوافر وهو لجَدَّابة بنت خويلد النخعية تخاطب أمتها لطيفة. شرح المصنف للتسهيل: 247/3.

[17]- الحديث في كنز العمال 7/ 466 ح: 19811.

[18]- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة، ديوانه ص: 389. خزانة الأدب: 311/1.

[19]- البيت من الوافر، وقائله جرير. ديوانه ص: 86 خزانة الأدب: 1/ 308

[20]- البيت تقدم الكلام عليه.

وحكى الفراء "يا رجلا كريما أقبل"؛ لكن قال الموضح في الحواشي في الحديث: إنه ليست الجملة نعتا لما قبلها، وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى، كما في "يا طالعا جبلا"، أي وعلى هذا فالنصب محل اتفاق؛ وأما ما حكاه الفراء من "يا رجلا كريما" فيحتمل أن يكون المنادى فيه محذوفا و"رجلا" حال موطئة منه، والتقدير: يا زيد رجلا كريما أقبل؛ وأما قول الشاعر: (أدارا بحزوى) ونحوه فقد قال المرادي إن ظاهر مذهب البصريين أن النصب فيه لقصد التنكير، قالوا: لو كان النصب موجبا لوجب نصب "يا زيد الطويل".اهـ لكن قال الشيخ خالد: قول المرادي إن التنوين لقصد التنكير معترض بأن الشاعر لا يريد دارا ما بحزوى بل دارا خاصة بحزوى.

تنبيهان: الأول: يفيد ما حكى الفراء أنه لا يتقيد الوصف هنا بكونه جملة أو شبهها وهو ظاهر التسهيل وشراحه أيضا، ففي التقييد بهما كما في بعض الطرر نظر، وإن كان قد يؤخذ من كلام الرضي أن غير الكسائي والفراء يرى اختصاص النصب بهما، ووجَّه ذلك بأنه لا يجوز مع قصد التعريف "يا رجلا ظريفا" بخلاف نحو: "يا حليما لا يعجل"؛ قال: لأن الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة ويصح وقوعهما وصفا لنكرة، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو: "يا حليما لا يعجل" و "أدارا بحزوى" مضارعا للمضاف مع قصد التعريف بخلاف نحو: "يا رجلا ظريفا"، ثم نقل عن الكسائي والفراء إجازة ذلك، قال: وفيه إشكال لاستلزام جواز "لا رجلا راكبا" ولا قائل به.اهـ باختصار وتصرف

الثاني: قول الناظم: "أجز" هكذا أيضا في التسهيل، وفيه إشعار بجواز البناء على الضم، ومنه قول الشاعر: [21]

يا دار حسرها البلى تحسيرا   وسفت عليها الريح بعدك مورا

لكن أفاد السيوطي في الهمع أن الكثير أوجب النصب ذاهبين إلى أنه من شبيه المضاف، أقول: وهو ظاهر كلام الرضي في ما تقدم، وقد حُمل البيت على أن جملة "حسرها

---

[21]- البيت من الكامل، وقائله: الحارث بن خالد المخزومي، شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 1/ 432، والشاهد فيه بناء النكرة الموصوفة بالجملة على الضم للنداء في قوله: يا دار حسرها... إلخ.

البلى" مستأنفة بعد المنادى لا صفة له، والحاصل كما في التصريح: أن الأحوال ثلاثة: أنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته، بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة، لأنه حينئذ من شبيه المضاف، ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء، بأن يطرأ بعد النداء، فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف، ويجوز الوجهان في احتمال الأمرين. اهـ

قوله: "يجوز الوجهان..إلخ" التحرير: أن الضم واجب باعتبار نداء النكرة قبل الوصف، والنصب واجب باعتبار وصفها قبل النداء انظر حاشية ياسين على التصريح

واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة، مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات، قال: وغاية ما يتمحل له: أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة، فيصح وصفه بجميع ذلك، ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا، لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده.

قال الصبان بعد نقله: وجوابه المذكور إنما يتم على النصب، وأجاب في التصريح: بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في غيرها.

قال في التصريح: فإن عورض بأنه لو جاز ذلك لجاز في المعرفة الموصوفة، نحو: "يا زيد العاقل"، أجيب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها اهـ ونحوه للشاطبي في شرح الألفية، فانظره فقد بسط الكلام في المسألة.

ويا اثْنَتا عَشْرَةَ عَنَّا اشْتَهَرا وقِيلَ ما يُقالُ يا اثْنَيْ عَشَرا

يعني أنك إذا ناديت اثنتي عشرة واثني عشر، قلت: "يا اثنتا عشرة ويا اثنا عشر" بالألف، إجراء لهما مجرى المثنى وتنزيلا للعشرة منزلة النون، وإنما بني على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون: "يا اثني عشر واثنتي عشرة" بالياء، إجراءا لهما مجرى المضاف لشبههما به في الصورة. وقوله: "عنا" أي معشر البصريين، لأن نحاة هذه البلاد بصريون في غالب المسائل تبعا لابن مالك، وقوله: "وقيل ما يقال" أي الذي يقال في مذهب الكوفيين.

وَضُمَّ الابنَ واحملاً على العَلَمْ ضِلَّ بنَ ضِلٍّ اكفُفَا عمن ظَلَمْ

كَـــذا فُـــلانُ ابْـــنُ فُـــلانٍ وكَـــذا   يـــا سَـــيِّدَ ابـــنَ سَـــيِّدٍ فـــأبَ الأذَى

قوله: "وضم الابن" يعني أنه يجوز ضم الابن في كل علم وصف بابن وأضيف إلى علم، نحو: "يا زيد بن عمرو" بضم النون من "ابن" إتباعا لضمة الدال، رواه الأخفش عن بعض العرب؛ أما فتح النون من "ابن" فهو الأصل، ولا إشكال أن فتحة "ابن" فتحة إعراب إذا ضم موصوفه، وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور، لأن مذهبهم أن الفتح في الأول ليس للتركيب بل للإتباع أو لإضافته إلى ما بعد "ابن"، نعم، إِعْرَابِيَّة فتحةِ "ابن" على الإضافة المذكورة غير ظاهرة، لأن "ابن" على الإضافة مقحم بين المتضايفين، ففتحته غير مطلوبة لعامل، اللهم إلا أن يجعل مضافا تقديرا إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله، مقدرا قبله "يا" أو "أعني" مثلا، وقال عبد القاهر: هي حركة بناء، لأنك ركبته معه كتركيب خمسة عشر، والظاهر في إعرابه على هذا القول: أن يقال: "زيد ابن" منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي، وحركة "زيد" على هذا حركة بنية. اهـ من الأشموني ممزوجا بالصبان

قوله: "واحملا على العلم..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في "احملا" و "اكففا"، أي ويلحق بالعلم المذكور في جواز الفتح مع جواز الضم ألفاظ لكثرة استعمالها كالعلم، وهي: "يا ضُل بن ضُل" بضم الضاد وكسرها كما في القاموس، علم جنس على من لا يعرف هو ولا أبوه، و "يا فلان بن فلان"، و "يا سيد بن سيد"، ذكر ذلك في التسهيل، وهو مذهب الكوفيين، وعليه اعتمد ابن مالك وتبعه الناظم، ومذهب البصريين في جميع ذلك بناء المنادى على الضم، قال في المساعد: ومثله: "يا كلب بن كلب" و"يا شريف بن شريف" و"يا فاضل بن فاضل"، وما أشبه ذلك من كل اسم أو صفة مدح أو ذم، إذا كان منادى غير علم مضافا إلى غير علم موافق للفظ المنادى

قول الناظم: "اكففا عمن ظلم" بفتح اللام خوف السناد، والتركيب للنائب أسعد بالمعنى من الإسناد للفاعل، فالظا لم أحق أن يحمل عليه.

وحَـــذَفُوا التنْـــوِينَ فـــي غَيْـــرِ النِّـــدا   وفَتَحُـــوا مِـــنْ عُمَـــرَ ابْـــنِ أحْمَـــدا

يعني أنهم يحذفون تنوين علم موصوف بابن مضاف إلى علم في غير النداء، لالتقاء

الساكنين، نحو: "جاءني زيد بن عمرو" فلا يجوز تنوين "زيد" في هذه الصورة وما حمل عليها، قال: [22]

تناولهـا كلـب بـن كلـب فأصـبحت ترامـى بهـا الأطـواد لهفا علـى لهـف

والوصف ببنت كالوصف بابن في النداء، وفي غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب، فيقولون: هذه هند بنت عاصم، بتنوين هند وتركه. وشرط بعض المتأخرين في العلمين التذكير وغلط، وإنما هو شرط ابن، وقال بعض المغاربة: شرط التذكير فيهما صحيح، ونسبة الرجل إلى أمه عار عندهم، فتقول: "زيد ابن فاطمة" بتنوين زيد، وإنما حذفوا في "عمرو ابن هند" لكثرة الاستعمال. انظر المساعد

لطيفة: قال الشيخ خالد: إن قولك: "زيد ابن عمرو" بالتنوين كلام تام، وبعدمه محتاج إلى خبر، لأن "ابن" مع التنوين خبر ومع عدمه نعت، وفي ذلك ألغز القائل:

مـا نـون ان لحقـت تم الكـلام بهـا وإن تـزل فابتـداء غـير ذي خـبر

والحذف هنا لالتقاء الساكنين، لا للتركيب خلافا للفارسي، فإنه قال: إذا قلت "جاء زيد بن عمرو" ركب "زيد" وصفته وصارا ككلمة واحدة، وإن الدال فتحت للتركيب، فصار "جاء زيد بن عمرو"، والضمة في النون كالضمة في الكاف من "هذا بعلبك"، وفتحة الدال كفتحة اللام من "بعل"، والمجموع مضاف إلى "عمرو"، ثم أتبع الأول بالثاني فضم، وتركُ التنوين عنده للتركيب لا التقاء الساكنين، وليس ما رآه بصحيح، للإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف، نحو: "صلى الله على يوسف بن يعقوب"، وإلى مذهب الفارسي أشار الناظم بقوله: "وفتحوا من عمر بن أحمدا"، والواو للتعليل كما في قوله: [23]

سما لـك شـوق بعـد مـا كـان أقصـرا وحلـت سـليمى بطـن قـو فعرعـرا

قيل الصواب: لو قال: "إذ فتحوا"، أقول: بل لو قال:

وحـذفوا التنـوين في غـير النـدا وحذفُـه للسـاكنين وُجـدا

---

[22]- البيت من الطويل نسبه ابن عقيل في المساعد للكميت: 2/ 496.

[23]- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس بن حجر. مختارات الأعلم: 1/ 52.

وليس تركيبا فإتباعا بدا إذ فتحوا من عمر ابن أحمدا

لكان أوضح.

قال في التسهيل: "وليس مركبا فيكون كمرء في إتباع ما قبل الساكن ما بعده خلافا للفارسي" وعقد ذلك محمد فال بن باب بقوله:

وفي سوى النداء لا تنون وليس إتباعا كمرء ينبني

ورُبَّما نُوِّنَ في ما انتَظَما ومُطْلَقًا ألِفُه لَنْ يُرْسَما

قوله: "وربما نون في ما انتظما" يعني أنه ربما نون العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم في غير النداء للضرورة، كما في قوله: [24]

جارية من قيس بن ثعلبه كريمة أخوالها والعصبه

تزوجت شيخا عظيم الرقبه ... ...

خلافا لابن جني، فإنه أجاز التنوين مطلقا نظما أو نثرا، لكن على إعرابه عنده بدلا، وساغ التنوين حينئذ لأنه من جملة أخرى، إذ البدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه، وإذا كان كذلك لم يجعله معه كالشيء الواحد، فوجب أن ينوى انفصال "ابن" عما قبله، واعترضه جماعة بأنه لو كان الأمر كما قاله لكان مثل: "كلمت زيدا ابن بكر" كثيرا في كلامهم، لأنه وجه مطرد شائع في كلامهم، ولكنه قليل فلقلته كان الوجه أن يحمل على الضرورة كما قال المصنف اهـ من الدماميني

قوله: "ومطلقا ألفه لن يرسما" وفي رواية "لن يرقما"، يعني أن ألف "ابن" في حال النداء وغيره لا ترسم في هذه الصورة إلا إذا وقع ابتداء سطر، أو أضيف إلى مؤنث، كزيد ابن فاطمة، أو إلى جد، أو كان خبرا، أو ثني، أو سبق باستفهام، ونظم بعضهم هذا فقال:

24- الرجز، للأغلب العجلي كما في شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 207/2، وروايته بعد البيت الأول: قباء ذات سرة مقعَّبه ممكورة الأعلى رداح الحجبه كأنها حلية سيف مذهَبْه.
المقعَّبة: السرة التي دخلت في البطن فعَلا ما حولها. الممكورة: المطوية الخلق ، الرداح الثقيلة. الحجبة: رأس الورك. وانظر خزانة الأدب: 1/ 232.

وألـــــف ابــــن رسمـــه قـــد حظـــرا	إلا إذا أولَ ســـــــــطر سُـــــــــطِرا
أو لســـوى الأب جـــرى بـــأن جـــرى	لــــلأم أو للجـــد أو جـــا خـــبرا
كـــــذا إذا ثـــــني أو إن عــــدلا	بــــه للاستفهــــام أو إن فصـــــلا
كـــــذا إذا لم يتقدمــــــه عَلَـــــمْ	كمثـــل قـــد أتـــى ابـــن عمـــه الخضـــم

وهذه المسألة من علم الإملاء لا من علم النحو.

تنبيه: لا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف، وجزم الراعي بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف "ابن" إذا كان الموصوف بابن مضافا كما في قام أبو محمد ابن زيد، واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف، واختاره المصنف أيضا إذا كان المضاف إليه "ابن" مضافا.اهـ من الصبان

وحَــــذَفُوا اليـــاءَ مِـــنَ المَنقُـــوصِ ... مـا لَـمْ يَكُـنْ كيـا مُـرِ المخْصُـوصِ

يعني أن المنقوص من نحو "يا غازي" و"يا قاضي" المعين بالنداء، تحذف ياؤه عند يونس لا عند الخليل، وهما متفقان على ترك التنوين، والخلاف بينهما إنما هو في ثبوت الياء وحذفها، فوجه إثباتها أنه لما بني حذف تنوينه، فيثبت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين، وقدرت الضمة على الياء لثقلها، ووجه حذفها أن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء، فذهب التنوين وبقي الاسم وقدرت الضمة على الياء المحذوفة، ولعل هذا أولى لأن النداء محل تخفيف، ولذلك شرع فيه الترخيم.

ومحل الخلاف ما لم يكن المنقوص باقيا على أصل واحد، كـ"مر" اسم فاعل من "أرى" إذا نون، فإنه يبقى على أصل واحد بعد التنوين وهو الراء، فإن أصله "مرئي" فنقلت حركة الهمزة للراء وحذفت الهمزة بعد نقل حركتها، وحذفت الياء لتوسطها بين كسرة وتنوين وأعلت إعلال قاض كما سيأتي عند قول الناظم: (يا بين كسرة وتنوين أزل..إلخ) أما إذا كان كـ"يا مري" فتثبت الياء بإجماع، ومثله "يفي".

قوله: "المخصوص" أي المعين بالنداء نعت المنقوص، وأما إن كان غير معين كـ"يا قاضيا" فتثبت اتفاقا.

واسْــتَعْمَلُوا اللهُــــمَّ مَـــعْ نَعَـــمْ ولا وقَلَّلُــــــوا بهــــــا كـــــــأللهُمَّ لا

يعني أن "اللهم" كما تستعمل في النداء المحض، تستعمل كذلك مع "نعم" و"لا"، تمكينا للجواب في نفس السامع، كأن يقول لك القائل: "أزيد قام؟" فتقول له: "اللهم نعم" أو "اللهم لا"، وكالحديث: «آلله أرسلك قال: اللهم نعم».[25]

قوله: "وقللوا بها" أي وربما تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور، نحو قولك: "أنا أزورك اللهم إذا لم تدْعُني"، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل، وكقول العلماء: "يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطر" و"فلان لا يصدق اللهم إلا أن يصدق الكذوب" وهي في هذين الاستعمالين على أصلها للنداء لكن شابها قصد التمكين والندرة كما نصوا عليه؛ قال ياسين: ولا يخفى ما في دعوى دلالتها على النداء من البعد لعدم ظهوره، والأقرب أن استعمالها فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة استحالة النداء، قال: وينبغي تحرير العلاقة.اهـ من حاشيته على التصريح

قوله: "كأللهم لا" بقطع الهمزة للضرورة، وهذا مثال للقسم الأول.

وجَــــوَّزُوا الغَيْبَــــةَ فيمـــــا أُضْــــمِرَا فِــــي تـــــابعٍ وأنْ يَكُـــــونَ حاضِـــــرا

قوله: "وجوزوا" بواو الجماعة أي جوزه جمهور النحاة، وفي رواية: "وجوز" بصيغة أمر الواحد للإباحة؛ يعني أنه إن كان مع تابع المنادى ضمير، جاز أن يدل على الغيبة باعتبار الأصل وهو كونه اسما ظاهرا، وأن يدل على الحضور باعتبار الحال وهو كونه منادى والمنادى مخاطب، فتقول: "يازيد نفسه وياتميم كلهم" بضمير الغيبة باعتبار الأصل قبل النداء، و"يا زيد نفسك ويا تميم كلكم" بضمير الحضور باعتبار الحال الحادثة بالنداء، كأنك قلت في الأول: أدعو زيدا أو تميما، وفى الثانى: أدعوك أو أدعوكم؛ ومنع الأخفش الخطاب معللا ذلك بأن المنادى اسم ظاهر وليس بموضوع للخطاب، والحجة عليه السماع في قول العرب "يا تميم كلكم"، وقوله: [26]

---

[25]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم رقم: 62، ومسلم في كتاب الإيمان رقم: 102

[26]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في همع الهوامع 143/2 و الدرر 6/ 171.

ألا أيهـا المبـدى الخنـا مـن كلامـه   كأنـك تضـغو في ثيابـك خرنـق

لكن خرج هو قول العرب "يا تميم كلكم" بالرفع على الابتداء، كأنه قال: "كلكم مدعو"، وبالنصب على تقدير "كلكم دعوت"؛ قال ناظر الجيش: ولا يخفى ضعف هذا القول ولهذا لم يذكره المصنف، ثم نقل عن ابن عمرون أن رد الضمير بلفظ الخطاب أولى اعتبارا بالمعنى اهـ وفي حاشية ياسين على التصريح أنه يلزم على تخريجه في الرفع قطع التوكيد، وعلى تخريجه في النصب إيلاء "كل" مضافا للضمير العواملَ اللفظيةَ وهو غير جائز اهـ

قال ابن هشام: ولينظر هل يجوز: "يا تميم أنفسهم كلكم" أو بالعكس؟ كما جاز: ﴿فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم﴾، وإذا جاز الوجهان يتعين تقديم مراعاة اللفظ هنا عند من قال باشتراطه ثَم، أم لا يتعين اهـ من حاشية ياسين على الألفية

ووصْـفُ وصْـفِها ولَـوْ أُضِـيفا   مُلْتَـزَمُ الرَّفْـعِ فَـلا تَحِيفـا

يعني أن صفة صفة "أي" لا تكون إلا مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة، كقوله:[27]

يـا أيهـا الجاهـل ذو التنـزي   لا توعـدنّ حيـة بـالنكز

والتنزي: نزع الإنسان إلى الشر، والنكز: من نكزته الحية بأنفها إذا عضته.

ذكر هذه المسألة المرادي في شرح الألفية والأشموني، وأصلها لابن الناظم في شرحه للخلاصة، لكن أورد الصبان عليها أن تابع ذي محل له محل متبوعه، وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع أي نصبا وأن يصح نصب نعته اهـ **أقول**: قال الرضي: إن نحو "الرجل" في "يا أيها الرجل" صار كالنعامة، إذا قيل: لم وجب رفعه؟ قيل هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه، فإذا قيل: فيجب حينئذ أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل ليس هو المنادى المضموم بل مثله اهـ

أقول: ويؤخذ من هذه المسألة أنه لا يشترط في وصف صفة "أي" أن يكون مصحوب "أل"، وهو واضح بناء على جواز نعت النعت، أما على منعه فلعل جواز كونه غير مصحوب "أل" مبني على أنه يغتفر في الثواني ما لايغتفر في الأوائل. وقد اختلفوا في جواز نعت النعت،

27- البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج. شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 1/ 398.

ففي حاشية الصبان ما نصه: فائدة: يجوز نعت النعت عند سيبويه، ومنه "يا زيد الطويل ذا الجمة"، ومنعه جماعة منهم ابن جني قاله في الارتشاف اهـ.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

فـي الوقْـفِ هـا اجْعلنْـهُ واجْعَـلْ رَقْمَـهْ هـاءً جـوازا كـافْعَلِي يـا أُمَّـهْ

يعني أن التاء في "أبت" و "أمت" المعوضة من ياء المتكلم يجوز جعلها في الوقف هاء، ويجوز رقمها أي رسمها بالهاء، وقرئ بالوجهين في السبع، فوقف ابن عامر وابن كثير بالهاء، وقرأ الباقون بالتاء؛ وإبدالها في الوقف هاء يدل على أنها للتانيث.

وهذا البيت ساقط في بعض النسخ.

أسماء لازمت النداء

ومَكْرَمـانُ مَكْرَمانـةٌ بَـدا كـذاكَ مَلأمـانُ فـي غَيـرِ النِّـدا

أي ومن الأسماء التي لازمت النداء وخرجت عنه قليلا "مكرمان" لكثير الكرم ومكرمانة، وملأمان لعظيم اللؤم وملأمانة، حكى ابن سيده "رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة"، وخرّجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء، والأصل: "رجل مقول فيه يا مكرمان"، وذكر ابن عصفور في هذه مرة: أن المنع للتعريف وزيادة الألف والنون، ومرة: أن المنع للعلمية والعدل، وجعله بدلا من المعرفة قبله، وعلى هذا يكون في ما رواه ابن سيده إبدال معرفة من نكرة؛ قال في المساعد: ولا يستقيم منع "ملأمان" للصفة وزيادة الألف والنون لثبوت "ملأمانة" اهـ.

والغالب في بناء مفعلان أن يأتي للذم نحو "ملأمان"، وحكى سيبويه والأخفش: "مكرمان ومطيبان" وزعم ابن السيد أن "مكرمان" تصحيف مكذبان، وليس بشيء مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده.

وقال في شرح الكافية: إن هذه الألفاظ مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافا، أجاز بعضهم القياس عليه، فتقول: "يا مخبثان وفي الأنثى يا مخبثانة" قاله الأشموني، قال الصبان: ودعوى عدم سماع مخبثان يعكر عليه قول الهمع:

الذي سمع من مفعلان ستة ألفاظ: "مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان".

فصل في ألفاظ تقال لمنادى لا يصرح باسمه

يـا هَـنُ فـي المَجْهُـولِ قُـلْ هَنـانِ　　　هَنَـةُ هَنْـواتُ كـذا هَنْتـانِ

قوله: "هنْوات" وفي رواية: "هنْتات"، يعني أنه يقال للمنادى المجهول، وهو غير المصرح باسمه، في التذكير: "يا هن"، ولامه المحذوفة واو، بدليل قولهم: "هنوات"، وللاثنين: "ياهنان"، وفي التأنيث للواحدة: "يا هنت" بسكون النون وفتحها، وهذه التاء للإلحاق كما هي في بنت وأخت كما في المساعد وشرح المرادي، والذي يظهر لي أنها عوض عن اللام، وقد استدل له ابن جني بقولهم "هنوات" كما في اللسان والتاج؛ وتقول: "يا هنوات" أو "يا هنتات" للجماعة المؤنثة، و"يا هنتان" للاثنتين، و"يا هنون" للجمع في حال التذكير، ولعل جواز جمعه بذلك لكونه علم جنس على من لم يصرح به من العقلاء والله تعالى أعلم.

ومـا يَلِـي المَنـدُوبَ هـاتِي وَلِيـا　　　ويـا هَنـاهُ يـا هَنـاهِ رُوِيـا

يعني أنه قد يلي أواخر هذه الكلمات ما يلي آخر المندوب من المد وهاء السكت، وقال أبو علي القالي في أماليه: تقول العرب: "يا هناه ويا هنتاه" بضم الهاء تشبيها بالضمير، وكسرها لالتقاء الساكنين، وفي التثنية والجمع: "يا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه وياهناتوه" بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء. وبُحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف، فهلا قلبت نون التثنية في "يا هنانيه ويا هنتانيه" فتحة حفظا للألف، وهلا قلبت ضمة التاء في "هناتوه" فتحة للألف، كما فعل ذلك في "يا هناه ويا هنتاه" والله أعلم.اهـ من الصبان

وليست الهاء بدلا من اللام خلافا لأكثر البصريين، بل الهاء للسكت، بدليل جواز كسرها كما تكسر هاء السكت بعد الألف، سمع: "يا حسرتاه بالضم والكسر" رواهما الفراء في قوله: [28]

وقـد رابـني قولهـا يـا هنـا　　　ه ويحـك ألحقـت شـرا بشـر

[28]- البيت من المتقارب، وقائله: امرؤ القيس بن حجر. مختارات الأعلم: 1/ 118.

إذ لو كانت بدلا من اللام لم يجز كسرها أصلا، واستدل ابن السراج على من زعم أنها بدل من اللام بأن العرب لم تقل في تثنيته إلا "يا هنان"، ولو كانت بدلا لقيل: يا هناهان"؛ قال المصنف: وفي هذا الاستدلال ضعف، لأن العرب قد تستغني في ما فيه لغتان بتثنية أخصر اللفظين كقولهم في تثنية سواء سيان. وفي المسألة بحث طالعْه في الدماميني.

الاستغاثة

وأثْبَتُوا وحَذَفُوا مَعْ ما انْعَطَفْ   واجْتَمَعا في قَوْلِ بَعْضِ مَنْ سَلَفْ

يعني أنهم يثبتون اللام ويحذفونها في المعطوف، نحو: "يا لزيد ولعمرو، ويا لزيد وعمرٍو"، وقد اجتمع الإثبات والحذف في المعطوف في البيت المشار إليه في بيت الناظم وهو من أبيات الكتاب: [29]

يا لعطافنا ويا لرياح   وأبي الحشرج الفتى النفاح

"عطاف ورياح وأبو الحشرج" أسماء رجال يرثيهم الشاعر، والنفاح: كثير النفح أي الإعطاء.

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ ما اسْتُغِيثَ لَهْ   وحَذْفَ ما بَدا هُنا فاسْتَعْمِلَهْ

قوله: "واجرر بمن ..إلخ" يعني أنه قد يجر المستغاث من أجله بـ"من" إذا كان مستنصرا عليه، فإن كان مستنصرا له تعين جره باللام، وإذا جر الأول بـ"من" وجب تعلقها بعامل من مادة التخليص والإنصاف ونحوهما أفاده الدماميني، قال الصبان بعد نقله: وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل "من" سببية اهـ وذلك كقوله: [30]

يا للرجال ذوي الألباب من نفر   لا يبرح السفه المردِي لهم دينا

وقد قيّد ذلك في الكافية بما إذا كان في الاستغاثة معنى التعجب قال فيها:

وربما استغنوا عن اللام بمن   في ما من اجله تعجب يعن

---

[29]- البيت من الخفيف وهو من الخمسين التي لا يعرف قائلها. كما في خزانة الأدب: 1/ 296.

[30]- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 268، وشرح العيني للشواهد: 270/4.

وأنشد عليه في شرحها: [31]

لَخُطّابُ ليلى يا لَبرثن منكم ... أذل وأمضى من سليك المقانب

قوله: "وحذف ما بدا هنا فاستعمله" بحذف نون التوكيد الخفيفة، وإن كان التقاء الساكنين في الوقف جائزا؛ يعني أن حذف ما بدا من المستغاث والمستغاث له هنا جائز، فيحذف المستغاث فيلي "يا" المستغاث من أجله، ولامه على حالها من الكسر، كقوله: [32]

يا لأناس أبوا إلا مثابرة ... على التوغل في بغي وعدوان

أي "يالقومي لأناس" لأن التالي "يا" لا يصلح أن يكون مستغاثا وإن صح نداء الناس في الجملة، لأنهم مهجوون بهذا الوصف الذي وصفهم به، ولا يهجو عاقل من يستنصر به اهـ من الدماميني

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم، كقوله: [33]

فهل من خالد إما هلكنا ... وهل بالموت يا للناس عار

أي "يا للناس لمن يشمت بنا"، وقوله: [34]

يا لبكر أنشروا لي كليبا ... يا لبكر أين أين الفرار

فالتقدير في الأول: "يا لبكر لإنشار كليب"، ودل على ذلك بدليل لفظي قطعي، وهو قوله بعد النداء: "أنشروا لي كليبا"، والتقدير في الثاني: "يا لبكر لعدم الفرار والثبوت في الحرب"، ودل على ذلك بالاستفهام الإنكاري بعده، وهذا الكلام وعيد وتهديد، لأنهم لايقدرون على إنشاره، وكأنه قال: "لا نجاة لكم مني إلا بذلك". اهـ من الدماميني

31- البيت من الطويل، وقائله قُرَّان الأسدي، وروايته لزوار ليلى... وبعده:

تزورونها ولا أزور نساءكم ... ألهفي لأولاد الإماء الحواطب

شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 2/ 17.

32- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 269/3.

33- البيت من الوافر وقائله عدي بن زيد، شرح المصنف للتسهيل: 268/3.

34- البيت من المديد وقائله مهلهل بن ربيعة. شرح المصنف للتسهيل: 269/3.

الندبة

وأَلِــفُ النُّدْبَــةِ أيْضًــا اتّصَــلْ بِنَسَــقٍ توكيــدِ لفْــظٍ وبَــدَلْ

يعني أن ألف الندبة كما اتصل بالصفة وما أضيفت إليه من توابع المنادى، يتصل كذلك بالمعطوف نسقا كـ"وازيد وعمراه"، والتوكيد اللفظي كـ"وازيد زيداه"، وكقول عمر رضي الله عنه: "واعمراه واعمراه"، والبدل كـ"وازيد أخاكاه"، لأنه قائم مقام المبدل منه؛ قال ياسين: ولا يبعد دخولها عليهما أي البدل والمبدل منه، وكذلك يقال في عطف النسق. اهـ

ولا تلحق التوكيد المعنوي والبيان.

ورُبَّمــا أُلْحِــقَ مــا لــمْ يُنــدَبِ كعُمَــرا فــي قــولِ بَعْــضِ العَــرَب

أي وقد تلحق الألف منادى غير مندوب ولا مستغاث خلافا لسيبويه، كقول امرأة من العرب لعمر بن أبي ربيعة حين نظرت إلى كعثبها فرأته قرة العين ومنية المتمني فصاحت: "واعمراه"، فقال: "وا لبيكاه"، ولا دليل فيه لأنها قد تكون نزلته لبعده منزلة المفقود، والثاني جاء للمناسبة.

قوله "في قول بعض العرب" وفي رواية لنا عن بعض الشيوخ: "في قول بنت العرب".

الترخيم

وفَتَحُــوا تــاءً لَهــا يَجِــبُ ضَــمْ نَحْــو كِلِينِــي يــا أُمَيمَــةَ لِهَــمْ

يعني أنه قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخيما فتقحم مفتوحة كقوله: [35]

كليــني لهــم يــا أميمــة ناصــب وليــل أقاســيه بطــيء الكواكــب

الرواية بالفتح، وقالت العرب: "يا طلحة أقبل"، واختلف النحاة في توجيه ذلك على ستة أقوال: هو على الأولين مرخم، فالأول: أنه صار في التقدير: "يا أميم"، ثم أقحم التاء – أي زادها بين الميم والهاء المحذوفة للترخيم – غير معتد بها، أي غير جاعلها تاء التانيث التي كانت محذوفة إذ لو اعتد بها لما كان مرخما، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح، وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة المنوية، قاله الفارسي وهو مذهب الأكثر وظاهر كلام سيبويه؛

---

[35]- البيت من الطويل، وقائله: النابغة الذبياني: مختارات الأعلم: 1/ 159.

وهذا القول يجري على أن الإقحام زيادة الشيء في غير موضعه؛ والثاني: أنه أقحم التاء بين الميم وحركتها بناء على أن الحركة بعد الحرف، إذ لو دخلت بعد الحرف وحركته لوجب البناء على الضم، قال الجعبري:

الشـــكل ســـابق حرفـــه أو بعـــده قـــــولان والتحقيـــــق مقترنـــــان

وهو مذهب قوم ونقل أيضا عن الفارسي، و يجري على أن الإقحام إدخال الشيء بين شيئين؛ وعلى القول الثالث هو في تقدير المرخم، أي أنه لما كان ما ختم بالتاء الغالب نداؤه مرخما قدروا الهاء محذوفة مع أنها ثابتة ففتحوها إذ كان الفتح حركة ما هي حالة محله وهو الميم مثلا؛ أما على الأقوال الثلاثة الباقية فهو غير مرخم؛ فالقول الرابع: أنه معرب على أصل المنادى، ونصب تشبيها بالمضاف ولم ينون لأنه غير منصرف، فقد ادعى أبو حيان جواز ذلك في المفرد المعرفة إذا كان مختتما بتاء التانيث، قائلا: إن هذا أي جواز بنائه على الضم وإعرابه بالنصب خصوصية له من بين المناديات؛ والقول الخامس: أنه مبني على الفتح، لأن منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لأنها تشاكل حركة إعرابه لو أعرب، فهو نظير: "لا رجل في الدار"، وأنشد هذا القائل:[36]

يـــا ريـــحَ مـــن نحـــو الشـــمال هـــبي ... ...

بالفتح، ولا يمكن دعوى إعراب "ريح" لأنه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف "أميمة"، **أقول:** وفي تعليلهم البناء على الفتحة بأنها تشاكل حركة إعرابه عندي نظر، فإنهم لم يذكروا ذلك هناك في أسباب البناء على الفتح، بل ذكروا ما يفيد خلاف ذلك في أسباب البناء على الضم، قال الناظم هناك: "واضمم لخلف المعرب" والله تعالى أعلم.

ثم رأيت الأشموني قال هنا: فهو نظير "لا رجل في الدار"، لكن الذي اقتصر عليه هناك في باب "لا" أن اسمها بني على الفتح لخفته، لكن زاده الصبان فيرِد عليه ما تقدم. والعلم لله تعالى.

والقول السادس: أن التاء مضمومة في الأصل، ولكنها فتحت إتباعا لحركة ما قبلها، كفتحة "يا زيد بن عمرو" إتباعا لفتحة النون، بل الإتباع هنا أولى لأنه في كلمة، ولأنه إتباع متأخر لمتقدم، وهو اختيار المصنف، ولعل وجهه أن فيما اختاره مراعاة ملفوظ

---

[36] هذا شطر رجز، وقيل: ليس بشعر، العيني: 294/4.

وهو حركة الميم، وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التانيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها. اهـ ملخصا من شرح الشيخ خالد، والأشموني مع الصبان، وحاشية ياسين على الألفية، وغير ذلك.

قوله في الطرة: "وإقحامها مفتوحة" يظهر أن الضمير في إقحامها ضمير النظير، أي إقحام تاء أخرى بعد حذف الأولى.

ولا يُعامَلُ بِذلِك الألِفْ وعَوِّضَنَّها مِنَ التا إنْ تَقِفْ

وجِيءْ بِها مُعادَةً فيما اشْتَهَرْ وحَذْفُها بِدُونِ تَعْوِيضٍ نَدَرْ

قوله: "ولا يعامل بذلك الألف" يعني أنه لا يفعل ذلك - أي فتح ما يجب ضمه - بألف التا نيث الممدودة، خلافا لقوم فإنهم أجازوا "يا عفراء" بالفتح قياسا على "أميمة"، وهو قياس على خارج عن القياس، وقياس قليل الترخيم على كثيره. قاله الدماميني

قوله: "وعوضنها من التا إن تقف" يعني أنه ربما يعوض من التاء المحذوفة في الوقف ألف، كقول القطامي: [37]

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

ونص سيبويه وابن عصفور أن ذلك لايجوز، فيقال إن هذه الألف التي في "ضباعا" ألف إطلاق لا عوض من التاء، قال الدماميني: وهذه المسألة لا تثبت بالشعر، فإن ثبت ذلك في النثر فذلك وإلا فلا، ومثل هذا يقال في قوله: [38]

عوجي علينا واربعي يا فاطما ما دون أن يرى البعير قائما

أما ترين الدمع مني ساجما ... ...

قوله: " لا تثبت بالشعر" أي لاحتمال كون الألف فيه للإطلاق، **أقول**: ولينظر ذلك مع قول سيبويه: اعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك أنهم يجعلون

---

[37]- البيت تقدم الكلام عليه: 1/ 159.

[38]- البيت من الرجز وهو لزيد بن زيادة العذري، وما في قوله: (ما دون) في موضع نصب على المصدر من اربعي أو عوجي أو بإضمار فعل أي قفي ، والوجه الأول أحسن. شرح شواهد الكتاب للسيرافي: 1/ 342، وفي خزانة الأدب: أن القائل زيادة بن يزيد: 84/4، والشاهد في قوله: (يا فاطما) حيث عوضت الألف من التاء المحذوفة للترخيم.

المدة التي تلحق القوافي بدلا منها. فمقتضى كلامه اختصاص هذا بالضرورة كما نص عليه في المساعد، قال: وعليه جرى ابن عصفور، ونقل قوله: ولا يجوز الوقف بها إلا في الضرورة وبشرط كون ألف الإطلاق عوضا عنها اه فكلام ابن عصفور كما رأيت صريح في أن الألف المعوضة عن التاء إنما هي ألف الإطلاق وفي اختصاص المسألة بالشعر، وهو خلاف ما فهم الدماميني، فإن مقتضى كلامه أنها غير التي للإطلاق، فرأى أن المسألة لا تثبت بالشعر، أي لما قد يقال: إن الألف فيه للإطلاق. والله تعالى أعلم.

قوله: "وجئ بها ..إلخ" أي ولايستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذف هاء التانيث عن إعادتها لبيان الحركة، نحو: "يا طلحه" بإعادة الهاء، قال أبو حيان: ومحصول هذا القول أن الترخيم لا يكون إلا في الوصل اهـ وقال أيضا: أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول: إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق، لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم. وقيل: المعاد هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه.

قوله: "وحذفها بدون..إلخ" أي وقد لا تعاد ولايعوض منها ألف وهو نادر، كـ"ياحرمل" في ترخيم حرملة، فيقال "يا حرمل" بإسكان اللام.



التحذير والإغراء

وبَعْــدَ إيّــا عــاطِفٌ لَــمْ يَنْحَــذِفْ إلّا إذا نَصَبْـــتَه بالمُنــــحَذِفْ

أوْ كــانَ مَجْــرُورًا بِمِــنْ أوْ قَبْــلَ أنْ تَقْــدِيرُها مِــنْ بَعْــدِ إيّــاكَ حَسَــنْ

يعني أنه لا يحذف العاطف بعد "إيا"، إلا والمحذوف منصوب بإضمار ناصب آخر، نحو: "إياك الشر"، فلا يجوز أن يكون "الشر" منصوبا بما انتصب به إياك، بل بفعل آخر مضمر، تقديره: "دع الشر"، وقوله: [39]

فإيــاك إيــاك المــراء فإنــه إلى الشــر دعــاء وللشــر جالــب

والتقدير: "دع المراء"، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وقال أبو البقاء: المختار عندي تقدير فعل يتعدى لاثنين، فتقدير "إياك الشر": "جنب نفسك الشر"، و"إياك" في موضع "نفسك" بدليل: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾، وهو قول ابن الناظم، وعليه فالكلام خبري، وعلى أنه منصوب بفعل متعد لواحد – أي باعد نفسك – فالكلام إنشائي.

أو كان المحذَّر مجرورا بـ"من" نحو: "إياك من الشر"، أو "من" مقدرة قبل "أن"، لاطراد حذف حرف الجر مع "أن" عند عدم اللبس. قال في الخلاصة: (وفي أنَّ وأنْ يطرد ..إلخ) فتقول: "إياك أن تفعل" أي من أن تفعل، وقوله: [40]

ألقــاه في الــيم مكتوفــا وقــال لــه إيــاك إيــاك أن تبتــل بالمــاء

وذلك لاطراد حذف حرف الجر مع "أن" إذا أمن اللبس، وقال سيبويه في "إياك أن تفعل": إذا أردت "إياك والفعل" لا يجوز، فإن أردت "أعظك مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل" جاز. وظاهر هذا أن "أن تفعل" على هذا التقدير مفعول من أجله لا مفعول به اهـ من المرادي، وقال الشيخ خالد: إن التقدير الثاني أولى لأنهم صرحوا بـ"من" ولم يصرحوا بالمخافة، ولأنه لم يسمع "إياك لئلا تفعل" كما يقال "وعظتك لئلا تفعل"، ولأن حرف الجر يطرد حذفه مع "أن" إذا أمن اللبس بخلاف المضاف اهـ

39- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 113/4، وهو في الخزانة منسوب للفضل بن عبد الرحمن القرشي، 465/1.

40- البيت من البسيط، وقائله الحسين بن منصور الحلاج الزاهد المشهور، وفيات الأعيان: 143/2.

وقال في المساعد بعد ما نقل كلام سيبويه المتقدم: وحمل على تفسير المعنى بجعل الكلام خبرا.

تنبيه: قد اقتصر المصنف في التسهيل وتبعه الناظم هنا على جر الاسم المذكور بـ"من"، والنحاة ذكروا الجر بـ"عن" أيضا، فيقال: "إياك من الأسد" و "إياك عن الأسد" أي باعد نفسك من الأسد أو عن الأسد، فحرف الجر متعلق بالفعل المحذوف، هذا هو المعمول به والمعول عليه اهـ من شرح ناظر الجيش

وأُتْبِعَ البارِزُ والمُسْتَتِرُ   في البابِ ذا والحُكْمُ لا يُغَيَّرُ

يعني أن حكم الضمير في هذاالباب مؤكدا أو معطوفا، لا يتغير عن حكمه المعهود في غير باب التحذير مما علم من قول الخلاصة: (وإن تؤكد الضمير المتصل ..إلخ) وقولها: (وإن على ضمير رفع متصل ..إلخ) ففي قولك: "إياك والشر" ضميران: منصوب ومرفوع، أما المنصوب فهو "إياك" وهو المراد بالبارز، وأما المرفوع فهو المستتر في "إياك" لقيامه مقام الفعل فانتقل إليه الضمير، فتأكيد كل منهما والعطف عليه على حاله المعروف من الفصل بالضمير المرفوع إن عطفت على المستتر وجوبا، وجوازا إن عطفت على المنصوب البارز، وروي بالوجهين قوله: [41]

فإياك أنت وعبد المسيـ   ـح أن تقربا قبلة المسجد

بنصب "عبد" عطفا على "إياك" وفصلها بالضمير المرفوع جوازا، ورفعها عطفا على الضمير المستتر وفصلها بالضمير المرفوع وجوبا.

قال ناظر الجيش: وأنت تعرف أن الخليل يرى أن الكاف في "إياك" اسم مجرور بإضافة "إيا" إليه، فمن ثم قال: لو أن رجلا قال "إياك نفسِك" – يعني بخفض نفسك – لم أعنفه اهـ

لكن نبه الدماميني على أن العطف على المجرور هنا لا يجوز بحال، لأن إعادة الخافض تؤدي إلى إضافة "إيا" إلى الظاهر؛ قال: ومن لم يشترط إعادة الخافض فينبغي له أن لا يُجوِّز ذلك أيضا، لأن المعطوف ليس صالحا لحلوله محل المعطوف عليه.

41- البيت من المتقارب وقائله جرير، الكتاب 278/1 وشرح شواهده للسيرافي 350/1.

واسْــــتَعْمَلُوا المَعْطُــــوفَ والمُكَــــرَّرا مُرْتَفِعًــــــا مُبْتَـــــــدَأً أوْ خَبَـــــــرا

يعني أنه قد يرفع المعطوف عليه في التحذير والإغراء، وقرئ: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ بالرفع، قال الفراء: لو رفع "ناقة" لجاز على إضمار "هذه"، ونحو: " الأهل والولد"، وقد يرفع المكرر فيهما أيضا، كقوله: [42]

إن قومـــا مـــنهم عمـــير وأشـــبا ٥ عمـــير ومنهـــم الســـفاح

لجـــديرون بالوفـــاء إذا قـــا ل أخـــو النجـــدة الســـلاح الســـلاح

إذ أصله: "خذ السلاح" فرفع، لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب، فهو إما مبتدأ حذف خبره أو خبر حذف مبتدؤه. وينبغي أن يكون الحذف في حال الرفع واجبا أيضا قياسا على حال النصب، نظير ما تقدم في باب المبتدإ عند قول الناظم: (أو مصدر أبدل من فعل) من رفع المصدر الذي جيء به بدلا من اللفظ بفعله، إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل .



42- البيتان من الخفيف وهما بلا نسبة في الخصائص 102/3 ،وشرح الكافية 1381/3 ، والعيني 306/4.

أسماء الأفعال

وتَيْـــــدَ هـــــا حَـــــيَّهَلا وحَيّـــــا هَيَّـــتَ هِيْـــتَ هِئْـــتَ هَيَّـــا هِيَّـــا

أي ومن أسماء الأفعال "تيد" بمعنى أمهل، تقول: "تيد زيدا" أي أمهله، وحكى البغداديون: "تيدك زيدا" قال أبو علي: ولم يحك أحد لحاق الكاف بـ"تيد"، وقياس من جعله اسم فعل جواز لحاقها به. فعلى ما قاله كأنه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع أسماء الأفعال قياسا، قال الرضي: وفيه نظر. و"تيد" بمثناة فوقية مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فدال مهملة، قال أبو علي: "تيد" من الوأدة، قلبت الواو تاء وأبدلت الهمزة ياء.

ومن أسماء الأفعال أيضا "ها" بألف مقصورة بمعنى خذ، وقد تمد الهمزة متصرفة تصرف كاف الخطاب، لأنها خلف عنه بل قيل إنها بدل منه، كهاءَ بفتح الهمزة، وهاءِ بكسر الهمزة، وهاؤن، وهاؤما، وهاؤم، ومنه: ﴿هاؤم اقرأوا كتابيه﴾ وهي أفصح اللغات، وتليها كاف الخطاب كذلك وهي لغة ذبيان؛ وهي في هذه اللغات اسم فعل لاستكنان الضمير فيها استكنانه في أسماء الأفعال. ومن العرب من يجعلها فعلا، فيقول: هاء يا رجل، وهاءي يا امرأة، وهائيا يا رجلان أو امرأتان، وهاؤوا يا رجال، وهاؤن يا نساء، حكاه الأخفش. اهـ

ومنها أيضا "حيهلاً" بالتنوين، كقوله:[43]

بحـــــيهلاً يزجـــــون كـــــل مطيـــــة ... ...

وقول عائشة: «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر»[44]، قال الدماميني: وهو محتمل لأن يكون الأصل "حيهلْ" و"حيهلَا" بالألف وحذفت لالتقاء الساكنين.

و يقال أيضا: "حيهلا" بالألف من غير تنوين وصلا ووقفا، قال ناظر الجيش: وكأن "حي" مركبة مع "هلا" التي هي من الأصوات ثم حدث بالتركيب ما لم يكن، أو يكون من إجراء الوصل مجرى الوقف. اهـ.

وهما لغتان في حيهل بمعنى اقدم وأقبل وعجل، وهي مركبة من "حي" بمعنى أقبل،

43- البيت من الطويل، تمامه: (أمام المطايا سيرها المتقاذف)، وقائله: مزاحم العقيلي شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 156/2. خزانة الأدب: 43/3.

44- الحديث في كنز العمال رقم: 35828، وانظر كشف الخفاء 100/1

و"هل" بمعنى عجل، وفتحت الياء للبناء كخمسة عشر وسمي بها الفعل، وعند التركيب تكون بمعنى ما ذكر وتتعدى بنفسها، نحو: "حيهل الثريد" بمعنى قدمه، ومن كلامهم: "حيهل الصلاة"، وبمعنى عجل يتعدى بالباء، وسمع: "حيهل بالصلاة" أي عجل بها. ويتعدى بمعنى أقبل بعلى تارة، وبإلى أخرى، بحسب الغرض الذي يقتضيه المقام، تقول: حيهل على زيد أي أقبل عليه، وسمع: "حيهل إلى الصلاة" بمعنى أقبل إليها.

و منها أيضا: "حي" مفردة عن "هل" بمعنى أقبل، وتتعدى بعلى نحو: "حي على الصلاة" أي أقبل عليها، قال الأخطل: [45]

ولست بقائم كالعير يدعو قبيل الصبح حي على الفلاح

وقد تستعمل بمعنى إيت، فتتعدى بنفسها كقوله: [46]

أنشأت أسأله عن حال رفقته حي الحمول فإن الركب قد ذهبا

ومنها أيضا "هيت" بفتح الهاء والياء المشددة التحتية وتاء فوقية مخففة أي أسرع، وفيها لغات منها: "هَيْتَ" بفتح أوله وآخره وإسكان وسطه وهي أشهر لغاتها، و"هِئْتَ" بهاء مكسورة فهمزة ساكنة فتاء فوقية مفتوحة، و"هَيَّا" بفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية بعدها ألف، و"هِيَّا" كذلك إلا أن هاءها مكسورة.

إخٍّ كِخٍ سرْعانَ مَعْ وشْكانا وها بَجَلْ وقَدْ وقَطْ بُطْآنا

أي ومنها أيضا: "إِخٍّ" بكسر الهمزة وتشديد خاء مكسورة، و"كِخٍّ" بكسر الكاف وتشديد خاء مكسورة كذلك، لكن في القاموس وشرحه جواز تخفيف الخاء، وجواز تنوينها، وجواز فتح الكاف؛ وعليه لا يكون التخفيف في البيت لضرورة الوزن كما قد يُتوهم، وهما بمعنى أتكره وفي الحديث: «أن الحسن أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال رسول الله ﷺ: " كخ كخ" حتى ألقاها من فيه»[47]، بتكرير"كخ"، ولم نقف على رواية فيه بـ"إخ" كما في الطرة فليحرر؛ ويؤخذ من هذا الحديث أن الصبي لا يقر على منكر وإن لم يكن مكلفا بالحرام والواجب.

45- البيت من الوافر وقائله الأخطل، خزانة الأدب 221/1.

46- البيت من البسيط، وقائله ابن أحمر. خزانة الأدب: 36/3.

47- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة رقم: 1396، ومسلم في كتاب الزكاة رقم: 2473.

وصرّح الرضي بأن كلا من "إخ" و"كخ" اسم صوت، قال: وقد جعله الشاعر في قوله: [48]

وصـــار وصـــل الغانيـــات كخـــا

أي مكروها من الوصف بالمصدر.

ومنها كذلك: "سرعان" و"وشكان" بمعنى سرُع، وسرُع بمعنى أسرع، يقال: سرُع ذا خروجا أي أسرع هذا في الخروج، فيضم أول كل منهما ويفتح ويكسر و الثاني منهما ساكن. ويقال: "أشكان" بقلب الواو همزة، ويستعمل سرعان خبرا محضا، وخبرا فيه معنى التعجب، ومنه قولهم: "سرعان ما صنعت كذا". ويستعمل "وشكان" مصدرا نحو: "عجبت من وشكان ذلك" أي سرعته.

ومنها: "ها" وهو اسم فعل مضارع بمعنى أجيب، وقد يمد كقوله: [49]

لا بـــل يجيبـــك حـــين تـــدعو باسمـــه فيقـــــول هــــــاءَ وطالمـــــا لـــــبَّى

وقد تقدم في أول الباب أنها بمعنى "خذ" فتكون مشتركة بين الأمر والمضارع.

ومنها: "بجل" بمعنى يكفي، و"قد" و"قط" في أحد الوجهين كما في التسهيل، والوجه الآخر كونها بمعنى حسب فلا تكون اسم فعل، فعلى الأول تقول: بجلني وقطني وقدني فتأتي بنون الوقاية والمعنى يكفيني، وعلى الثاني تحذف النون وتصل بها الياء كما تقول حسبي؛ وقد اجتمع الوجهان في قوله: [50]

قـــدني مـــن نصـــر الخبيبـــين قـــدي ... ...

وإنما قال في الطرة: "في أحد الأوجه" تبعا للدماميني والمرادي في تصويبهما لقول

48- البيت من الرجز وهو للعجاج، وروي أخًّا. خزانة الأدب: 103/3.

49- البيت من الكامل أحذ مضمر، وقائله: عمر بن أبي ربيعة ديوانه ص: 69

50- البيت من الرجز وهو لحميد بن مالك الأرقط. قاله الجوهري، وقال ابن يعيش. قائله أبو بحدلة ، الخبيبين بصيغة التثنية المراد بهما عبد الله بن الزبير، وابنه خبيب، ويقال: عبد الله وأخوه مصعب، ويروى الخبيبين على صيغة الجمع على أن الأصل الخبيبيين ثم حذف الياء كقولهم: الأعجمين، والمراد عبد الله ومن كان على رأيه. العيني: 1/ 357، وخزانة الأدب: 449/2.

المصنف في التسهيل: "في أحد الوجهين" كما تقدم، لأن لكل من هذه الكلمات ثلاثة أوجه، أما "بجل" فتكون اسم فعل فتلحقها نون الوقاية كما مرَّ، وتكون بمعنى حسب فتقول: "بجلي" بلا نون كما تقول حسبي، وتكون حرف جواب بمعنى "نعم"؛ وأما "قط" فتكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وتكون بمعنى "حسب" فتقول: "قطك وقطي درهم" كما تقول: "حسبي درهم وحسبك درهم"، وتكون اسم فعل بمعنى "يكفي" فتقول: "قطني درهم" كما تقول: "يكفيني درهم"؛ وأما "قد" فتكون حرفية واسمية، فالحرفية هي الآتية في قول الناظم: (وقربا بقد مضيا منصرف..إلخ) في فصل خاص بها، والاسمية تكون بمعنى "حسب" فتقول: "قدي درهم"، وتكون اسم فعل بمعنى "يكفي" فتقول: "قدني درهم" كما تقول: "يكفيني درهم"؛ وقد تقدم طرف من هذا في باب الضمائر.

ومنها: "بطآن" بمعنى أبطأ، وتضم باؤها وتفتح، وفيه معنى التعجب، فتقول: "بطآن هذا الأمر"، وبعضهم يقول: هو بمعنى بطؤ، وهو أنسب لمعنى التعجب.

وبِرُوَيْدَ يَنْعَتُونَ مَصْدَرا   مُظَهَّرًا في اللفْظِ أوْ مُقَدَّرا

يعني أن "رويد" تأتي نعتا لمصدر مذكور نحو: "ساروا سيرا رويدا"، أو مقدر نحو: "ساروا رويدًا". ومذهب سيبويه: أن هذا نصب على الحال، قال في المساعد: وهو الصحيح؛ فقيل حال من الفاعل أي مرودين، وقيل حال من ضمير المصدر المحذوف الذي دل عليه الفعل، والتقدير: ساروا أي السير في حال كونه رويدا؛ ولا يكون نعت مصدر محذوف، لأن "رويد" صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قبح. واعترضه الدماميني بقوله: وليس اشتراط الخصوص إلا ليكون ذلك قرينة عليه يعلم بها المحذوف، فإذا علم بدون اختصاص الصفة بالموصوف لم يمتنع الحذف.

واختلف فيها إذا كانت نعتا، فقيل مصدر مصغر تصغير ترخيم وصف به كما يوصف بـ"عدل"، وقيل هو تصغير "مُرود"تصغير ترخيم أيضا، وذهب الفراء إلى أنه تصغير "رود" بمعنى الرفق.

ما صالِحًا لِكَوْنِه فِعْلًا وَرَدْ   أوْ مَصْدَرًا فَمِنْ ذي الأَسْما لمْ يُعَدْ

يعني أن ما أمكنت فعليته، كـ"هات" و"تعال" لاتصالهما بضمائر الرفع البارزة كهاتي

وتعالي، أو مصدريته كـ"رويدك" و"بله موسى"، فيمكن أن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب والكاف من "رويدك" في محل خفض، أو اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من "رويدك" حرف خطاب، لم يعد من أسماء الأفعال، لأن ما أمكنت فعليته لا يعدل عنها إلى كونه اسم فعل لكونه خروجا عن الأصل بلا داع، وكذلك ما أمكنت مصدريته، لأن المصادر أكثر، وفيها الحمل على المعرب لا على المبني، وحمل الاسم على أن له موضعا من الإعراب؛ وكل هذا يقتضي القياس بخلاف الحمل على اسم الفعل.

واسْتَفْهِمًا واسْتَعْظِمًا بِهَا انفِيا تَنَدَّمًا وبَعْضُها قَدْ نُفِيا

بنون التوكيد الخفيفة في أفعال الأمر الأربعة؛ يعني أن اسم الفعل قد يتضمن معنى استفهام أي زيادة على معنى الفعل وإلا كان اسم استفهام، كقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف وقد رأى عليه أثر صفرة: «مهيم» فقال: تزوجت يا رسول الله»[51] بمعنى «أحدث لك شيء؟ أو" ما حدث لك؟"، وقد يتضمن معنى الاستعظام، كقوله ﷺ لأبي طلحة: «بخ بخ ذلك مال رابح»[52]، قال ابن دريد: معنى "بخ" تعظيم الأمر وتقويته وتفخيمه، وقد يتضمن معنى نفي كقوله:[53]

ما كان إلا كاصطفاف الأقدام حتى أتيناهم فقالوا همهام

أي ما بقي شيء، فإن قلت: يجوز أن يكون اسم فعل لـ"نفد" أو "فني" فيكون الفعل مثبتا، قلت: لا يخرجها ذلك عن تضمن معنى النفي، إذ كل من "نفد" و"فني" بمعنى لم يبق شيء اهـ من الدماميني

وكل هذا مع الدلالة على معنى اسم الفعل في جميع هذه المعاني، كما تقدمت الإشارة إليه.

تنبيه: ذكر في التسهيل أن اسم الفعل قد يضمن أيضا معنى النهي وأسقطه الناظم هنا، ولعل ذلك كما قال ابن عصفور إنه لا يوجد اسم فعل بمعنى "لا تفعلْ"، وحمل قول الفارسي

---

[51]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب البيوع رقم: 2048

[52]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير رقم: 4554

[53]- البيت من السريع موقوف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 58/3.

إن أسماء الأفعال تستعمل في الأمر والنهي على أنه لم يرد بالنهي النهي الصناعي، وإنما أراد به الأمر الذي يراد به التحذير نحو: "حذار من كذا "، وأراد بالأمر الأمر الذي لا يراد به التحذير نحو: "نزال"؛ قال ناظر الجيش: والعجب أنهم لم ينازعوا في أن اسم الفعل يضمن معنى النفي ونازعوا في تضمنه معنى النهي وكلاهما سواء، فكان الواجب إما أن يمنع فيهما وإما أن يجاز فيهما اهـ

ومثّل المرادي للنهي بـ"وراءك" بمعنى تأخر قال: لأنه بمعنى "لا تتقدم" وتبعه الدماميني.

قوله: "تندما" أي وربما تضمن تعجب تندم كقوله: [54]

ويك أن من يكن له نشب يحـ ... ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

وقبله:

سالتاني الطلاق إذ رأتاني ... قل مالي قد جئتماني بنكر

وكذا قد يتضمن تعجب استحسان كقوله: [55]

وا بأبي أنت وفوك الأشنب ... كأنما ذر عليه الزرنب

قوله: "وبعضها قد نفيا" أي وقد يصحب بعضها لا النافية كما في بعض نسخ التسهيل، كـ"لا لعًا لك" أي لا أقال الله عثرتك، قال: [56]

فإن أنت لم تفعل فلست بآسف ... ولا قائل إما عثرت لعًا لكا

54- البيت من الخفيف، وقائله نُبيه بن الحجاج السهمي. شرح شواهد الكتاب للسيرافي: 25/2، ونسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب لزيد بن عمرو بن نفيل 432/1 وكذا في خزانة الأدب ، وذكر في ويك أن ثلاثة أوجه: أحدها: أن وي كلمة مستقلة بعدها كأن مخففه.

الثاني: ويك مقرونة بكاف الخطاب أو أصلها ويلك، وأن وما بعد منصوب بتقدير علم أو ظن.

الثالث: أنها كلمة واحدة غير مركبة، بمعنى: ألم تر، والاستفهام للتقرير: 96/3، واقتصر السيرافي على الأول.

55- البيت من الرجز وهو لأحد رجاز تيم، وبعده:

أو أقحوان عابق مطيب ... أو زنجبيل وهو عندي أطيب

الزرنب: ضرب من النبت طيب الرائحة: العيني: 310/4.

56- البيت من الطويل وقائله كعب بن زهير يخاطب أخاه بجيرا . نهاية الأرب 303/16.

ومنه قول ابن دريد: [57]

فـــإن عثـــرتُ بعـــدها إن وألـــت نفســـي مـــن هاتـــا فقـــولا لا لعـــا

قال أبو حيان: ومعنى "لعا" إقالة، فإذا أدخل عليها "لا" فكأنه قيل: "لا إقالة"، قال ناظر الجيش: ولم ينتظم لي تفسير "لعا" بإقالة مع كونها اسم فعل اهـ ونحو ذلك للسلسيلي في شرحه شفاء العليل، لكن قال ناظر الجيش: ذكر أبو البقاء أن معنى "لعا" اسلم، وهذا هو الأقرب بل الحق، وعلى هذا يكون معنى لا لعا لا أقول له لعا أي لا أقول له اسلم، وإذا كان التقدير كذلك لم يكن حرف النفي قد صحب اسم الفعل فلا يصح تمثيل الشيخ به لما قاله المصنف، قال: وإن تم ما قلناه فليكن معنى قول ابن دريد فقولا "لا لعا" فقولا لا نقول لك "اسلم".

فصل في أسماء الأصوات

وهي إما للخطاب أو للحكاية، والحكاية إما لأصوات حيوان أو لاصطكاك الأجرام، والخطاب إما لزجر أو دعاء، وقد عقد الناظم هنا ما كان منها للخطاب بقسميه، واستوفى الجميع في التسهيل، قال أبو حيان: وهو شيء من علم اللغة لا حظ للنحوي فيه، إلا ما كان من الكلام على الأسماء المذكورة أهي معربة أم مبنية اهـ على نقل ناظر الجيش.

كهَيْـــدَ هـــادِ دَهْ وجَـــهْ وحـــايِ وعَـــاهِ عِيـــهِ حَـــوْب هـــابِ عـــايِ

يعني أنه من أسماء الأصوات للزجر: "هيد" بفتح الهاء والدال كأين وتكسر هاؤه، لزجر الإبل قال: [58]

وقـــد حـــدوناها بهيـــد وهـــلا حـــتى يـــرى أســـفلها صـــار عـــلا

حـــتى غـــدت أجوازهـــا إلى عـــلا ... ...

---

[57]- البيت من الرجز وهو من مقصورة أبي بكر بن دريد . خزانة الأدب 548/4. وألت: نجت.

[58]- البيت من الرجز ينسب للقتال الكلابي، ولم يوجد في ديوانه ونسبه أبو محمد الأعرابي لغيلان بن حريث هكذا ليس بثانيها بهيه أو حلا. خزانة الأدب: 90/3، وأول الرجز في شرح المفصل لابن يعيش:

باتـــت تبـــادي شعشـــعات ذبـــلا فهـــي تســـمي زمزمـــا وعـــيطلا

80/4.

و"هاد" بكسر الدال، و"ده" و"جه" بفتح الدال من الأول والجيم من الثاني وسكون الهاء فيهما، و"حاي" بالحاء المهملة وكسر الياء، و"عاه" و"عيه" بعين مهملة فيهما مكسورة في الثاني وهاء مكسورة فيهما لالتقاء الساكنين، و"حوب" بفتح الحاء وسكون الواو وتثليث الباء الموحدة في آخرها إما بتنوين أو بدونه، و"هاب" بموحدة مكسورة بعد الألف، و"عاي" بعين مهملة ك"حاي" فيما تقدم، وهذه كلها لزجر الإبل.

و منها "هلا" للخيل وقد تسكن الإناث بها، كقوله: [59]

ألا حيبا ليلى وقولا لها هلا لقد ركبت أيرا أغر محجلا

و "عدس" للبغال، قال: [60]

عدس مالعباد عليك إمارة ... ...

وقيل اسم للبغل، قال: [61]

إذا حملت بزتي على عدس على الذي بين الحمار والفرس

فلا أبالي من غدا ومن جلس ... ...

وهَيْجِ عاجِ حَلْ حَلٍ وجاهِ مَعْ حَبْ حابِ إسَّ هِسَّ هَجْ قاعِ وسَعْ

أي ومنها: "هيج" بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها، و"عاج" بجيم مكسورة بعد ألف، قال: [62]

كأني لم أزجر بعاج نجيبة ولم ألف عن شحط خليلا مصافيا

و"حل" بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة، و"حل" بحاء مهملة مفتوحة فلام مكسورة مع التنوين، وهذه الألفاظ من "هيج" إلى "حلٍ" للناقة، و"جاه" بجيم فألف فهاء مكسورة مع التنوين، و"حب" بحاء مهملة مفتوحة وباء ساكنة، و"حاب" بباء مكسورة، للبعير من "حل"

59- البيت من الطويل، وقائله النابغة الجعدي رضي الله عنه. خزانة الأدب: 31/3.

60- البيت من الطويل، وتمامه: (أمنت وهذا تحملين طليق)، وقائله يزيد بن مفرغ، العيني: 314/4.

61- البيت من الرجز بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 29/4.

62- البيت من الطويل، بلا نسبة في الصحاح ولسان العرب وتاج العروس (عوج).

إلى هنا، و"إس" بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة المفتوحة، ومثلها: "هس" إلا أن أولها هاء، و"هج" بهاء مفتوحة فجيم ساكنة، و"قاع" بعين مهملة مكسورة، للغنم خاصة من "إس" إلى هنا، و"سع" بسين مفتوحة وعين ساكنة للضأن.

حَجْ وَحْ هَجٍ هَجا وعَزْ وعَيْزِ   وحَرِّ للحمار جا وحَيْزِ

أي ومنها: "حجْ" بحاء مهملة ومفتوحة فيما يظهر فجيم ساكنة للضأن، و"وحْ" بواو مفتوحة فحاء مهملة ساكنة للبقر، و"هجْ" بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها مع التنوين، و"هجا" بهاء مفتوحة فجيم بعدها ألف مقصورة، وهما للكلب، قال: [63]

سفرت فقلت لها هج فتبرقعت   فذكرت حين تبرقعت ضَبّارا

و"ضبار" بالضاد المعجمة ككتّان: اسم للكلب كما في الدماميني عن المحكم.

ومنها: "عز" بعين مهملة مفتوحة فزاي ساكنة، و"عيز" بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاي مكسورة للعنز، و"حر" بفتح الحاء المهملة وكسر الراء المشددة للحمار، و"حيز" بحاء مفتوحة وياء ساكنة وزاي مكسورة، ويجوز فتح الزاي وهو للعنز.

وأَوْ وهُيْ وبُسَّ أيْضًا عَوْهِ   وجُوتَ جِئْ تُؤْ تَأْ ونَخْ ودَوْهِ

يعني أنه من أسماء الأصوات للدعاء: "أو" بفتح الهمزة وسكون الواو على وزن "أو" العاطفة. قاله المرادي والدماميني، وقيل بمد الهمزة وضم الواو؛ ومنها: "هي" بضم الهاء وسكون الياء للفرس، و"بس" للغنم، بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها، و"عوه" بعين مهملة مفتوحة فواو ساكنة فهاء مكسورة للجحش، و"جوت" بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة، وقيل: مثلثة الآخِر، قال: [64]

دعاهن ردفي فارعوين لصوته   كما رعت بالجوت الظماء الصواديا

و"جئ" بجيم مكسورة فهمزة ساكنة، وهما للإبل الموردة للشرب، و"تؤ" بتاء مثناة فوقية

---

[63] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 75/4.

[64] البيت من الطويل، وقد وقع في شعري شاعرين أحدهما عويف القوافي، وهو المشهور، والثاني شعر لحسيم عبد بني الحسحاس، وأوله: وأوده ردفي... إلخ، على الأول ، قيل أراد بالردف تابعه من الجن. وفي الثاني: المراد بالردف الراكب خلفه والمراد بدعائه أن يغني ليعرفن صوته. خزانة الأدب: 86/3.

مضمومة فهمزة ساكنة، و"تأ" بفتح المثناة الفوقية وسكون الهمزة للتيس المنزى على الإناث، و"نخ" بفتح النون وبعضهم ضبطه بالكسر وتخفف خاؤه وتشدد، للبعير تريد إناخته، و"دوه"بدال مهملة ومفتوحة في الأكثر وقد تضم، فواو ساكنة فهاء مكسورة، للربع أي الفصيل.

وهكذا تُشُؤْ هِدَعْ ودَجْ وَقُوسْ وَكُلُّ ذا مُصَحَّحٌ ومَدْرُوسْ

أي ومنها: "تشؤ" بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة، للحمار المورد للشرب، وفي الحديث: « أن رجلا من الأنصار أناخ ناضحا له فركبه ثم بعثه فتلدّن عليه بعض التلدُّن فقال: "شأ لعنك الله" فقال ﷺ: "انزل عنه لا تصحبنا بملعون" »[65]، قال ابن الأثير في النهاية: ورواه بعضهم بالسين المهملة؛ و"هدع" بكسر الهاء وفتح الدال المهملة وسكون العين المهملة، لصغار الإبل التي يراد سكونها، قال ابن الأعرابي: ساوم رجل رجلا ببكر فقال له صاحب البكر: هو مسن، ففره المشتري فوجده بكرا فتيا، فبينما هما يتماريان في سنه إذ نفر فزجره صاحبه فقال له: "هدع" فقال له المشتري: صدقني سن بكره. و"دج" بدال مهملة مفتوحة فجيم ساكنة للدجاج، قال: [66]

شرابها المحض ولما يمزج ولم تقل يوما لفروج دج

و"قوس" بقاف مضمومة فواو ساكنة فسين مهملة مكسورة، للكلب، وفي شرح ابن يعيش أنه بسكونها، قال: وهو ساكن الآخر وإن اجتمع فيه ساكنان كأنه موقوف عليه، فإن وصل بكلام يوجب تحريكه ضم للإتباع.

قوله: "وكل ذا ..إلخ" تتميم.

ورُبَّما أُعْرِبَ ما كطاقِ كلِمَّتِي مِثْلُ جَناحِ غاقِ

أي وقد يعرب من أسماء الأصوات ما حكي به صوت كـ"طاق" لصوت الضرب، لوقوعه موقع متمكن، بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن،

65- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق رقم: 7615، وتلدن: تلكأ وتوقف

66- البيت من الرجز أنشده الدماميني بلا نسبة (مخطوط)، الفروج بالفتح ويضم: فرخ الدجاج وهو الفتي منه.

كقوله:[67]

إذ لمـــــتي مثـــــل جنـــــاح غـــــاق ... ...

أي مثل حناح الغراب، وقوله: [68]

قـــــد أقبلـــــت عـــــزة مـــــن عراقهـــــا ملصـــــقة الســـــرج بخـــــاق باقهـــــا

وقوله: [69]

تـــداعين باســـم الشـــيب في متـــثلّم جوانبـــــه مـــــن بصـــــرة وســـــلام

وقوله: [70]

لا يـــــنعش الطـــــرف إلا مـــــا تخونـــــه داع يناديـــــه باســـــم المـــــاء مبغـــــوم

وقوله: [71]

إذا حملـــــت بـــــزتي علـــــى عـــــدس علـــــى الـــــذي بـــــين الحمـــــار والفـــــرس

وقوله: [72] (كما رعت بالجوت الظماء) بفتح التاء على الحكاية وكسرها على الإعراب، والتحرير أن يقال: يجب أن تعرب إن خرجت عن معانيها وسمي بها ما هي اسم صوت له، ويجوز إن كانت باقية على معانيها ووقعت في تركيبها، ويجب البناء في غير ذلك اهـ من الدماميني

وربما سمي بعضها باسم فيبنى لسده مسد الحكاية، كـ"مض" المعبر به عن صوت بضم الشفتين بمعنى "لا" إلا أن فيه إطماعا، لأنه غير رد صريح، قال الراجز: [73]

ســـــألتها الوصـــــل فقالـــــت مِـــــضِّ وحركـــــت لي رأســـــها بـــــالنغض

وفي المثل: "إن في مض لمطمعا [74]"، وقيل: "مض" اسم فعل.

67- البيت من الرجز لرؤبة ،وقبله : (ولو ترى إذ جبتي من طاق). تاج العروس (طوق)

68البيت من الرجز بلا نسبة في لسان العرب (خوق).

69- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ديوانه ص: 609.

70- البيت من البسيط، وقائله: ذو الرمة ديوانه ص 571.

71- البيت تقدم الكلام عليه.

72- البيت تقدم الكلام عليه.

73- الرجز بلا نسبة في المساعد: 2/ 663، وروايته في الجوهري: سألت هل وصل وكذا روايته في الميداني: 86/1.

74- الميداني: 1/ 85.

نونا التوكيد

وبَعْـــدَ فَـــتْحٍ حَـــذْفُها يَطَّـــرِدُ   كقُـــولَ بالـــذي يقـــولُ أحْمَـــدُ

يعني أن نون التوكيد الخفيفة ربما تحذف لغير ساكن ولا وقف مع أمر الواحد، كقوله: [75]

افعـــلَ مـــا شـــئت إن الله ذو كـــرم   ومـــا عليـــك إذا أذنبـــت مـــن بـــاس

إلا اثنتـــين فـــلا تقربهمـــا أبـــدا   الشـــرك بـــالله والإضـــرار بالنـــاس

وقوله: [76]

اضـــربَ عنـــك الهمـــوم طارقهـــا   ضـــربك بالســـيف قـــونس الفـــرس

"طارقها"بدل من الهموم، والقونس: ناتئ بين أذني الفرس، وقوله: [77]

اطلـــب ولا تضـــجر مـــن مطلـــب   فآفـــة الطالـــب أن يضـــجرا

وقوله: [78]

خلافـــا لقـــولي مـــن فيالـــة رأيـــه   كمـــا قيـــل قبـــل اليـــوم خـــالفَ تـــذكرا

75- البيتان من البسيط، وقائلهما أحمد بن محمد بن أبي الوفاء الموصلي الشهير بالحلاوي، كما في ذيل مرآة الزمان 1/ 100 لكن روايته: "كن كيف شئت فإن .. إلخ" ولا شاهد فيها، ولم أقف على رواية الشاهد.

76- البيت من المنسرح، وهو لطرفة بن العبد، وقيل مصنوع عليه. العيني: 337/4، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 688/4، والشاهد فيه: حذف نون التوكيد لغير ساكن في قوله: اضرب، فعل أمر.

77- البيت من السريع قال العيني: إنه من كلام المحدثين، ولا يحتج به إلا بطريق التمثيل: 217/3، وأنشده ابن هشام في المغني، ص: 519 بلا نسبة. وأهمله السيوطي،ونسبه البغدادي في شرح شواهد المغني لبعض المولدين 228/6 والشاهد فيه :حذف نون التوكيد من ولا تضجرَ لغير ساكن.

78- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 688/4، والعيني: 345/4، والشاهد فيه: حذف نون التوكيد لغير ساكن في قوله: خالف ؛ فعل أمر.

والفَيالة كسَحابة: ضعف الرأي يقال: فال رأيه بمعنى ضعف. اهـ

وحمل عليه قراءة: " ألم نشرحَ" بفتح الحاء على أن أصله نشرحن، وأجازوا كون ذلك واقعا في السعة في غير فعل الأمر، وقيل إنه من النصب بلم، كما جزم بلن معارضة بين الحرفين. اهـ من الدماميني

وفي القول الأول جمع بين ضعيفين: التاكيد بعد "لم"، وحذف النون لغير وقف ولا ملاقاة ساكن، لكن رأى المصنف أن ارتكاب هذين الضعيفين أسهل من القول الثاني اهـ من شرح الشيخ خالد

قول الناظم: "حذفها يطرد" مخالف لقول المرادي والأشموني والسيوطي في الهمع: وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف، وهو ظاهر التسهيل وشروحه أيضا، فالصواب لو قال: "قد يندر كقول بالذي يقول جعفر" على أن ابن الناظم في شرح الألفية جعله مختصا بالضرورة، واستحسنه ناظر الجيش في شرح التسهيل.

ما لا ينصرف

فصل في أسماء القبائل والأرضين باعتبار صرفها وعدمه

وإنْ تُردْ بالأرَضِينَ والكَلِمْ ... وبالقبائلِ المُؤنَّثَ حُتِمْ

فيها امتِناعُه وإلّا نَوَّنُوا ... وأحَدُ الأمْرَيْنِ قَدْ يُعَيَّنُ

يعني أن صرف أسماء الكلم و القبائل و الأرضين ومنعها مبنيان على المعنى، فإن كان المعني باسم ما يطلق من ذلك لفظا في أسماء الكلم صرف، نحو: "قرأت هودا"، وكذا إن كان أبا أو حيا في أسماء القبائل نحو: "قريش" قال تعالى: "**لِإِيلَٰفِ** قريش"، ونحو: "معد" قال الشاعر: [79]

ألم نسق الحجيج سلي معدا ... ...

أو كان مكانا في أسماء الأرضين نحو: "بدر"؛ وأما إن كان المعنى المراد كلمة أو سورة فيما يطلق من أسماء الكلم، أو أما أو قبيلة فيما يطلق من أسماء القبائل، أو بقعة في أسماء

---

[79] البيت تمامه : (سنينا ما تعد لنا حسابا) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في همع الهوامع 47/1 والدرر 136/1

الأمكنة، لم يصرف نظرا إلى تأويله بالمؤنث، كما انصرف في الوجه الأول نظرا إلى تأويله بمذكر. فالحاصل: أن أسماء القبائل والكلم والأرضين في الصرف وعدمه بحسب ما أولت به من تذكير وتانيث أي باعتبار المكان واللفظ والحي في التذكير، والكلمة والقبيلة والبقعة والسورة في التانيث.

ومثل ذلك حروف الهجاء صرفُها ومنعها مبني على المعنى، قال: [80]

تخـــال منهـــا الأرســـم الطوامســـا كافـــا وميمـــين وســـينا طامســـا

قال الدماميني: قلت: وهنا أمور ننبه عليها، أن إطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم نتحقق مانعا من الصرف، فإن تحققنا منعنا الصرف بكل حال، نحو: تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك. والثاني: تجويز الأمرين بحسب التأويلين إنما هو موكل إلى استعمالنا في الألفاظ والكلمات، تقول: "كتبت زيدا فأجدته وكتبت هندا فأجدتها"، وأما ما عدا ذلك فمنوط باستعمال العرب في ذلك اللفظ الخاص، فما اعتبروه فيه من صرف ومنعه اعتبرناه، وليس لنا أن نخترع ذلك من عند أنفسنا. اهـ منه قوله: "تقول: كتبت زيدا فأجدته.. إلخ" قال: [81]

ليـــت وهـــل ينفـــع شـــيئا ليـــت ... ...

وقال: [82]

ليـــت شـــعري وأيـــن مـــني ليـــت إن ليتـــا وإن لـــوا عنـــاء

قوله: "وأحد الأمرين.." إلخ يعني أنه قد يتعين اعتبار القبيلة كيهود ومجوس علمين، قال اليشكري: [83]

... ... كنـــار مجـــوس تســـتعر اســـتعارا

فإن لم يكونا علمين كانا جمع يهودي ومجوسي، ويجوز إذ ذاك دخول الألف واللام

80- الرجز بلا نسبة في لسان العرب "موم" وتاج العروس "ميم".

81- الرجز لرؤبة بن العجاج، العيني: 524/2، والشاهد فيه تذكير ليت باعتبار اللفظ.

82- البيت من الخفيف، وقائله أبو زبيد الطائي، خزانة الأدب: 382/3، والأغاني: 136/5، والشاهد فيه تذكير ليت أيضا باعتبار اللفظ بدليل الصرف.

83- الشطر من الوافر وهو للحارث بن التوأم اليشكري، في معارضته لامرئ القيس. مختارات الأعلم: 1/ 112.

عليهما؛ واعتبار البقعة نحو: "دمشق" فيمنع من الصرف حتما. وربما يتعين اعتبار الحي نحو: "كلب" و"كلاب"، والمكان نحو: "بدر" فيصرف الاسم حتما.

ورُبَّما سَمّوْا قَبِيلَةً بِأَبْ والحيَّ بِالأُمِّ فَراعِ ما وَجَبْ

يعني أنه قد تسمى القبيلة باسم الأب والحي باسم الأم، فيوصفان بابن وبنت، مثال تسمية القبيلة باسم الأب: "تميم" فيقال: "تميم بن مر" و"تميم بنت مر"، لأنه جعل اسما للقبيلة. ومثال تسمية الحي باسم الأم: "باهلة"فيقال: "باهلة بنت يعصر" لأنها أم، ويقال: "باهلة بن يعصر" لأنه جعل اسما للحي.

قوله: "فراع ما وجب" أي باعتبار الأصل والعروض من الصرف وعدمه وغير ذلك، قال بعضهم: فيجب الصرف والوصف بابن فقط في "تميم"، والوصف بابنة والمنع في باهلة باعتبار الأصل فيهما، ويجوز الوجهان أي الصرف وعدمه والوصف بابن وابنة فيهما باعتبار الحي والقبيلة باعتبار العروض. اهـ **أقول**: قوله "ويجوز الوجهان أي الصرف وعدمه..إلخ" هذا ظاهر بالنسبة لـ"تميم" مطلقا، ولـ"باهلة" في الوصف بابن أو ابنة، لكن لا يظهر بالنسبة لباهلة في الصرف وعدمه، لتحتم المنع فيها ولو اعتبر الحي، لوجود التانيث اللفظي فيها فهي حينئذ كطلحة، وهو المطابق لما قدمناه عن الدماميني والله تعالى أعلم؛ لكنها وهلة سرت من توهم إطلاق القاعدة في جواز الأمرين، وقد تقدم عن الدماميني تقييدها بما لم نتحقق مانعا من الصرف كباهلة، وقد سرى مثل هذا الوهم للزجاجي في "تغلب" كما في الارتشاف.

وقَدْ يُؤَنَّثُ أبٌ ويَنصَرِفْ نَحْو تَمِيمٍ إنْ أتَيْتَها تَقِفْ

يعني أنه قد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ولا يمنع من الصرف مع ذلك، نحو: "تميم إن أتيتها تكرم" أي قبيلة تميم، بصرف "تميم" مع تأنيثها، لأن تأنيثها عارض بحسب المنوب عنه، بل التحقيق: أنه لا تأنيث فيه البتة، بل المؤنث المضاف المحذوف، واعتبار التأنيث في ضمير أو إشارة أو غير ذلك إنما هو مبني على تقدير ذلك المحذوف؛ فالحاصل: أن الجمع بين التانيث والصرف باعتبارين، فالتانيث باعتبار المضاف المحذوف والصرف باعتبار أن المسمى مذكر.

وهكذا تُقْرَأُ هُودٌ إنْ نُوِي إِضافَةٌ ونَحْوُه كذا رُوِي

أي وهكذا في الصرف والتانيث على تقدير مضاف مؤنث محذوف نحو: "تقرأ هود"،

و"قرئت هود"، وكذا "تقرأ نوح" و "قرئت نوح" أي "سورة هود" و"سورة نوح"، ببناء الفعلين في المثالين للمفعول لأنه هو الذي يظهر فيه تانيث الاسم مع الصرف قاله الدماميني

قال في المساعد: ولولا هذه النية - أي نية إضافة السورة - كان ممنوعا من الصرف لأنه يقصد به السورة كما سبق.اه يعني أنه إذا لم تنو إضافة السورة تحتم المنع لكونهما - أي هود ونوح - كـ"جؤر" و"ماه" و"زيد" اسم امرأة لكونهما علمين لنبيين، قال الرضي: وأما قولهم: "قرأت هودا" إن جعلته اسما للنبي على حذف مضاف أي سورة هود فالصرف، أو اسما للسورة فالمنع لأنه كـ"ماه" و"جؤر".

تنبيه: الصرف في "نوح" إذا قدرت إضافة السورة لخفته بسكون الوسط، أما "هود" فقيل كذلك، وقيل لكونه اسما عربيا لا أعجميا؛ قال الصبان: اعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة: محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط، لخفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية، وقيل: "هود" كـ"نوح" لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل، وما كان قبل ذلك فليس بعربي؛ وهود قبل إسماعيل فكان كنوح اهـ المراد منه

فائدة: أسماء السور على ستة أقسام: ما سمي بجملة فحكمه الحكاية، نحو: "اقتربت الساعة"، وما فيه "أل" فحكمه الإعراب كـ"الرعد" و"النمل" و"الأنفال"، وما سمي بحرف واحد ففيه الوجهان: بعضهم يحكيه وسيبويه يحركه كـ"صاد" و"نون"كما سياتي، و ما سمي بحرفين يعرب إعراب ما لاينصرف كـ"حاميم"كما سياتي أيضا، وما سمي بثلاثة فصاعدا نحو: " ألم" و"ألر" حكمه البناء، وما سمي باسم شخص لا يتجاوز به ما نقل عنه كـ"مريم" للعلمية والتانيث، إلا في قوله هنا: "وهكذا تقرأ هود".

التسمية بلفظ كائن ما كان

أي من غير تفريق بين كون اللفظ مفردا أو مركبا، أو كلا أو جزءا. جعل بعضهم "ما" هنا مصدرية، قال الفارسي: "ما" في قولهم: "لأضربنه كائنا ما كان" مصدرية و"كان" صلتها، وهي مرفوعة بـ"كائن" وكلاهما على التمام والتقدير: "كائنا كونه"، وقيل: كلاهما على النقص و"ما" موصولة استعملت لمن يعقل في المثال كما استعملت له في "لاسيما زيد"، وفي"كائن" ضمير هو اسمها و"ما" خبرها، أي كائن هو الذي كان هو إياه، ويجوز كون "ما" نكرة موصوفة بـ"كان" وهي تامة و"ما" خبر "كائن"، والتقدير: "لأضربنه كائنا شيئا ما كان"

أي شيئا وجد، والمعنى: "لأضربنه كائنا بصفة الوجود مطلقا من غير نظر إلى حال دون حال"، ولعل هذا أولى من المذكورين قبله. اهـ من المساعد

وهذا الفصل عقده النحاة للتدريب على استعمال القواعد النحوية لاسيما في باب المنع من الصرف، وإلا فإن كثيرا مما فيه لم تنطق به العرب، فهو كباب الإخبار بالذي في علم النحو، وأبواب التمرين في فن الصرف.

لِما بِه سُمِّيَ مِمَّا صَحِبا إعْمالاً اوْ إتْباعًا اوْ ما رُكِّبا
ما قَبْلَها كانَ لَه ... ...

قوله: "لما به سمي مما صحبا إعمالا" أي لما سمي به من لفظ يتضمن عملا، وهو يشمل ما تضمن إسنادا، فلذلك لما كان العمل أعم من الإسناد استغنى الناظم عن ما فعل في التسهيل من ذكر الإسناد قبل العمل، فإنه ذكر لعام بعد خاص، إذ كل متضمن إسنادا متضمن عملا، ويشمل الرفع نحو: "قائم أبوه"، والنصب نحو: "ضارب أباه"، والجر نحو: "غلام زيد"؛ فكل هذه يجري الأول فيها بحسب العوامل على ما كان عليه قبل التسمية، ويبقى الثاني على ما كان عليه قبل التسمية.

قوله: "أو إتباعا" أي ولما سمي به مما تضمن إتباعا كأن تسمي بالموصوف وصفته والمعطوف والمعطوف عليه، نحو: "رجل قائم" و "زيد وعمرو"، فيكون الأول بحسب العوامل والثاني تابع له.

قوله: "أو ما ركبا" أي أو سميت بمركب من حرفين نحو: "إنما" و"ليتما"، أو حرف واسم نحو: "يا زيد" و"أنت" فإنه مركب من "أن" وهي اسم و تاء الخطاب وهي حرف، أو حرف وفعل نحو: "ضربوا" في لغة "أكلوني البراغيث" على ما في الطرة تبعا للدماميني، لكن الصواب أن يمثل هنا بـ"قد سمع" و "قلما"، أما "ضربوا" على لغة "أكلوني البراغيث" فستاتي عند قوله: (وأسلمت وأسلموا..إلخ).

قول الناظم: "ما قبلها كان له" مبتدأ، والضمير في "قبلها" للتسمية المفهومة من "سمي"، والخبر قوله: "لما به سمي إلخ"، ويجب تقديمه لعود الضمير عليه من المبتدإ. أي لما سمي به من هذه الأشياء ما كان له قبل التسمية، يعني أنه يثبت لما سمي به من الأمور المتقدمة ما ثبت له قبل التسمية، فالمتضمن للإسناد يحكى، وكذا المتضمن لتركيب شأنه الحكاية،

والمتضمن للعمل يعرب، وكذا ذو الإتباع .

... ... ولَـمْ يُـضَفْ ولَـمْ يُـصَغَّرَنَّ واحْـكِ مـا انعَطَـفْ

قوله: "ولم يضف ولم يصغرن" بنون التوكيد الشديدة بعد "لم" قال في الخلاصة: (وقل بعد ما ولم) يعني أنه لا يضاف ولا يصغر ما سمي به من الأشياء المتقدمة، لأنه إما جملة أو شبهها، والجملة لا تصح إضافتها ولا تصغيرها، وكذا ما شبه بها، وكذا لا يثنى ولا يجمع ولا يرخم.

قوله: "واحك ما انعطف" أي ويحكى المعطوف بحرف دون متبوع، نحو: "فزيد" و"ثم عمرو"، فإن نقل من رفع أو نصب أو جر حكي بحاله، لأنه لا متبوع له فيتبعه، ولا يمكن أن يكون للمجموع إعراب لفظي، نحو: "قام فزيد" و"رأيت فزيد" و"مررت بفزيد".

ويعرب ما سوى ذلك، نحو: "زيد" و"إن"و "قام" و"يقوم" و"قم" مجردات من الضمائر – على بحث لناظر الجيش في جواز التسمية بفعل الأمر مع مفارقة الإسناد – فإن كان الضمير مستترا فيها حكيتها، لأنها داخلة في ما تضمن إسنادا. قال الدماميني: ولا أدري لم لا يدخل نحو "زيد" تحت قوله: "ما كان له قبل التسمية".

قال في التسهيل: "فإن كان مثنى أو مجموعا على حده" أي جمع سلامة بالواو والنون أو الياء والنون،" أو جاريا مجرى أحدهما مطلقا" أي كاثنين فيما هو جار مجرى المثنى، وعشرين فيما هو جار مجرى المجموع على حده، وقوله "مطلقا" أي من غير تقييد بحالة احترز بذلك من "كلا" و"كلتا" فإنهما ليسا كالمثنى إلا في حال إضافتهما إلى الضمير فقط، "أعرب بما كان له قبل التسمية" أي فيعرب المثنى وما جرى مجراه بالألف رفعا والياء نصبا و جرا، ويعرب المجموع على حده وما جرى مجراه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا، "أو جعل المثنى وموافقه كعمران" أي فيلزم الألف ويعرب على النون إعراب ما لا ينصرف إلا مثل: ذان مسمى به، لأن ألف "ذان" وإن كانت زائدة عاقبت ألف "ذا" التي هي عين فجرت مجرى الأصل، "والمجموع وموافقه كغسلين" أي فيلزم الياء، لأنه ليس في العربية اسم مفرد آخره نون زائدة بعد واو. وأما "زيتون" فنونها أصلية. انظر الدماميني. "أو هارون" أي فيلزم الواو ويعرب غير منصرف لمشابهته للأعجمي "ما لم يجاوز سبعة أحرف" أي في المثنى والمجموع على حده، فإن جاوز ذلك تعين إعرابهما بالحروف كما كان قبل التسمية نحو "اشهيبابان" تثنية "اشهيباب و"اشهيبابون" جمع اشهيباب مسمى به، وإنما امتنع إعرابهما بالحركات لمخالفتهما للأسماء

المفردة بزيادة عدة حروفهما على سبعة أحرف.

وأَجْرِ حامِيمَ كهابِيلَ ولَوْ ونَحْوُه تَضْعِيفَ ثانِيهِ رَوَوْا

قوله: "وأجر حاميم كهابيل" يعني أنه يجري نحو: "حاميم" و"طاسين" و"ياسين" مجرى هابيل، فيعرب ويمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لأن هذا لا يوجد على لسانهم، قال: [84]

يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم

والمعني بهذا: محمد بن طلحة، وكان أمره أبوه أن يتقدم للقتال يوم الجمل فنثر درعه بين رجليه، وكان كلما حمل عليه رجل قال: "نشدتك بحاميم" حتى حمل عليه العبسي فقتله، وأنشأ يقول:

وأشعث قوام بآيات ربه قليلِ الأذى فيما ترى العين مُسلمِ

شككت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللفم

على غير شيء غير أن ليس تابعا عليا ومن لا يتبع الحق يندم

فلما رآه علي استرجع وقال: إن كان لشابا صالحا، ثم قعد كئيبا. ويقال للسور التي أولها "حم": "آل حم"، أما الحواميم فمن كلام العامة.

تنبيه: لا يظهر وجه ذكر المصنف لهذه المسألة هنا، إذ لا تعلق لها بما هو مذكور قبلها ولا بما هو مذكور بعدها، على أن الإشارة إليها قد تقدمت في الباب الذي قبل هذا الباب. قاله ناظر الجيش

قوله: "ولو ونحوه ..إلخ" أي وإن كان ما سمي به على حرفين ضعف ثانيهما إن كان حرف لين، سواء كان كلمة كـ"لو" أو جزء كلمة نحو: "يو" من يوم و"بي" من بيع و"عا" من عافية، فلو سمي بـ"لو" أو "في" أو "لا" قلت: "قام لو وفي ولاء"، و إنما ضعف لأنه لا يوجد اسم معرب آخره لين محرك، ويجب قلب الألف التي زيدت في "لا" همزة، ومن العرب من يهمز المذكور ويقول لؤو، وأما إن كان ثانيهما ليس بلين فيجعل الإعراب في آخره بلا تضعيف، سواء كان كلمة كـ"من" و"قد" أو جزء كلمة كـ"ضر" من ضرب فهذه تعرب

84- البيت من الطويل، وقائله: شريح بن أوفى العبسي قاتل محمد بن طلحة السجاد. تحرير التحبير لابن أبي الأصبع: 456.

إعراب يد ودم.

وكَمِّـــلًا حَرْفًـــا بِتَضْـــعِيفِكَ مـــا مُجانِسًـــا تَحْرِيكَـــهُ قَـــدْ عُلِمـــا

قوله: "وكملا" بنون التوكيد الخفيفة، أي وإن كان ما سمي به حرفا واحدا كمل كلمة مستقلة بتضعيف مجانس حركته إن كان متحركا، كما إذا سميت بتاء المتكلم من قولك "قمت" بضم التاء، فيقال "تو" بتاء مضمومة مكملة بواو مضعفة، وبالكاف من "أكرمك" بفتح الكاف فيقال "كاء" بألف ممدودة لأن الألف هي التي تجانس الفتح، وبالكاف من "أكرمتك" بكسر الكاف فيقال "كي" بياء مشددة لأن الياء هي التي تجانس حركة الكاف.

وإنْ يَكُـــنْ مِـــنْ كِلْمَـــةٍ فَكَمِّـــلِ عَيْنًـــا بِفـــا وفـــا بِعَـــيْنٍ واجْعَـــلِ

لامًـا مُكَمَّـلًا بِواحِـدٍ ... ...

يقول: إن كان الحرف الواحد المسمى به بعض كلمة وهو ساكن، فكمله بالحرف الذي قبله على رأي، فتقول في التسمية بالتاء من "قتل": "قت"، وبهمزة الوصل على رأي سيبويه، فتقول في التسمية بالتاء الساكنة من "قتل" مثلا: "ات"، واستشكل بأن الحرف الأخير يتحرك بحركات الإعراب، فكيف تبقى همزة الوصل مع ذلك؟ ولا يقال: الحركة عارضة، لأنا نقول معنى عروضها أنها حدثت بعد أن لم تكن، وإن شئت لم تأت بها، والإعراب لازم لا بد منه. وأما إن كان الحرف الساكن كلمة مستقلة نحو: "تاء قامت" فتجلب له همزة الوصل لا غير، وكذا التنوين ونون التوكيد الخفيفة ونحو ذلك، وإن كان الحرف الواحد المسمى به متحركا وجب تكميله اتفاقا بالفاء إن كان عينا، فإن سميت بتاء "قتل" قلت: "قت"، ويكمل بالعين إن كان فاء كما إذا سميت بالقاف من "قتل" فتقول: "قت" أيضا، ويكمل بأحدهما إن كان لاما، فإذا سميت باللام من "قتل" فلك أن تقول: "قل" أو "تل"، كذا قالوا ولا أدري لأي دليل قيل بهذا التخيير في التكميل؟ فإن العرب لم تسم بمثل ذلك، فهذه المسألة عندي من فضول النحو.

ولا يكمل الحرف الذي هو بعض من الكلمة إن سمي به بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضا وهو تضعيف مجانس الحركة خلافا لمن رأى ذلك وهو سيبويه والخليل، فعندهما إذا سميت بالقاف المضمومة من "قُتل" تقول: "قُوّ"، وبالقاف المفتوحة تقول: "قاء"، وبالقاف

المكسورة من "قِتال": "قيّ".

... ... وإنْ حَــذَفْتَ مِــنْ فِعْــلٍ فجَبْــرُهُ زُكِــنْ

يعني أنه يجبر الفعل المحذوف آخرُه، أو ما قبل آخره، والمحذوفُ الفاءِ واللامِ، أو العين واللام، برد المحذوف عند التسمية.

مثال الأول – وهو ما إذا كان الفعل محذوف الآخر – نحو: "يرم" من قولك " لم يرم" فترد إليه ما حذف منه وتمنعه من الصرف، فتقول: "هذا يرم" و"مررت بيرم" والتنوين فيه للعوض نحو: "جوار"، وتقول: "رأيت يرمي" كما تقول: "رأيت جواري"، ومثله: "يغزو" إلا أن هذا تقلب فيه الواو ياء، لما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو لازمة قبلها ضمة، فتقلب هذه الواو ياء ويكسر ما قبلها، وأما "يخش" علما فترد إليه الألف فتقول: "يخشى" بالألف غير منونة في الأحوال كلها كعذارى ومدارى.

ومثال الثاني ــ وهو أن يكون الفعل المسمى به محذوفا ما قبل آخره: نحو: "يقل" و"يبع" و"يخف "مجزومات، فتكمل لزوال المقتضي للحذف وهو التقاء الساكنين فتقول: "جاء يقول ويبيع ويخاف".

ومثال الثالث ــ وهو المحذوف الفاء واللام ــ كـ"يع" مجزوما، تقول: "هذا يع" و"مررت بيع"و "رأيت يعيا"، وإنما لم ترد الفاء لأن الاسم لم يبق على حرفين ثانيهما لين بل على ثلاثة أحرف فلا حاجة للرد أو لأنهم استغنوا بحرف المضارعة عن الفاء، وتردهما معا من غير مضارع فتقول في "عه" مسمى به "هذا وع" و"مررت بوع" و"رأيت وعيا" فيعربه إعراب قاض.

ومثال الرابع ــ وهو المحذوف اللام والعين ــ كـ"يك"مجزوما فيكمل برد المحذوف منه عند التسمية به، تقول: "هذا يكون" و "مررت بيكون" و"رأيت يكون".

وهَمْــزَةَ الوَصْــلِ مِــنَ الفِعْــلِ اقْطَــعِ واجْعَــلْ كَمِــنْ زَيْــدٍ كعَبْــدِ الأَلْمَعِــي

يعني أن همزة الوصل تقطع إن كان ما سمي به فعلا، نحو: "إنطلق" لأنه صار اسما، فبعد عن أصله فالتحق بنظائره، وما جاء من الأسماء بهمزة الوصل قليل لا يقاس عليه، واحترز من الاسم كانطلاق مسمى به فلا تقطع همزته، لأنه منقول من اسم فلم يبعد عن أصله فيستحق الخروج عن أصله، فالهمزة ثبتت فيه وهو اسم، وهو باق على الاسمية، فلا يغير عما

ثبت له إذ لا مقتضي لذلك، وقال ابن الطراوة: يقطع لأن همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جاريا على الفعل، وقد خرج عن ذلك بالعلمية. قاله في المساعد.

قوله: "واجعل كمن زيد ..إلخ" هذه المسألة كالاستثناء مما تقدم أول الباب من وجوب الحكاية، يعني أنك إذا سميت بحرف جر ومجروره، والجار على أكثر من حرف نحو: "من" و"منذ" و"على" و"حتى"، وكذا ما أشبه الحرف، كأن يسمى بـ"عن" الاسمية فإنها شبيهة بعن الحرفية، فلك وجهان: أحدهما وهو الأجود: أن تضيفه إلى مجروره معاملا له بما تعامله به لو كان مستقلا بالتسمية، وتعربه كما تعرب المضاف في "عبد الألمعي" و"غلام زيد"، فتقول: "جاء منُ زيد" و"منذ اليوم"، و"رأيت من زيد" و"منذ اليوم"، "مررت بمن زيد"، و"منذ اليوم"؛ وتقول: "جاء على زيد" و"رأيت على زيد" و"مررت بعلى زيد" بإبقاء "على" على حالها من غير تغيير، وتعربه إعرابا تقديريا. وعلى هذا الوجه اقتصر سيبويه، واستثنى الجمهور من ذلك ما كان ثانيه حرف علة نحو: "في زيد" ولم يجيزوا فيه هذا وعينوا فيه الوجه الثاني، خلافا للمبرد والزجاج القائلين بجواز إعرابهما على الوجه الأول وهو إعراب المتضايفين.

والوجه الثاني هو الحكاية، فتأتي بالحرف ومجروره على الحالة التي كان عليها قبل التسمية

وفُو فَمًا وذُو بِذَوٍّ صَيَّرُوا وقِيلَ ذُو ذَوًى وهذا أشْهَرُ

هذا البيت استثناء مما كان قدمه من أنه إذا سمي بثنائي ثانيه حرف لين فإنه يضعف، قوله: "وفو فما" أي صيروا "فو" عند التسمية به "فما"، وكان القياس أن يرد "فو" إلى أصله وهو "فوه" لقولهم "أفواه"، لأن العرب حكموا في الإفراد بغير ذلك وهو أن يبدل من عينه ميم، فاتبعناهم فيما فعلوا. قاله الدماميني ونحوه في المساعد قال: وذلك لأن العرب حين أفردته قالت كذلك، ولولا هذا كان يرد إلى أصله وهو "فوه" لجمعه على أفواه.

قوله: "وذو بذو..إلخ" يعني أن "ذو" عند التسمية به فيه مذهبان، فسيبويه يرى أن "ذو" من باب "طويت" فإذا سمي به قيل "ذوى" كفتى، أصله: "ذوي"، فإذا سمي به رد إلى أصله الذي هو "ذوي"، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا استثناء من قوله: (ولو ونحوه..إلخ) أي إلا إذا كان له أصل يرجع إليه أو حالة استعملته العرب عليها في الإفراد فيرجع إليها، والخليل يرى أنه من باب "قوة" فإذا سميت به قلت "ذوًّا" بتشديد الواو مثل

"جوّ"، لأن أصله عنده "ذوو"، لكن قول سيبويه أشهر من قول الخليل، لما فيه من تغليب الإعلال بالحذف على الإدغام، ولأن باب "طويت" فائق في الكثرة باب قوة اهـ ونص كلام التسهيل: (ويجعل "فو" فما وذو المعرب وأخواه، - أي "ذا" و"ذي"- "ذوى" أو" ذوًّا") وقوله: "المعرب" احترز به من "ذو" الطائية في اللغة الفصحى، فلو سميت بها لضعفت كما تضعف "لو" كما تقدم عند قول الناظم: (ولو ونحوه تضعيف ثانيه رووا).

وحَذَفُوا ها السَّكْتِ وادْغِمَنَّ ما   فُكَّ لِجَزْمٍ أوْ لِوَقْفٍ فاعْلَما

قوله: "وحذفوا ها السكت" يعني أنك إذا سميت بـ"ارمه"حذفت هاء السكت مما هي فيه، ورددت الياء كما تقدم عند قوله: (وإن حذفت من فعل فجبره زكن ..إلخ) وقطعت الهمزة كما تقدم عند قوله: (وهمزة الوصل من الفعل اقطع..إلخ)، وأعلت إعلال "جوار"،

قوله: "وادغمن ما ..إلخ" وفي رواية: وادُّغِم" بالتركيب للنائب، أي ويدغم المفكوك للجزم أو للوقف، فلو سميت بالفعل المجزوم من قولك " لم يردد" قلت: "جاء يرد" و"رأيت يرد" و"مررت بيرد" غير مصروف، وإن سميت بفعل الأمر من قولك "أردد" قلت: "جاء رد" و"رأيت ردا" و"مررت برد" مصروفا، وحذفت همزته لعدم الحاجة إليها لتحرك الأول عند الإدغام. اهـ. والمراد بالمفكوك للوقف فعل الأمر.

وأَسْلَمَتْ وأَسْلَمُوا ويُسْلِمانْ   أَلْحِقْ بِمَسْلَمَةَ أوْ بِمُسْلِمانْ

يعني أنك إذا سميت بنحو: "أسلمت" مما لحقته تاء التأنيث الساكنة ولم يكن محتملا لضمير، فإنك تلحقه بمَسلَمةَ فيمنع من الصرف، فتقول: "قام أسلمت" و"رأيت أسلمت" و"مررت بأسلمت"، وتبدل تاؤه هاء في الوقف.

وإذا سميت بنحو: "أسلما" و"يسلمان" مما اتصل به علامة الاثنين مع النون أو دونه، على ما يعبر عنه النحويون بلغة "أكلوني البراغيث" ويعبر عنه المصنف بلغة "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار"، أي على لغة مَن يجعل تلك الحروف اللاحقة لآخر الفعل علامة تثنية الفاعل أو جمعه، فهي عندهم حروف لا أسماء، فإنك تُلحقه بالمثنى وتعربه إعرابه، فتقول: "جاء أسلمان ويسلمان"، و"رأيت أسلمين ويسلمين" و"مررت بأسلمين ويسلمين"، وكذا الحكم فيما سمي به من "أسلموا" و"يسلمون" فتلحقه بجمع المذكر السالم، تقول: "جاء أسلمون ويسلمون" و"مررت بأسلمين ويسلمين" و"رأيت أسلمين ويسلمين"، وتلحق النون بما

ليست فيه كما تقدم في "أسلما" و"أسلموا".

وكأن هذا استثناء مما كنا قدمناه أن ما سمي به من حرف وفعل لا يتغير عما كان له قبل التسمية.

وكَفَعَلْنَ اعْرِبْ ولَنْ يَنْصَرِفا   هذا إذا جَعَلْتَ هذي أحْرُفا

يعني أن ما كان كـ"فعلن" و"يفعلن" في لغة أكلوني البراغيث، معرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة، إذ لا يوجد في الأسماء العربية ما آخره نون النسوة، أو للتأنيث اللفظي كفاطمة. قال الدماميني: فإن قلت: النون لتأنيث الجمع، فلا ينبغي أن تعتبر في منع الصرف. قلت: قد اعتبرت تاء "عرفات" في لغة من قال مررت بعرفات، وهي لتأنيث الجمع، و"أذرعات" في لغة من منع الصرف.

قوله: "إذا جعلت هذي أحرفا"، أي في لغة أكلوني البراغيث وهو قيد راجع للجميع من قوله: "وأسلموا" إلى هنا، وأما إن جعلت ضمائر فحكمها الحكاية كما تقدم؛ وهذا مخرج من قوله في الطرة: "أو ما ركب من فعل وحرف"، لأن تلك القاعدة تقتضي هنا أن اللفظين لا يتغيران عما كانا عليه قبل التسمية.

وإنْ دَعَوْا مُذَكَّرًا بِبِنتٍ اوْ   أُخْتٍ فصَرْفَه ومَنْعَه رَوَوْا

يعني أنه إن سمي مذكر ببنت أو أخت، فصرفه مروي عن الأكثر لأن ما قبل التاء ساكن صحيح، وتاء التانيث يتحرك ما قبلها لفظا كطلحة أو تقديرا كحصاة، ولأن التاء التي في آخره يوقف عليها بالتاء، فلهذا قال سيبويه ويونس والأكثرون بالصرف، وهذا بناء منهم على أن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل كتاء عفريت لا للتأنيث، واستدل لتانيثها بسقوطها في بنات وبنية وأخوات؛ وأما إن سمي به مؤنث فالوجهان عند سيبويه ويونس، وقيل يمنع من الصرف للتأنيث والعلمية.

قال ناظر الجيش: ولا شك أن باب منع الصرف أولى بذكر هذه المسألة من هذا الباب.

ورُدَّ هَنتًا هَنَتًا وما ذُكِرْ   مِنِ اسْمِ حَرْفٍ فهْوَ مَوْقُوفًا يَقِرْ

قوله: "ورد هنتا هنتا" يعني أن "هنتا" إذا سمي به، يرد هنة، لفظا فيجب تحريك وسطه

وتقلب تاؤه في الوقف هاء، وحكما فيمنع من الصرف، والفرق بينهما وبين "بنت وأخت" أن "هنتا" إذا وقف عليها حركت نونها وأبدلت التاء هاء في الوقف بخلاف "أخت وبنت"، فيرجع بهنة إلى ما ثبت له في حالة الوقف، لأن مذكره "هن" فقياس المؤنث أن يكون بزيادة التاء، ولما كان الوقف هو القياس وهو أحد حالي المسمى به ولا بد من تغليب أحد الحالين وجب تغليب حال الوقف.

قوله: "وما ذكر من اسم حرف" أي وما ذكر من اسم حرف غير مصاحب للعامل، فهو موقوف عليه كما يوقف غيره من نحو: "زيد وعمرو" قبل التركيب، لأن الإعراب إنما يستحقه بعد التركيب، فإن صحب عاملا اختير فيه جريه مجرى موازنه مسمى به، فتقول: "كتبت باء وتاء" كما تقول: "هذا ماء" فيمن سميته بـ"ما" الموصولة، وقد يقال: "هذا با وتا وثا" فلا يمد بل يعرب مقصورا، وهذا شاذ لأنها صارت اسما فينبغي أن تجري مجرى موازنها كما سبق؛ وتقول في زاي على لغة من يقول "زي" نحو "كي" "هذه زي" بالتشديد، وفي "را" "هذه راء" بالمد، كما تقول في "كي" علما: "كي" بالتشديد، وفي "لا" علما: "لاء"؛ وهذه المسألة هي التي اقتضت ذكر هذه الأسماء في باب التسمية كأنه قال: كما وجب في "كي" التضعيف، وفي "لا" المد حالة التسمية بهما، وجب في نحو "زي" و"را" في حال دخول العوامل التضعيف والمد وقال أبو حيان: من قال في اسم الحرف "زاي" يقول: "هذه زاء" بالمد. قال الدماميني: قلت: وهذا خلاف القياس.

قال: وهذه المسألة ليست من باب التسمية، لأنه معقود لما لم يكن اسما علما فيصير بذلك مركبا مع غيره كيف ينطق به، والكلام هنا فيما وضع اسما غير علم واستعمل على ذلك مركبا أو غيره كيف ينطق به، وقياسه في ذلك أن يكون كغيره من أسماء الأجناس، لكنها ذكرت توطئة لمسألة: "وقد يحكى المفرد المبني مسمى به".اهـ يعني ما أشار إليه الناظم بقوله: "كقاف بل ذا..إلخ".

والفِعْلَ غيرَ مُسْنَدٍ بَعْضٌ حَكَى ... كقافَ بَلْ ذا سِيبَوَيْهِ حَرَّكا

هذا تتميم لقوله في الطرة صدر الباب: "ويعرب ما سوى ذلك" كما هو نص التسهيل، فمنه المفرد المبني والفعل غير المسند، وهذان قد يحكيان مع جواز الإعراب، أما قوله:

"والفعل غير مسند..إلخ" فكقوله: [85]

أنـــا ابـــن جـــلا وطـــلاع الثنايـــا مـــتى أضـــع العمامـــة تعرفـــوني

فإن "جلا " قد جعل اسما لأبيه ولا ضمير فيه ولم يعرب، وإنما قال "بعض" لأنه قيل إنه باق على فعليته، وأن فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا، وقيل سمي به والضمير المستتر فيه، فهو جملة محكية. وقال عيسى: هو مفرد ولكنه ممنوع من الصرف للوزن والعلمية.

وأما قوله: "كقاف بل ذا ..إلخ" فيعني أنه قد يحكى المفرد المبني مسمى به، كـ"صاد" و"قاف" إذا جعلا اسمين للسورة، فإن التقدير: هذه صاد وهذه قاف، تحكي اللفظ مع أنه مسمى به وقد صحب عاملا، واستشكل بأن هذه الأسماء ليست مجمعا على بنائها بل الراجح كونها معربة، ولأنهم نصوا على أن ما كان من أسماء السور ثنائيا جاز فيه الإعراب والحكاية، ذكر ذلك في أول الكشاف. قاله الدماميني.

قال في المساعد: وسيبويه يحرك على تقدير هذه صاد واقرأ صادا، وذكر سيبويه في قراءة "صاد" و"قاف" بالفتح، أنهما اسمان للسورة لكن بنيا على الفتح لكونهما غير متمكنين، تشبيها بـ"كيف" من جهة عدم تمكنها في باب الاسمية.

قوله: "حركا" أي حركة إعراب أو بناء منونا أو غير منون، أضيفت إليه السورة أم لا.

تتمة: وينزع من "الألى" الألف واللام، وكذا من "الذي" و"التي" و" اللائي" و"اللاتي"، وتجعل الياء منهن حرف إعراب إن ثبتت قبل التسمية. قاله في التسهيل، يعني أنك إذا سميت بشيء من هذه نزعت "أل"، لأنها زائدة بدليل زوالها مع بقاء الموصولية في قراءة بعضهم: "صراط لذين"، وقيل: إن جعلت للتعريف أزيلت وإلا بقيت. وتجعل الياء منهن حرف إعراب إن ثبتت قبل التسمية، وإنما أعربت لزوال موجب البناء وهو شبه الحرف في الافتقار،

---

[85]- البيت من الوافر، وقائله سحيم بن وثيل اليربوعي الرياحي. الأصمعيات، ص 13: خزانة الأدب: 1/ 123، وابن جلا الرجل المعروف المشهور، ويقال: فيه ابن أجلى. قال العجاج:

لاقـــوا بـــه الحجـــاج والأصـــحارا بـــه ابـــن أجلـــى وافـــق الأســـفارا

الثنايا جمع ثنية الطريق في الجبل.

ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ما هي فيه بالحركات الظاهرة، وإن كانت مخففة أعرب كالمنقوص، فتقول على الأول: "جاءني لذي" و "رأيت لذيا" و"مررت بلذي"، وفي الثاني: "جاءني لذ" و "رأيت لذيا"و"مررت بلذ" كما تفعل بشج. وأما إن لم تثبت الياء قبل التسمية فما قبلها يجعل حرف إعراب ويكون كباب يد ودم.

إعراب الفعل

وجَزَمُوا بأنْ ولَنْ وقَلَّلُوا ولنْ عَنِ الفِعْلِ بِظَرْفٍ تُفْصَلُ

قوله: "وجزموا بأن ولن وقللوا" يعني أنه ربما يجزم بـ"أن" وفاقا لبعض الكوفيين، وقد نقل اللحياني الجزم بها عن بعض العرب من بني صباح من بني ضبة، وحكاه أيضا أبو عبيدة، وأنشدوا على ذلك: [86]

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

لكن ذكر الشمني أنه تأوله بعضهم على حذف الياء تخفيفا، كما حذفت من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إذا يسر﴾، قال: لكنها في الآية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل، وأنشد بعضهم البيت: "إلى أن يأتي" وعليه فلا شاهد. وأنشدوا أيضا قوله: [87]

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا

قال بدر الدين: ولا حجة في ذلك لجواز كونه سكون وقف للضرورة، لاسكون إعراب.اهـ ونحوه قول ابن هشام: وفي هذا نظر، فإن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم، وحَصَر الأشموني المنصوب في قوله "فتتركها"، قال الصبان: لأنه المنصوب نصا، بخلاف "فتردها" إذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين، وكانت حركته فتحة للخفة.

ونقل الشمني عن ابن الصائغ أنه يمكن أن يكون السكون في "أن تعلم بها"

86- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس بن حجر، الشاهد فيه: جزم يأت بأن. شرح شواهد المغني للسيوطي 1 / 91

87- البيت من الطويل وقائله جميل بن معمر على تغيير في الرواية (أخاف إذا أنبأتها أن تضيعها إلخ) ، ولا شاهد في هذه الرواية ، الشاهد فيه جزم تعلم بأن . شرح شواهد المغني للسيوطي 1 /188

لأجل الإدغام الجائز في الكلام، روي عن أبي عمرو بن العلاء الإدغام في "يحكم به" ونحوه.

قال في المساعد: والصواب إثباته ـ أي الجزم بـ"أن"ـ إلا أنه قليل، وتخصيص المصنف الكوفيين بذلك غير جيد، فقد حكاه من البصريين المذكوران قبل.اهـ يعني اللحياني وأبا عبيدة. وأصل ما في المساعد لأبي حيان نقله عنه ناظر الجيش.

وربما جزم أيضا بـ"لن" قليلا كقوله:[88]

لن يخب الآن من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقه

وقوله: [89]

لن يحل للعينين بعدك منظر ... ذم المنازل كلهن سواكا

إلا أن هذا البيت محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة. قاله في المغني؛ وفي الحديث في منامة عبد الله ابن عمر: «فقيل لي لن ترع»[90]. نقل ذلك الشيخ خالد عن ابن عطية في تفسير ﴿ولن تفعلوا﴾.

قوله: "ولن عن الفعل بظرف تفصل" اعلم أنه يفصل بين "أن" ومنصوبها بالظرف وشبهه اختيارا، نحو: " أريد أن عندك أو في الدار أقعد"، قال في التسهيل: وأجاز بعضهم الفصل بينها ومنصوبها بالظرف وشبهه اختيارا، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطرارا.اهـ قال ناظر الجيش: ويمكن أن يعلل الجواز بقياس "أنْ" على "أنَّ"، فكما جاز "علمت أن اليوم زيدا مسافر وأن في الدار زيدا جالس"، يجوز هنا "أريد أن عندك أقعد" بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل اهـ منه بتصرف

88- البيت من المنسرح وقائله أعرابي عند دار الحسين بن علي رضي الله عنهما في المدينة الشاهد فيه جزم "يخب" بـ" لن". الحلقة من الحديد مسكنة اللام وفتحها ابن الأعرابي. قال ابن جني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس والجمع حلق ، وحكي عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام. شرح شواهد المغني للسيوطي 2 /688 والبغدادي 5 /161

89- البيت من الكامل وقائله كثير ، الشاهد فيه جزم يحل بـ "لن" وأصله يحلى يقال حلى في المنظر يحلى كسعى ويسعى وحلا طعمه يحلو كغزا يغزو. وهو في ديوانه عجز بيت من الطويل وصدره: (أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم) ديوانه ص: 133 شرح شواهد المغني للبغدادي 159/5

90- الحديث أخرجه البخاري في كتاب التهجد رقم: 1121، ومسلم في كتاب الفضائل رقم: 6370، وروايته فيهما " لم ترع" وما في الشرح رواية القابسي كما في فتح الباري 10/3

أما الفصل مع غير "أن" فمخصوص بالضرورة، ومنه ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "ولن عن الفعل ..إلخ"، أي وتفصل "لن" عن منصوبها بالظرف اضطرارا، كقوله: [91]

لمـــا رأيـــت أبـــا يزيـــد مقـــاتلا أدع القتـــال وأشـــهد الهيجـــاء

قال ابن هشام: وهو لغز يقال فيه: أين جواب "لما" وبم انتصب "أدع" ؟ جواب الأول: أن الأصل "لن ما" ثم أدغمت النون في الميم، ووُصِلا خطا للإلغاز وإنما حقهما الانفصال؛ وجواب الثاني: أن انتصابه بلن، وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة، و"أشهد" ليس معطوفا على "أدع" بل منصوب بـ"أن" مقدرة، و"أن" والفعل عطف على القتال على حد:[92]

ولـــبس عبـــاءة وتقـــر عيـــني ... ...

ونظيره في الإلغاز قوله: [93]

عافـــت المـــاء في الشـــتاء فقلنـــا برديـــه تصـــادفيه ســـخينا

أصله: "بل رديه" على وزن عديه من الورود.

تنبيه: ظاهر كلام ناظر الجيش على المسألة قبيل الكلام على "لن"، أن الفصل بين غير "أن" ومنصوبها مخصوص بالضرورة بلا خلاف، ولينظر ذلك مع تجويز بعضهم الفصل بالظرف بين "إذن" والفعل اختيارا. نص على ذلك المصنف في التسهيل، والمجَوِّز لذلك هو ابن عصفور، ومع قول شيخه أبي حيان في الارتشاف: أجاز الكسائي والفراء الفصل بين "لن" ومنصوبها بالقسم، نحو: "لن والله أكرم زيدا"، وزاد الكسائي أنه أجاز الفصل بينهما بما ليس بمعمول، نحو: "لن أظن أزورك"، وبالشرط فينصب أو يجزم جوابا للشرط، نحو: "لن إن تزرني أزورك أو أزرك فتلغى"لن"، وأصحاب الفراء يفرقون بين "لن" والمنصوب اختيارا.اهـ من الارتشاف بل ظاهر قول بدر الدين في تكملة الشرح: (إن الكسائي يجوز الفصل بين الفعل

91- البيت من الكامل أنشده ابن هشام في المغنى ص372 ولم يعلق عليه السيوطي ولم ينسبه البغدادي 372/5

92- البيت من الوافر تمامه: (أحب إلي من لبس الشفوف) وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، الشاهد فيه: نصب "تقر" لعطفه على اسم خالص وهو لبس. العيني 4 / 397.

93- البيت من الخفيف. أنشده في المغنى ص 373 وأهمله السيوطي ولم ينسبه البغدادي 155/5.

وناصبه بالظرف وغيره) التعميم في النواصب، وعدم التخصيص بالضرورة، لتمثيله بنحو "جئت كي زيدا أضرب".

ورُبَّما أُظْهِرَ أنْ مَعْ ما انعَطَفْ   عَلَى الذي نَصَبَه وقَدْ أُلِفْ

أنْ يَفْصِلَ الفِعْلَ مِنَ اوْ حَتَّى إذَنْ   والشَرْطُ والتعْلِيقُ كَيْ بِه حَسَنْ

قوله:"وربما أظهر أن ..إلخ" يعني أنه ربما تظهر"أن" مع المعطوف على منصوب "حتى"،كما إذا قلت "جئت حتى تكرمني وأن تعلمني العلم"، وكقوله: [94]

حتى يكون عزيزا في نفوسهم   أو أن يبين جميعا وهو مختار

وهو دليل للبصريين على أن الناصب بعد حتى "أن" مقدرة. قال ناظر الجيش: هكذا ذكروا وفيه نظر.

وإنما جاز إظهارها في المعطوف لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وظاهر العبارة أن المنصوب بأن المظهرة معطوف على المنصوب بالمضمرة، وليس كذلك بل المعطوف هو "أن وصلتها" على "أن المضمرة وصلتها" أي المجموع على المجموع فهو من عطف المفرد، وقيل إن "أن" هنا زائدة لأن النصب يكون بالعطف لا بـ"أن" قاله في المغني؛ وأجاز الكوفيون إظهار "أن" بعد "حتى" قالوا: لو قلت: "لأسيرنّ حتى أن أبلغ القادسية" كان النصب بـ"حتى" و"أن" توكيد لها.

قوله: "وقد ألف أن يفصل الفعل ..إلخ" يعني أنه قد ألف عند الأخفش جواز فصل الفعل من "أو" و"حتى" بـ"إذن"، نحو "لأصحبنك حتى إذن تقضيني حقي"، و"لألزمنك أو إذن أتعلم"، فـ"إذن" في البيت فاعل قوله "يفصل"، وقد وقف على "إذن" بالنون للضرورة، مع أنه نقل الوقف بها عن المازني والمبرد، كما تقدم في قول الناظم في البدل "ما لم ينو معطوف إذن".

94- البيت من البسيط وقائله يزيد بن حمار السكوني ، وقبله:

إني حمدت بني شيبان إذ خمدت   نيران قومي وشبت فيهم النار

ومن تكرمهم في المحل أنهم   لا يعرف الجار فيهم أنه جار

شرح الحماسة للأعلم 664/2

وأنكر أبو حيان دخول "إذن" بين "حتى" و"أو" ومنصوبيهما، وقال إنه لا محل له، واستظهر في شرح قول المصنف في التسهيل: (ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو بإذن) أن "إذن" فيه تصحيف "أن" أي لا يفصل بين "حتى" والفعل ولا بين "أو" والفعل بـ"أن". قال: وذلك إما على مذهب البصريين فـ"أن" واجبة الإضمار بعدهما، وأما على مذهب الكوفيين فلأن "حتى" بنفسها تنصب فلا يناسب المجيء بـ"أن" بعدها، وأما "أو" فالناصب عندهم الخلاف فلا معنى لدخول "أن" بينها وبين الفعل، لكن قد حكى ابن الأنباري أنه يجوز في قول الكوفيين "لأسيرن حتى أن أُصبِّح القادسية" — أي آتيها صباحا – على أن "أن" تؤكد "حتى" قال: كما أكدت "كي" ولا موضع لها من الإعراب – يعني "أن" – وذلك لأنها زائدة أو مصدرية. اهـ على نقل ناظر الجيش

قوله: "والشرط" هو عطف على "إذن"، يعني أنه يفصل أيضا بين "أو" و"حتى" والفعل بشرط أي ماضي اللفظ، يقال "أصحبك أو إن شاء الله أستفيد" و"أصحبك حتى إن شاء الله أتعلم"، وهذا على مذهب الأخفش كذلك، ولكن ما أجازه يحتاج إلى سماع. وإنما قيدنا الشرط بالماضي لأن الجواب في المسألة محذوف، ولا يحذف جواب الشرط إلا والشرط ماض.

ونص كلام التسهيل: ولا يفصل الفعل من "حتى" ولا "أو" بإذن ولا بشرط ماضي اللفظ خلافا للأخفش.اهـ

قوله: "والتعليق كي به حسن" التعليق مبتدأ و"أل" فيه خلف عن الضمير، أي "وتعليقنا" كما في قوله تعالى: "لأخذنا منه باليمين" أي بيميننا، وهو مصدر يطلب المفعول أو النائب عن الفاعل، ومفعوله أو نائبُه "كي"، وقوله "حسن" خبر المبتدإ، وقوله "به" متعلق بالمبتدإ، والضمير فيه راجع للشرط المتقدم الذكر، إلا أن المراد بذلك غير الآخذ جوابه كما تقدم، والمراد هنا ما كان آخذا جوابه كما سياتي، فكأنه ضمير استخدام. والله تعالى أعلم؛ ويحتمل أن "كي" في البيت منصوب بنزع الخافض أي "والتعليق لكي"؛ والمعنى: أن التعليق لـ"كي" بالشرط الآخذ جوابه حسن. يعني أنه يجوز وفاقا للفراء كما في التسهيل، وإنما هو مذهب الكسائي كماسياتي عن أبي حيان وناظر الجيش.

تقول: "أزورك كي إن تكافئْني أكرمْك" بجزم الفعلين وتعليق "كي" عن العمل؛ والمراد

بتعليقها إبطال ما ثبت لها من نصب الفعل المضارع قبل الشرط الآخذ حقه أي ما يستحق من الجواب، قال ناظر الجيش: يعني أنه استوفى جوابه فتسلط على الفعل الذي لولا أخذه جوابا لكان منصوبا بعد "كي".اهـ ثم قال: إنه لم يتحقق كون "أكرمك" في المثال المذكور جواب الشرط، قال: والظاهر بل المتعين أن يكون منصوبا لـ"كي"، إذ المعنى: "أزورك كي أكرمك إن تكافئني" وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام الذي قبل الشرط اهـ المراد منه

قوله في الطرة: (لا "حتى" لكونها في نحو: "لألزمنك حتى إن تحسنْ إليّ أحسنْ إليك" ابتدائية) تبع في ذلك الدماميني فإنه قال ما نصه: قلت: ينبغي لكل أحد أن يجيز هذه الصورة، فإن "حتى" هذه الواقعة فيها "حتى " الابتدائية، ومن مُثُلها: ﴿حتى إذا ما **جَآءُوهَا** شهد عليهم سمعهم **وَأَبْصَـٰرُهُمْ**﴾، وليس في الحقيقة تعليقا، إذ لا عمل للابتدائية على الصحيح اهـ منه

أما المصنف فقد أجاز التعليق في المثال المذكور وعزا ذلك للأخفش، ونصره بعضهم قائلا: "حتى" هنا غائية علقت بالشرط، ولا يبعد دخولها على جملة الشرط.

تنبيهان: الأول: لم يتعرض ابن مالك لحكم الفصل بين "كي" ومدخولها بالشرط، وإنما تعرض لوجوب تعليقها حينئذ، وقد نقل ناظر الجيش عن أبي حيان أن هذا الفصل لا يجوز في الاختيار كما لا يجوز ذلك في "أن"، ثم وجوب التعليق إنما هو مذهب الكسائي، قال أبو حيان: والظاهر أنه لا يبطل عملها لأن عملها هو الاختصاص وهو باق، وما ذهب إليه الكسائي غير محفوظ من كلام العرب اهـ على نقل ناظر الجيش لكن قوله "لأن عملها ..إلخ" لعل أصله: "لأن سبب عملها ..إلخ " والله تعالى أعلم

قال ناظر الجيش: وما رد به على الكسائي هنا يرد به على الأخفش في "حتى".

الثاني: يجوز أن يقال "كي تكرمني جئتك"، سواء كانت هي الناصبة بنفسها أم الجارة والنصب بعدها بأن مضمرة، وذلك أنها في المعنى مفعول لأجله، فكما يجوز التقديم في نحو: "ابتغاء إحسانك زرتك" كذلك يجوز ذلك مع "كي" قاله ناظر الجيش

وألْحَقُوا بالنفْيِ تَشْبِيهًا وَرَدْ مكانَهُ ورُبَّما نَفَوْا بِقَدْ

فَيُنصَـــبُ الجَـــوابُ بَعْـــدُ والســـبَبْ مِــنْ بَعْـدِ الِاسْـتِفْهامِ تَحْـذِفُ العَـرَبْ

قوله: "وألحقوا بالنفي تشبيها ..إلخ" يعني أنه يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه فينصب الجواب بعده، تقول: "كأن زيدا ياتينا فيحدثنا" حيث تريد إنكار إتيانه، فهو تشبيه وقع موقع النفي فهو في قوة قولك: "زيد ما يأتينا فيحدثنا"، ونحو: "وكأنك وال علينا فتشتمنا" تريد: "ما أنت وال علينا فتشتمنا".

قوله: "وربما نفوا بقد" يعني أنه ربما نفي بـ"قد" فينصب الجواب بعدها. ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم، نحو: "قد كنت في خير فتعرفه" يريد: "ما كنت في خير فتعرفه".

قال في المغني : وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله : "وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها" ومحمله عندي على خلاف ما ذُكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظرا إلى المعنى، وإن كانا إنما حكَمَا بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله: [95]

... ... وألحق بالحجاز فأستريحا

قوله: "فينصب الجواب بعد" أي بعد التشبيه وبعد "قد"، فهو راجع للمسألتين قبله.

تتمة: قال في شرح الكافية: وكذلك أجروا الحصر بـ"إنما" كقولهم: "إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره" قال: وعليه قراءة ابن عامر: ﴿إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون﴾.اهـ منه وقد قيل في توجيه هذه القراءة غير ذلك، فقيل: إن نصب "فيكون" للعطف على جزاء الشرط قال في الخلاصة: (والفعل من بعد الجزا إن يقترن ..إلخ)، ورد بأنه إنما يحسن هذا إذا كانت الأداة "إن" لأنه عومل معاملة الاستفهام لعدم تحققه، وأصل "إذا" أن تكون للمحقق؛ وقيل: إن نصبها للعطف على اسم خالص وهو "أمرا" قال في الخلاصة: (وإن على اسم خالص فعل عطف ..إلخ)، ورد بأن معنى "قضى أمرا" كوَّن أمرا، فإذا عطف عليه الكون فقيل "قضى أمرا فكوَّنه" كان من عطف الشيء على نفسه، وجواز عطف المترادفين خاص بالواو، إذ لو جاز في الفاء مثلا أفضى ذلك إلى أن يعقب الشيء نفسه، وأما في الواو فلا مانع منه قاله ابن هشام. انظر حاشية ياسين على الألفية عند قوله: (وبعد فا

95- البيت من الوافر، صدره : (سأترك منزلي لبني تميم) ، وقائله المغيرة بن حنين بن عمرو التميمي . العيني 4 \ 390 الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء مع عدم صحة كون ما قبلها منفيا معنى.

جواب نفي ..إلخ). وقال في المساعد: إنه لا حجة في قولهم "إنما هي ضربة ..إلخ" لجواز كونه من باب قوله: [96]

ولـــــبس عبـــــاءة وتقـــــر عيـــــني ... ...

قول الناظم: "والسبب من بعد الاستفهام ..إلخ" السبب مفعول "تحذف" متقدم، يعني أنه قد يحذف السبب بعد الاستفهام استغناء عنه بالمسبب، نحو: "متى فأسير معك" أي متى تسير، نقل ذلك بدر الدين عن الكوفيين. ونص كلامه: قال الكوفيون: والعرب تحذف الأول مع الاستفهام للجواب ومعرفة الكلام فيقولون: "متى فأسير معك".

قال أبو حيان: وينبغي أن يكون ذلك في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل: "أسير"، فتقول له: "متى"، فإنك لو اقتصرت على قولك "متى" جاز، بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فإنه لا يجوز، فإذا كان كذلك كان الفعل مدلولا عليه بسابق الكلام فكأنه ملفوظ، فيجوز ذلك لهذا المعنى.اهـ على نقل ناظر الجيش، لكن تعقبه بقوله: وما قاله غير ظاهر فإن الكوفيين صرحوا بأن الحذف إنما هو لدلالة الجواب كما تقدم نقل الإمام بدر الدين لذلك عنهم. **أقول**: ما نقله ناظر الجيش عن أبي حيان ذكره في الارتشاف، لكن بصيغة "قيل" وهي صيغة تضعيف، إلا إن كانت مصحفة في المطبوعة عن "قلت" والله تعالى أعلم.

وبَعْضُـــــــهُمْ جَـــــــوَّزَ أنْ يُقَـــــــدَّما مُـــــسَبَّبٌ والـــبَعْضُ لَـــنْ يُـــسَلِّما

يعني أن بعضهم – وهم الكوفيون – جوز أن يقدم مسبب وهو الجواب على سببه، فيجوز عندهم: "ما زيد فنكرمه يأتينا"، ومنع ذلك البصريون لأن الفاء عندهم للعطف على مصدر متصيد من الفعل الأول، فإذا قلت "ما زيد يأتينا فيحدثنا" كان التقدير: "ما يكون منه إتيان فحديث"، ففي تقديم المسبب وهو "فيحدثنا" تقديم التابع على المتبوع، ولا يجوز عندهم ذلك إلا في الضرورة كما مر، أما الكوفيون فيقولون إن الفاء ليست للعطف، وإنما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة، ومن مذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط .

96- تقدم الكلام عليه، والتنظير هنا بقولهم إنما هي ضربة فتحطم فنصب تحطم لاحتمال عطفه بالفاء على الاسم الخالص وهو ضربة . العيني 397/4

وبَعْــدَ لَمّــا ويَمِــينٍ قَبْــلَ لَــوْ وكــافِ جَــرٍّ زائِــدًا أنْ قَــدْ رَوَوْا
وهكـــذا بَعْــدَ إذا وقَبْــلَ لا جــوابِ الِاسْــتِعْطافِ وهْــوَ أُهْمِــلا

يعني أنه قد تزاد "أن" جوازا في خمسة مواضع، وهي حينئذ ثنائية الوضع، وقيل مخففة من الثقيلة.

الأول: بعد "لما" التوقيتية خاصة ـ احترازا من الجازمة والتي بمعنى "إلا"ـ وظاهر التسهيل أنه مقيس، نحو: ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم﴾، ﴿ولما أن جاء البشير﴾، وقوله:[97]

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحبيا نظرة قبل

ولا معنى لـ"أن" الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنها ينجر لها مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم﴾: دخلت "أن" في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى ﴿ ولما جاءت رسلنا إِبْرَٰهِيمَ بالبشرى قالوا سَلَٰمًا﴾، تنبيها وتأكيدا على أن الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيها كالأول. ونقل – أي أبو حيان – عن الشلوبين نحو ما للزمخشري، وهو: أنها تدل على السبب في الآية كما دلت عليه في "جئت أن تعطيني" أي للإعطاء. ثم قال أبو حيان: وهذا الذي ذكراه ـ يعني الزمخشري والشلوبين ـ لا يعرفه كبراء النحويين اهـ لكن قال ابن هشام: إنه رأى في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت أن "أن" صلة وكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في أوان واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم جاءته المساءة من غير ريث. قال: وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين

97- البيت من البسيط وقائله القطامي ، وبعده:
ألمحة من سنا برق رأى بصري أم وجه عالية اختالت به الكلل
العيني 297/3 نظرة قبل : لم يتقدمها نظر.

كما نقل عنه أبو حيان. ورد أيضا كون كلامهما مخالفا لكلام النحويين، وفي كل ذلك بحث. انظر المغني وحاشية الدماميني عليه

الموضع الثاني: بين "لو" والقسم. ظهر فعل اليمين أو لم يظهر. كقوله: [98]

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وقوله: [99]

أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق

وجمهور النحويين على أنها زائدة هنا للتأكيد كما هي مع "لما"، وقال ابن عصفور في المقرب: إنها رابطة جملة القسم بالمقسم عليه، قال ابن هشام: ويبعده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك. قال الدماميني في حاشيته على المغني: وقد ينتقض ذلك باللام الداخلة على جواب "لو" المنفي، كقوله: [100]

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

فإنها حرف ربط والأكثر تركها، نحو: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾.

قال الأمير: ولعله ـ يعني ابن هشام ـ أراد أن الحروف الرابطة ليست كذلك غالبا، لأنه أنسب بكونه للربط، ولذا اعترض بالبعد دون الفساد.

ويقرب من قول ابن عصفور ما نقله الرضي عن سيبويه، وهو كونها موطئة للقسم قبل "لو" كما أن اللام موطئة قبل "إن" وسائر كلمات الشرط.

وقال أبو حيان إن "أن" هنا هي المخففة من الثقيلة، قال: وهي التي وصلت بـ"لو" كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ على الطريقة﴾، وتقريره: أنه إذا قيل: "أقسم أن لو كان كذا

98- البيت من الطويل وقائله المسيب بن علس ، الشاهد فيه زيادة أن قبل لو في قوله أن لو التقينا ويروي وأقسم لو أنا التقينا إلخ ولا شاهد فيها. شرح شواهد المغني للسيوطي 1 / 109

99- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شواهد المغني للسيوطي 111/1 وللبغدادي 157/1 . ويروى : (لو انك يا حسين خلقت حرا) ولا شاهد فيها.

100- البيت من الوافر أنشده ابن هشام في المغني 488وذكره السيوطي في الشواهد من غير تعليق 2 /665 ولم ينسبه البغدادي في شرح أبيات المغني 5 / 111 . وقال: خص الليالي بالذكر لأنها أسبق من الأيام بدليل أن الشهر أوله الليل ولأن الحوادث الكونية والمقدرات تحدث غالبا بالليل.

لكان كذا" فمعناه: أقسم أنه لو كان كذا إلخ، ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجر، أي أقسم على أنه لو كان، فصلاحية "أن" المشددة مكانها يدل على أنها مخففة منها اهـ من الهمع

الموضع الثالث: بين كاف الجر ومجرورها وهو نادر كما في المغني، كقوله: [101]

ويوما توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم

في رواية البيت بجر "ظبية"، زاد "أن" بين الكاف و"ظبية" شذوذا، ويروى بنصبها على أنها اسم "كأن"، وبرفعها على أنها الخبر والاسم محذوف. وكقوله: [102]

وخيفاء ألقى الغيث فيها بعاعه ... فسرت وساءت كل ماش ومصرم

تمشى بها الدرماء تسحب قصبها ... كأن بطن حبلى ذات أونين توءم

الموضع الرابع: بعد "إذا" الفجائية، كقوله: [103]

فأمهله حتى إذا أن كأنه ... معاطي يد في لجة الماء غامر

وهذا الموضع لم يذكره في التسهيل. قال في التصريح: فهذه أربع مواضع، وأكثرها الواقعة بعد "لما"، وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها.

الموضع الخامس: قبل "لا" في جواب الاستعطاف أي القسم الذي جوابه جملة طلبية،

---

[101]- البيت من الطويل وبعده:

ويوما تريد مالنا مع مالها ... فإن لم ننلها لم تنمنا ولم تنم

وقائله باغت بن صريم اليشكري وقيل علباء بن أرقم ، الوجه المقسم المحسن من القسام وهو الحسن قيل وأصله من القسمات بكسر السين واحدها قسمة وهي مجاري الدموع في أعالي الوجه ويقال رجل قسيم الوجه أي جميله خزانة الأدب 364/4 ...

[102]- البيتان من الطويل وقائلهما رجل من بني سعد مناة ، الماشي : صاحب الماشية ، المصرم : الذي لا مال له ؛ تسر الماشي لأنه يرعى فيها ماشيته ، وتسوء المصرم لأنه يتلهف لحسنها وعدم ما يرعاه فيها ، الدرماء : الأرنب ، وقوله: "تسحب قصبها" هذا مثل ، والقصب : المعى ، والأونان : العدلان . خزانة الأدب 363/4

[103]- البيت من الطويل هكذا أنشده ابن هشام في المغني قال السيوطي وفيه تحريف في موضعين لأن البيت من قصيدة فائية لأوس بن حجر وروايته فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد من جمة الماء غارف . شرح شواهد المغني 112/1 - 113

كقوله: [104]

قعيـــــدك أن لا تســـــمعيني ملامـــــة　　ولا تنكئــــي قـــرح الفـــؤاد فييجعـــا

ولم يذكر هذا الموضع في التسهيل كذلك.

وقول الناظم: "جواب الاستعطاف" هو بخفض "جواب" لإضافة "لا" إليه. قاله بعضهم، ويجوز فيه النصب على نزع الخافض أي في جواب الاستعطاف. والله تعالى أعلم

وذكر في الارتشاف أنها قد تزاد أيضا بعد حتى، نحو: قد كان ذلك حتى أن كان كذا.

قول الناظم: "وهو مهمل" يعني أن الزائد هنا . وهو "أن". مهمل، خلافا للأخفش قياسا على حرف الجر الزائد، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وما لنا **أَلَّا نُقَاتِلَ** في سبيل الله ﴾، ﴿وما لنا **أَلَّا نَتَوَكَّلَ** على الله﴾، إذ المعنى: أي شيء ثبت لنا في حالة كوننا لا نقاتل أو لا نتوكل، والمصدرية لا تدخل على فعل الحال فلم يبق إلا أن تكون زائدة؛ ولا حجة لهم في ذلك بل هي في الآيتين مصدرية، فقيل دخلت بعد "ما لنا" لتأويله بما منعنا، فـ"أن لا نقاتل" مثلا مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين قاله المصنف، قال ابن هشام: وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول، ولأن الأصل أن لا تكون "لا" زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الأصل "وما لنا في أن لا نفعل كذا" اهـ

ونحوه قول ناظر الجيش: والذي ذكره المعربون في الآية الشريفة أن التقدير: "وما لنا في أن لا نقاتل" فتكون "لا" في هذا التخريج غير زائدة، وعلى تخريج المصنف زائدة، وللناظر ترجيح أحد التخريجين على الآخر اهـ منه

والفرق بين "أنْ" وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة، بخلافها فإنها قد وليها الاسم والحرف في الشواهد المتقدمة، فأهملت لعدم اختصاصها بالأفعال.

قوله في الطرة: (وهو أهملا خلافا للكوفيين) الذي في التسهيل والمغني وغيرهما عزو الخلاف هنا للأخفش، فلينظر ما مستنده في ذلك؟

وفَسَّـــرَتْ مِـــنْ بَعْـــدِ جُمْلَـــةٍ أتَـــتْ　　بـــالقوْلِ مَعْنًـــى وحُرُوفُـــه انتفـــتْ

104- البيت تقدم الكلام عليه

يعني أن "أن" تأتي مفسرة، والمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، كقوله تعالى: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾، وقوله ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا ﴾ إذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي الحقيقي بل الاستمرار على الشيء،

قوله: "وحروفه انتفت" أي فلا يقال: "قلت له أن افعل"، قال الدماميني في حاشيته على المغني: لم أقف على علة المنع، وقال الصبان: فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم، لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول، وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل فيه تفسيرية بل زائدة.

أقول: كذا جزم الصبان بكونها زائدة، وقد نظَّر الدنوشري في كونها مصدرية أو زائدة أو مخففة. انظر حاشية ياسين على التصريح.

وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور: أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول. وأما ما وقع في الكشاف من أنها يجوز أن تكون مفسرة بعد صريح القول في قوله تعالى: ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم﴾، فإنما جوزه على أن يكون القول مؤولا بالأمر أي ما أمرتهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله، قال ابن هشام في المغني: وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا: الضابط أن لا تكون بعد حروف القول إلا والقول مؤول بغيره.

قال الدماميني: وظاهره أن ذلك لا يتقيد بموضع دون موضع، وليس كذلك فإن القول في الآية إنما وضع موضع الأمر عملا بما يقتضيه حسن الأدب مع أمر الرب؛ هكذا نقل عن الزمخشري، وإذا كان جعل القول بمعنى الأمر مبنيا على هذه القرينة والنكتة، لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول، فتجعل أن مفسرة له.

وقد استحسن بعض العلماء ما قاله الزمخشري قائلا: إنه لا يجوز أن تكون "أن" في الآية الشريفة مفسرة لـ"أمرتني" لأنه لا يصلح أن تكون "اعبدوا الله ربي وربكم" مقولا لله تعالى، فلا يصح أن تكون تفسيرا لأمره لأن المفسر عين مفسره، قال ناظر الجيش: ولا يظهر لي منع ذلك لأنه بعد تسليم ما قاله نقول: لا يمتنع أن يكون "ربي وربكم" من مقول عيسى عليه الصلاة والسلام، فالله تعالى أمره أن يقول لهم "اعبدوا الله" فلما قال لهم ذلك مريدا

لحصول عبادة الله تعالى منهم قوى ذلك عندهم بالاعتراف بربوبية الله تعالى حملا لهم على العبادة، لأن المربوب يتعين عليه عبادة ربه، وأما القصر في قوله "ما قلت لهم إلا ما أمرتني به" فهو قصر قلب لا إفراد، أي ما ادعوه ليس بصحيح، وهو أني أمرتهم بعبادة غير الله تعالى، إنما كان المقول لهم خلاف ذلك اهـ المراد منه

وقد اقتصر بدر الدين على أن "أن" في الآية مفسرة لقوله "ما أمرتني به"، قال: لأن "ما أمرتني به" في معنى القول لا لفظه وما بعده مفسر له، والمعنى: ما أمرتني به أي قول "اعبدوا الله".

وقد جعل الرضي "أن اعبدوا الله" تفسيرا للمضمر في "به"، قال: وليس مفسرا لـ"ما" في قوله "ما أمرتني به" لأنه مفعول لصريح القول، وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الآية، ولا استدلال بالمحتمل وأجيب بأنها مصدرية على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية. ثم ذكر ـ أي الرضي ـ قولا بأن "أن" في الآية زائدة، ورده بأن الأصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالأصالة محتمل.

ومن شروط "أن" المفسرة أيضا: أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أن الحمد لله رب ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ بل "أن" فيه مخففة من الثقيلة. وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة، لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم، وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك، فإن "أن الحمد لله" خبر "آخر دعواهم".

ومن شروطها كذلك: أن تكون بعدها جملة، فلا يجوز "ذكرت عسجدا أن ذهبا"، بل يجب حينئذ التعبير بـ"أي". ومنها: أن لا تقترن بجار نحو: "كتبت إليه بأن افعل"، فهي حينئذ مصدرية لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول. وقد قلت:

وفسرت من بعد جملة أتت   وقبلها من حرف جر قد خلت

وأنكر الكوفيون كون "أن" تأتي للتفسير، وقالوا هي ناصبة للمضارع وتكلفوا ذلك في مواردها. قال أبو حيان: وليس ذلك بصحيح، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها، ولا يصح أن تكون المصدرية إلا بتأويلات بعيدة اهـ من الهمع. وقال في المغني: وما قالوه متجه، لأنك إذا

قلت له "كتبت أن افعل" لم يكن "افعل" نفس "كتبت" كما كان الذهب نفس العسجد، ولهذا لو جئت بـ"أي" مكان "أن" لم تجده مقبولا في الطبع .اهـ وقد اعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره.

تنبيه: تكون "أي" كـ"أن" بعد ما تضمن معنى القول دون حروفه، فتقول: "كتبت إليه أي قم"، فلهذا اعترض بعضهم قول المصنف في التسهيل في الكلام على "أن": (وتفيد تفسيرا بعد معنى القول لا لفظه، وتفيده "أي" غالبا فيما سوى ذلك) وقال إن الصواب: (وتفيده "أي" مطلقا) أي في المذكور وفي ما سواه. وأجيب عن المصنف بأن مراده غلبة استعمال "أي" فيما سوى ما سبق ذكره؛ وقد نصوا على أن "كتبت إليه أي قم" قليل. انظر المساعد

وأنْ بِهَا انصِبْ واجْزِمنَّ وارْفَعِ ... مَا مَعَ لا إنْ بَعْدَ أمْرٍ تَقَعِ

يعني أنه إذا ولي" أن" الصالحة للتفسير مضارع معه "لا" نحو: "أشرت إليه أن لا يفعل"، جاز نصبه على تقدير "أن" مصدرية و"لا" حينئذ نافية، وجزمه على تقدير "لا" ناهية و"أن" مفسرة أو مخففة، بل قال الصبان: أقول: ويصح الجزم و"لا" ناهية و"أن" مصدرية، بناء على أنها توصل بالأمر والنهي.

وجاز رفعه على تقدير "لا" نافية و"أن" مفسرة أو مخففة من الثقيلة. قوله: "ما مع لا" أي فإن فقدت "لا" امتنع الجزم لفقدان عامله،وجاز الرفع على جعل "أن" تفسيرية، والنصب على جعلها مصدرية.

قوله: "إن بعد أمر تقع" أي إن تقع بعد لفظ أمر، وكذا نحوه مما تصلح معه "أن" للتفسير، كقولك: "أشرت إليه أن لا يقوم"، و"أمرته أن لا يظلم"، و"أرسلت إليه أن لا يفعل". ولم يشترط في التسهيل ولا غيره وقوعها بعد أمر كما للناظم هنا. والظاهر أنه أراد مجرد التمثيل لا الحصر ، بدليل قوله في الطرة متصلا به : "ونحوه مما يصلح معه التفسير". والله تعالى أعلم.

وكونُها ذاتَ مُجازاةٍ لَدَى ... بَعْضٍ ونَفْيٍ حَقَّ أنْ يُسْتَبْعَدا

قوله: "وكونها" بالرفع مبتدأ وهو مصدر كان الناسخة مضاف إلى الاسم وضمير "أن"،

وقوله: "ذات مجازاة" بالنصب خبره من جهة النسخ ، وقوله:"حق أن يستبعدا" في محل رفع خبره من جهة الابتداء ، فهو يطلب خبرين من جهتين مختلفتين ، نظير ما في قوله السابق (وكون فا مع جملة .. الخ..). وقوله: "ونفي" هو بالجر عطف على قوله: "مجازاة".

يعني أنَّ "أن" المفتوحة الهمزة يستبعد أن تفيد مجازاة فتكون بمعنى إن الشرطية خلافا للكوفيين، ورجح ما قالوه ابن هشام في المغني بأمور، منها: مجيء الفاء بعدها كثيرا كما في قوله: [105]

أبــا خراشــة أمــا أنــت ذا نفــر فــإن قــومي لم تــأكلهم الضبــع

ومنها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق، قرئ بالوجهين في قوله تعالى: ﴿أن تضل **إِحْدَىٰهُمَا** فتذكر **إِحْدَىٰهُمَا** الأخرى﴾، وقوله ﴿ولا يجرمنكم **شَنَـَٔانُ** قوم أنْ صَدُّوكم ﴾، وقوله: ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحا إن كنتم قوما مسرفين ﴾، وروي بهما قول الشاعر: [106]

أتغضــب إَن أذنــا قتيبــة جزتــا جهــارا ولم تغضــب لقتــل ابــن خــازم

مع أن الناصبة لا يفصل بينها وبين الفعل فلا يجوز "أن زيد قام خير من أن يقعد"، وفي البيت المذكور قد حصل الفصل، ولا يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة لأنه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك، فتعين أن تكون للجزاء.

قال ناظر الجيش: والجواب أن الفصل بين الحرف الناصب ومنصوبه قد ثبت في الضرورة، ولم يثبت أن تكون حرف شرط، والخليل هو الذي حكم بأنها الناصبة للفعل وكفى بذلك؛ قال: وتأول المبرد ذلك في البيت على أنها المخففة من الثقيلة، والتقدير: "أتغضب من أجل أنه أذنا قتيبة جزتا" ثم حذف الجار ومجروره وخففت "أن".اهـ كلامه

وأما تعقب ذلك بأنها لم تسبق بعلم أو ظن ففيه نظر، لأن ذلك ليس بلازم وإنما هو أغلبي، ومن غير الغالب: ﴿**وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ** أن الحمد لله رب **ٱلْعَـٰلَمِينَ** ﴾ انظر حاشية ياسين على الألفية.

---

[105] - البيت من البسيط، وقائله العباس بن مرداس السلمي رضي الله عنه، خزانة الأدب 2/ 80، والضبع: استعارة للسنة المجدبة من الحيوان المعروف لأن الضبع إذا وقعت في الغنم عاثت ولم تكتف بما يكتفي به الذئب.

[106] - البيت من الطويل وقائله الفرزدق ، ديوانه ص 614 خزانة الأدب 655/4

قال بدر الدين: والصحيح أنها مصدرية مقدر معها اللام، كأنه قال: "أتجزع لأن جزت أذنا قتيبة".

ومنها: عطفها على "إن" المكسورة في قوله: [107]

إمـــا أقمـــت وأمـــا أنـــت مرتحـــل فـــالله يكـــلأ مـــا تـــاتي ومـــا تـــذر

الرواية بكسر "إن" الأولى وفتح الثانية، فلو كانت مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة.

وقد ناقش الدماميني في بعض الترجيحات المذكورة، فرد الترجيح بتوارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد.. إلخ بقوله: لا نسلم أن الأصل التوافق، ولا أن الكلمة إذا وقعت في تركيب معين ووقع بدلها في كلمة أخرى لزم أن تكون تانك الكلمتان متفقتين معنى، لجواز أن يكون المؤدى من التركيبين واحدا وإن اختلف معاني بعض مفرداته. قال: وهو ظاهر. ورد الترجيح بكثرة مجيء الفاء بعدها قائلا: إن مطلق ذلك لا يقتضي كونها شرطية، وإنما ذلك لو كانت الفاء رابطة للجواب والنزاعُ فيه، فإنا لا نسلم أن الفاء في البيت المذكور جوابية، ولم لا تكون عاطفة أو سببية؟ والمعنى: يا أبا خراشة لأجل كونك ذا نفر افتخرت فأنا أفتخر أيضا بأن قومي لم تذهب بهم المجاعات.

وقد قيل: إن الفاء في البيت زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب، لأن الأول سبب والثاني مسبب. وقيل: إنها جواب شرط محذوف أي فإن افتخرت، وأقيم سببه مقامه وهو كونه ذا نفر. انظر شروح الألفية عند قول ابن مالك: (وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب ..إلخ).

ومنَعَ الدماميني أيضا الملازمة بين كونها مصدرية وبين عطف المفرد على الجملة، في قول الشاعر: إما أقمت وأما أنت مرتحل .. إلخ قال: وسند المنع أن المصدرية يجوز أن تكون فاعلا بفعل مضمر، أي "إن أقمت وحصل أن ارتحلت" أي وحصل ارتحالك، فهذه الجملة الفعلية

107- البيت من البسيط أنشده ابن هشام في المغنى 118/1 ، ولم ينسبه السيوطي في شرح شواهده 118/1وذكر البغدادي في الخزانة أنه لم يعثر على قائله 82/2

المحذوف فعلها معطوفة على الفعلية الأولى الملفوظ بجزئيها، قال: ثم كون المفتوحة عطفت على المكسورة فيه تسامح، إذ الحرف لايعطف على الحرف.

قول الناظم: "ونفي" أي ويستبعد كذلك أن تفيد "أن" نفيا، وقد قيل به في قوله تعالى حكاية عن أهل الكتاب: ﴿أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾ أي "لا يؤتى أحد"، وقيل: إن المعنى: "لا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم" وجملة القول اعتراض، وخُرِّج أيضا على معنى: "صدر منكم ما صدر كراهة أن يوتى أحد" أي حملكم على ذلك الحسد، فيكون متعلقا بمحذوف من مقول "قل".

فائدة: قال بعضهم: تاتي "أن" بمعنى "إذ" نحو: ﴿بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم﴾، والصواب أنها مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة. وقيل: إنها قد تاتي بمعنى "ليلا" نحو: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾، وقوله: [108]

نـــــزلتم منـــــزل الأضـــــياف منـــــا فعجلنـــــا القـــــرى أن تشـــــتمونا

والصواب أنها مصدرية أيضا، والأصل في الآية: "كراهة أن تضلوا"، وفي البيت: "مخافة أن تشتمونا".



108- البيت من الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم ، مختارالشعر الجاهلي 373/2

عوامل الجزم

وفَتَحُــوا الــلامَ وسَــكِّنْ بَعْــدَ فــا والــواوِ ثُــمَّ وانحِــذافُها وَفَــى

يعني أنه تفتح لام الأمر طلبا للخفة في لغة بني سليم حكاها عنهم الفراء، وخصه بعضهم بما بعدها ياء مفتوحة، نحو: "ليقم"، بخلاف ما إذا كسر أو ضم نحو: "لتيذن" أو "لتكرم"، وذلك لأن الفتح قريب من الكسر فصار كأنه حينئذ فيه اجتماع شبه ثلاث ياءات قاله بعضهم. والتخصيص بكون المفتوح بعدها ياء في الدماميني، والذي في المساعد والهمع وغيرهما الإطلاق في المفتوح بعدها.

وقد تسكن اللام بعد الفاء نحو: ﴿فليستجيبوا لي﴾، والواو نحو: ﴿وليوفوا نذورهم﴾، والتسكين معهما أكثر من التحريك، رجوعا للأصل في المبني ومشاكلة لعملها. قال المصنف: وليس التسكين حملا على تسكين عين "فعِل" كما زعم الأكثرون، لأن ذلك فيه إجراء المنفصل مجرى المتصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا في الاضطرار. قال: وأيضا لو كان تسكين هذه اللام لغير سبب يخصها لشاركتها فيه دون شذوذ لام "كي" الواقعة بعد فاء أو واو .

قول الناظم: "ثم" أي و "ثم" بحذف العاطف ضرورة، يعني أنه قد تسكن اللام أيضا بعد "ثم"، ولكن التسكين بعدها رده بعض، وضعفه بعض، وقلله بعض، وذلك لأن التسكين إنما كثر مع الأولين لشدة اتصالهما بما بعدهما، لكونهما على حرف فصارا معه ككلمة واحدة فخفف بحذف الكسر، ومن ثَم حملت عليهما فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما، لكنه تقدم أيضا تعليل تسكينها بعدهما بكونه رجوعا إلى ما وضعت عليه من السكون وهذا يطرد في "ثم"؛ وقد ورد في قراءة قالون والكسائي: ﴿ثم ليقضوا تفثهم﴾، وما ورد فيها لا يرد، ولا يصح وصفه بضعف أو قلة.

قوله "وانحذافها وفى" أي وقد أجاز الكسائي حذفها بعد أمر بالقول قياسا، كقوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذي **ءَامَنُواْ** يقيموا **ٱلصَّلَوٰةَ** ﴾، وقيل إن "يقيموا" مجزوم جوابا للأمر وهو "قل"، أي "قل لهم فإن تقل يقيموا"، ورده المصنف في شرح الكافية بأن تقدير ذلك

يلزم منه أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك.اهـ المراد منه كقوله: [109]

محمد تفد نفسك كل نفس ... إذا ما خفت من أمر تبالا

قال بدر الدين: ويحتمل أنه أراد "تفدي نفسك" على الخبر، لكن حذف الياء تخفيفا كما حذفوا في "الأيد" يريدون "الأيدي".

وكقوله: [110]

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ... ولكن يكن للخير منك نصيب

وقد سمع حذف اللام وبقاء عملها بعد قول غير أمر، كقوله: [111]

قلت لبواب لديه دارها ... تيذن فإني حموها وجارها

أي "لتيذن"، قال ابن مالك: وليس ضرورة لتمكنه من أن يقول "إيذن" أو "تيذنُ إني"، وهذا على مذهبه من أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه، لا على مذهب غيره من أن الضرورة ما وقع في الشعر مطلقا.

فالحاصل أن حذفها بعد فعل أمر من القول مقيس، وبعد فعل من القول غير أمر قليل، وبعد فعل من غير القول ضرورة. كذا للمصنف في شرح الكافية، ونقله الأشموني مسلما له؛ لكن قال ياسين في حاشيته على الألفية: والصحيح أن حذفها خاص بالشعر مطلقا، خلاف التفصيل الذي ذكره المصنف في شرح الكافية ونقله الأشموني.اهـ وفي المساعد أيضا تصحيح ذلك ونقل عن ابن عصفور أنه قال مرة: يجوز حذف اللام وإبقاء عملها، ومرة: إلا في الشعر، وهو قليل لا يقاس عليه.

وقَلَّ فَصْلُ لا ولَمْ وأهْمِلا ... حَمْلًا على لا لَمْ ونَصْبًا قَلَّلا

---

[109] البيت من الوافر ولا يعرف قائله وقد نسب لحسان بن ثابت ولأبي طالب وللأعشى أنظر خزانة الأدب 629/3-630 ونسب السيوطي للمبرد أن قائله مجهول. شرح الشواهد 597/2

[110] البيت من الطويل لا يعرف قائله يخاطب به ابنه لما تمنى موته. العيني 430/4 . شرح شواهد المغني للسيوطي 597/2

[111] الرجز لمنصور بن مرثد الأسدي العيني 444/4

قوله: "وقل فصل لا ولم" يعني أنه قد يفصل بين "لا" ومجزومها بمعمول مجزومها، قال الدماميني: لم أظفر لذلك الآن بشاهد فينبغي أن يتطلب.اهـ

وقد استشهد له المصنف في شرح الكافية وغيره بقوله: [112]

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

وظاهر كلام المصنف في التسهيل أنه قليل ولا يختص بالضرورة، ونص كلامه في شرح الكافية أنه مختص بالضرورة، قال: وقد فصل بين "لا" ومجزومها ضرورة وأنشد البيت، ثم قال: وهذا رديء لأنه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور.

قال الأشموني: وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو: "لا اليومَ تضربْ". قال الصبان: أي من كل تركيب فصل فيه بين "لا" ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور.

وكذلك قد يفصل بين "لم" ومجزومها بمعمول مجزومها اضطرارا وهو مما تنفرد به عن لما، كقوله: [113]

فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

أي "كأنه لم تؤهل سوى أهل من الوحش"، قال ابن عصفور: وهو من أقبح الضرورات فلا يقاس عليه في سعة ولا غيرها.اهـ وفي البيت تفريغ العامل لمتقدم عليه لفظا.

وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده، كقوله: [114]

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

تنبيه: لا يجوز أن يفصل بين لام الأمر وبين ما عملت فيه لا بمعمول الفعل ولا بغيره، فهي أشد اتصالا من حرف الجر، لأن حرف الجر فصل بينه وبين مدخوله بالقسم، روي عن العرب "اشتريته بوالله درهم"، ولا يجوز في اللام ذلك لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر. قاله ناظر الجيش

112- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 383/3 وشواهد العيني 444/4

113- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ، ديوانه 506 ، شرح شواهد المغني للسيوطي 678/2 . خزانة الأدب 626/3.

114- البيت تقدم الكلام عليه

قوله: "وأهملا حملا على لا لم" أي وقد تهمل "لم" حملا على "لا" النافية وهو مما تنفرد به أيضا عن لما، وأنشد عليه الأخفش قوله: [115]

لـــولا فـــوارس مـــن قـــيس وأســـرتهم   يـــوم الصـــليفاء لم يوفـــون بالجـــار

قوله "حملا على لا" كذا في شرح التسهيل، وفي شرح الكافية : حملا على "ما"، وهو أحسن لأن "ما" تنفي الماضي كثيرا، بخلاف "لا" فالغالب نفيها المستقبل.

قوله: "ونصبا قللا" أي وقد ينصب بـ"لم" قليلا، وقال في شرح الكافية: وزعم بعض الناس أن النصب بـ"لم" لغة، اغترارا بقراءة بعض السلف: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ بفتح الحاء، وقوله: [116]

في أي يـــومي مـــن المـــوت أفـــر   أيـــوم لم يقـــدر أم يـــوم قـــدر

وهو محمول عند العلماء على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت. هذا كلامه، وفيه شذوذان: توكيد المنفي بـ"لم"، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. قاله الأشموني، قال الدماميني: أو على أن الفتحة إتباع للفتحة قبلها أو بعدها. نقله الصبان

وبِـــإذا اجْـــزِمِ اضـــطِرارًا وبِلَـــوْ   وجَـــزْمَ كـــيْ وكيـــفَ قـــومٌ قـــدْ رَوَوْا

قوله: "وبإذا اجزم اضطرارا" يعني أنه ربما جزم في الضرورة بـ"إذا" الاستقبالية، حملا على متى، وخصص بالضرورة لأن "إذا" موضوعة لزمن معين واجب الوقوع، والشرط المقتضي للجزم

115- البيت تقدم الكلام عليه

116- هكذا أنشده السيوطي في شرح شواهد المغني 674/2 والبغدادي في الخزانة 589/4 . ورواية أبي زيد في النوادر ص 13 ، وابن جني في سر الصناعة 89/1 من أي ... إلخ ، ولعل في البيت خشا بزيادة حرفين في صدره وحرف في عجزه لأنه من مقطوعة في بحر الرمل للحارث بن منذر منها:

إن أخـــوالي مـــن شـــقرة إذ   لبســـوا لي عمســـا جلـــد النمـــر

نحتـــوا أثلتنـــا بغيـــا ولم   يرهبـــوا غيـــب الوبـــال المســـتعر

انظرها في شرح شواهد المغني للسيوطي 674/2 . ومن ما يستغرب أن البغدادي في شرح أبيات المغني جزم بأن البيت من الرجز مع أنه تنبه إلى أن فيه زيادة في الوزن . شرح أبيات المغني للبغدادي 136/5

لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه؛ كقوله: [117]

واستغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وقوله: [118]

ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا إذا خمدت نيرانهم تقد

قال المصنف في شرح الكافية: ولو قيل إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجازم بـ"إذا" من أن يجعل مكانها "متى" الشرطية لكان قولا لا راد له، إلا أن يقال: لو كان جائزا في غير الشعر ما عدم وروده نثرا. وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة، وهو ما صرح به في التوضيح فقال: وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير، وجعل منه قوله ﷺ لفاطمة وعلي رضي الله عنهما: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين»[119]. وقال الشاعر: [120]

وإذا نطاوعْ أمر سادتنا لا يثننا بخل ولا جبن

قال المصنف: وليس قائل هذا مضطرا لأنه لو رفع "نطاوع" لم يكسر الوزن ولم يزاحفه.اهـ على نقل ابنه. **أقول**: وفي ذلك عندي نظر لجزم الجواب وهو "لا يثننا" ولو رفع لم يتزن البيت، إلا أن يقال إنه حذف الياء تخفيفا كما تقدم عن بدر الدين في قوله: (محمد تفد نفسك كل نفس ..إلخ). والله تعالى أعلم

تنبيه: قولنا: "إذا الاستقبالية" يحترز به من التي للمفاجأة، ومن التي للحال نحو ﴿وَٱلَّيۡلِ إذا يغشى﴾، فقد أثبت بعض النحويين أنها تاتي للحال، وجعل منه هذه الآية ونحوها مثل: ﴿والنجم إذا هوى﴾، والصواب أن الظرف هنا للاستقبال وهي حال مقدرة، والتقدير:

117- البيت من الكامل وقائله عبد قيس بن خفاف . الخصاصة: الحاجة الشديدة ، الشاهد فيه جزم تصبك بإذا .شواهد المغني للسيوطي 271/1

118- البيت من البسيط وقائله الفرزدق . خزانة الأدب 162/3 ولم أجده في ديوانه. الشاهد الجزم بإذا لمحل خمدت وللفظ تقد وكسرة الدال لملاقاة سكونها لمدة الإطلاق

119- الحديث أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، رقم: 3113 ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، رقم: 6915

120- البيت من الكامل أحذ مضمر وهو بلا نسبة في تكملة بدر الدين شرح المصنف للتسهيل 400/3، ومجالس ثعلب 1/ 19

"أقسم بالليل كائنا إذا يغشى"، نحو: مررت برجل معه صقر صائدا غدا. وقد نقل بعض المغاربة الاتفاق على أن "إذا" ظرف لما يستقبل.

ويحترز به أيضا من الزائدة على مذهب أبي عبيدة، وأنشد على ذلك: [121]

فإذا وذلك لا انتهاء لذكره والدهر يعقب صالحا بفساد

ويحتمل أن يخرج على حذف المبتدإ، أي "فإذا ما نحن فيه" وتكون "إذا" فيه للمفاجأة. انظر المساعد

قول الناظم: "وبلو" يعني أنه قد روى ابن الشجري الجزم بـ"لو" في الشعر كقوله: [122]

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

وخُرِّج على أن ضمة الإعراب سلبت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ﴿ينصركم﴾، وقوله: [123]

لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل

و قد تأوله المصنف على أن "لو يشأ" على لغة من يقول في "شاء يشاء" "شا يشا" بالألف، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة، كما قيل في العالم والخاتم. قال الصبان: ويجيء فيه التاويل الأول أيضا ـ يعني تسكين الفعل تخفيفا ـ وذكر ياسين في حاشيته على الفاكهي أنه يؤيد التاويل في البيت أنه لا يجوز مجيء "إن" الشرطية في هذا الموضع، لأنه إخبار عما مضى فالمعنى "لو شاء".

وقد وقع للمصنف في التسهيل كلامان: أحدهما يقتضي المنع من جزم "لو" مطلقا، والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري في جوازه في الشعر، لكنه رد رأيه في الكافية فقال:

وجوز الجزم بها في الشعر ذو حجة ضعفها من يدري

قول الناظم: "وجزم كي ..إلخ" يعني أن الكوفيين أجازوا الجزم بـ"كيف" قياسا مطلقا ووافقهم قطرب، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما، ومذهب البصريين أن "كيف" يجازى بها

121- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في المساعد 145/3

122- البيت من البسيط وقائله لقيط بن زرارة، شرح أبيات المغني للبغدادي 109/5

123- البيت من الرمل وقائله امرأة من بني الحارث بن كعب ، شرح شواهد المغني للسيوطي 684/2 ، وشرح أبيات المغني للبغدادي 108/5 الميعة النشاط وأول جرى الفرس والآطال الخواصر

معنى لا عملا، قال الصبان: لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها في اللفظ والمعنى، قالوا: ومن ورودها شرطا ﴿ينفق كيف يشاء﴾ ﴿هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾، وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها، ولكن هذا يشكل على إطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها، فإما أن يمنع كونها في ما ذكر شرطية أو يقيد إطلاقهم بما إذا كان شرطها غير المشيئة والإرادة.

ويحتمل أن يقيد كلامهم بما إذا كان الجواب مذكورا لا محذوفا. أفاده الأمير في حاشيته على المغني

و"كي" في بيت الناظم لغة في "كيف"، وأما "كي" المصدرية فلم أظفر بها جازمة، فالصواب كما قال بعضهم : "وجزمهم بكيف قوم قد رووا"، وقد يقال: إنها تصحيف "كم" والأصل: "وجزم كم وكيف ..إلخ" فقد ذكر الشاطبي في شرح الخلاصة أنه قيل بجزمها كما قيل به في "كيف" نحو: "كم تلبسْ ألبسْ"، لأن كل اسم من أسماء الاستفهام قد استعمل في هذا الباب إلا "كم" و"كيف"، قال: وهما قابلان من حيث وقعا مستفهما بهما، لاجتماع أدوات الشرط والاستفهام في كون ما بعدهما غير موجب، فإذا دخل جميع أسماء الاستفهام في الشرط سماعا دونهما، فالقياس سائغ فيهما فيدخلان، ثم تعقب ذلك بقوله: هذا قياس يهدمه السماع إذ لم تفعل العرب ذلك، وزاد في تعليل المنع للجزم بـ"كم" قوله: إنهم استغنوا عن الجزاء بها بالجزاء بـ"ما"، لدخول معناها تحت معنى "ما" إذا قلت في المثال السابق: "ما تلبس ألبس عدده"، فتقع على المعدودات وغيرها لما فيها من الإبهام، كما استغنوا عن "وذَر" و "ودَع" بـ"ترَك"، وباب الاستغناء كثير.اهـ المراد منه

وصوَّب بعض الشيوخ البيت بقوله: (وجزم لا وكيف قوم قد رأوا)، فزاد الإفادة بجزم "لا" النافية الصالح قبلها "كي" عند الكوفيين في نحو: "ربطت الفرس لا ينفلتْ"، فقد حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه، قال: وإنما جزم لأن تأويله: "إن لم أربطه ينفلت" أي على لحظ معنى الشرط والجزاء وإن لم يكن بأداة الشرط والجزاء. قال في الكافية:

والجزم والرفع رووا في تلو لا   إن كان ما قبل به معللا

ومذهب الخليل وسيبويه والبصريين أنه يرفع ولا يجوز الجزم فيه، قال أبو حيان في الارتشاف: ولم أر من تعرض لتخريج الرفع، ومعنى الكلام يقتضي أنه متعلق بما قبله، والمعنى: "ربطت الفرس لئلا ينفلت" فهو مفعول من أجله حذفت منه اللام، ثم اتسعت العرب في ذلك فحذفت "أن" فارتفع الفعل.

قوله في الطرة هنا: "وقد يجزم مسبب عن صلة "الذي" أو نعت نكرة صالحة للشرط تشبيها بجوابه" قد نص في التسهيل على جزم مسبب عن صلة "الذي"، وذلك نحو: "الذي ياتيني أحسنْ إليه"، وكقوله: [124]

فلا تحفرا بيرا تريد بها أخا فإنك فيها أنت من دونه تقع

كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع

ونص على ذلك في النكرة أبو حيان، وأنشد عليه: [125]

وإن امرءا لا يرتجى الخير عنده يكن هينا ثقلا على من يصاحبه

إذ يصح: من لا يرتجى الخير عنده يكن ..إلخ .

والمسألة للكوفيين، لأن كلا من الموصول والنكرة يشبه الشرط في العموم والإبهام والاستقبال. لكن قال أبو حيان بعد إيراد الشواهد عليها: وهذا كله ضرورة، ونظير هذا التشبيه دخول الفاء في الخبر تشبيها بجواب الشرط، نحو: "كل رجل ياتيني فله درهم" و"الذي ياتيني فله درهم" إلا أن هذا جائز في الكلام، وذلك لم يسمع إلا في الشعر. قال ناظر الجيش: ولا يخفى أن بين الشبيهين في البابين فرقا ثم بيَّن ذلك فانظره.

وقال في المساعد: إن الشواهد في المسألة يحتمل كونها من تسكين ضمة الإعراب تخفيفا، كما قرأ أبو عمرو: "ينصركم"، "يأمركم"، "يشعركم".

تنبيه: لا مفهوم لـ"الذي" في كلام التسهيل والطرة عن غيرها من مشترك الموصول، لأنه إذا ثبت الجزم بعد ما هو نص فالجزم بعد المشترك أولى، نحو: ﴿ومن يعشو عن ذكر الرحمن﴾ في قراءة الرفع.

124- البيتان من الطويل وقائلهما سابق البربري ، أمالي الزجاجي 1/ 185

125- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المساعد 158/3

فائدة: للحفيد ابن مرزوق في الآية المذكورة آنفا قصة مع ابن عرفة مشهورة، حاصلها على ما حكاه ابن غازي في فهرسته: أن ابن عرفة كان يدرس من صلاة الغداة للزوال، يقرئ فنونا يبتدئ بالتفسير، وأن ابن مرزوق أول ما دخل عليه وجده يفسر آية "ومن يعش عن ذكر الرحمن"، فكان أول ما فتحه أن قال: هل يصح كون "من" هنا موصولة؟ فقال ابن عرفة: كيف وقد جزمت؟ فقال له: تشبيها لها بالشرط، فقال ابن عرفة: إنما يقدم على هذا بنص من إمام أو شاهد من كلام العرب، فقال: أما النص: فقول التسهيل كذا، وأما الشاهد فقول الشاعر: (فلا تحفرن بيرا ..إلى آخر البيتين المتقدمين)، فقال ابن عرفة: فأنت إذا ابن مرزوق، قال: نعم، فرحب به.

وقد قيل في الحكاية ما يخالف ما تقدم: وهو أن ابن مرزوق حضر مجلس ابن عرفة أول ما حضره، فقرا الآية المذكورة، فجرت بينهما مذاكرة رائقة وأبحاث حسنة فائقة، منها أن ابن عرفة ذكر قراءة الآية برفع "يعشو" وجزم "نقيض"، وقال إن أبا حيان وجّهها بكلام ما فهمه، وذكر بعض ذلك الكلام. قال ابن مرزوق: فاهتديت إلى تمامه، فقلت: يا سيدي معنى ما ذكر أن جزم "نقيض" بـ"من" الموصولة لشبهها بالشرطية ..إلخ، فوافق رحمه الله وفرح كما كان الإنصاف طبعه، وعند ذلك أنكر عليّ جماعة من أهل المجلس، وطالبوني بإثبات معاملة الموصول معاملة الشرط، فقلت نصهم على دخول الفاء في خبر الموصول في نحو: "الذي ياتيني فله درهم"، فنازعوني في ذلك وكنت حديث عهد بحفظ التسهيل، فقلت: قال ابن مالك فيما يشبه المسألة: "وقد يجزمه مسبب عن صلة الذي تشبيها بجواب الشرط"، وأنشدت من شواهد المسألة قول الشاعر: كذاك الذي يبغي على الناس .. إلخ، قال: فجاء الشاهد موافقا للحال. انظر نيل الابتهاج

أقول: وقراءة الرفع في هذه الآية ترد ظاهر ما تقدم نقله عن أبي حيان من اختصاص هذه المسألة بالضرورة، إلا أن يخرِّجها على غير هذا الوجه. ثم رأيته في البحر المحيط خرّجها على وجهين هذا أحدهما، والوجه الثاني ــ وهو الذي صدربه ــ أن تكون "مَن" شرطية و"يعشو" مجزوم بحذف الحركة تقديراً. قال: وقد ذكر الأخفش أن ذلك لغة بعض العرب، والمشهور عند النحاة أن ذلك يكون في الشعر، لا في الكلام.اهـ

وليس هذا الوجه عندي بأولى من الأول، لما ذكره من اختصاصه بالضرورة أيضا على المشهور. والله تعالى أعلم

وزِيـــدَ بَعْـــدَ إنْ وأيٍّ أيـــنَ مـــا   متـــى وأيَّـــانَ ومـــا لهـــا الزِمـــا

وبَعْضُـــهُمْ يَزِيـــدُها مِـــنْ بَعْـــدِ مَـــنْ   أنَّـــى وإهْمالُـــك إنْ متـــى حَسَـــنْ

قوله: "وزيد بعد إن ..إلخ" الشطر "ما" نائب قوله "زيد"، يعني أن "ما" تاتي زائدة للتوكيد بعد "إن" نحو: ﴿فإما ترين﴾، وبعد "أي" غير مضافة لضمير كما في الهمع، نحو: ﴿أيما الأجلين قضيت **فَلَا عُدْوَانَ** علي﴾، قال المصنف في شرح الكافية: وإذا ذكر المضاف إليه فالأجود توسطها بينهما كما في الآية المذكورة، ويجوز أن يجاء بها بعد المضاف إليه، كقول الشاعر: [126]

فأيهمـــا مـــا أتبعـــن فـــإنني   حـــريص علـــى إثـــر الـــذي أنـــا تـــابع

وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه: "أي الأجلين ما قضيت"، فإن حذف ما تضاف إليه نونت ووليت "ما" كقوله تعالى: "أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى".

قال ناظر الجيش: وهل زيادة "ما" حينئذ واجبة أو جائزة؟ ظاهر كلام المصنف يعطي الوجوب وكلام غيره يعطي الجواز.

وبعد "أين" نحو: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ وبعد "متى" كقوله: [127]

مـــتى مـــا تلقـــني فـــردين ترجـــف   روانـــــف أليتيـــــك وتســـــتطارا

وبعد "أيان" كذلك، وبعضهم منع إلحاق "ما" بها، ويرده قوله: [128]

إذا النعجـــة الأدمـــاء كانـــت بقفـــرة   فأيـــان مـــا تعـــدل بهـــا الـــريح تعـــدل

و"ما" في هذه كلها زائدة للتوكيد كما تقدم، كهي في ﴿فبما رحمة من الله﴾، خلافا لأبي موســى في زعمــه أنهــا في "أي" عــوض عــن الإضــافة؛ وكــذا قولُــه تعــالى:

---

[126] البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 121/3 ورواية الشطر الأخير فيها: (حزين على ترك الذي أنا وادع).

[127] البيت من الوافر وقائله عنترة بن شداد ، مختار الشعر الجاهلي 330/1

[128] البيت من الطويل وقائله أمية بن أبي عائذ الهذلي ، شرح أشعار الهذليين 526/2

﴿ أيما الأجلين قضيت﴾ يرد عليه. قاله في المساعد

قوله: "وما لها الزما" أي وما ألزمت "ما" الزائدة لهذه الخمسة كلزومها "إذ" و"حيث"، بل يجوز اقترانها بها وعدمه. فإن قلت: لم وجبت زيادة "ما" مع "إذ" و"حيث" عند إرادة المجازاة؟ قلت: لتكفهما عن الإضافة فيتأتى الجزم بهما، وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم لأن المضاف إليه حال محل الاسم وهو واجب الجر فكيف يجزم؟

وقال بعضهم في قول الناظم: "وما لها الزما" أي وما لهذه الخمسة قبل اقترانها بـ"ما" من جزم، الزم إذا زيدت عليها. فعلى التقرير الأول "ما" نافية، و"الزما" فعل ماض مبني للمجهول من "ألزم"، حذفت منه همزة القطع ضرورة وألفه للإطلاق، وعلى التقرير الثاني "ما" موصولة أو موصوفة، مفعول متقدم على عامله "الزما"، وهو فعل أمر وألفه بدل من نون التوكيد. والله تعالى أعلم

ويمتنع لحاق "ما" مع "من"و "ما" و "مهما"و "أنى"، وبعضهم وهم الكوفيون أجاز زيادة "ما" بعد "مَن" نحو "من ما يقم أقم معه"، وبعد "أنى" كـ"أنى ما تسر أسر معك"؛ وإلى هذا الإشارة بقول الناظم: "وبعضهم يزيدها ..إلخ".

فالحاصل أن أدوات الشرط في لحاق "ما" على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها وهو "حيث" و"إذ"، وأجاز الفراء الجزم بهما دون "ما"؛ وضرب لا تلحقه وهو "من" و"ما" و"مهما" و"أنى"، وأجازه الكوفيون في "من" و"أنى"؛ وضرب يجوز فيه الأمران وهو "إن" و "أي "و"متى" و"أيان"، ومنع بعضهم في "أيان"اهـ من الأشموني.

لكن هذا التقسيم معترض كما نبه عليه ناظر الجيش، لأن "إذ" و"حيث" ليستا أداتي شرط، إنما الأداة "إذما" و"حيثما"؛ قال: لهذا لم يتعرض المصنف لذلك، بل ذكر أن اتصال "ما" جائز بالكلمات التي ذكرها وهي: "إن" و"أي" إلخ، فعلم أن اتصالها ببقية الكلمات غير جائز، فالذي أتى به في غاية الحسن.

قول الناظم: "وإهمالك إن متى حسن" أي وقد تهمل "إن" حملا على "لو"، نحو ما في الحديث: «فإنك إن لا تراه فإنه يراك» [129]، وقرأ طلحة: ﴿فإما ترين من البشر أحدا﴾ بياء

---

[129]- الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 315/1

ساكنة للمخاطبة ونون مفتوحة علامة على الرفع؛ وقد تقدم الجزم بـ "لو" حملا عليها هي، فهما يتقارضان في الإعمال والإهمال .

وربما تهمل "متى" حملا على "إذا"، كما في الحديث: «إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس» [130]، قال أبو حيان: وهو شيء غريب. وقد نص المصنف أيضا على شذوذه، فانظر قول الناظم "حسن" من أين أخذه؟ فالصواب لو قال: "زكن".

وكُوفَــــةٌ أَتَــــتْ بِــــإنْ كمِثْــــلِ إذْ   وبَصْــــرَةٌ ذا القَــــوْلُ عِنــــدَهُمْ نُبِــــذْ

يعني أن الكوفيين قالوا إنَّ "إن" قد تأتي بمعنى "إذ" التعليلية فتهمل، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿اتقوا الله وذروا ما بقي مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إن كنتم مؤمنين﴾، ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ءَامِنِينَ﴾، وقوله ﷺ: «وإنا بكم إن شاء الله لاحقون» [131]، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، وكقول الشاعر: [132]

أتغضــــب إن أذنــــا قتيبــــة جــــزتا   جهــــارا ولم تغضــــب لقتــــل ابــــن حــــازم

قالوا: وليست في البيت شرطية، لأن الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت. لكن لابن القيم كلام طويل تعقب فيه على النحاة قولهم إن الشرط مستقبل، بقوله ﷺ: «يا عائشة إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله» [133]، وأن يقول لك إنسان: هل أعتقت عبدك أمس؟ فتقول: إن كنت أعتقته فقد أردت بذلك وجه الله. قال: ولا مانع من ترتيب شيء على حصول آخر فيما مضى، أو الإخبار بأن هذا عن ذاك فيما وقع، ولا حاجة لما تكلفوه. انظر حاشية الأمير على المغني

وأنكر البصريون مرادفة "إن" لـ"إذ"، للإجماع على حرفية "إن" وعلى أن "إذ" اسم شرط لماضي الأزمنة، فامتنع ترادفهما لاختلاف ماهيتهما؛ وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك:"إن كنت ابني فلا تفعل

130- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان رقم: 664

131- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الطهارة رقم: 584

132- تقدم الكلام عليه.

133- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الشهادات رقم: 2661

كذا"، ففي ذلك من التهييج على أن لا يفعل ذلك المنهي عنه ما لا يخفى، وهذه نكتة لإبراز هذا المحقق الواقع في قالب المعدوم المشكوك في وقوعه، فلا حاجة إلى جعل الأداة غير شرطية، بل جعلُها كذلك يذهب هذه النكتة؛ وعن آية المشيئة أنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك، وقيل: المعنى "إن شاء الله دخولكم"، وصورة ذلك: بأن لا يموت أحدكم قبل العام.

قال ابن هشام في المغني: وهذا الجواب لا يرفع السؤال. قال الدماميني في حاشيته عليه: ووجه ما قاله أن الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام جميعا، فلزم تحقق مشيئته لأن لايموت منهم أحد قبل الدخول، إذ لوشاء موت أحدهم قبل الدخول لم يتحقق حصول دخول الجميع قبل الموت، وهذا باطل لاستلزامه الخلف في الوعد وهو على الله تعالى محال.اهـ منها قال الشمني: ولقائل أن يقول: إنما يلزم تحقق مشيئة الله أن لا يموت أحد منهم لوعد جميع أولئك المؤمنين في الدخول، لوكان الوعد من غير تقييد بمشيئة الله تعالى أن لا يموت أحد منهم، وأما مع تقييده بذلك فلا.

ومما أجيب به عن هذه الآية أيضا: أنها حكاية للرؤيا، فكأنه أخبرهم بالرؤيا وقيدها بالمشيئة كأنه غير محقق لها، ورد هذا بأن رؤيا الأنبياء محققة كاليقظة. وقال ناظر الجيش في الجواب عنها ما نصه: أقول: قد قال الزمخشري في قوله تعالى "ولئن متم": إنما ساغ دخول "إن" لكون الموت مجهول الوقت. وهو كلام حسن يمكن أن يقال في الآية الشريفة وهي: "لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله"، وكذا في الحديث الشريف: « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[134]، وهو أن مشيئة الله تعالى مجهولة الوقت. قال: وأما قوله تعالى: ﴿وذروا ما بقي مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إن كنتم مومنين﴾ فيمكن أن يكون المراد بالإيمان فيها كمال الإيمان، ولا شك أن كمال الإيمان بامتثال جميع الأوامر واجتناب جميع النواهي، ومن تعاطى الربا لا يكون كامل الإيمان، فاتجه أن يخاطب بـ"إن كنتم مومنين".

وأما البيت فأجابوا عنه بوجهين: أحدهما أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب،

134- تقدم الكلام عليه.

والأصل: "أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب جزه لأذني قتيبة إذ الافتخار بالجز يكون سببا للغضب، والثاني: أن يكون على معنى التبيُّن، أي "أتغضب إن يتبين في المستقبل أن أذني قتيبة جزتا في ما مضى"، كما في قوله: [135]

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من أن تقرى به بدا

أي "يتبين أني لم تلدني لئيمة". وقد درج ابن الحاجب على هذا التاويل، لكن لم يرتض ذلك الرضي، ورأى أن الشرط قد يقع ماضيا متحقق الوقوع كثيرا في "كان" نحو: "زيد وإن كان غنيا بخيل"، وقليلا في غيرها كما في البيت المذكور.اه

قلت: ويؤخذ من كلام الرضي هذا أنه يرى كون "إن" في نحو: "زيد وإن كثر ماله بخيل" شرطية، أي والواو للعطف على مقدر أي "إن لم يكثر ماله وإن كثر ماله"، والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا "زيد بخيل"، لكن ليس المراد بالشرط في ذلك حقيقة التعليق إذ لا يعلق حقيقة على الشيء ونقيضه معا بل المراد التعميم، وقد قيل إن "إن" في نحو هذا زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية، وعليه فالواو للحال. انظر الصبان

وفي حاشية السيوطي على المغني: الجواب عن أكثر أدلة الكوفيين بأن ما شأنه أن يكون متردَّدا فيه بين الناس حسُن تعليقه بـ"إن" من الله ومن غيره، سواء كان معلوما للمتكلم والسامع أم لا. نقله الصبان

قول الناظم: "وكوفة" أي أهل كوفة، و"بصرة" أي أهل بصرة، فحذف المضاف من كلا الشطرين، لكنه في الشطر الثاني التفت إليه بقوله "عندهم"، وطرحه في الشطر الأول.

فائدة: زعم قطرب أن "إنْ" قد تاتي أيضا بمعنى "قد"، نحو: "فذكر إن نفعت الذكرى"، لكن قيل في معنى الآية: إن ظاهره الشرط والمراد ذمهم واستبعاد نفع التذكير فيهم، كقولك: عظ الظالمين إن سمعوا منك، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط. انظر المغني

وهذا المعنى الذي زعم قطرب وهو كونها تاتي بمعنى "قد"، والمعنى الذي ذكره الناظم في البيت وهو كونها تاتي بمعنى "إذ" وجهان غريبان فيها، وأوجهها المشهورة إنما هي أربعة كلها في الخلاصة، الأول: ورودها شرطية، وقد ذكره المصنف في هذا الباب. والثاني: ورودها مخففة

135- البيت من الطويل وقائله زائدة بن صعصعة يعرض بزوجته وكانت أمها سرية ، شرح شواهد المغني للبغدادي 125/1

من الثقيلة، وقد ذكره في باب "إنَّ" وأخواتها. والثالث والرابع: ورودها نافية وزائدة، وقد ذكرهما في فصل الأدوات العاملة عمل "ليس".

تنبيه: قد عُلم أن "إن" للمشكوك في وقوعه، ومع ذلك تجزم في اللفظ، و"وإذا" بعكسها، تجزم في المعنى ولا تجزم في اللفظ، وقد ألغز بذلك بعض فضلاء النحو، فقال:

سلم على شيخ النحاة وقل له ... هذا سؤال من يجبه يعظم

أنا إن شككت وجدتموني جازما ... وإذا جزمت فإنني لم أجزم

وأجابه بعضهم بقوله:

هذا سؤال غامض في كلمتي ... شرط وإن وإذا مراد مكلمي

إن إن نطقت بها فإنك جازم ... وإذا إذا تاتي بها لم تجزم

وإذا لما جزم الفتى بوقوعه ... بخلاف إن فافهم أخي وتفهم

ذكر ذلك السيوطي في باب الألغاز من كتابه الأشباه والنظائر النحوية.

وأجابه علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الحصكفي الموصلي الشافعي بقوله:

قل في الجواب بأن إنْ في شرطها ... جزمتْ ومعناها التردد فاعلم

وإذا لجزم الحكم إن شرطيةً ... وقعتْ ولكن شرطها لم يُجزَم

ذكر ذلك صاحب شذرات الذهب في ترجمة هذا المجيب في سنة خمس وعشرين وتسعمائة.

وذكر بيتي اللغز أيضا صاحب الرحلة العياشية، وبهذا يعلم أنه لا تصح نسبتهما لسيدي عبد الله ابن محم العلوي المعروف بابن رازكه ، وإن اشتهر ذلك عن بعض الأجلاء.

ومَعَ ما ضارَعَ والحِينِ احتُذِي ... جَعْلُكَ مَنْ وما وأيًّا كالذي

اعلم أن لأداة الشرط صدر الكلام عند الجمهور، فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى نحو: "أنت الظالم إن فعلت" فهو دليل على الجواب لا جواب، خلافا للكوفيين والمبرد

وأبي زيد؛ وحيث تقدم على الشرط شبيه الجواب وحذف الجواب فلا يكون الشرط إلا ماضيا لفظا أو معنى، نحو: "أقوم إن قام زيد أو لم يقم"، إلا في الضرورة كقوله: [136]

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

وكقول الآخر: [137]

يثني عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد

قال الرضي: ليلا تعمل الأداة في الشرط لفظا، كما لم تعمل فيما هو كالجزاء عند البصريين أو ما هو جزاء عند الكوفيين.

أما حيث كان الشرط فعلا مضارعا مع "من" أو "ما" أو "أي"، فالحكم فيه هو ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "ومع ما ضارع ..إلخ"، يعني أنه وجب لها في السعة حكم "الذي" من وجوب الرفع بعدها، والمجيء بالعائد، وكون الجملة لا محل لها، لكونهن حينئذ موصولات كـ"الذي"، وزال حكم الشرطية؛ نحو: "أصنع ما تصنع" و"أحب من يحب زيدا" و"أحب أيهم يحبه"، فيعطى حكم الموصول من استحقاق الصلة والعائد، وجواز عمل ما قبلها في ما بعدها؛ أما في ضرورة الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم. كذا قالوا ولم أظفر له بشاهد، لكن علة المنع لذلك من كون الجواب لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيا تقتضي جواز هذا في الشعر، لجواز ذلك في ضرورة الشعر.

قوله: "والحين" أي وكذا إن أضيف إليها اسم زمان، نحو: "أتذكر إذ من يأتينا نأتيه" و"آتيك إذ ما تفعله أفعله" و"آتيك إذ أيهم يقوم تكرمه" فلا يجوز الجزم في السعة، وذلك لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة بـ"إن"، فكذا لا تضاف إلى مُصَدَّر بما هو في معناها مثل "مَن" و"ما" و"أي"، وهذا مذهب سيبويه والجرمي والمازني، لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشرطُ لا يفيد ذلك لعدم تحققه واستقباله، وذهب الزيادي إلى جواز الجزم ونسب إلى المبرد أيضا .

136- البيت من الطويل ، وقائله الكميت بن معروف ، خزانة الأدب 220/4، والشاهد فيه أن الجواب هنا وهو "ليعلم" للقسم، وجواب الشرط محذوف، مع أن الشرط غير ماض لفظا ولا معنى وهو: "تك".

137- البيت من الكامل وقائله عبدالله بن عنمة الضبي ، خزانة الأدب 641/3 والدرر75/5

وأما في الضرورة فيجوز قال: [138]

علــى حــين مــن تلبــث عليــه ذَنوبــه   يــــرث شــــربه إذ في المقــــام تــــدابر

قال ابن المصنف: والوجه حمله على حذف ضمير الشأن، والمعنى: "على حين الشأن من تلبث عليه ذنوبه إلخ"، كما تقول: "أتذكر إذ نحن من يأتنا نأته" لأن الجملة الشرطية يصح أن تكون خبرا ولا يصح أن تكون مضافا إليها.

وذاكَ مِــــنْ بَعْــــدِ إذا قــــدْ حُتِمــــا   وبَعْــدَ لكِــنْ ثُــمَّ هَــلْ وبَعْــدَ مــــا

يعني أنه يجب لـ"ما" و"من" و"أي" حكم"الذي" بعد "إذا" الفجائية مطلقا في السعة والضرورة، تلاها ماض أو مضارع غير مضمر بعدها مبتدأ،، لأنها لا تدخل إلا على الاسمية، والمصَدّرة بأداة الشرط في حكم الفعلية، نحو: "مررت بزيد فإذا من يزوره يحسن إليه"، فإن أضمر بعدها مبتدأ جاز الجزم، نحو: "فإذا من ياته يكرمه" أي فإذا هو .. إلخ لأن الإضمار يحسن ههنا، ألا ترى أنك تقول: "مررت به فإذا أجمل الناس" أي هو.

وكذا يجب لها حكم "الذي" بعد "لكن" المخففة، لأن المشددة داخلة في باب "إن"، نحو: "لكن من يزوره أزوره"، مطلقا أيضا غير مضمر بعدها مبتدأ، كقولك: "ما أنا ببخيل ولكن من يأتيني أعطيه" فترفع، لأن "لكن" لا تدخل على الجملة الشرطية، ولكن لك الجزم على إضمار مبتدإ قبلها، كما أضمر بعد "لكن" في غير ذلك نحو: "ما زيد عاقلا ولكن أحمق"، فتقول: "ما أنا ببخيل ولكن من يأتني أعطه"، كما قال: [139]

ولســـت بمحـــلال الـــتلاع لبيتـــة   ولكـــن مـــتى يســـترفد القـــوم أرفـــد

تقديره: ولكن أنا متى، ولا يجوز في "متى" ولا غيرها من الظروف أن توصل بالفعل كما توصل "من" و"ما" و"أي"، ولا تقع في شيء من الصور المذكورة إلا على تقدير مبتدإ قبلها. قاله ابن المصنف.

---

[138]- البيت من الطويل وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة ، شرح التسهيل للمصنف 405/3 ، وروايته في الخزانة : يجد فقدها إذ في المقام تدابر 649/3

[139]- البيت من الطويل وقائله طرفة بن العبد ،مختار الشعر الجاهلي 273/1

وقد خالف الرضي في وجوب حكم "الذي" لهذه الأدوات بعد "لكن" المذكورة، وبعد "إذا" الفجائية المتقدمة الذكر، لأنه جعل ضابط المنع لكون هذه الأدوات شرطية أن يتقدم قبلها ما يجمع أمرين: أحدهما أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل، والثاني أن يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنى من المعاني، قال: وذلك مثل: إن، وكأن، وظن، وأخواتها، وما النافية، ثم ذكر أن "إذا" المفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح إذ ليست بمضافة إليه، قال: وأما عدم وقوع نحو: "أين" و"متى" من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية، وأن أدوات الشرط يجوز أن تلي "لكن" المخففة نحو: "ما أنا ببخيل ولكن إن تأتني أعطك"، قال: لأنها لا تغير معنى الجملة وإنما هي لاستدراك ما قبلها، وأنشد البيت المتقدم: ولست بمحلال التلاع ..إلخ

قوله: "ثم هل وبعد ما" أي وكذا يجب حكم "الذي" لهذه الأدوات بعد "هل" نحو: "هل من يأتيك تأتيه"، لأن "هل" لا تدخل على "إن" وما في معناها، بخلاف الهمزة فيجوز الجزم بعدها، نحو: "أمن يأتك تكرمه"، لأنها يجوز دخولها على "إن" لأصالتها في الاستفهام كما في قوله: [140]

أإن شمت من نجد بريقا تألقا ... ...

وكذا بعد "ما" النافية، لأن كلا منهما يستحق صدر الكلام فيتمانعان، تقول: "ما من يأتينا نضيفه"؛ وأما "لا" فيجوز جزم هذه الأدوات بعدها، كقوله: [141]

وقدر ككف القرد لا مستعيرها يعار ولا من يأتها يتدسم

كما جاز الجزم بـ"إن" لما بعدها في قوله: [142]

140- البيت تقدم الكلام عليه 121/1

141- البيت من الطويل، وقائله تميم بن أبي بن مقبل، ملحق ديوانه والكتاب 77/3، وشرح شواهد الإيضاح ص: 466

142- البيت من الطويل، وقائله أبو الأسود الدؤلي، العيني 310/1، وقبله:

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيا عن مكانها

وإن لا يكنهـــــا أو تكنـــــه فإنـــــه أخوهــــا غذتـــــه أمـــــه بلبانهـــــا

وبَعْـــدَ مـــا كـــإنَّ أوْ كـــانَ جُـــزِمْ بِهِـــنَّ وانْـــوِ الشـــأنَ فهْـــوَ قـــدْ حُـــتِمْ

يعني أنه يتعين جعل "ما" و"من" و"أي" ك"الذي" أيضا، بعد ما ك"إنَّ" من حروف النواسخ، نحو: "إن من يأتينا لا يخيب" برفع الفعل، و"زيد شجاع لكن من ينزل به لا يضيفه" بالرفع أيضا؛ و كذا بعد "كان" وأخواتها من أفعال النواسخ، نحو: "كان من ينزل بنا لا يضام"، و"أصبح من يأتينا لايهان"؛ ويجوز بعد "إنَّ" وأخواتها الجزم في الشعر، كقوله: (143)

إن مـــن يـــدخل الكنيســـة يومـــا يلـــق فيهـــا جـــآذرا وظبـــاء

وقول المتنبي: (144)

ومـا كنـت ممـن يـدخل العشـق قلبـه ولكـن مـن يبصـر جفونـك يعشـق

وقول الآخر: (145)

ولكـــن مـــن لا يلـــق أمـــرا ينوبـــه بعدتـــه ينـــزل بـــه وهـــو أعـــزل

وهو على حذف ضمير الشأن لأنها لا تعمل في الشرط، وإذا نويت ضمير الشأن أيضا في كان وأخواتها جاز الجزم، نحو: "كان من يقم أقم معه"، فإذا لم تنوه تعين كونهن ك"الذي" بعد هذه العوامل، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم إلا إذا كان جارا حرفا أواسما، نحو: "بمن تمر امرر" و"غلام من تضرب اضرب".

وقد صوّب بعضهم بيت الناظم بقوله: "وبعد كان أوكإن وجزم ..إلخ " ليظهر الاستئناف في قوله: "جزم بهن"، فقد يُتوهم تعلُّق قوله:"وبعد ما كإن" بقوله "جُزِم" وليس ذلك مرادا، بل هو معطوف على ما قبله. والله تعالى أعلم.

143- البيت تقدم الكلام عليه.

144- البيت من الطويل وقائله المتنبي ديوانه ص 220

145- البيت من الطويل، وقائله: أمية بن أبي الصلت ديوانه ص: 17، والكتاب 73/3، وشرح شواهد المغني للسيوطي 702/2

فصل في لو

وبَعْـــدَها بِاسْـــمِيَّةٍ قَـــدْ نَطَقُـــوا　　كلَـــوْ بِغَيْـــرِ المـــاءِ حَلْقِـــي شَـــرِقُ

يعني أنه ربما تلي "لو" الشرطية جملة اسمية، كقوله: [146]

لـــو بغـــير المـــاء حلقـــي شـــرق　　كنـــت كالغصـــان بالمـــاء اعتصـــاري

فقيل: محمول على ظاهره وأنه وليتها الجملة الاسمية ضرورة، كما قيل في قوله: [147]

... ... فهـــلا نفـــس ليلـــى شـــفيعها

قال المصنف في شرح الكافية: ولذلك وجه من النظر، وهو: أن "لو" لما لم تصحب غالبا إلا فعلا ماضيا . وهو لازم البناء . لم تكن عاملة، ولما لم تكن عاملة لم يسلك بها سبيل "إنْ" في الاختصاص بالفعل أبدا، فنبه على ذلك بمباشرتها "أنَّ" كثيرا، وبمباشرتها غيرها قليلا.

وقيل: إن "لو" في البيت داخلة على فعل محذوف و"حلقي" فاعله و"شرق" خبر مبتدإ محذوف أي "ولو شرق حلقي بغير الماء فهو شرق"، حذف الفعل من التركيب الأول والمبتدأ من التركيب الثاني، فهو من باب حذف شرطها لدليل وهو جائز، وأما حذف جوابها لقرينة فكثير نحو: ﴿ولو أن قُرْءَانًا سيرت به الجبال ...﴾ الآية.

وندر حذف شرطها وجوابها معا، كقوله: [148]

إن يكـــن طِبـــك الـــدلال فلـــو في　　ســـالف الـــدهر والســـنين الخـــوالي

أي لو وجد في سالف الدهر لكان كذا؛ وهذا التاويل للفارسي. قال المصنف: وهو تكلف لا مزيد عليه فلا يلتفت إليه. وأوّل ابن خروف البيت على إضمار "كان"، واسمُها ضمير شأن والجملة خبرها. واختار هذا التاويل بدر الدين.

تنبيه: قوله في الطرة: "وبعدها قليلا" ثم قال: "ضرورة" ، كأن فيه تلفيقا بين قولين :

---

[146]- البيت من الرمل وقائله عدي بن زيد، خزانة الأدب 4 /594

[147]- البيت من الطويل أوله : (ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة　إلي......)، نسبه العيني إلى قيس بن الملوح 416/3 وبعده:

أأكـــرم مـــن ليلـــى علـــي فتبتغـــي　　بـــه الجـــاه أم كنـــت امـــرأ لا أطيعهـــا

شرح شواهد المغني للسيوطي 316/2 ونسبه ابن جني في إعراب الحماسة للصمة القشيري ، خزانة الأدب 464/1

[148]- البيت من الخفيف، وقائله عبيد بن الأبرص، شرح شواهد المغني للسيوطي 937/2، والطب بالكسر العادة.

كونه قليلا لا يختص بالضرورة ، وهو ظاهر كلام المصنف في التسهيل ؛ وكونه مختصا بالضرورة، قال في المساعد: وخصه غيره بالضرورة .

ولَوْ جَوابُها بِلَمْ قَدْ جُزِما وماضِيًا تُلْفِيهِ مَنفِيًّا بِما

لما لم يتعرض المصنف في الخلاصة لجواب "لو" وهو إخلال بها كما قال الشاطبي، بسط الناظم الكلام عليه في هذه الأبيات، فيعني هنا أن جواب "لو" الشرطية في الغالب فعل مضارع مجزوم بلم فيكون ماضيا معنى، كقوله: [149]

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد

ونحو: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» [150]؛ وقد يكون فعلا ماضيا منفيا بـ"ما"، والأكثر فيه تجرده من اللام، نحو: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾، ومن اقترانه بها قوله: [151]

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ... ...

وقوله: [152]

كذبت وبيت الله لو كنت عاشقا لما سبقتني بالبكاء الحمائم

فائدة: كثر سؤال الناس عن حديث: «لو لم يخف الله لم يعصه»، فنسبه الخطيبي إلى النبي ﷺ، ونسبه ابن مالك في شرح الكافية وغيره إلى عمر رضي الله عنه قال السيوطي ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا، لا عن عمر ولا عن غيره مع شدة الفحص عنه ، قال: وما زال في نفسي منه شيء حتى رأيته فسررت به سرورا لم يعدله شيء ، لكنه في سالم لا في صهيب، فأخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده إلى عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن سالما شديد الحب لله لو لم يخف الله عز وجل

149- البيت من الطويل وقائله زهير بن أبي سلمى. مختارات الأعلم 251/1

150- قال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: 526): اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب.

151- البيت تقدم الكلام عليه

152- البيت من الطويل وقائله مجنون بني عامر. العيني 473/4

ما عصاه»[153]، وأخرجه الديلمي في الفردوس أيضا عن عمر أيضا قال : قال رسول الله ﷺ: «إن معاذ بن جبل إمام العلماء يوم القيامة لا يحجبه من الله إلا المرسلون ، وإن سالما مولى أبي حذيفة شديد الحب لله لو لم يخف الله ما عصاه»[154].اهـ ملخصا من شرح عقود الجمان.

وقد تكلم على هذا الأثر أيضا السخاوي في المقاصد الحسنة فقال: اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب ، وكذا قال جمع جم من أهل اللغة ، ثم رأيت بخط شيخنا أنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد بن قتيبة ، لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسنادا ، وقال: أراد أن صهيبا إنما يطيع الله حبا لا لمخافة عقابه انتهى . وقد أخرج أبو نعيم في الحلية من طريق عبد الله بن الأرقم ، قال: حضرت عمر عند وفاته مع ابن عباس والمسور بن مخرمة ، فقال عمر: سمعت رسول ﷺ يقول: «إن سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه»[155] وسنده ضعيف.

ومُثْبَتًا أَتَى بِلامٍ مُنفَتِحْ ... مُقْتَرِنًا وحَذْفُه أيْضًا يَصِحْ

أي وتجاب أيضا بفعل ماض مثبت مقرون بلام مفتوحة غير مقترنة بقد غالبا، كقوله تعالى: ﴿ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾، وقوله ﴿ولو نشاء **لَجَعَلْنَهُ حُطَمًا**﴾، ومن غير الغالب: أن لا يقترن بها.

قوله في الطرة: (ولا يقع غالبا إلا في صلة) كذا في التسهيل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم﴾؛ ومن غير الغالب: ﴿لو نشاء **جَعَلْنَهُ** أجاجا﴾، ﴿لونشاء **أَصَبْنَهُم**﴾، ﴿رب لو شئت أهلكتهم﴾. وفيه تخليط فإن التقييد بالصلة أمر لا يعرف لغير ابن مالك، ويرده وروده في الآيات.

---

[153]- حلية الأولياء 177/1
[154]- الفردوس بمأثور الخطاب 234/1
[155]- حلية الأولياء 177/1

وأما اقترانه بقد في قوله: [156]

مـن النـاس إنسـانان ديـني عليهمـا مليـان لـو شـاءا لقـد قضـياني

فضرورة، وشذ قوله: [157]

لـو شـئت قـد نقـع الفـؤاد بشـربة تـدع الصـوادي لا يجـدن غلـيلا

فائدة: تسمى اللام في نحو: ﴿لو نشاء **لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا**﴾ لام التسويف، لأنها تدل على تأخر وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي أن الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة، ولهذا دخلت في الآية المذكورة وحذفت في آية ﴿لو نشاء **جَعَلْنَاهُ** أجاجا﴾، أي لوقته في المزن من غير تاخير، والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله أجاجا تشديد العقوبة، أي إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاما، كما قال الله تعالى: ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها ...﴾ الآية. قاله في التصريح.

واستحسن ياسين في حاشيته عليه تفريقا آخر لبعضهم، وهو أن نبات الزرع وجفافه بعد النضارة مما يحتمل أنه من فعل الزارع، فأخبر الله تعالى أنه الفاعل لذلك وأنه قادر على جعله حطاما في حال نموه لو شاء، وإنزال الماء من السماء لا يتوهم أن لأحد قدرة عليه غير الله تعالى.

ورُبَّمـا صَـحِبَ مـا وإنْ وُجِـدْ إسْـمِيَّةٌ مَكانَـه الحَـذْفَ اعْتَقِـدْ

قوله "وربما صحب ما" أي وربما صحب اللام الجواب الماضي المنفي بما النافية، كما في البيتين السابقين قبيل قوله "ومثبتا أتى ..إلخ".

قوله: "وإن وجد إسمية ..إلخ" بقطع الهمزة في "إسمية" بناء على أن المصراع محل وقف

156- البيت من الطويل، وهو من قصيدة للمخبل القيسي وبعده:

خليلـي أمـا أم عمـرو فمنهمـا وأمـا عـن الأخـرى فـلا تسـلاني

ويعني بالأخرى أختها ميلاء. الأغاني 267/20

157- البيت من الكامل وقائله جرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق يجدن بكسر الجيم وروي بضمها في هذا البيت ، قال ابن جني في شرح تصريف المازني وأما قول الشاعر لا يجدن غليلا فشاذ و الضمة عارضة ولذلك حذفت الفاء كما حذفت في يقع ويزع ولأبي حيان أنها لغة بني عامر. شرح أبيات المغني للسيوطي 666/2 والبغدادي 114/5

أو للضرورة، وفي بعض النسخ رواية الشطر هكذا: (إسمية من بعدُ فالحذف اعتقد) يعني أنه إن وجد مكان جواب"لو" جملة اسمية، فهي جواب قسم مغن عن جوابها، نحو: ﴿ولو أنهم ءَامَنُواْ واتقوا لمثوبة من عند الله﴾ أي والله لمثوبة، وقيل اللام لام ابتداء والجملة مستأنفة، وذهب قوم إلى أن الجملة الاسمية نفسها جواب "لو"، قال الزمخشري: إنما أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية بجواب "لو" في الآية لما في ذلك من إثبات الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها، كما عدل عن النصب إلى الرفع في "سلام عليكم"، ويجوز أن تكون "لو" في الآية للتمني على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له، كأنه قيل: "وليتهم آمنوا". قال الدماميني: وهذا القول بناه على معتقد الاعتزال بجواز إرادة الله ما لا يقع، وأما عند أهل الحق القائلين باستحالة ذلك عند الله فلا يجوز حملها على التمني إلا حكاية على معنى أنهم بحال يتمنى العارف إيمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم.

و"لو" في الوجهين السابقين في "لمثوبة من عند الله خير" للتمني فلا جواب لها. قاله الأشموني، قال الصبان: ويجوز أن تكون "لو" على الوجهين شرطية، وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه، تقديره: "لأثيبوا".

قوله في الطرة: "فالحذف اعتقد غالبا" ومن غير الغالب قوله: [158]

لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة أن أوسرا

أي يا سلامة "فهي راحة" على أن جواب "لو" هنا جملة اسمية.

ويمكن أن يكون "راحة" عطفا على "قتل" وجواب "لو" محذوفا أي "لثبتُّ". قاله بدر الدين، ويدل عليه بقية البيت إذ مراده الاعتذار عن الفرار، لأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب، لكن خاف الأسر المفضي إلى المعرة والذل ففر.

تتمة: ومن غريب ما وقع في جواب "لو" فعل التعجب بصيغة "أفعِلْ" مقرونا باللام، كقوله: [159]

158- البيت من الكامل وقبله : قالت سلامة لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تعذرا
والبيتان لعامر بن الطفيل كما في شرح أبيات المغني للبغدادي 116/5 ولم يعلق عليهما السيوطي في شرح شواهد المغني 667/2

159- البيتان من الطويل وهما بلا نسبة في همع الهوامع 66/2

فلــــو مــــت في يــــوم ولم آت عجـــزة   يضـــعفني فيهـــا امـــرؤ غـــير عاقـــل

لأكـــرم بهـــا مـــن ميتـــة إن لقيتهـــا   أطـــاعن فيهـــا كـــل خـــرق منـــازل

و"رب" مقرونا باللام، كقوله: [160]

ولـــو علـــم الأقـــوام كيـــف خلفـــتهم   لـــرب مُفَـــدٍّ في القبـــور وحامـــد

قاله أبو حيان في الارتشاف

فصل في لما التوقيتية

لمّـــا اســـمُ شَـــرْطٍ ووُجُوبًـــا لِلمُـــضي   أُضـــيفَ والجـــوابَ مـــاضٍ تَقْتَضـــي

مُجَـــرَّدًا يُلْفَـــى وبالفـــاءِ وُجِـــدْ   واسْمِيَّـــةٌ إذا بِهـــا أوْ فـــا عُقِـــدْ

يعني أن "لما" اسم شرط، وزعم ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة أنها ظرف بمعنى "حين"، وقال المصنف: بمعنى "إذ" فيه معنى الشرط. قال ابن هشام: وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة. وقوّى المصنف في شرح الكافية القول بالظرفية بمجيئها لمجرد الوقت في قول الراجز: [161]

إني لأرجـــــو محـــــرزا أن ينفعـــــا   إيـــاي لمـــا صـــرت شـــيخا قلعـــا

فهي في هذا البيت بمعنى "حين"؛ ولكن يمكن أن يكون من قبيل ما حذف فيه الجواب، أي "لما صرت شيخا رجوت ذلك".

ونظّر الدماميني في قول المصنف: " فيه معنى الشرط"، إذ ليس في "لما" معنى الشرط وإنما هي دالة على مجرد الوقت عند القائل باسميتها، وعلى ارتباط إحدى الجملتين بأخرى عند القائل بالحرفية، وإيضاحه: أنا إذا قلنا "لما جاء زيد جاء عمرو" لم يقتض هذا اللفظ أن وجود الأول سبب لوجود الثاني، بل الثاني وجد عند وجود الأول، وهل ذلك لتسببه عنه أو بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك. والعامل فيها إذا كانت ظرفا هو الجواب.

وقيل: إن "لما" حرف يقتضي في ما مضى وجوبا لوجوب، وبعضهم يقول: "وجودا

160- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في همع الهوامع 62/2

161- الرجز غير منسوب في التاج (قلع)، وقلِع ككتف: الذي لا يثبت على السرج، أو الذي يتقلع في مشيه إذا قام، وأنشد عليه ابن الأعرابي البيت. الشاهد فيه: مجئ "لما" في قوله "لما صرت" لمجرد الظرفية لعدم صحة شرطيتها إذ لا جواب

لوجود"، وهذا مذهب سيبويه، ولم يجزم ابن مالك بمذهب معين، وصرح بعضهم بأن مذهب سيبويه هو الصحيح، وقواه بأمور منها: قوله تعالى ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته ...﴾ الآية ، وقوله ﴿فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون﴾، لأن ما بعد "ما" النافية و"إذا" الفجائية لا يعمل في ما قبلها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، فلا عامل فيها حينئذ، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية؛ ومنها: إجماعهم على زيادة "أن" بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ"أن".

لكن لقائل أن يقول بأن العامل فيها يدل عليه ما بعد "ما" النافية أو "إذا" الفجائية، لاختصاص قاعدة "ما لا يعمل لا يفسر عاملا" بباب الاشتغال . والله تعالى أعلم.

قول الناظم: "والجواب ماض تقتضي مجردا ..إلخ" الجواب مفعول "تقتضي" مقدم، وسماه جوابا لأنها متضمنة معنى الشرط، و"ماض" حال مقدر نصبه للضرورة. يعني أن جوابها فعل ماض لفظا ومعنى كقوله تعالى: ﴿فلما نَجَّىٰكُمْ إلى البر أعرضتم﴾، غير مقرون بالفاء كما مثلنا، أو مقرونا بها كما في قوله: (162)

فلما رأى الرحمن أن ليس فيكم ... رشيد ولا ناه أخاه عن النكر

فصب عليكم تغلب ابنة وائل ... فكانوا عليكم مثل راغية البكر

لكن يحتمل أن الجواب محذوف، أي انتقم منكم فصب عليكم. قاله في المساعد، وقيل: الفاء زائدة. وكقوله: (163)

ولما انتبهنا للخيال الذي سرى ... إذ الدار قفر والمزار بعيد

فقلت لعيني عاودي النوم واهجعي ... لعل خيالا طارقا سيعود

قوله: "واسمية إذا بها ..إلخ" يعني أنه ربما يكون جواب "لما" جملة اسمية مع "إذا" الفجائية كقوله تعالى: ﴿فلما نَجَّىٰهُمْ إلى البر إذا هم يشركون﴾، أومع الفاء كقوله تعالى: ﴿فلما نَجَّىٰهُمْ إلى البر فمنهم مقتصد﴾.

162- البيتان من الطويل وقائلهما الأخطل ديوانه ص 430، وخزانة الأدب 418/4

163- البيت الأول للخليفة المعتضد، والثاني للحسن بن علي المعروف بالعلاف. انظر خبرهما في وفيات الأعيان 2/ 108.

وقيل لا يكون الجواب جملة اسمية، وهو محذوف في الآيتين والتقدير في الأولى: "أعرضوا إذا هم يشركون"، وفي الثانية: "اقتسموا قسمين فمنهم مقتصد وغير مقتصد"، فحذف الجواب والمعطوف الذي هو "ومنهم غير مقتصد"، ودل على المعطوف قوله تعالى"وما يجحد بآياتنا"

وقَـدْ يُـرَى مُـضارِعًا كلَمّـا أتَـى أخِـي يَـأتِي بِمـا أهَمّـا

أي وربما يكون الجواب فعلا مضارعا لفظا لا معنى لأن "لما" لما مضى، نحو: ﴿فلما ذهب عن إِبْرَٰهِيمَ الروع وجاءته البشرى يُجَٰدِلُنَا﴾، وقيل: الجواب "جاءته" والواو زائدة، وقيل محذوف تقديره: "أخذ يجادلنا".

أما ولولا ولوما

ولا يَلِيهـا الفِعْـلُ بَـلْ مـا قَـدْ عَمِـلْ فيـهِ كأمّـا العلـمَ فَهْـوَ قَـدْ جَهِـلْ

يعني أن "أما" لا يليها الفعل، قال في شرح الكافية: لأنها قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه.اهـ بل يليها ما قد عمل فيه الفعل أو شبهه، وسواء كان الفعل مذكورا أو محذوفا مفسرا، كقوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾، وقوله تعالى: ﴿وأما ثمود فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ في قراءة النصب، ونحو: "أما العسل فأنا شارب".

ويجب تقدير الفعل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه. فعلة الأول ـ وهو وجوب تقدير الفعل بعد الفاء ـ أن العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة، فلو قدر قبل الفاء وقبل المعمول لزمت موالاته لـ"أما"، ولو قدر بعده وقبلها لزم الفصل بأكثر من واحد، وإنما وجب تقديره قبل ما دخلت عليه لأن حق المفسَّر التقديم على المفسِّر. انظر الصبان

أوْ خَبَـرٌ أوْ مُبْتَـدًا أوْ مـا كَـإنْ وَكَوْنُـه مُنْحَـذِفَ الجَـزا زُكِـنْ

أي وقد يليها خبر مبتدإ، نحو: "أما في الدار فزيد" وليس بقليل خلافا للصفار، وقد يليها مبتدأ نحو: ﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ﴾، وقد تليها جملة الشرط نحو: ﴿فأما إن كان من المقربين فروح﴾ وجواب الشرط حينئذ يحذف وجوبا استغناء عنه بجوابها على الأصح، هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره.

قال ابن هشام: وإنما ارتكب ذلك لوجهين: أحدهما أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما، أي كما قال في الخلاصة: (واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ..إلخ)، والثاني: أن شرط "أما" قد حذف، فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها.

وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لـ"أما" وأداة الشرط معا، وأبو علي في أحد قوليه أن الفاء جواب "إن"، وجواب "أما" محذوف، واحتج بأنه لا يفصل بين "أما" والفاء إلا بمفرد، وقوله الثاني كالأول أفاده الشمني.

قال الدماميني في حاشيته على المغني: ولقائل أن يقول: لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد، بل ما بعد الفاء جواب "إن" ، و"إن" وجوابها جواب "أما"، والفاء داخلة على "إن" تقديرا، والأصل: "مهما يك من شيء فإن كان متوفى من المقربين فجزاؤه روح" فأنيب "أما" مناب "مهما يكن من شيء"، وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين "أما" والفاء، فالتقى فاءان الأولى: فاء جواب "أما" والثانية: فاء جواب "إن"، فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت الثقل، ولأن الحذف بالثواني أليق .اهـ من الصبان

تنبيه: ظاهر كلام المصنف في التسهيل أنه لا يليها غير ما تقدم ذكره، قال أبو حيان: وليس كذلك بل يليها الجار والمجرور والظرف والمفعول له والحال، وتكون هذه الأشياء معمولة لها لما تضمنته من معنى الشرط ويتعلق حرف الجر بها. قال الدماميني: وفيه نظر. ولم يبين وجه النظر فيه، ولعل وجهه أن كلام المصنف ليس فيه ما يدفع أن "أما" لا يليها الجار والمجرور وما معه مما استدركه أبو حيان، بل كلامه يتضمن أن كل ذلك يليها، لأنها كلها داخلة تحت قوله "معمول فعل"، لأنه أطلق المعمول ولم يقيده بالصراحة، فشملت عباراته المعمولات كلها صريحة كانت أو غير صريحة، ولكنه لم يذكر أن العامل فيها يجوز أن يكون "أما" لما فيها من معنى الفعل، واقتصر على ذكر أن العامل هو الفعل الذي بعد الفاء أو شبهه. قاله ناظر الجيش

وغَيْــــرُ شَـــــرْطٍ ودُعــــاءٍ امْتَنَـــــعْ   أنْ يَفْصِــلَ الفِعْــلَ مِــنَ امّــا واتّسَــعْ

أنْ يــأتِ قَبْــلَ إنّ مَعْمُــولُ الخَبَــرْ   مِــنْ بَعْــدِها وبَعْضُــهُمْ ذاكَ حَظَــرْ

قوله: "وغير شرط ..إلخ" يعني أنه لا يفصل بين "أما" والفاء بجملة تامة، لأن هذا التقديم إنما جاز للاضطرار ليحصل الفصل بين "أما" والفاء وذلك حاصل باسم واحد، فبقي الزائد على أصله من المنع إذ الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها. قاله في الهمع، بخلاف غير التامة كقوله: [164]

عنــدي اصــطبار وأمــا أنــني جــزع   يــوم النــوى فلوجــد كــان يبريــني

وكجملة الشرط، فيجوز الفصل بها كما رأيت في آية: ﴿فأما إن كان من المقربين فروح﴾، وعلل الشاطبي ذلك بكونها شبيهة بالمفرد من حيث عدم الاستقلال، فقامت مقام صدر الجملة من عجزها، وصارت مع أداة الشرط كالصلة مع الموصول، قال: وأنت تقول: "أما الذي جاءني فأكرمه" كما قال تعالى "وأما الذين سعدوا ففي الجنة الآية".اهـ من شرحه للخلاصة

وأما جملة الدعاء فهي تامة لكن اغتفر الفصل بها أبو حيان، قال: بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بين "أما" وجملة الدعاء، نحو: "أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا"، بخلاف: "أما رحمك الله زيدا فاضرب" فلا يجوز.اهـ قال الدماميني: ويحتاج إلى سماع يصدقه ونص إمام يؤيده.

أقول: قد نص ناظر الجيش تلميذ الشيخ أبي حيان على ما يؤيده، فقال: ولا يخفى أن جملة الدعاء من الجمل التي يعترض بها، والفصل بجملة الاعتراض سائغ حتى بين الموصول وصلته التي هي من تمامه، فكيف لا يجوز في غير ذلك؟ اهـ من شرحه

لكن يلزم على هذا أن لا يختص الجواز بجملة الدعاء، بل يجوز حينئذ الفصل بجمل الاعتراض مطلقا، فيصح أن يقال: "أما اليوم لو علمت فالأمر كذا"، ويطول الأمر في هذا، نظير ما أورده الشاطبي على إجازة ابن خروف للفصل بين "إذن" ومدخولها بالدعاء. فليتأمل والله تعالى أعلم.

164- البيت تقدم الكلام عليه

ونقل الصبان أنه قد يوجَّه اشتراط أن يتقدم فاصل بين أما وجملة الدعاء، بأن "أما" قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل، أي كما تقدم في قول الناظم: (ولا يليها الفعل ..إلخ) قال: وقد يقال: إن الدعائية لا تنحصر في الفعلية، ويجاب بأن الاسمية منها أجريت مجرى الفعلية طردا للباب.

تنبيه: ظاهر الطرة استثناء قوله: "وغير شرط ودعاء" من منع الفصل بجملة تامة، والصواب حذف قوله "تامة"، أو الاقتصار على استثناء جملة الدعاء فقط كما للأشموني، إذ ليست جملة الشرط تامة كما تقدم قريبا.

قوله: "واتسع أن يات ..إلخ" يعني أنه جاز عند المبرد وابن درستويه والفراء وتبعهم ابن مالك أن يتقدم على "إن" معمول خبرها نحو: "أما زيدا فإني ضارب"، فقالوا بعمل ما بعد "إن" فيما قبلها مع "أما" خاصة، وتوجيهه: أن هذا الموضع يلزم فيه الفصل بين أما والفاء، فيغتفر فيه وقوع ما لا يتقدم مع غير "أما"، فكما جاز "أما زيدا فاضرب" جاز هذا، وإن امتنع "زيدا إني ضارب". وكأن هذا استثناء من قول الخلاصة: (وراع ذا الترتيب إلا في الذي ..إلخ).

وقول الناظم "أن يأت" هو بحذف الياء من "يأتي" اجتزاء عنها بالكسرة ، كما في قراءة "يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه" قال في الكشاف: قرىء: « يوم يأت » بغير ياء ،ونحوه قولهم : "لا أدر" حكاه الخليل وسيبويه. قال: وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل . اهـ ويحتمل أنه من باب الجزم ب "أن" كما تقدم في قول امرئ القيس :(إلى أن يأتنا الصيد نحطب) . والله تعالى أعلم.

قوله: "وبعضهم ذاك حظر" يعني أن بعضهم وهو: سيبويه والمازني والجمهور منع ذلك، فقالوا: إن خبر "إن" لا يتقدم عليها فكذلك معموله. قال أبو حيان: وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح، بل القياس مذهب سيبويه وقد رجع المبرد إليه فيما حكى ابن ولاد عنه، وقال الزجاج: رجوعه عنه مكتوب عندي بخطه، فصار المنع إجماعا من البصريين.اهـ من شرح ناظر الجيش، ومثله في المساعد.

قال الشيخ خالد: والمبرد تلميذ المازني، وكثيرا ما يتفقان على القول الواحد، قال: وأجاز الفراء التقدم مع "ليت" و"لعل"، وهو لازم لما ذكر المبرد وابن درستويه من التعليل.

واستشهد الأولون بقول الشاعر: [165]

إليك أتوب يا رحمان مما ... جنيت فقد تكاثرت الذنوب

وأما من هوى ليلى وحبي ... زيارتها فإني لا أتوب

فقدم معمول "أتوب" الواقع خبر "إن" وهو: "من هوى ليلى"، وليس فيه رد لأن الخلاف في العامل لا في التركيب، فالعامل عند المانع . وهو الجمهور . "أما" لما فيه من معنى الفعل الذي نابت عنه أي الفعل المحذوف، نحو: "أما اليوم فإني ذاهب" .

وِمِيمُ أمّا قَلْبُها لا يُحْظَرُ ... ياءً كأيْما بالعَشِي فَيَخْصَرُ

يعني أنه قد تبدل ميم "أما" الأولى ياء استثقالا للتضعيف، كقوله: [166]

رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت ... فيضحى وأيما بالعشي فيخصر

وانصِبْ أوِ ارْفَعْ ما تَلاها مِنْ سُما ... يَلِيه شِبْهُه ونَصْبًا عَظِّما

يعني أنه قد يلي "أما" مصدر متلو بما اشتمل على مثله، نحو: "أما علما فذو علم"، أو مشتق منه نحو: "أما علما فعالم" فينصبه الحجازيون مطلقا معرفة كان أو نكرة، وقد ذُكِر طرف من هذه المسألة في باب الحال، ويرفعه التميميون معرفة وينصبونه نكرة وقد يرفعون المنكر أيضا، والنصب على تقدير "إذا ذكرت"، والرفع على تقدير "إذا ذُكِر"، وكأنهم قدروا "إذا" ليلا يفصل بين "أما" والفاء بجملة تامة. قاله الدماميني

وهذا التخريج أحسن لاطراده في كل موضع وأصالة الفعل في العمل، مما قيل إنه مفعول مطلق لما بعد الفاء، فإنه لا يتأتى في نحو: "أما العلم فذو علم"، و"أما العلم فإني عالم"، و"أما العلم فلا علم عنده"، لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الفاء في ما قبله، وهذا على مذهب الجمهور؛ ومما قيل إنه مفعول لأجله أي للفعل المحذوف إن كان معرفا،

165- البيتان من الوافر وقائلهما نمير بن كهيل الأسدي كما في أمالي القالي ص 642 ط مؤسسة الثقافة

166- البيت من الطويل وقائله عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ص : 120

والتقدير: "مهما ذكرت أحدا لأجل العلم"، وحال أي من مفعول الفعل المحذوف إن كان منكرا، والتقدير: "مهما ذكرت شيئا حال كونه علما" لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة اهـ من الأشموني ممزوجا بحاشية الصبان.

قول الناظم: "ونصبا عظما" أي قدم النصب على الرفع في هذه المسألة لأنه لغة الحجازيين، أي وهي اللغة التي نزل بها القرآن غالبا ، وهذا ترجيح من جهة السماع ، وقد يرجح من جهة النظر بأن فيه فرعية الحذف وحدها ، بخلاف الرفع فإن فيه فرعية أخرى، وهي بناء الفعل للمفعول. والله تعالى أعلم.

واستعمال العلَم بالوجهين ـ أي الرفع والنصب ـ موضع هذا المصدر جائز على رأي الكوفيين، ولا يخصون ذلك بالعلم بل يجيزون نصب العلم وغيره من المعارف الواقعة بعد "أما" ورفعه، وحكوا من كلام العرب: "أما البصرة فلا بصرة لكم"، و"أما أباك فلا أب لك"، و"أما العبيد فلا عبيد لك" يريدون عبيدا بأعيانهم، ولا يجوز النصب في شيء من هذا عند سيبويه. قال أبو حيان: هذا رأي الكوفيين، فإن صح ما حكوا فالقول قولهم إن النصب بإضمار فعل ولم يسمعه سيبويه. قال ناظر الجيش: وهذا الذي قال إنصاف وحق.

واعلم أنه يجوز عند سيبويه والجماعة أن تعمل "أما" بما فيها من معنى الفعل في الظرف والحال والجار والمجرور والمفعول له، ولا تعمل في غير ذلك خلافا للكوفيين، ومنع بعض النحويين عملها في المفعول له. قاله في المساعد

فائدة: قد تحذف "أما" ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي، نحو: ﴿وربك فكبر﴾.

باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرات لذلك

أي لكثرة دورانها في الكلام وتشعبها وعدم استقلالها في باب من الأبواب فأفردت بالذكر، وإنما قال: تتميم لأنه سبق ذكر شيء من أحكامها، ككون الاستفهام له صدر الكلام ونحو ذلك .وهذا الباب عند النحاة ، يشبه عندي ما يسمى بباب الجامع عند الفقهاء، وأول من أتى به الإمام مالك رضي الله عنه في موطئه وتبعه المالكية ، فصار يعد من محاسن مؤلفاتهم .

وقد استفتح الناظم هذا الباب بالكلام على حروف التنبيه والاستفتاح ، ولا يخفى ما في ذلك من المناسبة ، نظير ما نبهوا عليه في ابتداء المصنف في الخلاصة بالكلام على معاني "من" لأنها للابتداء، فناسب ذلك الابتداء بها . والله تعالى أعلم.

واسْتَفْتِحَنّ بِألا ونَبِّها وبِأما ونَبِّهًا أيْضًا بِها

ومَعَ أنتَ ذا كَثِيرًا ها أُلِفْ كَها أنا بِأفْضَلِ الخَلْقِ كَلِفْ

قوله: "واستفتحن بألا" يعني أن "ألا" و"أما" يستفتح بهما الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام، لتأكيد مضمونه عند المتكلم، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى "إن" إلا أنهما غير عاملين، ويدخلان على الجملة اسمية أوفعلية خبرية أو طلبية، ويختصان بالجملة بخلاف "ها" نحو: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾، ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾، ﴿ألا إنهم هم السفهاء ﴾، وقوله:[167]

ألا ظعنت مي فهاتيك دارها بها السحم فوضى والحمام المطوق

و"أما زيد قائم أو قام". قال في التسهيل: وقد يعزى التنبيه إلى "ألا" و"أما"، وهما للاستفتاح مطلقا. قال أبو حيان: ومعنى الإطلاق سواء كان مع ذلك تنبيه أم لم يكن. وتعقب ذلك الدماميني بأن التنبيه معناهما، والاستفتاح محلهما لا معناهما، فلا تقابل بين الاستفتاح والتنبيه بل هما يجتمعان أبدا.

وقد عاب ابن الحاجب على من قال "حروف الاستفتاح"، قال: والصواب أن يقال "حروف التنبيه" لأن إضافة الحرف إلى معناه أولى لاطراده وإفادته، ألا ترى إلى قولهم: "حروف الاستفهام والتحضيض والنفي"، مع أن ذلك كله يستفتح به الكلام .اهـ على نقل الشيخ خالد

قوله: "ونبها" بنون التوكيد الخفيفة "أيضا بها" أي بلفظة "ها"، أي وينبه أيضا بـ"ها" قبل الاسم خاصة، وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل، أو مع اسم إشارة نحو "هذا".

167- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ديوانه ص: 390

أما ضمير الرفع فشرطه أن يكون مرفوعا بالابتداء غير محصور، نحو: "ها أنت تقوم"، ولا يجوز دخولها على الضمير من قولك: "ما قام إلا أنا"، وقد استدرك أبو حيان هذا على المصنف في التسهيل، لكن قال ناظر الجيش: لك أن تقول: استغنى المصنف عن هذا الشرط بذكر التنبيه، فإن التنبيه إنما يؤتى به في أول الكلام ولا يؤتى به في عجزه. وأن يكون خبره اسم إشارة، نحو: "ها أنتم هؤلاء"، وشذ قوله:[168]

أبا حكم ها أنت نجم مجاشع وسيد هذا الأبطح المتناحر

والداران تتناحران: تتقابلان.

وأما اسم الإشارة فشرطه أن لا يكون للبعيد نحو: هنالك. قاله أبو حيان مستدركا على المصنف. لكن قال ناظر الجيش: لا حاجة إلى هذا التقييد، لأن عدم مباشرتها للبعيد علم من باب اسم الإشارة.

وقد تأتي في غير ذلك بقلة، كقوله:[169]

تعلمن ها لعمر الله ذا قسما ... ...

قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: ولقائل أن يقول إنها داخلة على اسم الإشارة، وفصل بينها وبينه بالقسم الذي هو "لعمر الله".

ومما يقل أيضا: أن يكون المبتدأ ضمير رفع منفصل غير مخبر عنه باسم الإشارة، وإلى هذا أشار بمفهوم قوله: "ومع كأنت ذا كثيرا ..إلخ"، وكذا أن يكون اسم الإشارة غير مجرد من الكاف، نحو: "فهاتيك دارها". وصوب بعضهم البيت بقوله:

ومع كأنت ذا وذا جما يرى وقوله ها أنت نجم ندرا

لأن ظاهره أن المثال في البيت والشاهد الذي في الطرة: أبا حكم ..إلخ للكثرة، وليس كذلك. ولكن الظاهر أن مراده التمثيل بهما لقوله في الطرة: "وإلا قل، فالصواب عدم التصويب.

فائدة: ليس المراد بقولك: "ها أنذا أفعل" أن تُعرِّف المخاطب نفسَك وأن تعلمه

---

[168]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح ابن ناظر الجيش، 4491/9

[169]- تقدم الكلام عليه

أنك لست غيرك لأن هذا محال، بل المعنى فيه استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم مثلا كما في المثال المذكور، أو من غيره كما قال الله تعالى: ﴿**هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ** تحبونهم﴾، فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحالة المستغربة، ولا محل لها من الإعراب لأنها مستأنفة. قاله الرضي

وغالِبًا بَدا ألا قَبْلَ النِّدا ... ومَعْ يَمِينٍ غالِبًا أمَا بَدا

يعني أنه يكثر مجيء "ألا" غالبا قبل النداء مقدرا أو ظاهرا، نحو: ﴿ألا يٰسجدوا﴾، وقوله:[170]

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال ... ...

وقوله:[171]

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

وقوله:[172]

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ... ولا زال منهلا بجرعائك القطر

قال أبو علي وتلميذه ابن جني: إذا دخلت "ألا" على "يا" التي للنداء تمحضت "ألا" للاستفتاح، واختصت "يا" بالتنبيه.اهـ على نقل الشيخ خالد

ومن استعمالها في غير نداء: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم﴾. قاله المرادي

ويكثر مجيء "أما" قبل القسم، كقوله:[173]

أما والذي لا يعلم الغيب غيره ... ويحيي العظام البيض وهي رميم

لقد كنت أجتاز القرى طاوي الحشا ... محاذرة من أن يقال لئيم

170- تقدم الكلام عليه

171- تقدم الكلام عليه

172- تقدم الكلام عليه

173- البيتان من الطويل وقائلهما حاتم الطائي . شرح شواهد المغني للسيوطي 207/1

وقوله:[174]

أمـا والـذي أبكـى وأضـحك والـذي   أمـات وأحـيي والـذي أمـره الأمـر
لقـد تـركتني أحسـد الـوحش أن أرى   أليفـين منهـا لا يروعهمـا الـذعر

ومن استعمالها في غير قسم قولهم: "أما أن جزاك الله خيرا". قاله المرادي

وهَمْزُهـا هـاءً وعَيْنًـا انصَـرَفْ   ومُطْلَقًـا أَلِفُهـا قَـدِ انحَـذَفْ

قوله: "وهمزها هاء ..إلخ" يعني أنه قد تبدل همزة "أما" هاء وعينا، فيقال "هما" و"عما"، وخصه ابن هشام بوقوعها قبل القسم، لأنها تكثر قبله فهي من طلائعه، فسهّل ذلك التصرف فيها؛ وقد يقال أيضا في "ألا": "هلا" بإبدال الهمزة هاء، وقرئ: ﴿هلا يسجدوا﴾.

قوله: "ومطلقا ألفها قد انحذف" أي وقد تحذف ألف "أما" مطلقا، أي في حال إقرار الهمزة وإبدالها هاء أو عينا، كقول هجرس بن كليب: "أم سيفي وغراريه، وسرجي وركابيه، وفرسي وأذنيه، لا يترك المرء قاتل أبيه وهو ينظر إليه"، وقد تحذف همزتها كقوله:[175]

مـا تـرى الـدهر قـد أبـاد معـدا   وأبـاد السـراة مـن عـدنان

ولكن يمكن أن "ما" نافية تنزيلا لرؤيته منزلة العدم حيث لم يعتبر. قاله الدماميني في حاشيته على المغني

أدوات الاستفهام

وهو: طلب حصول صورة ما في الخارج في الذهن، فإن كانت الصورة وقوع النسبة أو لا وقوعها فتصديق، وإلا فتصور. وقوله: "في الذهن" متعلق بحصول، ويزاد في التعريف: "بأداة مخصوصة" ليخرج "علمني" و"فهمني" ونحوهما.

174- البيتان من الطويل وقائلهما أبوصخر الهذلي . أمالي القالي ص 149 مؤسسة الكتب الثقافية . والذي بعد البيت الأول:

لقـد كنـت آتيهـا وفي الـنفس هجرهـا   بتاتـا لأخـرى الـدهر مـا طلـع الفجـر

ثم يقول بعد أبيات : (وقد تركتني أغبط ...إلخ)، وكذا للبغدادي في شرح أبيات المغني 339/1

175- البيت من الخفيف لم ينسبه السيوطي ولا البغدادي في شرح شواهد المغني وفي بعض الروايات: (وأباد السراة من قوم عاد). شرح شواهد المغني للسيوطي 183/1 ، والبغدادي 360/1

واسْــتَفْهِمًا عَــنْ مُثْبَــتٍ لــمْ يُطْلَــبِ　　بِــــه تَعَـــيُّنٌ بِهَـــلْ فـــي المَـــذْهَبِ

قوله "واستفهما" بنون التوكيد الخفيفة، وتقرير البيت: واستفهم بهل عن الكلام المثبت الذي لا يطلب به تعيين في المذهب أي الأصح، يعني أن "هل" لا يطلب بها وقوع النسبة على معين، فهي كالهمزة في التصديق الموجب لا غير، نحو: "هل قام زيد" و"هل زيد قائم"، فإن كان منفيا لفظا لم تدخل عليه "هل" اتفاقا، فلا يقال: "هل ما قام زيد"، وأما في المعنى فيجوز لأنه يجاب قائلها بـ"لا" على الأصح.

تنبيه: قوله في الطرة عند قول الخلاصة (وجر بالفتحة ما لا ينصرف ..إلخ): "فهل لا يسمى منصرفا مطلقا ..إلخ" ليس الاستفهام فيه بحقيقي، وإنما قصده تصوير الخلاف.

قول الناظم: "في المذهب" راجع للمسائل الثلاث قبله؛ وهي قوله: "واستفهما"، وقوله: "عن مثبت" أي في اللفظ فقط لا في المعنى، وقوله: "لم يطلب به تعين"؛ فمقابل قوله "واستفهما": قول الزمخشري إنها بمعنى "قد" والاستفهام بهمزة مقدرة.

ومقابل قوله "عن مثبت" أي في اللفظ فقط: القول بأنها لا يستفهم بها إلا عن مثبت في المعنى أيضا، فلا تجاب على هذا إلا بـ"نعم". قال السيوطي في عقود الجمان:

ومـــن نفـــى مستفـــهم النفـــي بهـــل　　كصـــاحب المصـــباح والمغـــني وهـــل

والمراد بصاحب المصباح بدر الدين ابن مالك، قال: "الاستفهام طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب قيل أو منفي" فحكى قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن النفي أوْلا، وأشار إلى تضعيف الأول.

أما ابن هشام في المغني فقال: "هل" لطلب التصديق الإيجابي لا للتصور ولا للتصديق السلبي. قال السيوطي في الشرح: وكذا قال الشيخ تاج الدين السبكي في جمع الجوامع، قال الشيخ جلال الدين ــ يعني المحلي ــ في شرحه: التقييد بالإيجابي ونفي السلبي أخذا من ابن هشام في المغني سهو سرى من أن "هل" لا تدخل على منفي فهي لطلب التصديق أي الحكم بالثبوت أو الانتفاء كما قاله السكاكي وغيره، فيقال في جواب "هل قام زيد" مثلا: "نعم" أو "لا". اهـ كلامه

لكن الظاهر أن ابن هشام في المغني يعني أنها لا تدخل على سلب وهو محل اتفاق، بدليل قوله في آخر كلامه: "فيمتنع هل لم يقم زيد" فلا ينافي ذلك أنها عند دخولها على الإيجاب لطلب التصديق مطلقا، إذ يصح جوابها بالنفي بـ"لا" مثلا. نبّه على ذلك الأمير في حاشيته والبناني في حاشيته على المحلي.

ومقابل قول الناظم "لم يطلب به تعين": القول بأنها تاتي لطلب التعيين، كحديث: «هل تزوجت بكرا أم ثيبا».[176] وقوله: "في المذهب" كان مغنيا عن قوله في الطرة: "على الأصح".

والهَمْزُ جاءَ مُطْلَقًا مُستَفْهَما بِهِ وعمّا لَيْسَ عاقِلًا بِما

جِيءَ بِهِ مُستَفْهَمًا والعَكْسُ مَنْ واسْتَفْهَمَتْ أيٌّ كَما بِها اقْتَرَنْ

قوله: "والهمز جاء ..إلخ" يعني أن الهمز جاء للاستفهام مطلقا، أي عن مثبت أم لا، مطلوب به تعين أم لا، نحو: ﴿أبشرا منا وَاحِدًا نتبعه﴾، ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾، ﴿ وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾، وأما بقية أدوات الاستفهام فللتصور خاصة.

قوله: "وعما ليس عاقلا بما ..إلخ" الباء في قوله: "بما" زائدة، و"ما" مبتدأ خبره جملة "جيء به ..إلخ" يعني أن "ما" يستفهم بها عن ما لا يعقل، نحو: "ما عندك"و "ما تصنع". و"من" يستفهم بها عن من يعقل، نحو: "من عندك" و"من أكرمت".

قوله: "واستفهمت أي كما بها اقترن" أي على الحال الذي اقترن بها من عاقل أو غيره، وزمان أو مكان، نحو: "أي رجل أكرمت"، و"أي فعل فعلت"، و"أي صبيحة سفرك"، و"أي مكان مكانك".

واسْتَفْهِمًا بِأيْنَ عَنْ مَكانِ وبِمتى أيّانَ عَنْ زَمانِ

قوله: "واستفهما" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يستفهم بـ"أين" عن المكان خاصة نحو: "أين زيد"، ومنه قول عمر رضي الله عنه لأمة: "أين الله"، فأشارت إلى العلو[177]. ويستفهم بـ"متى" و"أيان" عن الزمان، نحو: "متى تسافر"، و"متى سافرت"، ونحو: ﴿أيان يوم الدين﴾؛ وتختص "أيان" بالمستقبل، وقيل: لا تستعمل إلا في مقام التفخيم.

176- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير رقم: 2167

177- الحديث أخرجه مسلم مرفوعا في كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم: 1199

وغـــالِبًا إسْـــتفْهَمُوا عَـــنِ الخَبَـــرْ بِكَيْـــفَ والحـــالِ ورُبَّمـــا يُجَـــرْ
نَحْـوُ عَلَـى كَيْـفَ يَجِـيءُ المُـصْطَفَى وفـــاؤُها بِقِلّـــةٍ قَـــدْ حُـــذِفا

قوله: "وغالبا إستفهموا" بقطع الهمزة للضرورة، يعني أنه غالبا يستفهم بـ"كيف" عن الخبر، قبل ما لا يستغنى به عنه، نحو: "كيف أنت"، و"كيف ظننت زيدا"، و"كيف أعلمته فرسك"، لأن ثاني مفعولي "ظن" ومفعولات "أعلم" خبر أي في الأصل، فالمبتدأ "أنت" ولا بد له من خبر، وكذا باقي الأمثلة لأنها نواسخ؛ وغالبا أيضا استفهموا بها عن الحال قبل ما يستغنى به عنه، نحو: "كيف جاء زيد"، فـ"جاء زيد" يتم كلاما دون "كيف" فهي مستغنى عنها، وإنما زيدت للاستفهام عن كيفية مجيئه.

قال ابن هشام: وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا ، ومنه: ﴿ألم تر كيف فعل ربك﴾، إذ المعنى: أي فعل فعل ربك، لأنه لا يتجه أن يكون حالا من الفاعل.اهـ أي لأن في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممنوع.

ومعناها: على أي حال، ومن ثم سماها سيبويه ظرفا، فيجعل أحوال المستفهم عنه كأنه مظروف فيها وهي محدقة به وملازمة له؛ وعن الأخفش والسيرافي أنها اسم غير ظرف، وبنوا على هذا الخلاف أمورا منها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائما، وعندهما رفع مع المبتدإ نصب مع غيره؛ ومنها: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال "على خير" ونحوه، فإن أجيب عنها بـ"على خير" ونحوه في حال الخبرية، أو "على فرس" ونحوه في حال الحالية، فهو عنده جواب مطابق في المعنى والإعراب، وإن أجيب بـ"صحيح" ونحوه، أو "راكبا" ونحوه، فهو مطابق في المعنى فقط، وعندهما بالعكس.

وقال ابن مالك: لم يقل أحد إن "كيف" ظرف، إذ ليست زمانا ولا مكانا، ولكنها سميت ظرفا لأنها تفسر بقولك "على أي حال"، واسم الظرف يطلق على الجار والمجرور مجازا. قال ابن هشام: وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: "كيف أنت أصحيح أم سقيم" بالرفع، ولا يبدل مرفوع من المنصوب.اهـ

وقال ابن المصنف: إنه لا شك في صحة تقدير "على أي حال" مكان "كيف"، ولكن ليس ذلك لكونها موضوعة لهذا المعنى، بل لكونها تستلزمه، واستدل بأنه كما يصح

تقدير "على أي حال" يصح تقدير وصف مجرد من حرف جر مكانها، فيجوز أن يقال بدل "كيف أنت": "أقائم أنت أم غير قائم"، وبأنها لو كانت ظرفا لما كان البدل منها إلا مجرورا بما تضمنته، فكان يجب أن يقال: "كيف سرت أعلى ركوب أم على مشي"، كما يجب أن يقال: "أين كنت أفي الدار أم في المسجد".

تنبيه: حكم المبدل من "كيف" هو النصب قبل ما يستغنى عنه، نحو: "كيف جاء زيد أراكبا أم راجلا"، و الرفع قبل ما لا يستغنى عنه إن تجردت من النواسخ، نحو: "كيف أنت أصحيح أم سقيم"، وإلا فالنصب أيضا، نحو: "كيف أصبح زيد أصحيحا أم سقيما"؛ وكذا الحكم في جوابها على هذا التفصيل.

قول الناظم: "وربما يجر نحو على كيف ..إلخ" أي وربما جرت بـ"على" كقول بعض العرب "على كيف تبيع الأحمرين"، وهما: اللحم والخمر، فإذا قيل "الأحامرة" فمعهما الزعفران، قال الشاعر:[178]

إن الأحامرة الثلاثة أذهبت ... مالي وكنت بها قديما مولعا

الخمر واللحم الغريض وأطلي ... بالزعفران فما أزال مردعا

وقد حكي أيضا مصاحبة "كيف لـ"إلى" نحو: "انظر إلى كيف يصنع زيد"، وهذه مسلوبة الدلالة على الاستفهام ومخلصة لمعنى الحال، أي انظر إلى الحالة التي يصنعها، ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها. لكن دخول حرف الجر عليها شاذ نادر، فإذا علم ذلك وجب أن لا تكون "كيف" من قوله تعالى ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ بدلا من "الإبل"، ولأن "إلى" متعلق بكلمة "ينظرون"، والعامل في البدل هو العامل في المبدل منه، فيلزم كون العامل في الاستفهام متقدما عليه؛ بل "كيف" منصوبة على الحال والعامل "خلقت"، وقد علقت "ينظرون" عن العمل في لفظها، والجملة مع معمولها الذي هو "كيف" في موضع البدل من "الإبل"، إلا أن "ينظرون" تعدى إليها على سبيل التعليق، وإلى "الإبل" بواسطة "إلى".اهـ من شرح ناظر الجيش

178- البيتان من الكامل وهما للأعشى كما في تاج العروس (حمر) وروايته "أهلكت" بدل "أذهبت" و"ميقعا" بدل "مردعا"، والغريض: الطري، ومردعا: مطليا بالزعفران.

قول الناظم: "وفاؤها بقلة ..إلخ" أي وقد تحذف فاؤها قليلا، كقوله:[179]

كـي تجنحـون إلى سـلم ومـا ثئـرت قـتلاكم ولظـى الهيجـاء تضـطرم

فائدة: الفرق بين "كيف" وبين "متى" و "أين" من أوجه: أحدها: أن الجار يدخل عليهما فصيحا وعليها شاذا؛ الثاني: أن "متى" تجاب بزمان واحد و"أين" بمكان واحد، ويجوز أن تجاب "كيف" بأحوال متعددة؛ الثالث: أن جوابهما يكون نكرة ومعرفة، وجواب "كيف" لا يكون إلا نكرة؛ الرابع: أن "متى" و "أين" يفتقران مع الاسم المفرد إلى تقدير "مستقر" أو "استقر"، ولا تفتقر "كيف" إلى ذلك. قاله الشيخ خالد

ورادَفَـتْ أنّـى لِكَيْـفَ ومَتَـى أيْـنَ كَمِـنْ أنّـى خَلِيلُـكَ أتَـى

يعني أن "أنى" تأتي مرادفة لـ"كيف" فيسأل بها عن الأحوال، فيجب أن يكون بعدها فعل، نحو: ﴿أنى يكون لي **غُلَٰمٌ**﴾، ونحو: ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾، وتأتي بمعنى "متى"، قال الضحاك في هذه الآية: "أي متى شئتم". واختار أبو حيان في البحر أنها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية، والجواب محذوف. وربما تأتي بمعنى "أين" كما في التسهيل، ونقل أبو حيان عن الغرة: أن فيها معنى يزيد على "أين"، فـ"أين لك هذا" يقصر عن معنى "أنى لك هذا"، لأن المعنى "من أين لك هذا" فهو بمعناه مع حرف الجر، نحو: ﴿**يَٰمَرْيَمُ** أنى لك هذا﴾ أي من أين لك هذا، بدليل: "هو من عند الله"، ولوقالت: "هو عند الله" لم يفد ذلك المعنى، وجواب " أين لك هذا" غير جواب "أنى لك هذا. انظر الارتشاف وكونها بمعنى "من أين" هي عبارة سيبويه كما قاله في عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي. قال: والفرق بين "أين" و"من أين" أن "أين" سؤال عن المكان الذي حل فيه الشيء، و"من أين" سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء، ويقع في عبارة كثير أنها بمعنى "أين"، والظاهر أن مراده "من أين" وأنه تجوز في العبارة.

قلت: ومثال الناظم صريح في كونها بمعنى "أين" لإظهار "من" معها، ومثله قول الكميت:[180]

179- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 507/1، وللبغدادي 148/4

180- البيت من الطويل وتمامه: (يؤامر نفسيه كذي الهجمة الإبل)، وقائله الكميت، لسان العرب وتاج العروس (أبل). والهجمة من الإبل:القطعة الضخمة أولها الأربعون إلى ما زادت، أو ما بين السبعين إلى المائة.

تـــذكر مـــن أنى ومـــن أيـــن شـــربه ... ...

قال المرشدي في شرح عقود الجمان: وذكر بعض النحاة أنها بمعنى "أين" إلا أنها في الاستعمال تكون مع "من" ظاهرة، كقول الشاعر:[181]

مـــن أيـــن عشـــرون لنـــا مـــن أنى ... ...

أو مقدرة، كما في الآية المتلوة آنفا. قال: وهو معنى قول الناظم ـ يعني السيوطي ـ في شرحه أنها تستعمل بمعنى "من أين" أي سواء كان ذلك من جهة إضمار أو بدونه.

وانْـــفِ بِمَـــنْ وذاكَ فـــي أيّ اقْـــبَلا واعْطِـــفْ عَلَـــى الّـــذي تَلاهـــا بِـــوَلا

قوله: "وانف بمن" يعني أنه يكثر قيام "من" مع الاستفهام مقام النافي، فيجاء غالبا بـ"إلا" لقصد الإيجاب. كذا في التسهيل إلا أنه قال: "مقرونة بالواو"، وذلك كقوله تعالى: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾، ﴿ومن يرغب عن ملة ابراهيم إلا من سفه نفسه﴾، ومن غير الغالب: مجيء "غير"عند قصد الإيجاب، نحو: "من يضرب زيدا غير عمرو" برفع "غير" بدلا من الضمير المستكن في "يضرب"، ولعل وجه الإتيان بـ "إلا" غالبا دون "غير" أن الأصل في "من" الاستفهام والنفي عارض فيها فهي ضعيفة فيه ، فإذا أريد الإيجاب لم يكن إلا بأداة متأصلة في الاستثناء كـ "إلا" ، نظير ما في التعليق هناك ، فقد تقدم أن الأفعال التي ليس الأصل فيها أن تعلق إذا أريد تعليقها لم تعلق إلا بأداة متأصلة في التعليق . والله تعالى أعلم.

وإن لم يقصد الإيجاب لم يوت بما يدل عليه نحو" من يجترئ على الملوك "أي لا يجترئ أحد.

ثم ظاهر قول المصنف في التسهيل: "مقرونة بالواو" اشتراط كونها مقرونة بالواو. قال أبو حيان: ولا أرى ذلك لأن الواو لا تأثير لها في إرادة هذا المعنى. قال ناظر الجيش: والذي قاله الشيخ حق، ويدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾.اهـ لكن قيد الشيخ خالد كلام المصنف بالغلبة، قال: ومن غير الغالب: "من يغلب الرجال إلا زيد" أي ما يغلبهم إلا هو. وأجاب الدماميني عن المصنف بأن قوله: "مقرونة بالواو" قيد لكثرة قيام

---

[181]- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 187/3

"من" مقام النافي لا لجوازه. وفي المساعد ما يفيد ذلك أيضا.

تنبيه: قول المصنف في التسهيل: "فيجاء غالبا بـ"إلا" لقصد الإيجاب" انتقده الدماميني بأنه عند قصد الإيجاب ليس ثم غالب ولا مغلوب، بل الإيجاب بحسب المراد. قال: ولم يتنبه لهذا النقد أبو حيان.

قول الناظم: "وذاك في أي اقبلا ..إلخ" يعني أنه يقصد أيضا بـ"أي" النفي، كقول النابغة:[182]

ولست بمستبق أخا لا تلمه   على شعث أي الرجال المهذب

إذ المعنى: لا أحد من الرجال مهذبا لا ذنب له، فيعطف على ما في حيزها بـ"ولا"، كقول الشاعر:[183]

اذهب فأي فتى في الناس أحرزه   من حتفه ظلم دعج ولا جبل

لأن المعنى: لا فتى أحرزه. قال في المساعد: وأجاز المصنف في باب الاستثناء من شرح هذا الكتاب قياسا على هذا: "أي الناس يبطره الغنى إلا الجاهلون" على جعل الجاهلين بدلا من ضمير "يبطر".

والهَمْزُ دُونَ غَيْرِهِ عَنْهُمْ وَفَى   مُصَدَّرًا مِنْ قَبْلِ واوٍ ثُمَّ فا

يعني أن الهمزة لأصالتها في الاستفهام إذ لا تخرج عنه إلى غيره، استأثرت بتمام التصدير فدخلت على الواو والفاء و"ثم" من حروف العطف، نحو: ﴿أو لم ينظروا﴾، ﴿أفلم يسيروا﴾، ﴿أثم إذا ما وقع ءَامَنتُم به﴾، ولم يدخلن عليها تنبيها على رسوخ قدمها في التصدير؛ فالحروف عاطفة لجملة الاستفهام على ما قبلها. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز الزمخشري مع هذا الوجه وجها آخر، وهو بقاء الهمزة في مركزها الأصلي، وجعل العطف متعلقا بجملة أخرى مقدرة بينها وبين العاطف، فيقدر في كل مكان ما يليق به، نحو: "أمكثوا فلم يسيروا"، واعترض بأن فيه حذف جملة لم ينطق بها، ولا دليل يعين المحذوف. قاله في المساعد

182- البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني، ديوانه : 74

183- تقدم الكلام عليه.

تنبيه: كل أدوات الاستفهام له التصدير باعتبار أن معمول تاليها لا يتقدمها، وأن شيئا منها إذا وقع مبتدأ لم يتقدمه الخبر أو خبرا لم يتقدمه المبتدأ؛ لكن للهمز تمام التصدير بدليلين: أحدهما أنها لا تذكر بعد "أم" التي للإضراب كما يذكر غيرها، لا تقول: "أقام زيد أم أقعد"، وتقول: "أم هل قعد". والثاني: أنه لا تتقدمه العواطف، وغيره تتقدم عليه كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ﴿وكيف تكفرون﴾، ﴿فأين تذهبون﴾.

قول الناظم: "دون غيره" أي بخلاف غير الهمز من أدوات الاستفهام، فإنها تقع بعد العاطف نحو: ﴿فهل يهلك إلا القوم ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، ﴿فكيف إذا أَصَٰبَتۡهُم﴾، ﴿فأين تذهبون﴾، ﴿فأنى يؤفكون﴾، ﴿فأي الفريقين أحق﴾، ﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾.

ولَمْ يُعَدْ بِالِاتِّفَاقِ بَعْدَ أمْ والعَوْدُ في أسْمائِهِنَّ مُلْتَزَمْ
وجازَ في هَلْ وتَلِي الهَمْزةَ هَلْ وهاءُ هَلْ مِنها أتَى الهَمْزُ بَدَلْ

قوله: "ولم يعد بالاتفاق ..إلخ البيت" يعني أنه لا يعاد الهمز اتفاقا بعد "أم" لتمام تصديره أيضا، فلا يقال: "أزيد قائم أم أعمرو"، قال بدر الدين: وذلك لأن الهمزة لم تقع بعد العاطف تأسيسا فكيف تقع بعده تأكيدا. وتعاد أسماء الاستفهام وجوبا بعد "أم"، نحو: "من أكرمت أم من أهنت"، ونحو: "ما أكلت أم ما شربت"، وذلك إذا قصد معناها لأن لها معاني زائدة على الاستفهام، فوجب ذكرها عند قصد تلك المعاني الزائدة قاله ناظر الجيش، قال: وقد أشار بدر الدين إلى ذلك بقوله: إن "هل" تعاد توكيدا وأن غيرها يعاد تأسيسا إذا قصد معناه، وإذا لم يقصد معناه لم يذكر.

قوله: "وجاز في هل" أي وقد تعاد "هل" بعد "أم" لشبهها بأخواتها في عدم الأصالة في باب الاستفهام إذ الأصل فيه الهمزة، كقوله:[184]

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

قال بدر الدين: فإن قلت: كيف يصح الجمع بين "هل" و"أم" المنقطعة، والنحويون يقولون إنها تفيد الاستفهام والإضراب أيضا؟ قلت: يتجه ذلك على أن تكون "أم"

184- البيت من الكامل وقائله عنترة بن شداد العبسي . مختارات الأعلم 318/1

دالة على الإضراب بالوضع وعلى الاستفهام إذا لم يذكر بعدها بالالتزام العرفي، فإنها لا تدخل إلا على جملة استفهامية، فصار لفظها مشعرا بالاستفهام، فيجوز إظهاره بعدها على الأصل، ويجوز إضماره استغناء بدلالة "أم".

ويجوز أن لا تعاد "هل"، واجتمعا في قوله:[185]

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى ... ...

وإنما جاز أن لا تعاد لشبهها بالهمزة في الحرفية فأعطيت حكمها. كذا علل المصنف، ونحوه للرضي. قال بدر الدين: وهذا كلام غير محقق، فإن عدم إعادة "هل" بعد "أم" مثل عدم إعادة الهمزة في كونه على وفق الدليل، فلا فائدة في قياس جواز أحدهما على الآخر، ورأى أن يعلل جواز ترك الإعادة في "هل" بالاستغناء بدلالة العاطف على التشريك، وجواز إعادتها بقصد التوكيد لأنه لا يمتنع دخول العاطف عليها.

وقد أجاب الدماميني عن قول بدر الدين: إن عدم الإعادة على مقتضى الأصل، فلا حاجة لقياس أحدهما على الآخر، بأنه لا بد من التعرض لذلك ليعلم لم جاءت الإعادة مع غير "هل" والهمزة وامتنعت مع الهمزة وجاز الوجهان مع "هل"؟ ونحوه للشيخ خالد.

أقول: وفي هذا الجواب عندي نظر، لأن الإشكال ليس في وجه التعرض للتعليل في ما هو مقتضى الأصل، وإنما هو في التعليل بقياس "هل" على الهمزة في عدم الإعادة، للاستغناء عن هذا القياس باستوائهما في دليل حكم الأصل، وهو أن عدم الإعادة على وفق الأصل ولا مقتضي للعدول عنه، ومن شروط القياس: أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع، قال في مراقي السعود:

وحيثما يندرج الحكمان في النص فالأمران قل سيان

أما التعرض للتعليل من حيث هو ليعلم الفرق بين الهمزة وغيرها كـ "هل"

185- البيتان من البسيط مقطوع وقائلهما علقمة بن عبدة. مختار الشعر الجاهلي 318/1، وتمام الثاني: (لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم)

وأسماء الاستفهام فلا إشكال فيه، لكن نعلل عدم الإعادة في "هل" بغير ما تقدم للمصنف، ويكفي فيه ما تقدم عن ابنه والله تعالى أعلم

قوله: "وتلي الهمزة هل" أي وقد تدخل الهمزة على "هل"، كقوله:[186]

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فتكون حينئذ بمعنى " قد". لكن يحتمل أن "هل" للاستفهام كالهمزة وجمع بينهما تأكيدا، كما في قوله:[187]

... ... ولا للما بهم أبدا دواء

بل هو أولى لاختلاف اللفظ. قاله أبو حيان. لكن قد يقال نصرة للمصنف: إن التاسيس مقدم على التاكيد، وإنه قد ثبت مجيء "هل" بمعنى "قد" على قول الكسائي والفراء من الكوفيين، والمبرد والزجاج من البصريين، بل هو مذهب رئيس البصريين وإمام الجماعة سيبويه، وقول جماعة من أهل التفسير في ﴿هل أتى عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حين من الدهر﴾، فالحمل عليه أولى من الحمل على ما ندر. انظر الدماميني

قوله: "وهاء هل ..إلخ" أي وربما أبدلت هاء "هل" همزة فتقول: "أل فعلت" وأنت تريد "هل فعلت"، حكاه قطرب عن أبي عبيدة عن العرب، وكقوله:[188]

فظلت بيمؤود كأن عيونها إلى الشمس أل تدنو ركي نواكز

وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما في الآل عند سيبويه ، لكن سهل ذلك فيه . أي الآل . جعل الهمزة وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف. قاله في المغني.

قال الدماميني: فلذلك . أي لكونه من إبدال الخفيف ثقيلا . ضعف وبلغ الغاية في الندور.

---

[186]- البيت من البسيط وقائله زيد الخيل ويروى (فهل ...) ولا شاهد فيها. شرح شواهد المغني للسيوطي 772/2 – 773.

[187]- صدره: (فلا والله لا يلفى لما بي) البيت من الوافر وهو من قصيدة لمسلم بن معبد الوالبي. خزانة الأدب 364/1.

[188]- البيت من الطويل وقائله الشماخ ديوانه ص 176 ، ركي : آبار ، نواكز : نكزت البير : فني ماؤها.

فصل في قد

ذكره عقب الكلام على أدوات الاستفهام عكس ما في التسهيل، ولعل وجه ما هنا أنه ذكر آنفا أنه قد تتعين مرادفة "هل" لـــ "قد" إذا دخلت عليها الهمزة ، فناسب ذلك الكلام عليها. والله تعالى أعلم.

وقَرِّبًـــا بِقَـــدْ مُـــضِيًّا مُنصَـــرِفْ وقَلِّـــلًا بِهـــا مُـــضارِعًا أُلِـــفْ

مُرْتَفِعًـــا مِـــنْ حَـــرْفِ تَنفِـــيسٍ عَـــرا وحَقِّقَنْهُمـــا بِهـــا كقَـــدْ نَـــرَى

قوله: "وقربا بقد ..إلخ" يعني أن "قد" أي الحرفية، احترازا من التي بمعنى يكفي أو حسب، تدخل على فعل ماض كان متوقعا لتقريبه من الحال، بشرط أن يكون متصرفا بخلاف "نعم" و"بئس" و"ليس" و"عسى" و"حبذا" وأفعال التعجب، لأنها للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى وهي: أن صيغهن لا يفدن الزمان ولا يتصرفن فأشبهن الاسم.

وأما قوله:[189]

لـــولا الحيـــاء وأن رأســـي قـــد عســـا فيـــه المشـــيب لـــزرت أم القاســـم

فـ"عسا" هنا بمعنى اشتد، وليست "عسى" الجامدة. قاله في المغني نحو: "قد قامت الصلاة"، فإن قيام الصلاة كان منتظرا قبل هذا الخبر متوقعا حصوله، قال ابن هشام في حواشي التسهيل: ولا أفهم هنا معنى التقريب. قال الدماميني: بل هو محقق مفهوم لأن إخبار المتكلم بالإقامة بأن الصلاة قد قامت إنما معناه أن قيام الصلاة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الإقامة، ضرورة أنها لا تقال إلا بقرب الدخول في الصلاة لا بحالة الدخول فيها، وهو معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف فيه.اهـ لكن رد ما قاله الشمني فليراجع

تنبيه: التوقع مع الماضي أثبته المصنف والأكثرون، ومعنى كونه متوقعا أنه كان قبل وقوعه فيما مضى منتظرا، والمغاربة يقولون: إنها مع الماضي حرف تحقيق ومع المضارع للتوقع،

189- تقدم الكلام عليه

فمعنى توقعه عندهم أنه منتظر حصوله فيما سياتي. انظر المساعد

ووجه إنكار التوقع مع الماضي هو أن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع قاله في المغني، ثم استظهر أنها لا تفيد التوقع أصلا، ووجه إنكاره في المضارع بأن قولك: "يقدم الغائب" يفيد التوقع بدون "قد"، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له.

قول الناظم: "وقللا بها مضارعا ..إلخ" أي وتدخل كذلك على فعل مضارع خال من الجازم والناصب وحرف التنفيس لتقليل معناه، نحو: "قد يصدق الكذوب" و "قد يجود البخيل"، قال ابن هشام: وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل كما في المثالين السابقين، وتقليل متعلقه نحو: ﴿ قد يعلم ما أنتم عليه﴾، أي ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه. وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل غير مستفاد من "قد" بل من القرينة، إذ لوقيل: "البخيل يجود" و"الكذوب يصدق" فهم منه التقليل، لأنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا. قاله أبو حيان، لكن لم يسلمه تلميذه ناظر الجيش.

وربما كثّرته كقوله:[190]

قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

قال سيبويه: وتكون "قد" بمنزلة "ربما وأنشد البيت، وفهم أبو حيان أن مراده كونها بمنزلتها في التكثير، لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه نادرا، والذي فهمه المصنف أنها بمنزلتها في التقليل، وأجاب الدماميني عما أورده أبو حيان بأن ذلك في ما يمكن وقوعه قليلا وكثيرا، فلا يفخر منه إلا بالكثرة، أما ما لايقع إلا نادرا كما هنا فيمكن أن يفخر بالنادر منه لعدم إمكان الكثرة، لأن قتل القرن نادر، ومن يغلبه نادرا كفاه ذلك فخرا، وأما غلبته كثيرا فمنافية لكونه قرنا. انظر الدماميني هنا، وقد تقدم نقلنا لكلام أبي حيان عند قول الناظم: (بلم ولما ربما وإذ وقد) فليراجع هناك.

وقد ذكر بدر الدين في التكملة: أن البيت في علم البيان من التقليل على طريق التهكم.

190- تقدم الكلام عليه

قال في المغني: واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض:[191]

قـــد أشـــهد الغـــارة الشـــعواء تحملـــني جـــرداء معروقـــة اللحيـــين ســـرحوب

ومن ذلك قوله:[192]

أخـــي ثقـــة لا تتلـــف الخمـــر مالـــه ولكنـــه قـــد يتلـــف المـــال نائـــله

قوله: "وحققنهما ..إلخ" أي وتدخل "قد" على الماضي والمضارع للتحقيق، كقوله تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾، ﴿قد أفلح المؤمنون﴾، ﴿ قد أفلح من **زَكَّىٰهَا** ﴾، ونحو: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه ﴾ على ما قاله بعضهم.

قول الناظم: "وقربا" و"قللا" كلاهما بنون التوكيد الخفيفة؛ وقوله: "مضيا" مصدر بمعنى اسم الفاعل أي ماضيا؛ وقوله "منصرف" أي متصرفا إذ المنصرف ما قام به الصرف وهو التنوين أو هو مع الجر وكلاهما من خصائص الأسماء؛ وقوله: "مرتفعا من حرف تنفيس عرا" أي عاريا من ناصب ومن جازم فلا تدخل على المجزوم والمنصوب، ومن حرف تنفيس فلا تدخل على ما دخل عليه السين أو سوف. فالشروط ثلاثة كما في التسهيل، قال الدماميني: ولو شئت فشرطان: الرفع والتجرد من حرف التنفيس. أي كما للناظم هنا

وجامِـــــدٌ ومُنتَـــــفٍ بِغيـــــرِ لا دُخـــولُ قَـــدْ عَلَيْـــهِ مَنْعُـــه انجَلَـــى

هذا تصريح منه بمفهوم قوله "منصرف"، فالجامد من الأفعال لا تدخل عليه "قد"، وكذا المنفي بغير "لا" يمنع دخول "قد" عليه، وأما المنفي بـ"لا" فالظاهر عند المصنف دخولها عليه، نحو: "قد لا يفعل"، بدليل قوله في الخلاصة: (والمصروف قد لا ينصرف)، وسكوته عن اشتراط ثبوت الفعل في التسهيل.

ومـــا تَلاهـــا فاحْـــذِفًا إنْ تَجِـــدِ قَرِيـــــنَةً كقوْلِـــــه كـــأنْ قَـــدِ

---

[191]- البيت من البسيط مقطوع وقائله عمران بن ابراهيم الأنصاري وقيل امرؤ القيس شرح شواهد المغني للسيوطي 496/1 الشعواء: المتفرقة، والجرداء: قصيرة الشعر، ومعروقة اللحيين: قليلة لحمهما، والسرحوب: الطويلة المشرفة.

[192]- البيت من الطويل وقائله زهير بن أبي سلمى ، مختار الشعر الجاهلي 214/1

يعني أنه قد يحذف الفعل بعد "قد" لدليل، كما في قوله: [193]

أفـد الترحـل غـير أن ركابنـا لمـا تـزل برحالنـا وكـأن قـد

أي "وكأن قد زالت". قال المرادي: ولا يحفظ مع المضارع. وقول الناظم: "فاحذفا" بنون التوكيد الخفيفة.

وفَصْـلُها بِقَسَـمٍ قـدْ ثَبَتـا ومِثْلَهـا تَجِـيءُ هَـلْ كهـلْ أتَـى

يعني أنه قد يفصل بين "قد" والفعل بالقسم، لا بغيره كما لا يفصل بين "أل" وما دخلت عليه، ومن الفصل بالقسم قوله:[194]

أخالـد قـد والله أوطـأت عشـوة ومـا قائـل المعـروف فينـا يعنـف

وقول الآخر:[195]

فقـد والله بـين لي عنـائي لوشـك فـراقهم صـرد يصـيح

وسمع من كلامهم: "قد لعمري بت ساهرا". فلا يجوز "قد زيدا ضربت" لأن الحرف المختص بما دخل عليه إذا لم يكن عاملا فإنه يتنزل مما دخل عليه منزلة الجزء منه، قال ناظر الجيش: ولذلك جعله سيبويه من المستقيم القبيح أي من المستقيم المعنى القبيح في التركيب لأنك وضعت اللفظ في غير موضعه، قال: وإنما جاز الفصل بالقسم لأن "قد" قد تفرد من الفعل إذا حذف ويوقف عليها في فصيح الكلام بخلاف "أل"مثلا، ولأن "أل" أقوى تعلقا بما دخلت عليه لأنها نقلته من الشياع إلى التخصيص و"قد" ليست كذلك.اهـ

193- البيت من الكامل وقائله النابغة الذبياني ، مختار الشعر الجاهلي 164/1 وكذا في حاشية الشمني على المغني 100/2

194- البيت من الطويل وهو من بيتين أحدهما لأخ ليزيد بن عبد الله البجلي:

أخالـد قـد والله أوطـأت عشـوة ومـا العاشـق المسـكين فـيهن سـارق

والثاني للفرزدق:

وماحـل مـن حلـم حبـا حلمائنـا ومـا قائـل المعـروف فينـا يعنـف

قال السيوطي في شرح شواهد المغني: فالظاهر أن المصنف ركب صدر بيت على عجز آخر 488/1 – 489 العشوة بالضم ويثلث ركوب الأمر على غير بيان

195- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في مغني اللبيب 227 شرح شواهد المغني للسيوطي 1489/2 وللبغدادي 89/4

تنبيه: ظاهر اقتصارهم هنا على القسم منع الفصل بالظرف مع ما علم من اتساعهم فيه، وعليه يكون الفصل به في قول الناظم في باب المبتدإ: (وقد مكان ذي إضافة أيضا ورد) ضرورة. وذلك لأن التصرف في الظرف وشبهه وإن كثر موقوف على السماع فلا يقع إلا حيث سمع. نبه على ذلك الشاطبي عند الكلام على الفصل بين "إذن" ومدخولها، حيث اقتصر المصنف في الخلاصة على الفصل بالقسم في قوله: "أو قبله اليمين"، فلم يذكر الفصل بالظرف مع ما علم من الاتساع فيه. فهذا نظير ما هنا والله تعالى أعلم.

قوله: "ومثلها تجيء هل ..إلخ" أي وقد ترادفها "هل" كما مر، كقوله تعالى: ﴿هل أتى عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حين من الدهر ﴾، وقيل بل هي للاستفهام التقريري، ولا دليل في ما روي عن ابن عباس إن المعنى "قد أتى" لأنه ليس غرضه تبيين اللغة، وإنما يريد تفسير المراد بالاستفهام وأنه للتقرير لا الطلب. قاله الشيخ خالد.

وممن صرح بأنها تأتي بمعنى "قد" المبرد، قال في مقتضبه: هل للاستفهام نحو: "هل جاء زيد"، وقد تكون بمنزلة "قد" نحو قوله جل اسمه: ﴿هل أتى عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾. وبالغ الزمخشري وزعم أنها أبدا بمعنى "قد"، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن "هل" بمعنى "قد" إلا أنهم تركوا الألف قبلها، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله:[196]

سائل فوارس يربوع بشدتنا … أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

قال في المغني: ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كـ"قد".

قال: وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكره في باب "أم" المتصلة ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه: "وهل وهي للاستفهام" ولم يزد على ذلك.

وعكس قوم ماقاله الزمخشري، فزعموا أن "هل" لا تأتي بمعنى "قد" أصلا، قال في المغني: وهذا هو الصواب عندي.

196- تقدم الكلام عليه

فصل في أحرف الجواب

وهو ما يشرح به مراد المستفهم تحقيقا أو تقديرا، وناقش الدماميني في وجه تسمية التصديق هنا جوابا، قال: وينبغي أن ينظر ما وجه تسمية كلمات هذا الفصل أحرف جواب؟ فإن المتبادر في الذهن أن الجواب إنما يقال للكلام الذي يشرح به مراد المستفهم تحقيقا أو تقديرا، فإذا قيل "جاء زيد" وقلنا له "نعم" فذلك حرف تصديق قطعاكما قالوا، ولكنهم مع ذلك سموه حرف جواب فما وجهه؟ اهـ كلام الدماميني، ورده في نتائج التحصيل قائلا: وجه التسمية أن الجواب بما يشرح مراد المستفهم تحقيقا أو تقديرا، ولا شك أن في "نعم" و"لا" وغيرهما من حروف الإجابة استكشافا واضحا لمراده، وكونه تصديقا قطعا لا يدافع ذلك بل يلائمه ويرشحه بل هو هو.

وبِـــنَعَمْ أَجِـــبْ وصَـــدِّقْ مُخْبِـــرا عِـــدْ طالِبًـــا وأخْبِـــرِ المُـــسْتَخْبِرا

يعني أن "نعم" تأتي حرف جواب لتصديق مخبر بإثبات أو نفي، فتقول "نعم" لمن قال: "قام أو ما قام زيد"، أو وعد طالب، فتقع بعد "افعل" أو "لا تفعل" وما في معناهما، نحو: "هلا تفعل" و"ألا تفعل"، أو إخبار مستخبر، نحو: ﴿فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا قالوا نعم﴾، ﴿قالوا لفرعون أَئِنَّ لنا لأجرا إن كنا نحن ٱلْغَٰلِبِينَ قال نعم﴾. قال سيبويه: "نعم حرف عدة وتصديق" فالعدة في المستقبل، والتصديق في الماضي. فلم يذكر سيبويه الإعلام، وفُسر كلامه بأنها تصديق في الماضي، سواء كانت بعد موجب نحو: "قد قام زيد"، أو سؤال عنه نحو: "أكان كذا؟"، أو نفي نحو: "ما قام زيد"، أو سؤال عنه نحو: "أما قام زيد"، فتصديق هذا كله بـ"نعم" ففي الموجب والسؤال عنه تصديق للثبوت، وفي النفي والسؤال عنه تصديق للنفي؛ قال ناظر الجيش: هكذا ذكروا، ولم أتحقق أنها تكون بعد السؤال للتصديق، لأن الذي يقبل التصديق إنما هو الخبر لا الإنشاء، ولا شك أنها في مثل ذلك للإعلام فالحق ما ذكره المصنف.اهـ باختصار، وفي المغني نحوه.

ثم قول الناظم: "أجب وصدق ..إلخ" ظاهره أن الجواب معنى غير التصديق والعدة والإخبار، لعطفهن عليه، وليس كذلك بل هو نفسهن لا غير.

فائـدة: قيل:تـاتي"نعم" للتوكيـد ــ أي تقويـة الكـلام ـــ إذا وقعـت صـدرا، نحـو: "نعم هذه أطلالهم" أي هذه أطلالهم قطعا، والحق أنها في ذلك حرف إعلام، و أنها جواب سؤال مقدر. أي فكأن قائلا قال له: هل هذه أطلالهم؟ فقال: نعم هذه أطلالهم، كما إذا طرق عليك إنسان الدار فقلت: "نعم"، فهي واقعة في جواب سؤال، فكأنه حين دق الباب قال: أأنت حاضر؟ فأجبته بقولك "نعم"؛ ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض "نعم يصح لو كان كذا"، فهو جواب سؤال، كأنه قيل: هل لهذا صحة يمكن التماسها؟ وما يقوله الشيخ لمن يقرأبين يديه "نعم"، فكأن القارئ يسأل الشيخ: هل ما قرأته صحيح؟ . انظر المغني وحاشية الدسوقي عليه

والذي في المساعد والهمع: "التذكير" بدل التوكيد، ومثلا له أيضا بقولهم: "نعم هذه أطلالهم".

ومِثْلُهـــا إِي واخْصُـــصَنْها بِالقَسَـــمْ وقَـــدْ يُقـــالُ فِـــي نَعَـــمْ نَعِـــمْ نَحَـــمْ

قوله: "ومثلها إي ..إلخ" أي و"إي" بكسر الهمزة وسكون الياء بمعنى "نعم" في الأوجه الثلاثة، فتكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولوعد الطالب، وتقع بعد "قام زيد" و"هل قام زيد" و"اضرب زيدا" ونحوهن كما تقع "نعم" بعدهن، إلا أن "إي" تختص بالقسم، و"نعم" تأتي مع القسم ودونه، نحو: ﴿ويستنبئونك أحقٌّ هو قل إي وربي إنه لحق﴾. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام كالآية المذكورة، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم. قاله في المغني

قوله: "وقد يقال في نعم ..إلخ" أي وقد تكسر عين "نعم" وهي لغة كنانية، قال ناظر الجيش: وبها قرأ الكسائي، وعنه أنه قال: إن أشياخ قريش أيضا يتكلمون بها مكسورة.اهـ وقال المرادي: إنها لغة فصيحة تكلم بها النبي ﷺ وجماعة من الصحابة منهم عمر وعلي والزبير وابن مسعود، قال: فعلى هذا لاتختص بكنانة.

وكأن أهل هذه اللغة أرادوا أن يفرقوا بينها اسمية وحرفية. قال ابن هشام في الباب الخامس من المغني في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها:

ولقد حكي لي أن بعض مشايخ القراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل: [197]

لا يبعـــد الله التلبـــب والـــ ـــغارات إذ قــال الخمـيس نعـم

فقال: "نعم" حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجداه، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في "نعم" الجوابية، وهي "نعِم" بكسر العين، وإنما "نعم" هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف أي "هذه نعم" وهو محل الشاهد.

وقد اجتمعت اللغتان في قوله: [198]

دعـــاني عبيـــد الله نفســـي فـــداؤه فيــا لــك مــن داع دعــاني نَعَـمْ نَعِـمْ

والمراد بالعين في قولنا "وقد تكسر عين نعم" العين الهجائية، لا التصريفية وإن كان صحيحا في الظاهر، لأن ذلك إنما يقال في ما يدخله التصريف. وبعضهم يكسر النون إتباعا لكسرة العين، نقل ذلك ابن هشام في حواشيه على التسهيل عن أبي حيان، ثم قال: إنما أراه أصلا لا إتباعا لأن الحرف لا يليق به التصريف. انظر حاشية الشمني

وقد تبدل العين من "نعم" حاء فيقال "نحم"، لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين لأنها أقرب إلى الفم، حكى هذه اللغة النضر بن شميل.

وأثْبِتـــاً يـــا إي مـــعَ الْ أوِ احْـــذِفا وبِبَلـــى يَثْبُـــتُ مـــا قَـــدِ انتَفَـــى

قوله: "وأثبتا يا إي ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في "أثبتا"، يعني أن "إي" إن وليها ما فيه أل كـ"الله" تثبت ياؤها ساكنة، لأنه يجوز الجمع بين الساكنين إذا كانا على شرطهما، وهو أن يكون الأول حرف علة والثاني مشددا نحو "دابة" و "خويصة"، قال ناظر الجيش: هكذا ذكروا، ولكن الشرط أن يكون حرف العلة والساكن المدغم في كلمة، وههنا الساكن المدغم من كلمة أخرى غير الكلمة المتضمنة للساكن الأول.اهـ **أقول:** قد صرح الرضي بإجرائهم الكلمتين هنا مجرى الكلمة الواحدة، لكن ضعف المرادي إسكانها بأن شرط المدغم في غير الألف أن يكون له أصل، قال: وليس للام أصل في الحركة.

---

[197] البيت من السريع وقائله المرقش الأكبر . شرح شواهد المغني للسيوطي 889/2 التلبب: التشمر، والخميس: الجيش.

[198] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في درة الغواص ص: 677.

فعلى ما قاله ناظر الجيش والمرادي يكون الجمع بين الساكنين هنا على غير حدهما، أي كما في قولهم: "التقت حلقتا البطان"، وبذلك صرح ابن هشام في المغني.

وقد تثبت ياؤها مع "أل" مفتوحة، فقيل "إيَ الله" كما فتحت نون "من" مع لام التعريف، والفتح هنا لأمرين: حفظ تفخيم اسم الله كما في "ألم الله"، وثقل اجتماع كسرتين.

وربما أبقيت "إي" على سكونها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين لاعتلالها.

قوله: "وببلى يثبت ما قد انتفى" أي و"بلى" لإثبات نفي سواء كان مجردا من الاستفهام نحو: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي﴾، أو كان النفي مقرونا باستفهام حقيقي، نحو: "أليس زيد بقائم" فتقول "بلى"، أو توبيخي نحو: ﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم **وَنَجْوَىٰهُم** بلى﴾، أو تقريري نحو ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ أي "بلى أنت ربنا"، أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى، ولذلك قال ابن عباس: لو قالوا "نعم" لكفروا، لأن "نعم" كما مر لتصديق ما قبلها من نفي أو إثبات. أما "بلى" فتختص بالنفي ولو معنى، ومثل النفي النهي، فإذا قال: "لا تضرب زيدا" وقلت: "بلى" فالمقصود "بلى اضربه"، ومثال النفي معنى: ﴿لو أن الله **هَدَىٰنِي** لكنت من المتقين﴾ ثم قال: ﴿بلى قد جاءتك **ءَايَٰتِي** ...﴾ الآية، إذ المعنى: أن الله ما هداه أي مابين له طريق النجاة، و"بلى" لإبطال هذا النفي المدلول عليه بحسب المعنى، وكقوله[199]:

فقالت رق أيرك قد كبرنا   فقلت بلى قد اتسع القفيز

وتختص "لا" بالإيجاب، فالحاصل أنك إذا قلت "قام زيد" فتصديقه "نعم" وتكذيبه "لا"، وإن قلت "ما قام زيد" فتصديقه "نعم" وتكذيبه "بلى"، وإن قلت "هل قام زيد" فكالأول، و"ألم يقم زيد" فكالثاني.

فائدة: "بلى" حرف مرتجل أصلي الألف، وقال قوم الألف زائدة والأصل "بل"، وقيل هي لتانيث الكلمة كـ"ربت" لأنها أميلت،ولو لم تكن للتانيث لكانت لمجرد التكثير كقبعثرى، وتلك لا تمال .

199- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في العقد الفريد 59/4

وِلِــنَعَمْ مَعْنَـــى بَلـــى قَـــدِ انتَمَـــى وبِأَجَـــلْ صُـــدِّقَ مَـــنْ تَكَلَّمـــا

قوله: "ولنعم معنى بلى ..إلخ" أي وربما أتت "نعم" بعد النفي المقرون بالاستفهام مكان "بلى"، قال ابن عصفور: لأن التقرير إيجاب في المعنى. قال ناظر الجيش: ومما يدل على ذلك أيضا قول الأنصار للنبي ﷺ وقد قال لهم «ألستم ترون لهم ذلك؟»: «نعم» [200] .اهـ وكقول جحدر: [201]

ألـــيس الليـــل يجمـــع أم عمـــرو وإيـــانا فـــذاك لنـــا تـــدان

نعـــم وأرى الهـــلال كمـــا تـــراه ويعلوهـــا النهـــار كمـــا عـــلاني

قال في التسهيل: (وقد توافقها ـ يعني "بلى" ـ "نعم" بعد المقرون) أي النفي المقرون بالاستفهام. قال الدماميني: وينبغي أن يقيد ذلك بأمن اللبس كما في البيتين، إذ من المعلوم لكل أحد أن الليل يجمعه ويجمع غيره، ولا يجوز ذلك إن ألبس؛ قال: وهذا من المصنف حمل للبيتين على الظاهر، ويحتمل أن يكون جوابا لقوله: "وأرى الهلال ..إلخ" قدمه عليه، أو لقوله: "فذاك لنا تدان" وهو أحسن.اهـ منه، وقد رجح هذا الوجه الثاني أيضا أبو حيان فقال: إنه هو الأولى عنده؛ وأما قول الأنصار "نعم" فقال المانعون: إنما جاز ذلك لأمن اللبس، لأنهم قد علم أنهم يريدون: "نعم نعرف لهم ذلك".

ولم يرتض ناظر الجيش هذه الأجوبة، قال: ولا يخفى على صاحب النظر أن ما أجابوا به ليس بذاك، والحق: أن "نعم" قد تقع جوابا للنفي المقرون بالاستفهام إذا كان المراد من الكلام التقرير لأنه إيجاب في المعنى.اهـ ثم قال: ولكن يشكل على ما قررناه قول ابن عباس رضي الله عنهما: "لو قالوا نعم كفروا" إن صح هذا النقل عنه رضي الله عنه، والظاهر أن الذي قاله أنهم لو قالوا "نعم" لم يكن كافيا في الإقرار بالربوبية، لأن مراعاة اللفظ في مقام الاحتمال أولى من مراعاة المعنى، كيف؟ والمقام يقتضي الإتيان بحقيقة الاعتراف بالربوبية وإخلاص العبودية، وإذا كان كذلك وجب أن يعدل عن اللفظ المحتمل لغير المقصود، ويؤتى باللفظ القاطع الذي لا يكون فيه احتمال .اهـ منه ونحوه لابن هشام في المغني

200- لم أقف عليه في كتب الحديث، وهو في المغني 453 وروح المعاني للألوسي 95/5

201- البيتان من قصيدة لجحدر بن مالك الحنفي الشاهد فيه المجئ بنعم لإيجاب النفي في قوله أليس الليل لنيابتها عن بلى .حزانة الأدب 480/4

وقد جرى في كلام سيبويه استعمال "نعم" في جواب النفي المقرون بالاستفهام، فلحّنه ابن الطراوة، وشنع الدماميني عليه في تلحين سيبويه إمام العربية، وقد ذكر الرضي اشتهار هذا الاستعمال في العرف، قال: فلو قيل "أليس لي عليك دينار" فقلت "نعم" ألزمت بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع.

وقد تأتي "بلى" بمعنى "نعم" كقوله:[202]

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى إن من زار القبور ليبعدا

قال الرضي: واستعمال "بلى" في البيت لتصديق الإيجاب شاذ.

قول الناظم: "وبأجل صدق ..إلخ" أي وتأتي "أجل" لتصديق الخبر خاصة دون الطلب نحو "قام زيد"، خلافا لمن جعلها بمنزلة "نعم" فتكون تصديقا للخبر وإعلاما للمستخبر ووعدا للطالب، وقيل: لا تاتي بعد الخبر المنفي ولا بعد النهي، وقيل لا تجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من "نعم"، و"نعم" بعد الاستفهام أحسن منها .

تتمة: تاتي "جلل" بالسكون حرف جواب بمعنى "نعم" حكاه الزجاج، ومن حروف الجواب أيضا "جير" و"إنَّ" بمعنى "نعم"، وقد تقدم ذكرهما، أما "جير" ففي باب القسم، وأما "إنَّ" ففي بابها.

تنبيه: لا يجاب بـ"نعم" و"بلى" ولا بغيرهما استفهام إلا إذا كان بالحرف وهو الهمزة و"هل"، بخلاف الأسماء الاستفهامية. قاله الرضي

فصل في كلا

وازْجُرْ بِكَلّا وكحَقًّا تُجْعَلُ واسْتَفْتَحَتْ ومِثْلَ إي تُسْتَعْمَلُ

قوله: "وازجر بكلا" يعني أن "كلا" كلمة زجر وردع، نحو: ﴿أَلْهَىٰكُمُ التكاثر ...﴾ الآية، ولا معنى لها عند البصريين إلا ذاك، حتى إنهم يجيزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وهل هي بسيطة أو مركبة؟ قولان، الأول مذهب الجمهور، والثاني لثعلب قال: هي مركبة من كاف التشبيه و"لا" النافية، وإنما شددت لتقوية المعنى ولدفع توهم إبقاء معنى الكلمتين.

---

[202]- البيت من الطويل قال في الخزانة وهذا البيت لم أعرفه ولم أنظره إلا في هذا الشرح هـ 484/4 ، الشاهد فيه استعمال بلى لتصديق الإيجاب كنعم.

ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما، أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا في "كلا" فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال: أحدها: للكسائي ومتابعيه وهو ما أشار إليه الناظم بقوله: "وكحقا تجعل" أي وقد تؤول عند الكسائي ومن وافقه بـ"حقا" نحو: ﴿ألا يظن أولئك أنهم مبعثون ليوم عظيم ...﴾ الآية، وهل هي حينئذ مصدر مؤكد لما قبله أو حرف تحقيق؟ خلاف. وظاهر كلام المصنف الثاني، وبالأول قال مكي لكن قال في المغني: إنه بعيد، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها وإلا فلم لم تنون.اهـ منه لكن علل الرضي بناءها بكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده. نقله الشمني

والثاني: لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى "ألا" الاستفتاحية، وإليه أشار الناظم بقوله: "واستفتحت" أي وقال أبو حاتم: إنها تأتي للاستفتاح، وجعل منه: ﴿كلا إن **ٱلۡإِنسَٰنَ** ليطغى﴾ مستدلا بأن صدر السورة أنزل أول شيء، ثم هي بعد ذلك فجاءت في افتتاح الكلام.

والثالث: للنضر ابن شميل والفراء ومن وافقهما، وإليه أشار الناظم بقوله: "ومثل إي ..إلخ" أي وتكون حرف جواب عند النضر بن شميل ومن تبعه، فتكون لتصديق المخبر وإعلام المستخبر ووعد الطالب، وتأتي مع القسم نحو: ﴿كلا والقمر﴾، وهو وجه تفسيرها بـ"إي"، ولم تفسر بـ"نعم" على أنها أم الباب، وهو أيضا وجه مناسبة ذكر فصل "كلا" بعد أحرف الجواب لأنها منها.

وقد جمع المصنف في التسهيل بين هذه المذاهب كلها وتبعه الناظم هنا.

ولما ذكر ابن هشام في المغني الأقوال الثلاثة المخالفة لقول البصريين قال: وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما ـ يعني الكسائي والنضر ـ لأنه أكثر اطرادا ثم بيَّن وجه اطراده، فلينظر فيه.

وقد يمكن الجواب عن التزام البصريين للمعنى الأول، بأن القرآن لم ينزل على ترتيبه في المصحف، وإنما نزوله على حسب خواطر أحوال تقع للشخص فيردع، لا أنها ملتزمة للردع والزجر عما تليه من الكلام، فلا يعترض عليه بوجودها حيث لا يصح الزجر عما قبلها.

وهي ثلاثة وثلاثون حرفا في القرآن وكلها في سفر مريم، وهي ثلاثة أقسام: ما يوقف عليها، وما يوقف قبلها، وما يجوز فيه الأمران. انظر شرح الشيخ خالد فقد بسط في ذلك.

وذهب الفراء إلى أن "كلا" بمنزلة "سوف" وهو مذهب غريب. نقله ناظر الجيش.

فصل في أقل وقل وقليل وقليلة

وهي ألفاظ مشتقة من القلة وعرض استعمالها في النفي، والأول اسم تفضيل، والثاني فعل، والأخيران وصفان.

وبِأَقَلَّ انفِ إذا ما الاِبْتِدَا لازَمَهُ وأضِفَنْهُ أَبَدا
لِكُلِّ مَوْصُوفٍ بِما عَنِ الخَبَرْ يُغْنِي مِنَ الجُمْلَةِ أَوْ مِنْ حَرْفِ جَرْ

يعني أن "أقل" ربما يقصد به النفي، لأن التقليل أقرب شيء إلى النفي، فيقوم مقامه ملازما للابتداء وللإضافة إلى نكرة، لأن النكرة في سياق النفي تعم والمقصود العموم، ولا فرق بين أن تكون النكرة قابلة لـ"أل" كما سياتي، أو غير قابلة لها نحو: "أقل من يقول ذلك" إذا قدرت "من" نكرة.

وتكون هذه النكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر من جملة فعلية نحو: "أقل رجل يقول ذلك إلا زيد"، أو حرف جر مع مجروره أو ظرف، نحو: "أقل رجل في الدار أو عندك إلا زيد".

وظاهره أن الخبر لا يقدر أصلا كما في "أقائم الزيدان"، وقال أبو حيان: إنه يقدر بموجود وهو ضعيف كما في الدماميني.

وإنما جعلت الجملة صفة للمنكر المضاف إليه "أقل" لمطابقتها إياه في التذكير والتأنيث والإفراد وغيره، تقول: "أقل امرأة تقول ذلك" بتأنيث الفعل، و"أقل رجلين يقولان ذلك" و"أقل رجال يقولون ذلك" و"أقل نساء يقلن ذلك"، ولو كانت خبرا عن "أقل" لطابقه الضمير فيها فأفرد وذكر.

قول الناظم: "لكل موصوف" وفي رواية "إلى منكر" ، "بما عن الخبر يغني.. الخ" وقد تجعل تلك الصفة خبرا، وهو مذهب الأخفش وروي عنه الأول أيضا،

فتخرج حينئذ عن الوصفية وتكون في محل رفع على أنها خبر "أقل"، لأن المبتدأ لا بد له من خبر وليس في الكلام ما يجعل خبرا غيرها، وإنما لم يطابق عنده في "أقل رجلين يقولان ذلك" حملا على المعنى، لأن المعنى: "ما رجلان يقولان ذلك".

ولا يقع "أقل" في هذه الحالة إلا صدرا لأنها نابت مناب النفي بـ"ما"، والنفيُ له صدر الكلام، فلو قلت: "كان أقل رجل يقول ذلك" لم يجز إلا على إضمار الشأن في "كان" قاله أبو حيان.

وأما إن كانت "أقل" مقابلة للأكثر فلا تلزم الرفع على الابتداء، بل يجوز "أقل" بالنصب لأنه من باب الاشتغال ذكره سيبويه، والجملة بعده خبر لا صفة نحو: "أقل يوم لا أصوم فيه".

وانْفِ بِقَلَّ رافِعًا واتّصَلَتْ بِقَلَّ ما والفِعْلَ نَشْرًا لزِمَتْ

يعني أنه قد يساوي "أقل" المذكور "قل" رافعا مثل مجرورها في كونه نكرة موصوفة بمثل ما سبق، نحو: "قل رجل يقول ذلك أو في الدار أو عندك إلا زيد"؛ وتتصل بقل "ما" زائدة كافة عن طلب الفاعل كما كفت "رب" نحو: "ربما يود"، إلا أن "ربما" للماضي و"قلما" للاستقبال. قاله ابن العلج، بخلاف المصدرية نحو: "قلما أضرب زيدا" فـ"ما" وصلتها فاعل "قل" أي قل ضربي زيدا. نقل ذلك ناظر الجيش عن أبي حيان، ثم تعقبه بقوله: ولم أتحقق ما قاله، فإن "قلما" التي يتكلم المصنف عليها إنما هي الكلمة التي يراد بها النفي، فـ"ما" المتصلة بها كافة قطعا، والتي ذكرها الشيخ إنما هي الكلمة التي يراد بها التقليل، ولهذا جاز أن تكون "ما" المتصلة بها مصدرية.

قوله: "والفعل نشرا لزمت" يعني أن "قل" تلزم مباشرتها الفعل في النثر كقولهم: "مررت بأرض قلما تنبت إلا الكراث" أي لا تنبت قاله الفارسي، وكقوله:[203]

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعيا أو مجيبا

[203]- البيت من الخفيف، وهو من شواهد المغني أنشده في ما الكافة عن عمل الرفع ص 403، ولم يعلق عليه السيوطي 717/2 والبغدادي 245/5

وبه يعلم أن "ما" غير مصدرية لأن "برح" لا تقع موجبة. قاله الشيخ خالد.

وأما في الشعر فقد يليها الاسم، كقوله:[204]

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

فقيل: "قلما" دخلت على فعل محذوف يفسره المذكور. قال ناظر الجيش: وهذا التخريج أولى بل هو المتعين لأن الفاعل لا يتقدم على عامله لا في ضرورة ولا غيرها عند البصريين. وقيل: بل داخلة على المذكور، و"وصال" فاعل تقدم ضرورة، وقال أبو حيان: إن هذا هو الذي يطابق قول المصنف في التسهيل: (فيلزم في غير ضرورة مباشرتها الأفعال)، فتكون في الضرورة لا تباشر الأفعال، وإذا قدرت فعلا رافعا لـ"وصال" تكون "قلما" قد باشرت الفعل. قال ناظر الجيش: وأقول: يمكن أن المصنف يريد أنها تباشر الأفعال لفظا لا تقديرا، وإذا كان "وصال" في البيت مرفوعا بفعل مقدر انتفت المباشرة اللفظية، فعد ذلك من الضرورات.

وقيل: بل الجملة الاسمية قامت مقام الفعلية كقوله:[205]

... ... فهلا نفس ليلى شفيعها

وبِهِما التقليلَ أيْضًا قَدْ عَنَوْا وبِقَلِيلٍ وقَلِيلَةٍ نَفَوْا

قوله: "وبهما التقليل ..إلخ" أي وقد يراد بـ"أقل" و"قلما" التقليل على الأصح، وذلك هو أصل وضعهما، نحو: "أقل يوم لا أصوم"، ونحو: "قلما يصدق الكذوب ويجود البخيل"، فتكون "أقل" مقابلة للأكثر فلا تلزم حينئذ الابتداء، بل يجوز فيها النصب على الاشتغال، والجملة في هذه الحال خبر عنه، بخلاف حال النفي فتكون مغنية كما تقدم.

قوله: "وبقليل وقليلة نفوا" أي وقد تأتي "قليل" و"قليلة" مرادا بهما النفي، كقوله:[206]

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها

204- البيت من الطويل وقائله المرار بن سعيد الفقعسي . المغني 403 وشرح شواهده للسيوطي 717/2.

205- البيت تقدم الكلام عليه.

206- البيت تقدم الكلام عليه.

ونحو: "مررت بقوم قليلة جلاسهم إلا النساء"، والدليل على أن هذه الألفاظ نافية إتباع ما بعد "إلا" لما قبلها، ونصب "فضلا" بعدها في قوله:[207]

قلمـــا يبقـــى علـــى هـــذا القلـــق   صـــخرة صـــماء فضـــلا عـــن رمـــق

ولا تنصب إلا بعد النفي. **أقول**: لكن في دلالة الإتباع على ذلك نظرا ، لأنهم لم يشترطوا فيه صراحة النفي ، بل ذكروا أن المؤول بالنفي مثله، كما في قوله:[208]

وبالصـــريمة مـــنهم منـــزل خلـــق   عـــاف تغـــير إلا النـــؤي والوتـــد

فصل في الأفعال الجامدة

والمراد بها هنا غير ما تقدم في النواسخ والاستثناء والتعجب و"نعم وبئس"، وجملةُ ما ذكره المصنف في التسهيل مما لايختص منها بباب خمسة عشر فعلا. قاله ناظر الجيش، ووجه المناسبة لذكر هذا الفصل في هذا المحل أن المصنف لما ذكر "قَلّ" التي يراد بها النفي وهي غير متصرفة، ناسب أن يذكر هذا الفصل عقب ذلك. والمراد بعدم تصرف الفعل لزومه صيغة واحدة، وذلك بأن لا تختلف أبنيته لاختلاف الزمان، أما الاسم فالمراد بعدم تصرفه أن يقتصر به على بعض وجوه الإعراب، كاقتصار "أيمن" على الرفع بالابتداء، و"سبحان" على النصب على المصدرية.

وقَـــلّ ذاتُ النفْـــيِ لَـــنْ تَصَـــرَّفا   وهكـــذا هَـــدَّكَ مِـــنْ سَـــمْحٍ وَفَـــى

أي من الأفعال الجامدة: "قل" النافية لشبهها بحرف النفي، واحترز بها من "قل" ضد كثر، و"قل" بمعنى انعدم، كقوله:[209]

قـــل الغنـــاء إذا لاقـــى الفـــتى تلفـــا   قـــول الأحبـــة لا تبعـــد وقـــد بعـــدا

والفرق بين النفي والانعدام ظاهر، لاقتضاء الثاني تقدم الوجود بخلاف الأول فإنه لا يقتضيه.

---

[207]- البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في السفريات لابن هشام ص: 11.

[208]- البيت من البسيط وقائله الأخطل غوث بن غياث . العيني 102/3 الشاهد فيه تفريغ "تغير" للنؤي لما في تغير من معنى النفي أي لم يبق على حاله

[209]- البيت من البسيط وهو لأعرابي مات ابنه وهو غائب ، أمالي القالي ص: 397.

ومنها: "هدك من رجل"، قالوا: "مررت برجل هدك من رجل" أي أثقلك وصف محاسنه، على لغة من يجعله فعلا فيثني ويجمع ويؤنث، فيقول: "مررت برجل هدك من رجل" و"بامرأة هدتك من امرأة" و"برجلين هداك من رجلين" و"بامرأتين هدتاك من امرأتين" و"برجال هدوك من رجال" و"بنساء هددنك من نساء"، ويستعمل اسما بمعنى "حسب" فتوصف به النكرة، لأن "حسب" لا تصف إلا نكرة، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فيقال: "مررت برجل هدك من رجل" و"بامرأة هدك من امرأة" و"برجلين هدك من رجلين" و"بامرأتين هدك من امرأتين" و"برجال هدك من رجال" و"بنسوة هدك من نسوة"، وهذه لغة من يجريه مجرى المصادر، فيوصف به المفرد وغيره تابعا لما قبله في الإعراب.

وقد حكى اللغة الأولى ـ وهي الفعلية ـ سيبويه وغيره فلا التفات لمن نفاها، فإن قلت: فلعله اسم وهو حال من النكرة، فالجواب: أن العرب قالت: "مررت بامرأة هدتك من امرأة" بتاء التانيث الساكنة. قاله المرادي

عَمَّرْتُكَ اللهَ تَبَارَكَ كَذَبْ سُقِطَ فِي يَدَيْهِ ذا لَهَا وَجَبْ

أي ومن الأفعال الجامدة أيضا: "عمرتك الله" أي أردت تعميرك أو طلبته، إذ ليس في طاقته أن يعمره حقيقة كقوله:[210]

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

واسم "الله" ليس منصوبا بهذا الفعل بل بفعل محذوف يدل عليه المعنى، أي أسألك بالله ثم حذف الفعل والحرف.

ومنها: "تبارك" وهو مشتق من البركة بمعنى "تزايد خيره"، وأما "بارك الله" فهو متصرف، قال الله تعالى: ﴿**وَبَٰرَكَ** فيها﴾، و منها قول الشاعر:[211]

وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزع

210- البيت من البسيط وقبله:

إذ كدت أنكر من سلمى فقلت لها لما التقينا وما بالعهد من قدم

والبيتان للأحوص الأنصاري. خزانة الأدب 231/1

211- البيت من الطويل وقائله خبيب بن عدي رضي الله. الروض الأنف 371/3

وهذا البيت مما ورد في صحيح البخاري من الشعر.

وفي الحديث: «اللهم بارك في صاعها» [212]، «وبارك على محمد» [213]، وقد يتعدى بنفسه، قال تعالى: ﴿أن بورك من في النار ومن حولها﴾. قاله ناظر الجيش

ومن الأفعال الجامدة أيضا: "كذب" في الإغراء أي مطالبة المخاطب بلزوم ماذكر، بمعنى وجب أو أمكن والمرفوع بعدها فاعل، نحو: "كذبكم الصيد" أي أمكنكم، وكقول عمر: «كذب عليكم الحج كذب عليكم العمرة كذب عليكم الجهاد ثلاثة أسفار كذبن عليكم»[214]، ثم اختلف، فقيل: "كذب" بمعنى وجب، و"الحج" مرفوع وكذا البواقي، وقال الأخفش: "الحج" مرفوع به ومعناه نصب، لأنه يريد أن يامر بالحج، كقولهم: "أمكنك الصيد" يريدون "ارمه".

قال أبو حيان: والذي يدل على رفع الأسماء بعد "كذب" أنه يتصل بها الضمير، كما جاء في كلام عمر رضي الله عنه: «ثلاثة أسفار كذبن عليكم»[215].اهـ على نقل ناظر الجيش.

وأجاز بعضهم النصب على تضمن معنى الإغراء، تمسكا بما روى أبو عبيدة عن أعرابي نظر إلى ناقة نضو لرجل فقال: "كذب عليك البرّ والنوى" أي الزمهما، وروي بالوجهين قول عنترة:[216]

كذب العتيق وماء شن بارد   إن كنت سائلتي غبوقا فاذهبي

وعلى النصب يبقى الفعل بحسب الظاهر دون فاعل، غير أن مقتضى الصناعة عند أبي حيان جعل المسألة من باب الإعمال، بأن يطلب "كذب" الاسم على الفاعلية، و"عليك" إياه على المفعولية، فإذا رفع بالأول حذف مفعول الثاني لفهم المعنى، وإذا نصب كان الفاعل

212- الحديث أخرجه البخاري في كتاب المرضى، رقم: 5654

213- الحديث أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء رقم: 3370، ومسلم في كتاب الصلاة رقم: 907

214- الحديث في كنز العمال رقم: 44270

215- تقدم تخريجه قريبا.

216- البيت من الكامل وقائله عنترة بن شداد. مختار الشعر الجاهلي 340/1

مضمرا مفسرا بما بعده على رأي سيبويه، أو محذوفا على رأي الكسائي. وقال الأعلم: "كذب" بمعنى أمكن، تقول للرجل: "كذبت" أي أمكنت من نفسك وضعفت، فلذا اتسع فيه فأغري به، لأن من أغرى شخصا بشيء فقد جعل المغرى به ممكنا مستطاعا إن رامه المغرى، قال: "كذب العتيق".

ومنها: "سقط في يديه" أي ندم، قال المرادي: وأصله من سقط الشيء إذا وقع، فلما استعمل في معنى الندم أشبه الحرف فمنع من التصرف، فمعناه كما قال الزجاج: سقط الندم في يده، فحذف الفاعل وأقيم الجار والمجرور مقامه.اهـ

أقول: قوله "سقط الندم" تبع الزجاجَ في هذا التقدير السيوطي في شرح عقود الجمان، وتبع السيوطي الشيخُ محنض بابه رحمه الله في طرته، والذي يظهر أن مجموع التركيب مستعمل في الكناية عن الندم، فمعنى قولنا "سقط في يده" ندم كما في الطرة هنا، ولا يقتضي ذلك تقدير الفاعل المحذوف بالندم، بل يراد سقوط الفم في اليد، لأن الإنسان إذا ندم وقع منه العض على يده، فسقوط الأفواه على الأيدي لازم للندم، فأُطلِق اللازمُ وأريد الملزوم، وهذا هو ما صدّر به الزمخشري في تفسير الآية، ثم ذكر ما قاله الزجاج مبينا لمراده فقال: ﴿ولما سقط في أيديهم﴾ ولما اشتد ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل، لأن مِن شأن مَن اشتد ندمه وحسرته أن يعض يده غما، فتصير يده مسقوطا فيها، لأن فاه قد وقع فيها . و ﴿سقط﴾ مسند إلى ﴿في أيديهم﴾ وهو من باب الكناية. وقرأ محمد بن عبد الرحمن ابن السَّميفع اليماني "سَقط في أيديهم" على تسمية الفاعل، أي وقع العض فيها، وقال الزجاج: معناه سقط الندم في أيديهم، أي في قلوبهم وأنفسهم، كما يقال: حصل في يده مكروه ، وإن كان محالا أن يكون في اليد، تشبيها لما يحصل في القلب وفي النفس، بما يحصل في اليد ويرى بالعين.

وقد اقتصر أيضا على كونه من باب الكناية أبو حيان في تفسيره المسمى بالنهر، واعتمده الشيخ سليمان الجمل في حاشيته على الجلالين، قال فيها : هذه اللفظة تستعمل في الندم والتحير، وقد اضطربت أقوال أهل اللغة في أصلها ، فقال أبو مروان اللغوي: قول العرب

"سقط في يده" مما أعياني معناه، وقال الواحدي: قد بان من أقوال المفسرين وأهل اللغة أن "سقط في يده" ندم ، وأنه يستعمل في صفة النادم، فأما القول في أصله ومأخذه ، فلم أر لأحد من أئمة اللغة شيئا أرتضيه، إلا ما ذكر الزجاج، فإنه قال: قوله تعالى "سقط في أيديهم" بمعنى "ندموا" ، وهذه اللفظة لم تستعمل قبل القرآن، ولم يعرفها العرب، ولم يوجد ذلك في أشعارهم. اه منها وأبو مروان المذكور هو جعفر بن أحمد الإشبيلي قال ياقوت: كان بارعا في الأدب واللغة ومعاني الشعر، مات سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة. انظر بغية الوعاة

وبجلب ما تقدم تعلم أنه يقال: "سقط في يده" بإفراد اليد، وإن اقتصر في الصحاح على لفظ التثنية، ونبّه على كلامه الدماميني، فإنه لم يتبعه على ذلك صاحب القاموس ولا اللسان. ويقال "أسقط في يده" رباعيا ، كما يستعمل الثلاثي.

قول الناظم: "ذا لها وجب" أي الجمود وجب لهذه الأفعال المذكورة.

وينبَغِي يَهِيطُ ثُمَّ أَهَلُمْ أَهاءُ هأْ أُهاءُ هاءِ وهَلُمْ

أي ومن الأفعال الجامدة كذلك: "ينبغي"، فلا يقال في ماضيه "انبغى"، وفي مجمل ابن فارس: "ما ينبغي لك أن تفعل" هذا من أفعال المطاوعة، تقول: "بغيته فانبغى" كما تقول: "كسرته فانكسر". نقل ذلك أبو حيان.

قال ناظر الجيش: ولا شك أن "انبغى" إن ثبت سماعه فهو في غاية الندور، فلهذا لم يعتد به المصنف.

ومنها: "يهيط" أي يصيح، لا ماضي له ولا أمر، والهياط: الصياح. ومنها: "أهلم" بفتح الهمزة والهاء وضم اللام، فعل مضارع ولم يستعملوا منه ماضيا ولا أكثر العرب أمرا، فلذا قيل إنه غير متصرف، أي "أقبلُ" يقال للرجل "هلم" أي تعال، فيقول: "لا أهلم" أو "إلى م أهلم"، ودخول همزة المتكلم دليل على الفعلية.

ومنها: "أهاء" بفتح الهمزة الأولى، فعل مضارع لا يتصرف بمعنى "آخذ"، قال أبو حيان: قد تقدم في الكلام على أسماء الأفعال أن "ها" قد تكون في بعض اللغات فعلا، وأن تصريفها قد يكون كتصريف "خف"، فتقول: "هأ، هائي، هاؤوا، هأْن"، فعلى هذا يكون

جعل المصنف إياها فعلا لا يتصرف يريد به أنها لا تتصرف التصرف التام، فإنه لم يستعمل منها إلا فعل أمر على تلك اللغة التي أشرنا إليها، فيكون نظير "ذر" و"دع"، قال: وأما "أهاء" أي بضم الهمزة الأولى بمعنى "أعطى" ففعل لا يتصرف، إذ لا يستعمل منه ماض ولا أمر ولا مضارع مبني للفاعل .اهـ على نقل ناظر الجيش.

ومنها: "هأ" بهمزة ساكنة، بمعنى "خذ" على لغة من يجعلها فعلا. ومنها: "أهاء" بضم الهمزة الأولى وهي مضارع مبني للمفعول بمعنى "أعطى". و منها: "هاء" بكسر الهمزة بمعنى "خذ"، ولم يتعرض المصنف في أسماء الأفعال لفعليتها، وقد سبق الكلام عليها. ومنها: "هلم" أي التميمية، فهي فعل أمر لاتصال الضمائر البارزة بها، يقال: "هلموا" و"هلمي" و"هلما"، وأما الحجازيون فاسم فعل عندهم، نحو: ﴿هلم شهداءكم﴾ أي أحضروهم.

وعِمْ صَباحًا هكذا وَأقْدِمِ وهَبْ هِجِدْ وأرْحِبَنَّ واقْدُمِ

أي ومن الأفعال الجامدة كذلك: "عم صباحا"، و"عم" فعل أمر جامد، ويقال "عمي صباحا" و"عموا صباحا" و"عمن وعما"، ورده أبو حيان بحكاية يونس "وعمْتُ الدار أعِم قلتُ لها انعمي، فعلى هذا هي متصرفة متعدية، وبقول الأعلم: "وعم يعم" بمعنى "نعم ينعم"، قال:[217]

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

فثبت تصرفها بذلك متعدية ولازمة.

قال في المساعد: وكلام يونس يحتمل البحث لاحتمال كونه مأخوذا من لفظها، مثل: "سبح" قال "سبحان الله" و"سلم" قال سلام عليك.اهـ

قال ناظر الجيش: والذي يظهر أن مراد المصنف أن الذي لا يتصرف هو "عم" من قولنا "عم صباحا"، فمتى كان مقرونا بقولنا "صباحا" لا يتغير عن هذه الصيغة أعني صيغة الأمر، فلا يقال: "وعم صباحا" ولا "يعم صباحا".اهـ ونحوه لابن هشام، فقد أجاب عن هذا بأن الألفاظ التي جمدت على ثلاثة أنواع: ما جموده دائم كـ"ليس"؛ وما جموده خاص بباب بعينه كـ"خلا" و"عدا" و"حاشا"، فإنها إنما تجمد في باب الاستثناء لتضمنها معنى الحرف

---

[217] البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي 39/1

وتتصرف في غيره؛ وما جموده بلفظ خاص يجامعه وهو "عم" فإنه إنما يجمد حال استعماله مع "صباحا"، قال: وخفي هذا التنويع على أبي حيان ومقلديه، فأورد عليه أنه قال:[218]

... ... وهـل يعمـن مـن كـان في العصـر الخـالي

و "صباحا" تمييز محول عن الفاعل أو ظرف زمان.اهـ من شرح الشيخ خالد.

تنبيه: ذكر في الطرة "عم مساء" أيضا ولم يذكرها شراح التسهيل، بل ظاهر كلام ناظر الجيش وهشام تصرفها حينئذ، حيث خصوا جمودها بحال استعمالها مع "صباحا". والله تعالى أعلم

ومنها: "أقدم" أمر من الإقدام وهو الشجاعة، وروي عليه قوله: [219]

... ... ويـك عنـتر أقـدم

ومنها: "هب" فعل أمر معناه الزجر للخيل، وقد ذكر في نواسخ الابتداء أنها تكون بمعنى "ظن"، فاللفظ مشترك، وقد عرف أن الناسخة أيضا لا تتصرف، لكن اكتفى بذكرها هناك.

ومنها: "هجد" بكسرتين فسكون زجر للفرس، وقال قطرب: إنه يقال فيه "إجد" و"هجدم" و"إجدم" بزيادة الميم، وقالوا: "أجدمت الفرس إجداما" إذا قلت لها ذلك.

ولا بد من رد "هجد" إلى وزن الأفعال، ويجوز أن يقال: أصله "أجد" بفتح الهمزة، فقلبت الهمزة هاء كما قيل في "أراق" هراق، ثم كسرت الهاء إتباعا لكسرة الجيم، وكذا يقال في "إجد" بكسر الهمزة أن ذلك للإتباع؛ وقال أبو حيان: والذي يظهر أن الهاء بدل من الهمزة، وهذه الصيغة ليست على وزن الأفعال، والذي يتخيل فيه ويتحيل لتخريجه أن الأصل فيه "اجدم" بالميم لأنهم قد قالوه، وهذا فعل بدليل إلحاق الضمير له في قولهم "اجدمي"، والميم من نفس الكلمة وهي لام الفعل، ثم حذفوا الميم شذوذا فصار "إجد"،

218- تقدم قريبا.

219- البيت من الكامل أوله: (ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس....) وقائله عنترة بن شداد مختار الشعر الجاهلي 326/1 . والرواية الأخرى: "قدّم" أي قدم الفرس، كما في شرح الأعلم لمختاراته من الشعر الجاهلي (مخطوط).

ثم نقلوا حركة الدال إلى الجيم الساكنة فصار "إجد"، ولم يعتدوا بكسر الجيم لأنه عارض، فأقروا همزة الوصل كما قالوا "إسل" في "اسأل" اهـ على نقل ناظر الجيش.

زاد في المساعد: فلما صار "إجد" أبدلوا الهمزة هاء فقالوا "هجد". قال: وبقي عليه الإتباع لكسر الهاء والهمزة، وهذا تكلف كثير، ومخالف لما سبق من قول قطرب إنه يقال "إجدم" بزيادة الميم.

وقال الخليل: يقال: أول من ركب الفرس ابن آدم القاتل، فحمل على أخيه فزجر فرسه فقال: "هج الدم"، فلما كثر على ألسنة العرب اقتصروا على "هجدم".اهـ من شرح الشيخ خالد

ومنها: "أرحب" بفتح الهمزة وكسر الحاء، من "أرحبت الشيء" إذا وسعته، قال الحجاج حين قتل ابن القِرِّيَّة ـ بكسر القاف وتشديد الراء وتشديد الياء المثناة من تحتها ـ أبا سليمان أيوب بن زيد الذي يضرب به المثل في الفصاحة، وهي جدته: "أرحب يا غلام جرحه"، وهو فعل متصرف ولكن يستعمل في زجر الخيل أيضا فيقال: "أرحب" و"أرحبي" أي توسعي وتباعدي، ولا تستعمل في الزجر إلا بصيغة الأمر.

ومنها: "اقدم" بهمزة وصل وضم الدال، أمر من التقدم من قدم يقدم، قال تعالى: ﴿يقدم قومه يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، ويستعمل بصيغة الأمر في زجر الخيل وغيرها، ومنه: «اقدم حيزوم»[220] على رواية ضم الدال، قال في المساعد: وضبط بضم الدال يقال: "قدم يقدم قدما" أي تقدم، فـ"اقدم" بالضم أمر بالتقدم.اهـ وقد نقل هذا الضبط ناظر الجيش عن شيخه أبي حيان عن أبي بحر سفيان بن القاضي الأسدي، قال: لأنه من التقدم. والذي في الصحاح واللسان والتاج: أن الحديث مروي بالكسر، وأن الصواب فتح الهمزة، كأنه يؤمر بالإقدام وهو التقدم في الحرب. وقد أشار إلى رواية الكسر أيضا ابن عقيل والمرادي.

أقول: وظاهر كلام ابن الأثير في النهاية أن في الحديث رواية بفتح الهمزة، بل صدّر بها وقال: وقد تكسر الهمزة ويكون أمرا بالتقدم لا غير، والصحيح الفتح من أقدم.

---

[220]- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير رقم: 4588

ولا يخفى أنه على كسر الهمزة تفتح الدال لأنه يكون أمرا من قدِم كعَلِم وإن لم يصرحوا بذلك لوضوحه، وكذا لم يصرحوا بأنه على ضم الدال تضم الهمزة لظهوره، وذلك لأنه يكون أمرا من قَدَم كنصر؛ وقد ذكر في القاموس أنه تستعمل في معنى الإقدام على العدو أفعال هي: "قدم كنصر وعلم وأقدم وتقدم واستقدم".

و"حيزوم": اسم فرس من خيل الملائكة، قالوا: وهو مؤنث لا ينصرف للعلمية والتانيث، قال الدماميني: وإذا كان كذلك فهلا قيل "اقدمي" بالياء.اهـ

فائدة: أبو بحر الذي نقل عنه أبو حيان ضبْطَ "اقدم حيزوم" بضم الدال هو: أحد مشايخ ابن بشكوال، وترجم له في كتابه الصلة، فذكر أنه سكن قرطبة وروى عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ، وأبي الوليد الباجي، وذكر أنه كان من جلة العلماء وكبار الأدباء، ضابطاً لكتبه، صدوقاً في روايته، حسن الخط جيد التقييد، من أهل الرواية والدراية؛ سمع الناس منه كثيراً. قال: واختلفت إليه وقرأت عليه وسمعت منه كثيراً من روايته، وأجاز لي بخطه سائرها غير مرة.ثم ذكر أنه توفي سنة عشرين وخمسمائة. وكان مولده سنة أربعين وأربعمائة.

واسْتَغْنِ عَنْ وَدْعٍ و وذْرٍ و وَدَعْ وَذَرَ إلّا ما نُدُورًا قَدْ وَقَعْ

يعني أنه يستغنى غالبا بما صيغ للترك عن "وذْر" و"ودْع" مصدرين، و"ودَع" و"وذَر" فعلين ماضيين من "ذر" و"دع"، و"واذِر" و"وادِع"، و"موذور" و"مودوع"، فتقول: "ترْك" و"ترَك" و"تارِك" و"متروك"، ومن غير الغالب قوله ﷺ «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أوليختمن الله على قلوبهم» [221]، وقوله: «ذروا الحبشة ما وذرتكم» [222]، وقوله: «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة من ودعه الناس اتقاء شره» [223]، وقرئ:﴿ما ودَعك ربك وما قلى﴾، وقال الشاعر:[224]

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

---

[221] الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجمعة رقم: 2002

[222] الحديث لم أجده بهذا اللفظ، ولفظه في سنن أبي داود (دعوا الحبشة .. إلخ) في كتاب الملاحم رقم: 4302.

[223] الحديث أخرجه مسلم في كتاب الأدب رقم: 6054 ، وروايته: "اتقاء فحشه"

[224] البيت من الرمل وهو من أبيات نسبت لأنس بن زنيم ولعبد الله بن كرز ولأبي الأسود الدؤلي . أنظر حزانة الأدب 120/3 – 121. غاله: أهلكه.

الإخبار بالذي وفروعها

وأنْ يَكُونَ بَعْضَ مـا يُوصَفُ بِـهْ ... مِـنْ جُمْـلَةٍ واحِـدَةٍ فَلْتَنْـتَبِهْ

ومُسْتَفادًا مِنْـهُ مـا بِـهِ قُصِـدْ ... وكَوْنُـه مُسْتَعْمَلَ الرّفْـعِ وُجِـدْ

ذكر الناظم في البيتين أربعة شروط مما أغفله المصنف في الخلاصة من شروط هذا الباب، وقد ترك المصنف شروطا معتبرة عند النحويين لا بد منها، حتى ذكر الشاطبي في شرحها أن ما ترك منها أكثر مما ذكر؛ قال: وهذا غريب؛ ثم أجاب عن المصنف في إغفاله لذلك، بأنه إما معلوم من خارج أو يغني عنه ما ذكره.

فأشار الناظم إلى أولها بقوله: "وأن يكون بعض ما يوصف ..إلخ" عطفا على قول المصنف في الخلاصة: (قبول تاخير ..إلخ)؛ يعني أنه مما يشترط في الاسم المخبر عنه في ذا الباب، أن يكون بعض ما يوصف به أي من جملة خبرية، فلا يخبر عن "زيد" من نحو: "اضرب زيدا" لأنها جملة طلبية والجملة الطلبية لا يوصف بها وما لا يصلح للصفة من الجمل لا يصلح للصلة، ومعلوم أن الجملة بعد الإخبار ببعضها عن الذي تكون صلة، قال في الخلاصة: (وما سواهما فوسطه صله).

الشرط الثاني: أن يكون المخبر عنه من جملة واحدة أو جملتين في حكم الواحدة، فلا يخبر عن زيد من نحو: "قام زيد وقعد عمرو" لكونهما جملتين مستقلتين، لئلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة بغير الفاء؛ فلو كانت الجملتان في حكم الجملة الواحدة لعدم استقلال إحداهما عن الأخرى، جاز حينئذ الإخبار لانتفاء المحذور المذكور، وهو عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة، وذلك كجملتي الشرط والجزاء، فتقول في الإخبار عن زيد في نحو "إن قام زيد قام عمرو": "الذي إن قام قام عمرو زيد"، وعن عمرو: "الذي إن قام زيد قام عمرو"؛ وكما لو كان عطف الجملتين بالفاء، فلك في نحو: "يطير الذباب فيغضب زيد" الإخبار عن كل من الاسمين، فتقول: "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"، و"الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد"، لأن ما في الفاء من معنى

السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء؛ وكما لوكان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه، نحو: "قام زيد وقعد عنده عمرو"، تقول في الإخبار عن زيد: "الذي قام وقعد عنده عمرو زيد".

قول الناظم: "بعض ما يوصف به" أي بأن يكون الاسم جزء من جملة يصح الوصف بها. وكذا في التسهيل أيضا. قيل: وصوابه: "يوصل به" ليخرج الإنشائية والتعجبية والمستدعية كلاما قبلها، لأن هاتين الأخيرتين مع كونهما خبريتين لا يوصل بهما. وفي التصويب نظر لأنه لا يجوز الوصف بالمخرجات أيضا، نعم قد يكون التعبير بقولنا "يوصل به" أولى، لأن فيه إيماء لعلة منع الإخبار فيها. والله تعالى أعلم. ويدل لما ذكرنا قول السيوطي في الهمع: بعض ما يوصف به من جملة صالحة للوصف، بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاما، ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبرية ونحوها.

الشرط الثالث ما أشار إليه بقوله: "ومستفادا منه ..إلخ" أي ومن شروط الاسم المخبر عنه إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى، وذلك كالمضاف إليه من الكنية كـ"بكر" من "أبي بكر"، وثواني المركبات تركيب مزج إذا أعربت إعراب المتضايفين، فلا يخبر عن "ويه" من "سيبويه"، ولا عن "قرناها" من "شاب قرناها"، ولا عن "القيس" من "امرئ القيس".

قال ناظر الجيش: وأقول: إذا كان الاسم ليس تحته معنى فكيف يصح الإخبار به أو الإخبار عنه؟ وكيف يتصور حصول فائدة إذ ذاك فلا حاجة لهذا الشرط.اهـ منه وأنا **أقول**: لا ينحصر التمثيل لما لا تمكن في الإخبار عنه الاستفادة في الاسم الذي ليس تحته معنى، حتى يقال إنه لا حاجة لهذا الشرط، بل من الأسماء ما له معنى في نفسه لكن لا فائدة في الإخبار عنه، وذلك كما في الإخبار عن المصدر المؤكد مثل "ضربا" من قولك: "ضربت ضربا"، لأنك إذا قلت: "الذي ضربته ضرْب" كان غير مفيد، لأن كل أحد يعلم أن الذي ضربت ضرب. انظر شرح الشاطبي على الألفية؛ على أنه قد ذكر أبو حيان في الارتشاف أن مذهب المازني جواز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى، واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه،

قال:[225]

فكأنمـــــــا نظـــــــروا إلى قمـــــــــر أو حيــــــث علـــــق قوســـــه قــــزح

لكن ذكر الشاطبي أن ابن عصفور رد ذلك بأن "قزح" اسم شيطان، فلعل قول العرب "قوس قزح" على نسبة القوس إلى الشيطان، وأن ابن الضائع قال: إن هذا ضعيف جدا وشاذ فلا يقاس عليه.اهـ فيكون الوجه في تصريح المصنف بهذا الشرط الرد على المازني في مذهبه المذكور. والله تعالى أعلم

الشرط الرابع ما أشار إليه بقوله: "وكونه مستعمل ..إلخ" أي ومن شروطه جواز استعماله مرفوعا، فلا يخبر عن ما لا يتصرف من الظروف والمصادر كـ"قط" و"عوض" و"سبحان" و"معاذ". والمراد أنه لا يخبر عما لا يتصرف في جميع أنواع الإعراب كما تقدم، وكـ"أيمن" و"لعمرك" الملازمين للابتداء، وكـ"ما" التعجبية للزومها أيضا طريقة واحدة. وقد قلت:

ضـــــمير شـــــأن ثم مـــــا تعجـــــب لازم نفـــــي عنـــــه الاخبـــــار أبي

فمنع الإخبار عن "ما" التعجبية لما ذكرنا، ولعدم قبول التاخير لاستحقاقها صدر الكلام. أما ضمير الشأن فلاستحقاقه الصدر كما قالوا، لكن في جعله من لازم الصدر نظر، لأنه يقتضي أن العوامل لا تتقدم عليه، وقد قالوا في قوله:(إذا مت كان الناس صنفان) إن اسم كان ضمير شأن، وفي قوله تعالى: ﴿أن الحمد﴾ إن اسم "أن" ضمير شأن. قاله ابن جماعة. قال الصبان: وحينئذ فامتناع الإخبار عنه إنما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره عليه، مع أنه يجب تأخيره عنه إذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة.اهـ

والظاهر أن الخلاف لفظي فمن قال بصدريته أراد أنه لا تتقدم عليه جملته التي تفسره،

---

[225]- البيت من الكامل أحذ وقائله الحكم بن عبدل الأسدي ، شرح الحماسة للأعلم 886/2. والشاهد فيه: أنه أسند التعليق إلى قزح وهو اسم لا معنى له منفردا دون إضافة القوس إليه، قال في التاج: ولا يفصل قزح من قوس، لا يقال: تأمل قزح فما أبين قوسه. فالإخبار في كلام المازني بمعنى الإسناد الشامل لإسناد الفعل إلى فاعله والخبر إلى مبتدئه.

ومن نفى الصدرية أراد أنه يعمل فيه ما قبله من النواسخ . والله أعلم

وأما ملازم النفي كأحد وعريب وديار، فلئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي، ولعدم قبوله التعريف فهي ملازمة للتنكير.

وقد تبع الناظم في قوله "مستعمل الرفع" المصنفَ في التسهيل، والصواب لو قال: "مجوّز الرفع" لأن مستعمل الرفع يشمل واجبه كـ"أيمن".

تنبيه: لم يجز الإخبار عن الظرف غير المتصرف مع بقاء نصبه كما يقع في غير هذا الباب، لأنه لا يجوز نصبه خبرا إلا على أن يكون ظرفا للمخبر عنه، والإخبار إنما هو أن تجعل الاسم الموصول هو المخبر عنه في المعنى، وإذا كان ظرفا له كان غيرَه ولم يكن الظرف مخبرا عنه في المعنى. قاله الشاطبي في شرح الألفية

وخَبَرٌ عَنْ كانَ عنه يُخْبَرُ وذاكَ في البَدَلِ عَنهُمْ يُحْظَرُ

قوله: "وخبر عن كان ..إلخ" يعني أنه لا يحظر الإخبار عن خبر "كان" وأخواتها بـ"أل" وغيرها من الموصولات على الأصح، ومقابل الأصح: ما ذكره ابن السراج من منعه عند قوم، وقيّد بعضهم الجواز بالجامد، فلا يخبر عنده عن المشتق، ولعل منعهم الإخبار عنه حيث كان مشتقا بناء على أنه حال أو منصوب على التشبيه بالحال، والإخبار عن الحال ممنوع لعدم قبول التعريف، أما الاسم فيخبر عنه إجماعا، وكذا يخبر عن خبر" إن" وخبر المبتدأ وثاني مفعولي "ظننت"، إن كان جامدا اتفاقا أو مشتقا على خلاف؛ فتقول: "الذي كان زيد إياه أو كانه زيد أخوك"، و"الذي زيد هو أخوك"، و"الذي إن زيدا هو أخوك"، و"الذي ظننت زيدا إياه أو ظننته زيدا أخوك".

ويمنع الإخبار عن خبر نحو "عسى" من جوامد أفعال المقاربة، وذلك لعدم صحة وقوعها صلة، بخلاف متصرفها كـ"كاد" فيجوز: "الذي كاد يضرب عمرا زيد"، وأجازه ابن أبي الربيع في نحو "عسى" أيضا. انظر الهمع.

قوله: "وذاك في البدل ..إلخ" أي ويمنع الإخبار عن البدل المفرد من متبوعه، فإذا قيل: "أُصبْتُ رجْلي" فلو أخبرت عن الرجْل وحدها، فقيل:"التي أصبْتُ هي رجلي" لم يجز من وجهين: أحدهما: أن الضمير لا يبدل، والثاني: أن العائد لم يحصل لأن البدل في التقدير كأنه من جملة أخرى، لأنه على نية تكرير العامل. أي فيفوت الربط، وخالف قوم فأجازوا

الإخبار عن البدل دون المبدل منه، فتقول في "جاءني زيد أخوك":" الذي جاءني زيد هو أخوك".

وأما إن أخبرت عن البدل والمبدل منه معا فيجوز، فتقول: "الذي جاءني زيد أخوك" كما يجوز أن تخبر عن المبدل منه وحده فتقول: "الذي جاء هو أخوك زيد".

ضَميرَ ظَرْفٍ جُرَّ والمفْعُولُ لَهْ علـى الأصحِّ فلْيُعامَلْ عَمَلَهْ

قوله: "ضمير ظرف جر" أي وإن كان الاسم المخبر عنه ظرفا متصرفا قُرن الضمير بـ"في"، فتقول: "الذي قمت فيه اليوم"؛ وهذا إن لم يتوسع فيه قبلُ، وأما إذا كان متوسعا فيه قبلُ وصل الفعل إليه بنفسه، وصار مفعولا به على المجاز، فتقول: "الذي قمته اليوم".

قوله في الطرة: "ظرفا متصرفا" لا حاجة إلى ذكر المتصرف، لأن غير المتصرف لا يدخل في هذا الباب كما مر. وقد تبع في ذلك التسهيل والأشموني.

قوله: "والمفعول له على الأصح ..إلخ" ذكر ابن المصنف أن المفعول لأجله إذا أخبر عنه يقترن باللام، فتقول في "ضربت زيدا تأديبا": "الذي ضربت زيدا له التأديب"، وفي "قمت إجلالا لك": "الذي قمت له إجلال لك"، قال: وقال ابن الضائع: لا يخبر عنه لأنه لا يرفع، إذ الأصل فيه الجر بحرف محذوف، فمتى رفع لم يعط هذا المعنى اهـ من الدماميني

وفي المساعد: وفي الإخبار عن المفعول له خلاف، وابن عصفور صحح المنع وابن الضائع صحح الجواز. وفي الهمع للسيوطي: الأصح جوازه عن المفعول به واختاره ابن الضائع، وصحح ابن عصفور المنع، لأن في الإخبار عنه تغييرا عن حاله.

قلت: فظهر من هذا اضطراب النقل عن ابن الضائع، فإن الدماميني عزا له المنع كما رأيت، وعزا له ابن عقيل في المساعد القول بالجواز، وكذا ناظر الجيش في شرحه والسيوطي في الهمع، فلعل ما في الدماميني سهو لاتفاق هؤلاء على خلافه.

ولم يذكر في التسهيل مسألة المفعول لأجله، قال أبو حيان: ولعل المصنف لا يرى جواز الإخبار عنه.

تنبيه: ابن الضائع المذكور في هذا الباب هو بالضاد المعجمة وإهمال العين شيخ أبي حيان كما تقدم التنبيه عليه في شرح قول الناظم في العلم: "وقد يرى كوصف ما قد سبقه"، وقد نقل عنه في الارتشاف مخالفته في بعض مسائل الباب، فلا يغتر بما في بعض الكتب من جعله بالصاد المهملة وإعجام الغين، فذلك تلميذ لأبي حيان وليس هو المراد هنا.

فائدة: اختلف في الإخبار عن المفعول معه، فالأخفش يمنعه معللا لذلك بأن الإخبار عنه يغيره عن حاله قبل الإخبار، واختار منع الإخبار عنه ابن عصفور، لكن الحق جوازه لأن التغيير موجود في كل اسم أردت الإخبار عنه. انظر شرح ناظر الجيش

وإنْ يَكُــــنْ مُنْعَطِفًــــا أوْ مُنْعَطَــــفْ عليــــه فالعامِــــلُ حَتْمًــــا يَــــأْتَلِفْ

يعني أنه إن كان الاسم المخبر عنه معطوفا أو معطوفا عليه، فيشترط زيادةً على الشروط السابقة: اتحادُ العامل حقيقة، كالإخبار عن "العمران" في "قام الزيدان والعمران"، فتقول: "اللذان قام الزيدان وهما العمران"، وإذا أخبرت عن "الزيدان" في هذا المثال قلت: "اللذان قاما هما والعمران الزيدان"؛ أو اتحاده حكما، كقولك في الإخبار عن "قائم" في "ليس زيد بقائم ولا قاعدا": "الذي ليس زيد به ولا قاعدا قائم"، ولو أخبرت عن "قاعدا" قلت: "الذي ليس زيد بقائم ولا إياه قاعد"، فلم يتحد العامل حقيقة، لجر أحد الاسمين بالحرف ونصب الآخر عطفا على الموضع، لكنه اتحد حكما.

قال الدماميني: ومثال الاختلاف حقيقة وحكما: "قام زيد وقعد عمرو"، فإن قلت: إنما هذا من عطف الجمل لا المفردات، والكلام إنما هو في الثاني دون الأول ـ أي لقوله فيما تقدم: أو جملتين في حكم جملة واحدة ـ فما هذا؟ قلت: هو تجوز منه كما فعل في باب التوكيد، إذ قال: ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه حتى يتحد معنى عاملهما.اهـ

وقال في المساعد: وإنما يكون الاختلاف حقيقة وحكما في العطف على التوهم نحو: "زيد لم يقم ولا بصديقك"، فلا يخبر عن "بصديقك" كأن تقول: "الذي زيد لم يقم ولا به صديقك" لأن عامل الجر ليس موجودا في المعطوف عليه عطف توهم، وإنما هو شيء يتوهم النطق به، قال: هكذا شرح هذا الموضع وفيه بحث.

والذي قرر هذا الموضع بما ذكره هو الشيخ أبو حيان، فإنه قال: والاختلاف حقيقة وحكما لا يتصور إلا في العطف على التوهم .اهـ على نقل السيوطي في الهمع، وذلك كما في المثال المذكور آنفا: "زيد لم يقم ولا بصديقك"، تريد: "ليس زيد بقائم ولا بصديقك"، فما

اتحد العامل في المتعاطفين. قال ناظر الجيش: هكذا قرر الشيخ هذا الموضع، وفي النفس منه شيء.

قال الشيخ خالد: وقول أبي حيان ومن قلده: إنه احترز من عطف التوهم ليس بسديد، لأنك إذا قلت: "ليس زيد قائما ولا قاعد" فهذا أولى بأن يكون في حكم الاتحاد منه إذا صرح بالجار، وهو قد سلّم في مسألة الجار الزائد المصرح به أن الاتحاد الحكمي موجود حكما، فكيف لا يقول به عند عدم الجار في اللفظ؛ قال: والذي أوقعه في ذلك أنه حمل قوله "معطوف ومعطوف عليه" على الظاهر، ولم يلاحظ كلامه في غير هذا الباب.

وإنْ تَكُنْ ذاتَ تَنازُعٍ فلا يُغَيَّرُ الترْتِيبُ في ما نُقِلا

يعني أن الجملة المخبر عن بعضها إن كانت ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب فيما نقل عن النحاة مطلقا ــ أي سواء كان المخبر عنه المتنازع فيه أو غيره ــ إذا كان الإخبار بالذي، وكذا إذا كان بـ"أل" لكن بشرط أن يكون المخبر عنه هو المتنازع فيه، فتقول في الإخبار عن التاء من "ضربت وضربني زيد": "الذي ضرب وضربه زيد أنا" عبرت عن التاء بضمير الغيبة المستتر ليعود على الموصول، وكذلك عن ياء "ضربني" بالهاء لذلك، لأن الجملة الثانية صلة لأنها معطوفة على الصلة، فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى الموصول، ولابد أن يكون غائبا.

ولما كان محل عدم تغيير الترتيب إن لم يكن الموصولُ الألفَ واللامَ والمخبرُ عنه غيرُ المتنازع فيه، فإن وجد الأمران غُيّر الترتيب. أشار إلى ذلك بقوله:

وإنْ يَكُ الموْصُولُ ألْ والخَبَرُ لَمْ يُتَنازَعْ فِيه لا يُؤَخَّرُ
مُنازَعٌ فيه لَدى الجُمْهُورِ وقَدِّمَنَّهُ على المَشْهُورِ

أي فإن كان الموصول "أل" والمخبر عنه غير المتنازع فيه، غُيّر الترتيب فقدم المتنازع فيه معمولا لأول المتنازعين وإن كان قبلُ معمولا للثاني، فتقول في الإخبار عن "التاء" من "ضربت وضربني زيد": "الضارب زيدا والضاربه هو أنا"، قدمت المتنازع فيه وهو زيد وجعلته معمولا للأول ونصبته، لأنه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الأول ضميرا غائبا عائدا

على"أل" عوضا عن ضمير المتكلم ليصلح أن يعود على الموصول، واستتر في الوصف لجريانه على من هو له لأن "أل" نفس "أنا"، إذ الذي فعل الضرب هو "أنا" في المعنى، ثم جئت بموصول ثان لأن "أل" لا تفصل من صلتها، فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة لـ"أل"، وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغائب لتعود على "أل" وفصلت ضمير الفاعل فقلت "هو" لجريان الصفة على غير صاحبها لأن "أل" هي نفس "أنا"، والذي فعل الضرب ثانيا إنما هو "زيد" كما أن فاعل الضرب أوّلا هو المتكلم، ويوضحه أن الهاء في المعنى للمتكلم وهو ضمير المضروب فيجب كون الضارب غيره.اهـ من التسهيل وشرحه للدماميني

ثم قال في التسهيل: وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني. قال الدماميني: فتقول على هذا في المثال السابق إذا أخبرت عن ضمير المتكلم: "الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا"، فتأتي للوصف الأول بمفعول مضمر يعود على "أل" وهو الهاء، وتفصل الفاعل وهو "أنا" وتجعل خبر "أل" ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على "زيد"، وتأتي للوصف الثاني مكان ياء المتكلم بهاء وهي المفعول والعائد و"زيد" الفاعل و"أنا" الخبر وهذا رأي المازني.

وإنما كان المذهب الأول أولى لأنه يقال لمن قال بموافقة المازني: عليك مؤاخذة من ثلاثة أوجه: أحدها أنك سئلت عن الإخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الأولى وعن الفاعل في الجملة الثانية، والوجه الثاني: أنك أخرت المخبر عنه من الجملة الأولى التي كان فيها إلى جملة أخرى بعدها، والوجه الثالث أن قولك "هو" في الجملة الأولى لا يعلم له مرجع إلا بتقديم الجملة الثانية والفرض أنها متأخرة.

ومن هذه الجهة الأخيرة قد استشكله الدماميني منبها على أنه لا يقال: إن المسألة من باب التنازع وهو باب اغتفر فيه عود الضمير المرفوع على متأخر وهذا ضمير مرفوع، لأن التنازع إنما يغتفر فيه ذلك في ضمير العمدة على أن الكوفيين يمنعون ذلك، وهذا ضمير فضلةٍ .اهـ منه باختصار، وانظر التصريح

وفي المسألة مذاهب أخرى ذكرها السيوطي في الهمع.

قول الناظم: "وقدمنه على المشهور" تصريح بمفهوم قوله: (لا يؤخر منازع فيه لدى الجمهور) فهو مجرد تتميم.

العدد

تَفْسِــــيرَ واحِــــدٍ أوِ اثْنَــــيْنِ احْظُــــلِ   إلّا شُــــذوذًا نَحْــــو ثِنْتــــا حَنظَــــلِ

يعني أنه تمتنع إضافة واحد أو اثنين إلى المعدود المفسر لهما كما تفعل بثلاثة إلى عشرة، فلا يقال: "واحد درهمٍ" ولا "اثنا درهمين"، بل يقتصر على درهم ودرهمين، قال الرضي: وذلك لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك، فلو قالوا "رجال" لم يعلم عددهم، ولو قالوا "ثلاثة" واقتصروا لم يعلم ما هي؟ فلما كان نحو "رجل" و"رجلان" يفيد المعنيين معا، استغني عن ذكر العدد معه، فلم يقولوا "واحد رجل" ولا " اثنا رجلين" لأن لفظ "رجل" كما أنه يدل على الحقيقة يدل على الوحدة، ولفظ "رجلين" كما أنه يدل على الحقيقة يدل على التثنية.اه منه باختصار، وأما قوله:[226]

كــــأن خصــــييه مــــن التدلــــدل   ظــــرف عجــــوز فيــــه ثنتــــا حنظــــل

فشذوذ دعت إليه الضرورة، فلا يجوزذلك في السعة، على أن أبا زيد حكى أنه سمع: "شربت قدحا واثنيه" أي واثني قدح، و"اشتريت اثني مد البصرة" لكن ذلك شاذ. قال في التسهيل: ولا يفسر واحد واثنان و"ثنتا حنظل" ضرورة.

واعلم أن ما تقدم من توجيه امتناعهم من تفسير واحد واثنين لا يتأتى في مثل البيت والمثالين اللذين حكاهما أبو زيد. قاله الدماميني، وفي كلام الرضي ما يفيد ذلك أيضا.

ولعل وجه كون ذلك لا يتأتى أن التمييز في البيت والمثالين لم يكن مثنى حتى يتصور الاستغناء به عن ثنتين أو اثنين، بل نص في المساعد على أن العرب لم تضفهما في الشعر إلى مثنى، لم يقولوا "اثنا رجلين"، ولا "ثنتا امرأتين"، ومما يدل لذلك قول الشيخ خالد في "ثنتا حنظل": وإنما جمع التمييز حين اضطر إلى الجمع بين العدد والمعدود، ليكون للجمع بينهما فائدة. والله تعالى أعلم

226- الرجز من شواهد الكتاب ولم ينسبه السيرافي في شرح شواهده 239/2 ونسبه البغدادي في الخزانة لخطام المجاشعي. والتدلدل حركة الشيء المعلق . خزانة الأدب 316/3. وخص العجوز لأنها تدخره للدواء.

تنبيهان: الأول: ظاهر كلام الناظم: أنهما ــ أي واحد واثنان ــ يقالان ولكن لا يفسران، وليس كذلك بل لا يقالان أصلا، فإن أردت واحدا قلت رجلا، واثنين قلت رجلين. قاله بعضهم اهـ والظاهر خلاف ما قاله وأن مرادهم بمنع تفسيرهما أنهما لا يفسران بمضاف كالثلاثة وأخواتها، أما تفسيرهما بغير ذلك مما يُبيّنهما كأن تقول: "جاء واحد أو اثنان من الرجال" فلا يمتنع، ويدل لذلك قول الشاطبي في شرح الألفية: إنهم إنما لم يحتاجوا فيهما للتفسير استغناء عنه، إما لإتيانهم في الكلام بما يبينهما كقولك: "عندي من الأولاد اثنان ومن البنات اثنتان" ونحوه، وإما بالإتيان بالمعدود نفسه وهو أحرى بعدم التفسير للاستغناء بلفظ الإفراد ولفظ التثنية؛ فإذا أكدوا بالبيان أتوا بألفاظ العدد تابعة، فقالوا: "رجل واحد" و"رجلان اثنان" وشبه ذلك.

فالحاصل أنهما لا يقالان دون ذكر ما يبينهما أو يؤكدانه، نحو: "جاء واحد أو اثنان" من غير قرينة تدل على المعدود، وذلك لعروه عن الفائدة. والله تعالى أعلم

الثاني: يخالف "واحد" و"اثنان" باب الثلاثة إلى العشرة في حكمين: أحدهما ما ذكره الناظم هنا من منع تفسيرهما، والمراد به منع إضافتهما للمعدود كما تقدم؛ وثانيهما: أنهما جاريان على القياس في التذكير والتأنيث؛ بخلاف باب الثلاثة في الأمرين.

ويا ثَمانِي عَشْرَةَ احْذِفْ بَعْدَ أنْ ... كَسَرْتَ أوْ فَتْحٍ وثابِتًا سَكَنْ

إعْرابُه في النونِ جا ولاحا ... في مَنْ حَكَى الجَوارَ والشّناحا

للياء في "ثماني عشرة" في حال التركيب أحوال منها: حذفها لزيادتها حيث صحبت أكثر من أصلين وطول الاسم، إما بعد كسرة باقية على النون تدل على الياء المحذوفة كما في قولك: "جاءني القاض" إذا حذفت الياء؛ وإما بعد فتحة على النون، وروي بهما قوله:[227]

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا ... وثمان عشرة واثنتين وأربعا

وكسرُ النون بعد حذف الياء أرجح من فتحها، خلافا للرضي القائل إن فتحها أولى من كسرها ليوافق أخواته، لأنها كلها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة، فكأنه

[227]- تقدم الكلام عليه

رأي قاده إليه ما أبداه من العلة. قاله الدماميني. وربما تثبت الياء ساكنة على سبيل التخفيف لثقل الكلمة بالتركيب، وإلى هذه اللغات أشار الناظم بقوله: "ويا ثماني عشرة ..إلخ".

وقد تثبت الياء أيضا في "ثماني" مع العشرة مفتوحة مبنيا عليها كغيره من صدر المركبات، بل هو الأجود كما في الهمع لخفة الفتح على الياء، ولم يذكر الناظم هذه اللغة لدخولها في قول الخلاصة: (والفتح في جزئي سواهما ألف).

قول الناظم: "إعرابه في النون جا" أي وقد تحذف الياء ويجعل الإعراب على النون في حالة الإفراد لا التركيب، واستغنى عن هذا القيد بقوله: "إعرابه" لأنه لا يعرب إلا إذا لم يركب، قال:[228]

لها ثنايا أربع حسان وأربع فثغرها ثمان

وفي الحديث: «صلى ثمان ركعات» [229]؛ وأما إعرابه كقاض فترَكه لدخوله تحت قول الخلاصة: (وسم معتلا من الأسماء ..إلخ) .

وشذ منعه من الصرف تشبيها بجوار، كما في قوله:[230]

يحدو ثماني مولعا بلقاحها حتى هممن بزيغة الإرتاج

قوله: "ولاحا في من حكى ..إلخ" أي و"لاح" أي ظهر هذا الاستعمال الذي في "ثمان"، وهو حذف الياء وجعل الإعراب على ما قبلها، في الجوار وما شابهها من جمع كل فاعلة معتلة اللام على فواعل كغاشية وغواش وناصية ونواص، وقرأ ابن مسعود: ﴿وله الجوار ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ وبعض السلف: ﴿ومن فوقهم غواش﴾ بضم الشين، وكذا في مثل "شناح" للطويل مما حذفت فيه ياء النسب تقديرا كرباع وهو ما فوق الثني من الحيوان، أصلهما: "شناحي ورباعي، قال المرادي: ويحتمل أن يكون من جعل الإعراب على العين والحاء،

228- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 303/3

229- الحديث أخرجه بهذه الرواية مسلم في كتاب الحيض، رقم: 765.

230- البيت من الكامل من قصيدة لابن ميادة، وقبله:

وكأن أصل رحالها وحبالها علقن فوق قويرح شحاج

خزانة الأدب 76/1 ، زيغة مصدر زاغ: مال، والإرتاج من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل.

وهما على "فعال" كصباح. أي فلا حذف حينئذ. والمشهور فيهما إثبات الياء، وبعضهم يحذف وسهّل ذلك عليهم زيادتها. والفرق بين "جوار" و"شناح" أن الياء في "جوار" أصلية، بخلافها في "شناح".

وهل الإعراب خاص بجمع كل فاعلة معتلة اللام على فواعل، أو هو في كل منقوص؟ وقرأ بعضهم: ﴿وجنا الجنتين دانٌ﴾ بضم النون.

واعْطِفْ على كواحِدٍ وأحَدِ ما مِثلَ عِشْرِينَ بِلا تَرَدُّد

يعني أنه يعطف العشرون ونحوه إلى التسعين وجوبا، على ما كواحد و"أحد"بإبدال الواو همزة لكنه شاذ لكون الواو مفتوحة، و"إحدى" بقلب الواو همزة وهو قياس عند المازني كإشاح شاذ عند غيره؛ نحو: "واحد أو أحد وعشرون واثنان وثلاثة" و"واحدة أو إحدى واثنتان وثلاث" إلى "تسعة وعشرين وتسع وعشرين"، قال تعالى: ﴿هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾.

تنبيه: واحد وأحد مترادفان، لكن الأول يستعمل نيفا وغير نيف، ويشذ استعماله في التركيب دون العطف نحو: "واحد عشر"؛ والثاني: لا يستعمل مفردا إلا في التنييف نحو: "أحد وعشرون"، وأما في الإضافة فيستعمل في غير التنييف مطردا، تقول: "جاء أحد القوم ورأيت أحدهم". قاله الدماميني

ومحل ما تقدم في قول الناظم: "واعطف على كواحد ..إلخ" إذا قصد تعيين العدد؛ وأما إذا لم يقصد فهو قوله:

والبِضْعُ والبِضْعَةُ كالتسْعِ يَفِي وتِسْعَةٍ وجَا بِلا تَنَيُّفِ

قوله: "والبضع والبضعة ..إلخ" أي وإن لم يقصد التعيين في العدد فإنك تقول: "عندي بضعة وعشرون درهما" في حالة التذكير، و"بضع وعشرون جارية" في حال التأنيث، فتجعلها كالتسع والتسعة في الحكم، فيعطف عليها العقد من عشرين إلى تسعين، ومقتضى هذا الكلام أنه يجوز أن يكنى بـ"بضع وبضعة" عن "أحد عشر وإحدى عشرة"وما فوقهما إلى "تسعة عشر وتسع عشرة"؛ قال الدماميني: والذي يظهر أنهما لا يصدقان على ما دون "ثلاثة عشر وثلاث عشرة" بل على هذين وما فوقهما إلى نهاية المركب لا غير،

ويدل على ذلك أمران: أحدهما: حكم العرب لهما في التذكير والتأنيث بحكم الثلاث وما فوقها لا بحكم ما تحتها، فتقول: "بضعة عشر رجلا" و"بضعة وعشرون درهما"، و"بضع عشرة امرأة" و"بضع وعشرون أوقية"، فتؤنِّث مع المذكر وتذكِّر مع المؤنث كالثلاثة وأخواتها، ولو صح أن يكنى بها عن الواحد والاثنين لكان قياسها أن يجرى على القياس لأن المكنيّ به يجري مجرى المكنيّ عنه؛ وثانيهما: النقل، ففي الصحاح: وهو ـ أي البضع ـ ما بين الثلاث إلى التسع، وفي كتاب الزيادي مثل ذلك، ثم ساق بسنده إلى الشعبي قال: لما نزلت ﴿ألم غلبت الروم في أدنى الأرض ...﴾ الآية، قال المشركون لأبي بكر: ألا ترى إلى صاحبك يزعم أن الروم تظهر على فارس، قال: صدق، فخاطروه على قلائص وجعلوا الأجل ست سنين، فجاءت الست ولم تظهر الروم فأخبر بذلك رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا بكر كم البضع؟ فقال: ما بين الثلاث إلى التسع، فقال: وهل مضت التسع بعد ؟ قال: لا، قال: اذهب فزايدهم في الخطر ومادهم في الأجل، فتزايدوا قلوصين إلى مثلهما وجعلوا الأجل تمام تسع سنين، فلم تأت التسع حتى جاءت الركبان من الشام تخبر بأن الروم ظهرت على فارس. لكن نقل بعضهم أيضا أن البضع من واحد إلى عشرة ومن أحد عشر إلى عشرين.

والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها، هو من بضعتَ الشيء بمعنى قطعتَه.

قول الناظم: "وجا بلا تنيف ..إلخ" يعني أنهما ــ أي البضع والبضعة ــ يستعملان بلا تنيف أي دون عقد معهما كبضعة رجال وبضع نساء، قال تعالى: ﴿فلبث في السجن بضع سنين ...﴾ الآية.

كواحِدٍ بِلا تَنَيُّفٍ وَرَدْ ... ونابَ عَنْ قَوْمٍ ونِسْوَةٍ أَحَدْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ ونَدَرْ ... تَعْرِيفُه حِينَئِذٍ حَيْثُ ظَهَرْ

قوله: "ورد" و"ناب" متنازعان في لفظ "أحد" في آخر البيت، يشير بقوله: "كواحد بلا تنيف ورد" إلى أنه ورد "أحد" كواحد بلا تنيف، كقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين

استجارك ...﴾ الآية، وكقول الشاعر: [231]

لقد ظهرت فلا تخفى على أحد إلا على أحد لا يعرف القمرا

أي على واحد، وهو كثير مع الإضافة قليل مع غيرها، واستعمال "أحد" هذا الاستعمال قليل بالنسبة لاستعماله عددا زائدا على العقد لكنه في نفسه كثير؛ واقتضى كلامه أن "أحدا" يستعمل عددا غير نيف بمعنى "واحد"، فتقول: "أحد، اثنان، ثلاثة" وليس كذلك بل لا يكون إلا نيفا أو غير عدد.

تنبيه: الظاهر أنه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال: "نيف عشرة"، ويؤتى به مع العشرين وما بعدها، فتقول: "نيف وعشرون رجلا عندي. قاله ياسين في حاشيته على التصريح، **أقول**: وقد جزم بذلك السيوطي في الهمع، قال: لا يقال في شيء مما دون العشرة نيف إلا وبعده عشرون أو إحدى أخواته، وعدّ ذلك من ما يفترق فيه النيف والبضع، وذكر مما يفترقان فيه أيضا: أن النيف من واحد إلى تسعة، وأنه يكون للمذكر والمؤنث بلا هاء.

قوله: "وناب عن قوم .. إلخ" هكذا في النسخة التي قرأنا عليها وهي عبارة التسهيل، وفي بعض النسخ: "وناب عن ناس"، والمراد بقوم أو بناس هنا جمع الذكور مع الإناث. أي ويغني "أحد" بعد نفي أو استفهام عن قوم، نحو: ﴿فما منكم من أحد عنه **حَٰجِزِينَ** ﴾، وقول أبي عبيدة: «يا رسول الله أحد خير منا؟» [232] أي "أأحد" فحذف همزة الاستفهام، والمعنى: أقوم؛ وقد يغني عن نسوة، نحو: ﴿ **يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ** لستن كأحد من النساء﴾، ذكر ذلك المصنف؛ لكن قال ناظر الجيش: إنه يحتاج إلى تحقيق ذلك فيما استشهد به على هذه الدعوى. قال: فالظاهر بل المتعين في الآية الأولى أنه ليس هذا، بل الذي يختص في استعماله بالنفي مقصودا به عموم النفي، كقوله تعالى: ﴿فلا تدعوا مع الله أحدا﴾، ولما كان جمعا معنى لدلالته على العموم جاز مجيء خبره جمعا بهذا الاعتبار؛ وكذا يقال في الآية الثانية: إن "أحدا"

231- البيت من البسيط وقائله ذو الرمة يمدح عمر بن هبيرة ، من قصيدة يقول فيها:

أقول للركب إذ مالت عمائمهم شارفتم نفحات الجود من عمرا

ديوانه ص : 191

232- الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 106/4 رقم: 2744

فيها المراد به العموم لوقوعه في سياق النفي، والمعنى: ليست واحدة منكن كأحد من النساء، وليس المعنى: لستن كنسوة، إذ لا فائدة في الإخبار بذلك، والمراد إنما هو تفضيل نساء النبي ﷺلشرفهن على كل من النساء.اه بالمعنى، وكذا استظهر أن "أحدا" في قول أبي عبيدة للعموم كما هو الظاهر عنده في الآيتين الشريفتين.

وقد استحسن الدماميني ما للمصنف في الأولى من الآيتين، وهي: ﴿فما منكم من أحد عنه **حَٰجِزِينَ**﴾، قال: إنه حسن ظاهر؛ واستظهر مثل ما لناظر الجيش في الثانية، وهي: ﴿**يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ** لستن كأحد من النساء﴾، قال: والظاهر أن "أحدا" هنا بمعنى واحد، أي "ليست واحدة منكن كواحدة من النساء" وليست بمعنى نسوة.اهـ المراد من كلامه هنا، لكنه نبّه بعد ذلك على أن حاصل ما للمصنف أن لـ"أحد" ثلاث استعمالات: أحدها أن يكون عددا، قال: وهذا القسم هو الذي جلب الكلام في القسمين الآخرين استطرادا؛ وثانيها: أن يكون بمعنى قوم أو نسوة بعد النفي والاستفهام، يعني ما ذكره الناظم هنا؛ وثالثها: أن يكون عاما في جميع من يعقل بعد النفي المحض والنهي وشبههما، يعني ما سياتي للناظم في قوله: "وأحد في النفي ..إلخ"؛ قال: وليس الأمر كذلك، بل الواقع أنهما قسمان فقط، وأن الثاني هو الثالث، وأن اختصاصه بالرجال أو بالنساء عارض للقرينة، ألا ترى إلى قوله تعالى:"من النساء"، وأن الخطاب في قوله: "فما منكم من أحد" للرجال ..إلخ فانظره

قلت: ويدل لما استظهره ناظر الجيش والدماميني في الآية تمثيل الرضي بها للقسم الثالث، فإنه قال في كلامه على "أحد" الملازمة للنفي ما نصه: ويلزمه الإفراد والتذكير، قال الله تعالى: "لستن كأحد من النساء".اه المراد منه

وقد خصص المصنف في التسهيل شبه النفي بالاستفهام، قال الدماميني: ولا وجه لذلك بل النهي كذلك نحو: "لا يقم أحد مخالف" ويجوز "مخالفون"، يعني أنه يجوز الإفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى.

قوله: "وندر تعريفه ..إلخ" يعني أن "أحدا" حين إغنائه عن قوم ونسوة بعد نفي أو

استفهام، فإنه حقه أن يكون نكرة، وتعريفه إذ ذاك نادر، كقوله:[233]

وليس يظلمني في وصل غانية   إلا كعمرو وما عمرو من الأحد

وقال اللحياني: يقولون: "ما أنت من الأحد"، وأنشد هذا البيت.

وإنْ أَتَى إحْدَى بِلا تَنَيُّفِ   كمِثْلِ إحْداهُنَّ حَتْمًا يُضَفِ

يعني أن "إحدى" إذا أتت دون تنيف أي ذكر عقد معها كما في "إحدى وعشرون امرأة" و"إحدى عشرة جارية"، تتحتم إضافتها، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إحداهن قنطارا﴾، ﴿إنها لإحدى الكبر﴾، ﴿إحدى ابنتي هَـٰتَيْنِ﴾، ﴿إحدى الحسنيين﴾.

وأما قول المصنف في التسهيل: (ولا تستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة) ففيه نقْد نبّه عليه أبو حيان، وأصلحه بمثل ما للناظم، وهو: "ولا يستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة".

ولا يضاف "إحدى" إلى علم؛ وأما قول النابغة:[234]

إحدى بَلي وما هام الفؤاد بها   ... ...

فمؤول على حذف مضاف، أي إحدى نساء بلي؛ و"بلي" حي من قضاعة.

وعَظَّمُوا بِأَحَدِ الآحادِ   وأَحَدٌ في النّفْيِ ذو انفِرادِ

بِعاقِلٍ ومِثْلُه عَرِيبُ   كما هُنا مِنْ أحَدٍ غَرِيبُ

قوله: "وعظموا بأحد الآحاد" يعني أنه قد يقال لما يستعظم مما لا نظير له في الوجود: "هو أحد الأحدين" و"أحد الآحاد"،و"هي إحدى الإحد" بضم الهمزة وكسرها، يريدون التفضيل في الدهاء والعقل، قال:[235]

حتى استثاروا بي إحدى الأحد   ليثا هزبرا ذا سلاح معتد

قال الدماميني: فإن قلت: كيف يحمل "إحدى الإحد" مع أنه مؤنث على المذكر، فيقال: "هو إحدى الإحد"، قلت: لأن المراد بها هو داهية واحدة من الدواهي، ومثله يحمل

233- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف، 1/ 251، والتصريح 200/2

234- تمامه : (إلا السفاه وإلا ذكرة حلما) البيت من البسيط وقائله النابغة الذبياني ، مختار الشعر الجاهلي 153/1.

235- الرجز للمرار بن سعيد الفقعسي . خزانة الأدب 293/3.

على المذكر فتقول: "هو داهية من الدواهي"؛ فمن قال: "أحد الأحدين" راعى مطابقة لفظه، ومن قال "إحدى الإحد" راعى المعنى كما تقول: "هو واحدة من الدواهي".

قوله: "وأحد في النفي ..إلخ" أي ويختص "أحد" بمجيئه بعد نفي محض غير مشوب بشائبة إثبات، نحو: "ما في الدار من أحد"، قال تعالى: ﴿ولم يكن له كفؤا أحد﴾، وكمثال الناظم: "ما هنا من أحد غريب" برفع "غريب"، مراعاة لمحل "أحد" فهو نعت له.

وقولنا: "نفي محض" احتراز من "أليس" و "ما زال" ونحوها لأن نفيها إثبات، وهذا على مذهب الفراء الذي اختاره المصنف من المنع مطلقا وهو الصحيح، وقيل بالمنع في الماضي والجواز في المضارع وهو قول الكسائي، وقيل بالجواز مطلقا وهو قول هشام؛ أو بعد نهي، نحو: ﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾، أو بعد شبههما أي النفي والنهي، فشبه النفي الاستفهام نحو: ﴿هل تحس منهم من أحد﴾ أي لا تحسُّ، وشبه النهي ما حكاه الفراء من قولهم: "لأضربن أحدا يقول ذلك" أي لا يقل ذلك أحد، ولا يقع في إيجاب يراد به العموم خلافا للمبرد، فإنه أجاز ذلك نحو: "لقيت أحدا إلا زيدا"، وقد جعل منه "جاء كل أحد"، ولا يخفى أن أحدا في هذا المثال المراد بها واحد، والعموم إنما استفيد من "كل" كما يستفاد منها في مثل: "كل إنسان حيوان".

قول الناظم: "ذو انفراد بعاقل" يعني أن أحدا المختص بالنفي خاص أيضا بالعاقل، أي على سبيل الشمول والإحاطة ، فلذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرف، لأنه قصد به حالة واحدة، فاستغنى عن علامة تدل على غيرها. قاله المصنف، أي بخلاف "رجل" وغيرها من النكرات فإنه يصح أن يراد به الوحدة. قاله في المساعد.

تنبيه: ظاهر النظم هنا كالتسهيل يُعطي أن "أحدا" هذه - أي الملازمة للنفي - هي التي تقدم ذكرها أي المستعملة في العدد؛ والمشهور المعروف أنهما غيران، فالهمزة أصلية في هذه وبدل من الواو في تلك؛ والأولى دالة على الانفراد وهذه دالة على العموم؛ وهذه يشترط في استعمالها أن يتقدمها نفي أو شبهه، والأولى بخلاف ذلك؛ فالظاهر أن الحق أنهما غيران. قاله ناظر الجيش

قلت: قوله: (فالهمزة أصلية في هذه ..إلخ) كذا قال غيره أيضا، لكن قال الرضي: إن

الأَوْلى أن تكون همزته في كل موضع بدلا من الواو، ومعنى "ما جاءني أحد" ما جاءني واحد فكيف ما فوقه؟

قول الناظم: "ومثله عريب" أي ومثل "أحد" في الاختصاص بالنفي وشبهه "عريب"، من الإعراب الذي هو البيان، "فعيل" بمعنى "مفعل"وهو قليل، كأليم بمعنى مؤلم، وسميع بمعنى مسمع، قال:[236]

أمـــن ريحانـــة الـــداعي الســـميع ... ...

وجوّز بعضهم أن يكون المراد: ما فيها منسوب إلى يعرب بن قحطان، قال:[237]

ليـــت هـــذا الليـــل شهـــر لا نـــرى فيـــه عريبـــا

لـــيس إيـــاي وإيـــا ك ولا نخـــشى رقيبـــا

قال ابن هشام: ويقال: "ما فيها معرب" مثل ما يقال "عريب". لكن قال الدماميني: إن الكلام في الألفاظ التي لا تقع إلا بعد النفي، و"معرب" ليس كذلك.

دّيَّـــارُ كَـــرّابٌ كَتِيـــعٌ دُعْـــوِى داريٌّ دُورِيٌّ وطَـــأْوٍ طُـــؤْوِي

طُـــورِيٌّ نُمِّـــيٌّ أرِيـــمٌ وأَرِمْ دُبِّـــيٌّ آبِـــنٌ وتَـــأْمُورٌ عُلِـــمْ

كـــذاك دِبِّـــيجٌ وتُؤْمُـــورٌ يَـــرِدْ ووابِـــرٌ والنّفْـــيُ فِـــي شَـــفْرٍ فُقِـــدْ

أي ومن الألفاظ التي تلازم النفي "ديار" على صيغة "فَيعال" من "دار يدور" إلا أن واوه انقلبت ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها،وقيل: هو منسوب إلى الدار كحطاب أي ليس فيها صاحب دار، لكن لو كان كذلك لقيل "دوّار" إذلا مقتضى لقلب الواو حينئذ ياء، قال تعالى: ﴿وقال نوح رب لا تذر على الأرض **مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ** ديارا﴾؛ وقد جاء غير مسبوق بنفي قال:[238]

إلى كـــل ديـــار تعـــرفن شخصـــه مـــن القفـــر حـــتى تقشـــعر ذوائبـــه

236- تقدم الكلام عليه.

237- البيتان من مجزوء الرمل وقد نسبا لعمر بن أبي ربيعة وللعرجي. أنظر خزانة الأدب 424/2

238- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ، ديوانه ص 48

ومنها: "كراب" من "كربت" الأرض طيبتها للحراثة وقلبتها، ومنه "الكراب على البقر" لأنها تكرب الأرض أي "دع الحرث على البقر"؛ ويروى: "الكلاب على البقر"، أي: "أرسلها على بقر الوحش" ومعناه على ما قدره سيبويه: "خل امرأ وصناعته"؛ وقولهم "الكلاب" هي رواية الجمهور وعليها اقتصر أبو عبيد في أمثاله وثعلب في الفصيح وغير واحد، وبالوجهين رواه أبو عبيد البكري في كتابه فصل المقال ناقلا رواية "الكراب" عن الخليل وابن دريد، وقد أثبتهما الميداني في مجمع الأمثال على أنهما مثلان كل واحد منهما على حدة في معناه. انظر التاج في مادة "كلب".

ومنها: "كتيع" من التكتع وهو الاجتماع، يقال: "تكتع الجلد" إذا ألقي في النار فاجتمع، كقوله:[239]

أجد الحي فاحتملوا سراعا ... وما بالدار إذ ظعنوا كتيع

فكأنه قيل: "ما فيها من يجتمع به".

ومنها: "دعوي" بدال مهملة مضمومة وعين مهملة ساكنة فياء نسب، فتقول: "ما في الدار دعوي" أي أحد، قال الكسائي: هو من "دعوت"؛ ومنها: "داري" منسوبة لدار واحدة الدور، و"دوري" نسبة إلى دور جمع دار على غير قياس؛ ومنها: "طأوي" بطاء مهملة مفتوحة فهمزة ساكنة فواو فياء نسب، وقد قيل إنه من الطي أي ما فيها من يطوي، واعترضه ابن هشام باختلاف المادة، قال: إلا إن قيل إن الهمزة مثلها في العألم. قال الدماميني: ولا يصح في الظاهر ولو قيل بذلك،لأن الطي مادته طاء فواو فياء بدليل: "طويت" فعينه واو ولامه ياء.اهـ المراد منه فقد أطال. ومنها "طُؤوي" بضم الطاء وسكون الهمزة وفيها ما سبق.

ومنها: "طوري" بضم الطاء ، قال:[240]

239- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 297/1 ، ومن هذا الباب قول عمرو بن معدي كرب:

وكم من غائط من دون سلمى ... قليل الأنس ليس به كتيع

- خزانة الأدب 463/3.

240- الرجز للعجاج وطوري منسوب إلى طور الدار قال شارح النوابغ الزمخشرية طور الدار بالضم هو ما يمتد معها من فنائها وحدودها تقول أنا لا أطور بفلان ولا أطور طوره أي لا أدور حوله ولا أدنو منه – خزانة الأدب 2/2.

وبلـــدة لـــيس بهـــا طـــوري   ومـــا خـــلا الجـــن بهـــا إنســـي

نسبة إلى الجبل، أي ليس بها صاحب جبل. قاله الدماميني، قال المصنف: ويروى "طوئي".

ومنها: "نمي" بنون مضمومة فميم مشددة فياء نسب، من "نمى الحديث" إذا تكلم به؛ ومنها: " أريم" بهمزة مفتوحة فراء مكسورة، على زنة كريم، و"أرم" كحذر، قال:[241]

دار لأسمـــاء بـــالغمرين ماثلـــة   كـــالوحي لـــيس بهـــا مـــن أهلهـــا أرم

ومنها: "دبي" بدال مهملة مضمومة فباء موحدة مشددة فياء نسب، من الدبيب أي ما فيها من يدب. قاله الدماميني، وقد اقتصر على ضم الدال كما رأيت، لكن ذكر في القاموس الكسر أيضا.

ومنها: "آبن" من "أبَنَه" إذا عابه، أي ما بها من يعيب وذلك جنس الإنسان؛ و منها: "تأمور" بمثناة فوقية مفتوحة، فهمزة ساكنة، فميم مضمومة فواو فراء، أي ليس بها من يأمر؛ قال الشيخ خالد: وفي ديوان الأدب في باب فاعول: "وما بالرَّكِيَّة ـ أي البئر ـ تامور" أي شيء من ماء، وعلى هذا لا يختص بمن يعقل بخلاف ما يفهم من كلام المصنف.

ومنها: "دبيج" بدال مهملة مضمومة، فموحدة مشددة مكسورة ، فمثناة تحتية ساكنة، فجيم من التدبيج وهو التلون، أي ما فيها متلون، أي من يدبج الأرض أي يزينها . قاله الدماميني، لكن قوله إن الدال مضمومة خلاف قوله في القاموس: "وما في الدار دبيج كسكين" أحد" . اهـ قال:[242]

يـــا دار أسمـــا بـــين ذاتي العـــوج   لـــيس بهـــا مـــن الأنـــيس دبـــيج

ومنها: "تؤمور" بمثناة فوقية مضمومة.

ومنها: "وابر" أي صاحب وبر، قال الشاعر:[243]

فأبـــت إلى الحـــي الـــذين وراءهـــم   ضـــريجا ولم يفلـــت مـــن الجـــيش وابـــر

241- البيت من البسيط وقائله زهير بن أبي سلمى . مختار الشعر الجاهلي 226/1.

242- البيت من السريع مخبون موقوف أنشده بلا نسبة في خزانة الأدب 298/3.

243- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 298/3.

و ما في بعض نسخ التسهيل من "آبر" تحريف، لقولهم: "جاءني شيخ آبر"، فجاءت مستعملة في الإيجاب، ويستعمل في النفي لقول علي كرم الله وجهه: (ولا بقي منكم آبر)[244].

ومنها: "شفر" بشين مفتوحة وقد تضم ففاء ساكنة فراء، قال الجوهري: يقال: "ما بالدار شفر"، وقد يأتي "شفر" بعد إيجاب، كقول أبي طالب:[245]

فوالله لا تنفك منا عداوة ولا منكم ما دام من نسلنا شفر

وقوله في الطرة: "وشفري" أي بياء النسب للمبالغة ، ولم أقف عليه في شروح التسهيل ولا في كتب المواد في مادة "شفر" . والله تعالى أعلم.

فهذه ألفاظ مساوية لـ"أحد" في أنها لا تستعمل إلا بعد نفي أو شبهه، ذكر منها في التسهيل اثنتين وعشرين كلمة، وزاد عليه أبو حيان ألفاظا أخرى نحوا من ستة عشر، قال في المساعد: ومن المزيد "طوراني" و "طارف" و "أنيس".اهـ وانظر بقيتها في شرح الشيخ خالد. لكن نبّه المرادي على أن ذكر هذه الألفاظ من اللغة.

وقد يغني عن نفي "أحد" نفي ما بعده إن تضمن ضميره، كقولهم: "إن أحدا لا يقول ذلك" حكاه سيبويه، قال: وهو ضعيف خبيث؛ أو تضمن ما يقوم مقامه أي ما يقوم مقام الضمير ، كقوله:[246]

ولو سئلت عني نوار وقومها إذا أحد لم تنطق الشفتان

قال المصنف: أراد "لم تنطق شفتاه" فأقام الألف واللام مقام الضمير، قيل: وهو منزع كوفي، وأما تخريجه على طريقة البصريين فأن تقول: التقدير: لم تنطق الشفتان منه اهـ من الدماميني

فصل

ومِائَةً والألْفَ ثَنِّ واجْمَعَا وذاكَ فِي غَيْرِهِما قَدْ مُنِعا

يعني أنه لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد إلا المائة والألف، فتقول: "مائتان وألفان"،

244- النهاية 13/1

245- البيت من الطويل وقائله أبو طالب ، الروض الأنف 2 /11.

246- البيت من الطويل وقائله الفرزدق ، ديوانه ص : 628

و"مئات ومئون وآلاف وألوف"، وأما غيرهما فيستغنى عن تثنيته وجمعه بالضعف، فلا يقال: "ثلاثتان" للاستغناء عنهما بستة، ولا "أربعتان" للاستغناء عنهما بثمانية، كما استغني بثلاثين وما بعدها عن جمع عشرة، وأما قوله: [247]

وكيف أخاف الناس والله قابض ... على الناس والسبعين في راحة اليد

فضرورة، أي السموات السبع والأرضين السبع.

فإن أريد بـ"واحد" الصفة كـ"رجل واحد" ثني وجمع، قال: [248]

فلما التقينا واحدين علوته ... ...

وقال: [249]

... ... طاروا إليه زرافات ووحدانا

ومِائَةٌ تَمْيِيزُ مَا كَأَرْبَعِ ... ومِثْلُ إِحْدَى عَشْرَةٍ فَقَطْ وُعِي

يعني أن "مائة" لا يميز بها مثل أربع وثلاث إلى تسع، فتقول: "ثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة" إلى "تسعمائة وإحدى عشرة مائة". قاله المصنف، قال في المساعد: وما ذكره من "إحدى عشرة مائة" يحتاج إلى سماع، وأما ما في الحديث: من أن جابرا قال: «كنا خمس عشرة مائة» [250] يعني أهل الحديبية، وأن البراء قال: «كنا يوم الحديبية أربع عشر ة مائة» [251] فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنهما ممن لا يتقن العربية، والمعروف في هذا إنما هو

247- البيت من الطويل وقائله الفرزدق وهو ملفق من بيتين مع اختلاف في الرواية ونصهما:

فلست أخاف الناس ما دمت سالما ... ولو أجلب الساعي علي بحسدي

سيأتي أمير المؤمنين بعدله ... على الناس والسبعين في راحة اليد

. ديوانه ص 129

248- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (وحد) المزهر 180/2

249- البيت من البسيط صدره: (قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم) . وهو من أبيات في الحماسة تنسب لرجل من بلعنبر، وقيل إنها لأبي الغول الطهوي. حماسة أبي تمام بشرح الأعلم 357/1

250- الحديث أخرجه البخاري في كتاب المناقب رقم: 3576، ومسلم في كتاب الإمارة رقم: 4813

251- الحديث أخرجه البخاري في كتاب المناقب رقم: 3577، ومسلم في كتاب الإمارة رقم: 4817

"ألف وأربعمائة" و"ألف وخمس مائة" ونحو ذلك.

قول الناظم: "فقط" أشار بذلك إلى الحصر المستفاد من قول المصنف في التسهيل: (ولا يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما) أي فلا يقال: "عشرون مائة" للاستغناء عنها بألفين، وكذا لا يقال: "عشر مائة" للاستغناء عنها بألف، على أن الفراء حكى عن بعض العرب "عشر مائة".

وذكر الشيخ خالد أنه اعتُرض على المصنف في تمييز إحدى عشرة وأخواتها بالمائة بأنه لا تعرف إجازته لغيره من الأقدمين، قال: ويمكن الجواب عنه بأن المصنف في درجة الاجتهاد، والمجتهد لا يقلد غيره، ولا يتوقف في تجويز حكم على موافقة من تقدمه، كيف؟ وقد قال في هذا الأصل: وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين.

قوله في الطرة : "واختص عنها الألف بالتمييز مطلقا" أي سواء كان العدد الذي يميز به مضافا نحو: "مائة ألف"، أو مركبا نحو: "أحد عشر ألفا "، أو عددا خاليا من العطف نحو:"عشرون ألفا "، أو مصاحبا للعطف نحو: "أحد وعشرون ألفا".

تنبيه: قد تبع ابنُ عقيل في المساعد فيما تقدم نقله عنه من احتمال حديثي جابر والبراء رضي الله عنهما لأن يكونا من لفظ الراوي عنهما ممن لا يتقن العربية من الرواة، شيخَه أبا حيان على عادته في البحث مع المصنف في الاستدلال بالأثر في إثبات القواعد في لسان العرب، قال : وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، وإنما تنكب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ، وذلك لأن الرواة جوزوا الرواية بالمعنى، ولأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون، وأطال في هذا قائلا : وإنما أمعنت الكلام في المسألة ليلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما ورد في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث.

لكن أطال تلميذه ناظر الجيش في الرد عليه انتصارا للمصنف، فأجاب عما اعتل به من تجويز الرواية بالمعنى، بقوله: لا شك أن الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سمع من رسول الله ﷺ، والرواية بالمعنى وإن جازت فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه معنى، إذ لو جوّزنا ذلك في كل ما يُروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها بلفظ الرسول ﷺ، وهذا أمر لا يجوز توهمه فضلا أن يتوهم وقوعه. قال: ثم إن المصنف إذا استدل على مسألة بحديث لا يقتصر على ما في الحديث الشريف، بل يستدل بكلام العرب من نثر ونظم ، ويُردف ذلك بما في الحديث إما تقويةً لما ذكره من كلام العرب، وإما استدلالا على أن المستدل عليه لا يختص جوازه بالشعر، بل إنه يجوز في الاختيار أيضا.. إلخ فانظر شرحه للتسهيل في الكلام على مسألة وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا، لاستدلال المصنف على عدم اختصاص ذلك بالشعر بحديث: «من يقم ليلة القدر إيمانا احتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه»[252].

فصل

ولا يُضافُ ما كَإِثْنَىْ عَشَرا وَكُلُّ ما أُضِيفَ لَنْ يُفَسَّرا

قوله: "ولا يضاف ما كإثني عشرا" بقطع الهمزة في "إثني" للضرورة، يعني أن "اثني عشر" و"اثنتي عشرة" لا يضافان لتنزيل ثانيهما منزلة النون، ولذا أعربتا لأن ما قبل النون محل إعراب لا محل بناء، وكما أن الإضافة تمتنع مع ثبوت النون فكذا مع ما وقع موقعها، ولا يقال: "اثناك" ليلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب، أي ما لم يكن "اثنا عشر" علما، وإلا جاز أن تضيفه بحذف "عشر" إذا قصد تنكير العلم لفقد العلة. قاله الصبان

أما غيرهما فتجوز إضافته فيقال: "أحد عشرك" و"ثلاثة عشر زيد" لفقد مانع الإضافة.

قال الدماميني: وتوضيح ذلك أن نقول: هذا المركب له صدر وعجز، فأما عجزه فمبني لتضمنه معنى الواو، فلا فرق بين "اثني عشر"و"أحد عشر" وأخواته في بناء العجز، لتحقق

252- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان رقم: 35، ومسلم في باب الترغيب في قيام رمضان رقم: 1779.

العلة المقتضية للبناء في الكل بالنسبة للعجز، وأما بناء الصدر في "أحد عشر" و"ثلاثة عشر" وما بعدهما من أخواتهما فلوقوع العجز فيه موقع تاء التأنيث، وهذا في "اثني عشر" منتف، لأنا قد فهمنا عن العرب تنزيل العجز فيه منزلة النون بدليل امتناعهم من إضافته دون أخواته، وقد عُلم أن ما قبل النون ليس محل بناء وإنما هو محل إعراب بدليل الاستقراء، وخالف ابن درستويه وابن كيسان في إعرابه فقالا: هو مبني كأخواته صدرا وعجزا، واختلافُ آخر الصدر باختلاف العوامل آية إعرابه فيرد عليهما.

قول الناظم: "وكل ما أضيف لن يفسرا" يعني أن كل ما أضيف من العدد إلى مستحق المعدود لن يفسر بالتمييز لاستغنائه عنه، لأنك إذا قلت: "عشروك" فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه، ولا تقول: "عشرو زيد" إلا لمن يعرف زيدا وعشريه، كما أنك لا تقول: "غلام زيد" إلا لمن يعرف الغلام وزيدا، قال:[253]

وما أنت أم ما رسوم الديار   وستوك قد كربت تكمل

قاله الدماميني، قال ابن زكري: يعني لأن الإضافة على معنى العهد.

لكن تعليل المنع بالاستغناء عن التمييز بحث فيه ياسين في حاشيته على التصريح بقوله: قد يقال: ما معنى الاستغناء؟ مع أن إضافته إلى مستحقه لا تفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز.اهـ منه **أقول**: وقد يجاب بأن كون الإضافة للعهد ـ كما تقدم عن ابن زكري ـ يقتضي العهد في جنس المعدود، فظهر وجه الاستغناء بالإضافة حينئذ عن ذكر التمييز؛ وبيان ذلك أنك لا تخاطب بنحو: "عشروك" إلا من يعرف جنس العشرين المنسوبة إليه، وإلا كان الوجه أن تقول له "عشرون لك" بلا إضافة، ويفتقر حينئذ إلى بيان جنسها بالتمييز والله تعالى أعلم. ثم بعد كتبي هذا وقفت على قول الشيخ خالد: تقول "اقبض عشرتك وعشري زيد" من غير مفسر، لأنك لم تضفه إلا وهو عند السامع معلوم الجنس فاستغني عن مفسره.

قوله في الطرة: "مستحق المعدود" كذا لابن هشام في توضيحه وسكت عنه المصرح، لكن قال الدنوشري: لو عبر بقوله: "ماله تعلق بالمعدود" كان أحسن، ليشمل نحو:

---

[253]- البيت من المتقارب وقائله الكميت بن زيد ، خزانة الأدب 558/2.

"هذه ثلاثة عشر زيد" إشارة إلى جماعة لهم بزيد تعلق وليس مالكا لهم ولا مستحقا لهم. انظر حاشية يس على التصريح

وإنْ أَرَدْتَ أنْ تُعَرِّفَ العَدَدْ فمُطْلَقًا صاحَبَ ألْ إذا انفَرَدْ

وإنْ أُضِيفَ فعَلَى المُضافِ إليه داخِلٌ بِلا خِلافِ

وشَذَّ أنْ تَدْخُلَ ألْ عَلَيْهِما وإنْ عَطَفْتَه فعَرِّفَنْهُما

وإنْ يَكُنْ مُرَكَّبًا فالأوَّلا عَرِّفْ وعَرِّفَنْهُما مُقَلِّلا

قوله: "وإن أردت أن تعرف العدد ..إلخ" يعني أنه إذا قصد تعريف العدد أدخل عليه "أل" إن كان مفردا لا مركبا، سواء كان مميزا أو غير مميز، نحو: "الواحد" و"الاثنان" و"الثلاثة"، ونحو: "المائة درهما" و"الألف درهما" على لغة من لا يضيفهما وبه قال ابن كيسان، ونصوصُ النحويين على أن مميز مائة وألف مجرور بالإضافة لا منصوب. وقوله: "إذا انفرد" أي عن الإضافة والتركيب والعطف، وليس ذلك باصطلاح معروف وإنما هو مما تبيّنه القرائن. قاله الدماميني

قوله: "وإن أضيف فعلى المضاف ..إلخ" أي وأما إن أضيف فتدخل أل على المضاف، فتقول: "قبضت خمسة الأثواب" و"مائة الدراهم"، ونحو: "عشرة الأيام"، قال:[254]

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

وقال:[255]

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

وشذ أن تدخل عليهما معا، نحو: "قبضت العشرة الدارهم" و"الخمسة الأثواب"، خلافا لقوم من الكوفيين في إجازتهم ذلك قياسا على الحسن الوجه، وحكى أبو زيد ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء، قال الدماميني: وهو ضعيف قياسا واستعمالا، أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل من تعريف المضاف إليه، فيكون دخول اللام على المضاف

---

[254]- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ديوانه ص 332.

[255]- البيت من الكامل وقائله الفرزدق ، ديوانه ص : 267 وشرح شواهد المغني للسيوطي 755/2 ، خمسة الأشبار؛ قيل : طول السيف لأن منتهاه خمسة أشبار، وقيل غير ذلك

ضائعا، وأما الاستعمال فالمسموع فيه هو إدخال اللام على المضاف إليه دون المضاف.اهـ منه

ونقل ناظر الجيش عن ابن عصفور رد قياسهم المذكور، بأنه إنما جاز الجمع بين "أل" والإضافة في باب "الحسن الوجه" لأن الإضافة فيه غير محضة، والإضافة هنا محضة.

وقد حكى قوم دخولها على الأول فقط نحو "الخمسة أيام" وهو رديء، وينبغي أن يقدر على حذف مضاف بدل من الأول، أي "الخمسة خمسة أيام" فحذف وبقي على خفضه؛ على أنه حكى ابن عصفور الإجماع على عدم جوازه، قال: لأنه على غير طريق الإضافة، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة، وباب الإضافة على خلاف ذلك.اهـ على نقل ناظر الجيش

قوله: "وإن عطفته فعرفنهما" أي وتدخل على الأول والثاني إن كان معطوفا أو معطوفا عليه جوازا بإجماع، فتقول: "قبضت الأحد والعشرين درهما"، قال:[256]

إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب ... قدوما على الأموات غير بعيد

وأجاز قوم "الأحد وعشرين درهما" واختاره الأبدي تشبيها بـ"الأحد عشر درهما"، قال ابن عصفور: وهو فاسد لأنه لا يتعرف الثاني بإدخال حرف التعريف على الأول، لأنه ليس معه كالشيء الواحد.اهـ على نقل ناظر الجيش

وأجاز قوم دخولها على التمييز نحو: "الأحد والعشرون الدرهم"، والحق قصره على السماع، ولا يجوز: "أحد والعشرون درهما" أي بإدخالها على المعطوف دون المعطوف عليه. قاله في المساعد

قوله: "وإن يكن مركبا ..إلخ" يعني أنك إن أردت أن تعرف العدد المركب فأدخل أل على الأول من جزأي المركب ، نحو: قبضت الخمسة عشر درهما ولا يجيز أهل البصرة غير هذا، وقوّاه ابن عصفور بأن المركب مبني فصار كالاسم الواحد، فلا يعرف إلا بمثل ما يعرف به الاسم الواحد. ومن ذلك قوله ﷺ: «إن كنت صائما فصم الثلاث عشرة والأربع عشرة

---

[256]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في همع الهوامع 150/2

والخمس عشرة»[257] أي "يوم الثلاث عشرة ليلة" وهكذا الباقي، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، إذ لو أراد الأيام المصوم فيها لقال: "صم الثلاثة عشر".

وقد تدخل على جزأيه بقلة، فتقول: "قبضت الخمسة العشر درهما" حكاه الأخفش عن بعض العرب، وأجازه الكوفيون. وتوجيهه: أن يجعل الداخل على العجز زائدا. قاله المصنف، قال الدماميني: وكأن ذلك والله أعلم للالتفات إلى أصله قبل التركيب وهو العطف.اهـ

وقد تدخل عليهما وعلى التمييز بقبح نحو "الأحد العشر الدرهم" وهو أقل مما قبله، ويوجّه بزيادة حرف التعريف مرتين. قاله المصنف؛ وقد ورد دخولها على التمييز في المفرد نحو: "العشرون الدرهم"، وهذا جار على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز. قاله المرادي

فصل في تعدد التمييز

وإنْ بِشَيْئَيْنِ بَدا المُرَكَّبُ فَعاقِلٌ مُذَكَّرٌ يُغَلَّبُ
وغَلِّبِ السابِقَ إنْ عَقْلٌ فُقِدْ بِبَيْنَ غَيْرَ فاصِلٍ وإنْ وُجِدْ
فَصْلٌ فَما أُنِّثَ والمُقَدَّمُ تَغْلِيبُه في ما أُضِيفَ يَلْزَمُ

قوله: "وإن بشيئين بدا المركب ..إلخ" "بدا" أي ظهر وميز، يعني أنه إذا مُيِّز المركب بشيئين فالعاقل المذكر منهما يغلب مطلقا، سواء قُدم أم لا نحو: "وجدت خمسة عشر رجلا وامرأة"، و"وجدت خمسة عشر امرأة ورجلا"، وسواء وصلت التمييز كما في المثالين، أو فصلته بـ"بين" نحو: "خمسة عشر بين رجل وامرأة" أو "بين امرأة ورجل". قال في المساعد: ويفعل ذلك ولو لم يكن إلا رجل واحد. وسواء وجد العقل في ذينك الشيئين كما تقدم، أو في أحدهما نحو: "خمسة عشر عبدا وناقة أو ناقة وعبدا" أو "بين عبد وناقة أو بين ناقة وعبد"، فذلك مقتضى عموم قول المصنف في التسهيل: حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا إن وجد العقل.

قال الدماميني: فإن كان العاقل مؤنثا فالقياس يقتضي تغليبه، فتقول: "أربع عشرة جملا وأمة أو بين جمل وأمة"، لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورية

257- الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 1/ 337 رقم: 210

مع عدم العقل، وكلامُ المصنف ظاهر في خلاف ذلك، فإنه يقتضي أن الذكورة هي المعتبرة إذا وجد العقل، سواء كان وجد معها أو مع المؤنث.

قوله: "وغلب السابق إن عقل فقد ..إلخ" يعني أنه إذا فقد العقل فيهما فالحكم للسابق منهما مذكرا أو مؤنثا بشرط الاتصال، نحو: "اشتريت ستة عشر جملا وناقة" أو "ست عشرة ناقة وجملا"، وأما إن وجد فصل بـ"بين" فالمغلب حينئذ المؤنث مطلقا تقدم أم لا، نحو "عندي خمس عشرة بين جمل وناقة" أو "بين ناقة وجمل"، لأن السبقية ضعّفها الفصل، وإذا انتفى اعتبار الأسبقية ــ فإن ذلك يقتضي التساوي في الحكم ــ رجح ما مراعاته كمراعاتها على ما ليس كذلك، وذلك أن مذكر ما لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث، حتى أنه قد يعود عليه ضميره، فإذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأنا اعتبرناهما، بخلاف ما إذا جعل للمذكر. قاله الدماميني

تنبيهات: الأول: في تمثيل الطرة هنا بنحو: "عندي خمسة عشر بين ثور وبقرة" تسامح، لأن التاء في بقرة للوحدة لا للتانيث، قال في القاموس: البقرة للمذكر والمؤنث. قال في التاج: ويقع على الذكر والأنثى كذا في المحكم، وإنما دخلته الهاء على أنه واحد من جنس.

الثاني: لا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميز بين مذكر ومؤنث، لأن كلا من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة، قال في الكافية:

ولا تضف ما دون ستة إلى مميزين فهو لن يستعملا

الثالث: القياس أن العدد المعطوف كالمركب، فتقول: "عندي أحد وعشرون عبدا وأمة" بتغليب السابق، و"إحدى وعشرون بين جمل وناقة" بتغليب المؤنث. قاله الدماميني

قوله: "والمقدم تغليبه ..إلخ" يعني أن السابق هو المغلب مطلقا في حال الإضافة، نحو: "عشرة أعبد وإماء" و"عشر إماء وأعبد"، ولا فرق بين العاقل وغيره؛ وقد مثّل في الطرة بقوله: "خمس إماء وأعبد وخمسة أعبد وإماء" وصوابه "ست" لأن أقل ما يصدق عليه جمعا الإماء والأعبد ست. نبّه على ذلك بعضهم، وفيه تسامح.

وإنما كان الحكم للسابق هنا لأن المتضايفين كالشيء الواحد، فلا ينبغي أن يختلف حكماهما؛ فإن قيل: المعطوف على المضاف إليه مضاف إليه، قلنا: نعم لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة، والأول مضاف إليه مباشرة، فكان أولى بالاعتبار. قاله الدماميني

وعشْــرَةٌ مِـــنْ بَــيْنِ عَبْــدٍ وأَمَــهْ لِلْعَبْــدِ مِنْهــا خَمْسَــةٌ كــذا الأَمَــهْ
والعَشْـــرُ بَـــيْنَ لَيْلَـــةٍ ويَـــوْمِ لِلّيْـــلِ عَشْـــرٌ وكـــذا لِلْيَـــوْمِ

قوله: "وعشرة من بين عبد ..إلخ" يعني أن التقسيم في قولك: "اشتريت عشرة بين عبد وأمة" خمسة أعبد وخمس إماء؛ قال المصنف في الشرح: والمراد أن نصف العدد المذكور ذكور ونصفه إناث. قال ناظر الجيش: الظاهر أن المصنف أراد بالنصف البعض ولم يرد النصف حقيقة، ويدل على ذلك تمثيله بقوله: "عندي خمسة عشر عبدا وجارية" وهذا لا يتصور فيه التنصيف الحقيقي، ثم نقل عن أبي حيان قوله: إن التمييز المختلط إن كان العدد يقبل التنصيف كان التمييز منصفا بين المذكر والمؤنث، وإن كان لا يقبل التنصيف فيكون التمييز مجملا.

قال الدماميني: ولا أدري من أين لزم التنصيف؟ وهلا تفاوتت عدة النوعين، وقد يقال: دعوى التفاوت تحكم، وهو خلاف الأصل .. إلى آخر بحثه في هذا الموضوع. وفي المساعد إشارة إلى ذلك، حيث قال: إذ لا استتباع ولا دليل على تفاوت.

أقول: والصواب عندي أن يكون التمييز هنا مجملا سواء قبِل التنصيف أم لا، فإن الإجمال كثير في كلام العرب، ومعلوم أنه من مقاصد العقلاء. والله تعالى أعلم

قوله: "والعشر بين ليلة ..إلخ" يعني أنك إذا قلت: "كتب لعشر بين ليلة ويوم" فالمراد عشر ليال وعشرة أيام، لأنا نقسم العشر بين الليل والنهار ولكل واحد منهما خمس، وكل خمس من أحدهما متضمنة خمسا من الآخر، والفرق بين هذه المسألة ومسألة "عشرة بين عبد وأمة" استتباع الأيام الليالي والعكس، فالعدد المذكور لكل من الأيام والليالي؛ قال الدماميني: ولا أدري ما السبب الذي عين هذا المراد؟ ولم امتنع أن يراد: خمس ليال وخمسة أيام؟

فصل في أحكام تتعلق بالتاريخ

وهو: عدد الليالي والأيام بالنسبة لما مضى وإلى ما بقي من سنة أو شهر، ويقال: أرخ وورخ، لغتان كأكد ووكد.

أَرِّخْ لِسَـــــبْقِهِنَّ بِاللَيـــــالي وقُـــلْ إذا بِلَيلَـــةِ الهِـــلالِ
أَرَّخْـــتَ قَـــدْ بَعَثْتُـــه لِغُرَّتِـــهْ ومُـــسْتَهَلّه إلَـــى مَسَـــرَّتِهْ

يعني أنه يؤرخ بالليالي لسبقها الأيام، نظرا إلى أن شهور العرب قمرية، والقمر إنما يطلع ليلا. قال المصنف: وقد علم أن لكل ليلة يوما، فلذلك استغني بالليالي عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها. وقيل: لأن الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبي حاتم، وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلأمر شرعي، وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص. قاله في الهمع. وأما العجم فمن عادتهم أنه يؤرخ بالأيام بناء على أن النور قبل الظلمة وأن الظلمة طارئة.

وأما قوله تعالى: ﴿ولا ٱلَّيۡلُ سابق النهار﴾ فقد قيل: ولا آية الليل وهي القمر تسبق آية النهار وهي الشمس، ولا يزال الأمر على هذا إلى أن تقوم القيامة فيجمع بين الشمس والقمر فتطلع الشمس من مغربها؛ وصَف الشمس بأنها لا تدرك القمر والقمر بأنه لا يسبق، لبطء سير الشمس لأنها لا تقطع الفلك إلا في السنة، والقمر يقطعه في شهر، فإذا اجتمعا وأدرك كل منهما صاحبه قامت القيامة. قاله الدماميني

وحاصل كلام العلماء في معنى هذه الآية: أنه قيل: لا يجيء أحدهما قبل وقته بل هما يتعاقبان بحساب معلوم، وقيل: لا يدخل أحدهما في سلطان الآخر، لا تطلع الشمس بالليل ولا يطلع القمر بالنهار وله ضوء، فإذا اجتمعا وأدرك كل واحد منهما صاحبه قامت القيامة، وقيل: "لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر" أي لا تجتمع معه في فلك واحد، "ولا الليل سابق النهار" أي لا يتصل ليل بليل ولا يكون بينهما نهار فاصل.اهـ من تفسير البغوي، وذكر بعض المحشين قولا بزيادة "لا" ولم أقف عليه في كتب التفسير.

قول الناظم: "لسبقهن" أي لا لتغليب المذكر على المؤنث، وهو قول جماعة منهم الزجاجي؛ قال ابن هشام في المغني: وهو سهو فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر.اهـ ونحو هذا للمصنف في الشرح.

قوله: "وقل إذا بليلة الهلال ..إلخ" يعني أنه يقال في التاريخ بأول الشهر: "بعثته لغرة الشهر"، واختلف هل تختص الغرة بالليلة الأولى، أو لا تختص فيقال: "غرة كذا" إذا مضى يوم أو يومان أو ثلاثة. قاله ابن عصفور وتبعه أبو حيان؛ قال الدماميني: والظاهر أن اشتراط المضي سهو، واللام في "لغرته" بمعنى "في" أو "عند". ويقال أيضا في ذلك "بعثته مستهل

الشهر"، وكذا يقال "مهله" بضم الميم وفتح الهاء فيهما، فكلاهما اسم زمان على صيغة اسم المفعول، من "استُهل الهلال وأهِل" مبنيين للمفعول أي أظهر، فالمراد كتب لوقت إهلال هلال الشهر أو استهلاله، وقد أولع المتأخرون من المصريين بالتلفظ بكسر الهاء على صيغة اسم الفاعل، حتى حمل بعض أدبائهم على التورية بذلك، قال محيي الدين بن عبد الظاهر:[258]

لا تسلني عن أول العشق إني ... أنا فيه قديم هجر وهجره
أنا من أدمعي ووجهك أرخت ... غرامي بمستهل وغره

جعل "المستهل" اسم فاعل من "استهل الهلال" بمعنى "تبين"، فيكون قولهم: "كتب لمستهل كذا" بمثابة قولك: "كتب لهلال كذا" أي لوقت هلاله.اهـ من الدماميني

ولينظر قوله: "المتأخرون من المصريين" مع قوله في الطرة: "متأخرو المغاربة". ومع كون الأديب المذكور مصريا وقد توفي بمصر، كما في شذرات الذهب في وفيات سنة اثنين وتسعين وستمائة، قال: وفيها محيي الدين عبد الله بن عبد الظاهر بن نشوان المصري الأديب كاتب الإنشاء وأحد البلغاء المذكورين، توفي بمصر.

وقد ذكر ابن حجة الحموي في شرح بديعيته أن ابن عبد الظاهر هذا ممن أحيا رسوم التورية وأظهر خفيها، وأنشد له أشعارا كثيرة فيها، ثم قال: ومن نكته الغريبة قوله: (لا تسلني عن أول العشق ..) إلخ البيتين.

قول الناظم: "إلى مسرته" تتميم أي بعثته إلى ما يسره ، والهاء منها ومن "بعثته" للشخص.

أوّلُ ليْلَةٍ كذا مِنهُ ثَبَتْ ... مُهَلّه ثُمّ لِلَيْلَةٍ خَلَتْ
وخَلَتا ثُمّ خَلَوْنَ لِعَشَرْ ... ثُمّ خَلَتْ لِنِصْفِه قَدِ اشْتَهَرْ
فَلِكذا بَقَتْ لِعَشْرٍ وافْعَلِ ... مَعَ البَقَاءِ ما مَعَ المُضِي جَلِي

قوله: "أول ليلة ..إلخ" أي ويقال كذلك في التاريخ بأول الشهر "بعثته لأول ليلة منه"،

---

[258]- البيتان من الخفيف لمحيي الدين بن عبد الظاهر، خزانة الأدب لابن حجة الحموي 66/2 وروايته: (من دموعي ومن جبينك ..إلخ).

أو "مهله" وقد تقدم الكلام على ضبطها قريبا.

ثم تقول بعد مضي ليلتين "لليلة خلت"، ثم بعد مضي ثلاث "لليلتين خلتا"، ثم تقول: "لثلاث خلون"، وتلزم النون حينئذ الثلاث فما بعدها إلى أن تبلغ العشر، قال الشيخ خالد: وضابطه أن اليوم الذي أنت فيه تجعل اسمه في العدد لليلة التي قبله ثم تصفها بالخلو، فتقول في اليوم الأول: "لليلة خلت"، وفي اليوم الثاني: "لليلتين خلتا"، وفي اليوم الثالث: "لثلاث خلون" وهكذا إلى العشر، قال الشاعر:([259])

خط هذا الكتاب في يوم سبت   لثلاث خلون من رمضان

ثم تقول: "لإحدى عشرة خلت"، وهكذا إلى "أربع عشرة خلت"، ثم "للنصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه"، وهو أجود من "لخمس عشرة خلت أو بقيت" لاختصاره.

ثم تقول: "لأربع عشرة بقيت"، إلى "تسع عشرة"، والغاية داخلة فتقول ليلتها: "لإحدى عشرة ليلة بقيت" ثم تقول: "إلى عشر بقين"إلى "ليلة بقيت"، أي بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر، وبعضهم يقول: "إن بقين أو بقيت" نظرا لاحتمال نقصانه. ويظهر أن اللام في نحو: "لأربع عشرة بقيت" بمعنى "عند" أو "في" بتقدير مضاف، أي عند استقبال أو في استقبال "أربع عشرة".

وقضية هذا أنه إنما يؤرخ في النصف الأول بما مضى وفي الثاني بما بقي، قال الدماميني: وبعضهم يقول: "لست عشرة ليلة مضت" فيؤرخ بما مضى لتحققه، ووجه الأول اعتبار العدد الأقل.

قوله: "وافعل مع البقاء ..إلخ" أي وحكم الماضي من الإتيان بالنون فيما بين الثلاث إلى العشر، والإتيان بالتاء في ما زاد على العشر، حكم الباقي فتقول: "لثلاث عشرة بقيت" إلى "عشر بقين"، إلى "ثلاث بقين" وهكذا، وهو من باب أولوية ضمير الجمع إن كان جمع قلة، وضمير المفرد إن كان جمع كثرة؛ فـ"الأجذاع انكسرن" أولى من "انكسرت"، و"الجذوع انكسرت" أولى من "انكسرن".

---

[259]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد 756/2

وعلله بعضهم بأنك لو صرحت بعدد القلة من ثلاث إلى عشرة كان مميزه جمعا، نحو: "ثلاثة أجذاع" فتعيد عليه ضمير الجمع، ولو صرحت بعدد الكثرة ـ أي ما فوق العشرة ـ كان مميزه مفردا نحو: "ثلاثة عشر جذعا" فتعيد عليه ضمير المفرد. نقله الدماميني قائلا : ولا يخفاك ما فيه.

تنبيه: مفاد كلام المصنف في شرح التسهيل أن مسألة التاريخ هذه أصل لمسألة "الأجذاع انكسرن" و"الجذوع انكسرت"، خلاف ما يفيده كلام الرضي وتعليل البعض المذكور آنفا.

آخِرُ يَوْمٍ مِنْه وانسِلاخُه كَذا رَوَوْه وكذاك سَلْخُهُ

لِآخِرِ اللَيْلَةِ مِنْ شَهْرٍ كَذا سَرارُه سَرَرُه أيْضا كَذا

وجا خَلَتْ لِما لَهُ خَلَوْنَ قَرْ وأرَّخُوا بِكُلِّ أمْرٍ اشْتَهَرْ

قوله: "آخر يوم ..إلخ" أي ثم تقول في التاريخ بيوم الثلاثين من الشهر أو ليلته : "آخر يوم أو آخر ليلة منه"، وإذا كتبت ذلك علمنا أن الشهر كان تاما، وكذا تقول في آخر يوم من الشهر: "انسلاخه وسلخه" أي وقت انسلاخه وسلخه فحذف الظرف وأقيم المضاف مقامه، ولا يحتاج لهذا التقدير في "مهله ومستهله" لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير. وكل منهما يقال أيضا في آخر ليلة، لسلخهما ليالي الشهر وأيامه وانسلاخهما في ذاتهما، وعلى هذا فيحصل في التاريخ بهما اشتباه.

وكذا يقال في آخر ليلة من الشهر لا في آخر يوم منه: "سراره وسرره" بفتح السين والراء المهملتين فيهما، وتكسر سين الأول آخر ليلة منه انظر القاموس. ونقل الصبان تفسيرهما أيضا بانقطاع الشهر قال: ومقتضاه أنه يؤرخ إذا كانت الكتابة في آخر يوم لأن بفراغه انقطاع الشهر. وانظر هل يؤرخ بهما على هذا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضا، فيكون في التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه أو لا ؟ حرره .

قول الناظم: "وجا خلت لما له خلون قر" يعني أن التاء قد تخلف النون فتقول: "لثلاث خلت أو بقيت" مكان "خلون وبقين"، كما يجوز العكس فتقول: "لأربع عشرة خلون أو بقين" وقد تقدم هذا.

تنبيه: يقال: كتبته في العشر "الأول والأواخر"، لا "الأوائل والأخر". أفاده في الهمع

قوله: "وأرخوا بكل أمر اشتهر" يعني أن العرب كانت تؤرخ بالأمر المشهور كالخصب، وبالعامل يكون عليهم، قال:([260])

ومـــن يـــك ســـائلا عـــني فـــإني مـــــن الفتيـــان أيـــام الخنـــان

وقوله:([261])

ومـــا هـــي إلا في إزار وعلقـــة مغـــار ابـــن همـــام علـــى حـــي خثعمـــا

تتمة: لما فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ استحسنه هو وغيره، ثم اختلفوا فقال بعضهم: من البعثة، وقال قوم من الوفاة، ثم أجمعوا على الهجرة ؛ ثم اختلفوا بأي شهر يبدأون هل برمضان أو رجب أو ذي الحجة؟ ثم أجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج؛ فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة، لأن قدومه ﷺلاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول، وكانوا يؤرخون بعام الفيل وحرب الفجار وبناء الكعبة؛ وقيل: المؤرخ بالهجرة رسول الله ﷺ، وقد بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه الشماريخ في علم التاريخ. اهـ انظر الصبان والدماميني



[260]- تقدم الكلام عليه

[261]- تقدم الكلام عليه

فصل في ظروف وألفاظ أخر تركب تركيب خمسة عشر

قال المرادي: ليس هذا الفصل من باب العدد في شيء، ولكن استطرد ذكره لكون هذه الأسماء ناسبت خمسة عشر وتركيبها، وتقدم في باب الظرف الإشارة إلى هذا النوع، قال المصنف: إلا أنه ذُكر هناك لكونه من الظروف التي لا تتصرف، وذُكر هنا لكونه من المركب الجاري مجرى خمسة عشر.

واسْتَعْمَلُوا أيْضًا كخَمْسَةَ عَشَرْ كيَوْمَ يَوْمَ وكذلِك اشْتَهَرْ

صَباحَ مَعْ مَساءَ بَيْنَ بَيْنا أزْمانَ أزْمانَ قَرَوْا عَلَيْنا

يعني أنهم استعملوا ك"خمسة عشر" في بناء الجزئين ظروفا زمانية ومكانية، وإنما يفعل ذلك إذا قصد عموم الزمان، وإلا وجب العطف كقوله:[262]

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس

نحو: "فلان يأتينا يوم يوم وصباح مساء" أي كل يوم وكل صباح ومساء، قال:[263]

آت الرزق يوم يوم فأجمل طلبا وابغ للقيامة زادا

ومنه في الحديث: «اللهم اجعل قوت فلان يوم يوم» [264]، وقال:[265]

ومن لا يزل يوفي على الموت نفسه صباح مساء يأته الموت يعنق

وقال:[266]

ومن لا يصرف الواشين عنه صباح مساء يبغوه خبالا

وسبب بنائها: أنها لما كانت مركبة من شيئين، ولا عمل لأحدهما في الآخر، ولا ينفك أحدهما عن الآخر مع إرادة معناه، أشبهت الحروف المركبة ك"لولا وهلا"، أو تضمُّنُ معنى الواو ك "خمسة عشر"، والأصل: "يوم ويوم" و "صباح ومساء".

262- تقدم الكلام عليه

263- البيت تقدم الكلام عليه.

264- الحديث في تهذيب الأسماء واللغات 191/4

265- البيت من الطويل، وهو من أبيات لعمارة بن صفوان الضبي، ورواية الشطر الأخير: (صباح مساء يا ابنة القوم يعلقِ) ومجراه الكسرة . أمالي القالي ص: 360

266- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح الكافية لابن مالك 1698/3

ونحو:"بين بين"، كقوله:[267]

كنــــــا إذا عــــــض الثقــــــف بــــــرأس صــــــعدتنا لوينــــــا

نحمــــي حقيقتنــــا وبعــــض الــــــقوم يســــقط بــــين بينــــا

أي يسقط بين الحي والميت، قال الرضي: و"بين" الثانية زائدة كما في قولهم: "المال بيني وبينك".

و"أزمان أزمان"، كقوله:[268]

إذ نحــــن في بهجــــة الــــدنيا وغرتهــــا والــــدار جامعــــة أزمــــان أزمانــــا

ولا يقاس على ما سمع من أسماء الزمان المذكورة، فلا يقال: "وقت وقت"، و"نهار ليل"، و"عام عام"، إلا إن سمع، والمسموع في المكان: "بين بين"، ولا يقاس عليه "خلف خلف" ولا "أمام أمام"، فإنه إذا لم يقس في أسماء الزمان مع أن فيها كثرة ما، فأن لا يقاس على اسم المكان أحرى، فإن الظروف المكانية أقل من الظروف الزمانية، وهي تبع لها في هذا الاستعمال. قاله المصنف

تنبيه: ما جاء في حديث حذيفة رضي الله عنه من قول إبراهيم عليه السلام: «إنما كنت خليلا من وراءُ وراءُ» [269] فقد روي بالضم على أن يكون مبنيا على الضم لقطعه عن الإضافة، وجعْلِ الثاني تأكيدا للأول؛ والجيدُ أن يقال "من وراءِ وراءٍ" بإضافة الأول إلى الثاني، فإن هذا حكم ما خرج عن الظرفية مما ركب من الظروف تركيب خمسة عشر. قاله المصنف

وذاكَ فـــي الأحْـــوالِ أيْضًـــا قَـــدْ وَقَـــعْ كَمِثْـــلِ قَـــدْ تَفَرَّقُـــوا خِـــذَعْ مِـــذَعْ

---

[267] البيتان من الكامل مجزوء مرفل وهما من قصيدة لعبيد بن الأبرص ، خزانة الأدب 322/1.

[268] البيت من البسيط وقائله عبد الله بن المعتز، نهاية الأرب 212/4 ، والأغاني 277/10 لكن الشطر الأول في روايته: (هل ترجعن ليال قد مضين لنا)، ولم أجده في ديوانه، والبيت برواية الشرح في نوادر أبي زيد (ص: 184) غير منسوب، وقبله:

هــل تــرجعن ليــال قــد مضــين لنــا والعــــيش منقلــــب إذ ذاك أفنانــــا

[269] الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان رقم: 482

أخْـــوَلَ أَخْـــوَلَ كـــذا شَـــغَرْ بَغَـــرْ ومِثْـــلُهُ تَفَـــرَّقُوا شَـــذَرْ مَـــذَرْ

أي ومثل ذلك أحوال أصلها العطف، وإنما قلنا أصلها العطف للتنويع لا للتقييد والتخصيص، لأنه ذكر أحوالا أصلها الإضافة، قال المصنف: وسبب بناء ما أصله العطف كسبب بناء العدد، وأما ما أصله الإضافة فسبب بنائه تشبيهه بما أصله العطف في التركيب من شيئين يؤديان معنى واحدا، وفي لزوم معنى "في"، وامتناع الإضافة والتصغير. قال: وبنيا على حركة لأن لهما أصلا في التمكن، وعلى الفتح طلبا للخفة.اهـ بتصرف يسير

فمن الأحوال التي أصلها العطف: "خذع مذع" بكسر الخاء المعجمة والميم وفتح الذال، أي متقطعين من الخذع وهو القطع من قولهم "لحم مخذَّع" مقطَّع، و"مذَع السر" إذا أفشاه ونشره، قال في المساعد: وحكى أبو عبيدة عن الكسائي: "مذع في الخبر" إذا حدثك ببعضه وكتم البعض، فهو يرجع إلى معنى القطع. وبعضهم يقول: "جذع" بالجيم بدل الخاء، ذكر ذلك الشيخ خالد.

ومنها: "أخول أخول" يقال: "ذهب القوم أخول أخول" أي شيئا فشيئا أي متفرقين، من الخول وهو المال لأنه يستفاد شيئا فشيئا. وفي الصحاح: "تطايرالشرر أخول أخول" أي متفرقا، وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد الحار إذا ضرب، قال:[270]

يســـــاقط عنـــــه روقـــــه ضــــارياته ســـقاط حديـــد القـــين أخـــول أخـــولا

وفي الحديث: «كان يتخولنا بالموعظة» [271] أي يتعهدنا، وهو راجع لمعنى التفريق لتفرق الموعظة في أيام وعدم تضام أيامها وأوقاتها، وفي رواية: "يتخوننا "بالنون والمعنى واحد.

ومنها: "شغر بغر" يقال: "تفرقوا شغر بغر" بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة، وبكسرهما أيضا، أي تفرقوا منتشرين فـ"شغر" إما من "شغرت البلاد" إذا خلت، فإنهم فارقوا أماكنهم وسلكوا جهات شتى، وإما من "أشغر في البلد" إذا أبعد، و"بغر" من "بغر النجم" إذا سقط، فإنهم يسقطون في الأمكنة التي ذهبوا إليها.

---

[270]- البيت من الطويل وقائله ضابئ بن الحارث البرجمي يصف الثور والكلاب نوادر أبي زيد ص 145. ضارياته: ج ضارية، والضاري: المتعود لأكل اللحم.

[271]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم رقم: 68، ومسلم في كتاب صفة القيامة رقم: 7127

ومنها: "شذر مذر" بالتحريك فيهما ويكسر أولهما أي متفرقين، والشذْر بالفتح: القطع من الذهب واللؤلؤ الصغار، كأنهم قطعوا في نواحي الأرض، و"مذر" من قولهم: "مذرت البيضة" إذا فسدت، فكأنهم بتفرقهم وخروجهم إلى غير أماكنهم فسدت أحوالهم ، وقيل "مذر" من التبذير وهو التفريق ، والميم بدل من الباء ، ويقال: " شذر بذر" على الأصل. قال في التاج " والذي يظهر أن الميم هو الأصل لأن المقصود إنما هو الإتباع فقط لا ملاحظة معنى التفريق فتأمل هـ.

تنبيه: تسكين الناظم هنا للجزء الأول من نحو: "شذر مذر" إنما هو للضرورة، وإلا فهي مركبة تركيب خمسة عشر كما تقدم.

وحَيْثَ بَيْثَ ثُمَّ بَيْتَ بَيْتا … كَمَنْ سَما جَارِيَ بَيْتَ بَيْتا

كِفَّةَ كَرِّرْها كذا ورَكِّبِ … صَحْرَةَ مَعْ بَحْرَةَ أيْضًا تُصِبِ

قوله: "وحيث بيث ..إلخ" أي ومنها: "حيث بيث" يقال: "تركت البلاد حيث بيث" أي خالية كأنها بحثت فاستخرج أهلها، فـ"حيث" من استحاث الشيء إذا ضاع في التراب، و"بيث" من استباثه إذا أخرجه بعد ضياع. ومنها: "بيت بيت" يقال: "هو جاري بيت بيت" أي متلاصقين، وعامل الحال ما في "جاري" من معنى "يجاورني"، وصاحب الحال الفاعل والمفعول، والتقدير: هو جاري متلاصقين، ولك أن تجعله حالا من الفاعل وحده أي ملاصِقا أو من المفعول وحده أي ملاصَقا.

قوله: "كفة كررها ..إلخ" أي ومنها: "كفة كفة" يقال: "لقيته كفة كفة" بفتح الكاف، قال في اللسان: وقولهم "لقيته كفة كفة" بفتح الكاف أي كفاحا وذلك إذا استقبلته مواجهة وهما اسمان جعلا واحدا وبنيا على الفتح مثل خمسة عشر، وفي حديث الزبير: « فتلقاه رسول اللهﷺ كفة كفة»[272] أي مواجهة كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره أي منعه، والكفة المرة من الكف.اهـ وفي القاموس: ولقيته "كفة كفة" كخمسة عشر، و"كفة لكفة"، و"كفة عن كفة" على فك التركيب أي كفاحا كأن كفك مست كفه أو ذلك إذا لقيته لتمنعه من النهوض ومنعك.

ومنها: "صحرة بحرة" يقال: "أخبرته الخبر صحرة بحرة" أي منكشفا، من الصحراء ومن

---

[272]- الحديث أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة 733/2.

"بحره" إذا شقه، قال في الصحاح: يقال: "صحرة بحرة" إذا لقيته وليس بينك وبينه ساتر، والمصاحر: الذي يقاتل قرنه في الصحراء ولا يخاتله. وإذا ضموا إلى "صحرة بحرة" "نحرة" أعربوا الثلاث لتعذر تركيب ثلاث، و "نحرة" إتباع.

واعلم أن "كفة كفة" و"بيت بيت" ليس أصلهما العطف، بدليل قولهم: "كفة عن كفة". فالأحوال على هذا ثلاثة أقسام. قاله الدماميني، ولم يبين الأصل على هذا في "بيت بيت"، لكن بينه الشيخ خالد، قال: إن الأصل فيها "بيتا لبيت" فحذف الجار وركب الظرفان.

بـــادِئَ بَـــدْءٍ أوْ بَـــدا أيْـــدِي سَـــبا وجـــا أيَـــادِي مَـــعْ سَـــبا مُرَكَّبـــا

يعني ومما يستعمل هذا الاستعمال: أحوال أصلها الإضافة وهي محفوظة: "بادئ بدء" و"بادئ بدا" يقال "افعل هذا بادئ بدء وبادئ بدا" أي مبدوءا به، ومنها: "أيدي سبا" و"أيادي سبا" فيركب كل من "أيد" و"أياد" مع "سبا"، فيقال: "ذهب القوم أيدي سبا" و"أيادي سبا" أي متفرقين، والأيدي: الجماعة، والأيادي: الجماعات، و"سبا" غير مهموز للتخفيف، هو ابن يشجب بن يعرب بن قحطان، وقال ابن دريد في كتاب الاشتقاق: إن اسمه عبد شمس. أي فهو لقبه، وأما "سبأ" في القرآن فاسم مدينة. قاله الشيخ خالد.

وقَـــدْ يُجَـــرُّ الثـــانِ مِمّـــا رُكِّـــبا مِـــنَ الظُّـــرُوفِ احْكُـــمْ بِـــذا وأوْجِبـــا

إذا خَـــلا مِـــنْ كَوْنِـــه ظَرْفًـــا ... ...

قوله: "وقد يجر الثان مما ركبا من الظروف" يعني أنه قد يجر الثاني من مركب الظروف بالإضافة، فتقول: "جئتك يوم يوم" بجر اليوم الثاني، و"صباح مساء" بجر مساء، وكذلك "بيت بيت" و"صحرة بحرة" و"كفة وكفة"؛ والمعنى مع الإضافة كالمعنى مع التركيب.

قوله: "احكم بذا وأوجبا ..إلخ" أي واحكم بتعين جره بالإضافة وأوجبْه إذا خلا من الظرفية كقوله:[273]

ولـــولا يـــوم يـــوم مـــا أردنـــا جـــزاءك والقـــروض لهـــا جـــزاء

فقد أخرج هنا يوما عن الظرفية باستعماله مبتدأ، فتعينت الإضافة إذ لم يثبت التركيب

---

[273]- البيت تقدم الكلام عليه.

إلا عند الظرفية.

... ... وقَـــدْ يُـــضافُ بـــادِئ لِبَـــدْءٍ ووَرَدْ

بـــادِي بَـــداءٍ وبَـــدِيءٍ ونُقِـــلْ بَـــدْءٌ لِـــذي بَـــدْءٍ مُـــضافًا فَقُبِـــلْ

أوْ بَـــدْءَةٍ أوْ ذِي بَـــداءَةٍ وجـــا سَـــبا مُنَوَّنًـــا فَنـــاءِ العِوَجـــا

قوله وقد يضاف"بادئ..إلخ"يعني أنه قد يضاف "بادئ" ــ أي بالهمز وإنما سكن فأبدل ياء في قوله: "بادي بداء" للضرورة ــ لـ "بدء" كفلس، ولـ "بداء"كسحاب، ولـ "بديء"، ؛ فيقال: "بادئ بدء"، و"بادي بداء"، و"بادي بديء".

قوله: "ونقل بدء ..إلخ" أي ونقل قولهم: "بدء ذي بدء"، مصدران كلاهما على وزن ضرب، مضاف أولهما لذي مضافة للثاني؛ و "بدء ذي بدءة"كضربة، و"بدء ذي بداءة" كسحابة.

قوله: "وجا سبا ..إلخ" يعني أنه قد تنون "سبا" على أنه اسم للحي لا للقبيلة، قال:[274]

أمـــن أجـــل دار صـــير البـــين أهلهـــا أيـــادي ســـبا بعـــدي وطـــال احتيالهـــا

وأما من ترك التنوين فيحتمل أن ذلك للتركيب أو لمنع الصرف، وإنما لم يفتح الياء في حالة النصب لأنه كمعدي كرب أصله التركيب. قاله الدماميني

حَوْثًـــا بِتَنْـــوِينٍ وبَوْثًـــا قَلّـــتِ وحـــاثِ بـــاثِ كَفّـــةً عَـــنْ كَفَّـــةِ

أي ويقال قليلا: "حوثا وبوثا" بالواو والتنوين فيهما تشبيها بالأصوات المنَكّرة؛ و"حاث باث" بكسر الثاء المثلثة فيهما من غير تنوين، إما على أصل حركة التقاء الساكنين، وإما كراهة توالي ست فتحات، لأن الألِفين بمنزلة فتحتين؛ ويقال أيضا "حيث بيث، وقد يقال: "كفة عن كفة" بالتنوين فيهما وجر الثاني بـ"عن"، فله ثلاث استعمالات: بناؤهما على الفتح، وإضافة الأول للثاني، وجر الثاني بـ"عن"، والمعنى واحد.

فـــي الخازِبـــازِ وَقَعُـــوا وحَيْصـــا بَـــيْصَ كـــذا اجْعَـــلْ ثُـــمَّ حِـــيصَ بِيصَـــا

---

[274]- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ، ديوانه ص 523 شرح شواهد المغني للسيوطي 124/2

أي ومن الملحقات بهذا الباب مما ليس بظرف ولا بحال: "الخازباز" بفتح آخر كل من الاسمين، كخمسة عشر وأصله "الخاز والباز" بالعطف؛ قال الرضي: وهما مركبان من اسم فاعل "خزا" أي قهر وغلب واسم فاعل "بزا" إذا سما وارتفع، فكأنه قيل هو الخازي البازي، فركبا وجعلا اسما واحدا .

ولها خمسة معان: ضرب من العشب ، وذباب يكون في العشب ، وصوت الذباب، وداء في اللهازم ، والسنور.

وكذا مما يلحق بهذا الباب "حيص بيص" ، يقال "وقعوا في حيص بيص" بفتح أولهما أي وقعوا في فتنة واختلاط فيه تقدم وتأخر، من "حاص يحيص" أي تأخر، قال تعالى: ﴿ ما لهم من محيص﴾ أي تأخر، و"باص يبوص" أي تقدم، والياء في "بيص" للمشاكلة مثل: "لا دريت ولا تليت"، وقد يقال "حيص بيص" بكسر أولهما قلبت الواو في "بيص" قياسا كما في "ميقات"؛ وأما آخرهما فيفتح وعلى ذلك وردا هنا ، وقد يكسر؛ وعلى كسر الآخر فلك أن تنونهما على قصد النكرة.

ومنهم من يقول: "حوص بوص" فجاء "بوص" على أصله ، وأبدل ياء "حيص" واوا، وهذا من إتباع الأول الثاني، وهو نظير «مازورات غير ماجورات» [275] فإنه من الوزر، فحقه "موزورات" إلا أن واوه جعلت ألفا ليشاكل ما بعده. قاله المصنف.

قال الدماميني: لكن إتباع الثاني للأول أقيس من العكس، فلهذا رجحت تلك وضعفت هذه ، ولأن قلب الثقيل خفيفا أولى من العكس لقصد التخفيف.

فائدة: الشاعر المشهور المعروف بـ "حيص بيص" هو أبو الفوارس سعد بن محمد بن سعد بن الصيفي التميمي الملقب شهاب الدين ، كان فقيها شافعي المذهب ، إلا أنه غلب عليه الأدب ونظم الشعر وأجاد فيه مع جزالة لفظه، وله رسائل فصيحة بليغة، وكانت وفاته ليلة الأربعاء سادس شعبان سنة أربع وسبعين وخمسمائة ببغداد، وإنما قيل له "حيص بيص" لأنه رأى الناس يوما في حركة مزعجة وأمر شديد فقال: ما للناس في "حيص بيص" ، فبقي عليه هذا اللقب، ومعنى هاتين الكلمتين الشدة والاختلاط، تقول العرب: وقع الناس في حيص بيص، أي في شدة واختلاط. وهو الذي تمم بيتي ابن القطان الشاعر البغدادي الذي

---

[275]- الحديث في كنز العمال رقم: 42851

اجتمع بـه يومـا في مجلـس الـوزير الـزيني ، فقـال ابـن القطـان قـد عملـت بيتـين لا يمكـن أن يعمل لهما ثالث لأنني قد استوفيت المعنى فيهما، فقال الوزير: وما هما فأنشد: [276]

زار الخيـــال بخـــيلا مثـــل مرســـله   فمـــا شـــفاني منـــه الضـــم والقبـــل

مـــا زارني قـــط إلا كـــي يـــوافيني   علـــى الرقـــاد فينفيـــه ويرتحـــل

فقـال الـوزير للحيص بـيص: مـا تقـول في دعـواه؟ فقـال: إن أعادهمـا سمـع لهمـا ثالثـا، فأعادهما ، فقال الحيص بيص:

ومـــا درى أن نـــومي حيلـــة نصـــبت   لطيفـــه حـــين أعيـــا اليقظـــة الحيـــل

وللشاعر المذكور ترجمة في وفيات الأعيان

قول الناظم: "في الخازباز وقعوا .... إلخ "صوابه: " والخازباز وقعوا في حيصا .. إلخ"

والخازِبـــــازِ جـــــا وخازِبـــــازُ   وخازَبـــــازُ خازِبـــــا الخِزْبـــــازُ

يعني أن في "الخاز باز" لغات منهـا: كسر الجزءين، فرارا من ست فتحات تقديرا، لأن الألفـين بمنزلـة فتحتـين قالـه المصـنف. ومنهـا: بنـاء الجـزء الأول علـى الكسـر أو الفـتح وإعـراب الثـاني غـير منصـرف، ومنهـا: إعـراب المتضـايفين ويجـوز صـرف الثـاني وتركـه، ومنهـا: خازبـاء كقاصعاء وقصره الناظم للوزن، ومنها: الخزباز كقرطاس؛ تلك سبع لغات. قال الدماميني: وقد أهمل المصنف هذه اللغات مع أن عادته استقراء مثلها.



[276] الأبيات من البسيط وهي في وفيات الأعيان 362/2 ، وقد ذكر هذه الحكاية في ترجمة ابن القطان البغدادي 57/6

باب كم وكأين وكذا

كَأْيِنْ كَئِنْ كَيْءِ وكَائِن اذْكُرا وغالِبًا كذا بِواوٍ كُرِّرا

قوله: "كأين كئن ..إلخ" يعني أنه مما سمع من لغات "كأين" "كأْين" بوزن رمْي، وبه قرأ الأعمش وابن محيصن، وأصلها "كيء" بتقديم الياء مشددة على الهمزة، ثم خففت كميْت. قاله الشيخ خالد؛ و"كئن" ك"لئن" و"عم" و"شج"، أصلها كائن فحذفت الألف؛ و"كيء" بتقديم الياء على الهمزة، قال أبو حيان: وهذه اللغات الثلاثة نقلها النحويون ولم ينشدوا فيها شعرا فيما علمت. وقد قال المصنف في شرح الكافية: إنه لم يقرأ بشيء منها في السبع، وإنه لا يعرف أحدا قرأ باللغتين الأخيرتين.

ومن لغاتها: "كائن" كقاض، كقوله:[277]

وكائن لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم

وقوله:[278]

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا

وبهذه اللغة قرأ ابن كثير، وقد اختلف فيها فقال يونس: اسم فاعل من "كان"؛ وقال المبرد: إنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء "أي" صارت عينا، وحذفت إحدى الياءين وبقيت الأخرى لاما؛ وقال الخليل: الياء الساكنة من "أي" قدمت على الهمزة، وحركت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان: الألف والهمزة، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، فبقيت الياء بعد كسرة، فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص. قاله الرضي، وجعل مذهب المبرد هو الأولى.

قال الأشموني: وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال.

277- البيت من الطويل أنشده ابن هشام في المغني، ولم ينسبه السيوطي 513/2

278- تقدم الكلام عليه

تنبيهان: الأول: "كأين" مركبة من الكاف و "أي" الاستفهامية المنونة وحكيت، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف. قاله في المغني

الثاني: استدل أبو حيان بنطق العرب في "كأين" باللغات المتقدمة الذكر، على بساطتها كما قال به بعضهم، لكن قال ناظر الجيش: كل النحاة كالمجمعين على القول بالتركيب، فلا يسع في ذلك إلا التسليم لما قالوه، فإن مخالفة الإجماع لا تمكن.

قوله: "وغالبا كذا ..إلخ" أي والأكثر مجيء "كذا" مكررا مع الواو حتى قيل بلزومه، كقوله: [279]

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد

ويقل بلا واو نحو: "كذا كذا درهما"؛ وابن خروف نفاه من أصله، بينما أثبت المصنف أنه قليل فقط.

ويقل أيضا إفرادها نحو: "كذا درهما". قاله المصنف أيضا، لكنه لم يذكر شاهدا على الأمرين. قاله المرادي

قال في المساعد: قيل: فإن وردت مفردة في العدد حمل على حذف المعطوف، أو مكررة فيه أو في غيره بلا عطف حمل على حذف العاطف.

وبَعْضُهُمْ بِالمُفْرَدِ المُبَيَّنِ بِالجَمْعِ ما ضاهَى ثَلاثَةً عَنِي

وبِالمُكَرَّرِ بِلا عَطْفٍ قَصَدْ مُرَكَّبًا وبِالمُعاطَفِ اعْتَقَدْ

نَيْفًا وعِشْرِينَ وبابَه وإنْ أُضِيفَ لِلفَرْدِ كَمِيائَةٍ زُكِنْ

يعني أن بعضهم وهم الكوفيون، ووافقهم الأخفش والمبرد وابن كيسان والسيرافي وابن الدهان وأبو علي الفارسي في أحد قوليه، حمل العدد المبهم على العدد الصريح فكنى بـ"كذا" مفردة عن العطف والتكرير مميزة بجمع مخفوض بالإضافة، عن ثلاثة وما ضاهاها

279- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 497/4

أي وهو ما فوقها إلى عشرة، لأنه لا يميز بجمع مجرور إلا الثلاثة وأخواتها فهو متردد بين جميع هذه الأعداد، فتقول على هذا "مررت بكذا رجالٍ" بجر رجال على الإضافة، ويحتمل عندهم البدلية؛ ويكنون بالمكرر بلا عطف، نحو: "كذا كذا درهما" عن المركب كأحد عشر وبابه وهو ما فوقه إلى التسعة عشر مركبا، لأنه لا يميز مكرر بدون عطف بمفرد منصوب إلا المركب؛ ويكنون بالمكرر مع عطف، نحو: "كذا وكذا درهما" عن أحد وعشرين وبابه إلى تسعة وتسعين، وإن أضيف لمفرد، نحو: "كذا درهم" كني به عن مائة أو ألف، وهذا التفصيل ذكره الكوفيون ومن وافقهم وليس فيه سماع، وإنما استندوا فيه للرأي لا للرواية؛ ومذهبُ البصريين أن تمييز "كذا" لا يكون إلا مفردا منصوبا كيف كانت، أريد بها عدد قليل أو كثير.

وقولُ هذا البعض هو الذي عليه الفقهاء من الكوفيين كما في المغني، بل قال الفارسي حين سأله أبو الفتح ابن جني عن التفصيل المذكور: هذا من استخراج الفقهاء وليس هو من النحو. نقله المرادي، وقد درج عليه جماعة من المالكية أيضا، قال خليل: (وكذا وكذا أحد وعشرون، وكذا كذا أحد عشر) فألزموه في الإقرارِ المحقّقَ. ونقل الأمير في حاشيته على المغني عن سحنون أنه قال: لا أعرف هذا التفصيل، ويقبل منه ما أراد.

قول الناظم: "عَني" كرضي قال في القاموس: وعُني بالضم عناية وكرضي قليل فهو به عن. وقوله: "كمائة زكن" لا بد من إشباع ميم "مائة" للوزن، وذلك جائز للضرورة كقوله:[280]

أعوذ بالله من العقراب الشائلات عقد الأذناب

فائدة: تتصرف "كذا" بوجوه الإعراب، فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر بالإضافة والحرف، ولا تقصر على إعراب خاص، ولا تتبع بتابع أيا كان، ولا محل لها من الإعراب، فلا تتعلق بشيء لأن التركيب أخرجها عن ذلك. قاله في الهمع

280- الرجز أنشده ابن هشام في المغني ولم ينسبه السيوطي 795/2، ولا البغدادي 168/6.

باب الحكاية

ورُبَّمـــا أُعْـــرِبَ فـــي الوَصْـــلِ مَنـــا   كجـــا مَـــنٌ مَنَـــةً اوْ مَنُـــو مَنـــا

يعني أنه ربما قيل: "جاء من منة" بإعراب "من" والحكاية بها وصلا بدون إشباع الحركات، جوابا لمن قال: "جاء رجل امرأة"، و"منو منا" بإثبات الزيادة وصلا، جوابا لمن قال: "جاء رجل رجلا"، فقد قال يونس و الكسائي إن بعض العرب يعرب "مَن" ويحكي به النكرات كما تحكى بـ"أي"، وفي هذا إزالة الاستفهام عن الصدرية، وإعرابها في الأولين، وحكاية الآخرين في الوصل. قال ابن عصفور: وعلى هذه اللغة قوله:[281]

أتـــوا نـــاري فقلـــت منـــون أنـــتم   فقـــالوا الجـــن قلـــت عمـــوا ظلامـــا

فأثبت علامة الجمع كما يفعل بـ"أي"، وهذه اللغة من الندور بحيث لا يقاس عليها. قال ابن النحاس: وهذا الذي خرّج عليه ابن عصفور البيت أحسن من تخريج الزمخشري، وهو أن الشاعر ارتكب شذوذين: إلحاق العلامة في الدرج، وتحريك النون.

وكُـــلَّ مـــا عُـــرِّفَ مَحْكِيًّـــا رَوَوْا   ودُونَ الِاسْـــتِفْهامِ نَـــزْرًا قَـــدْ حَكَـــوْا

قوله: "وكل ما عرف ..إلخ" يعني أنه ربما حكي العلم والمضمر بــ "من" كما يحكى المنكر ، فيقال: "منٌ" و "منًا" و "منٍ" ، لمن قال "قام زيد" و "رأيت زيدا" و"مررت بزيد"، وعلى هذا يكون العلم يحكى بلفظه وحاله ، ويقال "منين" لمن قال "مررت بهم".

ولكن مثل هذين سائر المعارف ، ومثل "من" هنا "أي" ، فلا خصوصية للعلم والمضمر عن غيرهما، ولا لـ "من" عن "أي". نبه على ذلك أبو حيان قائلا: إن في كلام المصنف في التسهيل قصورا، حيث قال: (وربما حكي العلم والمضمر بـ "مَن" حكاية المنكر،) وكان ينبغي أن يقول: (وربما حكيت المعرفة) ليشمل العلم والمضمر وغيرهما، وأن يقول: (بأي وبمن)

281- البيت من الوافر وقائله شمير بن الحارث الضبي وهو من أربعة أبيات أولها:

ونـــار قـــد حضـــأت لهـــا بليـــل   بـــدار لا أريـــد لهـــا مقامـــا

ســـوى تحليـــل راحلـــة وعـــين   أكالئهـــا مخافـــة أن تنامـــا

وبعده:

فقلـــت إلى الطعـــام فقـــال مـــنهم   زعـــيم نحســـد الأنـــس الطعامـــا

. خزانة الأدب 2/3

ولا يخصص "مَن".اهـ

وقد سلمت عبارة الناظم هنا من كل ما أورده أبو حيان، إذ صرح بالتعميم لفظا في المعارف، ومعنى في المحكي به حيث لم يخصص "من" بالذكر والله تعالى أعلم.

قوله: "ودون الاستفهام ..إلخ" يعني أنه ربما يحكى الاسم دون سؤال، كقول بعضهم وقد قيل له: "هاتان تمرتان": "دعنا من تمرتان"، وقولك: "ليس بقرشيا" جوابا لمن قال: "أليس قرشيا"، وكقوله:[282]

وأجبت قائل كيف أنت بصالح ... ...

فهكذا مثّل به المصنف، قال ابنه: وليس البيت من هذا القبيل، لأنه من حكاية الجملة لا من حكاية المفرد لأنه جواب للاستفهام، وجواب الاستفهام لا يكون إلا جملة، فـ"صالح" على هذا خبر مبتدإ محذوف، والتقدير: "فأجبت قائل كيف أنت بأنا صالح" ثم حذف المبتدأ وبقي خبره على ما يستحقه من الرفع، ويروى "بصالح" بالجر على قصد حكاية الاسم المفرد، كأنه قال: فأجبت قائل كيف أنت بهذه اللفظة. قال ابن هشام: والأمركما جعل الشارح .اهـ على نقل ياسين في حاشيته على الألفية، ونقل فيها أيضا عن المقرب أن الجملة المحكية لا يدخل عليها الجار إلا في الضرورة مع قبح، ونبه على أن القبح هنا أشد، لأن الاسم معرب ولم يُذكر جزؤه الثاني، فالباء داخلة في اللفظ على اسم واحد معرب ولم تؤثر، فكان كتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.اهـ

وكقوله:[283]

سمعت الناس ينتجعون غيثا ... فقلت لصيدح انتجعي بلالا

وفي جعل البيت من حكاية المفرد نظر، والظاهر أنه من حكاية الجملة بعد غير القول، وبعضهم ذكر كلاما يقتضي أن جملة "الناس ينتجعون" محكية بقول محذوف، فإنه قال: أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون، فمعمول "سمعت" محذوف. انظر حاشية ياسين على التصريح

282- تقدم الكلام عليه 229/1

283- البيت من الوافر وقائله ذو الرمة ديوانه، ص: 442

ومن ذلك ما وجد بخط بعض الصحابة "قال فلان ابن أبو فلان"، لأنه سمع من قال ذلك اللفظ في موضع مرفوع، فكتبه على هيئته التي سمعه عليها؛ وفي حديث وائل ابن حجر: « من محمد رسول الله ﷺ إلى المهاجر ابن أبو أمية »،[284] قال ابن الأثير في النهاية: كان حقه أن يقول: "ابن أبي أمية" ولكنه لاشتهاره بالكنية ولم يكن له اسم معروف غيره لم يُجَرّ، كما قيل: "علي بن أبو طالب" اهـ منها

لطيفة: حكى أبو بكر محمد بن عبد الملك الملقب بالتاريخي لاعتنائه بالتواريخ، في أخبار النحويين: أن رجلا قال لسمّاك بالبصرة: بكم هذه السمكة ؟ فقال: "بدرهمان" فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق سمعت سيبويه يقول: "ثمنها درهمان".

تنبيه: ذكر في شرح الكافية أن المختار في نحو "قال فلان بن أبو فلان" عند المحققين قراءته بالياء وإن كان مكتوبا بالواو، كما تقرأ الصلاة والزكاة بالألف وإن كانتا مكتوبتين بالواو، تنبيها على أن المنطوق به منقلب عن واو.اهـ قال في التصريح: وعندي أنه يقرأ بالواو لوجهين:أحدهما أن الغرض أنه محكي، وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فإنهما غير محكيتين؛ والثاني أنه يحتمل أن يكون وضع بالواو، فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير.

عِشْرونَ ماذا بَعْدَ لِي عِشْرونَ قُلْ   وبَعْضُهُمْ عِشْرونَ أيًّا قَدْ قَبِلْ

يعني أنه يقال في حكاية التمييز لمن قال: "لي عشرون" بدون ذكر التمييز: "عشرون ماذا" و"عشرون أيا" بقلة، والمراد بالحكاية هنا: إيراد الكلام مورد الاستثبات، فإذا قيل: "عندي عشرون" فأردت الاستثبات عن حقيقتها قلت: "عشرون ماذا؟" أو"عشرون أيا؟"، وهذا إنما هو على رأي من يعتقد في استفهام الاستثبات جواز تقديم العامل عليه، وهو رأي الكوفيين وجرى عليه ابن عصفور، وحكى الكوفيون من كلام العرب: "يفعل ماذا"، "يصنع ماذا" بنصب الفعلين على تقدير "يريد أن يفعل ماذا "، و"يريد أن يصنع ماذا"، ولا يعرف البصريون ذلك.

وإنما قلنا "بدون ذكر التمييز" ليكون الإبهام حينئذ حاصلا فيستحق السؤال والاستثبات، ولو ذكر التمييز لم يكن ثم إبهام. فإن قلت: لا يتأتى في "ماذا" إلا أن تنصب

---

[284] النهاية 1/ 20

على التمييز، والتمييز ملزوم بذكر البيان وهو مفقود، لأن المتكلم معترف بجهله لجنس المميز، وإنما هذه أداة سؤال استفهم بها عن التمييز، فالنصب هنا على التمييز حكاية للنصب في التمييز الحقيقي. قاله الدماميني

واحْـكِ أوَ اعْـرِبْ مـا لِلَفْظِـهِ نُـسِبْ حُكْـمٌ ولَـوْ وشِـبْهَه اشْـدُدًا تُـصِبْ

قوله: "واحك أو اعرب ..إلخ" يعني أنه يحكى المفرد المنسوب إليه حكم هو للفظه، نحو "ضرَبَ" فعل ماض، و"زيدا" من "ضربت زيدا" مفعول به، ويعرب مطلقا على الأصح كـ"ضرَبٌ فعل ماض"، و"مِنٌ حرف جر" بالرفع والتنوين فيهما.

ومن الحكاية قوله ﷺ: «إياكم ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان»[285]، واعلم أن محمل الكراهة التي دل عليها الحديث على استعمالها في التلهف على أمور الدنيا ، إما طلبا كما يقال : "لو فعلت كذا حصل لي كذا "، وإما هربا كقوله : "لو كان كذا لما وقع لي كذا وكذا"، لما في ذلك من صورة عدم التوكل في نسبة الأفعال إلى القضاء والقدر، إما إذا استعملت في تمني القربات كما جاء في قوله ﷺ « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت» [286] فلا كراهة . قاله ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام.

ومن الحكاية أيضا قول الشاعر:[287]

بثـين الزمـي لا إن لا إن لزمتـه على كثـرة الواشـين أي معـون

ومن الإعراب قوله:[288]

ليـت شـعري وأيـن مـني ليـت إن لـوا وإن ليتـا عنـاء

وفي الحديث: « أنهاكم عن قيل وقال» [289] بالحكاية والإعراب.

وزعم أبو حيان أن إجراء وجوه الإعراب هنا إنما هو إذا كان قابلا للإعراب، فإن كان مبنيا فإنه يحكى مثل: "مَنْ" موصول و"مِنْ" حرف جر.

285- قال العجلوني في كشف الخفاء: 275/1: أخرجه مسلم عن أبي هريرة. والذي في مسلم آخره: "فإن لو تفتح عمل الشيطان" كتاب القدر 6774

286- الحديث أخرجه البخاري في كتاب التمني رقم: 7229

287- البيت من الطويل وقائله جميل ، ديوانه ص: 44

288- تقدم الكلام عليه

289- الحديث في كنز العمال رقم: 449

قال تلميذه ناظر الجيش: وليس هذا على إطلاقه، وإنما يتعين البناء إذا كانت الكلمة مسندا إليها ما هي موضوعة له كقولنا: "ضَرَبَ فعل ماض" و"مِنْ حرف جر"، لأن "ضرب" إنما يكون فعلا ماضيا إذا كان آخره مفتوحا لا مضموما، وحرفُ الجر إنما هو بالسكون لا بالحركة، وإذا كان كذلك وجب إبقاء كل من الكلمتين على بنائه الذي هو موضوع عليه، قال: أما لو ذكرت الكلمة مخبرا عنها بأمر ليس ذلك الأمر موضوعها كما في قوله:[290]

... ... إن لـــــوا وإن ليتـــــا عنـــــاء

أو كان القصد بذكرها مجرد اللفظ بها كما في الحديث الشريف: « وأنهاكم عن قيل وقال»[291] فإن الإعراب جائز كما أن الحكاية جائزة اهـ كلام ناظر الجيش.

ثم إن الأداة التي يحكم لها بالاسمية وهذا الاستعمال، إن أردت بها اللفظة منعت من الصرف إن اقتضت ذلك كـــ "دحرج" و"ضرب"، للزيادة على ثلاثة حروف في الأولى وتحريك الوسط في الثانية، والوجهان في "قال" كهند، وإن أردت اللفظ صرفت الكل.

قول الناظم : (ما للفظه نسب حكم) قال المرادي : وهذا هو الإسناد اللفظي الذي تقدم أول الكتاب أنه مشترك بين الاسم وغيره، والتحقيق أنه مختص بالاسم كالمعنوي ، لأن لفظ الفعل والحرف حال الإخبار عنه محكوم باسميته ، قال : وفي ذلك بحث لا يليق بهذا المختصر.

قوله في الطرة : (أو اعربْ على الأصح) صوابه: "مطلقا على الأصح" لأن الخلاف إنما هو فيما كان مبنيا ، فقيل لا يعرب والأصح جواز إعرابه، وإلا فنحو: "زيد اسم" معرب بلا خلاف.

قوله: "ولو وشبهها اشدداً" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه إذا كانت الكلمة من حرفين ثانيهما لين وأعربت هذا الإعراب ضعف ثانيهما، فقيل في "لوْ" لوّ، وفي "في" فيّ، وإذا ضعفت "ما" النافية قلت "ماء" حرف نفي.

290- تقدم الكلام عليه

291- تقدم الكلام عليه

فصل في مدة الإنكار

أتى به بعد الحكاية، لأنه يشبهها من وجهين: حكاية اسم تقدم، وزيادة مدة في الآخر، وأتى بالتذكير بعد ذلك، لأنه يشبهها من وجه واحد، وهو زيادة مدة في الآخر.

وإنْ تَسَلْ بِالهَمْزِ عَنْ ما يُذْكَرُ فغالِبًا تَحْكِي وأنتَ مُنْكِرُ

يعني أنك إذا سألت بهمزة عن مذكور معرّف أو منكّر، ولا فرق في المعرفة بين العلم وغيره، مُنكِرا اعتقادَ كونه على ما ذُكر أو بخلافه، تحكيه غالبا؛ ويجوز حذف الهمزة في لغة كلاب لدلالة المدة عليها. فالأول نحو: "أزيدنيه" لمن قال: "قام زيد" منكرا أن يكون زيد قائما، والثاني: كقول من قيل له: "أتخرج إلى البادية؟": "أنا إنيه" منكرا أن يكون رأيه على خلاف الخروج، فأنكر استفهامه عن شيء لا ينبغي الاستفهام عن مثله، لكونه لا بد منه. كذا فهم أبو حيان، قال ناظر الجيش: والذي فهمته أنه منكر على نفسه أن لا يخرج حيث اقتضى استفهام المتكلم أن المخاطب يستوي عنده الأمران أو أنه قد لا يخرج، فلما اقتضى كلام المتكلم ذلك أنكر المخاطب ذلك على نفسه، كأنه يقصد بذلك الرد على ما توهمه المستفهم، قال: وما قاله الشيخ غير بعيد والأمر في ذلك قريب، إذ المراد حصول الإنكار في الجملة كائنا على من يكون.

قول الناظم: "فغالبا تحكي" إشارة إلى أن الحكاية ليست بملازمة للإنكار وإنما هي غالبة، فيجوز إذا قال القائل: "قام زيد" وأنكرت ذلك أن تقول: "أقام زيدنيه؟"، وأن تقول: "أقام زيد؟" ونحوه مما يؤدي المعنى دون حكاية؛ وقوله: "عما يذكر" مخرج لما لم يسبق له ذكر، فلو أنكرتَ ابتداء ضرْبَ عمرو مثلا لقلت: "أضربت عمرا"، ولا تقول: "أضربت عمرنيه" بإلحاق حرف الإنكار.

تنبيه: قول الناظم هنا "وإن تسل بالهمز ..إلخ" كقول المصنف في التسهيل: (وإن سأل بالهمزة عن مذكور منكر ..إلخ) وقد أورد عليه ناظر الجيش أن المنْكِر ليس بسائل، قال: وقوله في شرح الكافية: (حرف الإنكار مدة زائدة تلحق المحكي بعد همزة الاستفهام) أحسن منه قوله هنا: "وإن سأل بالهمزة"، قال: وقد عرف من كلامه – يعني المصنف في التسهيل – ثلاثة أمور: الأول: أن مدة الإنكار لا بد أن تتقدمها همزة، وإنما كان كذلك لأن المراد الإنكار،

والمدة لا دلالة لها عليه وإنما الدال عليه الهمزة؛ الثاني: أن لحاقها الكلمة جائز لا واجب، فلك مع قصد الإنكار أن لا تلحق، وهذا يحقق لك أن الإنكار إنما يستفاد من الهمزة؛ الثالث: أنها إذا لحقت فإنما تلحق المحكي في الغالب، فأفاد ذلك أنها قد تلحق غير المحكي لكن ذلك قليل.

وَمُنْتَهَاهُ مُطْلَقًا وَقْفًا بِمَدْ صِلْهُ وَيَا مِنْ بَعْدِ تَنْوِينٍ وَرَدْ

قوله: "ومنتهاه مطلقا ..إلخ" يعني أن منتهاه المذكور يوصل جوازا لا لزوما بمد مجانس حركته إن كان متحركا ولم ينون، كـ"الرجلو" و"الرجلا" و"الرجلي"؛ قوله: "مطلقا" أي ولو كان صفة، كأن يقال: "قام زيد الفاضل" فتقول في إنكاره: "أزيد الفاضلوه؟"، أو معطوفا كأن يقال: "قام زيد وعمرو" فتقول في إنكاره: "أزيد وعمرنيه؟"، وهذا بخلاف علامة الندبة عند الجمهور. قوله: "وقفا" لأن هذه المدات تخص الوقف، ولولا المدات لكان يتوهم أنه سؤال حقيقي لا إنكاري، فإذا وصل سقطت المدة وحصل حينئذ الوهم المذكور. قال الدماميني: وانظر وجه اختصاص المدة بالوقف، وهلا جازت في الوصل كمد الندبة والاستغاثة.

قوله: "ويا من بعد تنوين ورد" أي ويوصل بياء ساكنة بعد كسرة إن كان منتهى ذلك الاسم التنوين، فيقال: "أزيدنيه" فالتنوين فيهن يكسر وتأتي الياء، وإذا قلت: "هذه عصا" قلنا: "أعصانيه؟"، وإنما رجعت الألف من "عصا" لزوال موجب حذفها وهو التقاء الساكنين، وقيل لا ترجع ليلا تفوت الحكاية، ولأن حركة التنوين عارضة.

ويجوز في الإنكار كذلك أن تأتي بـ"إن" توكيدا لبيان المحكي، فتكسر نونها قبل حرف الإنكار كما يكسر التنوين، فتقول: "أأحمدإنيه؟"، وإن ألحقت بعد تنوين ففيها ثلاثة أوجه: إقرار التنوين ساكنا، وتحقيق الهمزة نحو: "أزيدإنيه"، ونقل كسرة الهمزة إلى التنوين وحذفها نحو: "أزيدنيه"، وإدغام التنوين في نون "إن" المكسورة بعد حذف الهمزة نحو: "أزيدنيه؟".

وإذا كان المحكي كـ"موسى" و"يرمي" و"يغزو" علمين مما آخره ساكن لا يقبل الحركة، تزاد فيه مدة الإنكار وتحذف المدة الأصلية، وقيل يجب أن يؤتى بـ"إن" بعد الساكن ليسلم من الحذف.

ودُونَمــا حِكايَــةٍ قَــدْ مُــدَّ مــا	عَلَيــهِ مــا ضُمِّنَــهُ تَقَدَّمــا
كَــقَوْلِ مَــنْ قِيــلَ لَــهُ أتَفْعَــلُ	أنــا إنــي وإثْــرَ جُــدْتَ اسْتَعْمَــلُوا
جُــدْتُو ومَــنْ قــالَ أنــا الــذي قَتَــلْ	زَيْدًا أنا إني ... ...

قوله: "ودونما حكاية .. إلخ" تقريره: وقد مد اسم تقدم عليه ما ضمنه دون حكاية، وهو قسيم قوله: "فغالبا تحكي وأنت منكر". يعني أنه ربما مد اسم تقدم عليه ما ضمن معناه من الكلام السابق دون حكاية، كقول بعضهم وقد قيل له: "أتخرج إن أخصبت البادية": "أنا إنيه"، فوليت "إن" دون حكاية ضمير المتكلم، وقد تضمن معناه وهو في المعنى ضمير المخاطب في كلام القائل: "أتخرج"، وبه يصح المعنى الذي قصده وهو الإنكار، وذلك لإمكان إلحاق العلامة بـ"أنا" لأنه منفصل، بخلاف الضمير المستتر في "أتخرج.

قال أبو حيان: و"أنا" في قوله: "أنا إنيه" مرفوع بـ"أخرج"، لأن "أنا" هو المضمر في "أتخرج"، فأدخل الهمزة على ذلك الكلام. قال ناظر الجيش: ولم أتحقق قوله: إن "أنا" هو المضمر في "أتخرج"، لأن المضمر فيها هو "أنت"، إلا أن يريد أن "أنت" المضمر في "أتخرج" المراد به إنما هو المخاطب الذي عبر عن نفسه بـ"أنا" فذلك شيء آخر، قال: ثم إذا كان "أنا" مرفوعا بـ"أخرج" كما قال لزم أن يكون منكرا أن يخرج، والغرض أنه منكر لأن لا يخرج، والذي يظهر أن "أنا " مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: "أأنا لا أخرج"، يدل على ذلك سياق الكلام المتلو بالإنكار.

قوله: "وإثر جدت استعملوا جدتو" يعني أنه قد تتصل المدة بغير ما دخلت عليه الهمزة شذوذا، فيقال : "أجدتوه" لمن قال "جدت" وكان القياس ألا يحكى اللفظ لأن المقصود في كلام المستثبت المخاطَبُ، فكان حقه "أأنت إنيه" فتأتي بضمير مخاطب منفصل ثم تأتي بـ"إن"، ولكن قصد حكاية كلام المتكلم بعينه، وكانت المدة واوا لأن التاء مضمومة، وسهّل شذوذه أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد. وبعض العرب حكى اللفظ ورجع إلى الخطاب فقال "أجدتاه".

قول الناظم: "ومن قال أنا الذي ..إلخ" أي وربما يقال لمن قال "أنا الذي قتلت زيدا": "أنا إنيه"، قال في التسهيل: وقد يقال "أنا إنيه" لمن قال أنا فاعل. وهذا من حكاية اللفظ، ولو جاء على القياس لقال "أنت إنيه" لأن "أنا" لا تصدق على غير المتكلم.

قال ناظر الجيش: ولم أتحقق ما المراد بقول القائل "أنا إنيه" بعد قول من قال "أنا فاعل"، والظاهر أن المقصود بهذا الكلام الإنكار على المتكلم ما تكلم به من قوله "أنا فاعل كذا" كأن المخاطب أنكر عليه الإخبار عن نفسه بما أخبر.

وهذه الثلاثة من قوله: (ودونما حكاية .. إلخ) إلى هنا هي غير الغالب في قوله: (فغالبا تحكي ..إلخ)، وهي: حكاية اسم تقدم ما تضمنه كقول من قيل له أتفعل ..إلخ، وحكاية الجملة كلها نحو: "جدتو"، وحكاية الاسم الذي تقدم بلفظه كمن قال: أنا الذي قتل ..إلخ.

... ... وإنْ قَـــوْلٌ فَصَـــلْ

هَمْـــزًا أوِ الســـائِلُ واصِـــلًا سَـــأَلْ أوْ غَيْـــرَ مُنْكِـــرٍ فَـــذا المَـــدُّ انْحَظَـــلْ

يعني أنه إن فَصل بين الهمزة والمذكور قول أو نحوه، أو كان السائل واصلا، أو غير منكر، لم تلحق هذه الزوائد؛ فالحاصل أن المد يمتنع في المواضع الثلاثة المذكورة. فإذا قيل "قام زيد" فقلتَ: "أتقول قام زيد" أو "اليوم زيد" لم تلحق علامة الإنكار، لأنك زدت على ما ذكر المتكلم فكان نظير سبق الواو لـ"من" في باب الحكاية، وكذا إذا السائل سأل واصلا نحو: "أزيد يا هذا" جوابا لمن قال: "مررت بزيد"، أو كان السائل غير منكر نحو: "أقام أحمد" تريد به الاستحسان، قال في التسهيل: "ولا متعجب" أي كما في مثال: "أتخرج إلى البادية ..إلخ"، قال ناظر الجيش: وهذا يدل على أن التعجب بمنزلة الإنكار.اهـ **قلت**: ولينظر هذا مع قوله في الطرة: ("أو غير منكر" نحو: "أزيد" تريد الاستحسان أو التعجب) فإن ظاهره إلحاق التعجب بالاستحسان.

فصل في الكلام على مدة التذكير

وآخِـــرَ الـــذي تَـــذَكَّرْتَ صِـــلِ بالمَـدِّ إنْ صَـحَّ وفـي الوَقْـفِ احْظُـلِ

المراد بالمتذكر من قطع اللفظ قبل انتهاء المقصود لعدم ذكر تمامه في الحال، فيعرض له وقف في بعض أجزائه غير قاصد للوقف، يعني أنه إذا نطق متذكّر وصَلَ آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركته إن كان متحركا، نحو "قالا" و"يقولو" و"حذامي"، وبياء ساكنة بعد كسرة إن كان ساكنا صحيحا نحو: "قدي" في "قد" و"مني" في "من"، وفي الوقف على "أل" بالتذكير طريقتان: سكون آخرها أو إلحاقه مدة تشعر باسترساله في الكلام فتقول: "ألي"، وتعاد على كلتا الطريقتين كقوله:[292]

دع ذا وعجــل ذا وألحقنـــا بـــذا ال   الشـــحم إنـــا قـــد مللنـــاه بجـــل

وأما قوله:[293]

يـــا خليلـــي اربعـــا فاســـتخبرا الـــ   ـــمنزل الـــدارس عـــن حـــي حـــلال

مثـــل ســـحق الـــبرد عفـــا بعـــد كالـــ   ـــقطر مغنـــاه وتاويـــب الشـــمال

فمن الوقف ضرورة، لا من التذكير . انظر الصبان في المعرف بأداة التعريف.

ودخل في الصحيح ما جرى مجراه من واو وياء في قبول الحركة ، فتقول في "لو" و"اخشوا" : "لوي" "واخشوي"، وفي "كي"و"اسعي": "كيي" و"اسعيي"، فتلحق العلامة ويكسر الساكن الذي قبلها لالتقاء الساكنين، فتصير العلامة ياء ساكنة.

292- الرجز هكذا في شرح أبيات الكتاب للسيرافي:

قلـــت لطاهينـــا المطـــري في العمـــل   لـــوح لنـــا إن الســـديف لا يمـــل

هـــات لنـــا مـــن ذا وألحقنـــا بـــذا الـــ   لشـــحم إنـــا قـــد مللنـــاه بجـــل

فهـــو يعيـــث لا يبـــالي مـــا فعـــل   ... ...

ونسبه لحكيم بن معية 243/2، يعيث: يفسد.

293- البيتان من الرمل وقائلهما عبيد بن الأبرص ، العيني 511/1

وخرج المعتل كعيسى ويدعو والقاضي ، بل اكتفي بمدته ، وقيل تلحق مدة التذكير وتحذف السابقة للساكنين، لأن الثانية لمعنى فكانت أولى بالبقاء.

ولا يلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار، وإنما كان كذلك لأن المنكر قاصد للوقف فلحقت هاء السكت، والمتذكر غير قاصد للوقف فلم تلحقه؛ وذلك لأنها إنما يؤتى بها في الوقف، والغرضُ عدمه. وهذه المدة تسمى مدة التذكير.



التأنيث

وافْصِلْ بِتا الأوْصافَ والآحادَ مِنْ	أجْناسِها ورُبَّما بِها زُكِنْ
جَوامِدٌ مُؤَنَّثاتٌ وتَلَتْ	جِنسًا قَلِيلاً وصِفاتٍ لَزِمَتْ
مُشْتَرَكاتٍ أو مُذَكَّراتِ	ووَكّدَتْ أيْضًا مُؤَنّثاتِ
وبَالَغتْ وقَدْ تَجِيءُ لِلنَّسَبْ	وعاقَبَتْ وعَرَّبَتْ لَدَى العَرَبْ

اعلم أن التاء تأتي لفوائد كثيرة لم يتعرض لها المصنف في الخلاصة، وإن أشار إليها بقوله: (ولا تلي فارقة فعولا ..إلخ) كما نبه عليه الشاطبي، لكن الغرض الأصلي من زيادتها إنما هو تمييز المؤنث من المذكر. وهذا ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "وافصل بتا الأوصاف والآحاد من أجناسها"يعني أن غالب مجيءالتاء لفصل الأوصاف المؤنثة من المذكرة من اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة،أو منسوب بالياء، كقائمة، ومضروبة، وحسنة، وقرشية.

وتكثر زيادتها لتمييز الآحاد المخلوقة من أجناسها وهي التي لا صنع للحادث فيها من النامي وغيره، كنخلة ونخل،وتمرة وتمر، وبقرة وبقر، وسحابة وسحاب، وحاجة وحاج، وراحة وراح، قال: [294]

دان مسف فويق الأرض هيدبه	يكاد يدفعه من قام بالراح

وربما فصلت أيضا الآحاد المصنوعة، كسفينة وسفين، ولبنة ولبن، وقلنسوة وقلنس، وجرة وجر.

واختلف هل الأصل التاء ثم حذفت لإفادة الجنس، أو الأصل سقوطها ثم جيء بها لإفادة الواحد، وأجاز الكوفيون استعمال الجنس من ذلك للمفرد، نحو: "رأيت حماما ذكرا" وهو عند البصريين شاذ لا يقاس عليه، ونملة في قوله تعالى ﴿قالت نملة ﴾ يجوز أن تكون مذكرا والتاء للوحدة، أو مؤنثة.

294- البيت من البسيط، وقائله عبيد بن الأبرص، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 27/2، يصف في البيت سحابا مسف: من أسف من الأرض دنا منها . هيدبه: الهيدب: السحاب المتدلي. والشاهد في قوله: (الراح) واحده راحة ، أي كف.

قوله: " وربما بها زكن جوامد مؤنثات" أي وربما فصلت التاء الأسماء الجامدة من مذكراتها كامرأة وامرئ، وخال وخالة، وإنسان وإنسانة قال: [295]

إنســـــــــــانة فتانــــــــــــــة بـــــدر الـــــدجى منهــــا خجـــــل

لكن هذا ليس بعربي بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره، والعربي أن يقال للأنثى أيضا إنسان. أفاده الصبان ، وشيخ وشيخة وفيما نسخ من القرآن: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة)، وسمع من كلامهم: "رجل ورجلة"، قال: [296]

مزقــــــوا جيـــــــب فتـــــــاتهم لم يبـــــــالوا حرمـــــــة الرجلــــــه

وحكى أبو زيد: "كانت عائشة رضي الله عنها رجلة الرأي"، وغلام وغلامة قال: [297]

ومركضـــــــة صـــــــريحي أبوهـــــا يهـــــان لهــــا الغلامـــــة والغـــــلام

وهذا النوع لا يقاس ومنه: دخولها في العدد نحو "ثلاثة" و"أربعة"، للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس إلا أنه على نقيض تلك الطريقة. قاله ابن يعيش، وإنما كثر في الجوامد عندهم التفرقة بالألفاظ نحو: جدي وعناق، ورجل وامرأة؛ وقد يعتدون بالتفرقة بالوصف بـ"الذكر والأنثى" نحو: حية ذكر وحية أنثى، وفرس ذكر وفرس أنثى،وهذا بخلاف الصفات فلذلك احتاجوا فيها إلى التاء الفارقة. قاله الشاطبي

295- من مجزوء الرجز، قبله:

لقـــــد كســـــتني في الهـــــوى ملابـــــس الصـــــب الغـــــزل

وقائله مولد يقال: إنه أبو منصور الثعالبي، صاحب اليتيمة، تاج العروس (أنس).

296- البيت من المديد، وقبله:

كـــــل جـــــار ظـــــل مغتبطـــــا غـــــير جـــــيران بـــــني جبلـــــه

وهو بلا نسبة في لسان العرب، وتاج العروس (رجل).

297- البيت من الوافر، وقبله:

أعـــان علـــى مـــراس الحـــرب زغـــف مضـــاعفة لهـــا حلـــق تـــؤام

ومطـــــرد الكعـــــوب ومشـــــرفي مـــــن الأولى مضـــــاربه حســـــام

والأبيات لأوس بن غلفاء الهجيمي يصف فرسا، لسان العرب (غلم) صريحي: نسبة إلى صريح اسم فحل منجب.

واعلم أن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات، بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظي كالتركية والفارسية بل بالقرائن . انظر الصبان

وعلى قولهم "رجلة وغلامة" يرتب لغز وهو: "عندي رجلان أحدهما حامل، وغلامان أحدهما حائض".ذكره يس في حاشيته على الألفية، وذلك أنه ثنى مذكرا ومؤنثا وغلب المذكر.

قوله: "وتلت جنسا قليلا" أي وربما تلت جنسا وفارقت واحده، نحو: كمأة وفقعة للجنس، وكمء وفقع للواحد، ومثله جبأ وجبأة، وهذا قليل؛ وقال بعضهم: إن التاء أيضا فيها للوحدة والمجرد منها للجنس، والأكثرون على الأول.

واعلم أنه قد تأتي أيضا فارقة بين الواحد والجمع في الصفات كبقال وبقالة، ومنه البصرية والكوفية . أفاده أبو حيان استدراكا على المصنف. انظر شرح ناظر الجيش

قوله: "وصفات لزمت مشتركات ..إلخ" أي وربما لازمت التاء صفات مشتركة، نحو:ربعة للذي والتي بين القصر والطول، ورجل يفعة وامرأة يفعة، أو صفات خاصة بالمذكر لتأنيث ما وصف بها في الأصل نحو: بهمة للشجاع؛ واختصاصه بالمذكر بمعنى أنه لم يستعمل إلا لمذكر، لا أن معناه لا يصلح إلا للمذكر، فدخلت التاء في هذه الصفة الخاصة بالمذكر لتأنيث الموصوف في الأصل، إذ أصله نفس بهمة أي ذات شجاعة، أو تنبيها على أن المؤنث أولى بها من المذكر كهلباجة للأحمق الضخم الفدم الأكول الجامع لكل شر، فإنه خاص بالمذكر ولحقته التاء تنبيها على أن التاء ليس بلازم فيها أنها لا تكون إلا للمؤنث بل المؤنث أولى بها، أو تنبيها على أن ما ثبت فيه التاء مما يقع على المذكر والمؤنث كشاة المؤنث أولى به لأجل التاء. قاله في المساعد، وقال الدماميني: تنبيها على أن المؤنث أولى بهذه الصفة من المذكر. وكدرحاية للرجل الضخم القصير قال الراجز: [298]

إمــــا تـــريني رجـــــلا دعكايـــــه عَكَوَّكــــا إذا مشـــــى درحــــــايه

تحســـــبني لا أعــــرف الحـــــدايه أيايــــــــه أيايـــــــه أيايـــــــه

---

[298]- الرجز لأبي رعيب العبشمي في تاج العروس (عكك). وبلا نسبة في لسان العرب وتاج العروس: (دعك)، والدعكاية: القصير، والعكوك: القصير الملزز المقتدر الخلق.

و"أيا يه" اسم صوت لزجر الإبل، وقد أهمله صاحب القاموس.

قوله: "ووكدت أيضا مؤنثات" أي وتجيء التاء أيضا لتأكيد التأنيث، ملازمة للتاء كما في ناقة ونعجة، لأن انفراد المؤنث باسم عن المذكر يفيد التانيث فكان يكفي أن يقال "نعج" مثلا فتدخل التاء للتاكيد؛ أو غير ملازمة كعجوز وعجوزة.

وقد تأتي لتأكيد إفادة الجمع نحو: حجارة وفحولة، وزعم الشلوبين أن التاء فيهما لتأكيد تأنيث الجمع كالتاء في ناقة ونعجة فأسقط هذا القسم. وأما التمثيل لتأكيد الجمع بأرغفة ففيه نظر ظاهر لأن صيغة الجمع أفعلة لا أفعل، وقد صرح بالتنظير فيه ناظر الجيش. ومثل أرغفة: صبية كما لا يخفى، فالتاء فيهما إنما هي لتأكيد تانيث الجمع كما صرح به الرضي، فقد أفاد أن التاء تأتي لتأكيد تأنيث الجمع إما وجوبا قال: وهو في بناءين: "أفعلة" كأرغفة و"فعلة" كصبية، أو جوازا وهو في ثلاثة أبنية: "فعالة" كجمالة وقد تلزم في هذا التاء كما في حجارة، و"فعولة" كبعولة وقد تلزم كعمومة، والجمع الأقصى كملائكة ولا تلزم. اهـــ المراد منه

وقد تأتي أيضا لتأكيد الوحدة كما في التسهيل، ومثل له أبو حيان بنحو: ظلمة وغرفة ومدينة. قال ناظر الجيش: ولم يتجه لي ما قال. ثم نقل عنه أنه عبر بعضهم عن هذا المعنى بتأنيث اللفظ، لأنه ليس تحته تأنيث معنى ـ كامرأة وقائمة ـ ولكنه للدلالة على أن هذا اللفظ عندهم موضوع موضع المؤنث في الإخبار والإشارة والإضمار وغير ذلك من أحكام التانيث.

وقد تأتي كذلك لإفادة الجمع ـ أي فارقة بين الواحد والجمع في الصفات ـ كسيارة وميارة، فإنهما جمع سيار وميار، لا من أسماء الأجناس لأن التاء لا تفصل الجنس المشتق من واحده. ذكر ذلك أبو حيان استدراكا على المصنف في التسهيل. قال الرضي: وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل أو فعول أو صفة منسوبة بالياء، أو كانت على فعال؛ كقولهم: "خرجت خارجة على الأمير" وقولهم: "ركوب وركوبة" وقولهم: "البصرية" و"الجمالة". قال: والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتأنيث كما في ضاربة وليس كما في كمء وكمأة، وذلك لأن ذا التاء في مثله صفة للجماعة تقديرا كأنه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به. اهـ منه باختصار

قوله: "وبالغت"يعني أن التاء تأتي للمبالغة كراوية لكثير الرواية، ولتأكيدها كنسابة وعلامة؛وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة. وقال ثعلب: أنثوا في المدح على معنى "داهية"، وفي الذم على معنى "بهيمة".وهذا لا يطرد، وجمع الفراء بين التعليلين.اهـ من شرح المرادي

وقال الرضي: كأن التاء في هذا القسم للتأنيث،والموصوف المحذوف جماعة إجراء للشيء مجرى جماعة من جنسه، كما تقول: "أنت الرجل كل الرجل".

تنبيه: قد أدخل شراح التسهيل تاء المبالغة في قوله: (وربما لازمت صفات مشتركة)، وهو ما عقده الناظم قبل في قوله: "وصفات لزمت مشتركات"، فيحيلون هنا على ما هناك؛ لكن عند التأمل يعلم أن مرادهم أن التاءفي الصفات المشتركة تكون للمبالغة ولغيرها، لا أنها ربما لازمتها للمبالغة كما هو ظاهر كلامهم، إذ يلزم عليه أن التاء في نحو: "علامة" لا يجوز إسقاطها فلا يقال "علام" للمبالغة بمجرد الوزن، وليس كذلك قال تعالى: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ ؛ وعبارة ابن عصفور كما في شرح ناظر الجيش: والتاء في الصفات المشتركة تكون للمبالغة ولغير المبالغة ..إلخ فالظاهر حمل كلامهم على هذا المعنى والله تعالى أعلم.

قوله: "وقد تجيء للنسب" أي وربما تأتي لبيان النسب أي الدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب،كالمهالبةوالأشاعثة والمناذرةوالأزارقة، في النسب إلى المهلب بن أبي صفرة والأشعث بن قيس والمنذر ماء السماء ونافع بن الأزرق ، والمعنى: المنسوبون إلى هؤلاء وإن لم يكن اسم كل واحد منهم المهلب، ولو قيل: "المهالب" لكان جمعا لكل واحد اسمه مهلب لا غير. فالتاء في ذلك كله للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب، لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان، فحذفت ياء النسب ثم جمع بالتاء فصارت التاء كالبدل من الياء، وإنما أبدلت منها لتشابه التاء والياء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي، وللمبالغة أي لتاكيدها كعلامة ودواري، وفي كونهما يزادان لا لمعنى كظلمة وكرسي. أفاده الرضي

وقيل: التاء في المهالبة ونحوها عوض عن ياء النسب، ولهذا لايجتمعان بل يقال:"المهلبيون" أو "المهالبة".

قوله: "وعاقبت وعربت ..إلخ" أي وعاقبت ياء مفاعيل كزنادقة وزناديق، ولهذا لايجتمعان؛ ويحتمل أن هذه التاء لتأكيد تأنيث الجمع لأنه مكسر. قاله ابن يعيش؛ وربما تأتي للتعريب كموازجة جمع موزج وهو الخف والقياس:"موازج"، وكطيالسة جمع طيلسان، وصوالجة جمع صولجان،وكيالجة جمع كيلج وهو مكيال، فالتاء تدل على أن واحدها عجمي عُرّب اهـ والفرق بين المعرب وغيره: أن العرب إذا استعملت العجمي وخالفت بين ألفاظه، فقد عربته وإلا فلا.قاله في التصريح قال الرضي: وليست التاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز الجوارب والموازج.اهـ

وقد عبر المغاربة عن هذا المعنى بأن التاء للعجمة، والمعنى واحد لأن التعريب لا يكون إلا عن عجمة، ومن جعلها للعجمة قصد أن الاسم أصله من لسان العجم فعرب. قاله أبو حيان

وقددخلت التاء هنا أيضا لتأكيد تأنيث الجمع لأنه مكسر، على حد دخولها في حجر وحجارة. قاله ابن يعيش

وقد ذكر ابن عصفور أن التاء قد تأتي دالة على النسب والعجمة كبرابرة، فذكر ذلك أبو حيان ليستدرك به على المصنف؛ قال ناظر الجيش: وهو عجيب فإن المصنف قد ذكر أنها تأتي لكل منهما، فإن التعريب عنده هو الذي يعبر عنه المغاربة بالعجمة كما تقدم قريبا، ولم يقل المصنف إن دلالتها على ذلك مقيدة بانفراد، حتى يقال إنهما إذا اجتمعا لا تدخل المسألة في كلامه.

واعلم أن شرط إفادة التاء للتعريب أو للنسب أن تكون في الجمع الأقصى كما تقدم، والمراد به منتهى الجموع كمفاعل وما وازنها، فلا تقول في جمع فارسي: "فرسة" بل "فرس"، ولا في جمع لجام "لجمة" بل "لجم"، وكأن اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف. قاله الرضي

تتمة: وربما تأتي التاء أيضا عوضا من فاء كعدة، ومن عين كإقامة، ومن لام كثبة. أو من مدة تفعيل كتزكية. قال في الكافية:

وعِوَضًا من فاء او عين أتت ومن سوى هذين أيضا عوضت

وكذا من ياء الإضافة كما في "يا أبت ويا أمت" فقط. نص عليه الرضي هنا.

قال الأشموني: وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية. قال الصبان:. أي للتكثير المجرد عما تقدم ..إلخ يعني ما تقدم للأشموني من معاني التاء، وإلا فإنه لم يجرد من تأكيد الوحدة الذي تقدم لنا عند قول الناظم: "ووكدت أيضا مونثات" نقله عن التسهيل، فقد مثل له أبو حيان بنحو غرفة، وإن لم يتجه ذلك لتلميذه ناظر الجيش؛ ويدل لما ذكرنا قول الصبان متصلا بما سبق: فلا ينافي أنها فيما يذكره من الأمثلة لتأنيث الكلمة.اهـ فإنه قد تقدم لنا هناك تعبير بعضهم عن معنى تأكيد الوحدة بتأنيث اللفظ. والله تعالى أعلم

وفَصْلُها قُدِّرَ ما لَمْ يَلْزَمِ فَقْدُ نَظِيرٍ فهْوَ لَمْ يُسَلَّمِ

أي وتقدر تاء التأنيث منفصلة ما لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظير. يعني أن انفصال تاء التأنيث هو الأصل فيقدر،وذلك لسقوطها في النسب وفتح ما قبلها في التصغير،ولأنها تزيد على مدلول الكلمة ولا تغير بنية الاسم كثاني جزءي المركب، وأنها لا تلحق بنية الاسم بما فوقها؛ ولكن إنما يقدر انفصالها ما لم يلزم من ذلك عدم النظير إما في الاستعمال كهمزة، فإن التاء ملازمة له استعمالاولو قدر انفكاكه عنها لكان "همز" كحطم، لكن "حطَم" مستعمل و"همز" غير مستعمل؛ أو في الوزن كحذرية وعرقوة، فلو قدر سقوط التاء لزم وجدان ما لا نظير له، إذ ليس في كلام العرب "فِعْلِي" ولا "فُعْلُو"؛ أو في الإعراب كشاة، فإنه لو قدر انفصالها لزم وجود اسم معرب على حرفين ثانيهما حرف مد ولين وذلك معدوم لا نظير له، ولا يرد نحو: "ذو" لملازمته الإضافة.

والجِنسُ إنْ كانَ مُبَيَّنًا بِتا واحِدُهُ فَفيهِ وَجْهانِ أَتَى

يعني أن الجنس المبين واحده بالتاء، يؤنثه الحجازيون ويذكره التميميون، فمن لغة أهل الحجاز: ﴿ومن النخل من طلعها قنوان دانية﴾، ﴿والنخل **بَاسِقَٰتٍ** لها طلع﴾، ﴿أعجاز نخل خاوية﴾، ﴿والنخل ذات الأكمام﴾،وقرئ: ﴿إن البقر **تَشَٰبَهَتْ** علينا﴾؛ ومما جاء

على اللغة الأخرى: ﴿أعجاز نخل منقعر﴾، ونحو:﴿إن البقر **تَشَٰبَهَ** علينا﴾.وعلى ذلك يترتب حكم العدد الواقع عليها، فمن يؤنث يقول: "ثلاث من النخل" ومن يذكر يقول: "ثلاثة".

قوله في الطرة: "التذكير عند التميميين والنجديين" هو من عطف العام على الخاص لأن بني تميم من قبائل نجد.

وقد اجتمع الوجهان في قوله تعالى: ﴿**لَأَكِلُونَ** من شجر من زقوم فمالئون منها البطون **فَشَٰرِبُونَ** عليه من الحميم ﴾. ولجواز الوجهين ذكّر ابن مالك الكلم في قوله: "واحده كلمة"، وأنثه ابن معطي فقال: "واحدها".

قال المرادي: ولما كان اسم الجنس موضوعا لمعقولية الجنس حسن تذكيره باعتبار الجنس، وتأنيثه باعتبار الوحدة تارة نحو: ﴿أعجاز نخل خاوية﴾ والجمعية أخرى نحو: ﴿وينشئ السحاب الثقال﴾.

قال ناظر الجيش: والإتيان بالتاء في مفرد هذا الجنس واجب ولو كان مسماه مذكرا، ومن ثم قال يونس: إذا أرادوا ذلك قالوا:"حمامة ذكر" و"بطة ذكر" و"شاة ذكر"، إذ لو لم يؤت بالتاء لالتبس الواحد بالجمع.

تنبيه:قد أطلق المصنف جواز اللغتين، وتعقبه أبو حيان بأن من الأجناس ما جاء مذكرا لا غير كالقمح والعنب، ومنها ما جاء مؤنثا لا غير كالبط والنمل.وقال أيضا: إن هذا الحكم ليس في كل جنس مميز واحده بالتاء، ألا ترى أن المصادر أسماء أجناس ويقع التمييز في كثير منها بين المفرد واسم الجنس بالهاء نحو ضرب وضربة، والعرب تذكر مثل "ضرب" ولا يحفظ عن أحد منهم تأنيثه.لكن أجاب تلميذه ناظر الجيش عن الاعتراضين، فقال في الجواب عن الأول: إن المصنف إنما يذكر الحكم العام الشامل لجميع أسماء الأجناس، ولا يلزمه التعرض لكلمات قليلة لم تبلغ أدنى العد بل هذا من وظيفة اللغوي لا النحوي.وقال في الجواب عن الثاني: إن كلام المصنف إنما هو في اسم الجنس الذي له آحاد مخلوقة لأنه هو الذي تقدم له ذكره، فوجب أن تكون "أل" في قوله هنا: "والجنس" للعهد. قال: ولا شك في ظهور هذا.

وذَكَّرُوا مُؤَنَّثًا حَمْلًا عَلَى مَعْناهُ والعَكْسُ أَتَى ونُقِلا

فــي كُــلِّ مــا لِلَفْظِــهِ قَــدْ أُسْــنِدا وَجْهــانِ والحُــرُوفُ فيهــا اطَّــردا

قوله: "وذكروا مؤنثا ..إلخ"يعني أنهم يذكرون المؤنث حملا على المعنى، كقوله: [299]

تــرى رجــلا مــنهم أسـيفا كأنمـا يضـم إلى كشـحيه كفـا مخضـبا

فذكر "كفا" لأنها بمعنى العضو، ودل ذلك على أن المراد بالمعنى هنا ما هو أعم من المدلول المطابقي، لأن العضو أعم من الكف.

قوله: "والعكس أتى" أي وربما يؤنثون المذكر أيضا حملا على المعنى، كقول بعضهم:"أتته كتابي فمزقها" لأنه بمعنى الصحيفة، وكقوله: [300]

يــا أيهــا الراكــب المزجــي مطيتــه ســائل بــني أســد مــا هــذه الصــوت

لتأويل الصوت بالصحيفة. ومن هذا تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر، كقوله تعالى: ﴿ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا﴾في قراءة من نصب "فتنتهم" خبر "تكن"، فأنث المصدر المنسبك بأن والفعل وهو المخبر عنه لأنه اسم "تكن"، لتأنيث الخبر وهو:"فتنتهم"، وكقوله تعالى: ﴿قل لا أجد فيما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن تكون ميتة) ﴾في قراءة "تكون" بالفوقية ونصب "ميتة"،وكقول الشاعر: [301]

ألم يــك غــدرا مــا فعلــتم بشــمعل وقــد خــاب مــن كانــت ســريرته الغــدر

قلت: وقد يسهل ذلك أن الخبر المؤنث ولي الفعل في جميع هذه الأمثلة بحيث لم يفصل بينهما ظاهرا، بخلاف ما لو قيل: "كانت الغدر سريرته"، فيحتاج في تجويزه لشاهد وإن اقتضاه إطلاقهم في المسألة. والله تعالى أعلم

قوله: "ونقلا في كل ما للفظه قد أسندا وجهان " أي ونقل الوجهان فيما أسند للفظه ك"زيد ثلاثي وثلاثية"، التذكير باعتبار اللفظ، والتأنيث باعتبار الكلمة.

299- البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 174، وروايته : أرى رجلا منكم ، والكامل للمبرد: 74/1، وروايته: أرى رجلا منهم ، قوله: أسيف معناه: أسير والمشهور أنه من التأسف لقطع يده، ذكره المبرد في الكامل.

300- البيت من البسيط ، وقائله: رويشد بن كثير الطائي، شرح الأعلم لحماسة أبي تمام: 1/ 158.

301- البيت من الطويل، وقائله: أعشى تغلب، أمالي ابن الشجري: 1/ 187.

قوله: "والحروف فيها اطردا" الألف للتثنية أي واطرد الوجهان كذلك في الحروف الهجائية، التذكير: باعتبار الحرف، والتأنيث باعتبار الأداة. وعن الفراء أن تذكير حرف الهجاء لا يجوز إلا في الشعر.

ولِاضطِرارٍ أنَّثُوا المُذَكَّرا ... كطَلْحَةٍ والضدَّ شِعْرًا اذْكُرا

قوله: ولاضطرار أنثوا المذكرا ..إلخ"يعني أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة ربما يؤنث اضطرارا نظرا إلى اللفظ، كقوله: [302]

أبوك خليفة ولدته أخرى ... وأنت خليفة ذاك الكمال

قوله في الطرة: "كطلحة قائمة" أي لو وردت في الشعر، فلا ينافي ذلك قوله: "ولاضطرار"، على أن القصد من قول الناظم في البيت: "كطلحة" تقييد المذكر بأن تكون فيه علامة تأنيث لا التمثيل.

واعلم أن ما ظهرت فيه تاء التأنيث ثلاثة أقسام، اقتصر الناظم منها على هذا القسم وهو: ما كان مذكر المعنى، والثاني: ما كان مؤنث المعنى نحو: عائشة فلا يذكر إلا ضرورة، والقسم الثالث: هو ما ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حقيقة نحو: خشبة فهذا يؤنث نظرا إلى لفظه فيقال:"خشبة واحدة" مثلا. أفاده المرادي في شرح الألفية

قوله: "والضد" أي الذي هو تذكير المؤنث مدلولا، المذكر لفظا "شعرا اذكرا" كقوله: [303]

يمت بقربى الزينبين كليهما ... إليك وقربى خالد و سعيد

وقد مر هذا البيت عند قول الناظم :(وناب عن كلتاهما كلاهما..إلخ).

وفي رواية:"والضد شعرا ذُكِّرا" بتشديد الكاف، فيكون المراد بالضد ضد "طلحة" وهو المذكر لفظا المؤنث مدلولا ، ومعنى "ذكر" عومل معاملة المذكر.

302- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الصحاح، ولسان العرب وتاج العروس (خلف).

303- البيت تقدم الكلام عليه في باب التوكيد.

ولا يخفى أن التأنيث والتذكير في مسألتي البيت إنما حمل عليهما اعتبار اللفظ في الصورتين، بخلافهما في قوله السابق: "وذكروا مؤنثا حملا على معناه إلخ"، وإن صح اعتبار المعنى أيضا في تذكير "الزينبين" أي الشخصين، بل تقدم لنا نقله عن ابن عصفور في شرح بيت الناظم في التوكيد.

وكُلُّ مـا خُصِّصَ بِالمُؤَنَّثِ — فغالِبًا بالتاء لَمْ يُؤَنَّثِ

ورُبَّما أَتَى كَذاكَ ما اشْتَرَكْ — كَلا تَزَوَّجْ عاقِرًا يا مَنْ مَلَكْ

قوله: "وكل ما خصص بالمؤنث ..إلخ"يعني أن الغالب أن لا تلحق التاء الوصف الخاص بالمؤنث، كحائض وطالق وطامث ومرضع وشاة داجن وناقة شارف وريح عاصف، لعدم الحاجة إليها لأمن اللبس، ولأنها في الأصل وصف مذكر كأنه قيل: "شخص حائض وطالق"، ولأنها تؤدي معنى النسب أي ذات حيض وذات طلاق؛ علل بالأول الكسائي، لكن رده الرضي بأن هذه العلة غير مطردة في نحو "ضامر وعانس"، وبأنها تقتضي تجرد الفعل أيضا إذا لم يشترك كما في نحو: "حاضت وطلقت" لأن أصل العلة: الاطراد؛ وقد علل بالثاني سيبويه، لكن قال الرضي: إن اتفاقهم على أن التاء تلحقه مع قصد الحدوث دليل على أن العلة غير هذا؛ وقد علل بالثالث الخليل ومن وافقه، لكن قال الرضي: من أين لهم أن المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر إذا قصد به المؤنث لا تدخله التاء؟ بل يقال "نبالة"؛ وكيف صار حكم "نابل" الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التأنيث؟ قال: وقوله تعالى: ﴿عيشة راضية﴾، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، وجعلها للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر.اهـ المراد منه

وهذا إذا لم يقصد بها معنى الفعل وهو الحدوث، وأما إن قصد بها معنى الفعل فتلحقها التاء كحاضت فهي حائضة، لأن الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿تذهل كل مرضعة عما أرضعت﴾:إن المرضع هي التي من شأنها الإرضاع،

والمرضعة هي الملقمة للصبي ثديها اهـ ومن غير الغالب قوله: [(304)]

كمرضعة أبناء أخرى وضيعت بني بطنها ذاك الضلال عن القصد

وقوله: [(305)]

أيا جارتي بيني فإنك طالقه كذاك أمور الناس غاد وطارقه

ويمكن أن يكون هذا مما قصد به معنى الفعل .اهـ وكقوله: [(306)]

تمخضت المنون له بيوم أنى ولكل حاملة تمام

قوله: "وربما أتى كذاك ما اشترك ..إلخ"بحذف إحدى التاءين من قوله: "لا تزوج"؛ يعني أنه ربما تجردت من التاء الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث، نحو: ﴿امرأتي عاقر﴾،و"رجل عاقر"، و"امرأة جنب، وطاهر، وثيب، وضامر، وأيم".



304- البيت من الطويل، وهو من قصيدة للعديل بن الفرخ، في حماسة أبي تمام، راجعها مع شرح الأعلم: 1/ 192، الشاهد فيه: اقتران مرضع بالتاء مع أنها وصف خاص بالمؤنث.

305- البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 52، وصرح ابن قتيبة في أدب الكاتب، ص: 168، بأنه مما اقترنت به التاء لقصد معنى الفعل.

306- البيت من الوافر، وهو من أبيات للنابغة الذبياني، يقولها في مرض النعمان بن المنذر أولها:

ألم أقسم عليك لتخبرني أمحمول على النعش الهمام

جمهرة أشعار العرب، ص: 78، وليس هذا الشاهد من رواية الأعلم لهذه القطعة في ديوان النابغة، وذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان 81/1 من أبيات نسبها لعمرو بن حسان أحد بني الحارث بن همام.

باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

بجر "جمعهما" عطفا على "تثنية"، ونصب "تصحيحا" تمييزا محولا عن المضاف أي "وتصحيح جمعهما"، أو مصدرا في موضع الحال من جمع أي "مصححا"، أو مفعولا مطلقا من جمع أيضا أي "جمع تصحيح".

وإنما اقتصر على هذين ـ أي المقصور والممدود ـ لوضوح تثنية غيرهما وجمعه؛ قال يس في حواشيه على الألفية: وانظر حكمة الاقتصار على جمعهما تصحيحا وترك جمعهما تكسيرا، فإن كان لوضوحه ففيه على الإطلاق نظر إلا أن يكون تركه لعقده باب جمع التكسير وبسطه فيه؛ ثم نبه على أن ترجمة المصنف المذكورة تناولت جمع الممدود ولم يذكره، لكن أجيب عن المصنف بأنه اكتفى عن ذكره بإحالته حكم الجمع على التثنية، لأن حكمه إذا جمع كحكمه إذا ثني.

وقد تكلم المصنف في التسهيل على هذا الباب في أول الكتاب عند الكلام على إعراب التثنية، وتبعه السيوطي في الهمع قائلا: وإن كان اللائق ذكره هنا.

وسَلِّمَنَّ ما سِوى النّوْعَيْنِ وشَذَّ الاَلْيانِ مع الخُصْيَيْنِ

قوله: "وسلمن ما سوى النوعين"يعني أنه يسلم من القلب والحذف ما سوى النوعين المذكورين من المقصور والممدود، وهو: الصحيح كرجل وامرأة، والمنزل منزلة الصحيح ـ وهو ما كان آخره ياء أو واو قبلها سكون ـ كظبي ودلو، والمعتل المنقوص كالقاضي؛ فهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تغير عن حالتها في التثنية.

قوله: "وشذ الاليان ..إلخ" أي وشذ في تثنية "ألية"بفتح الهمزة، و"خصية" بضم الخاء أو كسرها: "أليان" و"خصيان" بحذف تاء التأنيث، قال: [307]

---

[307]- الرجز بلا نسبة في لسان العرب وتاج العروس (ألي) وشرح شواهد الإيضاح لابن بري، ص: 404. وقبل البيت:

كأنما عطية بن كعب ظعينة واقفة في ركب

الوطب: زق اللبن، وارتجاجه: اضطرابه.

تـــــرتج أليـــــاه ارتجـــــاج الوطـــــب ... ...

وقال: [308]

كـــــأن خصـــــييه مـــــن التدلـــــدل ... ...

والقياس:"أليتان" و"خصيتان" بإثبات التاء. هذا مراد الناظم، لكن مقتضى كلام المصنف في التسهيل وشرحه خلاف ما ذكره، لقوله في المتن: فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل ـ أي نحو: "كساء" و"رداء" ـ أو زائدة ـ أي نحو: "حمراء" ـ لحقته العلامة دون تغيير ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره.وقوله في الشرح: وكذلك استغنوا غالبا بأليين وخصيين عن "أليتين وخصيتين" مع أنهم إذا أفردوا فالغالب أن يقولوا:"ألية" و"خصية"، وقد يقولون "ألي" بمعنى ألية و"خصي" بمعنى خصية، وقد يقال في التثنية: "أليتان وخصيتان".اهـ فإن مفاد كلامه أن الشاذ إثبات التاء لا حذفها؛ وقد نبه على هذا صاحب المواهب.

قلت: لكن قول الناظم في الطرة: "وقيل هما تثنية ألي وخصي" يدل على أنه بنى الشذوذ على القول بعدم الاستغناء، وإنما هما تثنية "ألية وخصية" بالتاء حذفت منهما شذوذا،ويشهد لذلك قول ابن الحاجب: "وحذفت تاء التأنيث في خصيان وأليان". فإنه على هذا لم تسلم تثنيتهما من الحذف كما هو مراد الناظم، وقد قال الرضي: اعلم أنه يجوز "خصيتان وأليتان" اتفاقا، وأما "خصيان وأليان"، فقال أبوعلي: الوجه في ذلك: أنه لما كانتا لا تنفرد إحداهما عن صاحبتها، صار لفظ التثنية موضوعا وضعا أول على التثنية، كما في: مذروين،وليس "خصية وألية" بمفردين لخصيان وأليان،بل مفرداهما: "خصي وألي" في التقدير، ومثنيا خصية وألية: خصيتان وأليتان؛ وذكر أنه قيل باختصاص حذف التاء منهما بالضرورة، كما قيل:إن "خصيا وأليا" لغتان فيهما وإن كانتا أقل منهما استعمالا.

واعلم أنه قد نبه الشاطبي على أن قول المصنف في الخلاصة: (وما شذ على نقل قصر) ليس بمقصور على تثنية الممدود، بل هو عام في جميع الأقسام: ما ذكره نصا وما ترك ذكره للعلم به.

---

[308]- البيت تقدم الكلام عليه في باب العدد.

ومـــا يُتَـــمُّ فـــي الإضـــافَةِ أُتِـــمْ   فـي البـابِ ذا ونَقْـصُ مَنْقُـوصٍ حُـتِمْ

محذوف اللام قسمان: قسم يرد في الإضافة فيرد في التثنية، وهو: المنقوص العرفي المنون إذا كان مرفوعا أو مجرورا كقاض، و"أب وأخ وحم" في أفصح اللغات، و"هن" في لغة، وقسم لا يرد في الإضافة فلا يرد في التثنية، نحو: "سنة" و"اسم" و"يد" وما أشبهها فتقول مثلا:"سنتان"لا غير.

فأشار الناظم إلى القسم الأول بقوله: "وما يتم في الإضافة ..إلخ" يعني أن ما يتم في الإضافة من محذوف اللام، أتم في باب التثنية، فتقول:"قاضيان"، و"أخوان"، و"هنوان"، كما تقول:"قاضيك"، و"أخوك"،و"هنوك".

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: "ونقص منقوص حتم" أي وما ينقص في الإضافة ينقص في التثنيةوسواء حذفت لامه وعوض عنها شيء أم لا،كـ"يد، ودم،وفم،واست،وسنة، وحر،وابن"، فتقول في تثنيتها:"يدان"، و"دمان"، و"فمان" قال الرضي: وإنما لم يقل "فوان" كما قيل "ذوا مال"، لأن "ذو" لازم الإضافة فواوه متحصن من الحذف لأمنه من التنوين بخلاف "فم"، فأجري مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية.و"استان"، و"سنتان"، و"حران"، و"ابنان"؛ كما تقول في الإضافة: "يده، ودمه، وفمه، واسته، وسنته، وحره، وابنه".

ونَقَصُـــوا أبًـــا أخًـــا وتَمَّمُـــوا   يَـــدًا دَمًـــا كَـــدَمَوَيْنِ وفَـــمُ

أُنِيـــلَ لامُـــه كـــذا إثْباتـــا   وقِيـــلَ فـــي ذاتُ ذَواتـــا ذاتـــا

قوله: "ونقصوا أبا أخا" يعني أنه ربما قيل "أبان" على لغة من نقص في الإضافة، قال: [309]

واصـــرفا الكـــأس عـــن الجـــا   هِـــلِ يحـــيى ابـــن حصـــين

309- البيتان من مجزوء الرمل، وهما من أبيات للفرزدق، أولها:

يـــا خليلـــي اســـقياني   أربعـــا بعـــد اثنتـــين

مـــن شـــراب كـــدم الـــ   جـــوف يحـــر الكليتـــين

لسان العرب (أبي)، ولم أجدها في ديوانه.

لا يـــــذوق اليــــوم كأســـا أو يفـــــــدى بـــــالأبين

و"أخان"، ولم يذكروا له شاهدا.

قوله: "وتمموا يدا دما" أي وربما يتم في التثنية ما لا يتم في الإضافة كيد ودم، ولعله على لغة من قصرهما، كـ"دموين" حكاه الجوهري في الصحاح، و"دميين" قال: (310)

فلـــو أنـــا علـــى جحـــر ذبحنـــا جـــرى الـــدميان بـــالخبر اليقـــين

و"يديين"قال: (311)

يـــديان بيضـــاوان عنـــد محلـــم قـــد يمنعانـــك أن تضـــام وتضـــهدا

قوله: "وفم أنيل لامه ..إلخ" أي و"فم" على أن الميم أصلية ربما أثبت لامه في التثنية كدم، فيقال: "فموان" و"فميان" للاختلاف في لامه حينئذ هل هي واو أو ياء، قال الفرزدق: (312)

همـــا نفثـــا في في مـــن فمويهمـــا علـــى النـــابح العـــاوي أشـــد رجـــام

وقيل: إن لام "فم" ميم لحكاية اللحياني أنه يقال: "فم وأفمام"، والأشهر أن الفم أصله "فوه" بدليل قولهم في الجمع "أفواه" وفي التصغير "فويه" وقولهم "تفوهت"،نقصت منه الهاء فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها، فعوض منها الميم لأنها من مخرجها وأخف من الياء؛ وعلى هذا ففي "فموان" الجمع بين العوض والمعوض منه ضرورة، وليس فيه شاهد

310- البيت من الوافر ، وقبله:

لعمـــرك إنـــني وأبـــا ربـــاح علـــى حـــال التكاشـــر منـــذ حـــين

ليبغضــــني وأبغضـــه وأيضـــا يـــــراني دونـــــه وأراه دوني

الأبيات لعلي بن بدال بن سليم، والجحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة: الشق في الأرض، وقوله: (جرى الدميان .. إلخ)، أراد به ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين، راجعه في خزانة الأدب: 349/3.

311- البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 347/3، وشرح شواهد الشافية: 113/4.

312- البيت من الطويل وقائله الفرزدق، ديوانه ص: 541، وخزانة الأدب: 269/2، وضمير التثنية عائد على إبليس وابنه المذكورين في البيت قبله، والرجام المراجمة بالحجارة واستعاره للمهاجاة.

على إثبات لام "فم"، وقيل:الواو فيه عوض عن الهاء التي هي اللام لخفائها, وعليه فالذي أنيل إثباتا في البيت هو عوض اللام لا اللام نفسها؛ وقد روي كلا الوجهين عن المبرد، لأنه يرى أن الميم بدل من الواو التي هي العين وليست من أصول الكلمة.

واتضح بهذه الأقوال أن للفم أربع مواد: الأولى: "ف و هـ" وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق، الثانية: "ف م و" بدليل سماع "فموين"، الثالثة: "ف م ي" بدليل سماع "فميين"، الرابعة: "ف م م" بدليل سماع "أفمام" في الجمع. أفاد ذلك الناظم في شرحه عند الكلام على الأسماء الستة

قول الناظم: "وقيل في ذات ..إلخ" أي وقيل في تثنية "ذات":"ذاتا" على اللفظ، وهو أقيس لقولهم في المذكر:"ذوا مال" لا "ذويا"، قال:[313]

يا دار سلمى بين ذاتي العوج   جرت عليها كل ريح سيهوج

و "ذواتا" على الأصل، وهو الأكثر نحو: ﴿ذواتا أفنان﴾،و﴿ذواتي أكل﴾.

واعلم أن الألف في "ذواتا" هي لام الكلمة انقلبت عن الياء، والواو هي عين الكلمة رجعت إلى أصلها لما تحركت.

فصل

وجَمْعُ ذي العَقْلِ مِنِ ابْنٍ وأبِ   أخٍ هَنٍ وذِي بِمَعْنَى صاحِبِ

بَنُونَ مَعْ أَبِينَ معْ أَخِينا   هَنِينَ مَعْ ذَوِي كَذا رُوِّينا

أورد هذه الأسماء تنبيها على أنها مما يستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيتها،وهي خمسة تكلم عليها وعلى مؤنثاتها، لكن لما لم يكن للأب مؤنث من لفظه ذكر المؤنث الذي يقابله من غير لفظه وهو: الأم. قاله ناظر الجيش

إلا أن ذكر "ذي" لا موضع له هنا،لأنه مما وافق فيه الجمع التثنية، فتقول:"ذوو مال"

313- البيتان من السريع، مشطور موقوف وهما لبعض السعديين أولهما في لسان العرب (عود) ، والثاني في أمالي ابن الشجري: 584/2، والريح السيهوج : الشديدة.

كما تقول:"ذوا مال"؛ ولم يفعل به ما فعل بأخواته لإفضاء ذلك إلى حذف عينه بعد حذف لامه، فتخلص من ذلك برد فائه إلى حركتها الأصلية كما فعل في التثنية.اهـ من شرح ناظر الجيش

والقياس في هذه الألفاظ موافقتها التثنية، فقياس الجمع في ابن:"ابنون" كـ"ابنين" مثنى، لكن لما حذفوا همزة الوصل فتحوا الباء تنبيها على أن أصلها الفتح، وقياس الجمع في "أب" و"أخ" و"هن": "أبوون" و"أخوون" و"هنوون" برد لاماتها كالتثنية، غير أن التصريف اقتضى حذف الواو، كقوله: [314]

كـــريم طابـــت الأعـــراق منـــه فأشـــبه فعلـــه فعـــل الأبينـــا

قال في التنبيه: وأنشده الدماميني: "فعل الأخينا" وهو خلاف ما أطبقوا عليه.

وكقراءة بعض السلف: ﴿نعبد إلهك وإله أبيك﴾ بدليل تبيينه بثلاثة أسماء،وفيه تسمية العم أبا مجازا، لكن يحتمل أنه مفرد مبدل منه إبراهيم معطوفا عليه ولداه، وعليه فقد جعل إبراهيم وحده أبا ليعقوب على سبيل التشريف، فيكون أقل تجوزا لخروج إسماعيل بذلك عن الأبوة وليس في عمود نسبه. قاله أبو حيان

قلت: والقراءة المشهورة وهي: ﴿وإله **ءَابَآئِكَ** ﴾ ترجِّح الاحتمال الأول لأن القراءات يفسر بعضها بعضا.

وكقول الشاعر: [315]

ألم تـــرني مـــن بعـــد هـــم هممتـــه بفرقـــة حـــر مـــن أبـــين كـــرام

---

[314]- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف: 97/1.

[315]- البيت من الطويل، وقائله: أبو طالب بن عبد المطلب، خزانة الأدب: 295/2، والشاهد في قوله: "من أبين" جمع أب.

وقوله: (316)

كريم لا تغيره الليالي ولا اللأواء عن عهد الأخينا

وقوله: (317)

ولكن أخو المرء الذين إذا دعوا أجابوا بما يرضيه في السلم و الحرب

وأنشد الفراء: (318)

فقلنا أسلموا إنا أخوكم وقد برئت من الإحن الصدور

وكقوله: (319)

أريد هنات من هنين وتلتوي علي و آبى من هنين هنات

قال المصنف: ولو قيل "حمون" لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سمع. لكن قال أبو حيان: بل ينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه، وجمع "أب وأخ وهن" على "أبين وأخين وهنين" شاذ فلا يقاس عليه.

وفِي مُؤَنّثٍ بَناتٌ أَخَواتْ وهَنَواتٌ وهَناتٌ وذَواتْ

يعني أنه يجمع "بنت وابنة وأخت وهنة وذات" على "بنات"، وتثنيته على "بنتين وابنتين" فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة؛ و"أخوات" برد اللام المحذوف بخلاف التثنية فإنه يقال فيها "أختان"؛ و"هنوات" برد المحذوف خلاف التثنية أيضا؛ و"هنات" بغير رد اللام كما في التثنية، وإنما ذكرها في التسهيل لأنه لو أفرد هنوات بالذكر لألبس.قاله الدماميني،

316- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 97/1، وهو من تمام الشاهد السابق: (كريم طابت الأعراق...) إلخ.

317- البيت من الطويل، وقبله:

وما رحم الأهلين إن سالموا العدى بمجدية إلا مضاغفة الكرب

البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 98.

318- البيت من الوافر، وقائله: العباس بن مرداس، لسان العرب وتاج العروس (أخا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب: 277/3، والشاهد في قوله: (أخوكم) جمع أخ.

319- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب، وتاج العروس (هنو).

أي لأوهم لزوم المخالفة فيها كغيرها، فنبه على أن لها استعمالين: مخالفة وموافقة، وإلا فحذف التاء بانفراده لا يعد مخالفة. قاله صاحب النتائج ؛و"ذوات" بغير رد وجوبا، وفي التثنية الوجهان لقوله قبل:"وقيل في ذات ذواتا ذاتا"

وإنْ تَكُنْ لِغَيْرِ ذِي ذَكَاءِ فَجَمْعُهَا بِأَلِفٍ وتاءِ

هذا مفهوم قوله: "وجمع ذي العقل ..إلخ" يعني أن هذه الألفاظ المذكورة إن كانت لغير العاقل فإنها تجمع بالألف والتاء، تقول:"له علي بنات لبون ذكورا". والمراد بالذكاء هنا مطلق العقل، وإن كان أخص منه. وهذا البيت ساقط من بعض النسخ، قيل: وهو من الكافية استعان به الناظم هنا؛ والذي في المطبوعة في هذا المعنى:

وقل ذوات جامعَ اسمٍ صدّرا بذي لغير عاقل واشتهرا

بنات في نحو ابن عرس كلما جمعته جنسا أتى أو علما

قال المصنف في شرحهما: وإذا قصد جمع ما صدره "ذو" و"ابن" من أسماء ما لا يعقل، قيل فيه: "ذوات كذا" و"بنات كذا"؛كقولهم في جمع "ذي القعدة": "ذوات القعدة" وفي جمع "ابن عرس": "بنات عرس"؛ ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كـ"ابن لبون" و"بنات لبون"،وبين العلم كـ"ابن آوى".قال: والفرق بين العلم وغير العلم من هذا النوع: الألف واللام فإن قبلهما ثاني الجزأين كـ"ابن لبون" فليس بعلم، وإن لم يقبلهما أي كـ"ابن آوى" فهو علم.

والأُمَّهاتُ في الأُناسِ أَكْثَرُ وغَيْرُهُمْ بالعَكْسِ عَنْهُمْ ذَكَرُوا

قوله: "والأمهات في الأناس أكثر"يعني أن الأمهات بزيادة الهاء مخالفا للتثنية أكثر في العاقل من "أمات" بدون هاء؛ وكان قياس "أم" أن لا يجمع بالألف والتاء، لأنه من الأجناس المؤنثة بغير علامة كعنز وعناق، لكنهم جمعوه كما جمعوا سماء وأرضا.

ومن ورود "أمات" في الأناس قول الشاعر: [320]

حماة الضيم آباء كرام وأمات فأنجد واستغارا

320- البيت من الوافر، وقائله: كلثوم بن عياض، شرح المصنف للتسهيل: 99/1.

وقول الآخر: [321]

أولئـــك أمـــاتي رفعـــن منـــابتي إلى يـــافع في ذروة المجـــد صـــاعد

وقد اجتمعا في قوله: [322]

إذا الأمهـــات قـــبحن الوجـــوه فرجـــت الظـــلام بأماتكـــا

قوله: "وغيرهم بالعكس ..إلخ" أي وغير العقلاء بالعكس، فأمات فيه أكثر من أمهات قال:[323]

وأمـــات أطـــلاء صـــغار كأنها دمـــالج يجلوهـــا لتنفـــق بـــائع

ومن ورود "أمهات" في غيرهم قول الشاعر: [324]

قـــوال معـــروف وفعالـــه عقـــار مثـــنى أمهـــات الربـــاع

والخلاف في هذه الهاء هل هي زائدة أم أصلية مذكور في علم التصريف.وقيل:"أمهات" جمع "أمهة" و"أمات" جمع "أم"،ونقل ذلك الفراء عن العرب. قال أبو حيان: فنقل الفراء هذا مخالف لكلام المصنف. أي لأنه لا مخالفة حينئذ بين جمعه وتثنيته.

ورَجِّـــح الجَمْـــعَ فـــالِإفْرادَ فَمـــا ثَنَّـــوْا علـى الأصَـحِّ فـي اثْنَـيْنِ هُمـا
جُـــزْءَا مُثَنًّـــى خَفَضـــاهُ وجُمِـــعْ مُنْفَصِـــلانِ حَيْثُمـــا لَـــبْسٌ رُفِـــعْ

قوله: "ورجح الجمع فالافراد فما ثنوا ..إلخ" أي يختار لفظ الجمع على الإفراد، والإفراد على لفظ التثنية، في جزءي المثنى المضافين إليه لفظا ومعنى نحو: "قطعت رؤوس الكبشين" ونحو: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾،أو معنى فقط ـ كـ"قطعت الكبشين رؤوسا" أي رؤوسهما

---

[321]- البيت من الطويل، وقائله: عبد الله بن عمرو اللخمي، شرح المصنف للتسهيل: 99/1.
[322]- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح شواهد الشافية: 308، والتصريح: 2/ 362.
[323]- البيت من الطويل، وقائله: حميد بن ثور الهلالي، شرح المصنف للتسهيل: 99/1. ولم أجده في ديوانه.
[324]- البيت من السريع موقوف وهو لرجل من بني قريع يرثي يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير، خزانة الأدب: 537/2.

لأنه تمييز محول عن المفعول المضاف في الأصل، أو "منهما الرؤوس"لأن "أل" خلف عن الضمير المضاف إليه في المعنى ، ومن هذا قول الشاعر: [325]

رأيت ابني البكري في حومة الوغى كفاغري الأفواه عند عرين

فإن الأفواه غير مضافة في اللفظ وهي في المعنى مضافة، والتقدير: "كفاغري أفواههما" يعني أسدين فاتحين أفواههما عند عرينهما ذابين عن أشبالهما.

فيختار: "رؤوس الكبشين" على "رأس الكبشين"، و"رأس الكبشين" على "رأسي الكبشين".

وقد جعل صاحب التنبيه مثل هذا الحكم في المضافين إلى مثنى وهما كجزأيه؛ ثم قال: ولم أر مثالا للذي كالجزء، وعندي ــ والله أعلم ــ أنه يقال في "نعلي الزيدين" ونحوذلك ما يقال في "رأسي الكبشين".

وخرج بقول الناظم: "جزءا مثنى" نحو: "داري زيديك وثوبي عمريك"، وهذا ما أخرجه في التسهيل باشتراط الإضافة إلى متضمنيهما،لأن الزيدين والعمرين لا يتضمنان المضاف؛ وبقوله: "خفضاه" نحو: قطعت الرأسين من الكبشين".

قال ناظر الجيش: وبقي شرط آخر لم يذكره المصنف وهو أن لا يكون لكل من المضاف إليهما من المضاف إلا شيء واحد، إذ لو كان أكثر لالتبس حال الجمع، فإنه لو قيل:"قطعت آذان الزيدين" يريد "أذنيهما" لم يجز لأجل اللبس؛ قال: فأما قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ فقد أجيب عنه بأن المراد أيمانهما، قالوا: وكذلك قرأ ابن مسعود.

قال أبو حيان: ووجه ترجيح الجمع: أن المضاف والمضاف إليه كشئ واحد إذ بينهما اتصال من جهة المعنى، فكرهوا الجمع بين تثنيتين واختير لفظ الجمع، لأنه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى .اهــ .

325- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 105.

قال المصنف: وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف والمراد به حاصل، وجاء الإفراد في الكلام الفصيح كقوله في الحديث: «ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما» [326]، ولم يجئ لفظ التثنية إلا في شعر كقوله: [327]

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترقع

أو في كلام نادر كما زعم يونس أنهم يقولون: "ضربت رأسيهما"، وأنه سمع من رؤبة أيضا.

وجعل ابن الضائع وابن عصفور التثنية مقدمة على الإفراد، وقالا: إن الإفراد أيضا لم يأت إلا في الضرورة أو نادر كلام كقوله: [328]

كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدف لطعان غير تذبيب

وقد اختار أبو حيان تقديم التثنية على الإفراد ـ قائلا: كيف يكون المفرد الذي لم يشارك التثنية في معنى الاجتماع أولى من التثنية التي دلالتها على ما وضعت له بجهة الحقيقة؟ هذا مع كثرة المحفوظ من إقرار التثنية على حالها، بخلاف الإفراد.

قال ناظر الجيش: والظاهر ما اختاره المصنف من تقديم الإفراد، وعليه قراءة من قرأ ـ وهو الحسن ـ ﴿فبدت لهما سوءتهما﴾. قال: وزعم بعض المتأخرين أنه لم يؤت بلفظ التثنية إلا مع الإضافة إلى ضميرها، وسببه أن ضمير التثنية مفرد في اللفظ فكأنه لم يضف إلى مثنى؛ وهذا مما يقوي اختيار المصنف.

ثم هذا إذا لم يفرق المثنى، أما إن فرق فقال ابن مالك أيضا باختيار الإفراد نحو: ﴿على لسان داود وعيسى بن مريم﴾، وفي الحديث: « لما شرح الله صدر أبي بكر

---

326 سنن البيهقي الكبرى 1/ 64

327- البيت من الكامل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، كنوافذ العُبُط: النوافذ: جمع نافذة، الطعنة يكون لها رأسان والعبط، جمع عبيط: شق الجلد الصحيح. شرح أشعار الهذليين: 1/ 40.

328- البيت من الطويل، وقافيته رائية لا بائية ، وهو من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرا، وروايته ... غير منجحر، خزانة الأدب: 272/3، ولم أجد هذه القصيدة في ديوان الفرزدق، الشاهد فيه: إطلاق المثنى في (تركيين) على المفرد.

وعمر»[329]، قال: ولو جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع .اهـ لكن خالفه أبو حيان قائلا: إن الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين وقد زالت بتفريق المتضمنين، فالذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية، وإن ورد جمع أو إفراد اقتصر فيه على مورد السماع؛ قال: وأما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة، بل الكلام أو الرسالة فليس جزءا من داود ولا من عيسى.اهـ قال ناظر الجيش: ولا يخفى ما في هذا التخريج من التكلف والبعد.

قول الناظم: "على الأصح"أي عند المصنف،فالبصريون لا يقيسون الإفراد، والكوفيون يقيسونه ويفضلون عليه التثنية،وابن مالك خالف الفريقين فرجح الإفراد. قاله الدماميني، لكن ذكر صاحب النتائج أن بعض البصريين وافق الكوفيين، فالصواب أن يقول: وجمهور البصرية لا يقيسون.

فائدة: قال ابن هشام: تجب التثنية في نحو: [330]

... ... وكــلا أنفيهمــا رابي

لأن"كلا" لا تضاف إلى الواحد و لا إلى الجمع. لكن بحث في ذلك الدماميني قائلا: إنه لا يظهر وجه للمنع، فلم لا يجوز إضافة "كلا" إلى الجمع المراد به اثنان مجازا ، كما جاز "كلانا"، و"كلا ذلك" في قوله: [331]

... ... وكـــلا ذلـــك وجـــه وقبـــل

وأجاب صاحب النتائج بأنه قد يكون المانع التنافي اللفظي والقبح الصوري بين "كلا" والجمع المراد به ذلك.

قول الناظم: "وجمع منفصلان ..إلخ"أي وربما جمع المنفصلان ــ وهما ما ليسا جزئين ولا كجزئين كالدرهمين ــ إن أمن اللبس،كما ورد في الحديث: «ما أخرجكما

---

[329]-الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، رقم: 4986.

[330]- البيت تقدم الكلام عليه.

[331]- البيت تقدم الكلام عليه.

من بيوتكما» [332]، و«إذا أخذتما مضاجعكما»[333]، و«هذه فلانة وفلانة يسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر»[334] ،و«كر حمزة وعلي فضرباه بأسيافهما»[335]؛ ويقاس على ذلك عند الفراء.

أما إذا لم يؤمن اللبس فلا يوضع الجمع موضع التثنية، نحو: "قبضت درهمي الزيدين"، كما أن الإفراد ممنوع في المنفصلين ولو مع أمن اللبس. انظر الدماميني

وما لِهذا الجَمْعِ فِيهِ يُعْتَبَرْ مَعْنَاهُ و اللفْظُ وكُلٌّ اشْتَهَرْ

يعني أن مطابقة ما لهذا الجمع من ضمير و خبر و حال ونعت، لمعناه أو لفظه جائزة. فالأول كقوله: [336]

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر

فقال "يغشاهما" رعاية للمعنى، وكقوله: [337]

رأوا جبلا هد الجبال إذا التقت رؤوس كبيريهن ينتطحان

والثاني كقوله: [338]

خليلي لا تهلك نفوسكما أسى فإن لها فيما به دهيت أسى

فقال "لها" و"دهيت" رعاية للفظ، ولو اعتبر المعنى لقال:"لهما ودهيتا"؛ و"أسى" الأول مفتوح الهمزة معناه الحزن، والثاني بضم الهمزة جمع أسوة.

قال الدماميني: وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصا بهذه المسألة، بل كل شيء له لفظ ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه.

332- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الأشربة ، رقم: 5313.

333- الحديث تقدم تخريجه.

334- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، رقم: 2318 وأحمد 4/ 599

335- أورده ابن هشام في سيرته انظر الروض الأنف 67/3 وابن كثير في البداية والنهاية 273/3

336- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 107.

337- البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، ديوانه، ص: 631.

338- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 108.

كـــالعَيْنِ جـــاءَ بَـــدَلَ المُثَنَّـــى وغَيْـــــرُه عاقَبَـــــهُ كإنَّـــــا

قوله: "كالعين جاء بدل المثنى" الكاف اسم بمعنى "مثل" مبتدأ خبره "جاء" و"بدل" حال؛ يعني أن الإفراد يقع موقع التثنية في كل اثنين مزدوجين لا يستغني أحدهما عن الآخر؛ وذلك كالعينين والحاجبين والخفين والنعلين، وسواء كانا جزئين أو غير جزئين أضيفا أم لم يضافا؛فتقول: "عيناه حسنة"، و"عينه حسنتان"، و"عينه حسنة"، والأصل: "عيناه حسنتان"؛ وظاهر كلام المصنف أنه مقيس، وزعم بعضهم أنه غير مقيس. فمن الأول: [339]

لمـــــــن زحـــــــــلوقة زُلُّ بهـــــا العينـــــان تنهـــــل

لم يقل "تنهلان"، ومن الثاني: قوله: [340]

وعـــــين لهـــــا حـــــدرة بـــــدرة شـــــقت مآقيهمـــــا مـــــن أُخـــــرَ

وقوله: [341]

إذا ذكـرت عيـني الزمـان الـذي مضـى بصـــحراء دمـــخ ظلتـــا تكفـــان

ومن الثالث: [342]

ألا إن عينـــا لم تجـــد يـــوم واســـط عليـــك بجـــاري دمعهـــا لجمـــود

ومن الرابع: [343]

وعينـــان قـــال الله كونـــا فكانتـــا فعـــولان بالألبـــاب مـــا تفعـــل الخمـــر

339- البيت من الهزج، وقائله: امرؤ القيس، خزانة الأدب: 278/3، ومقام زُلٌّ: يُزلُّ فيه.

340- البيت من المتقارب، وقائله: امرؤ القيس: مختار الشعر الجاهلي: 111/1، خزانة الأدب: 278/3. والشاهد في قوله: (مآقيهما): رد ضمير المثنى على (عين).

341- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 278/3.

342- البيت من الطويل، وقائله: أبو عطاء السندي في رثاء ابن هبيرة ، أمالي القالي، ص: 259.

343- البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 218، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 619/2، وقبله:

لهـــا بشـــر مثـــل الحريـــر ومنطـــق رخـــيم الحواشـــي لا هـــراء ولا نـــزر

قوله: "وغيره عاقبه كإنا" أي وغير المفرد الملازم للنظير ربما عاقب المثنى؛ يعني أنه قد تقع المعاقبة بين الإفراد والتثنية في غير ما تقدم الكلام عليه وهو الذي يستغني عن نظيره من التثنية؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إنا رسول رَبِّ ٱلۡعَـٰلَمِينَ ﴾، ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾، فقد وقع هنا المفرد موقع المثنى، قال أبو حيان: وشبيه به قول حسان: [344]

إن شرخ الشباب والشعر الأسـ ـود ما لم يعاص كان جنونا

ومن وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر: [345]

إذا ما الغلام الأحمق الأم سافني بأطراف أنفيه استمر فأسرعا

أي "أطراف أنفه"على حد: ﴿صغت قلوبكما ﴾

قال الدماميني: ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل، والأبواب لا تثبت بالمحتملات .اهـ منه

وقد بسط الكلام في تأويل هذه الشواهد أبو حيان في شرحه، فمنها: أن الرسول في الآية الأولى بمعنى الرسالة، فإذا كان كذلك كان من باب: "الزيدان خصم"، وإمكان أن يكون "قعيد" مما يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد كصديق في الآية الثانية، واحتمال الحذف في قول الشاعر: إن شرخ الشباب ..إلخ، والتعبير بالأنفين في قول الآخر "بأطراف أنفيه" عن ثقبتي الأنف على سبيل المجاز.

وأَوْقَعُوا مَوْقِعَ أفْعِلْ أفْعِلا ونَحْوِه كمِثْلِ يا زَيْدُ صِلا

يعني أنه يقع "افعلا وتفعلان" موقع "افعل وتفعل"، والمعنى أنه قد يخاطب الواحد بما يخاطب به الاثنان في الأمر ونحوه وهو المضارع؛ فيقع "افعلا" موقع "افعل" ويقع "تفعلان" موقع "تفعل"؛ ومن الأول أي الأمر قول الحجاج:"يا حرسي اضربا عنقه"، وقول امرئ القيس: [346]

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... ...

---

[344]- البيت من الخفيف، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه، ص: 264.

[345]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 110، وروايته: استمر مقارعا.

[346]- البيت من الطويل، وهو مطلع معلقة امرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 30.

وعلى هذا خرجه ابن جني، قال أبو حيان: ويؤيده قوله بعده: [347]

أحـــار تـــرى برقـــا يريـــك وميضـــه ... ...

قال في النتائج: وهو بعيد، لبعد ما بين المستدل به وعليه؛ فالأجود الاستدلال بقوله إثره بعد بيت: [348]

تـــــرى بعـــــر الآرام في عرصـــــاتها ... ...

وكقوله تعالى: ﴿ألقيا في جهنم﴾؛ ومنه مثال الناظم: "يا زيد صلا" وإن كان احتمال أن الألف بدل من نون التوكيد ظاهرا، لكن الشأن لا يعترض المثال.

ومن الثاني أي المضارع قول الشاعر: [349]

فـــإن تزجـــراني يـــابن عفـــان أنزجـــر وإن تـــدعاني أحـــم عرضـــا ممنعـــا

فـ"تزجراني" واقع موقع "تزجر"، و"تدعاني" واقع موقع "تدعني".

قال المصنف: والقصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار. قال المرادي: وما أجاز من خطاب الواحد بضمير الاثنين ذهب إليه ابن جني والمازني والبغداديون.

وقدذكر أبو حيان تأويلات في هذه الشواهد، كاحتمال أن الألف في "قفا نبك" بدل من نون التوكيد إجراء للوصل مجرى الوقف، وأن نداء الواحد في "يا ابن عفان" لا يمنع خطاب التثنية في قوله: "فإن تزجراني"كما تقول: "إن تضربوني يا زيد أغضب"، وأن الخطاب في الآية للملكين أي السائق والشهيد.

قال ناظر الجيش: ولا يخفى أن ما ذكره المصنف في هذه الشواهد أقوى مما ذكره الشيخ وأولى.

---

[347]- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 38.

[348]- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 30/1.

[349]- البيت من الطويل، وقائله سويد بن كراع العكلي، شرح شواهد الشافية 484/4.

وقَـــدَّرُوا تَسْـــمِيَةَ الجُــــزْءِ بِكُـــــلْ فَـــالجَمْعُ فـــي مَكـــانِ غَيْـــرِهِ جُعِـــلْ

يعني أنه تقدر تسمية جزء بكل، فيقع الجمع موقع واحده نحو:"شابت مفارقه" وإنما للإنسان مفرق واحد وهو وسط الرأس، وقوله:

... ... تمـــد للمشـــي أوصـــالا وأصـــلابا

وموقع مثناه، نحو: "عظيم المناكب والمشافر والحواجب والوجنات" وإنما للإنسان منكبان وحاجبان ووجنتان.

وقد تقع التثنية موقع المفرد كما في قوله: [350]

عشـــية ســـال المربـــدان كلاهمـــا ... ...

وإنما هو مربد واحد. قاله الدماميني، ورده صاحب النتائج بأن المقصود في البيت معنى التثنية، كما يدل عليه التأكيد بـ"كلا" المانع من إرادة الواحد كما لا خفاء به.اهـ

قلت: وقد قال الجوهري إنه عنى به سكة المربد بالبصرة والسكة التي تليها من ناحية بني تميم، جعلهما المربدين كما يقال الأحوصان وهما الأحوص وعوف بن الأحوص. قال في اللسان: وقد يجوز أن يكون سمي كل واحد من جانبيه مربدا.

ولا يقاس شيء من هذا. قال في الهمع: فكل هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر؛ قال أبو حيان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات.

والفاء في قول الناظم: "فالجمع في مكان ..إلخ" هي الفصيحة لإفصاحها عن شرط محذوف، أي إذا تقرر ذلك فالجمع .. إلخ

350- تمامه: (عجاجة موت بالسيوف الصوارم) البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، ديوانه، ص: 620.

جمع التكسير

قال الأشموني: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا؛ فالتقدير إما بزيادة كصنو وصنوان،أوبنقص كتخمة وتخم، أو تبديل شكل كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب، أو بهن كغلام وغلمان. وقد نظم أمثلة هذه التغييرات من قال:

صِنوانٌ التُّخَمُ والأُسْدُ الرِّجالْ رُسْلٌ وغِلْمانٌ لِتغيرٍ مِثالْ

ولم يبق من أنواع التغيير الظاهرة إلا اجتماع الزيادة والنقص بدون تبديل شكل، فلم نظفر له بمثال.

قول الأشموني: (كصنو وصنوان) أي على لغة كسر الصاد، ويجوز ضمها وبه قرأ حفص على رواية القواس عنه في قوله تعالى: ﴿وزرع ونخيل صنوانٍ﴾، قال ابن مجاهد في كتاب السبعة: ولم يقله غيره عن حفص.

قال يس في حاشيته على التصريح: وينظر هل المفرد والمثنى يجوز فيهما كسر الصاد وضمها أم لا.

قال الأشموني: وإنما قلت "بصورة تغيير" لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة، لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد. قال: والتغيير المقدر في نحو: فلك، ودلاص، وشمال بالكسر للخليقة، وهجان، وعفتان للقوي الجافي؛ فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والجمع، ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير، فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع؛ ففلك مفردا كقفل ـ أي في أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية ـ وجمعا كبدن، وعفتان مفردا كسرحان وجمعا كغلمان، وكذا باقيها.اهـ المراد من كلام الأشموني أي ودلاص وشمال وهجان في حالة الإفراد نظير لجام، وفي حالة الجمع نظير كرام.

قال الصبان: وحكى ابن سيده "ناقة كناز ونوق كناز" أي مكتنزة اللحم، وزاد ابن هشام إماما تقول: "هذا إمام وهؤلاء إمام وهذان إمامان"، فتكون الألفاظ سبعة.

وقد مثل الشاطبي في شرح الألفية للفلك مفردا بقوله تعالى: ﴿في الفلك المشحون﴾ وجمعا بقوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾.

ودعا سيبويه إلى كون هذه الألفاظ جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب:أنهم ثنوها فقالوا"فلكان و دلاصان"، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو "جنب" مما اشترك فيه الواحد وغيره، حين قالوا:"هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب"؛ فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر وجود التثنية وعدمها؛ وعلى هذا مشى ابن مالك في شرح الكافية، وخالفه في التسهيل فقال: والأصح كونه ــ يعني باب "فلك" ــ اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير.أي كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع. قاله الدماميني

تنبيه:لا يرد على التعريف المذكور لجمع التكسيرنحو:"جفنات" و"مصطفين" فإن التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية، فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية قاله الأشموني، قال الصبان: أي لأنك لو قلت "جفنات"بسكون الفاء و"مصطفيين" لتحققت الجمعية أيضا؛ لكن في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل جفنات وحبليات جمع تكسير.

وما عَلى أكْثَرَ مِنْ إثْنَيْنِ دَلْ ... وواحِدًا مِنْ أَصْلِ لَفْظٍ لَمْ يَنَلْ
فذاكَ جَمْعُ واحِدٍ يُقَدَّرُ ... إنْ كانَ ذا وَزْنٍ بِجَمْعٍ يَقْصُرُ
أوْ غالِبٍ فيهِ و إلاّ فَهْوَ قَدْ ... سُمِّيَ بِاسْمِ الجَمْعِ فيما قَدْ وَرَدْ

قال في التسهيل: كل اسم دل على أكثر من اثنين ولاواحد له من لفظه فهو جمع مقدر إن كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه وإلا فهو اسم جمع. فمثال ما جاء على وزن خاص بالجمع:"عباديد"و"شماطيط" للقوم الذاهبين من كل وجه، فهما جمع "عبديد وشمطيط" مقدرين لم تستعملهما العرب، وإنما قدر له واحد لأنه وزن خاص بالجمع.وأما "مغافر"ــ وقد يقال "مغافير" ــ لشيء ينضحه الثمام كالعسل له ريح كريهة، روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ شرب عند حفصة عسلا فتواصينا أن نقول له: «أكلت مغافير»[351]، فإنه علم منقول من الجمع أي لمغفر كمنبر أو "مغفر ومغفور" بضم الفاء والعين

[351] الحديث أخرجه مسلم في كتاب الطلاق، رقم: 3691

أو "مغفر ومغفير" بكسرهما، وقد يقال فيه: "مغاثر ومغاثير" بالثاء. وهذا بالغين المعجمة وإهمال صاحب العين لها تصحيف كما في المزهر للسيوطي، أما "معافر" بإهمال العين ففي المصباح ما نصه: قيل هو مفرد على غير قياس مثل "حضاجر" فتكون الميم أصلية، وقيل هو جمع "معفر" سمي به معافر بن مر فتكون الميم زائدة، وينسب إليه على لفظه فيقال: "ثوب معافري"، ثم سميت القبيلة باسم الأب وهي حي من أحياء اليمن، قالوا: ولا يقال "معافر" بضم الميم.

وأما"حضاجر" للضبع فمنقول من الجمع كذلك أي من جمع "حضجر" بكسر الحاء وفتح الضاد لمنتفخ البطن واسعه، وكأن كل جزء من بطنها حضجر لكبر بطنها. وأما سراويل فأعجمي، وقيل جمع سروالة قال: [352]

عليـــــه مـــــن اللـــــؤم ســـــروالة فلـــــيس يـــــرق لمســـــتعطف

ومثال ما جاء على وزن غالب في الجمع: "أعراب"،وليس بجمع عرب على الصحيح لأن الأعراب خاص بسكان البادية والعرب أعم والمفرد لا يكون أعم من الجمع، وإنما هو جمع واحد مقدر لا اسم جمع،وذلك لأنه على زنة "أفعال" وهو غالب في الجمع، وفي الفرد نادر كقولهم:"برمة أعشار" أي مكسرة قطعا، على أن من النحاة من لا يثبت لمفرد زنة "أفعال"، ويجعل قولهم "برمة أعشار" من وصف المفرد بالجمع تنزيلا للأجزاء منزلة آحاد الجمع؛وقد استدل على ثبوته بقول العرب "أستار" وهو اسم لبعض أيام الأسبوع. قاله ناظر الجيش

والصواب جعل الوزنين لازمين إن اعتد بتأويل ما سمع، أوغالبين إن لم يعتد به،فلا فرق بينهما.

فإن لم يكن الاسم الدال على أكثر من اثنين على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، فهو اسم جمع نحو: "قوم و رهط" والواحد: رجل، و "إبل" والواحد: جمل أوناقة.

قول الناظم: "من إثنين" بقطع الهمزة للوزن.وقوله: "يقصر" بضم الصاد أي يخص.

---

[352]- البيت من المتقارب، وقائله: مجهول، وقيل: مصنوع، العيني: 350/4، وخزانة الأدب: 113/1.

وإنْ يَكُــــنْ واحِـــدَه مُوافِقـــا ... فـــي اللفْـــظِ دُونَ هَيْئـــةٍ ووافَقـــا

دَلالــةً فـــي عَطْـــفِ مِثْلَيْـــه عَلَيْـــهْ ... فـــالجَمْعُ إنْ لَـــمْ يَـــكُ مَنْسُـــوبًا إلَيْـــهْ

بِـــلا تَغَيُّـــرٍ بِـــأنْ يَكُـــونَ ذا ... وَزْنٍ يُــرَى فــي الجَمْـعِ فـادْرِ المَأْخَـذا

قوله: "وإن يكن واحده موافقا في اللفظ ..إلخ"يعني أنه إن يكن الاسم الدال على أكثر من اثنين له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع؛ نحو: "رجل ورجال" فإنهما متوافقان في أصل اللفظ ومختلفان في الهيئة، ولو قلت: "رجل ورجل ورجل" لوافق "رجالا" في الدلالة على التعدد.

قوله: "في اللفظ" أي حروفه الأصلية، خرج نحو: "قوم" فإن له مفردا وهو "رجل" لكنهما لا يتوافقان في الحروف؛ وقوله: "دون هيئة" خرج من ذلك نحو:"فلك وجنب ودلاص وعفتان" فإنه يقع على الواحد وغيره بلفظ واحد.هكذا قال المصنف، لكن نظر فيه أبو حيان قائلا: إن المصنف قد حكم في هذا الفصل على نحو "فلك" بأنه جمع ــ وإن كان قد اختار بعد أنه اسم جمع ــ فكيف يخرجه من حد الجمع بقوله: "دون هيئة"؟ قال ناظر الجيش: ويجوز أن يقال: إنه احترز بذلك من جمع التصحيح نحو "مسلمين وهندات"، فإنه يصدق عليه أن له واحدا يوافقه في أصل الحروف وليس هو بجمع التكسير، لأن ذلك الواحد يوافق في الهيئة أيضا. وقوله: "ووافقا دلالة في عطف مثليه عليه"خرج به نحو:"قريش" فإن مفرده "قرشي"، ولو عطف على هذا المفرد أمثاله فقيل "قرشي وقرشي وقرشي" لكان دالا على جماعة منسوبين إلى قريش، وليس مدلول "قريش"جماعة منسوبين إلى قريش فلا يكون جمعا لقرشي،وهذا بخلاف "رجال" فإنه جمع "رجل". قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: ومقتضى كلامه أن قريشا لا دلالة له على آحاد، وهو غير ظاهر فإن نسبة "قرشي" من قريش كنسبة رومي من روم، والتمييز بين الواحد وجنسه حاصل فيها بياء النسب فهو اسم جنس، وإذا كان كذلك وجب أن يدل على آحاد، وآحاده إنما هي "قرشي وقرشي وقرشي" فمدلول "قريش" على هذا قرشيون. قال: ثم إن لازم كلام الشيخ أن اسم الجنس لا يصح في واحده عطف أمثاله عليه، وكلام المصنف يقتضي صحة ذلك لدلالة كلامه على أن اسم الجمع

والجنس مشتركان مع الجمع في الدلالة عند عطف أمثاله عليه، وإذا كان كذلك فكيف يقال: إنه احترز بقوله: "وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه" عن نحو "قريش"، وقد تبين أنها اسم جنس.اهـ بخ

قوله: "إن لم يك منسوبا إليه بلا تغير" أي إن يك منسوبا إليه بتغير بحذف النافيين، كما قيل:

قاعـــدة النفيـــين إن تكـــررا حـــذفهما منطـــوق قـــول قـــد جـــرى

وحــــذف أوّلٍ فقــــط مفهــــوم فـــافهم فـــذا القـــول هـــو المعلـــوم

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَمَا جَعَلْنَاهُمْ** جسدا لا ياكلون الطعام﴾.

يعني أن الاسم المذكور إنما يكون جمعا إذا كان يتغير لفظه في النسب، لأن الجمع إنما ينسب لواحده كما سيأتي نحو "كتابي" في النسب إلى "كتب"، فإن لم يتغير لفظه عند النسب نحو:"ركبي وصحبي" في النسب إلى ركب وصحب، فهو اسم جمع.

قوله: "بأن يكون ذا وزن يرى في الجمع .. إلخ" يعني أن المنسوب إليه بالتغيير هو الذي له وزن موافق لأحد أوزان الجموع المعروفة، فالباء في قوله "بأن يكون" للتصوير، لكن هذا بشرط أن لا يغلب ذلك الوزن على بعض مدلولاته،كأنصار فإنها في الأصل جمع ناصر وغلبت على أنصار النبي ﷺ، وكالأبناء لقوم آباؤهم من الفرس وأمهاتهم من أهل اليمن،وكأنبار وهم قبائل من بني سعد مناة؛ فالنسبة إليها: أنصاري وأبناوي وأنباري.

تنبيه:الظاهر أن المستفاد من القيدين في قول الناظم هنا: "وأن يكون ذا وزن يرى في الجمع" وفي قوله الآتي: "وهو إذا في وصفه وفي خبر .. إلخ" معنى واحد، فإنه متى خالف الاسم المذكور أوزان الجموع لزم أن يكون مساويا للواحد في الأمور التي ذكرها، فليس ثم اسم ليس على أوزان الجموع إلا وهو يوافق الواحد في هذه الأمور الثلاثة، فإن جعلناهما قيدين مستقلين لزم وجود ما يخالف أوزان الجمع ولا يوافق الواحد فيما ذكر. قاله ناظر الجيش

وَهْـــوَ إذا فـــي وَصْـــفِهِ وفـــي خَبَـــرْ يُوافِـــقُ المُفْـــرَدَ مِـــنْ دُونِ حَـــذَرْ

أوْ مِيــزَ عَــنْ فَــرْدٍ بِنَــزْعِ يــا النَّسَــبْ أوْ تــــاءِ تَأْنِيــــثٍ وتَــــذْكِيرٌ غَلَــــبْ

فاسْــمًا لِجَــنْسٍ أوْ لِجَمْــعٍ يُــدْعَى إنْ كـــانَ هَكَـــذا ولَـــيْسَ جَمْعـــا

يعني أن الاسم الدال على أكثر من اثنين المنسوب إليه بلا تغير إذا كان في وصفه وفي خبره يساوي المفرد دون قبح،نحو: "ركب" تقول:"هذا ركب سائر"كما تقول:"راكب سائر"؛ أو ميز عن مفرده بنزع ياء النسب نحو:"روم ورمي، وترك وتركي"؛ أو ميز عن مفرده بنزع تاء التأنيث مع غلبة التذكير نحو:"تمر وتمرة، وسفين وسفينة"؛ فهو اسم جمع أو اسم جنس وليس جمعا؛ فقوله: "وهو" أي الاسم الدال على أكثر من اثنين؛ وقوله: "دون حذر" أي قبح احترازا من نحو قولهم: "الرجال قائم" فإنه قبيح، بخلاف نحو: ركب فإنك تقول: "الركب سائر"كما تقول: "الراكب سائر"؛ قال أبو حيان: وكلام سيبويه وكلام الفارسي يقتضيان خلاف ذلك،قال الفارسي: لا يجوز "صحبك خرج ولا قومك ذهب" إلا في الشعر أو نادرا، لأنه بمعنى الجمع فصار بمنزلته؛ وقال سيبويه: "القوم" وصفته لا يجيء إلا على المعنى، ولا تقول: "قوم ذاهب" قال الخضراوي: وهذا هو الأصل، قال تعالى: ﴿سيهزم الجمع ويولون الدبر﴾.

وفي بعض النسخ بدل هذا الشطر: (موافقا لفرده دون حذر)، وعلى هذه الرواية شرح صاحب التنبيه، وقال إن "موافقا" خبر "كان" المقدرة بعد "إذا" شرطا لها.

قوله: "وتذكير غلب" جملة حالية أي و الحال أن التذكير غلب في المميز بنزع تاء التأنيث منه،ومن ثم حكم سيبويه بالجمع على التخم والتهم؛ لأنا نقول: "هذه التخم وهذه التهم" بالتانيث في اسم الإشارة، ولا نقول: "هذا التخم".

قوله: "فاسما لجنس أو لجمع ..إلخ" فاسم الجمع هو غير المميز بما سبق ذكره، واسم الجنس هو المميز المذكور. قوله: "وليس جمعا" أي خلافاللأخفش في "طير وصحب وركب" ونحوها، فقال: إنها جمع راكب و طائر وصاحب،ويرده أنها ليست من جموع القلة لأنها محصورة، ولا من جموع الكثرة لأنها تصغر على لفظها، فيقال:"ركيب وصحيب" قال: [353]

353- الرجز لأحيحة بن الجلاح، وقبله:

بنيت بعد مستظل ضاحيا	بنيته بعصبة من حاليا
والشر مما يتبع القواضيا	... ...

شرح شواهد الشافية، ص: 150.

... ... أخشى ركيبا ورجيلا عاديا

وجموع الكثرة لا تصغر لأن التصغير ينافي الكثرة.

قلت: كذا قالوا وفي هذا التعليل عندي على إطلاقه نظر، لأن التصغير غير مقصور الفائدة على تقليل الكمية بل قد يرجع للكيف كتحقير الشأن، فلا يمتنع التصغير في ما يدل على الكثرة بهذا الاعتبار؛ بل ينبغي أن يكون المانع من ذلك لفظيا وهو التنافر الظاهر بين صيغتي التصغير وجمع الكثرة، ويشهد لهذا قول المصنف في التسهيل عند ذكره لتصغير ما دل على جمع من باب التصغير: ولا يصغر جمع كثرة تصغير مشاكله من الآحاد خلافا للكوفيين، بل مع الرد إلى تكسير قلة (أي مثل فلوس تصغيرها أفيلس) أو تصحيح مفرد المذكور إن كان لمذكر عاقل مطلقا (أي سواء كان المفرد مما يجمع بالألف والنون كزيد أم لا كغلام، فيقال في تصغير "غلمان": غليمون) وإلا (أي بأن كان لمذكر غير عاقل كدراهم أو لمؤنث كجوار ورسائل) فجمع تصحيح الإناث مطلقا. أي سواء كان مكبره يجوز جمعه بالألف والتاء كمفرد جوار أم لا كمفرد دراهم، فيقال: دريهمات وجويريات ورسيلات. فهذا صريح في أن المانع من تصغير جموع الكثرة لفظي لا معنوي وإلا لم يحتج إلى هذا التفصيل. والله تعالى أعلم

ثم رأيت ناظر الجيش صرح بهذا فقال: أما جمع الكثرة فلا يصغر على لفظه لأن الصيغتين متنافيتان وضعا فلا يجمع بينهما.

وقد رد الزجاج قول الأخفش في نحو: "ركب" بأن الجمع لا يكون أخف من المفرد، ويرده "حمر" في أحمر وحمراء؛ ووافق الفراء الأخفش في كل ما له واحد موافق في أصل نحو: تمر وغمام، ويرده وصفه بالمفرد نحو ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل ٱلصَّٰلِحُ يرفعه﴾، ﴿كأنهم أعجاز نخل منقعر ﴾، ﴿ والسحاب المسخر بين السماء والأرض ﴾، ﴿جراد منتشر﴾،وقد اجتمعا في قوله: [354]

احكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام شراع وارد الثمد

ومن قال "واردي" بالياء فمخطئ.

354- البيت من البسيط، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه، ص: 29.

فائدة: قد ميز بدر الدين بين الثلاثة ــ أي الجمع واسم الجمع واسم الجنس ــ بأمر معنوي ذكر ذلك في شرح الألفية عند قول المصنف: (وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع ..إلخ) فقال: الاسم الدال على أكثر من اثنين ثلاثة أضرب: جمع، واسم جنس، واسم جمع؛ وذلك لأن الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل: إما أن يكون موضوعا للآحاد المجتمعة، دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو الجمع كرجال وأبابيل؛وإما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه فهو اسم الجمع كركب وقوم؛ وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية والجمعية، إلا أن الواحد ينتفي بنفيه، فهو اسم الجنس وهو غالب ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، كثمر وثمرة وكمأة وكمء.اهــ كلام ابن المصنف باختصار، لكنه نظر فيه ناظر الجيش من وجوه تنظر في شرحه.

ومــا عَلَــى فَــرْدٍ وجَمْــعٍ يَقَــعُ ولَــمْ يُثَنُّــوهُ فَــذاكَ أَجْمَعُــوا
أنْ لَــيْسَ بِــالجَمْعِ ومَهْمَــى ثُنِّيــا فَلْيُــدْعَ بِاسْـمِ الجَمْـعِ فيمــا انْتُقِيــا

قوله: "وما على فرد وجمع يقع ولم يثنوه ..إلخ"يعني أن ما يأتي مفردا وجمعا ولا يثنى، فليس بجمع في حال دلالته على أكثر من اثنين بإجماع النحاة، كالمصدر يقع خبرا عن الاثنين نحو: "الزيدان عدل"، وصفة نحو: "مررت برجلين عدل"، وحالا نحو:"جاء الزيدان عدلا"؛ ونحو "جنب" في الأفصح فيقال أيضا: "رجلان جنب"، ونقل بعض أهل اللغة أنه يثنى فيقال: "جنبان" ويجمع فيقال:"أجناب" فهو حينئذ مثل "فلك".

قوله: "ومهما ثنيا ..إلخ" أي وأما إن ثني كفلك ودلاص وهجان، فإنها تقع على الواحد والجمع قال تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾، وقالوا: "درع دلاص، ودروع دلاص"، و"ناقة هجان ونوق هجان"، و نحو: "شمال" للخليقة ومن وقوعها جمعا قوله:[355]

---

[355]- البيت من الطويل، وهو من قصيدة لعبد يغوث الحارثي. خزانة الأدب: 314/1، الشاهد عند قوله: (من شماليا) حيث استعملت (شمال) اسم جمع بدليل دخول (من) التبعيضية عليها.

أَلم تعلمـــا أن الملامـــة نفعهـــا   قليـل ومـا لـومي أخـي مـن شماليـا

بدليل "من"؛ فالأصح كونه اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير. قاله في التسهيل، فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع، ونظير هذا الاشتراك: "الإنسان" وضع للشخص ولجزئه وهو إنسان العين؛ وقوله:"مستغنيا عن تقدير التغيير" أي وجه اختيار كونه اسم جمع أنه لا يحتاج إلى تقدير التغيير، وأما على كونه جمعا فيحتاج إلى تقدير التغيير وهو تكلف وخلاف الأصل؛ فاختار هنا أن "فلكا" وأخواته أسماء جموع، وأن لا تغيير فيها مقدر لكونه تعسفا لا باعث عليه، فهو إذ ذلك من باب المشترك بين المفرد والجمع،وقيل: هي جموع تكسير مقدرة التغيير وهو رأي سيبويه والخليل و أكثر النحاة، وكلام المصنف في أول الكتاب على اختيار هذا.

تنبيه: قد أخر المرادي في شرح الألفية الكلام على الفرق بين الثلاثة قائلا: إن معرفة ذلك متوقفة على معرفة أمثلة التكسير، ثم نبه على أن الحاصل في التفريق بينها: أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالياء أو بالتاء ولم يلتزم تأنيثه؛ واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع، أو غير مخالف لكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب. قال: وإذا عرفا عرف الجمع بمعرفتهما والله أعلم.

فصل

واسْتَغْنِ عَنْ تَكْسِيرِ ما بِتا بَدا   وما بِمِيمٍ ضُمَّ مَفْعُولٍ عَدا

مُكَعِّبًا أوْ مُطْفِلًا أوْ شُدِّدا   عَيْنًا مِنَ الصِّفاتِ أوْ ما جُرِّدا

خُماسِيًا وما مُكَسَّرًا جُمِعْ   مِمَّا مَضَى لَمْ يُرْضَ إلّا ما سُمِعْ

قوله: "واستغن عن تكسير ما بتا بدا"يعني أن تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ لا يقاس على ما سمع منه، استغناء بتجريده من التاء في الكثرة نحو: تمر وتمرة وثمر وثمرة، وبتصحيحه في القلة كثمرات لأن جمعي التصحيح موضوعان للقلة عند سيبويه والمحققين خلافا لابن خروف. قاله الشاطبي، وعلل ابن يعيش ذلك بأنهما على منهاج التثنية، والتثنية قليل فكانا مثله.

وهذا إذا لم يصحب "أل" الاستغراقية أو يضف إلى ما يدل على الكثرة، فإن كان كذلك لم يدل على القلة، وعليه قول حسان: [356]

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فـ"أل" في "الجفنات" والإضافة في "أسيافنا" قرينة صرفت الجمعين إلى الكثرة؛ لكن استشكل أبو حيان هذا بما حاصله أنه وضع للقلة وهي من ثلاثة إلى عشرة، فإذا دخل أداة الاستغراق ينبغي أن يكون الاستغراق فيما وضع له لا فيما زاد لأنه ليس مما وضع له، ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة، قال في الارتشاف: وهذا من باب النقل مع "أل" والإضافة إلى الكثرة، فخرج بذلك عن أصل موضوعه الذي كان له قبل "أل" والإضافة.اهـ

وقد وجّه الدماميني ذلك بأن يراد أن دلالته على الجمع سلبت وصار بهذه القرينة دالا شاملا لكل واحد من هذه الأفراد، وهذه الحالة لم تكن ثابتة له عند تجرده من أداة الاستغراق. قال: وإلا فظاهره مشكل فإنه لا يعلم أن أحدا قال إن جمع القلة يصير جمع كثرة بدخول الأداة الاستغراقية عليه.اهـ كلامه

قلت: والإشكال قوي لأن قصارى ما تفيده أداة الاستغراق عموم اللفظ أي استغراقه لما صلح له قليلا كان أو كثيرا دفعة، وليس العموم هو الكثرة حتى يلزم انصراف جمع القلة إليها بدخول أداته. والله تعالى أعلم

وقد أشار ناظر الجيش إلى إشكال أبي حيان المذكور قائلا: وقد تكلم الشيخ على بيت حسان بكلام لم أتحققه فتركت إيراده لذلك.اهـ

أقول: وقد جعل ابن يعيش هذه المسألة من باب دلالة ما للقلة على الكثرة، لقوله في الجواب عن بيت حسان: إن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير، قائلا: من ذلك قوله تعالى: ﴿وهم **فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ**﴾ ﴿إن المسلمين **وَٱلْمُسْلِمَٰتِ**﴾،

---

[356] البيت من الطويل، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه، ص: 219.

ولا يعد الكريم سبحانه بأن في الجنة غرفات يسيرة، وكذلك ليس المراد بقوله: ﴿إن المسلمين وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ العشرة فما دونها وإنما الإخبار عن هذا الجنس قليله وكثيره. قال: وذلك أن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا:"رسن وأرسان وقلم وأقلام" واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة. اهـ المراد من كلام ابن يعيش. والله تعالى أعلم

تنبيه: حق المصنف أن يقول: إن تكسير الواحد الممتاز بالتاء في المخلوقات محفوظ كالنخل والسدر والتمر، وأما في المصنوعات فلا خلاف في القياس نحو: عمامة وعمائم، وجرة وجرار.قاله الدماميني

قوله: "وما بميم ضم" أي واستغن أيضا عن تكسير ما ابتدئ بميم مضمومة بالتصحيح، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول؛كمكرِم ومكرَم، ومنطلِق ومنطلَق به، ومستخرِج ومستخرَج؛ فإنما يجمع ذلك كله جمع تصحيح؛ واحترز بقوله:"ضم" عن نحو: "مطعان ومطعام"، فيقال: "مطاعين ومطاعيم" قال ناظر الجيش: فإن هذا النوع امتنع فيه جمع السلامة ــ أي لعدم قبوله التاء ــ وكسر تكسير الأسماء كما في قوله:[357]

مطاعين في الهيجا مطاعيم في القرى إذا ابيض آفاق السماء من القرس

قوله: "مفعول"بحذف العاطف، أي واستغن أيضا عن تكسير موازن مفعول ومفعولة، فيقال:"مضروبون ومضروبات". ثم استثنى الناظم تبعا للمصنف مما أوله ميم مضمومة صيغتين مما يختص بالمؤنث فقال: "عدا مكعبا " بفتح الكاف وتشديد العين المكسورة للجارية الكاعب، فقد جمع على مكاعب،"ومطفلا" فقد جمع على مطافل، قال:[358]

وإن حديثا منك لو تبذلينه جنى النحل في ألبان عوذ مطافل

مطافيل أبكار حديث نتاجها تشاب بماء مثل ماء المفاصل

357- البيت من الطويل، وقائله: أوس بن حجر، ديوانه، ص: 47، والقرس: البرد الشديد.

358- البيتان من الطويل، وقائلهما: أبو ذؤيب الهذلي، والمفاصل: منفصل الجبل من الرملة يكون بينهما رضراض وحصى صغار فيصفو ماؤه ويرق . شرح أشعار الهذليين: 141/1.

ومن ذلك: "ناقة متل ومتال"، قال:[359]

مـــراس الأوابي عـــن نفـــوس عزيـــزة وإلـــف المتـــالي في قلـــوب الســـلائب

فائدة: زاد أبو حيان في الأوزان التي تختص بالمؤنث مما أوله ميم ثلاث صيغ: الأولى: مفعل ـ بكسر الميم وفتح العين ـ كامرأة ملد أي ملازمة للخصومة، الثانية: مفعل ـ بضم الميم وفتح العين – كخادم متبع معها ولدها يتبعها، الثالثة: مفعل ــ بفتح الميم والعين كمجهل، قال: فهذه تجمع جمع التكسير ولا يغني عنه جمع التصحيح، وهو مما أوله ميم ويخص المؤنث؛ وإنما كان كذلك لأنه لا يصحح فيجمع بالألف والتاء من صفات المؤنث إلا ما كان تأنيثه بالتاء نحو:"مكرمة وضاربة"، ولذلك كان "خودات وثيبات" شاذا. قال ناظر الجيش: وهذا تعليل مناسب لأن جمع التصحيح إذا كان ممتنعا تعين جمع التكسير. قال: ولكن يشكل على ذلك حكمهم بشذوذ "مطافل" جمع "مطفل"، لأن مقتضى امتناع الكلمة في جمع التصحيح أن يكون جمع التكسير فيها سائغا مقبولا، إلا أن يقال: إن من الكلمات ما لا يسوغ فيه الجمعان لوجود مانع من كل منهما، وهذا بعيد. قال: ولا بد من التأمل لذلك، ومهما صح عند المتأمل يكن العمل بحسبه.

قوله: "أو شددا عينا من الصفات"أي واستغن عن تكسير ما شدد عينا من الصفات، فيقال في "ضراب وقوام وطواف":"ضرابون وقوامون وطوافون"، وقد قالوا:"جبار وجبابرة، ودجال ودجاجلة".قال الشاطبي: إلا أنهم قالوا "عوار" وهو الجبان و"عواوير"، شبهوه بالأسماء لأنهم قلما يصفون به المؤنث قال الشاعر:[360]

غـــير ميـــل ولا عـــواوير في الهيـــــ ـــــجا ولا عـــزل ولا أكـــــفال

ذكر ذلك عند قول المصنف (وبفعالل وشبهه انطقا ..إلخ)، منبها من قبل على أن

---

[359]- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة، وقبله:

خِـدَبّ حنـا مـن ظهـره بعـد بدنـه علـى قصـب منضـم الثميلـة شـازب

مراس: معالجة ومزاولة، والمتالي: جمع متل ومتلية التي تلاها ولدها، والسلائب: جمع سلوب وسليب التي مات ولدها.

[360]- البيت من الخفيف، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 27، وقوله: (ميل): جمع أميل، من لا يثبت على السرج، عواوير: جمع عُوَّار: الضعيف الجبان. وأكفال: جمع كِفل من لا يثبت على ظهور الخيل.

كثيرا من الصفات الزائدة على الثلاثة لا يجمع على "فعالل" وشبهه، وإن وجد فموقوف على السماع. قال: وقد ضبطوا ذلك بأن كل ما كان من الصفات جاريا على المذكر والمؤنث بلفظ واحد أو يكون مختصا بالمؤنث، فإن جمعه في الأمر العام يكون على "فعالل" وشبهه كما ظهر من إطلاق الناظم يعني المصنف؛ وكل ما كان منها يؤنث بالتاء إذا أريد المؤنث ولا يؤنث إذا أريد المذكر، فهذا بابه التسليم بالواو والنون في المذكر والألف والتاء في المؤنث، ولا يجمع على "مفاعل" أو غيره إلا نادرا.اهـــ

قلت: وبهذا الضابط يتبين التعليل السابق في تشبيه عوار بالأسماء، لأنهم قلما يصفون به المؤنث. والله تعالى أعلم

قوله: "أو ما جردا خماسيا" بتخفيف الياء للوزن. أي ويستغنى عن تكسير ما جرد من الزوائد حال كونه خماسيا؛ فتقول الفرزدقون في جمع فرزدق وتقول على استكراه "فرازق"، لما يلزم من حذف بعض الأصول على التكسير، وأما التصحيح فخلا من ذلك؛ فإن قلت: هذا حيث أمكن التصحيح نحو:"فرزدق وفرزدقون وسفرجلة و سفرجلات"، وأما نحو "سفرجل" مما لا يمكن فيه التصحيح فيستغنى عنه بغير التصحيح، فتقول:"عدة كذا من السفرجل"؛وأما ما أتى في الخلاصة آخر الباب فلعله قليل في كلام العرب أو وضعه النحاة تمرينا.

قال يس في حاشيته على التصريح: قال بعضهم وأما الخماسي فلا يكسر إلا على استكراه، لأنه مستثقل لكثرة حروفه فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا، قال سيبويه: لا يزال الاسم في سهولة حتى يبلغ الخمسة فيرتدع. قال السيرافي: معناه لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيره، فإذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا.اهـ منها وقول السيرافي:"لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيره" لا يخفى أنه هو القول بأنه للتمرين. وفي شرح المرادي للألفية: أن ابن ولاد منع تكسير الخماسي البتة.اهـــ

قال الشاطبي: ووجه ما فعلوا من حذف الحرف الخامس وكانوا قادرين على أن يأتوا ببنية تشمل الخمسة، أن التكسير ضرب من التصرف، والتصرف أصله للأفعال وحدها، وما دخل من التصرف للأسماء فبالحمل على الأفعال، والأفعال إنما تنتهي في أحرفها الأصول إلى أربعة خاصة كقرطس وسرهف، فلما كان الفعل لا ينتهي إلا إلى أربعة قصروا التصرف

في الأسماء على ذلك، رجوعا إلى بنية ما أصله التصرف.اهـــ منه باختصار وتصرف

وفي شرح ناظر الجيش معللا منع التكسير في جميع ما سبق ما نصه: والسبب في عدولهم في مثل ذلك عن التكسير إلى التصحيح أما في الخماسي فلما يؤدي إليه تكسيره من حذف حرف أصلي منه، وقد يتعذر جمع التصحيح في مثل ذلك مع احتياجهم إلى جمع تلك الكلمة، فعند ذلك يعدلون إلى جمع التكسير ويحذفون لأجله ما يحذفون كما يأتي، وأما في غيره مما وقعت الإشارة إليه فلأن التكسير فيه يؤدي إلى اختلاط الأبنية والتباس بعضها ببعض، إذ لو كسر نحو "مضروب" مثلا لقيل فيه "مضاريب"، وهي لا يتعين أن تكون جمع "مضروب" إذ يحتمل أن يكون مفردها مضرابا مثلا.

قوله: "وما مكسرا جمع ..إلخ" أي وما سمع مكسرا مما مضى فمقصور على السماع ولا يقاس عليه، كرطبة وأرطاب، وشجرة وأشجار،وطلحة وطلاح أوطلوح، قال: [361]

أن تهبطـــــــين بـــــــلاد قـــــــو   م يرتعـــــون مـــــن الطـــــلاح

وقال الآخر: [362]

مـــتى كـــان الخيـــام بـــذي طلـــوح   ســـقيت الغيـــث أيتهـــا الخيـــام

وكملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، وميمون وميامين، ومسلوخ ومساليخ؛ وكجبار وجبابرة قال: [363]

إلا الإفـــادة فاستولـــت ركـــائبنا   عنـــد الجبـــابير بالبأســـاء والـــنعم

ودجال ودجاجلة؛ وكموسر ومياسير، ومفطر ومفاطر من أفطر الصائم، ومشدن ومشادن من أشدنت الظبية إذا شدن ولدها أي قوي. انظر المواهب

ورُبَّمـــا اسْـــتُغْنِيَ عَـــنْ تَكْسِـــيرِ   ثُلاثِـــيٍ وَصْـــفٍ لِـــذِي تَـــذْكِيرِ

361- البيت من مجزوء الكامل، وقائله: القاسم بن معن ، قاضي الكوفة، العيني: 2/ 297.

362- البيت من الوافر، وقائله: جرير، ديوانه: 278/1.

363- البيت من البسيط، وقائله تميم بن مقبل، الكتاب 332/4، وشرح شواهد الكتاب للأعلم 765/2.

يعني أنه ربما استغني بجمع المذكر السالم عن تكسير وصف ثلاثي مذكر عاقل، كـ"حلوون وشرسون وندسون وحذرون" في "حلو وشرس وندس وحذر" ولم تكسر؛ وقد لايستغنون نحو "مر"لنقيض الحلو، فقالوا "مرون" مع أنهم كسروه على "أمرار"؛ وسمع "حذر" مكسرا قال:[364]

أبلغ زيادا وحين المرء يدركه وإن تكيس أو كان ابن أحذار

وقول الناظم: "ثلاثي" بتخفيف الياء للوزن، وقوله: "لذي تذكير" بالتنكير، وفي بعض النسخ بصيغة التعريف.

وبَعْضُ غَيْرِ عاقِلٍ مُذَكَّرِ يَجِي مُصَحَّحًا ولَمْ يُكَسَّرِ

وفِي اسْمِهِ الخُماسِ لا تَقِسْ وما يُحْذَفُ في التَّكْسِيرِ رُدَّ فاعْلَما

قوله: "وبعض غير عاقل مذكر ..إلخ" يعني أنه ربما استغني عن تكسير بعض غير العاقل المذكر بجمع التصحيح المؤنث، نحو: "حمامات" في حمام لأنه لم يكسر، و"سرادقات" في سرادق وهو الذي يمد فوق سطح البيت، قال الشماخ:[365]

وهن يثرن بالمعزاء نقعا ترى منه لهن سرادقات

وفي "إصطبل" إصطبلات وهو موقف الدواب، وفي "سجل" سجلات؛ وقد يجمع بالألف والتاء غير العاقل ثابتا تكسيره، كقولهم في "شوال": شوالات مع قولهم: "شواويل" ،وقولهم في "رمضان": رمضانات،مع جمعه أيضا على "أرمضة وأرمضاء ورماضين وأرمض" كما في اللسان، وكقولهم في "بوق": بوقات وأبواق. قال ناظر الجيش: ومن ثم قال أبو الطيب:[366]

إذا كان بعض الناس سيفا لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول

قال: وهذا الذي قلناه أولى من قول من ينسب أبا الطيب إلى اللحن في قوله: "بوقات".

364- البيت من البسيط وقائله بدر بن حذار الذبياني، شرح الأعلم لديوان النابغة ص: 89.

365- البيت من الوافر، وقائله: الشماخ بن ضرار، ديوانه، ص: 71.

366- البيت من الطويل، وقائله: المتنبي، ديوانه، ص: 229.

ويكثر الجمع بالألف والتاء في صفات المذكر الذي لا يعقل مطلقا كسرت أم لا نحو:"جبال راسيات ونجوم طالعات" مع ثبوت:"رواسي وطوالع"، ومثال ما لم يكسر: ﴿واذكروا الله في أيام مَعْدُودَاتٍ﴾.

قوله: "وفي اسمه الخماس" أي الخماسي، فحذف ياء النسب لضرورة الوزن. "لا تقس" يعني أنه ليس التصحيح بالألف والتاء مطردا في اسم غير العاقل الخماسي فصاعدا، ما لم يكن مصدرا ذا همزة وصل خلافا للفراء. قاله في التسهيل،لكن قال ناظر الجيش: لم أتحقق هذا فإن نحو "حمامات وإصطبلات" من الأسماء المذكورة التي هي لما لا يعقل قد نصوا على أن شيئا منها إذا لم يكسر فإنه يجمع بالألف والتاء قياسا. قال: ولا شك أن كلام المصنف في هذا الموضع يحتاج إلى تأمل.

فلا يقاس عند غير الفراء على "سرادق" في جمعه بالألف والتاء ما كان نظيره من الخماسي ولا ما زاد عليه،قال المصنف في التسهيل: ما لم يكن مصدرا ذا همزة وصل. أي فيطرد حينئذ، نحو:"انطلاقات واستخراجات"؛ قال أبو حيان: وهذا عندي ليس كما ذكر أي ليس جمعا لمطلق المصدر، بل يمكن أن يكون جمعا لما أنث منه بالتاء أي "انطلاقة واستخراجة" والكلام إنما هو في جمع المذكر؛ وإذا كان كذلك فلا يحتاج إلى هذا القيد وهو قوله: "ما لم يكن مصدرا". قال ناظر الجيش: والذي قاله الشيخ حق. وقوله في التسهيل: "ذا همزة وصل" احترز به من نحو "مدحرج" المراد به المصدر، فإنه يصدق عليه أنه اسم خماسي وهو مصدر ومع ذلك لا يجمع بالألف والتاء، قال أبو حيان: وهذا قيد صحيح، قال ناظر الجيش: وقد يقال: قد قلتم إن كل مصدر زائد على ثلاثة أحرف لم يبن على التاء، فإنه يجوز أن يؤتى في آخره بتاء التأنيث للدلالة على المرة، أي وإذا كان كذلك جاز جمعه بالألف والتاء نظرا للواحدة منه. قال: وحاصل الجواب عن هذا الإشكال أنه يمتنع دخول التاء في نحو "مدحرج" مرادا به المصدر لأنه اسم مفعول أريد به المصدر وليس مصدرا، فسبب عدم تأنيثه مرادا به المصدر إنما كان من حيث هو اسم مفعول لا من حيث المصدرية المرادة به. انظر شرح ناظر الجيش

أما الفراء فإنه يقول: إن الجمع بالألف والتاء مطرد في اسم ما لا يعقل خماسيا

فصاعدا، مصدرا كان أو غيره، مبدوء بهمزة وصل أم لا؛ قال ناظر الجيش: والظاهر أن الذي ذهب إليه الفراء في المسألة هو الحق.

قول الناظم: "وما يحذف في التكسير رد ..إلخ" قال في التسهيل:وما حذف في الإفراد من الأصول رد في التكسير ما لم يبق على ثلاثة فيكسر على لفظه.فمثال ما رد في التكسير:"يد" فإنها تجمع على أيد ووزنها "أفعل"، فقلبت ياؤها واوا لانضمام ما قبلها، ثم أبدلت الواو ياء لعدم وجود بناء في الأوزان العربية آخره واو بعد ضمة، ثم أبدلت الضمة كسرة لمجانسة الياء، ثم عومل معاملة المنقوص؛و"يد" في الأصل "فعل" بسكون العين؛ وكقولهم: "شياه"في جمع شاة، قال في الصحاح : أصل شاة "شاهة" لأن تصغيره "شويهة" وجمعه "شياه".

والمكسر على لفظه قد مثل له في الطرة بواد وباز، ولا يخلو التمثيل بهما من إشكال، لأن "واد" يجمع على "أودية وأوداء"، وكلاهما رجع فيه المحذوف؛و"باز" يجمع على "بزاة" ورجع فيه أيضا إذ الأصل "بزية"، ويجمع أيضا على "أبواز" فإن كانت الواو فيه هي التي كانت لاما في المفرد قلبت فالمحذوف رجع أيضا وعليه فوزنه "أفلاع"، وإن كانت زائدة تشبيها بواو "مال" الأصلية صح التمثيل وعليه فوزنه "أفواع"، والمثال السليم: "سيد وميت" بالتخفيف فيهما و"أسياد وأموات" فلم ترجع الواو التي هي العين فيهما.

ومُطْلَقًا يُحْفَظُ فِي فِعْلٍ فَعَلْ   فَعَلَةٍ فُعْلٍ فُعَلْ فُعُلْ فِعَلْ
وفَعُلٍ والكُلُّ أَسْما ونُمِي   فِي فِعْلَةٍ كنِعْمَةٍ وأنْعُمِ

قوله: "ومطلقا يحفظ في فعل .. إلخ"يعني أن جمع "أفعل" يحفظ في "فعل" بكسر الفاء وسكون العين مطلقا، أي سواء كان اسما نحو: ذيب وأذؤب أو صفة نحو: جلف وأجلف؛ ويحفظ أيضافي الأوزان الآتي ذكرها أسماء لا صفات، وذلك ما أشار إليه الناظم بقوله: "والكل أسما" أي أسماء فقصرها للضرورة؛ بل تكسير الصفة ضعيف كما نبه عليه ابن يعيش، لأنها تجري مجرى الفعل فكان القياس أن لا تجمع.قال: وأما جمع السلامة فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل.

وهي: "فعل" بفتح الفاء والعين نحو زمن و أزمن قال: [367]

أمنـــــزلتيْ مـــــي ســـــلام عليكمـــــا هـــل الأزمـــن اللائـــي مضـــين رواجـــع

ويحتمل أن يكون جمع "زمان"، وإنما هو محفوظ أيضا؛ وكجبل و أجبل، قال: [368]

إني لأكـــني بأجبـــال عـــن اجبلهـــا وباســـم أوديـــة عـــن اســـم واديهـــا

وعصا وأعص وصاع وآصع.

فائـدة: الصـاع علـى وزن "فعـل" بفـتح العـين وعينـه واو، ويجمـع في القلـة علـى أفعـل فيقـال: "أصـوع"، وإن شـئت أبـدلت مـن الـواو المضـمومة همـزة فقلـت: "أصـؤع"، ونقـل عـن الفارسي أنه يجمع أيضا على "آصع"بالقلب على وزن "أعفل". وفي ذلك يقول الشيخ المنجور كمـا في ترجمتـه مـن نيـل الابتهـاج ضـمن قطعـة أجـاب بهـا أسـئلة لـبعض السنوسـيين في نفـس البحر والروي:

وجمعـــك صـــاعا في القليـــل بأصـــوع وســـوِّغْ لهمـــز الـــواو نهجـــا ونمـــق

وإن شـــئت فاقلبـــه فيرجـــع آصـــعا لضـــابط تصـــريف فللعلـــم شـــوق

وصـــاع كعـــام عينـــه فـــرع ضـــمة وتحريكـــه فـــتح فزِنْـــه وحقـــق

وقد جعل أبوحاتم القلب في "آصع"من خطإ العوام، قال ابن الأنباري: وليس عندي بخطأ في القياس لأنه وإن كان غير مسموع من العرب لكنه قياس ما نقل عنهم، وهو أنهم ينقلون الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء فيقولون أبآر وآبار؛ واعلم أن الصاع يذكر ويؤنـث والتـذكير أفصـح عنـد العلمـاء، ويجمـع في الكثـرة على"صيعان"، وقـد يجمـع في القلـة على"أصواع". انظر المصباح

ويحفظ "أفعل" أيضا في "فعلة" بفتح الفاء والعين معا وبهاء التأنيث، نحو: أكمة وآكم؛ و"فعل" بضم الفاء وسكون العين، نحو: قفل و أقفل، وركن و أركن، قال: [369]

... ... وزحـــم ركنيـــك شـــديد الأركـــن

-367 البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 332. ط عالم الكتب.

-368 البيت من البسيط، نسبه في الأغاني لأعرابي، 334/5.

-369 الرجز لرؤبة بن العجاج، الكتاب: 578/3، ولسان العرب: (ركن).

وقرط و أقرط؛ و"فعل" بضم الفاء وفتح العين وتسكين اللام في البيت للوزن كربع وأربع؛ و"فعل" بضمتين وسكنت لامه في البيت أيضا للوزن كعنق و أعنق؛ و"فعل"بكسر الفاء وفتح العين كضلع و أضلع؛ و"فعل" بفتح الفاء وضم العين، نحو: ضبع و أضبع؛ والكل من هذه الأوزان أسماء ما عدا الأول كما قدمنا.

وليس التانيث مصححا لاطراد "أفعل" في "فعل" بفتحتين كقدم ودار وساق، خلافا ليونس فإنه زعم أن كل ما كان مؤنثا على وزن "فعل" فأفعل فيه مقيس؛ ولا لاطراده فيما عرا من التاء من هذه الأوزان الثمانية المذكورة، خلافا للفراء في زعمه أنه يقاس فيما كان مؤنثا على "فعل" كقدر، أو "فعل" كقدم، أو "فعل" كغول، أو "فعل" كعنق، أو "فعل" كضلع، أو "فعل" كضبع؛ والصحيح أنه لا يطرد في شيء من ذلك، وحجته في نحو: "قدم" أنه اجتمع التانيث وتحريك الوسط الذي يقوم مقام الرابع فيه، من غير اعتداد باشتراط المد في مثال هذا.

قوله: "ونمي في فعلة ..إلخ" أي ويحفظ "أفعل" كذلك بالشرط المتقدم وهو الاسمية في "فعلة" بكسر الفاء وسكون العين مع هاء التأنيث، نحو: نعمة وأنعم، قال: [370]

يجدون رؤيتك التي فازوا بها ... من أنعم الله التي لا تكفر

وشدة وأشد؛ قال ابن يعيش: وذلك قليل ليس بالأصل، والذي عليه المحققون أن "أنعما" جمع نعم على القياس والنعم المصدر، و"أشد" جمع شد كقد وأقد، وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى:"أشد" جمع لا واحد له.اهـ منه

واحْفَظْهُ في فَعْلٍ فَعِيلٍ وانقُلَهْ ... في كفَعالٍ فَعْلَةٍ وفُعَلَهْ

قوله: "واحفظه في فعل " يعني أن جمع "أفعال" يحفظ في "فعل" صحيح العين ،كفرخ و أفراخ قال: [371]

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ ... زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

370- البيت من الكامل، وقائله: البحتري، ديوانه، ص: 20، ط دار الكتب العلمية.

371- البيت من البسيط، وقائله: الحطيئة، ديوانه: ص: 107، زغب: الزغَب ما يعلو ريش الفرخ.

وزند و أزناد، للعود الأعلى الذي تقدح به النار، والزندة بالهاء: العود الأسفل، قال: [372]

وجـــدت إذا اصـــطلحوا خـــيرهم   وزنـــدك أثقـــب أزنادهـــا

وحمل بالفتح لما في البطن وأحمال قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل،وشكل، وسمع، ولفظ، ومحل وهو الجدب، ورأي، و رأد وهو أصل اللحي، وسطل، وجفن، ونحو،وفرد، وجلد، ونجد، وثلج. قال في الارتشاف: وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى انقياس ذلك لذهب مذهبا حسنا.

و أما أفنان في قوله تعالى: ﴿ذواتا أفنان﴾ فجمع فنن للغصن، وجمع فن بمعنى النوع فنون على القياس كصك وصكوك، وقد جعل ابن يعيش أن جمع هذه الأسماء على أفعال حملا لها على ما هي في معناه، وذلك أن فرخا بمعنى طير، وزندا في معنى عود، وهكذا .اهـ منه

وهو أكثر في المضاعف من "أفعل" كعم، وجد، ورب، وبر، وشت، وفذ، وفن؛ومن القليل: كف وأكف؛ وليس مقيسا فيما فاؤه همزة كأهل و آهال وألف و آلاف، أو فاؤه واو كوهم وأوهام ووعدوأوعاد ووقف وأوقاف ووقت و أوقات، خلافا للفراء وذلك لثقل جمعهما على "أفعل"؛لكن قال في المساعد: الوجه ما ذهب إليه الفراء من قياسه لكثرته.

قوله: "فعيل" بحذف العاطف، أي ويحفظ في "فعيل" بمعنى فاعل كشريف و أشراف، ويتيم و أيتام، ونصير وأنصار، وشهيد وأشهاد.

قوله: "وانقله" بحذف نون التوكيد الخفيفة "في كفعال ..إلخ" أي وينقل في "فعال" كجبان و أجبان، وجواد و أجواد، و أسواء جمع سواء وقيل جمع "سي"؛ و"فعلة" كهضبة للجبل المنبسط على الأرض و أهضاب، وشطبة لسعفة النخلة الخضراء وأشطاب، وشفرة

---

[372] البيت من المتقارب، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 97، والكتاب: 668/3.

وأشفار قال: [373]

ثم طاروا إليهم بزناد واريات وحدت الأشفار

ويحفظ في "فعلة" كرطبة وأرطاب؛ وكذا حفظ في "شعفة"وأشعاف،وهي بالتحريك : رأس الجبل، وفي الحديث: «يوشك أن يكون خيرَ مال المسلم غنمٌ يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن»[374]. وفي "فيقة" لما بين الحلبتين وأفواق، ونمرة ـ بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط ـ وأنمار، و"جلف" لغليظ الطبع وأجلاف، و"نضو" للبعير المهزول وأنضاء، و"حر" وأحرار، و"جنب" وأجناب في لغة من جمعه قالوا: ولم يجئ من الصفات على "فعل" إلا كلمتان وهما: "جنب وشلل"، قالوا: "رجل شلل" وهو السريع في حاجته.وفي "قماط"مثل كتاب لما يشد به الصبي وأقماط، و"غثاء" بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة لليابس الهشيم وأغثاء، و"خريدة" وأخراد، و"ميت" وأموات، و"جاهل"وأجهال، و"واد"وأوداء قال: [375]

سالت نطاع بهن في رأد الضحى والأمعزان وسالت الأوداء

وفي "ذوطة"لعنكبوت صفراء الظهر وأذواط، وهي بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة كما للدماميني، أو بفتح الذال كما هو مقتضى صنيع القاموس. انظر الصبان وفي "أغيد" للناعم وأغياد، و"قحطاني"وأقحاط، و"نكد" للعسير قالوا فيه أنكاد.

في فَعَلٍ فَعْلٍ وفي فَعالِ وفي فَعِيلٍ فِعَلٍ فُعالِ

كولْدة وثِيرة وغِزلةِ وصِبْية وثِنْية وغِلْمةِ

هذان البيتان متعلقان بقول ابن مالك في الخلاصة: (وفعلة جمعا بنقل يدرى) يعني أن "فعلة" تدرى بالنقل جمعا لهذه الأوزان الستة المذكورة في البيت الأول،وأمثلتها على اللف والنشر المرتب في البيت الثاني؛ وهي: "فعل"بالتحريك كولد وولدة، وفتى وفتية، وجار وجيرة

373- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الكافية لابن مالك: 4/ 1821.

374 الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان رقم: 19.

375- البيت من الكامل، وقائله: امرؤ القيس، كما في تاج العروس (ودي)، وليس من رواية الأعلم، والشاهد في قوله: (أوداء) جمع وادٍ، وهي لغة أسدية ونَطاعِ كحذام ماء في بلاد بني تميم.

قال: (376)

وفي الجـــيرة الغـــادين مـــن بطـــن وجـــرة غـــــزال أحـــــم المقلتـــــين ربيـــــب

و"فعل"بسكون العين وفتح الفاء كشيخ وشيخة قال: (377)

وتضـــحك مـــــني شـــيخة عبشـــمية ... ...

وثور وثيرة، ومنه: "ثني"ـ صفة على وزن فعل بسكون العين وفتح الفاء ـ وثنية وهو الثاني في السيادة، قال المصنف في شرح الكافية: وهو أغربها، وأنشد أبوعلي في التذكرة: (378)

طويـــل اليـــدين رهطـــه غـــير ثنيـــة أشم كريم جاره لا يرهب

قال: وقال أبو علي: "ثنية" جمع ثنى وهو مما أتى على فعل صفة كقوم عدى.اهـ منها. **قلت**: وعلى ما قاله أبو علي ـ أي الفارسي ـ درج الناظم في قوله الآتي: "وثنية".

و"فعال" بفتح الفاء كغزال وغزلة، و"فعيل" وصفا كصبي وصبية وخصي وخصية، قال: (379)

وذاك أن الفحـــول البـــيض عـــاجزة عـــن الجميـــل فكيـــف الخصـــية الســـود

جليل وجلة؛ قال يس في حاشيته على التصريح: ويدخل فيه "علي" وصفا، فيجمع على "علية" بكسر أوله وسكون ثانيه، يقولون: "فلان من علية الناس" أي من رؤسائهم وكبرائهم، والعامة تقول: "من عليتهم" بتشديد الياء وكسر اللام قبلها، وزعم بعضهم أن ذلك لغة والصواب الأول.اهـ

376- البيت من الطويل، وبعده:

فـلا تحسـبي أن الغريـب الـذي نـأى ولكـــن مـــن تنـــأين عنـــه غريـــب

وهما للأحوص بن محمد الأنصاري، كما في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه للبكري وقد نسبهما القالي لأعرابي، ص: 182، ولم ينسبهما أبو تمام في الحماسة: 2/ 746.

377- تمامه: (كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا) البيت من الطويل، وقائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي، شرح شواهد المغني للسيوطي: 675/2.

378- البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 131. والمرهق: الذي يغشاه الناس وينزل به الضيفان.

379- البيت من البسيط، وقائله: المتنبي يهجو كافورا، ديوانه، ص: 328. ط: دار صادر.

و"فعل" بكسر ففتح نحو: ثنى وثنية وهو: الأمر الذي يعاد مرتين وفي الحديث: « لا ثنى في الصدقة»[380] أي لا تؤخذ في السنة مرتين. قاله في التصريح، والثاني في السيادة كالوزير بالنسبة للسلطان، ويقال فيه الثنيان بالضم قال: [381]

ترى ثنانا إذا ما جاء بدأهم   وبدأهم إن أتانا كان ثنيانا

قال في التصريح: "ثنى" بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعدى حكاه الفارسي.اهـ وقد أنشد عليه: [382]

طويل اليدين رهطه غير ثنية   ... ...

كما تقدم عند قول الناظم: "وثيرة". وعلى هذا اقتصر المرادي والشاطبي في شرحيهما على الخلاصة، وهو خلاف ما صدر به المصنف في شرح الكافية كما سبق، ونقل الشاطبي عن الجوهري أنه جعل "ثنية" جمع ثنيان وأنشد البيت، قال: فقد حصل من الجوهري أن "فعلة" جمع لفعلان.

و"فعال" بضم الفاء نحو:غلام وغلمة وشجاع وشجعة.

تتمة: بقي مما نقل جمعه على "فعلة":"فعلان"ـ أي بضم الفاء ـ كثنيان وثنية كما تقدم عن الجوهري، و"فعل" بفتح الفاء وضم العين، قالوا:"رجلة" في جمع رجل بمعنى راجل، وهو الذي لا ظهر له يركبه في سفره؛ فهذه ثمانية أبنية. قاله الشاطبي

قلت: وقد ذكر الدماميني أن "ثنية" يحتمل أن تكون جمع "ثني" بإسكان العين وضم الفاء أو كسرها للذي دون السيد أيضا، فقد حكى فيه الجوهري الوجهين؛ وعليه فالأبنية عشرة، بزيادة "فعل" بإسكان العين وضم الفاء أو كسرها. والله تعالى أعلم

وهذه الأمثلة كلها محفوظة لا قياس فيها، وهذه هي شبهة ابن السراج في جعل "فعلة" اسم جمع كما يفيده بيت الكافية الآتي، لكن قال في الهمع: وهذه شبهة ضعيفة لأن لنا أبنية

380- كنز العمال رقم: 15902

381- البيت من البسيط، وقائله: أوس بن مغراء ، تاج العروس (ثني) البدء الذي قبل الثنيان.

382- البيت تقدم الكلام عليه.

جموع بإجماع ولا تطرد.

وقد عرّض المصنف بقول ابن السراج هذا في قوله في الخلاصة: "وفعلة جمعا ..إلخ". أفاده الأشموني، قال الصبان: وقد حصل التعريض بقوله في النظم أول الباب "جموع قلة"، فكأنه خشي هنا الغفلة عن ذلك.

تنبيهان: الأول: ذكر يس في حواشيه على الألفية أن في قول الخلاصة: "وفعلة جمعا بنقل يدرى" دليلا على أن جمع التكسير لا يشترط فيه أن يكون له موضع يطرد فيه، قال: وكأن في ذلك خلافا لقوله في الكافية:

وقيل إن فعلة اسم جمع لأنها لم تطرد في الوضع

ولقول ابن عصفور: إن باب "سنين" ليس بجمع تصحيح لأن حركة فائه مخالفة لحركة فاء سنة، ولا جمع تكسير لأنه لا يطرد في نظائر سنة كشفة، كما أن نحو "ركب" ليس جمعا لراكب لأنه لم يطرد في نحو ضارب وكاتب. ثم قال يس: ويلزمه أن يقول بذلك في "فعلة" وهو عدها في أبنية جمع القلة، ثم لا نسلم أن باب "سنين" غير مطرد، بل هو مطرد في نوع خاص من الثلاثي المحذوف اللام، وهو الذي لم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون. اهـ

الثاني: كان اللائق بالمصنف أن يذكر "فعلة" قبل الكلام على "فعل"، ليضمه إلى أشكاله من جموع القلة، لكن قال الشاطبي: لعله أخر ذكره تنبيها على كونه لا يقاس عليه بل يوقف فيه على السماع، فلم يحفل به أن يكون مرتبا في الذكر على أشكاله. قال: ولم يترك ذكره لشهرته على الألسنة.

وفي فَعِيلِ وفَعُولٍ قَدْ نُمِي وعَيْنَه اضْمُمَنَّ في المُنتَظِمِ

هذا البيت متعلق بقول الخلاصة: (فعل لنحو أحمر وحمرا)، فلولا أنه حشو بيت لأدخل هذا البيت هناك. يعني أن وزن "فعل" ـ بضم الفاء وسكون العين ـ سمع أيضا جمعا لـ"فعول" بفتح الفاء و"فعيل" معتلي اللام صحيحي العين، فالأول كعفو والثاني نحو ثني، سمع فيهما

عفو وثني، ونحو: مني ومني، قال: [383]

قــد أســلموها فباتــت غــير طــاهرة مُــنْي الرجــال علــى الفخــذين كــالموم

وسمع "فعل" أيضا في "سقف"كما ذكر المصنف، قال في الارتشاف: وذكر النحاة أن سقفا جمع على سقف بضم القاف ويخفف فيقال سقف، وقيل: لم يوجد له نظير فحمل على ما له نظير، وليس كذلك بل قد نقل سخل وسخل بإسكان الخاء؛ وفي "ورد" بفتح الواو للأسد والفرس، فيقال في جمعه: "ورد" بضمها؛ وفي "نوار" للمرأة النفور الفرور يقال: "الشيب نور عنه النساء نور" جمع نوار، لكن قال الجوهري: أصله "نور" بضم الواو فاستثقلت عليه فسكنت تخفيفا؛ وفي "خوارة"وخور وهي غزيرة اللبن، والخوار ككتان الرجل الضعيف جمعه خور؛ وفي "عميمة" للنخلة الطويلة وعم؛ وفي "نموم"للنمام ونم؛ وفي "بازل"وبزل، و"عائذ" وهي الحديثة العهد بالنتاج وعوذ، وفي "حائل"وحول، و"حاج" بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة وحج، قال: [384]

وكــأن عافيــة النســور علــيهم حُــج بأســفل ذي المجــاز نــزول

وفي "أظل" لباطن القدم قالوا: "ظل"وهو بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام، ولا وجه لضبط بعضهم له بقلمه بالفتح إلا أن يدعى أنه في الأصل وصف فيمنع من الصرف للوصف في الأصل ووزن الفعل. قاله الصبان؛ وفي "أسد وبدنة": "أسد وبدن"؛ وفي "نقوق" للضفدعة الصياحة: نق.

وكثر "فعل" في المؤنث على فعل أو فعلة نحو: "دار" ودور، و"قارة" وقور قال: [385]

383- البيت من البسيط، وهو بهذه الرواية غير منسوب في الخصائص: 336/2. وتاج العروس (مني)، وهو من أبيات لحسان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه، ص: 240، لكن روايته (ماء الرجال) ولا شاهد فيها.

384- البيت من الكامل، وقائله: جرير، يمدح عبد الملك بن مروان ويهجو الأخطل، ديوانه: 104/2، الشاهد في قوله: (حُج) جمع حاج.

385- البيت من الطويل، وقائله: توبة بن الحمير، أمالي القالي، ص: 94 ط مؤسسة الكتب الثقافية، والشاهد في قوله: القور: جمع قارة، وهي الأصاغر من الجبال والأعاظم من الآكام.

وأشـــرف بـــالقور اليفـــاع لعلـــني   أرى نـــار ليلـــى أو يـــراني بصـــيرها

ونـدر في "زعبـوب" بإهمـال العـين كعصـفور للئـيم القصـير،وكان قياسـه "زعابيـب" كعصافير، وأن لا تحذف الباء الثانية لأنه للإلحاق بعصفور، وعلى هذا ينبغي حمل قولهم في باب الإلحاق أن الملحق محكوم له بحكم الملحق به غالبا. قاله يس في حواشيه على الألفية

قال في اللسان: وأنشد الفراء في"الزعب":[386]

مـــن الزعـــب لم يضـــرب عـــدوا بســـيفه   وبالفـــأس ضـــراب رؤوس الكرانـــف

وفي نسخة: (وفي فعول فعل فعل نمي) وعليها شرح صاحب المواهب، لكنه قال: وقول الناظم: "فعل" لم أر من ذكره إن كان بكسر الفاء وفتح العين، ويقوي ذلك تمثيله بثنى الذي هو دون السيد، وقد مثل به الدماميني وصاحب النتائج بعد قوله: ويحفظ أيضا في فعول وفعيل معتلي اللام صحيحي العين؛ قال: وقد مثلنا به نحن لكن على أن الياء مشددة كما قال الفارضي ومعناه: الذي سقطت ثنيته.اهـ كلامه

أقول: ولعل الصواب أن "فعل" في هذه الرواية مقصورة من "فعيل" لضرورة الوزن، فيوافق ما في الرواية التي شرحنا عليها. ثم وقفت على ذلك في التنبيه، فإنه لما شرح على تلك الرواية قال: وقوله "فعل" أصله فعيل حذف الياء تخفيفا. ومثّل له بثني بالتشديد، ثم قال: وحمل ذلك ـ يعني تخفيف "فعيل" في البيت ـ على الغلط فمثل بـ"ثنى" بكسر ففتح، وذلك جمعه "ثنية" بالكسر لا "ثني" بالضم.

قوله: "وعينه اضممن ..إلخ" أي ويجوز أن يضم عين "فعل" في الشعر كقوله:[387]

طـوى الجديـدان مـا قـد كنـت أنشـره   وأنكـــرتني ذوات الأعـــين النجُـــل

لكـن بثلاثـة شـروط: صـحة عينـه، وصـحة لامـه، وعـدم التضـعيف؛ بخـلاف: سـود، وعمي، وغر.

---

[386]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب وتاج العروس (زعب)، الكرانف: واحدها كرنافة أصول السقف، ويقال: زعبوب وأزعب للئيم القصير، فعلى أنه جمع أزعب فلا شذوذ كما في تاج العروس.

[387]- البيت من البسيط، وقائله: أبو سعيد المخزومي، الأمالي، ص: 247. الجديدان: الليل والنهار

وفُعُـــــلٌ لِكَصَـــــبُورٍ ونُقِـــــلْ   فـــي كَفَعِيلَـــةٍ وفَعْـــلٍ وفَعِـــلْ

وصِـــفَةً عَلَـــى فَعـــالٍ وفَعَـــلْ   وفاعِـــلٍ فَعِلَـــة نَقْـــلًا شَـــمَلْ

واسْـــمٌ علـــى فَعَلَـــةٍ أوْ فِعْـــلِ   ذا الجَمْـــعُ أيْضًـــا قَـــدْ أَتَـــى بالنَّقْـــلِ

قوله: "وفعل لكصبور"يعني أن جمع "فعل" بضمتين مقيس في"فعول" بفتح الفاء لا بمعنى مفعول، سواء كان صفة بمعنى فاعل كصبور وصبر وشكور وشكر،ومنه قوله: (388)

وإذا الرجـــال رأوا يزيـــد رأيـــتهم   خضـــع الرقـــاب نـــواكس الأبصـــار

وقوله: (389)

ثم زادوا أنهـــم في قـــومهم   غفـــر ذنـــبهم غـــير فخـــر

قوله: (390)

نمســـك الخيـــل علـــى مكروههـــا   حـــين لا يمســـكها إلا الصـــبر

بخلاف ركوب بمعنى مركوب؛ وشذ "رسل" لأنه جمع رسول بمعنى مرسل، أو كان اسما كعمود وعمد وقلوص وقلص.

قوله: "ونقل في كفعيلة ..إلخ" أي ونقل في "فعيلة" اسما كصحيفة أو صفة كنجيبة؛ و"فعل" بفتح الفاء وسكون العين، اسما نحو سقف وسقف ورهن ورهن وقرئ: "رهن مقبوضة"، أو صفة كسهل وسخل للضعيف؛ و"فعل"بفتح الفاء وكسر العين نحو نمر ونمر.

قوله: "وصفة على فعال" بنصب "صفة" على المفعولية لقوله "شمل" في آخر البيت،كثفال أي بطيء، قال متمم بن نويرة لما سئل عن أخيه في المدينة فقيل له: إنك لتذكر أخاك فما كانت صفته؟ أو صفه لنا: "كان يركب الجمل الثفال في الليلة الباردة"، وكصناع

388- البيت من الكامل، وقائله: الفرزدق، يعني يزيد بن المهلب ، ديوانه، ص: 266.

389- البيت من الرمل، وقائله: طرفة بن العبد، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 285.

390- البيت من الرمل، وقائله: طرفة بن العبد، مختار الشعر الجاهلي: 286/1.

للمرأة الحاذقة في العمل؛ و"فعل" بفتح الفاء والعين كنصف ونصف وهي العجوز، قال: [391]

لا تنكحن عجوزا إن دعوك لها وإن حبوك على تزويجها الذهبا

وإن أتوك وقالوا: إنها نصف فإن أفضل نصفيها الذي ذهبا

و"فاعل" كنازل ونزل قال: [392]

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

و"فعلة" بفتح الفاء وكسر العين مع هاء التأنيث نحو: فرحة وفرح؛ ونقل أيضا في "فعيل" كنذير ونذر،وجديد وجدد؛ وفي "نفساء" ونفس.

قوله:"واسم على فعلة" أي بفتح الفاء والعين جميعا مع هاء التأنيث نحو: ثمرة وثُمُر ومنه: "أحيط بثمره"، وخشبة وخشب ومنه: "خشب مسندة"، وناقة ونوق؛ أو على"فعل" بكسر الفاء وسكون العين كستر قال: [393]

والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والأحواض والسُّتُر

قوله:"ذا الجمع" مبتدأ خبره جملة قوله: "أيضا فيه جا بالنقل" والجملة من المبتدإ وخبره هي خبر قوله في صدر البيت: "واسم على فعلة ..إلخ".

وعَيْنُ ذا الجَمْعِ اخْتِيارًا سُكِّنا وإنْ يَكُنْ واوًا فذاكَ عُيِّنا

وإنْ يَكُنْ مُضاعَفًا يَطَّرِدِ عِنْدَ تَمِيمٍ فَتْحُها كجُدَدِ

---

[391] البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في حماسة أبي تمام، انظرها مع شرح الأعلم: 1168/2، وفي اللسان بيتان يشبهانهما فيهما إصراف، وهما:

لا تنكحن عجوزا أو مطلقة ولا يسوقنها في حبلك القدر

وإن أتوك وقالوا إنها نصف فإن أفضل نصفيها الذي غبرا

(نصف). امرأة نصف: بين الحَدَثة والمسنة.

[392] البيت من البسيط، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 21، وخزانة الأدب: 611/3، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 965/2، ورواية الديوان (قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا ..إلخ)

[393] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الكافية، لابن مالك: 1835/4، ولسان العرب وتاج العروس (حدج).

قوله: "وعين ذا الجمع اختيارا سكنا" يعني أنه يجوز تسكين عين الجمع على "فُعُل" بضمتين اختيارا نحو: الرسل والكتب بالتسكين، قال: [394]

قلت لما وافت من الشام كتب والليالي تتيح قربا وبعدا

مرحبا مرحبا وأهلا وسهلا بعيون رأت محاسن سعدى

وذلك كما جاء في السحت والعنق، بل أولى لأن الجمع أثقل من المفرد. نقله يس في حواشيه على الألفية عن ابن هشام

وهذا إن لم تكن واوا وإلا تعين كما سيأتي، ولم يضاعف نحو "سرر" لما يؤدي إليه من الإدغام، والجمع مبني على المفرد، فكما فك في المفرد فك في الجمع. قاله المرادي، وربما تسكن مع التضعيف على قلة نحو "ذباب" وذب؛ و لم يكن ملبسا نحو: "حمار" وحمر، وإلا امتنع إذ لو قيل "حمر" لالتبس بجمع "أحمر وحمراء".اهـ نقله يس في حواشيه على الألفية عن ابن هشام

فإن كانت عين "فعل" ياء كسرت الفاء عند التسكين لتسلم العين من القلب،إذ لو بقيت الضمة لزم قلب الياء واوا كمومن، وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف. قاله في الهمع، وذلك مثل "سيال" فيقال في جمعه "سيل" بضم السين والياء، لأن الضمة على الياء أخف منها على الواو، ويجوز التسكين فيقال "سيل" بكسر الفاء وسكون الياء لتصح الياء كما فعل في بيض.

قوله: "وإن يكن واوا فذاك عينا" أي ويجب في غير الضرورة تسكين عين "فعل" إن كانت واوا؛ كسور في سوار، وعون في عوان، ونور في نوار، وربما ضمت الواو للضرورة كقوله: [395]

أغر الثنايا أحم اللثا ت تمنحه سوك الإسحل

---

[394] البيتان من الخفيف، وقائلهما: أبو العباس أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب: 1/ 102، فهو هنا مثال لا شاهد.

[395] البيت من المتقارب، وقائله: عبد الرحمن بن حسان ، لسان العرب: (سوك).

قوله: "وإن يكن مضاعفا ..إلخ"يعني أنه استثقل بعض التميميين والكلبيين ضمة عين "فعل" في المضاعف، فجعلوا مكانها فتحة فقالوا: "جدد وذلل". قال في التسهيل عند الكلام على "فعل" بضم الفاء وفتح العين: واطرد عند بني تميم وكلب في المضاعف المجموع على "فعل". قال الخضراوي: ولم يحكه سيبويه، وحكاه أبو عبيدة وغيره وأنه قياس،والشلوبين على جوازه في الاسم كسرير وسرر والصفة كجديد وجدد، وهو قول ابن جني؛ وخصه ابن قتيبة وغيره بالاسم؛ والسماع ورد في جمع "فعيل" المضاعف، قال الخضراوي: بخلاف ما فيه الألف. انظر المساعد

قال في الهمع: والتقييد بكون المفرد على "فعيل" أهمله ابن مالك ونبه عليه أبو حيان.اهـ وفي شرح ناظر الجيش: أن نقل المصنف أنهم يقولون: "جدد وذلل" بالفتح يوجب ثبوت ذلك في الصفة.

تنبيه: على القول بالاطراد هنا فهذا هو رابع المواضع التي تطرد فيها "فعل" بضم الفاء وفتح العين، وقد اقتصر في الخلاصة والكافية على موضعين هما: "فعلة" بضم الفاء وسكون العين، و"الفعلى" أنثى الأفعل؛ وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو "فعلة" بضم الفاء والعين.اهـ أفاده المرادي في شرحه على الألفية

وفُعَلٌ يُحْفَظُ في كتُهَمَهْ ونُفَسا ولُغَةٍ وتُخَمَهْ
عُجايَةٍ وقَرْيَةٌ فيه يَرِدْ وفي كرُؤيا نَوْبةٍ لَمْ يَطَّرِدْ

قوله: "وفعل يحفظ في كتهمه ..إلخ" يعني أن وزن "فعل" بضم الفاء وفتح العين، يحفظ جمعا في فعلة بضم الفاء وفتح العين مع هاء التأنيث، نحو:"تهمة" وتهم من الوهم، و"تخمة" وتخم من الوخم؛ وليس التخم والتهم باسمي جنس مثل الرطب، لأنك تقول: "هذه التخم" فلا يستعمل مذكرا، بخلاف اسم الجنس فإنك تقول: "هذا رطب" ومنه: ﴿تُسَاقِطْ عليك رطبا جنيا﴾، وقد تقدم هذا عند قول الناظم: "وتذكير غلب"؛ وفي فعلاء نحو:"نفساء" ونفس؛ وفي "فعلة" بضم الفاء وسكون العين ناقصة نحو: "لغة" ولغى، وبرة وبرى، وظبة وظبى؛ أو صفة كبهمة بالضم للفارس الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه.

ويحفظ "فعل" أيضا في"عجاية"وعجاوة، وهي كل عصب يتصل بالحافر، قال: [(396)]

وحـــافر صـــلب العجـــى مـــدملق ... ...

ويرد في"قرية" وقرى؛ فقوله: "قرية" مبتدأ خبره "يرد".

وقد حفظ أيضا في "بدرة" بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم، كما لابن هشام في التوضيح؛ لكن نظر في ذلك صاحب التصريح قائلا: إنه لم يقف عليه، فتعقب ذلك ياسين بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

فائدة: قال السيوطي في الاقتراح ناقلا عن ابن النحاس: إن النقل عن النفي فيه شيء، لأن حاصله: إنني لم أسمع هذا، وهذا لا يدل على أنه لم يكن.اهـ قال ابن الطيب في شرحه: قوله "فيه شيء" أي فيه بحث ومناقشة، وهو أن يقول قائل: "لم أره" و"لم أقف فيه على شيء" ونفي العلم لا يدل على نفي الوجود. ثم قال: ويمكن أن يجاب بأن هذا الحاصل إذا صدر من إمام نحرير متبع واسع الاطلاع كان بمنزلة التصريح بعدم وروده، نظير ما قاله المحدثون في مثله ..إلخ

قوله: "وفي كرؤيا .. إلخ" أي ويحفظ "فعل" في "الرؤيا" وأنشد على ذلك الشاطبي: [(397)]

وإن أراد النـــوم لم يقـــض الكـــرى مـــن هـــم مـــا لاقـــى وأهـــوال الـــرؤى

وكذا ما أشبهها نحو: الرجعى والبهمي، فتقول: رؤى ورجع وبهم؛ وفي "فعلة" واوية العين كنوبة ونوب، وتوبة، وعورة، وصولة؛ ولا يقاس عليهما ــ أي على كرؤيا ونوبة ــ خلافا للفراء، فيجمع ما كان مصدرا على "فعلى"كرجعى على فعل قياسا، وكذا ما كان على "فعلة" واوي العين مثل: دولة ودول؛ وغيره يقصر النوعين على السماع،قال الشاطبي: وذلك لقلة المسألة إذ لا يقاس إلا ما اشتهر واطرد في كلام العرب، لاسيما في أبواب التكسير

396- الرجز للزفيان السعدي، تاج العروس (دملق)، والعجا جمع عجاية : عصبة في باطن الحافر، والمدملق: الأملس المدور.

397- الرجز من مقصورة ابن دريد المشهورة.

والمصادر ونحوها مما هو أدخل في نقل اللغة منه في القياس.

قال أبو حيان: ومن غريب ما وقع من جمع "فعلة" معتل اللام على فعل، قولهم "شهوة وشهى"، كقوله: [398]

فلولا الشهى والله كنت جديرة بأن أترك اللذات في كل مشهد

اهـ على نقل ناظر الجيش

وجاءَ في هِدْمٍ وقَشْعٍ فِعَلُ وقامَةٍ وصُورَةٍ ويُنقَلُ

في عِزَةٍ حِدَأةٍ وهَضْبَةِ وضَيْعَةٍ فِعْلَى عَدُوٍّ ذِرْبَةِ

قوله: "وجاء في هدم وقشع ..إلخ" أي وجاء "فعل" بكسر الفاء وفتح العين، في "هدم" بكسر الهاء للثوب البالي، و"قشع" بقاف مفتوحة فشين ساكنة للجلد البالي قال: [399]

ولا برما تهدى النساء لعرسه إذا القشع من برد الشتاء تقعقعا

فيقال في جمعهما:"هدم وقشع"؛ وجاء في "قامة" فيقال:"قيم"؛ و"صورة" فيقال: "صور"، وروي بالفتح والكسر قوله: [400]

أشبهن من بقر الخلصاء أعينها وهن أحسن من صيرانها صورا

قوله: "وينقل في عزة حدأة ..إلخ" أي وينقل "فعل" أيضا في فعلة المعوض من لامه هاء التانيث نحو: "عزة" ولثة، قالوا في جمعهما:"عزى ولثى"، والعزة: الفرقة من الناس؛وفي **"حدأة"** قالوا "حدأ"، قال أبو ذؤيب الهذلي: [401]

وتبلي الألى يستلئمون على الألى تراهن يوم الروع كالحدإ القبل

وصفه بالجمع في البيت يدل على أنه جمع إذ وصفه بالقبل وهو جمع "أقبل وقبلاء".

---

[398]- البيت من الطويل، وهو لامرأة من بني نصر بن معاوية، تاج العروس (شهو).

[399]- البيت من الطويل، وقائله متمم بن نويرة. سمط اللآلي 87/1 تقعقع: تحرك.

[400]- البيت من البسيط، وقائله: ذو الرمة ، ديوانه، ص: 187 ط عالم الكتب، الشاهد من قوله: صِورا، بكسر الصاد، جمع صورة.

[401]- البيت من الطويل، وهو كما في الشرح لأبي ذؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 92/1.

قال المرادي: ولقائل أن يقول: إنه من باب تأنيث اسم الجنس ووصفه بالجمع كقوله تعالى: ﴿وينشئ السحاب الثقال﴾.

وينقل في "هضبة" للمطر الدائم قالوا: هضب كما في قوله: [402]

فبات يشئزه ثأد ويسهره   تذاؤب الريح والوسواس والهضب

ومثله "قصعة وقصع"؛ ونقل في "فعلة" يائية العين نحو: "ضيعة"للعقار وضيع، وخيمة وخيم"، وقد قاس على ذلك الفراء؛ وفي "فعلى" بكسر الفاء نحو: "ذكرى" وذكر، ورأى الفراء هذا مطردا لأن المؤنث بالألف شبيه بالمؤنث بالتاء إذا كان ما قبلهما على زنةٍ واحدة، وقد أجرتهما العرب مجرى واحدًا في مواضع، منها: قولهم في "فعلة" و"فعلى": "فعل"كـ"غرفة" و"غرف" و"أخرى" و"أخر"، وقولهم في "فاعلة" و"فاعلاء": "فواعل"كـ"سالفة" و"سوالف" و"قاصعاء" و"قواصع"،فإذا أجري "فعلى" مجرى "فعلة" لم يكن بدعًا، ولم يعدم نظيرًا. قاله المصنف في شرح الكافية

وينقل في "عدو" وعدى، وروي بالضم والكسر قوله: [403]

ألا يا اسلمي يا هند هند بني بكر   وإن كان حيانا عدى آخر الدهر

وفي "ذربة" بكسر الذال وسكون الراء وهي الحديدة اللسان، قال: [404]

إليك أشكو ذربة من الذرب   يا مالك الملك وديان العرب

روي أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ وأنشده هذا البيت، فقال له":ذلك الله".

وزاد في شرح الكافية "صمة"، قال أبو حيان: وهما صفتان، وقد تقدم قول من قال: إن

402- البيت من البسيط، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 22، يشئزه: يقلقه، والثأد الثرى، تذاؤب الريح : هبوبها من كل وجه ، وهو مأخوذ من خداع الذئب، والوساوس: حديث النفس والهِضب بكسر الهاء الأمطار.

403- البيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة للأخطل، ديوانه، ص: 150، الشاهد في قوله: عدِى، جمع عدو.

404- الرجز لأعشى بني مازن يشكو حليلته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، العيني: 289/2، لسان العرب: (لطط)، تاج العروس (ذرب) وروايته : يا سيد الناس، الذربة بالكسر السليطة اللسان.

"فعلة" صفة لم يسمع. قال: كأنهم عنوا أن "فعلا" المجرد لا يؤنث بالتاء حال كونه صفة، وكأن هاتين الكلمتين وضعتا على التأنيث بالتاء، فالتاء فيهما ليست للفرق بل بنيت الكلمة عليها.اهـ على نقل ناظر الجيش

ومــا مِــنَ الفِعْــل وفُعــل يُوجَــدُ مُــــؤَنَّثا قَـــدْ أَلْحَـــقَ المُبَـــرِّدُ

أي وألحق المبرد بـ"فعلة" بضم الفاء و"فعلة" بكسرها:"فعلا" بضم الفاء وسكون العين كجمل، و"فعلا" بكسر الفاء وسكون العين كهند، مؤنثين فتقول في جمع "جمل": جمل بفتح العين، وفي "هند": هند؛ كما تقول في جمع "غرفة": غرف، وفي جمع "كسرة": كسر؛ وكلام المصنف في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد، فإنه قال فيها:

وهنــد مثــل كســرة في فعــل وجمــل مثــل برمــة في فعــل

فِعْلَــى بِهــا اجْمَــعْ ظَرِبانًــا وحَجَــلْ ولَـيْسَ بِاسْـم الجَمْـعِ فِـي القَـوْلِ الأَجَـلْ

قوله: "فعلى بها اجمع ..إلخ" يعني أن من أمثلة جمع الكثرة "فعلى" بكسر الفاء، نحو: "ظربى" جمع "ظربان" دابة منتنة الرائحة، و"حجلى" جمع "حجل" وهو اسم طائر، وأنشد عليهما الشاطبي قول الشاعر: [405]

ومــا تجعــل الظــربى القصــار أنوفهــا إلى الطــم مــن مــوج البحــار الخضــارم

وقول الآخر: [406]

فــارحم أصــيبيتي الــذين كــأنهم حجلــى تــدرج بالشــربة وقــع

ونقل ابن يعيش أن الأصمعي يرى أن "حجلى" لغة في الحجل، قال: ولو كان كذلك لكان مذكرا مثله، ونقل عن أبي الحسن أن "حجلى" يكون واحدا ويكون جمعا كالفلك والهجان.

405- البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، ديوانه، ص: 621، الطِّم بالكسر: البحر.

406- البيت من الكامل، وقائله: عبد الله بن الحجاج الذبياني يخاطب عبد الملك بن مروان، شرح شواهد الإيضاح، ص: 364، لسان العرب (حجل).

وفي الصحاح: لم يجئ على "فعلى" بالكسر إلا حرفان: "ظربى وحجلى". اهـ وبعضهم عد "معزى"، قال الدماميني: وانظر لأي شيء لم يذكر المصنف في "معزى" أنه جمع ماعز؟ **قلت**: إنما لم يذكرها لأن الصحيح أنها اسم جمع، وأن ألفها للإلحاق بدرهم لا للتانيث وهو قول سيبويه؛ بدليل: تنوينها في النكرة، وتصغيرها على "معيز" بكسر الزاي وحذف الألف بعد قلبها ياء لأجل الكسرة، ولو كانت للتانيث لم تقلب ياء ولم تحذف. انظر اللسان

قول الناظم: "وليس باسم الجمع ..إلخ" أي والأصح أن "فعلى" بالكسر جمع لا اسم جمع، ومقابله قول ابن السراج : هي اسم جمع لقلة ما يجمع بها، وسأل الفارسي المتنبي عما يجمع على "فعلى"، فذكر "ظربى وحجلى" سريعا من غير توقف، قال الفارسي: فبت طول الليل أطلب لهما ثالثا فلم أقدر عليه. قال أبو حيان: وهذا يدل على علم أبي الطيب وسعة اطلاعه واستحضاره لكلام العرب.اهـ على نقل ناظر الجيش

وعلى قول ابن السراج درج صاحب القاموس، قال الدنوشري:

وما لنا جمع بوزن فعلى بكسر فاء غير ظربى حجلى
وقال في القاموس هذان اسما جمع وهذا القول عندي أسمى

قال بعض الفضلاء: والظاهر أنهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على التعدد، فلا ثمرة لهذا الخلاف.اهـ من حاشية يس على التصريح

وفي فَعُولٍ فِعْلَةٍ كُنْ ناقِلَهْ وهكذا فِي فاعِلٍ وفاعِلَهْ
وفَيْعِلٍ فُعْلَى فَعالٍ فَعِلِ قِنِّينَةٍ وكَرَبِيطٍ أفْعَلِ
فَعْلا فَعالَةٍ فِعالٍ فَعِلَهْ فَعْلاءَ أَيْصَرٍ حِداةٍ اعْقِلَهْ
في فُعْلَةٍ فَعِيلٍ اسْمَا أُخِذا وفُعَالٌ وفَعُلٌ أَيْضًا كَذا

قوله: "وفي فعول فعلة كن ناقله" يعني أنه يحفظ "فعال"بكسر الفاء في "فعول"كخروف وخراف، وقلوص وقلاص؛ و"فعلة" بكسر الفاء كلقحة ولقاح، والصحيح أن اللقاح جمع لقوح.

قوله: "وهكذا في فاعل وفاعله وفيعل ..إلخ" أي وهكذا يحفظ في "فاعل" نحو: ﴿إن عبادي﴾ وهو جمع عابد، ونحو: ﴿وإن خفتم فرجالا﴾ جمع راجل، قال: [407]

ونكسو القواطع هام الرجال وتحمي الفوارس منا الرجالا

ومنه: ﴿حتى يصدر الرعاء﴾، وآم وإمام قيل: ومنه ﴿واجعلنا للمتقين إماما﴾ أي قاصدين لهم. قاله في التصريح، قال ابن يعيش: وقالوا: "كافر وكفار" قال الشاعر: [408]

وشق البحر عن أصحاب موسى وغُرّقت الفراعنة الكفار

و"فاعلة" كقائمة وقيام، وصائمة وصيام؛ و"فيعل" كجيد وخير وجياد وخيار؛ و"فعلى" بضم الفاء كأنثى وإناث؛ و"فعال" بفتح الفاء كجواد وجياد؛ و"فعل" بفتح الفاء وكسر العين نحو: نمر ونمار، وفي الحديث : « أن قوما أتوا النبي ﷺ من الأعراب مجتابي النمار فحث رسول الله ﷺ الناس على الصدقة » [409]

ونقل جمع "فعال"بالكسر أيضا في"قنينة"كسكينة – لغة في السكين – لإناء من الزجاج فقالوا:"قنان"؛ وفي "كربيط" أي فعيل بمعنى مفعول، قال تعالى : ﴿ومن رباط الخيل﴾، وقرئ: ﴿فجعلهم جذٰذا﴾ جمع جذيذ بمعنى مجذوذ؛ و"أفعل" كأعجف وعجاف، قال: [410]

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

وفي الصحاح: أنه قيل"عجاف" حملا على ضده وهو "سمين". وظاهر القاموس: أنه سمع "أجرب وجراب"،وفي شرح المرادي: أنه حكاهما أبو حاتم والفارسي، قال: وحكى أبو حاتم أيضا:"أبطح وبطاح"، قال في التصريح: فسقط ما قيل: إن أعجف لا ثاني له.وقد سمع أيضا في "فعلان" بكسر الفاء كسرحان وسراح.

407- البيت من المتقارب، وقائله: عمرو بن قميئة ، أمالي ابن الشجري: 170/3، الرجال الأولى: جمع رجل، والثانية جمع راجل.

408- البيت من الوافر، وقائله: القطامي، لسان العرب وتاج العروس: (كفر).

409 الحديث أخرجه أحمد في مسنده 361/4

410- البيت من الكامل، وقائله: عبد الله بن الزبعرى، الصحاح ولسان العرب وتاج العروس (سنت)، ونسبه السيوطي في المزهر لمطرود بن كعب الخزاعي، المزهر: 2/ 429.

ويحفظ كذلك في "فعلا" بفتح الفاء والقصر للوزن أي فعلاء اسما كبطحاء، وأما قوله "فعلاء" فيما يأتي فيعني بها الصفة كعجفاء؛ كذا في الطرة على ما في بعض نسخها، ولا تمثيل هنا في غالب النسخ وتُعمِّم فيما يأتي فدلّ ذلك على أن "فعلا" هنا قيد لقوله: "أفعل" في آخر البيت السابق، أي "أفعل فعلاء" كأعجف؛ وأما "فعلى" بالقصر كغضبى وغضاب فتندرج في قول الخلاصة:

وشـــاع في وصـــف علـــى فعلانـــا وأنثييـــــــــه ... ...

ويحفظ في "فعالة" بفتح الفاء كعباءة، ويحتمله قوله:[411]

وقـــال العبـــاء نحـــن كنـــا لباســـهم وأكســـــية كرديـــــة وقطـــــائف

كما يحتمل أنه اسم جنس يطلق على الواحد، والجمع: أعبية. انظر اللسان

وفي "فعال" بكسر الفاء كدلاص وهجان على رأي سيبويه ومن معه، خلافا لما تقدم في صدر الباب، وقد وجه ذلك ابن يعيش بأن "فعالا" يجري مجرى فعيل لاستوائهما في العدة والزيادة، فمن حيث جمعوا "فعيلا" على "فعال" نحو:"ظريف وظراف" كسروا عليه "فعالا".اهـ وفي "فعلة" بفتح فكسر كنمرة ونمار، و"فعلاء" كبطحاء وبطاح وفي "أيصر" بهمزة مفتوحة للحشيش قيل في جمعه:"إصار"؛ وفي "حداة" أي حدأة كعنبة للطائر المعروف أو بالتحريك للقدوم، قالوا فيهما: حداء. وقوله: "اعقله" بحذف نون التوكيد الخفيفة، والفعل كضرب.

قوله: "في فعلة فعيل اسما أخذا وفعل ..إلخ"أي وأخذ أيضا في "فعلة" بضم فسكون كبرمة للقدر وبرام، وحفرة وحفار، ونطفة ونطاف؛ وفي "فعيل" كفصيل وفصال، وأفيل وإفال؛ هذا إذا كان اسما، وأما إذا كان وصفا فمطرد؛ و"فعل"بضم ففتح كرطب ورطاب، وربع ورباع لما ينتج أول الربيع،وما ينتج في آخره: هبع يقال: "ما لهم هبع ولا ربع"؛و"فعل" بفتح فضم كرجل ورجال وسبع وسباع.

وسمع في "جمد" ـ وهو: ما ارتفع من الأرض ـ جمعُه على جِماد.

---

[411]- البيت من الطويل، وقائله حميدة بنت النعمان. سمط اللآلي 180/1

وفـــي ظَرِيـــفٍ وسَـــما فُعُـــولُ   عَنَـاقٍ اوْ هِـــــراوةٍ مَنْقُـــــولُ

فـي فاعِـلٍ وَصْـفًا سِـوَى مُـضَعَّفِ   ولا مُعَـــــلِّ العَـــيْنِ بالنّقْـــلِ يَفِـي

ونَحْـوِ فَسْـــــلٍ بَـــــدْرَةٍ آنِـــسَةِ   فَـــــوْجٍ أَسِينَـــــةٍ وســـاقٍ قِنَّـــــةِ

قوله: "وفي ظريف وسما فعول عناق ..إلخ"يعني أنهم نقلوا جمع "ظريف" على "ظروف" على جهة الشذوذ، ونحوه قولهم:"خبيث وخبوث"، قال في المساعد: وهذا عند سيبويه والخليل مما جمع على غير واحده كمذاكير في ذكر، وذلك لمخالفته ما يجئ في تكسيره، وعند المبرد والجرمي: أن هذا جمع على حذف الزيادة، ويسمى جمع ترخيم كتصغير الترخيم؛ قال السيرافي: ويجوز كون"ظروف"اسم جمع؛ ونقل جمع "فعول" أيضا في "سما" أي سماء قصرها للوزن قالوا:"سمي" أصله "سموو" قال:[412]

ولا تزال تطأ السميا

وفي "عناق" وهي الأنثى من ولد المعز، والداهية؛ قالوا:"عنوق"، و"هراوة" سمع فيها:"هري" وهي العصا أصلها:"هروو".

قوله: "في فاعل وصفا..إلخ" أي وينقل "فعول" سماعا في "فاعل" وصفا غير مضاعف ولا معتل العين، كشاهد وشهود ومنه: ﴿وهم على ما يفعلون بالمومنين شهود﴾، وساجد وسجود، وباك وبكي؛ وقوله:"سوى مضعف" احتراز من نحو:"راد"، قال في الطرة: وإنما يجمع جمع السلامة نحو: ﴿إنا رادوه إليك﴾. ولكن لم لا يجمع على "فعل وفعال" كصداد المتقدم؟

وقوله: "ولا معل العين" احتراز من نحو "بائع ونائم"، وسمع فيه كقول كعب: [413]

ترمـي الغيـوب بعيـني مفـرد لهـق   إذا توقـدت الحـزان والميـل

فـ"الغيوب" جمع غائب.

قوله: "ونحو فسل بدرة ..إلخ" أي وسمع جمع "نحو فسل" بفتح الفاء وسكون العين،

---

[412]- البيت من السريع مشطور مخبون مكشوف، وهو بلا نسبة في كتاب الجليس الصالح ص: 708، وقبله: (يا راعي البهم سقيت ريا).

[413]- البيت من البسيط، وقائله: كعب بن زهير رضي الله عنه، ديوانه، ص: 16، الغيوب: ج غائب، وقيل جمع غيب وهو ما غار من الأرض، اللهق: شديد البياض، الحزان بالضم جمع حزيز ما غلظ من الأرض ، الميل من الأرض: مد البصر.

على فسول كقوله: [414]

إذا ما عد أربعة فسول فزوجك خامس وأبوك سادي

والفسل: الرجل الدون، ويجمع على "فسال" قياسا؛ و"بدرة" على وزن "فعلة" مفتوح الفاء ساكن العين صحيحها، وهي: ألف أو عشرة آلاف درهم قال: [415]

فمجمرة الأمير بها بدور

و"آنسة" قال: [416]

ويا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال

سمع جمعها على "أنوس"؛ و"فوج" وهي: الجماعة قالوا: "فووج"؛ و"أسينة" لواحدة قوى الوتر قالوا:"أسون"؛ و"ساق"جمع على "سؤوق"،وقال ابن مالك في غير التسهيل: إنه شاذ لثقل الضمة. و"قنة" بكسر القاف لأعلى الجبل سمع جمعها على "قنون".

وقَدْ يُرى فِعالٌ اوْ فُعُولُ مَعْ تا ويُغْنِي عَنْهُما فَعِيلُ

أي وقد تلحق التاء "فعالا" و"فعولا"،كحجار وحجارة وفحول وفحولة، قال تعالى: ﴿وبعولتهن﴾، كما تقدم في الكلام على معاني التاء؛ وقد يستغنى عنهما ـ أي "فعال وفعول" بفعيل، نحو:"ضأن و ضئين" ولم يقولوا "ضآن و ضئون"؛وقد يغني عن "فعول" فقط دون "فعال" نحو:"كلب وكليب" ولم يقولوا "كلوب"، و"عبد وعبيد" ولم يقولوا "عبود"، وسمع:"كلاب وعباد"؛ ويغني عن "فعال" فقط،نحو: "ضرس وضروس" ولم يسمع "ضراس". وكذا قد يستغنى عنهما بـ"فعال" بضم الفاء، قالوا في "عرق": عراق بالضم، ولم يقولوا "عروق" ولا "عراق" بالكسر، وهو بفتح فسكون: عظم أزيل لحمه، وفي الحديث: « أنه ﷺ تناول

---

[414]- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب: 2438/5، والضرائر لابن عصفور، ص: 226، ولسان العرب: (فسل).

[415]- الشطر من الوافر، وقائله الفرزدق كما في الدماميني (مخطوط) ولم أجده في ديوانه.

[416]- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 90/1.

عرقا ثم صلى ولم يتوضأ »[417].

فائدة: قال الأخفش: ومن جموع التكسير "فعيل" جمعا لـ"فعل" أي بفتح الفاء كعبد وعبيد، أولـ"فعل" أي بكسرها كضرس وضريس. ومشى عليه ابن معطي قال:

ثم فعيل كالعبيد قيسوا   قالوا الكليب وكذا الضريس

وقال سيبويه: هو اسم جمع كجامل وباقر. والأصح الأول كما في التسهيل،وذلك لأنه لا يذكر فتقول:"هي الكليب" ولا تقول:"هو الكليب"؛ فإن ذكر نحو "غزي" فهو اسم جمع، لأن التذكير يدل على أنه ليس بجمع كما تقدم أول الباب.

فـي كـحُوارٍ رَخِـلٍ بَـعِيدٍ اوْ   فاعِـلٍ افْعَـلَ وفِـعْلٍ ذا رَوَوْا

يعني أنه يحفظ الجمع على "فعلان" بضم الفاء وسكون العين وزيادة الألف والنون في نحو:"حوار" قالوا:"حوران"والحوار: ولد الناقة قبل أن يفصل عنها فإذا فصل عنها فهو فصيل،و"زقاق" للسكة وزقان؛ وفي "رخل"بفتح الراء وكسر الخاء ورخلان؛ وفي"بعيد"وبعدان، يقال: "فلان من قربان الأمير ومن بعدانه"؛ وفي وزن "فاعل" كراكب وركبان، وفارس وفرسان، وواحد وحدان قال: [418]

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم   طاروا إليه زرافات ووحدانا

وفي وزن "أفعل" فعلاء نحو: أبكم وبكمان، وأعمى وعميان، وأغر وغران، وأسود وسودان؛ قالوا: "أتقول للعميان عقلا"، وقال امرؤ القيس: [419]

... ...   وأوجههم عند المشاهد غران

---

417 الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة رقم: 4985، ومسلم في باب نسخ الوضوء مما مست النار رقم: 532

418- البيت من البسيط، وقائله رجل من بلعنبر أو أبو الغول الطهوي، حماسة أبي تمام مع شرح الأعلم: 358/1.

419- صدره: (ثياب بني عوف طهارى نقية) البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 69/1.

وقال الآخر: [420]

... ... وما أبان لمن أعلاج سودان

وهذا عند الفراء من باب جمع الجمع، وليس جمعا لأفعل إنما هو جمع "فعل"، فسودان جمع سود لا جمع أسود، واختاره بعضهم.

ويحفظ في "فعل" بكسر الفاء وسكون العين، نحو: ذئب وذؤبان. وكذا يحفظ في "فعل" بالتحريك صفة نحو: جذع وجذعان؛ هذا مقتضى كلام المصنف في التسهيل، وقد مثل به في شرح الكافية للمقيس كحمل، قال الصبان: هو صفة بحسب الأصل، ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان، فلا اعتراض على ما في شرح الكافية.اهـ أي ولا على ما في التسهيل لصدق كل منهما باعتبار. والله تعالى أعلم

لِكحُبارَى وجُرائِض اجْعَلِ ذا وقَرِيثا وبَراكا شَمْأَلِ

وكحَزابِيَةٍ احْفَظْ حُرَّهْ كذا جَلُولا طَنَّةٌ وضَرَّهْ

أي ومما يجمع على "ذا" وهو وزن "فعائل":فعالى بضم الفاء كـ: "حبارى"،فيقال إن حذف أحد ثاني زائديه:"حبائر"، فإن حذف أولهما قيل:"حباري"؛و"جرائض" بجيم مضمومة وهو العظيم البطن، قالوا في جمعه: "جرائض"بفتح الجيم؛ و"قريثاء" بقاف مفتوحة وألف التأنيث الممدودة، وإنما قصرها الناظم لضرورة الوزن، لجيد النخل والبسر قالوا: "قرائث"؛و"براكاء" للثبات في الحرب قالوا: "برائك"؛ و"شمأل" قالوا: شمائل، قال الله تعالى: ﴿عن اليمين والشمائل﴾ فأفرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله: ﴿أو لم يروا إلى ما خلق الله من شيء يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ ﴾ وجمع ثانيا مراعاة لمعناها، وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد السهيلي الكلام على الآية الشريفة برسالة لطيفة.اهـ من حاشية يس على التصريح

وفعالية كـ"حزابية" بحاء مفتوحة للغليظ،شبه بحزباء الأرض وهو ما غلظ منها، فيقال: "حزائب" إن حذف أحد ثاني زائديه، فإن حذف أولهما قيل:"حزابي"؛و"حرة" وحرائر؛ و"جلولا" لقرية وجلائل، وهي بالمد فقصرها الناظم للوزن؛و"طنة"بفتح الطاء وطنائن، وهي

420- البيت تقدم الكلام عليه في باب "إنّ".

رطبة حمراء شديدة الحلاوة؛ و"ضرة" وضرائر قال: [421]

كضـــرائر الحســـناء قلـــن لوجههـــا   حســـدا وبغضـــا إنـــه لـــدميم

وكذا: كنة لزوجة الابن وكنائن.

تنبيه: قول الناظم "احفظ حره ..إلخ" لا ينافي أن الجمع مطرد في هذه المذكورات كلها كما هو ظاهر التسهيل وغيره؛ فالمراد أن يحفظ على وجه الاطراد، لا على وجه السماع كما هو الغالب عند الإطلاق. والله تعالى أعلم. ثم رأيت صاحب التنبيه شرح على أن المراد قصر ما بعد "حرة" على السماع، فأورد على ذلك أن "جلولا" تطرد "فعائل" فيها، قال: وأما حرة وضرة وطنة مما هو ثلاثي فلا يقاس فيه "فعائل" اتفاقا.اهـ منه فلينظر مع ظاهر التسهيل وكلام شراحه ونقل الأشموني له مبينا مقتضاه وتسليم الصبان.

وبالفَـــــعالَى جَمَـــعُوا وَصْـــفًا عَلَـــى   فَعْـــــــلانَ أوْ فَعْلَـــى ونَقْـــلاً اجْعَـــلا

جَمْــــعَ يَتِيـــــمٍ حَبِـــطٍ وأيِّـــــمِ   وطَـــاهِرٍ شَــــــاةٍ رَئِيـــــسٍ فـــاعْلَمِ

لما ذكر في الخلاصة ما تشترك فيه "الفعالي" بالكسر مع "الفعالى" بالفتح بقوله: (وبالفعالي والفعالى جمعا ..إلخ) ذكر الناظم هنا ما ينفرد به كل واحد منهما؛ وبدأ بذكر "الفعالى" بالفتح .

قوله: "وبالفعالى جمعوا وصفا ..إلخ"يعني أن من أمثلة جمع الكثرة "فعالى" مفتوح الأصول الثلاثة، ويكتنف الأصل الثالث ألفان؛ لاسم على "فعلان" نحو:"سكران وسكارى"، و"ندمان وندامى"، لكن "فعالى" بضم الفاء أرجح في هذا من "فعالى" بفتحها؛ وأطلق ليشمل ما له مؤنث على "فعلى" وما ليس كذلك، كالمثالين. أو اسم على"فعلى" نحو: غضبى وندمى وسكرى، وغضابى وندامى وسكارى؛ وأطلق في "فعلى"أيضا ليشمل ما مذكره "فعلان" كما مثل، وما ليس كذلك كقولهم:"شاة حرمى" وهي المشتهية النكاح، و"شياه حرامى".

421- البيت تقدم الكلام عليه في باب حروف الجر.

قوله: "ونقلا اجعلا جمع يتيم ..إلخ" وفي رواية "جعلا" بصيغة الماضي المسند للمفعول،أي ويحفظ الفعالى بالفتح في يتامى "جمع يتيم"، وفي حباطى جمع "حبط" بحاء مفتوحة مهملة وموحدة مكسورة فطاء مهملة، وهو البعير المنتفخ البطن من وجع؛ و في "أيامى" جمع "أيم" وهو من لا زوجة له أو من لا زوج لها،هذا مذهب سيبويه، وقال الأخفش: إنه مقلوب وأصله "أيايم" على فياعل، ثم قلب فقدمت لامه على عينه فصار "أيامي" ثم الكسرة فتحة والياء ألفا فصار "أيامى"، فوزنه على هذا فيالع. قال أبو حيان: وإن شئت قلت لما صار في التقدير إلى "أيايم" قلبت الكلمة قبل أن يجب قلب الياء همزة، وجعلت القلب عوضا عن الإعلال ومنجيا منه. قال ناظر الجيش: والقول في هذه الكلمة ما قاله سيبويه، إذ القلب خلاف الأصل فلا يقال به إلا إذا دل عليه دليل.

ويحفظ في "طهارى" جمع "طاهر"، قال:[422]

ثياب بني عوف طهارى نقية ... ...

وفي "شياه رآسى" جمع "شاة رئيس" وهي التي أصيب رأسها.

تنبيه: وقع في النسخة التي شرح عليها الدماميني من التسهيل: "شاة وتيس"بدل "شاة رئيس" فقال: "شاة" واحدة الشياه فيقال في جمعها: "شواهى" بألف بعد الهاء؛ و"تيس" وهو الذكر من الظباء فيقال في جمعه "تياسى" بألف بعد السين. قال: هذا مقتضى كلام المصنف ثم تعقبه بأنه لم يقف على "فعالى" في اللفظين؛ **أقول**: ولعل ما وقع في النسخة التي شرح عليها مجرد تصحيف إذ لم يعرج على نسخة "شاة رئيس" وهي التي شرح عليها غيره كابن عقيل والمرادي وناظر الجيش، بل لم يعرجوا على روايته.هكذا ظهر لي ثم وقفت على نحوه في الصبان.

ثم أخذ الناظم يذكر ما تنفرد به "الفعالي" بالكسر فقال:

حِذْرِيَةً عُرْقُوَةً ومَأْقِيا ... وما بِثَانِي زائِدَيْهِ اكتُفِيا

422- البيت تقدم الكلام عليه.

مِـــنْ كَقُلُنسُـــــوَةٍ اوْ بُلَهْنِـــــيَهْ وكقَهَـــوْباةٍ حُـــبارَى فاذْرِيَـــهْ

وخَـــوْزَلى اجْمَعَـــنَّ بالفَعـــالِي فَـــعْلاةً اوْ بالكَسْـــرِ كـــالسَّعالِي

وقَـــلّ فـــي أَهْـــلٍ وفـــي عِشْـــرِينا ولَيْـــلَةٍ وكَيْـــكَةٍ يَـــقِينا

أي اجمعن ــ بنون التوكيد الشديدة ــ "حذرية" وما بعدها على "فعالي" بفتح الفاء وكسر اللام، فقوله"حذرية" بالنصب مفعول قوله في البيت الثالث "اجمعن"، وهي بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية فهاء تأنيث: القطعة الغليظة من الأرض، فيقال في جمعها "حذاري"؛ وكذا "هبرية" لما يتعلق بأصول الشعر وهباري.

قوله: "عرقوة" بالنصب عطفا على "حذرية" بحذف العاطف، وهي بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة فواو فهاء تأنيث: واحدة العرقوتين، وهما الخشبتان اللتان تعترضان على الدلو كالصليب، والجمع: العراقي قال: [423]

وقابـــل يتغـــنى كلمـــا قـــدرت علـــى العراقـــي يـــداه دائـــما دفقـــا

و"مأقيا" بفتح الميم وإسكان الهمزة وكسر القاف وبعدها ياء، وهو طرف العين مما يلي الأنف والأذن، والجمع: المآقي.

قوله: "وما بثاني زائديه اكتفيا .. إلخ" أي ويجمع هذا الجمع ما حذف أول زائديه اكتفاء بزائده الثاني،"من كقلنسوة" بقاف ولام مضمومتين فنون ساكنة فسين مهملة مضمومة فواو فهاء تأنيث، وهي: شيء يلبس على الرأس، فتجمع على "القلاسي" عند حذف أول زائديها وهو النون؛ "أو بلهنية" بباء موحدة مضمومة ولام مفتوحة وهاء ساكنة ونون مكسورة فمثناة تحتية فهاء تأنيث، وهي السعة يقال:"فلان في بلهنية من العيش"، وأول زائديها النون فيقال في جمعها عند حذفه"البلاهي"؛و"كقهوباة" بقاف وهاء مفتوحتين فباء موحدة فألف فهاء تأنيث، وهي: نصل له شعب ثلاث أو سهم صغير مقرطس، فتجمع على "القهابي" بعد حذف أول زائديه وهو الواو؛ و"حبارى" بضم الحاء لطائر وهو معطوف بحذف العاطف،

---

[423] البيت من البسيط، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 217/1.

فجمعه على "الحباري" بعد حذف أول زائديه وهو الألف الأولى. و"خوزلى" وهي: مشية في تثقل، وجمعها "خزالي" بعد حذف أول زائديه وهو الواو؛ وكذا "عدولى والعدالي" لقرية بالبحرين، و"حبنطى والحباطي" لعظيم البطن، و"عفرنى والعفاري" بعين مهملة وفاء مفتوحة فراء ساكنة فنون فألف للأسد.

قوله: "فعلاة او بالكسر ..إلخ" أي وجاء هذا الجمع في "فعلاة" بالفتح كموماة وموامي،"أو بالكسر" كسعلاة بكسر السين وسعالي، وهي أخبث الغيلان قال: [424]

ويـــــاوي إلى نســـــوة عطـــــل وشـــعثا مراضـــيع مـــثل الســـعالي

وقال الآخر: [425]

... ... عجـــائزا مثـــل الســـعالي خمســـا

وقال الآخر: [426]

وتـــــراهن شـــــزبا كالســـــعالي يتطلـــــعن مـــن ثـــــغور النقـــاب

ولم يذكر المصنف هذا ـ أي ما ينفرد به "فعالي" بالكسر من نحو "حذرية" فما بعدها ـ في الخلاصة لأنه مستفاد من قوله: (وبفعالل وشبهه انطقا ..إلخ). قاله المرادي والأشموني

قوله: "وقل في أهل ..إلخ" أي وقل "فعالي"في "أهل، وعشرين، وليلة، وكيكة وهي البيضة" فقالوا: "الأهالي،والعشاري، والليالي، والكياكي".

تنبيه: جمع ما عدا عشرين من المذكورات على "فعالي"، لا يرد على قول المصنف: (وبفعالل وشبهه انطقا ..إلخ) لأنه نادر غير مقيس، مع أنها عند النحويين جمع لمفرد لم ينطق به وهو:"أهلاة ، وليلاة ، وكيكاة"؛ على أنه سمع "ليلاة" شاذا، وقد صغر على "لييلية" على اعتبار "ليلاة". انظر شرح الشاطبي

424- البيت من المتقارب، وهو من قصيدة لأمية بن أبي عائذ الهذلي، خزانة الأدب: 417/1.

425- تقدم الكلام عليه في باب الظرف.

426- البيت من الوافر، وقائله: ابن الأيهم التغلبي، الكامل للمبرد: 2/ 253. شزبا: جمع شازب أي ضامر.

وبالفُعالَى جَمَعُوا فَعْلانا   وفي قَدِيمٍ وأَسِيرٍ بانا

ولما أخل المصنف في الخلاصة بـ"فعالى" بضم الفاء كما نبه عليه المرادي وغيره، ذكرها الناظم هنا. يعني أن "فعالى" بضم الفاء جمعوا عليها وصفا على "فعلان" كسكران، وكذا وصف على"فعلى" كسكرى، وهو راجح على "فعالى" بفتح الفاء كغضبان وغضابى وسكران وسكارى؛ وربما استغنوا به عنه لزوما في غير يتيم من نحو:"أسارى" جمع أسير، و"قدامى" جمع قديم على ما في التسهيل وشروحه. **قلت**: والذي للرضي في شرح الكافية: "قدامى الطير" أي قوادم ريشه جمع قادمة.وإنما استثنوا يتيما لأنهم جمعوه على يتامى بفتح الفاء خاصة.

والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى "فعالى" بالضم ثلاثة أقسام: أحدها ما "فعالى" بالضم أرجح فيه من فعالى بالفتح، وهو: شيئان "فعلان وفعلى وصفين"؛ والثاني: ما "فعالى" بالضم فيه لازم وهو: "قديم وأسير"؛ والثالث: ما "فعالى" فيه ممتنع، وهو: "يتيم، وحبط، وأيم، وطاهر، ومهري، ورئيس بمعنى مرؤوس". قاله في التصريح

تنبيه: ظاهر كلام ابن الحاجب في الشافية حصر "فعالى" بالضم في أربعة، وهي:"كسالى، وسكارى، وعجالى، وغيارى". لكن قال الرضي في شرحها: إنه لم ير من حصرها في أربعة، ونقل عن الكشاف في قوله تعالى: ﴿ذرية ضعافا﴾ أنه قرئ "ضعافى وضعافى" كسُكارى وسَكارى.

ونَحْوِ عِلْباءٍ وفي الإنسانِ جا   صَحْرا وعَذْرا ظَرِبانٍ مُولَجا

قوله: "ونحو علباء" بالجر عطفا على قول المصنف في الخلاصة "لغير ذي نسب ..إلخ" من قوله:

واجعل فعالي لغير ذي نسب   جدد كالكرسي تتبع العرب

أي ومما يجمع على "فعالي" بالتشديد قياسا: نحو:"علباء"مما همزته للإلحاق بقرطاس، وهو: عصب العنق؛ وكذا نحو: "قوباء" بضم القاف وهو: ما يخرج على الجسد من جرب ونحوه، مما همزته للإلحاق بقرناس، وهو بالضم: شبه الأنف يتقدم من الجبل؛ وكذا "حولايا" اسم موضع؛ فيقال في المذكورات قياسا: "علابي وقوابي وحوالي" بفتح الفاء وتشديد الياء.

قولـه: "وفي الإنسـان جـا صـحرا ..إلخ" أي ويحفـظ "فعـالي" بالتشـديد في "إنسـان، وصحراء، وعذراء، وظربان"،فيقال في صحراء: "صحاري"بتشديد الياء وهي الأصل، وقد سمع كذلك لكنه قليل، ولذلك لم يعتبره المصنف، ومنه قوله: (427)

لقـــد أغـــدو علـــى أشقـــر يغتـــال الصحـــاريا

أفاده الشاطبي. والغالب أن تخفف مع الفتح أو مع الكسر.

فائدة: قال الرضي في شرح الشافية: إنه يرى أن صحراء في الأصل "فعلاء أفعل"، كأن أصله "أرض صحراء" أي في أرضها صحرة، كما تقول:"حمار أصحر وأتان صحراء"، فتوغل في باب الاسمية فلم يجمع على "فعل" بل على "فعالى".اهـ

ويقال في عذراء: "عذاري"، وفي إنسان وظربان: "أناسي وظرابي"، وأصلهما:"أناسين وظرابين"، فأبدلت النون ياء وأدغمت في أختها، بدليل أن العرب نطقت بذلك على الأصل فقالت "أناسين وظرابين"، وبهذا تبين أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور. قاله في التصريح، وأنشد المرادي في شرح الألفية على سماع "أناسين" قول الشاعر: (428)

أهـــلا بأهـــل وبيتـــا مثـــل بيـــتكم وبالأناســـين أبـــدال الأناســـين

وقيل: "أناسي" جمع إنسي، قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في"أناسي" ليست بدلا، وأن "أناسي" جمع إنسي و"أناسين" جمع إنسان، لذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول "إنسي" في معنى إنسان كما قالوا: "بختي وقمري، وبخاتي وقماري". قال الصبان: و كأنه يشير إلى تناسي النسب في ذلك، كما يعلم من قوله: "في معنى إنسان". فتأمل.اهـ ورد هذا القول بأنه لو كان جمع "إنسي" لقيل: في جمع جني: "جناني"، وفي جمع تركي: "تراكي". قاله ابن مالك في شرح الكافية، زاد ابنه: وهذا لا يقول به أحد.

قال الصبان: وعلى أن "أناسي" جمع إنسان فلا يكون مما نحن فيه، لأن وزنه حينئذ

427- البيت من الهزج، وقائله الوليد بن يزيد بن عبد الملك، خزانة الأدب: 324/3.

428- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 531/4.

"فعالين" بناء على أنه من الإنس، لا "فعالي".

تنبيه: لا ينبغي أن يخفف نحو "علباء"، لأنه ملحق والملحق لا يخفف. قاله السيرافي، قال الشاطبي: وهو حسن من التعليل.اهـ من شرحه للألفية

قول الناظم: "مولجا" أي حال كون ما ذكر من الألفاظ الأربعة مدخلا في الجمع بفعائل سماعا لا قياسا؛ كقوله تعالى: ﴿وأناسي كثيرا﴾، وقول الشاعر: [429]

سواسية سود الوجوه كأنها ظرابي غربان بمجرودة النحل

النسب

كذاك واوٌ تاليًا ما يثْلِثُ فَصاعِدًا إنْ ضُمَّ عَمَّنْ يَبْحَثُ

أي كما يحذف في النسب الألف والياء في قول الخلاصة:

والألف الجائز أربعا أزل كذاك يا المنقوص خامسا عزل

حذف كذلك الواو الذي يتبع حرفا صار به ما قبل الواو ثلاثة أحرف، إن ضم هذا الحرف المتمم ثلاثة نحو:"عرقوة" إحدى العرقوتين، و"ترقوة" لمقدم الحلق في أعلى الصدر، قوله: "ما يثلث" بكسر اللام "فصاعدا" أي أكثر نحو "قمحدوة" لما خلف الرأس؛ فإذا نسبت إليها تقول:"عرقي، وترقي، وقمحدي"؛ وعلة حذف الواو أنه لما حذف هاء التانيث صار الاسم في آخره واو قبلها ضمة، وقياس ذلك قلب الواو ياء والضمة كسرة، فيصير من باب قاض ومشتر، فيحذف الياء كما يحذف فيهما؛ فالحذف إنما باشر الياء، ولم يباشر الواو كما هو ظاهر البيت.

تنبيه: مقتضى كلامهم أن يكون الحذف في مثل "قمحدوة" واجبا لأن الواو فيه خامسة، بخلاف نحو "عرقوة" فينبغي أن يكون الإثبات فيه جائزا وإن كان مرجوحا لأنا نقول في قاض "قاضوي" لأن ياءه رابعة، فعلى هذا يجوز أن يقال "عرقوي"، ولكن الحذف واجب

---

[429]- البيت من الطويل، وقائله: خداش بن بشر (البعيث) ، الشعر والشعراء لابن قتيبة، ص: 309، والمجرودة: الأرض التي لا نبات فيها.

كما أفهمه كلام المصنف. أفاده ناظر الجيش

قلت: وهو خلاف ما نقل الشاطبي في شرح الألفية عن السيرافي من جواز "عرقوي"،وذلك أنه جعل المنقوص في النسب على وجهين: أحدهما أن يكون مستعملا قبله، قال: وهذا هو الباب، والثاني: أن يكون مقدرا في باب النسب خاصة لم يستعمل في غيره كـ"قمحدوة وعرقوة"، منبها على أن حمل كلام المصنف في الخلاصة على المنقوص الأعم من المستعمل أكثر فائدة وأقرب إلى مقاصد الناظم في الحصر والاستيفاء للقوانين مع الاختصار. والله أعلم

ثم قال في الوجه الثاني ــ وهو أن يكون المنقوص مقدرا في باب النسب فقط ــ إن حكمه حكم المنقوص في الاستعمال، فإن كانت الياء خامسة فلا بد من حذفها فتقول:"قمحدي"، وإن كانت رابعة فالوجهان، فتقول في الأجود:"عرقي" وفي غيره: "عرقوي".قال: وقد نص السيرافي على جواز ذلك في "عرقوي"، وحكاه سماعا في"قرنوي".اهـ أي في النسب إلى "قرنوة" لنبت يدبغ به.

واحترز الناظم بقوله: "تاليا ما يثلث" من أن يكون تاليا للأول أو الثاني نحو "فو زيد" و "أبو عمرو" علمين، وكأن تبني من الرمي وزن "سمرة" فتقول: "رموة"، فلا تحذف الواو في النسب.

وقوله: "إن ضم" لا مفهوم له، لأن الواو لا يثبت وقبله فتح بل يقلب ألفا، ولا كسر بل يقلب ياء.

فائدة: يقال: "ثلثت القوم" أثلثهم بالضم إذا أخذت ثلث أموالهم، وأثلثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو كملتهم ثلاثة بنفسك، قال الشاعر:[430]

فإن تثلثوا نربع وإن يك خامس   يكن سادس حتى يبيركم القتل

أفاده في الصحاح، وفي ذلك قلت:

430- البيت من الطويل، وقائله: عبد الله بن الزّبير، لسان العرب وتاج العروس (ثلث).

وثلـــث القـــومَ بمعـــنى أخـــذا ثُلُـــث أمـــــوالهمُ كأخـــذا
أو كـــان ثالثـــا لهـــمْ أو كمَّـــلا ثلاثـــة فـفعلُـــه كحَمَـــلا

واستعملتُ "أو" في قولي "أو كمّلا" تبعا للجوهري، ونقل صاحب التاج عن شيخه أن "أو" هنا بمعنى الواو أو التفصيل أو التخيير، قال: ولا يصح كونها لتنويع الخلاف .اهـ ولعل مراده بالتخيير هنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي لأنه لا يكون إلا بعد طلب.

وقَــدْ يُعامَــلُ بِــذاكَ تَغْلِــبُ وفــي انقِياسِــه خِــلافٌ يُنسَــبُ

لما فهم من اقتصار المصنف في الخلاصة على الثلاثة المذكورة في قوله: (وفعل وفعل عينهما افتح وفعل) أن ما زاد على الثلاثي مما قبل آخره كسرة لا يغير، ولو كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن كـ"تغلب"، مع أن فيه وجها بالتغيير؛ نبه الناظم على ذلك فقال:"وقد يعامل بذاك"أي فتح العين"تغلب" أي ونحوه مما كان على أربعة أحرف وثالثها مكسور وثانيها ساكن نحو: "يثرب ومشرق ومغرب"، فيجوز في هذا كله فتح المكسور في النسب فتقول: "تغلبي ويثربي ومغربي ومشرقي" بفتح العين؛وإنما جاز الوجهان فيه على ما ذكروا، لأن الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به؛ فعلى الأول هو بمنزلة "علبط"، وعلى الثاني هو بمنزلة نمر. أفاده الصبان

فإن كان الاسم على أكثر من أربعة كـ"جحمرش" للعجوز الكبيرة لم يفتح المكسور، فتقول: "جحمرشي" بالكسر لا غير.

قوله: "وفي انقياسه خلاف ..إلخ" أي وينسب للنحاة خلاف في انقياس فتح العين من نحو "تغلبي"، قال ابن عقيل: كلام النحويين مضطرب في المسألة، فقال الصفار في شرح الكتاب: جملة النحويين على جواز الوجهين: بقاء الكسر، والتخفيف بالفتح في "تغلب" ونحوه، وقال الجرمي: إن الفتح شاذ والقياس الكسر؛ وقال غير الصفار: إن الكسر مطرد عند المبرد وابن السراج والفارسي وجماعة، شاذ عند سيبويه والخليل، وتوسط الجزولي فقال: المختار أن لا يفتح؛ وكلام سيبويه والخليل ظاهر في عدم القياس، ويمكن أن يفهم منه خلاف ذلك .اهـ من المساعد، لكن قال الرضي في شرح الشافية: إن القول ما قاله الخليل من منع القياس، إذ لم يسمع الفتح إلا في "تغلبي".

تنبيـه: نحـو "زبـرج" ينبغي فيـه وجـوب الكسر، لاستيلاء الكسرة على غالـب حـروف الكلمة. قاله ابن هشام. انظر حواشي يس على الألفية

وانسُبْ لإِرْمِينِيَةٍ بِإِرْمَنِي وَكُلُّهُمْ بِذاكَ تخْفِيفًا عَنِي

أي وفي المنسوب إلى "إرمينية"ـ بهمزة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتية مفتوحة فهاء تأنيث ـ وهي كورة ببلاد الروم، يقال: "إرمني" بحذف الياء وفتح الميم طلبا للخفة؛ و كذا يقال في المنسوب إلى "إفريقية": "إفرقي" بحذف الياء وفتح الميم والراء؛ وحذف التاء والياء مقيس كما في تاء مكة وياء معتد ونحوه؛ وأما حذف الياء الأولى وفتح ما قبلها، فلما فعل ذلك بحنيفة فهما أولى لثقلهما مبالغة في التخفيف وتأنيس تغيير بتغيير. وقوله: "عَني"كرضي، وهو قليل كما في القاموس.

جَنَدِلٌ تَسْلِيمُهُ يَطَّرِدُ وفِي كَدِهْلِيزٍ لَهُمْ تَرَدُّدُ

قوله: "جندل تسليمه يطرد" يعني أنه لايغير ما توالت حركاته وكسر ما قبل آخره نحو: "جندل" بفتح الجيم والنون وكسر الدال، وهو الموضع الذي فيه حجارة؛ فإذا نسبت إليه لم تحول كسرته إلى الفتح، بل ينسب إليه على لفظه فتقول:"جندلي" لا غير؛ وكذا "علبط" وهو الضخم،و"هدبد" وهو اللبن الخاثر وعمش في العين.

قوله: "وفي كدهليز لهم تردد" هو بالكسر: ما بين الباب والدار، فارسي معرب. أي في معاملة "دهليز" معاملة "إرمينية" نظر. قاله في التسهيل، قال المرادي: فيحتمل أن يلحق بـ"إرمني" فتحذف الياء ويفتح ما قبل آخره فيقال:"دهلزي" فرارا من الثقل، ويحتمل أن لا يلحق بأرمينية لقلته وكونه غير خال من الثقل أيضا. قال: وهذا أرجح الوجهين. قال الدماميني: هذا كلامه وليس فيه تحرير لوجه النظر، وأنا أقول: وموجب التردد أنا إذا نظرنا إلى "إرمينية" بعد حذف التاء والياء صار"إرمينيا" كدهليز، وحذفت الياء منه فيقتضي ذلك حذف الياء من دهليز؛ وإن نظرنا إلى أن الياء الأولى إنما حذفت من "إرمينية" بعد أن سبق حذف الياء والتاء، فأنس التغيير بالتغيير وذلك مفقود في "دهليز"، فلا وجه للحذف.اهـ منه

قلت: وقد تبع المرادي في ترجيح أن ينسب إلى "دهليز" على لفظه،شيخَه أبا حيان فقد نقل عنه ناظر الجيش: أن ذلك أرجح الوجهين عنده، لأن مثل "إرمينية" لم يكثر كثرة تقتضي القياس.

ويـــا كحَوْلايـــا سِـــقايَةٍ قُلِـــبْ بِكَثْـــرَةٍ هَمْـــزًا واوًا يَنقَلِـــبْ

يعني أن ياء نحو:"حولايا" و"سقاية" تبدل همزا بكثرة، لأن تاء التأنيث من "سقاية" وألف التأنيث من "حولايا" تحذفان للنسب، فتقع الياء طرفا بعد ألف زائدة فتقلب لأجل ذلك همزة؛ فتقول: "سقائي وحولائي"؛وقد تنقلب واوا- أي الهمزة لا الياء كما هو ظاهر البيت - بقلة فتقول:"سقاوي وحولاوي"، وذلك على قول من قال:"كساوي ورداوي". هذا مفاد غالب النسخ كهذه الرواية التي شرحنا عليها، وكرواية: "بقلة واوا وهمزا ينقلب"، وهو ظاهر التسهيل؛ لكن في رواية صاحب المواهب التي شرح عليها ما يفيد العكس، وهي:"بكثرة واوا وهمزا ينقلب".

قال الدماميني: والظاهر من السكوت عن الياء عدم جوازها.اهـ

ومثل "سقاية وحولايا" في ما تقدم: "درحاية" فتقول:"درحائي ودرحاوي". قاله المرادي

قال ناظر الجيش: وعلم من ذكر الياء تخصيص هذا الحكم بها، وأن الواو الواقعة بعد ألف زائدة لا تغير؛ فيقال في نحو "شقاوة":"شقاوي"، لأن الواو لا تستثقل مع الياءين كاستثقال الياء معهما، ودليل ذلك: أنهم يقولون:"ذوي ولوي"، ولا يقولون:"طيي".

فـــي نَحْـــوِ غايَـــةٍ ثـــلاثُ أوْجُـــهِ أجْوَدُهـــا الهَمْـــزُ لَـــدَى المُنتَبِـــهِ

أي وفي "نحو غاية" وهو: ما ثالثه ياء بعد ألف أصلية،كطاية للسطح، وثاية لحجارة يضع عندها الراعي متاعه؛ ثلاثة أوجه: الأول بقاؤه على لفظه فتقول: "غايي"، الثاني: قلب الياء همزة كما فعل بسقاية، الثالث: أن تبدل واوا نحو: "غاوي"؛ وأجود هذه الأوجه الهمز، ووجهه أبو حيان بسلامته من ثقل الأول في اجتماع الياءات، وكثرة عمل الثالث لما فيه من الإبدال بعد الإبدال، لإبدال الياء همزة والهمزة واوا. وقال الدماميني: التصحيح أجود وإن حصل به الثقل، لأنه ماش على القياس.

واقتصار الناظم تبعا للمصنف على "نحو غاية" قد يوهم أن ذلك مخصوص بما فيه تاء التانيث، وليس كذلك فلا فرق بين ما هو مختتم بتاء التأنيث وما ليس فيه تاء، فـ"راي" في النسب إليه كـ"راية"، لأن التاء لا بد من حذفها في النسب، وإذا كان كذلك استوى ما فيه تاء وما ليست فيه. قاله ناظر الجيش

وصَحِّحاً فَعْلًا مُعَلًّا ذُكِّرا أوْ كانَ ذا واوٍ مُؤَنَّثًا عَرا

لما كان قول المصنف في الخلاصة: (وحتم قلب ثالث يعن) لا يختص بالمنقوص والمقصور، بل يشمل ما إذا كان ياء ساكنا ما قبلها كظبية وفي ذلك خلاف، أشار إليه الناظم هنا. وقوله: "عرا" أي عرض.

يعني أنه لا يغير ما لامه ياء أو واو من الثلاثي الصحيح العين الساكنها إن كان مجردا من التاء مثل "ظبي وغزو"، فتقول: "ظبيي وغزوي" وهذا محل اتفاق. واحترزنا بصحيح العين من معتلها، فإنه إن كان ساكنها نحو "حي" فسيأتي في قول الخلاصة: (ونحو حي فتح ثانيه .. إلخ) أو كان محركا بالفتح والكسر فقد مضى فيها لدخوله تحت: (وحتم قلب ثالث يعن).

وكذا لا يغير واوي اللام إن أنث بالتاء، فتقول في "غزوة" غزوي بسكون العين، بخلاف يائيها فيعامل معاملة المنقوص الثلاثي، فتقول في "ظبية ودمية": ظبوي ودموي كما تقول في "شج":شجوي"؛ وهذا هو اختيار المصنف وابن عصفور؛ قال في المساعد:وحاصل ما في المسألة ثلاثة أقوال: أحدها البقاء على ما كان عليه في اليائي والواوي فتقول في "ظبية": ظبيي وفي "غزوة": غزوي، بسكون العين فيهما وبقاء الياء والواو، وهو الذي يعزى للخليل وسيبويه واختاره ابن أبي الربيع؛الثاني: أن ينسب إليهما كما ينسب إلى المقصور الثلاثي، فيقال:"ظبوي وغزوي" بفتح العين وبالواو، وهو مذهب يونس واختاره الزجاج؛والثالث: التفرقة بجعل اليائي كالمنقوص وبقاء الواوي على لفظه، وهو اختيار ابن عصفور وكذا المصنف؛ ووجهه:أن السماع ورد بما قاله يونس في اليائي، قالوا في حي من العرب يقال لهم "بنو زنية": زنوي، وفي "البطية":بطوي؛ وأما الواوي فقاسه على اليائي، والسماع ورد بخلاف قوله قالوا: في "بني جروة" وهم حي من العرب: جروي بسكون الراء؛ وزعم بعض النحويين أن الخليل

يجيز الوجهين في اليائي ويختار الإقرار على الأصل؛ ونقل سيبويه عن الخليل يحتمله.اهـ لكن نقل الصبان في حاشيته أن يونس احتج في الواوي بقول بعض العرب: "قروي" بفتح الراء نسبة إلى قرية.

فائدة: "البطية" في شرح الرضي للشافية أن "بني البطية" قبيلة كبني زنية؛ وليس ذلك في كتب المواد بل في المحكم لابن سيده: حكى سيبويه البطية بالكسر، قال: ولاعلم لي بموضوعها إلا أن يكون "أبطيت" لغة في "أبطأت". أي كاحبنطيت في احبنطأت، فتكون هذه صيغة الحال من ذلك، ولا يحمل على البدل لأن ذلك نادر. انظر التاج

فصل

في دخول ياء النسب على أبعاض الجسم، ووقوعها فارقة بين الواحد والجنس، وللمبالغة، وزائدة، وتعويض الألف عن إحدى ياءي النسب.

وجِيءْ بِها مُعَظِّمًا عُضْوًا عَلَى فُعالٍ او فَعْلانَ وصفَ ما تَلا

يعني أن ياء النسب قد تلحق أسماء أبعاض الجسد، مبنية على "فعال"بضم الفاء، فيقال:"رجل أنافي ورؤاسي" في عظيم الأنف والرأس، و"عضادي" لعظيم العضد، و"فخاذي" لعظيم الفخذ، و"شفاهي"لعظيم الشفة؛أومبنية على "فعلان"والمراد بذلك أن يبقى بعض الجسد على وزنه ويزاد فيه ألف ونون،كـ"رقباني"، و"أنفاني"، ونحو: "لحياني" لعظيم اللحية، و"شعراني" لعظيم الشعر، للدلالة على عظم تلك الأبعاض؛ لكن قال الدماميني: إن التمثيل بالأخيرين خارج عن أبعاض الجسد إذ اللحية والشعر ليسا جزءين من الجسد .

وقول الناظم: " وصف ما تلا" راجع للوزنين. قال في التنبيه: أي أن ياء النسب تلحق اسم العضو الذي أريد وصفه بالعظم حال كون ما هي فيه وصفا لما قبله.

وقد تلحق "فعالا" أي بضم الفاء دالة على مقدار ،كقولك للشيء الذي طوله شبر أو شبران إلى عشرة : "أحادي وثنائي" إلى "عشاري". قاله في المساعد

وافْصِلْ بِذِي اليا واحِدًا واسْتُعْمِلَتْ زائِدَةً وبالَغَتْ فِيما تَلَتْ

قال الزمخشري في المفصل: وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب؛ فالحقيقي: ما كان مؤثرا في المعنى، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب نحو: كرسي، ولما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده فكذلك الياء. وهذا ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "وافصل بذي اليا واحدا" يعني أن هذه الياء قد تلحق فارقة بين الواحد والجنس، نحو:"زنجي وزنج" بفتح الزاي وقد تكسر، و"رومي وروم". قال الدماميني: يظهر أن الياء إنما لحقت لإفادة نسبة الموصوف إلى المجرد عنها كما في غير هذا النوع؛ فمعنى "رومي" شيء منسوب إلى الروم كدمشقي، وكونه واحدا إنما استفيد من كون صيغة الموصوف لم يلحقها ما يدل على الجمع ...إلخ

قوله: "واستعملت زائدة" أي واستعملت ذي الياء زائدة لازمة ككرسي وحواري، وهذا كإدخال التاء في ما لا معنى فيه كظلمة، أو غير لازمة كقوله: [431]

أطربا وأنت قَنسَرِيُّ والدهر بالإنسان دواري

والقنسري كجعفري: الشيخ الكبير، قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت. ولا يقال: إن الياء في "دواري" للمبالغة لأنها استفيدت من "فعال". قاله المرادي، قال الدماميني: الأولى أن تكون لتأكيد المبالغة كالتاء في "علامة"، قال: والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان العبدي: [432]

أنا الصلتاني الذي قد عرفتمُ متى ما يحكم فهو بالحق صادع

فـ"الصلتاني" إنما يريد به نفسه وهو "الصلتان"، فالياء لمجرد الزيادة وهي غير لازمة قطعا؛ وكذا قول الأعشى: [433]

مثل الفراتي إذا ما طما يقذف بالبوصي والماهر

يريد "الفرات" فالياء لمجرد الزيادة. قال في المساعد : وهو مقصور على السماع.

431- الرجز للعجاج، خزانة الأدب: 511/4.

432- البيت من الطويل، وقائله: الصلتان العبدي، خزانة الأدب: 305/1، والشعر والشعراء لابن قتيبة، ص: 311.

433- البيت من السريع، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 118، والبوصي: السفينة.

قوله: "وبالغت فيما تلت" أي وتأتي ياء النسب علامة على المبالغة كتاء التأنيث، كقولهم: "أعجمي وأشقري وأحمري"، إلا أن زيادة التاء للمبالغة أكثر من زيادة الياء لها؛وهذا مقصور على السماع أيضا لكنه كثير في الصفات؛ ووجه أبو الفتح ابن جني ذلك توجيها بديعا فقال: لأن لحاق الياء يجعل الاسم وصفا، ألا ترى أنك تقول:"حجازي ودمشقي وعمري ونحوه" بمعنى "منسوب إلى كذا"، فإذا لحقت الياء المشددة بصفة تأكدت وصفيتها كما أن الإضافة تفيد معنى اللام، فكلما قلت "لا أبا له ولا غلامي له" كانت اللام مثبتة لمعنى الإضافة ومؤكدة لها .اهـ على نقل الدماميني

وألِفٌ عُوِّضَ عِنْدَ العَرَبِ   مِنْ واحِدٍ مِنْ ياءَيِ المُنتَسِبِ

أي وقد يعوض من إحدى ياءي النسب ألف قبل لام الكلمة، كقولهم في يمني:"يمان" وفي شامي: "شآم"، فيصير كقاض وهو شاذ قال: (434)

تهامون نجديون كيدا ونجعة   لكل أناس من وقائعهم سجل

وشذ اجتماعهما في قولهم:"يماني وشآمي" للجمع بين العوض والمعوض، ولا يجيء ذلك إلا في الشعر.

فائدة: إذا نسب إلى "يمان" فهل يقال: "يمني" بحذف الألف كما يحذف الياء، لأن الألف مع الياء بمنزلة الياءين؟ لا نص على ذلك، ولك أن تقول: إنما حذفوا الياء كراهة توالي ياآت، وهذا المعنى مفقود في مسألة "يمان"؛ فإن قلت: ما ناب عن الثقيل ثقيل بدليل "مررت بجوار"، قلت: الثقل في اجتماع الياآت، لا في وجودها غير مجتمعة؛ فافهم الفرق. انظر الصبان عند قول الخلاصة: (ومثله مما حواه احذف ..إلخ)

وذاكَ في تِهامَةٍ يُقَدَّرُ   وتاءَها افْتَحنَّ فيما ذَكَرُوا

أي وفتحوا تاء "تهام" لخفاء العوض فيه، بخلاف "يمان وشآم" فإن العوض فيهما ظاهر؛ وأما "تهامي"فإنهم بنوه على "تهم" كيمن أو"تهم" كشام تقديرا، ثم نسبوه مقدرين أنهم قالوا "تَهَمي أو تَهْمي"، ثم عوضوا من إحدى ياءي النسب ألفا فقالوا "تهام" بفتح التاء لخفاء العوض. قال الدماميني: كذا قرروه، وأظهر من ذلك أن يقال: لما لم يكن في "يمني وشامي"

434- البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 208/1.

ألف في حالة النسب ثم حذفوا إحدى ياءي النسب، أتوا بالألف عوضا والعوضية فيهما ظاهرة من حيث كونها حادثة متجددة لم تكن في الأصل الذي فيه ياء النسب؛ وأما "تهامي" فهو منسوب إلى "تهامة" بكسر التاء، ثم لما أرادوا حذف إحدى الياءين وتعويض الألف عنها لم يمكن أن يقال: إن هذه الألف الظاهرة في "تهام" عوض، لأنها ليست حادثة بل كانت موجودة في الأصل، فقدروا أنهم عوضوا ألفا وأتوا بفتحة التاء الحادثة دليلا على تقدير العوض، فإن الفتحة دالة على الألف وكأنها هي العوض، فالتزموها ليلا يخلو الاسم عن عوض لفظا وإن لم يخل منه تقديرا. قال:[435]

تخيره فلم يعدل سواه   فنعم المرء من رجل تهام

وقال:[436]

تهام أصابت قلبه مللية   غريب الهوى واها لكل غريب

قال في الارتشاف: وقالوا "تهامي" بكسر التاء وإلحاق ياء النسب على الأصل، كما قالوا: "يمني وشامي".

قوله في الطرة: "تنبيها على خفاء العوض"، الصواب: لو قال: "لخفاء العوض" كما هي عبارة التسهيل، أو قال: "تنبيها على العوض لخفائه"، فالذي يقصد التنبيه عليه هو العوض نفسه لخفائه لا خفاؤه كما لا يخفى.

435- البيت من الوافر، وقبله:

ذريني أصطبح يا بكر إني   رأيت الموت نقب عن هشام

وقائلهما: أبو بكر بن الأسود الليثي، لسان العرب وتاج العروس (تهم).

436- البيت من الطويل، وقبله:

ألا حي قبل البين أم حبيب   وإن لم تكن منا غدا بقريب

إذا لم يكن أني أحبك صادقا   فما أحد عندي إذا بحبيب

والأبيات لنصيب، الكامل للمبرد: 178/2، والأغاني: 347/1، ومللية منسوبة إلى ملل: وادٍ على ثمانية أو عشرة أميال من المدينة.

الوقف

وإنْ عَلَى أَلِفِ مَقْصُورٍ وُقِفْ فقلْبُها هَمْزةً اوْ لَيْنًا عُرِفْ

قال في الخلاصة: (وغير ها التانيث من محرك ..إلخ)، فخص المحرك بالذكر، لأن الصحيح الآخر لا إشكال في بقائه على سكونه ولا يدخله غير ذلك؛ والمعتل إما بالألف وإما بالياء، أما الألف فاللغة المشهورة فيها بقاؤها على أصلها في الوقف من غير تغيير، وربما جاء قلبها همزة أو لينا، وهو ما أشار إليه الناظم في هذا البيت؛ لكنه نادر أو لغة قليلة كما سياتي فلذا لم يذكره المصنف في الخلاصة. قاله الشاطبي

يعني الناظم أن ألف المقصور ربما أبدلت في الوقف ياء أو واوا أو همزة، فيقال:"هذه أفعي وعصي" بياء، وهذه لغة فزارة وناس من قيس وهي قليلة؛ ويقال:"هذه عصو وأفعو" بواو وهذه لغة لبعض الطائيين؛ ويقال: هذه أفعأ وعصأ" بهمزة، وهي لغة من لا يخفف من طيء؛ ثم هذه الألف المقلوبة في هذه اللغات تحتمل الأصلية والمبدلة من التنوين على الخلاف السابق، على أن الخليل سمع: "رأيت رجلأ" بالهمزة. قاله الدماميني

وأما الياء والواو فالإثبات فيهما أيضا هو الشهير الفصيح، وقد يجوز الحذف في القوافي والفواصل؛وقد سكت المصنف في الخلاصة عن هذا اتكالا على فهم بقائه على أصله. قاله الشاطبي، لكن أشار إليه الناظم هنا بقوله:

فِي غَيْرِ كالفاصِلَةِ الحذْفَ امْنَعِ فِي نَحْوِ: يَدْعُو وافْعَلُوا وامْتَنِعِي

يعني أنه يمنع الحذف غالبا في نحو: "امتنعي ويقضي" مما الياء فيه ساكنة، و"يدعو وافعلوا" مما الواو فيه ساكنة، فيوقف في هذه ونحوها على الياء والواو ويثبتان كالوصل، إلا في فاصلة أو قافية؛ والفواصل هي: رؤوس الآي ومقاطع الكلام؛ والقوافي هي: أواخر الأبيات من "قفوت" أي تبعت، كأن أواخرها يتبع بعضها بعضا.اهـ من شرح الشيخ زكريا للشافية

أما الحذف فيهما فهو فاش كثير، إذ يغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما لغرض التناسب بينهما، لأن محلهما محل تخفيف . قاله الشيخ زكرياء أيضا في شرح الشافية.

مثال القافية قول زهير: [437]

و أراك تفــــري مـــــا خلقـــت وبعــــ ــــــض القـــــوم يخلـــــق ثم لا يفــــــر

قال في النتائج: وفيه نظر، لأن الروي مكسور في القصيدة كلها.اهـ منه، لكن قال الرضي في شرح الشافية لما أنشده: هكذا أنشد بإسكان الراء وتقييد القافية.

أقول: ومن الحذف في نحو "افعلوا" للقافية قوله: [438]

لـــو أن قـــومي حـــين أدعـــوهم حَمَـــلْ ... ...

أي "حملوا" فحذف الواو لأجل القافية، بل هذا الشاهد أظهر من الأول، وإن لم أقف على من استشهد به هنا. والله تعالى أعلم

ومثال الفاصلة قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّيۡلِ** إذا يسر﴾، ﴿ذلك ما كنا نبغ﴾؛ فإذا وقفت على حذف ما في قافية أو فاصلة فحكم ما قبل المحذوف في الوقف عليه حكم الصحيح، وقد حذف بعض القراء في غير الفواصل والقوافي في نحو: ﴿الداع إذا دعان﴾ تبعا لخط المصحف؛ ومذهب سيبويه: أن الحذف في غير ما ذكر لا يجوز إلا في الشعر، وأجاز الفراء حذف الياء من الاسم والفعل لدلالة الكسرة، والذي صح سماعا قول سيبويه. قاله في المساعد، لكن في تمثيله كناظر الجيش للفاصلة بآية: ﴿ذلك ما كنا نبغ﴾ نظر لأنها ليست في فاصلة؛ وقد وقع التمثيل بالآية أيضا في الطرة في أكثر النسخ، لكنه سقط في بعضها مع التنبيه على الصواب بحاشية نُقل فيها عن الهمع ما نصه: وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه: ﴿ذلك ما كنا نبغ﴾.اهـ

وفي تفسير السمين الحلبي المسمى "الدرالمصون" في كلامه على الآية ما نصه:كان من حقها ــ يعني الياء في "نبغ" ــ الثبوت،وإنما حذفت تشبيها بالفواصل،أو لأن الحذف يأنس بالحذف فإن « ما » موصولة حذف عائدها.

---

[437]- البيت من الكامل، أحذ مضمر، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 231/1.
[438]- البيت تقدم الكلام عليه.

ومن غير الغالب الحذف في غير فاصلة ولا قافية،كقولهم:"لا أدر"، فحذفوا الياء في غيرهما ووقفوا على الراء كالصحيح؛ وكذا "لا أبال" فوقفوا فيه على اللام؛ وذلك لكثرة الاستعمال. قال في المساعد: ويحتاج الحذف في "افعلي ويدعو وافعلوا " إلى سماع.

وأما إن كانت الواو والياء متحركتين، نحو "لن يرمي ولن يدعو" فيسكنان في الوقف؛ وهذا في غير ياء المتكلم، وأما ياء المتكلم فإن كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة، وإن كانت متحركة سكنت أو ألحق بها هاء السكت متحركة.

وأما الألف في نحو:"يخشى" فلا تحذف في شيء مما تقدم. قاله في الارتشاف، وذلك لأنها خفيفة لم يثقل اللفظ بها.

والهَمْزُ بَعْدَ النَّقْلِ عَنْهُ يَنْحَذِفْ ... وبَعْضُهُمْ عَلَيْهِ ثابِتًا يَقِفْ

ورُبَّما أُبْدِلَ دُونَ النَّقْلِ مِنْ ... مُجانِسٍ تَحَرُّكًا بِهِ قُرِنْ

قوله: "والهمز بعد النقل .. إلخ" يعني أنه إذا نقلت حركة الهمزة، حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها ــ قال الصبان: أي بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين إلا السكون فتنبه – كما يوقف عليه مستبدا بها، أي مستقلا بها بأن كانت له أصالة؛ فيقولون في الخبء: "هذا الخب" بإسكان الباء، وبالروم والإشمام والتضعيف.

قوله: "وبعضهم عليه ثابتا ..إلخ" أي وبعضهم أثبتها ــ أي الهمزة ــ بعد نقل حركتها ساكنة، فيقولون:"هذا الخبؤ" بضم الباء وإسكان الهمزة، أو مبدلة بمجانس حركة ما قبلها ناقلا حيث لا يعدم النظير نحو: "هذا البطو" و"رأيت البطا" و"مررت بالبطي"،ومتبعا حيث يعدم النظير ك"هذا الردي" في الردء.

قوله: "وربما أبدل دون النقل من مجانس ..إلخ" أي وربما أبدلت بمجانس حركتها دون نقل حركتها، بل بعد سكون باق على حاله، ففي عبارة البيت قلب؛ نحو: "هذا البطو ومررت بالبطي"، و"هذا الخبو ومررت بالخبي"، فيكون واوا في حالة الرفع وياء في حالة الجر؛ وأما النصب فإنها تكون فيه ألفا فيلزم أن يتحرك الساكن بالفتح نحو: "رأيت البطا والخبا". وربما أبدل بعد حركة غير منقولة نحو: "هذا الكلو، ورأيت الكلا، ومررت بالكلي".

وهـــذِه الهـــاءَ صِـــلَنَّ إنْ تَقِـــفْ بِـــآخِرِ المَبْنِـــيِّ إنْ كـــانَ أَلِـــفْ

يعني أن هذه الهاء ـ أي هاء السكت ـ توصل جوازا بآخر المبني إن كان ألفا، كـ"هناه وعلاه"؛ قال الرضي في شرح الشافية: وذلك ليتبين الألف في الوقف، إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشيء .اهـ ولكنه قال في شرح الكافية: إنه إن التبس بالمضاف كـ"عصاه وحبلاه" لم تجز زيادتها.

وهذا البيت استثناء من مفهوم قول الخلاصة :

ووصـــل ذي الهـــاء أجـــز بكـــل مـــا حـــــرك تحريـــك بنـــاء لزمـــا

لأن مفهومه أن الساكن لا يتصل به، قال الشاطبي: لحاقها لما آخره ساكن قليل، ولا يكون الساكن مع قلته إلا الألف.

وربَّمـــا عَـــنْهُمْ عَلَـــى حَـــرْفٍ وُقِـــفْ مُتَّصِـــلٍ بِهَمْـــزَةٍ قَبْـــلَ أَلِـــفْ

يعني أنه قد يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة، فيوصل بهمزة يليها ألف كقول الشاعر:[439]

بـــالخير خـــيرات وإن شـــر فـــآ ولا أريـــــد الشـــــر إلا أن تـــــآ

يريد: "وإن شر فشر ولا أريد الشر إلا أن تشاء"، فوقف على فاء الجواب وحذف ما بعدها، وعلى تاء المضارعة وحذف ما بعدها، وزاد بعد كل من الفاء والتاء همزة تليها ألف؛ قال المرادي: وإنما زاد الهمزة لأن روي الرجز قبل هذا العين،لقوله قبل هذا البيت:

إن شـــئت أشـــرفنا كلانـــا فـــدعا الله خـــــيرا ربـــــه فأسمعـــــا

والهمزة تقارب العين؛ قال: وهذا من البدل المقيس في الضرائر، وهو أن تأتي في القافية بالحرفين المتقاربين في المخرج.

وربما اقتصر على الألف، نحو ما أنشده قطرب:[440]

439- الرجز للقيم بن أوس ، نوادر أبي زيد، ص: 126، وشرح شواهد الشافية للبغدادي، ص: 268.

440- الرجز بلا نسبة في شرح شواهد الشافية، للبغدادي، ص: 269.

جاريـــــة قـــــد وعـــــدتني أن تـــــا   بـــــدهن رأســـــي أو تفلـــــي أو تـــــا

يريد: "أن تاتي بدهن رأسي، أو تمسح"، فاقتصر على الوصل بالألف ولم يأت بهمزة.

فصل في الوقف على الروي

وسَـــــكَّنَ الـــــرَّوِيَّ قَـــــوْمٌ مُتَّصِـــــلْ   بِمَـــــدَّةٍ وذِي الحِجـــــازُ لَـــــمْ تُـــــزِلْ

وإنْ تَـــــرَنَّمَ التَّمِيمِيُّونـــــا   فَمَـــــدَّةَ الـــــرَّوِيِّ يُثْبِتُونـــــا

ومُطْلَقًـــــا تَعْـــــوِيضُ تَنْـــــوِينٍ نُمِـــــي   عَـــــنهُمْ مِـــــنَ المَـــــدِّ بِـــــلا تَرَنُّـــــمِ

قوله: "وسكن الروي قوم متصل بمدة" يعني أنه وقف قوم ــ وهم ناس من بني تميم ــ بتسكين الروي الموصل بمدة أي ألفا كانت أو واوا أو ياء. وقوله "متصل" منصوب على الحالية من المفعول وهو "الروي" أي سكن قوم الروي حال كونه "متصلا بمدة"، فوقف عليه على لغة ربيعة وفصل بينه وبين صاحبه بالفاعل وهو "قوم".

قيل: وظاهر كلام المصنف الإطلاق أي في المدة الموصول بها الروي، وفيه إخلال لأن من المدات ما لا يجوز حذفه اتفاقا، وذلك كألف المقصور وألف "يخشى" وألف الضمير.

قال في الارتشاف: ووقف الترنم خاص بإنشاد الشعر، والترنم زيادة في الصوت وتطويل فيه، ويكون في الغناء والتطريب ومظنته القوافي، فبعض بني تميم وغيرهم يقف بتسكين الروي كما يقفون في الكلام.

أي فيقولون في قول امرئ القيس:[441]

قفـــا نبـــك مـــن ذكـــرى حبيـــب ومنـــزل   بســـقط اللـــوى بـــين الـــدخول فحومـــل

بإسكان اللام في "منزل وحومل" وحذف مدة الإطلاق، وقول جرير:[442]

أقلـــــي اللـــــوم عـــــاذل والعتـــــاب   ... ...

بتسكين الباء؛ فالروي في قولهم بتسكين الروي هنا: أي حقيقة أو حكما، فدخل

441- البيت تقدم الكلام عليه.

442- تمامه: (وقولي إن أصبت لقد أصاب) البيت من الوافر، وقائله: جرير، ديوانه: 813/2.

في الروي العروض المصرعة، فلا اعتراض بأن "العتاب" في البيت المستشهد به ليس رويا بل هو عروض. أفاده الصبان

قوله: "وذي الحجاز لم تزل" أي وأثبتها الحجازيون مطلقا فيثبتون المدة نحو: (443)

أقلـــــي اللـــــوم عــــــاذل والعتابـــــا   وقـــــولي إن أصـــــبت لقـــــد أصـــــابا

ترنموا أم لم يترنموا ــ أي قصدوا مد الصوت فوق حركتين أو لا ــ بقرينة قوله: "وإن ترنم التميميون ..إلخ" أي قصدوا الترنم. قال الصبان: فعلم أن الترنم غير لازم للمدة.

قوله: "وإن ترنم التميميونا ..إلخ البيتين" أي وأما التميميون فيثبتونها إن ترنموا توصلا إلى التطريب وزيادة الصوت كلغة الحجازيين، وإن لم يترنموا عوضوا من المدة التنوين مطلقا أي في حالة النصب وغيرها. والترنم: التغني وترجيع الصوت. وظاهر كلام المصنف: أن بني تميم قاطبة على التفصيل الذي حكاه، وليس كذلك بل منهم من يعوض عند ترك الترنم، ومنهم من يسكن كما سبق.

ومثال التعويض بعد الكسر قوله: (444)

أفـــــد الترحـــــل غـــــير أن ركابنـــــا   لمـــــا تـــــزل برحالنـــــا وكـــــأن قـــــدن

وبعد الضم قوله: (445)

مـــتى كـــان الخيـــام بـــذي طلـــوح   ســـقيت الغيـــث أيتهـــا الخيـــامن

وبعد الفتح قوله: (446)

يـــا صـــاح مـــا بـــال العيـــون الـــذرفن   ... ...

قال في الهمع: والأفصح الوقف على الروي بمدة.

443- البيت تقدم قريبا.
444- البيت من الكامل، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه: ص: 89.
445- البيت تقدم الكلام عليه.
446- الرجز للعجاج، الكتاب: 207/4، وشرح شواهد الكتاب للأعلم: 743/2.

فائدة: وقد خالف هذا التنوين سائر التنوينات من وجهين: أحدهما أنه يلحق الاسم والفعل والحرف. الثاني: أنه يوقف عليه وغيره يحذف في الوقف؛ وسموه تنوين الترنم وإنما هو عوض من الترنم، لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس حركة الروي. قاله المرادي. فقولهم: "تنوين الترنم" على حذف مضاف أي قطع الترنم؛ أو يقال: الإضافة لأدنى ملابسة أي التنوين الذي يجاء به عوضا منه، أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته فهو كقوله تعالى: ﴿لم يلبثوا إلا عشية أَوْ ضُحَىٰهَا﴾. أفاده يس في حاشيته على التصريح عند الكلام على أقسام التنوين.

ثم إذا كان هذا التنوين يوقف عليه بخلاف غيره، فمقتضى ذلك رسمه نونا أيضا بخلاف غيره، وهو كذلك.



التصريف

تَماثُلُ الأصْلَيْنِ إلاّ كالطَّلَلْ مُسْتَثْقَلٌ وقَلَّ حَيٌّ وأَقَلْ
كَوْنُهُما هاءَيْنِ وامْنَعْ جَئِئا وقَلِّلًا كلَحِحَتْ وأجَئا

قوله: "تماثل الأصلين ..إلخ" يعني أنه استثقل تماثل أصلين في كلمة سواء كان المتماثلان فاء ولاما نحو: سلس، أو عينا ولاما كطلل وشرر، أو فاء وعينا كددن وببر للسبع، لأن مخرج المتماثلين واحد فيحتبس اللسان عند النطق بهما، ولذا أدغموا في بعض ذلك. لكن قال ناظر الجيش: وهذا إنما يتجه التعليل به حيث لا فاصل بين المثلين، وأما مع وجود فاصل فهو غير متجه.

لكن يسهّل تماثل الأصلين كونهما عينا ولاما كطلل، وذلك لأن اللام معرضة لنقل حركة الإعراب وسكون الوقف فيسهل النطق بها. قال الدماميني: كذا قيل وفيه نظر. وكذا أشار إلى التنظير فيه ناظر الجيش لقوله بعد التعليل المذكور ما نصه: هكذا ذكروا.

قوله في الطرة: "مع مجاورة العين" أي فيصح الإدغام بخلاف "سلس" فلا يصح فيه.

قوله: "وقل حي وأقل ..إلخ" هذا في قوة الاستثناء من قوله: "إلا كالطلل"، أي وقل تماثل العين واللام إذا كانا حرفي لين كحي وقوة، وأقل منه كونهما هاءين نحو : "كل شيء مهه ما النساء وذكرهن" أي يسير، والمعنى: الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه؛ والمهاه: الطراوة والحسن قال:[447]

كفى حزنا أن لا مهاه لعيشنا ولا عمل يرضى به الله صالح

قال في التنبيه: وليس في التسهيل ما يشعر بكون اللام والعين هاءين أقل من كونهما حرفي لين.اهـ منه وفي المواهب: أنه أشار إلى قول المصنف في بعض نسخ التسهيل: "وعز كونهما هاءين".اهـ أي بعد قوله: "وقل ذلك فيهما حرفي لين وأهمل كونهما همزتين" وعلى هذه النسخة شرح ابن عقيل والدماميني

قوله: "وامنع جئئا وقللا " بنون التوكيد الخفيفة "كلححت ..إلخ" أي وأهمل كونهما همزتين مثل جأإ، وقل تماثل العين واللام إذا كانا حرفي حلق غير الهمزة والهاء كـ"لححت عينه"

447- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الصحاح واللسان وتاج العروس (م ه ه) والمهاه الطراوة والحسن.

أي التصقت من الرمص و"صحّ" و"شعاع"، فقوله في الطرة: "والشعاع" عطف على "لححت" لا على الرمص كما قد يسبق إليه الوهم، فالتمثيل به للتماثل المذكور مع فاصل بخلاف "لححت". وقل كون الفاء واللام حلقيتين نحو: أجأ وهو أحد جبلي طيئ والآخر سلمى وإليه ينسب الأجئيون، وآء لثمر شجرة، قال:(448)

أصـــك مصـــلم الأذنـــين أجـــنى ... لـــــه بالســـــي تنـــــوم وآء

ولحكاية صوت الجيش، قال: (449)

إن تلـــق عمـــرا فقـــد لاقيـــت مـــدّرعا ... ولـــيس مِـــن همـــه إبـــل ولا شـــاء

في جحفـــل لجـــب جـــم صـــواهله ... بالليـــــل تســـــمع في حافاتـــــه آء

وخاخ لموضع قال: (450)

أشـــــاقك بـــــالموقر أهـــــل خـــــاخ ... فـــــلا أمـــــم هنـــــاك ولا قريـــــب

وخوخة للكوة التي يدخل منها الضوء.

وَكَوْكَـــــبٌ أَقَـــــلُّ والبَبْـــــرُ أَقَـــــلْ ... مِـــنْ كَوْكَـــبٍ وبَبَّـــةٌ قُـــلًّا أَجَـــلْ

والـــــواوُ والْيـــــا حَكَمُـــــوا أنَّهُمـــــا ... مِـــنْ بـــابِ بَبَّـــةٍ عَلَـــى مـــا يُعْتَمَـــى

قوله: "وكوكب أقل والببر ..إلخ" يعني أن نحو: "كوكب" مما تماثلت فيه الفاء والعين من الرباعي كقوقل لذكر الحجل والقطى أقل من باب "أجإ""، وباب "ببر" وهو: ما تماثلت فيه الفاء والعين بلا فاصل أقل من باب "كوكب"، والببر: الفرانق الذي يعادي الأسد كذا في الصحاح، و"يعادي" من العدو وهو الجري لا من العدوان. انظر حياة الحيوان للدميري. وفيه: أنه ببـاءين موحدتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة. والذي في المصباح والتاج: أنه بفتح فسكون كما للناظم، وعلى الأول يكون التسكين للوزن.

قوله: "وببة قلا أجل" القُل بالضم هو القِلة بالكسر، قال: (451)

448- البيت من الوافر وقائله زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 234، والتنوم والآء: نبتان.

449- البيتان من البسيط وهما بلا نسبة في لسان العرب (أ و أ).

450- البيت من الوافر، وقائله الأحوص كما في الأغاني 118/5، وروايته: "وشاقك"، والموقر: موضع من عمل البلقاء بنواحي دمشق، وخاخ: موضع بين الحرمين.

451- البيت من الطويل وقائله محمد بن أبي شحاذ الضبي كما في شرح حماسة أبي تمام للأعلم 652/2، وقيل خالد بن علقمة ، لسان العرب (ن ج د).

وقـــد يقصـــر القُـــل الفـــتى دون همـــه وقـــد كـــان لـــولا القـــل طـــلاع أنجـــد

يقول: وأقل من باب ببر باب "ببة"، وهو: ما تماثل فيه الفاء والعين واللام ، وغلام ببة أي سمين، وهو لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل والي البصرة لقبته به أمه وكانت ترقصه بقولها: (452)

لأنكـــــحن ببـــــه جاريـــــة خدبـــــه

مكرمـــــة محبـــــه تجـــــب أهـــــل الكعبـــــه

وقالوا: "ززه" إذا صفعه، و"قعد الصبي على ققّه وصصّه" أي حَدَثِه، وفي لسانه "ههة" أي حبسة، و"دد وددد" للعب. فباب "ببة" في المرتبة الخامسة لأنه أقل من باب "ببر"، الذي هو أقل من باب "كوكب"، الذي هو أقل من باب "سلس"، الذي هو أقل من باب "طلل". قاله ناظر الجيش

قوله: "والواو واليا حكموا ..إلخ" أي وحكم أئمة التصريف أن الواو والياء من باب "ببة" في التأليف من ثلاثة أمثال؛ وعبارة المصنف في التسهيل بعد الكلام على "ببة": والأظهر كون الواو والياء نظيرتيه .. إلخ فياء أصله "ييي" بثلاث ياآت تحركت العين وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم قلبت اللام همزة لتطرفها تشبيها للألف المنقلة عن الأصل بالزائدة نحو رداء. وأصل الواو "ووو" تحركت العين وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وصحت اللام فلم تبدل همزة كما تقدم في الياء جريا على القياس لوقوعها بعد ألف أصلية، قالوا: ولم توجد كلمة اعتلت حروفها إلا هاتان.

وقول ابن مالك في التسهيل: "الأظهر" يدل على ثبوت الخلاف في الكلمتين، وحكى ابنه فيما كتبه على تصريف ابن الحاجب الاتفاق على أن الياء مما تماثل فيه الفاء والعين واللام، وخص الخلاف بالواو. ومذهب الأخفش في الواو: أن الألف منقلبة عن الواو لأن أكثر ما يكون انقلاب الألف عنها فيكون من باب ببة، وذهب الفارسي إلى أنها منقلبة عن ياء حتى لا تكون حروف الكلمة كلها من جنس واحد لقلة باب ببة وكثرة باب سلس؛ ورد

452- الأبيات من مشطور الرجز وقائلها هند بنت أبي سفيان ترقص ابنها عبد الله بن الحارث ، لسان العرب (ب ب ب).

بقولهم في التصغير: "أوية" فرد له أصله الذي هو الواو وقلبت لامه ياء للقاعدة: (إن يسكن السابق من واو ويا .... إلخ)، وأبدلت فاؤه همزة للقاعدة: (وهمزا أول الواوين رد ...إلخ)، ولو كانت العين ياء لقلت في التصغير "وية" لقول الخلاصة: (واردد لأصل ثانيا لينا قلب ..إلخ).

ومما يدل على صحة قول الأخفش أيضا أمران ذكرهما ابن الناظم، الأول: أن كون العين واوا كما في نحو حال وجال أكثر من كونها ياء كما في نحو باع ومال، والحمل على الأكثر عند التردد أولى. والثاني: أن كون الواو من باب ببة يستلزم شذوذا واحدا ارتكب مثله في ستة تآليف ـ يعني في الخمسة الصحيحة وفي الياء ـ وكونه من باب سلس يستلزم شذوذين أحدهما ارتكب مثله في أربعة تآليف لا غير وهو كون الواو فاء والياء عينا، والأربعة: ويح وويب وويس وويل؛ و الآخر لم يرتكب مثله في شيء وهو كون الياء عينا والواو لاما، وما يستلزم الشذوذ من وجه واحد أولى بالمصير إليه مما يستلزم الشذوذ من وجهين لا سيما على الوجه المذكور. قال ناظر الجيش: وهو كلام جيد.

وما ذُكر من الاتفاق في "ياء" يشهد له قولهم "يييت الكلمة" إذا أدخلتها ياء. وقول الناظم: "حكموا أنهما" يوهم أن علماء الصرف جزموا بالحكم وليس كذلك، ونص التسهيل: "والأظهر" كما تقدم، ولعله أشار بقوله "على ما يعتمى" إلى الخلاف في الواو.

ولما ذكر اجتماع الياء مع مثلها واجتماع الواو مع مثلها في الكلمة الثلاثية، شرع الآن في ذكر اجتماع إحداهما مع الأخرى في الكلمة الثلاثية أيضا، فقال:

وقَدَّمُوا واوًا عَلى يا أَصُلا   وما كَوَيْحَ وَيْسَ وَيْلَ قَلِّلا

قوله: "وقدموا واوا ..إلخ" يقول: وإن تضمنت الكلمة ياء وواوا أصليين لم يتقدم الواو ويتأخر الياء إلا في يوح للشمس، ويوم وتصاريفه كأيام ويوم وأيوم وياومه مياومة، صرح بذكر التصاريف المصنف في التسهيل، لكن قال ناظر الجيش: إن الاقتصار على ذكر يوم كان كافيا، فإن الفروع تابعة للأصول.اهـ وأما "حيوان" فواوه بدل من ياء على رأي الأكثر إذ ليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو، فأصله عندهم "حييان وكذلك "حيوة" أصله: "حيية"، ثم أبدلت الياء واوا لأن ذلك أسهل من إثبات ما لا نظير له؛ وهذا مذهب سيبويه، ووجهه أنهم كرهوا إظهار الياءين فأبدلوا من الثانية واوا كما فعلوا في النسب حيث قالوا

غنوي، وزعم المازني ومن وافقه أن باب حي مما عينه ياء ولامه واو، واستدل على ذلك بقول العرب حيوة وحيوان، ورد بما تقدم. انظر ناظر الجيش؛ وقال ابن السيد: المشهور في يوح كونه بباء موحدة. كذا حكاه أبو علي القالي عن البغداديين في البارع.

ثم اعلم أن الواو تقدمت فاء على الياء عينا، وتقدمت أيضا على الياء لاما، لكن الثاني كثير والأول قليل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: "وما كويح ويس ..إلخ" أي وقل ما فاؤه واو وعينه ياء كويح وويه وويل وويس وويب ولا فعل لهن؛ وأما قول القائل:[453]

فما وال ولا واح ولا واس أبو هند

فمصنوع. وهما عكس المسألتين المتقدمتين ، لأن ويحا عكس يوح وطويت عكس حيوان إن لم يكن واوه مبدلا من ياء.

وكَطَوَيْتُ ذائِعٌ وفَعُلا في القَوِّ مَمْنُوعٌ كذاكَ فَعَلا

قوله: "وكطويت ذائع" يعني أن باب "طويت" مما عينه واو ولا مه ياء ومنه: "هويت ولويت وشويت وكويت" ذائع أي فائق باب "قوة"،. وكذا باب "أسيت" مما فاؤه همزة ولامه ياء فائق باب "أجإ"، فالحمل عليهما عند خفاء الأصل أولى.

قال في التنبيه: ولم أر في الدماميني ولا في المرادي على التسهيل ولا في الهمع مثالا لما خفي أصله في البابين.اهـ وقد مثّل بعضهم للأول بـ"ذو وسوى" وللثاني بـ"أنا".

قوله: "وفعلا في القو ممنوع ..إلخ" أي واستغنوا في باب قو مما عينه ولامه واوان بفعِل المكسور العين عن فعَل المفتوح العين وفعُل مضمومها، لما يلزم من ثقل اجتماع واوين في فعُل المضموم وفي مضارع المفتوح نحو "يقوو". لما في ذلك من استثقال ضمة غير عارضة في واو قبل واو لما فيه من اجتماع شبه ثلاث واوات؛ فإن اقتضى ذلك قياس رفض كأن تبني من القو وزن سبُعان، فتقول "قويان" بكسر الواو وقلب الثانية ياء. والأصل في قوي "قوِو" فقلبت الواو الأخيرة ياء لكسر ما قبلها.

453- البيت من الهزج أنشده في المزهر: 43/2، وذكر أنه مصنوع كما في الشرح.

ثم لما تكلم على تماثل الأصول في الكلمة الثلاثية أردف ذلك بالكلام عليه في الرباعية فقال:

وماثَــــلَ الثَّـــــالِي وثــــانٍ أوّلا ورابِعًــــــا كبَرْبَــــــرٍ وزَلْـــــزَلا

يعني أنه يتماثل كثيرا ثالث الرباعي وأوله وثانيه ورابعه؛ كبربر وسمسم من الأسماء، وزلزل وصلصل من الأفعال. وصوّب بعضهم البيت بقوله:

وماثـــــل الثالـــــث مــــا جـــا أوّلا والثـــــان رابعـــــا كمـــــا في زلـــــزلا

أَهْمِـــلْ مَـــعَ الهَمْـــزَةِ فـــا ومُطْلَقـــا قَـــلَّ مَـــعَ اليـــاءِ وواوٌ حُقِّقـــا

كالْيـــا إذا تَكُـــونُ عَيْنًـــا ومَتَـــى فـــي الفِعْـــلِ جـــا لا تَقْلِبًـــا بَـــلْ أثْبِتـــا

قوله: "أهمل مع الهمزة فا" يعني أنه يهمل ذلك مع الهمزة فاء؛ واحترز بفاء من أن تكون الهمزة عينا فإنه موجود نحو بأبأ بمعنى أسرع، وبأبأت الصبي قلت له بأبي أنت ، وجؤجؤ.

قوله: "ومطلقا قل مع الياء" أي وقل ذلك مع الياء مطلقا أي فاء نحو يؤيؤ لطائر أو عينا نحو صيصية لشوكة الحائك التي يسوي بها السدى واللحمة، قال: [454]

فجئـــــت إليـــــه والرمـــــاح تنوشـــــه كوقـــع الصياصـــي في نســـيج ممـــدد

قوله: "وواو حققا كاليا ..إلخ" أي وقل أيضا مع الواو إذا كان عينا كضوضى لا فاء نحو وسوس ووعوع وولول.

قوله: "ومتى في الفعل ..إلخ" أي وإن كانت الواو الكائنة عينا مكررة في فعل لم تقلب ألفا، فلا يقال في قوقى وضوضى: قاقا وضاضا، لانقلاب الثانية ياء فلا تماثل كقوقيت وضوضيت. وقوله: "في الفعل" لا مفهوم له، لأن تضعيف الواو عينا لم يسمع إلا فيه.

قال في التسهيل: وما أوهم ذلك فأصله الياء كحاحيت خلافا للمازني. أي ما أوهم كون الياء واوا قلبت في الفعل ألفا، فأصل الألف فيه الياء لا الواو، وقال الأخفش وغيره:

454- البيت من الطويل ، وقائله دريد بن الصمة من قصيدة يرثي بها أخاه عبد الله ، شرح الحماسة للأعلم: 1/ 405، والصياصي: جمع صيصية آلة من قرون أو خشب ينسج بها أهل البادية ثيابهم.

لم يسمع من اليائي إلا "عاعيت وهاهيت وحاحيت" قال السيرافي: وهي متقاربة المعنى وهي أصوات البهائم. ومذهب سيبويه والأخفش وغيرهما أن الألف بدل من ياء لقرب الألف من الياء، وأبدلوا كراهة اجتماع مثلين؛ وزعم المازني أنها بدل من واو محتجا بأن الألف لما لم ينطق لها بأصل لا ياء ولا واو، كان حملها على ما نطق له بأصل وهو قوقيت أولى؛ قال ناظر الجيش: وإنما ذهبنا إلى أنه فعللت لا فاعلت لقولهم في المصدر: الحيحاء والعيعاء، ولو كان فاعل لكان مصدره فعالا.اهـ ورد قول المازني بأنها لو كانت أصلها الواو فلا حاجة لانقلاب الأولى ألفا، لقلب الثانية ياء لقول الخلاصة: (والواو لاما بعد فتح يا انقلب)، وإنما قال بإبدالها ألفا مع سكونها مكتفيا بشطر القاعدة لقولهم "آلاد" في أولاد من دون ثقل، فهو مع الثقل أولى مما ادعياه.

وإنما لم تجعل الواو في "قوقى وضوضى" زائدة فيكون من باب جوهر لا من باب صلصل، لأن الحكم على الواو بالزيادة مدخل لها في باب "ددن" وهو قليل، والحكم عليها بالأصالة مدخل لها في باب الرباعي المضاعف وهو كثير.

فصل في مواضع الزيادة في الاسم والفعل

وَزِيدَ قَبْلَ فَا ثُلاثِيٍّ إلَى ثلاثةٍ فِعْلاً وَزِيدَ إنْ عَلا
مِنْ قَبْلِهَا لاِثْنَيْنِ في اسْمٍ احْظُلِ لَمْ يُشْبِهِ الفِعْلَ سِوَى كَأفْكَلِ

قوله: "وزيد قبل فا ثلاثي إلى ثلاثة فعلا" أي حال كون المزيد فيه "فعلا" أو "إن كان فعلا"؛ يعني أن الفعل لأصالته في التصريف لكونه مشتقا فتتضح به الزيادة والبدل والحذف بأول نظر، ولا كذلك الاسم لاحتوائه على الجامد والمشتق، زيد قبل فائه من حرف واحد إلى ثلاثة أحرف إن كان ثلاثي الأصول كأكرم وانطلق واستخرج.

قوله: "وزيد إن علا ..إلخ" أي وإن علا الفعل عن ثلاثة بأن كان رباعيا زيد فبل فائه من واحد لاثنين، نحو: تدحرج ويتدحرج.

قوله: "في اسم احظل ..إلخ" ومنع الاسم من ذلك، وهو أن يزاد قبل فاء ثلاثيه من واحد إلى ثلاثة، وقبل فاء رباعيه من واحد لاثنين، ما لم يشبه الفعل أي يشاركه لمناسبة والمراد بها رجوعهما في الاشتقاق إلى أصل واحد كمكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج ومتدحرج،

فيزاد فيه كزيادة الفعل كما في الأمثلة، أو يكن الاسم ثلاثيا والمزيد واحد، كأفكل للرعدة وأرنب وأسحل ويرمع للحجارة الرخوة، وكيلمع للسراب ويشبه به الرجل الكذوب قال: [455]

إذا ما شكوت الحب كيما تثيبني بودّيَ قالت إنما أنت يلمع

قال ناظر الجيش: ودل ذلك على أن تعدد الزيادة في أول الكلمة فيه دلالة على تمكن تلك الكلمة في باب التصريف بخلاف الزيادة في آخرها.

وقد علم من اقتصار الناظم في الاستثناء على باب "أفكل"، أنه لا يزاد قبل فاء الاسم الثلاثي إذا لم يكن مشاركا للفعل زيادتان فصاعدا، فمن ثم قال:

وشَذَّ إنْقَحْلٌ وإنْزَهْوٌ وشَذْ يَنجَلِبٌ إسْتَبْرَقٌ مِنْهُ أَشَذْ

أي وشذ زيادة غير حرف واحد قبل فاء اسم لم يشبه الفعل، كإنقحل بكسر الهمزة للمسن جدا وأصله من قحل الشيخ أي يبس جلده على عظمه، وإنزهو للمتكبر وأصله من الزهو، وينجلب لخرزة التأخيذ أي التي تأخذ بها نساء العرب أزواجهن، أو للرجوع بعد الفرار كما في القاموس. وقيل: إنقحل كجردحل والهمزة والنون أصلان ويرده الاشتقاق. واعترض أبو حيان على المصنف في ذكر "ينجلب" قائلا: إنه لا ينبغي عده فإنه منقول من فعل وإن كان اسم جنس، وقد نصوا على أن النقل من الفعل يكون في أسماء الأجناس كما يكون في الأعلام وعدوا من ذلك الينجلب.

تنبيه: ظاهر اقتصار المصنف على "إنقحل وإنزهو" أنه لم يأت على هذا الوزن غيرهما، وفي شرح ناظر الجيش عن شيخه أبي حيان: أنه قد جاء غيرهما قالوا: "إنقلس" وهو ضرب من السمك يشبه الحيات.

قوله: "إستبرق منه أشذ" أي وإستبرق أشذ مما تقدم، أي لزيادة ثلاثة أحرف قبل فائه لأن أصله من البرق، ولينظر ذلك مع نص التسهيل، فإن ظاهره تساوي الأربعة في الشذوذ قال: "وشذ إنقحل وإنزهو وينجلب وإستبرق". قال في المساعد: وهذا يقتضي أن إستبرقا عربي فلا يشتق الأعجمي من العربي.اهـ

455- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الصحاح واللسان وتاج العروس (ل م ع).

فائدة: قال السيوطي في كتابه: "المزهر في علوم اللغة": "محالٌ أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي منه، لأنّ اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى، مواضعة كانت في الأصل أو إلهاماً، وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض، لأن الاشتقاق نتاجٌ وتوليد، ومحالٌ أن تنتج النوق إلا حُوراناً، وتلد المرأة إلا إنساناً.

قال: وقد قال أبو بكر محمد بن السري في رسالته في الاشتقاق -وهي أصحُّ ما وُضع في هذا الفن من علوم اللسان-: ومَن اشتقَّ الأعجمي المعرّب من العربي كان كمن ادَّعى أن الطَّير من الحوت".

جَمْـــعُ ثَلاثَـــةٍ أوَ ارْبَعَـــةَ فـــي آخِـــرِ ذي ثلاثَـــةٍ إسْـــمًا يَفِـــي

يعني أنه قد يجتمع في آخر الاسم الثلاثي ثلاثة أحرف مزيدة كعنفوان لأول الشيء كما في الصحاح أو أول بهجته كما في العين والتهذيب، أو أربعة أحرف مزيدة كسلمانين لموضع؛ وقول الدماميني: "وسلمانين تحريف وضبطه: سلمانان" ليس بشيء، قال جرير: [456]

كـــاد الهـــوى يـــوم ســـلمانين يقتلـــني وكـــاد يقتلـــني يومـــا بنعمانـــا

وانظر معجم البلدان لياقوت وغيره.

والظاهر أن منع الصرف في قول الناظم: "أو اربعة" للوزن لكون التقدير: "أربعة أحرف" فليس من الأعداد المطلقة لأنها مقيدة بمعدود مقدر، خلافا لما في التنبيه. والله أعلم

وآخِـــرَ الرُّبـــاعِ قَـــدْ زِيـــدَ أبُ والمَـــدُّ فـــي خُماسِـــيٍ قَـــدْ يُجْلَـــبُ
وغَيْـــرَ مَـــدٍّ شَـــذَّ حَـــرْفٌ كانَـــهْ كالاِصْـــفَعَنْدِ والقَرَعْبَلانَـــــــهْ

قوله: "وآخر الرباع" بنصب "آخر" على الظرفية وفي رواية "في آخر"، وبحذف ياء النسب من "الرباع" بعد تخفيفها للوزن "قد زيد أب" أي حساب حروف "أب" بحساب الجمل وهو ثلاثة؛ يعني أنه قد يزاد في آخر الرباعي ثلاثة أحرف كقردمانى مقصورا لدواء معروف. قال أبو حيان: وكذا "عقربّان" لدَخّال الأذن، إذا قلنا بأن الحرف الأخير من المضعف هو الزائد.اهـ على نقل ناظر الجيش

456- البيت من البسيط وقائله جرير ، ديوانه: 1/ 162.

قوله: "والمد في خماسي" بتخفيف ياء النسب للوزن "قد يجلب" أي ولا يزاد في الخماسي إلا حرف مد قبل آخره كعضرفوط لذكر العِظاء أو من دواب الجن، أو مد بعد الآخر مجردا من هاء التأنيث نحو: قبعثرى للجمل الضخم والفصيل المهزول، أو مشفوعا بها نحو قبعثراة.

وأصل هذا في التسهيل لكن انتقده أبو حيان من وجهين: أحدهما أنه قد زيد في الخماسي حرفان قالوا مغناطيس والألف والياء زائدتان، الثاني: أنه قال: "قبل الآخر" وقد وجدنا المزيد فيه قبل الحرف الذي يلي الآخر نحو قولهم: "مغنيطس"، وأجاب عن هذا الثاني بأنه يصدق على الياء أنها قبل الآخر وإن لم تل الآخر. قال ناظر الجيش: وأما مغناطيس فبعد ثبوته يدعى شذوذه أو أنه غير عربي.

قوله: "وغير مد شذ حرف كانه ..إلخ" أي وشذ أن يزاد في خماسي الأصول غير حرف مد كالإصفعند للخمر بزيادة النون قبل آخره وهمزته مكسورة ، قال: [457]

لها مبسم شخت كأن رضابه بعيد كراها إصفعند معتق

وكالقرعبلانة بقاف فراء مفتوحتين لدويبة عريضة عظيمة البطن، ووجه ندوره أنه زيد فيه حرفان أحدهما نون والثاني منهما ألف؛ قال الأشموني: وقيل إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه.

فائدة: قال السيوطي في المزهر: أول من صنف في جمع اللغة الخليل بن أحمد ألف في ذلك كتاب العين المشهور، قال الإمام فخر الدين في المحصول : أصل الكتب المصنفة في اللغة كتاب العين، وقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه. ونقل عن السيرافي في طبقات النحاة عبارة صريحة في أن الخليل لم يكمل كتاب العين، وذكر أن أكثر الناس أنكروا كونه من تصنيف الخليل.

457- البيت من الطويل، وقائله أبو المنيع الثعلبي ، اللسان (أصفعد). شخت: دقيق.

وقيّد بعضهم زيادة الخماسي بكونها واحدة، وعلى هذا يكون شذوذ الثاني من جهة تعدد الزوائد أيضا، وإذا حمل كلام المصنف على هذا كان مغناطيس شاذا من هذه الجهة. قاله في المساعد

وشذ أيضا "إصطفلينة "بكسر الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الطاء وسكون الفاء وكسر اللام، وهي: الجزر الذي يؤكل وهو شيء يستخرج من الأرض، وفي كتاب معاوية إلى قيصر: "لأنزعنك من الملك نزع الإصطفلينة ولأردنك إريسا من الأرارسة ترعى الدوابل"؛ والإريس كسكيت: الحارث، والدوبل: الخنزير أو ولده. ووجه ندورها زيادة حرفين بعد الآخر، فوزنها "فعللينة" والهمزة أصل فتكون من مزيد الخماسي، وهو ظاهر كلام المصنف، وذكر غيره أنها من مزيد الرباعي وأن الهمزة زائدة.

وقول الناظم: "غير مد" بالنصب خبر "كان" واسمها عائد على "حرف"و الهاء للسكت بناء على القول بدخولها على الماضي، أو بالرفع مبتدأ والهاء خبر عائد على "غير مد" واسمها عائد على "حرف".

قال ناظر الجيش: وحاصل ما تضمنه هذا الفصل الإشارة إلى محل وقوع الزيادة في الفعل والاسم، وقد اشترك الفعل والاسم في تعدد المزيد وانتهاء الزيادة إلى أقصى ما يزاد في كل منهما؛ لكنهما افترقا في أن تعدد المزيد وانتهاءه إلى أقصى ما يزاد إذا كان في الفعل إنما يكون في أوله، وإذا كان في الاسم إنما يكون في آخره ومع ذلك لم يكثر فيه كثرته في الفعل، ويدل لذلك قول المصنف ـ أي في التسهيل ـ وقد يجتمع في آخر الاسم، فأتى بقد المفيدة للتقليل.اهـ منه فلو قال الناظم:

جمع ثلاثة أو اربعةَ في ... آخر ذي الثلاثة اسما قد يفي

لأفاد كلامه أيضا التقليل. والله تعالى أعلم.

تنبيه: لم يحصر أوزان المزيد كما في الأصلي لتعذر حصرها، لكن اكتفى بمواضع الزيادة عن ذلك.

فصل في الأبنية المهملة

تعقب أبو حيان على المصنف ذكر هذا الفصل بأن قال: لا حاجة إلى ذكر المهملات لانتشارها وإنما تضبط المستعملات؛ وأجاب الدماميني عنه بأنه لم يُرد إلا ضبط مهملات ورد في اللغة ما يوهم أنها مستعملات، أو مهملات لم يَرد منه إلا لفظ أو لفظان، أو مهملات أهملت في باب دون باب كشيء أهمل في الاسم دون الوصف أو بالعكس، أو في المعتل دون الصحيح أو بالعكس، أو في المصدر دون غيره أو بالعكس، أو مهملات استعمل شبيهها كما ستراه. اهـ منه قال بعض المحشين : وقد أحسن إلا أننا لم نجد مثالا لبعض ما ذكر فتأمل.

قلت: وقد اقتصر ناظر الجيش في الجواب عن المصنف على ثاني الأوجه التي ذكر الدماميني، وهو: أن المصنف إنما تعرض لأوزان لم تهمل على الإطلاق، بل وجد منها بعض ألفاظ وإن كانت في غاية القلة؛ قال: ليحصل التنبيه على الموجود منها وأنه قليل، ثم أورد على هذا الجواب افتتاح المصنف لذكر الأوزان بفعويل، مع أنه لم يتعرض لذكر مجيء شيء منه، ثم أجاب بما يأتي نقله قريبا عن أبي حيان من أنه سمع سرويل، على ما في ذلك من البحث كما سيأتي.

وفي شرح ناظر الجيش أيضا: أن المصنف ذكر في هذا الفصل من المزيد فيه من الثلاثي وغيره ثلاثة عشر وزنا، منها عشرة أوزان مهملة لم توجد إلا فيما استثناه، ووزنان نادران، ووزن لم يندر.

فِعْويِلًا اهْمِلاً كذا فَعَوْلَى إلاّ قَهَوْباةً كذا عَدَوْلَى

قوله: "فعويلا اهملا" بنقل حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ونون التوكيد الخفيفة، أي أهمل من المزيد فيه فعويلا بكسر الفاء؛ ورده أبو حيان بأنه سمع سرويل. قيل: وكذا غسويل لنبت ينبت في السباخ، وسمويل لطائر ذكره في القاموس؛ وليس هذا كله بصحيح، أما سرويل فعجمي وأما الآخران فبالفتح كما في القاموس.

قوله: "كذا فعولى ..إلخ" أي وأهمل أيضا فعولى بفتح الفاء والعين وزيادة واو ساكنة بين العين واللام وألف بعد اللام، إلا قهوباة وهو نصل عريض حكاه أبو عبيدة، ولمكان وأنشد ثعلب: [(458)]

فلاتيأسا من رحمة الله واسكنا بوادي قهوبى أن تهب شمال

وعدولى اسم مكان تنسب إليه السفن، قال طرفة : [(459)]

عدولية أو من سفين ابن يامن يجور بها الملاح طورا ويهتدي

قال في المساعد: ولم يثبت سيبويه هذا الوزن، وعدولى على هذا فعولل كفدوكس للأسد والرجل الشديد، وأما قهوباة فلم يثبته بعضهم من جهة النقل، لكنه ثابت وأبو عبيدة ثقة.اهـ منه

قال ناظر الجيش: والظاهر في هاتين الكلمتين ما قاله المصنف، قال: وذكر الشيخ كلمة ثالثة وهي: "حبونا" أي لمكان، ثم نقل عنه احتمال أن يكون المكان سمي بجملة.

وهكذا مُوازِنُ الفَعْلالِ غَيْرَ مُضَعَّفٍ سِوَى الخَزْعالِ

أي وكذا يهمل موزان الفعلال بفتح الفاء وسكون العين غير مضاعف، إلا الخزعال فيقال "ناقة خزعال" أي بها ظلع؛ ومثله الخرطال لحب يجبن به اللبن، والقسطال للغبار قال : [(460)]

فلنعم رفد الحي ينتظرونه ولنعم حشو الدرع والسربال

---

[458]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في معجم البلدان: 215/2، وروايته بوادي حبوني، وقبله:

خليليّ لا تستعجلا وتبيّنا بوادي حبوني هل لهن زوال

وبعده:

ولا تيأسا أن ترزقا أرحبية كعين المها أعناقهن طوال

من الحارثيين الذين دماؤهم حرام وأما مالهم فحلال

[459]- البيت من الطويل، وقائله : طرفة بن العبد، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 267.

[460]- البيتان من الكامل، وهما من قطعة لأوس بن حجر في ديوانه ، ص: 182.

ولـــنعم مـــأوى المستضـــيف إذا دعـــا والخيـــل خارجـــة مـــن القســـطال

والقشعام للنسر العظيم إلا أن القاموس لم يذكر فيه غير الكسر، وبسطام لرجل ومكان ينسب له العارف أبو يزيد ولم ير به رمد ولا عاشق وإن ورده سلا كما في القاموس، وبهرام لرجل. وأما المضاعف فكثير كصلصال للطين، وزلزال، ووسواس.

فِيعـــالاً اهْمِلَـــنَّ غَيْـــرَ مَصْـــدَرِ واســـتَثْنِ مِيلاعًـــا وفِعْـــلالٌ حَـــرِي

بِـــأنْ يَكُـــونَ مُهْمَـــلاً مُـــضاعَفا لَـــمْ يَـــكُ مَصْـــدَرًا ودِيـــداءٌ وَفَـــى

قوله: "فيعالا اهملن" بنقل حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ونون التوكيد الشديدة، "غير مصدر ..إلخ" يعني أن فيعالا بكسر الفاء وزيادة الياء بعدها مهمل إذا كان غير مصدر، إلا ميلاعا للناقة السريعة من الملع وهو السير الخفيف. وأما إن كان مصدرا فموجود كقيتال وضيراب.

قوله: "وفعلال حري ..إلخ" أي ويهمل أيضا فعلال بكسر الفاء مضعف الأول والثاني غير مصدر، وسمع ديداء شاذا لآخر الشهر قال:[461]

تداركـــه في منصـــل الأل بعـــد مـــا مضـــى غـــير ديـــداء وقـــد كـــاد يعطـــب

ومنصل الأل: هو رجب واسمه ايضا: منصل الأسنة لعدم القتال فيه.

وأما غير المضعف فيكثر كشملال وسرداح، وكذا غير المصدر كزلزال؛ فالصور في فعلال أربع: مصدر ضُعّف أم لا، أو غيره لم يضعّف فهذه مستعملة، فإن ضُعّف أهمل.

فَوْعَـــالاً افْعِلَـــةَ فِعْلَـــى أَهْمِـــلا أوْصـــافًا الّا مـــا أتـــى مُقَلَّـــلا

قوله: "فوعالا افعلة" بنقل حركة الهمزة إلى التنوين قبله ومنع الصرف للتأنيث والعلمية الجنسية لقوله: (واجعل من الأعلام .. إلخ)، "فعلى أهملا ..إلخ" يعني أنه تهمل "فوعال" بفتح الفاء، و"إفعلة" و"فعلى" بكسر أولهما، أوصافا إلا ما ندر كهوهاء للأحمق، وكإمعة للذي يأتي الطعام من غير نداء وللضعيف قال:[462]

ولســـــت بإمعـــــة في الرجـــــال أســـــائل هـــــذا وذا مـــــا الخـــــبر

---

[461]- البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 178.

[462]- البيت من المتقارب وهو من قطعة منسوبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، أمالي القالي، ص: 360.

وهذا على القول بأن وزنها "إفعلة" وقد ذكره أبو حيان ودرج عليه الناظم في الطرة هنا، لكن الصحيح أنها "فِعَّلة" كما درج عليه الناظم عند قوله الآتي: (ورجحوا زيادة اللذ صدرا .. إلخ) وذلك لفقد "إفعلة" في الصفات ولما يؤدي إليه من باب "ددن". وكضيزى أي جائرة، من "ضازه" نقصه وقد يهمز قال: [463]

فإن تنأ عنها تنتصفك وإن تؤب فحقك مضؤوز وأنفك راغم

وعزهى للذي لا يطرب. قال الدماميني: وينبغي أن يمنع صرف "ضئزى" وأن يضبط بالهمزة، لأن الذي ثانيه الياء قد ادُّعي أنه فُعلى بالضم ثم خفف، وأن يصرف "عزهى" لقولهم في التانيث: عزهاة، قال: [464]

إذا كنت عزهاة عن اللهو والصبا فكن حجرا من يابس الصخر جلمدا

فدل ذلك على أن ألفه للإلحاق بدرهم.

وقول الناظم: "أوصافا" أي لا أسماء كتوراب، وكإنفحة في لغة من لا يشدد الحاء لما يستخرج من بطن الجدي، وإصبعة، وكذكرى وذفرى ودفلى لنبت مر.

فَيْعَلاً اهْمِلَنَّ دونَ أَلِفِ والنُّونِ مُعْتَلًّا وفَيْعِلٌ نُفِي

في كُلِّ ما صَحَّ وعَيَّنٌ يُرَى وبَيْئِسٌ وطَيْلِسانٌ نَدَرا

قوله: "فيعلا اهملن" بنقل حركة الهمزة إلى التنوين قبله ونون التوكيد الشديدة، "دون ألف ..إلخ" يعني أن فيعلا بفتح العين المعتلها مجردا من الألف والنون مهمل، فإن اقتضى ذلك قياس عدل عنه إلى فيعِل بالكسر فلو قيل لك: ابن من القول أو من البيع مثل ضيغم قلت: "قيِّل وبيِّع" لأنه صار بالإدغام كالصحيح وليس فيه إلا الكسر، أو سكت عنه على الأصل. وخرج بالمعتل العين صحيحها فإنه كثير كضيغم وصيرف، وبقوله "دون ألف والنون" وجودهما فيه كتيَّحان على لغة الفتح لكثير الكلام والعجول، وهيبان.

قوله: "وفيعل نفي ..إلخ" أي وفيعِل بكسر العين مهمل في الصحيح مطلقا سواء وجدت ألف ونون أم لا؛ بخلاف المعتل كسيد وميت، وتيِّحان في لغة الكسر.

463- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الصحاح (ضيز).

464- البيت بهذه الرواية في أساس البلاغة (عزه)، والخصائص : 1/ 229، وهو منسوب للأحوص في ديوانه لكن روايته: (إذا أنت لم تعشق). ولا شاهد فيها.

قوله: "وعين يرى" أي ومما ندر من فيعَل بفتح العين المعتلها دون الألف واللام: عين للسقاء قال رؤبة: (465)

مـــا بـــال عيـــني كالشـــعيب العـــيَّن   وبعـــض أعـــراض الشُّـــجون الشُّـــجَّن

والشعيب: السقاء البالي، وقال في القاموس: عين ككيس وتفتح ياؤه للسقاء أي سال ماؤه، وهو أليق بمعنى بيت رؤبة؛ ولا ثاني لعيَّن كما في المساعد والدماميني

قوله: "وبيئس ..إلخ" أي ومما ندر من فيعل بكسر العين صحيحها: "بيئس" بكسر الهمزة للشديد البأس، وهي إحدى القراءات في قوله تعالى: "بعذاب بيئس"، قال أبو حيان: وفيها اثنتان وعشرون قراءة؛ قال: وقد قالت العرب "صيقل" في علَم امرأة. وكذا "طيلسان" بكسر اللام في لغة ضعيفة أنكرها الأصمعي، ولكن المازني والأخفش بنيا عليها المسائل.

وفَعْـــيَلاً قَـــدْ نَـــدَّرُوا وفُعْـــيَلا   لكِـــنَّهُمْ قَـــدْ يُكْثِـــرُونَ فِعْـــيَلا

قوله: "وفعيلا قد ندروا" يعني أنه يندر "فعيل" بفتح الفاء وسكون العين فمثناة تحتية مفتوحة بين العين واللام، كضَهيد للصلب الشديد و لمكان، وعَثير وقال ابن جني: هما مضمومان فلا يردان على سيبويه اهـ من الدماميني، وقال في الصحاح: عِثير بكسر العين الغبار.اهـ ومن لطائف العلامة قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح: العثير الغبار ولا تفتح فيه العين.

تنبيه: "مهيع" ليس من هذا، قال في التاج: وطريق مهيع كمقعد: واسع بين منبسط، وهو "مَفعل" من التهيع وهو الانبساط، قال الأزهري: ومن قال "مهيع فَعيَل" فقد أخطأ.

قوله: "وفعيلا" أي وندر أيضا "فعيل " بضم الفاء، كعليب اسم واد باليمن؛ قال الجوهري: ولم يأت على فُعْيل غيره.

قوله: "لكنهم قد يُكْثِرون ..إلخ" بتسكين الكاف و"قد" للتحقيق، وفي رواية بدون "قد" وضبط: "يكَثِّرون" بفتح الكاف وتشديد الثاء مكسورة، أي ولكن يكثر "فِعيل" بكسر الفاء كحِمير، وخِذيم للسيف القاطع،وهِميع للسريع من الإبل، وعِثير على الصحيح.

قال ناظر الجيش: ولا حاجة بالمصنف إلى ذكر هذا الوزن لأنه بصدد ذكر الأوزان المهملة أو النادرة. قال: وكأنه إنما ذكر ذلك لذكره ما يقارب وزنه وهو: "فعيل وفعيل" أي بفتح الفاء أو ضمها، أو لأنه لما ذكر المفتوح الأول والمضمومه أراد أن يكمل بذكر المكسوره. اهـ **قلت**: والوجه الثاني أظهر. والله تعالى أعلم

465- الرجز لرؤبة بن العجاج، شرح شواهد الشافية: 62/4.

فصل

لما ذكر ابن مالك شرطا لزيادة الهمزة والميم مُصَدّرين وهو كونهما قبل ثلاثة أصول محققة الأصالة، وتقدم في الطرة شرط لزيادة الهمزة والنون في آخر الكلمة وهو كونها بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أصول متعينة الأصالة، ذكر الناظم مفهوم تحقق الأصالة في المسألتين فقال:

ورَجَّحُوا زِيادَةَ اللذْ صُدِّرا مِنْ ياءٍ اوْ هَمْزَةٍ اوْ مِيمٍ يُرَى
ما بَعْدَه اللينَ أوِ التضْعِيفا ما لَمْ يَكُنْ تَرْجِيحُه ضَعِيفا

أشار هنا إلى ثلاثة حروف تحتمل الأصالة والزيادة، وهي: الياء والهمزة والميم؛ و"ما" في قوله: "ما بعده اللين" نائب "يرى"، ومفعوله الثاني: "اللين". قال في التسهيل: وتترجح زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرف لين أو تضعيف.هـ وذلك لكثرة زيادة هذه الثلاث أوّلا، مثال الياء المصدرة وبعدها حرف لين: "يحيى" علما للنبي عليه الصلاة والسلام، وهو اسم أعجمي لكن قال ابن الباذش وقد ذكر "يحيي وموسى وعيسى": هذه الأسماء أعجمية، وكل اسم أعجمي استعملته العرب فالنحويون يتكلمون على أحكامه في التصريف على الحد الذ يتكلمون في العربي. وقال ابنه أبو جعفر: فأما "يحيى" فوزنه "يفعل" ولا يكون "فعلى"، لأن الياء أوّلا يقضى عليها بالزيادة للكثرة عند سيبويه، ونقل عن الكسائي أن وزنه "فعلى" وكذا عن غيره. قال: ولا يصح.

ومثال الياء بعدها تضعيف: "يلندد ويلنجج ويأجج"، ومثال الهمزة المصدرة وبعدها لين: "أيدع" للزعفران و"أبين" اسم رجل، ومثال الهمزة وبعدها التضعيف: "إجّاص"، ومثال الميم المصدرة وبعدها حرف لين: "موسى" أي موسى الحديد و"مِرود"، ومثالها بعدها التضعيف: "مِجَنّ" فهو مِن جنّ إذا ستر لا من مجَن إذا صلب؛ فتترجح حينئذ زيادة المصدر من الياء والهمزة والميم على زيادة ما بعده من لين أو تضعيف، لأن الهمزة والياء إن زيدتا في أول الفعل دلتا على معنى والزيادة لمعنى هي الأصل، والميم تبدل منها في اسم الفاعل وحملت زيادتها في الاسم على الفعل؛ فإجاص مثلا يحتمل أنه إفعال كإعصار وفِعّال كقثاء، فترجح زيادة الهمزة على زيادة أحد التضعيفين، والإجاص بالكسر مشددة: ثمر معروف، دخيل لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة واحدة، وقس على ذلك. لكن مقتضى الترجيح جواز كون

ياء "يحيي" الأولى وهمزة "أيدع" أصليتين وألف "يحيي" وياء "أيدع" زائدتين مرجوحا؛ وليس كذلك فالحكم صحيح والمثال فاسد لإهمال "يحي" و"أدع"، بل ما في النص فيهما متعين لا راجح. وتعقب الدماميني تمثيل المرادي وغيره بيلندد ويلنجج لانتفاء "يفنعل"، ولأن الفك حينئذ شاذ بخلاف: "فعنلل" فإنه ملحق بسفرجل ففكه واجب. فالصواب ما في بعض الطرر من إسقاط التمثيل بهما.

قوله: "ما لم يكن ترجيحه ضعيفا" أي ومحل ترجيح زيادة المصدر من هذه الأحرف المذكورة على زيادة غيره، حيث لم يؤد ترجيحه إلى شذوذ فك كمهدد علم امرأة ملحق بجعفر؛ قال سيبويه: والميم من أصل الكلمة، ولو كانت زائدة لأدغم مثل "مقرّ ومردّ" فنظائرها مدغمة دائما؛ فيتعين كون الزائدة الدال الأخيرة للإلحاق، وذلك لا يستحق الإدغام كهيلل وقردد. أو إلى فقد إعلال كمدين ومريم؛ إذ لو كانت الميم زائدة كان مفعلا ووجب أن يعل فيقال: مرام ومدان؛ فيحكم بأصالة الجميع فيكون وزنه فعللا خلافا لما في الدماميني من أصالة الميم وزيادة الياء فيكون على "فعيل"، وهو مهمل كما مر فيكون كضهيد المختلف فيه؛ وقيل: وزنها مفعل ولكن لا تستحق الإعلال لعدم رائحة الفعل كما للمبرد، وشذوذ التصحيح في الأعلام ثابت كحيوة فالحمل عليه أولى. أو إلى عدم النظير كإمعة في القول الصحيح وقد تقدم البحث فيه في الأبنية المهملة؛ إذ لو حكم بزيادة همزته كان وزنه إفعلة وهو لا نظير له في الصفات؛ ومن ثم حكموا بأصالتها وأنها فِعّلة.

فإن أدى إلى شيء من هذا حكم حينئذ بأصالة ما صدر، ما لم يؤد ذلك إلى استعمال ما أهمل من تأليف أو وزن، كمحبب ويأجج لموضع قريب من مكة على ثمانية أميال كان عبد الله بن الزبير يسكنه؛ فـ"محبب": مثال لما يؤدي الحكم بأصالة المصدر فيه إلى استعمال تأليف مهمل، لأن الميم إذا حكم بأصالتها يصير "محب" أصلَها وهذه الحروف الثلاثة لم تتوال في كلامهم، فاحتمال شذوذ الفك أيسر من استعمال مادة مفقودة؛ وأما "يأجج" فلأنه على كسر الجيم وعلى أن ما صدر من الياء أصلي يلزم أن يكون "فَعلِلا" بفتح الفاء وكسر اللام أو "فأعلا" وهما وزنان مهملان، وحكى سيبويه فيه الفتح فوزنه على هذا "فَعلَل" كجعفر" لأن الياء لو كانت زائدة لكان المضعفان أصليين نحو: "رد ومرد"، فإظهارهم التضعيف دليل على أصالة الياء وزيادة أحد المضعفين للإلحاق كما في مهدد. وأما ضم الجيم

فلم يذكره شراح التسهيل ولا صاحب اللسان وليس في القاموس والتاج في مادة "يأج"، لكن في مادة "أجج" من القاموس أنه كيسمع وينصر ويضرب فعزا صاحب التاج الأول إلى سيبويه والأخير إلى السيرافي عن أصحاب الحديث وسكت عن الثاني.

والهَمْـزُ والنُّـونُ إذا مـا قَـدْ حَصَـلْ مِـنْ بَعْـدِ تَضْـعيفٍ ولـينٍ يُحْتَمَـلْ

أَصَـالةُ اللـذْ شِـئْتَ مـا لَـمْ يَحْصُـلِ فـي ذاك تَقْلِيـلٌ وإهْمـالٌ جَلِـي

يعني أن الهمز والنون المذكورين في قول الخلاصة: (كذاك همز آخر .. إلخ) وقولها: (والنون في الآخر كالهمز .. إلخ) إذا ما حصل كل منهما في آخر كلمة بعد ألف كائنة بعد تضعيف ــ أي حرف مشدد بعد فائهما ــ كسُلاء بضم السين لشوك النخل، وقثاء بكسر القاف وضمها، ومزاء للخمر، ورمان وحسان؛ أو بعد حرف لين يلي الفاء كقُوَباء ــ بضم القاف وفتح الواو وسكونه للذي يظهر في الجسد ويخرج عليه ــ وشيطان، أو يلي العين كعِقيان وعُنوان؛ يحتمل أصالة الذي شئت منهما، فإذا حكمنا بزيادة الهمز والنون كان وزن "سُلاء" فُعْلاء، ووزن "رُمّان وعُنوان" فُعلانا كسلطان، ووزن "عِقيان" فِعلانا كسرحان ووزن "شَيطان" فَعلانا؛ وإذا حكمنا بزيادة أحد المثلين أو اللين كان وزن "سلاء ورمان" فُعّالا، ووزن "عُنوان" فُعوالا، ووزن "عِقيان" فِعيالا، ووزن "شيطان" فَيعالا.

قال في المساعد: وما ذكره من احتمال النون الزيادة والأصالة فيما ذكر هو قول بعض المتقدمين، والذي ذهب إليه الجمهور هو زيادتها إذا لم يكن قبل الألف حرفان، ولم يكن من باب "جنجان"؛ إلا إن دل دليل على الأصالة فتعتبر.اهـ وقوله: "من باب جنجان" هو واحد عظام الصدر، وبابه ما كانت فيه النون تضعيف أصل لا زائدة لكونه من باب سمسم، فإن مادته "جنجن".

قال الدماميني: قلت: ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بقولهم: "سلأت النخل" أزلت سلاءها؛ ولا بقثاء لقولهم: "أرض مقثأة"؛ ولا برمان لقولهم: "أرض مرمنة" أي كثيرة الرمان، ولو كانت النون زائدة لقيل: "مرمة"؛ ولا بعقيان لعدم مادة "عقن" بخلاف عقي.اهـ قال الشيخ محمد حامد:

لم يصلح التمثيل بالرمان ولا بسلاء ولا عقيان

لقولهم مرمنة وسلئت والعين والقاف ونون أهملت

ولا بمزاء لأن مزءا مهملة كما الدماميني رأى

قول الناظم: "ما لم يحصل في ذاك تقليل ..إلخ" يعني أن ما قدمه من جواز الأمرين مشروط بأن لا يؤدي أحدهما إلى قلة نظير أحد المثالين؛ فإذا قل النظير لم يلحق به بل بالكثير، كرمان نونه زائدة عند سيبويه ووزنه "فُعلان" لأنه أكثر من فُعّال، وقال الأخفش: "فُعّال" أكثر في النبات وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال:

فمل عن الفعلال والفعلاء في النبت للفعال كالسلاء

قال الأشموني: ورد بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فُعّال.

وبأن لا يؤدي أحدهما إلى وزن مهمل كحواء مصروفةً للذي يعاني الحيات أي يجمعها، فيحكم بزيادة أحد المثلين وأصالة الهمزة وإن كان البناء يحتمل الوجهين لوجود مادة "حوو" ومادة "حوي" فوزنه "فَعّال"، وليس الأمر بالعكس لأنه يؤدي إلى صرف "فَعلاء" وصرفها مهمل؛ ولا إلى تأليف مهمل كلوذان للجراد إن قدرت زيادة الواو، لأن مادة "لوذ" موجودة بخلاف مادة "لذن"؛ وكمُزاء فيحكم بزيادة الهمزة، لأن أصالتها تؤدي إلى مادة "مزأ" وهو مهمل، بخلاف "مزز" بدليل قولهم: "مزّه" أي صبه. وعكسه الحكم على "سقاء" على وزن حسان؛ فيحكم بزيادة أحد المثلين، لإهمالهم مادة "سقق" بخلاف: "سقي".

واغْتَفِرِ التقْلِيلَ مَهْما يسْلُبِ مَجِيئَهُمْ بِالحُكْمِ دُونَ سَبَبِ

قال في التسهيل: ويتعين اغتفار قلة النظير إن سلم به من ترتيب حكم على غير سبب. فيغتفر ما يؤدي إلى التقليل وهو باب "سلس" إن عارضه منع الصرف دون مانع؛ كغوغاء ممنوعَ الصرف للجراد وبه سمي الغوغاء من الناس، فهمزته زائدة عند سيبويه ــ وإن أدى إلى باب ما ماثل فيه الفاء اللام كسلس وقلق ــ إذ لو كان "فَوعالا" لكان من باب "ددن" ولكان ممنوعا من الصرف بلا سبب، فيتعين اغتفار قلة النظير لهذا المعنى. قال الشيخ محمدٌّ حامد:

فمل إلى القل لدى ترتب ثبوت حكم ما له من سبب

لذاك مالوا عن بناء لقلق في نحو غوغاء لباب قلق

لا ددن للخلل المحذور من لقلق مع قلة النظير

قوله في الطرة: و"زيزاء" لما غلظ من الأرض. تعقبه بعض المحشين بما نصه: ولا يصح التمثيل بزيزاء بالكسر؛ لأنه لا يمكن أن يكون من باب "سمسم"، لأن وزنها حينئذ فِعلال ولم يوجد لها نظير منه إلا "ديداء"؛ ولا من باب "ددن" لأن وزنها حينئذ فِيعال، وليس لها نظير منه إلا "ميلاع"؛ فتعين كونها من باب "سلس"، لكن يصح إذا فتحت الزاي. أي لأنه يكون حينئذ كغوغاء في ما تقدم.

فصل في الكلام على زوائد الإلحاق

لما تقدم الكلام على المزيد لغير الإلحاق شرع الآن في ذكر المزيد للإلحاق، وأنواعه ثلاثة: إلحاق ثلاثي برباعي أو خماسي، أو رباعي بخماسي؛ وأمثلتهن في الطرة. والزائدُ لإلحاق أو تضعيف لا يتعين كونه من أحرف الزيادة؛ وكأنه إذا انتفى كون الزائد من حروف "سألتمونيها" دالا على معنى، أو كونه للمد أو العوض أو التكثير، تعين أن يكون للإلحاق؛ أما إذا كان الزائد للإلحاق من غيرها فمعلوم أنه للإلحاق قطعا، لما علم أن الزيادة لغير إلحاق أو تضعيف لا تكون إلا من الأحرف العشرة. أفاده ناظر الجيش

وما بِهِ ما دُونَ خَمْسَةٍ جُعِلْ مُوازِنًا ما فَوْقُ إلْحاقًا نُقِلْ

وسَوِّ ما أُلْحِقَ والمُلْحَقَ بِهْ فِيما لَهُ كمَصْدَرٍ ولْتَنتَبِهْ

يعني أن الإلحاق في الاصطلاح هو: جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته، فيجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد مقابلا للحرف الأصلي في الملحق، ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما؛ ومعنى البيتين: أن الزائد لإلحاق هو ما قصد به جعل الثلاثي والرباعي موازنا لما فوقه؛ وهو الرباعي والخماسي بالنسبة إلى الثلاثي، والخماسي بالنسبة إلى الرباعي؛ فمن الأول نحو: "كوثر ورعشن من الارتعاش" ألحقا بجعفر، و"ذِفرى" ألحق بدرهم؛ ومن الثاني: "عفنجج" من عفجه بالعصا إذا ضربه بها زيدت النون وإحدى الجيمين فيه للإلحاق بسفرجل، والعفنجج: الجافي؛ ومن الثالث: "فردوس" ألحق بجردحل. والمراد بموازنة الكلمة لما فوقها: الموازنة بحسب الصورة في الحركات وضدها، وإلا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر: "فَعلل" ووزن كوثر: "فوعل".

ثم إن أبا حيان ناقش المصنف في أمرين من تعريفه للإلحاق بأنه هو: "ما قصد به جعل الثلاثي .. إلخ"؛ الأول: قوله: " ما قصد به" فإن الواضع الذي نطق بجوهر لا يقال إنه قصد

به الإلحاق بجعفر مثلا، وإنما هذا اعتبار النحوي لا اعتبار الواضع؛ الثاني: قوله: " موازنا لما فوقه" فإن معناه أن يجعل على وزنه وليس بجيد، لأن وزن جعفر: "فَعلل" ووزن رعشن: "فعلن"، فإذا ليس على وزنه وإنما هو موافق له في الحركات والسكنات وعدد الحروف. أفاده ناظر الجيش، لكن له بحث مع شيخه في كلا الاعتراضين المذكورين.

وقد عرّف الرضي في شرح الشافية الإلحاق بقوله: ومعنى الالحاق في الاسم والفعل: أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب، زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات. قال: وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع.

قول الناظم: "إلحاقا" تمييز محول عن المبتدإ أو عن النائب؛ أي إلحاق الحرف الذي جعل ..إلخ، أو نقل إلحاق الحرف الذي ..إلخ"؛ وبه يتضح المعنى. ولعل الأظهر أنه حال وإن لم يكن منتقلا، لأن عامله دل على تجدد صفته وهي النقل.

قوله: "وسو ما ألحق ..إلخ": يعني أنه يسوى بين الملحق والملحق به فيما له من الأحكام غالبا، كمصدره الشائع إن كان فعلا؛ كبيطر وجهور ملحقين بدحرج، فمصدره الشائع دحرجة لا دحراج فتقول فيهما: بيطرة وجهورة، لا بِيطار وجِهوار لأن فِعلالا غير شائع في مصدر فَعْللَ؛ وكتجرده من غير ما يحصل به الإلحاق من الزوائد، فلا يكون في الفرع من الزيادة إلا ما هو مزيد في الأصل؛ لكن لا بد من زيادة في الفرع يحصل بها الإلحاق المقصود وإن كان الأصل خاليا عنها، كما لو بنيت من "سحك" مثل احرنجم فتقول: اسحنكك بزيادة إحدى الكافين، وقد عرفت أن في الأصل زيادتين: الهمزة والنون فجيء بهما في الفرع؛ وكتضمن الفرع زيادة الأصل إن كان مزيدا فيه، فلابد أن تكون تلك الزيادة موجودة في الملحق؛ وليس لك أن تأتي بزيادة غيرها في مقابلتها كما قابلت الأصل بحرف غير زائد، بل لا بد من ذلك الزائد بعينه. قال الدماميني: وإيضاح هذا أنا لما ألحقنا اقعنسس باحرنجم جئنا بلام في مقابلة الميم ولم نأت بالميم نفسها بل أتينا بتكرير لام اقعنسس، ثم وجب أن نأتي بزائدي احرنجم بأعيانهما لا بحرفين زائدين آخرين في مقابلتهما، وإن كانت الموازنة تحصل بذلك كما حصلت موازنة الجيم بالسين.اهـ منه ولعل الصواب "الميم" بدل "الجيم". والله تعالى أعلم

ويسوى كذلك بين الملحق والملحق به في ما له من صحة وإعلال ونحو ذلك؛ فلو بنيت من الضرب وزن "جعفر" قلت: ضَرْبب، ولو بنيت من القول مثل "ضَيون" ــ وهو السنور ــ قلت: قَيول، ولو بنيت مثل "صيار" قلت: قيال؛ لكن الصواب إسقاط هذا لأنه من باب بناء مثال من مثال لأن كلا منهما ثلاثي الأصول لا من الإلحاق.

ومن غير الغالب: أن تقع المخالفة في بعض الصور كحبنطى ملحق بسفرجل لاعتلالها وصحة سفرجل، وذلك لأن الحرف الذي زيد للإلحاق الياء على الصحيح ثم إنها لم تصح بل قلبت ألفا، فلم يحكم لها بحكم مقابلها وهو اللام في سفرجل لكن قال ناظر الجيش: إنه قد يكون المراد بالمساواة في الحكم أنه إذا كان الملحَق يستحق الإعلال كما يستحقه الملحق به ولكن الملحق به صحح وجب التصحيح في الملحَق، وهكذا العكس؛ أما إذا كان الملحق به صحيحا فإن الملحق يوفى حقه من الإعلال.

وقد تكون في الفرع زيادة غير الزيادة التي في الأصل، وقد لا يتجرد من غير ما يحصل به الإلحاق كاعثوجج أي أسرع ملحق باحرنجم.

لا يُلحِقُ الألِفُ إلّا مُبْدَلا مِنْ يا بِآخِرٍ وهَمْزٌ أوَّلا
إلاّ مُصَاحِبَ المُساعِدِ وَلا تُلْحِقْ سِوَى مُمْتَحِنٍ مُرْتَجِلا

اعلم أن الحروف كلها صالحة لأن تقع للإلحاق، ولم يستثن منها سوى حرفين، وهما: الألف والهمزة؛ لكن الهمزة مستثناة في حالة دون حالة، وأما الألف فمستثناة مطلقا. وهذا ما عقد الناظم هنا.

قوله: "لا يلحق الألف ..إلخ" يعني أن الألف لا يلحق إلا آخرا مبدلا من ياء؛ نحو: "ذفرى" عند من نونه فإنه ملحق بدرهم، و"حبنطى" فإنه ملحق بسفرجل، واسلنقى فإنه ملحق باحرنجم؛ فإن الألف لما لم يكن لها حظ في الأصالة لم يقابل بها أصل؛ وقد جرت عادة النحويين أن ينسبوا الإلحاق إلى ألف "حبنطى" وشبهه، وإنما يريدون بذلك أنها بدل الملحق، فنسبوا الإلحاق إليها كما نسبوا التانيث إلى همزة صحراء وشبهه، وإنما الهمزة بدل ألف التانيث. قاله المصنف في شرح الكافية

وقال الزمخشري: إن الألف تقع للإلحاق حشوا؛ وقال ابن عصفور مرة: إن "تغافَل" ملحق بتدحرج لمجيء مصدره على تغافُل كتدحرج، وهو في هذا متبع للزمخشري؛ ومرة قال: إنها لا تكون للإلحاق حشوا؛ وهو الصحيح لقولهم: "تضام زيد وتضام القوم" بالإدغام،

ولو كان ملحقا لم يجز الإدغام لئلا يخالف الملحق به في تسكين المدغم، ولذا لم يدغم "جلبب". قاله في المساعد

قوله في الطرة: "إلا مبدلا من يا بآخر على الأصح" يحتمل رجوع هذا التصحيح إلى قوله "من يا"، وظاهره أنه مطلقا أي سواء كان الألف مقصورا أو ممدودا، وعليه فيصرف الاسم الذي هي فيه إن سمي به؛ وقيل: ليس بدلا منه مطلقا، كما هو ظاهر قول المصنف في الخلاصة:

وما يصير علما من ذي ألف   زيدت لإلحاق فليس ينصرف

وقيل: إن كانت ممدودة كانت بدلا منه وإلا فلا، وعليه فيصرف الأول دون الثاني، وقد ذهب إليه في الكافية، فقال: (وألف الإلحاق مقصورا منع ..إلخ). ويحتمل رجوع التصحيح إلى قوله: "بآخر"، ويكون مقابله قول الزمخشري: إنها تلحق حشوا، ووافقه ابن الحاجب في الأفعال دون الأسماء.

وإنما جعَلها مبدلة من ياء لا من واو، لأن الواو متى وقعت رابعة فصاعدا قلبت ياء؛ ولم تجعل الألف نفسها للإلحاق من غير أن تكون بدلا من شيء، لأن الألف لا تكون أصلا إلا في حرف وشبهه. قال في المساعد: وكون ألف الإلحاق منقلبة قاله ابن عصفور، ورد عليه الخضراوي وذكر أنه لم يقل أحد من النحويين إنها منقلبة، قال: ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلب عنه، كما لا يقال في "علباء": همزة إلحاق.

قوله: "وهمز أولا ..إلخ" يعني أنه لا يلحق الهمز أوّلا إلا مصاحب المساعد، أي إلا مع حرف آخر مساعد لها في الإلحاق، فيحصل بهما الإلحاق ولا تكون الهمزة أوّلا وحدها للإلحاق؛ كنون "ألندد" وهو مشتق من "لد" ملحق بسفرجل، ودليل الإلحاق: عدم الادغام؛ وكواو "إدرون" للوسخ ملحق بجردحل.

وقوله: "أوّلا" أي لا إن كانت الهمزة حشوا كشمأل بجعفر، وقد يكون معها حرف زائد نحو: "حطائط" فإنه ملحق بعذافر؛ أو آخرا مع حرف زائد كعلباء بقرطاس، أو دونه نحو: "غرقئ" فإنه ملحق بزبرج.

وقد أطلق المصنف في التسهيل المساعدة، وقيدها في شرح الكافية بأن يكون واوا أو نونا كما في المثالين؛ فلا يقال في "أفكل" أنه ملحق بجعفر. لكن قال ناظر الجيش: إن المصنف أفاد التقييد المذكور أيضا في التسهيل باقتصاره على الحرفين في التمثيل.اهـ أي بناء

على طريقة المصنف التي استقرئت من مواضع كثيرة في الخلاصة وهي: إفادة القيود بالمثال، وقد يغفل عنها البعض كما نبّه عليه الصبان صدر المفعول معه

قوله: "ولا تلحق سوى ممتحن ..إلخ" أي وباب الإلحاق مقصور على السماع، إلا على سبيل امتحان الطالب وتدريبه على إعمال فكره في إجراء ما يرويه على القواعد التصريفية؛ وجوزه الفارسي ومن وافقه مطلقا، وقد اختلف على هذا القول هل المعتل والصحيح باب واحد فما سمع في أحدهما قيس عليه الآخر، أو هما متباينان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر. انظر شرح ناظر الجيش؛ وفصّل المازني فقال: إن الإلحاق المطرد في اللام كقعدد وشمأل، وفي غير اللام شاذ لا يقاس عليه لقلته كجوهر وبيطر؛ وعلى مقتضى هذا القول يجوز القياس على ما كثر إلحاق العرب فيه، فلعل ما ذكر المازني تمثيل؛ فإذا قيل: ابن من الضرب مثل جعفر قلت: ضربب، وهذا من كلام العرب لأن الرباعي قد ألحق به كثير من الثلاثي بتضعيف كمهدد وبغيره كشمأل.اهـ من المساعد

وفيه أيضا : وهذا الكلام لا يختص بالإلحاق، بل فيه وفي بناء مثال من مثال. وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وابْنِ مِثالًا مِنْ مِثالٍ مُلحِقَا ... أوْ غَيْرَه مُمْتَحِنًا فَحَقِّقَا

يعني أنه يجوز بناء مثال من مثال ملحقا كما سبق ولو كان إلحاقا بأعجمي أو بناء مثل منقوص بشرط اجتناب ما اجتنبته العرب من تأليف؛ فلو قيل لك: ابن من جلس مثل "جنلق" لم يجز أن تقول: "جنلس"، لأن النون واللام لا يجتمعان. قال الدماميني: قلت: بأي طريق اطلعوا على زيادة النون حتى اجتنبوها في المثال الملحق، وإنما القياس أن يقول: "جلسس" بتضعيف اللام؟ نعم إن قيل: كيف نلحقه بالنون بعد فائه فهذا لا يجوز. أو من وزن؛ فلو قيل: ابن من ضرب مثل "دبكج" ــ وهو المهماز بالتركية ــ لم يجز أن تقول: "ضربُب" لفساد الوزن، لأن دبكجا بفتح الدال وإسكان الباء وضم الكاف "فَعلُل" وهو وزن مهمل. قال في المساعد: وكذا لا يبنى من الرمي وزن "مَفعِل" بالكسر، لأنه مجتنب في المنقوص إلا شذوذا كمأوي الإبل.اهـ

وقولنا : "ولو كان بأعجمي" مثاله: كما إذا قيل لك: كيف تبني من الضرب مثل "صِحفَن" وهو الفار بلسان الترك. وقولنا: "أو بناء مثل منقوص" كذا في التسهيل أي بشرط كون المبني منه منقوصا؛ كأن تبني من "ابنٍ" مثل يد وفُلٍ، فتقول: بَن وبُن.

قال ناظر الجيش: كذا مثّل الشيخ ـ يعني أبا حيان ـ ولم يطابق هذا التمثيل لفظ الكتاب؛ فإن هذا الذي ذكره إلحاق ببناء منقوص، لأن يدا كلمة منقوصة، ولفظ الكتاب إنما هو بناء مثل منقوص.

وأما إن كان المبني منه غير منقوص، كأن تبني من ضرب وزن يد فلا يجوز لأن ذلك فيه هدم بنية الكلمة، وقيل: يجوز مطلقا، وقيل: لا مطلقا. واقتضى كلام المصنف أنهم اختلفوا في جواز الإلحاق بالمثال المنقوص؛ واقتضى كلام ابن الحاجب أنهم اتفقوا على ذلك ولكنهم اختلفوا في جواز الحذف، فقال الأكثرون: لا يحذف من المثال المبني شيء مطلقا، وقال قوم يحذف مطلقا، وقال قوم: يحذف إن كان الحذف قياسا مثل عدة لاعتباطا مثل يد ودم واسم.اهـ من الدماميني

واعلم أن الكلام على بناء مثال من مثال قد عقد له أهل التصريف فصلا مستقلا وهو مبسوط في الشافية وغيرها من كتبهم، وقد أخل به الناظم هنا لذلك نظمه صاحب المواهب وشرحه ضمن مسائل أخرى أتى بها بعد الإدغام فلتراجع فيه.

وَكُلُّهُمْ بِكَثْرَةٍ قَدْ أَلْحَقَا ... مُضَعَّفًا لكِنَّهُ لَنْ يُلْحِقَا

بِجَعْلِكَ الهَمْزَةَ هَمْزَتَيْنِ ... ولا بِتَضْعِيفَيْنِ مَقْرُونَيْنِ

فَأَبْدِلِ الأخِيرَ مِنْ رَدَدَّدِ ... وقَرْأَإٍ يَاءً بِلا تَرَدُّدِ

لما تقدم أن الإلحاق في غير تدرب وامتحان لا يكون إلا بسماع، وعرف من ذلك أنه دون الأمرين لا يجوز مطلقا؛ أشار الناظم هنا إلى ما هو كالاستثناء مما تقدم، وكأنه قال: لا يجوز الإلحاق دون الأمرين المذكورين، إلا إذا كان الإلحاق بتضعيف فإنه يجوز كثيرا كثرة تقارب الاطراد، ولكنه لا يلحق رتبة الاطراد يعني أنه لا يقاس.

قوله: "وكلهم بكثرة ..إلخ" قال في التسهيل: ويقارب الاطراد الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله؛ فلو بنينا من الضرب مثل "قردد" قلنا : "ضَربب" ولا يقال: "ضرْبا" لأن الألف لا يلحق إلا مبدلا من ياء.

قال ناظر الجيش: ويشعر كلام الشيخ أبي حيان بعض إشعار بأن يكون التضعيف في لام الكلمة، ولا تقييد في كلام المصنف.اهـ وقد كاد ابن مالك يذهب إلى قول المازني المتقدم بما قاله هنا. قال في المساعد: وليس به فإن قربه لا يجعله مقيسا بل يكسبه قوة ما.اهـ وفي قول الناظم: "وكلهم" نظر لأن ذلك اختيار ابن مالك فقط.

قوله: "لكنه لن يلحقا ..إلخ" أي لكن لا يلحق بتضعيف الهمزة ولا بتضعيفين متصلين لإهمال العرب ذلك. قاله في التسهيل، قال ناظر الجيش: والظاهر أن قوله: "لإهمال العرب ذلك" تأكيد لزيادة البيان، لأنه قد يفهم من قوله: "ما ضعفت العرب مثله" وإردافه ذلك بقوله: "فلا يلحق .. إلخ"، فإن هذا الكلام يعطي أن العرب لم تفعله.اهـ فإذا قيل لك: ابن من "قرأ" مثل جعفر لم تقل "قرأأ" لثقل اجتماع الهمزتين، بل تخفف بإبدال الأخير ياء وتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتقول: "قرأى"؛ وكذلك لو قيل لك: ابن من "كمْ" وزن جردحل لم يجز أن تقول: "كِمّم"، لما يلزم من اجتماع تضعيفين مقرونين؛ وكذا إذا بنيت من "رد" مثال سفرجل، فلا تقول: "رددد" حذرا من اجتماع أربعة أمثال، فتبدل الدال الأخيرة ياء فتقول: "رددي" فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: "رددى"؛ فلو بنيت مثل "خبعثنة" لقلت: رددية، قال أبو الحسن الأخفش: ومن قال: "أمييي" فجمع بين أربع ياءات، قال: ردددة.اهـ

تنبيه: الإبدال هنا واجب لتوالي أربعة أمثال، بخلافه في نحو: "تظنيت" لأنه لم يجتمع فيه إلا ثلاثة؛وقد قال في التسهيل هنا: (ويختار إبدال ياء من آخر نحو: "ضرَبّب" من الرد ونحوه)، وظاهره موافقة الأخفش في جواز الجمع بين أربعة أمثال، ولكنه يرى أن مذهب غيره وهو الإبدال أولى؛ ويحتمل أن يحمل قوله: "ويختار" أنه اختار مذهب غير الأخفش، فلا يكون الاختيار متعلقا بالإبدال لكنه خلاف الظاهر. أفاده ناظر الجيش

قول الناظم: "مقرونين" أي وأما إن كان التضعيفان مفصولين غير مقترنين كدمكمك وهو القوي، فلا إبدال لأنه مسموع في كلامهم.

مِثْلُ الحَبَنْطَى وكَذا الصَّمَحْمَحُ عَلَى سَبِيلِ غَيْرِهِ يُرَجَّحُ

مِثْلَ عَفَنْجَجٍ وهكذا دُرِي مِثْلُ عَقَنْقَلٍ وكالقَنَوَّرِ

يعني أنه لك في إلحاق الثلاثي بالخماسي خمس طرق، وأن الأوْلى سلوك سبيل "حبنطى" للقصير العظيم البطن، وهو: ما كان الإلحاق فيه بحرفين مفصول بينهما، وليس أحدهما من جنس أصل الكلمة، وليسا من جنس واحد، كنون حبنطى وألفه؛ وكذا سبيل صمحمح للشديد والغليظ القصير، وهو: أن يكون الإلحاق بعد كمال أصول الكلمة بتكرير العين واللام لأن وزنه على الصحيح "فَعلعل". والصواب أن يقول: "نهج الحبنطا وكذا الصمحمح .. إلخ" فلو قيل: ابن من ضرب وزن سفرجل، فالأولى أن تسلك سبيل صمحمح

فتقول: "ضربرب"، أو سبيل حبنطى فتقول "ضرنبى"؛ ولا تقول: "ضرورب" على طريق غدودن، ولا "ضرنبب" على سبيل عفنجج، وكذا البواقي. فسلوك سبيل هذين المثالين أولى من غيره في إلحاق ثلاثي بخماسي، وهذا الغير المرجح عليه هو ما مثّل له الناظم بقوله: " مثل عفنجج وهكذا دري .. إلخ البيت" أي سبيل "عفنجج" للضخم الأحمق، مما حصل فيه الإلحاق بزائدين متصلين وأحدهما مماثل للام الكلمة والآخر ليس من الجنس كالجيم والنون فيها، وكالدال والياء في "خفيدد"؛ وسبيل "عقنقل" مما حصل الإلحاق فيه بزائدين أحدهما يماثل العين والآخر ليس من الجنس، وكغدودن يقال: "اغدودن الشعر" إذا طال والنبات اخضر، إلا أنه في الأول حرف تطرد زيادته وهو النون لكونها ثالثة ساكنة مفكوكة وفي الثاني حرف لا تطرد زيادته وهو الياء؛ وسبيل "القنوّر" للبعير الضخم الرأس وهبيّخ، مما كان الإلحاق فيه بزيادة حرفين من حروف العلة أدغم أحدهما في الآخر، وذلك مستثقل.

تنبيهان: الأول: قول الناظم "مثل الحبنطى..إلخ" بعد قوله في الطرة أول الفصل "ومن غير الغالب حبنطى": لا منافاة فيه، لأن "حبنطى" بالألف فيها: "حبنطأ" بالهمزة؛ فالأولى التي من غير الغالب بالألف اتفاقا، والثانية بالهمزة. قاله بعضهم، والظاهر في نفي المنافاة أن الذي هو من غير الغالب هناك إعلال الياء في "حبنطى" مع صحة الملحق به وهو "سفرجل"، والأولوية هنا متعلقة بزيادة حرفين متباينين وليس أحدهما مماثلا للكلمة بغض النظر عن الصحة والإعلال.

الثاني: قد اقتصر الناظم هنا على ثلاثة أمثلة من المرجح عليه، وقد ذكر في التسهيل تسعة فزاد سبُل: "خفيدد، وعثوجج، وخفيفد، وغدودن، وهبيخ، وضربّب". لكن يؤول أكثر هذه إلى الثلاثة المذكورة كما تقدمت الإشارة إليه؛ فيؤول الأولان إلى سبيل: "عفنجج"، واالثالث والرابع إلى "عقنقل"، والخامس إلى باب "قنور"؛ ثم إنما جعل سلوك سبيل "صمحمح وحبنطى" أولى من سلوك البواقي، لثقل نحو: "قنور وهبيخ" من أجل تضعيف حرف العلة، وثقل نحو: "ضربّب" لما فيه من التكرير مع توالي الأمثال، ولقلة نحو الكلمات الباقية بالنسبة لهما. انظر شرح ناظر الجيش

فصل في زيادة همزة الوصل

وقد عقد لها المصنف بابا في التسهيل، لكن بين أبنية الفعل والمصادر.

ويُثْبِتُونَ الهَمْزَ فـي كـالأَحْمَرِ   وفِـي سَـلِي يـا هِنْـدُ بالحَـذْفِ حَـرِي

قوله: "ويثبتون الهمز .. إلخ" يعني أن ثبوت همزة الوصل قبل حرف التعريف المحرك بحركة منقولة راجح؛ فإذا نقلت حركة الهمزة من "الأحمر" إلى اللام وحذفت الهمزة جاز إثبات همزة الوصل لأن تحريك اللام عارض وهو الأجود، والأشهر في القراءة حذفها اعتدادا بالحركة لإغنائها عن الهمزة وإن كانت عارضة. قال أبو علي: اختلفت العرب فمنهم من جعل الحرف بمنزلة الساكن فعامله معاملته في كل شيء، ومنهم من اعتد بالحركة في كل شيء.

قوله: "وفي سلي يا هند .. إلخ" أي وتغني الحركة العارضة بالنقل عن همزة الوصل من غير حرف التعريف، فإذا وقع النقل في "اسأل" يستغنى بالحركة المنقولة وإن كانت عارضة عن همزة الوصل فيحذف، فيقال: "سل" وشذ: "إسلي" بإثباتها. والفرق بين النقل لحرف التعريف وغيره: أن المنقول عنه في نحو "سلي" والمنقول إليه من كلمة واحدة فاعتدوا فيه بالعارض، بخلاف "الأحمر" ونحوه فالمنقول عنه والمنقول إليه من كلمتين فلم يعتدوا بالعارض، فشذ إثبات همزة الوصل في "سلي" بخلاف "الأحمر".

وضُـمَّهُ مِـنْ قَبْـلِ ضَـمٍّ واشْـمِمِ   مِـنْ قَبْـلِ إشْـمامٍ وكَسْـرَه الـزَمِ
فيمـا سِـوَى ذاك ورُبَّمـا كُـسِرْ   مَـعْ ضَـمَّةٍ وأصْـلُهُ أنْ يَنْكَسِـرْ

قوله: "وضمه من قبل ضم" يعني أن همزة الوصل تضم قبل ضمة أصلية، موجودة نحو: "اخرج" و"استُخرج بالبناء للمفعول"، أو مقدرة نحو: "ادعي يا هند" أصله "ادعُوي" واستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى العين ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين؛ لكن الضم في الموجودة لازم عند الأكثر وفي المقدرة راجح كما صرح به ابن الناظم، وصرح في الكافية بأن الكسر ليس بالحسن، وفي تكملة أبي علي: أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة؛ وفي التسهيل: أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم. يعني: إذا أشممت الثالث

أشممت الهمزة وإلا فلا، ففيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين: الإشمام وإخلاص ضم الهمزة. انظر التصريح والصبان

قوله في الطرة: "بخلاف امشوا" أي فالكسر واجب لأنه أصل الهمزة وأصل الثالث، والأصل: "امشيوا" أسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ياء، وقيل: استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين؛ فالضمة على الإعلال الأول مجتلبة وعلى الثاني منقولة. قاله في التصريح

قوله: "واشمم من قبل إشمام" بوصل الهمزة من "أشمم" للوزن أو قطعها وحذف العاطف، أي وتشم همزة الوصل قبل الضمة المشمة نحو: "اختير وانقيد "، فإذا أشمت التاء والقاف منهما أشمت الهمزة وإذا ضمتا ضمت وإذا كسرتا كسرت.

ويلزم كسرها في نحو: "اضرِب" و"الزَم" مما كانت فيه من الأفعال قبل كسرة أصلية أو فتحة، وفي غير "أل" و كلمتي "اسم" و "أيمن". وإلى هذه الحالة أشار الناظم بقوله: "وكسره الزم فيما سوى ذلك" إلا أنه أطلق في محل التقييد في البيت وإن بيّن مراده في طرته. فالحاصل أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات تقدم منها ثلاث وهي: وجوب الضم ورجحانه وجواز الإشمام، وبقي أربع: وجوب الفتح في "أل"، ورجحانه في "أيمن"، ورجحان الكسر في كلمة: "اسم"، ووجوبه فيما بقي وهو الأصل.

قوله: "وربما كسر ..إلخ" أي وحكى ابن جني كسرها قبل ضمة أصلية في "اقتل واخرج" اغتفارا للضمة بعد الكسر من أجل الانفصال بالساكن، والأكثرون على خلاف ذلك.

قوله: "وأصله أن ينكسر" أي وأصل همزة الوصل الكسر على الأصح؛ وقيل: أصله السكون وكسر لالتقاء الساكنين، وهو قول الفارسي لأن الأصل في المبني السكون؛ قال سيبويه: بل اجتلبت متحركة لأن في اجتلابها ساكنة نقضا للغرض؛ قال ابن مالك: لما كان سبب الإتيان بهمزة الوصل التوصل إلى الابتداء بالساكن لزم كونها متحركة، وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضم لثقله، وعلى الفتحة لأنها لا توهم استفهاما. وقال الكوفيون:

إن حركتها إتباعية؛ كسرت من نحو: "اضرب" إتباعا لكسرة الراء، وضمت من نحو: "اقتل" إتباعا لضمة التاء، ولم تتبع في المفتوح نحو: "اذهب" ليلا يلتبس الأمر بالمضارع. قاله الدماميني

وإنْ بِســـــاكِنٍ صَـــــحِيح اقْتَـــــرَنْ ضَـــــمًّا فَكَسْـــــرُهُ وضَـــــمُّهُ زُكِـــــنْ

يعني أنه إن اتصل بهمزة الوصل المضمومة ساكن صحيح تنوينا أو غيره جاز كسره وضمه، نحو: ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ و﴿فتيلا انظر﴾؛ ومثل الصحيح في ذلك المعتل الجاري مجرى الصحيح لكون الواو غير مدة، كالواو من نحو: ﴿أَوِ انْقُصْ مِنْهُ﴾ بضم الواو وكسرها وبهما قرئ في السبعة؛ فإذا اقترنت بغير الصحيح حذفت معه نحو: ﴿إلا أن قَالُوا اقْتُلُوهُ﴾؛ وإن لم تضم مع الصحيح حذفت وكسر، نحو: ﴿وَلَقَدِ ٱخۡتَرۡنَٰهُمۡ﴾. وقوله: "ضما" حال أي حال كونه أي الهمز مضموما.



الإبدال

وجـــازَ أنْ تُهْمَـــزَ واوٌ خُفِّفَـــتْ   مَضْـــمُومَةً وضَـــمُّها قَـــدْ لَزِمَـــتْ

يعني أنه يجوز أن تهمز واو مضمومة ضمة لازمة غير مشددة، نحو: "وجوه ووقتت ووُعد"، فيجوز إبدال الواو في كل هذه الألفاظ همزة فتقول: "أجوه وأقتت وأُعد"، سواء كان الواو مصدرا كما في الأمثلة، أو غير مصدر كأدور وأسوق جمع دار وساق، وهذا الإبدال مطرد. قال المصنف في كتابه في التصريف المسمى إيجاز التعريف: والغُؤُور ــ يعني مصدر غارت عينه ــ بذلك أحق لأن التصحيح فيه أشق. قال ناظر الجيش: وقد علل إبدال الواو المضمومة همزة في مثل ما ذكر بأن الضمة على الواو تشبه اجتماع واوين، واجتماع الواوين مستثقل فكذلك ما يشبههما.

وخرج نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ و"اخشون" وذلك لعدم الثقل لأن ضمة الواو فيهما عارضة و"هذا دلوك" لأنها ضمة إعراب، وسيأتي قوله: (وعارض الضم قليلا همزوا) إن شاء الله، ونحو: "التعوذ والتقول" لعدم التخفيف، قال ناظر الجيش: وذلك لتحصين التضعيف أي لأن التضعيف حصن الواو عن الإعلال، ويظهر أنه لو علل بأن الإدغام في مثل هذه الكلمات مطلوب للخفة ولأن المصادر تابعة للأفعال في الصحة والإعلال، ولا شك أن الإبدال يمنع الإدغام، لكان أولى.

ويشترط أن لا تكون موصوفة بموجب الإبدال السابق، نحو: "أولى" تأنيث الأول. ذكر هذا القيد في التسهيل، قال ناظر الجيش: والظاهر أن المصنف كان مستغنيا عن ذكر هذا القيد لأن القيود التي ذكرها في الإبدال الواجب معلومة الانتفاء في ما ذكر أن الإبدال فيه جائز، وإذا كانت قيود الوجوب منتفية امتنع القول به.

وزاد ابن عصفور في الممتع قيدا رابعا وهو: أن لا يمكن تخفيفها بالإسكان، فإن أمكن كسؤر جمع سوار وسؤك جمع سواك لم يجز الهمز ووجب الإسكان لقوله فيما مضى: (وإن يكن واوا فذاك عينا)، وزاد ابن جني قيدا آخر وهو: أن لا تكون الواو زائدة فلا يجوز عنده في الترهوك مصدر ترهوك إبدال الواو همزة بخلاف الأصلية لدلالة تصريفها واشتقاقها على أن الهمزة بدل من الواو، وأما الزائدة فقد لا يعلم فيها ذلك بل يتوهم أن الهمزة كانت أوّلا دون

بدل، وقد قوى ذلك بعضهم بأن قال: لا تحفظ همزة مبدلة من واو زائدة. انظر شرح ناظر الجيش

وفي بعض النسخ: "وأهمزا إن شئت واوا .. إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في "أهمزا" وعليها شرح صاحب المواهب، لكن عندي في ثبوت "أهمز" على وزن "أفعل" وقفة.

وَهَمْزَ واوٍ كُسِرَتْ قَدْ جَوَّزُوا وعارِضَ الضَّمِّ قَلِيلًا هَمَزُوا

قوله: "وهمز واو ..إلخ" يعني أنهم همزوا واوا مكسورة، كإشاح وإعاء وإسادة وإجهة في وشاح ووعاء ووجهة، وبه قرأ أبي والثقفي﴿ مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾؛ وهو مطرد عند الجمهور وبعضهم قصره على السماع كالمبرد، والصحيح اطراده كما لابن عصفور قال: لأنه قد جاء منه جملة صالحة للقياس عليها، وقال ابن الضائع: وردت منه ألفاظ كثيرة بالنظر إلى المفتوحة قليلة بالنظر إلى المضمومة، فيقوى عندي الوقوف على ما سمع من ذلك.اهـ على نقل ناظر الجيش قال المرادي: ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى معين، ورأيت في بعض كتب اللغة نسبتها إلى هذيل.

قوله: "وعارض الضم ..إلخ" أي وربما همزت الواو والضمة عارضة، وكأن "هَمَز" هنا للعمل لأنه من معاني "فعَل" كبأر إذا عمل بئرا، والواو هنا عُمِلت همزة أي صيرت. والله تعالى أعلم

ومثال الضمة العارضة: ضمة الإعراب أو ضمة لالتقاء الساكنين، نحو: "هذا دلوك" و﴿فَلَا تَخْشَوُا الناس﴾، ومن ذلك قراءة: ﴿وإن منهم لفريقا يلـٔـون﴾، ﴿ولا تلـٔـون على أحد﴾ وهو في غاية القلة. ومستند من أبدل تشبيه العارضة باللازمة، قال ناظر الجيش: وهو غير مرضي، لأن العارض لا اعتداد به.اهـ وربما همزت الواو لضمة مجاورها نحو: ﴿يؤقنون﴾ ومؤسى، وهو من إعطاء الشيء حكم مجاوره. ويفهم من قول الناظم هنا "قليلا" أن ما قبله وهو الهمز في لازم الضم كثير.

وَهَمْزُ ذي الفَتْحِ كأسْمَا وأَحَدْ عَشَرَ والأَناةِ حُكْمُ ما اطَّرَدْ

هذا البيت وجدته في بعض النسخ وليس في روايتي، وينسب للشيخ عبد الودود رحمه الله. ومعناه: ما قاله سيبويه من أن همز الواو المفتوحة ليس بمطرد؛ كقولهم "امرأة أسماء" أي جميلة واسم امرأة لأنه في الأصل "وسماء" من الوسامة وهي الحسْن، و"أحد عشر" لأنه

من الوحدة بخلاف "أحد" في قولهم: "ما جاءني من أحد" فقيل: أصله الهمزة وقيل الواو، و"الأناة" وهي البطيئة القيام والقعود لأنها من الونى وهو الفتور قال:[466]

رمته أناة من ربيعة عامر   نؤوم الضحى في مأتم أي مأتم

قال ناظر الجيش: ولم يتعرض المصنف لهذه المسألة في التسهيل لأن الإبدال فيها قليل موقوف على السماع، وذلك لخفة الفتحة.

وهَمَزُوا كذاكَ ياءً كُسِرَتْ   مِنْ بَيْنِ يا وأَلِفٍ قَدْ شُدِّدَتْ

يعني أنه يجوز همز كل ياء مكسورة بين ألف وياء مشددة؛ كأن تنسب إلى راية فتقول "رائي" بإبدال الياء همزة، أو "رايي" بإقرارها، وحكوا قلب الياء واوا. وقد تقدم هذا في باب النسب عند قوله: (في نحو غاية ثلاث أوجه .. إلخ) .

تنبيه: قدم الناظم هنا عطف النسق على النعت خلاف قوله: (والنعت والبيان .. إلخ) لضرورة النظم، فإن قوله: "قد شددت" نعت ليا وقوله: "وألف" معطوف عليها.

وتُبْدَلُ الهَمْزَةُ مِنْ عَيْنٍ وها   بِقِلَّةٍ بِعَكْسِ ذاكَ انْتَبِها

قوله: "وتبدل الهمزة ..إلخ" يعني أن الهمزة تبدل قليلا من العين والهاء، فالأول وهو إبدال الهمزة من العين كقولهم في "عباب" للبحر: أباب، فذهب قوم إلى أن الهمزة بدل من العين لأن عبابا أكثر من أباب، وقال ابن جني: الهمزة أصل وليست بدلا من شيء وهو من "أب" بمعنى تهيأ لأن البحر يتهيأ لما يزخر به، وسمع من كلامهم: " لا أصحبه ما أن السماءُ سماءً" برفع السماء ونصب سماء، فأثبت بعض أهل اللغة أن "أن" ترفع الاسم وتنصب الخبر، وخرّجه بعض المحققين على أن الهمزة بدل من العين، والأصل: ما عن السماء أي عرض و"سماء" حال. قاله في المساعد، وخُرّج أيضا على توسط خبر "أن" وهو غير ظرف ولا شبهه، ولا يخفى ضعفه كالأول.

466- البيت من الطويل، وهو من قطعة تقدم ذكرها لأبي حية النميري،مذكورة في الحماسة بشرح الأعلم: 816/2.

والثاني وهو إبدال الهمزة من الهاء كقولهم "ماء" أصله: ماه بدليل أمواه ومويه، وإنما جعلت الهاء أصلا لأن أكثر تصريف الكلمة جاء بالهاء، ومنه قولهم "أل" في هل و"آل" على أن أصله أهل فأبدلت الهاء همزة فقيل: "أأل" ثم أبدلت الهمزة ألفا، ولم يجعل الألف بدلا من الهاء ابتداء لأنه لم يثبت إبدال الألف من الهاء في غير هذا الموضع فيحملَ هذا عليه وثبت إبدال الهمزة من الهاء في "ماء".

قوله: بعكس ذاك ..إلخ" أي ويكثر إبدال الهاء والعين من الهمزة لكنه موقوف على السماع، فالأول كقوله: [467]

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي ... منح المودة غيرنا وقلانا

فالهاء هنا للاستفهام وهو غريب، وكقوله: [468]

ألا يا سنا برق على قلل الحمى ... لهنك من برق علي كريم

والثاني كقوله: [469]

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ... ماء الصبابة من عينيك مسجوم

قال ناظر الجيش: واعلم أن سيبويه لم يذكر إبدال العين من الهمزة لأنه قليل، ولهذا ناقش الشيخ المصنف في زعمه أنه كثير.اهـ قال المرادي: وإنما أطلق المصنف عليه الكثرة

467- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب: 456، وأهمله السيوطي ولم ينسبه البغدادي في شرح شواهد المغني : 60/6، وقال في شرح الشافية قائله مجهول ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة : 477/4، وروايته فيهما : (وجفانا) بدل: (وقلانا).

468- البيت من الطويل، وبعده:

لمعت اقتذاء الطير والقوم هجع ... فهيجت أسقامًا وأنت سليم

فهل من معير طرف عين خلية ... فإنسان طرف العامري كليم

رمى طرفه البرق الهلالي رمية ... بذكر الحمى وهنا فبات يهيم

الأبيات بلا نسبة في أمالي القالي، ص: 213، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 602/2، وفي شرح شواهده للبغدادي: 350/4، أنها لغلام من بني كلاب أو من بني نمير، واقتذاء الطير: أن يفتح عينيه ثم يغمضهما إغماضة.

469- البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة، ديوانه، ص: 567.

باعتبار عكسه، قال ابن عصفور: ولا يفعل ذلك إلا بنو تميم وهو: عنعنة تميم.اهـ وصوّب بعضهم بيت الناظم بقوله:

والهمـــز مـــن هـــاء وعـــين أبـــدلا بقلـــة والعكـــس لـــن يقلـــلا

وأَبْـــدِلِ الثـــانِيَ والرابِـــعَ إنْ تَتابَعَـــتْ أكْثَـــرُ مِمَّـــا قَـــدْ زُكِـــنْ

هذا أحد مفهومي الهمزين اللذين ذكر في الخلاصة بقوله: (ومدا ابدل ثاني الهمزين) أي لا أكثر منهما، والثاني هو قوله الآتي قريبا: (والهمز إن أفردته .. إلخ) فلو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة؛ فإن بنيت من الهمزة مثل "أترجة" قلت: "أأأأأة" فتجتمع خمس همزات، فتخفف الثانية بقلبها واوا لضم ما قبلها مع سكونها وكذا الرابعة وتحقق الأولى وكذا الثالثة والخامسة لأنه لا تاثير لاجتماع همزتين بفاصل فتقول "أوأوأة"، ويجوز نقل حركة الهمزة المتوسطة فيما آل إليه العمل إلى الواو الساكنة قبلها فتحذف فيصير اللفظ "أووأة"، ونقل حركة الهمزة الأخيرة فيه إلى الواو التي قبلها فيصير "أووة"، ولا يجوز قلب الهمزتين واوين وإدغامهما في الواوين قبلهما كما جاز في "مقروءة"، لأن الواوين بدلان من حرفين أصليين فيقبلان الحركة المنقولة، وواو مقروءة زائدة للمد فلا تقبل الحركة لئلا تخرج بذلك عن المد الذي جيء بها لأجله. قاله في المساعد

ولو بنيت منها مثل "سفرجل" آل العمل إلى "أوأيأ"، أو مثل "جعفر" آل إلى "آءى". وفي ذلك قلت:

ســـــفرجل وجعفـــــر تـــــراءى مـــــن همـــــزة أوأيـــــأ وآءى

وقول الناظم: "أكثر مما قد زكن" يجوز فيه الرفع على الفاعلية، والنصب على الحالية من الفاعل على أنه ضمير مستتر في "تتابعت" عائد إلى الهمزة.

والهَمْـــزُ إنْ أفْرَدْتَـــهُ فَحَقِّقـــا أوْ خَفِّفَنْـــهُ بِالَّـــذي قَـــدْ سَـــبَقا

إنْ يَسْـكُنَ اوْ فُـتِحَ بَعْـدَ مـا كُـسِرْ أوْ ضُـمَّ أو يُجْعَـلْ إذا مـا يَنْكَسِـرْ

كجِـنْسِ مـا حُـرِّكَ أوْ ضُـمَّ أوِ انْ مُنْفَتِحًـا مِـنْ بَعْـدِ فَتْـحَةٍ يَكُـنْ

لما تكلم المصنف في الخلاصة على الهمزتين المجتمعتين في كلمة بالنسبة إلى التخفيف، شرع الناظم هنا في الكلام على الهمزة المفردة؛ وهي: إما متحركة متحرك ما قبلها، وإما ساكنة بعد حركة، وإما متحركة بعد ساكن، فهذه ثلاثة أقسام ولكل قسم حكم؛ وعلم من هذا التقسيم أن الهمزة المفردة التي يقصد تخفيفها شرطها أن لا تكون مبتدأ بها.

قوله:" بالذي قد سبقا" أي بالحكم الذي تقدم في الهمزتين المتصلتين من كون الثاني يجعل حرفا مجانسا لحركة الأول. يعني أنه إذا كانت في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها جاز أن تحقق كلئيم ومئين وسئل ورؤوف ويستهزئ، وجاز تخفيفها ساكنةً بعد حركة بإبدالها مدة تجانسها فاءً كانت كيامر ويومر وييبى في لغة من يكسر حروف المضارعة فيه أو عينا ككاس وبوس وذيب أو لاما كبدأت ووضؤت وبرئت، والإبدال لغة الحجازيين والهمز لغة التميميين؛ ومفتوحة بعد كسرة بإبدالها ياء كمير جمع مئرة من مأر بين القوم أفسد بينهم ، وبعد ضمة بإبدالها واوا كسُولة. وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: "إن يسكن او فتح ..إلخ"؛ ومضمومةً أو مكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة بجعله بين حركته والحرف المجانس لها؛ فإن كانت حركته ضمة جعل بين الواو والهمزة، وإن كانت حركته كسرة جعل بين الياء والهمزة. وكذلك إن كانت مفتوحة بعد فتحة وهي التي يقال لها "همزة بين بين" أي بالإضافة لا بالتركيب لأنه أضيف إليها فزالت الظرفية كما تقدم في باب الظرف. وهذا ما أشار إليه بقوله: "أو يجعل إذا ما ينكسر ..إلخ" فقوله: "أو ضم" عطف على "ينكسر"، وقوله: "يجعل" بتسكين اللام للوزن، وفي بعض النسخ: "يجعلُ" بالرفع وحذف "أو". وأصل الكلام: أو يجعل إذا ما ينكسر أو ضم أو إن يكن منفتحا بعد فتحة كجنس ما حرك.

وخالف الأخفش في إبدال المضمومة بعد كسرة ياء والمكسورة بعد ضمة واوا، وحجته في ذلك أنه إذا سهلت المضمومة قربت من الواو الساكنة وهي لا تقع بعد كسرة فكذلك ما يقرب منها، وإذا سهلت المكسورة كان ذلك تقريبا لها من الياء الساكنة وهي لا تقع بعد ضمة فكذلك ما يقرب منها. لكن رد ما ذهب إليه بأنه لم يسمع الإبدال في مثل: "يستهزئون" و"سئل"؛ قالوا: والقياس جعلها بين بين كسائر أخواتها وهو مذهب سيبويه، ولولا ما ورد به السماع في "جُون" و"مِير" من الإبدال لما أبدلت بل كانت تحمل على نظائرها

مما هو متحرك ما قبله في جعلها بين بين. وقد علم من هذا أن الأخفش يوافق الجمهور في تسهيل الهمزة بينها وبين حرف حركتها في الصور الخمس الباقية. انظر شرح ناظر الجيش

قال: واعلم أن في الهمزة المضمومة بعد كسرة والمكسورة بعد ضم مذهبا آخر لم يذكره المصنف وهو: أن تجعل الهمزة بينها وبين حرف حركة ما قبلها، فيكون تخفيف "يستهزئون" بين الهمزة والياء وتخفيف "سئل" بين الهمزة والواو؛ وكأن هذا المذهب فرع عن مذهب الأخفش، على أن ابن الحاجب إنما ذكره ولم يذكر مذهب الأخفش عكس ما فعله المصنف.

فالأضرب التي تسهل فيها الهمزة المتحركة بعد متحرك: سبعة: مكسورة بعد الحركات الثلاث كيئس وبارئكم وسئل، ومضمومة بعد الحركات الثلاث كيقرأ ويستهزئ ويوضؤ مضارع وضؤ: حسن، ومفتوحة بعد فتحة كسأل؛ وبقي من أنواع المتحركة بعد حركة اثنان يجوز البدل فيهما دون التسهيل: المفتوحة بعد حرف مضموم نحو: جُوَن كصرد وسؤال ويواخذ، والمفتوحة بعد حرف مكسور نحو: مير في مئر ولئلا، والبدل فيهما يكون بالواو بعد الضمة وبالياء بعد الكسرة.

قال ناظر الجيش: وكان القياس جواز تسهيل الهمزة هنا أيضا لكنهم اعتذروا عن ذلك بأنها لو جعلت بين بين في نحو: "مؤجل" و"مائة" لكانت تجعل بين الهمزة والألف، ولا يجوز ذلك لأنها إذ ذاك تقرب من الألف فكما أن الألف لا يكون ما قبلها مضموما ولا مكسورا فكذلك ما يقرب منها، فلما تعذر تسهيلها على هذا الوجه أبدل منها واو إذا انضم ما قبلها وياء إذا انكسر، كما يفعل بالألف إذا انضم ما قبها أو انكسر.

قوله: "أو ان منفتحا .. إلخ" أي وإن كان منفتحا لا يخفف إلا إذا كان قبله فتح فيجعل بين الألف والهمزة. قال في المواهب: و"منفتحا" خبر "يكن" متقدم عليه، وفيه من الضعف ما فيه بل في هذه الأبيات من التعقيد ما فيها.

قوله في الطرة: (سيبويه: تقلب الهمزة التي يجعلها أهل التحقيق بين بين ألفا إذا انفتح ما قبلها وياء إذا انكسر وواوا إذا انضم) ظاهر هذا الكلام: أن ذا الإبدال مطلق سواء تحركت الهمزة بأي الحركات كلام وسام في لؤم وسئم، وفي الصبان: أن محله إذا اتفقا في الشكل كسأل ومستهزئين ورؤوس. فإن الأولى أن يقيد ما في الطرة به. وتلفق هذه القاعدة وهي قولهم:

تطرفت الهمزة بعد الكسرة فأبدلت ياء من كلام سيبويه هذا، ومن قول الأخفش في يستهزئ أنها تقلب ياء، ومن إبدالها مفتوحةً بعد كسرة ياء كما في مير فلم تقيد بموضع العين. قرره بعض المحشين

والحاصل: أن الهمز المفرد إما أن يكون ساكنا وله تسع صور، أو متحركا وما قبله كذلك وله حينئذ تسع صور اثنتان منها من صور الإبدال وسبع هن موضع تسهيله بين بين، أو يكون ما قبله ساكنا وله حينئذ ثلاث صور، فالحاصل واحد وعشرون صورة.

وإنْ يَكُنْ مُنْفَتِحًا وقَدْ أُلِفْ   مِنْ بَعْدِ فَتْحَةٍ فَصَيِّرْهُ أَلِفْ

هذا البيت ساقط من بعض النسخ، وقد رويناه عن بعض الشيوخ. يعني أن الهمزة المفتوحة بعد فتحة قد تبدل ألفا نحو قوله تعالى:﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾، وكقول حسان: [470]

سالت هذيل رسول الله فاحشة   ضلت هذيل بما سالت ولم تصب

وقيل: "سال" في الآية من السيلان وإن في جهنم واديا يسمى سايلاً وأخبر هنا عنه، ويؤيد ذلك قراءة ابن عباس: "سال سايل".

تَحْرِيكُه لِساكِنٍ قَبْلُ نُقِلْ   بِكَثْرَةٍ وذِكْرُه بَعْدُ حُظِلْ

كجَيَلٍ وتَوَمٍ فِي جَيْأَلِ   وتَوْأَمٍ وكَدِفٍ وكَمِلِ

ثم لما تكلم على القسمين الأولين وهما الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها والساكنة الواقعة بعد حركة، أخذ يتكلم على القسم الأخير وهو الهمزة المتحركة الواقعة بعد ساكن؛ وتخفيف هذه الهمزة إما بالإبدال والإدغام معا، وإما بجعلها بين بين، وإما بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وحذفها .. إلخ انظر شرح ناظر الجيش

قال في التسهيل: وإن تحركت بعد ساكن فبحذفها ونقل حركتها إليه.اهـ والنقل هنا جائز لا واجب بخلاف ما سيأتي في قوله: "والنقل في يرأى .. إلخ" أما الحذف بعد النقل فواجب لأن حذفها أبلغ في التخفيف؛ وذلك كـ"جيل في جيأل وتوم في توءم" مما كان قبل

---

[470]- البيت من البسيط وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه: 46، والكامل للمبرد: 2/ 128، وشرح شواهد الشافية: 339/4.

الهمزة فيه ياء أو واو مزيدان للإلحاق لأن حرف الإلحاق حكمه حكم الأصلي، وكـ"دف في دفء ومل في ملء" مما كانت فيه الهمزة بعد ساكن صحيح.

وربما نقلوا حركة الهمزة وتركوها ساكنة ثم قلبوها ألفا، وذلك كقولهم في مرأة مراة وفي كمأة كماة، وهو شاذ لا يقاس عليه خلافا للكوفيين جريا على مذهبهم في بناء القواعد على ما قل وندر . وقيل: أبدلت الهمزة ألفا فلزم تحريك ما قبلها.

تنبيهان: الأول: زيادة الإلحاق لا يضر كونها حرف مد، فإذا بنيت من السؤال مثل "طومار وديماس" تقول: "سوآل وسيآل" ثم تخفف إذا قصدت التخفيف فتقول:"سوال وسيال. الثاني: نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها لا يختص بكونهما معا في كلمة واحدة، فيجوز أن تقول في "من أبوك ومن أمك وكم إبلك": منَ ابوك ومنُ امك وكمِ ابلك. انظر شرح ناظر الجيش

وحَكَمُوا بِمَنْعِ الاِنتِقالِ لِألِفٍ ونُونِ الاِنفِعالِ

أوْ مَدَّةٍ مِنْ يا وواوٍ زِيدَتا أوْ ياءِ تَصْغِيرٍ وتَسهِيلٌ أتَى

قوله: "وحكموا بمنع الانتقال لألف ..إلخ" يعني أن محل نقل حركة الهمزة للساكن قبلها ما لم يكن ألفا ، وأما إذا كان ألفا فلا نقل لأن الألف لا يقبل الحركة. ومثله في عدم النقل إليه نون الانفعال عند الأكثر، كما إذا بنيت من أكل مثل انطلق تقول: "انأكل" ولا تنقل حركة الهمزة للنون وتحذف همزة الوصل وتقول "نكل" ليلا يلتبس بالثلاثي، ومن لا يبالي بالعارض أجاز النقل، قال أبو حيان: وينبغي أن تقر همزة الوصل لتدل على الأصل إذ قد تقر فيما لا لبس فيه نحو: "إسلي". قال ناظر الجيش: والذي قاله الشيخ حق وقد كان خطر لي ذلك لكن لما رأيت الشيخ قد ذكره أبيت أن أنسبه إلي.

وقولنا: "ليلا يلتبس بالثلاثي" أصله لأبي حيان كما في ناظر الجيش، وعليه فيجوز النقل في "انآد وانأطر" بمعنى اعوج فيقال: "نطر وناد" لأن الثلاثي ليس مسموعا فيهما. وهو مخالف لما في المساعد

قوله: "أو مدة من يا ..إلخ" أي وكذلك لا تنقل حركة الهمزة لمدة زائدة للمد من واو أو ياء نحو: مقروءة وخطيئة، فإن كانت المدتان أصليتين صح النقل إليهما كسوٍ وشيٍ في سوء

وشيء، فخرج بقولنا: "زائدة للمد" المزيدة للإلحاق وإن كانت حرف مد لأن ما زيد للإلحاق يعامل معاملة الأصل في النقل كـ"حوب" في حوءب ولو كان حرف مد لأن المقصود به الإلحاق لا غير. انظر شرح ناظر الجيش

فائدة: وزن "مصون" عند سيبويه "مَفْعُل"، وعند الأخفش "مفول"، وتظهر فائدة الخلاف في نحو "مسو" مخففا. قال أبو الفتح: سألني أبو علي عن تخفيف "مسوء "فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول: "رأيت مسوّا"، كما تقول في مقروء "مقروّ"، لأنها عنده واو مفعول؛ وأما على مذهب سيبويه فأقول: "رأيت مسوَا"، كما تقول في خبء: "خب"، فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين؛ فقال لي أبو علي: كذلك هو.

ولا يجوز النقل إلى ياء التصغير كحطيئة، لأنها تجري مجرى حرف المد لشبهها بألف التكسير من حيث إنها تقع من الاسم ثالثة وبعدها كسرة.

قوله: "وتسهيل أتى" أي وتسهل بعد ألف فتجعل بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة كالهباءة لأرض من بلاد غطفان وبها يوم لقيس بن زهير العبسي على حذيفة بن بدر الفزاري، وإنما جاز ذلك والألف ساكنة وهمزة "بين بين" بمنزلة الساكن لأن الألف فيها فضل مد والهمزة اللينة فيها فضل حركة فسهل لذلك اجتماعهما. وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة نحو: تساؤل، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة نحو: بائع، لامتناع النقل.

وواوًا اوْ يـــــا اجْعلنْـــــه مُـــــدْغَما إنْ قَبْلَـــــهُ مَزِيـــــدَتَينِ عُلِمـــــا

وأَصْـــلِياً كزائـــدٍ فـــي ذا اجعَـــلِ أيضـــاً ومـــا انفَصَـــلَ كالمُتَّصِـــلِ

قوله: "وواوا اويا اجعلنه ..إلخ" أي ولما امتنع النقل إلى الألف والمدة الزائدة من واو أو ياء وياء التصغير، جاز تسهيل الألف عند إيثار التخفيف كما مر، وأراد هنا أن الهمز مع الواو والياء المزيدتين للمد نحو: "مقروءة وخطيئة" أو ياء مزيدة للتصغير نحو: "حطيئة" يقلب ياء ويدغم بعد القلب فتقول: "مقروة وخَطية وحُطية" وجوبا؛ قال:[471]

لا أحـــــد ألأم مـــــن حطيـــــه هجـــــا بنيـــــه وهجـــــا المريـــــه

471- الأبيات من مشطور السريع وقائلها : الحطيئة ، الأغاني: 197/2.

مـــن لؤمـــه مـــات علـــى فريـــه ... ...

وإنما تعين ذلك لأنه لا يمكن بين بين لأنه قريب من الساكن فيلزم التقاء الساكنين لأن ما قبل الهمزة ساكن، ولا الحذف بنقل حركتها إلى ما قبلها لكراهتهم تحريك حرف لا أصل له في الحركة، مع الاستغناء عن تحريكه بما ذكر. أفاده ناظر الجيش

قوله: "وأصليا كزائد ..إلخ" بتخفيف الياء في "أصليا" للوزن، أي وربما حمل الأصل على الزائد في القلب والإدغام كنوّ وضوّ حكاه ابن جني وغيره وهو قليل. قاله الدماميني وقال في المساعد: لم يثبته سيبويه ولا غيره ممن تقدم. وربما حمل المنفصل ــ أي ما كان من كلمة أخرى ــ على المتصل في ذلك، فتقول في أبو أيوب: "أبوَ يُّوب" وفي أبي إسحاق: "أبيِ سْحاق" بالنقل فتفتح في الأولى وتكسر في الثانية. وقال ابن جني: لا يشددون في نحو: "أبو أمك" كراهة توالي الضمات، وحكى الجرمي إدغامه.

والحاصل أن الساكن الذي قبل الهمزة إما حرف صحيح أو معتل، والمعتل إما ألف أو واو أو ياء، والواو والياء إما زائدان أو أصليان، والزائدان إما للإلحاق أو لغيره؛ فهذه خمسة أقسام في ثلاثة منها تنقل الحركة إلى الساكن وتحذف الهمزة وهي: ما إذا كان الساكن حرفا صحيحا، أو ياء فيها أو واوا أصليين، أو زائدين للإلحاق؛ وفي قسم منها يجعل بين بين وهو: ما إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفا؛ وفي قسم ــ وهو الخامس ــ تبدل الهمزة من جنس ما قبلها ويدغم بعد ذلك الحرف الأول في الثاني وهو: ما إذا كان الساكن ياء أو واوا زائدين لغير الإلحاق. انظر شرح ناظر الجيش

وحَذْفُـــه مُحَرَّكًـــا بَعْـــدَ الّـــذِي يَلِيـــهِ مِـــنْ واوٍ ويـــاءٍ احْتُـــذِي

يعني أنه ربما استغني بحذف الهمزة عن النقل إلى الياء والواو المتحرك ما قبلها، فتقول في "يرمي إخوته ويدعو إخوته": "يرمخْوته ويدعخْوته" بحذف الهمزة للتخفيف وحذف الياء والواو لالتقاء الساكنين؛ أي ما لم تكن الحركة فتحة فيقل الحذف نحو: "يرمي خاه ويدعو خاه" في: "يرمي أخاه ويدعو أخاه". وفي نسخة أخرى من هذا النظم:

وربمـــا حـــذف دون أن نقـــل إليهمـــا وفيـــه مفتوحـــا يقـــل

وأفاد الاقتصار على ذكر الياء والواو أن الألف لا يكون معها هذا الحكم نحو: "هذا ابراهيم وهذا احمد"، والذي يظهر في وجه الفرق كما لناظر الجيش هو: أن تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها ياء أو واو إنما هو بالنقل والحذف ثم إنه قد يقتصر على أحد الأمرين وهو الحذف دون نقل، أما الهمزة التي قبلها ألف فقياسها التسهيل بين بين كما هنا وليس قياسها النقل والحذف، قال: ولا شك أن الحذف دون نقل فرع عن النقل والحذف، وقد عرف أن لا نقل إلى الألف فينبغي أن لا يجيء الحذف دون نقل لأنه فرع عن النقل والحذف، وإذا امتنع الأصل وجب امتناع الفرع.

والنَّقْلُ في يَرْأَى وأرْأى قَدْ لَزِمْ وفِي التعَجُّبِ وشِبْهِهِ عُدِمْ

قوله: "والنقل في يرأى ..إلخ" يعني أنه التزم غالبا النقل فيما شاع من فروع الرؤية وهي مصدر رأى البصرية والرأي وهو في معنى الاعتقاد والرؤيا وهي مصدر رأى المنامية، بخلاف فروع "رأيت الصيد" إذا أصبت رئته لقلة هذا الحرف في كلامهم، وغير الشائع نحو: "استرأى" لقلة ذلك. والمراد بفروع ذلك كلمات المضارع نحو: "أرى ويرى وترى ونرى"، والأمر نحو: "ره" بخلاف: "مرأى ومرئيّ ومرآة" وأما ما في الطرة من زيادة "رؤية" فمشكل، إذ لا وجه لاستثنائها لسكون الهمزة وتحريك ما قبلها وهو عكس صورة المسألة؛ فالصواب ما في بعض النسخ من إسقاطها. والله تعالى أعلم ومن غير الغالب: لغة تيم اللات فإنهم لا ينقلون، قال شاعرهم: [472]

أري عينيّ ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات

وسمع النقل في "مرأى" قال: [473]

محمرة عقب الصباح عيونهم بمرى هناك من الحياة ومسمع

قوله: "وفي التعجب ..إلخ" أي وعُدم النقل في التعجب وشبهه كاسم التفضيل، كـ"ما أرآه وأرء به وأنا أرأى منك". وللشيخ حرمه بن عبد الجليل رحمه الله:

472- البيت من الوافر، وقائله: سراقة البارقي، نوادر أبي زيد، ص: 185، ولم أجده في ديوانه. الترهات: جمع ترهة كقبّرة: الباطل.

473- البيت من الكامل، وقائله: الحادرة: (قطنة بن أوس) تاج العروس: (سمع).

والنقـــل في مضـــارع والأمـــر مـــن رأيـــت والـفـــروع مـــن أرى زكـــن
إلا لـــــدى التفضـــيل والتعجـــب وعنـــد تـــيم الـــلات ذا لم يجـــب

فصل

وكَسْـــرًا ابْـــدِلَنَّ ضَـــمًّا أُولِـيـــا فـــي آخِـــرِ اسْـــمٍ مُعْـــرَبٍ واوًا ويـــا
أوْ مُـــدْغَمًا فـــي يـــا بِـــآخِرِ اسْـــمِ تَقْـدِيـــرًا اوْ لَـفْظًـــا بِغَيْـــرِ وَهْـــمِ

قوله: "وكسرا ابدلن .. إلخ" أي وأبدلن ضما أولي واوا وياء في آخر اسم معرب كسرا، فـــ"كسرا" مفعول ثان لـــ"أبدلن" ومفعوله الأول: "ضما" المنعوت بجملة "أولي"، و"واوا" مفعول ثان لـــ"أولي" و"يا" معطوف عليه، ورواية صاحب المواهب: "وليا" ورفع "واو ويا" فاعلا لـه ومفعوله محذوف أي ضما وليه واو وياء. يعني أنه تبدل كسرةً كل ضمة تليها ياء أو واو في آخر اسم متمكن لم يتقيد بالإضافة؛ وذلك كأن تبني من الغزو وزن أفعُل فتقول: "أغـزُوٌ" ثم "أغـزٍ" كمـا في "أظـب وأدل" جمـع ظـبي ودلـو علـى "أفعُـل" ككلـب وأكلـب، فاستثقلت الضمة قبل الواو فقلبت كسرة، وقيل: قلبت الواو ياء فانقلبت الضمة كسرة. وكجرو وأجر. واحترز بقوله: "في آخر اسم" من الفعل كيعدو ويدعو. قال في المساعد: وإنما استثقلت الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الاسم دون الفعل لأن الاسم يضاف إلى الياء وينسب إليه فلو أقرت الواو لاجتمعت ضمة وواو قبل يائي المتكلم والنسب وكسرة قبل الياءين وذلك ثقيل. وخرج بقوله: "بآخر" ما كان في الحشو كأفعوان، وذلك لأن الموجب لقلبها قد زال وهو ما تقدم آنفا من تعرضها لما تتعذر معه الواو أو يكثر استثقالها كياء المتكلم وياء النسب. وخرج بـــ"معرب" المبني لزوما كهو وذو الموصولة في الأشهر، لكن اعترض التمثيلَ بذو ناظر الجيش قائلا: إن ضمة الذال إنما هي ضمة عارضة جيء بها إتباعا لما بعدها وأصل الذال الفتح وعليه فلا حاجة للاحتراز عن شيء بهذه الصفة. وعارض البناء كالمعرب فتقول في "عرقوة وثمود" على لغة من لا ينتظر: "يا عرقي ويا ثمي". ووافق الكوفيون على هذه القاعدة وهي: أنه إذا أدى عمل إلى وقوع الواو طرفا وقبلها ضمة في اسم متمكن ، فُعل ما ذكر إلا في موضعين: فيما سمي به من الفعل كيغزو، وفيما نقل من اسم أعجمي. وخرج

بقولنا: "لم يتقيد بالإضافة" ما تقيد بها، فإن تقيد الاسم المتمكن بالإضافة لم تبدل الضمة كسرة فتسلم الواو إذ صارت كأنها في الحشو إذ المضاف لا يستقل دون المضاف إليه، نحو: "ذو" بمعنى صاحب وأخواته في حالة الرفع.

تنبيه: قد تبع الناظم في كلامه هنا المصنف في التسهيل، وقد قال ناظر الجيش: إن كلامه يحتاج في تقريره إلى تكلف، وذلك أن القيود الأربعة المذكورة قد ذكرها بعد قوله: "ياء أو واو" فوجب أن تكون لكل من الياء والواو، فأما قوله "آخرا" فإنه يدخل تحته الياء في نحو: "أظب" كالواو في نحو: "أدل" وأما القيود الثلاثة الباقية فالظاهر أنها تختص بالواو إذ لا يتصور أن يكون شيء منها قيدا في الياء، لأن قيد الاسم احترز به عن كون الحرف آخر فعل وليس لنا فعل في آخره ياء قبلها ضمة فتبقى الياء ولا تغير الضمة قبلها، وكذلك قيد التمكن وعدم التقيد بالإضافة فإنه ليس لنا ما يحترز به منه في الياء. قال: فلو قال المصنف: " وتبدل كسرةً أيضا كل ضمة يليها ياء طرفا أو واو وهي آخر اسم متمكن لا يتقيد بالإضافة" لكان أخلص تعبيرا وأوفى بتأدية المقصود.اهـ من شرح ناظر الجيش باختصار وتصرف

قوله: "أو مدغما في يا ..إلخ" أي أو أولي الضم ياء مدغما في ياء .. إلخ يعني أنها تبدل كسرةً كلُّ ضمة يليها ياء أو واو مدغمة في ياء هي آخر اسم لفظا أو تقديرا؛ سواء كان الاسم مفردا كمرمي ومطوي وزنهما في الأصل: مفعول، أو جمعا كعصي ودلي وأصلها: "دلوو" على وزن فعول فأبدلت الواو الأخيرة ياء لقول الخلاصة:

كذاك ذا وجهين جا الفعول من ... ذي الواو لام جمع او فرد يعن

فوقع قول الخلاصة أيضا:

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عروض عريا

فانقلبت ضمة العين فيهما كسرة لمجانسة الياء. ومثال المدغم في آخره تقديرا: مرمية ومرضية. فخرج بقوله: "في آخر" نحو: "صيم" فلا يجب كسر الضمة لأن الياء المدغم فيها ليس آخرا ، وبقوله: "اسم" ما كان في آخر فعل نحو: "حُيّ" مبنيا للمفعول فلا يجب تحويل الضمة كسرة لكن يجوز. قال في المساعد: والقلب في نحو: "دلو ودلي" هو القياس المطرد والتصحيح شاذ، سمع جمع أب على أبو.

كضَمٍّ واوٍ قَبْلَ يا أوْ واوٍ انْ قَبْلَ كَتا أوْ زَيْدِ فَعْلانَ يَبِنْ

أي كذلك يجب إبدال كل ضمة في واو قبل واو متحركة أو ياء متحركة تليهما علامة التأنيث كتائه ومدته أو زيادتا فعلان، أما ضمة الواو التي قبل ياء متحركة قبل تاء التانيث فكما إذا بنيت من "شويت" مثل سمرة فتقول: "شوية" بقلب ضمة الواو كسرة . ومثال ضم واو قبل واو متحركة تليها علامة التأنيث: كما إذا بنيت من القوة مثل سمرة فتقول "قوية" بإبدال الضمة كسرة والواو ياء، ولو بنيت من القوة مثل "أربعاء" قلت "أقوياء" بكسر الواو وقلب الثانية ياء. ومثاله قبل زيادتي فعلان: كأن تبني من القوة نحو سبعان فتقول "قووان" فتقلب الضمة كسرة والواو الثانية ياء فيصير "قويان"، وهذا مذهب الأخفش والجرمي والمبرد والأكثرين، ومذهب سيبويه: أنك تقول "قووان" بتصحيح الواو من غير إدغام ولا قلب، وإنما وجب التصحيح لمخالفة الفعل بزيادتي فعلان لاختصاصها بالاسم فصار كالجولان، وإنما يعل ويدغم ما أشبه الفعل لا ما خالفه؛ وقال ابن جني: تدغم فتقول "قوان" لأن قلب الضمة كسرة والواو ياء يؤدي إلى إلباس، وهو أضعف الأقوال وأما الإلباس فهو غير محفول به ألا ترى أن كلامهم يوجد فيه البناء المحتمل لوزنين كثيرا مثل "مختار"، وأيضا فإنه إذا أدغم لا يدرى هل البناء "فعُلان" في الأصل أو "فعْلان" بسكون العين. قاله ناظر الجيش وخالف الزجاج الجمهور فمنع بناء هذا الوزن أصلا محتجا بأنه ليس في كلامهم اسم ولا فعل على "فعُل" عينه ولامه واوان. ومثاله من واو قبل ياء: سبعان من شويت فتقول شويان. أي على ما اختاره المصنف، قال في المساعد: ولا يبعد مجيء المذهبين الأخيرين. فقوله في الطرة: "قبل يا أو واو على الأصح" مقابله منصوص في الواو مخرّج في الياء.

وجْهانِ إنْ لَمْ يَكُ في واوٍ كضَمْ صُدِّرَ قَبْلَ يا مُشَدَّدٍ ولَمْ
يُمَدَّ أوْ يُتْلَى بِضَمٍّ حُوِّلا لِيا ومَنقُولٍ مِنَ الهَمْزِ إلَى
واوٍ تَلا واوٌ وأبْقَوْا أثَرا كَسْرٍ وضَمٍّ بِسُكُونٍ غُيِّرا

قوله: "وجهان إن لم يك في واو" يعني أن الضم الذي قبل واو وهي قبل هاء التأنيث إن كان في غير الواو ففيه وجهان: الإبدال وهو مبني على تقدير طريان علامة التأنيث، وعدم الإبدال وهو مفرع على عدم تقدير طريانها فيصير كأفعوان. وذلك كأن تبني من الغزو مثل

سمرة فتقول "غزوة" بالواو إن لم تقدر طريان التاء، و"غزية" إن قدرت طريانها بقلب الضمة كسرة والواو ياء إذ يصير حينئذ نظير "أدل".

قال ناظر الجيش: والذي فهمته من قول المصنف: " لم تبدل إلا إن قدر طرآن التاء" أن الحكم بكون هاء التأنيث غير عارضة يرجع إلى قصد المتكلم، ويدل على هذا قول سيبويه: تقول في فُعُلة من الرمي: "رُمُوة" إذا بنيت على التاء و"رُمُية" إذا لم تبن؛ فجعل الأمر في ذلك راجعا إلى تقدير المتكلم وقصده. قال: وكان ظني ـ وهو الذي كنت أفهمه أوّلا ــ أن الحكم في ذلك أمر يضطر إليه ولا تعلق له بالقصد، وذلك أن الكلمة المشتملة على هاء التأنيث إذا فرض أن لها نظيرا مستعملا بعد فرض حذف هاء التأنيث منها حكم على الهاء بالعروض وذلك كثير، وإن لم يكن للكلمة بعد فرض حذف الهاء منها نظير أعني في الوزن حكم بأن الكلمة مبنية على الهاء .. إلخ فقد بسط البحث في المسألة قائلا: إن تقريرها لا يخلو من قلق وإنه لم يصل إلى ما يُثبت عنده تحققها.

قوله: "كضم صدر ..إلخ" يعني أن الضمة المصدرة قبل ياء مشددة فيها وجهان: أحدهما إبقاؤها والثاني تحويلها كسرة كـ"صيم" جمع صائم فيجوز ضم الصاد وكسرها، و"لي" جمع ألوى للقرن الشديد وشديد الخصومة بكسر اللام وضمها، فالضم على الأصل والكسر لمجانسة الياء. فخرج بالمصدرة ضمة الخاء في "تخُير" فلا تحول إلى الكسرة، وبكونها قبل ياء مشددة ما كان قبل مشدد غير ياء نحو: "سهد ونوم" فلا يجوز فيها إلا الضم، وخرج بقوله: "لم يمد" ما كان من الياءات بعده حرف مد نحو: "غياب ونيام" فلا يجوز فيها إلا الضم .

قوله:" أو يتلى بضم حولا ..إلخ" أي أو ضم يتلى بضم .. إلخ يعنى أن مما يجوز فيه الوجهان كذلك: الضمة المتلوة بضمة أخرى مغيرة بتحويلها كسرة لأجل الياء المشددة التي فى آخر الكلمة كما اقتضاه التصريف لعصي ودلي كما مر، فيجوز ضم العين والدال على الأصل لأنهما فعول ويجوز كسرها إتباعا، فخرج بمغيرة: التاء في "تخير" فإنها متلوة بضمة لكن لم تغير لما يليها من ياء مشددة فلا يجوز في التاء إلا الضم.

قوله: "ومنقول من الهمز .. إلخ " أي وضم منقول من الهمز إلى واو تلاها ــ أي الهمزة ــ واو، يعنى أن الوجهين جاريان أيضا في ضمة منقولة إلى واو من همز قبل واو كأن تبنى من "سوء" مثل عرقوة فتقول: "سوءوة" بفتح فسكون فضم ففتح، فتنقل ضمة الهمزة التي قبل الواو الساكنة فتحذف الهمزة بعد نقل حركتها فيصير "سووة"بفتح السين وضم الواو الأولى

فيبقى لفظه كلفظ "قَووة" فعُلة من القوة، لكن ضمة "سووة" عارضة وضمة "قووة" أصلية فلذلك تعين الاعتداد بها فكان فيها القلب حتما وجاز في "سووة" اعتباران: إن لم تعتد بالنقل لم تقلب كأنك نطقت بسوءوة وإن اعتددت بما عرض صيرته مثل قووة فتقلب سوية. اهـ من المساعد

قوله: "وأبقوا أثرا .. إلخ" أي وأبقوا أثر ضم وكسر غيرا بسبب سكون، فالألف في "غيرا" للتثنية لا للإطلاق والجملة وصف للضم والكسر لا للسكون، والباء في "بسكون" سببية؛ يعنى أن الكسر والضم المؤثرين في إعلال اللام قد يبقى أثرهما ـــ وهو الإعلال ــ بعد حذفهما، وذلك لعدم الاعتداد بالسكون العارض؛ فإذا بنيت من الغزو "فعِلان" بكسر العين قلت: "غزِوان" ثم تقلب الواو ياء لأجل الكسرة فتقول "غزِيان"، فلو سكنت الزاي تخفيفا لقلت أيضا "غزْيان"، ونظيره: أن تقول "غُزِي" بالبناء للمفعول ثم تسكن الزاي فتقول: "غزْي"، وإذا بنيت من الرمي اسما على فعُلان قلت: "رمُوان" فإذا سكنت أيضا قلت: "رمْوان" بالواو، ونظيره: قولك في "قضُو" بعد التسكين "قضْو" بالواو أيضا، وعلى هذا يدل قوله: [474]

تهزأ مني أخت آل الطيسله قالت أراه دالفا قد دُنْيَ له

فأقر الياء مع التسكين كما كانت مع الكسرة وهو من الدنو. اهـ من المساعد بلفظه

وقَدْ يُؤثِّرانِ في لامٍ فُصِلْ بِساكِنٍ والكَسْرُ فيهِ إنْ فُصِلْ
بِفَتْحَةٍ ولإزالَةِ الخَفا قَدْ تُبْدَلُ الياءُ بِواوٍ فاعْرِفا

قوله: "وقد يؤثران في لام ..إلخ" يعنى أن الكسرة والضمة قد يؤثران إعلال اللام المفصولة بساكن، نظرا إلى أن الساكن حاجز غير حصين فكأنه لم يوجد؛ كقولهم: "هذا ابن عمى دِنيا" وهو من الدنو، فأثرت الكسرة إعلال اللام فحولت من الواو إلى الياء مع وجود الساكن حاجزا؛ ونحو: دِنية وصِبية. وأما في الضمة فكقولهم في العريان "عُرو" وهو من ذوات

---

[474]- الرجز منسوب لأعرابي في أمالي القالي، ص: 525، ونسبه في سمط اللآلئ للأصمعي: 931/2، ونسب في الأصمعيات لصخير بن عمير التميمي : الأصمعيات ، ص: 148، طيسلة من الطسل، وهو الماء الجاري على وجه الأرض.

الياء فلأجل الضمة المحجوزة بالساكن قلب الياء واوا. قال فى المساعد: والأكثر في لسانهم صحة الواو نحو: جرو وصنو.

قوله: "والكسر فيه ..إلخ" وربما أثرت الكسرة مفصولة بفتحة، كقولهم في تثنية رضى: "رضيان" وهو من ذوات الواو لأنه من الرضوان، وكأن الفتحة عندهم أخت السكون في الخفة فكما لم يعتد بالسكون حاجزا حصينا لم يعتد بالفتحة أيضا. قال في المساعد: وهو فى الندور بحيث لا يقاس عليه وخالف الكسائي فقاس.

قوله: ولإزالة الخفا .. إلخ" أي وربما جعلت الياء واوا لإزالة الخفاء، كقولهم في أيفع الغلام: "أوفع" أي ارتفع "فهو يافع" ولا يقال "موفع". وهذه المسألة فى التسهيل بهذا اللفظ، ولم يفسر الدماميني ولا ابن عقيل فى المساعد ولا غيرهما كالمرادي وناظر الجيش وجه الخفاء.

وكنت استشكلت هذه المسألة أيام الطلب، وسألت بعض شيوخ الفن في بلادنا فلم أظفر منهم بما يثلج الصدر؛ وحاصل ما قالوه وحشى به بعضهم: أن اللبس مأمون بدليل "يافع" واللام للتعليل أي لإزالة اللبس ــ بمعنى عدمه كما سياتي ــ بين "أيفع الغلام" و"أوفع الغصن" إذا نعم بالإبدال في الأول، أو لأن الياء أخفى فى النطق من الواو فأزالوا الخفاء بإبدالها منها.

حتى اطلعت على نبذة من المواهب فى هذا المحل فيها مانصه: ولم يتبين لي هل المراد منه أن الياء أخفى من الواو بمعنى أنها أخف على اللسان منها فيجاء بالواو بدلها لإزالة الخفاء، والمعنى في إزالة الخفاء: أن اللبس إذا لم يوجد بين الياء والواو أن الياء تبدل واوا لعدم اللبس بينها مع الياء كما في قولهم: "أيفع الغلام فهو يافع" قالوا "أوفع" لأن اللبس غير حاصل لوضوح وشهرة "أيفع" عن "أوفع"، و"يافع" عن "موفع" فلذلك أبدلت

أي لعدم الخفاء بينهما في المثال وظهور اشتهاره بالياء والله أعلم؛ وهو على خلاف استعمالهم لأنهم يفرون من الأثقل إلى الأخف لا العكس، أو المراد غير ذلك، أو اللفظة مصحفة فلتحرر.اهـ وهو كما رأيت لم يأت بما يغني. ثم رأيت ناظر الجيش أومأ إلى اعتراض هذا التعليل بقوله في شرح المسألة مقتصرا عليه: وعلل المصنف ذلك بإزالة الخفاء.

والـــواوُ باليـــاءِ لِتَقْلِيـــلِ الثِّقَـــلْ أَوْ رَفْـعِ لَـبْسٍ مِـنْ بَقـا الـواوِ حَصَـلْ

أي وتبدل الواو ياء لتقليل الثقل كقولهم في "صوم": صيم. قال في المساعد: والوجه عدم القلب، وإذا بعدت العين من الطرف لم تقلب نحو: صوام وشذ "نيام"، وإن كان "فُعّل" مفردا فلا قلب نحو: "حوّل"، وكذا إن كان جمعا معتل اللام نحو: "شوى" جمع شاو.اهـ وتبدل كذلك ياء لرفع اللبس كقولهم في جمع عيد ـ وهو من العَود ـ أعياد ليلا يلتبس بأعواد جمع عُود. قال ناظر الجيش: وكذا قولهم "خيائن" جمع "خيانة" وإن كان أصلها الواو، فجعلت ياء خوف التباسه بجمع "خائنة".اهـ وقد لا يلتزمون ذلك بل يفعل مع كثرة الأصل كقولهم في جمع ريح أرياح دفعا للالتباس بجمع رُوح وهو أرواح، مع أن الأفصح والأكثر والأشهر في ريح أرواح. كقوله: [475]

إذا هبــت الأرواح مــن نحــو جانــب بــه أهــل مــي هــاج قلــبي هبوبهــا

وقوله: [476]

قــف بالــديار الــتي لم يعفهــا القــدم بلــى وغيّرهــا الأرواح والــديم

فصل فيما يعرض للياء أو الياءات من الحذف

قال ناظر الجيش: ولا يخرج هذا الفصل عن الفصول التي تقدمته في اشتماله على ذكر إبدال بعض حروف العلة من بعض، ولكن لما كان الإبدال الذي سيذكره إنما يتأتى بعد حذف شيء من الكلمة التي فيها إبدال لزم التعرض للحذف أوّلا لابتناء الإبدال عليه، فليس ذكر الحذف مقصودا لذاته.

يَــا بَــيْنَ كَسْــرَةٍ وتَنْوِيــنٍ أزِلْ إنْ كــانَ بِالكَسْــرَةِ والضَّــمِّ شُــكِلْ

يعني أنه يحذف وجوبا الياء بين كسرة وتنوين في حالة الضم والكسر بعد حذفهما لثقلهما عليها حينئذ، كهذا قاض ومررت بقاض، وذلك لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين. وهذا هو سبب النقص المشار إليه في قول الخلاصة: (والثان منقوص .. إلخ) وهو المعبر عنه بقولهم: "أعل إعلال قاض".

475- البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة ، ديوانه، ص: 66.

476- البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 226/1.

يَـا ثالِثًـا لِغَيْـرِ مَعْنًـى مُـدْغَما مِـنْ قَبْـلِ مُـدْغَمٍ أزِلْـهُ فاعْلَمـا
وافْـتَحْ وآخِـرًا يُـزالُ كُـلٌّ يـا مُـضَعَّفًا فـي غَيْـرِ فِعْـلٍ وَلِيـا

قوله: "يا ثالثا لغير معنى ..إلخ" أي أزل ياء ثالثا .. إلخ يعني أنه تحذف الياء المدغمة في مثلها إن كانت ثالثة زائدة لغير معنى متجدد، نحو: "غني وعلي" فإن الياء الأولى منهما مدغمة في مثلها وهي ثالثة زائدة لغير معنى، فإذا نسب إليهما على حالهما لزم اجتماع أربع ياءات: المد ولام الكلمة ويائي النسب، فتحذف الثالثة من الكلمة وهي الياء الأولى من الياءات الأربع إزالة للثقل. وخرج بقوله "ثالثا" الثانية نحو: "حي" وفى الخلاصة حكمها عند قوله: (ونحو حي فتح ثانيه يجب ..إلخ)، والرابعة نحو: "كرسي" فإنها تحذف مع المدغم فيها وهو في الخلاصة أيضا عند قوله: (ومثله مما حواه احذف .. إلخ) ، واحترز بقوله: "لغير معنى" من أن تكون الياء الثالثة زائدة لمعنى كقولك في تصغير "قُصْوى" أي إذا لحقتها ياء النسب: "قصيّيّ" فتدغم ياء التصغير في لام الكلمة ولا تحذف لأنها جاءت لمعنى متجدد وهو التصغير. هكذا في الدماميني وغيره، قال في المواهب: وما ذكره شراح التسهيل هنا مخالف لما عليه أئمة اللغة من أن إحدى اليائين من "قصوي" تحذف.اهـ ومن تأمل عَلم أن ما قاله في المواهب هنا غير وارد. وبيان ذلك: أن الكلام هنا في ورود التصغير على النسب لا في عكسه أي هو في تصغير المنسوب لا في النسب إلى المصغر حتى يرد عليه ما قاله أئمة اللغة، فالنظر في المثال المذكور إلى أن "قُصْوَى" نسب إليها أوّلا فقيل فيها: "قُصْوِيٌّ" بحذف ألف التأنيث للنسب، ثم لحقت لفظَ المنسوب ياءُ التصغير فقيل: "قُصيْوِيّ" وأدغمت في لام الكلمة لقاعدة: "إن يسكن السابق .. إلخ" فقيل: "قصيّيّ" فلم تحذف مع أنها ثالثة مدغمة في مثلها لكونها زائدة لمعنى متجدد فهي طارئة على ياء النسب وليست ياء النسب هي الطارئة عليها، وقد خفي هذا على صاحب المواهب مع جلالته، ويدل لما قلنا قول ناظر الجيش في تقرير المسألة: الياءان المدغم إحداهما في الأخرى إذا وليهما مثلاهما فإما أن يكونا معا زائدين أو أصليين أو الأولى زائدة والثانية أصلية؛ فالزائدان يحذفان نحو: "كرسي" في النسب إليه، وإن كانت الزائدة الأولى فقط حذفت الزائدة وقلبت الأصلية واوا كقُصَوِيّ في النسبة إلى قُصَيّ، هذا إذا كانت الزائدة التي هي الأولى قد وجدت قبل وجود الياءين اللتين حصل الحذف لأجلهما وهما الثالثة

والرابعة، أما إذا كانت الياء المذكورة متأخرة في الوجود عن الياءين المذكورتين فإنها لا تحذف بل تبقى وذلك نحو: "عَدَوِيّ" إذا صُغر فإنه يقال فيه: "عديّيّ" كما قررنا. قال: والظاهر أنه لا احتياج إلى الاحتراز عن ذلك، فإن الشيء إنما يحذف لطرآن شيء آخر عليه إذا حصل بذلك الطارئ مع ما طرأ عليه ثقل، كالحذف من نحو: "كرسي وعلي" إذا طرأت عليهما ياء النسب، ولا شك أن الياء الزائدة للتصغير هي الطارئة على غيرها، وما كانوا ليأتوا بشيء ثم يحذفوه لطرآنه على شيء موجود قبله إذ لو كانوا يحذفونه ما أتوا به لاسيما شيء يؤتى به لمعنى مقصود.

وكذا تحذف الياء المدغمة في مثلها إن جاءت غير زائدة بل ثالثة عينا كتحية، فإن أصلها "تحيية" كتفعلة والياء الأولى عين الكلمة والثانية لامها، فإذا نسبت إليه حذفت الياء الأولى فتبقى في اللفظ على صورة "فَعِل" المتحرك الوسط بالكسر فتقول: "تحوي".

قوله: "وافتح" أي ويفتح ما قبلها إن كان مكسورا كما في "تحية وغني وعلي" فتقول: "تحَوي وعلَوي وغنَوي" بالفتح، وأما إن كان مفتوحا فيقر على حاله نحو: "هبَي وهبَية" للصغير فتقول: هبَوي.

قوله: "وآخرا يزال كل يا..إلخ" أي ويزال كل ياء ولي ياء مضعفا في آخر كلمة غير فعل، يعني أنه تحذف أيضا كل ياء متطرفة لفظا أو تقديرا بعد ياء مكسورة مدغم فيها أخرى، نحو: "عطيي" تصغير عطاء بثلاث ياءات أولاهن: ياء التصغير والثانية: المنقلبة عن الألف التي كانت في المكبر كما في "غُزيّل" تصغير غزال والثالثة: المنقلبة عن لام الكلمة، فتحذف هذه الياء تخفيفا وكان الحذف لها لتطرفها والأطراف محل التغيير فتقول: "عطي"؛ ومثال ما تطرفت فيه الياء تقديرا: "سقية" في تصغير سقاية، والعمل فيها كما تقدم لأن تاء التأنيث كالمنفصلة.

قوله: "في غير فعل" أي ما لم يكن ذلك في فعل أو جار مجراه نحو: "أحيي" مضارع "حيّيت" فلا تحذف هذه الياء لأنها معرضة للحذف بالجازم، والجاري عليه كالمحيي والتزيي حملا لاسم الفاعل والمصدر على الفعل، قال المتنبي:[477]

لو تعلم الشجر التي قابلتها   مدت محيية إليك الأغصنا

---

[477]- البيت من الكامل، وقائله المتنبي، ديوانه، ص: 102.

وخرج بقوله: "مضعفا " وهو مفعول مقدم على "ولي"، نحو: "القاضي وصبي" لأن الياء في كل منهما لم تل مضعفا، وجملة "ولي" وصف لقوله: "كل يا".

وقوله في الطرة هنا: "وسمي" تصغير سماء للمطر لأنه هو المذكر، قال:[478]

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

وإلا وجب ختمه بالتاء لأنه مؤنث، قال في الخلاصة : (واختم بتا التانيث ما صغرت .. إلخ)

قوله: "ولا يمتنع هذا الحذف لعدم زيادة المكسورة .. إلخ" هذا نص التسهيل، يعني أنه لا فرق عند سيبويه بين أن يكون الحرف المدغم فيه ياء التصغير زائدا كما تقدم أو أصليا كواو "أحوى" فتقول في تصغيرها عنده: "أحي" ولا تصرفه لوجود الزيادة في أوله كيضع علما، وذلك أن أصله: "أحيوو" لأنه مشتق من الحوة فقلبت الواو الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها وأدغمت ياء التصغير في الواو التي هي عين الكلمة بعد قلبها ياء فاجتمعت ثلاث ياءات فعمل به ما عمل بعطاء حين صغر من الحذف، ووافقه عيسى ابن عمر على حذف الياء الأخيرة لكنه رأى الصرف لنقصان البناء فتقول: "هذا أحيٌّ ومررت بأحيٍّ ورأيت أحيّا"، وفرّق أبو عمرو فحذف في مسألة "عطاء" لأنه زائد ولم يحذف في مسألة "أحوى" لأنه أصل، وإن كان يرى تشبيهها بياء "أعيم" فيحذفها رفعا وجرا لكن لالتقاء الساكنين بعد حذف الضمة والكسرة لثقلهما على الياء، ويثبتها نصبا لخفة الفتح فيقول: "رأيت أحييَ" كما تقول: "أعيميَ". قال في الكافية:

وإن تلا ذا الياء ياءان حذف أخراهما وخلف أحوى قد عرف

والنقص والصرف إلى عيسى انتسب نقصا ومنع الصرف عمرو انتخب

ولأبي عمرو عزوا أحييا ونحوه مستغنيا عن حذف يا

478- البيت من الوافر، وهو من قصيدة لمعاوية بن مالك (معود الحكماء) من اختيارات المفضل. المفضليات شرح ابن الأنباري: 2/255.

كَــــذا إذا مُحَـــــرَّكَيْنِ قَــــدْ تَــــلا   أَوْ أَلِفًـــا أَوْ واواً الوُسْــــطَى اجْعَــــلا

أي وكذا يجب حذف الياء الأخيرة إذا كانت بعد ياءين محركتين، يعني أنه إذا تحركت الياء الأولى والثانية حذفت الثالثة وجوبا عند عدم القلب في الوسطى، ويجوز قلب الوسطى واوا أو ألفا فتسلم الثالثة من الحذف؛ وذلك كأن تبني من الرمي مثل جحمرش فتقول: "رمْيَيِي"، فعندنا ثلاث ياءات قد اجتمعت والأولى والثانية منها متحركتان فلك فيه ثلاثة أوجه: أحدها حذف الياء الثالثة بعد أن تنقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها وتدغمها في الياء الثانية فتقول: "رمي"، الثاني: أن تقلب الوسطى واوا كراهة اجتماع الياءات فتقول: "رميو" ويصير حينئذ منقوصا، الثالث: أن تقلب الوسطى ألفا وتسلم الثالثة فتقول: "رمياي"؛ والذي يظهر أن هذا الوجه أحسن من الذي قبله لأن سبب إعلال الياء قائم وهو تحركها وانفتاح ما قبلها. فوجوب الحذف الذي نص عليه الناظم في طرته إنما هو باعتبار عدم القلب في الوسطى، فلا ينافي الجواز المنصوص عليه في شروح التسهيل لأنه باعتبار القلب فيها. والله تعالى أعلم.

قوله في الطرة: "فيصير رَمي كعصي" كذا في بعض النسخ والصواب: "كعُطي" أي تصغير عطاء والتشبيه في حذف الياء الأخيرة لا في الوزن.

ومــا لِثــانِي نَحْــوِ حَــيٍّ فــي النَّسَــبْ   لِثــانِ فِعْلَــلٍّ مِــنَ الحَــيِّ انتَسَــبْ

يعني أن ما ثبت من الإعلال للياء الثانية التي هي لام الكلمة في نحو: "حي" في النسب ثبت للياء الثانية من "فِعْللّ" من الحي كأن تبني من الحي وزن جردحل فتقول: "حييي" بأربع ياءات، فيجوز في الياء الثانية قلبها واوا كما في النسب إلى "حي" وتجوز سلامتها، والمازني يوجب إعلالها كما في لام المنسوب. وإنما جازت السلامة هنا ولم تجز في النسب لأن عروض يائيه يصير الياء الثانية من الياءات كالمتطرفة بخلاف ما نحن فيه.

ولو بنيت من فتى مثل "حَمَصيص" لبقلة بفتحتين فصاد مكسورة فياء ساكنة آخره صاد مهملة لقلت على رأي المازني: "فتوي" لا غير، وعند غيره: "فتيي" بالسلامة.

قوله في الطرة: "وما لثاني نحو حي في النسب من فتح ثانيه ورده واوا إن كان منقلبا عنها .. إلخ" إن أريد بالثاني ثاني الكلمة فلا يصدق عليه آخر الطرة، وإن أريد به ثاني اليائين فلا يصدق عليه أولها؛ وقوله: "إن كان منقلبا عنها" لا يصدق إلا في بناء الوزن من الطي؛ وقوله: "ولا تمتنع سلامتها إن كانت الثالثة .. إلخ" الصواب إسقاط قوله: "إن كانت .. إلخ" لأنهما هنا لغير النسب، وهذا نص التسهيل لكن أتى به إثر الكلام على ياء النسب لحي فأشار إلى ما هنا. وصوّب البيتَ بعضهم فقال:

وما للفظ نحو حي في النسب للفظ فعلل من الحي انتسب

وقد صرح المصنف في إيجاز التعريف بمخالفة المازني في هذه المسألة ولم يصرح بخلافه في مسألة "جردحل"، قال ناظر الجيش: وقد يقال إن السلامة في مثال "حمصيص" من فتى وهي: "فتيي" جائزة دون مثال "جردحل" من حي فإنه يتعين فيه الإعلال فيقال: "حيوي" دون "حييي"، وفرّق بينهما بأن "حييي" قبل الياء المشددة فيه ياء مشددة بعد كسرة ولا شك في ثقله، بخلاف: "فتيي" فليس فيه قبل الياء المشددة سوى ياء واحدة تلي فتحة ولا شك أن هذا أخف من الأول، ولا يلزم من إجازة السلامة في الأخف تجويزها في الأثقل.

تنبيه: جزمُ المصنف في إيجاز التعريف بالإعلال في بناء "جردحل" من حي ـ وهو قول المازني كما تقدم ـ مخالف لقوله في التسهيل: "ولا تمتنع سلامتها إن كانت الثالثة والرابعة لغير النسب خلافا للمازني"؛ لكن قال ناظر الجيش موفقا بين الكلامين: إن الإعلال لا شك أنه أكثر والسلامة في مثل ذلك جائزة على قلة، فترك التعرض لذكرها في إيجاز التعريف وذكرها في التسهيل. قال: ولا يضر ذلك لأنه لم ينف جواز السلامة في ذلك الكتاب فيصادم ذلك إجازتها في التسهيل.

أوْلـى مـن الحيّـاي فـي الفَعْـلَلِلِ ... مِ الحـيّ حيّـو وحَيّـا فاعقـل

يعني أن بناء "حيّوِ وحيا" في وزن جحمرش من "حييت" أولى من "الحياي"؛ أما "الحياي" فبإدغام الأولى في الثانية وقلب الثالثة ألفا وتصحيح الرابعة، وأما "حيو" فبإدغام الأولى في الثانية وقلب الثالثة واوا لكراهتهم توالي الأمثال فصار منقوصا، وأما "حيا" فبإدغام الأولى في الثانية أيضا وحذف الأخيرة وقلب الثالثة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. قال الدماميني: ولا أدري لم كان "حيو وحيا" أولى من "حياي" مع ظهور وجهه.اهـ

والجواب: أنهما أخف منه لأن أحدهما حذفت منه إحدى الياءات، والثاني قلبت إحداهن واوا وهي أبعد من الياء والألف منها.

فصل فيما يعرض للواوات من القلب والحذف

إنْ تَجْتَمِـعْ ثـلاثُ واواتٍ قُلِـبْ ... ثـانٍ أوِ الثالِـثُ يـاءً فاحْتَسِـبْ

يعنى أنه إذا عرض اجتماع ثلاث واوات قلبت الثانية أو الثالثة ياء، وأيهما قلبت لزم قلب الأخرى ياء وإدغام الياء في الياء لقول الخلاصة: (إن يسكن السابق من واو ويا ..إلخ)، وذلك كما إذا بنيت من القول مثل "اغدودن" تقول: "اقوول" فتجتمع ثلاث واوات، فإن شئت قلبت الثانية أو الثالثة؛ وكما تقول في اسم المفعول من قوي "مقوي" أصله "مقووو" فتقلب الثانية أو الثالثة، فتجتمع ياء وواو سبقت إحداهما بالسكون فتقلب الواو ياء وتدغم في الأخرى؛ وذلك لأنهم اجتنبوا ضمة غير عارضة في واو وقبل واو لأن الضمة كالواو فاجتناب ثلاث واوات أحق. هذا وإن "قوي" لازمة فلا يصاغ منها اسم المفعول، لكن القصد مجرد بناء مثال من مثال والشأن لا يعترض المثال .. إلخ أما الضمة العارضة فلم يستثقلوها لعروضها، ومثال ذلك أن تأتي بمضارع "هوى" مسندا إلى ضمير الجماعة المذكرين فتقول: "يهوون" والأصل: "يهوِيون" فالضمة التي على الواو عارضة لأن أصلها الكسر.

وإنْ تَـوالَى أرْبَـعٌ ففَضِّـلِ ... قَلْـبَ سِـوَى الثـانِي إذًا والأوَّلِ

أي وإن عرض اجتماع أربع واوات فيفضل قلب الثالثة والرابعة على تصحيحها كلا لتوالي الأمثال، نحو: "قوي" بتشديد الواو والياء مثل "جحمرش" من القوة؛ وذلك لأن الأصل "قوْوَوِو" بأربع واوات الأولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة مكسورة، فتدغم الأولى في الثانية

وتعل الثالثة بقلبها ياء لثقل اجتماع الواوات وتقلب الرابعة ياء لكسر ما قبلها، وإنما كان الإعلال أولى مع وجوبه قبله لأن الإدغام فيما قبله لا يغني عن الإعلال.

ومعْهُما أُبْدِلَ ثانٍ في بِنا   مِنْ لَفْظِ قُوَّةٍ مِثالِ اغْدَوْدَنا

يقول: ومع الثالث والرابع أبدل الثاني في بناء مثال "اغدودن" من لفظ القوة، فـ"بنا" مصدر مضاف لمفعوله وهو "مثال" وفصل بينهما بقوله: "من لفظ قوة" من باب (فصل مضاف شبه فعل ..إلخ)؛ أي وقد يقلب الثاني مع قلب الثالث والرابع فلم يبق صحيحا إلا واو واحدة، كما إذا بنيت من لفظ القوة مثال: "اغدودن" فتقول: "اقويا" بفتح الواو وتشديد الياء ويليها ألف وأصله: "اقوَوْوَو" فأعلت الأخيرة بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأعلت الثانية كراهة اجتماع ثلاث واوات، وأعلت الثالثة لاجتماع ياء وواو سبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو وأدغمت فصار: "اقويا"؛ وهو أولى من "قوّوّ" بإدغامهن، و"اقووا" بإبدال الأخيرة ياء ثم ألفا وإدغام الثانية في الثالثة وتصحيح الأولى وفاقا لأبي الحسن الأخفش.

فصل

وهكذا إذا يَكُونُ بَدَلا   مِنَ الذي إعْلالُهُ قَدْ حُظِلا

هذا متعلق بقول الخلاصة: (من واو او ياء بتحريك أصل .. إلخ) يعني أن من شروط الإبدال المذكور أن لا تكون العين بدلا من حرف يمنع إعلاله كقولهم في شجرة شيرة.

قال: [479]

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى   فأبعدكن الله من شيرات

قال ناظر الجيش: والظاهر أن الاحتراز عن ذلك غير محتاج إليه، فإن القصد إنما هو إلى إبدال الياء من الجيم لغرض ما، ولا بد من بقاء الحرف المبدل ليكون دليلا على الإبدال وعلى الحرف الذي أبدل منه، وإذا كان كذلك امتنع أن تبدل من الحرف المبدل حرفا آخر

479- البيت من الطويل، وقائله: جعيثنة البكائي، وقد حيف عليه في خرص نخله، وقبله:

إذا كان هذا الخرص فيكن دائما   فأنكد بما ملكت من نخلات

سمط اللآلئ: 2/ 834.

وفي أمالي القالي أن أم الهيثم قالت شيرة وأنشدت: (إذا لم يكن فيكن ... إلخ) ص: 461

لاسيما والبدل غير لازم في هذه الكلمة ــ أعني إبدال الياء من الجيم ــ فكأن الجيم موجودة.اهـ منه لكن لا يخفى أن ما ذكره يحسن تعليلا لمنع الإبدال في "شيرة" لا لعدم الحاجة إلى الاحتراز عنها. والله تعالى أعلم

وفي المواهب نقلا عن صاحب النتائج: أن كون ياء "شيرات" عن جيم وكون الشين فيه مفتوحة خلاف ما لأبي الفتح ابن جني، قال في سر الصناعة: وأما قولهم في شجرة "شيرة" فينبغي أن يكون الياء فيه أصلا. ثم قال: وإنما كانت الياء أصلية فيها لأمرين: لإثبات الياء في تحقيرها ولو كانت بدلا لكانوا خلقاء إذا حقروا أن يردوها للجيم ليدلوا على الأصل، والثاني: أن شين شجرة مفتوحة و"شيرة" مكسورة والبدل لا تغير فيه الحركات. أي وعليه فلم يوجد المقتضي لقلب الياء وهو فتح ما قبلها حتى يعتبر المانع وهو كونها بدلا مما لا يقبل الإعلال.

وكذا يشترط في هذا الإبدال أن لا تكون العين مكان حرف لا يعل وإن لم تكن بدلا، بخلاف "أيس" مقلوب يئس، فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها. قال في الكافية:

وقد يكف سبب الإعلال أن ... يناب عن حرف بتصحيح قمن
كقولهم قد أيسوا وشيره ... ناوين معنى يئسوا وشجره

وشَذَّ نَحْوُ رَوَحٍ وأُوَوِ ... وغَيَبٍ وخَوَلٍ كذا رُوِي
قَوَدَةٍ عَفَوَةٍ وهَيُؤَا ... خَوَنَةٍ حَوَكَةٍ كذا ارتُأَى

أي وشذت ألفاظ صححت مع قيام المقتضى للإعلال، وهي: "رَوح" جمع رائح، و"أُوو" جمع أوة للداهية، و"غَيب" جمع غائب ، و"خَول" للمال والخدم، و"قَودة" جمع قائد وقياسه: قادة، و"عَفوة" جمع عفو بتثليث أوله لولد الأتان وقياسه: عفاة كقناة، و"هيؤ" حسنت هيئته وقياسه: هاء مثل طال، و"خَونة" جمع خائن وقياسه: خانة، و"حَوكة" جمع حائك وقياسه: حاكة كسادة. "كذا ارتأى" أي ارتئي بالبناء للمفعول وقلب الكسرة فتحة والياء ألفا على لغة طيئ الآتية قريبا.

وفي بعض النسخ بدل البيتين:

وشـــــذ نحـــــو روح وشـــول وغيـــــب حوكـــــة وخـــــول

قـــــــودة عفـــــــوة وأوو قـــــروة خونـــــة هيـــــؤ روي

بتسكين اللام في "هيؤ" إجراء للوصل مجرى الوقف للوزن، وفيهما زيادة على ما تقدم لفظان: "شوِل" للخفيف في قضاء الحاجة قال الأعشى: (480)

وقــد غــدوت علــى الحـانوت يتبعــني شـــاو مشـــل شـــلول شلشـــل شـــول

وشذ أيضا التصحيح في الفعل كصوف الكبش وخَوِف الرجل، و"قروة" جمع قرو لميلغة الكلب وهو بتثليث القاف كما في القاموس، قال الصبان: وانظر حركة قاف الجمع فإني لم أر لهذا الجمع ذكرا في القاموس.

وأبْـــدِلَنَّ الفـــاءَ فـــي كيَوْتَعِـــدْ وعِنـــدَ بَعْـــضِ العُـــرْبِ ذاكَ يَطَّـــرِدْ

كـــذاكَ أوْلادٌ وأبْـــدِلَنَّ يـــا مِـــنْ بَعْـــدِ كَسْـــرٍ فاتِحًـــا كنَسِـــيا

قوله: "وأبدلن الفاء ..إلخ" أي وأبدلن الفاء الساكنة واوا كانت أو ياء ألفا في مضارع "افتعل"، مما فاؤه واو كيوتعد أو ياء كييتئس، فتقلب كل من الواو والياء ألفا اكتفاء بفتح ما قبلها فقط، فيقال: "ياتعد وياتئس" وهو مطرد عند بعض الحجازيين، ونسبه ابن الحاجب إلى الحجازيين لا إلى بعضهم، ونسبه ابن عصفور إلى بعض العرب ولم يعينه.كذا في الدماميني، وفي المساعد: ونسبها ابن الخشاب للحجازيين، ومن كلام الشافعي: "ياتطئها" وهو من افتعل من الوطء.

قوله: "كذاك أولاد" أي وكذلك يطرد الإبدال ألفا في جمع ما فاؤه واو ساكنة عند تميم فيقولون في أولاد: "آلاد" وفي أوقات: "آقات" وفي أوثان: "آثان" وفي أوغاد: "آغاد".

قوله: "وأبدلن يا ..إلخ" أي وأبدلن ياء متحركة كائنة من بعد كسر فاتحا الحرف الذي قبلها كنسي، وهذه لغة طيء فيقولون: "نسى"، قال في التسهيل: وفتح ما قبل الياء الكائنة

480- البيت من البسيط، وقائله الأعشى، ديوانه، ص: 19، وشُلشُل كبُلبل: قليل اللحم، شوِل خفيف في العمل والخدمة ، ومِشل: مبالغة من شل بمعنى طرد.

لاما المكسور ما قبلها وجعلها ألفا لغة طائية. قال في الارتشاف: وذلك على الجواز في أصلين: أحدهما الفعل الماضي الثلاثي المجرد كنسي ورضي فيقولون: "نسى ورضى"، قال: (481)

يستوقد النبل بالحضيض فيصـ ـطاد نفوسا بُنت على الكرم

وكقوله: (482)

جُزت رحم بيني وبين منازل جزاء كما يستنزل الدين طالبه

وقوله: (483)

إن الطبيب بطبه ودوائه لا يستطيع دفاع نحب قد قُضَى

وقوله: (484)

نُعى لي أبو المقدام فاسود منظري من الأرض واستكت عليّ المسامع

أي "نعي لي". والثاني: ما كان على فاعلة نحو: الجارية والناصية فيقولون: "الجاراة والناصاة" ومن كلامهم: أنا امرأة من أهل الباداة، وقال: (485)

وما الدنيا بباقاة لحي ولا حي على الدنيا بباق

481- البيت من المنسرح، وهو لبعض بني بولان من طيء. حماسة أبي تمام شرح الأعلم: 332/1، وشرح شواهد الشافية: 48/4.

482- البيت من الطويل، وقائله فرعان بن الأعرف في منازل ابنه وكان عاقا له، حماسة أبي تمام بشرح الأعلم: 1025/2.

483- البيت من الكامل، وبعده:

ما للطبيب يموت بالداء الذي قد كان يبرئ مثله فيما مضى

وهو بلا نسبة في حياة الحيوان الكبرى 245/1 ووردا من قطعة في سير أعلام النبلاء 204/12 برواية: (لا يستطيع دفاع مقدور أتى) ولا شاهد فيها.

484- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن ناظر الجيش: 5155/10، ونسبه محققه للنابغة الذبياني، وليس من رواية الأعلم ولم أجده في زوائد ابن السكيت عليها.

485- البيت من الوافر، وقائله مكحول بن حرثة من أبيات يرثي بها وبرة ابن رومانس، معجم البلدان: 376/1.

قال في الارتشاف: وقالوا في أودية جمع واد: "الأوداة"، وينبغي أن لايقاس عليه نظيره في الوزن كالأكسية لأنه لم يكثر كما كثر في فاعلة. قال: وغير طيئ لا يجيز ذلك إلا في ما كان من المجموع على مثال "مفاعل" نحو: "مدارِي" جمع مدرى يقولون: "مدارى".

قال ناظر الجيش: واعلم أن المصنف أطلق هذه المسألة ولم يقيد حركة الياء بكونها غير إعرابية، فيقتضي هذا أن لا فرق بينهما عنده، ويؤيد أن هذا مراده قوله في الكافية:

بنحو راضَى وبُنَتْ في راض وبُنيت لطيّء تراض

لكن خطّأه أبو حيان في ذلك قائلا: إنه لا يوجد في كلام طيّء: "راضى" في راض ولا "تغاضى" في تغاض.

فصل

ومُطْلَقًا قَدْ شَذَّ تَصْحِيحُهما كاسْتَنْوَقَ القَرْمُ وأغْيَمَ السَّما

هذا متعلق بقول الخلاصة: (وألف الإفعال واستفعال ..إلخ) يعني أنه ربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما كاستنوق القرم وأغيمت السماء إغياما وأعول إعوالا واستحوذ استحواذا، ولا يقاس على ذلك مطلقا خلافا لأبي زيد فإنه عمم في صحة القياس على ذلك سواء كان الثلاثي مهملا أو لا، وحكى الجوهري أن تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة، والصحيح المنع مطلقا؛ والمصنف سلك تفصيلا في ذلك لم يتبعه فيه الناظم هنا على خلاف عادته فقال: بل يصح القياس على ذلك إذا أهمل الثلاثي كاستنوق الجمل أي صار مثل الناقة، بخلاف ما له ثلاثي كاستقام. قال أبو حيان: وهو قول ثالث خارق لمقالة المتقدمين. وقال: إن كون الإعلال منوطا بوجود فعل ثلاثي لا معنى له، وكأن المصنف يقول: استقرأنا ما ورد من هذا مصححا فوجدناه ليس له فعل ثلاثي فعرفنا أن ذلك علة لتصحيحه فطردناه فيه.اهـ على نقل ناظر الجيش

وصُحِّحَ المَرْضِيُّ لكِنْ قَدْ نَدَرْ والعَكْسُ في المَشْنُوِّ هُوَّ المُعْتَبَرْ

قوله: "وصحح المرضي ..إلخ" أي وصحح المفعول من كل مكسور العين الصحيحة كالمرضو في المرضي، لكن قد ندر تصحيحه حتى قيل بامتناعه، لأن فعله قد قلبت فيه الواو

ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته، قال تعالى: ﴿راضية مرضية﴾ وقرأ بعضهم: ﴿مرضوة﴾ وهو قليل.

قوله: "والعكس في المشنو ..إلخ" أي والمعتبر في "المشنو" اسم مفعول من شنئه أي أبغضه عكس ما تقدم في المرضي وهو: كثرة التصحيح وندور الإعلال، فالمعتبر فيه عدم الإعلال فيجاء به على الأصل فيقال: "مشنوء" بالهمز بعد الواو على القياس، وقالوا: "مشني" على غير القياس.

كـذاك أُفْعُـولٌ كـأُدْحِيٍّ ومـا لَـهُ بـلا تـا فَلَـهُ مَعْهـا انتَمَـى

أي وجاز الإعلال في اسم على وزن "أفعول" بضم الهمزة وسكون الفاء، كأدحو سمع فيه "أدحي" بإبدال الواو الأخيرة ياء ثم قلب الأولى وإدغامها فيه، وسمع فيه أيضا التصحيح وهو اسم للموضع الذي تفرخ فيه النعامة، وما ثبت له من التصحيح والإعلال بلا تاء فله مع التاء فيقال: "أدحية" بالإعلال و"أدحوة" بالتصحيح.

فصل

وتـاءُ الِافْتِعـالِ بَعْـدَ الثَّـا جُعِـلْ مُـدَّغَمًا فيـهِ وعَكْسُـهُ قُبِـلْ
وقَـلْبُها دالاً أَتَـى سَمـاعـا عَـنْ بَعْضِـهِمْ كاجْـدَمَعُوا اجْـدِماعا

قوله: "وتاء الافتعال ..إلخ" يعني أن تاء الافتعال وفروعه تبدل بعد الثاء المثلثة وتدغم فيها نحو: اثغر اثغارا واثرد، وعكسه أيضا مقبول عند بعضهم فيقلب الثاء تاء مثناة ويدغم للتماثل فيقول: "اتغر واترد" بالمثناة، قال سيبويه: وتبدل الدال من التاء فيقال: "ادغر" وهذا لم يذكره المصنف.

قوله: "وقلبها دالا ..إلخ" يعني أنه تبدل الدال من التاء بعد الجيم كاجدمعوا اجدماعا في اجتمعوا اجتماعا، وكقولهم في اجتز: "اجدز" ومنه قوله:[486]

فقلـت لصـاحبي لا تحبسـانا بنـزع أصـوله واجـدزّ شـيحا

[486]- البيت من الوافر ، وقائله: مضرس بن ربعي الأسدي، تاج العروس (جز) ونسبه الخوارزمي في شرح أبيات المفصل ليزيد بن الطثرية : 1285/2.

فصل في الإعلال بالحذف

فـا خُـذْ وكُـلْ ومُـرْ إذا لَـمْ يَـلِ فـا والـواوَ عَـنْهُمُ وُجُوبًـا حُـذِفا

أي ومن الإعلال اللازم حذف فاءات "خذ وكل ومر" والأصل: "أأخذ وأأكل وأأمر" بهمزتين أولاهما همزة وصل والثانية فاء الكلمة، حذفت الثانية وهي الفاء وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة مابعدها، وهذا الحذف وإن كان على غير قياس فهو لازم بحسب الاستعمال في هذه الكلمات لكثرة دورانها على الألسنة، وأما غيرهن فالإثبات فيه واجب لقلة الاستعمال.اهـ من الدماميني ومحل حذفها في هذه الكلمات إذا لم تل فاء أو واوا، وأما إن تلت فاء أو واوا فالإثبات أجود في "مر" والحذف أجود في "خذ وكل"، ولا يقاس على هذه الأمثلة غيرها إلا في الضرورة نحو: "تِ" في "إيت" كقوله: [487]

ت لي آل زيـد واندبنهم عصـابة وسـل آل زيـد أي شـيء يضـيرها

وعَـيْنَ فَيْعَلُولَـةٍ حَتْمًـا أَزِلْ فـي فَيْعِـلٍ وفَـيْعِلانٍ ذا نُقِـلْ

فَيْعِلَـةٍ وفاعِـلٍ ويَنْحَـذِفْ بِقِلَّـةٍ مُـضاعَفًا مِنْـهُ أَلِـفْ

قوله: "وعين فيعلولة ..إلخ" يعني أن من الإعلال اللازم أيضا حذف عين "فيعلولة" كبينونة في اليائى العين وكينونة في الواويه، فأصلهما "بينونة وكينونة" بياء مشدد إلا أن "كينونة" كان في الأصل "كيونونة" فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصارت في اللفظ "كينونة"، ووزن كل منهما فيعلولة فحذفت العين لزوما فصارا على زنة "فيلولة". قال ابن عصفور: وإنما لزم الحذف فيما كان على هذا الوزن لأن الكلمة بلغت الغاية في العدد إلا حرفا واحدا لأنها على ستة أحرف، ولما كان الحذف في فيعِل نحو: "سيد" جائزا كما سيأتي قريبا كان في هذا الذي ازداد ثقلا بالطول واجبا. انظر شرح ناظر الجيش

487- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تاج العروس: (أتي).

وربما ثبتت كقوله: (488)

قـــد فارقـــت قرينهـــا القرينـــه وشـــحطت عـــن دارهـــا الظعينـــه

يـــا ليـــت أنـــا ضـــمنا ســـفينه حـــتى يصيـــر البحـــر كينونـــه

قوله في الطرة: "وعين فيعلولة مطلقا" أي سواء كانت واوا أو ياء.

قال في التسهيل: وليس أصله "فُعلولة" أي بالضم ففتحت فاؤه لتسلم الياء خلافا للكوفيين. قال الدماميني: صوابه: "فكسرت فاؤه لتسلم الياء ثم فتحت تخفيفا" وذلك لاستثقالهم ياء بعد كسرة بعدها ضمة وواو، وأن يزيد بعد ذلك: "ثم حمل على ذي الياء ذو الواو نحو كينونة" لأن ذا الياء أكثر.اهـ منه فالأصل عندهم "كونونة" ثم كسرت الفاء فقلبت الواو ياء ثم فتحت تخفيفا. ولم ينقل ابن عصفور هذا القول إلا عن الفراء، ثم قال: إن الذي ذهب إليه فاسد من جهات منها: أن ادعاءه قلب الضمة فتحة لتسلم الياء مخالف لكلام العرب بل الذي اطرد في كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت واوا نحو: "موقن" وهو من اليقين، ومنها: أن الضمة إذا قلبت لتصح الياء فإنما تقلب كسرة كما فعلوا في "بيض" لا فتحة، ومنها: أن حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطرد، ومنها: أن ما ادعاه من أن "فعلولة" من ذوات الياء قد كثر غير مسلم بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء.اهـ على نقل ناظر الجيش وبه يعلم ما في تصويب الدماميني لعبارة التسهيل

قوله: "في فيعل ..إلخ" أي ونقل هذا الحذف في "فيعِل" نحو سيّد أصله "سيود" فقلبت وادغم وخفف فقيل "سيْد" على وزن "فَيل"، وجعلُ ابن مالك تخفيف هذا محفوظا مخالف لكلام الناس لأن مذهب الجمهور أن ذلك مقيس مطرد في ذوات الواو وذوات الياء، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه مقيس في ذوات الواو لا في ذوات الياء، وحجته أن ذوات الواو قد كانت فيها قلبت ياء، فخففت بحذف إحدى الياءين منها لأن التغيير يأنس بالتغيير. قاله ناظر الجيش

488- الأبيات من السريع، لأن المشهور أن الرجز ليس له ضرب مخبون مقطوع. وهي بلا نسبة في شرح التسهيل، لناظر الجيش: 5201/10.

ونقل أيضا في "فيعلان" نحو ريحان أصله "ريوحان" لأنه من الروح فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء الساكنة ثم خفف فوزنه الآن "فيلان". قال في المساعد: ولا ينقاس هذا الحذف فلا يقال في "هيّبان" وهو الجبان: "هيْبان".

قوله: "فيعلة وفاعل" أي ونقل هذا الحذف في "فيعلة" نحو:"سيّدة" فتخفف كتخفيف "سيّد" بحذف عينها، ونقل أيضا في "فاعل" نحو "شاك" في لغة مَن جعل الإعراب على الكاف فقال: هذا شاك ورأيت شاكا ومررت بشاك، والأصل "شائك" فحذفت العين؛ ومثله "هار" في لغة مَن جعل الإعراب على الراء، واللغة الأخرى: قلب العين وجعلها مكان اللام فيصير منقوصا كقاض فتقول: هذا شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿على شفا جرف هار﴾، ولا يقاس على شيء من الوجهين أي حذف العين والقلب فلا يقال "قام" في قائم لا على الأول ولا على الثاني.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب في مثل: "شاك وهار" إذا أعرب إعراب غير المنقوص إلى أن الألف التي فيهما ليست ألف فاعل بل هي عين الكلمة وأنها منقلبة عن واو وأصلهما: "شوك وهور" ثم قلبوا كما قلبوا في "رجل مال أي مول" لكان وجها، ولكني لم أر أحدا ذهب إليه وهو أسهل من ادعاء الحذف.اهـ لكن قال ناظر الجيش: إنه لا يخفى أن دعوى الحذف تقتضي أن اسم الفاعل جاء على أصله ثم حذفت منه الألف الزائدة، ودعوى الشيخ تقتضي أن اسم الفاعل جاء على غير ما حقه أن يجيء عليه لأن "فعِلا" من أوزان الصفة المشبهة لا من أوزان اسم الفاعل.

قوله: "وينحذف بقلة ..إلخ" أي وربما حذف ألف "فاعل" مضاعفا نحو: "بر" في بار و"رب" في راب، ولا يقاس في "عادّ ورادّ".

والردُّ لِلأصْلَيْنِ أَوْلَى أنْ تَرَى شُذُوذَ إبْدالٍ وحَذْفٍ فانظُرا

قوله: "أن ترى" بفتح الهمزة وحذف الجار أي أولى من أن ترى، يعني أن الرد إلى أصلين أولى من ادعاء شذوذ حذف وإبدال، نحو: سبط وسبطر ودمث ودمثر، فلا تقول:

حذفت الراء منهما بل اللفظان أصلان بمعنى واحد وهما مترادفان، ودعوى الترادف على خلاف الأصل أولى من ادعاء شذوذ الحذف، والدمثر: السهل من الأرض والجمل الكثير اللحم. ومثال ما يمكن فيه دعوى شذوذ الإبدال نحو: "مدح ومده ومادح وماده" فقد جاءت التصاريف لكل منهما، وهذا أولى من الإبدال إذ لم يثبت النحويون إبدال الهاء من الحاء، وقيل: إنما أثبت ابن خالويه ذلك لأنه لم يكن ممن يحقق علم العربية بل يغلب عليه علم اللغة، والحق إثبات ذلك فقد سمعت منه ألفاظ كثيرة جدا، وقد عقد له العلامة أبو الطيب اللغوي بابا في كتاب الإبدال؛ كقول بعضهم: "ويهك أردت أن تذمه فمدهته" أراد: ويحك أردت أن تذمه فمدحته، ويروى أن النبي ﷺ قال لرجل: "ويهك" أي ويحك.

والفرق بين طريق النحويين في هذا واللغويين: أن اللغويين إذا اشتهر للكلمة استعمال بحرف ثم جاءت مستعملة بحرف آخر مكانه قالوا: إن أحد الحرفين بدل من الآخر وقد يقولون ذلك أيضا مع عدم شهرته في أحد الحرفين، ولا فرق عندهم بين أن يكمل التصريف في كل منهما وبين أن لا يكمل؛ وأما النحويون فيقولون عند كمال التصريف في كل منهما: إن أحدهما ليس بدلا من الآخر بل هما مادتان، وعند عدم الكمال يقولون بالإبدال إن كان ذلك الحرف مما ثبت أنه يبدل من ذلك وإلا فهما أصلان. اهـ من المساعد

ولعل الناظم أشار بقوله: "فانظرا" وإن كان تتميما إلى أنه يحتاج في العمل بالمسألة إلى دقة نظر؛ لأن محل الرد للأصلين عند اللغويين إذا استوى الاستعمالان وإلا كان الأشهر هو الأصل، ومحله عند النحاة إذا كملت تصاريف كل منهما أو لم يثبت أن هذا الحرف يبدل من ذلك. والله تعالى أعلم.

وبَعْضُهمْ يَحْذِفُ هَمْزَةَ يَجِي يَسُوءُ يَسْتَحِي بِيَسْتَحْيِي يَجِي

يعني أن بعض العرب يحذف همزة "يجيء ويسوء" فيقول: "يجي ويسو" والقياس عدم الحذف وهو أكثر لغة العرب، وربما حذف إحدى ياءي "يستحيي" فيقول: "يستحي" وهي لغة تميم وهل المحذوف العين أو اللام؟ والظاهر أنه لا وجه لترجيح أحدهما، ونقل ناظر الجيش

عن شيخه أبي حيان أن نصوص الأئمة على أن المحذوف هو العين. والإثبات لغة أهل الحجاز، وقد نطق بعضهم بلغة تميم قال عمر بن أبي ربيعة:[489]

وقالت أهذا دأبك الدهر سادرا ... أما تستحي أوترعوي أو تفكر

وقرأ ابن محيصن: ﴿إن الله لا يستحي﴾ ورويت عن ابن كثير، ومقتضى كلام المصنف أن الحذف من هذه الكلمة إنما حصل ابتداء في صيغة المضارع ولم يحذف في الماضي شيء، قال أبو حيان: ولكنهم قد ذكروا عن العرب الحذف أيضا في صيغة الماضي فيقولون شذوذا: "استحى"، وإذا كان كذلك فإذا ورد "يستحي" بياء واحدة يقال فيه إنه مضارعه لا مضارع "استحيا" فيصير نظير قولنا "استبى يستبي" ولا يدعى أن الحذف من المضارع؛ نعم إن سمع "يستحي" ممن يقول: "استحيا" اتجه كلام المصنف حينئذ.اهـ من شرح ناظر الجيش

ثم هؤلاء القوم من العرب الذين يقولون: "يجي ويسو ويستحي" يجرون هذه الكلمات الثلاث مجرى "يقي ويستقي" في الإعراب فيقول: "لن يجيَ ويسوَ ويستحيَ، ولم يج ولم يس ولم يستح، ويجي ويسو وتستحي" وفي البناء إذا عرض ما يقتضيه من نون إناث أو توكيد فيقول: "يجين ويسون ويستحين" و"لا تجينّ ولا تسونّ زيدا ولا تستحينّ من الخير". قال ناظر الجيش: إلا أنه قد يقال: إن "يسو" لم يجر مجرى "يقي" لأنه لو أجري مجراه لقيل فيه: "يسين".اهـ وفي الإفراد بأن يتجرد عن دال على تثنية وجمع، وغيره بأن لم يتجرد نحو: "يجيان ويسوان ويستحيان" و"يجون ويسون ويستحون كما تقول "يفون".اهـ و بناء على قولهم "لم يج" لك أن ترتب لغزا فتقول: ما فعل علامة جزمه حذف عينه؟

وشَذَّ في الأسْماءِ حَذْفُ اللامِ ... لَفْظًا ونِيَّةً عَلَى إجْمامِ

واوًا وبالقِلَّةِ مِثْلَ العَيْنِ ... أوْ هَا وحَا يا هَمْزَةٍ كالنُّونِ

قوله: "وشذ في الأسماء ..إلخ" أي وشذ في الأسماء حذف اللام لفظا ونية أي بنقل الإعراب إلى ما قبله، بخلاف "فتى القوم" فهو محذوف لفظا لا نية لتقدير الإعراب عليه "على إجمام" أي كثرة حال كون اللام "واوا" ، كأب وابن وأخ بدليل الأبوة والبنوة والأخوة، وحم

489- البيت من الطويل، وقائله: عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص: 124.

وفم و"ذو" عند الخليل واسم عند البصريين فإنه من السمو؛ فالشذوذ بالنسبة إلى الحذف مطلقا والكثرة والقلة بالنسبة إلى تعيين المحذوف،

قوله: "وبالقلة مثل العين ..إلخ" أي ويحذف بالقلة فيما جاء فيه اللام حال كونه "مثل العين" أي إن ماثلت اللام العين ومثاله: "بخْ" بالإسكان والتخفيف في "بخّ" بالتشديد. وقد تبع الناظم هنا المصنف في تعبيره بمثل العين، وقد قال أبو حيان: لا أعرف لم عدل المصنف عن أن يقول: "أو خاء" إلى قوله: "أو مثل العين"؟ والظاهر أنه أراد أن اللام المحذوفة قد تماثل العين وليس في ذلك كبير فائدة.اهـ على نقل ناظر الجيش

ومن حذف مثل العين: "قطْ" مخففا في "قطّ" بالتشديد و"ربْ" في ربّ، قال في الارتشاف: وحذفوا الآخر أيضا فيما يجانس الوسط ومثّل بهما، ولعل شمول نحو هذين هو فائدة عدولهما عن تعيين المحذوف من خاء أو غيرها. والله تعالى أعلم

ويحذف أيضا بقلة إن كان "هاء" نحو سنة في أحد الوجهين، وشاة وشفة بدليل: "شياه وشويهة" و"شفاه وشافهته مشافهة"؛ أو كان "حاء" نحو: حر في حرح بدليل: أحراح وحريح قال: [490]

إني أقـــود جمـــلا ممراحـــا ذا قبـــة مملـــوة أحراحـــا

قال أبو حيان: وحذف الحاء قليل لا يحفظ منه إلا هذا. أو كان "ياء" نحو: يد لقولهم: "يديت إليه يدا"، ومائة لقولهم: "أخذت مئيا" أي مائة فحذفت الياء وفتحت الهمزة لمباشرتها هاء التأنيث؛ أو كان "همزة" حكى أبو زيد "سواية" والأصل: "سوائية" نحو طواعية فحذفت الهمزة وهي لام، وأما الياء فزائدة كما في رفاهية؛ كما انحذفت النون نحو: "دد" أصله: "ددن" وفي الحديث: « ما أنا من دد ولا دد مني »[491]، وكذا "فل" على قول. لكن أورد أبو حيان في الارتشاف على التمثيل هنا بـ"دد": أن لها ثلاثة أصول: "ددن ــ ددد ــ ددا" فلا يتعين أن يكون المحذوف النون.

490- الرجز بلا نسبة، في تاج العروس (حرح).

491- كنز العمال رقم: 40664

كَالعَيْنِ تا أوْ نُونًا اوْ واوًا كَفا هَمْزًا وفي أبٍ بإثْرِ لا وَفَى

أوْ يا وقَلَّ ذاك بَعْدَ ما خَلا هُما وشَذَّ عِندَهُمْ فِي الفِعْلِ لا

أَدْرِ ولا أُبَالِ عِمْ صَباحا وقِيلَ فا عِمْ مِنْ وَعِمْ صَباحا

قوله: "كالعين تا ..إلخ" أي وربما حذفت العين حال كونها "تاء"كسه أصله: "سته" بدليل: أستاه ، أو "نونا" كمذ في منذ، أو "واوا" كفم أصله: "فوه" فحذفت الهاء ثم الواو وعوض عنها الميم. وكذا إن كانت همزة نحو قولهم في "رأيت": ريت قال:[492]

صاح هل ريت أو سمعت براع رد في الضرع ما قرا في الحلاب

وفي التمثيل لذلك بـ"يرى" في لغة غير تيم اللات نظر، لأن الحذف في مثل ذلك ليس خارجا عن القياس، وإنما الخارج التزام الحذف. انظر الدماميني

قوله: "كفا همزا" أي كما تحذف الفاء حال كونها "همزا" كأناس فإنهم حذفوها وقالوا: "ناس" لأنه من الإنس، قال:[493]

وما سمي الإنسان إلا لإنسه ولا القلب إلا أنه يتقلب

وقيل: من النوس وهو التحرك وعليه فلا حذف، وقيل من النسيان قال:[494]

لا تنسيا تلك العهود فإنما سميت إنسانا لأنك ناس

وعليه وقع القلب أو حذف اللام.

قوله: "وفي أب بإثر لا ..إلخ" أي وتحذف همزة "أب" بإثر "لا" نحو: "لا ب لك"، أو بعد يا النداء كقوله:[495]

يا با المغيرة رب أمر معضل فرجته بالمكر مني والدها

---

[492]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 19/4، وهو من أبيات لها قصة في حياة الحيوان الكبرى: 172/1، وفي بعض الروايات العِلاب جمع علبة: قدح ضخم من جلود الإبل.

[493]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في نهاية الأرب: 10/2.

[494]- البيت من الكامل ، وقائله أبو تمام ديوانه ص: 162، شرح شواهد الشافية: 297/4.

[495]- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 4/ 335.

ويقل حذف همزة "أب" بعد ما خلاهما أي: "لا ويا النداء" كقوله:[496]

تعلمت بـا جـاد وآل مرامر   وسودت أثوابي ولست بكاتب

ومرامر: هو ابن مرة أول من وضع الرسم العربي وأبناؤه ثمانية، وسمى أبناءه بألفاظ "أبجد" الثمانية كل لفظ وضعه على واحد من أبنائه.

قوله: "وشذ عندهم في الفعل ..إلخ" أي وشذ الحذف عندهم في آخر الفعل كـ"لا أدر" في: لا أدرى و"لا أبال" في: لا أبالي بحذف الياء منهما لغير جازم لأن "لا" نافية، والقياس: إثبات الياء غير أنها حذفت لكثرة الاستعمال. ولكثرة الاستعمال توهموا أن اللام هي الأخيرة فجزموه بالسكون وحذفوا الألف لالتقاء الساكنين، فتقول: "لم أبل ولم أدر" قال:[497]

إذا جاورتنا العام سمراء لم نبل   على جدبنا أن لا يصوب ربيع

وقرئ: "يوم يات" بحذف الياء وهي لغة هذيل.

قوله: "عم صباحا ..إلخ" أي وشذ أيضا حذف أول الفعل كما في قولهم: "عم صباحا" والأصل: انعم صباحا فحذفت فاء الكلمة فانحذفت همزة الوصل. قال أبو حيان: وقد تقدم للمصنف ما يخالف هذا فإنه جعل "عم" فعلا جامدا، وهنا جعل أصله: "انعم" وهي متصرفة يقال: نعم عيشك ينعم. قال الدماميني: وتقدم أنه يقال: "وعم يعم" فهو مثل "عد" مشتق من "وعم الديار" إذا قال لها: انعمي فلا شذوذ فيه من جهة الحذف.اهـ وإلى هذا أشار الناظم بقوله: "وقيل فا عم .. إلخ". قال ناظر الجيش: وقد يجاب عن المصنف بأن "انعم" كان متصرفا قبل الحذف.

496- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ناظر الجيش: 5217/10.

497- البيت من الطويل وهو من أبيات لعمرو بن حكيم بن معية، وقبله:

خليلي أمسى حب خرقاء عامدي   ففي القلب منها وقدة وصدوع

وبعده:

لقد علمت سمراء أن حديثها   نجيع كما ماء السماء نجيع

سمط اللآلئ : 133/1.

القلب

قال الدماميني: ويطلق القلب على قلب الإعراب نحو: عرضت الناقة على الحوض، وقلب الحرف حرفا كقوَل وقال، وقلب الحرف من مكان إلى مكان آخر وهو المراد هنا.اهـ يعني بالتقديم والتأخير وهو: قسمان قسم قُلب ضرورة وقسم قلب توسعا كثيرا لكنه لم يطرد.

القَلْـــبُ عِنـــدَنا مِـــنَ الإعـــلال وشـــاعَ فـــي الهَمْـــزِ وذِي اعْـــتِلالِ

يعني أن القلب من وجوه الإعلال من غير اطراد إذ لم يجئ منه في باب ما يقتضي اطراده، وأكثر ما يكون في المعتل والمهموز. قاله في التسهيل، ومقتضى هذا أنه كثير في غيرهما وليس كذلك بل هو قليل، كرعملي في لعمري، قال:[498]

رعملـــك إن الطـــائر الواقـــع الـــذي تعـــرض لي مـــن طـــائر لصـــدوق

والقلب هنا من بين كلمتين "عمْر" ولام الابتداء ، وكزبردج في زبرجد، قال:[499]

مـــداهن عقيـــان وأوراق فضـــة علـــى قضـــب مخضـــرة مـــن زبـــردج

ذُو الـواوِ مِـنْ ذِي اليـاءِ فيـهِ أمْكَـنُ ووَسْـــمُهُ أنْ يُـــرَ فِيمـــا بَيَّنُـــوا

أحَـــدُ مُـــشْتَرَكَي التـــأليفِ فـــاقَ بِـــبَعْضِ أوْجُـــهِ التَّصْـــرِيفِ

قوله: "ذو الواو من ذي الياء ..إلخ" يعني أن القلب أمكن في ذي الواو من ذي الياء بدليل الاستقراء كشاك في شائك وهار في هائر، فلو احتملهما شيء حمل على ذي الواو؛ وهذا كما أن انقلاب الألف عن واو أكثر من انقلابها عن الياء فلو تردد في الألف أهي منقلبة عن واو أو ياء حكمنا بأنها عن واو للكثرة، ومثله يقال هنا.اهـ من المساعد

مثال المحتمل للقلب عن واو أو عن ياء: الفالي والفائل قال:[500]

سـليم الشـظا عبـل الشـوى شـنج النسـا لـــه حجبـــات مشـــرفات علـــى الفـــالي

---

[498]- البيت من الطويل، وقائله : عمارة بن عقيل الحنظلي، أساس البلاغة، وتاج العروس (عمر).

[499]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الدماميني (مخطوط).

[500]- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 44/1. الشظا : عظم لاصق في يد الفرس، الشوى: اليدان والرجلان، شنج النسا منقبضه ، والنسا: عرق في الفخذ ، الحجبات: رؤوس عظام الوركين. والفال: عرق يكون عن يمين عجب الذنب وشماله.

قال الجوهري: أراد الفائل فقلب، لكن في القاموس: أن الفال لغة في الفائل، وحينئذ فلا شاهد فيه لاحتمال أنه غير مقلوب، ثم إنهم ذكروه في يائي العين فلا يصح التمثيل. ومثال الألف المحتملة القلب عن ياء أو واو: عاج وصاب، فيحمل على الواو. قال في الخلاصة: (كذا إذا ما الأصل فيه يجهل).

قوله: "ووسمه أن ير" على لغة الجزم بأن "فيما بينوا ..إلخ" يعني أن وسم القلب فيما بيّن أهل الفن كون أحد التأليفين فائقا للآخر ببعض وجوه التصريف، وحيث كان الأمر كذلك كان الفائق أصلا والمفوق هو المقلوب ؛ فـ"ناء" أصله "نأى" لقولهم في المصدر "نأيا" دون "نيء" ففاق "ناء" بثبوت المصدر عليه، و"اضمحل" أصل لـ"اضحمل أو امضحل"" لقولهم "اضمحلالا" دون اضحملال وامضحلال. فعلم من هذا أن ما وجدت فيه التصاريف كلها أصل لفاقدها كلها نحو: "شوائع وشواع"، فالثاني مقلوب لقولهم "شاع يشيع فهو شائع" ولم يقولوا "شعى يشعى فهو شاع"، قال:[501]

وكأن صرعاها كعاب مغامر ضربت على شزن فهن شواع

أي متفرقات، ومفرده "شاع" قال:[502]

إني وجدك لولا مقدمي فرسي إذ جالت الخيل بين السفح والقاع

ما زال منكم بجنب القاع من أحد أصوات هام تزاقى أمرها شاع

وظاهر الطرة: أن "شوائع" تمثيل لفاقد التصاريف كلها، وما قبله وهو "نأى واضمحل" تمثيل لفاقد البعض، لكن لم يظهر وجه التفرقة بينهما فإن الأول وقع في الفعل دون باقي التصاريف والثاني في الوصف دون باقيها.

وإنما قالوا في "أيس" إن أصله "يئس" مع وجود التصاريف فيهما لوجود شاهد القلب وهو سلامة الياء من الإعلال فلم يقولوا "آس"، فعاملوا الياء متأخرة معاملتها متقدمة،

501- البيت من الكامل، وقائله الأجدع بن مالك الهمداني: سمط اللآلئ: 1/ 109. وصرعاها: جمع صريع.

502- البيتان من البسيط، وهما من قطعة قالها ضرار بن الخطاب يذكر يوم أحد. الروض الأنف 336/3

وهذا أولى من ادعاء شذوذ تصحيح الياء لأن القلب وإن كان لا ينقاس أوسع وأكثر من الشذوذ. قاله في المساعد

وإن لم يثبت كون أحدهما فاق ببعض أوجه التصريف، فهما أصلان نحو: جذب وجبذ لوجود: "جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب" و"جبذ جبذا يجبذ فهو جابذ ومجبوذ".

قلت: وهذا مبني على نفي الاشتقاق الكبير وإلا فالذي يظهر لي أن الأصل هو القدر المشترك بينهما أي مادتهما التي تألفا منها فهي جنس لأنواع موضوعاتها. ثم رأيت في المزهر ما يشهد لذلك. والله تعالى أعلم

وهْــــوَ بِتَقْـــدِيمٍ لِلآخِــــرِ عَلَــــى مَتْلُــــوِّه أكْثَــــرُ مِنْــــهُ فــــاعْقِلا

بِسَــــبْقِ مَتْلُــــوِّ الأخِيــــرِ العَــــيْنَ أوْ عَــــيْنٍ علــــى الفــــاءِ ... ...

أي "وهو" يعني القلب حال كونه مصَوّرا "بتقديم للآخر إلخ أكثر منه" مصورا بسبق إلخ من باب: "ونحو زيد مفردا أنفع .. إلخ" إلا أن الحال هنا محذوفة بقي معمولها.

يقول: إن القلب بتقديم الأخير من الكلمة ولو زائدا على متلوه أي الحرف الذي قبل الآخر ولو كان ذلك المتلو غير عين نحو: "ناء وراء" في نأى ورأى بتقديم اللام على العين ومثله "سأى في ساء" ونحو: "ترائق" في تراقي جمع ترقوة، فقدموا الزائد وهو واو ترقوة على اللام وهو القاف، أكثر منه بتقديم متلو الأخير على العين نحو: "ميدان" إذا جعل من المدى فأصله "مديان" فقدمت اللام وهي متلو الآخر على العين، وإن جعل من "ماد يميد" فلا قلب فيه. ومُثّل أيضا بالحوباء وهو النفس فقيل: هو مقلوب وزنه "فلعاء" بدليل: "حابيت الرجل أظهرت له ما في حوبائك". قاله في المساعد ونحوه لناظر الجيش

قلت: ولقائل أن يدعي العكس وهو القلب في الفعل لأنه أولى بالتصريف من الاسم. على أن كتب المواد لم يذكروا "حابيت" بهذا المعنى ولا القلب في "حوباء" إلا عن أبي حيان كما في التسهيل. والله تعالى أعلم

وأما الدماميني فقال بعد قول التسهيل: "أكثر منه بتقديم متلو الأخير على العين" ما نصه: ولم يمثل له الشارح ــ يعني المرادي ــ بل قال يطلب له التمثيل فكأنه لم يظفر له بمثال، قلت: وفي مخصص أبي عبيد: الحبتر القصير، ابن دريد: حبتر وحباتر والأنثى حبترة والحترب

القصير وأحسبه مقلوبا. انتهى كلام ابن دريد، فالتاء حرف تلاه الأخير وقد قدم على العين، وفي الكلمة أيضا تقديم اللام التي هي الراء على العين التي هي الباء، ففي الكلمة تقديمان الأخير منهما هو مثال مسألتنا.اهـ كلام الدماميني.

قوله: "أو عين على الفاء" أي وأكثر منه أيضا بتقديم العين على الفاء نحو: "أيس" مقلوب "يئس"، وقولهم في أنوق: "أينق" جمع ناقة، وفيه قلب وإبدال فلو لم يبدلوا لقالوا: "أونق"، ولسيبويه في أينق مع هذا قول آخر وهو: أن الواو حذفت وعوض عنها الياء فوزنه على هذا: "أيفل" وعلى الأول: "أعفل". اهـ من المساعد

ومن هذا القبيل "جاه" فأصله: "وجْه" ثم صار بعد القلب على وزن "فَعَل"، قال ابن جني: كان سبيل "جاه" إذ قدمت الجيم وأخرت الواو أن يكون "جوْه" فتسكن الواو كما كانت الجيم في وجْه ساكنة، إلا أنها حركت لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغيروها بتحريك ما كان ساكنا إذ صارت بالقلب قابلة للتغيير، فصار التقدير "جوَه" فلما تحركت الواو وقبلها فتحة قلبت ألفا فقيل: "جاه". انظر اللسان

... ... ورُبَّما أَتَوْا

بِاللامِ أوْ بِها وعَيْنٍ قَبْلَ فا   وشَاعَ راءَ فِي رَأَى كما وَفَى

الآبَارُ فِي الأبْآرِ ثُمَّ جاءِ   عَنْ قَلْبِنا ذا كالخَطايا ناءِ

قوله: "وربما أتوا باللام ..إلخ" يعني أنهم ربما أتوا باللام وحدها قبل الفاء أو بالعين واللام معا قبل الفاء، كالحادي بمعني الواحد قدم فيه العين واللام وأخرت الفاء وهي الواو وقلبت ياء لانكسار ماقبلها، ومثال تقديم اللام وحدها قبل الفاء: "أشياء" فوزنه عند سيبويه "لفعاء" لأن أصله عنده: "شيئاء" كطرفاء وشجراء، وقال الأخفش: هو "أفعلاء" فلهذا لم ينصرف لأن أصله "أشيئاء" فحذفت العين وقلبت الهمزة الأولى ياء كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها "أفلاء" أو حذفت اللام وهي الهمزة التي بين الياء والألف للتخفيف فوزنها "أفعاء"، ووافقه الفراء إلا أنه جعل مفرده شيئا مثل هيْن، وقال الكسائي: وزنها "أفعال" مثل: فرخ وأفراخ؛ فمنع الصرف على الأولين متجه، وعلى الأخير ترك صرفه لكثرة الاستعمال ولأنها شبهت بـ"فعلاء" في كونها جمعت على "شيئاوات" فصارت كخضراء وخضراوات، وقد أجمع

الأكثرون على أن هذا القول خطأ، وألزموه أن لا يصرف كأنباء .اهـ انظر الهمع لكن في التاج أنهم لم يجمعوا أبناء وأسماء بالألف والتاء فلم يحصل الشبه.

وقد نظم النحوي الكبير عبد الودود بن عبد الله رحمه الله هذا بقوله:

في وزن أشـياء خلـف فـاحفلنّ بـه	لا تلهينـك عنـه الإبـل والشـاء
أمـا الخليـل وعمـرو فهـو عنـدهما	في الأصـل فعـلاء وهـو الآن لفعـاء
وقـال الاخفـش والفـراء متـزن	بـأفعلاء وهـو الآن أفـلاء
بقلـب همزتـه يـاء ومحتمـل	بحـذف لام وهـو الآن أفعـاء
وعنـد الاخفـش مثـل البيـت مفـرده	ومثـل هـيْن علـى مـا قـال فـراء
ومنعـه في كـلا الـوجهين متجـه	إذ أتقيـاء لـه وزن وشـجراء
وعـن علـي كأجمـال ولـيس لـه	داعـي امتنـاع إذا لم تجـر أنبـاء
وقـل لمـن يـدعي شـيئا بمعرفـة	"عرفـت شـيئا وغابـت عنـك أشـياء"

قوله: "وشاع راء في رأى ..إلخ" أي كثر في رأى "راء" بالقلب، كما كثر أيضا في أبآر جمع بئر: "آبار"، وكذلك ما وازن هذين اللفظين كناء في نأى وآرام في أرآم؛ ومع كثرة هذين لا ينقاسان. قاله في المساعد قال الدماميني : وانظر ما فائدة هذا بعد قوله: إنه في المهموز كثير بل أكثر.

قوله: "ثم جاء عن قلبنا ذا .. إلخ" قال في التسهيل: وليس "جاء وخطايا " مقلوبين خلافا للخليل. أي فإنه ذهب إلى القلب فيهما، فأما "جاء" فهو اسم فاعل من جاء فقياسه قلب عينه همزة على القياس كبائع من باع لكن اللام هنا همزة فلو قلبت العين همزة على القياس لاجتمعت همزتان، فادعى الخليل فيه القلب بتقديم اللام على العين فقيل: "جائي" ثم أعل كقاض، ومذهب سيبويه وهو مختار ابن مالك: أن لا قلب فيه وأن الهمزتين اجتمعتا فقلبت الثانية التي هي لام الكلمة ياء لانكسار ماقبلها ثم أعل كقاض؛ وأما "الخطايا" فهي جمع خطيئة فأصلها: "خطائي" كصحائف ثم فتحوا الهمزة فقلبت الياء ألفا فصار "خطاءا" ثم أبدلوا الهمزة ياء مراجعة للأصل فقيل: "خطايا" وهذا عمل يقتضيه القياس لا قلب فيه

وهو مذهب سيبويه وغيره من البصريين إلا الخليل، فإنه ارتكب فيه القلب بتقديم الهمزة على الياء فرارا من اجتماع همزتين وعمل فيه ما تقدم اهـ من الدماميني

قال في المساعد: واختار الخليل القلب في "جاء" لأنه سلم من إعلالين في كلمة من جهة واحدة وهو أقل عملا من الأول، وقال سيبويه في كتابه: إن كلا القولين حسن وهذا يقتضي إجازة كل منهما، لكن الأول هو الأرجح لأن قاعدته أن كثرة العمل مع الجري على القواعد أولى من قلته مع مخالفتها. وفي "جاءٍ" يقول الناظم ملغزا:

ألا يا بني ديمان لا زال يرتحل إليكم مريد المنجيات من المضل
محبكم المختار قدما سبيلكم وسعيكم المفضي إلى مرتقى المحل
أسائلكم ما عين لفظ ولامه إذا صححا أو واحد أو يرى بدل
من احداهما حرف للاولى مغاير بدا فيه لحن فاحش ليس يحتمل

فأجابه الشيخ محنض بابه رحمه الله ملغزا بكاف الإشارة ولولا بقوله:

لعل مراد الشيخ جاءٍ فمن لنا بحرف يثنيه ويجمع من عقل
ولفظ إذا ما أسندوه لمضمر فخفض وإن للظاهر ارتفع المحل



فصل في الكلام على أشياء من الإبدال

وثالِثُ الأمْثالِ ياءً أُبْدِلا والثانِ كالثالِثِ أيْضًا نُقِلا

قوله: "وثالث الأمثال ..إلخ" يعني أن ثالث الأمثال أبدل ياء سماعا كتظننت وهو تفعّلت من الظن بثلاث نونات ثم أبدلت الياء من النون الثالثة كراهة اجتماع الأمثال، ومنه قوله: (503)

قوافي كالسلام إذا استمرت فليس يرد مذهبها التظني

وجوّز بعض النحويين كون وزنه "تفعلى" نحو: "تقلسى" أي لبس القلنسوة ويقال: "تقلس وتقلنس"، وكتسريت وقصيت أظفاري، وقيل: الياء فيهما مبدلة من الواو أما "تسريت" فلأنها من السراة وهي أعلى الشيء لأن السرية لها شفوف على ربة البيت، وألف السراة عن واو لظهورها في "سروات الناس" قال: (504)

وعمرة من سروات النساء تنفح بالمسك أردانها

قاله في الطرة؛ لكن متى كان للسرية شفوف على ربة البيت وهي لا حق لها في القسم وغيره ؟ بل العادة تقضي بعكس ذلك. وأصل هذا في المساعد، إلا أنه زاد "عند سيدها"؛ وقال ابن عصفور: والذي ينبغي أن يحمل عليه "سرية" أنها فعلية من السر أو من السرور أي لأن صاحبها يُسِر أمرها عن حرمه وربة منزله أو لأنه يُسَر بها. انظر شرح ناظر الجيش؛ وقد يكون هذا الثاني هو المراد بالشفوف، ويدل له تقييد ابن عقيل لذلك بقوله: "عند سيدها". والله تعالى أعلم

وقد استظهر الرضي في شرح الشافية القول باشتقاقها من السر قائلا: وضم السين من تغييرات النسب الشاذة كدهري وسهلي.

وأما "قصيت" فلأنها من أقاصي الشيء وهي أطرافه لظهورها في القصوى.

قوله: "والثان كالثالث ..إلخ" أي وربما أبدل ثاني الأمثال ياء كائتميت أصله "ائتممت" فأبدلت الميم الثانية ياء قال: (505)

503- البيت من الوافر، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه ص: 126، مختار الشعر الجاهلي: 178/1.

504- البيت من المتقارب، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، العقد الفريد: 31/7، ولم أجده في نسخة ديوانه التي بيدي.

505- البيت من الطويل، وقائله: كثير ، ديوانه، ص: 306.

أزور امـرأ أمـا الإلـه فيتقـي وأمـا بفعـل الصـالحين فيـأتمي

وسمع في "فلا وربك": لا وربيك، وفي أمللت الكتاب: أمليته نحو:﴿فليملل الذي عليه الحق﴾،﴿ فهي تملي عليه﴾، وقال ابن عصفور: وإنما جعلت "أمللت" أصلا لأنه أكثر من أمليت.

وربما أبدلت من أول المثلين كقوله: (506)

ياليتمـا أمنـا شـالت نعامتهـا أيمـا إلى جنـة أيمـا إلى نـار

وقوله: (507)

رأت رجـلا أيمـا إذا الشـمس عارضـت فيضـحى وأيمـا بالعشـي فيخصـر

وقالوا "ديماس" في دِمَّاس وهو الحمَّام بدليل قولهم: دماميس، وفي حديث الإسراء في نعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعيسى: "فإذا ربعة أحمر كأنما خرج من ديماس". وأبدلت لزوما في "ديباج وقيراط ودينار" بدليل قولهم: دبابيج وقراريط ودنانير.

والنـونُ والْهـا وكـذلِكَ اقْلِـبِ عَـيْنَ ضَـفادِعَ وبـا أرانِـبِ

ولامَ سـادِسٍ وثالِـثٍ ... ...

قوله: "والنون والها" أي وربما أبدلت الياء من نون كأناسي في جمع إنسان أصله: أناسين، وزعم ابن عصفور أن الإبدال فيه لازم ورد بقوله: (508)

أهـلا بأهـل وبيتـا مثـل بيـتكم وبالأناسـين أبـدال الأناسـين

ولو ذهب ذاهب إلى أن "أناسي"" جمع إنسي و"أناسين" جمع إنسان وليس الياء بدلا لكان قولا مناسبا. قاله الدماميني وأصله لأبي حيان قال: لقد كان ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول "إنسي" في معنى إنسان وأنشد: (509)

فلسـت لإنسـي ولكـن لمـلأك تنـزل مـن جـو السـماء يصـوب

506- البيت تقدم الكلام عليه في عطف النسق.

507- البيت تقدم الكلام عليه في أما

508- البيت تقدم الكلام عليه في جمع التكسير.

509- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة، مختار الشعر الجاهلي: 364/1.

فكما قالوا "بختي وبخاتي" قالوا: "إنسي وأناسي".اهـ لكن لم يرتض تلميذه ناظر الجيش ذلك قائلا: لأن الياء في إنسي ياء نسب وما فيه ياء النسب لا يجمع على "فعاليّ"، وهذا هو الذي أحوجهم إلى أن يجعلوا "أناسي" جمع إنسان وأن الأصل فيه أناسين.اهـ وقد تقدم طرف من المسألة في جمع التكسير عند قول الناظم: "وفي الإنسان جا"

وقد تبدل نونه الأولى كقوله: (510)

فيا ليتني من بعد ما طاف أهلها   هلكت ولم أسمع بها قول إيسان

ومثل إنسان وأناسي: ظربان وظرابي. وربما تبدل الهاء ياء كـ "دهديت الحجر" في "دهدهته" أي دحرجته لقولهم لما يدحرجه الجعل: "دهدوهة"، ويحتمل أن يكون مثله "صهصيت الرجل" إذا قلت له صهْ صهْ قال: (511)

يدهدون الرؤوس كما تدهدي   حزاورة بأبطحها الكرينا

ويحتمل أنه "فعْلى" إذ لا يشترط في المشتق من ألفاظ الجمل استكمال الحروف كبسمل. قاله في المساعد

قوله: "وكذلك اقلب ..إلخ" أي وتبدل عين ضفادع ياء كضفادي وكذلك باء أرانب، ومثلها باء ثعالب وأنشد سيبويه: (512)

لها أشارير من لحم تتمره   من الثعالي ووخز من أرانيها

أي ثعالبها وأرانبها، والوخز: الشيء القليل وقيل: الصواب "دخر" بدل وخز، والبيت في صفة عقاب تصيد الأرانب والثعالب. وجوّز ابن جني كون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب كشوائع وشواع.

قوله: "ولام سادس وثالث" يعني أن لام سادس وهو السين ولام ثالث وهو الثاء تبدلان ياء كقوله: (513)

عمرو وكعب وعبد الله بينهما   وابناهما خمسة والحارث السادي

510- البيت من الطويل، وقائله: عامر بن جرير الطائي، لسان العرب (أنس).

511- البيت من الوافر وقائله عمرو بن كلثوم، شرح المعلقات السبع للزوزني ص: 114 يدهدين من "دهده" أي حرّك، وحزاورة: جمع حزوّر للغلام الغليظ.

512- البيت من البسيط، وهو من قصيدة لأبي كاهل اليشكري، شرح شواهد الشافية: 443/4.

513- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد الشافية: 448/4.

وقوله: [514]

إذا مـــا عـــد أربعـــة فســـول فزوجـــك خـــامس وأبـــوك ســـادي

وكقوله: [515]

يفـــديك يـــا زرع أبي وخـــالي قـــد مـــر يومـــان وهـــذا الثـــالي

وأنـــــت بـــــالهجران لا تبـــــالي ... ...

وكذا لام خامس كقوله: [516]

مضــت ثــلاث سـنين منــذ حــل بهــا وعــام حلــت وهــذا التــابع الخــامي

... ... وطَـــــا تُبْـدَلُ تـا الضَّـمِيرِ مَـعْ صـادٍ وطـا

ودالاً اثْـرَ الـدَّالِ والـزَّايِ ... ...

قوله: "وطا تبدل تا الضمير .. إلخ" أي وقد تبدل تاء الضمير بعد الصاد والطاء طاءً. كما في متن التسهيل وعمم أبو حيان في حروف الإطباق فيكون المراد أنها تبدل بعد الحرفين المذكورين بإعجام وإهمال، قائلا: إن سبب هذا الإبدال هو تقريب الحرف مما قبله والأربعة حروف إطباق فهي سواء لاستعلائها؛ ثم هو إبدال قليل كما يشعر به كلام المصنف، وقول أبي حيان إنها لغة قوم من تميم لا ينافي ذلك لأن لغة هؤلاء قليلة بالنسبة إلى بقية اللغات. قاله ناظر الجيش وذلك نحو: "خبطُّ" في خبطت، وبه روي قوله: [517]

وفي كـــل حـــي قـــد خبطـــت بنعمـــة فحـــق لشـــأس مـــن نـــداك ذنـــوب

و"فحصط" في فحصت، ونحو: "محط" في محضت و"حفظط" في حفظت. وقوله: "وطا" مفعول ثان لتبدل متقدم عليه.

قوله: "ودالا اثر الدال والزاي" أي وتبدل تاء الضمير دالا بعد الدال نحو: "عُدّه" في عدته، وبعد الزاي نحو: "فُزد" في فزت. ونقل في المساعد عن أبي القاسم السعدي أن إبدالها

514- البيت تقدم في جمع التكسير.

515- الأبيات من مشطور السريع قائلها مجهول، شرح شواهد الشافية: 448/4.

516- البيت من البسيط، وقائله: الحادرة التغلبي، تاج العروس (خمس).

517- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة، مختار الشعر الجاهلي: 363/1.

بعد الزاي لغة أبي هريرة رضي الله عنه. **أقول**: ولعل مراده أنها لغة قومه دوس، وإلا فإنه لا يعهد اختصاص فرد بلغة. والله تعالى أعلم

... ... وتـــــا واوٌ وسِـــينٌ ثُـــمَّ يـــا كأسْـــنَتا

أي وتبدل الواو والسين والياء تاء. يعني أنه شذ إبدال التاء من واو كالتراث وأصله وراث لأنه من الوارثة وتجاه من الوجاهة وتخمة من الوخامة وتقاة وأخت وبنت، وكذا "توراة" فوعلة من ورى الزند. هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين: أنها تفعلة منه فتاؤه زائدة، وتعقب المحققون هذا كله بأن الكلمة غير عربية اتفاقا فلا يعرف لها أصل إلا أن يقال: إنهم أجروها بعد التعريب مجرى الكلم العربية فتصرفوا فيها. انظر التاج وكذا شذ إبدالها من سين في كلمات، كالناس والأكياس بدليل قوله: [518]

يـــا قاتَـــل اللهُ بـــني السَـــعلاة غـــير أعفـــاء ولا أكيـــات

عمـــرو بـــن يربـــوع شـــرار النـــات

يريد: "الناس وأكياس"، وطس بدليل أنها أكثر استعمالا من طست، وست فأصله: "سدس" بدليل قولهم في الجمع أسداس وفي التصغير سديسة فقلبوا السين تاء ثم أدغموا؛ لكن الإبدال في "ست" على سبيل اللزوم وفي غيرها على جهة الشذوذ. انظر شرح ناظر الجيش

وكذا شذ إبدالها من ياء كأسنتوا إذا دخلوا في سنة جدب، وأصله: "أسنيوا" لأن لام السنة واو في أحد الوجهين بدليل "سنوات" ثم أبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة ثم أبدلت الياء تاء، قال: [519]

عمـــرو الـــذي هشـــم الثريـــد لقومـــه ورجـــال مكـــة مســـنتون عجـــاف

تتمة: ذكر في التسهيل أنه قد تبدل التاء أيضا من صاد كلصت في "لص" بدليل قولهم في الجمع: "لصوت"، وإنما جعل "لص" أصلا لكثرة استعماله وقلة "لصت". قال ناظر الجيش في شرحه: ولم يمثلوا لإبدال التاء من الصاد بغير هذه الكلمة. قال: وبقي على المصنف إبدالها من الطاء نحو: "فستاط" في فسطاط، ومن الدال نحو: "ناقة تربوت" أي مذللة والأصل: "دربوت" لأنه من الدربة.اهـ منه لكن صدر الرضي في شرح الشافية بأنها من التراب لأن فيها

---

[518]- الرجز لعلباء بن أرقم اليشكري، شرح شواهد الشافية: 4/461-470.

[519]- البيت تقدم الكلام عليه.

معنى الذلة قال تعالى: ﴿أو مسكينا ذا متربة﴾ ثم ذكر القول بالإبدال قائلا: وهو قريب لو ثبت.

والسينُ صادًا قَبْلَ غَيْنٍ خا وطَا ... قافٍ وإن يُفْصَلْ فجَوِّزْ مُقْسِطا

قوله: "السين صادا ..إلخ" أي وتبدل الصاد من السين جوازا على لغة إن يقع قبل "غين" كما قيل: الصغب في السغب، أو قبل "خاء" كصخر في سخر، أو "طاء" مهملة نحو: صطع في سطع ، أو "قاف" نحو صقر في سقر؛ قال سيبويه: وهذه لغة بني العنبر.

قوله: "وإن يفصل ..إلخ" أي وإن فَصَل حرف نحو: "أصبغ" في أسبغ أو حرفان كصراط في سراط للطريق فالأصل فيه السين سمي بذلك إذ كأنه يبتلع السالك أو يبتلعه السالك، وكذا لو فصل بثلاثة كمصاليخ في مساليخ، فالجواز باق. وقوله: "مقسطا" أي عادلا من "أقسط" بمعنى عدل قال الله تعالى:﴿إن الله يحب المقسطين﴾، بخلاف "قاسط" فهو من "قسط" بمعنى جار ومنه قوله تعالى: ﴿وأما **ٱلۡقَـٰسِطُونَ** فكانوا لجهنم حطبا﴾.

والسَّينُ قَبْلَ الدّالِ زايًا إنْ سَكَنْ ... وقَبْلَ قافٍ إنْ تَحَرَّكَ وعَنّْ

إبْدالُها مِنْ بَعْدِ را وجِيمِ ... ...

قوله: "والسين قبل الدال ..إلخ" أي وإن سكنت السين قبل دال جاز إبدالها زايا نحو: "يزدل ثوبه" في يسدل ثوبه و"الأزد" في الأسد، وإن تحركت السين قبل قاف فكذلك نحو: "زقر" في سقر.

قوله: "وعنّ إبدالها ..إلخ" أي وربما أبدلت السين زايا بعد راء كـ:"رزت" في رست، أو بعد جيم نحو: "جزت خلال الديار" في "جست"

... ... وحَسَنٌ ضِراعُهُ بِالجِيمِ

والشِّينِ والصَّادِ أمامَ الدّالِ إنْ ... سَكَنَ والإخْلاصُ بالصَّادِ يَعِنْ

وإنْ تَحَرَّكَ بِها يُضارَعِ ... مِنْ قَبْلِ طا وشَذَّ إبْدالٌ فَعِ

قوله: "وحسن ضراعه بالجيم ..إلخ" أي وتحسن مضارعة الزاي ما سكن قبل دال من جيم نحو: أجدر، أو شين نحو: أشدق، أو صاد نحو: يصدر و "قصد" مصدرا. كذا للمصنف في التسهيل، قال ناظر الجيش: أما مضارعة الصاد الساكنة قبل دال الزاي نحو: "يصدر" فظاهر، وأما مضارعة الجيم والشين الزاي فلم أتحققه.

قوله: "والإخلاص بالصاد يعن" أي ولا يمتنع الإخلاص في الصاد المذكورة، كقول حاتم الطائي وقد نحر ناقة: "هذا فزدي أنه" قال سيبويه: وسمعت العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة.

قوله: "وإن تحرك ..إلخ" أي وإن تحركت الصاد قبل دال نحو: "صدق" أو قبل طاء نحو: "صراط" جازت المضارعة أي جعل الصاد مشابهة للزاي وبها قرأ حمزة في الصراط، وشذ الإبدال كما حكي في صراط "زراط" ولا يقاس عليه.



فصل في التكافؤ في الإبدال

وَقَـعَ فـي الإبْـدالِ بَـيْنَ الكـافِ والقـافِ كـاللامِ ورا تَكـافِ

يعني أنه وقع التكافؤ في الإبدال بين الكاف والقاف فأبدل كل منهما من الآخر نحو: "عربي كح" أي قح وهو الخالص من اللؤم، وأما قوله في الطرة: "وأعرابية قحة" فمستغنى عنه؛ وكقولهم "وقنة" في وكنة لمأوى الطير من الجبل، وبين اللام والراء فأبدل كل منهما أيضا من الآخر نحو: "شلخ" في الشرخ، و"رعل" في لعل، و"نثرة" في النثلة وهي الدرع لقولهم "نثلها" أي خلعها أو لبسها دون "نثرها" قاله ابن جني وهو عكس ما للجوهري.

وقول الناظم: "تكاف" أصله "تكافؤ" فأبدلت الهمزة واوا فوجب قلبها ياء وقلب الضمة كسرة لأنه ليس في لغة العرب اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة.

كـالنونِ والـلامِ وبَـيْنَ العَـيْنِ والْحـا وبَـيْنَ الْخـا وحَـرْفِ الغَـيْنِ

أي ووقع التكافؤ بين النون واللام كقولهم: "لعن" في لعل وقولهم: "أصيلال" في أصيلان، وبين العين والحاء المهملتين نحو: "صبيع" في صبيح و"رُبَح" في رُبَع، وبين الغين والخاء المعجمتين كقولهم: "يغطر" في يخطر وقولهم: "أخن" في أغن. قوله في الطرة: "قالوا في ضبح ضبعا" أي بفتح الفاء فيهما وتسكين العين من ضبعت الخيل لغة في ضبحت أي أسمعت من أفواهها صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة، أو عدت عدوا دون التقريب قال تعالى: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضبحا﴾.

وبَـيْنَ ثـا والـذالِ ثُـمَّ بَـيْنَ فـا وبـا وبَـيْنَ طـا ودالٍ فاعْرِفـا

أي ووقع التكافؤ بين الثاء والذال كقول بعضهم: "تلعذم فيه" يريد: تلعثم فيه وقولهم: "الجثوة من النار" يريدون الجذوة، وبين الفاء والباء كقولهم البسكل في الفسكل و"خذه بإفانه" في إبانه، وبين الطاء والدال أي والتاء نحو: المريداء في المريطاء وهو حيث يمرط الشعر حول السرة و"مط الحرف ومده ونحو: "فستاط" في فسطاط "، وإبدال الطاء من التاء مطرد في تاء الافتعال بعد حروف الإطباق نحو: اصطبر واضطرب وأبدلت التاء من الدال في قولهم: "ناقة تربوت" من الدربة وقد تقدم ذلك، والدال منها في قولهم: "اجدمعوا" في اجتمعوا.

وأَلِــفٌ فــي الوَقْــفِ مِــنْ حَــيَّهَلا   ومِــنْ أَنــا ومــا هُنــا هــا أُبْــدِلا

أي وأبدلت الهاء وقفا من ألف "حيهلا وأنا وما وهنا" فقيل: حيهله وأنه ومه وهنه، ومن ذلك قول حاتم: "فزدي أنه"، وأنشدوا: [520]

قـــد وردت مـــن أمكنـــه   مـــن ههنـــا ومـــن هنـــه

إن لم أروّها فمه   ... ...

أي فما أصنع

ويَــا هُنَيَّــةٍ وجِــيمٌ شِــينا   وعَــوَّضَ العَــرَبُ هــا وسِــينا

مِــنْ صِــحَّةِ العَــيْنِ مِــنَ اهْــراقَ ومِــنْ   أسْــطاعَ وهْــوَ مــا لَــهُ شِــبْهٌ يَعِــنْ

قوله: "ويا هنية .. إلخ" أي وأبدل الهاء من ياء "هنية" تصغير هنة فتقول: "هنيهة"، وربما أبدلت الشين من الجيم كقولهم: "مذحش" في مذحج وقوله: [521]

... ...   إذ ذاك إذ حبـــل الوصـــال مـــدمش

ي مدمج .

قوله: "وعوض العرب ها وسينا .. إلخ" يقول: وعُوضت الهاء والسين من سلامة العين في "أهراق واسطاع"، وذلك أن "أراق وأطاع" حقهما عند إسنادهما إلى ما يسكّن آخر الفعل لأجله أن تحذف عينهما نحو: "أرقت وأطعت"، فزيدت الهاء في "أهراق" والسين في "أسطاع" عوضا من سلامة عينهما كذا قيل؛ و"أسطاع" بفتح الهمزة وقطعها فأما "أسطاع" بكسرها ووصلها فأصله "استطاع" فخفف بحذف التاء، ومضارع هذا بفتح حرف المضارعة ومضارع الأول بضمه لأنه رباعي في التقدير. انظر الدماميني

وقوله تعالى: ﴿فما ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أن يظهروه وما ٱسْتَطَـٰعُوا۟ له نقبا﴾ خفف الأول لأن مفعوله حرف وفعل وفاعل ومفعوله دون الثاني لأن مفعوله مفرد.

520- الأبيات من مشطور الرجز، وهي بلا نسبة في شرح شواهد الشافية: 479/4.

521- الرجز بلا نسبة في لسان العرب: (دمج).

قوله: "وهو ما له شبه يعن" قال في المساعد: وشذوا في هذا التعويض، فلم يفعل في شيء من نظائرهما.

تنبيه: الهاء المعوضة من حركة العين في "أراق" ساكنة في الماضي والمضارع والوصف فتقول: "أهْراق يهْريق وهو مهْريق" قال: [522]

فأصبحت كالمهْريق فضلة مائه لضاحي سراب بالملا يترقرق

وفي لغة أخرى تحريكها فيقال: "أهَراق يهَريق وهو مهَريق" بفتحها في الجميع لأنها بدل من الهمزة في: "أراق" والأصل "يؤَريق" حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان،

ومن ذلك قوله: [523]

وإن شفائي عبرة مهَراقة ... ...

انظر شرح الشافية.

مخارج الحروف

قال في النجوم الطوالع على الدرر اللوامع: المخارج جمع مخرج وهو كما قال الداني: الموضع الذي ينشأ منه الحرف، وقريب منه قول بعضهم: هو الحيز المولد للحرف. والحروف جمع حرف وهو لغة طرف الشئ، واصطلاحا: صوت معتمد على مقطع أي مخرج محقق أو مقدر؛ فالمخرج المحقق: جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفتين، والمقدر: هو الهواء أي الفراغ الذي في داخل الحلق والفم وهو مخرج حروف المد الثلاثة، ويختص الحرف بالإنسان أصالة وقد يكون في غير الإنسان كالببغاء.اهـ

والمراد: حروف الهجاء ويقال لها: حروف التهجي، وسماها الخليل حروف العربية، ويقال لها: حروف المعجم لأنها مقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وحروف أبي جاد؛

522- البيت من الطويل، وقائله: كثير كما في لسان العرب، وتاج العروس (هرق)، ونسبه الحموي في معجم البلدان: 316/4، للأحوص.

523- تمامه: (وهل عند رسم دارس من معول) البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 30/1.

ومنهم من كره تعلمها، وإطباق الناس عليه شرقا وغربا من غير نكير يظهر عدم كراهتها، وروي أنها كانت تعلم في زمن عمر رضي الله عنه في المكتب؛ وهي: تسعة وعشرون حرفا يجمعها قوله تعالى: ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم﴾ إلى قوله: ﴿بذات الصدور﴾.

قال الحافظ السيوطي في الهمع: وضعت مخارج الحروف لشيئين: أحدهما لأجل الإدغام، ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في الصفة والمخرج أو في أحدهما وما لا يدغم لبعده منه في ذلك؛ والثاني: بيان الحروف حتى ينطق بها من ليس بعربي فهو كبيان رفع الفاعل ونصب المفعول، فكما أن نصب الفاعل ورفع المفعول لحن في اللغة العربية كذلك النطق بحروفها مخالفة لمخارجها.اهـ والمخارج كما قال سيبويه: ستة عشر.

لِكُلِّ حَرْفٍ مَخْرَجٌ إنْ سُكِّنا بِإثْرِ هَمْزٍ مُوصِلٍ تَبَيَّنا

فالهَمْزَ والْها مُخْرِجٌ ذو النُّطْقِ والألِفَ اللّيْنَ مِنَ اقْصَى الحَلْقِ

والْحا مِنَ الوَسَطِ والعَيْنَ ومِنْ أدْناهُ حَرْفَ الخاءِ والغَيْنَ أَبِنْ

قوله: "لكل حرف مخرج .. إلخ" يعني أن مخرج الحرف يعرف بأن تسكن الحرف وتدخل عليه همزة الوصل ليتوصل إلى الابتداء بالساكن ويستقر اللسان في موضعه فيتبين بذلك مخرجه. وقوله: "تبينا" جواب "إن سكن".

قوله: "والهمز والها .. إلخ" أي وأقصى الحلق مخرج كل من الهمز والهاء والألف وهي في مرتبة واحدة عند الأكثرين أي والتمييز بينها بالصفات، وقال الأخفش: الهمزة أول والهاء والألف في مرتبة واحدة، وقيل: الهمزة أول ثم الألف ثم الهاء. وقوله:"والهمز" بالنصب مفعول لمخرج و "مخرج" خبر متقدم على المبتدإ وهو "ذو النطق"، وقوله: "والألف اللين" بالنصب عطفا على "الهمز"

قوله: "والها من الوسط والعين" أي وأما العين والهاء المهملتان فمخرجهما من وسط الحلق، ويظهر من كلام سيبويه أن الحاء بعد العين في الرتبة وبعض يعكس، ولا يوجد الحاء في غير كلام العرب، وانفردت العين بكثرة الاستعمال عند العرب وغيرهم منهم من لا ينطق بها أصلا ومنهم من قلّت في كلامه.

فائدة: قال الدماميني: وأهل الأدب يسألون لمَ بدأ الخليل كتابه بالعين وكذلك من اتبعه كالأزهري وابن سيده وغيرهما، ولم يبدأوا بالهمزة التي هي أول المخارج ؟ وجواب ذلك: أن الهمزة أثقل الحروف بخلاف العين فإنها أنصع مخرجا ولهذا لا تدخل في لفظ إلا حسنته ولهذا كثرت في كلامهم ألا ترى أن باب العين أكثر من غيره، وأن الهمزة كثيرا ما يطرأ عليها التغيير فترجع واوا أو ياء وتنقل حركتها ويسهل لفظها بإزالة شدتها ولذلك عدت في حروف العلة فبدأ بالحرف الصحيح دون المعتل، والهاء تشاركها لكن فيها خفاء وقد تحذف لاما وتشارك الهمزة في أنها من المخرج الأول وقد عدل عن الهمزة وعما يشاركها في مخرجها.اهـ

قوله: "ومن أدناه حرف الخاء .. إلخ" بنصب "حرف" مفعول "أبن"، أي والغين والخاء المعجمتان مخرجهما من أدنى الحلق إلى الفم، وسيبويه على أن الغين قبل الخاء رتبة، وقيل بالعكس.

وهذه السبعة هي حروف الحلق، وقيل: إن الألف هوائية لا مخرج لها وحروف الحلق ستة، ويروى عن الخليل.

والقافُ مِمّا ذا يَلِي والكافُ جا	**مِمّا يَلي والجِيمُ والْيا خَرَجا**
مِمّا يَلِي كالشينِ مِمّا أوَّلِ	**حافَةِ الَالْسُنِ وما لَها يَلي**
مِنْ جِهَةِ الأضْراسِ جا الضادُ ومِنْ	**حافَتَيِ اللسانِ جا اللامُ ومِنْ**
ما بَيْنَما طَرَفَيِ اللّسانِ	**وفَوْقَ ما ثَنيَّةِ الإنْسَانِ**
جا النُّونُ والراءُ وطا دالٌ وتا	**مِنْ بَيْنِما أصْلِ الثّنايا قَدْ أتَى**
وطَرَفِ اللّسانِ ما بَيْنَهُما	**لِلزاي والسِّينِ وصادٍ وانتَمى**
هَذي الثلاثُ لِلصَّفِيرِ ثُمَّ ما	**مِنْ بَيْنِ أطْرافٍ لَها وبَيْنَما**
طَرَفِهِ لِلظّا وثاً والذّالِ	... ...

قوله: "والقاف مما ذا يلي والكاف .. إلخ" الإشارة بذا لأدنى الحلق، يعني أن القاف مما يلي أدنى الحلق إلى الفم وهو أول أقصى اللسان وما فوقه إلى الحنك؛ ويلي القاف في المخرج

الكاف وهو ثاني أقصى اللسان، وقال الخليل: القاف والكاف لهويان لأنهما يخرجان من اللهاة وهي ما بين الفم والحلق.

قوله:" والجيم واليا خرجا .. إلخ" أي وما يليه للجيم والشين والياء وهو: وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك وهذا هو المخرج الثالث من مخارج اللسان، وجعل المبرد الشين يلي الكاف والجيم يليانها، ومذهب الخليل: أن الياء هوائية كالألف لا مخرج لها.

قوله: "مما أول حافة الالسن .. إلخ" أي وأول حافة اللسان وما يليها من الأضراس للضاد المعجمة وهذا هو الرابع من مخارج اللسان، وهي من الجانب الأيسر أيسر وأكثر استعمالا كما هو التحقيق عند القراء، وفي المساعد أن كثيرا يقول: هي من الأيمن أكثر. قال الدماميني: وبعضهم ينطق بها من الجهتين معا في آن واحد، وكان عمر رضي الله عنه ينطق بها كذلك، وانفردت العرب بكثرة استعمالها ولا يخرجها من مخرجها غيرهم. وقوله: "مما أول" متعلق بجا الضاد و"ما" زائدة، وقوله: "حافة الألسن" أي اللسان جمعه باعتبار الناس.

قوله: "ومن حافتي اللسان .. إلخ" أي اليمنى واليسرى قاله أبو علي ابن أبي الأحوص، قال: ويتأتى إخراجها من كلتا حافتي اللسان إلا أن إخراجها من اليمنى أمكن بخلاف الضاد. وقال في التسهيل: وما دون حافتي اللسان إلى منتهى طرفه ومحاذي ذلك من الحنك الأعلى مخرج اللام.اهـ وهذا هو الخامس من مخارج اللسان.

فائدة: ابن أبي الأحوص المذكور هو: الحسين بن عبد العزيز تصدر للإقراء بمالقة وألف كتاباً كبيراً حسناً في التجويد سماه الترشيد، قال أبو حيان رحلت إليه قصداً عن غرناطة لأجل الإتقان والتجويد، وقد قرأ عليه كتابه الترشيد وهو الذي أدخله القاهرة، توفي ظنا سنة: ثمانين وستمائة. انظر طبقات القراء لابن الجزري

قوله: " ومن ما بينما طرفي اللسان .. إلخ" يعني أن ما بين طرفي اللسان وفويق الثنيتين للنون والراء وهي أدخل من ظهر اللسان قليلا لانحرافها عن اللام فهما مخرجان سادس وسابع، ومذهب الجرمي وغيره: أن اللام والراء والنون من مخرج واحد، وقال سيبويه: إنها ثلاثة مخارج لتباينها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها وإدخال همزة الوصل عليها. وقوله: "ومن ما بينما" متعلق بجا النون والراء.

قوله: "وطا دال وتا ..إلخ" أي وما بين طرفي اللسان وأصول الثنايا للطاء والدال المهملتين والتاء المثناة، وهذا هو الثامن. وتسمى هذه الثلاث "نطعية" لأن مبدأها من النِّطْع بالكسر وكعنب كما في القاموس، وهو: الغار الأعلى الذي هو سقف الفم. وقوله: "طا" مبتدأ خبره: "قد أتى" وقوله: "من بين ما أصل" متعلق بأتى، وقوله: "وطرف اللسان" بالجر عطفا على أصل الثنايا.

قوله: "ما بينهما للزاي .. إلخ" أي وما بين طرف اللسان وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وهذا هو التاسع، وهي أحرف الصفير وتسمى "أسَلية" لأنها من طرف اللسان وهو أسَلته، والصاد انفردت العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم. وقوله: "ما بينهما" مبتدأ خبره ما بعده.

قوله: "ثم ما من بين أطراف لها .. إلخ" أي وما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا للظاء والذال والثاء، ويسميها الخليل لثوية لأنها من اللثة، والظاء انفردت به العرب والذال ليست في الفارسية والثاء ليست فيها ولا في الرومية. وهذا هو العاشر من مخارج اللسان وبه تمت

... ... وباطِنُ الشّفَةِ ذي انسِفالِ

لِلفا وأطْرافُ الثنايا العُلْيا وأَخْرِجَنّ المِيمَ نِلْتَ العُلْيا

والباءَ بَيْنَ الشفَتَيْنِ مُطْبِقا كالواوِ إلا أنّها لن تُطْبَقا

يعني أن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء؛ وما بين الشفتين للباء والميم والواو، إلا أن الشفتين تنطبقان في الباء والميم ولا تنطبقان في الواو. قال الدماميني: وفي هذا كله ضرب من التسامح فحيث يشتد التقارب بين الحرفين أوالحروف في المخرج يجعلون المخرج واحدا على سبيل التقريب والتساهل، وإلا فالحق أن لكل حرف من الحروف التسعة والعشرين مخرجا يخصه لا يشاركه فيه غيره ولولا ذلك لم يتميز بعضها من بعض عند النطق. وقوله: "وأطراف الثنايا" بالرفع عطفا على باطن الشفة فهو مبتدأ خبره: "للفا".

فصل في الكلام على الحروف الفرعية

واسْتُحْسِنَتْ لَهَا فُروعٌ فاعْلَمِ ... كالألِفِ المُمالِ والمُفَخَّمِ

وهَمْزِنا المُسَهَّلِ المَعْلُومِ ... والغُنَّةِ الّتِي مِنَ الخَيْشُومِ

والصادِ كالزاي وشِينٍ مِثْلِ جِيمْ ... ...

يعني أن لهذه الحروف فروعا تستحسن وهي التي وجدت في كلام العرب الفصحاء منها: ألف الإمالة والتفخيم، وألفُ الإمالة الصغرى قريبة من الألف الأصلية، وألفُ الإمالة الكبرى هي حرف آخر قريب من الياء، وألف التفخيم هي التي بين الواو والألف قال سيبويه: يقول أهل الحجاز: "الصلاة" بتفخيم اللام.

ومنها: الهمزة المسهلة "بين بين" أي أنها ضعيفة ليس لها تمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها. قاله في الهمع، وهي عند سيبويه حرف واحد، وعند السيرافي ثلاثة أحرف كالألف والياء والواو، قال أبو حيان كما في الهمع: وكلا القولين صواب لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف. واختلف في الهمزة المسهلة أمتحركة أم ساكنة والأول رأي البصريين وهو الصحيح. وهي فرع الهمزة المحققة لأنها من جملة حروف المعجم خلافا للمبرد، بدليل أن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف فلو لم تكن حرفا لكان مثل "أخذ" و"إبلٍ" على حرفين، وقوله: هي من قبيل الضبط ولو كانت حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف فاسد، لأنها لم تشكل مراعاة للتسهيل ولذا إذا وقعت في موضع لا تسهل فيه كتبت ألفا نحو: أحد.

ومنها: الغنة أي ذو الغنة على حذف مضاف ومخرجها من الخيشوم وهي في النون ولا عمل للسان في الغنة، والخيشوم: خرق الأنف. قال الدماميني: ثم في كون الحرف الأغن من الفروع نظر لأن حقيقة التفرع امتزاج مخرجين كل منهما خاص في موضعه، والأغن ليس كذلك.

ومنها: الصاد كالزاي وهي التي يقل همسها فيحدث فيها لذلك جهر كقولك في مصدر: "مزدر" ومنه: "لم يحرم من فزد له" أي فصد له، وأصلها الزاي الخالصة؛ والشين كالجيم كقولهم في أشدق: "أجدق" بحرف يشابه الشين.

... ... واستُقْبِحَتْ أُخَرُ كالكافِ كجِيمْ

والعَكْسِ والجِيمِ كَشِينِ وكَسِينْ صادٍ وطا كتا وظا كثا يَبِينْ

وبا كفاءٍ وكضادٍ ضَعُفَتْ ... ...

أي واستقبحت فروع أخر وهي التي لا توجد في كلام من ترضى عربيته ولا تستحسن في قراءة ولا شعر منها: كاف كجيم ككمل في جمل، وهي لغة كثيرة في اليمن وأهل بغداد؛ والعكس وهو جيم ككاف كقولهم في رجل: "ركل" بحرف يشابه الكاف، فإن قلت: لم عدت هذه مستقبحة وعكسها مستحسنة؟ فالجواب: أن حرف الجيم حرف قوي لأنه شجري لأنه من وسط اللسان مجهور شديد منفتح متقلقل، والشين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله وفيه بعض قوة لتفشيه، فتقريبه من الجيم مستحسن وعكسه مستقبح. وجعل سيبويه الكاف كالجيم والجيم كالكاف حرفا واحدا، وعدهما ابن جني حرفين وتبعه ابن عصفور مراعاة للأصل. ومن الفروع المستقبحة: جيم كشين نحو الأشدر في الأجدر فينطقون عوض الجيم بحرف يشبه الشين، وسأل بعضهم لم عدت الشين كالجيم في الفروع المستحسنة والجيم كالشين من الفروع المستقبحة؟ والجواب: أن الجيم حرف قوي والشين حرف ضعيف، وتقريب الضعيف من القوي مستحسن بخلاف العكس. ومنها: صاد كسين نحو: "سائر" في صائر؛ ومنها: طاء كتال في طال، وظاء كثاء كثالم في ظالم. ومنها: باء كفاء كفلخ في بلخ وأصفهان في أصبهان في لغة الفرس وغيرهم. ومنها: الضاد الضعيفة قال أبو علي: بأن تقول "ضرب" ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه لكن تخفف وتختلس فيضعف إطباقها، وقيل: هي المنحرفة عن مخرجها.

فصل في الكلام على صفات الحروف

وهي سبع عشرة فالصفات التي لها مقابل: خمس الجهر والرخاوة والاستفال والانفتاح والإصمات، فيقابلها الهمس والشدة والاستعلاء والإطباق والذلاقة. فتلك عشر، والنسبة بينها التناقض إلا الرخاوة والشدة فالتضاد لارتفاعهما بثالث وهو التوسط؛ والتي لا مقابل لها سبع: الصفير واللين والتفشي والاستطالة والانحراف والتكرير والقلقلة.

وما مِنَ الحُرُوفِ قَدْ حَوَى سَكَتْ ... ...

فَحَثَّهُ شَخْصٌ فبِالمَهْمُوسَةِ تُدْعَى وغَيْرُهُنَّ بالمَجْهُورَةِ

يعني أن حروف الهمس يجمعها قولك: "سكت فحثه شخص"، والهمس: خفاء الصوت وذلك لأن النفس لما جرى معها لم يقو التصويت لضعف الاعتماد عليها في موضعها فصار في التصويت بها نوع خفاء؛ وماعداها من الحروف التسعة عشر فمجهورة أي موصوفة بالجهر وهي التي يشبع الاعتماد في موضعها ومنع النفس أن يجري معها حتى ينقضي الاعتماد عليه فقوي الصوت فيها لأجل ذلك ضد المهموسة.

وما حَوَى "أجِدْكَ تُطْبِقُ" دُعِي شَدِيدَةً وما حَواها فاسْمَعِ

"لَمْ يَرْوِ عَنَّا" فادْعُها مُوَسَّطَهْ وما عَداها رِخْوَةٌ مُنضَبِطَهْ

أي والحروف الشديدة جمعها المصنف في قولك: "أجدك تطبق" وغيره في: "أجدك قطّبت" أي غضبت وتغير وجهك، والأول أجود لسلامته من تضعيف الطاء. ومعنى الشدة على ما ذكر سيبويه: امتناع الصوت أن يجري في الحروف ويعتبر ذلك بالنطق فتقول: "الحق والحج"، فلو رمت مد صوتك في القاف والجيم وغيرهما من حروف الشدة لامتنع؛ وأما الحروف المتوسطة بين الشدة والرخاوة فيجمعها قولك: "لم يرو عنّا" كما للناظم تبعا لبعضهم، أو "لمَ يروعُنا "كما للمصنف في التسهيل عند غير الدماميني، أو "لم يرعونا" كما لصاحب القاموس وفي التسهيل على نسخة الدماميني، أو "ولينا عمر" كما لبعضهم أيضا، وغير الأول أحسن لسلامته من تضعيف النون؛ وإنما سميت متوسطة لأن الصوت لا يمتنع من الجري معها ولا يجري كل الجريان.

وما عدا الشديدة والمتوسطة الحروف الرخوة وهي: ثلاثة عشرة حرفا، والرخاوة: جري الصوت في الحرف لضعف الاعتماد عليه في موضعه فإذا قلت "إذ" مثلا أجريت فيه الصوت، والفرق بين الهمس والرخاوة: أن الجاري في المهموس النفس والجاري في الرخاوة الصوت.

مُطْبَقَـــةٌ صـــادٌ وطـــاءٌ أُهْمِـــلا أَوْ أُعْجِمـــا ومـــا عَـــداها فـــاجْعَلا

ذاتَ انفِتـــاحٍ وادْعُ بِالمُـــسْتَعْلِيَهْ الغـــيْنَ والمُطْبَـــقَ والخـــا فادْرِيَـــهْ

والقـــافَ والغَيْـــرُ فوَصْـــفَهُ اعْقِلَـــهْ خَفْضًـــا و"قُطْـــبُ جَـــدٍّ" المُقَلْقَلَـــهْ

يعني أن الحروف المطبقة: الصاد والطاء بإهمال وإعجام أي والظاء والضاد لإطباق اللسان فيها على الحنك عند النطق بها، والطاء المهملة أقواها إطباقا لأنها مجهورة شديدة والظاء أضعفها لرخاوتها والصاد والضاد متوسطان؛ وما عدا المطبقة المنفتحة والانفتاح نقيض الانطباق وهو: أن لا ينطبق اللسان بشيء منها على الحنك، والمناسبة واضحة بين الإطباق والانفتاح.

وحروف الاستعلاء: الغين والخاء والقاف وحروف الإطباق الأربعة، ومعنى الاستعلاء: أن يستعلي اللسان عند النطق بها إلى الحنك ولا تمنع من الإمالة؛ وما عدا المستعلية الحروف المنخفضة لانخفاض اللسان بها وعدم استعلائه، وسماها هنا بالمنخفضة تبعا لأصله التسهيل وإلا فاسمها المصطلح عليه عند القراء: المنسفلة لانسفال اللسان معها إلى قاع الفم.

وحروف القلقلة يجمعها قولك: "قطب جد" قال ابن الحاجب: سميت بحروف القلقلة إما لأن صوتها أشد أصوات الحروف أخذا من القلقلة لصوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين فيه سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحريك لشدة أمرها من قولهم "قلقلته" إذا حركته. وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس أن يجري معها والشدة تمنع صوتها أن يجري، فلما اجتمع الأمران احتاجت إلى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط عند النطق بها ساكنة حتى يكاد يخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها، إذ لولا ذلك لم تتبين. اهـ من الدماميني

قال في المساعد: وعد بعضهم التاء من حروف القلقلة.

واللّــــيْنُ "وايٌ" وادْعُهـــا المُعْتَلَّـــهْ والهَمْـــــزَ زادَ نَفَـــــرٌ أجِلَّــــــهْ

قوله: "واللين واي .. إلخ" يعني أن الواو والألف والياء تسمى حروف اللين لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان، وتسمى مع ذلك حروف مد إن سكنت وقبلها حركة مجانسة؛ وهذا وصف ملازم للألف فهي حرف لين ومد دائما، قال ابن بري:

والمـــد واللـــين معـــا وصـــفان للألـــف الضـــعيف لازمـــان

وأما الياء والواو فقد يكونان كذلك نحو: "يقول ويبيع" وقد يسكنان ولا يكون قبلهما حرف مجانس نحو: "قَوْل وبَيْع" فيكونان حرف لين لا مد؛ وتسمى أيضا الحروف المعتلة وليس الاعتلال صفة نطقية بل هو صفة للحرف بمعنى كثير التغير، والمصنف إنما هو بصدد ذكر صفات الحروف باعتبار النطق بها فكأنه إنما ذكر هذا استطرادا.اهـ من الدماميني

قوله: "والهمز زاد ..إلخ" أي وزاد نفر الهمزة في الحروف المعتلة، وهو مذهب الفارسي ومكي والداني والشاطبي لأن الإعلال والانقلاب يكون فيها. وقد نبه الأشموني عند قول المصنف في الخلاصة: (ورد الهمز يا فيما أعل لاما) على إدراجه لها في حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه عليه. قال: ولكنه غاير بينهما في التسهيل. وزاد بعضهم الهاء لأنها قد تقلب وكثيرون لم يعدوها، وبعضهم يقول في الهمزة: إنها حرف شبيه بحرف العلة، والذي صححه كثيرون أنها حرف صحيح لقبولها الحركات الثلاث.

ولِلتّفَشِّــــــي الشّــــــينُ باتّفـــــاقِ وصِـــفْ بِـــه الضـــادَ عَلَـــى شِـــقاقِ

يعني أن المتفشي الشين، والتفشي هو انتشار الصوت عند التلفظ بها ولم يذكره سيبويه إلا في الشين خاصة؛ وهو من صفات الضاد على شقاق أي خلاف، قال ابن بري:

والمتفشــــي الشـــين والفـــاء وقيـــل يكـــون في الضـــاد ويـــدعى المســـتطيل

وبذلك قال ابن القاضي، قال الجعبري: والحق أن الضاد انتشر بمخرجه والشين انتشر بصوته. وقال صاحب نهاية القول المفيد: إن فيها تفشيا قليلا . والتفشي زيادة في الرخاوة كما أن القلقلة زيادة في الشدة والإطباق زيادة في الاستعلاء.

والـــــرَّا المُكَـــــرَّرَةَ والمُنْحَرِفـــــا الـــلامَ والهـــاويَّ يَـــدْعُو الألِفـــا

والهَمْـــزَةَ المَهْتُـــوتَ ذو الحِذاقَـــهْ ومُـــــرْ بِنَفْـــلٍ أحْـــرُفُ الذَّلاقَـــهْ

وما عَـداها فـادْعُ بِالمُـصَمَّتَهْ　　وما عَـدا ذلِـكَ فاجْعَـلْ نِسْـبَتَهْ

إلَـى المَخـارِجِ ومـا جاوَرَهـا　　فـاقفُ الهُـداةَ واجْـفُ مَـنْ غايَرَهـا

قوله: "والرا المكررة والمنحرفا .. إلخ" يعني أن من صفات الراء التكرير لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها فإنه يرتعد، وأظهر ما يكون التكرير إذا شددت أو وقف عليها؛ والمنحرف: اللام لانحرافها عن مخرجها إلى مخرج غيرها، وقال ابن الخباز: سميت بذلك لانحرافها إلى مخرج الضاد في اللفظ؛ والهاوي: الألف، قال ابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي: الهاوي من الهوي بضم الهاء وهو الصعود وبفتحها وهو النزول. هذا نصه ولم يزد عليه. قال الشارح أي المرادي: وصفت بذلك لأن اتساع مخرجها لهذا الصوت أشد من اتساع غيره، وقيل: لأنها تهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها.اهـ من الدماميني

والمهتوت: الهمزة أخذا من الهت وهو عسر النطق لأنها معتصرة كالتهوع، أو من الهت وهو الحطم والكسر لأنها يعرض لها الإبدال كثيرا فتحطم وتكسر. قال في الارتشاف: وبعضهم يقول فيها المهتوف بالفاء والهتف: الصوت بقوة.

قوله: "ومر بنفل أحرف الذلاقه.. إلخ" أي وأحرف الذلاقة يجمعها قولك: "مر بنفل"، وفي الصحاح في باب القاف: حروف الذُّلْق هي حروف طرف اللسان والشفة، الواحد: أذلق. وهي ستة: ثلاثة منها ذوْلقية وهي الراء واللام والنون، وثلاثة شفهية وهي الفاء والباء والميم. وإنما سميت هذه الحروف ذُلْقا لأن الذلاقة في اللسان وهي السرعة في النطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين.اهـ المراد من كلام صاحب الصحاح

وقد جمعها بعض الأندلسيين في قوله: "ملف نبر"، والملف على وزن مقص: لحاف يلتف به كما في القاموس، قال في التاج: والفتح عامية. ونبر: قرية كما في المساعد

والكثير كون الرباعي مشتملا على بعضها نحو: جعفر، ويقل جدا خلاف ذلك نحو: "عسجد" كما هو صريح الطرة هنا ولم تقيد بوجود السين إلا بالتمثيل، وهو خلاف قولها في باب ما لا ينصرف في بيان ما تعرف به عجمة الوضع: "أو خلوه رباعيا أو خماسيا من حروف مر بنفل إلا أن يكون في الاسم السين كعسجد" فإن ظاهره قيام السين مقام هذه

الحروف بكثرة. والتحرير تقييد ما هناك بما هنا ومُفاده: أن الرباعي أو الخماسي لا يخلو من هذه الحروف إلا مع السين فيقل حينئذ جدا، وأما خلوه منها ومن السين معا فممتنع.

وما عدا حروف الذلاقة حروف الإصمات فلم تدخل في الأبنية كلها بخلاف الذلاقة ، فلا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية ولا رباعية فأصمت المتكلمون أن يجعلوا منها خماسيا أو رباعيا. ولا يخفى أن الإصمات ليس من الصفات النطقية فإنما ذكر استطرادا كالاعتلال.

قوله: "وما عدا ذلك فاجعل نسبته .. إلخ" أي وما سوى هذه من ألقاب الحروف ينسب إلى مخارجها كقولهم: "الضاد حرف مستطيل" يريدون أنه طال في مخرجه حتى أدرك مخرج اللام ونحو: "حرف حلقي"، أو إلى ما جاور المخرج كقولهم: "ذولقية" ــ نسبة لذولق اللسان كجوهر وهو طرفه كما في القاموس ــ للميم والباء لأنها مجاورة لذلق اللسان أي حده، وكالهوائي لأن الهواء ليس بمخرج.

وقوله: "فاقف الهداة .. إلخ" تتميم بالإرشاد لاتباع الهادين إلى الحق واجتناب الداعين إلى خلافه. لكن لا أدري وجه مناسبته للباب.

الإدغام

لِساكِنٍ لا ياءِ تَصْغِيرٍ وَلا مَدٍّ مِنَ المُدْغَمِ شَكْلًا انقُلا

أي وتنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن سكن نحو: "يرد ويقر ومقر" والأصل: "يردد ويقرر ومقرر" فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغمت، وإنما نقلت ولم تحذف ليلا يجتمع ساكنان على غير حدهما. وفهم منه أنه إن تحرك ما قبل المدغم بقي على حركته كرد، وهذا إن لم يكن الساكن حرف مد أو ياء تصغير وإلا فلا نقل لأن الألف لا تقبل التحريك والواو والياء تشبهانه وكذا ياء التصغير وتحريكها مخرج لها من هذا الوضع، فاجتنب نحو: "دابة ودويبة".

ويجوز كسره إن كان المدغم تاء الافتعال نحو: "اقتتل" فإذا أدغمت سكنت التاء ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها وهو القاف وأزيل همزة الوصل للاستغناء عنها فتقول: "قَتل".ولك أن تكسر القاف وليست هذه الكسرة منقولة وإنما هي لأجل التقاء الساكنين وذلك أنهم لماسكنوا التاء للإدغام والفاء ساكنة قبل ذلك كسروها لالتقائهما، وكذا تكسر القاف والتاء في اسم الفاعل نحو: "مُقِتِّل" ومنهم من يتبع الفاء الميم فيقول: "مُقُتل"

بضم الميم والقاف، وتقول في اسم المفعول "مُقِتَّل" بكسر القاف وفتح التاء، ومنهم من يضم القاف لضم الميم، ومن العرب من يكسر حرف المضارعة إتباعا لحركة القاف.

قوله في الطرة: "وإنما نقل" يعني الشكل المذكور "ولم يحذف" أي من غير نقل "ليلا يلتقي ساكنان" أي بالحرف الذي قبل المدغم.

فصل في إدغام المتقاربين

أي باعتبار الأصل وإلا فليس إلا في المتماثلين، لأن المتقاربين لا بد من قلب أحدهما مماثلا للآخر.

وبَعْدَ غَيْرِ ساكِنٍ صَحَّ ادَّغِمْ ... فِي كُلِّ ما قارَبَ حَرْفًا فاغْتَنِمْ

إنْ لَمْ يَكُنْ لَيْنًا ولا هَمْزًا ولا ... ضادًا ولا شِينًا ولا فاءً ولا

مِيمًا ولا صَفِيرِيًا لَمْ يُرْدَفِ ... بِآخَرٍ أوْ مُوهَمِ المُضَعَّفِ

قوله: "وبعد غير ساكن ..إلخ" أي يدغم الحرف في الحرف المقارب له في المخرج إذا كان بعد حرف غير ساكن صحيح نحو: ﴿يعذب من يشاء﴾، فالباء وليت حرفا متحركا وهو الذال فأبدلت ميما وهو مثل مقاربه الذي يليها وهو ميم "من" وأدغمت على سبيل الجواز لا الوجوب ونحو: "سحاب مطر"، وخرج الساكن الذي ليس بلين نحو: "ضرْب مالك"، وقد أدغم القراء شيئا منه نحو: ﴿والحرث ذلك﴾، وقد حمله البصريون على الإخفاء لكونه بين الإدغام والإتمام فيتأتى الجمع بهذا الوجه. قال في النتائج: ورد بأن القراء لا يمتنعون من صريح الإدغام فيتعذر الجمع به. قال: وإذا امتنع الجمع بين طريقة القراء كأبي عمرو ومن أخذ عنه وبين طريقة النحويين فالأولى المصير إلى طريقة القراء لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته وهو رسول الله ﷺ، ولثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحادا، ولأن القرآن سنة متبعة أقصى ما في ذلك أن يكون قليلا في لسانهم.

وأجازه الفراء على الجمع بين الساكنين، وعلى إلقاء حركة الأول على الساكن قبله وخرج عليه "عبشمس" في "عبد شمس" عند أبي زيد في قول الشاعر البليغ:[524]

إذا ما رأت شمسا عُبشّمس شمرت ... إلى رملها والجرهمي عميدها

524- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، في لسان العرب، وتاج العروس: (عبأ).

قال: يريد "عبد شمس"، واعتمده الأزهري منظّرا له بقولهم: "بلمهلب" في بني المهلب حكاية عن يونس، قال: ومنهم من يقول فيه: "عبُّ شمس" بتشديد الباء.

ومقابله: قول الرياشي وأبي حاتم بأن عب الشمس ضوءها وبه سمي الرجل، وهو منقوص على وزن "دم" وليس هو بعبد شمس القرشي، ويقال عَبٌ في عِبء وقوّى هذا الجوهري . وهل المهموز لغة في المنقوص أم هو أصله؟ انظر اللسان

قوله: "إن لم يكن لينا ولا همزا" أي فإن كان الذي يقارب لينا أو همزة لم يبدل ولم يدغم نحو: "قضو ياسر وحيي واقد" ونحو: "قرأ هارون"، قال في المساعد: ولا التفات إلى من جوز الادغام في الهمزتين لرداءته. "ولا ضادا" فلا تدغم الضاد في شيء لأن فيها استطالة وإطباقا واستعلاء وليس لها مقارب يشاركها في ذلك فإدغامها مخل، وشذ إدغامها فيما سيأتي. كذا في المساعد وتبعه في الطرة والصواب الاقتصار على الاستطالة لأنها الصفة المختصة بالضاد بخلاف الإطباق والاستعلاء، وإن كان المراد صحيحا وهو أنه لا مشارك لها في مجموع ذلك. والله تعالى أعلم "ولا شينا" لما فيها من التفشي ففي إدغامها إخلال بصفتها إلا فيما سيأتي. "ولا فاء" لما سبق في الشين وسيأتي ما تدغم فيه. "ولا ميما" فلا تدغم في مقاربها لقوتها. "ولا صفيريا" بتخفيف ياء النسب للوزن أي حرف صفير "لم يردف بآخر" أي قبل غير صفيري مما يقاربه لأنه مخل بالصفير فامتنع إدغامه، وسيأتي ما يدغم فيه.

قوله: "وموهم المضعف" أي يمتنع الإدغام حيث يلتقي الحرفان في كلمة يوهم الإدغام فيها التضعيف، فلا يجوز الإدغام حينئذ نحو: "صنوان وقنوان" إذ لو أدغم لتوهم أنه من المضاعف، وكأنملة إذ لا يدرى إذا أدغمت هل أصله "أنملة" أو "أملة" لأن كليهما وزن أفعلة، ولذا لم تخف العرب النون الساكنة قبل الميم كزنم لقرب الإخفاء من الإدغام فخافوا التباسه به، فإن لم يوهم جاز كانفعل من المحو لأن "افّعل" مفقود في كلامهم.

والـرّاءُ فـي الـلامِ وفـا فـي بـا وسِـينْ   فـي الشـينِ والضـادُ بطـاءٍ فاسْـتبِينْ

والبـاءُ فـي المِـيمِ وفـا والْهـا بِحـا   والجِـيمُ فـي الشـينِ وتـا فاسْتَوْضِـحا

يعني أن إدغام اللام في الراء جائز وبه قرأ أبو عمرو: ﴿يغفر لكم﴾ فتدغم الراء الساكنة في اللام، وله في المتحركة تفصيل نحو: ﴿ليغفر لك﴾ وكذا قرأ به يعقوب، وأجازه الكسائي والفراء وحكياه سماعا خلافا للأكثر ومنهم سيبويه وأصحابه وشيخه الخليل،

ولا اكتراث بقولهم مع ثبوت السماع. قال في المساعد: وحملُ ما ذكر القراء من الإدغام على الإخفاء ضعيف، ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون.اهـ

وربما أدغم الفاء في الباء كقراءة الكسائي: ﴿إن نشأ نخسف بهم﴾، والسين في الشين كقراءة أبي عمرو:﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ على اختلاف عن أبي عمرو فيه وفي عكسه نحو: ﴿إلى ذي العرش سبيلا﴾؛ ولا يجيز البصريون شيئا من هذا. ويدغم الضاد في الطاء نحو: "مضطجع" والأوجه البيان، وإن أدغم قلب الثاني للأول. وروى اليزيدي عن أبي عمرو إدغام الضاد أيضا في الذال نحو: ﴿والأرض ذلولا﴾، وأدغمت أيضا في الشين نحو: ﴿لبعض شأنهم﴾.

ويدغم الباء في الفاء والميم نحو:﴿اذهب فمن تبعك منهم﴾، ونحو: ﴿يعذب من يشاء﴾. والهاء في الحاء نحو: "اجبه حاتما" وعكسه كامدح هلالا، وتقلب في الوجهين الهاء إلى الحاء. قاله في المساعد وتدغم الجيم في الشين والتاء نحو: ﴿أخرج **شَطْـَٔهُۥ** ﴾ ونحو:﴿ذي المعارج تعرج﴾.

والطاءُ والظاءُ وما شارَكَ في جيمٍ وسينٍ ثُمَّ ضادٍ فاعْرِفِ
وأبْقِ الِاطْباقَ في الأَولَى ... ...

أي وتدغم الطاء والظاء وما شاركهما في المخرج كالذال والدال والتاء والثاء في الجيم والسين والضاد نحو:"اضبط جعفرا، اضبط سالما، اضبط ضمرة" والظاء نحو: "احفظ" مكان "اضبط" في الأمثلة والدال نحو: "اسعد" والتاء نحو: "اسكت" والذال المعجمة نحو: "خذ" والمثلثة نحو: "حدث"، مركبا هذه الألفاظ مع الأسماء المتقدمة؛ ولم يحفظ سيبويه إدغام الستة في الجيم، لكن ذكره السيرافي وغيره ولم يجعل الله لغة العرب منحصرة فيما حفظه سيبويه. والأولى إبقاء المطبق من تلك وهي: "الطاء والظاء" فبعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الغنة في النون، وبعضهم يذهبه كما يذهبها، وقال سيبويه : وكل عربي. ولم يتعرض للأوْلى.

فصل في التكافؤ في الإدغام

... ... وأَتَــــــــــى تَكــــافُؤٌ فـــي الِادّغـــامِ بَـــيْنَ تـــا

والثـــاءِ والظـــاءِ وحَـــرْفِ الـــذَّالِ هُـــــدِيتَ بالإعْجـــامِ والإهْمــــالِ

يعني أنه قد وقع التكافؤ في الادغام بين حروف مخصوصة، بين التاء والثاء والظاء والطاء والذال والدال فكل من هذه الأحرف الستة يجوز إدغامه في الخمسة الباقية؛ فمثال التاء المثناة: "دارت" قبل: "طائفة ودارم وظلوم وذياب وثياب"، ومثال الثاء المثلثة: "امكث" قبل: "طلحة وظالم وداود وتميم وذيب"، ومثال الظاء المعجمة: "احفظ" قبل: "طلحة وداود وتميم وذيب وثعلب"، ومثال الطاء المهملة: "اربط" قبل: "تميم وظالم وذويب ودارم وثابت"، ومثال الذال المعجمة: "خذ" قبل: "طاهر ودارم وتميم وظالم وثابت"، ومثال الدال المهملة: "قد ضل وطوى وتوى وظلم وذكر وثوى".

وبَـــيْنَ حـــا عَـــيْنٍ وبَـــيْنَ خـــا وغَـــيْنْ والقـــافِ والكـــافِ تَكـــافُؤٌ بِـــذَيْنْ

يعني أنه وقع التكافؤ بين الحاء والعين المهملتين نحو:﴿فمن زحزح عن النار﴾ بالإدغام في قراءة أبي عمرو، ونحو: "اقطع حبلك". قال سيبويه: البيان والإدغام في هذا المثال حسنان؛ ووقع التكافؤ بين الخاء والغين المعجمتين نحو: "اسلخ غنمك وادمغ خلفا"؛ ووقع التكافؤ بين القاف والكاف نحو: "الحق كندة وأمسك قطبا".

وبَـيْنَ أحْـرُفِ الصَّفِـــيرِ وهْـــيَ فِيـــ ـــها السِّـتُّ الُاولَـى أُدْغِمَـتْ والـلامُ فِـي

ذِي التِّسْـــعِ والشِّـــينِ وضـــادٍ ثُـــمَّ را والنُّـــونِ حَتْـــمًا إنْ مُـعَـــرَّفًا يُــــــرَى

قوله: "وبين أحرف الصفير" أي ووقع التكافؤ بين الحروف الصفيرية وهي: الصاد والسين والزاي نحو: "أرخص سومك ولا تبخس صاحبك"، و"احبس زائرك وأجز سالما"، و"فحص زاهر وأجز صابرا". والإدغام إذا كان الأول ساكنا أحسن منه متحركا، وقيل: إن الإدغام فيهن أحسن من الإظهار.

قوله: "وهي فيها الست .. إلخ" أي وتدغم الحروف الستة السابقة وهي: التاء والثاء والظاء والطاء والدال والذال في الحروف الصفيرية وهي: السين والصاد والزاي نحو: "اضبط سالما أو صابرا أو زاهدا ونحو ذلك".

قوله: "واللام في ذي التسع .. إلخ" أي وتدغم اللام إن كانت للتعريف أو شبيهتها وهي الزائدة والتي للمح الصفة في هذه الحروف التسعة وهي: الستة المذكورة وأحرف الصفير الثلاث، وفي الشين والضاد والنون والراء فكملت ثلاثة عشر حرفا تدغم فيها اللام؛ وأمثلتها:

"الطالب والدائم والتائب والظالم والذاكر والثابت والصادق والسالم والزاهد والشاكر والضار والنافع والراحم" وهذا الإدغام على سبيل الوجوب.

وغَيْـــرُ ذِي التَّعْرِيـــفِ جـــازَ فاعْلَمـــا بِقُـــوَّةٍ فـــي الـــراءِ أنْ يُـــدَّغَما

وجَـــوِّزًا فـــي النُّـــونِ بالضُّـــعْفِ وفِـــي بـــاقِي الحُـــروفِ بالتوَسُّـــطِ يَفِـــي

أي وإن لم تكن اللام للتعريف ولا شبيهة بها فيجوز أن تدغم بقوة في الراء نحو: ﴿كلا بل ران﴾ لأنها أقرب الحروف إلى اللام، وقال سيبويه: الإظهار لغة أهل الحجاز. ولكون الإدغام أحسن قرأ معظم القراء به، وقرأ عاصم بالإظهار بسكتة، وعن قالون موافقته بلا سكتة. ويجوز الإدغام في النون بالضعف أي بالقلة ولهذا أجمع السبعة غير الكسائي على الإظهار في :﴿هل ندلكم﴾، وفي باقي الحروف بالتوسط وهي: أحد عشر حرفا نحو: "هل طبع، هل دنا، هل تنقمون، هل ظلم، هل ذهب، هل ثُوّب، هل صبر، هل سمع، هل زين، هل شهد، هل ضرب" قال في المساعد: وإنما لزم الإدغام إذا كانت اللام للتعريف لكثرة استعماله فآثروا لذلك التخفيف ووجوب إدغام اللام في تلك الحروف.

والنُّـــونَ دُونَ غُنَّـــةٍ إنْ سَـــكَنَتْ فـــي الـــراءِ والـــلامِ ادَّغِـــمْ وادُّغِمَـــتْ

مَعْهـــا بِيَنْمُـــو ذاكَ فـــي كَلِمَتَـــيْنْ وقَبْـــلَ حَـــرْفِ الحَلْـــقِ أظْهِـــرْ دُونَ مَـــيْنْ

قوله: "والنون دون غنة .. إلخ" أي تدغم النون الساكنة ــ ومنها التنوين ــ دون غنة في الراء واللام وهو الأشهر عند أهل الأداء نحو: ﴿من ربهم﴾ و﴿من لدنا﴾ وحكى بعضهم الإجماع عليه، لكن نص سيبويه على جواز إبقاء الغنة وذكره الفارسي، وروي عن الحجازيين وابن عامر وعاصم من القراء. ومعها أي الغنة أدغمت النون في حروف "ينمو" وهي: الياء والنون والميم والواو نحو: ﴿من يأت ربه﴾ و﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ و﴿مما خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ و﴿من واق﴾ هذا إذا كان النون وأحد الحروف في كلمتين، وأما في الكلمة الواحدة فالإظهار نحو: "زنم وصنوان ودنيا".

قوله: "وقبل حرف الحلق .. إلخ" أي وتظهر النون قبل الأحرف الحلقية، سواء كان من كلمة واحدة أو من كلمتين، وذكر سيبويه وغيره من النحويين وأهل الأداء أنه يجوز إخفاؤه عند الغين والخاء.

باب التقاء الساكنين

وهو أمر مستثقل، فلذلك اجتنبته العرب إلا في مواضع عقد هذا الباب لذكرها؛ وقد أتى به المصنف في التسهيل بين المقصور والممدود وباب النسب، وليُنظر ما وجه المناسبة في ذلك؟

لا يَلْتَقِي في مَحْض وَصْل ساكِنانْ إلا وأَوَّلٌ وثانٍ كائِنانْ
في كِلْمَةٍ لَيْنًا ومُدْغَمًا وفِي بِهَمْزَةٍ نَزْرًا مَكانَ الأَلِفِ

قوله: "لا يلتقي .. إلخ" أي لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض إلا وأولهما حرف لين ـ مدا كان أو غيره ـ وثانيهما مدغم متصل أي في كلمة واحدة حقيقة نحو: "الضالّين، وتُمودّ، وخوَيْصّة"، أو حكما نحو: "اضربانّ وهل تضربانّ يا زيدان"، لأن نون التوكيد مستقلة بنفسها لكنها كالجزء مما اتصلت به.

وأما التمثيل بنحو: "اضربُن، واضربِن" والأصل: "اضربون، واضربين" فأصله لأبي حيان وتبعه ابن عقيل؛ لكن اعترضه المرادي وناظر الجيش بأنه تمثيل على العكس، لأن النون جعلت مع الواو والياء كالمنفصل، فلذلك حذف من الساكنين الأول.

فخرج التقاؤهما في الوقف سواء كان أولهما لينا كيضربانْ أو غيره كضرْبْ، أو في الوصل الجاري مجرى الوقف كقراءة نافع: ﴿ومحيايْ ومماتي لله﴾ بتسكين ياء "محياي" وفواتح السور نحو: ﴿ق﴾ و﴿ن﴾، وكذلك ما عدد من الأسماء غير المركبة نحو: "زيد" و"اثنان"، لأنها في نية الوقف فليس وصلا محضا.

قوله: "وفي بهمزة ..إلخ" أي ائت بهمزة .. إلخ، فقوله: "في" فعل أمر من وفى والياء مدة القافية؛ يعني أنه ربما فر من التقاء الساكنين بجعل همزة مكان الألف، قال أبو زيد: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿فيومئذ لا **يُسْئَلُ** عن ذنبه إنس ولا جأنّ﴾ وأيوب السختياني ﴿ولا الضألين﴾.

ولا يقاس على هذا إلا في الضرورة كقوله:[525]

... ... إذا ما العوالي بالعبيط احمأرت

وقوله:[526]

وللأرض أما سودها فتجللت بياضا وأما بيضها فادهأمّت

قال المرادي: وعلى قول ابن جني إنه لغة ينبغي أن ينقاس.

وهذه الهمزة مفتوحة، وقد تكسر إذا استوجبت ذلك كقوله:[527]

ما البحر حين تهب الريح شامية فيعطئل ويرمي العبر بالزبد

يوما بأغلب مني حين تبصرني م الغيظ أفري كفري العارض البرد

قوله: "فيعطئل" أي يهيج ويظلم، فكسرت لأنها قبل آخر مضارع ما جاوز ثلاثة.

وقوله: "مكان الألف" يقتضي أنهم لا يفرون إذا كان الأول واوا أو ياء، والأمر كذلك لأنهما يقاربان الهمزة فيبدلان إليها بخلاف الألف. قاله الدماميني.

ويُحْذَفُ الأَوَّلُ إنْ لَمْ يَتَّصِلْ أَوْ يُدْغَمِ الثانِي إذا مَدًّا جُعِلْ

أَوْ نُونَ لَدْنٍ غالِبًا وإلّا حُرِّكَ إنْ بِآخِرٍ لَمْ يُتْلَى

يقول: فإن لم يكن الثاني مدغما متصلا، بأن كان مدغما منفصلا أي لم يكن مع اللين في كلمة واحدة، أو كانا في كلمة لكن لم يدغم، حذف الأول إن كان ممدودا؛ فمثال المدغم المنفصل: نحو: ﴿وقيل ادخلا النار﴾، ﴿أفي الله شك﴾، ﴿يقولوا التي هي أحسن﴾، بحذف الألف والياء والواو. قال ناظر الجيش: والسر في ذلك أن حرف اللين لما كان

---

[525] البيت من الطويل وقائله كثير، كما نسب في الخصائص لابن جني 126/3 ولم أجده في ديوانه، وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية: ووقع في شعر كثير: "احمأرت" 4/ 168، والذي وجدت في ديوان كثير:

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل

[526] البيت من الطويل وقائله كثير، ديوانه ص: 72

[527] البيتان من الطويل، وقائلهما حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه ص: 70

آخر كلمة كان محل التغيير فاغتفر حذفه لذلك، بخلاف الوسط. ومثال ما ليس مدغما: نحو: فتى وقاض وخف وقل وبع.

قوله: "أو لم يدغم" أي فإن كان الثاني مدغما فقد حكي فيه الوجهان، نحو: "ها الله"

قوله: "إذا مدا جعل" أي يحذف الأول إن لم يتصل أو لم يدغم الثاني إذا مدا جعل؛ وكذا إن لم يتصل ولم يكن مدا ولكن جُعل نون توكيد خفيفة نحو: "اضربَ الرجل" في "اضربنِ الرجل".

قوله: "أو نون لدن ..إلخ" أي يحذف إن جعل نون "لدن" غالبا نحو: "ما رأيته من لدُ الصباح" بحذف النون، ومن غير الغالب:[528]

تنتهض الرعدة في ظهيري   من لدنِ الظهر إلى العصير

قوله: "وإلا حرك .. إلخ" أي إن لم يكن الأول حرف مد ولا نون توكيد ولا نون "لدن" حرك الأول نحو: "اضرب الرجل" و﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾، و"مررت بزيدنِ الكريم".

قوله: "إن بآخر لم يتلى" بأن كانا في كلمتين كالأمثلة. وأما إذا كان الثاني من الساكنين آخر كلمة، فيحرك هو أي الآخِر نحو: "أمس، وأين، وحيث". كما أشار إليه العلامة اللغوي محمدٌ بن عبد الله رحمه الله بقوله:

وإن به تُلي فالتزم إذن   تحريك ذا الأخير نحو أمس إن

وهذا ما لم يكن تنوينا فيحرك الأول نحو: "يومئذٍ، وحينئذٍ، وصهٍ، ومهٍ، وإيهٍ". كما أشار إليه الناظم بقوله:

لَمْ يَكُ تَنْوِينًا ورُبَّما حُذِفْ   تَنْوِينٌ اوّلٌ وأُثْبِتَ الألِفْ

قوله: "وربما حذف ..إلخ" أي ربما حذف الأول إن كان تنوينا كما روي عن أبي عمرو في: ﴿قل هو الله أحد الله﴾، وعن أبي السمال في: ﴿ولا ٱلَّيۡلُ سابقُ النهارَ﴾ بنصب النهار،

528- البيت تقدم الكلام عليه.

وقد كثر ذلك في الشعر كقوله:[529]

فألفيتــــــه غــــير مســــتعتب ولا ذاكــــــرَ الله إلا قلـــــيلا

وكان قياسه التحريك كما مر آنفا.

ويطرد حذف التنوين للالتقاء في الندبة كقولك في ندبة "غلام زيد": "وا غلام زيداه" على رأي البصريين، والأصل كسر التنوين لالتقائهما نحو: "مررت بزيدٍ الظريف"، ومن العرب من يضم إتباعا إذا كان ما بعد الساكن مضموما ضما لازما نحو: "هذا زيدٌ اخرج له"، وإن كان الضم عارضا فالكسر نحو: "هذا زيد ابنك".

قوله: "وأثبت الألف" أي وربما أثبت الأول إن كان ألفا كقولهم: "التقت حلقتا البطان" بثبوت الألف، والجيد حذفها كما مر في قوله: (ويحذف الأول ..إلخ)؛ وقالوا في القسم: "ها الله" و"إي الله" بحذف الألف والياء على القياس، وبإثباتهما على الشذوذ.

وإنْ يَكُــنْ بَــدَلَ هَمْــزِ الوَصْــلِ تَعَــيَّنَ الإثْبَــاتُ عِنــدَ الكُــلِّ

أي يتعين الإثبات إن كان الساكن الأول همز وصل أوثر إبداله على تسهيله؛ أي إذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه "أل" فللعرب مذهبان قرئ بهما في السبعة، أحدهما: إبدال همزة الوصل ألفا نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، فيلتقي ساكنان، والثاني تسهيلها أي جعلها "بين بين"، وإنما أبدلوا أو سهلوا دفعا للالتباس بالخبر، وكان القياس الحذف لتحرك ما قبل همزة الوصل نحو: " قال الغلام"، لكن فعلوا ذلك لذلك؛ والإبدال أقيس لزوال صورة الهمزة، وأما التسهيل فهو كبقائها فإنها عند البصريين متحركة.

وفي بعض النسخ:

وأُثْبِــتَ الممــدودُ مَــعْ مُنفَصِــلِ أُدْغِــمَ أوْ تَحَــرُّكٍ لــمْ يَأصُــلِ

أي وربما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل لعدم الاعتداد بالإدغام العارض، وقبل الساكن العارض تحريكه للاعتداد بالعارض؛ فالأول كقراءة البزي ﴿ما لكم لا تّناصرون﴾، و﴿ولا تّبرجن﴾، ونحو: ﴿عنه تّلهى﴾، وذلك لأن التشديد عارض؛ والثاني نحو:"في الأَرض"، و"يدعو الأَحمر"، و"جاء الأَحمر"، وقول بعضهم: "رماتِ المرأة" لما عرض للثاني من الحركة؛ قال:[530]

وقـــد رمـــات القلـــب خـــود عينـــا ... ...

529- البيت تقدم الكلام عليه.

530- الرجز لم أقف على قائله ولا تتمته.

وقال:[531]

يــــــا حـــــب قـــــد أمســـــينا ولم تنـــــــــــــام العينـــــــــــــا

أي العينان، بحذف النون ضرورة، وأثبت الألف لما حرك الميم لالتقاء الساكنين.

قال الدماميني: وربما جمع بين ساكنين أولهما صحيح وثانيهما مدغم؛ في المتصل كقراءة حمزة: ﴿فما اسْطّاعوا﴾ وفي المنفصل نحو: ﴿هل تّربصون﴾ في قراءة البزي.

وأصْـــلُ مـــا حُـــرِّكَ كَسْـــرٌ وعُـــدِلْ عـــنْ ذلِـك الأصْلِ عَلَـى وجْـهٍ قُبِـلْ

كالحَمْـــــلِ للنَظِيـــــرِ والتّخْفِيـــــفِ أوْ إتْبـــــاعِ اوْ رَدٍّ لِأَصْـــــلٍ وحَكَـــــوْا

أيْضًـــا بِـــذِي الإيثـــارَ لِلجِنـــاسِ والجَبْـــرَ والتَّجْنِيـــبَ لِلْإلْبَـــاسِ

يقول: أصل ما حرك من الساكنين الأول أو الثاني الكسر، وذلك لأن الكسرة حركة لا توهم إعرابا إذ لا تكون إعرابا إلا مع التنوين أو ما عاقبه. وإنما قال: "ما حرك" لأنه قد لا يحرك بل يحذف، وفي البسيط: الكسر أصل قاله النحويون، ويحرك بغيره لوجه ما؛ ويجوز أن يكون الأصل الفتح لأن الفرار من الثقل والفتح أخف، وكونه لا أصل في التقاء الساكنين لحركة، بل يقتضي وجوده التحريك، وتعيين الحركة يكون لوجوه تخص.

قوله: "وعدل ..إلخ" أي وربما عدل عن الكسر على وجه من أوجه سبعة نظمَها في البيتين بعد هذا، وقيل: هما من تذييلات العلامة اللغوي محمدٌ بن عبد الله رحمه الله .

الأول: الحمل على النظير، مثل: "نحنُ" فلم يكسر لالتقاء الساكنين بل بني على الضم حملا على "همُ"، فالحركة في "نحنُ" كالواو في نظيره "همُو"؛ وحملت ضمته على واو "فعلوا" وعلى تاء "قمتُ" للشبه في الجمع والتكلم.

والثاني: التخفيف، نحو: "أينَ" و"كيف" و"منَ الغلام"، لأنهم لو كسروا لثقل لأجل الياء ومنه: ﴿ألم اللهُ﴾ بفتح الميم، وقال أبو الحسن: الكسر فيه جائز على الأصح؛ ولم يسمع أحد فيه الكسر ولا قرأ به، وحكى قطرب: ﴿قمَ الليل﴾ و"اضربَ الرجل" مطردا فيما كان ثانيه لام تعريف.

---

[531] البيت من مجزوء الرجز، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 239/3

والثالث: الإتباع لشيء متقدم، نحو: "منذُ" ضمت الذال إتباعا للميم، أو متأخر نحو: ﴿ولقدُ استهزئ﴾، ﴿وقالتُ اخرج عليهن﴾؛ وإذا ضم ثاني الساكنين ضمة لازمة جاز مع الكسر لالتقاء الساكنين الضم للإتباع نحو: ﴿قل ادعو الله﴾، و﴿فتيلا انظر﴾، و﴿كيف يفترون على الله الكذب﴾ قرئ بالضم والكسر، وحكى أبو بكر أن بعض العرب يقول: "ادخلُ الدار" بالضم لضم الخاء، قال: وهو رديء للبس، وحكى عن بعض النحويين إجازة الإتباع في المفتوح نحو: "اصنعَ الخير" قياسا على "أين" و"كيف".

والرابع: رد لأصل نحو: "مذُ اليوم" حذفت نونه وبني على السكون، فلما التقى الساكنان حرك وضمت الذال لأن الضمة كانت لها في الأصل. فهذه أربعة. وإلى الثلاثة الباقية أشار الناظم بقوله: "وحكوا أيضا بذي ..إلخ" أي وحكوا العدول عن الأصل أيضا في الثلاثة الآتية في هذا البيت، فأولها وهو الخامس: الإيثار للجناس، نحو: "يا أسحارَّ" مسمى بها مرخمة بحذف الراء الأخيرة فتبقى راء ساكنة وقبلها ساكن وهو الألف، فلا بد من الحركة فتحرك الراء بالفتح مجانسة للألف، وقيل من باب الإتباع.

وثانيها وهو السادس: الجبر، نحو: "قبل" و"بعد" لما حذف المضاف وبنيا جعل بناؤهما على حركة لم تكن لهما عند الإعراب وهي الضمة فلا يلبس حال البناء بحال الإعراب، فجبرت بتعويض أقوى الحركات عن قطعها عن الإضافة.

وثالثها وهو السابع: تجنب اللبس، كتاء الخطاب في "أنت" وكافه في "ذاك"، وذلك لأن أصل الحرف الجائي لمعنى يلحق آخر الكلمة السكون كالتنوين ونون التوكيد، فأصل التاء والكاف المذكورين السكون، ففتحت ليلا يلتبس المذكر بالمؤنث. وأصل هذا التمثيل لأبي حيان، واعترضه ناظر الجيش بأن هذا الفصل معقود لالتقاء الساكنين في كلمة واحدة لا في كلمتين؛ مع أن الحرف الواحد لا يوضع ساكنا؛ ونحوه للدماميني. وبنيت "حيثُ" أيضا على الضم لكونها حركة لا توهم إعرابا.

فصل في الكلام على نون من وعن ولكن وعلى الواو

ونُونَ مِنْ فافْتَحْ مَعَ الْ ويُكسَرُ ... مَعْ غَيْرِهَا والعَكْسُ مَعْها أنْدَرُ

وحُذِفَتْ مُظْهَرَةً مَعَ الْ وعَنْ ... تُكْسَرُ مُطْلَقًا ومَعْها الضَّمُّ عَنّْ

تفتح نون "من" مع "أل" معرفة أو زائدة نحو: "منَ القوم" و"منَ اليزيد"، ومما جاءت "أل" فيه زائدة: ﴿منَ الذين هادوا﴾ على أن التعريف بالصلة، ويكسر مع ساكن غير "أل" نحو: "منِ ابنك"، و"منِ انطلاقك"؛ وذلك لكثرة وقوع "مِن" مع حرف التعريف فقصدوا لتخفيف ما كثر ورجعوا للأصل مع غيره. قاله ناظر الجيش

وقد يتعاقبان نحو: "منِ القوم"، و"منَ انطلاقك"، لكن الكسر مع "أل" أقل من الفتح مع ساكن غير "أل"، فـ"منِ الغلام" بالكسر أقل من الفتح في "منَ ابنك".

قوله: "وحذفت مظهرة مع ال" أي وربما حذفت نون "من" مع "أل" بشرط كونها مظهرة اللام ـ وإن أهمل المصنف اشتراط ذلك في التسهيل ـ كقوله:[532]

لقد ظفر الزوار أقفية العدا ... بما جاوز الآمال م الأسر والقتل

وقوله:[533]

ليس بين الحي والميت سبب ... إنما للحي مِ الميت النُّصُبْ

وهذا كثير جدا، فينبغي جوازه في السعة ولا يخص بالضرورة كما قال ابن عصفور وغيره، ولا يحكم بقلته كما يقتضيه كلام المصنف؛ وشذ حذفها مع المدغمة كقوله:[534]

المطعمين لدى الشتا ... ء سدائفا م النيب غرا

532- البيت من الطويل، قال العيني لم أقف على قائله 391/3

533- البيت من الرمل محذوف، وهو بلا نسبة في المساعد 34/3 وشرح ناظر الجيش 1979/4

534- البيت بلا نسبة في المساعد 342/3، ونسبه أبو حيان في الارتشاف للمؤرج التغلبي، والسدائف ج سديف وهو السنام المقطع، والنيب: ج ناب وهي الناقة المسنة.

قوله: "وعن تكسر مطلقا ..إلخ" أي تكسر نون "عن" مع "أل" وغيرها نحو: "عنِ القوم" و"عنِ ابنك"، وربما ضمت مع "أل" نحو: "عنُ القوم" حكاه الأخفش، ولا وجه له في القياس.

وجاءَ في نُونِ بَنِي الحارِثِ بَلْـ حارِثِ إنْ مُظْهَرًا اللامُ انجَعَلْ

يعني أنه يجوز في "بني الحارث": "بلحارث" بحذف النون وما بعدها، قال المتنبي:[535]

قشير وبلعجلان فيها خفية كراءين في ألفاظ ألثغ ناطق

بخلاف "بني النجار" ونحوه. ولم ينص على هذه المسألة في التسهيل.

وواوَ جَمْعٍ إنْ تَلا الفَتْحَ اضْمُمِ واكْسِرْ سِوَى المُضْمَرِ والعَكْسُ نُمِي

وفُتِحَتْ ونُونُ لكِنْ حُذِفَتْ ... ...

قوله: "وواو جمع ..إلخ" أي تضم واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو: ﴿فلا تخشوُا الناس﴾، وتحذف المضموم ما قبلها نحو: ﴿فاقتلوا المشركين﴾.

قوله: "واكسر سوى المضمر ..إلخ" أي إن لم تكن الواو للجمع فاكسرها نحو: ﴿لوِ استطعنا﴾، وقد ترد بالعكس فتكسر التي للجمع نحو: ﴿فتمنوِا الموت﴾ في قراءة الكسر، وتضم الأخرى كقراءة الأعمش: ﴿لوُ اطلعت عليهم﴾ وذكر ذلك عن نافع وأبي جعفر، وقد تفتح كما حكاه قطرب والأخفش، ومنه قراءة يحي بن يعمر وغيره: ﴿اشتروَا الضلالة﴾.

قال المرادي: ويفهم من كلام المصنف أن الفتح جائز في الواو التي ليست للجمع، ولم أر ذلك إلا في واو الجمع.

قوله: "ونون لاكن حذفت" أي حذفت نون "لاكن" ضرورة لالتقاء النون ساكنة مع سين "اسقني" كقوله:[536]

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

535- البيت من الطويل وقائله المتنبي، ديوانه ص: 252.

536- البيت تقدم الكلام عليه

فصل في الكلام على الفعل المدغم في هذا الباب

... ... والـــلامُ إنْ أُدْغِـــمَ فيهـــا فُتِحَـــتْ

مِـنْ قَبْـلِ هـا وضُـمَّ فـي المَضْـمُومِ فـا مَـعْ غائِـبٍ والكَسْـرُ والفَـتْحُ وَفَـى

يعني أن اللام الساكنة جزما ووقفا إن أدغم فيها العين من قبل هاء غائبة تفتح نحو: "لم يرُدَّها" و"رُدَّها"، و"لم يبَرَّها" و"بَرَّها"، و"لم يُقِرَّها" و"أقِرَّها"؛ وضم المدغم فيه في المضموم الفاء نحو: "رَدَّ" قبل هاء غائب بكثرة نحو: "لم يرُدُّه" و"رُدُّه"؛ وربما كسر أيضا فيه أي المضموم الفاء بقلة نحو: "رُدِّه" و"لم يرُدِّه"؛ وقد يفتح نحو: "رُدَّه" على رأي الأكثرين، قال ثعلب في الفصيح: "ازرر عليك قميصك وزُرَّه وزُرُّه وزُرِّه مثل: مُدَّه ومُدُّه ومُدِّه"، وغلّطه بعضهم في إجازة الثلاثة، وظاهر قول سيبويه ما ذكر ثعلب، وفي الإفصاح: حكى الكوفيون: "ردّها" بالضم والكسر و"ردّه" بالكسر والفتح، وأنشدوا:[537]

قـــال أبـــو ليلـــى لحبـــل مُـــدِّه حـــــتى إذا مددتـــــه فشُـــــدّه

إن أبـــا ليلـــى نســـيجُ وحـــدِه ... ...

وقال الجرمي: وقد تركه قوم على ما كان عليه قبل لحاق الهاء المفتوحة والمضمومة فلم يغيروا عما كان عليه.

ولا تَضُـــــمَّ قَبْـــــلَ ســـــاكِنٍ وإنْ لَـــمْ تتبْعًـــا فـــالفَتْحُ والكَسْـــرُ زُكِـــنْ

إنْ لَـــمْ يَكُـــنْ لامٌ إلَـــى الْفـــا أُتْبِعـــا وفَـــكَّ ذا أهْـــلُ الحِجـــازِ أجْمَعـــا

قوله: "ولا تضم قبل ساكن ..إلخ" أي ولا يضم قبل ساكن بل يكسر نحو: "رُدِّ الرجل" و"رُدِّ ابنك"، وقال ابن كيسان: إنه لغة قيس وتميم، وأنشد الخليل:[538]

ذمّ المنـــازل بعـــد منزلـــة اللـــوى ... ...

وقد تفتح نحو:[539]

فغـــض الطـــرف ... ...

537- الرجز بلا نسبة في نكت القرآن لعلي بن فضال 619/2 وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 88/1

538- البيت من الكامل وتمامه: (والعيش بعد أولئك الأيام)، وقائله جرير، ديوانه 990/2

539- البيت من الوافر وتمامه: (إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا) وقائله جرير، ديوانه 821/2

وقال سيبويه: الأكثر والأفصح الكسر. وذكر سيبويه أن الضم مع أل ليس من كلامهم، وحكاه ابن جني وهو قليل.

قوله: "وإن لم تتبعا فالفتح والكسر زكن ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في "تتبعا" أي إن لم تتبع آخر المدغم بشيء مما ذكر من هاء الغائب والغائبة والساكن، ففيه الفتح نحو: "رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ، ولم يعَضَّ، ولم يفِرَّ، ولم يرُدَّ" وهو لغة أسد وناس غيرهم، وفيه الكسر نحو: "رُدِّ، وفِرِّ، وعَضِّ" وهي لغة كعب وغني، وأما "لم يضارّ" فلم يحك فيه إلا الفتح ولم يذكر سيبويه غيره، وأجاز الفراء كسره قياسا ولم يحكه لغة. وفيه إتباع حركة الفاء نحو: "رُدُّ، وفِرِّ، وعَضَّ"، وهو أكثر في كلامهم. فالحاصل جواز الفتح والكسر فقط إن لم يكن إتباع كما أشار إليه بقوله:"إن لم يكن لام ..إلخ" أي إن لم يك شكل لام أتبع إلى الفاء، أي وإلا فبالأوجه الثلاثة في "رُدّ، ولم يرُدّ" وبالفتح والكسر في نحو: "عَضّ، وفِرّ، ولم يعَضّ، ولم يفِرّ".

قوله: "وفك ذا ..إلخ" أي وفك الحجازيون كل ذلك فيقولون "لم يردد، ولم يرددها، واردها، ولم يردده، واردده، ولم يردد الرجل، واردد الرجل"، وأكثر ما جاء في القرآن بالفك قال تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾، ﴿ومن يحلل﴾، وجاء بالفك والإدغام في السبعة: ﴿ومن يرتدد منكم﴾؛ إلا فعل الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، فإن الإدغام فيهن إجماع كما في المضارع المرفوع والمنصوب، وإلا أفعلْ في التعجب فإن الفك بإجماع نحو: "أشدد بزيد".

فائدة: قال ابن زكري: وتحقيق هذه المسألة ما تضمنته الحكاية التي اتفقت للراعي مع شيخه ابن سمعت، قال الراعي: كان لي صاحب جندي مجاهد ذو مروءة تامة، فسألني يوما عن الفعل المضارع المجزوم وعن الأمر منه، فشرعت في الجواب فطمحت نفسه، وفهمت أنه كالمستخبر لي فيها وأنه غير محتاج للجواب وأعرضت عنه وقطعت الكلام، فأعاد السؤال مرارا، فحلفت ألا أجيبك إلا أن تنزل على صدر الإيوان وتقعد كما تقعد بين يدي المعلم، فردد الأمر في نفسه ساعة ثم قال: لعن الله الشيطان، لا باس بالذل في طلب الإفادة، وفعل ما طلبت منه؛ فقلت: يا أبا عبد الله لم تجئ علي هذه المسألة رخيصة، وسأحدثك كيف استفدتها: رحت لشيخنا وسيدنا أبي الحسن علي بن محمد بن سمعت، وكان من فقراء البادية وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقلة الحطب والحلفاء من الغابة، وكان أبي تاجرا في سوق القماش، وكنت مع ذلك أخدمه خدمة العبيد والموالي الناصحين، فرحت له صبيحة يوم كثير المطر والثلج شديد البرد والطين، فقلت: ألكم حاجة؟ قال: نعم، ليس عندنا من الماء قليل

ولا كثير؛ فأخرج إلي سطل نحاس وقلة فخار يسعان أربعين رطلا من الماء، والماء من بيته على مسافة بعيدة، فأتيته بنحو اثنتي عشرة نقلة حتى ملأت أواني البيت ثم سلمت عليه، وأردت الخروج ولأنا في غاية من التعب وثيابي قد ابتلت وجرحت من الثلج ؛ فلما رأى ما بي قال: اقعد حتى أعطيك مسألة عظيمة، فقعدت فقال لي: ذكر الشيخ القلاوسي في كتابه الدر المكنون، قال فيه: رحل طالبان من رندة إلى إشبيلية بقصد قراءة الحديث على أبي بكر الحافظ، فلما قرآ عليه قوله ﷺ: «ما لم تصفر الشمس»[540] قال لهما الشيخ: كيف تضبطان الراء فقالا معا بالفتح، فأنشد:[541]

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

ثم التفت إلى أبي علي الشلوبين ــ وكان أصغر القوم سنا ــ فقال له: كيف تقول أنت يا عم؟ فقال: العرب ثلاث فرق متبعون وكاسرون وفاتحون؛ فالمتبعون يتبعون الحرف المضاعف للحرف الذي قبله، فإن كان ضمة ضموه نحو: "لم يرد" و"رد" وإن كان فتحة أو ألفا فتحوا نحو: "لم يعض زيد" و"عض عمرا" وقوله تعالى: ﴿لا تضار وَٰلِدَةٌۢ﴾ وإن كان كسرة كسروا نحو: "لم يفر زيد، وفر يا عمرو" ويتبعون المضاعف لحركة ما قبله إلا في ثلاث مواضع فإنهم لا يتبعون لما قبل: أحدها إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب نحو: "لم يرده، ولا ترده، ورده" فإن المتبعين يتبعون هاء الضمير فيقولون: "لم يفره، وفره، ونحوه" وعلى هذا يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ نفيا ونهيا، وتكون في النهي على لغة المتبعين. الثاني: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو: "ردها يردها، وفرها" فيفتح المدغم فيه إتباعا لفتحة الهاء، وإنما فعلوا ذلك لخفة الهاء فلم يعتدوا بها وكأن الفتحة باشرت الألف والضمة باشرت واو الصلة فانتقلوا لذلك. الموضع الثالث: إذا لقي آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى نحو: "رد القوم، ولم يرد القوم" فيرجع المتبعون هنا للكسر وعليه يقال: «ما لم تصفر الشمس» بالكسر. والفرقة الثانية هم الكاسرون مطلقا لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر فيقولون: "رد زيدا، ولم يعض عمرا"، وعليه قوله:[542]

قال أبو ليلى لحبل مده حتى إذا مددته فشده

540- الحديث أخرجه مسلم في باب أوقات الصلوات الخمس، رقم: 965.

541- البيت تقدم الكلام عليه.

542- البيت تقدم الكلام عليه قريبا.

وأما الفرقة الثالثة وهم الفاتحون فهم على قسمين فصحاء وغير فصحاء؛ فالفصحاء ينتقلون إلى الكسر إذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى، فيقولون: "مد الحبل، وشد الرحل" وقياس لغتهم الفتح في الجميع لكنهم كسروا مع الساكن، فيقولون: «ما لم تصفر الشمس» بكسر الراء، وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح مطلقا فيقولون: «ما لم تصفر» بفتح الراء، وعليه قوله:[543]

فغض الطرف إنك من نمير   فلا كعبا بلغت ولا كلابا

فلما فرغ الشلوبين أنشد الشيخ:[544]

ذي المعالي فليعلون من تعالى   هكذا هكذا وإلا فلا

قال: ولم يسألهما بعد عن شيء.اهـ فلما فرغت قلت لصاحبي: قم الآن واقعد في مكانك، فتعجب الحاضرون وقالوا: هكذا تفعل مع أجل أصحابك، فقلت لهم: قالت الحكماء: ثلاث من لم يرع لها حقها أسرعت في مفارقته والتحول عنه: الملوك والعلماء والنعم.اهـ من شرحه على الفريدة في باب الإدغام



543- البيت تقدم الكلام عليه قريبا.

544- البيت من الخفيف، وقائله المتنبي ص: 262.

باب الهجاء

وهو لفظ مشترك بين الشتم وقراءة الألفاظ وكتابة الأحرف التي تتركب الألفاظ منها وهو المراد هنا؛ قال الدماميني: وكان الأَولى بالمصنف أن لو قال: "باب الخط" واستراح من هذه الكلمة الموهمة لغير المقصود، وإن كانت القرينة قائمة على المراد.

والكلامُ على الهجاء ليس من علم النحو، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه، ولأن كثيرا من الكتابة يبنى على أصول نحوية ففي بيانها بيان لتلك الأصول.

وله في غير العروض أصلان لا يعدل عنهما إلا لأجل انقياد لسبب جلي وسياتي، أو اقتداء بالرسم السلفي مما خالف فيه اصطلاحهم في كتابة المصحف ما اصطلح عليه في الكتابة؛ وأما أهل العروض فيكتبون ما يسمع ويسقطون ما لم يسمع لأن المعتد به عندهم ما يُقوّم به الوزن متحركا أو ساكنا وهو ما يلفظ به، فيكتبون المدغم حرفين بحسب أجزاء التفعيل نحو:[545] (يا دار مي يتبل علياء فس سندي أقوت وطا لعلي هاسالفل أبدي).

وقد أشار الناظم إلى أول الأصلين بقوله:

الأصْـلُ فـي الهِجـاءِ أنْ يَنفَصِـلا عَـنْ لَفْـظٍ آخَـرُ وَصِـلْ إنْ جُعِـلا

كواحِـــــدٍ ... ...

يقول: الأصل الأول: فصل الكلمة من الكلمة، لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، وكما تميز المعنيان تميز اللفظان، فليتميز الخط النائب عن اللفظ بالفصل؛ هذا إن لم يكونا كشيء واحد، وإلا فلا فصل كأجزاء الكلمة الواحدة. ثم بيّن ما يكون به الكلمتان كشيء واحد بقوله:

... ... **لِمَنْـع وَقْـفٍ وابْتِـدا أوْ رُكِّبَـا مَزْجًـا لِمَعْنًـى وُحّـدا**

وإنْ يُـضَفْ بَعْـلٌ إلَـى بَـكٍّ وُصِـلْ رَعْيًـا لِمَزْجِـهِ الـذِي فِيـهِ أَصُـلْ

545- البيت تقدم الكلام عليه.

قوله: "لمنع وقف" أي يكون اللفظان كشيء واحد لمنع الوقف على أحدهما كلام الجر وبائه ولام الابتداء وفاء العطف والجزاء، فكما امتزجت في اللفظ امتزجت في الخط.

قوله: "وابتدا" أي ولكون أحدهما لا يبتدأ به نحو: الضمائر البارزة المتصلة ونون التوكيد وعلامة التانيث، وكذا علامة التثنية والجمع في لغة أكلوني البراغيث؛ فهذه كلها تكتب متصلة، فكما لا تفصل لفظا لا تفصل خطا.

قوله: "أو ركبا مزجا .. إلخ" أي ولتركيب المزج كبعلبك إن كان لمعنى وُحّد أي مع اتحاد المدلول، فخرج التركيب الإسنادي والإضافي سواء كانا لمعنى واحد كبرق نحره وعبد شمس أم لا كقام زيد وغلام زيد، والمزجي إن كان لمعنيين كخمسة عشر وصباح مساء و"بين بين" ونحوها من تركيب البناء الذي لم يتحد فيه المدلول؛ فهذه كلها تكتب مفصولة.

قوله: "وإن يضف بعل .. إلخ" أي إذا أضيف "بعل" إلى "بك" وُصل غالبا، وإنما كتبتا مع إعرابه إعراب المتضايفين متصلتين ــ وكان حقهما حينئذ الفصل ــ استصحابا لما ثبت له من الاتصال عند مزجه الذي هو الأصل، ومن غير الغالب: كتابتهما منفصلين في حال الإضافة نظرا إلى أن الإعراب قد فصَلهما.

ثم أخذ ينص على وصل ألفاظ لم تندرج في الأنواع الأربعة، وليس هو بشاذ؛ فقال:

ووَصْلَ مِنْ عَنْ فِي بِمَنْ وَمَا رَوَوْا ... ...

أي رووا وصل "مِن" و"عن" و"في" بــ"مَن" و"ما"، لكن هذا كلام مجمل أشار إلى تفصيله في الأبيات التالية كما قال العلامة اللغوي محمدٌ بن عبد الله رحمه الله بقوله:

... ... وهْو مفصَّل بما بعدُ حكوا

يعني قوله:

صِلْ مِنْ بِمَنْ في الخَطِّ مُطْلَقًا وقَدْ قالَ ابنُ عُصْفُورٍ فِي الِاسْتِفْهامِ قَدْ

يعني أن "مِن" الجارة توصل بمَن مطلقا أي سواء كانت موصولة أو موصوفة نحو: "أخذت ممن أخذت منه"، أم استفهامية نحو: "ممن أنت؟"، أم شرطية نحو: "ممن تأخذْ درهما آخذْ منه"؛ وإنما وصلتا لاشتباههما خطا.

وقال ابن عصفور: توصل "مِن" بمَن الاستفهامية إجراء لها مجرى "ما" أختها التي يجب اتصالها بالثلاثة كما سياتي، وإن كانت غير استفهامية فُصلت على قياس ما هو من المدغمات على حرفين نحو: "مِن مال"؛ وهذا هو المراد من قوله: "قال ابن عصفور في الاستفهام قد" أي حسب. قال المرادي: وما ذهب إليه المصنف أرجح.

وعَنْ بِمَنْ مَوْصُولَةً في الغالِبِ وفَصْلُ غَيْرِها قِياسُ الكاتِبِ

أي إذا صحبت "عن" الجارة "مَن" الموصولة فالغالب وصلها بها نحو: "رويت عمّن رويت عنه"، ومن غير الغالب: أن تفصل نحو: "عن من رويت عنه"، وأما إن كانت غير موصولة فالقياس الفصل نحو: "عن من تسأل؟" و"عن من ترض أرض" كما أشار إلى ذلك بقوله: "وفصل غيرها .. إلخ" وقال ابن قتيبة: إن "عمّن" تكتب موصولة على كل حال للإدغام، كما اتصلت وجوبا مع "ما" الاستفهامية والزائدة كما في ﴿عم يتساءلون﴾ و﴿عما قليل﴾.

وفي بِمَنْ في حالِ الِاسْتِفْهامِ تُوصَلُ في الخَطِّ عَلَى الدَّوامِ

يعني أن "في" الجارة توصل بمَن الاستفهامية خطا على الدوام أي مطلقا، واقعةً على مفرد أو غيره؛ ويفهم منه أن غير الاستفهامية يجوز فصلها جوازا يحتمل التساوي وغيره، والوجوب.

في مِنْ وعَنْ وفِي بِمَا المَوْصُولَهْ مَذاهِبٌ عَنْ بَعْضِهِمْ مَنقُولَهْ

أي ملخص المنقول في "ما" الموصولة متصلةً بمِن وعن و"في" نحو: "رغبت فيما رغبت، وعما رغبت، وعجبت مما عجبت" ثلاثة مذاهب: الاتصال وهو مذهب ابن قتيبة؛ والانفصال وهو قول المغاربة وبه جزم ابن عصفور؛ والغالب الوصل ويجوز الفصل، وهو اختيار ابن مالك.

وما في الِاسْتِفْهامِ والزِّيادَةِ تُوصَلُ دائِمًا بِذِي الثَّلاثَةِ
وفَصْلُ مَوْصُوفَةٍ اوْ شَرْطِيَّهْ قِياسُه طَرِيقَةٌ مَرْضِيَّهْ

قوله: "وما في الاستفهام .. إلخ" أي وتوصل الحروف الثلاثة بما الاستفهامية نحو: "بم هذا الثوب، و﴿عم يتساءلون﴾ و﴿فيم أنت مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾، وتوصل كذلك بما الزائدة نحو: ﴿مما خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ و﴿عما قليل﴾.

قوله: "وفصل موصوفة .. إلخ" أي وأما الشرطية والموصوفة فالقياس يقتضي فصلهما، وهو مقتضى كلام المصنف في تقييد الوصل بالموصولة، وعليه كلام ابن عصفور. قاله في المساعد.

واعلم أنه شذ وصل "نعم " بما فالأصل الانفصال، وقد رسم في المصحف متصلا. وهذا ما أشار إليه الشيخ محمدّ بن عبد الله رحمه الله بقوله:

وَصْلُ نِعِمّا شذ في ما قد رووا ... ...

ثم قال الناظم:

... ... وشَذَّ وَصْلُ بِيسَمَا قَبْلَ اشْتَرَوْا
خَلَفْتُمُونِي وَصْلُ إنْ في هُودِ بِلَمْ وأمْ بِمَنْ بِلا جُحُودِ
وكَيْ وأنْ بِلا بِلا إدَامَهْ وأنْ بِلَنْ في الكَهْفِ والقِيامَهْ

قوله: "وشذ وصل بيسما .. إلخ" أي وشذ وصل "بئس" بما قبل ﴿اشتروا به أنفسهم﴾، وقبل "خلفتموني من بعدي" في قوله تعالى: ﴿بيسما خلفتموني من بعدي﴾؛ فهذا مما خالف الأصل وهو الانفصال، وتوصل اتباعا للرسم السلفي فكذلك كتبوه، وقال بعض المغاربة: كتبت "نعما" في المصحف متصلة في قوله تعالى: ﴿إن الله نعما يعظكم به﴾لأجل الإدغام، وحملت "بيسما" عليها، وحكى القتبي فيهما الوجهين.

قوله: "وصل إن في هود ..إلخ" أي وشذ وصل "إن" الشرطية بلم في سورة هود في قوله تعالى: ﴿فإلّم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله﴾، وأما في سورة القصص ففصلت "إن" مِن "لم" نحو: ﴿فإن لم يستجيبوا﴾ والمراد بالوصل أنه كتب هكذا :"إلّم" فلم تكتب النون صورة، وإنما قدر وصلها باللام حتى صارا ككلمة واحدة، والمدغم من كلمة لا يكتب إلا حرفا واحدا، فكذلك هذا .

قوله: "وأم بمن .. إلخ" أي وكذا وصل "أم" بمَن خطا نحو: ﴿أمّن هو قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ في قراءة التشديد، ﴿أمّن يجيب المضطر﴾، والأصل الفصل لكن الرسم لا يخالف.

قوله: "وكي وأن بلا .. إلخ" أي وكتبوا في الرسم السلفي "كي" متصلة بلا خطا بلا إدامة أي في بعض المواضع من القرآن، ولم تفصل إلا في ثلاثة مواضع وهي: ﴿لكي لا يعلم بعد علم شيئا﴾ و ﴿كي لا يكون دولة﴾ و﴿لكي لا يكون على المومنين حرج﴾؛ وقال ابن قتيبة: إن "كي" تكتب منفصلة من "لا" كما تكتب "حتى" كذلك. قال في المساعد: وهو قياس فاسد.

وكذلك توصل شذوذا "أن" بلا في بعض المواضع، قال ابن الأنباري وغيره: "أنْ لا" متصلة في القرآن في الخط إلا في عشرة مواضع: ﴿أن لا أقول﴾، و﴿أن لا يقولوا﴾ في الأعراف، و﴿أن لا ملجأ﴾ في التوبة، و﴿أن لا إله إلا هو﴾، و﴿أن لا تعبدوا إلا الله إني أخاف﴾ في هود، و﴿أن لا تشرك بي شيئا﴾ في الحج، و﴿أن لا تعبدوا ٱلشَّيۡطَٰنَ ﴾ في يس، و﴿أن لا تعلو على الله﴾ في الدخان، و﴿أن لا يشركن بالله﴾ في الممتحنة، و﴿أن لا يدخلنها اليوم﴾ في نون والقلم.

والصحيح عند النحويين كتب "أن" مفصولة من "لا" مطلقا لأنه الأصل، ومنهم من فصّل فقال: تكتب المخففة من الثقيلة مفصولة، وكذلك ثبت في المصحف في قوله تعالى: ﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾؛ وتكتب ناصبة المضارع موصولة نحو: "يعجبني ألاّ تقوم"، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد، قال المرادي: وهو مذهب حسن، لأن المخففة ينوى فيها اسمها فهو حاجز بينها وبين "لا"، بخلاف الناصبة؛ وقيل: إن أدغمت بغنة فصلت وبغيرها وصلت، روي عن الخليل واستحسنه بعضهم؛ فالحاصل: ثلاثة مذاهب.

قوله: "وأن بلن .. إلخ" أي وتوصل شذوذا "أن" بـ"لن" خطا في قوله تعالى في الكهف: ﴿بل زعمتم ألّن نجعل لكم موعدا﴾ وقوله تعالى: ﴿ألن نجمع عظامه﴾ في سورة القيامة.

ونُونُ مِنْ وعَنْ وإنْ وأنْ حُذِفْ ... فـي وَصْلِها ومِيمُ أَمْ كَذا عُرِفْ

أي وتحذف نون "من وعن وإن وأن" وميم "أم" عند وصلهن خطا، وأما في اللفظ فهي مدغمة فيما بعدها.

ومما اتصل خطا أيضا مما الأصل انفصاله: "ما" الزائدة إذا دخلت عليها "إنّ" وأخواتها نحو: "إنما قام زيد، وليتما زيد قائم"؛ وأما الموصولة فتفصل، وجاء وصلها في رسم المصحف كثيرا، وقالوا: إنها لم تفصل في المصحف إلا في قوله تعالى في الأنعام: ﴿إن ما توعدون لَآتٍ﴾ وأما ﴿إنما توعدون﴾ في الذاريات و﴿إنما صنعوا كيد سَٰحِرٍ﴾ فوصل رفع "كيد" أو نصب. ووصلوا "قلّ" بما المصدرية، و"إنْ" الشرطية بلا فكتبوا "إلاّ تفعل أفعل" هكذا، ونحو: ﴿إلا تنصروه﴾. وكذا وصلوا بما "أين" في "أينما تكن أكن"، و"حيث" في "حيثما تجلس أجلس"، و"كل" في "كلما جئتني أحسنت إليك"، فإن قلت: "أين ما اشتريت" أي الذي اشتريت، و"كل ما تفعل حسن" فُصِلت "أين" و"كل".

قال في الهمع: ومما وصل شذوذا أيضا: ﴿ويكأنه﴾، لأنه مركب من "وي" بمعنى أعجب و"كأنه"؛ و"ويلمّه" والأصل: "ويل أمه"؛ و"يومئذ" ونحوه من الظروف المضافة إلى "إذ"؛ و"ثلاثمائة" ونحوه. قال: وفي حفظي أن الوصل خاص بـ"ثلاثمائة وستمائة" فقط.

ثم أشار الناظم إلى ثاني الأصلين بقوله:

والأصْلُ أنْ يُطابِقَ المَلْفُوظَ ما يُكْتَبُ واقْتَصِرْ عَلَى أوَّلِ ما
يُرى اسْمَ حَرْفٍ وارِدًا وُرُودا صَوْتٍ وفَوّضْ ما بِهِ أُرِيدا

أي والأصل الثاني مطابقة المكتوب للمنطوق به في ذوات الحروف وعدتها كما في "زيد وضرب ومِن" ما لم يجب الاقتصار على أول الكلمة لكونه اسم حرف وارد ورود الأصوات؛ فباء اسم لثاني حروف المعجم وألف لأولها وكذا الباقي، فإذا قيل: اكتب باء لم تكتبه هكذا: "باء" وإنما تكتبه "ب"، لأن الاسم لحرف لم يقصد فيه إسناد ولا تقييد وإنما أريد به ذلك اللفظ الذي يتركب منه الكلام، فأشبه باء وجيم ونحوهما "غاق" ونحوه من أسماء الأصوات من جهة أن المقصود به صوت فقط، فلم يكتب بصورة النطق به بل كتب الشكل

الذي هو مدلوله؛ فمفهوم "غاق" مثلا ذلك الصوت الغرابي، ومفهوم "جيم" ذلك الصوت الذي يشكل بذلك الشكل الذي رسموه عليه، فالجيم مثلا اسم ومسماه "ج" وهكذا باقي الحروف. قاله في المساعد

ومثّل المرادي لذلك بفواتح السور، مثل: ﴿ق﴾ و﴿ن﴾ و﴿ص﴾؛ قال: فإن قياس ﴿ق﴾ أن تكتب هكذا: "قاف"، وكذا البواقي؛ وإنما عدلوا عن هذا القياس تنبيها على أن المراد من هذه الأسماء حروف خطية، فشابهت الأصوات من جهة أنها وردت مغفلة من التركيب والعوامل. قال الدماميني: وهذا إنما يتمشى على أحد الأقوال فيها.اهـ والجمهور على التفويض في شبه هذا، كما أشار إليه الناظم بقوله: "وفوض ما به أريدا" أي وفوض إلى الله في ما أريد به نحو: ﴿ص﴾ و﴿ن﴾ في القرآن، فهو أعلم به.

ومُـدْغَمًا فـي اللفْـظِ مِـنْ كَلِمَتِـهْ فاحْذِفْـهُ ... ...

أي والأصل مطابقة المكتوب للمنطوق به ما لم يكن الحرف مدغما فيما هو من كلمته، نحو: "مقر، واقشعر، وادارأ، واطّجع"؛ فيحذف اختصارا لاتحادهما في النطق والكلمة، فلو كان في غير كلمته لم يحذف للانفصال، كما أشار إليه الناظم بقوله أول الفصل الآتي "لا إن لم يكن من كلمته"، فيعتبر حينئذ في الكتابة أصل الحرف ـ بقي لفظه أو انقلب ـ نحو: "خذ ذلك"، بخلاف "امحى" فتكتب بالميم لا بالنون؛ وشذ ﴿بأييكم المفتون﴾ فكتبوه في المصحف بيائين، والقياس كتبه بياء واحدة، لكن الرسم السلفي لا يخالف.

فصل في اعتبار المطابقة بالأصل والمآل

... ... لا إنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلْمَتِهْ

أوْ سَاكِنًا نُونًا خَفِي أوْ مُبْدَلا   مِيمًا ومَدًّا حَذفُهُ لِما تَلا

قوله: "لا إن لم يكن في كلمته" أي تعتبر المطابقة بالأصل إن كان الحرف مدغما في ما ليس من كلمته كما تقدم.

قوله: "أو ساكنا نونا .. إلخ" أي وتعتبر كذلك المطابقة بالأصل إن كان نونا ساكنة مخفاة، فإنها تكتب نونا من كلمة نحو: "عنتر" أو من كلمتين نحو: "من كافر"، وكذا "أنت"؛ أو مبدلة ميما لمجاورة باء من كلمة نحو: "عنبر" أو من كلمتين نحو: "من بعد"؛ أو كان حرف مد حذف لساكن يليه، فيكتب: "اضربوا القوم، ويغزو الرجل" بالواو على الأصل؛ واحترز بقوله: "حذفه لما تلا" أي لساكن يليه من المحذوف لجازم نحو: "لم يغز" فلا يكتب بالواو، وكذا المحذوف للفاصلة نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إذا يسر﴾، فلا تكتب الياء في هذا ونحوه خطا؛ وفي نسخة من التسهيل عليها خط المصنف: "حذف لساكن يليه في الوصل"، قال المرادي: وهي زيادة حسنة، لأنه يثبت في الوقف ولا يحذف.

وهذا إن كان الساكن من غير كلمته، بخلاف ما هو من كلمته كقل وبع وخف؛ قال الدماميني: لا حاجة إلى قول المصنف "يليه"، ويحتاج إلى أن يقول "في غير كلمته"، ففي كلامه حشو ونقص.

ورُبَّمَا حُذِفَ إنْ لَبْسٌ عُدِمْ   وذا لِتَنْوِين وتَوْكِيدٍ حُتِمْ

قوله: "وربما حذف .. إلخ" أي وربما حذف خطا إن أمن اللبس، فكتبوا ﴿يوم يدع الداع﴾ و﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ بغير واو لأنه لا يلتبس بجمع، بخلاف: "لا تضربوا الرجل" فإن حذف الواو فيه يُلبس بخطاب الواحد.

قوله: "وذا لتنوين .. إلخ" أي وحذف المد لفظا وخطا حتم لتنوين نحو: "هذا قاض، وهؤلاء جوار"، حذفوا الياء رفعا وجرا لأنهم استثقلوا الضمة والكسرة عليها فحذفوا الحركة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين لفظا ثم حذفت خطا، ولم تعتبر لغة من أثبت الياء وقفا لقلتها.

وكذا مع نون التوكيد، فيجب الحذف خطا كما وجب لفظا ولا تعتبر المطابقة بالأصل ، نحو: "يا زيدون لتركبُن" أصله: "لتركبونن" فحذفت نون الرفع ثم الواو لالتقاء الساكنين، ونحو: "لتذهبِن يا هند" أصله: "لتذهبينن" فحذفت نون الرفع ثم الياء.

والفرق بين هذين وبين "اضربوا الرجل واضربي الغلام" حيث ثبت حرف المد هنا ولم يثبت في "لتضربُن يا زيدون ولتضرِبن يا هند": أن الوقف على نون التوكيد المشددة لا يرد فيه حرف المد، والوقف على مثل "اضربوا واضربي" من "اضربوا الرجل واضربي الغلام" يثبت فيه حرف المد، فيكتب بالإثبات على حسب الوقف؛ وأما نون التوكيد الخفيفة فحذفوا معها وإن كانت المدة تثبت في الوقف حملا على الثقيلة.

واعْتبِر الطِّباقَ بالمَآلِ في وَقْفٍ بِلا مَنْع لَهُ ... ...

أي وتعتبر المطابقة بالمآل إما في وقف لا مانع من اعتبار ما يعرض له كما هو المراد هنا، وإما في غير الوقف كما سيأتي بيانه في قوله: "وفي سوى الوقف .. إلخ"، فاعتبار المطابقة بما يؤول إليه اللفظ تارة يكون في الوقف وتارة يكون في غيره ؛ واحترز بقوله: "بلا منع له" من ذي المانع كالوقف على ما صحبه نون التوكيد الخفيفة وقبلها واو أو ياء، فلا تعتبر المطابقة بما يؤول إليه اللفظ وقفا في هذا ونحوه، فلا يكتب "لتضربُن ولتضربِن" إلا بحذف حرف المد وإن كنتَ تردّه وقفا، لأن المانع قائم وهو الاتصال بالنون فلم يلتفت إلى ما يحدث في المآل. قاله الدماميني، والمانع عند ابن عقيل والمرادي هو حمل نون التوكيد الخفيفة على الشديدة.

... ... **فَلْتَحْذِفِ**

مَـــــدَّةَ غائِـــــبِ وغائِبِينـــــــا وحَـــذَفُوا مِــــنْ أَجْـــلِ ذا تَنْوِينـــا
مِــنْ غَيْــرِ مــا فُــتِحَ ... ...

أي يحذف لأجل المطابقة بالمآل مدة ضمير غائب، فكتبوا "ضربه ومرّ به" بغير واو وياء ــ وإن كانت المدة ملفوظا بها ــ لحذفها في الوقف؛ وكذا حذفوا مدة غائبِين كـــ"اضربهم ومر بهم"، وكذا "ضربكم ومر بكم" على لغة من وصل ميم الجمع فيهما؛ وحذفوا من أجل المآل أيضا تنوين غير المفتوح نحو: "قام زيد ومررت بزيد"، فلما آل أمر التنوين في هاتين الحالتين إلى الحذف وقفا رسموهما على ذلك، ولم تعتبر لغة من أبدل من التنوين واوا في الرفع وياء في الجر لقلتها.

... ... **واكْتُـــبْ بـــالألِفْ أنـــا إذاً تَنْـــوِينَ مـــا فَتْحًـــا أَلِـــفْ**
وكلَنَسْـــــفَعًا إذا لَـــــبْسٌ أُمِـــــنْ ... ...

قوله: "واكتب بالألف أنا .. إلخ" أي ولأجل المطابقة في المآل أثبتوا ألف "أنا" الضميرية رسما، لأنهم إذا وقفوا عليه أثبتوا الألف؛ وتكتب "إذًا" بالألف على أن الوقف عليها بالألف وهو قول المازني، وذهب المبرد والأكثرون إلى كتبها بالنون وهو اختيار ابن عصفور، قال علي بن سليمان: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتهي أن أكوي يد من يكتب "إذا" بالألف لأنها مثل "أن ولن"، ولا مدخل للتنوين في الحرف. وقال الفراء: إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت فبالنون لقوتها. قاله في المساعد، وقيل بالعكس ليلا تلتبس بإذا الشرطية عند الإهمال. قاله الدماميني

قوله: "تنوين ما فتحا ألف" أي صحب، أي وكتبوا بالألف من أجل المطابقة في المآل أيضا، المفتوح المنون نحو: "رأيت زيدا"، لأن الوقف عليه بإبدال التنوين ألفا، ولم تعتبر لغة من حذف تنوينه كربيعة لشذوذها؛ وكذا نحو: "واهًا".

قوله: "وكلنسفعا .. إلخ" أي ولأجل ذلك أيضا تكتب نون التوكيد الخفيفة بعد الفتح ألفا إذا أمن اللبس، نحو: ﴿لنسفعا﴾ إذ اللبس مأمون فيها، لأن ضمير الفاعل فيها لا يبرز كما في "نغتبط" بخلاف "اضربن زيدا، ولا تضربن زيدا" تخاطب الواحد، فلا تكتب بالألف ليلا يلتبس بأمر الاثنين ونهيهما خطا ــ وإن كان يوقف عليه فيهما ــ لعروض الوقف والخطُّ لازم.

... ... وَكَتْبُ تا كرَحْمَةٍ بِها زُكِنْ

وزِدْ "رَ ذا" ها ومَجِي مَه جَاءَ ... ...

قوله: "وكتب تا كرحمة .. إلخ" أي وتكتب تاء كرحمة من كل اسم لحقته تاء التانيث المنقلبة هاء في الوقف هاء، وإنما رسم بالهاء اعتبارا بحال الوقف. قال في الهمع: وما فيه الوجهان عند الوقف كـ"هيهات، وأولات، وثمت وربت" بالوجهين.

قوله: "وزد رَ ذا .. إلخ" أي وزد هاء خطا ما بقي على أصل واحد من المعتل جزما أو وقفا، نحو: "ره ذا ولم يره ذا، وقه ولم يقه"؛ وهذه الهاء تسقط في الدرج لكن أثبتوها خطا نظرا إلى حال الوقف. وكذا أثبتوا الهاء في نحو: "مجيء مه جاء"خطا ــ وهي هاء السكت الساقطة وصلا ــ لثبوتها وقفا.

ثم أشار إلى ما خرج عن المطابقة للأصل شذوذا بقوله:

... ... وفِي كَأَيِّن الشُّذوذُ جاءَ

ونِعْمَتِ اللهِ وألْفاظٍ أُخَرْ ... ...

قوله: "وفي كأين .. إلخ" أي وشذ إثبات صورة التنوين في المجرور خطا، بناء على قول الجمهور أنها مركبة من كاف التشبيه وأي، فرسمهم لها بالنون إثبات لصورة التنوين خطا في المجرور وهو خلاف ما قرروه قبلُ، ولثبوت تنوينها خطا وقف عليها بعض القراء

من السبعة بالنون، ويجوز أن يكون الواقف منهم بالنون اعتقد أنها اسم فاعل من كان يكون كما ليونس وعليه فلا شذوذ في كتابتها بالنون.

قوله: "ونعمت الله .. إلخ" أي وشذ أيضا "نعمت الله"، وألفاظ أخر من المؤنث بالهاء في القرآن، كتبوها بالتاء من غير مراعاة حالة الوقف، والرسم السلفي متبع.

ثم أشار الناظم إلى القسم الثاني من اعتبار المطابقة في المآل، وهو ما كان في غير الوقف، بقوله:

... ... **وفِي سِوَى الوَقْفِ لِذا الياءُ اسْتَقَرْ**

في مَوْضِعِ الألِفِ مَخْتُومًا بِها فِعْلٌ أوِ اسْمٌ مُعْرَبٌ فانتَبِها

إنْ وُجِدَتْ ثالِثَةً بَدَلَ يا أو رابِعًا فصاعِدًا لَمْ تَلِ يا

في غَيْرِ يَحْيَى عَلَمًا ولا تَقِسْ وفي الْتِزامِ ذِي النِّيابَةِ اقْتُبِسْ

خُلْفٌ كذا امتِناعُها مَعْ مُضْمَرِ وشَذَّ حَتَّى وزَكَى واسْتَظْهِرِ

وفي الضُّحَى وفي بَلَى الياءُ أَتَى فِي مَوْضِعِ الألِفِ أنَّى ومَتَى

قوله: "وفي سوى الوقف .. إلخ" أي واعتبر الطباق أيضا في المآل في سوى الوقف، لذا ـ أي اعتبار المطابقة في المآل في غير الوقف ـ نابت الياء عن كل ألف مختوم بها فعل أو اسم معرب؛ فقوله: "مختوما بها" أي الألف بخلاف "باع"، وقوله: "فعل أو اسم" بخلاف الحرف كـ"ما" و"لا"، وقوله: "معرب" بخلاف "ما" و"ذا" و"تا" فلا تكتب إلا بالألف، وسياتي ما يكتب من الحروف بياء، وما يكتب بها من غير المتمكن؛ وقوله: "إن وجدت ثالثة .. إلخ" نحو: رمى ورحى، بخلاف المبدلة من واو كغزا وعصا، والمجهولة كخسا للفرد فلا يكتبان إلا بالألف.

والتفرقة في الكتابة بما ذكر بين كون الألف عن ياء وكونها عن واو هو مذهب البصريين، وقال الكسائي: ما كان من الفعل عينه همزة نحو: "شأى" يجوز كتب ما ألفه

عن الواو منه بالياء، ومنع ذلك البصريون ليلا يلتبس باليائي، وقال الكوفيون: ما كان من ذوات الواو على "فُعَل" كعُلا أو "فِعَل" كرضا كتب بالياء أبدا، ورد بأن الكسائي قد روى تثنيتها بالواو، ولم يحفظ البصريون ما روى الكسائي من تثنية الواوي بالياء، وشذوذ تثنيته بالياء كشذوذ الإمالة.

ويعرف انقلاب الألف عن الياء باعتلال الوسط، أو الأول بالواو نحو: "روى وهوى"، ونحو: "وفى ووعى"، وبالانقلاب ياء في التثنية نحو: رحيانِ، أو الجمع بالألف والتاء نحو: حصيات، وببناء "فعلت" كرميت.

قوله: "أو رابعا فصاعدا .. إلخ" أي تكتب الألف بالياء أيضا إن وجدت رابعة فصاعدا، مطلقا كان أصلها الواو كأعطى ويُعطى، وملهى ومستدعًى، أو الياء كأهدى ومرمى واعتزى، أو كانت زائدة للإلحاق كأرطى، أو للتانيث كالخوزلى وسبطرى، أو للتكثير كقبعثرى؛ ما لم تل ياء، فإن وليتها كتبت ألفا نحو: الحيا، وأحيا، والدنيا، والمحَيّا، واستحيا، وخطايا، وزوايا؛ كراهة اجتماع يائين.

قوله: "في غير يحيى .. إلخ " فكتبوه بالياء فرقا بينه وبين "يحيا" الفعل، وكانت الياء في الاسم لأنه أخف من الفعل فكان أحمل لاحتمال المثلين؛ وقوله: "علما" احتراز من "يحيا" فعلا؛ وعبارة غير ابن مالك: "يحيى اسما"، قيل: ويظهر أثر العبارتين في "يحيى" إذا نكر بعد التسمية، فعلى اعتبار العلمية يكتب بالألف وعلى الاسمية يكتب بالياء. قوله: "ولا تقس" أي لا يقاس عليه علم مثله خلافا للمبرد؛ فإن حمل كلامه على المماثلة الخاصة لم يتناول كلامه إلا ما كان منقولا من فعل نحو: "أعيا"، وقد سمت العرب به وهو أبو بطن من أسد، وهو أعيا أخو فقعس، أبوهما طريف بن عمرو بن الحارث، قال:[546]

تعالوا أفاخركم أأعيا وفقعس إلى المجد أدنى أم عشيرة حاتم

546- البيت من الطويل، وقائله: حريث بن عناب. شرح ديوان الحماسة للتبريزي 87/1

فيكتب على رأي الجمهور بالألف، وعلى ما نقل ابن مالك عن المبرد يكتب بالياء؛ وإن حمل على المماثلة في العلمية فقط اقتضى أن "زوايا" مثلا لو سمي به كتب عند الجمهور بالألف وعند المبرد بالياء، وهذا منقول عن النحاس، زعم أن "زوايا" وأمثاله إذا كان علما كتب بالياء فرقا بينه وبين "زوايا" الجمع، كما فرق بين يحيى العلم والفعل، والصحيحُ كتبه بالألف لاتحادهما في الاسمية.

قوله: "وفي التزام ذي النيابة .. إلخ" أي وفي التزام هذه النيابة ــ أي نيابة الياء عن الألف خطا ــ خلاف، فنقل ابن عصفور عن الفارسي أنه زعم أنه لا يكتب جميع ما سبق ذكره إلا بالألف أبدا، وقال ابن الضائع: هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي بل مراده أنه القياس؛ وحاصل النقل في المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها ما سبق من التفصيل، والثاني: التزام الألف نظرا إلى اللفظ، الثالث: يختار الياء ويجوز الألف وهو قليل، واختار بعضهم هذا المذهب وجعله الصحيح، فأجاز في كل شيء يكتب بالياء أن يكتب بالألف، وقال الزجاجي: إذا أشكل عليك شيء من هذا أي مما آخره ألف فاكتبه بالألف لأنه الأصل الملفوظ به فيكون الخط كاللفظ.

قوله: "كذا امتناعها مع مضمر" أي وكذا اختلف في امتناع نيابة الياء وفي بقائها مع مباشرة مضمر متصل، كرماه ورحاه وفتاي وملهاك، فمنهم من يرى بقاء النيابة ومنهم من لا يراه وهو اختيار المغاربة، واستثنوا "إحدى" خاصة فأبقوا ياءها مع الضمير نحو: ﴿إحديهما﴾.

وأما ما لحقته هاء التانيث نحو: "حصاة وفتاة" فالبصريون يكتبونه بالألف، وأجاز الكوفيون كتبه بالياء نحو: "حصية".

قوله: "وشذ حتى .. إلخ" أي ومما شذت كتابته بالياء والقياس كتبه بالألف: "حتى" كغيره من الحروف التي آخرها ألف، ووجه هذا الشذوذ أنه رويت الإمالة في "حتى"

عن بعض العرب؛ و"زكى" في قوله تعالى:﴿ما زكى منكم من أحد﴾ والقياس كتبه بالألف لأنه من ذوات الواو كغزا، ووجهه أنهم يميلون الأفعال ذوات الواو.

وقوله: "واستظهر" تتميم. قال في المواهب: أي واحفظ المرسوم بالياء والمرسوم بالألف فيما تقدم، يقال: "استظهرت الشيء" حفظته.

قوله: "وفي الضحى وفي بلى .. إلخ" أي ومما يكتب بالياء شذوذا "الضحى" ونحوه لمشاكلة المجاور، وقياسه الألف لأنه من ذوات الواو إلا على مذهب الكوفيين وقد تقدم، لكن جاور "سجى" ورسموه بالياء وحقه الألف لأنه واوي لمجاورة "قلى" الذي حقه الياء لأنه يائي، فـ"سجى" مجاور و"الضحى" مجاور المجاور. قال الدماميني: وهذا قول البصريين، والكوفيون يكتبون مضموم الفاء ومكسورها بالياء.

وكذا أتى شذوذا الياء بدل الألف خطا في "بلى" و"متى" و"أنى" أيضا، لإمالتها وحقها الألف للحرفية في "بلى" ولعدم التمكن في "متى" و"أنى".

ولم يذكر "إلى" و"على" إذ لا شذوذ فيهما مع الضمير، وكان ينبغي أن يجعل الضابط الرجوع إلى الياء في غير البناء.

ومـا فِـي الِاسْـتِفْهامِ إنْ حَتّـى رَدِفْ إلَـى عَلَـى يُكْتَـبْنَ فـاعْلَمْ بـالأَلِفْ

أي إن وليت "ما" الاستفهامية "حتى" أو "إلى" أو "على" كتبن بالألف نحو: "حتام، وإلام، وعلام"، وذلك لشدة الاتصال فكأن الألف وقعت وسطا؛ وينبغي أن يجرى في هذا ما سبق من الخلاف في "رحاك ومستدعاك" ونحوهما، ويجوز أن يفرّق بين اتصال الحرف واتصال الاسم.

وشَـذَّتِ الأَلِـفُ فِـي كِلْتـا وفـي تَتْـرا ونَخْشـا أنْ تُـصِيبَنا قُفِـي

أي وشذت الألف في "كلتا"، وذلك أنها ألف تانيث رابعة فحقها الياء كحبلى ونحوها، وأما "كلا" فالصحيح أن ألفه عن واو فيكتب بالألف، وقال العبدي: هي عن ياء

فتكتب ياء؛ وإجازة الكوفيين كتبها بالياء خطأ على مذهبهم، لأن الألف عندهم علامة تثنية والمثنى في الرفع لا يكتب بالياء دفعا للبس.

وكذا في "تترا" فألفه إذا لم ينون للتانيث، فحقه أن يكتب بالياء كحبلى فكتبه بالألف شاذ، وإن نون فألفه للإلحاق وحقها أن تكتب بالياء كألف التانيث، ووزنها في الحالين "فَعْلى"، وقيل: ليس كتبه شاذا لأنه "فَعْل" والألف بدل من التنوين، ونقل أبو الحسن بن الباذش أن "تترى" في الخط بالياء.

وكذلك في ﴿نخشا أن تصيبنا دائرة﴾، فرسموه بالألف وحقه الياء لأن ألفه رابعة.

والواوُ فِي الصّلوةِ والزّكوةِ مَنَوةَ وٱلرِّبَوٰاْ وفِي الحَيَوة
كذاكَ فِي المِشْكوةِ والنجوةِ ... ...

أي ورسموا بالواو هذه الألفاظ، لأن من العرب من يقرب اللفظ بالألف من اللفظ بالواو، وهو المسمى تفخيما عند القراء؛ ومن كتبها بالألف على القياس قال: كتبها بالواو من رسم المصحف وهو متبع في القرآن خاصة؛ وإذا اتصلت هذه الكلمات بضمير كتبت على القياس؛ وكتبوا "**ٱلرِّبَوٰاْ**" خاصة بالواو والألف فجمعوا بين العوض والمعوض منه. قال المرادي: وفي بعض المصاحف: ﴿وماءَاتَيْتُم من ربا﴾ في الروم بألف من غير واو، وما سواه فلا خلاف فيه.

فصل في الكلام على كيفية كتابة الهمزة

ومن اعتبار المطابقة بالمآل تصوير الهمزة غير الكائنة أوّلا بالحرف الذي تؤول إليه في التخفيف إبدالا أو تسهيلا ، كما أشار إليه الناظم بقوله:

... ... والهَمْزُ إنْ فِي أوَّلٍ لَمْ ياتِ

فاجْعَلْهُ ما بِهِ يُخَفَّفُ وإنْ خُفِّفَ بالنّقْلِ فَحَذْفَهُ أبِنْ

أوْ جَعْلَهُ مُجانِسًا ما يُشْكَلُ وبَعْدَ فَتْحِ الأخِيرُ يُبْدَلُ

بِألِفٍ ولْيُحْذَفًا بَعْدَ ألِفْ ما لَمْ يَلِيهِ مُضْمَرٌ فَما أُلِفْ

لِلْمُتَوَسِّطِ وهَمْزٌ أوَّلا يُكْتَبُ بِالألِفِ فادْرِ مُسْجَلا

قوله: "والهمز إن في أول .. إلخ" أي الهمز إن لم يأت أوّلا، بأن أتى حشوا نحو: رأس أو طرفا نحو: يقرأ، يصور بالحرف الذي يؤول إليه بالتخفيف إبدالا؛ فإن أبدلت ألفا كتبت ألفا نحو: رأس ولن يقرأ، أو واوا فواوا نحو: يؤمن ويوضؤ، أو ياء فياء نحو: بئر ولم يُقرئ؛ وكذا المتحركة بعد الكسر والضم نحو: مِئر، وجُؤَر أي غيث غزير؛ أوتسهيلا وهو خاص بالوسط فلا يكون في الطرف، فتكتب على حسب الحرف الذي يصير بين الحركة وبينه، فإن كانت حركة الهمزة كسرة سهلت بينها وبين الياء فتكتب بالياء نحو: سائل، وإن كانت ضمة سهلت بينها وبين الواو فتكتب واوا نحو: التساؤل، وإن كانت فتحة سهلت بينها وبين الألف إن كان ما قبلها مفتوحا فتكون صورتها ألفا نحو: سأل، فإن كان قبلها ألف نحو: "ساءل" لم تثبت لها صورة، وكذا إن كان بعدها ألف نحو سآل؛ وقد سبق الكلام في تسهيل الهمزة، وبما مضى يعتبر ما هنا.

قوله: "وإن خفف بالنقل .. إلخ" أي وإن خفف بالنقل إلى الساكن قبله كجيل في جيئل وتوم في توأم فأبِنْ حذفه، فلا تكتب لها صورة في تخفيفها ولا في حذفها، ونحو "جزء، وخبء، ودفء" فلا تكتب لها صورة في الخط لا في الرفع ولا في غيره، إلا أن المنصوب المنون من هذا يكتب بألف واحدة هي البدل من التنوين نحو: رأيت دفءا.

قوله: "أو جعله مجانسا .. إلخ" بالنصب للمصدر معطوفا على "حذفه" في البيت قبله، أي: أو أبِنْ جعلَه .. إلخ؛ يعني أنه قد تصور المتوسطة الصالحة للنقل بمجانس حركتها، فتصور "يسأم" بالألف، ونحو "يلؤم" بالواو، ونحو "يستلئم" بالياء. قال الدماميني: وعمل الناس اليوم على هذا القليل إلا في "المسئلة" فالغالب في كتابتهم حذفها.

قوله: "وبعد فتح الأخير .. إلخ" يعني أن الغالب في الهمزة الأخيرة كتبها ألفا بعد فتحة، نحو: "النبإ، ويقرأ ، ولم يقرإ الرجل"؛ ومن غير الغالب :كتابتها في بعض الأحيان بمجانس حركتها مثل كتبهم قوله تعالى: ﴿أو من ينشؤا﴾ و﴿قل ما يعبؤا﴾ و﴿يبدؤا الخلق﴾ و﴿نبؤا الخصم﴾ بواو وألف، وكتبهم ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ بألف وياء.

قوله: "وليحذفا" بنون التوكيد الخفيفة "بعد ألف ما لم يليه ..إلخ" على حد: (ألم ياتيك)، أي يحذف الهمز بعد ألف نحو: "هذا ماءٌ" و"شربت من الماء"، فلا تثبت للهمزة صورة في الخط في هذين ونحوهما باتفاق من البصريين والكوفيين، فإن نصبت نحو: "شربت ماءً" فالبصريون يكتبونه بألفين إحداهما الألف التي قبل الهمزة والثانية بدل من التنوين، والكوفيون يكتبونه بألف واحدة وهي التي قبل الهمزة؛ وهذا ما لم يلها ضمير متصل فتعطى ما للمتوسطة، نحو: "ماؤُك وماءَك وبمائه، ونبؤُك ونبأَك ونبئِه"، فلما اتصل بها الضمير صارت كغير المتطرفة، ولذا لا يوقف عليها ولا يخفى مما تقدم كيف ترسم هذه؛ وأما "نبؤك ويقرؤها" فقيل: يكتب بالواو لأنها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، وقيل: اتصال الضمير غير معتبر فلا تكتب إلا بالألف.

قوله: "وهمز أوّلا .. إلخ" أي الهمزة الكائنة أوّلا تكتب ألفا مسجلا أي مطلقا، أي بأي حركة تحركت من فتحة كأحمد، أو ضمة كأُكرم، أو كسرة كإثمد؛ وكذا حكمها إن تقدمها شيء إلا ما شذ نحو: لئن ولئلا وحينئذ.

قال في التسهيل: إلا أنها إذا كانت همزة وصل حذفت بين الفاء أو الواو وبين همزة هي فاء. وإلى هذا القيد أشار العلامة محمدّ بن عبد الله رحمه الله بقوله:

إلا إذا كـــــان لوصـــــل بـــــين فـــــا وهمـــــزة فـــــاء لفعـــــل فاحـــــذفا

أي نحو: فات به، ﴿وامر أهلك﴾، بخلاف "ثم" نحو: ﴿ثم ائتوا﴾، وكذا إن لم تكن الفاء همزة نحو: فاضرب، واضرب، أو كانت مبتدأ بها ولو كانت الهمزة فاء نحو: ﴿إيذن لي﴾، و"أوتمن فلان". ثم قال في التسهيل: وبعد همزة الاستفهام مطلقا، وفي نحو: جاء فلان بن فلان وفلانة بنة فلان، ونحو: "لَلدار" و"لِلدار". وإلى ما عدا الثانية من هذه المسائل أشار أيضا بقوله:

كذاك بعد همز الاستفهام ولام جر وابتدا الكلام

قوله: "بعد همز الاستفهام" أي مطلقا، أي كانت همزة الوصل مكسورة نحو: "أسمك زيد أم عمرو؟"، أم مضمومة نحو: "أختير زيد؟"، أم مفتوحة نحو: ﴿ءَآللَّهُ أذن لكم﴾، فتحذف همزة الوصل في هذا كله، خلافا للمغاربة في المفتوحة فتكتب عندهم "أالله" بألفين، وما ذهب إليه المصنف هو قول ثعلب وحكاه عن العرب، قال: وكأنهم اكتفوا بصورة عن صورة، لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها.

قوله: "أو لام جر وابتدا الكلام" أي أو لام ابتدا الكلام، يعني نحو: "لِلدار ولَلدار"، فإذا دخلت لام الجر أو لام الابتداء على ما فيه "أل" لم يكتبوا لهمزة "أل" صورة، قيل: خوفا من الالتباس بلا النافية، إلا أن هذا خاص بهمز "أل"، فيكتب: "جئت لِالتقاء زيد" و"لَالتقاء زيد خير من غيره" بإثبات الألف؛ وزعم بعضهم أن همزة "أل" لا تحذف مع لام الابتداء فرقا بينها وبين لام الجر.

وأما مسألة "جاء فلان بن فلان، وفلانة بنة فلان" فهي: أنه تحذف ألف ابن وابنة إذا وقعا بين علمين وهما صفتان، واشتراط ابن عصفور تذكير "ابن" يخالف ما ذكر المصنف؛ ولا فرق في العلمين بين الاسمين والكنيتين واللقبين أو المختلفين، ولا فرق بين اسم الأب والأم؛ هذا قول أصحاب الكسائي، واشترط الكسائي اسم الأب، والفراء كون الكنية معروفا بها.

وبِسْمِ فِي البَسْمَلَةِ المُبارَكَهْ وما لَها فِي حَذْفِهِ مُشارَكَهْ
وأثْبَتُوهُ فِي سِوَى ذاكَ أَلِفْ ... ...

أي واحذف الهمز في ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، فلم يثبتوا همزة الوصل في "اسم" في هذا اللفظ، وظاهر كلام المصنف اختصاص الحذف بما وقع في هذا المذكور كما إليه الإشارة بقول الناظم: "وما لها في حذفه مشاركه"، وقضيته أنها لا تحذف في "بسم الله" لو نطقت به وحده، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿بسم الله **مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ**﴾ إن شئت أثبت وإن شئت حذفت، من أثبت فلأنها غير مبتدإ بها وليس معها "الرحمن الرحيم"، ومن حذف قال: كان معها "الرحمن الرحيم" فحذف للاستعمال، وقال قوم: تحذف الألف من اسم مجرورا بالباء مضافا إلى لفظ الجلالة، إذا لم يكن للباء متعلق في اللفظ، فإن قلت: "باسم ربك" أو "خذ هذا على اسم الله أو تبركت باسم الله" أثبت الألف، وأجاز الكسائي حذفها في "بسم الرحمن" و"بسم القاهر"، ولم يلتزم الإضافة إلى الجلالة؛ وأبطل ذلك الفراء، وقال ثعلب: إذا قلت: "أبدأ باسم الله" أثبت الألف، وقد يجوز حذفها إذا نويت الابتداء، وعلة الحذف كثرة الاستعمال، وإلا فحقها أن تثبت كما في "مررت بابنك"، على أن بعضهم زعم أنه لا حذف في "بسم الله" وإنما هو على لغة من يقول في اسم: "سم" بلا همزة، ثم دخلت الباء فخفف كقولهم في إبل: "إبل" والتزم التخفيف؛ وهو ضعيف. قال أبو حيان: والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاطه في جميع المواضع، وليس كذلك.اهـ من الهمع

قوله: "وأثبتوه" أي همز الوصل "في سوى ذاك ألف" بصورته نحو: ﴿سبح اسم ربك﴾؛ أي فكل موضع وجدت فيه همزة وصل فيما عدا ما تقدم تثبت فيه بصورة الألف، نحو: "مررت بامرئ" وهكذا الباقي، وقد عرفت فيما مضى المختلف فيه من ذلك نحو: "باسم القاهر".

... ... والثانِ فِي الدَّرْج لَهُ ما قَدْ أُلِفْ

لَهُ فِي الِابْتِدا سِوَى فا إوْجَلِ مَعْ فا أوِ الواوِ فواوًا ذا اجْعَلِ

قوله: "والثان" أي الحرف الثاني بعد همز الوصل في الدرج "له" في الخط "ما قد ألف في الابتدا" يعني أنه يكتب ما ولي همزة الوصل المحذوفة في الدرج بحسب حالها

إذا ابتدئ بها، فما ولي الهمزة يكتب واوا في نحو: "اؤتمن فلان" وقلت له: "اؤمر فلانا بكذا" وكذا في ﴿الذي اؤتمن﴾، لأن الثانية لو ابتدئ بها كانت مضمومة في هذا كله، ويكتب ياء في نحو: "إيذن يا زيد لعمرو" ونحو: "ائت القوم"، وكذا ﴿ومنهم من يقول ائذن لي﴾، لأن الثانية مبتدأ بها مكسورة في الجميع.

قوله: "سوى فا إوجل .. إلخ" أي إلا فاء "افعل" من نحو: "يوجل" فإنه يكتب واوا بعد الواو والفاء خاصة كما في التسهيل، نحو: "فاوجل"، "واوجل"؛ فيكتبان هكذا بإثبات ألف الوصل وبالواو بعدها، ولم يكتبا على ابتداء الهمزة لأن الواو والفاء كالجزء، ونبه المصنف بقوله: "خاصة" على أن نحو: "ثم ايجل" و"قلت لهم ايجلوا" يكتب ياء على حسب الابتداء للانفصال وإن كان اللفظ بالواو، فإن تقدمت كسرة كانت ياء لفظا وخطا نحو: "قلت لك إيجلي" كما إذا ابتدئ بها نحو: "إيجلي يا هند".

وإنما صح مجيء "اوجل" لأن قوله: "والثان" لم يقيده بكونه همزة ولا غيرها؛ ولولا ذكره إياه لكتبنا الواو ياء لأنها سكنت بعد همزة مكسورة، فتقلب ياء كما في ميزان، إلا أن ذلك في الابتداء والهمزة هنا لم يبتدأ بها. قاله الدماميني

ذُو القَطْعِ بَعْدَ هَمْزِ الِاسْتِفهامِ قَدْ كُتِبَ ما جانَسَ شَكْلَهُ وَقَدْ
يُحْذَفُ ذو الفَتْحِ وغَيْرُه يُرَى بِألِفٍ بِقِلَّةٍ مُصَوَّرا

قوله: "ذو القطع بعد همز الاستفهام .. إلخ" أي وتصور بعد همزة الاستفهام همزة القطع بمجانس حركتها، وذلك أ نها إذ خففت بالبدل كانت المفتوحة ألفا، نحو: "أأسجد" والمضمومة واوا نحو: "أؤنزل" والمكسورة ياء نحو: "أينك"، وكذا إذا خففت بالتسهيل كان كل من هذه بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، ومبنى الهمزة في الخط على التخفيف.

قوله: "وقد يحذف ذو الفتح" أي وقد تحذف المفتوحة، وحذفها في الخط هو رسم المصحف، قال ثعلب: إن كانت همزة القطع مفتوحة فبألف واحدة، وإن كانت مكسورة أو مضمومة فبمجانس الحركة؛ وإذا رسمت بألف واحدة فقال الكسائي: الساقطة همزة الاستفهام، وقال ثعلب: الثانية هي الساقطة وعليه كلام المصنف، ويدخل في كلامه ما إذا كانت المفتوحة

مع ألفين أخريين، وقال ثعلب: يكتب بواحدة، وكتبه بعضهم بألفين، وإنما أثبت في المصحف بواحدة نحو: ﴿ءَأَآلِهَتُنَا﴾ ونحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ثم قال الفراء وثعلب وابن كيسان: الباقي ألف الاستفهام لأنها حرف معنى، ونقل الفراء عن الكسائي أن الباقي الأصلية.

قوله: "وغيره يرى .. إلخ" أي وغير ذي الفتح، يعني أن همزة القطع غير المفتوحة قد تكتب بعد همزة الاستفهام ألفا بقلة، نحو: "أأنزل وأإنك"؛ والأكثر أن تكتب في الأول واوا وفي الثاني ياء؛ وإنما كتبت بالألف اعتبارا لأصلها في الابتداء بها لعدم الاعتداد بهمزة الاستفهام لأنها حرف زائد لمعنى كالواو والفاء، فلا يعتد به.

تنبيه: قد أهمل الناظم تبعا للتسهيل اشتراط الاتصال بهمزة الاستفهام، ولو ذكراه لكان حسنا، لتخرج المفصولة فإنها لا تكتب بصورة المجانس لحركتها، بل تكتب ألفا نحو: "أو إنك" ونحو: "أفأنزل". قاله في المساعد

وحُكْمُ هَمْزٍ وسَّطُوهُ أُمّا ... فِي هَمْزِ هَؤُلاءِ وابْنَؤُمّا

وهَكَذا هَمْزُ لِئَلّا ولَئِنْ ... ويَوْمَ أوْ حِينَئِذٍ فَلْتَسْتَبِنْ

أي وألحقت بالمتوسطة همزة: "هؤلاء وابنؤم ولئلا ولئن ويومئذ وحينئذ" فكتبوا الأولين بالواو، مع أن الهمزة في الحقيقة مبتدأة، لأن ها التنبيه منفصلة عن اسم الإشارة وكذا ابن مع أم، لكنهم شبهوهما بما الهمزة فيه متوسطة نحو: "لؤم"، لكثرة استعمال "أولاء" مع "ها" واتصال ابن مع أم؛ وكتبوا الثالث والرابع بالياء، وحقهما أن تكتبا هكذا: "لألا" و"لإن" بالألف كما في "لإلى" و"لأن أقرأ"، لكنهم جعلوا اللام وما اتصل بها في ذينك كالشيء الواحد، فكتبوا الهمزة ياء كما في "يئس"؛ وكتبوا "حينئذ ويومئذ" بالياء بجعل الكلمتين ككلمة واحدة، وكان القياس فصل الظرف المضاف، وكتب "إذ" بالألف؛ لأنهما كلمتان؛ وقيّد بعضهم الاتصال فيهما بأنه على مذهب البناء.

وقول الناظم: "أما" أي اقصد أو قُصد.

فصل في اجتماع لينين أو ثلاثة في كلمة أو ما هو كالكلمة

وإنْ تَوَالَى مُتَماثِلانِ أوْ ... ثَلاثَةٌ فِي كِلْمَةٍ لَيْنانِ أوْ

ككِلْمَةٍ حُذِفَ واحِدٌ إذا ... لَمْ يُفْتَحِ الأوَّلُ فادْرِ المَأْخَذا

يقول: إذا أدى القياس في المهموز وغيره إلى توالي لينين متماثلين أو ثلاثة في كلمة أو كلمتين ككلمة، حذف واحد نحو: طاوس، وروس، ويستون، ويلون، وآدم، وآمن؛

حذفوا أحد المثلين خطا كراهة اجتماع المثلين، والقياس كون المحذوف هو الساكن لقوة المتحرك بالحركة؛ قال ابن عصفور: وقد كتب بعضهم بواوين على الأصل؛ ويستثنى من هذا ما يلبس بالحذف، فلا يحذف الواو من قؤول وصؤول ونحوهما ليلا يلتبس بقول وصول، نص على عدم الحذف ثعلب، وتبعه ابن عصفور.

ومثال الثلاثة في كلمة: "النبيين، ومسوؤون، وبرآآت، ومساآت"؛ وينبغي أن يكون المحذوف صورة الهمزة لأنها المحذوفة في "نبيء، ومسوء، وبراءة، ومساءة"؛ ومن هذا يخرج توقف في كون المثُل المذكورة اجتمع فيها ثلاثة، وأما الثلاثة من كلمتين ككلمة فمثل: "يا آدم، وليسوؤوا، ويسوؤون، وتجيئين".

قوله: "إذا لم يفتح الأول .. إلخ" أي محل ما ذكر من الحذف إذا لم يفتح الأول نحو: "قرأا" أو "قارئين"، فيكتبان بألفين وياءين، ليلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد والتثنية بالجمع؛ وقال بعض المغاربة: كانوا يكتبون "قرآ" مسندة لألف التثنية بألف واحدة، قال: واختار المتأخرون كتبه بألفين للفرق، وكتبوا "لووا واكتووا واحتووا" بواوين، خوفا من كثرة الحذف لو لم يثبتوا إحداهما، لأن الأصل: "لوى وكوى واحتوى" فحذفت اللام. قاله في المساعد، وقال الدماميني: لو حذف أحدهما لالتبس فعل الجمع بفعل الواحد.

وكتبوا "يستون ويلون" بواحدة كما سبق، وفرق ثعلب فقال: وحذفوا مع اجتماع واوين وضمة، وأثبتوا لما انفتح ما قبل الواو. أي في نحو: "لووا"، وهو حسن؛ وقد كتب بعضهم "لووا"وشبهه بواحدة كما كتب "يستون". قال المرادي: والفرق ثقل الضمة.

فِي اللهِ بَعْدَ الهَمْزِ وَجْهانِ وشَذْ أَوْ خالَفَ الرَّسْمَ سِوَى ذا فانْتَبِذْ

قوله: "في الله بعد الهمز وجهان" أي فإذا دخلت همزة الاستفهام على اسم الجلالة جاز أن تثبت صورة لهمزة الوصل فتكتب "آالله"، لأن "أل" فيه لازمة فنزلت منزلة جزء من نفس الكلمة، والأجود الحذف لأنها همزة وصل صحبت همزة الاستفهام نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾.

قوله: "وشذ أو خالف الرسم .. إلخ" أي شذ سوى ما ذكر، ومثّل له في المساعد بنحو: "قرآ" مسندا إلى ضمير الاثنين بألف واحد، ومثّل له السلسيلي والدماميني بـ"نشؤا"، بإسقاط الألف التي بعد الشين وبواو صورة الهمزة وبالألف بعد الواو، وقياسه: أن يكتب بألف بعد الشين ولا صورة للهمزة بعدها كسماء؛ قال الدماميني: وكذا ﴿ولأاوضعوا﴾، ﴿لأاذبحنه﴾، كتبوهما بألف بعد اللام والألف.

أو خالف الرسم، ومثّل لهذا في المساعد بكتب "طاووس ورؤوس" بواوين، ومثّل له الدماميني بكتب "الرحمان" بألف، وكتابة الصلاة والزكاة بألف؛ لكن قال: إن منع هذا إنما هو في كتب القرآن، وأما كتب غيره فلا ينبغي أن يمنع فيه.

قول الناظم: "فانتبذ" أي فلا يلتفت إليه.

فصل في الكلام على ما ينقص من الحروف الثابتة في اللفظ عند الكتابة

اللهُ والـــرّحْمنُ مِنْهُمـــا الأَلِـــفْ والحـــارِثُ احْـــذِفًا إنَ الْ كُـــلٌّ رَدِفْ

أي حذفت الألف من "الله"، والقياس إثبات الألف كما أثبت في اللام، ولكن حذفوها لكثرة الاستعمال مع أمن اللبس. قاله في المساعد، وقال المرادي: لئلا يلتبس بهجاء "اللات" إذا وقف عليها بالهاء؛ وحذفوها من "الرحمان" لما سبق، وحذفوها من الحارث علما، وإلا أثبتت كرجل حارث صفة؛ وهذا ما لم تخل الثلاثة من الألف واللام وإلا لم تحذف، نحو: "لاه أبوك" أي لله أبوك، ونحو: "رحمان الدنيا والآخرة" ونحو:[547]

... ... غيث الورى لا زلت رحمانا

وقوله:[548]

يا حار لا أرميا منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

وأشار الناظم إلى هذا بقوله: "إن ال كل ردف".

ومِـــنْ أُولئِـــكَ وذلِـــكَ ويـــا وفِـــي ثَمـــانِينَ خِـــلافٌ رُوِيـــا

547- صدره: (سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا وأنت) البيت من البسيط وقائله أحد شعراء بني حنيفة في مسيلمة الكذاب. روح المعاني 62/1

548-=البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى. مختار الشعر الجاهلي 222/1

قوله: "ومن أولئك .. إلخ" أي وتحذف الألف أيضا من "أولئك وذلك"، ولو تجردا من الكاف أثبتت الألف نحو: "أولى وذا"؛ ويحذفون الألف من "يا" متصلة بهمزة ليست همزة "آدم"، نحو: "يأحمد، ويإسحاق، ويأبا بكر"، وقال ثعلب: إن المحذوف الألف الثانية؛ وأما نحو: يا آدم فلا يحذفون فيه ألف "يا" لأنهم حذفوا من آدم الفاء، واستظهر أبو حيان أن المحذوفة هي همزة أفعل.

وفهم من كلامه أن نحو: "يا زيد ويا جعفر" لا يحذف فيه ألف "يا"، وقال ثعلب: إنهم يكتبونه بألف وبغير ألف، والألف هي الأصل؛ ووجّه الحذف بجعلهم "يا" مع ما بعدها شيئا واحدا لأنهم أقاموها مقام "أل" بدليل امتناع "ياالرجل".

قوله: "وفي ثمانين .. إلخ" أي وفي ألف ثمانين ـ وكذا ثمانون رفعا ـ وجهان، ووجه الحذف أن الحرف الدال على الجمع كأنه عوض عن الياء المحذوفة منه، فكأنها ثابتة فتحذف الألف كما في ثمـٰنية؛ ووجه الإثبات أن ياءها حذفت فصارت كـ"ثمان" الثابتة الألف؛ وإثبات الألف اختيار ابن عصفور.

ومِنْ ثَلاثٍ وثَلاثِينَ ومِنْ ثَمانٍ اوْ بِتا ومِنْ ها مُقْتَرِنْ
بِذا مَعَ الفُرُوعِ إلاّ تِي وتا وإنْ تَصِلْهُنَّ بِكافٍ أُثْبِتا

قوله: "ومن ثلاث وثلاثين .. إلخ" أي وحذفت الألف أيضا من ثلاث وثلاثين، نحو: "ثلٰث من البط، وثلٰث نساء، وثلٰث عشرة امرأة، وثلٰث وثلٰثون جارية"؛ وكذا ثلاثة، وحكم ثلاثين رفعا ونصبا وجرا واحد، فتحذف الألف فيه مع الواو والياء.

قال المرادي: وأما "ثلاث" المعدول كقوله تعالى: ﴿مثنى **وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ**﴾ فقال الشيخ أثير الدين ــ يعني أبا حيان ــ لم أقف على نص، والذي أختاره أن يكتب بالألف لوجهين: أحدهما أنه لم يكثر، والثاني: أن لا يلتبس بغير المعدول. وهي محذوفة في الرسم، ذكرها في المقنع.اهـ كلام المرادي

وتكتب "ثماني" ثابتة الياء و"ثمانية" بلا ألف، نحو: "ثمـٰنية رجال، وثمـٰنية عشر، وثمـٰني نساء، وثمـٰني عشرة" فإن حذفت ياء "ثماني" أثبتت الألف، نحو: "ثمان عشرة، وعندي من النساء ثمان" ليلا يكثر الحذف.

قوله: "ومن ها مقترن بذا مع الفروع .. إلخ" أي وحذفت الألف من "ها" التنبيه المقترن بذا وفروعها خالية من كاف، كهذا وهذي وهذان وهؤلاء، فإن اتصلت بها الكاف نحو: "هاذاك" فالإثبات، وحذفت الألف أيضا في ثلاثة مواضع في القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَ الساحر﴾، ﴿ أيه الثقلان﴾، ﴿أيه المومنون﴾.

قوله: "إلا تي وتا" أي لا تحذف ألف "ها" معهما نحو: "هاتا وهاتي"، وكذا "هاتان".

ومفهوم كلامه أن ألف "ها" لا تحذف في غير ما ذُكر، وقد ذكر ثعلب أنهم كتبوا "ها أنت" و"ها أنتم" و"ها أنا" بألف واحدة، لأنهم جعلوها مع الضمير كالشيء الواحد؛ وهذا المحذوف ألف الضمير كما لثعلب، أو ألف "ها" كما للكسائي، ويرده قولهم: "ها نحن نقول ذلك".

واحْذِفْهُ مِنْ كَلِمَةِ السَّلامُ عَلَيْكُمُ وهَكَذا الأعْلامُ

إنْ يَعْلُ عَنْ ثَلاثَةٍ وَكَثُرا عِنْدَهُمُ اسْتِعْمالُهُ واشْتَهَرا

إنْ وُقِيَتْ حَذْفًا ولا لَبْسَ ومِنْ مَفاعِلِ إذا مِنَ الفَرْدِ أُمِنْ

قوله: "واحذفه من كلمة السلام عليكم" أي وحذفت الألف من "السلام عليكم" لكثرة الاستعمال؛ وكذا من "عبد السلام"، لحذفها من السلام في "السلام عليكم".

قوله: "وهكذا الأعلام .. إلخ" أي وحذفت أيضا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف، في العربية كمٰلك، وصٰلح، وخٰلد؛ والأعجمية كإبرٰهيم، وإسمٰعيل، وإسحٰق، وهٰرون، وسليمٰن؛ وقال ثعلب: يجوز في "صالح وخالد" الإثبات أيضا، وقال بعض المغاربة: إن إثباتها في "صالح وخالد ومالك" جيد؛ بخلاف الصفات كرجل صالح ومالك، وبخلاف ما لم يكثر استعماله كحامد وجابر وحاتم وطالوت وجالوت وياجوج وماجوج؛ وقد حذفت في بعض المصاحف من "هٰروت ومٰروت وهٰمن وقٰرون" وهي لم تكثر؛ وبخلاف ما لم يزد على ثلاثة أحرف كشامة وهالة وأوس بن لام.

قوله: "إن وقيت حذفا" أي تحذف الألف من الأعلام المذكورة ما لم يحذف منها شيء وإلا فلا كإسراءيل وداود، فحذفوا من إسرائيل صورة الهمزة وهي الياء، ومن داوود إحدى واويه.

قوله: "ولا لبس" أي وما لم يخف التباسه وإلا فلا كعامر وعباس، خوف التباسهما بعمر وعبس.

قوله: "ومن مفاعل .. إلخ" أي وحذفت أيضا من نحو: "مفاعل ومفاعيل" غير ملتبسين بواحده، لكونه على غير صورته؛ فيكتب "خواتم ودوانيق ومحاريب وتماثيل" بغير ألف لعدم اللبس بالمفرد، فإن مفرد تلك الجموع لا يلتبس بها، فالمفرد: "خاتم ودانق ومحراب وتمثال"؛ أو في غير موضعه فيكتب "ثلاثة دراهم" بلا ألف لأن الموضع لا يصلح للمفرد، وكذا "عندي دراهم جياد أو معدودة"؛ بخلاف: "مساكين، وعندي دراهم".

ويجوز الإثبات حيث جاز الحذف، والإثبات أجود؛ وشرط بعضهم للحذف أن لا يلتقي مثلان، فإن التقيا نحو: "دنانير وكاكين" لم تحذف الألف في نحو هذا.

ومِ المَلائِكَةِ والسّماواتْ ... والصالِحِينَ إنْ يَكُنْ والصالِحاتْ

لَمْ يَلْتَبِسْ ولا مُضَعَّفًا ولا ... مُعْتَلَّ لامٍ والّذِي والجَمْعُ لا

بِغَيْرِ لامٍ واحِدٍ واكْتُبْ كَذا ... أنْشاهُ والفُرُوعُ واللّيْلُ كَذا

ونَحْو لِلهِ اكتُبَنَّ بِاثْنَتَيْنْ ... ...

قوله: "وم الملائكة .. إلخ" أي وتحذف الألف من "الملائكة"، لأنه لفظ لا يلتبس بلفظ مثله ولكثرة الاستعمال؛ ومن "سماوات" لما ذكر في ملائكة، والمراد الألف التي بعد الميم، وقد كتبوا في مصحف: "السمٰوٰت" بحذف الألفين معا؛ وقال بعض المغاربة: جمع المؤنث السالم إن كان فيه مع ألف الجمع ألف أخرى كـ"السمٰوات والصٰلحات" اختير حذف ألف الجمع وبقاء الأخرى.

قوله: "والصالحين .. إلخ" أي نحو "صالحين" من كل جمع مذكر سالم من الصفات كالقانتين والصائمين، فتحذف من هذا كله وما أشبهه الألف ــ وإن لم يكن في الجمع ألفان ــ حملا على المؤنث.

قوله: "والصالحات" أي من كل جمع مؤنث سالم فيه ألفان كالعـٰبدات والذاكرات، فتحذف من هذا كله الألف الأولى.

ولا فرق في المذكور من الملائكة إلى هنا بين المعرفة والنكرة، وقال ثعلب: أسقطوا من "الظٰلمين والخٰسرين" إذا أدخلوا عليهما أل.

قوله: "لم يلتبس" أي شرط حذف الألف من الجمعين السالمين أن لا يحصل بحذفه لبس، فلا يحذف من "طالحات" ليلا يلتبس بطلحات جمع طلحة، ولا من "حاذرين وفارحين" ليلا يلتبس بحذرين وفرحين.

قوله: "ولا مضعفا .. إلخ" أي ولا يحذف من مضعف نحو الضالين والعادين، لأن الإدغام جعل الاسم كالناقص حرفا فلا ينقص أيضا، وكذا رسموه في المصحف؛ ولايحذف من معتل لام كالرامين، لأنه حذف من الاسم اللام؛ وكذا لا يحذف من الراميات حملا على الرامين، كما حمل الصالحون على الصالحات في الحذف؛ ولا يحذف من المهموز كالخاطئين، فأثبتوا الألف حملا على المضعف لأن الهمزة لما صورت بالياء صارت كأنها سقطت، فأشبهت حرف التضعيف حيث لم توجد صورته مفردة، وقد رسم بعض المصاحف بحذفها نظرا إلى أن الهمزة حرف صحيح، فيجري مجرى غيره من الحروف الصحيحة.

قوله: "والذي والجمع .. إلخ" أي ولا يكتب بغير لام واحدة "الذي" وذلك للزومها فكأنها غير منفصلة، ولا جمعه لأن لفظ الواحد كأنه باق؛ وتكتب في التثنية بلامين نحو: "اللذان واللذين" فرقا بينهما وبين الجمع، وكان الثبوت في التثنية لأنها أسبق من الجمع فاللبس حاصل عنده. قاله في المساعد، وقال الدماميني: كتبه بلامين هو القياس، لكن غيره هو الذي وقع في المصحف، فمن ثَم كان أجود.

وكذا تكتب بلام واحدة: التي وفروعها، وهي التثنية نحو: الّتان والّتين، والجمع نحو: الاتي والائي، ولم يثبتوها في التثنية لعدم التباسها بالجمع هنا؛ وقال ثعلب: كتبوا "الـٰتي والـٰئي" بحذف لام من أولهما وألف من آخرهما، ولو كتبا على لفظيهما كان أولى. وفي حذف الألف من الاتي التباس بالمفرد، والمعهود عدم حذفها.

قوله: "واليل كذا" أي وكذلك "اليل والليلة" تكتب بلام واحدة في الأجود لأن فيه اتباع خط المصحف، لكن القياس كتبه بلامين وأجازه قوم.

وزاد ثعلب في ما كتب بلام واحدة: "الّطيف"، قال: وكتبوا "اللحم واللهو واللعب" بلامين، ولو كتبت بواحدة لجاز.

قوله: "ونحو لله .. إلخ" أي يكتب بلامين: "لله" ونحوه مما فيه ثلاث لامات لفظا، وذلك لكراهة اجتماع ثلاث لامات، فحذفوا لذلك صورة لام التعريف، وكان القياس أن يكتب بثلاث لأن لام التعريف لها صورة في الخط قبل دخول لام الجر، والقياس استصحاب هذا الحكم الثابت.

فإن قيل: فهلا كتب "الله" بلام واحدة كالذي، قيل: لحذف ألفه، فكرهوا كثرة الحذف، وليلا يلتبس بإله لأن ألفه تحذف.

وحذفت الألف أيضا من "لكنْ" و"لكنّ"، ومن ها التنبيه في "هالله" لأنه لم يستعمل إلا معه، فكأنه حرف واحد؛ ونص ثعلب على أن المحذوف همزة "الله". أفاده في الهمع

فصل في الكلام على ما زيد في الخط مما ليس ثابتا في اللفظ

... ... وَمِائَـةً زِدْ أَلِفًـا وَمِـائَتَيْنْ

وبَعْـدَ واوِ جَمْـعٍ انْ تَطَرَّفَـتْ ورُبَّمـا فِـي نَحْـوِ يَـدْعُو اجْتُلِبَـتْ

وضَـارِبُوا زَيْـدٍ وشَـذَّ فِـي الربـا وفـي إنِ امْـرُؤٌ شُـذُوذًا جُلِبـا

قوله: "ومائة زد ألفا .. إلخ" أي وزيدت ألف في "مائة"، قيل: تفرقة بينها وبين "منه"، وكانت التفرقة في "مائة" لأنها اسم والاسم أحمل للزيادة، ولأن المائة محذوف اللام مع كثرة الاستعمال، وكانت بالألف لأنها تشبه الهمزة؛ وحكى صاحب البديع أن منهم

من يحذف ألف "مائة" في الخط، وبعض النحويين يكتب "مائة" هكذا: "مأة" فيسقط الياء، وهو جار على ما حكي عن الفراء وغيره من الحذاق، أنه يجوز كتب الهمزة المفتوحة ألفا في كل موضع، وقال ابن كيسان: منهم من يكتب الهمزة ألفا على حركتها في نفسها وإن كان ما قبلها مكسورا.

قال أبو حيان: وكثيرا ما أكتب أنا "مئة" بلا ألف كما تكتب "فئة"، لأن كتب "مائة" خارج عن الأقيسة، فالذي أختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها.اهـ من الهمع

وزيدت الألف أيضا في "مائتين" وهذا أحد الرأيين فيها، لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه، فاستصحب فيها حكم المفرد مع انتفاء علته؛ والرأي الآخر عدم زيادة الألف كما لا تزاد في الجمع، لأن موجب الزيادة زال. واتفق على أن الألف لا تزاد في "مئات ومئين ومئون".

قوله: "وبعد واو جمع .. إلخ" أي وزيدت ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض أو أمر نحو: "ضربوا واضربوا"، ووجه زيادتها أنهم قصدوا التفرقة بين الضمير المتصل والمنفصل في نحو: "ضربوهم"، فإن كان الضمير مفعولا حذفت الألف، وإن قصد كونه توكيدا أثبتت؛ ولذا صار حذفه في رسم المصحف في "كالوهم أو وزنوهم" دليلا على أن الضمير مفعول؛ ثم طردوا زيادة هذه الألف في كل موضع، وإن لم يلحق الواو ضمير نصب. قاله في المساعد، وقال الدماميني: إنهم فرقوا بين واو الجمع وواو العطف في نحو: "جاروا وساروا" لإمكان الالتباس لو لم تكن الألف، ثم حمل عليه ما لا لبس فيه نحو: "كلوا واشربوا" لأن واو العطف لا تتصل بما قبلها.اهـ

وقد نقل المرادي هذا التوجيه عن الأخفش وابن قتيبة، ونقل عن الخليل قوله: لما كان وضعها ـ أي واو الجمع ـ على المد، وعلى أن لا تتحرك أصلا، زادوا بعدها الألف لأن فصل صوت المد بها ينتهي إلى مخرج الألف.

واحتُرز بالمتطرفة من نحو: "ضربوهم"، وبالفعل من الاسم وسياتي، وبقولنا "ماض أو أمر" عن المضارع، نحو: "لن يضربوا" فبعض البصريين لا يلحقها، والأخفش يجعله كالأمر والماضي فيلحق الألف.

قوله: "وربما في نحو يدعو .. إلخ" أي وربما بعد لام الفعل نحو: "يدعو" اجتلبت الألف، فأجاز الفراء إلحاق الألف فيه في الرفع خاصة، وأجاز الكسائي إلحاقها في النصب مع الظاهر نحو: "لن يغزوا زيد" دون "لن يغزوك"، فرقا بين الاتصال والانفصال.

قوله: "وضاربوا زيد .. إلخ" أي وزادوا ألفا بعد الواو المتصلة بالاسم نحو: "ضاربوا زيد، وضاربواهم" وفاقا للكوفيين؛ وشذت زيادتها في ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿إن امرؤا هلك﴾، وكان حقها في الربا أن لاتثبت لأن ألفه عن واو، ولكن زادوا الألف إذ كتبوه بالواو لما سبق تنبيها على أن الأصل أن تكتب بالألف؛ وكان حق "امرؤا" أن لا يعتد بما عرض له من ضم عينه للإتباع، بل يعتبر ما لعينه بطريق الأصالة وهو الفتح، فيكتب بالألف نحو: "يقرأ"، لكن اعتدوا بما عرض فيه من الإتباع فكتبوا على حسبه: "هذا امرؤ" بالواو، و"مررت بامرئ" بالياء، و"رأيت امرأ" بالألف، نظرا للإتباع عند من يتبع؛ قيل: فزادوا ألفا بعد الواو تنبيها على أن حقه أن يكتب بالألف مطلقا، ولا يعتد بالعارض من الضمة والكسرة.

والـواوُ فِـي أُولُـو أولئـكَ أُولاتْ عَمْـرٍو ويَـأُوخَيِّ زادَهُ الثِّقَـاتْ

أي زيدت واو في "أولو" فرقا بينه وبين "إلى" الحرفية في حالتي النصب والجر، ثم حملت حالة الرفع عليهما. عزاه ابن عقيل والمرادي لأبي حيان شيخهما احتمالا؛ قال المرادي: وبهذا علل ابن الحاجب. وحُمل التانيث على التذكير في "أولات" وإن فقدت فيها علته.

وزيدت في "أولئك" فرقا بينه وبين "إليك"، وكانت الزيادة واوا لمناسبة ضمة الهمزة، ولم تكن في " إليك" لأن الزيادة في الأسماء أكثر بل لا توجد في الحروف إلا قليلا نحو: لعل.

وزيدت الواو في "عمرو" رفعا وجرا فرقا بينه وبين عُمر، وكانت الزيادة واوا لأنه لا يقع معها لبس، فالياء يلتبس معها بالمضاف إلى ياء المتكلم، والألف يلتبس معها المرفوع

والمجرور بالمنصوب، وكانت في "عمرو" لأنه أخف ببنائه وصرفه، ولم يحتج في النصب للفرق بالواو لظهوره.

قال المرادي: وذلك بشرطين: أن يكون علَما بخلاف "لعمر الله"؛ وأن لا يؤمن اللبس بخلاف وقوعه في القافية، لأن الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عُمر. ثم ذكر ما يفيد اشتراط كونه مكبرا بقوله: ولو صغر لم تلحقه الواو، لأن لفظه ولفظ "عُمر" المصغر واحد، فلا حاجة إلى التفرقة.اهـ لكن نظّر الدماميني في ذكر هذه الشروط.

قول الناظم: "ويأوخي" أي وزاد بعض أهل الخط الواو في "يأوخي" فرقا بينه وبين المكبر، وكانت الزيادة في المصغر لأن الفرع أحمل للزيادة، ولأن التغيير يأنس بالتغيير، وكانت واوا لمناسبة الضمة؛ وأكثرهم لا يزيدها.

وفِي بِأَيْيدٍ زَيْدُ ياءٍ اسْتُبِينْ ... ولَفْظِ مِنْ نَبَإِي قَبْلَ المُرْسَلِينْ

وزِيدَ فِي مَلائِهِ أيْضًا وفِي ... مَلائِهِمْ واختَصَّ ذا بالمُصْحَفِ

أي وزيدت ياء في: ﴿والسماء بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿ولقد جاءك من نبإي المرسلين﴾ في رسم المصحف؛ فلما كانت همزة: "بأييد" تحقق وتسهل كتبوها بالألف نظرا إلى التحقيق، وزيدت الياء نظرا إلى التسهيل؛ وزيدت في "من نبإي المرسلين" إشعارا بجواز إبدال الهمزة ياء في الوقف، فكتبت بالألف على التحقيق وبالياء على التخفيف، ليعلم جواز القراءة بهما؛ وقد وقفت بالياء جماعة في قراءة حمزة، وإن كان الوجه أن تبدل في الوقف ألفا.

وزيدت الياء أيضا في "ملائه" من قوله تعالى: ﴿إلى فرعون وملائه﴾، وفي "ملائهم" في قوله تعالى: ﴿على خوف من فرعون وملائهم﴾، وذلك لأن الألف فيهما صورة التحقيق، والياء صورة تخفيف الهمزة إذا سهلت بين بين، أي بين الهمزة والحرف الذي حركتها من جنسه وهي الياء.

وهذا مما ينقاد إليه في رسم المصحف اتباعا للسلف ولا يتعدى به موضعه، فإذا كتبت هـذه ومـا أشـبهها في غـير المصـحف لم تكتـب باليـاء، بـل تكتـب "بأيـد" هكـذا، وتكتب "من نبإ" هكذا كما تكتب "من أجإ"، وهكذا "من ملإه وملإهم" مثل: "من خطإه وخطإهم " بالألف، كما لو لم تضف لضمير.

هنا انتهى ما أردت كتبه على احمرار العلامة المختار ابن بونه رحمه الله تعالى بعون الله تعالى وتيسيره، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وماتوفيقي إلا بالله وهو حسبي في الحياة وبعد الممات .

كتبـه وجمعـه العبـد الفقيـر إلـى رحمـة الله تعـالى محمـد فـال بـن عبـد الله ابـن محمـد فـال بـن بـاب عامله الله تعالى ووالديه بالعفو والغفران وصلى الله تعالى على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس